

مُسْنَد

أبي يعلى الموصلي

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن الحسين التميمي

٢١٠ - ٣٠٧ هـ

ومعه

رحمات الملائكة

بتخرُّج مسند أبي يعلى

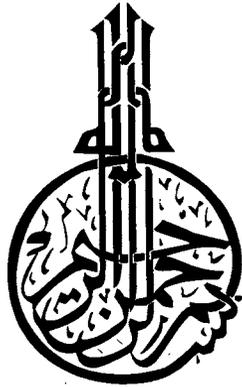
تخرُّج وتعليق

بمسند أبي يعلى

الجزء التاسع

دار الحديث

القاهرة



مستند
أبي يعلى الموصلي

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : مسند أبي يعلى الموصلي

اسم المؤلف : الإمام أحمد بن علي بن المثنى

اسم المحقق : سعيد بن محمد السناري

القطع : ٢٤×١٧ سم

عدد الصفحات : ٦٩٦ صفحة

عدد المجلدات : ج ٩ من ١٠ مجلدات

سنة الطبع : ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٥٤٩٥

الترقيم الدولي : ٤-٤٤٨-٣٠٠-٩٧٧-٩٧٨



طبع . نشر . توزيع



١٤٠ شارع جوهر القائد أمار جامعة الأزهر تليفون : ٢٥٨٩٩٤٠٩ / ٢٥٩١٨٧١٩ / ٢٥٩١٩٦٩٧ فاكس : ٢٥٩١٩٦٩٧

www.darehadith.com

E-mail: info@darehadith.com

تابع مسند أبي هريرة - رضي الله عنه -

٦٥٨٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي صَخْرٍ، أَنَّ سَعِيدَ الْمُقْبَرِيِّ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ، لَيَنْزِلَنَّ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ إِمَامًا مُقْسِطًا وَحَكَمًا عَدْلًا، فَلَيَكْسِرَنَّ الصَّلِيبَ، وَلَيَقْتُلَنَّ الْخَنْزِيرَ، وَلَيَصْلِحَنَّ ذَاتَ الْبَيْنِ، وَلَيَذْهَبَنَّ الشَّحْنَاءَ، وَلَيَعْرِضَنَّ عَلَيْهِ الْمَالُ فَلَا يَقْبَلُهُ، ثُمَّ لَكِنَّ قَامَ عَلَى قَبْرِي، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، لَأُجِيبَنَّهُ».

٦٥٨٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انصرفت من الصبح يوماً، فأتى النساء في المسجد فوقف عليهن، فقال: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ مَا رَأَيْتُ مِنْ نَوَاقِصِ عُقُولٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ بِقُلُوبِ ذَوِي الْأَبَابِ

٦٥٨٤ - منكر: بهذا التمام مضى الكلام عليه مفصلاً [برقم ٥٨٧٧].

٦٥٨٥ - قوى: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٣٥٠]، ومن طريقه مسلم [٨٠]، وأحمد [١/٤٤٩-٤٥٠-٤٥١] - طبعة الرسالة - والنسائي في «الكبرى» [٩٢٧١]، وابن خزيمة [٢٤٦١]، وابن منده في «الإيمان» [٢/٦٧٥]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢/٦٩]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه وهو عند النسائي ومسلم وأبي نعيم: مختصراً، بطرف من أوله دون سياقه الطويل .

قلت: وهذا إسناد جيد؛ وعمرو مولى المطلب: مختلف فيه، إلا أنه صدوق متماسك؛ واحتجاج الشيخين به يقويه أيضاً .

وقد وقع في سنده اختلاف غريب على إسماعيل بن جعفر، فرواه عنه سليمان بن داود الشامي وعلي بن حجر وقتيبة بن سعيد وغيرهم، كلهم على الوجه الماضي: (عن إسماعيل عن عمرو ابن أبي عمرو عن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة به).

مِنْكُمْ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَتَقَرَّبَنِي إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا اسْتَطَعْتُنَّ»، وكانت في النساء امرأة عبد الله بن مسعود، فانطلقت إلى عبد الله بن مسعود، فأخبرته بما سمعت من رسول الله ﷺ وأخذت حلياً لها، فقال ابن مسعود: أين تذهبين بهذا الحلي؟ قالت: أتقرب به إلى الله عز وجل ورسوله عليه السلام، لعل الله أن لا يجعلني من أهل النار، فقال: هلمي ويلك، تصدقي به على وعلى ولدي، فإننا له موضع، فقالت: لا والله حتى أذهب به إلى رسول الله ﷺ، فذهبت تستأذن على رسول الله ﷺ، فقالوا: هذه زينب تستأذن يا رسول الله، فقال: «أَيُّ الزِّيَانِبِ هِيَ؟» قال: امرأة عبد الله بن مسعود، قال: «ائذُونَا لَهَا»، فدخلت على رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني سمعت منك مقالة، فرجعت إلى ابن مسعود فحدثته، وأخذت حلياً أتقرب به إلى الله عز وجل وإليك، رجاء أن لا يجعلني الله من أهل النار، فقال لي ابن مسعود: تصدقي به على وعلى بنى، فإننا له موضع، فقلت: حتى أستأذن رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «تَصَدَّقِي عَلَى بَنِيهِ وَعَلَيْهِ، فَإِنَّهُمْ لَهُ مَوْضِعٌ».

ثم قالت: يا رسول الله، أرأيت ما سمعت منك حين وقفت علينا: «مَا رَأَيْتُ مِنْ

= وجاء القاسم بن سلام ويحيى بن أيوب المصرى وغيرهما، فرووه عن إسماعيل فقالوا: (عن عمرو بن سعيد المقبرى عن أبي هريرة به .. نحوه ...) فأسقطوا منه (أبا سعيد) وأبدلوه بـ(ابنه سعيد).

١- ورواية القاسم بن سلام: عنده في «الأموال» [٢ / رقم ١٦٤٧ / طبعة دار الهدى]، ومن طريقه الخرائطي في «اعتلال القلوب» [رقم ١٢٤٨].

٢- وأما رواية: يحيى بن أيوب: فهي عند المؤلف هنا، وكذلك هي عند مسلم أيضاً، لكن وقع عنده: (عن المقبرى) هكذا دون تمييزه، وأبو سعيد وابنه سعيد: كلاهما يقال له (المقبرى) وعمرو بن أبي عمرو: قد روى عن الرجلين جميعاً.

■ والصواب: في هذا الحديث، هو الوجه الأول: (عن إسماعيل عن عمرو بن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة به ...) فالحديث: يرويه أبو سعيد كيسان المقبرى؛ وليس ابنه سعيد وبرهان هذا: أن جميع من روى هذا الحديث هنا: إنما رواه من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمرو به ... وهو في «جزء إسماعيل بن جعفر» [رقم ٣٥٠]، على الصواب كما ذكرنا. =

نَوَاقِصِ عُقُولٍ قَطُّ وَلَا دِينَ أَذْهَبَ بِقُلُوبِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مَنْكُنَّ»، يارسول الله، فما نقصان ديننا وعقولنا؟ قال: «أما ما ذكرت من نقصان دينكن: فالحيضة التي تصيبكن، تمكث إحداكن ما شاء الله أن تمكث لا تصلى ولا تصوم، فذلك نقصان دينكن، وأما ما ذكرت من نقصان عقولكن: إنما شهادة المرأة نصف شهادة».

= والظاهر أن من رواه عن إسماعيل فقال فيه: (عن سعيد المقبري) كأنه وقع له (عن عمرو عن المقبري . . .) دون تمييز، فظنه (سعيد بن أبي سعيد) لكون عمرو مشهوراً بالرواية عنه أكثر من أبيه أبي سعيد، فلم يربأساً من زيادة (سعيد) قبل قوله: (المقبري) أو زيادة (عن سعيد بن أبي سعيد المقبري) كما فعل القاسم بن سلام في روايته عن إسماعيل بن جعفر، ولم يفتن لهذا المعلق على كتابه (الأموال / طبعة دار الهدى) ولا غيره ممن تكلموا على هذا الحديث فيما أعلم، فالحمد لله على ما فهم.

وقد توبع إسماعيل بن جعفر على هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو: تابعه سليمان بن بلال عند ابن منده في «الإيمان» [٢ / رقم ٦٨٦]، بإسناد صحيح إليه به.

قلت: لكن قال فيه سليمان: (عن عمرو عن المقبري عن أبي هريرة) ولم يميز: (المقبري) هل هو أبو سعيد أم ابنه سعيد؟ نعم: رأيت الدارقطني في «العلل» [١٠ / ٤٠٢-٢٠٣]، قد قال وقد سئل عن هذا الحديث! : «(يرويه عمرو بن أبي عمرو واختلف عنه، فرواه سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة . . .) هكذا بين الدارقطني أن سليمان يرويه عن (عمرو عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة) ثم قال: (وقول سليمان بن بلال أصح) كذا قال، ولم يذكر من خالف سليمان في سنده، وقد عرفت سابقاً: أن إسماعيل ابن جعفر هو الذي خالفه في سنده، والتعويل على روايته؛ لأنني لا أستبعد أن يكون سليمان بن بلال - أو من دونه - قد وقع له: (عن المقبري) غير مميز، فظنه هو (سعيد بن أبي سعيد) لاشتهار عمرو بالرواية عنه، كما وقع ذلك لجماعة رووا هذا الحديث عن إسماعيل بن جعفر كما مضى. وعلى كل حال: فلو صح أن الحديث قد اختلف في تمييز شيخ عمرو بن أبي عمرو في سنده، هل هو (سعيد المقبري) أم أبوه: (أبو سعيد المقبري)؟! لم يكن هذا اختلافاً مؤثراً أصلاً؛ لأنه يدور على ثقتين، سواء كان هذا أو ذاك، وكلاهما قد صححت رواية عمرو بن أبي عمرو عنه.

وللحديث: طريق آخر عن أبي هريرة به مختصراً دون قصة زينب امرأة عبد الله بن مسعود، وكذا: لأكثر فقراته شواهد ثابتة أيضاً. وقد استوفينا تخريج الجميع في «غرس الأشجار» . =

٦٥٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، اسْتَشْفَعُ الْمَلَائِكَةُ وَالنَّبِيُّونَ، حَتَّى يُقَالَ لِأَحَدِهِمْ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ دِينَارٍ، ثُمَّ يُقَالَ: نِصْفُ دِينَارٍ، ثُمَّ يُقَالَ: قِيرَاطٌ، ثُمَّ يُقَالَ: نِصْفُ قِيرَاطٍ، ثُمَّ يُقَالَ: شَعِيرَةٌ، ثُمَّ يُقَالَ: حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ، فَإِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، يَقُولُ الْجِبَّارُ: اسْتَشْفَعِ الْخَلْقَ لِلْخَلْقِ وَبَقِيَتْ رَحْمَةُ الْخَالِقِ، قَالَ: فَيَأْخُذُ قَبْضَةً مِنْ جَهَنَّمَ فَيَطْرَحُهَا فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ، قَالَ: فَيَنْبُتُونَ كَمَا يَنْبُتُ الزَّرْعُ، أَلَمْ تَرِ إِلَى الْحَبَّةِ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ؟ مَا كَانَ مِنْهُ ضَاحِيًّا، كَانَ أَخْضَرَ، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الظِّلِّ، كَانَ أَبْيَضَ؟» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّمَا كُنْتَ تَنْظُرُ إِلَى الْحَبَّةِ حِينَ تَنْبَتُ! قَالَ: «ثُمَّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَيُقَالُ هَؤُلَاءِ مُحَرَّرُو الرَّحْمَنِ».

٦٥٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْفُقَرَاءِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ وَالْغَنَى بِالدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ!، قَالَ: فَفَزِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: لَهُمْ أَمْوَالٌ

● تنبيه: قد استنكر الإمام الألباني في «تعليقه على ابن خزيمة» [٤/١٠٦]، قول زينب امرأة عبد الله بن مسعود: (أتقرب به إلى الله ورسوله) وتابعه على هذا الاستنكار: ذلك المعلق على «مسند أحمد» [١٤/٤٥١ / طبعة الرسالة]، كأنه أخذه من الإمام، ثم لم ينسبه إليه كعادته.

والتحقيق: أنه ليس في تلك الجملة - المشار إليها - نكارة أصلاً، كما بين هذا بياناً شافياً: المعلق الفاضل على كتاب «الأموال» [٢/٢٦٥-٢٦٦ / طبعة دار اللمعة]، لأبي عبيد.

٦٥٨٦- منكر بهذا التمام: هذا إسناد منكر، أفته أبو معشر! واسمه (نجيح بن عبد الرحمن السندي) وهو ضعيف مختلط مشهور، ومثله لا يحتمل له التفرد عن مثل سعيد المقبري أصلاً، وهو من رجال (السنن) فراجع ترجمته في «التهذيب وذيوله»... وقد صح الحديث عن أبي هريرة وغيره من الصحابة: دون هذا السياق المنكر هنا، فراجع الماضي [برقم ٦٣٦٠].

٦٥٨٧- صحيح: هذا إسناد صحيح في المتابعات؛ وأبو معشر في سنده: هو نجيح بن عبد الرحمن السندي ذلك الضعيف المختلف، وباقي رجال الإسناد ثقات؛ لكن للحديث طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه.

يتصدقون منها وليست لنا أموالٌ، ولهم أموالٌ يغزون منها وليست لنا أموالٌ، ولهم أموالٌ يحجون منها وليست لنا أموالٌ، قال: فقال رسول الله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ تَدْرِكُونَ بِهِ أَعْمَالَهُمْ؟ تُسَبِّحُونَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَحْمَدُونَهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُكَبِّرُونَهُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، تَدْرِكُونَ بِهِ أَعْمَالَهُمْ»، قال: ففعلوا ذلك، فسمع الأغنياء بذلك ففعلوا مثل أعمالهم، فقالوا: يا رسول الله، قد قالوا مثل ما قلنا، قال: فقال رسول الله ﷺ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»

٦٥٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ح، وَعَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ نَأْخُذَ مِنَ الشَّوَارِبِ، وَنَعْفَى اللَّحَى.

= وأقر بها إلى سياق المؤلف: ما رواه الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن سُمَيِّ الْقُرَشِيِّ وَرَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ نَحْوَهُ . . . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [٥٩٥]، وَأَبُو عَوَانَةَ [رقم ٢٠٨٦]، وَالسَّرَاجُ فِي «مُسْنَدِهِ» [٢٨٥/١، ٢٨٦]، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٢٨٤٧]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرَفِ اللَّيْثِ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ بِهِ .
قلت: قد رواه غير واحد عن أبي صالح به نحوه . . . دون الفقرة الأخيرة المرفوعة، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً . وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

● تنبيه مهم: قد وقع قوله في آخره: (فسمع الأغنياء بذلك ففعلوا مثل أعمالهم . . . إلخ) مدرجا من قول أبي صالح في روايته عن أبي هريرة عند مسلم أبي عوانة والبيهقي والسراج، كما صرح مسلم بذلك عقب روايته . . . وجزم به رشيد الدين العطار في «غرر الفوائد المجموعة» [ص ٣٠١]، لكن لتلك الجملة المدرجة المرسله من قول أبي صالح: شواهد مغموزة الأسانيد، يتقوى الحديث بها إن شاء الله . . . وبهذا: جزم الحافظ في «الفتح» [٢/٣٣٠]، وقد أتينا على تلك الشواهد في «غرس الأشجار» ومنها طريق أبي معشر هنا . . . والله المستعان.

٦٥٨٨- صحيح: هذا طريقان لحديث واحد:

الأول: يرويه أبو معشر السندی عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به .

=

٦٥٨٩- حدثنا محمد بن بكار، حدثنا أبو معشر، عن سعيد، عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: ما إسباغ الوضوء؟ قال: فسكت عنه رسول الله ﷺ حتى حضرت الصلاة، قال: فدعا رسول الله ﷺ بماء فغسل يديه، ثم استثر ومضمض وغسل وجهه ثلاثاً، ويديه ثلاثاً ثلاثاً، ومسح برأسه، وغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً، ثم نضح تحت ثوبه، فقال: «هَكَذَا إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ».

= قلت: وهذا الطريق مضى الكلام عليه [برقم ٥٧٣٨].

والثاني: يرويه أبو معشر أيضاً عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي معشر، وهو نجيح بن عبد الرحمن السندى، لكن للحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . وقد خرجناها في «غرس الأشجار».

نذكر منها طريقاً واحداً: وهو ما رواه العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: (جزوا الشوارب، وأرخوا اللحى، خالفوا المجوس) أخرجه مسلم [٢٦٠]، وأحمد [٢/٣٦٥، ٣٦٦]، والبيهقى فى «سننه» [٦٧٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٣٩] و[٣٤٠]، وأبو عوانة [رقم ٤٦٥]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ٦٠٣]، وغيرهم من طرق عن العلاء به.

قلت: وإسناده صالح، وفى الباب عن جماعة من الصحابة.

٦٥٨٩- منكر بهذا السياق: أخرجه البزار فى «مسنده» [١/ رقم ٢٦٥ / كشف الأستار]، من طريق جابر بن إسحاق عن أبي معشر نجيح بن عبد الرحمن السندى عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة به نحوه وليس عند قوله: (ثم استثر ومضمض).

قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٥٤٣]: «رواه أبو يعلى والبزار، وأبو معشر: يكتب من حديثه: الرقاق والمغازى وفضائل الأعمال، وبقية رجال رجال الصحيح».

قلت: أنا أكاد أجزم بكون الهيثمى لا يدرى معنى ما يكتبه هنا، فإن مفهوم كلامه: أن أبا معشر لا يكتب حديثه فى الأحكام ونحوها، يعنى أنه متروك فيها؛ ومحتمل فى غيرها، مع كونه قد جزم بضعف أبي معشر مطلقاً فى مواضع من «المجمع» [٢/ ١٦٨] و[٤/ ١٨١]، وتارة يقول عنه: «وهو أقرب إلى الصدق» كما فى [٢/ ٣٨٣]، وفى مواضع أخرى: يشير إلى كلام النقاد فيه دون ترجيح بينهم، فالظاهر: أنه كان يضطرب فى شأن الرجل، كما كان يضطرب فى ابن لهيعة وليث بن أبي سليم وغيرهم من الضعفاء.

٦٥٩٠ - حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ الْمَدِينِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، جَائِزَتُهُ ثَلَاثٌ، فَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَثْوَى عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ».

٦٥٩١ - وَبِإِسْنَادِهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحِبُّ اللَّهُ إِضَاعَةَ الْمَالِ، وَلَا كَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَلَا قِيلَ وَقَالَ».

= والتحقيق بشأن أبي معشر: أنه ضعيف مطلقاً! ويكتب حديثه للاعتبار . . . وهو من رجال «السنن» وكان مغرماً برواية المناكير عن الثقات، كما فعل في هذا الحديث، ولا يتابع عليه بهذا السياق أصلاً، وبه وحده يُضَعَّفُ الرجل، فاللَّه المستعان .
وللحديث: شواهد ثابتة: دون أوله وآخره هنا.

٦٥٩٠ - صحيح: أخرجه الحربى فى إكرام الضيف [رقم ١٤]، والحاكم [٤/١٨٢]، من طريق بشر ابن المفضل عن عبد الرحمن بن إسحاق المدنى المعروف بـ (عباد) عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به نحوه . . . وهو عند الحربى مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط .

قلت: وهذا إسناد جيد؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح» وعبد الرحمن بن إسحاق: مختلف فيه، إلا أنه صدوق متماسك على التحقيق؛ ولم ينفرد به عن سعيد المقبرى، بل تابعه عليه ابن عجلان - واختلف عليه - وأبو معشر السندى وغيرهما، وخالفهم مالك بن أنس والليث بن سعد ويحيى بن أبى كثير وغيرهم، كلهم رووه عن سعيد المقبرى فقالوا: عن أبى شريح الكعبى به نحوه . . . ونقلوه إلى (مسند أبى شريح) هكذا أخرجه مالك والشيخان وأصحاب «السنن» وأحمد وجماعة كثيرة، وهو مخرج فى «غرس الأشجار» والوجهان محفوظان عن سعيد المقبرى، كما بيناه هناك والله المستعان .

٦٥٩١ - صحيح: أخرجه ابن حبان [٥٧٢٠]، من طريق يزيد بن زريع عن عبد الرحمن بن إسحاق المدنى المعروف بـ (عباد) عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة مرفوعاً به نحوه . . . إلا أنه قال فى أوله: (إن الله كره لكم . . .) .

=

قلت: وهذا إسناد جيد؛ رجاله رجال «الصحيح» .

٦٥٩٢- حَدَّثَنَا وَهَبُ بْنُ بَقِيَّةٍ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَلَسَ رَجُلَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَحَدُهُمَا أَشْرَفُ مِنَ الْآخَرِ، فَعَطَسَ أَحَدُهُمَا فَحَمِدَ اللَّهُ، فَشَمَّتَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عَطَسَ الْآخَرَ فَلَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ، وَلَمْ يَشْمِتْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ الشَّرِيفُ: عَطَسَ هَذَا فَشَمَّتَهُ، وَعَطَسْتُ أَنَا فَلَمْ تَشْمِتْنِي!، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا ذَكَرَ اللَّهَ فَذَكَرْتُهُ، وَأَنْتَ نَسِيتَ-يَعْنِي اللَّهَ- فَنَسَيْتَكَ».

= وللحديث: طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه .

منها: ما رواه جماعة من سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به في سياق أتم في أوله . . . وفيه: (ويسخط لكم: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال) أخرجه مالك [١٧٩٦]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [١/ رقم ١٠١]- واللفظ له ومسلم [٥٩٣]، وأحمد [٢/ ٣٢٧، ٣٦٠، ٣٦٧]، وابن حبان [٣٣٨٨]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٤٤٢]، والبيهقي في «سننه» [١٦٤٣٣]، وفي «الشعب» [٦/ رقم ٧٣٩٩، ٧٤٩٣]، وأبو عوانة [رقم ٦٣٨٥، ٦٣٨٦، ٦٣٨٧]، وغيرهم من طرق عن سهيل به .

قلت: وقد استوفينا سائر طرقه وشواهده في «غرس الأشجار» .

٦٥٩٢- جيد: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٩٣٢]، وأحمد [١٤/ ٨٨/ طبعة الرسالة]، وابن حبان [٦٠٢] .

والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٣٨٠]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ ٩٣٣٢]، والحاثر في «مسنده» [٢/ ٨٠٨/ زوائد الهيثمي]، والطبراني أيضاً في «الدعاء» [رقم ١٩٩٥، ١٩٩٦]، وخليفة بن هاشم القزويني في «مسموعاته من أبي منصور الفارسي» كما في «تاريخ قزوين» [١/ ٣٢٩]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به وهو عند بعضهم بنحوه .

قال الهيثمي في «المجمع» [٨/ ١١٢]: «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح» .

قلت: وسنده جيد مستقيم؛ وعبد الرحمن بن إسحاق: صدوق متمسك وليس هو بأبي شيبة الواسطي الضعيف المطروح، وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة: عند الطبراني في «الأوسط» [٧/ رقم ٧٥٨٠]، وسنده لا يثبت .

وفي الباب: عن أنس بن مالك، وقد مضى [برقم ٠٦٠، ٤٠٧٣] .

٦٥٩٣- وبإسناده، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيَنْصَرَانِهِ».

٦٥٩٤- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «سَدُّوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوِ وَالرَّوَّاحِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّجَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ تَبْلُغُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُنْجِيهِ عَمَلُهُ»، قُلْنَا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ بَرَحْمَةً وَفَضْلًا».

٦٥٩٥- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: خمسٌ من الفطرة: «الْحَتَانُ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَتَتْفُ الْإِبْطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَطَافِرِ».

٦٥٩٦- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيَقْضِهِ إِيَّاهُ،

٦٥٩٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣٩٤].

٦٥٩٤- صحيح: هذا إسناد جيد؛ رجاله رجال (الصحيح) وعبد الرحمن في سنده: هو ابن

إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) وهو شيخ صدوق متمسك صالح الحديث . . . ولم ينفرد به،

١- بل تابعه ابن أبي ذئب على نحوه عن سعيد المقبري مع تقديم وتأخير في سياقه، دون قوله:

(وأبشروا)، أخرجه البخاري [٦٠٩٨]، والبيهقي في «سننه» [٤٥١٧]، والبغوي في «شرح

السنة» [٣٨٩/١٤]، وأحمد [٥١٤/٢]، والطيالسي [٢٣٢٢]، وغيرهم.

٢- وتابعه أيضاً معن بن محمد الغفاري على نحوه عن سعيد المقبري دون قوله: (واعلموا أنه

ليس أحد منكم . . . إلخ).

أخرجه البخاري [٣٩]، والنسائي [٥٠٣٤]، وابن حبان [٣٥١]، والبيهقي في «سننه»

[٤٥١٨]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ٩٧٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٥٠/٤]،

وجماعة.

وللحديث: طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة.

٦٥٩٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٧٢].

٦٥٩٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٥٣٩].

أَوْ لِيَتَحَلَّلَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهُ فِي يَوْمٍ لَا ذَهَبَ وَلَا وَرَقَ»، قَالُوا: فَمَاذَا يَقْضِيهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يُؤْخَذُ مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ وَقَّتْ، وَإِلَّا طُرِحَ عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِ الْآخِرِ».

٦٥٩٧- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الشَّيْخُ الزَّانِي، وَالْإِمَامُ الْكَذَّابُ، وَالْعَائِلُ الْمَرْهُوُّ».

٦٥٩٨- وبإسناده، عن النبي ﷺ، أنه كان إذا صلى على الجنائز، قال: «اللَّهُمَّ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ، كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ، إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَاعْفِرْ لَهُ، لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنْنَا بَعْدَهُ».

٦٥٩٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦١٩٧].

٦٥٩٨- ضعيف: أخرجه ابن حبان [٣٠٧٣]، الطبراني في «الدعاء» [رقم ١١٨٢]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/ رقم ٢٦٠ / ظلال]، وغيرهم من طريق خالد بن عبد الله الطحان عن عبد الرحمن بن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) عن سعيد المقبري عن أبي هيرة به . . . وهو عند ابن أبي عاصم مختصراً بالفقرة الأخيرة منه مع طرف من أوله.
قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ١٣٩]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح».

قلت: وظاهر سنده الجودة، إلا أنه معلول، فعبد الرحمن بن إسحاق: مختلف فيه، وهو صدوق متمسك على التحقيق؛ لكنه قد خولف في وصله، خالفه من هو أثبت منه خمسين مرة، أعنى حافظ الدنيا أبا عبد الله مالك بن أنس، فرواه عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه موقوفاً عليه، ولم يرفعه، هكذا أخرجه في «الموطأ» [رقم ٥٣٥]، وعنه عبد الرزاق [٦٤٢٥]، والبخاري في «شرح السنة» [٥/ ٣٥٧-٣٥٨]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٢٠٠]، وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» [رقم ٩٣]، وغيرهم من طريق مالك به.

قلت: وهذا هو المحفوظ عن سعيد بلا ريب، وسنده حجة.

وللمرفوع: شاهد من حديث يزيد بن عبد الله بن ركانة: عند الحاكم [١/ ٥١١]، وجماعة، وسنده لا يثبت، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» . . . والله المستعان.

۶۵۹۹- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، إِنَّمَا الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ».

۶۶۰۰- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ بِضَأْتِهِ إِذَا وَجَدَهَا فِي الْفَلَاةِ».

۶۶۰۱- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَعْنِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا تَقَرَّبَ عَبْدِي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ بَاعًا جِئْتُهُ هَرَوَلَةً».

۶۵۹۹- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۶۲۵۹].

۶۶۰۰- صحيح: هذا إسناده جيد؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح» وعبد الرحمن في سنده: هو ابن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) الشيخ الصدوق المتماذك. وللحديث: طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه.

منها: ما رواه زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة به نحوه في سياق أتم: عند مسلم [۲۶۷۵]، وأحمد [۲/ ۵۲۴، ۵۳۴، ۵۱۶]، وغيرهما. وتوبع عليه زيد بن أسلم عن أبي صالح: تابعه أبو الزناد على نحوه: عند الترمذی [۳۵۳۸]، وابن ماجه [۴۲۴۷]، من طريقين عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان عن أبي صالح به. قال الترمذی: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث أبي الزناد». قلت: وله طرق أخرى ثابتة كما قلنا.

۶۶۰۱- صحيح: هذا إسناده جيد؛ وعبد الرحمن بن إسحاق في سنده: هو المدني المعروف بـ (عباد) وهو صدوق صالح.

وللحديث: طرق كثيرة ثابتة عن أبي هريرة به نحوه.

منها: ما رواه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به نحوه... مع زيادة في أوله: أخرجه البخاري [۶۹۷۰]، ومسلم [۲۶۷۵]، والترمذی [۳۶۰۳]، وابن ماجه [۳۸۲۲]، وأحمد [۲/ ۲۵۱]، وابن حبان [۸۱۱]، والبغوي في «شرح السنة» [۵/ ۲۴]، وفي «تفسيره» [۱/ ۱۶۷]، وغيرهم من طرق عن الأعمش به.

٦٦٠٢- وبإسناده، عن أبي هريرة، قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، من قاتل في سبيل الله أيدخل الجنة؟ قال: «نعم»، فمكث هنية كأنه سمع شيئاً، فقال: «أين السائل أنفاً؟» فقام الرجل، فقال: «ماذا قلت؟» قال: قلت: رأيت من جاهد في سبيل الله فقتل، أيدخل الجنة؟ قلت: «نعم»، قال: فقال: «إن جبريل نبأني ذلك، إلا أن يكون عليه دين».

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

٦٦٠٢- صحيح: هذا إسناد جيد، رجاله رجال «الصحيح» وعبد الرحمن فى سنده: هو ابن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) وهو صدوق متمسك، ولم ينفرد به عن سعيد المقبرى، بل تابعه عليه ابن عجلان به نحوه . . . عن النسائى [٣١٥٥]، من طريق أبى عاصم النبيل عن ابن عجلان به .

قلت: وهذا إسناده ظاهره الصحة أيضاً، لكن خولف فيه ابن عجلان وعبد الرحمن بن إسحاق، خالفهما جماعة من الكبار كلهم روه عن سعيد المقبرى فقالوا: عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه به نحوه . . . ، إلا أن لفظه فى أوله (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ) فقال: يا رسول الله، إن قتلت فى سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، يكفر الله عنى خطاياى؟ . . . إلخ). هكذا أخرجه مالك [٩٨٦] - واللفظ له - ومسلم [١٨٨٥]، والترمذى [١٧١٢]، والنسائى [٣١٥٦] و [٣١٥٧]، وأحمد [٢٩٧/٥، ٣٠٣، ٣٠٨]، وابن حبان [٤٦٥٤]، وابن أبى شيبه [١٩٣٩٠]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٧٤٤]، [١٧٦٠٣]، وفى «الشعب» [٤/٥٣٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٥٤٥]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٢٠٠/٨]، وأبو عوانة [رقم ٧٣٦٠، ٧٣٦١، ٧٣٦٢، ٧٣٦٤، ٧٣٦٥، ٧٣٦٦]، والشافعى فى «سننه» [رقم ٦٢٦/رواية الطحاوى]، والطحاوى فى «المشكلى» [٤٩/١] و [٥٣/٩]، وغيرهم من طرق عن سعيد المقبرى.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح»:

قلت: وهو المحفوظ عن سعيد المقبرى؛ وهو الذى رواه عنه يحيى الأنصارى وابن أبى ذئب والليث بن سعد وغيرهم، وقولهم هو الصواب؛ كما جزم به أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» [رقم ٩٧٤]، ومثله الدارقطنى فى «العلل» [١٣٦/٦].

۶۶۰۳- وبإِسْنَادِهِ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَجْلِسُوا فِي الصُّعْدَاتِ وَلَا فِي الْأَفْنِيَةِ»، قالوا: يا رسول الله، لا نستطيع ذلك، قال: «إِمَّا لَا فَأَعْطُوهَا حَقَّهَا»، قالوا: يا نبي الله، وما حقها؟ قال: «رَدُّ التَّحِيَّةِ، وَغَضُّ الْبَصْرِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ، وَإِرْشَادُ السَّبِيلِ».

۶۶۰۴- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيُّءُ، فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقِضَاءُ».

= وللحديث: طريق آخر عن أبي هريرة به نحو السياق الماضي: عند أحمد [۲/ ۳۰۸، ۳۳۰]، وسنده جيد. وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

۶۶۰۳- صحيح: أخرجه أبو داود [۴۸۱۳]، وابن حبان [۵۹۶]، والحاكم [۴/ ۲۹۴]، والبيهقي في «الشعب» [۶/ رقم ۷۶۲۰]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: بل هو دون الصحيح، فيه عبد الرحمن بن إسحاق: وهو مختلف فيه؛ غير أنه صدوق متمسك على التحقيق، وهو وسائر رجال الإسناد من رجال «الصحيح». وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة: عند البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ۱۱۴۹]، وغيره، وسنده صالح.

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة أيضاً، مضى منهم: حديث أبي سعيد [برقم ۱۲۴۷]، وحديث أبي طلحة [برقم ۱۴۲۱].

۶۶۰۴- ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة [۹۱۸۹]، والدارقطني في «سننه» [۲/ ۱۸۴، ۱۸۵]، وغيرهما من طرق عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة به... وهو عند ابن أبي شيبة مختصراً بلفظ: (إذا استقاء الصائم أعاد). قال الدارقطني: «عبد الله بن سعيد ليس بقوى».

قلت: بل متروك ساقط الحديث، بل نقل البخاري في ترجمته من «تاريخه» عن يحيى القطان أنه قال: «استبان لي كذبه في مجلس» وهو من رجال الترمذي وابن ماجه.

٦٦٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، قَالَ: رَأَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مِمَّ تَتَوَضَّأُ؟ قَالَ: أَكَلْتُ ثَوْرًا مِنْ أَقْطٍ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ».

٦٦٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا دَاوُدُ الْعَطَّارُ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أُمِيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ

= وللحديث: طريق آخر يرويه عيسى بن يونس وحفص بن غياث كلاهما عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به نحوه . . .

أخرجه أبو داود [٢٣٨٠]، والترمذي [٧٢٠]، وابن ماجه [١٦٧٦]، وأحمد [٤٩٨/٢]، والدارمي [١٧٢٩]، وابن حبان [٣٥١٨]، والحاكم [٥٨٩/١]، والدارقطني في «سننه» [٢/١٨٤]، وابن الجارود [٣٨٥]، والبيهقي في «سننه» [٧٨١٧]، وفي «المعرفة» [٢٦٠٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٩٧٢]، وفي «المشكل» [١٧٩/٤]، والبعثي في «شرح السنة» [٢٩٣/٦] و[٢٩٤/٦]، وغيرهم من طريقين عن هشام بن حسان به.

قال الترمذي: «حديث حسن غريب».

قلت: هذا حديث ضعيف لا يثبت، قد أعله الإمام أحمد والبخاري والترمذي والنسائي وطائفة من حذاق أئمة هذا الشأن، فأتى يناهضهم تصحيح المتأخرين له، جرئاً منهم على ظاهر إسناده، دون تبصُّر بما في الزوايا من الخبايا؟! وقد ردَّدناها عليهم، وكشفنا علل الحديث بما لا مزيد عليه في كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» واللَّه المستعان لا رب سواه.

٦٦٠٥- صحيح المرفوع منه: هذا إسناده ضعيف غريب، رجاله كلهم ثقات مشاهير سوى (أبي معشر) وهو نجيب بن عبد الرحمن السدي: ذلك الشيخ الضعيف المختلط، وهو من رجال «السنن» لكن الحديث - المرفوع منه - صحيح ثابت؛ فله طرق كثيرة عن أبي هريرة به . . . مضى بعضها [برقم ٦١٦١]، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً، مضى منها حديث أبي طلحة [برقم ١٤٢٩]، وقد استوفينا طرقه وشواهد في «غرس الأشجار» واللَّه المستعان.

٦٦٠٦- صحيح: أخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» [رقم ١٥١]، من طريق عباس النوسي عن داود بن عبد الرحمن العطار عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط، وهي قوله: (إن هذا المال: حلوة خضرة) لكن عنده: (الدنيا) بدل (المال).

بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ - قَالَ يَحْيَى: ذَكَرَ شَيْئًا لَا أُدْرَى مَا هُوَ - بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ فِي مَالِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِيمَا اشْتَهَتْ نَفْسُهُ، لَهُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

= قال الهيثمي في «المجمع» [٢٦٤٣]: «رواه أبو يعلى، وفيه داود العطار، وفيه كلام».

قلت: كذا قال، كأنه تبع أبا الفتح الأزدي في قوله عن داود: (يتكلمون فيه) كذا، وهو المتكلم فيه حقاً، ثم ما هذا الكلام؟! وما شأنه في غمز الرجل؟! وما قيمة هذا المتكلم أصلاً، والأزدي متى ينفرد بالقدح فيمن ثبتت عداله وأمانته؛ لا يُنظر إليه وقدوحه، وداود العطار: إمام ثقة ثبت متقن ورع عالم فقيه محدث جليل الشأن؛ اتفقت كلمة النقاد على توثيقه والثناء عليه؛ وقد غامر الحاكم (صاحب المستدرک) ونقل تضعيفه عن ابن معين، ولم يثبت عنه كما جزم به الحافظ وغيره؛ والمحفوظ عن ابن معين: هو توثيق داود قولاً واحداً، وسائر رجال الإسناد من رجال الشيخين.

وقد رأيت الهيثمي في موضع آخر من «المجمع» [٤٣٠ / ١٠]، قد حسنَّ إسناد الحديث هنا، وكذا صحح سنده الإمام في «الصحیحة» [رقم ١٥٩٢]، وهو كما قال، لولا أنه معلول البتة! فقد اختلف في سنده على داود العطار، فرواه عنه عباس وعبد الأعلى النريسيان كلاهما على الوجه الماضي، وخالفهما: أسد بن موسى وإبراهيم بن محمد الشافعي، فروياه عن داود العطار فلم يذكر (أبا سعيد المقبري) في سنده، بين سعيد المقبري وأبي هريرة، هكذا أخرجه الطحاوي في «المشکل» [١٥٢ / ١٢].

وأنا أخشى أن يكون ذكر أبي سعيد المقبري قد سقط من سند الطحاوي، ثم وقفت على «علل الدارقطني» [٣٨٥ / ١٠ - ٣٨٦]، فوجدته قد ذكر الوجهين عن داود العطار، ثم قال: «وكلاهما وهم» ثم قال: «وإنما روى هذا الحديث: المقبري عن عبيد عن خولة بنت قيس عن النبي ﷺ». قلت: وقبله سئل أبو زرعة الرازي عن رواية داود العطار أيضاً كما في «العلل» [رقم ٦٤٦]، فقال: «هذا خطأ، إنما هو سعيد المقبري عن عبيد سنوطاً أبي الوليد عن خولة بنت قيس امرأة حمزة بن عبد المطلب عن النبي ﷺ» فقيل لأبي زرعة «الخطأ من هو؟!» فقال: «لا أعلم، كذا رواه داود العطار».

قلت: فإن لم يكن داود هو المخطئ فيه، فلعل الخطأ من شيخه (إسماعيل بن أمية).

٦٦٠٧- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُرْفَةَ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْغَفَارِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُرِجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَمَا مَرَرْتُ بِسَمَاءٍ، إِلَّا وَجَدْتُ فِيهَا اسْمِي: مُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ، وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ مِنْ خَلْفِي».

= والمحفوظ عن سعيد المقبري في هذا الحديث: هو ما رواه عنه الليث بن سعد ومحمد بن عمرو ابن سلمة وأبو معشر السندي وغيرهم، كلهم عنه عن عبيد أبي الوليد سنوطا المدني عن خولة بنت قيس به مرفوعا، وهذا هو الذي صوّبه أبو زرعة والدارقطني وغيرهما.

ورواية الليث بن سعد عن سعيد المقبري: عند الترمذي [٢٣٧٤]، وأحمد [٣٧٨/٦]، وابن حبان [٢٨٩٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٤/٥٧٨، ٥٨٣]، وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» [رقم ٢]، والبخاري في «تاريخه» [٥/٤٥٠]، والمعافى بن عمران في «الزهد» [رقم ١٩٧]، وابن سمعون في «أماليه» [رقم ٣١٣]، والطحاوي في «المشكل» [١٢/١٥٣]، وغيرهم من طرق عن الليث عن سعيد المقبري به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وأبو الوليد اسمه عبيد سنوطا».

قلت: قد رواه بعض الضعفاء عن زيد بن يحيى بن عبيد - وهو ثقة - عن الليث على وجه غير محفوظ عنه، عند الحاكم [٧/٤]، ومدار إسناده هنا: على عبيد المدني المعروف بـ (سنوطا) وهو شيخ صالح الحديث إن شاء الله؛ فقد روى عنه ثقتان، وثقه العجلي؛ وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات» وما تكلم فيه أحد أعلمه، فالإسناد صالح؛ وقد رواه عمر بن كثير بن أفلح المدني عن عبيد سنوطا عن خولة به أيضاً: عند أحمد وجماعة.

ولم ينفرد به سنوطا عن خولة، بل تابعه عليه النعمان بن أبي عياش عن خولة مرفوعا: (إن رجالا يتخوضون في مال الله بغير حق، فلهم النار يوم القيامة) أخرجه البخاري [٢٩٥٠]، وأحمد [٣/١١٣٥]، والإسماعيلي في «مستخرجه» كما في «الفتح» [٦/٢١٩]، وأبو محمد الفاكهي في «حديثه» [رقم ٢٦٨]، والطحاوي في «المشكل» [١٢/١٥٣]، وغيرهم من طريق أبي الأسود القرشي عن النعمان به... وزاد الجميع - سوى البخاري - في أوله: (إن الدنيا خضرة حلوة...) وسياق الطحاوي: مثل سياق المؤلف هنا... والله المستعان.

٦٦٠٧- باطل: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٣/١٩٠]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ٢٠٩٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣/٢٠٣، ٢٠٤]، وابن الجوزي في «الموضوعات» =

= [٣١٨/١]، ومحمد بن محمود أبو الفضل القزويني في «مسموعه من أبي حفص البغوي» كما في «تاريخ قزوين» [٢/١٨ / الطبعة العلمية]، والخطيب في «تاريخه» [٥/٤٤٤]، وابن بلبان في «تحفة الصديق» [ص ١٠٤-١٠٥]، وغيرهم من طريق الحسن بن عرفة - وهذا في «جزئه» المشهور [ص ٤٤ / رقم ٦ / طبعة دار الأقصى]، - عن عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به . . وهو عند بعضهم بنحوه .

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: الغفاري يضع الأحاديث، وأما عبد الرحمن: فاتفقوا على تضعيفه» .

قلت: وعبارة ابن حبان في «المجروحين»: «هذا خبر باطل، فلست أدرى البلية فيه منه - يعني من عبد الله الغفاري - أو من عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، على أن عبد الرحمن ليس هذا من حديثه المشهور، فكأن القلب إلى أنه من عمل عبد الله بن أبي عمرو - يعني الغفاري - أميل» . قلت: وقد علق هذا الحديث في ترجمة عبد الله بن إبراهيم الغفاري من كتابه [٢/٣٧]، وكان قد قال في أول ترجمته: «كان ممن يأتي عن الثقات: المقلوبات، وعن الضعفاء: الملزوقات» وهكذا أنكره عليه ابن عدى في «الكامل» وقال في ختام ترجمته: «ولعبد الله بن إبراهيم غير ما ذكرنا من الحديث عن يرويه عنه، وعمامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه» .

وكذا أنكره عليه الذهبي في «الميزان» [٢/٣٨٨]، وقال من حديثه: «باطل» وأعله به أيضاً في ترجمة (محمد بن عبد الله بن يوسف أبي بكر الهلال) من «الميزان» [٣/٦١٠]، فقال: «قلت: الغفاري متهم بالكذب» وقال في «تلخيص الموضوعات» [ص ٤٦]: «الغفاري متهم» وبه: أعله الهيثمي أيضاً في «المجمع» [٩/١٩]، فقال: «رواه أبو يعلى والطبراني في «الأوسط»: وفيه عبد الله بن إبراهيم الغفاري، وهو ضعيف» .

قلت: كذا تسامح في شأن الرجل، مع كونه هالكاً جداً، قد أسقطوه فسقط على أم رأسه، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه فراجع ترجمته في «التهذيب وذيوله» . وبه أيضاً: أعله جماعة ممن ألفوا في «الموضوعات» .

وانفرد البوصيري - وحده - في «إتحاف الخيرة» [٧/٦٠]، فقال: «رواه أبو يعلى الموصلي بسند ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم» .

= قلتُ: وعبد الرحمن هذا وإن كان ضعيفاً منكر الحديث - من رجال الترمذى وابن ماجه - إلا أن تعصيب الجناية برقبته وحده، ليس بالعدل، فليتقاسمها هو والراوى عنه بالسوية، وإن كان الحمل على (عبد الله بن إبراهيم) فى هذا الحديث: هو الأشبه؛ وإليه مال ابن حبان كما مضى. وقد تلون فيه هذا الغفارى الهالك، فعاد ورواه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فقال: عن أبيه عن ابن عمر به نحوه . . .

هكذا أخرجه البزار فى «مسنده» كما فى «اللآلىء المصنوعة» [١ / ٢٧٢]، ثم جاء عبد المنعم بن بشير المصرى؛ وروى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فقال: عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدرى به نحوه فى سياق أتم، هكذا أخرجه الديلمى فى «مسند الفردوس» كما فى «اللآلىء» [١ / ٢٧٣].

قلتُ: وعبد المنعم هذا هالك مثل الشيخ الغفارى، بل رماه الإمام أحمد وغيره بالكذب المحض، فكأنه سرقه - ذلك اللص - من الغفارى، ثم ركب له ذلك الإسناد الموضوع، كيما يفضحه الله بين نفسه والناس.

ثم إن ابن عراق الشافعى: قد أشار فى «تنزيه الشريعة» [١ / ٤٢٣]، إلى أن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، ثم قال: «وأسانيدها ضعيفة، يشد بعضها بعضها؛ فيلتحق الحديث بدرجة الحسن».

كذا قال هذا الرجل، كأنه خُدع بقول السيوطى فى «اللآلىء» [١ / ٢٧١]: «قلتُ: الذى أستخير الله فيه: الحكم على الحديث بالحسن، لا الوضع ولا بالضعف، لكثرة شواهد».

قلتُ: ثم ساق له شواهد كلها مناكير وبواطيل، وتلك التى يُحسّن بها الحديث، وهكذا يكون تساهل السيوطى الذى لا يطاق أصلاً، نعم: هناك شاهد من حديث ابن عباس عند الخطيب فى «تاريخه» [٥ / ٤٤٤]، بإسناد ظاهره الاستقامة، وقد ساقه الذهبى فى ترجمة (محمد بن عبد الله بن يوسف الهلالى) من «الميزان» [٦١٠٣]، ثم قال: «سكت الخطيب عن هذا، وهو أيضاً باطل، ما أدرى من يغش فيه؟! فإن هؤلاء ثقات».

قلتُ: الحديث عند الخطيب من طريق أبى حفص ابن شاهين [وهذا فى كتابه «السنة» كما فى «اللآلىء»] عن إبراهيم بن حماد بن إسحاق الأزدى [وقد تحرف (إبراهيم) عند الخطيب إلى (إسماعيل) كما فى طبعة (الكتب العلمية)، وكذا هو فى طبعة دار الغرب الإسلامى / تحقيق =

۶۶۰۸ - حَدَّثَنَا يحيى بن أيوب، حَدَّثَنَا سفيان، عن أيوب، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا زَنَتَ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتَ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُثْرَبْ - قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي لَا يُعَيِّرُهَا - ثُمَّ إِنْ زَنَتَ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتَ فَلْيَبِعْهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ».

۶۶۰۹ - حَدَّثَنَا داود بن عمرو، حَدَّثَنَا حبان بن عليٍّ، عن عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الرُّكَازُ: الذَّهَبُ الَّذِي يَنْبَتُ مِنَ الْأَرْضِ».

= [بشار عواد [٤٦/٣]، وليس بشيء]، عن الحسن بن عرفة عن أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به .

قلت: هذا باطل من حديث أبي معاوية قطعاً، ولم يحدث به الأعمش قط، ولا يكاد يحتمل أصلاً، والوهم فيه عندي: هو ممن دون الحسن بن عرفة، فإن الحديث في «جزئه» المشهور [رقم ٦]، من روايته عن عبد الله بن إبراهيم الغفاري بالإسناد الأول كما عند المؤلف . . . وهكذا رواه جماعة من أصحاب الحسن عنه، فكأن بعضهم قد غلط عليه ودخل له إسناد في إسناد، فبماذا تعلق السيوطي وغيره في تحسين متن هذا الحدث العاثر؟! فاللهم عُفْرًا .

۶۶۰۸ - صحيح: مضى قريباً [برقم ٦٥٤١].

۶۶۰۹ - منكر: أخرجه البيهقي في «سننه» [٧٤٢٨]، وفي «المعرفة» [رقم ٨٣٦١]، وابن عدي في «الكامل» [٤٢٨/٢]، من طريق حبان بن عليٍّ العنزي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به .

قلت: هذا إسناد تالف، فيه علتان:

الأولى: عبد الله بن سعيد المقبري: شيخ واه ليس بشيء، وكان يروى عن أبيه وجده العجائب، وهو من رجال «التهديب» وبه أعلى الهيثمي في «المجمع» [٢٢٦/٣]، وقبله الحافظ في «التلخيص» [١٨٢/٢]، وقبله ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» [٣٠٧/٢]، وقبله قال أبو محمد الفارسي في «المحلى» [١٠٩/٦]: «هذا حديث ساقط؛ لأن عبد الله بن سعيد متفق على إطراح روايته» وكذا أعلى به الشافعي والبيهقي كما يأتي .

٦٦١- حَدَّثَنَا داود بن عمرو، حَدَّثَنَا حبان بن علىّ العنزى، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبرى، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ خَادِمًا، فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَخَيْرِ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَإِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا فَلْيَأْخُذْ بِذُرْوَةِ سَنَامِهِ وَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ».

= والثانية: حبان بن علىّ العنزى: شيخ ضعيف صاحب مناكير هو الآخر، وكان صالحًا ذا دين عبادة؛ وهو من رجال ابن ماجه وحده، وقد رواه بعض الضعفاء عنه فغلط عليه فى إسناده، فقال: عن حبان عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة به . . . ، هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٤٢٧٢].

ثم صَوَّبَ الوجه الأول عن حبان، وقال: «وقد رواه هكذا أيضًا: أبو يوسف عن عبد الله بن سعيد المقبرى عن جده عن أبى هريرة، وهو الصواب . . .» .

قلت: ورواية أبى يوسف: أخرجه البيهقى فى «سننه» [٧٤٢٩]، ولكن من روايته عن عبد الله ابن سعيد عن أبيه عن جده عن أبى هريرة به نحوه فى سياق أتم.

وقال البيهقى عقبه: «تفرد به عبد الله بن سعيد، وهو المقبرى، وهو ضعيف جدًا، جرَّحه أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وجماعة» ثم نقل عن الشافعى إعلاله الحديث بهذا الشيخ أيضًا، والله المستعان.

٦٦١- حسن: أخرجه الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٣٠٨]، ولوين فى حديثه [رقم ٧٠]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٧٩/٢١]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢٨١/١]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/رقم ١٩١/ظلال]، وغيرهم من طريق حبان بن علىّ العنزى عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به نحوه . . . وهو عند ابن أبى عاصم بالفقرة الأولى منه فقط، وزاد لوين ومن طريقه أبو نعيم والطبرانى: «وإذا اشترى دابة فليأخذ بناصيتها وليقل: اللهم إني أسألك من خيرها وخير ما جبلتها عليه».

قال الهيثمى فى «المجمع» [٢٠٥/١٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه حبان بن علىّ، وقد وثق على ضعفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: حبان هذا ضعيف بلا تردد، وكان كثير الانفراد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، وعمامة حديثه إفرادات وغرائب، كما يقول أبو أحمد الجرجانى، وقد مشاه من لم يخبر حاله جيدًا، ولا فالضعف به أليق، وهو من رجال ابن ماجه وحده، وقد خولف فى سنده أيضًا، =

٦٦١١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَأَدِيَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ لَتَمَنَّى إِلَيْهِمَا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ».

٦٦١٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن إبراهيم بن الفضل، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، قال: مر رسول الله ﷺ بحائط مائل، فأسرع وقال: «إِنِّي أَكْرَهُ مَوْتَ الْفَوَاتِ».

= خالفه الثوري وسعيد بن أبي أيوب ويحيى القطان، وأبو خالد الأحمر وعبد العزيز الدراوردي ويحيى بن أيوب المصري وغيرهم، كلهم رووه عن ابن عجلان فقالوا: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ به نحوه.

قلت: وهذا هو المحفوظ بلا ريب، فكأن حبان بن علي قد سلك الطريق في روايته عن ابن عجلان، وقد خرجنا روايات الجماعة عن ابن عجلان بالوجه المحفوظ في «غرس الأشجار» ونكتفي هنا بتخريج رواية أبي خالد الأحمر: فنقول: أخرجه أبو داود [٢١٦٠]، وابن ماجه [٢٢٥٢]، من طريقين عن أبي خالد عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا: (إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادماً؛ فليقل: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه؛ وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه، وإذا اشترى بغيراً فليأخذ بذروة سنانه وليقل مثل ذلك) لفظ أبي داود، وفي رواية له قال: (ثم ليأخذ بناصيتها وليدع بالبركة) قال: ذلك في المرأة والخادم وحدهما.

قلت: وإسناده حسن صالح؛ وقد جَوَّدَهُ العِراقِيُّ في «المغنى» [٢٩٨/١]، وقبله صححه الحاكم وغيره. . . والله المستعان.

٦٦١١ - صحيح: مضى [برقم ٦٥٧٣].

٦٦١٢ - باطل: أخرجه أحمد [٣٥٦/٢]، وابن عدى في «الكامل» [٢٣١/١]، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٢/١٣٥٩]، والعقيلي [٦٠/١]، وابن أبي عاصم في «الديات» [رقم ٢١٩]، من طريق إبراهيم بن الفضل المدني المخزومي [ويقال له: إبراهيم بن إسحاق أيضاً]، عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به.

= قال البيهقي: «تفرد به إبراهيم بن الفضل، وهو ضعيف».

٦٦١٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ الْأَخْنَسِيِّ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَعَلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ».

٦٦١٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَسَعِيدًا يَحْدِثَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ عَشْرَةَ إِلَّا يُرْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُوبًا مَغْلُوبًا يَفْكُهُ الْعَدْلُ، أَوْ يُوْبِقُهُ الْجُورُ».

٦٦١٥- حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمِيرِ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدًا الْمُقْبَرِيَّ، يَقُولُ: صَلَّى بِنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَكَانَ يَكْبُرُ كَلِمًا رَفَعٌ وَسَجَدٌ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِي بِنَا.

= قلتُ: بل هو شيخ واه منكر الحديث، وكلمة النقاد متفقة على توهينه، بل تركه الدارقطني وغيره، وقال النسائي في رواية عنه: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه» وهو من رجال الترمذي وابن ماجه وحدهما، وقد أنكر عليه ابن حبان هذا الحديث في ترجمته من «المجروحين» [١/١٠٥]، وسبقه إلى هذا: العقيلي وابن عدى؛ وتبعهم الذهبي في ترجمة الرجل من «الميزان» [١/٥٢]، والحديث: ضعفه سنده الهيثمي في «المجمع» [٣/٥٧]، وقبله قال ابن رجب في «الفتح» [٦/٣٣١]: «لا يصح».

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو عند البيهقي في «الشعب» [٢/رقم ١٣٦٠]، وسنده تالف، وقد ضعفه البيهقي أيضاً.

٦٦١٣- صحيح بطرقه: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٦٦].

٦٦١٤- صحيح: مضى سابقا [برقم ٦٥٧٠].

٦٦١٥- صحيح: هذا إسناد صالح في المتابعات، فيه شيخ المؤلف: (سفيان بن وكيع) وهو ضعيف لإصراره على عدم إقصاء وراقه الذي كان يُدْخَلُ في أصوله ما ليس منها، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه؛ ويحيى بن عمير: شيخ مدني صالح من رجال النسائي، وباقي رجاله ثقات من رجال «الصحيح» وقد توبع عليه يحيى بن عمر عن سعيد المقبري: تابعه ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة أنه: (كان يصلي المكتوبة؛ فيكبر كلما خفض ورفع؛ فإذا انصرف قال: واللّه إنى لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ).

٦٦١٦- حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر القواريري، حَدَّثَنَا سفيان، ويحيى بن سعيد، عن محمد بن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، أن رجلاً قال: يا رسول الله، عندي دينار، قال: «أَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ»، قال: عندي دينار آخر، قال: «أَنْفَقَهُ عَلَى امْرَأَتِكَ»، قال: عندي دينار آخر، قال: «أَنْفَقَهُ عَلَى خَادِمِكَ»، قال: عندي دينار آخر، قال: «أَنْتَ أَعْلَمُ».

٦٦١٧- حَدَّثَنَا القواريري، حَدَّثَنَا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، قال:

= أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» [٢٢١/١]، وسنده حجة، وهو من هذا الطريق: عند البخاري [٧٦٢]، وأحمد [٣١٩/٢، ٤٥٢]، من طرق عن ابن أبي ذئب بإسناده به نحوه في سياق أتم.

وللحديث: طرق كثيرة ثابتة عن أبي هريرة به نحوه... مضى بعضها [برقم ٥٩٤٩]، والله المستعان.

٦٦١٦- قوى: أخرجه أبو داود [١٦٩١]، والنسائي [٢٥٣٥]، وأحمد [٢٥١/٢، ٤٧١]، وابن حبان [٣٣٣٧، ٤٢٣٣، ٤٢٣٥]، والحاكم [٥٧٥/١]، والشافعي [١٢٧٢]، والحميدي [١١٧٦]، والبيهقي في «سننه» [١٥٤٦٩، ١٥٥١٢]، وفي «الشعب» [٣/٣ رقم ٣٤٢١]، وأبو عبيد في «الأموال» [رقم ١١٧]، والطحاوي في «المشكل» [٥٧/١٤، ٥٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلت: إنما هو قوى الإسناد وحسب، وابن عجلان قد جزم الحاكم نفسه بكون مسلم ما خرَّج له إلا في الشواهد وحسب، كما نقله عنه الذهبي في «الميزان» و«الكاشف»، وابن عجلان صدوق إمام محدث فقيه؛ وقد اختلف عليه في إسناده، وابن عجلان صدوق إمام محدث فقيه؛ وقد اختلف عليه في إسناده، إلا أن المحفوظ عنه هو ذا؛ وتابعه عليه أبو معشر السندی ومحمد بن أبي حميد الأنصاري؛ وقد خرَّجنا روايتهما في «غرس الأشجار» والحديث: حَسَنُ النُّوَى فِي «المجموع» [٢٣٤/٦]، والله المستعان.

٦٦١٧- صحيح: أخرجه أحمد [٢٥٠/٢]، وابن حبان [١٥٣١، ١٥٣٨، ١٥٣٩]، والنسائي في «الكبرى» [٣٠٣٥]، والدارقطني في النزول [رقم ٢٨]، وغيرهم من طرق عن يحيى =

أخبرني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِالسَّوَاكِ مَعَ الْوُضُوءِ، وَأَوْخَرَ الصَّلَاةِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، أَوْ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ».

٦٦١٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْفَضْلِ الْخَزْرَمِيُّ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْرُؤُوا الْحُدُودَ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

= القطان عن عبید اللہ بن عمر العمری عن سعید المقبری عن أبی هريرة به نحوه . . . وهو عند النسائی بالفقرة الأولى منه فقط، ولفظه في آخره: (عند كل صلاة) بدل: (مع الوضوء) وفي رواية لابن حبان: بشطره الثاني فقط، وهو عند الدارقطني في سياق أتم في أوله، ولفظ الجميع في أوله: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم . . .).

قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين . . . وقد رواه جماعة كثيرة عن عبید اللہ بن عمر؛ بعضهم مختصراً، وبعضهم في سياق أتم، وهو من طريق عبید اللہ: عند الترمذی [١٦٧]، وابن ماجه [٦٩١]، وجماعة كثيرة بالشرط الثاني منه فقط، وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار».

وللحديث: طرق كثيرة عن أبی هريرة به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٦٢٧٠، ٦٣٤٣]، والله المستعان.

٦٦١٨ - منكر: أخرجه ابن ماجه [٢٥٤٥]، من طرق عن وكيع بن الجراح عن إبراهيم بن الفضل الخزرمي عن سعيد المقبري عن أبی هريرة مرفوعاً: (ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعاً).

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٦٣/٢]: «هذا إسناد ضعيف، إبراهيم بن الفضل الخزرمي: ضعفه أحمد وابن معين والبخاري والنسائي والأزدي والدارقطني».

قلت: بل هو شيخ واه ليس بشيء، وقد تركه جماعة، وبه أعله ابن الملقن في «البدر المنير» [٦١٣/٨]، والحافظ في «تخريج المختصر» كما في «فيض القدير» [٢٢٩/١]، والسخاوي في «المقاصد» [ص ٧٥]، وضَعَّفَ سنده الحافظ في «بلوغ المرام» [ص ٢٥٩]، وتابعه جماعة، والتحقيق: أن سنده منكر جداً، وقد روى الثوري هذا الحديث عن إبراهيم فأبهمه ولم يُسمه، فقال: عن رجل من أهل المدينة عن المقبري عن أبی هريرة به موقوفاً، ولم يرفعه أيضاً، هكذا أخرجه ابن عدی في «الكمال» [٢٣١/١]، ثم قال: «وهذا الحديث عن إبراهيم بن الفضل: مشهور مرفوع، رواه عنه جماعة».

٦٦١٩- حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقد، حَدَّثَنَا إِسْحاقُ بن منصور، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عن معاوية بن إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُذُنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلِكٍ قَدْ مَرَّقَتْ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ السَّابِعَةَ، وَالْعَرْشُ عَلَيَّ مِنْكِبِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ أَيَّنَ كُنْتُ وَأَيَّنَ تَكُونُ».

= قلتُ: وفي الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد تالفة، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» واللَّه المستعان.

٦٦١٩- منكر: أخرجه أبو سعيد الدارمي [١/٤٧٨-٤٧٩]، في (الرد على بشر المريسي) وأبو الشيخ في «العظمة» [٣/١٠٠٣-١٠٠٤] و[٤/١٧٥٥]، والطبراني في «الأوسط» [٧/٧٣٢٤]، والدارقطني في «الأفراد» [٥/١٩٤]، والطبعة العلمية، وغيرهم من طرق عن إسحاق بن منصور السلولي عن إسرائيل بن يونس عن معاوية بن إسحاق بن طلحة التيمي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به . . . ولفظ الطبراني وأبي الشيخ: (إن الله جل ذكره - أذن لي أن أحدث عن ديك قد مرقت رجلاه الأرض، وعنقه مشني تحت العرش وهو يقول: سبحانك ما أعظمك ربنا، فرد عليه: ما يعلم ذلك من حلف بي كاذباً).

قال الدارقطني: «غريب من حديث معاوية بن إسحاق بن طلحة، عنه - يعني عن سعيد المقبري - تفرد به إسحاق بن منصور عن إسرائيل عنه . . .».

قلتُ: وهكذا جزم الطبراني - عقب روايته - بتفرد إسحاق بن منصور به عن إسرائيل، فتعقبه المحدث الحويني في «تنبيه الهاجد» [رقم ١٣١]، قائلاً: «قلتُ: رضی اللہ عنك، فلم يتفرد به إسحاق بن منصور، بل تابعه عبيد الله بن موسى أنبأنا إسرائيل بسنده سواء . . . أخرج الحاكم [٤/٢٩٧]، قال: أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، ثنا عبيد الله بن موسى بهذا . . . وقال: صحيح الإسناد».

قلتُ: وهذه متابعة مستقيمة؛ وأحمد بن مهران: هو ابن خالد أبو جعفر اليزدي: ذكره ابن حبان في موضعين من «ثقافته» [٨/٤٨، ٥٢]، وقال في الثاني: «يروى عن عبيد الله بن موسى، ثنا عنه محمد بن عبد الرحمن الأصبهاني».

قلتُ: وهذا منه توثيق معتمد؛ وتساهله إنما يكون في طبقات رجال الصدور الأول؛ وأحمد هذا: شيخ مشهو معروف؛ ترجمه السمعاني في «الأنساب» وابن ماكولا في (الإكمال) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» وغيرهم، وحَدَّثَ عنه جماعة من الكبار؛ وما غمزه أحد بشيء، =

= فما جدوى ذكره فى «لسان الميزان» [٣١٦/١]، ثم نظرت: فإذا الحافظ قد أورده (تمييزاً) بينه وبين: (أحمد بن مهران الهمداني) ذلك الشيخ الملقب .

فالحديث: صحيح محفوظ من طريق عبيد الله بن موسى أيضاً عن إسرائيل بن يونس بإسناده به .
وقد مضى أن الحاكم قد قال: «هذا حديث صحيح الإسناد» وكذا صححه الحافظ فى «المطالب» [٢٦٧/٣]، وصححه سنده: السيوطى فى «الدر المنثور» [٢٧٤/٧]، وقبله قال المنذرى فى «الترغيب» [٤٧/٣]: «رواه الطبرانى بإسناد صحيح» وكذا صححه سنده الإمام فى «الصحيححة» [رقم ١٥٠].

قلت: وكل هذا غفلة عن كون الإسناد معلولاً من هذا الوجه، فقد ذكر إمام هذا الفن فى عصره أبو الحسن الدارقطنى فى «العلل» [١٥٦/٨]، أن إسرائيل بن يونس قد اختلف عليه فى سنده، فرواه عنه إسحاق بن منصور كما مضى [وتابعه عبيد الله بن موسى]، عن معاوية بن إسحاق عن المقبرى عن أبى هريرة به . . .

قال الدارقطنى: «وغيره يرويه عن إسرائيل عن إبراهيم أبى إسحاق، وهو إبراهيم بن الفضل مدينى ضعيف» .

قلت: ونحوه قال فى «الغرائب والأفراد» أيضاً [١٩٤/٥ / أطرافه]، وإبراهيم بن الفضل هذا: شيخ تالف ليس بشيء، وهو مشهور بالرواية عن سعيد المقبرى؛ والحديث به أشبه عند النظر، ثم إن الهيثمى قد قال فى «المجمع» [٢٤٤/٨]: «رواه الطبرانى فى «الأوسط» ورجاله رجال «الصحيح»؛ إلا أن شيخ الطبرانى محمد بن العباس بن الفضل بن سهل الأعرج، لم أعرفه» .

كذا قال، وقد تحرق عليه قول الطبرانى: (حدثنا محمد بن العباس ثنا العباس بن سهل الأعرج . . .) فقال ما قال، وشيخ الطبرانى: هو محمد بن العباس بن الأخرم الحافظ الثقة المأمون، وشيخه: (الفضل بن سهل الأعرج) ثقة مشهور داهية، فناظر لتخليط الهيثمى بين الرجلين، وأما قوله: («رجاله رجال الصحيح» فيه نظر أيضاً، فإن البخارى لم يحتج بـ (معاوية بن إسحاق) إنما أخرجه له حديثاً واحداً فى (الجهاد) بمتابعة حبيب بن أبى عمرة له عن عائشة بنت طلحة . . . كما نص عليه الحافظ فى مقدمة «الفتح» [ص ٤٤٤]، وإسحاق هذا شيخ مختلف فيه، وثقه جماعة، ووهاه أبو زرعة الرازى، ولم يثبت عندى سماعه من سعيد المقبرى، والحديث معلول كما مضى . . . والله المستعان .

٦٦٢٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، وَيُسْطَلَّ لَهُ فِي رِزْقِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

٦٦٢١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ الْأَخْنَسِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا عِمَارَةُ ابْنُ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ دَارَ مَرْوَانَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «ذَاكَ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ خَلَقَ خَلْقًا...» الْحَدِيثُ.

٦٦٢٢- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَعَادَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَحْسَنَ غَيْرِ هَذَا فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُصَلِّيَ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ جَالِسًا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا هَكَذَا».

٦٦٢٣- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

٦٦٢٠- صحيح: أخرجه البخارى [٥٦٣٩]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٧٩٤٥]، وأبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار فى «جزء من حديثه» [رقم ٢٥/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وغيرهم من طريق محمد بن معن بن محمد بن نضلة الغفارى عن أبيه عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة به.

قلت: وله طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة.

٦٦٢١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٨٦].

٦٦٢٢- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦٥٧٧].

٦٦٢٣- صحيح: أخرجه النسائى [١٠٥٣، ١٣١٣]، وأحمد [٤/ ٣٤٠]، وابن حبان [١٧٨٧].

عجلان، قال: حدثني علي بن يحيى بن خلاد، عن أبيه، عن عمه، وكان قد شهد بدرًا، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في المسجد، فدخل رجلٌ فصلى، فجعل رسول الله ﷺ يرمقه، فصلى، ثم جاء رسول الله ﷺ فسلم، فرد رسول الله ﷺ، ثم قال: «ارجع فصل، فإنك لم تصل»، فرجع فصلى، ثم جاء إلى رسول الله ﷺ فسلم، فرد رسول الله ﷺ، ثم قال: «ارجع فصل، فإنك لم تصل»، ففعل ذلك مرتين أو ثلاثًا، فقال له في الثانية أو في الثالثة: يا رسول الله، قد أجهدت نفسي، فعلمني وأرني، فقال له رسول الله ﷺ: «إذا أردت أن تصلى، فتوضأ فأحسن وضوءك، ثم استقبل القبلة فكبر، ثم اقرأ، ثم اركع حتى تطمئن راكعًا، ثم ارفع حتى تستوي قائمًا، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا، ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا، ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا، فإن أتممت صلاتك على هذا فقد أتممتها، وما انتقصت من ذلك من شيء، فإنما تنقصه من صلاتك».

٦٦٢٤ - حدثنا أبو سعيد القواريري، حدثنا يحيى، عن عبيد الله بن عمر، حدثنا سعيد المقبري، عن عمر بن أبي بكر ابن عبد الرحمن، عن أبيه، أن عمار بن ياسر صلى ركعتين فحفظهما، فقال له عبد الرحمن بن الحارث: يا أبا اليقظان، أراك قد حفظتهما،

= والطبراني في «الكبير» [٥/ رقم ٤٥٢١، ٤٥٢٢، ٤٥٢٣، ٤٥٢٤]، وابن أبي شيبه [٢٩٥٨، ٢٦٢٩٦]، والبيهقي في «سننه» [٣٧٦١] و [٣٧٦٢]، وفي «الشعب» [٣/ رقم ٣١٣١]، والطحاوي في «المشکل» [٤/ ١٢٤] و [٥/ ٢١٥-٢١٦]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عجلان عن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقى عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع الزرقى به نحوه . . . وليس عند النسائي والبيهقي وابن حبان والطحاوي: تلك الفقرة الأخيرة: (وما انتقصت من ذلك . . . إلخ) .

قلت: وسنده قوى مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» وابن عجلان ثقة فقيه؛ وقد اختلف عليه في سنده على أقوال غير محفوظة، والصواب عنه هذا الوجه هنا: وعليه توبع كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٦٢٤ - صحيح: مضى الكلام عليه في (مسند عمار) [برقم ١٦١٥].

قال: إني بادرت بهما الوسواس، وإني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إِنَّ الرَّجُلَ لِيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ وَلَعَلَّهُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مِنْهَا إِلَّا عَشْرُهَا، أَوْ تِسْعُهَا، أَوْ ثَمَنُهَا، أَوْ سَبْعُهَا، أَوْ سُدُسُهَا...»، حتى أتى على العدد.

٦٦٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عِمَارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَتَزَلْنَا ثِيَابَ الْوَدَاعِ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَصَابِيحَ، وَرَأَى نِسَاءً يَبْكِينَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقِيلَ: نِسَاءٌ تَمْتَعُ مَنَّهُنَّ يَبْكِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَرَمٌ - أَوْ قَالَ: هَدَمَ - الْمُتَعَةَ النَّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْعِدَّةِ، وَالْمِيرَاثِ».

٦٦٢٥- ضعيف: أخرجه ابن حبان [٤١٤٩]، والدارقطني في «سننه» [٢٥٩/٣]، والبيهقي في «سننه» [١٣٩٥٦]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٦/٣]، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٤٥١]، وغيرهم من طرق عن مؤمل بن إسماعيل عن عكرمة بن عمار عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه... وهو عند الدارقطني وابن شاهين: بالمرفوع منه وحسب، دون القصة في أوله.

قلت: هذا إسناد حسن ابن القطان في «بيان الوهم» [٨٤/٥]، وكذا الحافظ في «التلخيص» [٣٣٣/٣]، وفي «الدراية» [٥٧/٢]، وليس كما قال، ففيه مؤمل بن إسماعيل، وهو صدوق في الأصل، مع صلابته في «السنة»؛ إلا أنه لم يكن في الرواية بذاك، تكلم غير واحد في حفظه، لكونه كان قد دفن كتبه، ومن مارس حديثه: علم أنه كان كثير المخالفة للثقات في حديثه، مع الانفراد عن الأثبات بما لا يتابع عليه، وراجع ترجمته في «التهذيب وذويوله».

وقد خولف في وصله، خالفه بشر بن عمر الزهراني - وهو أثبت منه وأتقن -، فرواه عن عكرمة ابن عمار عن عبد الله بن سعيد المقبري قال: قال رسول الله ﷺ (هدم المتعة: النكاح والطلاق والعدة والميراث)، هكذا أخرجه الحارث في «مسنده» [١/ رقم ٤٧٨/ زوائد الهيثمي]، قال: حدثنا بشر بن عمر به.

قلت: وهذا هو المحفوظ بلا ريب عندي، وهو معضل كما ترى، فإن (عبد الله بن سعيد) هذا لم يدرك أحدا من الصحابة أصلا، ثم هو شيخ تالف الحديث أيضاً، وأخشى أن يكون صواب الإسناد: (عن سعيد بن أبي سعيد) بدل (عبد الله بن سعيد).

٦٦٢٦- حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر الجشمي، حَدَّثَنَا يزيد بن زريع، حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الألفية والصعدات أن يُجلس بها، فقال له المسلمون: لا نستطيع ذلك، قال: «إِذَا لَا فَأَعْطُوهَا حَقَّهَا»، قالوا: وما حقها؟ قال: «رَدُّ التَّحِيَّةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ إِذَا حَمِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَغَضُّ الْبَصَرِ، وَإِرْشَادُ السَّبِيلِ».

٦٦٢٧- وَبِإِسْنَادِهِ، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ: آهْ آهْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْهُ وَيَلْعَبُ بِهِ».

= وفي الباب: عن ابن مسعود عن الدارقطني والبيهقي، وسنده لا يثبت، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٦٢٦- صحيح: مضى تخريجه [برقم ٦٦٠٣].

٦٦٢٧- صحيح: أخرجه ابن خزيمة [٩٢٢]، من طريق بشر بن المفضل عن عبد الرحمن بن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد ظاهره الاستقامة، فإن رجاله كلهم رجال «الصحيح» وعبد الرحمن بن إسحاق: صدوق متمسك؛ وقد توبع عليه: تابعه ابن عجلان وأبو معشر السندی وعبد الله بن سعيد المقبري عن سعيد المقبري به . . .

وخالفهم جميعاً محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، فرواه عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه دون قوله: (ويلعب به) فزاد فيه واسطة بين سعيد المقبري وأبي هريرة، هكذا أخرجه البخاري [٥٨٧٢]، وأبو داود [٥٠٢٨]، والترمذي [٢٧٤٧]، وأحمد [٢/٤٢٨]، والطيالسي [٢٣١٥]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٠٤٣]، والبخاري في «شرح السنة» [٣٠٦/١٢-٣٠٧]، والبيهقي في «الشعب» [١١/٨٩٢١/ طبعة مكتبة الرشد]، وفي «الأدب» [رقم ٢٦٠]، وابن أخى ميمى في «فوائده» [ص ٧٢]، وجماعة من طرق عن ابن أبي ذئب بإسناده به نحوه فى سياق أتم.

قال الترمذي: «هذا حديث صحيح؛ وهذا أصح من حديث ابن عجلان، وابن أبي ذئب: أحفظ لحديث سعيد المقبري وأثبت من محمد بن عجلان».

٦٦٢٨- وبإِسْنَادِهِ، عن أبي هريرة، قال: جلس رجلان عند رسول الله ﷺ، أحدهما أشرف من الآخر، فعطس الشريف منهما فلم يحمد الله، فلم يشمته، وعطس الآخر فحمد الله، فشمته.

٦٦٢٩- حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك بن مخلد، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ عَشْرَةَ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولًا حَتَّى يَفُكَّ عَنْهُ الْعَدْلُ، أَوْ يُؤْبِقَهُ الْجَوْرُ».

٦٦٣٠- حَدَّثَنَا الأشج، حَدَّثَنَا أبو خالد، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فشكا إليه جاراً له، فقال النبي ﷺ ثلاث مرات: «اصْبِرْ»، ثم قال له في الرابعة أو الثالثة: «اطْرَحْ مَتَاعَكَ فِي الطَّرِيقِ»، قال: فجعل الناس يمرون عليه فيقولون: ما لك؟! قال: آذاه جاره، فجعلوا يقولون: لعنه الله، فجاء جاره، فقال: ترد متاعك ولا أوزيك أبداً.

= قلتُ: وهو أثبت من جميع من روى هذا الحديث عن سعيد المقبري، وقد قال الدارقطني في «العلل» [٣٦٩/١٠]، بعد أن ساق الاختلاف فيه على سعيد المقبري: «ويشبه أن يكون ابن أبي ذئب قد حفظه» وهو كما قال.

٦٦٢٨- صحيح: مضى قريباً [برقم ٦٥٩٢].

٦٦٢٩- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦٥٧٠].

٦٦٣٠- صحيح: أخرجه أبو داود [٥١٥٣]، وابن حبان [٥٢٠]، والحاكم [٤/١٨٣]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٦٥٤٧]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ١٢٤]، والبزار في «مسنده» كما في «تفسير ابن كثير» [٢/ ٤٤٤ / طبعة دار طيبة].

والطبراني في «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٣٤]، وغيرهم من طريقين عن محمد بن عجلان عن أبيه عجلان المدني عن أبي هريرة به نحوه... وليس قوله: (اصبر) عند البخاري والحاكم. قال البزار: «لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

٦٦٣١- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حدثنا إسحاق بن سعيد، عن سعيد، عن أبي هريرة، قال: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَجْتَبُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا؟» قالوا: وترى ذلك كائنًا؟ قال: إى والذى نفس أبى هريرة بيده، عن قول الصادق المصدق، قالوا: وعم يكون هذا؟ قال: «تُنْتَهَكُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَيَشُدُّ اللَّهُ قُلُوبَ أَهْلِ الذِّمَّةِ، فَيَمْنَعُونَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ».

٦٦٣٢- حَدَّثَنَا وهب بن بقية، أخبرنا خالد، عن الجريري، عن مضارب، عن أبي

= قلت: وإنما هو قوى الإسناد وحسب، وابن عجلان لم يخرج له مسلم إلا فى الشواهد، كما زعم ذلك الحاكم نفسه، فيما حكاه عنه الذهبى فى «الميزان» و«الكاشف» وهو ثقة إمام، وأبوه ثقة أيضاً من رجال «الصحيح».

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة به نحوه وقد خرجنا شواهد فى «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٦٣١- صحيح: علقه البخارى [٣٠٠٩] - مجزوما به - ووصله أحمد [٣٣٢/٢]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على البخارى» كما فى «الفتح» [٢٨٠/٦]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٤٣٦٠]، وغيرهم من طرق عن إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سيعد بن العاص عن أبيه عن أبى هريرة به نحوه وليس عند البيهقى تلك الفقرة الأخيرة: (فيمنعون ما فى أيديهم) وعنده مكانها: (فيمسك القطر عن أهل الأرض، فيمسك الأسخياء بجذبهم) وهذه زيادة: ضعيفة؛ لضعف يحيى بن عبد الحميد الحمانى راوى الحديث عن (إسحاق بن سعيد) عند البيهقى، وزاد أحمد وحده فى آخره: (والذى نفس أبى هريرة بيده؛ ليكون مرتين). قلت: وسنده صحيح مستقيم.

● تنبيه مهم: ليس عند البيهقى قوله: (فيشد الله قلوب أهل الذمة) ولا الفقرة بعدها، وعنده مكانها: جملة أخرى مضى ذكرها أنفاً، وإسناد البيهقى ضعيف؛ والمحفوظ: هو ما وقع عند المؤلف والآخرين . . . والله المستعان.

٦٦٣٢- صحيح: أخرجه أحمد [٤٨٧/٢]، وابن أبى شيبة [٢٦٣٩٥]، وعنه ابن ماجه [٣٥٠٧]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/ رقم ٢٧٦/ ظلال]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [١٠/٣/٩ مسند على]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٨/٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩]، والمزى فى «تهذيبه» =

هريرة، قال: قلت: هل سمعت من خليلك حديثاً تحدثه؟ قال: نعم سمعته يقول: «لَا عَدُوِّي، وَلَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُ الطَّيْرِ الْفَأْلُ، وَالْعَيْنُ حَقٌّ، وَيُوشِكُ الصَّلِيبُ أَنْ يُكْسَرَ، وَيُقْتَلَ الْخَنْزِيرُ، وَتَوْضَعُ الْجَزِيَّةُ».

٦٦٣٣- حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَثِيمِ بْنِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَهْلًا عَنِ اللَّهِ، مَهْلًا، فَإِنَّهُ لَوْلَا شَيْخُ رُكْعٍ، وَشَبَابُ خُشْعٍ، وَأَطْفَالُ رُضْعٍ، وَبَهَائِمُ رُتْعٍ، لَصَبَّ عَلَيْكُمُ الْعَذَابُ صَبًّا».

٦٦٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ بَرَّازٍ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

= [٤٩/٢٨]، وغيره من طرق عن سعيد بن إياس الجريري عن مضارب بن حزن عن أبي هريرة به . . . وليس عند أحمد وابن أبي شيبة والمزي: شطره الثاني: (ويوشك الصليب . . . إلخ).

وهو رواية لابن عساكر؛ ومثله عند الطبري أيضاً؛ وهو عند ابن أبي عاصم مختصراً بلفظ: (لا عدوى، ولا هامة) وهو عند ابن ماجه بالفقرة الرابعة منه فقط، (العين حق) ووقع عند الجميع - سوى ابن ماجه - : (لا عدوى ولا هامة . . .) بدل: (لا عدوى ولا طيرة).

قلت: وسنده حسن صالح؛ رجاله كلهم ثقات سوى (مضارب بن حزن) فهو شيخ صالح، روى عنه جماعة من الثقات، ووثقه ابن حبان والعجلي والذهبي؛ وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

والأولى أن يقول: «صدوق» لما قد علمته؛ وسعيد الجريري: وإن كان قد اختلط قبل موته؛ إلا أن ابن عليّ قد رواه عنه عند الجميع، وتابعه الثوري عند الطبري في رواية له؛ وكلاهما ممن سمع منه قبل اختلاطه بلا خلاف.

ولفقرات الحديث: طرق أخرى وشواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة أيضاً. وهو حديث صحيح ثابت.

٦٦٣٣- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٠٢].

٦٦٣٤- منكر: قال الهيثمي في «المجمع» [٦٢٢/٧]: (رواه أبو يعلى، وفيه أشعث بن برز، وهو متروك).

«أَوَّلُ مَا يُرْفَعُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْحَيَاءُ وَالْأَمَانَةُ، وَآخِرُ مَا يَبْقَى مِنْهَا الصَّلَاةُ- يُخَيَّلُ إِلَى أَنْ قَالَ: - وَقَدْ يُصَلِّي قَوْمٌ لَا خَلْقَ لَهُمْ».

٦٦٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلْمَةَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ بَرَّازٍ، عَنِ الْحَسَنِ،

قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]، قالوا: يا رسول الله، أى نعيم نسأل عنه؟! سيوفنا على عواتقنا. وذكر الحديث.

= قلتُ: أشعثُ هذا: شيخُ تالف، قال البخارى وغيره: «منكر الحديث» وتركه النسائى وغيرهم؛ وقال العقيلي: «للأشعث هذا غير حديث منكر» وقال ابن حبان: «يخالف الثقات فى الأخبار، ويروى المنكر فى الآثار، حتى خرج عن حد الاحتجاج» وهو من رجال «اللسان» [١/٤٥٤]، وباقى جال الإسناد ثقات.

وللحديث: طريق آخر وشواهد بنحوه، وكلها مناكير، راجع «الضعيفة» [٥/٤٥٧، ٤٦٣] و[٧/٣٥٩] للإمام.

٦٦٣٥- منكر بهذا التمام: أخرجه المؤلف أيضاً فى «المعجم» [رقم ٢٠٨]، وعنه ابن عدى فى «الكامل» [١/٣٧٥]، بإسناده به عن الحسن ابصرى.

وتمام سياقه: (والأرض كلها لنا حرب، يصبح أحدنا بغير غداء، ويمسى بغير عشاء، قال: أعنى بذلك قوماً يكونون من بعدكم، يغدى عليه بجفنة، ويراح عليه بجفنة، ويروح فى حلة، ويغدو فى حلة، ويسترون بيوتهم كما تستر الكعبة، ويفشو فيهم السمن).

قال الهيثمى فى «المجمع» [٧/٢٩٩]: «رواه أبو يعلى، وفيه أشعث بن برّاز؛ ولم أعرفه».

قلتُ: لعله تحرف على الهيثمى فلم يعرفه، وإلا فقد مضى فى الحديث قبله قول الهيثمى عن هذا الأشعث: «متروك» وهو كما قال؛ وقد مضى قول النقاد بشأن هذا الشيخ التالف، وهو من رجال «اللسان» [١/٤٥٤].

وقد تلون فى رواية هذا الحديث، فعاد ورواه عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبى هريرة به مرفوعاً مثله . . .

هكذا أخرجه المؤلف فى الآتى، وفى «المعجم» [رقم ٢٠٩]، وعنه ابن عدى فى «الكامل» [١/٣٧٥].

٦٦٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ بَرَّازٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ هَذَا .

٦٦٣٧- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ أَبِي الْمَسَاوِرِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحَسِّنُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَمْشِي إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يُصَلِّي فِيهِ صَلَاةً مَكْتُوبَةً، إِلَّا كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَسَنَةٍ، وَتُمْحَى عَنْهُ بِالْأُخْرَى سَيِّئَةٌ، وَتُرْفَعُ لَهُ بِالْأُخْرَى دَرَجَةٌ» .

٦٦٣٨- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ أَبِي الْمَسَاوِرِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ

= قال ابن عدى فى بعد أن ساق هذا الحديث وآخر فى ترجمة أشعث هذا قال: «وروى أشعث بن براز عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة ثلاثة أحاديث آخر غير هذين الحديثين، ولا يتابع أشعث عليها كلها بهذا الإسناد غير محفوظة، لا يرويهما عن قتادة غير أشعث» .

قلت: وهو شبه لا شيء، وكلها ما قتادة مردود على أم رأسه، ومن هذا الأشعث بن البراز حتى يُقْبَل حديثه عن مثل قتادة؟! وللحديث طريق آخر يرويه أبو بكر ابن يعيش عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بنحو سياقه المذكور هنا، وزاد: (إن ذلك سيكون) أخرجه الترمذى [٣٣٥٧]، وغيره، .

قلت: وهذا منكر أيضاً، غلط فيه أبو بكر بن عياش على محمد بن عمرو، كما مضى شرح ذلك فى الحديث الماضى [برقم ٦٧٦] .

٦٦٣٦- منكر بهذا التمام: انظر قبله .

٦٥٣٧- صحيح: هذا إسناد ساقط، وعبد الأعلى بن المساور: تركه جمهرة النقاد، بل كذبه ابن معين بخط عريض، وهو من رجال ابن ماجه وحده، راجع ترجمته من «التهذيب» وذيله؛ وبه أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١٠/٢] .

لكن الحديث صحيح ثابت: فله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٦٢٠١] . . . وفى الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . وقد استوفيناها فى «غرس الأشجار» .

٦٦٣٨- ضعيف: قال الهيثمى فى «المجمع» [٣٣/٣]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد الأعلى بن أبي المساور، وهو ضعيف» .

ابن عمرو بن عطاء، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَمْرُضُ مَرَضًا، إِلَّا أَمَرَ اللَّهُ حَافِظَهُ أَنْ مَا عَمِلَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَلَا يَكْتُبَهَا، وَمَا عَمِلَ مِنْ حَسَنَةٍ أَنْ يَكْتُبَهَا لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَأَنْ يَكْتُبَ لَهُ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ كَمَا كَانَ يَعْمَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ».

٦٦٣٩ - حَدَّثَنَا زَكْرِيَا بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ زَكْرِيَا، عَنِ الشَّعْبِيِّ،

= وقال صاحبه البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١٣١/٤]: «هذا إسناد ضعيف، عبد الأعلى: ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والبخارى، وأبو داود والنسائى والساجى وأبو أحمد الحاكم وغيرهم».

قلت: وتركه أبو حاتم وغير واحد أيضاً، بل كذبه ابن معين، إلا أنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه سعيد بن إياس الجريرى عن محمد بن عمرو بن عطاء، إلا أنه قال: عن أبيه - يعنى محمد بن عطاء - عن أبى هريرة به نحوه . . . فزاد فيه قوله: (عن أبيه) بين محمد بن عمرو وأبى هريرة، هكذا أخرجه ابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [رقم ٢٣٨]، عن على بن الجعد عن سعيد الجريرى به.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى (عمرو بن عطاء) والد (محمد بن عمرو)، فلم أقف له على ترجمة أصلاً، وما علمت ابنه روى عنه شيئاً إلا ثلاثة أخبار هذا أحدها، وأخشى أن يكون زيادة (عن أبيه) بين محمد بن عمرو وأبى هريرة: لا وجود لها فى عالم الوجود، وأنها من زيادات الناسخ سهواً.

وفى الإسناد علة أخرى، وهى اختلاط سعيد الجريرى، ولم يذكروا على بن الجعد ممن روى عنه قديماً، والأشبه أنه سمع منه بأخرة، والحديث: قد أشار المنذرى لضعفه فى «الترغيب» [١٤٧/٤]. ولشطر الحديث الأخير: شواهد معروفة.

٦٦٣٩ - صحيح: أخرجه البخارى [٢٣٧٦، ٢٣٧٧]، وأبو داود [٣٥٢٦]، والترمذى [١٢٥٤]، وابن ماجه [٢٤٤٠]، وأحمد [٢٢١/٢، ٤٧٢]، وابن حبان [٥٩٣٥]، وابن الجارود [٦٦٥]، وابن راهويه [١٦٠، ٢٨١]، وابن أبى شيبه [٢٣٢٧٧، ٣٦١٥٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٩٨٨]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٧٠٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٨٣/١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٩٨/٤، ٩٩]، وفى «المشكل» [١٨٧/١٥]، وغيرهم من طرق =

عن أبي هريرة، يرفع الحديث قال: «الرَّهْنُ يُرْكَبُ وَيُعَلَفُ، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ، وَعَلَى الَّذِي يَشْرِبُهُ النَّفَقَةُ وَالْعَلْفُ».

٦٦٤٠ - حَدَّثَنَا زكريا، حَدَّثَنَا داود بن الزبيرقان، حَدَّثَنَا داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جِنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ أَنْتَظَرَ حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ، الْقِيرَاطُ مِثْلُ أُحُدٍ».

٦٦٤١ - حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حَدَّثَنَا وهيبٌ، عن داود بن أبي هند، عن عامر، عن

= عن زكريا بن أبي زائدة عن عامر «الشعبي» عن أبي هريرة به . . . وهو عند جماعة بنحوه، ولفظ الترمذى: (الظهر يركب إذا كان مرهونا، ولبن الدر يشرب إذا كان مرهوناً، على الذى يركب ويشرب نفقته) ومثله عند ابن ماجه وابن أبى شيبة والبيهقى وابن راهويه وابن الجارود والبغوى، وهو رواية للبخارى وأحمد والطحاوى؛ ومثله أيضاً عند أبى داود ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» مع تقديم وتأخير فى سياقه، .
قال الترمذى: (هذا حديث حسن صحيح).

وقال أبو داود: (وهو عندنا صحيح).

قلت: وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار».

٦٦٤٠ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٥٣].

٦٦٤١ - صحيح: أخرجه أبو داود [٢٠٦٥]، والترمذى [١١٢٦]، والنسائى [٣٢٩٦]، وأحمد [٤٢٦/٢]، والدارمى [٢١٧٨]، وابن حبان [٤١١٧]، و[٤١١٨]، وسعيد بن منصور [٦٥٢]، وعبد الرزاق [١٠٧٥٨]، وابن أبى شيبة [١٦٧٦٤]، وابن راهويه [١٥٥]، وابن الجارود [٦٨٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٧٢٦]، وجماعة كثيرة من طرق عن داود بن أبى هند عن عامر «الشعبي» عن أبى هريرة به . . . وهو عند النسائى مختصراً بلفظ: (نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها، والعمة على بنت أخيها) وليس عند عبد الرزاق: ذكر الكبرى والصغرى، وهو رواية لابن حبان وحده، وزادوا جميعاً عقب الفقرة الأولى: (ولا العمة على بنت أخيها) وعقب الفقرة الثانية: (ولا الخالة على بنت أخيها).

قال الترمذى: «أدرك «الشعبي» أبا هريرة وروى عنه، وسألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا فقال: صحيح».

أبى هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها، والخالة على ابنة أختها، ولا تنكح الصغرى على الكبرى، ولا الكبرى على الصغرى.

٦٦٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ سَنَانَ الْإِيَامِي، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ آدَمَ لَقِيَهُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجْتَ النَّاسَ مِنَ الْجَنَّةِ...» الْحَدِيثُ.

٦٦٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سَلِيمَانَ، أَنَّ زَكَرِيَّا أَخْبَرَهُمْ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أَوَّلُ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بَعْدَ النَّفْخَةِ الْآخِرَةِ، فَإِذَا مُوسَى مُتَعَلِّقٌ بِالْعَرْشِ، فَلَا أُدْرِي أَكَذَلِكَ كَانَ أَمْ بَعْدَ النَّفْخَةِ».

٦٦٤٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ أَبَا السَّمْحِ حَدَّثَهُ، عَنْ ابْنِ حَجِيرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ فِي

= قلتُ: وهو كما قال؛ وله طرق كثيرة عن أبي هريرة، وشواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة... وقد خرجناها في «غرس الأشجار».

٦٦٤٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٢٥].

٦٦٤٣- صحيح: أخرجه البخاري [٤٥٣٥]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١٣/١١١-١١٢] و[١٠٧/٦١]، من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن زكريا بن أبي زائدة عن عامر «الشعبي» عن أبي هريرة به.

قلتُ: وله طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه.

٦٦٤٤- منكر: أخرجه ابن حبان [٣١٢٢]، والبيهقي في إثبات «عذاب القبر» [ص ٦٢/ رقم ٦٨]، والطبري في «تفسيره» [١٨/٣٩٤/ طبعة الرسالة]، والآجري في «الشرعية» [رقم ٨٣٢]، وغيرهم من طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث المصري عن دراج أبي السّمح عن عبد الرحمن بن حجيرة عن أبي هريرة به نحوه.

قلتُ: وقد توبع عليه عمرو بن الحارث: تابعه ابن لهيعة عند ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [٥/٣٢٣/ طبعة دار طيبة]، من طريق أسد بن موسى بن ابن لهيعة به.

قال ابن كثير: «رَفَعَهُ منكر جداً».

قَبْرِهِ فِي رَوْضَةٍ، وَيُرْحَبُ لَهُ قَبْرُهُ سَبْعِينَ ذِرَاعًا، وَيُنَوَّرُ لَهُ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، أَتَرُونَ
 فِيْمَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ ﴿١٢٤﴾
 [طه: ١٢٤]، قَالَ: أَتَدْرُونَ مَا الْمَعِيشَةُ الضَّنْكَ؟ قالوا: اللّٰه ورسوله أعلم، قال:
 «عَذَابُ الْكَافِرِ فِي قَبْرِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ لِيُسَلِّطُ عَلَيْهِمْ تِسْعَةَ وَتِسْعُونَ تَيْنًا،
 أَتَدْرُونَ مَا التَّيْنُ؟ قَالَ: تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ حَيَّةً، لِكُلِّ حَيَّةٍ سَبْعَةُ رُؤُوسٍ يَنْفُخُونَ فِي
 جِسْمِهِ وَيَلْسَعُونَهُ، وَيَخْدِشُونَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

= قلتُ: وهو كما قال؛ ومداره على دراج أبي السمح، وعنه يقول الهيثمي في «المجمع» [٣/ ١٨٠]،
 بعد أن عزا الحديث للمؤلف: «وفيه دراج، وحديثه حسن، واختلف فيه» كذا قال،
 ومن مارس حديث هذا الرجل، يظهر له بجلاء: أنه شيخ منكر الحديث، كما قاله النسائي
 وغيره، سواء روى عن أبي الهيثم أم غيره، وقد مشّاه من لم يخبر حاله، وإلا فينبغي أن يهجر
 حديثه البتة، لما يأتي به من تلك المناكير التي لا تطاق، وقد تركه بعضهم لأجلها، وقد توسعت
 في شرح حاله بغير هذا المكان؛ ونبّهت عليه في مواضع مضت في (مسند أبي سعيد الخدري).
 ودراج هذا: من رجال «السنن» وباقي رجال الإسناد - الأول - ثقات مشاهير من رجال
 «الصحيح»

فإن قيل: قد توبع دراج عليه، تابعه سعيد بن أبي هلال عن ابن حجيرة عن أبي هريرة به نحوه
 مختصراً، عند البزار في «مسنده» [٣/ رقم ٢٣٣٣ / كشف]، حدثنا محمد بن يحيى الأزدي
 عن محمد بن عمر ثنا هشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن ابن حجيرة [وتحرف (ابن) إلى
 (أبي) في سنده]، عن أبي هريرة به.

قلنا: هذه متابعة لا يُفْرَحُ بها أصلاً، ولا تثبت عن ابن أبي هلال البتة، وقد قال الهيثمي في
 «المجمع» [٧/ ٦٧]: «رواه البزار، وفيه من لم أعرفه» كذا قال، ورجاله كلهم معروفون؛ فشيخ
 البزار: ثقة مشهور؛ وشيخه (محمد بن عمر) هو الواقدي الهالك المشهور؛ و(هشام بن سعد)
 هو المدني الشيخ الضعيف إلا في روايته عن زيد بن أسلم وحده، وباقي رجال الإسناد من رجال
 «الصحيح» فلعل (ابن حجيرة) قد تحرّف على الهيثمي بـ (أبي حجيرة) فلم يعرفه، وإلّله المستعان
 لا رب سواه.

٦٦٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ، يَنْقُصُ الْعِلْمَ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ»، قَالَ: قُلْتُ: مَا يَكْثُرُ الْهَرْجُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْقَتْلُ، الْقَتْلُ».

٦٦٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا عَصَامُ بْنُ طَلِيْقِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ شَعِيبِ بْنِ

٦٦٤٥- صحيح: أخرجه أحمد [٥٣٦/٢، ٥٤١]، والطحاوي في «المشكّل» [١٦٧/١-١٦٨]،

وابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ١٠٤]، وغيرهم من طريقين عن عاصم بن أبى النجود عن زياد بن قيس المدنى عن أبى هريرة به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وزياد بن قيس: لم يرو عنه سوى عاصم وحده؛ ولم يؤثّر توثيقه عن أحد سوى ابن حبان، وهو من رجال النسائى وحده .

لكن للحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به مفرقا .

١- فللفقرة الأولى منه: (ويل للعرب من شرف اقترب) طريق آخر: يرويه الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة به . . . عند أبى داود [٤٢٤٩]، وأحمد [٤٤١/٢]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٣٥٣]، وجماعة من طرق عن الأعمش به .

قلتُ: وظاهر سنده الصحة على شرط الشيخين؛ لكن اختلف فى رفعه ووقفه، وله طريق ثان يرويه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة به . . . عن الحاكم [٤٨٦/٣]، من طريق النضر بن شميل عن محمد بن عمرو به .

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وقد صححه الحاكم على شرط مسلم، ووهم على عادته .

وهناك طرق أخرى؛ وشواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً، يأتى منها: حديث أم حبيبة [برقم ٧١٥٥] .

٢- ولباقى الحديث: طرق أخرى ثابتة عن أبى هريرة به .

وقد مضى بعضها [برقم ٦٣٢٣، ٦٥١١]، وانظر الماضى [برقم ٦٢٩٣] .

٦٦٤٦- منكر: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣٧٠/٥]، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٤/

رقم ٥٠١٠]، وابن بطة فى «الإبانة» [رقم ٣٣٥]، وغيرهم من طريقين عن عاصم بن طليق عن

شعيب بن العلاء عن أبى هريرة به .

العلاء، عن أبي هريرة، قال: قتل رجلٌ على عهد رسول الله ﷺ شهيداً، قال: فبكت عليه باكيةٌ فقالت: واشهيداه!، قال: فقال النبي ﷺ: «مه! ما يدريك أنه شهيدٌ، ولعله كان يتكلم بما لا يعنيه، ويبخل بما لا ينقصه؟!».

٦٦٤٧ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ مَسْكِينٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَارَ إِلَى مَكَّةَ لِيَفْتَحَهَا، قَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، «اهْتَفِ بِالْأَنْصَارِ»، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَجِيبُوا رَسُولَ اللَّهِ، فَجَاؤُوا كَأَمَّا كَانُوا عَلَى مِيعَادٍ، قَالَ: «خُذُوا هَذَا الطَّرِيقَ فَلَا يُشْرِفْ لَكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنْتُمُوهُ، أَيْ: قَتَلْتُمُوهُ»،

= قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/٥٤٤]: «رواه أبو يعلى، وفيه عصام بن طليق، وهو ضعيف».

قلت: وعصام هذا قال عنه ابن معين: «ليس بشيء» وقال البخاري: «مجهول منكر الحديث» وضعفه أبو زرعة وجماعة، وأنكر عليه ابن عدي هذا الحديث، وساقه له في ترجمته من «الكامل» وهذا الواهي من رجال «التهذيب» وشيخه (شعيب بن العلاء) شيخ مغمور لا يعرف، ولا عبرة بذكر ابن حبان له في «الثقات» [٤/٣٥٧]، فإنه ما عرفه أصلاً. والحديث: ضَعَّفَ سنده العراقي في «المغني» [٣/١٩٥]، وقبله أشار المنذرى إلى ضعفه في الترغيب [٣/٣٤٦]، والله المستعان.

٦٦٤٧ - صحيح: أخرجه أبو داود [٣٠٢٤]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٨٠٥٤]، والحاكم [٢/٦٢]، والنسائي في «الكبرى» [١١٢٩٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/٣٢٥]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٣/رقم ١٧٣٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٨/٧٠]، والدارقطني في «سننه» [٣/٥٩]، وغيرهم من طرق عن سلام بن مسكين عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح الأنصاري عن أبي هريرة به نحوه . . . وهو عند أبي داود ومن طريقه البيهقي باختصار في سياقه، وزاد في أوله: (أن النبي ﷺ لما دخل مكة سرح الزبير بن العوام وأبا عبيدة ابن الجراح وخالد بن الوليد على الخيل . . .) وزاد في وسطه: (فنادى مناد: لا قریش بعد اليوم، فقال رسول الله ﷺ: من دخل دراً فهو آمن)، ومن ألقى السلاح فهو آمن، وعمد صناديد قریش؛ فدخلوا الكعبة، فغص بهم . . .).

والزيادة الأولى: عند الطحاوي والنسائي، وسياقهما أطول، وهو عند ابن أبي عاصم مختصراً جدا بطرف من آخره فقط.

فسار رسول الله ﷺ، ففتح الله عليه، قال: فطاف رسول الله ﷺ بالبيت وصلى ركعتين، ثم خرج من الباب الذي يلي الصفا، فصعد الصفا فخطب الناس، والأنصار أسفل منه، فقالت الأنصار بعضهم لبعض: أما الرجل فقد أخذته رافة بقومه، والرغبة في قرية، فأنزل الله تعالى عليه الوحي بما قالت الأنصار، فقال: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! تَقُولُونَ: أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَدْرَكَتْهُ الرَّافَةُ بِقَوْمِهِ، وَالرَّغْبَةُ فِي قَرْيَتِهِ؟ فَمَنْ أَنَا إِذَا؟ كَلَّا وَاللَّهِ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَإِنَّ الْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتَ مَمَاتِكُمْ»، قالوا: يا رسول الله، ما قلنا ذلك إلا مخافة أن تفارقنا، قال: «أَنْتُمْ صَادِقُونَ عِنْدَ اللَّهِ، وَعِنْدَ رَسُولِهِ»، فوالله ما منهم أحدٌ إلا بل نحره بدموعٍ من عينه.

٦٦٤٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْمُقَابِرِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ مَوْلَى الْحِرْقَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِزْرَةٌ

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

وقد تُوبع عليه سلام بن مسكين؛ تابعه سليمان بن أبي المغيرة وحماد بن سلمة كلاهما عن ثابت البناني به في سياق طويل، وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٦٤٨ - صحيح: أخرجه أحمد [٢/٥٠٤]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٢٩]، ومن طريقه أبو عوانة في «مستخرجه» [رقم ٨٦٠٧]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة المدني عن أبي هريرة به.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه النسائي في «الكبرى» [٩٧١٢]، وسنده حسن صالح؛ ومحمد ابن عمرو: صدوق متماسك؛ وشيخه (عبد الرحمن بن يعقوب) ثقة مشهور من رجال مسلم؛ وقد خولف فيه محمد بن عمرو، خالفه العلاء بن عبد الرحمن، فرواه عن أبيه عن أبي سعيد الخدري به نحوه . . . ، هكذا أخرجه مالك وأبو داود وابن ماجه والنسائي في «الكبرى» وأحمد وجماعة كثيرة من طرق عن العلاء به.

قلتُ: والوجهان محفوظان عن (عبد الرحمن بن يعقوب) فهو يرويه عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري به . . . فهكذا رواه ورقاء بن عمر: عن العلاء فقال: عن أبيه عن أبي هريرة وأبي سعيد كلاهما عن النبي ﷺ به نحوه . . . أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» . . . =

الْمُؤْمِنِ إِلَىٰ أَنْصَافِ السَّاقِيْنَ وَأَسْفَلَ ذَٰلِكَ إِلَىٰ مَا فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ، فَمَا كَانَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَفِي النَّارِ» .

٦٦٤٩م - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَمْرًا، فَأَصَابَنِي خَمْسَ تَمْرَاتٍ وَحَشْفَةً، قَالَ: فَرَأَيْتَ الْحَشْفَةَ أَشَدَّهُمْ لَضْرُسِي .

٦٦٤٩م - وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنْ أَبْخَلَ النَّاسَ مِنْ بَخْلِ بِالسَّلَامِ، وَأَعْجَزَ النَّاسَ مِنْ عَجْزٍ عَنِ الدَّعَاءِ .

= وهو حديث صحيح ثابت . . . وقد استوفينا تخريجه، مع ذكر شواهده وأحاديث الباب في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وذكرنا هناك: سائر وجوه الاختلاف في سند حديث أبي هريرة . . . والله المستعان .

٦٦٤٩م - صحيح: أخرجه البخارى [٥١٢٦]، وابن حبان [٤٤٩٨]، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [٥٦٥/٩]، وغيرهم من طريق إسماعيل بن زكريا الخلقاني عن عاصم بن سليمان الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة به . . .

وعند البخارى وابن حبان: (خمس أو أربع تمرات) هكذا بالشك، وليس عندهما: قول أبي هريرة الموقوف في آخره، وهو الآتى .

قلت: وقد توبع عليه عاصم الأحول: تابعه عباس بن فروخ الجريرى على نحوه عن أبي عثمان النهدي به . . . إلا أنه قال فيه: (فأصابني سبع تمرات) أخرجه البخارى وأحمد وجماعة، وقد خرجناه في مكان آخر . . . والله المستعان لا رب سواه .

٦٤٤٩م - صحيح: هذا جزء متصل بالذى قبله . . . وقد أخرجه وحده: البخارى في «الأدب المفرد» [١٠٤٢]، وابن أبى شيبة [٢٥٧٤٧]، والبيهقى في «الشعب» [٤٢٩/٦] رقم [٨٧٦٩]، وابن فضيل في «الدعاء» [رقم ٥٤]، وغيرهم من طرق عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة به . . . وهو عند ابن أبى شيبة بالشرط الأول منه فقط .

قلت: وهذا إسناد صحيح كما مضى؛ وقد صححه الحافظ في «الفتح» [٥٦٥/٩]، فقال: «وهذا موقوف صحيح عن أبي هريرة . . .» ومن هذا الطريق: أخرجه ابن حبان والإسماعيلي كما مضى ذكر ذلك في الحديث قبله .

= وقد اختلف في وقفه ورفعته على عاصم الأحول، فرواه عنه إسماعيل بن زكريا وحفص بن غياث وعلي بن مسهر ومحمد بن فضيل كلهم به موقوفاً على أبي هريرة؛ وتابعهم (محاضر بن المورع) كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٢١٧/١١].

ثم جاء مسروق بن المرزبان ورواه عن حفص بن غياث فقال: عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة به مرفوعاً، هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥٥٩١]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ ٨٧٦٧]، وأبو الشيخ في «الأمثال» [رقم ٢٤٧]، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» [ص ٣٣٧]، وأبو عمرو ابن نجيد في «جزء من أحاديثه» [رقم ١٨/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، والطبراني أيضاً في «الدعاء» [٦٠]، وأبو عبد الله الحسين بن علي ابن الحسين الطبري في (مسموعه من أبي حفص ابن مروان) كما في «تاريخ قزوين» [٢/ ٤٥٠ / الطبعة العلمية]، وعبد الغنى المقدسي في «الترغيب في الدعاء» [رقم ٢٠ / طبعة دار ابن حزم]، وغيرهم من طرق عن مسروق بن المرزبان به . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا حفص؛ تفرد به مسروق، ولا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد» .

قلت: وهذا منكر بلا ريب، غلط فيه مسروق بن المرزبان على حفص بن غياث، ومسروق هذا: شيخ كوفي مختلف فيه، لم يخرج له أحد سوى ابن ماجه وحده، وقد مشاه صالح بن محمد الأسدي الحافظ؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» أما أبو حاتم الرازي فقد قال عنه: «ليس بقوى، يكتب حديثه» يعنى في الشواهد والمتابعات وحسب، وقد خولف في سنده، خالفه أبو بكر ابن أبي شيبة الإمام الحافظ - وهو أثبت منه مائة مرة - فرواه عن حفص بن غياث عن عاصم الأحول بإسناده به موقوفاً على أبي هريرة . . . ، ولم يرفعه، هكذا أخرجه في (المصنف) كما مضى .

وعلى هذا الوجه الموقوف: توابع عليه حفص، تابعه جماعة من الثقات كما مضى . . . وهو المحفوظ بلا شك، وقد صوّبه الدارقطني في «العلل» [٢١٧/١١]، فقال: «والصحيح موقوف» .

قلت: إلا أن هناك جماعة مشوا على ظاهر إسناد مسروق بن المرزبان السابق، وصححو الحديث مرفوعاً من هذا الوجه، فقال المنذرى في «الترغيب» [٣/ ٢٨٨]، بعد أن عزاه للطبراني وحده: «وهو إسناد قوى جيد» وتعلق بهذا المناوى في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٣٣٨ / طبعة مكتبة الشافعي]، فقال بعد أن ذكر قول المنذرى: «فهو صحيح لا حسن فقط، خلافاً =

= للمؤلف» يعنى السيوطى ، فإنه حسَّنه فى «الجامع الصغير» فتعقبه المناوى أيضاً فى «الفيض» [٢٥٥٦/١] ، بقول المنذرى الماضى ، وقال : «وبه يعرف : أن رمز المصنف لحسنه تقصير ، وحقه الرمز لصحته» .

قلتُ : وحقك أنت يا مناوى أن تكتفى بنقل العلماء ولا تزيد عليه ما أنت مغرم به من التشنيع على السيوطى فى كل ما دقَّ وجلَّ ، مع كونك ما تُحسن من تلك الصناعة شيئاً أصلاً ، وكلامك فيها يدل على تخبط عظيم ، كشفه لك أبو الفيض الغمارى فى كتابه «المداوى» ولا نقره على تحامله عليك فى مواطن منه ؛ كما لا نترك على تسافهك فى حق شيخ شيوخك أبى الفضل السيوطى فى مواضع من «فيضك» و«تيسيرك» .

ثم جاء الهيثمى وقال فى «المجمع» [٦٧/٨] : «رواه الطبرانى فى الأوسط ، وقال : «لا يروى عن النبى ﷺ إلا بهذا الإسناد» ورجاله رجال الصحيح غير مسروق بن المرزبان ، وهو ثقة» .

قلتُ : هكذا الهيثمى هو الآخر ، دَيْدُنُهُ : تقديم التعديل على التجريح مطلقاً ، فى هؤلاء النقلة المختلف فيهم ، ومسروق بن المرزبان من هؤلاء كما مضى ، فقد سبق أن أبا حاتم ضَعَفَهُ ، وقال عنه صالح جزرة : «صدوق» وذكره ابن الجوزى وغيره فى الضعفاء ، فترك الهيثمى كل هذا ، واختار توثيقه ، لكون ابن حبان قد ذكره فى «الثقات» وهكذا تجد الرجل - كثيراً - ما يقدم توثيق ابن حبان على كل جرح وتجريح ، وهلا توسط بشأن مسروق كما توسط صاحبه الحافظ ابن حجر فى (التقريب) وقال عنه : «صدوق له أوهام»؟! لكن مثل هذا النهج المعتدل فى الرواة المختلف فيهم ؛ لا يتقنه الهيثمى أصلاً ، ولو أتقنه ؛ لأكثر من استخدامه فى كتبه ، وما فعل .

ثم جاء الإمام فى «الصحيحه» [رقم ٦٠١] ، وساق الحديث من طريق مسروق بن المرزبان بإسناده . . . به . . . ثم قال : «وهذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير مسروق ، وهو صدوق له أوهام كما قال الحافظ ، فمثله حسن الحديث ، فلا يرتقى حديثه إلى درجة الصحيح» .

قلتُ : وقبله حسَّنه ابن مفلح فى «الفروع» [١٢١/٣] ، وفى «الآداب الشرعية» [٣٧٩/٢] ، وكل ذلك غفلة منهم جميعاً : عن كون الحديث لا يصح من هذا الوجه أصلاً ، بل هو منكر لم يتابع مسروق عليه ، وهو مع ما قيل فيه ؛ فقد خولف فى رفعه كما مضى ، والمحفوظ عن حفص ابن غياث : هو ما رواه عنه ابن أبى شيبه بإسناده به موقوفاً كما مضى .

٦٦٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَلَمَّا نَزَلُوا وَوَضَعَتِ السَّفَرَةَ ، بَعَثُوا إِلَيْهِ وَهُوَ يَصَلِي ، فَقَالَ : إِنِّي صَائِمٌ ، فَلَمَّا كَادُوا أَنْ يَفْرَغُوا ، جَاءَ فَجَعَلَ يَأْكُلُ ، فَنَظَرَ الْقَوْمُ إِلَى رَسُولِهِمْ ، فَقَالَ : مَا تَنْظُرُونَ ؟ قَدْ وَاللَّهِ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ صَائِمٌ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : صَدَقَ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : « مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، فَقَدْ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ » ، وَقَدْ صَمْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، فَلِي الشَّهْرُ كُلُّهُ ، وَوَجَدْتُ تَصَدِيقَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠] ، وَقَرَأَهُ مَرَّةً أُخْرَى ، فَقَالَ : وَقَدْ صَمْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ ، وَأَنَا مَفْطَرٌ فِي تَخْفِيفِ اللَّهِ ، صَائِمٌ فِي تَضْعِيفِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

= ويؤيد كون الحديث لا يصح إلا موقوفاً من هذا الوجه : أن كنانة مولى صفية بنت حبي بن أخطب قد رواه أيضاً عن أبي هريرة بشطره الأول به موقوفاً عليه ، عند البيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨٠٧٧٠] ، والبخارى في «الأدب المفرد» [رقم ١٠١٥] ، وجماعة . .
وكنانة هذا : وإن كان مجهول الحال ، بل تكلم فيه الأزدي أيضاً ، إلا أنه متابع عليه كما عرفت ! .

نعم : قد ورد الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة به مرفوعاً مع زيادة في أوله ، عند ابن شاهين في الفضائل [رقم ٤٩٢] ، إلا أن سنده هناك مظلم قائم .

وفي الباب : شاهد مرفوع من حديث عبد الله بن مغفل عند الطبراني في «معاجمه الثلاثة» وجماعة غيره ، إلا أن سنده ضعيف معلول ، وهذا الشاهد مع طريق أبي هريرة الذي قبله : يردان على الطبراني دعواه السابقة من كون هذا الحديث من طريق مسروق ابن المرزبان : (لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد) ولا يصح في هذا الباب شيء إلا الموقوف على أبي هريرة وحسب .

٦٦٥٠ - صحيح: أخرجه النسائي [٢٤٠٨] ، والطيالسي [٢٣٩٣] ، وابن راهويه [١٢] ، وأحمد [٢٢/١٣] و[٥٣٨/١٤] و[٣٨٨/١٦] ، - طبعة الرسالة - والبيهقي في «سننه» [٨٢٢٠] ، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٨٢/١] ، وابن شاهين في «الترغيب» [رقم ١٣٨] ، والطبري في «تهذيب الآثار» [٣٣٢/١] مسند عمر ، والآبوسى في «مشيخته» [رقم ١٠٠] ، والذهبي في «سير النبلاء» [٥٤٨-٥٤٩] ، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني =

٦٦٥١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ أَبُو أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَجْلَانَ الْهَجِيمِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ النَّهْدِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَوْلُ مَنْ يُفْتَحُ لَهُ بَابُ الْجَنَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ تَأْتِي امْرَأَةٌ تُبَادِرُنِي، فَأَقُولُ لَهَا: مَا لَكَ؟ وَمَنْ أَنْتِ؟ فَتَقُولُ: أَنَا امْرَأَةٌ قَعَدْتُ عَلَى آيَاتِمِ لِي».

= عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة به نحوه . . . وهو عند النسائي والطبري والذهبي : مختصراً بالمرفوع منه فقط ، وهو رواية لأحمد ، وزاد الجميع في أول المرفوع قوله : (صوم شهر الصبر . . .).

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣/٢١]: (رواه أبو داود والطيالسي وأبو يعلى بسند صحيح). قلت: بل هو على شرط مسلم أيضاً . . . لكن اختلف في سنده على أبي عثمان النهدي، كما شرحناه في «غرس الأشجار» إلا أن هذا الوجه صحيح محفوظ عنه . . . وفي الباب شواهد عن جماعة من الصحابة قد استوفيناها في المصدر المشار إليه . . . والله المستعان .

٦٦٥١- منكر: أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» [٢/ رقم ٦٧٦ / طبعة القادري]، من طريق سعيد بن مسروق مولى قريش عن عبد السلام بن عجلان العدوي عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة به نحوه .

قلت: هذا إسناد منكر، وسعيد بن مسروق - مولى قريش - وإن كان شيخاً غائباً لا يُعرف، ونكرة لا تُتعرَّف، إلا أن يعقوب بن إسحاق الحضرمي - وهو ثقة صدوق من رجال الجماعة إلا البخاري - قد تابعه عند المؤلف . . .

وأفة الحديث إنما هي من (عبد السلام بن عجلان) وهو شيخ ضعيف على التحقيق، قال عنه أبو حاتم الرازي: «شيخ بصري يكتب حديثه» يعني في المتابعات؛ وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان» بعد أن حكى قول أبي حاتم فيه، قال: «وتوقف غيره في الاحتجاج به» أما ابن حبان: فإنه أورده في «الثقات» [٧/١٢٧]، وقال: «يخطئ ويخالف» فتعقبه الإمام في «الضعيفة» [رقم ٥٣٤٧]، قائلاً: «ومن كان كذلك؛ فحريّ ألا يُحتج به . . .» .

قلت: وهو كما قال؛ وابن حبان إذا ارتاب في أمر رجل؛ فإنه يورده على الاحتمال في «ثقاته»، إلا أنه يغمزه بأي شيء يستحضره له حال ترجمته، كما نبّه على هذا الإمام المعلمي اليماني في بعض تعاليقه على «الفوائد المجموعة» نعم: وقع في «أسماء الثقات» لابن شاهين =

= [ص ١٦٩]: «عبد السلام بن عجلان ثقة» ولا أدري عمن حكى ابن شاهين هذا التوثيق؟! وليس هو منه كما يتبادر إلى الناظر، وأبو حفص عمر بن أحمد الواعظ: عنده تساهل معروف في تعديل النقلة، وكذا في نقل توثيقهم عن النقاد، ثم إن ذلك التوثيق النظري، لا يناهض الجرح المنبعث من سبر الراوى وغربلته مروياته، فقد سبق عن ابن حبان قوله عن عبد السلام: (يخطئ ويخالف)، هذا مع كونه ليس مكثراً من الرواية، وهم قد يغتفرون الخطأ مع الإكثار؛ وعبد السلام هذا: قد انفرد بيضعة أحاديث لم يتابع على أسانيدھا ولا متونها، وقد مضى بعضها [برقم ٦١٣٥]، ومثله لا يحتمل تفردھ بالرواية عن مثل أبي عثمان النهدي أصلاً، وقد أوردھ الذهبي في «المغنى في الضعفاء» [٣٩٤/٢]، أيضاً.

ورأيت الحافظ قد جزم بضعفه في «الإصابة» [٣١٨/١]، فقال: (هو ضعيف) ثم أغرب وقال في «الفتح» [٤٣٦/١٠]، بعد أن عزا هذا الحديث للمؤلف: «ورواته لا بأس بهم» كذا، وقد عرفت أن (عبد السلام بن عجلان) فيه بعض البأس، وبه أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٧٩/٥]، فقال: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لضعف عبد السلام بن عجلان . . .».

وقد أصاب في هذا؛ إلا أن صاحبه الهيثمي جعل يقول في «المجمع» [٢٩٦/٨]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد السلام بن عجلان، وثقه أبو حاتم وابن حبان وقال: «يخطئ ويخالف» وبقية رجاله ثقات».

قلت: كذا زعم أن أبا حاتم وثقه، وليس بشيء، فإن أبا حاتم ما زاد على قوله في حق الرجل: «شيخ بصرى، يكتب حديثه» وهذه عبارة في التضعيف معروفة عند هذا الإمام؛ ولكن أنى للهيثمي إدراك هذا؟! وله مع عبارات أبي حاتم في الجرح والتعديل: مواقف يُستدل بها على معرفة الرجل باصطلاحات أهل الفن في هذا المضمار.

نعم: ربما يكون وقع في عبارة الهيثمي بعض تحريف يدرأ عنه سهام الملام، فرجما كان حرف (الواو) بين (وثقه أبو حاتم) وقوله (ابن حبان) مقحماً من الناسخ سهواً، وتكون صواب العبارة: (وثقه أبو حاتم ابن حبان . . .) هذا محتمل.

ويؤيده: أن الهيثمي قد ذكر هذا الرجل في موضع آخر من «المجمع» [١٤٢/٤]، وقال: «قال أبو حاتم: يكتب حديثه . . .» ولم يحك عنه توثيقه، وما يدل على ضعف عبد السلام بن عجلان: أنه اضطرب في سند هذا الحديث، فرواه عنه مسروق بن سعيد - مولى قريش - ويعقوب بن إسحاق الحضرمي كلاهما على الوجه الماضي؛ وخالفهما حجاج بن نصير - من =

٦٦٥٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ صَفِيٌّ وَخَلِيلِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، صَاحِبُ هَذِهِ الْحَجْرَةِ: «مَا نَزَعَتْ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ».

٦٦٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبَّاسِ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيْنَنَا سَبْعَ تَمْرَاتٍ، كُنَّا سَبْعَةً وَأَعْطَانَا تَمْرَةً تَمْرَةً.

= رجال الترمذى - وسهل بن بكار - من رجال البخارى - كلاهما رواياه عن عبد السلام فقال: عن أبي يزيد المدني، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (إن الله حرم الجنة على كل إنسى حتى لا يدخلها أحد قبلى، غير أنى أنظر عن يمينى فإذا أنا بامرأة تبادرنى إلى باب الجنة، وأنا أول من يدخلها، فأقول: من هذه؟! فيقال: إن هذه امرأة قامت على أيتام وهى حسناء، أرادت على ذلك وجه الله؛ شكر الله ذلك لها فأدخلها الجنة)، هكذا أخرجه السهمى فى «تاريخ جرجان» [ص ٢٢٤] - واللفظ له - والخرائطى فى مكارم الأخلاق [ص ٢١٢ / رقم ٦٤٢ / طبعة دار الآفاق الجديدة].
فصار شيخ عبد السلام فيه (أبا يزيد المدني) بدلاً من (أبى عثمان النهدى)، وهذا من تخليط عبد السلام كما مضى؛ والحديث بهذا السياق الماضى: عزاه العراقى فى «المغنى» [٧٢ / ٢]، إلى الخرائطى وحده، قائلاً: «من حديث أبى هريرة بسند ضعيف» وهو كما قال.
وجاء المنذرى فى «ترغيبه» [٢٣٦ / ٣]، وساق الحديث بلفظ المؤلف، ثم قال: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن إن شاء الله» وتابعه على تحسينه: ابن حجر المكى فى «الزواجر» [١٦٥ / ٢]، إلا أنه لم يقل: «إن شاء الله»، وهذا غفلة منهما عن حال (عبد السلام بن عجلان) فى سنده، والله المستعان لا رب سواه.

٦٦٥٢- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٦١٤١].

٦٦٥٣- صحيح: أخرجه الترمذى [٢٤٧٤]، وابن ماجه [٤١٥٧]، وأحمد [٢٩٨ / ٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٧٣١]، وغيرهم من طرق عن شعبة بن عباس بن فروخ الجريرى عن أبى عثمان النهدى عن أبى هريرة به نحوه . . . وزاد الجميع فى أوله - سوى النسائى - : (عن أبى هريرة: أنه أصابهم جوع . . .) ولفظ الترمذى عقب تلك الزيادة: (فأعطاهم رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمْرَةً تَمْرَةً).
قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وسنده صحيح حجة، رجاله كلهم رجال الشيخين.

٦٦٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، قَالَ: كَانَ يَخْبِرُنَا عَنْ ذِكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آدَمَ مَسَحَ عَلَى ظَهْرِهِ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسْمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبَيْصًا مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ! مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَعْجَبَهُ وَبَيْصُ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، مَنْ هَذَا؟ قَالَ: رَجُلٌ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ فِي آخِرِ الْأُمَّمِ يُقَالُ لَهُ: دَاوُدُ، قَالَ: يَا رَبِّ، كَمْ جَعَلْتَ عُمْرَهُ؟ قَالَ: سِتِّينَ سَنَةً، قَالَ: زِدْهُ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً، قَالَ: إِذَا يُكْتَبُ وَيُخْتَمُ وَلَا يُبَدَّلُ، فَلَمَّا انْقَضَى عُمْرُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَاءَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَقَالَ: أَوْلَمْ يَبْقَ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟! قَالَ: أَوْلَمْ تُعْطِهَا ابْنَكَ دَاوُدَ؟ فَجَحَدَ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنَسِيَ فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَطِيءٌ فَخَطِيءَتْ ذُرِّيَّتُهُ».

٦٦٥٥ - حَدَّثَنَا شِجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ الْمَدْنِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَا يَسْأَلُ اللَّهَ يَغْضَبَ عَلَيْهِ».

٦٦٥٤ - حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣٧٧].

٦٦٥٥ - ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٣٧٣]، وأحمد [٢ / ٤٤٢، ٤٧٧]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٦٥٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣ رقم ٢٤٣١]، وابن ماجه [٣٨٧٢]، والحاكم [١ / ٦٧٧]، وابن أبى شيببة [٢٩١٦٩]، والبيهقى فى «الشعب» [٢ / رقم ١٠٩٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٧ / ٢٩٤]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٢٠٠٣ / طبعة مكتبة الفاروق] والدارقطنى فى «الأفراد» [٥ / رقم ٥٤٧٣ / أطرافه]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٧٥٦]، والبزار [٢ / ٢٣٢]، والرامهرمزي فى «المحدث الفاصل» [ص ٢٩٠]، والبيهقى أيضاً فى «الدعوات» [رقم ٢٢]، وكذا الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٢٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥ / ١٨٨] وفى «تفسيره» [٧ / ١٥٦ / طبعة دار طيبة] والمزى فى «تهذيبه» [٣٣ / ٤١٨] وغيرهم من طرق عن أبى المليلح، عن أبى صالح المخوزى، عن أبى هريرة به . . . وهو عند جماعة بلفظ: (من لم يدع الله غضب عليه) . . .

قال الترمذى: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو المليلح اسمه: صبيح . . .» =

= وقال الدارقطني : «تفرد به أبو المليلح ، واسمه صبيح» .

وقال الطبراني : «لم يرو هذا الحديث عن أبيي صالح إلا أبو المليلح» .

قلت : أبو المليلح هذا : روى عنه جماعة من الثقات ؛ ووثقه ابن معين ، وابن حبان ؛ وهو الفارسي المدني الخراط .

أما شيخه (أبو صالح) فهو الخوزي الذي ضعفه ابن معين وغيره ، ومشاه أبو زرعة الرازي وحده ، وبه أعلمه الحافظ في «الفتح» [١١ / ٩٥] فقال : «وهذا الخوزي مختلف فيه ، ضعفه ابن معين ، وقواه أبو زرعة» .

قلت : وقد أنكره عليه ابن عدي ، وساقه في ترجمته من «الكامل» ومثله لا يحتمل منه التفرد بما لا يتابع عليه أصلاً .

والحديث وقع عند المحاكم [١ / ٦٦٨] في رواية له من هذا الطريق به . . . ولكن في سياق أتم ، وقال عقبه : «هذا حديث صحيح الإسناد ، فإن أبا صالح الخوزي ، وأبا المليلح الفارسي لم يُذكرَا بالجرح ، إنما هما في عداد المجهولين لقلة الحديث» .

قلت : كيف يستقيم تصحيحك لسنده مع اعترافك بجهالة الرجلين؟ فما هذا التخبط المكشوف جداً؟! وقد فهم بعض المتأخرين من قول الحاكم هذا : أنه كابن حبان في تصحيح حديث من لم يعرفه بجرح من أعمار الثقلة ، ويردُّ هذا : أن الحاكم قد أعلَّ بعض الأخبار في «مستدرکه» بجهالة بعض رواها ، وعلى كل حال : فهذا من أغلاطه المتكاثرة ، ودعواه أن أبا صالح الفارسي غير المذكور بجرح ، ليس كما قال ، بل جرحه ابن معين كما مضى .

والحديث : ساقه ابن كثير في «تفسيره» [٧ / ١٥٤] من طريق أحمد ، ثم قال : «تفرد به أحمد ، وهذا إسناد لا بأس به» كذا قال : ونحن قد عرفناك ما فيه من البأس ، ودعواه انفراد أحمد بالحديث ، قد نازعه فيها الإمام في «الصحيحه» [رقم ٢٦٥٤] فقال : «هو وهم» ، فقد عرفت من تخريجنا إياه أنه قد رواه بعضهم» يعني الترمذي وابن ماجه ؛ وهو كما قال .

وقد أغرب الحافظ في «الفتح» [١١ / ٩٥] فقال بعد أن أعلَّ الحديث بـ : (أبي صالح الخوزي) قال : «وظنَّ الحافظ ابن كثير أنه أبو صالح السمان ؛ فجزم بأن أحمد تفرد بتخرجه ، وليس كما قال» .

قلت : ما زعم ابن كثير في «تفسيره» هذا ، بل نصَّ هناك على أن أبا صالح في «سنده» : (هو الخوزي) فلعله ادعى ذلك في مكان آخر من كتبه ، والحديث ضعيف على كل حال . =

٦٦٥٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَيْبَعَةَ، عَنْ كَامِلِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُمْرُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ السَّتِّينَ سَنَةً إِلَى السَّبْعِينَ».

٦٦٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادِ النَّرْسِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّْ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

٦٦٥٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى الْمَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عِمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةٍ، عَنْ سُمَيٍّْ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثَرُوا الدُّعَاءَ».

= وفى الباب: شاهد من حديث أنس عند الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٢٤] إلا أن سنده منكر جداً. ويغنى عنه: حديث النعمان بن بشير: (الدعاء هو العبادة، وقرأ: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ . . .) أخرجه أحمد وأصحاب السنن وجماعة . . وهو حديث صحيح ثابت. ٦٦٥٦- جيد: مضى الكلام عليه [برقم ٥٥٩٠].

٦٦٥٧- صحيح: أخرجه مالك [٧٦٧]، وعنه البخارى [١٦٨٣]، ومسلم [١٣٤٩]، والترمذى [٩٣٣]، والنسائى [٢٦٢٢، ٢٦٢٩]، وابن حبان [٣٦٩٦]، وابن أبى شيبه [١٢٦٣٩]، والحميدى [١٠٠٢]، وابن الجارود [٥٠٢]، والبيهقى فى «سننه» [٨٥٠٦، ١٠١٦٢]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٤٠٩١]، وفى «المعرفة» [٢٨٢٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٧]، وجماعة من كثيرة من طرق عن سمى مولى أبى بكر عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة به. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار».

٦٦٥٨- صحيح: أخرجه مسلم [٤٨٢]، وأبو داود [٨٧٥]، والنسائى [١١٣٧]، وأحمد [٢/ ٤٢١]، وابن حبان [١٩٢٨]، والبيهقى فى «سننه» [٢٥١٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٨٩٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢٣٤/ ١]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٦١١، ٦١٢، ٦١٣]، وابن المبارك فى «الزهد» [رقم ١٢٨٨]، وعبد الله بن أحمد فى «الزهد» [ص ١٩٦]، وابن نصر =

٦٦٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ تَبِعَهَا حَتَّى يُفْرَغَ مِنْهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ، أَصْغَرُهُمَا - أَوْ أَحَدُهُمَا - مِثْلُ أَحَدٍ».

٦٦٦٠- حَدَّثَنَا زَهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، أَخْبَرَنِي سُمَيٌّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْحُجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ، وَالْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ، - أَوْ الْعُمْرَتَانِ - تَكْفُرُ مَا بَيْنَهُمَا».

٦٦٦١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، نَحْوَهُ.

٦٦٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، وَدَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو- قَالَ أَبُو يَعْلَى: نَسَخْتُهُ مِنْ نَسْخَةِ أَبِي خَيْثَمَةَ- قَالَا: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، حَدَّثَنَا سُمَيٌّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ، وَدَرْكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ، وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ.

= فى «تعظيم قدر الصلاة» [١/ ٢٩٥، ٢٩٦]، وأبو عوانة [١٨٥٧]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٣/ ١٥١]، وأبو نعيم فى «مستخرجه مسلم» [١٠٧٣]، والسراج فى «مسنده» [١/ ١٢٥]، وغيرهم من طريق سُمَيٍّ مولى أبى بكر عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة به. قال البغوى: «هذا حديث صحيح».

قلت: وتماثل تخريجه فى «غرس الأشجار».

٦٦٥٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٥٣].

٦٦٦٠ و ٦٦٦١- صحيح: مضى آنفاً [برقم ٦٦٥٧].

٦٦٦٢- صحيح: أخرجه البخارى [٥٩٨٧، ٦٢٤٢]، ومسلم [٢٧٠٧]، والنسائى [٥٤٩١]، [٥٤٩٢]، وابن حبان [١٠١٦]، والحميصى [٩٧٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ٣١٦]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٥/ ١٦٠]، وأحمد [٢/ ٢٤٦]، والبيهقى فى «الدعوات» [رقم ٢٧٤]، وفى «القضاء والقدر» [رقم ٢٥٨]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن سُمَيٍّ مولى أبى بكر عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة به... ولفظ البيهقى فى «القضاء والقدر» فى أوله: (تعوذوا باللّه...) وهو رواية للبخارى.

٦٦٦٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَمِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَطَسَ، غَضَّ بِهَا صَوْتَهُ، وَأَمْسَكَ عَلَى وَجْهِهِ.

= قلتُ: قال ابن عيينة في آخره عند البخارى ومسلم والنسائى وجماعة: (الحديث ثلاث، زدت أنا واحدة، لا أدري أيتها هي؟!) هذا لفظ البخارى ومن طريقه البغوى، ولفظ مسلم: (قال سفيان: أشك أنى زدت واحدة منها) ولفظ النسائى: (قال سفيان: هو ثلاثة؛ فذكرت أربعة؛ لأنى لا أحفظ الواحد الذى ليس فيه) ومراد ابن عيينة أن: (الحديث المرفوع المروى يشتمل على ثلاث جمل من الجمل الأربع، والرابعة: زادها سفيان من قبل نفسه، ثم خفى عليه تعيينها . . . ولم يفصل ذلك بعض الرواة عن سفيان . . .) قاله الحافظ فى «الفتح» [١١/١٤٨]، ثم زاد: (وأخرجه الجوزقى من طريق عبد الله بن هاشم عن سفيان؛ فاقتصر على ثلاثة، ثم قال: قال سفيان: وشماتة الأعداء . . . وأخرجه الإسماعيلى من طريق ابن أبى عمر عن سفيان، ويَبين أن الخصلة المزيدة هي: شماتة الأعداء . . .).

ثم قال الحافظ عن سفيان: «كان إذا حدث مَيَّزَهَا، ثم طال الأمر، فطرقه السهو عن تعيينها، فحفظ بعض من سمع تعيينها منه قبل أن يطرقه السهو؛ ثم كان بعد أن خفى عليه تعيينها يذكر كونها مزيدة مع إبهامها، ثم بعد ذلك إما أن يحمل الحال حيث لم يقع تمييزها لا تعييناً ولا إبهاماً؛ أن يكون ذهل عن ذلك، أو عين أو ميز، فذهل عنه بعض من سمع . . .».

قلتُ: فتحصل بهذا التحرير: أن الفقرة الأخيرة: (وشماتة الأعداء) هي من قول ابن عيينة نفسه، وقد وقعت مدرجة في الحديث - دون تمييز - عند المؤلف وجماعة.

لكن لتلك الفقرة: شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد [٢/١٧٣]، وابن حبان [١٠٢٧]، والحاكم [١/٧١٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٩٢٤]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٣٣٦]، وغيرهم؛ وسنده حسنه الإمام فى «الصحيحه» [٤/٥٥].

٦٦٦٣- ضعيف: أخرجه أبو داود [٥٠٢٩]، والترمذى [٢٧٤٥]، وأحمد [٢/٤٣٩]، والحاكم [٤/٣٢٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/١٨٤٩]، وفى «الصغير» [١/رقم ١٠٩]، والحميدى [١١٥٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/٣٨٩]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [١/رقم ٢٦٦] مع عجالة الراغب، والبغوى فى «شرح السنة» [١٢/٣١٤]، والبيهقى فى «الشعب» [١١/٨٩١١] طبعة دار الرشد، وفى «الآداب» [رقم ٢٦٣]، وأبو بكر الشافعى =

٦٦٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزَّبْرَقَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَمِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ تَفْرِجِ الْأَيْدِيَّ يَشُقُّ عَلَيْنَا فِي الصَّلَاةِ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَعِينُوا بِالرُّكْبِ.

= فى «الغيلانيات» [رقم ٣٥٥]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨ / طبعة دار المسلم]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عجلان عن سُمَى مولى أبى بكر عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة به نحوه.

ولفظ أحمد وأبى داود: (كان رسول الله ﷺ إذا عطس وضع يده أو ثوبه على فيه، أو غضب بها صوته) وقريب منه عند الترمذى والحاكم وأبى نعيم والبغوى والبيهقى فى (الشعب) ورواية لأبى الشيخ]، وهو عند الطبرانى مختصراً بلفظ: (كان رسول الله ﷺ إذا عطس خمر وجهه) وهو رواية لأبى الشيخ أيضاً، ومثله عند الحميدى ومن طريقه أبو بكر الشافعى إلا أنهما زادا: (وأخفى عطسته). :

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: وجوده الحافظ فى «الفتح» [١٠/٦٠٢]، وهو كما قالوا إلا أنه معلول، فقد خولف ابن عجلان فى سنده ووصله، خالفه سفيان الثورى، - وهو أثبت منه بلا ريب - فرواه عن سُمَى مولى أبى بكر فقال: عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام به مراسلاً.

هكذا ذكره البخارى فى ترجمة أبى بكر بن عبد الرحمن من الكنى [ص ٩]، ثم قال: «وقال يحيى القطان والليث عن ابن عجلان عن سُمَى عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبى ﷺ . . . والأول أشبه».

قلت: وهو كما قال أمير المؤمنين فى الحديث والعلل.

وللحديث: طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه . . . وكلها مناكير لا تثبت أصلاً، ومن قواها ببعضها قد تساهل ولا بد، إذ المنكر أبداً منكر، لا يقوى ولا يتقوى، كأنه لم يجرى أصلاً، وفى الباب: شواهد تالفة الأسانيد أيضاً، والله المستعان.

٦٦٦٤ - ضعيف: أخرجه أبو داود [٩٠٢]، والترمذى [٢٨٦]، وأحمد [٣٣٩/٢]، [٤١٧]، وابن حبان [١٩١٨]، والحاكم [٣٥٢/١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/٢٣٠]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٤٠٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٥٥٣]، وفى «المعرفة» [٩٠١]، وغيرهم من طرق عن ابن عجلان عن سُمَى مولى أبى بكر عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة به =

٦٦٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَرْجِيُّ بْنُ رَجَاءِ الْيَشْكُرِيِّ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ هَلَالٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهَيْكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي خَلِيلِي أَبُو الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ عَلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَيَضْرِبُهُمْ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى الْحَقِّ»، قَالَ: قُلْتُ: وَكَمْ يَكُونُ؟ قَالَ: «خَمْسٌ، وَاثْنَانِ»، قَالَ: قُلْتُ: مَا خَمْسٌ وَاثْنَانِ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي.

= نحوه . . . ولفظ أبي داود: (عن أبي هريرة قال: اشتكى أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فقال: استعينوا بالركب) ونحوه عند الجميع.
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم . . .».

قُلْتُ: أَنْتَ قَدْ زَعَمْتَ أَنَّ ابْنَ عَجْلَانَ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ مُسْلِمٌ إِلَّا فِي الشُّوَاهِدِ وَحَسَبِ، كَمَا نَقَلَهُ عَنْكَ الذَّهَبِيُّ فِي (الْمِيزَانِ) وَ(الْكَاشِفِ) فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَكَ تَصْحِيحُ سِنْدِ الْحَدِيثِ هُنَا عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ؟! ثُمَّ إِنَّ الْحَدِيثَ عَلَى نِظَافَةِ إِسْنَادِهِ مَعْلُولٌ جَدًّا، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي سِنْدِهِ عَلَى ابْنِ عَجْلَانَ، فَرَوَاهُ عَنْهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَحَيُّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ وَجَمَاعَةٌ عَلَى الْوَجْهِ الْمَاضِي، وَخَالَفَهُمْ وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، فَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ فَأَفْسَدَهُ، وَقَالَ: عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنِ النَّعْمَانَ بْنِ أَبِي عِيَاشٍ الزَّرْقِيِّ بِهِ نَحْوَهُ مَرْسَلًا.

هَكَذَا ذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» [١٠/٨٦]، ثُمَّ قَالَ: «وَتَابِعَهُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَسَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ وَغَيْرَهُمَا، رَوَاهُ عَنْ سُمَيِّ عَنِ النَّعْمَانَ بْنِ أَبِي عِيَاشٍ كَمَا قَالَ وَهَيْبُ بْنُ عَجْلَانَ، وَهُوَ الصَّوَابُ».

قُلْتُ: وَرَوَايَةُ ابْنِ عَيْنَةَ الْمُرْسَلَةُ: قَدْ أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» [٤/٢٠٣]، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سِنْنِهِ» [٢٥٥٤]، قَالَ الْبَخَارِيُّ: «وَهَذَا أَصَحُّ بِإِرْسَالِهِ» وَأَقْرَبُهُ الْبَيْهَقِيُّ؛ وَهُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ كَمَا فِي «الْعِلَلِ» [رقم ٥٤٦]، وَكَذَا التِّرْمِذِيُّ عَقِبَ رَوَايَتِهِ فِي (جَامِعِهِ) وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي «غَرَسِ الْأَشْجَارِ».

٦٦٦٥- ضَعِيفٌ: قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» [٧/٦١٣]: «رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَفِيهِ الْمَرْجِيُّ بْنُ رَجَاءِ، وَثِقَهُ أَبُو زُرْعَةَ، وَضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ».

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ؛ وَمَرْجِيُّ مَا أَرَاهُ يَحْتَمِلُ التَّنْفَرِدَ بِمِثْلِ هَذَا، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ لَهُ الْبَخَارِيُّ بِحَدِيثِ وَاحِدٍ، كَمَا يَقُولُ الْمَزِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ «تَهْذِيبِهِ» وَشَيْخُهُ (عَيْسَى بْنُ هَلَالٍ) قَدْ يَكُونُ هُوَ الصَّدْفِيُّ =

٦٦٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، كَانَ فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا نَزَلُوا وَضَعَتِ السَّفَرَةَ، فَفَعَدُوا إِلَيْهِ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

٦٦٦٧- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ حَمِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يُسَوِّقُ بَدَنَةً، قَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: «إِنهَا بَدَنَةٌ»، قَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتَهُ يَسِيرُ النَّبِيَّ ﷺ وَفِي عُنُقِهَا نَعْلٌ .

٦٦٦٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، يَعْنِي عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِكْرَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ وَهُوَ يَذْكُرُ السَّاعَةَ الَّتِي فِي الْجُمُعَةِ، فَرَأَيْتَهُ يَقْبِضُ أَصَابِعَهُ وَيَقْلِلُهَا .

٦٦٦٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَوْسُفَ، عَنْ أُمِّةِ بْنِ شَبْلٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ

= المصرى الثقة المشهور ، وهو من رجال «التهذيب» وهناك (عيسى بن هلال) آخر بصرى دون الأول فى الطبقة، ولعله هو المراد هنا، إلا أنى لم أتحمق سماع الرجلين من (بشير بن نهيك) فلم يذكره فى شيوخ أى من الرجلين، والثانى مجهول الصفة أيضاً، فكأنه آفة الحديث مع الراوى عنه، والله المستعان .

٦٦٦٦- صحيح: مضى قريباً [برقم ٦٦٥٠].

٦٦٦٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣٠٧].

٦٦٦٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٥٥].

٦٦٦٩- منكر: أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [٥/٣٩٤/ طبعة الرسالة]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [١٠/ ١٨٠١٥/ طبعة المكتبة العصرية]، وأبو القاسم التميمى فى «الحجة» [٢/٤٧٢-٤٧٣]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [١/٧٩/ طبعة الحاشدى]، وابن مردويه فى «تفسيره» كما فى تخريج أحاديث «الكشاف» [١/١٥٨]، وابن الجوزى فى العلل المتناهية» [١/٤٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦١/١٥٧-١٥٨]، وغيرهم من طريق هشام ابن يوسف الصنعانى عن أمية بن شبل اليمانى عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن أبى هريرة به نحوه .

أبان، عن عكرمة، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يحكي عن موسى عليه السلام على المنبر، قال: «وَقَعَ فِي نَفْسِهِ: هَلْ يَنَامُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا فَأَرَقَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَعْطَاهُ قَارُورَتَيْنِ، فِي كُلِّ يَدٍ قَارُورَةً، وَأَمَرَهُ أَنْ يَحْتَفِظَ بِهَا، قَالَ: فَجَعَلَ يَنَامُ وَتَكَادُ يَدَاهُ تَلْتَقِيَانِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَيَحْبِسُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى حَتَّى نَامَ نَوْمَةً فَاصْطَفَقَتْ يَدَاهُ، فَانْكَسَرَتِ الْقَارُورَتَانِ، قَالَ: ضَرَبَ اللَّهُ لَهُ مَثَلًا أَنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ كَانَ يَنَامُ لَمْ تَسْتَمْسِكِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ».

= قال ابن الجوزي: (قال الخطيب: هكذا رواه أمية بن شبل عن الحكم بن أبان موصولاً مرفوعاً، وخالفه معمر بن راشد، فرواه عن الحكم عن عكرمة قوله، لم يذكر فيه النبي ﷺ ولا أبان هريرة، قال الدارقطني: يقول فيه الحكم بن أبان عن عكرمة، وتفرد به أمية عن الحكم، وتفرد هشام عن أمية).

ثم قال ابن الجوزي: «ولا يثبت هذا الحديث عن رسول الله ﷺ وغلط من رَفَعَهُ، والظاهر أن عكرمة رأى هذا في كتب اليهود، فرواه، فما يزال عكرمة يذكر عنهم أشياء، لا يجوز أن يخفى هذا على نبي الله ﷺ، يعنى موسى».

وقال ابن كثير في «تفسيره» [١/٦٧٩] - طبعة دار طيبة - : «هذا حديث غريب جداً، والأظهر أنه إسرائيلي لا مرفوع».

وقال في «البداية والنهاية» [١/٢٩٣]: «هذا حديث غريب رَفَعَهُ، والأشبه أن يكون موقوفاً، وأن يكون أصله إسرائيلياً».

وقال الهيثمي في «المجمع» [١/٢٥٧]: «رواه أبو يعلى، وفيه أمية بن شبل، ذكره الذهبي في «الميزان» ولم يذكر أن أحداً ضَعَفَهُ، إنما ذكر له هذا الحديث وضعفه به، قلت: ذكره ابن حبان في الثقات».

قلت: وعبرة الذهبي في «الميزان» قال: «أمية بن شبل: يمانى له حديث منكر، رواه عن الحكم ابن أبان عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعاً» قال: وقع في نفس موسى - عليه السلام - هل ينام الله؟! . . .» رواه عنه هشام بن يوسف، وخالفه معمر عن الحكم عن عكرمة، قوله، وهو أقرب، ولا يسوغ أن يكون هذا وقع في نفس موسى - عليه السلام . . .» =

٦٦٧٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا أَبُو عبيدة، حَدَّثَنَا هشام بن حسان، عن محمد- هو ابن شبيب- عن جعفر بن أبي وحشية، عن سعيد بن جبیر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لَوْ كَانَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ مِئَةُ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ، وَفِيهِ رَجُلٌ مِنَ النَّارِ، فَتَنْفَسَ، فَأَصَابَ نَفْسَهُ، لَأَحْتَرَقَ الْمَسْجِدُ وَمَنْ فِيهِ».

= قلتُ: وأمّية هذا قد وثقه ابن معين أيضاً، كما في ترجمته من «الجرح والتعديل» [٣٠٢/٢]، وقال ابن المديني: «ما بحديثه بأس» نقله عنه الحافظ في «التعجيل» [ص ٤١]، ثم قال: (وذكره ابن حبان في «الثقات» وذكر الذهبي في «الميزان» حديثاً استنكره، خولف في وصله). قلتُ: خالفه معمر بن راشد كما مضى، فرواه عن الحكم بن أبان فقال: عن عكرمة به نحوه موقوفاً عليه، هكذا أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» [١٠٢/١]، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» [٣٩٣/٥] طبعة الرسالة، والخطيب في «تاريخه» [٢٦٨/١-٢٦٩]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [٤٨٨/٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٥٨/٦١]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن معمر به.

قلتُ: وهذا هو المحفوظ بلا زيب، ومعمر أثبت من أمّية بن شبل عشرين مرة، نعم: الحكم بن أيان: قد اختلف فيه! فلعله اضطرب في سنده، وبهذا جزم الإمام في «الضعيفة» [رقم ١٠٣٤]، وأعله به وحده، وفي ذلك نظر عندي.

والحديث: ساقه القرطبي في «تفسيره» [٢٥٦/٣]، ثم قال: «لا يصح هذا الحديث، ضعفه غير واحد، منهم البيهقي».

قلتُ: قد أشار البيهقي لضعفه عقب روايته في «الأسماء والصفات» [١٣٤/١] طبعة الحاشدي، والله المستعان.

٦٦٧٠- منكر: أخرجه البزار في «مسنده» [٤/ رقم ٣٤٩٩/ كشف الأستار]، وابن أبي الدنيا في «صفة النار» [رقم ١٤٦]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٠٧/٤]، وابن معين في «جزء من حديثه» [رقم ٩/ طبعة دار المآثر]، ومن طريقه البيهقي في «البعث والنشور» [ص ٣٣٠/ رقم ٦٠٣/ طبعة مركز الخدمات والأبحاث الثقافية]، وغيرهم من طريقين عن أبي عبيدة الحداد عن هشام ابن حسان عن محمد بن شبيب عن جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبیر عن أبي هريرة به نحوه.

= قال أبو نعيم: «غريب من حديث سعيد، تفرد به أبو عبيدة عن هشام» .
وقال البزار: (لا نعلمه عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الطريق عن أبي هريرة).
قلت: وساق عبد الحق الإشبيلي هذا الحديث في «أحكامه» [٤٣٨/٣]، من طريق البزار، ثم نقل أنه قال: «وهذا الحديث رواه عن هشام: أبو عبيدة الحداد، وعبد الرحيم - يعنى ابن هارون- ولم نسمعه إلا من محمد بن موسى عن عبد الرحيم، وإنما يعرف هذا الحديث بأبي عبيدة الحداد عبد الواحد بن واصل» .
قلت: وعبد الواحد هذا: ثقة مأمون من رجال «الصحیح» وقد تكلّم فيه بلا برهان، وباقي رجاله ثقات أيضاً من رجال «الصحیح» كما يأتي .
والحديث أورده الهيثمي في «مجمعه» [٧١٦/١٠]، ثم قال: «رواه أبو يعلى عن شيخه إسحاق ولم ينسبه، فإن كان ابن راهويه، فرجاله رجال الصحیح؛ وإن كان غيره فلم أعرفه» .
قلت: هكذا تكون الغفلة عند الهيثمي، فإن شيخ أبي يعلى: (إسحاق) هو ابن أبي إسرائيل الثقة الإمام، وقد نسبه أبو يعلى في الحديث قبل الماضي، فكيف فات الهيثمي الوقوف عليه؟! ثم جاء الهيثمي وقال في موضع آخر من «المجمع» [٧١٦/١٠]: «رواه البزار، وفيه عبد الرحيم بن هارون، وهو ضعيف، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يعتبر حديثه إذا حدث من كتابه؛ فإن في حديثه من حفظه بعض مناكير، وبقية رجاله رجال الصحیح» .
قلت: عبد الرحيم هذا أسقطه الدارقطني أيضاً، بل كذبه، وهو من رجال الترمذى وحده؛ لكن غفل الهيثمي عن كونه لم يتفرد بالحديث، فقد تابعه عليه أبو عبيدة الحداد عند جميع من أخرج الحديث سوى البزار، وأخشى أن يكون عبد الرحيم هذا قد سرقه من أبي عبيدة، ومثله يجوز عليه ذلك .
وإسناد الحديث: ظاهره السلامة، وقد حسّنه المنذرى في «الترغيب» [٢٥٠/٤]، إلا أنه قال: «وفي متنه نكارة» وكذا حسّنه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧٨/٨].
وساقه ابن كثير في «تفسيره» [١٩٠/٤] / طبعة دار طيبة، من طريق المؤلف به . . . ثم قال: «غريب» .
قلت: وقد ساق ابن الجوزى هذا الحديث في «المتناهيّة» [٩٣٨/٢]، ثم قال: «قال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر، ومحمد بن شبيب: لا يعرف» كذا، وعنه نقله الذهبي في ترجمة =

= (محمد بن شبيب) من الميزان [٥٧٧/٣]، فقال: «قال ابن الجوزي: مجهول، ثم ساق له في «الواهيات» حديثاً . . .» ثم ساق الحديث وقول أحمد عنه: «هذا حديث منكر» هكذا أقر الذهبيُّ ابنَ الجوزي على جهالة (محمد بن شبيب) وتعقبه الحافظ في «اللسان» [١٩٨/٥]، فقال: «ومحمد بن شبيب المذكور: هو محمد بن عيسى بن شبيب النهدي، نُسبَ إلى جده، وله ترجمة في الكامل» وهذا غريب من الحافظ أيضاً، وقد تعقبه العلامة أبو غدة الحلبي في تعليقه على طبعته من «اللسان» [١٩٥/٧]، فقال: (لم أجد في «الكامل» المطبوع ترجمة محمد ابن عيسى بن شبيب، لكن يبدو لي: أن محمد بن شبيب هذا: هو الزهراني البصري، الذي أخرج له مسلم والنسائي» .

قلت: وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه عندي، وقد نص أبو حاتم الرازي والبخاري وغيرهما في ترجمة (محمد بن شبيب الزهراني) على كون هشام بن حسان قد روى عنه؛ وليس في طبقتهم مَنْ يُسَمَّى باسمه سواه، وكذا نص المزي في ترجمته من «التهذيب» على روايته عن (جعفر بن أبي وحشية) أيضاً؛ وبهذا جزم الإمام في «الصحيحة» [رقم ٢٥٠٩]، بكون (محمد ابن شبيب) في سنده هو (الزهراني البصري) الذي وثقه ابن معين وابن حبان وغيرهما؛ إلا أنه زعم أنه ليس من رجال «التهذيب»، وهذه غفلة عجيبة، لأن الرجل قد احتج به مسلم والنسائي، وهو مترجم في «التهذيب وذيلوه»، فكيف فات الإمام الوقوف عليه هناك؟! .
والحديث: على ثقة رجاله؛ فقد أنكره الإمام أحمد كما مضى، وقد رأيت ابن رجب ساقه في التخويف بالنار [ص ٩٥ / طبعة مكتبة المؤيد]، من طريق المؤلف به . . . ثم قال: «لكن قال الإمام أحمد: هو حديث منكر» .

قلت: وسبق عن المنذرى أنه قال: (في متنه نكارة) وقول ابن كثير: «غريب» ويكفي قول الإمام أحمد في نكارة الحديث، وإن كان رجاله ثقات، ولا يستشكل هذا: إلا مَنْ لَمْ يخبر أساليب القوم في النقد والتعليل، وتذوقهم في نقد الأخبار وحاملها، فهم قد أحاطوا منها لم يحط به غيرهم من المتأخرين في كل شيء أمثالنا، ولا يطلق أحدهم النكارة على حديث: إلا إذا كان اطلع منه على علة ظاهرة أو خفية؛ عرفها من عرفها، وجهلها من جهلها، فهذا فن بحره لا ساجل له، وأكثر مسائله غير منضبطة أصلاً، وإنما هو المعرفة المكتسبة، من إدمان النظر في تصرف كبار النقاد في الجرح والتعديل، والنقد والتعديل؛ فلا على المتأخر إلا التسليم لحذاق المتقدمين في نقدهم النصوص والأسانيد ما لم يكن للنظر والاجتهاد مجال =

= إذا عرفت هذا: علمت أن قول الإمام في «الصحيحة» [رقم ٢٥٠٩]: «ولم يتبين لى وجه النكارة التى ذكرها المنذرى وحكاها ابن الجوزى عن الإمام أحمد، ونحن على الصحة التى تقتضيها صحة الإسناد، لا خرج عنها إلا بحجة بينة» لا يحسن من مثله أصلاً؛ لأن الإمام أحمد لم يخالفه أحد من أئمة هذا الشأن فى حكمه على الحديث بالنكارة؛ حتى يطالب بإبراز الحجة البينة، وكون الحديث رجاله ثقافتاً أو أثباتاً؛ لا يلزم صحته البتة، لاحتمال إعلاله من وجه لا يظن له كل أحد.

فإذا جزم مثل الإمام أحمد بنكارة حديث ولم يخالفه إمام معتمد - فى ذلك؛ وقفنا بذلك على اطلاع الإمام منه على علة جعلته يجزم بنكارة، وقد تكون العلة مما تدقُّ قليلاً؛ إلا أنها لا تخفى على الخذاق، كما أنها قد تكون ظاهرة؛ يلمسها كل مشتغل بهذا الفن؛ وأحياناً: تكون خافية لا يقف عليها إلا الواحد والاثنان.

■ فالحاصل: أن الحديث معلول بعله اطلع عليها الإمام أحمد؛ لعلها تكون فى متنه أو سنده، ولولا خوف التخرُّص والمجازفة؛ لَتَطَلَّبْتُهَا فى ذلك كله، كأن يقال:

١- وَجْهُ نِكَارَةِ الْحَدِيثِ مِتْنًا: أَنْ قَوْلَهُ ﷺ: (لَوْ كَانَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ مِائَةٌ أَلْفٍ . . .) يَعْنِي بِهِ مَسْجِدُهُ أَوْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ أَوْ غَيْرَهُمَا؛ وَقَدْ كَانَ يَصَلِّي فِيهِمَا جَمْلَةً مِنَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ يَبْطِنُونَ الْكُفْرَ؛ وَيَتَظَاهَرُونَ بِالْإِسْلَامِ، وَقَدْ مَاتَ مِنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ الْإِيمَانِ، وَقَدْ كَانَتْ أَنْفُسُهُمْ تَدْخُلُ وَتَخْرُجُ وَهُمْ مُنْذَسُونَ بَيْنَ جَمْعِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَغَيْرِهِ؛ فَمَتَى حَدَثَ فِيهِ حَرِيقٌ مِنْ جَرَاءِ تِلْكَ الْأَنْفَاسِ الزَّفْرَةِ؟! ثُمَّ مَا ذَنْبٌ مَنْ جَاوَرَهُمْ أَنْ يَحْتَرِقَ بِتِلْكَ النَّارِ الَّتِي لَا تَبْقَى وَلَا تَذَرُ؟! وَقَدْ قَالَ الرَّبُّ الْأَعْلَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

٢- وَأَمَّا وَجْهُ نِكَارَتِهِ سَنَدًا: فَرَبَّمَا جَاءَ مِنْ تَفَرُّدِ (مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَانَ) بِهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِيَاسٍ؛ وَمُحَمَّدٍ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً؛ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَشْهُورٍ بِالرَّوَايَةِ عَنْ جَعْفَرٍ، وَلَا هُوَ مَعْدُودٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَجَعْفَرٌ: ثِقَةٌ مَشْهُورٌ كَثِيرُ الْحَدِيثِ؛ وَأَصْحَابُهُ كِبَارُ أَمْثَالِ شُعْبَةَ وَهَشِيمٍ وَأَبِي عَوَانَةَ وَخَالِدِ الْوَاسِطِيِّ وَهَذِهِ الطَّبَقَةُ، فَأَيْنَ كَانُوا أَوْ بَعْضُهُمْ عَنْ رِوَايَةِ مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ الْفَائِدَةِ مَعَ نِظَافَةِ إِسْنَادِهِ جَدًّا فِيمَا فَوْقَ جَعْفَرٍ فِي سَنَدِهِ؟! وَقَدْ نَصَّ وَاحِدٌ عَلَى كَوْنِ جَعْفَرٍ كَانَ أُثْبِتَ فِي سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ؛ وَهُوَ قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْهُ هُنَا؛ فَلَوْ كَانَ مَحْفُوظًا عَنْهُ؛ لَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ جَعْفَرٍ عَنْهُ؛ أَوْ تَوَبَعَ (مُحَمَّدُ بْنُ شَيْبَانَ) عَلَى رِوَايَتِهِ وَلَوْ مِنْ قَبْلِ بَعْضِهِمْ.

٦٦٧١- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ سِيحَانَ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ مِيمُونَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ الرِّبْذِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَدُهُ فِي يَدِي، فَأَتَى عَلِيَّ رَجُلٌ رَثَ الْهَيْئَةَ، قَالَ: «أَبُو فُلَانٍ؟ مَا بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى؟!» قَالَ: السَّقَمُ وَالضَّرُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يُذْهِبُ اللَّهُ عَنْكَ السَّقَمَ وَالضَّرُّ؟» قَالَ: لَا، مَا يَسْرُنِي بِهَا أَنِّي شَهِدْتُ مَعَكَ بَدْرًا وَأَحَدًا، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «وَهَلْ يُدْرِكُ أَهْلُ بَدْرٍ وَأَهْلُ أَحَدٍ مَا يُدْرِكُ الْفَقِيرُ الْقَانِعُ؟!»، قَالَ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا فَعَلَمَنِي، قَالَ: «قُلْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ: تَوَكَّلْتُ عَلَى الْحَيِّ

= ويقال في رواية أبي عبيدة الحداد هذا الحديث عن هشام بن حسان، مثلما قيل في رواية ابن شبيب عن جعفر، هذا ما عندي! واللَّه المستعان لا رب سواه.

٦٦٧١- منكر: أخرجه الطبراني في «الدعاء» [رقم ١٠٤٥]، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» [٢/ رقم ٥٤٧/ مع عجاله الراغب]، من طريقين واهيين عن موسى بن عبيدة الربذي عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة به نحوه.

قال ابن كثير في «تفسيره» [٥/ ١٣١/ طبعة دار طيبة]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «إسناده ضعيف، وفي متنه نكارة».

قلت: هو حديث منكر سنداً وممتناً، فيه (موسى بن عبيدة) وهو الربذي الشيخ الضعيف الواهي، وهو معروف برواية المناكير عن الثقات، ومشهور بالإتيان بالعجائب عن الأثبات، وَمَنْ يُطِيقُ تَفْرُدَهُ عَنْ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ أَصْلًا؟!

وبه أعله الحافظ في «المطالب» [١١/ ٥٠/ طبعة العاصمة]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧/ ١٤١/ طبعة دار الوطن]، والهيثمي في «المجمع» [٧/ ١٤٤] و[١٠/ ٤٥٤]، وغيرهم.

والطريق إلى موسى لا يثبت أيضاً، فرواه عنه (حرب بن ميمون) عن المؤلف وعنه ابن السني؛ وهو حرب بن ميمون العبدى أبو عبد الرحمن العابد الشيخ المتروك على زهده وعبادته، وهو مترجم في (التهذيب) تمييزاً، ولم ينفرد به عن موسى، بل تابعه عليه (حماد بن واقد الصنفار) عند الطبراني، وابن الشجري في الأمالي [٢/ ٢١١/ طبعة عالم الكتب].

وحماد هذا: شيخ منكر الحديث كما قال البخاري، وهو من رجال الترمذي وحده، واللَّه المستعان.

الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا»، قال: فأتى على رسول الله ﷺ وقد حسنتُ حالِي، فقال: «مَهِيْمٌ؟» قال: قلت: يا رسول الله لم أزل أقول الكلمات التي علمتني.

٦٦٧٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ زِيَادِ الْحَارِثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَنْتَ الَّذِي تَنْهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: لَا وَرَبِّ هَذِهِ الْبَنِيَّةِ- أَوْ هَذِهِ الْحَرْمَةِ- مَا أَنَا نَهَيْتُ عَنْهُ، نَهَى عَنْهُ مُحَمَّدٌ ﷺ.

٦٦٧٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «نِسَاءُ قُرَيْشٍ خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ،

٦٦٧٢- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة [٩٢٥٠] و[١٢٤٨٣]، وأحمد [٥٢٦/٢]، من طريق شريك بن عبد الله النخعي عن عبد الملك بن عمير عن زياد الحارثي عن أبي هريرة به . . . وهو عند أحمد نحوه في سياق أتم ، ولفظ المرفوع منه: (لا يصوم أحدكم يوم الجمعة وحده، إلا في أيام معه . . .).

قلت: وهذا إسناد قوى؛ وزياد الحارثي: هو زياد بن النضر أبو الأوبر الكوفي، ذكره ابن حبان في «الثقات» [٢٥٧/٤]، ونقل الحافظ توثيقه عن ابن معين في ترجمته من «التعجيل» [ص ١٤١]، والراوي عنه: (عبد الملك بن عمير) صدوق من رجال الشيخين، وشريك القاضي: إمام فقيه صلب في السنة؛ إلا أنه ضعيف الحفظ، مضطرب الحديث، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه: شعبة وزائدة وأبو عوانة وجريز بن عبد الحميد وسليمان التيمي ومعمر وإبراهيم بن عبد الحميد بن ذى حماية وغيرهم، وقد خرجنا رواية هؤلاء جميعاً في «غرس الأشجار».

وفي الباب: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٦٤٣٣]، وفي الباب: عن جماعة من الصحابة أيضاً.

٦٦٧٣- صحيح: أخرجه أحمد [٥٣٧/١٦] / طبعة الرسالة]، من طريق زيد بن الحباب عن موسى ابن علي بن رباح عن أبيه عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد جيد؛ رجاله كلهم رجال (مسلم) وفي أكثرهم كلام لا ينزل بحديثهم عن مرتبة الاحتجاج إن شاء الله.

=

وللحديث: طريق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به.

أَحْنَاهُ عَلَيَّ وَلَدٌ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَيَّ زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ»، قال أبو هريرة: نقول: قد علم رسول الله ﷺ أن ابنة عمران لم تركب الإبل.

٦٦٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَدَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَفِيَانَ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «وَاللَّهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلًا فَيَحْتَطِبَ وَيَحْمِلُهُ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَأْكُلُ وَيَتَّصَدَّقُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا قَدْ أَعْنَاهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، يَسْأَلُهُ، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ».

٦٦٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَدَامَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

= منها: ما رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به مثله . . . دون قول أبي هريرة في آخره: أخرجه البخاري [٤٧٩٤، ٥٠٥٠]، ومسلم [٢٥٢٧]، وأحمد [٣٩٣/٢، ٤٤٤٩]، والحميدي [١٠٤٧]، وجماعة كثيرة . . . وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً: مضى منها حديث ابن عباس [برقم ٢٦٨٦]، والله المستعان.

٦٦٧٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٢٧].

٦٦٧٥- صحيح: أخرجه مسلم [١٠٤٢]، والترمذي [٦٨٠]، وأحمد [٣٠٠/٢] و[٤٧٥/٢]، وابن راهويه [٢٣٥]، والحميدي [١٠٥٦]، والبيهقي في «سننه» [رقم ٧٦٥٤]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ٢٣٢٣، ٢٣٢٤]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠/مسند عمر]، وغيرهم من طريقين عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة به نحوه . . . زاد الجميع في آخره: (فإن اليد العليا خير من اليد السفلى) وهو عند أحمد وابن راهويه في سياق أطول.

قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . مضى بعضها [٦٢٤٢] و[٦٠٢٧].

ومنها: ما رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به نحوه . . . أخرجه مالك [١٨١٥]، ومن طريقه البخاري [١٤٠١، ٦٧٩٧]، والنسائي [٢٥٨٩]، وأحمد [٢٤٣/٢]، والشافعي [٢١٣]، والحميدي [١٠٥٧]، والبيهقي في «سننه» [٤٧٠٩]، وفي «الشعب» [٣/رقم ٣٥٠٨]، والمؤلف في الآتي [برقم ٦٦٧٥]، وغيرهم من طريقين عن أبي الزناد به.

قلت: وقد استوفينا طرقه وشواهدة في «غرس الأشجار».

٦٦٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَكِيِّ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، وَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَثْرَةَ سُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَمَا نَهَيْتُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَاتَّبِعُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

٦٦٧٧- وَبِإِسْنَادِهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَتَنَفَّسُ أَحَدُكُمْ فِي الْإِنَاءِ إِذَا كَانَ شَرِبَ مِنْهُ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْرَبَ مِنْهُ، فَلْيُوَخِّرْ عَنْهُ، ثُمَّ لِيَتَنَفَّسْ».

٦٦٧٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣٠٥].

● تنبيه: عم الحارث بن عبد الرحمن: قد اختلف في اسمه على أقوال، ولم يؤثّر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده.

٦٦٧٧- ضعيف: بهذا التمام: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٤١٦٩]، وعنه ابن ماجه [٢٤٢٧]، والحاكم [١٥٥/٤]، والبيزار [رقم ٨٣٩٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٩٦/١]، وفي «الاستذكار» [٣٥٤/٨]، وغيرهم من طرق عن الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ذباب المخزومي المدني عن عمه عن أبي هريرة به ولفظ ابن أبي شيبة وعنه ابن ماجه: (إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء؛ فإذا أراد أن يعود، فلينج الإناء، ثم ليعد إن كان يريد). قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢٠٢/٢]: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وعم الحارث اسمه: عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث» وقال الإمام في «الصحيح» [رقم ٣٨٦]: (إسناده حسن عندي) وقبله حسنه السيوطي في «الجامع الصغير» [١/١٠٨/٧٠٨ مع الفيض]. قلت: وكل ذلك غفلة منهم عن (عم الحارث بن عبد الرحمن) في سنده، فقد اختلف في اسمه على أقوال، ولم يؤثّر توثيقه عن أحد سوى ابن حبان وحده، وقد ذكره في «الثقات» [٣٤/٥]، وسماه (عبد الله بن المغيرة بن أبي ذباب الدوسي) أخرج له حديثاً في «صحيحه» [٣٤٧٩]، ومثله لا يكون إلا مجهول الصفة إن شاء الله، مع انفراد ابن أخيه بالرواية عنه وحده، وقد غلط البوصيري وسماه: (عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث) يعنى ابن سعد بن أبي ذباب الدوسي الشيخ الثقة الذي أخرج له أبو داود والنسائي والترمذى، وليس به قطعاً. =

٦٦٧٨- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «طُهورُ إناءٍ أحدكم إذا ولغ الكلب أن يغسله سبع مرّاتٍ».

٦٦٧٩- حدّثنا كامل بن طلحة، حدّثنا عبد الله بن عمر العمرى، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «إذا تشاءب أحدكم فليضع يده على فيه، لا يدخل».

= وابن أخيه (الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب) شيخ مدني مختلف فيه، وهو متماسك إن شاء الله؛ فالآفة من عمه.

والحديث صحيح محفوظ عن جماعة من الصحابة بالفقرة الأولى منه فقط، مضى منهم حديث ابن عباس [برقم ٢٤٠٢].

٦٦٧٨- صحيح: هذا إسناد ضعيف كالذى قبله، آفته (عم الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب) فهو شيخ مدني مجهول الحال، لكن تابعه جماعة كثيرة عن أبي هريرة به.

منهم عبد الرحمن الأعرج بلفظ: (إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات) أخرجه مالك [٦٥]، ومن طريقه البخارى [١٧٠]، ومسلم [٢٧٩]، والنسائي [٦٣]، وابن ماجه [٣٦٤]، وأحمد [٢/٢٤٥، ٢٤٥، ٤٦٠]، وابن خزيمة [٩٦]، والشافعي [٣، ٤]، والحميدي [٩٦٧]، وابن الجارود [٥٢، ٥٠]، وأبو عوانة [رقم ٥٣٦، ٥٣٧]، والبغوى في «شرح السنة» [٢/٧٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٢١]، وغيرهم من طريقين عن أبي الزناد عن الأعرج به.

قلت: وله طريق آخر يرويه همام بن منبه عن أبي هريرة به مثل لفظه: عند عبد الرزاق [٣٢٩]، ومن طريقه مسلم [٢٧٩]، وأحمد [٢/٣١٤]، والبيهقى في «سننه» [١٠٧٧]، وأبو عوانة [رقم ٥٤٣]، وأبو نعيم في «مستخرجه» [رقم ٦٤٦]، وغيرهم من طريق معمر عن همام - وهذا في «صحيفته» [رقم ٣٥] - عن أبي هريرة به.

قلت: وقد استوفينا طرقه في «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

٦٦٧٩- صحيح: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٤/١٤٣]، من طريق المؤلف به.

قلت: وهذا إسناد منكر، آفته هذا العمرى (عبد الله بن عمر) وهو ابن حفص بن عاصم ذلك الشيخ الواهى، على عبادته وزهده، وهو من رجال «التهذيب» ومن فوقه ثقات من رجال =

٦٦٨٠- حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ، حَدَّثَنَا سَهِيلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقْتَرِبَ الزَّمَانُ، وَتَكُونَ السَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَالشَّهْرُ كَالْجُمُعَةِ، وَالْجُمُعَةُ كَالْيَوْمِ، وَالْيَوْمُ كَالْحَوْصَةِ» يَعْنِي: السَّعْفَةَ.

٦٦٨١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلَنَّ قَبْرِي وَثْنَا، لَعَنَّ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

٦٦٨٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سَهِيلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ رَشْحُهُ».

= «الصحيح» وقد خولف فيه هذا العمري، خالفه الثقات الحفاظ من أصحاب سهيل بن أبي صالح، كلهم رووه عنه عن أبيه عن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه به.

قلت: وهذا هو المحفوظ عن سهيل، وقد مضى هذا الطريق عند المؤلف [برقم ١١٦٢]. وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه... مضى بعضها [برقم ٦٤٥٦]، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً.

٦٦٨٠- صحيح: أخرجه أحمد [٥٣٧/٢]، وابن حبان [٦٨٤٢]، والطحاوي في المشكل [٧/١٥١]، من طرق عن زهير بن معاوية عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به. قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن الشجري في «أماليه» [٢/٢٦٥] طبعة عالم الكتب، وسنده قوى على شرط مسلم.

وقال الهيثمي في «المجمع» [٦٣٩/٧]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» وقد وهم الحافظ في «الفتح» [٣٥٤/١١]، وعزاه لمسلم في «صحيحه».

وللحديث: طريق آخر عن أبي هريرة به نحوه... عند أبي نعيم في «الحلية» [٥٩/٩]، وابن عدى في «الكامل» [١٣٧/٧]، وسنده منكر تالف، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً.

٦٦٨١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٤٤].

٦٦٨٢- ضعيف: أخرجه البيهقي في «سننه» [١١٤٣٩]، وتام في «فوائده» [١/٤٤]، وابن عدى في «الكامل» [١٧٩/٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٠/٥١]، وغيرهم من طرق عن =

٦٦٨٣- حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مَسْعُودِ الْجَحْدَرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنِي رِبِيعَةَ، عَنْ سَهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

= عبد الله بن جعفر بن نجيح المدني عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به . . . وعند الجميع : (عرفه) بدل (رشحه).

قال ابن عساكر : «هذا حديث غريب» .

وقال الهيثمي في «المجمع» [١٧٣/٤] : «رواه أبو يعلى، وفيه عبد الله بن جعفر بن نجيح والد علي بن المدني، وهو ضعيف» .

قلتُ : وأنكره عليه ابن عدي، وساقه له في ترجمته من «الكامل» وقال في ختامها : «وعامة حديثه عن روى عنهم لا يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه ممن يكتب حديثه» كذا، والتحقيق بشأنه : أنه إلى الترك ما هو، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه، وقد تابعه عبد العزيز بن أبان عن الثوري عن سهيل بن أبي صالح بإسناده به مثله . . . عند أبي نعيم في «الحلية» [١٤٢/٧]، وتمام في «الفوائد» [٢/١٤١٢]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٥٩/٥]، من طريق أحمد بن بديل عن عبد العزيز به .

قال أبو نعيم : «غريب من حديث الثوري وسهيل، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلتُ : وهذه متابعة ساقطة، وعبد العزيز هذا شيخ هالك، بل كذبه ابن معين بخط عريض، وهو من رجال الترمذي وحده .

وللحديث : ثلاثة طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . وكلها مناكير على التحقيق، وكذا في الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه أيضاً؛ ولا يثبت منها شيء قط، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» ورددنا هناك على من قواه بطرقه المنكرة، وقد ضَعَفَ الحافظ : أحاديث الباب في «بلوغ المرام» [رقم ٩١٣]، وأشار لهذا في التلخيص [٥٩/٣]، وفي «الدرية» [١٨٣/٢]، وسبقه إلى هذا : شيخه ابن الملقن في «البدر المنير» [٣٧-٣٨/٧]، والله المستعان .

٦٦٨٣- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٦١٠، ٣٦١١]، والترمذي [١٣٤٣]، والدارقطني في «سننه» وابن الجارود [١٠٠٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١٤٤/٤]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٤٣١، ٢٠٤٣٢، ٢٠٤٣٣]، وأبو نعيم في «الحلية» [١٥٧/٩]، والبغوي في «شرح السنة» [١٠٣/١٠]، وأبو عوانة [رقم ٦٠١٢، ٦٠١٣، ٦٠١٥، ٦٠١٦، ٦٠١٧، ٦٠١٨]، =

٦٦٨٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ سَهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ كُلَّ ائْتِنِينَ وَخَمِيسٍ - قَالَ سَهِيلٌ فِي حَدِيثِهِ -: فَيَغْفِرُ اللَّهُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا الْمُتَشَاحِحِينَ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَلَائِكَتِهِ: دَعُوهُمَا حَتَّى يَصْطَلِحَا»، قَالَ مَعْمَرٌ: وَقَالَ غَيْرُ سَهِيلٍ: «وَتَعْرَضُ الْأَعْمَالُ فِي كُلِّ ائْتِنِينَ وَخَمِيسٍ».

= وجماعة من طريقين عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن المدني عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به.

قال الترمذى: «حديث حسن غريب».

قلت: وسنده قوى مستقيم؛ وقد أعل بما لا يقدر، كما شرحناه في «غرس الأشجار» وذكرنا هناك طرقه والاختلاف في أسانيده مع استيفاء أحاديث الباب . . . والله المستعان.

٦٦٨٤ - صحيح: أخرجه مالك [١٦١٨]، ومن طريقه مسلم [٢٥٦٥]، وأبو داود [٤٩١٦]، والترمذى [٢٠٢٣]، وابن ماجه [١٧٤٠]، وأحمد [٢٦٨/٢، ٤٠٠]، وابن حبان [٥٦٦١] و[٥٦٦٣، ٥٦٦٦، ٥٦٦٨]، والبخارى في «الأدب المفرد» [رقم ٤١١]، والطيسالسى [٢٤٠٣]، وعبد الرزاق [٧٩١٤، ٢٠٢٢٦]، والبيهقى في «سننه» [٦١٨٩]، وفي «الشعب» [٣/ رقم ٣٨٦١] و[٥/ رقم ٦٦٢٦]، والبغوى في «شرح السنة» [١٣/ ١٠٢]، وجماعة من طرق عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وقد توبع عليه سهيل: تابعه مسلم بن أبي مريم المدني عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة به نحوه . . . عند الحميدى [٩٧٥]، ومسلم [٢٥٦٥]، والبيهقى في «الشعب» [٣/ رقم ٣٨٦٠] وجماعة من طريق ابن عيينة عن مسلم به.

قلت: وتوبع عليه سفيان: تابعه مالك عن مسلم به . . . عنده في «الموطأ» [١٦١٩]، ومن طريقه مسلم وجماعة، ولفظ مسلم في أوله: (تعرض الأعمال . . .) بدل: (تفتح أبواب السماء) وهو عند مالك في «موطئه» موقوفاً، والوجهان محفوظان . . . راجع «التمهيد» لابن عبد البر [١٣/ ١٩٨-١٩٩].

٦٦٨٥- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا، قَالَ: يَا جِبْرِيلُ إِنِّي أَحَبُّ فَلَانًا فَأَحِبَّهُ، قَالَ: فَيَقُولُ جِبْرِيلُ لِأَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ رَبَّكُمْ يُحِبُّ فَلَانًا فَأَحِبُّوه، فَيُحِبُّه أَهْلُ السَّمَاءِ، قَالَ: وَيُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ»، قَالَ: وَإِذَا أَبْغَضَ، فَمِثْلُ ذَلِكَ».

٦٦٨٦- حَدَّثَنَا عمرو بن حصين، حَدَّثَنَا يحيى بن العلاء، عن سهيل، عن أبيه، عن

٦٦٨٥- صحيح: أخرجه مالك [١٧١٠]، ومسلم [٢٦٣٧]، والترمذى [٣١٦١]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٧٤٧]، وعبد الرزاق [١٩٦٧٣]، وعنه أحمد [٢/٢٦٧، ٣٤١، ٤١٣، ٥٠٩]، وابن حبان [٣٦٥]، والطيالسى [٢٤٣٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٣/٥٥، ٥٦]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٤٤٦، ١٠٤٠]، وجماعة من طرق عن سهيل ابن أبى صالح عن أبىه عن أبى هريرة به نحوه . . . وهو عند الترمذى ومسلم وغيرهما فى سياق أتم .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: قد اختلف على سهيل فى سنده، وكذا فى رُفَعِه ووَاقِفِه، وهذا الوجه الماضى: صحيح محفوظ عنه؛ راجع «علل الدارقطنى» [٨/٢١١-٢١٢]، وقد تويع سهيل على هذا الوجه: تابعه عبد الله بن دينار المدنى العدوى عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة به نحوه . . . دون ذكر البغض فى آخره: أخرجه البخارى [٧٠٤٧]، ومن طريقه أبو القاسم التميمى فى «الحجة» [٢/رقم ١٧٢]، والبزار [رقم ٨٩٧٦]، والفضل بن الحسن البخارى فى «مسموعه من أبى الفتح الراشدى» كما فى «تاريخ قزوين» [٤/٢٧ / الطبعة العلمية]، وغيرهم . وللحديث: طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه .

٦٦٨٦- موضوع: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٣/رقم ٢٨٤٢]، وأبو عبد الرحمن السلمى فى «آداب الصحبة» [ص ١١٣ / رقم ١٧٩]، من طريقين عن عمرو بن الحصين العقيلى عن يحيى ابن العلاء الرازى البجلي عن سهيل بن أبى صالح عن أبىه عن أبى هريرة به . قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن سهيل إلا يحيى، تفرد به عمرو» .

قلت: ويحيى وعمرو شيخان هالكان متهمان بالوضع، وهما من رجال «التهديب» وبهما أعله الحافظ فقال: «حدث غريب، ويحيى وعمرو ضعيفان جداً» نقله عنه المناوى فى «الفيض» =

أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ سَفَرًا فَلْيَسَلِّمْ عَلَيَّ إِخْوَانِهِ، فَإِنَّهُمْ يَزِيدُونَهُ بِدُعَائِهِمْ إِلَيَّ دُعَائِهِ خَيْرًا».

٦٦٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَسِّيي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمٍ لُوطٍ فَارْجُمُوا الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ، أَرْجُمُوهُمَا جَمِيعًا».

= [٢٦٩ / ١]، وكذا أعله الهيثمي بعمرو ويحيى في «المجمع» [٤٨٢ / ٣] و[٤٦٥ / ٥] و[١٠ / ١٨٣]، واكتفى البوصيري بإعلاله بعمرو وحده، في «إتحاف الخيرة» [١٦١ / ٦]، وهو قصور منه.

والحديث: ضَعَّفَ سنده العراقي كما نقله عنه صاحب «فيض القدير» [٢٦٩ / ١]، وقال المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١٣٥ / ١] / طبعة مكتبة الشافعي]: «غريب ضعيف». وفي الباب شاهد من حديث زيد بن أرقم: عند الخرائطي في مكارم الأخلاق [رقم ٧٥٩]، وجماعة؛ وسنده مظلم أيضاً، فراجع الكلام عليه في «الضعيفة» [رقم ١٦٢٣]، للإمام . . . والله المستعان.

٦٦٨٧- ضعيف: علقة الترمذي [عقب رقم ١٤٥٦]، ووصله ابن ماجه [٢٥٦٢]، وابن عدى في «الكامل» [٢٣٠ / ٥]، والطحاوي في المشكل [١٣٦ / ٩] وابن حزم في «المحلى» [٣٨٤ / ١١]، والبزار في «مسنده» كما في «نصب الراية» [٣٤٥ / ٣].

وأبو الشيخ في «مجلس من حديثه» [ق ٢ / ٦٣]، وابن عساكر في «جزء تحريم الابنة» [ق ١ / ١٦٦]، كما في الإرواء [٢١ / ٨]، والخطيب في «موضح الأوهام» [١٥٦ / ١]، وغيرهم من طريق عاصم بن عمر بن حفص العمري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به . . . ولفظ البزار: (من عمل قولم قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به).

قال البزار: «لا نعلمه يروى من حديث سهيل إلا عن عاصم عنه».

قلت: كلا، بل رواه بعض الضعفاء عن سهيل أيضاً، كما يأتي الإشارة إليه قريباً.

وقال الترمذي: «هذا حديث في إسناده مقال، ولا نعرف أحداً رواه عن سهيل بن أبي صالح غير عاصم بن عمر العمري».

٦٦٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ سَهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَدَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَقِيَهُ، فَقَالَ: «مَا لِي لَمْ أَرَكَ؟» قَالَ: مَا بَتِ الْبَارِحَةَ، لَدَغْتَنِي عَقْرَبٌ، قَالَ: «أَمَا إِنَّكَ لَوْ قُلْتَ حِينَ أُمْسَيْتَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ تَضُرَّكَ»، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ فِي الْحَدِيثِ، يَرْفَعُهُ: «فَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ لَمْ تَضُرَّهُ».

= قلتُ: كذا قال، وقد توبع عليه عاصم كما يأتي.

ثم أعله الترمذى بعاصم هذا فقال: «وعاصم بن عمر: يُضَعَّفُ من قبل حفظه» وبه أعله البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٦٥ / ٢]، فقال: «هذا إسناد فيه عاصم بن عمر العمرى، وقد ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم والبخارى والنسائى والدارقطنى وغيرهم . . .» وكذا أعله به: ابن عبد البر فى «الاستذكار» [٤٩٦ / ٧]، وغيره.

وعاصم هذا: إلى الترك أقرب منه إلى غيره، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله».

ولم ينفرد به: بل تابعه عليه (عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العمرى) و(القاسم بن عبد الله بن عمر العمرى) كلاهما روياه عن سهيل: عن أبيه عن رجل من أسلم به . . . ، والقاسم وأخوه: شيخان ساقطان متذكانا، ليسا بشيء، وهما من رجال ابن ماجه وحده، وقد خرّجنا روايتاهما فى «ذم الهوى» لابن الجوزى [١ / رقم ٤٦٦ / بتخرىجى]، وكذا فى «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

٦٦٨٨ - صحيح: أخره ابن حبان [١٠٣٦]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٤٢٧]، والطحاوى فى

«المشكّل» [١١ / ١] وغيرهم من طريقين، عن عبيد الله بن عمر العمرى، عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة به نحوه . . . وليس عندهم قول عبيد الله العمرى فى آخره.

قلتُ: وهذا إسناد قوى على شرط مسلم؛ وهكذا رواه مالك وهشام بن حسان ورو بن القاسم وعبيدة بن حميد وجريير بن حازم وجماعة كلهم عن سهيل على الوجه الماضى، وخالفهم شعبة ومعمر وابن عيينة وهيب بن خالد وخلّق من الأثبات، كلهم رووه عن سهيل فقالوا: عن أبيه عن رجل من أسلم به . . .

٦٦٨٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، عَنْ سَهِيلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ قَالَ : فَقَالَ : « هَلْ تُضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ ؟ » قَالُوا : لَا ، قَالَ : « فَهَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ فِي الظُّهَيْرَةِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ ؟ » قَالُوا : لَا ، قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَرَوْنَهُ كَمَا تَرَوْنَهُمَا . . . الحديث » .

= وأسقطوا منه (أبا هريرة)، وجعلوه من (مسند رجل من أسلم) وقد رجح الدارقطني هذا الوجه الثاني في «العلل» [١٧٩/١٠]، فقال: «والمحفوظ: عن سهيل عن أبيه عن رجل من أسلم». أما الخطيب البغدادي فإنه قال في «تاريخه» [٣٨٠/١] ترجمة محمد بن أحمد بن يونس، بعد أن ساق الاختلاف فيه قال: «ونرى أن سهيلاً كان يضطرب فيه، ويرويه على الوجهين جميعاً».

قلت: ولعل هذا هو الأقرب إن شاء الله، فإن سهيلاً كان قد أصابته آفة في آخر عمره؛ فساء لأجلها حفظه؛ واختل له ضبطه، فراجع في ترجمته من (التهذيب) . . . لكن توبع عليه سهيل على الوجه الأول، وهذا يؤكد أن الحديث محفوظ عن أبي هريرة .

فرواه القعقاع بن حكيم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة به . . . نحو سياق المؤلف دون قول عبيد الله العمرى في آخره: أخرجه مسلم [٢٧٠٩]، وابن حبان [١٠٢٠]، وابن خزيمة في «التوحيد» [٤٠١/١]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٤٢٣]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [١/ رقم ٤٠٢ / طبعة الحاشدي]، وفي «الدعوات» [رقم ٤١٩ / طبعة مركز المخطوطات]، والطحاوي في المشكل [١٣/١]، وغيرهم من طريقين عن القعقاع به .

قلت: ورواه غير واحد عن أبي صالح عن أبي هريرة به . . . وهو صحيح محفوظ من حديث أبي صالح السمان .

وفي الباب: عن خولة بنت حكيم السلمية: عند مسلم مالك والترمذي وأحمد وجماعة كثيرة . . . والله المستعان .

٦٦٨٩ - صحيح: أخرجه مسلم [٢٩٦٨]، وأبو داود [٤٧٣٠]، وابن خزيمة في «التوحيد» [١/ ٣٦٩، ٣٧١-٣٧٢، ٣٧٤] و[٤١٩، ٤١٧/٢]، وابن حبان [٤٦٤٢، ٧٤٤٥]، والحميدي [١١٧٨]، والبغوي في «شرح السنة» [١٥/١٤٦-١٤٧]، وعبد الله بن أحمد في «السنة» =

٦٦٩٠ - حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حَدَّثَنَا شريكٌ، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَمْ أَرْهَمَا بَعْدُ: نِسَاءُ كَاسِيَاتٍ عَارِيَاتٍ، مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ، عَلَى رُؤُوسِهِنَّ أَمْثَالُ أَسْنَمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَرِجَالٌ بِأَيْدِيهِمْ أَسْيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ».

= [٢٣٤-٢٣٥]، والدارقطنى فى «رؤية الله» [رقم ٢٣، ٢٤، ٢٥]، وابن بطة فى «الإبانة» [٩/٣]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ٥٩٩]، وجماعة كثيرة من طرق عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه عن أبى هريرة به نحوه كلهم فى سياق أتم، إلا ابن بطة والآجرى، فعندهما مثل سياق المؤلف.

قلت: وقد توبع عليه سهيل: تابعه مصعب بن محمد المكي عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة به نحوه... عند أحمد [٢/٣٨٩]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/رقم ٤٤٣]، والدارقطنى فى «الرؤية» [رقم ٢٢]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/رقم ٨١٤]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٣/٤٧٤]، وغيرهم من طرق عن وهيب بن خالد عن مصعب به.

قلت: وهذا إسناد صالح؛ وهكذا رواه الأعمش عن أبى صالح أيضاً، ولكن اختلف عليه فى سنده.

وللحديث: طرق عن أبى هريرة به نحوه.

٦٦٩٠ - قوى: أخرجه مسلم [٢١٢٨]، وأحمد [٢/٣٥٥، ٤٤٠]، وابن حبان [٧٤٦١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/رقم ١٨١١]، و[٦/رقم ٥٨٥٤]، والبيهقى «سننه» [٣٠٧٧]، وفى «الشعب» [٤/رقم ٥٣٥٧] و[٦/رقم ٧٨٠١]، والرامهرمزى فى «الأمثال» [رقم ١١٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/٤١]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٠/٢٧١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٣/٢٠٣-٢٠٤]، وفى «الاستذكار» [٨/٣٠٧]، وابن الشجرى فى «الأمالى» [٢/٢٩٧] طبعة عالم الكتب، وغيرهم من طرق عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة به نحوه.

قلت: وهذا إسناد قوى؛ وقد صح الشطر الأول عن أبى هريرة بنحوه موقوفاً عليه، عند مالك [١٦٢٦]، وجماعة؛ وروى عن مالك مرفوعاً، والمحفوظ عنه موقوف كما جزم الدارقطنى فى «العلل» [١٠/١٥٠]، والله المستعان لا رب سواه.

٦٦٩١- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حَدَّثَنَا محمد بن عبد الرحمن، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة ح، وسهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَفْتَحُ أَحَدُكُمْ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ مَسْأَلَةٍ إِلَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَابَ فَقْرٍ».

٦٦٩١- صحيح: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [١٨٩/٦]، من طريق المؤلف به مثله .

قلت: وهذا تالف جداً، قال الهيثمى فى «المجمع» [٢٥٦/٣]: «رواه أبو يعلى من رواية محمد ابن عبد الرحمن عن سهيل والعلاء، ولم أعرفه» كذا قال، وتحت يديه «ميزان الذهبى» فلو أنه أتعب نفسه قليلاً ونظر فى قسم من يسمى بـ (محمد بن عبد الرحمن) منه؛ لوجد الذهبى قد ترجمه [٢٢٩-٢٣٠/٦]، وساق له هذا الحديث أيضاً، وأفة الهيثمى: أنه لا يجهد نفسه فى الكشف عن الرجال وأحوالهم؛ فلذلك كثرت أوهامه، وفحشت أخطاؤه، وانزلت قدماهما فيما لا يليق بمن عدّه بعضهم من الحفاظ .

ومحمد بن عبد الرحمن هذا: هو ابن مجبر بن عبد الرحمن المدينى، ذلك الشيخ الساقط، ضعفه جماعة، وقال ابن معين: «ليس بشيء» وقال ابن يونس: «ليس بثقة» وقال أبو زرعة: «واهى الحديث» وقال ابن عدى: «وهو مع ضعفه، يكتب حديثه، وتركه النسائى وغيره» وهو من رجال «الميزان ولسانه» [٢٧٨-٢٧٩/٧ / طبعة أبى غدة] وليس هو بـ (محمد بن عبد الرحمن بن بحير) المترجم فى «الميزان ولسانه» أيضاً، كما ظنه الإمام فى «الصحيحه» [رقم ٢٥٤٣]، فقال: «كذبه مسلمة بن قاسم والخطيب» .

قلت: بل ما كذبا إلا (ابن بحير) دون (ابن المجبر)، فاتبه يار عاك الله . . . ثم إن محمد بن عبد الرحمن بن المجبر لم ينفرد به: بل توبع عليه عن العلاء - وحده - عن أبيه عن أبي هريرة به . . . : تابعه عبد العزيز الدراوردى، وعبد العزيز بن مسلم القسملى ومحمد بن مطرف أبو غسان ومحمد بن جعفر بن أبى كثير وسعيد بن سلمة بن أبى الحسام، كلهم عن العلاء بإسناده به . . . أخرجه أحمد [٤١٨/٢]، وابن حبان [٣٣٨٧]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/٨٢١، ٨٢٢]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [١/ رقم ٢٥ / مسند عمر]، وعيسى بن أبى صالح الديلمى فى «مسموعه من أبى الحسين الحلاب» كما فى «تاريخ قزوين» [٣/٤٨٢ / الطبعة العلمية]، والذهبى فى «التذكرة» [٣/١٠٣٧]، وفى «سير النبلاء» [١٧/٢٠١-٢٠٢]، وغيرهم من طرق عن العلاء به .

= قلتُ: وهذا إسناد صالح على شرط مسلم؛ وفي العلاء مقال معروف؛ إلا أنه متماسك، وأبوه هو (عبد الرحمن بن يعقوب المدني مولى الحرقة) الثقة المشهور؛ وهو من رجال مسلم.

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به.

منها: ما رواه ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه . . . عند الطبري في «تهذيب الآثار» [١/ ٢٠ / مسند عمر]، والأصبهاني [٢/ ٧٢]، كما في «الصحيحة» [رقم ٢٥٤٣]، وهو من هذا الطريق: عند أحمد [٢/ ٤٣٦]، والبخاري في «مسنده» [١/ رقم ٣٠٥ / زوائد الهيثمي]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ٨٢٠].

والخطيب في «تلخيص المشابه» [رقم ٩٢]، والبيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٣١٤٠] و[١٠/ رقم ٧٧١٦ / طبعة دار الرشد]، وغيرهم من طرق عن ابن عجلان بإسناده به في سياق أطول، وفيه: (وما فتح رجل باب مسألة يريد بها كثرة إلا زاده الله - عز وجل - بها قلة) لفظ أحمد.

قلتُ: وهو عند أبي داود وجماعة كثيرة من هذا الطريق، ولكن ليس فيه موضع الشاهد، وظاهر سنده الصحة، لولا أنه معلول، والصواب فيه الإرسال كما شرحناه في مكان آخر.

وللحديث: طريق آخر يرويه إسحاق الحربي عن أبي نعيم بن دكين الملائني عن أبي العنيس سعيد ابن كثير بن عبيد الكوفي عن أبيه عن أبي هريرة به . . .

أخرجه البيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٣٢٤٨ / طبعة مكتبة الرشد]، من طريق أحمد بن عبيد عن الحربي به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ رجاله كلهم ثقات رجال «التهذيب» سوى (كثير بن عبيد) وهو القرشي التيمي أبو سعيد الكوفي، روى عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان في «ثقاته» [٥/ ٣٣٠]، ولم يغمزه أحد بشيء.

وقال الخافظ: «مقبول» وهو عندي صدوق إن شاء الله.

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . مضى منهم: حديث عبد الرحمن بن عوف [برقم ٨٤٩]، والله المستعان.

مسند العباس بن عبد المطلب - رضِيَ اللهُ عنه - (*)

٦٦٩٢ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُثَنَّى الْمُوَصَّلِيُّ ، فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ مِنْ سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِمِئَةٍ ، حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزَّبِيرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَابْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا» .

٦٦٩٣ - حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ الدَّرَاوَرْدِيِّ ، وَابْنُ أَبِي حَازِمٍ ،

(*) هو: أبو الفضل: العباس القرشي الهاشمي، السيد الشريف الجليل عم - رسول الله - ﷺ وكان عزيز الجانب في الجاهلية والإسلام؛ وقد صح أن عمر بن الخطاب - رضِيَ اللهُ عنه - قد استسقى بدعائه - رضِيَ اللهُ عنه - ومناقبه شهيرة منشورة .

٦٦٩٢ - صحيح: أخرجه مسلم [٣٤]، والترمذي [٢٦٢٣]، وأحمد [٢٠٨/١]، وابن حبان [١٦٩٤]، والبزار [٤/١٣١٨]، والبيهقي في «الشعب» [١/١٩٨، ١٩٩]، وأبو نعيم في «الخليئة» [٩/١٥٦]، والبغوي في «شرح السنة» [١/٥١-٥٢]، والسراج في «مسنده» [١/١٣١]، وأبو نعيم في «مستخرجه» [رقم ١٤٥]، وابن بطة في «الإبانة» [رقم ٨٦٩]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٤٤٢]، وأبو القاسم القشيري في «الرسالة» [ص ٩٠]، والخلال في «السنة» [٣/٥٨٤]، وابن منده في «الإيمان» [١/١١٤، ١١٥]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عامر بن سعد ابن أبي وقاص عن العباس به .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وقال البغوي: «هذا حديث صحيح» .

وقال ابن منده: «هذا إسناد صحيح على رسم الجماعة، أخرجه مسلم من هذا الوجه، ولا علة له على رسمهم» .

قلت: وهو كما قالوا .

٦٦٩٣ - صحيح: أخرجه مسلم [٤٩١]، وأبو داود [٨٩١]، والترمذي [٢٧٢]، والنسائي [١٠٩٤]، وابن ماجه [٨٨٥]، وأحمد [٢٠٨/١، ٢٠٦]، وابن حبان [١٩٢١، ١٩٢٢] ، =

عن يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن العباس بن عبد المطلب، أنه سمع النبي ﷺ، يقول: «إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ، سَجَدَ مَعَهُ سَبْعَةُ آرَابٍ: وَجْهَهُ، وَكَفَّاهُ، وَرُكْبَتَاهُ، وَقَدَمَاهُ».

= والشافعي [١٦١]، والبيهقي في «سننه» [٢٤٧٤]، وفي «المعرفة» [رقم ٨٨٥]، والسراج في «مسنده» [١/١٣٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٦/٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/٢٥٦]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٤٤٣]، والفخر ابن البخاري في «مشيخته» [٢٦/٢٧٤] و[٥٢/١١٢]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن العباس بن عبد المطلب به . . . وعند مسلم وحده (سبعة أطراف) بدل: (آراب).

قال الترمذي: «حديث العباس حديث حسن صحيح».

قلت: وهو كما قال؛ وعزاه الحاكم [١/٣٤٩]، للشيخين، فوهم كالعادة؛ إنما انفرد به مسلم، وقد تعقبه ابن الملقن في «البدر المنير» [٣/٦٤٨]، فقال: «وهذا عجيب منه - يعني الحاكم - فليس هو في البخاري قطعاً، وإنما هو في بعض نسخ مسلم كما نبه عليه القاضي عياض في إكماله، ولم أره أنا في شيء من نسخه».

قلت: وكذا جزم أبو زرعة ابن العراقي وابن رجب وغيرهما بكونهم لم يجدوه في «صحيح مسلم» وهو كما وقع لهم، فقد سقط من بعض نسخ «الصحيح»، وهو منه بلا ريب؛ فقد عزاه إليه البيهقي وغير واحد من الحفاظ والأئمة؛ وهو في «تحفة الأشراف» [٤/ رقم ٥١٢٦].

وقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث، كما في «العلل» [٢٠١]، فقال: (هو صحيح).

وقد رواه بعض الضعفاء عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عامر بن سعد عن أبيه سعد به . . .

ونقله إلى «مسند سعد» هكذا أخرجه الطحاوي وابن أبي شيبه في «مسنده» وعنه المؤلف في «مسند الكبير» وعبد بن حميد وغيرهم.

وهذا منكر، والمحفوظ عن عامر بن سعد: أنه يرويه عن العباس بن عبد المطلب، كما نبه عليه الحافظ في «المطالب» وفي «الدراية».

وقد استوفينا الكلام على هذا الحديث وشواهده في «غرس الأشجار».

٦٦٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سَفِيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ الْعَبَّاسِ، أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: عَمَكَ أَبُو طَالِبٍ كَانَ يَحْوِطُكَ، وَيَفْعَلُ بِكَ! قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَفِي ضَحَضَاحٍ مِنَ النَّارِ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ».

٦٦٩٤- صحيح: أخرجه البخارى [٣٦٧٠]، ومسلم [٢٠٩]، وأحمد [٢٠٦/١، ٢٠٧]، وعبد الرزاق [٩٩٣٩]، وابن أبى شيبه [٣٤١٥٨]، وأبو عوانه [رقم ٢٧٩]، وأبو نعيم فى «مستخرجه» [رقم ٥١٢]، والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ١٠]، والرويانى فى «مسند» [رقم ١٣١٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٤١/٦٦]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٩٥٨، ٩٥٩]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن الحارث بن نوفل القرشى عن العباس بن عبد المطلب به . . . ولفظ البخارى فى أوله: (ما أعنيت عن عمك؟ فإنه كان يحوطك ويغضب لك) ومثله عند جماعة.

قلت: وقد توبع عليه الثورى: تابعه جماعة منهم:

١- أبو عوانه: على نحو رواية الثورى: أخرجه البخارى [٥٨٥٥]، ومسلم [٢٠٩]، وأحمد [١/ رقم ٢٠٦، ٢١٠]، والمؤلف [برقم ٦٧١٠]، والبزار [٤/ رقم ١٣١١]، والبيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٢٧٩]، وفى «البعث والنشور» [رقم ١١]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ١٢٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٤٢/٦٦]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٩٦١]، وأبو نعيم فى «مستخرجه» [رقم ٥١٠]، وأبو عوانه [رقم ٢٧٨]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ٨٦٧]، وغيرهم.

٢- وابن عيينة: بلفظ: (يا رسول الله: أبو طالب كان يحوطك وينصرك، فهل نفعه ذلك؟! فقال: وجدته فى غمرات من النار، فأخرجته إلى ضحضاح) أخرجه الحميدى [٤٦٠]- واللفظ الماضى له- ومسلم [٢٠٩]، والمؤلف [برقم ٦٦٩٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٧٤/٢٦] و[٢٧/٣١٤-٣١٥]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٩٦٠]، وأبو نعيم فى «مستخرجه» [رقم ٥١١]، والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ١٢]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٢٩٠]، وغيرهم.

٣- وعبيد الله بن عمرو الرقى: على نحو رواية الثورى: عند أبى عوانه [رقم ٢٨٠]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ ٨٨٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦٦/٢٤٢-٢٤٣]، وغيرهم.

٦٦٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: قَالَ الْعَبَّاسُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَبَا طَالِبٍ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَمْنَعُكَ، فَهَلْ نَفَعْتَهُ بِشَيْءٍ؟» قَالَ: فَقَالَ: «وَجَدْتُهُ فِي الْعَمْرَاتِ مِنَ النَّارِ، فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى الصُّحُوحِ».

٦٦٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: قَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَسْأَلُهُ رَبِّي، قَالَ: «سَلْ رَبَّكَ الْعَافِيَةَ»، قَالَ: ثُمَّ لَبِثَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَسْأَلُهُ رَبِّي، قَالَ: «سَلْ رَبَّكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

= ٤- وزائدة بن قدامة: على نحو رواية الثوري: عند ابن منده في «الإيمان» [٢/٨٨٩]، بإسناد صحيح إليه.

٥- وإسرائيل بن يونس: على نحو رواية الثوري: عند ابن عساكر في «تاريخه» [٦٦/٣٤٠-٣٤١]، بإسناد صحيح إليه به.

٦٦٩٥- صحيح: انظر قبله.

٦٦٩٦- قوى لغيره: أخرجه الترمذي [٣٥١٤]، وأحمد [١/٢٠٩]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٧٢٦]، والبزار [٤/رقم ١٣١٤]، وابن أبي شيبة [٢٩١٨٥]، والحميدي [٤٦١]، وعبدالله بن أحمد في زوائده على «فضائل الصحابة» [٢/رقم ١٨٣٤]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٢٩٥]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/٥٧٦]، والضياء في «المختارة» [٨/٣٧٨، ٣٧٩]، وابن فضيل في «الدعاء» [رقم ٣١]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن العباس بن عبد المطلب به نحوه. قال الترمذي: «هذا حديث صحيح».

وقال الهيثمي في «المجمع» [١٠/٢٧٧]: «رواه كله الطبراني بأسانيد ورجال بعضها رجال الصحيح غير يزيد بن أبي زياد، وهو حسن الحديث».

قلت: ليس الحديث على شرطك يا أبا الحسن، فهو في الترمذي كما مضى؛ ثم إن يزيد بن أبي زياد) شيخ ضعيف مختلط على التحقيق، بل وكان يتلقن أيضاً، وما روى له مسلم إلا مقروناً! كما نص عليه المزى وغيره؛ وعلق له البخاري خبراً؛ راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله». =

= ولم ينفرد به ابن زياد: بل تابعه عليه عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن الحارث عن العباس به نحوه . . . أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٢٩٣]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [٣٨٠ / ٨]، من طريق إبراهيم بن سعد الزهري عن أبي أحمد الزبيرى عن شريك القاضى وقيس بن الربيع كلاهما عن عبد الملك به .

قلت: وهذه متابعة مغموزة، وشريك وقيس فيهما مقال معروف، لكن رواية أحدهما تقوى رواية الآخر إن شاء الله .

وللحديث طريق آخر: يرويه حاتم بن أبى صغيرة عن بعض بنى المطلب عن على بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده به نحوه فى سياق أتم: أخرجه أحمد [٢٠٦ / ١]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢٨ / ٤]، من طريقين عن حاتم به .

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة بعض بنى عبد المطلب!

وأخرج ابن سعد فى «الطبقات» [٢٨ / ٤]، من طريق عارم بن الفضل عن حماد بن زيد عن أيوب السختياني قال: (قال العباس: يا رسول: مرني بدعاء، قال: سل الله العفو والعافية) وهذا مرسل صحيح الإسناد جداً .

وللحديث: طريق ثالث: يرويه هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال لعمه: (أكثر الدعاء بالعافية) أخرجه الحاكم [٧١١ / ١]، والطبرانى فى «الكبير» [١١ / رقم ١١٩٠٨]، وابن أبى الدنيا فى «الشكر» [رقم ١٥٣]، والبيهقى فى «الدعوات» [رقم ٢٥٠]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [٣٩٥ / ١ / رقم ١٥ / مسند ابن عباس]، وأبو طاهر السلفى فى «معجم السفر» [ص ٢١٤-٢١٥]، وغيرهم من طريقين عن هلال بن خباب به .

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه الضياء فى «المختارة» [١ / ٨٦ / ٦٦]، كما فى «الصحيحة» [٢٨ / ٤]، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخارى»، وهذا من أوهامه، فإن هلال بن خباب ليس من رجال البخارى أصلاً، إنما أخرج له أصحاب السنن وحدثهم، ثم هو مختلف فيه أيضاً، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢٧٦ / ١٠]، فقال: (رواه الطبرانى، وفيه هلال بن خباب، وهو ثقة، وقد ضعفه جماعة، وبقية جاله ثقات).

قلت: وهلال هذا: صدوق متماسك على التحقيق؛ كما شرحنا حاله فيما مضى [برقم ٢٦٨٤]، فانظره هناك؛ فالإسناد حسن إن شاء الله؛ وهو الذى جزم به الإمام فى «الصحيحة» [٢٨ / ٤]، وقبله المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١ / ٤٠١ / ٤] . =

٦٦٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ يَزِيدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْعَبَّاسِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ .

٦٦٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطَّلِبِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُظْهِرُ الدِّينَ، حَتَّى يُجَاوِزَ الْبِحَارَ، وَتَخَاضُ الْبِحَارُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِكُمْ أَقْوَامٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، يَقُولُونَ: قَدْ قَرَأْنَا الْقُرْآنَ! مَنْ أَقْرَأَ مِنَّا؟ أَوْ مَنْ أَفْقَهُ مِنَّا؟! أَوْ مَنْ أَعْلَمَ مِنَّا؟!» ثم التفت إلى أصحابه، فقال: «هَلْ فِي أَوْلَيْكَ مِنْ خَيْرٍ؟» قالوا: لا، قال: «أَوْلَيْكَ مِنْكُمْ، مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، أَوْلَيْكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ» .

= وللحديث طريق رابع: عند أبي بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٢٧٩]، لكن سنده تالف .
وتكفي الطرق الماضية في تقوية الحديث إن شاء الله .

وللمرفوع منه: شواهد عن جماعة من الصحابة: مضى منها حديث أبي بكر الصديق [برقم ٤٩، ٧٤، ٧٥، ٨٦، ٨٧، ٩٧، ١٢١، ١٣٤، ١٣٥] .

٦٦٩٧- قوى: لغيره: انظر قبله .

٦٦٩٨- ضعيف: أخرجه ابن المبارك في «الزهد» [رقم ٤٥٠]، وابن أبي عمير العدني وابن راهويه وابن أبي شيبة، كلهم في «مسانيدهم» كما في «إتحاف الخيرة» [٦٣/١]، والآجري في أخلاق حملة القرآن [رقم ٣٠]، والبزار في «مسنده» [١/١٧٤ / كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن موسى بن عبيدة الربذي عن محمد بن إبراهيم التميمي عن ابن الهاد عن العباس بن عبد المطلب به نحوه .

قلت: هذا إسناد منكر، وفيه علتان، :

الأولى: الانقطاع بين ابن الهاد: وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، وبين العباس ابن عبد المطلب، هو انقطاع عظيم .

والثانية: ضعف موسى بن عبيدة الربذي، وهو منكر الحديث على التحقيق، وما أخرج له سوى ابن ماجه والترمذي وحدهما وبه أعله: الهيثمي في «المجمع» [٤٤٢/١]، فقال: «وفيه موسى بن عبيدة الربذي؟ وهو ضعيف» وقال صاحبه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦٤/١]:
= (مدار الإسناد على موسى بن عبيدة، وهو ضعيف).

= قلتُ: وقد اضطرب فيه موسى، فعاد ورواه مرة أخرى فقال: عن محمد بن إبراهيم عن بنت الهاد عن العباس بن عبد المطلب به نحوه ، فجعله عن: (ابنة الهاد) بدل: (ابن الهاد) هكذا أخرجه ابن مردويه في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [١٦/٢ / طبعة دار طيبة]، وأبو القاسم التميمي في الترغيب والترهيب [٨٧٦/٢]، كما في «الصحيحة» [رقم ٣٢٣٠]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٢٨٤]، وعنه ابن الشجري في «الأمالى» [١/٧٣ / طبعة عالم الكتب]، وغيرهم من طرق عن موسى به.

قلتُ: وأخشى أن يكون (ابنة الهاد) أو (بنت الهاد) محرّفًا عندهم من (ابن الهاد) ولعله أولى إن شاء الله، وقد وقع في سنده تحريف عند ابن الشجري.

وقد خولف موسى بن عبيدة في سنده، خالفه ابن لهيعة، فرواه عن يزيد ابن الهاد فقال: عن هند بنت الحارث عن أم الفضل أم عبد الله بن عباس عن النبي ﷺ به نحوه في سياق أتم، هكذا أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» [٦٠٣/٢ / رقم ٣٢٢٩]، من طريق سعيد بن أبي مریم ابن لهيعة به.

قلتُ: وابن لهيعة حاله معلومة، إلا أنه لم ينفرد به على هذا الوجه: بل تابعه عليه عبد العزيز بن أبي حازم المدني عن ابن الهاد قال: حدثتني هند بنت الحارث الخثعمية امرأة عبد الله بن شداد بن أم الفضل أم عبد الله بن عباس به

أخرجه الطبراني في «الكبير» [١٢/١٩ رقم ١٣٠] و[٢٥/ رقم ٤٣]، والفاكهي في «أخبار مكة» [٣/١٣٠-١٣١]، وابن مردويه في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [١٦/٢ / طبعة دار طيبة]، من طريقين عن عبد العزيز به.

قلتُ: وهذا الإسناد: حسنه المنذرى في «الترغيب» [١/٧٧]، فقال: «رواه الطبراني في «الكبير» وإسناده حسن إن شاء الله تعالى» وتابعه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١/٦٤]، وليس كما قالوا، فإن (هند بنت الحارث) امرأة عبد الله بن شداد، لم يرو عنها سوى ابن الهاد وحده فيما وجدنا، ولم يُؤثّر توثيقها إلا عن ابن حبان وحده، فإنه ذكرها في «ثقاته» [٥/٥١٧]، ولا يلتفت إلى هذا، فإنه واسع الخطو في توثيق هذا الضرب من النقلة، وباقي رجال الإسناد ثقات مشاهير.

وقد رأيت الهيثمي قد قال في «المجمع» [١/٤٤٢]: «رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات؛ إلا هند بنت الحارث الخثعمية التابعة، لم أر من وثقها، ولا جرحها».

٦٦٩٩- حدثنا الحسن بن حماد الكوفى ، حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربى ، عن ابن كريب ، عن أبيه ، قال : كنت أقود ابن عباس فى زقاق أبي لهب فقال : يا كريب بلغنا مكان كذا وكذا ، قال : أنت عنده الآن ، قال : حدثنى العباس بن عبد المطلب ، قال : بينا أنا مع النبى ﷺ فى هذا الموضع إذ أقبل رجل يتبختر بين برديه وينظر إلى عطفه قد أعجبته نفسه إذ خسف الله به الأرض فى هذا الموطن فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة .

= قلتُ : كذا قال ، كأنه غفل عن كون إمامه فى توثيق الأعمار والغائبات - أعنى أبا حاتم البستي - قد أو ردها فى «ثقاته» ولو وقف عليها الهيثمى فيه ؛ لما تردد فى توثيقها هو الآخر ، والمرأة مجهولة الحال كما قد عرفت .

وفى الباب : عن عمر بن الخطاب : عند الطبرنى فى (الأوسط) والبيزار فى (مسنده) وسنده واه منكر ، والله المستعان .

● تنبيه : وقع الموضع الأول عند الطبرانى : (عن أم الفضل وعبد الله بن عباس) هكذا بواو العطف بينهما ، وهكذا نقله الهيثمى عنه فى «المجمع» ، واكتفى المنذرى فى «الترغيب» بعزوه إلى الطبرانى عن ابن عباس وحده ، دون أمه أم الفضل ، والذى وقع فى الموضع الثانى من «المعجم الكبير» : (عن أم الفضل أم عبد الله بن عباس به . . .) هكذا (أم عبد الله) بدل : (وعبد الله . . .) . وإسناد الطبرانى فى الموضوعين واحد ، وأرى أن صواب الإسناد هو الثانى : (عن أم الفضل أم عبد الله بن عباس) .

فالحديث من مسندها وحدها ، فهكذا وقع عند ابن مردويه فى «تفسيره» وكذا هو عند الفاكهى أيضاً ؛ إلا أنه وقع عنده تحريف فى سنده ، ورأيت السيوطى : قد عزا الحديث فى «الجامع الكبير» [رقم ١٤٠١] ، وعنه صاحب «كنز العمال» [٢٩١٢٣] ، إلى الطبرانى من حديث أم الفضل وحدها ، فتأكد بذلك صواب ما قلناه ؛ ويصبح ما وقع فى الموضع الأول من إسناد الطبرانى (عن أم الفضل وعبد الله بن عباس . . .) محرف من إسناده الآخر : (عن أم الفضل أم عبد الله بن عباس) وهو تحريف قديم فى بعض نسخ (المعجم الكبير) هذا ما ظهر لى . . . والله المستعان لا رب سواه .

٦٦٩٩- منكر : أخرجه البيزار [٤/ رقم ١٢٩٠] ، من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربى عن رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس عن أبيه به . . . نحوه . . . إلا أنه جعل الحديث من قوله ﷺ دون القصة هنا .

٦٧٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا رَشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مَعَاوِيَةَ،
عَنْ مَعَاذِ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ ابْنِ صَهْبَانَ، عَنِ الْعَبَّاسِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لَا قُوْدَ فِي الْمَأْمُومَةِ، وَلَا الْجَائِفَةِ»، يَعْنِي: وَلَا الْمُنْقَلَةَ.

= قَالَ الْبَزَارُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ: رَوَاهُ الْمُحَارِبِيُّ عَنْ رَشْدِينَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْعَبَّاسِ،
وَرَوَاهُ مِرْوَانَ بْنُ مَعَاوِيَةَ عَنْ رَشْدِينَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَبَّاسِ».

قلتُ: ورواية مروان تلك: أخرجها أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم /
٢٢١٣ طبعة دار العاصمة]، وعنه ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» [رقم ٢٥٠]، وابن أبي
عمر العدني في (مسنده) كما في «إتحاف الخيرة» [٤/٥١٨ / طبعة دار الوطن]، وعنه الفاكهي
في «أخبار مكة» [٣/٢٧٠]، وغيرهم من طرق عن مروان بن معاوية عن رشدين عن أبيه عن
العباس بن عبد المطلب به نحوه مرفوعاً، دون سياق المؤلف هنا.

قلتُ: ومداره على «رشدين بن كريب» وهو شيخ منكر الحديث كما قاله البخاري وأحمد
وغيرهما، وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء» وقال ابن حبان: «كثير المناكير، يروى عن أبيه
أشياء ليس تشبه حديث الأثبات عنه...» وضعفه سائر النقاد فضعّف، وهو من رجال
الترمذي وابن ماجه؛ وبه أعلى الهيثمي في «المجمع» [٥/٢١٩]، والبوصيري في «إتحاف
الخيرة» [١/٥١٩]، وقد اضطرب رشدين في سنده ومتمته جميعاً.

١- أما سنده: فإنه تارة يجعله (عن ابن عباس عن أبيه العباس) وتارة يسقط منه ابن عباس البتة.

٢- وأما متمته: فإنه تارة رواه على كونه قصة وقعت في زمن النبي ﷺ بل وأمام عينيه، كما عند
المؤلف، وتارة يجعله من قوله ﷺ، كما عند الباقرين، وقد رأيت الحافظ: قد ساق الحديث في
«الفتح» [١٠/٢٦٠]، من طرق المؤلف به... ثم قال: «سنده ضعيف».

قلتُ: وسياق المؤلف منكر جداً، والمحفوظ: أنه من قول النبي ﷺ كما ثبت ذلك في أحاديث
جماعة من الصحابة، مضى منهم: حديث أنس [برقم ٤٣٠٢]، وحديث أبي هريرة [برقم
٦٣٣٤، ٦٤٨٤]، فانظره ثمة... واللّه المستعان.

٦٧٠٠- منكر: أخرجه ابن ماجه [٢٦٣٧]، والبيهقي في «سننه» [١٥٨٨٠]، وأبو بكر الشافعي في
«الغيلانيات» [رقم ٢٩٢]، ومن طريقه المزني في «تهذيبه» [٢٨/١٣١]، من طريق أبي كريب
عن رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح عن معاذ بن محمد الأنصاري عن ابن صهبان عن
العباس بن عبد المطلب به.

= قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٧٦/٢]: «هذا إسناد ضعيف، رشدين بن سعد ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي وأبو زرعة والنسائي وابن حبان والجوزجاني وابن يونس وابن سعد وأبو داود والدارقطني وغيرهم».

قلتُ: وهو شيخ منكر الحديث على التحقيق، إلا أنه توبع عليه كما يأتي؛ ولكن مما لا تُجدي متابعته شيئاً.

ومعاذ بن محمد الأنصاري: انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» وقد جهَّله ابن المديني، كما نقله عنه الحافظ في «تهذيبه» وقال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني إذاتوبع، وإلا فليِّن، وشيخه (ابن صهبان) قال عنه الحافظ في «التقريب»: «اسمه عقبه فيما أظن، فإن يكن فرويته منقطعة، وإلا فمجهول».

قلتُ: والأشبه أنه شيخ مغمور لا يعرف، ولس هو بعقبه ابن صهبان إن شاء الله.

وقد توبع عليه رشدين بن سعد: تابعه ابن لهيعة عن معاذ بن محمد عن ابن صهبان عن العباس به . . . وزاد: (إنما فيهن العقل) أخرجه المؤلف كما يأتي [برقم ٦٧٠٢]، من طريقين عن عفيف بن سالم عنه به.

قلتُ: وابن لهيعة ليس بأحسن حالاً من رشدين بن سعد، بل لعله أسوأ بدرجات، فقد اختلط بأخرة أيضاً حتى صار يتلقن، وهذه مصيبة، وقد اضطرب في سنده كعادته، فرواه عنه ابن وهب فقال: عن ابن لهيعة عن معاذ بن محمد عن عمرو بن معدى كرب عن العباس به . . . في سياق أتم في أوله، فصار شيخ معاذ فيه (عمرو بن معدى كرب) بدل: (ابن صهبان)، هكذا أخرجه المؤلف أيضاً فيما يأتي [٦٧٠٥]، من طريق أحمد بن عيسى المصري عن ابن وهب به.

قلتُ: أحمد بن عيسى ليس بالعمدة، كما شرحنا ذلك في مواضع قد مضت؛ وعمرو بن معدى كرب: لم يتميز لي، والأشبه: أنه أبو ثور الزبيدي الذي يقال: إن له صحبة، كما يقول ابن حبان في ترجمته من «الثقات» [٢٧٨/٣]، ولا تثبت صحبته على التحقيق.

وللفقرة الأولى من الحديث: (لا قود في المأمومة) شاهد من حديث طلحة بن عبيد الله عند البيهقي في «سننه» [١٥٨٧٩]، وسنده معلول لا يصح.

وفى متن الحديث: نكارة ظاهرة، قد أوضحناها في «غرس الأشجار» وقبلنا الإمام في «الضعيفة» [٣٩٨/١٠]، والله المستعان.

٦٧٠١- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حَدَّثَنَا سليمان بن داود، عن ابن أبي ذئب، عن جعفر بن تمام، عن جده العباس بن عبد المطلب، أن النبي ﷺ نهى عن الوسم في الوجه، فقال العباس: لا أَسْمُ إِلَّا في الجاعرتين.

٦٧٠٢- حَدَّثَنَا موسى بن محمد، حَدَّثَنَا عيسى بن إبراهيم أبو عمرو، حَدَّثَنَا عفيف ابن سالم، حَدَّثَنَا ابن لهيعة، عن معاذ بن عبد الرحمن، عن ابن صهبان، عن العباس بن عبد المطلب، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «لَيْسَ فِي الْجَائِفَةِ وَلَا الْمُنْقَلَةِ وَلَا الْمَأْمُومَةِ قَوْدٌ، إِنَّمَا فِيهِنَّ الْعَقْلُ».

= • تنبيه مهم: قد تصحف (ابن صهبان) في سنده عند أبي بكر الشافعي ومن طريقه المزى إلى: (ابن جمهان) وكأنه تصحيف قديم، إن لم يكن من الناسخ؛ فهو عن دون أبي كريب في سنده، وكذا وقع عنده: (عن معاذ بن عبد الرحمن) بدل: (معاذ بن محمد) وهذا تحريف أيضاً، أو وهماً من بعضهم، وأنا أستبعد أن يكون قد وقع اختلاف في سنده على أبي كريب، وعلى احتماله: يكون ما رواه المؤلف وابن ماجه هو المحفوظ عن أبي كريب. وهكذا رواه عنه أيضاً ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» كما قال ابن التركمانى في «الجواهر النقى» وقد سقط (معاوية ابن صالح) من سند البيهقي، كما نبه عليه ابن التركمانى في «جواهره النقى».

• تنبيه آخر: وقع في إسناد المؤلف بعد القادم من طريق ابن لهيعة: (عن معاذ بن عبد الرحمن) كذا، بدل (معاذ بن محمد) ولا أدري هل هذا من تحريف الناسخ، أم من تخليط ابن لهيعة؟! ولعل الأول أقرب؛ فإن ابن لهيعة قد رواه مرة أخرى فقال: (عن معاذ بن محمد الأنصارى)- على الصواب- كما يأتي [برقم ٦٧٠٥].

٦٧٠١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٧٣٥].

٦٧٠٢- منكر: انظر الماضي [برقم ٦٧٠٠].

• تنبيه: قد نبهنا هناك بذيل تخريجنا الحديث على أن قوله: (معاذ بن عبد الرحمن) إما أن يكون محرّفاً من الناسخ، أو هو من تخليط ابن لهيعة، وصوابه: (عن معاذ بن محمد) كما وقع في الإسناد الماضي [برقم ٦٧٠٠]، وكذا في الآتى [برقم ٦٧٠٥].

٦٧٠٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّومِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنِ الْعَبَّاسِ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَهَاجَتِ الرِّيحُ، فَوَقَعَ مَا كَانَ فِيهَا مِنْ وَرَقٍ نَخْرٍ، وَبَقِيَ فِيهَا مَا كَانَ مِنْ وَرَقٍ أَحْضَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مَثَلُ هَذِهِ الشَّجَرَةِ؟» قَالَ الْقَوْمُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «مَثَلُهَا مَثَلُ الْمُؤْمِنِ، إِذَا أَفْشَعَرَ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَقَعَتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ وَبَقِيَتْ لَهُ حَسَنَاتُهُ».

٦٧٠٣ - ضعيف: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ٧٨٣ / طبعة مكتبة الرشد]، من طريق المؤلف به .

قلت: هكذا رواه المؤلف، وهو إسناد ضعيف واه، قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٥٥٨]: «رواه أبو يعلى من رواية هارون بن أبي الجوزاء عن العباس، ولم أعرف هارون، وبقية رجاله وثقوا على ضعف في محمد بن عمر بن الرومي، ووثقه ابن حبان».

١- أما هارون: فلم أهد إليه أنا الآخر، وأخشى أن يكون قد وقع في اسمه تحريف، فربما كان الصواب: (عن هارون عن أبي الجوزاء)، تحرف حرف (عن) إلى (ابن) فصار: (ابن أبي الجوزاء) ولعله الأقرب؛ فإن أبا الجوزاء - واسمه أوس بن عبد الله الربعي - كان يرسل عن كبار الصحابة أمثال عمر وعلى وغيرهما، فلعله أرسل هنا أيضاً عن العباس، لكن يبقى النظر في حال (هارون) الراوي عنه؟! فلم يتميز لي بعد .

٢- وأما محمد بن عمر بن عبد الله ابن الرومي: فقد انفرد ابن حبان بذكره في (الثقات)، وضعفه أبو حاتم وصاحبه، وكذا أبو داود صاحب (السنن) وهو من رجال الترمذي وحده، وكينته الحافظ في «التقريب» وهو كما قال .

وباقى رجال الإسناد ثقات، فجابر بن زيد بن رفاعة: من رجال النسائي، أما شيخ المؤلف: (موسى بن محمد بن حبان) فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» [٩/ ١٦١]، وقال: «حدثنا عنه أبو يعلى، ربما خالف . . .» .

وهذا توثيق معتمد؛ وإنما يتساهل الرجل في طبقات الصدر الأول . . . وقد حكى ابن أبي حاتم في «الجرح» [٨/ ١٦١]، عن أبي زرعة الرازي أنه ترك حديثه، وهذا جرح مبهم، ولعله أعرض عنه لشيء غير العدالة والضبط، هذا محتمل .

= وللحديث : طريق آخر يرويه عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أم كلثوم بنت العباس بن عبد المطلب عن أبيها به نحوه مختصراً بلفظ : (إذا اقشعر جلد العبد من خشية الله ، تحانت عنه خطاياها كما تحانت عن الشجرة البالية ورقها) أخرجه البزار [٤ / رقم ١٣٢٢] - واللفظ له - والبيهقي في «الشعب» [٢ / رقم ٧٨٢ / طبعة دار الرشد] ، وأبو نعيم في «المعرفة» [٦ / رقم ٨٠٢٢ / طبعة دار الوطن] ، وابن قانع في «المعجم» [٢ / ٢٧٦ / طبعة مكتبة الغرباء] ، والبعثي في «تفسيره» [٧ / ١١٥ / طبعة دار طيبة] ، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٢٨٨ / طبعة دار ابن الجوزي] ، والماليني في «الأربعين في شيوخ المتصوفة» [رقم ٢٩] ، وغيرهم من طرق عن الدراوردي به .

قلتُ : هكذا رواه محمد بن عقبه ويحيى الحماني ، وضرار بن صرد وغيرهم من الدراوردي ؛ لكن اختلف فيه على ضرار والحماني .

١- أما الحماني : فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي عنه ؛ وجاء أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني الهروي ورواه عن المؤلف عن يحيى الحماني فقال : عن الدراوردي عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن قثم بن العباس وأخته أم كلثوم كلاهما عن أبيهما عباس بن عبد المطلب به . . . ، فقرن (قثم بن العباس) مع أخته (أم كلثوم بنت العباس) في سنده .

هكذا أخرجه نجم الدين النسفي في «القند في ذكر علماء سمرقند» [ص ٣٠] ، في ترجمة (أبي محمد أحمد بن عبد الله المزني) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم أستطع تمييزه بعد ، وأراه آفة هذا الطريق ، والمحفوظ عن يحيى الحماني : هو ما رواه الجماعة عنه على الوجه الماضي دون ذكر (قثم بن العباس في سنده) .

٢- وأما صرد بن ضرار : فقد رواه عنه جماعة أيضاً على الوجه الماضي ؛ وخالفهم الحافظ سمويه ، فرواه عنه فأسقط منه (العباس بن عبد المطلب) ، وجعله من (مسند أم كلثوم بنت العباس) هكذا أخرجه في «فوائده» كما في «الجامع الصغير» [١ / رقم ٤٦٨ / مع فيض القدير] ، وعنه ابن منده في «معرفة الصحابة» كما في «الإصابة» [٨ / ٢٩٥] ، وقال الحافظ : «وأخرجه الطبراني [قلت في المعجم «الكبير» [ق ٤٩ / ١ / المتقى منه] ، كما في «الضعيفة» [رقم ٢٣٤٢] . . . ، عن الحسين بن جعفر عن ضرار بهذا السند عن أم كلثوم بنت العباس ، وهو الصواب ، قال أبو نعيم : سقط العباس من مسند ابن منده» .

= قلتُ: وعبارة أبي نعيم في «معرفة الصحابة» [٣٥٥١/٦]: «أسقط المتأخر - يعنى ابن منده - العباس» من الإسناد، وإنما هو أم كلثوم عن العباس.

قلتُ: الذى يظهر لى أن الوهم فيه من (ضرار بن سرد) نفسه، كأنه اضطرب فى سنده، فهو شيخ واه، تركه النسائى وغيره؛ بل صح عن ابن معين تكذيبه، وقد تسامح الحافظ بشأنه، وقال عنه: «صدوق له أوهام وخطأ» كذا، وليس بشيء، وهو من رجال «التهذيب» وروايته الأولى: هى المحفوظة؛ لكونه قد توبع عليها من قبل يحيى الحماني - وليس بعمدة - ومحمد بن عقبة - وهو السدوسي - شيخ مختلف فيه كما مضى ..

وقد قال البزار عقب روايته: «وهذا الكلام: لا نحفظه عن رسول الله ﷺ إلا عن العباس عنه، ولا نعلم له إسناداً عن العباس إلا هذا الإسناد».

قلتُ: ويُستدرك عليه إسناد المؤلف هنا.

وقال الهيثمي في «المجمع» [٥٥٧/١٠]: «رواه البزار، وفيه أم كلثوم بنت العباس، ولم أعرفها، وبقية رجاله ثقات».

قلتُ: وبهذا أعله الإمام في «الضعيفة» [رقم ٢٣٤٢]، فقال: «هذا إسناد ضعيف، وله علتان»، ثم ذكر منهما (يحيى الحماني) وقال عنه: «هو يحيى بن عبد الحميد، قال الحافظ: حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث».

قلتُ: ولم ينفرد به الحماني كما قد عرفت، وقبل ذلك ذكر الإمام العلة الأولى فقال: «جهالة أم كلثوم هذه؛ فإنهم لم يترجموها».

قل: بل ترجمها ابن منده وأبو نعيم وابن الأثير والحافظ، كلهم في «الصحابة» اعتماداً على تلك الرواية التي اضطرب فيها ضرار بن سرد وجعل فيها هذا الحديث من مسندها، وقد بينا: أن المحفوظ عن أم كلثوم أنها تروى الحديث عن أبيها العباس؛ فالصحبة لها غير ثابتة، ولم يؤثر توثيقها عن أحد نعرفه، فهي آفة الحديث، وقد توبع الدراوردي عليه عن يزيد ابن الهادي بإسناده به.

تابعه الليث بن سعد: عند البغوي في «تفسيره» [١١٦/٧] طبعة دار طيبة، بإسناد صحيح إلى موسى بن إسحاق الأنصاري - وهو ثقة من رجال الخطيب في «تاريخه» - عن محمد بن معاوية عن الليث به.

٦٧٠٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ ابْنِ شَرْحَبِيلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ نِسَاؤُهُ فَاسْتَتَرْنَ مِنِّي إِلَّا مَيْمُونَةَ، فَذُقَّ لَهُ سَعِطَةٌ فَلَدَّ، فَقَالَ: «لَا يَبْقَيْنَ فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ إِلَّا لَدِّ إِلَّا الْعَبَّاسُ، فَإِنَّهُ لَمْ تُصِبْهُ يَمِينِي، ثُمَّ قَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ لِحَفْصَةَ: قَوْلِي لَهُ إِنْ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ ذَلِكَ الْمَقَامَ بَكَى، فَقَالَتْ لَهُ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ»، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ وَجَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَفَةً، فَخَرَجَ، فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ تَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَى مَكَانِكَ، فَجَاءَ، فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَرَأَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى أَبُو بَكْرٍ.

= قلتُ: لكن المتابعة فاسدة، فيها (محمد بن معاوية) وهو بن أعين أبو علي النيسابوري الهالك، ذلك الذي كذبه ابن معين بخط عريض، وتناولوه شديداً، وهو مترجم في «التهذيب» تمييزاً. وقد خولف فيه هذا الشيخ الساقط، خالفه بعضهم، فرواه عن الليث فقال: عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أم كلثوم بنت العباس عن أبيها به... هكذا أخرجه ثابت السرقسطي في «دلائل النبوة» كما في «الإصابة» [٢٩٥ / ٨].

والحديث: ضَعَّفَ سنده العراقي في «المغني» [٧٠ / ٤]، وقبله أشار المنذرى إلى ضَعْفِهِ في «الترغيب» [١١٧ / ٤]، والله المستعان.

٦٧٠٤ - ضعيف: بهذا السياق والتمام: أخرجه أحمد [٢٠٩ / ١]، والدارقطني في «سننه» [٣٩٨ / ١]، والبزار في «مسنده» [٢ / رقم ١٥٦٦ / كشف الأستار]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٦٩]، والفسوي في «المعرفة» [٢٣٩ / ١]، ٢٧٦ / طبعة العلمية]، وابن قانع في «معجم الصحابة» [٧٤ / ٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٩ / ٨]، وغيرهم من طرق عن قيس بن الربيع عن عبد الله بن أبي السفر عن أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس عن العباس به نحوه... وهو عند البزار والدارقطني وابن قانع: مختصراً دون قصة اللد في أوله، وهو عند ابن عساكر وأبي بكر الشافعي مفرداً. قال البزار: «لا نعلم هذا إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

قلتُ: وهو إسناد ضعيف معلول، رجاله كلهم ثقات سوى (قيس بن الربيع) وهو الأسدي أبو محمد الكوفي الشيخ الضعيف، تكلم فيه غير واحد من النقاد، ومشاه من لم يُخبر حاله جيداً، =

٦٧٠٥- حدثنا أحمد بن عيسى، حدثنا عبد الله بن وهب حدثنا ابن لهيعة، عن معاذ بن محمد الأنصاري قال، أخبرني عمرو بن معدى كرب: أصاب رجل من بني كنانة مأمومة، فأراد عمر بن الخطاب أن يقيد منه، فقال له العباس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا قُوْدُ فِي مَأْمُومَةٍ وَلَا جَائِفَةٍ وَلَا مَنْقَلَةٍ» فأغرمه العقل.

= وكان قد تغير أيضاً في الكبر، وابتلى بولد سوء، كان يدسُّ في كتب أبيه ما ليس منها، فيأتي الشيخ المسكين ويحدث بها الناس، وقد شرحنا حاله في (المحارب الكفيل) بما لا مزيد عليه. وقد اضطرب فيه أيضاً، فرواه مرة وأسقط (ابن عباس) من سنده، كما وقع ذلك عند أبي بكر الشافعي في رواية له [برقم ٢٨٢].

والحديث: رواه أبو إسحاق السبيعي عن أرقم بن شرحبيل، فخالف فيه ابن أبي السفر، وجعله من (مسند عبد الله بن عباس)، بدل أبيه (العباس) ولم يذكر قصة اللد في أوله أيضاً، وسياقه أتم: أخرجه ابن ماجه وأحمد وجماعة؛ وقد مضى عند المؤلف مختصراً ببعض فقراته [برقم ٢٥٦٠، ٢٧٠٨]، فراجع الكلام عليه هناك: فقد ذكرنا أنه معلول بعدم تصريح أبي إسحاق بسماعه من أرقم، مع كونه قد اختلط بأخرة أيضاً، وبهذا أعله البوصيري في «مصباح الزجاجية» [٢٢٦/١]، وتساهل بعضهم وحسن سنده.

والحديث صحيح على كل حال من حديث عائشة به . . . مُقَطَّعًا دون سياقه هنا جميعاً، فليس فيه تلك الفقرة الأخيرة: (فقرأ رسول الله ﷺ من حيث انتهى أبو بكر) فهي زيادة ضعيفة؛ لتفرد قيس بن الربيع بها في إسناد المؤلف ومن رواه مثل طريقه، وكذا ليس في حديث عائشة: تلك الجملة الأولى من قول العباس: (دخلت على رسول الله ﷺ وعنده نساؤه، فاستترن مني إلا ميمونة) فهي ضعيفة أيضاً.

١- وقد مضت قصة اللد في سياق طويل من حديث عائشة - رضی اللہ عنہا - [برقم ٤٩٣٦]، فراجعها هناك.

٢- وأما باقي الحديث: دون الفقرة الأخيرة: فقد مضى أيضاً من حديث عائشة [برقم ٤٤٧٨]، وفي الباب عن أنس مضى [برقم ٣٥٦٧].

● تنبيه: قد سقط (العباس بن عبد المطلب) من سند الفسوى.

٦٧٠٥- منكر: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٦٧٠٠].

۶۷۰۶ - حَدَّثَنَا عمرو بن محمد الناقد، حَدَّثَنَا الخضر بن محمد الحراني، حَدَّثَنَا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن سليمان بن عريب، قال: سمعت أبا هريرة يقول لابن عباس، قال رسول الله ﷺ: «رُؤْيَا الْمُسْلِمِ جُزْءٌ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ»، قال ابن عباس: من ستين، فقال أبو هريرة: تسمعني أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقول: «مِنْ سِتِّينَ»؟! .

۶۷۰۶ - صحيح: حديث أبي هريرة وحده: أخرجه البزار في «مسنده» [٤/ رقم ١٢٩٨]، والبخارى في «تاريخه» [٢/٧]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٣/٦١٨]، والطحاوى في «المشكّل» [٥/١٨١]، والطبرانى في «الأوسط» [٦/ رقم ٥٨١٢]، والطبرى في «تهذيب الآثار»، كما في «الفتح» [١٢/٣٦٣]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن عبد الرحمن الأعرج عن سليمان بن عريب عن أبي هريرة به . . . وهو عند البخارى باختصار؛ وليس عند أبي الشيخ: حديث ابن عباس، ولفظ حديث أبي هريرة عند الجميع: (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) بدل (جزء من أربعين جزءاً . . .) كما عند المؤلف، ولفظ الطبرانى في أوله: (رؤيا الرجل الصالح بشرى من الله . . .) ولفظ أبي الشيخ: (رؤيا العبد الصالح . . .) وعند الطحاوى: (رؤيا العبد الصالحة . . .) ولفظ البخارى: (رؤيا الرجل الصالح) وعند البزار: (رؤيا الرجال - أحسبه قال: المؤمن - بشرى من الله . . .) ولفظه في حديث العباس: (جزء من خمسين جزءاً من النبوة) بدل: (ستين) كما وقع عند المؤلف، وهكذا وقع عند الطحاوى والطبرانى والطبرى مثل البزار.

قال الهيثمى في «المجمع» [٧/٣٦٠]: «فيه ابن إسحاق، وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات». قلت: وليس كما قال، فإن (سليمان بن عريب) في سنده؛ لم يُؤثّر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده، ولا ذكروا من الرواة عنه سوى الأعرج وحده، فمثله يكون مجهول الصفة على الأقل، ولم يذكر ابن إسحاق في إسناده سماعاً، وهو عريق في التدليس.

لكن الحديث صحيح من رواية أبي هريرة وحده دون العباس، فلم أجد ما يشهد لكون الرواية (جزءاً من ستين جزءاً من النبوة) كما وقع في رواية العباس عند المؤلف وحده، ووقع عند الباقيين: (جزء من خمسين جزءاً . . .) ولم أجد ما يشهد لهذا اللفظ أيضاً.

أما لفظ حديث أبي هريرة: (جزء من أربعين جزءاً . . .) ففي الباب عن ابن مسعود مرفوعاً: (الرؤيا الصالحة: جزء من أربعين جزءاً من النبوة) أخرجه الشاشى في «مسنده» [٢/ رقم ٨١٠ =

٦٧٠٧- فَقَالَ ابن عباس: وأنا أقول: قال العباس بن عبد المطلب! قال أبو عثمان

عمرو الناقد: قلت أنا وأصحابنا، فهو عندنا إن شاء الله، يعني العباس، عن النبي ﷺ.

= طبعة مكتبة العلوم والحكم، من طريق الحافظ مطين عن محمد بن عبد العزيز ابن أبي رزمة عن الفضل بن موسى السيناني عن مسعر عن الركين بن ربيع بن عميلة الفزاري عن أبيه عن ابن مسعود به.

قلت: وهذا إسناده صحيح مستقيم، رجاله كلهم ثقات رجال: «الصحيح» سوى مطين الحافظ؛ وهو إمام حجة، لم يُؤثر فيه كلام أبي جعفر العباسي، كما لم يُؤثر كلامه في محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وقد ترجمنا الرجلين في «المحارب الكفيل» وقد خولف مطين في لفظه، خالفه محمد بن يحيى بن مالك الأصبهاني؛ وعلى بن سعيد الرازي، كلاهما رواه عن محمد بن عبد العزيز بإسناده به بلفظ: (الرؤيا الصادقة الصالحة: جزء من سبعين جزءاً من النبوة).

هذا لفظ محمد بن يحيى عند الطبراني في «الصغير» [٢/ ٩٢٨]، ولفظ علي بن سعيد الرازي: (. . . جزء من ستة وسبعين جزءاً من النبوة) أخرجه الطبراني أيضاً في «الكبير» [١٠/ ١٠٥٤٠]، والمحفوظ عندى في لفظه: هو ما رواه مطين الحافظ؛ لكونه أثبت وأوثق من الرجلين جميعاً، أما (علي بن سعيد الرازي) ففيه مقال معروف، وهو من رجال «اللسان» [٤/ ٢٣١].

وأما: محمد بن يحيى بن مالك الأصبهاني: فثقة معروف، وثقه أبو الشيخ وأبو نعيم والسمعاني وغيرهم؛ ولكنه دون الحافظ مطين في الثقة والحفظ وكل شيء، فروايته مقدمة عليه وعلى صاحبه - يعني علي بن سعيد الرازي - إن شاء الله.

وفي الباب: أيضاً عن أبي رزين العقيلي مرفوعاً: (الرؤيا الصالحة: جزء من أربعين جزءاً من النبوة) عند أحمد [٤/ ١٠، ١١، ١٢، ١٣]، والترمذي [٢٢٧٨]، وابن حبان [٦٠٤٩]، والطيايلى [١٠٨٨]، وجماعة؛ لكن سنده لا يثبت، فالله المستعان.

٦٧٠٧- صحيح: حديث أبي هريرة وحده: هذا متصل بالذي قبله، وهو تتمه له وتكملة؛ ولا أدري لأي شيء أعطاه حسين الأسد ترقيمًا خاصًا، وفصله عن الذي قبله؟! ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما تابعت على ذلك أصلاً، فالله المستعان.

● تنبيه: قول عبد الله بن عباس لأبي هريرة: (وأنا أقول: قال العباس بن عبد المطلب. . .) يعني عن النبي ﷺ مرفوعاً بكون الرؤيا (جزءاً من ستين جزءاً من النبوة) كما جزم بذلك: عمرو الناقد - شيخ المؤلف - وأصحابه عقب روايته مع المشيئة، وقد وقع صريحاً عند البزار والطبراني =

۶۷۰۸- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمِ الْأَنْطَاكِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الصَّنَعَانِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ الْعَبَّاسِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلُبِ، قَالَ: شَهِدْتُ حِينًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا هُزِمَ الْمُسْلِمُونَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَةَ، أَهْدَاهَا لَهُ فِرْوَةَ بْنِ نَفَاثَةَ الْجَذَامِيِّ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يِرْكُضُهَا فِي وَجْهِهِ الْكُفَّارِ، وَأَنَا آخِذٌ بِلِجَامِهَا مَخَافَةَ أَنْ تَسْرِعَ، وَأَبُو سَفْيَانَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلُبِ آخِذٌ بِغُرْزِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَادِ فِي أَصْحَابِ السَّمْرَةِ»، فَنَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: يَا أَصْحَابَ السَّمْرَةِ، وَدَاعُونَ فِي الْأَنْصَارِ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! ثُمَّ قَصَرْتُ الدَّعْوَةَ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، وَكَانُوا أَصْبِرَ عَلَى الْمَوْتِ، فَقَالُوا: يَا لِيكَ! يَا لِيكَ! فَوَاللَّهِ مَا شَبِهَتْ عَطْفَهُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا كَعَطْفِ بَقْرٍ عَلَى أَوْلَادِهَا، قَالَ: فَتَقَدَّمُوا فَاقْتَتَلُوا قِتَالًا شَدِيدًا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَنَاوَلَ قَبْضَةً مِنْ حَصْبَاءٍ، فَرَمَى بِهَا وَجْهَ الْقَوْمِ، وَقَالَ: «شَاهَتِ الْوُجُوهُ»، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا زَلَّتْ أَرَى حَدَّهُمْ كَلِيلًا، وَأَمْرَهُمْ مَدْبَرًا حَتَّى هَزَمَهُمُ اللَّهُ.

= والطبري، وكذا ابن عبد البر في «التمهيد» [۱/ ۲۸۱]، وعند الأخير: (فقال ابن عباس: سمعت العباس ابن عبد المطلب قال: قال رسول الله ﷺ . . .) وذكره.

۶۷۰۸- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [۹۷۴۱]، ومن طريقه مسلم [۱۷۷۵]، وأحمد [۱/ ۲۰۷]، وابن حبان [۷۰۴۹]، والنسائي في «الكبرى» [۸۶۴۷]، وابن سعد في «الطبقات» [۲/ ۱۵۵]، والطبري في «تفسيره» [۱۴/ رقم ۶۵۷۷ / طبعة الرسالة]، وأبو عوانة [رقم ۶۷۴۹]، وغيرهم من طرق عن معمر بن راشد عن الزهري عن كثير بن العباس بن عبد المطلب عن أبيه به نحوه. قلت: هكذا رواه عبد الرزاق ومحمد بن ثور، ومحمد بن حميد أبو سفيان العمري كلهم عن معمر بهذا الإسناد؛ وخالفهم جميعاً: عمران بن داود القطان - وهو كثير الأوهام - فرواه عن معمر فقال: عن الزهري عن أنس بن مالك به نحوه . . . ، ونقله إلى (مستند أنس) هكذا أخرجه جماعة منهم المؤلف كما مضى [برقم ۳۶۰۶].

وهذا من أغلاط عمران، كما بيناه هناك . . . فليراجع؛ والمحفوظ عن معمر: هو ما رواه عنه الجماعة على الوجه الأول: وقد توبع معمر عليه:

٦٧٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَرَأَ هَذِهِ الْجَزِيرَةَ مِنَ الشَّرْكِ، وَلَكِنْ أَخَافُ أَنْ تُضْلَهُمُ النُّجُومُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تُضْلَهُمُ النُّجُومُ؟ قَالَ: «يَنْزِلُ الْغَيْثُ»، فَيَقُولُونَ: مَطَرْنَا بِنُوءِ كَذَا وَكَذَا.

١ - تابعه ابن عيينة على نحوه عن الزهرى مع اختلاف يسير فى بعض سياقه: عند الحميدى [٤٥٩]، ومسلم [١٧٧٥]، وأحمد [٢٠٧/١]، والبزار [٤/ رقم ١٣٠١]، وابن أبى عاصم فى «الأحاد والمثانى» [١/ رقم ٣٥٦]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [٦/ رقم ١٠٠٩٥]، والفسوى فى «المعرفة» [٦٦/٣]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة بإسناده به نحوه . . . مع اختصار يسير فى سياقه، وزادوا جميعاً من قوله ﷺ: (هذا حين حمى الوطيس) وكذا قوله: (انهزموا ورب الكعبة) قال سفيان عقبه عند الحميدى وغيره: (حدثناه الزهرى بطوله، فهذا الذى حفظت منه).

٢ - وتابعه يونس الأيلي: عند مسلم [١٧٧٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٦٥٣]، والحاكم [٣/ ٣٧٠]، وأبى عوانة [رقم ٦٧٤٨]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٨٩٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣١-٣٢/ ١٤]، وفى «تفسيره» [٤/ ٢٧/ طبعة دار طيبة]، وغيرهم من طريق ابن وهب عن يونس بإسناده به نحوه فى سياق أتم مع اختلاف يسير، وزاد مثل ما زاده ابن عيينة فى روايته أيضاً.

قال البغوى: «هذا حديث صحيح».

وقال الحاكم: «هذا صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلت: بل أخرجه مسلم يا رجل.

وهكذا رواه ابن إسحاق وابن أخى الزهرى وغيرهما عن الزهرى بإسناده به نحوه . . . وقد استوفينا تخريجه فى غير هذا المكان.

٦٧٠٩ - منكر: أخرجه البزار [٤/ رقم ١٣٠٣، ١٣٠٤]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٣٠١]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٤/ رقم ٥٣٢٩]، وفى «أخبار أصبهان» [١/ ١١٦]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [١/ ٤٥٢]، وغيرهم من طريق قيس بن الربيع عن يونس بن عبيد بن =

= دينار عن الحسن البصرى عن الأحنف بن قيس عن العباس ابن عبد المطلب به نحوه - وهو عند
أبى نعيم والبزار مختصراً بقوله: (لقد برأ الله [وعند أبى نعيم]: «قد طهر الله» . . .)، هذه
الجزيرة من الشرك ما لم تضلهم النجوم) وليس عند أبى بكر الشافعى: سؤال الأصحاب
للسول ﷺ .

قال البزار: «وهذا الحديث: لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن العباس بن عبد المطلب عن
النبي ﷺ ولا نعلم له إسناداً عن العباس إلا بهذا الإسناد» .

قلتُ: وهو إسناد ضعيف لا يصح، مداره على (قيس بن الربيع) وهو شيخ ليس بالقوى،
والجمهور على تليينه، بل تركه النسائي وغيره؛ وكان قد تغير بأخرة أيضاً، وقد ابتلى بولد
سوء، كان يدس فى كتب أبيه ما ليس منها، ويروج ذلك على أبيه ذلك الشيخ المسكين، ومن
هنا: كثرت المناكير فى حديثه، وقد مشاه من لم يخبر حاله جيداً، وهو من رجال (السنن) . وبه
أعله الهيثمى فى موضع من «المجموع» [٣/٦٤٤]، وكذا فى [٥/٢٠٠]، فقد حكى هناك
اختلاف النقاد بشأنه، ثم قال: «وبقية رجاله ثقات» وهو كما قال؛ إلا أنه عاد فى موضع آخر
[٨/٢١١]، فقال: «رواه أبو يعلى، والطبرانى فى «الأوسط» باختصار، وإسناد أبى يعلى
حسن» كذا، كأنه ترجح لديه أن قيس بن الربيع (صدوق) يحتج بحديثه، بل رأيته قال فى
موضع رابع [١٠/٢٨]: «رواه البزار وأبو يعلى بنحوه، والطبرانى فى «الأوسط» ورجال أبى
يعلى ثقات» .

قلتُ: فكانه عدل عن صدق الرجل إلى توثيقه، والحقيقة: أن الهيثمى لا يعول عليه فى تجريح
النقلة وتعديلهم، بل ولا يكاد يعرف له قول متزن فى طائفة منهم؛ لكثرة اضطرابه فى أحوالهم
من التعديل والجرح، وربما وثق الرجل فى مكان، ثم تراه يضعفه فى مكان آخر، كما كان يفعل
مع ابن لهيعة والليث بن أبى سليم وجماعة، وهبه صحح سند الحديث هنا، فما قيمة هذا
التصحيح بعد أن عرفت أن قيس بن الربيع أحسن أحواله أن يكون ضعيفاً، وليس هو مما يساق
حديثه فى صدد الاحتجاج به عند جملة الآثار إلا عند من لا يدرى ما وراء الأكمة؟! وقد شرحنا
حاله شرحاً دقيقاً فى «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» أعاننا الله على إكماله بفضلته .

وقد اختلف فى سنده على قيس أيضاً، فرواه عنه الحسن بن عطية العوفى - وهو شيخ ضعيف -
وموسى بن داود الضبى - وهو ثقة فقيه - كلاهما على الوجه الماضى . . . =

= وتابعهما أبو بلال مرداس الأشعري واختلف عليه، فرواه عنه أحمد بن القاسم بن مساور - وثقه الخطيب - فقال: عن قيس بن يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن قيس بن عباد عن العباس به مختصراً بلفظ: (نظر رسول الله ﷺ إلى المدينة فقال: قد طهر الله أهل هذه المدينة ما لم تضلهم النجوم) فجعل شيخ الحسن فيه: (قيس بن عباد) بدل (الأحنف بن قيس).
هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٥٧٦]، قال حدثنا أحمد بن القاسم به.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يونس بن الحسن عن قيس بن عباد إلا قيس بن الربيع، تفرد به أبو بلال، وقد رواه موسى بن داود الضبي والحسن بن عطية عن قيس بن يونس عن الحسن بن الأحنف بن قيس عن العباس عن النبي ﷺ مثله».
قلت: وقد توبع أحمد بن القاسم على هذا اللون عن أبي بلال الأشعري، تابعه علي بن بيان الباقلائي على نحو سياقه الماضي آنفاً: عند أبي بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٣٠٢ / طبعة ابن الجوزي]، وعنه الخطيب في «تلخيص المشابه» [١/ ٢٤١]، قال: حدثنا علي بن بيان به.
قال الخطيب: (وهذا الحديث إنما يروى عن قيس بن الربيع عن يونس بن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس، ورواه عن قيس: كذلك: موسى بن داود الضبي، والحسن بن عطية الكوفي، وهكذا رواه إبراهيم بن الوليد الجشاش عن أبي بلال الأشعري عن قيس، بخلاف ما قال علي بن بيان . . .»
قلت: ثم أخرجه [١/ ٢٤٢]، هو وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٠٦٦ / طبعة دار ابن الجوزي]، من طريق إبراهيم بن الوليد الجشاش عن أبي بلال الأشعري عن قيس بن يونس عن الحسن بن الأحنف بن قيس عن العباس به نحو سياق المؤلف . . . ومثل رواية موسى بن داود والحسن بن عطية عن قيس.
قلت: وأبو بلال الأشعري قد ضعفه الدارقطني، فربما كان قد اضطرب في سنده! وقد يكون الاضطراب فيه من شيخه (قيس بن الربيع) فقد عهدنا منه ذلك كثيراً، وقد مضى أنه شيخ ضعيف لا يحتج به أصلاً.
وقد جاء عمر بن إبراهيم العبدى وروى هذا الحديث عن قتادة فقال: عن الحسن البصري عن العباس بن عبد المطلب مرفوعاً: (إن الله قد طهر هذه القرية من الشرك إن لم تضلهم النجوم) أخرجه المؤلف [برقم ٦٧١٤]، وابن عبد البر في «الجامع» [٢/ رقم ٧٧٣ / طبعة مؤسسة الريان] و[رقم ١٤٧٩ / طبعة ابن الجوزي]، من طريقين عن عمر بن إبراهيم به . =

٦٧١٠ - حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصِ الْأَبَارِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ تَمَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ، قَالَ: كَانُوا يَدْخُلُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَسْتَاكُونَ، فَقَالَ: «تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلُوحًا وَلَا تَسْتَاكُونَ؟ اسْتَاكُوا، لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السَّوَّكَ كَمَا فَرَضْتُ عَلَيْهِمُ الْوُضُوءَ»، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا زَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ السَّوَّكَ حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَنْزَلَ فِيهِ قُرْآنٌ.

= قلتُ: وهذا إسناد منكر مع انقطاعه جداً، وعمر بن إبراهيم شيخ بصرى مختلف فيه، وقد ضعفوه في قتادة خاصة، فقال أحمد: «هو يروى عن قتادة أحاديث مناكير» وقال ابن حبان: «كان ينفرد بما لا يشبه حديثه» وقال ابن عدى: «حديثه عن قتادة خاصة: مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

قلتُ: وهو من رجال «السنن» و«قتادة»: إمام في التدليس، ولم يذكر فيه سماعاً، وبين الحسن والعباس مفازة شاقة تنقطع لها أعناق مطايا العالم، ومتن الحديث منكر جداً، يخالفه حديث أبي هريرة في «الصحيحين»: مرفوعاً: (لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذى الخلصة) وقد نبه على هذا: الإمام في «الضعيفة» [٤/٦٨١]، يرحمه الله... والله المستعان لا رب سواه.

٦٧١٠ - ضعيف: أخرجه البزار [٤/رقم ١٣٠٢]، والبخارى في «تاريخه» [٢/١٥٧]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٥١]، والضياء في «المختارة» [٨/٣٩٣-٣٩٤]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٤١٠٠/ طبعة مكتبة الفاروق]، وغيرهم من طرق عن عمر بن عبد الرحمن عبد المطلب عن أبيه عن العباس به نحوه... وهو عند البخارى ومن طريقه البيهقي مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط، ومثلهم ابن أبي خيثمة أيضاً، وليس عند البزار: قول عائشة في آخره. قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه الحاكم [١/٢٤٥]، ولكن عنده: مختصراً بالشرط الثانى منه فقط.

قلتُ: وسنده ضعيف مضطرب، قد اختلف في سنده على أبي علي الصيقل على ألوان كثيرة، ومدار الحديث عليه؛ وهو شيخ مجهول لا يعرف، ونكرة لا تتعرف، جزم بجهالته: أبو علي ابن السكن الحافظ، كما نقله عنه الحافظ في ترجمته من «التعجيل» [ص ٥٠٧]، وقبلة الذهبي في «الميزان» وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٢/٢٦٢]، وقبلة ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» =

٦٧١١- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ يَقُولُ لِلزَّبِيرِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! هَا هُنَا أَمْرُكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَرْكُزَ الرَّايَةَ، يَعْنِي: يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ.

٦٧١٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ

[١٤٦/٣] = ، وتابعه جماعة من المتأخرين؛ وحديثه هذا: وصفه غير واحد من النقاد بالاضطراب، وقد بسطنا وجوه الاختلاف بسنده: في «غرس الأشجار» وذكرنا له شاهداً منكراً من حديث أنس بن مالك عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» [١٤٨/٢].

ولشطر الحديث الثاني: شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة، وحديث عائشة في آخره: له شاهد يضع من حديث ابن عباس مضى عند المؤلف [برقم ٢٣٣٠]، فانظر الكلام عليه ثمة.

٦٧١١- صحيح: أخرجه البخاري [٢٨١٣]، والحاكم [٤٠٥/٣]، والبزار [٤/رقم ١٣٢٠]، والبيهقي في «سننه» [١٢٨٣٨]، وأبو نعيم في «المعرفة» [١/رقم ٤٠٤]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٢٩٤]، والدارقطني في «الأفراد» [٤/رقم ٤٠٧٨ / أطرافه]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن نافع بن جبير بن مطعم عن العباس بن عبد المطلب به . . . وليس عند البخاري والدارقطني وأبي نعيم قوله: (يعني يوم فتح مكة) وهو رواية للبيهقي . . . وسياق البزار أتم.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه عن العباس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

وقال الدارقطني: «غريب من حديث نافع عن العباس، تفرد به أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن نافع».

قلت: ورواه البخاري في مكان آخر [برقم ٤٠٣٠]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٤٠٢/١٠] و[١١/١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١]، والبيهقي في «سننه» [١٨٠٥٨]، من الطريق الماضي به ولكن في سياق طويل.

ووقع في سياقه: ما يوهم الإرسال، وقد أجاب الحافظ عن هذا في «الفتح» [١٠/٨]، وأجاد على عادته - يرحمه الله - والله المستعان.

٦٧١٢- منكر: أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» [١/رقم ١٥٨]، والحاكم [٢/٤١٠، ٥٤٣]، وأبو سعيد الدارمي في «الرد على بشر المريسي» [١/٤٧٩-٤٨٠]، ومحمد بن عثمان بن أبي =

عبدالله عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب في قوله: ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ ﴾ [الحاقة: ۱۷]، قال: ثمانية أملاك في صورة الأوعال .

۶۷۱۳ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ،

= شيبية في «العرش» [رقم ۲۸]، والخطيب في «تلخيص المتشابه» [رقم ۲۹۵]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ۲۹۷]، وغيرهم من طرق عن شريك بن عبد الله القاضي عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب به نحوه . . . زاد الحاكم: (بين أظلافهم وركبهم مسيرة ثلاث وستين سنة أو خمس وستين سنة) ونحوه عند ابن خزيمة دون الشك، وهذه الزيادة: عند ابن أبي شيبه بلفظ: (ما بين ظلف قدمهم إلى ركبهم مسيرة سبعين خريفًا).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلت: كلا، ولم يخرج مسلم بتلك الترجمة حديثًا قط، وعبد الله بن عميرة: لم يحتج به مسلم أصلاً، وكذا لم يخرج لشريك القاضي إلا في الشواهد والمتابعات وحسب، والإسناد هنا: ضعيف معلول، فيه (عبد الله بن عميرة) وقد انفرد عنه سماك بن حرب بالرواية، وكذا انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات»، وقال إبراهيم الحري: «لا أعرفه» وقال الذهبي: «فيه جهالة» وقال الحافظ: (مقبول) يعني إذا توبع؛ وإلا فلين، وقد غامر بعض المتأخرين ووثقه، وليس بشيء، وشريك القاضي: ضعيف الحفظ، مضطرب الحديث، وقد خولف في وقفه كما يأتي، وفي الإسناد علتان أخريان:

أولاهما: أن عبد الله بن عميرة مع جهالته؛ فقد غمز البخاري في سماعه من أحنف بن قيس، فقال: «لا نعلم له سماعاً من الأحنف» .

وثانيهما: سماك بن حرب شيخ ثقة في الأصل، إلا أنه كان قد اختلط وساء حفظه جداً، حتى صار يتلقن ما ليس من حديثه، وقد اضطرب في هذا الحديث على ألوان، ولم يروه عنه أحد ممن سمع قبل اختلاطه أصلاً، ويشبهه: أن يكون هذا الحديث: مما تلقنه سماك، فهو حديث منكر سنداً وامتناً، ولم يصح مرفوعاً ولا موقوفاً، وقد بسطنا الكلام عليه رواية ودراية في رسالة مستقبله بعنوان «فصل المقال ببيان بطلان حديث الأوعال» وانظر الآتي:

۶۷۱۳ - منكر: أخرجه أحمد [۱/ ۲۰۶]، والحاكم [۲/ ۳۱۶، ۴۱۰، ۵۴۳، ۴۴۷]، والبغوي في «تفسيره» [۸/ ۲۱۰ / طبعة دارطبية]، وابن الجوزي في «المتناهية» [۱/ ۲۳]، والذهبي في =

عن عمه شعيب بن خالد، عن سماك بن حرب، عن عبد الله بن عميرة، عن العباس بن عبد المطلب، قال: كنا جلوساً مع رسول الله ﷺ بالبطحاء، فقال رسول الله ﷺ: «تَدْرُونَ مَا هَذَا؟» قال: قلنا: السحاب، قال: «وَالْمَزْنُ»، قلنا: والمزن، قال: «وَالْعَنَانُ»، قال: فسكتنا، فقال: «هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «بَيْنَهُمَا مَسِيرَةٌ خَمْسِمِئَةِ سَنَةٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةٌ خَمْسِمِئَةِ سَنَةٍ، وَكَثْفُ كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةٌ خَمْسِمِئَةِ سَنَةٍ، وَفَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةٌ أَوْعَالٍ، بَيْنَ رُكْبِهِمْ وَأَظْلَافِهِمْ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ الْعَرْشُ، وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ».

= «العلو» [ص ٥٩٠٥٨ / رقم ١٠٤]، وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء الجلي عن عمه شعيب بن خالد الجلي عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن العباس بن عبد المطلب به مرفوعاً نحوه.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال بعض الحفاظ: تفرد به يحيى بن العلاء، قال أحمد: هو كذاب يضع الحديث.

وقال يحيى: ليس بثقة، وقال الفلاس: متروك الحديث، وقال ابن عدى: أحاديثه موضوعات، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به . . .».

قلت: وهذا الهالك: من رجال أبي داود وابن ماجه وهدهما، وبه أعلى الذهبي عقب روايته فقال: «يحيى بن العلاء متروك الحديث» وقبل ذلك قال: «تفرد به سماك عن عبد الله - يعني ابن عميرة - وفيه جهالة» وجازف الحاكم على عادته وصححه سنده، وتعقبه الذهبي في «تلخيص المستدرک» قائلاً: «قلت: يحيى واه» وعمه: شعيب بن خالد: شيخ صدوق صالح الحديث، وهو من رجال أبي داود وحده، وشيخه (سماك بن حرب) تقدم الكلام عليه هو وشيخه (عبد الله بن عميرة) في الطريق الماضي قبله.

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/٥٣]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف به . . . قال: «هذا إسناد ضعيف منقطع، عبد الله بن عميرة لم يدرك العباس، ويحيى بن العلاء: ضعيف» =

= قلتُ: تسامح بشأن يحيى، وقد عرفت حاله سابقاً؛ وعبد الله بن عميرة لم يدرك العباس كما قال؛ وقد وقع في إحدى روايات الحاكم: (عن عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن شعيب بن خالد عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس به . . .)، هكذا بزيادة (الأحنف) بين عبد الله بن عميرة والعباس، وهذا خطأ من الحاكم أو شيخه أو شيخه، وربما كان من الناسخ أو غيره.

والمحفوظ في هذا الطريق من رواية عبد الرزاق: ليس فيه (الأحنف بن قيس) نعم: قد خولف يحيى بن العلاء في سنده، خالفه إبراهيم بن طهمان والوليد بن أبي ثور وعمرو بن أبي قيس، وعنبسة بن سعيد كلهم رووه عن سماك بن حرب، بزيادة (الأحنف بن قيس) بين (عبد الله بن عميرة) و(العباس) وهذا هو المحفوظ عن سماك إن شاء الله؛ وكذا خالفوه في بعض سياقه أيضاً، وقد خرجنا رواياتهم في «فصل المقال ببيان بطلان حديث الأوعال».

وذكرنا هناك: أن هذا الحديث منكر جداً، بل باطل ليس له أصل مرفوعاً بنقل الثقات، وأن في سنده عللاً شتى، يكفى منها جهالة (عبد الله بن عميرة) مع غمز البخاري في سماعه من الأحنف أيضاً، وكذا اضطراب سماك في سنده وامتته، مع كونه كان قد ساء حفظه حتى صار يتلقن، وهذه مصيبة.

وقد نهض الشمس ابن القيم: وانتصر لصحة الحديث، وتابعه بعض المتأخرين على ذلك، وهو تساهل قبيح، قد كشفنا عواره في الرسالة المشار إليها آنفاً. . . والله المستعان لا رب سواه.

● تنبيه: كان قد وقع في أصل سند المؤلف: (عن يحيى بن العلاء عن عمه شعيب . . .) فجاء حسين الأسد في طبعته [٧٥ / ١٢]، وأقحم في السند: (عن خالد) بدل: (عن عمه) ثم قال بالهامش: «في الأصلين: «عمه» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وانظر كتب الرجال».

قلتُ: وهذا من غرائب هذا الرجل، لأننا قد نظرنا كتب الرجال: فوجدنا أبا حاتم الرازي قد جزم في ترجمة شعيب بن خالد من «الجرح والتعديل» [٣٤٣ / ٤]، بكونه عم يحيى بن العلاء، وليس خاله، وقال في ترجمة يحيى من «الجرح» [١٧٩ / ٩]: «ابن أخي شعيب بن خالد» وهكذا جزم المزني في ترجمة شعيب من «التهذيب» [٥٢١ / ١٢]، بكونه عم (يحيى بن العلاء) وقال في ترجمة يحيى [٤٨٤ / ٣١]: «ابن أخي شعيب بن العلاء . . .» =

٦٧١٤ - حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حَدَّثَنَا عبد الصمد، حَدَّثَنَا عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن العباس بن عبد المطلب، أن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ طَهَرَ هَذِهِ الْقَرْيَةَ مِنَ الشُّرْكِ، إِنْ لَمْ تُضِلَّهُمُ النُّجُومُ».

٦٧١٥ - حَدَّثَنَا محمد ابن أبي بكر المقدمي، حَدَّثَنَا أبو عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن العباس بن عبد المطلب، قال: يا رسول الله هل نفعت أبا طالب؟ فإنه كان يحوطك ويغضب لك، قال: «هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ، وَلَوْلَايَ لَفِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ».

= والذي جزم بكون شعيب هو خال العلاء، ليس إلا أبو محمد ابن عيينة، فيما حكاه عنه علي بن المديني؛ وهذا القول قد مرَّضه المزى بقوله في ترجمة (شعيب): «وقيل: خاله».

■ فالحاصل: أن الأمر مختلف فيه كما رأيت؛ وصنيع حسين الأسد يقتضى أن النقاد متفقون على كون شعيب هو خال يحيى، وليس بشيء، والله المستعان.

٦٧١٤ - منكر: مضى الكلام عليه سابقاً [برقم ٩٧٠٩].

٦٧١٥ - صحيح: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٦٦٩٤].

مسند الفضل بن العباس - رحمه الله - (*)

٦٧١٦ - حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: أفاض رسول الله ﷺ من عرفة، وردفه أسامة بن زيد، وأفاض من جمع، وردفه الفضل بن عباس، قال الفضل: لم يزل رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة.

(*) هو: الفضل بن العباس بن عبد المطلب: ابن عم رسول الله ﷺ، ذلك الهاشمي الجميل الوسيم الحسيب النسيب الشريف المجاهد الشجاع؛ توفي بالشام في طاعون عمواس الشهير، فرضى الله عنه وعن أبيه وأخيه وهذا البيت جميعاً.

٦٧١٦ - صحيح: أخرجه النسائي [٣٠٥٥]، وأحمد [٢١٣/١] و[٢١٢/١]، وابن خزيمة [٢٨٢٥]، والطبراني في «الكبير» [١٨/١ رقم ٧١٢، ٧١١، ٧١٣]، والبزار [٦/ رقم ٢١٤٨]، البيهقي في «سننه» [٩٢٢٤]، وأبو عوانة [رقم ٣٤٩١]، و[٣٤٩٠]، وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن رباح عن ابن عباس به نحوه . . . وهو عند النسائي مختصراً بنحو قول الفضل بن عباس في آخره، مع طرف يسير من آخر الشطر الأول، وهو رواية للطبراني، ومثله عند البزار إلا أنه اكتفى بقول الفضل وحده، وهو عند أبي عوانة والبيهقي ورواية لأحمد والطبراني: في سياق أتم قليلاً . . . ومثله عند ابن خزيمة أيضاً. قلت: وسنده صحيح مليح؛ وهو من هذا الطريق: عند مسلم [١٢٨٦]، أيضاً؛ ولكن مختصراً بقول ابن عباس في أوله فقط.

وقد اختلف في حديث الفضل بن عباس على عبد الملك بن أبي سليمان في سنده، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي: (عن ابن عباس عن الفضل: لم يزل رسول الله ﷺ . . . إلخ) وخالفهم يحيى القطان، فرواه عن عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس به نحوه في سياق أتم، وجعله من (مسند ابن عباس) هكذا أخرجه أحمد [٢٢٦/١]، وغيره.

والوجهان محفوظان عن عبد الملك؛ والحديث حديث الفضل بن عباس، ومنه سمعه أخوه (عبد الله بن عباس) إلا أن عبد الله ربما قصر به؛ وأرسله دون أن يذكر فيه أخاه الفضل، هكذا وقع في جملة من طرق هذا الحديث عن ابن عباس؛ وقد بين أكثر أصحابه: أنه سمعه من أخيه الفضل عن النبي ﷺ به.

٦٧١٧- حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى، حدثنا هشيمٌ، عن يحيى بن أبي إسحاق، حدثنا سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس، عن الفضل بن عباس، أن رجلاً، قال: يا رسول الله، إن أباي أدركه الإسلام، وهو شيخٌ كبيرٌ، إن شدته على الرحل خفت عليه أن يموت، وإن لم أشده لم يثبت، أفأحج عنه؟ قال: «أرأيت لو كان على أبيك دينٌ فقَضَيْتَهُ، أَكَانَ يُجْزِيهِ؟» فقال: نعم، قال: «فَحُجَّ عَنْ أَبِيكَ».

= وقد توبع عليه عبد الملك عن عطاء: تابعه ابن جريج وقتادة وعامر الأحول، وجابر الجعفي، وحبيب بن أبي ثابت وأسامة بن زيد المدني ورباح بن أبي معروف وغيرهم، وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» وسيأتي المزيد من طرقه عن ابن عباس.

٦٧١٧- صحيح: هذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى شيخ المؤلف (زكريا بن يحيى) وهو ابن صبيح الواسطي المعروف بـ (زحمويه) الثقة المتقن؛ وهو في «ثقات ابن حبان» [٢٥٣/٨]، وترجمه الحافظ في «التعجيل» [ص ١٣٩]، وشيخه (هشيم) وإن كان عريقاً في ضروب التدليس، إلا أن الحديث صحيح محفوظ من غير طريق عن الزهري عن سليمان ابن يسار عن ابن عباس عن أخيه الفضل به نحوه على اختلاف في متنه يأتي الإشارة إليه. وقد اختلف في سنده على هشيم، فرواه عنه زكريا بن يحيى الواسطي كما مضى عند المؤلف؛ وخالفه: الإمام أحمد، فرواه عن هشيم فقال: حدثنا يحيى بن أبي إسحاق عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس أو عن الفضل بن عباس به نحوه، هكذا شك في شيخ سليمان، أخرجه الإمام في «مسنده» [٣/٣٢١/ طبعة الرسالة].

وخالفهما مجاهد بن موسى، فرواه عن هشيم فقال: عن يحيى بن أبي إسحاق عن سليمان عن عبد الله بن عباس به نحوه . . . وجعله من (مسند ابن عباس) هكذا أخرجه النسائي [٥٣٩٣، ٢٦٤٠]، ومن طريقه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» [٥٢٢/٢]، فهذه ثلاثة ألوان من الاختلاف على هشيم في سنده، ثم جاء شعبة ورواه عن يحيى بن أبي إسحاق فقال: عن سليمان بن يسار عن الفضل بن العباس به نحوه . . . وجعله من (مسند الفضل) بعد أن أسقط منه (عبد الله بن عباس) هكذا أخرجه النسائي [٥٣٩٥]، وأحمد [٣/٣٢٢/ طبعة الرسالة]، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» [١/ رقم ١٥٠٢]، وعنه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٤٨٥]، وغيرهم من طرق عن شعبة به.

=

قال النسائي: «سليمان لم يسمع من الفضل بن العباس».

= قلتُ: قد وقع عند أحمد تصريحه بالسماع منه، وهو غلط من الناسخ أو ممن دون الإمام أحمد في سنده، وقد تويع شعبة على هذا اللون عن يحيى: تابعه محمد بن سيرين إلا أنه ذكر فيه قول السائل: (إن أمى عجوز كبيرة . . .) بدل: (إن أبى أدركه الاسلام، وهو شيخ كبير . . .)، أخرجه النسائي [٢٦٤٣٥، ٥٣٩٤]، والطبراني في «الكبير» [١٨ / رقم ٧٥٨]، والطحاوي في «المشکل» [١٤٧ / ٦]، وابن حزم في «حجة الوداع» [رقم ١٣٠]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٤٨٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بإسناده به . . . وقال في آخره: (فحج عن أمك).

قلتُ: وقد اختلف على ابن سيرين في سنده على ألوان أيضاً، أوردها الدارقطني في «العلل» [١٠ / ٤٤]، ثم قال: «وقول هشام -يعنى ابن حسان- أشبه بالصواب».

ورواه ابن عليه عن يحيى بن أبي إسحاق عن سليمان قال: «حدثني أحد بنى العباس: إما عبيد الله، وإما الفضل . . .) وساقه نحو سياق المؤلف إلا أنه كما شك في سنده؛ شك في متنه أيضاً، فقال فيه: (إن أمى أو أبى . . .) هكذا أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٤٨٣]، حدثنا أبي قال: حدثنا ابن عليه به.

ورواه حسان بن إبراهيم الكرمانى عن حماد بن سلمة فقال: عن يحيى بن إسحاق عن سليمان ابن يسار حدثني عبيد الله بن العباس به . . .، فجعله من (مسند عبيد الله بن العباس) هكذا (عبيد) مصغراً، أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» [قم ١٤٨٤]، من طريق يحيى بن أيوب عن حسان الكرمانى به.

قلتُ: وخولف حسان فيه، خالفه إبراهيم بن الحجاج السامى وحجاج بن منهال، كلاهما رواياه عن حماد بن سلمة فجعله من (مسند عبد الله بن عباس) دون أخيه (عبيد الله) هكذا أخرجه ابن حبان [٣٩٩٠]، والطحاوي في «المشکل» [١٤٨ / ٦].

ورواه حماد بن زيد عن يحيى بن أبي إسحاق عن سليمان بن يسار فقال: عن عبيد الله بن عباس أو عبد الله بن عباس به نحوه . . . إلا أنه قال في متنه: (إن أبى أو أمى . . .) وقال أيضاً: (أرأيت إن كان على أبيك أو أمك . . .) وقال في آخره: (فحج عن أبيك أو أمك) هكذا شك في سنده ومنتنه جميعاً، أخرجه الدارمى [١٨٣٥]، والطحاوي في «المشکل» [١٤٨ / ٦]، من طريق مسدد عن حماد به .

= قلتُ: وهذا اختلاف شديد، وقد جزم الحافظ في «الفتح» [٦٨/٤]، بكون الاضطرب فيه من سليمان بن يسار، كأنه كان لا يضبطه، ثم أجاب الحافظ عن اضطراب متنه بقوله: «والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق: أن السائل رجل، وكانت ابنته معه؛ فسألت أيضاً، والمسؤول عنه: أبو الرجل وأمه جميعاً...» .

قلتُ: وهذا فيه تكلف، وراوى هذا الحديث عن سليمان بن يسار هو (يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي) الشيخ الثقة الصدوق؛ وهو من رجال الشيخين، لكن قال أحمد: (في حديثه نكارة) وقال ابن معين في رواية: (في حديثه بعض الضعف)، فالأشبه: أن يكون هو المضطرب في إسناده و متنه جميعاً، دون سليمان بن يسار؛ فإن سليمان في الثبت كالاسطوانة، وهو أجل من أن يقال فيه: (ثقة ثبتٌ).

وقد روى الزهري هذا الحديث عن سليمان؛ واختلف عليه فيه هو الآخر، فرواه عنه معمر وابن جريج وغيرهما فقالوا: عن الزهري عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس عن أخيه الفضل بن عباس به نحوه... إلا أنهم جعلوا السائل: امرأة تسأل عن أبيها.

١- ورواية معمر: أخرجها أحمد [٢١٢/١]، والدارمي [١٨٣١]، والطبراني في «الكبير» [١٨ / زقم ٧٢١]، والمؤلف [برقم ٦٧٣٧]، وغيرهم.

٢- ورواية ابن جريج: عند البخاري [١٧٥٥]، ومسلم [١٣٣٥]، والترمذي [٩٢٨]، وأحمد [٢١٣/١]، والدارمي [١٨٣٢]، والشافعي [٤٨٨]، والطبراني في «الكبير» [١٨ / رقم ٧٢٠]، والبيهقي في «سننه» [٨٤١١]، وفي «المعرفة» [رقم ٢٧٧٩]، وجماعة من طرق عن ابن جريج به.

قال الترمذي: «حديث الفضل بن العباس: حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهكذا رواه الأوزاعي عن الزهري عند ابن ماجه وجماعة؛ وخالفهم مالك وابن عيينة وسائر أصحاب الزهري، كلهم روه عنه فقالوا: عن سليمان بن يسار عن ابن عباس به نحوه... وجعلوا السائل امرأة تسأل عن أبيها أيضاً...

ونقلوا الحديث إلى (مسند ابن عباس) دون أخيه الفضل، وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» وقد مضت رواية ابن عيينة وحده عند المؤلف [برقم ٢٣٨٤].

٦٧١٨- حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى، حَدَّثَنَا هشيمٌ، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبيد الله، والفضل بن عباس، أن الغميصاء، أو الرميضاء- جاءت تشكو زوجها إلى رسول الله ﷺ، قالت: إنه لا يصل إليها، قال: فقال: كذبت يا رسول الله، إنى لأفعل، ولكنها تريد أن ترجع إلى زوجها الأول، قال: فقال رسول الله ﷺ: «لا تحلُّ له حتى تذوق عسيلتها».

= والوجهان: محفوظان عن الزهرى؛ وقد نقل الترمذى عن البخارى أنه قال: «أصح شيء فى هذا الباب: ما روى ابن عباس عن الفضل بن العباس عن النبي ﷺ» ثم قال البخارى: «ويحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره عن النبي ﷺ ثم روى هذا عن النبي ﷺ وأرسله، ولم يذكر الذى سمعه منه».

قلت: وهذا هو الأشبه عندى إن شاء الله؛ وإن كان الحافظ قد صحح الوجهين جميعاً، فقال فى «الفتح» [٦٧/٤]: «ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية - يعنى المرأة السائلة - وقع بعد رمى جمرة العقبة، فحضره ابن عباس، فنقله تارة عن أخيه - يعنى الفضل - لكونه صاحب القصة، وتارة عما شاهده . . .».

قلت: وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس، وكذا شواهد عن جماعة من الصحابة، وقد استوفينا طرقه وأحاديث الباب فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٦٧١٨- صحيح: هكذا رواه زكريا بن يحيى الواسطى المعروف بـ (زحمويه) عن هشيم فشك فى سنده وقال: (عن عبيد الله أو الفضل بن عباس) وقد خالفه الإمام أحمد فى «المسند» [١/٢١٤]، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/٧٢٧]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٤٧١٤، ٧٦٤٣/ طبعة دار الوطن]، وسعيد بن منصور فى «سننه» [٢/١٩٨٤]، وإسماعيل ابن سالم عند ابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/رقم ٤٠٢]، ويعقوب بن إبراهيم ويعقوب ابن ماهان كلاهما عند الطبرى فى «تفسيره» [٤/رقم ٤٩٠١/ طبعة الرسالة]، والحسن بن عرفة عند ابن أبى حاتم فى المراسيل [ص ١١٧]، وعبد الله بن محمد الوراق عن جده عند ابن قانع فى «المعجم» [رقم ١٠٢٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٧/٤٧١]، كلهم روه عن هشيم عن يحيى بن أبى إسحاق الحضرمى عن سليمان بن يسار فقالوا: عن عبيد الله ابن عباس به نحوه . . . بدون شك.

= قلتُ: وهذا إسناد قوى؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحیح» وهشيم قد صرح بالسماع عند أحمد وغيره، وهذا الوجه: هو المحفوظ عنه؛ وعبيد الله بن عباس: هو ابن عبد المطلب، معدود من صفار الصحابة؛ وخالف في هذا أبو حاتم الرازي، وقال: «ليس لعبيد الله صحبة» وخالفه غيره وأثبتوا له الإدراك والسماع، وقد كان عبيد الله أصغر من أخيه (عبد الله بن عباس) بسنة واحدة كما قاله جماعة؛ وقد تعقب الحافظ في ترجمة عبيد الله من «الإصابة» [٣٩٧/٤]، قول أبي حاتم الماضي وقال: «لعله أراد حديثاً مخصوصاً؛ وإلا فسنة تقتضى أن يكون له عند موت النبي ﷺ أكثر من عشر سنين) وقد ساق له الحافظ هذا الحديث من طريق أحمد به . . . ثم قال: (إلا أنه ليس بصريح أن عبيد الله شهد القصة . . .» .

قلتُ: وغايته أن يكون من مراسيل الصحابة كما جزم به الإمام أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» .

وقد تصحف (عبيد الله) عند سعيد بن منصور والنسائي والرواية الثانية عند أبي نعيم إلى (عبد الله) مكبراً، وكذا تحرف: (يحيى بن أبي إسحاق) عند النسائي إلى: (يحيى عن أبي إسحاق) وقد وقع في سند الحديث: اختلاف على يحيى بن أبي إسحاق، ورواية هشيم عنه هنا: هي أرجح وجوه الاختلاف عليه، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» .

والحديث: جود سنده البدر العيني في «عمدة القارئ» [١٩٧/١٣]، وقال صاحبه في «الفتح» [٤٦٥/٩]: «رجالهم ثقات . . .» .

وقال الهيثمي في «المجمع» [٦٢٦/٤]: «رواه أبو يعلى، ورجالهم رجال الصحیح» .

قلتُ: وإنما ذكره الهيثمي في «المجمع» مع كون النسائي قد أخرجه، فإنما ذلك باعتبار ما وقع في سند المؤلف وحده من الشك بين الفضل بن العباس مع (عبيد الله) في سنده، وهو عند النسائي والآخرين من حديث عبيد الله بن عباس به وحده .

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة، مضى منهم حديث أنس [برقم ٤١٩٩]، وحديث عائشة [برقم ٤٤٢٣، ٤٩٦٤، ٤٩٦٥، ٤٩٦٦] .

● تنبيه: وقع في إسناد المؤلف من الطبعتين: (عن عبيد الله والفضل بن عباس) هكذا بواو العطف بينهما، والذي نقله الحافظ في «المطالب» [٨/ رقم ١٧٠٧ / طبعة العاصمة]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣٦/٤، ٤٩ / طبعة الوطن]، عن المؤلف:

٦٧١٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الشَّاذِكُونِيُّ أَبُو أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثَ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْطَرَ بِعَرَفَةَ .

٦٧٢٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّاذِكُونِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُفِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَوْبَيْنِ أبيضينِ سَحوليينِ .

= (عن عبيد الله أو الفضل بن عباس) هكذا بحرف (أو) بينهما على الشك، وهذا هو الأصح . . . والله المستعان لا رب سواه .

٦٧١٩- صحيح: أخرجه الذهبي في «سير النبلاء» [١٠/٦٨٣]، وفي «تذكرة الحفاظ» [٢/٤٨٩]، من طريق المؤلف به .

قلت: وهذا إسناد صحيح في المتابعات؛ رجاله كلهم ثقات أئمة سوى شيخ المؤلف (سليمان الشاذكوني) وهو حافظ متهم، إلا أنه لم ينفرد به عن حفص بن غياث: بل تابعه عليه جماعة: منهم ابن أبي شيبة وأبو الشعثاء الحضرمي ومسروق بن المرزبان، وسفيان بن وكيع، وأبو كريب وغيرهم عن حفص بن غياث عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال: (رأيت رسول الله ﷺ يشرب من شن يوم عرفة) وفي رواية: (أن النبي ﷺ شرب يوم عرفة) أخرجه ابن أبي شيبة [١٣٣٨٢]، وعنه المؤلف [برقم ٦٧٢٩] و[رقم ٦٧٣٦]، والطبراني في «الكبير» [١٨/٦٩٤]، والطبري في «تهذيب الآثار» [١/رقم ٥٦٦/مسند عمر]، وغيرهم من طرق عن حفص به .

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، وقد صرح ابن جريح بالسماع عند الطبري؛ لكنه معلول، فقد اختلف في سنده على ابن جريح، كما شرحناه في «غرس الأشجار» ولم يسمعه من عطاء، إنما سمعه بواسطة عنه، كلما مضى عند المؤلف [برقم ٢٧٤٤]، وقد اختلف على ابن عباس فيه أيضاً، فرواه عنه بعضهم عن أخيه الفضل كما هنا؛ ورواه الأكثرون عنه به . . . وجعلوه من «مسنده» وهو الأصح . . . وهذا اختلاف لا يؤثر في صحة الحديث أصلاً .

وفي الباب عن أم الفضل الهلالية، وحديثها يأتي [برقم ٧٠٧٣] .

٦٧٢٠- منكر: هذا إسناد تالف، وفيه علل:

١- سليمان الشاذكوني: حافظ متهم، وهو من رجال «اللسان» .

٦٧٢١- حدثنا هذبة بن خالد، حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن عزرة، عن الشعبي، عن الفضل بن عباس، قال: كنت ردف رسول الله ﷺ من جمع فلم ترفع راحلته رجلها غادية حتى أتى جمعاً.

= ٢- وعثمان بن عطاء: هو ابن مسلم الخراساني الشيخ الضعيف المشهور، بل قال الساجي: «ضعيف جداً» وقال ابن البرقي: «ليس بثقة» وقال الحاكم: «روى عن أبيه أحاديث موضوعة» وقال أبو نعيم: (روى عن أبيه أحاديث منكرة) وهو من رجال «التهذيب».

٣- وأبوه عطاء بن أبي مسلم: مختلف فيه، والتحقيق أنه صدوق متماسك؛ وكان عالماً عابداً من أعلام الأمة؛ إلا أنه لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة، بل قال ابن معين: «لا أعلمه لقي أحداً من أصحاب النبي ﷺ» نقله عنه العلائي في «جامع التحصيل» [ص ٢٣٨]، وهو من رجال الجماعة إلا البخاري.

وللحديث: طرق أخرى عن ابن عباس به... وكلها ضعيفة، لا يصح منها شيء أصلاً، والمحفوظ في هذا الباب وأصح شيء فيه: هو حديث عائشة: (كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية من كرسف...). وقد مضى (برقم ٤٤٠٢)، وكذا [برقم ٢٨٢٨]، وقد خرجنا أحاديث الباب في «غرس الأشجار».

٦٧٢١- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [٢١٣/١]، والبيهقي في «سننه» [٩٣١٥]، وغيرهما من طرق عن همام عن قتادة عن عزرة بن عبد الرحمن الكوفي عن الشعبي عن الفضل بن عباس به... وزاد أحمد والبيهقي: (قال: وحدثني الشعبي: أن أسامة - يعني بن زيد - حدثه أنه كان رديف النبي ﷺ من جمع فلم ترفع راحلته رجلها غادية حتى رمى الجمرة)... وهذه الزيادة وحدها: عند أحمد أيضاً [٢٠٦/٥]، والطيالسي [٢/٢] رقم ٦٧٠ / طبعة هجر]، والطبراني في «الكبير» [١/١] رقم ٤٦٢]، وابن سعد في «الطبقات» [٤/٦٤]، وغيرهم من طرق عن همام بإسناده به أيضاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف معلول، فالشعبي لم يدرك الفضل بن العباس أصلاً، ولم يثبت له سماع من أسامة بن زيد أيضاً، ففي «جامع التحصيل العلائي» [ص ٢٠٤]، نقل عن إسحاق بن منصور أنه قال: «قلت ليحيى بن معين: الشعبي أن الفضل - يعني ابن عباس - حدثه، وأن أسامة يعني بن زيد حدثه، قال: لا شيء» قال العلائي: «وكذلك قال أحمد بن حنبل وعلي بن المديني».

= قلتُ: فالإسناد معل بالانقطاع من طريق الشعبي عن الفضل وأسامة جميعاً.

فإن قلتُ: قد وقع تصريح الشعبي بالسماع من الفضل وأسامة معاً: عند أحمد والبيهقي، فما هذا!

قلنا: هذا خطأ لا ريب فيه، وهو عن دون الشعبي قطعاً، وقد سئل أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٨٢٢]، عن تصريح الشعبي بسماعه من أسامة بن زيد في هذا الحديث! فقال: «هذا خطأ، الشعبي لم يسمع من أسامة شيئاً فيما أعلم» وسئل أيضاً عن هذا الحديث كما في «المراسيل» [ص ١٥٩-١٦٠]، فقال: «لا يمكن أن يكون الشعبي سمع من أسامة هذا؛ ولا أدرك الشعبي: الفضل بن العباس».

قلتُ: والقول ما قال هذا الناقد الجهبذ؛ وللحديث شاهد بنحوه من رواية ابن عباس عند أبي داود والبيهقي وأحمد وأبي نعيم والطيالسي وجماعة في سياق أتم، وفيه قول ابن عباس: (قال: فما رأيها رافعة يديها عادية حتى أتى جمعاً . . .) وهو من طريق الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد معلول، أعله البخاري في «تاريخه الأوسط» -المطبوع باسم «الصغير»- [ص ٢٩٥]، فقال: (حديث الحكم هذا عن مقسم مضطرب . . . ولا ندرى الحكم سمع هذا من مقسم أم لا).

قلتُ: قد جزم جماعة من النقاد بكون الحكم لم يسمع من مقسم إلا أربعة أحاديث أو خمسة، ولم يذكروا هذا الحديث منها، وقد استوفينا الكلام عليه في «غرس الأشجار» وذكرنا هناك: ما وقع فيه من الخلاف سنداً ومتناً.

وقد صح الحديث عن الفضل بن العباس وأخيه ابن عباس وأسامة بن زيد ثلاثتهم قالوا في وصف إفاضة النبي ﷺ: (فلما أفاض: سار على هيئته حتى أتى جمعاً، ثم أفاض من جمع . . .) وهو في سياق أتم؛ وهو حديث واحد اختلف على ابن عباس في سنده، فوقع عند النسائي [٣٠١٧]، وجماعة من (مسند الفضل بن عباس) وسيأتي عند المؤلف [برقم ٦٧٣٢]، وقد مضى أيضاً [برقم ٦٧١٦]، ولكن دون موضع الشاهد فيه هنا، ووقع عند مسلم [١٢٨٦]، وجماعة من (مسند أسامة بن زيد).

٦٧٢٢- حَدَّثَنَا يحيى بن أيوب، حَدَّثَنَا إسماعيل بن جعفر، حَدَّثَنَا محمد بن أبي حرملة، عن كريب مولى ابن عباس، عن أسامة بن زيد، أنه كان رَدَفَ رسول الله ﷺ من عرفات، فلما بلغ رسول الله ﷺ شعب الأيسر الذى دون المزدلفة أناخ، قال: ثم جاء فصبت عليه الوضوء فتوضأ، قلت: الصلاة يا رسول الله! قال: «الصلاة أمأمك»، فركب رسول الله ﷺ حتى أتى المزدلفة فصلى، ثم ردف الفضل رسول الله ﷺ غداة جمع.

٦٧٢٣- قَالَ كريبٌ: فأخبرني عبد الله بن عباس، عن الفضل، أن رسول الله ﷺ لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة.

= أعنى قول الماضى: (. . . سار على هيئته حتى أتى جمعاً) ولفظ مسلم هناك: (قال أسامة: فما زال يسير على هيئته حتى أتى جمعاً) فهذا القدر وحده: عنده من (مسند أسامة) والباقي (من مسند ابن عباس).

ووقع الحديث عند أحمد [٢٢٦/١]، وغيره من (مسند ابن عباس) وهذا كله اختلاف غير مؤثر؛ والحديث صحيح على كل حال، وفيه إفاضته ﷺ من عرفة على ناقته حتى أتى مزدلفة؛ فعرفة: هي الجمع الأول، ومزدلفة: هي الجمع الثانى المذكور فى الحديث. وقد استوفينا: طرق الحديث وألفاظه فى «غرس الأشجار».

■ والحاصل: أن الحديث هنا ضعيف بهذا اللفظ فى وسطه: (فلم ترفع راحلته رجلها غادية . . .) والباقي صحيح محفوظ.

٦٧٢٢- صحيح: أخرجه البخارى [١٥٨٦]، ومسلم [١٢٨٠]، وأبو عوانة [رقم ٣٤٨١]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ٢٩٤٨]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبى حرملة المدنى القرشى عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد به. قلت: وهو فى حديث إسماعيل بن جعفر [برقم ٣١٧]، وقد توبع ابن أبى حرملة عليه عن كريب؛ وخالفه غيره، فرواه عن كريب عن ابن عباس عن أسامة به، وقد استوفينا الكلام عليه وتخريجه فى «غرس الأشجار».

٦٧٢٣- صحيح: هذا موصول الإسناد قبله . . . وهو جزء منه.

٦٧٢٤- حَدَّثَنَا كَامِلٌ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا أَبُو الزَّبِيرِ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَكَانَ رَدَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ فِي عَشِيَةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ: «أَيُّهَا النَّاسُ- حِينَ دَفَعُوا- عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ» وَهُوَ كَافٌ نَاقَتُهُ حَتَّى إِذَا دَخَلَ مَحْسَرًا، وَهُوَ مِنْ مَنَى، قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجُمُرَةُ»، وَلَمْ يَزَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِي حَتَّى رَمَى الْجُمُرَةَ .

٦٧٢٤- حسن: أخرجه مسلم [١٢٨٢]، والنسائي [٣٠٢٠]، وأحمد [٢١٠/١]، وابن حبان [٣٨٧٢]، والطبراني في «الكبير» [١٨/ رقم ٦٨٦]، والبيهقي في «سننه» [٩٣١٦]، وأبو الشيخ في «ما روله أبو الزبير عن غير جابر» [رقم ١٢٨]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٤٢]، وأبو نعيم في المستخرج [رقم ٢٩٥١]، وابن حزم في «حجة الوداع» [رقم ١٣٤]، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» [رقم ٤٣٣]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٥٤/٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٢١/٤٨]، وغيرهم من طرق عن الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس عن أخيه الفضل بن عباس به .

قلت: وهذا إسناد صالح؛ وأبو الزبير: صدوق متماسك أحد العلماء الأعلام؛ وكان لا يدلس إلا عن جابر بن عبد الله وحده، راجع ما علقناه بشأنه بذييل الحديث الماضي [برقم ١٧٦٩]، وقد توبع عليه الليث: تابعه ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير عن أبي معبد عن ابن عباس عن الفضل بن عباس به نحوه .

إلا أنه لم يقل فيه: (ولم يزل رسول الله ﷺ حتى رمى الجمرة) وزاد: (والنبي ﷺ يشير بيده كما يحذف الإنسان) أخرجه مسلم [١٢٨٢]، والنسائي [٣٠٥٢، ٣٠٥٨]، وأحمد [١/ ٢١٠، ٢١٣]، والمؤلف [برقم ٦٧٣٠]، والدارمي [١٨٩١]، وابن خزيمة [٢٨٤٣، ٢٨٦٠]، والطبراني في «الكبير» [١٨/ رقم ٦٨٧]، والبزار [٦/ رقم ٢١٦٢]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٤٠، ٣٥٤١]، وأبو نعيم في «مستخرجه» [رقم ٢٩٥٢]، وجماعة من طرق عن ابن جريج به . . . وهو عند الدارمي وابن خزيمة باختصار يسير .

قلت: وهكذا رواه يحيى بن سعيد الأنصاري وعمرو بن الحارث المصري، وعبد الله بن عامر الأسلمي كلهم عن أبي الزبير به نحوه . . . وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار بتخرير متقى الأخبار» .

٦٧٢٥- حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك، حدثنا أبي، عن شعبة، عن مشاش، عن عطاء، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس، أن رسول الله ﷺ أمر ضعفة بني هاشم أن ينفروا من جمعٍ بليلٍ.

٦٧٢٦- حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك، حدثنا أبي، حدثنا ابن جريج، حدثنا محمد بن

٦٧٢٥- صحيح: أخرجه النسائي [٣٠٣٤]، وأحمد [٢١٢/١، ٣٤٠]، والطبراني في «الكبير» [١٨/ رقم ٦٩٥]، والبزار [٦/ رقم ٢١٥٣]، وأبو سعيد النقاش في «فوائد العراقيين» [رقم ٦٤]، والدولابي في «الكنى» [١/ ٣٣٧-٣٣٨]، والخطيب في «تاريخه» [١١/ ٢٤٥-٢٤٦]، وبحشل في «تاريخ واسط» [ص ١١٥]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن مشاش عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس عن الفضل بن عباس به.

قال البزار: «وهذا الحديث: لا نحفظه عن مشاش أبي الأزهر إلا عن شعبة عنه».

قلت: هكذا رواه أصحاب شعبة عنه على هذا الوجه؛ ورواه عنه بعضهم فأسقط منه (الفضل بن عباس) وجعله من (مسند ابن عباس)، والمحفوظ عن شعبة هو الأول؛ وشيخه (مشاش) هو أبو الأزهر، ويقال له أيضاً: (أبو ساسان) السليمي البصري، الشيخ الثقة الصدوق، وثقة أبو حاتم الرازي وابن معين وابن حبان وغيرهم؛ وقال أبو زرعة: «لا بأس به» وقد جعله بعضهم: اثنين، والتحقق أنه لا مشاش إلا رجل واحد، فالإسناد: صحيح مليح؛ إلا أن الترمذي قد علق هذا الحديث في «جامعه» [٣/ ٢٤٠]، ثم قال: «وهذا حديث خطأ، أخطأ مشاش، وزاد فيه: (عن الفضل بن عباس) وروى ابن جريج وغيره هذا الحديث عن عطاء عن ابن عباس، ولم يذكروا فيه (عن الفضل بن عباس) ومشاش بصري روى عنه شعبة».

قلت: ورواه أيضاً غير واحد عن عطاء وجعلوا من (مسند ابن عباس) وهو خلاف لا يؤثر في صحة الحديث كما ترى؛ وقد بسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار»... والله المستعان.

٦٧٢٦- منكر: أخرجه النسائي [٧٥٣]، وأحمد [٢١١/١]، والدارقطني في «سننه» [١/ ٣٦٩]، والطبراني في «الكبير» [١٨/ رقم ٧٥٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٤٥٩]، والبيهقي في «سننه» [٣٣٢٢]، وابن المنذر في «الأوسط» [١٠٦٥]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ٤٩٦، ٤٩٧ / طبعة دار المأمون / الجزء المفقود]، وغيرهم من طريقين عن ابن جريج عن =

عمر بن علي، عن العباس بن عبيد الله بن عباس، عن الفضل بن عباس، قال: زار النبي ﷺ العباس في بادية لنا، فإذا كلبٌ وحمارٌ لنا يرعى، فصلى النبي ﷺ العصر، وهما بين يديه ولم يُزجرا ولم يؤخرا.

٦٧٢٧- حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا أبو الأحوص، عن خصيف، عن

= محمد ابن عمر بن علي بن أبي طالب عن العباس بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب عن عمه الفضل بن عباس به نحوه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف وحديث منكر، قال أبو محمد الفارسي في «المحلى» [١٣/٤]، بعد أن ساق الحديث: «هذا باطل، لأن العباس بن عبيد الله لم يدرك عمه الفضل» وأقره الحافظ في ترجمة عباس من «التهذيب» [١٠٨/٥]، فقال: «وهو كما قال»؛ وعدم إدراك العباس لعمه واضح جداً، قد بيناه في «غرس الأشجار».

وهذا الانقطاع: هو علة الحديث مع نكارة متنه، وقد أعله ابن القطان بجهالة العباس والراوى عنه، وليس بشيء، أما العباس: فشيخ صدوق صالح، روى عنه جماعة من الثقات منهم أيوب السختياني - وحسبك به، فقد صح عن الإمام أحمد أنه قال: «لا تسأل عمن روى عنه أيوب» وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» والراوى عنه: (محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب) روى عنه حشد من الثقات أيضاً؛ ونقل ابن رجب في «فتح الباري» [٧١١/٢]، توثيقه عن الدارقطني؛ وهو توثيق عزيز، أغفله المزى والحافظ والذهبي في ترجمته من «التهذيب وذيوله»، وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة» وقال الحافظ: «صدوق». وقد اختلف في سند الحديث على ابن جريج، إلا أنه توبع على الوجه الأول... كما بينا هذا في «غرس الأشجار».

والحديث: ضعفه عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي وغيرهما من المحققين؛ وتساهل النووى وبعضهم وحسنوا إسناده، وقد رددنا عليهم في المصدر المشار إليه آنفاً... وذكرنا هناك: كيف أن متن الحديث منكر أيضاً، والله المستعان.

٦٧٢٧- صحيح: أخرجه النسائي [٣٠٨٠، ٣٠٨١]، وابن ماجه [٣٠٤٠]، وأحمد [٢١٤/١]، والطبراني في «الكبير» [١٨/رقم ٦٧٥، ٦٧٦، ٧٠٣]، وابن أبي شيبة [١٣٩٨٦]، وغيرهم من طرق عن خصيف بن عبد الرحمن الجزري عن مجاهد [وقرن معه غير واحد عند النسائي =

مجاهد قال: قال ابن عباس: قال الفضل بن عباس كنت رديف رسول الله ﷺ فما زلت أسمعه يلبي حتى رمى جمرة العقبة فلما رمى قطع .

= والطبراني [عن ابن عباس عن أخيه الفضل بن عباس به . . . وليس عند أحمد قوله: (فلما رمى قطع).

قلت: وهذا إسناد ضعيف معلول، آفته (خصيف بن عبد الرحمن) وهو شيخ ضعيف مضطرب الحديث جداً، كان يروى ما لا يدري، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»، ولم ينفرد به، بل تابعه عبد الله بن أبي نجيح وأبان بن صالح كلاهما عن مجاهد عن ابن عباس عن الفضل به نحوه . . . أخرجه الطبراني في «الكبير» [١٨ / رقم ٦٧٨]، بإسناد صحيح إلى ابن إسحاق به . قلت: وهذا إسناد صالح؛ لولا أن ابن إسحاق لم يذكر فيه سماعاً، وهو وحش التذليل.

لكن رواه إبراهيم بن سعيد الجوهري وعمرو بن علي الفلاس وأبو بشر بكر بن خلف ثلاثتهم عن صفوان بن عيسى القرشي عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن مجاهد عن ابن عباس عن الفضل به نحوه في سياق أتم دون قطع التلبية في آخره، أخرجه البزار [٦ / رقم ٢١٥٨] - وهو عنده مختصر - والطبراني في «الكبير» [١٨ / رقم ٦٧٧]، والفاكهي في «أخبار مكة» [٤ / ٣١٤-٣١٥]، وغيرهم من طرق عن صفوان به .

قلت: وهذا إسناد مقبول؛ رجاله كلهم ثقات سوى (الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب) فهو صدوق فيه كلام، وأراه قد اضطرب في سنده، فقد رواه الإمام أحمد ونصر بن علي الجهضمي، وبكار بن قتيبة وغيرهم عن صفوان بن عيسى فقالوا: عن عبد الرحمن بن الحارث عن مجاهد عن أبي معمر عبد الله بن سخرية عن ابن مسعود به نحوه في سياق أطول:

هكذا أخرجه أحمد [١ / ٤١٧]، وابن خزيمة [٦ / ٢٨٠]، والحاكم [١ / ٦٣٢]، وعنه البيهقي في «سننه» [٩٣٨٧]، وغيرهم من طرق عن صفوان به

قلت: وتوبع صفوان على هذا الوجه: تابعه عبد العزيز الدراوردي على نحوه باختصار: عند الطحاوي في «شرح المعاني» [٢ / ٢٢٥]، وفي «أحكام القرآن» [٢ / ١٨٤]، وكذا رواه ابن المبارك أيضاً عن الحارث على هذا اللون باختصار عند الشاشي [رقم ٨٥١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢ / ٢٢٥]، وفي «أحكام القرآن» [٢ / ١٨٣]، وغيرهم .

قلت: وقد صوّب أبو حاتم الرازي: هذا الوجه كما في «العلل» [رقم ٨٣٧ / طبعة الحميد]، وقال الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم» .

٦٧٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يَلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

= قلتُ: وهم الرجل كعادته، ولم يخرج مسلم حديثاً بتلك الترجمة قط، فإن كان الحارث بن عبد الرحمن لم يضطرب فيه، فالإسناد صالح وحسب.

والحديث صحيح على كل حال: فله طرق ثابتة عن ابن عباس وعن أخيه الفضل وغيرهما به نحوه؛ . . . مضى بعضها [٦٧١٦]، وقد استوفينا الكلام عليه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٧٢٨ - صحيح: أخرجه النسائي [٣٠٧٩]، وأحمد وابنه [٢١٢/١]، وابن خزيمة [٢٨٨١]، [٢٨٨٧]، والطبراني في «الكبير» [١٨/ رقم ٦٧٢]، والبخاري [٢١٤٢ رقم ٦]، وابن أبي شيبة [١٣٩٨٩، ١٥٠٨٥]، والبيهقي في «سننه» [٩٣٨٦]، والطحاوي في «أحكام القرآن» [٢/ ١٨٧]، وفي «المشكل» [٢٠٨/٨]، والمحاملي في «أماليه» [رقم ٣٣].

وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٤٣٥]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٣٩٠٧/ طبعة الفاروق]، والفاكهي في «أخبار مكة» [٤/ ٢٨٥-٢٨٦]، وغيرهم من طرق عن حفص ابن غياث عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل به . . . وهو عند البيهقي والفاكهي ورواية لابن خزيمة في سياق أتم.

قال البزار: «لا نعلم رواه إلا علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل، ولا نعلم حدث به عن جعفر إلا حفص بن غياث».

قلتُ: وظاهر سنده الصحة، إلا أنه معلول عندي، فحفص بن غياث وإن كان أحد الثقات الأثبات الأعلام الفقهاء؛ إلا أن جماعة من النقاد قد تكلموا في حفظه؛ لكونه كان قد تغير بآخرة قليلاً، ولم يختلط قط، وقد روى هذا الحديث مرة أخرى فقال: عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله به في سياقه الطويل لحجة النبي ﷺ، كما أخرجه مسلم وجماعة من طريق حفص به.

قلتُ: وهذا الوجه هو الصحيح المشهور الذي توبع عليه حفص: تابعه عليه حاتم بن إسماعيل: عند مسلم وجماعة كثيرة أيضاً، وهكذا رواه وهيب بن خالد وجماعة عن جعفر بن محمد بهذا الإسناد، وهو المحفوظ عندي إن شاء الله.

٦٧٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ يَوْمَ عَرَفَةَ .

٦٧٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ أَبِي
مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ، وَمَنْ
جَمَعَ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ حَتَّى أَتَى مَنَى، فَلَمَّا هَبَطَ مُحْسِرًا، قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيَّكُمْ
حَصَى الْخَذْفِ»، يَعْنِي: حَصَى الْجِمَارِ، يَشِيرُ بِيَدِهِ، حَصَى الْخَذْفِ .

٦٧٣١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عَقْبَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي
إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ،
قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَعْرَابِيٌّ مَعَهُ ابْنَةٌ لَهُ حَسَنَاءٌ، فَجَعَلَ يَعْضُهَا لِرَسُولِ
اللَّهِ ﷺ رَجَاءً أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَلْتَفِتُ إِلَيْهَا، وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ
بِرَأْسِي فَيَلْوِيهِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ .

= فالذى يبدو لى: أن حفصاً قد غلط في الإسناد الأول، ودخل عليه حديث في حديث، وقد
جربنا عليه ذلك في مواطن! ويبعد عندي أن يكون الوجهان محفوظين عن جعفر مع انفراد
حفص بالوجه الثاني عنه، فهذا لا يجيء في نفسى، ولست بآبن المدينى!
وقد بسطت الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار» .
وفى الباب: عن جماعة من الصحابة . . . قد ذكرناها هناك .

٦٧٢٩- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦٧١٩].

٦٧٣٠- حسن: مضى قرئاً [برقم ٦٧٢٤].

٦٧٣١- منكر بهذا السياق: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [١٣/٤]،
ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [١٨/ رقم ٧٤٠]، من طريق قبصة بن عتبة عن يونس بن أبي
إسحاق السبيعي عن أبيه عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن الفضل بن عباس به . . . وهو
عند الطبراني بطرف من أوله فقط، ولم يسقه بتمامه .

قال الهيثمي في «المجمع» [٥٠٩/٤]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح» .

وقال الحافظ في «الفتح» [٦٨/٤]: «رواه أبو يعلى بإسناد قوى» .

=

= قلتُ: ما هو بقوى ولا حسن، بل ضعيف معلول، فيه أبو إسحاق السبيعي: وهو إمام حجة؛ إلا أنه كان إماماً في التدليس، ولم يذكر فيه سماعاً، وكان قد اختلط بأخرة أيضاً، وسماع ابنه يونس: منه إنما كان بأخرة، كما أشار إليه الإمام أحمد وغيره؛ بل نقل الأثر من أحمد أنه كان يضعف حديث يونس عن أبيه، ويقول: «حديث إسرائيل أحب إليّ منه».

قلتُ: وقد تابعه ابنه إسرائيل على سنده؛ إلا أنه خالفه في بعض متنه، فلم يذكر فيه عرض الأعرابي ابنته على رسول الله ﷺ: (رجاء أن يتزوجها)، أخرجه أحمد [٢١٣/١]، وابن خزيمة [٢٨٣٢]، والبزار في «مسنده» [٦/٢١٤٣]، والطبراني في «الكبير» [١٨/رقم ٧٣٩]، وغيرهم من طرق عن إسرائيل به.

قلتُ: وهو من هذا الطريق في «تاريخ ابن أبي خيثمة» [رقم ٢٦١٥ / طبعة مكتبة الفاروق]، حدثنا خلف بن الوليد قال: حدثنا إسرائيل به . . . وزادوا في أوله من قول الفضل: (حين أفاض من المزدلفة . . .) وليست هذه الزيادة عند الطبراني.

قال البزار: «ولا نعلم روى أبو إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل إلا هذا الإسناد».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف أيضاً، إسرائيل مما سمع من جده بأخرة أيضاً، كما نص عليه الإمام أحمد وابن معين وغيرهما؛ وأشار إليه يحيى القطان أيضاً، ولا ينافي هذا كون إسرائيل كان من أعلم الناس بحديث جده أبي إسحاق وأحسنهم لسياقه؛ حتى كان الذهبي يلقبه بـ (عكاز جده) كما في ترجمته من «سير النبلاء» [٣٥٩/٧].

ثم إن أبا إسحاق لم يذكر سماعه فيه من سعيد بن جبير، وقد مضى أن أبا إسحاق كان إماماً في التدليس، مكثراً منه؛ بحيث لا يقبل منه إلا ما قال فيه: (حدثنا) و: (أخبرنا) كما نص عليه غير واحد من الأئمة المتقدمين كابن إدريس وأبي جعفر الطبري وجماعة قد سردنا أسماءهم في مكان آخر؛ رداً على من أنكروا هذا من أبناء العصر.

وقد صح الحديث من طرق أخرى ثابتة عن ابن عباس به نحوه . . . دون قوله: (فجعل يعرضها لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوجها) فهي زيادة منكرة كما عرفت؛ وقد شرحنا ذلك شرحاً مستوفياً في «غرس الأشجار» وقبلنا الإمام في «الضعيفة» [رقم ٥٣٢٥، ٥٩٥٩]، والرد المفحم [ص ٥٨-٦١]، والله المستعان.

٦٧٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْلى بن عبيد، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس، قال: أفاض رسول الله ﷺ من عرفات وأسامة ردفه، فجالت به الناقة وهو واقفٌ، فضربها قبل أن يفيض وهو رافعٌ يديه لاَّ تجاوزان رأسه، فلما أفاض، سار على هينته حتى أتى جمعاً، ثم أفاض من جمعٍ والفضل ردفه، فقال الفضل: ما زال النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة.

٦٧٣٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا الحسن بن موسى، عن حماد بن سلمة، عن عمرو ابن دينار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس، أن رسول الله ﷺ قام في الكعبة، ولم يركع، ولم يسجد.

= • تنبيه: مضى شاهد ثابت من حديث ابن عباس في «مسنده» [برقم ٢٤٤١].

٦٧٣٢- صحيح: مضى مختصراً [برقم ٦٧١٦]، فراجع الكلام عليه هناك . . . وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار» ولله الحمد.

٦٧٣٣- صحيح: أخرجه أحمد [٢١٠/١، ٢١٤]، والطبراني في «الكبير» [١٨/١ رقم ٧٤٤]، وابن حبان في «الثقات» [٨/٤٩١]، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٢٨٦]، وغيرهم من طرق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس به . . . وزاد فيه: (يسبح ويكبر ويدعو ويستغفر) لفظ الطبراني، بعد قوله: (قام في الكعبة).

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» وقد توبع عليه حماد بن سلمة: فرواه ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس أخبره: (أن النبي ﷺ دخل البيت ولم يصل . . .) أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» [١/٣٨٩]- واللفظ له- وعبد الرزاق [٩٠٥٧]، وعنه أحمد [١/٢١٢]، والطبراني في «الكبير» [١٨/١ رقم ٧٤٣]، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٢٨٩]، والحافظ في التعليل [١/٤١٣]، وغيرهم من طرق عن ابن جريج بإسناده به في سياق أتم.

قلت: وقد صرح ابن جريج بالسماع عند الجميع؛ فالإسناد صحيح أيضاً؛ ثم جاء حماد بن زيد وخالف ابن جريج وحماد بن سلمة في سنده، فرواه عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: (لم يصل النبي ﷺ في الكعبة، ولكنه كبر في نواحيه) فجعله من (مسند ابن عباس) وأسقط منه (الفضل بن عباس).

٦٧٣٤- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا عَفَان، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَشَاشٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَعْفَةَ بِنَى هَاشِمٍ أَنْ يَتَعَجَّلُوا مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ.

٦٧٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ فَرُمِيَ جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، فَكَبَّرَ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

٦٧٣٦- حَدَّثَنَا مَسْرُوقُ بْنُ الْمَرْزَبَانَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرَبَ يَوْمَ عَرَفَةَ.

٦٧٣٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَتَتْ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتَهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبِتَ عَلَيَّ دَابَّتَهُ، قَالَ: «فَحُجِّي عَنْ أَبِيكَ»، قَالَ مَعْمَرٌ: وَكَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، يَحْدُثُ أَنَّهُ سَمِعَ سَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ، أَنَّهَا امْرَأَةٌ سَأَلَتْ عَنْ أُمِّهَا.

= هكذا أخرجه النسائي [٢٩١٣]، والترمذي [٨٧٤]، وغيرهما من طريق قتيبة بن سعيد عن حماد به . . . واللفظ للنسائي.

قلت: وقد رواه غير واحد من أصحاب ابن عباس عنه به . . . وجعلوه من (مسنده) فالظاهر: أن ابن عباس كان قد سمعه من الفضل؛ ثم صار يرسله بعد ذلك عن النبي ﷺ ولا يذكر فيه الفضل، والحديث صحيح على كل حال.

٦٧٣٤- صحيح: مضى قريباً [برقم ٦٧٢٥].

٦٧٣٥- صحيح: مضى قريباً [برقم ٦٧٢٨].

٦٧٣٦- صحيح: مضى سابقاً [٦٧١٩].

٦٧٣٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٧١٧].

٦٧٣٨- حَدَّثَنَا هَارُونَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، وَتَشْهَدُ مُسْتَقْبِلًا فِي كُلِّ

٦٧٣٨-: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ [٣٨٥]، وَأَحْمَدُ [٢١١/١] وَ[١٦٧/٤]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرِيِّ» [١٤٤٠]، وَالْبَزَارُ [٦/ رَقْم ٢١٦٩]، وَابْنُ خَزِيمَةَ [١٢١٣]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» [٨/ رَقْم ٨٦٣٢]، وَفِي «الدَّعَاءِ» [رَقْم ٢١٠]، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْم ٥٣]، وَفِي «الزُّهْدِ» [رَقْم ١١٥٢]، وَابْنُ نَصْرِ فِي «قِيَامَ اللَّيْلِ» [رَقْم ١٣٣/ مختصر المقرئزي]، وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ فِي «سُنَنِهِ» [٤٣٥٣]، وَابْنُ الْبَخَارِيِّ فِي «تَارِيخِهِ» [٣/ ٢٨٣]، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْمَشْكَلِ» [٣/ ٩٥-٩٦]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّبِّ بْنِ سَعِيدِ بْنِ قَيْسِ الْمَدِينِيِّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعِ بْنِ الْعَمِيَاءِ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ بِهِ نَحْوُهُ.

قال البزار: «لا نعلم روى ربيعه بن الحارث عن الفضل إلا هذا الحديث» وقال الطبراني: (لم يُجودُ إسناد هذا الحديث أحد من رواه عن عبد ربه بن سعيد إلا الليث، ورواه شعبة عن عبد ربه ابن سعيد؛ فاضطرب في إسناده».

قلت: هو كما قال؛ وقد جزم البخاري وأبو حاتم الرازي وغيرهما باضطراب شعبة في هذا الحديث، وصوبوا رواية الليث؛ وقد توبع عليه الليث: تابعه ابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد به كما رواه الليث به.

ورجال الإسناد كلهم ثقات مشاهير، سوى (عبد الله بن نافع بن العمياء) وهو مجهول لا يعرف، ونكرة لا تتعرف، وقد جهله ابن المديني وجماعة، وبه أعل البخاري هذا الحديث، وقال في ترجمته من «تاريخه» [٥/ ٢١٣]: «لم يصح حديثه» وقال في ترجمة «ربيعه بن الحارث»: (هو حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض) والحديث: «أنكره العقيلي وابن عدي على ابن نافع» وساقه في ترجمته من «الضعفاء» و«الكامل».

والحديث: ضَعَّفَهُ النُّوَوِيُّ فِي «الْخُلَاصَةِ» [١/ ٤٧٧]، وَتَابَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَقَدْ قَالَ الْعَقِيلِيُّ بَعْدَ أَنْ سَاقَهُ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ وَاللَّيْثِ جَمِيعًا قَالَ: (فِي الْإِسْنَادِ جَمِيعًا نَظَرَ وَالْأَسَانِيدُ ثَابِتَةٌ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَفَتِ الصُّبْحُ؛ فَأَوْتَرَتْ بِرُكْعَةٍ. =

رَكَعَتَيْنِ، وَتَضَرَّعُ وَتَخْشَعُ وَتَسَاكُنُ، ثُمَّ تُقْنِعُ يَدَيْكَ»، يَقُولُ: «تَرْفَعُهُمَا إِلَى رَبِّكَ مُسْتَقْبِلًا بِبُطُونِهِمَا وَجْهَكَ، وَتَقُولُ: يَا رَبُّ! يَا رَبُّ! مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهِيَ خِدَاجٌ».

= قلتُ: وهو كما قال، وحديث ابن عمر قد مضى عند المؤلف [برقم ٢٦٢٣، ٥٤٣١، ٥٤٩٤، ٥٦١٨، ٥٦٢٠، ٥٦٣٥]، وقد استوفينا تخريج حديث الفضل في «غرس الأشجار».

مسند فاطمة بنت رسول الله - صلّى الله عليهما - (*)

٦٧٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَسْعًا بِالْمَدِينَةِ لَمْ يَحْجْ، ثُمَّ أَذِنَ فِي النَّاسِ بِالْخُرُوجِ، فَلَمَّا جَاءَ ذَا الْخَلِيفَةَ صَلَّى بَدَى الْخَلِيفَةَ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عَمَيْسٍ، مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَأُرْسِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اغْتَسِلِي وَأَسْتَشْفِرِي بِالثُّوبِ وَأَهْلِي»، قَالَ: فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا اطْمَأَنَّ صَدْرُ رَاحِلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى ظَهْرِ الْبَيْدَاءِ أَهْلُ وَأَهْلُنَا مَعَهُ، لَا نَعْرِفُ إِلَّا الْحَجَّ وَلَهُ خَرَجْنَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهَرْنَا، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ مَا أَمُرُ بِهِ، قَالَ جَابِرٌ: فَنَظَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ، وَمَنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، مَدْبُورِي، وَالنَّاسُ مَشَاءً، وَالرِّكْبَانُ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبِي، يَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ بَدَأَ فَاسْتَلَمَ الرِّكْنَ، فَسَعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعًا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ وَانْطَلَقَ إِلَى الْمَقَامِ، فَقَالَ: «قَالَ اللَّهُ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]»، صَلَّى خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: قَالَ أَبِي: كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِالتَّوْحِيدِ: ﴿قُلْ يَتَّيِّبُهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، قَالَ: وَلَمْ يَذْكَرْ ذَلِكَ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ جَابِرٌ: ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الرِّكَنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الصِّفَا، فَقَالَ: «نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، فَرَقَى عَلَى الصِّفَا، حَتَّى بَدَأَ لَهُ الْبَيْتَ، وَكَبَّرَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ

(*) هي: السيدة الكاملة؛ والمرأة الفاضلة، سيدة نساء أهل الجنة؛ وأم السَّبْطَيْنِ؛ وقرعة عين النبي ﷺ القرشية لهاشمية الصابرة الرزاق الطاهرة، ومناقبها منشورة مشهورة - رضى الله عنها وأرضاها.

٦٧٣٩ - صحيح: مضى سابقاً في (مسند جابر) [برقم ٢٠٢٧].

الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» ثلاثاً، ودعا في ذلك ثم هبط من الصفا، فمشى حتى إذا تصوبت قدماه في بطن المسيل، سعى، حتى إذا صعدت قدماه في بطن المسيل مشى إلى المروة فرقى على المروة، حتى بداله البيت، فقال مثل ما قال على الصفا، فطاف سبعا، فقال: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلْيُحْلِلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلْيَقُمْ عَلَى إِحْرَامِهِ، فَإِنِّي لَوْلَا أَنْ مَعِيَ هَدْيًا لَأَحَلَلْتُ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لِأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ».

قال: وقدم على من اليمن، فقال له النبي ﷺ: «بِأَيِّ شَيْءٍ أَهَلَلْتَ يَا عَلِيُّ؟» قال: قلت: اللّٰهُمَّ إِنِّي أَهَلُّ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُكَ، قال: «فَإِنَّ مَعِيَ هَدْيًا فَلَا تَحِلَّ»، قال علي: فدخلت على فاطمة وقد اكتحلت، ولبست ثياباً صبيغاً، فقلت: من أمرك بهذا؟ قالت: أبى أمرنى، قال: فكان على يقول بالعراق: فانطلقت إلى رسول الله ﷺ محرشاً على فاطمة مستثباً في الذي قالت، فقال: «صَدَقْتُ، أَنَا أَمَرْتُهَا» قال: ونحر رسول الله ﷺ مائة بدنة من ذلك، بيده ثلاثاً وستين بدنة، ونحر على ما غبر، ثم أخذ من كل بدنة قطعة فطبخوا جميعاً، فأكلا من اللحم، وشرباً من المرق، قال سراقه بن مالك بن جعشم: يا رسول الله، ألعامنا هذا أم للأبد؟ قال: «بَلْ لِلْأَبَدِ، دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحُجِّ»، وشبك بين أصابعه.

٦٧٤٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُجَّاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ فِي بَيْتِهَا عَرَقًا، فَجَاءَهُ بِلَالٌ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ لِيُصَلِّيَ، فَأَخَذَتْ بُثُوبَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ، أَلَا تَتَوَضَّأُ؟ قَالَ: «مِمَّ اتَّوَضَّأُ، أَى بُنْيَةٍ؟!»، فقلت: مما مست النار، فقال رسول الله ﷺ: «أَوْلَيْسَ أَظْهَرَ طَعَامِكُمْ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ؟!».

٦٧٤٠ - ضعيف: أخرجه أحمد [٢٨٣/٦]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٦٢/١٣]، والحرث في «مسنده» [١/٩٦] زوائد الهيثمي، والدولابي في «الدرية الطاهرة» [رقم ١٧٥]، والدارقطني في «العلل» [١٧٠/١٥]، وغيرهم من طرق عن حماد بن بن سلمة عن محمد بن إسحاق بن يسار عن أبيه عن الحسن بن حسن عن فاطمة به نحوه.

= قلتُ: هذا إسناد ضعيف معلول، فيه ثلاث علل:

الأولى: الانقطاع، فالحسن بن حسن: هو ابن علي بن أبي طالب، ولم يدرك جدته فاطمة بالاتفاق، وبهذا أعله الهيثمي في «المجمع» [١/٥٧٢]، ثم قال: «والحديث منقطع».

والثانية: ابن إسحاق إمام في التدليس، ولم يذكر فيه سماعاً، وبهذا أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١/٩٦]، فقال: «ومدار حديث فاطمة علي محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد عنعنه».

والثالثة: قد اختلف في سنده علي ابن إسحاق علي ألوان، ذكرها الدارقطني في «العلل» [١٥/٥٦-٦٢٢].

ومنها لون: عند الطبراني في «الكبير» [٣/٢٧٤٢]، وقد أشار الدارقطني إلى أن ابن إسحاق قد اضطرب فيه، فقال: «والاختلاف فيه من قبل محمد بن إسحاق».

قلتُ: وهذا قريب؛ فإن ابن إسحاق فيه مقال معروف؟!.

وللحديث: شاهد عن جابر بن عبد الله به نحوه... عند الطبراني في «مسند الشاميين» [١/٧٦٨]، وسنده ضعيف منقطع.

وله شاهد صحيح من مراسيل يحيى بن أبي كثير عند المؤلف في (مسنده الكبير) كما في «المطالب» [٢/٣٧٨] طبعة العاصمة، ومراسيل يحيى شبه لا شيء.

وقد ثبت ترك الوضوء مما مست النار عن جماعة من الصحابة، منهم جابر بن عبد الله، وقد مضى حديثه [برقم ٢٠٩٨، ٢٠١٧]، وعن ابن عباس، وقد مضى حديثه [برقم ٢٣٥٢]، وعن ابن مسعود، وقد مضى حديثه [برقم ٥٢٧٤]، ومضى حديث أبي هريرة [برقم ٥٩٨٦].

● تنبيه: قد تحرف اسم (الحسن بن الحسن) في سند المؤلف من الطبعين إلى: (الحسن بن أبي الحسن) وهكذا تحرف علي الهيثمي أيضاً في «المجمع».

■ والصواب في إسناد المؤلف: (الحسن بن الحسن) كما نقله البوصيري عنه في «إتحاف الخيرة».

● تنبيه آخر: قد وقع في سند الحارث: (عن الحسن بن علي) فظنه بعضهم: لوثاً آخر من الاختلاف علي ابن إسحاق في سنده، وليس بشيء، غاية ما في الأمر: أن الحسن قد نسب عند الحارث إلى جده، فهو (الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب) كما مضى.

٦٧٤١- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن شيبة بن نعام، عن فاطمة بنت الحسين، عن فاطمة الكبرى، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لِكُلِّ بَنِي أُمَّ عَصَبَةَ يَنْتَمُونَ إِلَيْهِ، إِلَّا وَلَدَ فَاطِمَةَ فَأَنَا وَلِيَّهُمْ وَأَنَا عَصَبَتُهُمْ».

٦٧٤١- باطل: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٣٢] و[٢٢/ رقم ١٠٤٢]، والخطيب فى «تاريخه» [١١/ ٢٨٥]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [١/ ٢٦٠]، وعبد الله ابن أحمد فى «العلل» [١/ ٥٥٩]، وعنه العقيلي فى الضعفاء [٣/ ٢٢٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٧٠/ ١٤]، وغيرهم من طرق عن جرير بن عبد الحميد عن شيبة بن نعام الضبى عن فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة به . . . نحوه .

قال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج بشيعة بن نعام».

وقال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٢٧٤]: «رواه الطبرانى وأبو يعلى، وفيه شيعة بن نعام، ولا يجوز الاحتجاج به».

وقال السخاوى فى «المقاصد» [ص ٥١٤]: «شيعة ضعيف؛ ورواية فاطمة عن جدتها مرسلة». قلت: فالإسناد فيه علتان:

الأولى: الانقطاع بين فاطمة بنت الحسن، وجدتها فاطمة أم أبيها، فهى لم تدركها كما قاله الترمذى وجماعة راجع «جامع التحصيل للعلائى» [ص ٣١٨/ رقم ١٠٣٢].

والثانية: ضعف شيعة بن نعام، وقد ضعفه غير واحد.

وهذا الحديث: قد سئل عنه الإمام أحمد مع جملة أحاديث أخرى، «فأنكرها جداً»، وقال: هذه أحاديث موضوعة، أو كأنها موضوعة» كما نقله عنه عبد الله فى «العلل» [١/ ٥٥٩]، إلا أنه حمل فيها على (عثمان بن أبي شيعة) راوى الحديث هنا عن جرير بن عبد الحميد، وهكذا ساقه له العقيلي فى ترجمته من «الضعفاء» وتابعه الذهبى فى «الميزان» أيضاً [٥/ ٤٨-٤٩]، لكن تعقب الخطيب دعوى تفرد عثمان به، وأسنده من طريقين آخرين - وفيهما - ضعف، عن جرير ابن عبد الحميد به . . . فى «تاريخه».

وفى الباب: عن جابر بن عبد الله، وعمر بن الخطاب، وغيرهما. بأسانيد باطلة، راجع «الضعيفة» [رقم ٨٠٢، ٤١٠٤، ٤٣٢٤]، للإمام.

٦٧٤٢ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْقَزِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ عِيْنَةَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، قَالَ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ مَكَثَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ أَرْبَعِينَ سَنَةً».

٦٧٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ

= والحديث: ضعفه المناوي أيضاً في «فيض القدير» [١٧/٥]، وفي «لتيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/٤١٤-٤١٥ / طبعة مكتبة الشافعي]، وقد استوفينا الكلام عليه في: «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٧٤٢ - ضعيف: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٧/٤٨٢-٤٨٣]، من طريق المؤلف به. قال الهيثمي في «المجمع» [٣٧٨/٨]: «رواه أبو يعلى عن الحسين بن علي بن الأسود، ضعفه الأزدي، ووثقه ابن حبان، ويحيى بن جعدة لم يدرك فاطمة». قلت: ورجاله كلهم من رجال «التهذيب» وقد خولف فيه عمرو بن محمد العنقزي، خالفه محمد بن عباد المكي، فرواه عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة به نحوه مرسلًا في سياق أطول.

هكذا أخرجه ابن شاهين في «فضائل فاطمة» [رقم ٣]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٧/٤٨٣]، من طريق أبي القاسم البغوي عن محمد بن عباد به. قلت: ومحمد بن عباد ثقة مأمون؛ قد توبع على هذا اللون المرسل عن ابن عيينة، تابعه سعيد بن عمرو الأشعبي ومحمد بن أبي عمر العدني كما ذكره الدررطنى في «العلل» [١٥/٦٦]، ثم قال عن هذا الوجه المرسل: «وهو المحفوظ».

قلت: وهو كما قال بلا ريب.

وفى الباب: عن أم حبيبة به مثله مرفوعاً في سياق أطول: عند ابن أبي حاتم في «تفسيره» وابن مردويه في «تفسيره» كما فى «الدر المنثور» [٨/٦٦٠]، ولم أقف على إسناده بعد، والله المستعان.

٦٧٤٣ - صحيح: أخرجه الترمذى [٣٨٧٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٥١٣]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/رقم ٢٩٦٤]، وابن شاهين فى «فضائل فاطمة» [رقم ٨]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/رقم ١٣٩٧]، والأجرى فى «الشرعية» [رقم ١٥٦٢]، والدولابى =

الحنفي، حدثنا موسى بن يعقوب الزمعي، عن هاشم بن هاشم، عن عبد الله بن وهب، عن أم سلمة، قالت: جاءت فاطمة إلى النبي ﷺ فسارها بشيء فبكت، ثم سارها بشيء فضحكت، فسألته عنه، فقالت: أخبرني أنه مقبوض في هذه السنة، فبكيت، فقال: «مَا يَسْرُكُ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلَّا فُلَانَةٌ؟» فضحكت.

٦٧٤٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَا، عَنْ فِرَاسٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ مَسْرُوقٍ، عَنِ عَائِشَةَ، نَحْوَهُ.

٦٧٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ

= في «الذرية الطاهرة» [رقم ١٨٣]، وغيرهم من طرق عن محمد بن خالد بن عثمة عن موسى بن يعقوب الزمعي عن هاشم بن هاشم بن عتبة المدني عن عبد الله بن وهب بن زمعة الأسدي عن أم سلمة به . . . ووقع عند الترمذي: (. . . إلا مريم ابنة عمران) ووقع عند الجميع - سوى ابن الأثير والدولابي - : (بعد مريم بنت عمران).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

قلت: هذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات سوى (موسى بن يعقوب الزمعي)، فهو مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وقد قال عنه الحافظ في «التقريب»: «صدوق سبيح الحفظ» وقبله قال الذهبي في «الكاشف»: «فيه لين» وقد أتى في هذا الحديث بحرف منكر لم يتابع عليه، فوقع عند الترمذي وابن شاهين والآجري: (دعا فاطمة يوم الفتح) لفظ الترمذي؛ وهذا من أغلاط يعقوب الزمعي، فإن الحديث ثابت من رواية جماعة من الصحابة به نحوه . . . وليس فيه هذا الحرف المنكر، إنما المحفوظ أنها أتته ﷺ في مرض موته.

ومن شواهد الثابتة: حديث عائشة الآتي:

وقوله في آخره: (إلا فلانة) مضى له شاهد من حديث أبي سعيد [برقم ١١٦٩].

٦٧٤٤ - صحيح: انظر الآتي.

٦٧٤٥ - صحيح: أخرجه البخاري [٣٤٢٦]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [١٤/١٦٢]،

ومسلم [٢٤٥٠]، وابن ماجه [١٦٢١]، وأحمد [٦/٢٨٢]، والنسائي في «الكبرى» [٨٣٦٨]،

[٨٥١٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٢/١٠٣٢]، وفي «الأوائل» [رقم ٥٧]، وعنه أبو نعيم في

الأصبهاني في «مسانيد فراس المكتب» [٢١]، والدينوري في «المجالسة» [١٣٦٢]، =

فراس، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: أقبلت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشية رسول الله ﷺ، فقال: «مَرَحَبًا بِابْنَتِي»، وأجلسها عن يمينه أو عن يساره، وأسرَّ إليها حديثاً فبكت، ثم أسرَّ إليها حديثاً فضحكت، فقلت: ما رأيت كالليوم حزناً أقرب من فرح! أى شىء أسرَّ إليك رسول الله ﷺ؟! قالت: ما كنت لأفشى سر رسول الله ﷺ، فلما قبض سألتها، فقالت: قال: «إِنَّ جَبْرِيلَ كَانَ يَأْتِينِي فَيُعَارِضُنِي الْقُرْآنَ مَرَّةً، وَإِنَّهُ أَتَانِي الْعَامَ فَعَارِضُنِي بِهِ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أَرَى أَجْلِي إِلَّا قَدْ حَضَرَ، وَنِعْمَ السَّلْفُ أَنَا لَكَ، وَإِنَّكَ أَوْلُ أَهْلِ بَيْتِي حُقُوقًا بِي»، فبكت لذلك، فقال: «أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ - أَوْ نِسَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟» قالت: فضحكت.

٦٧٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي رُبَيْعَةُ

= والطحاوى فى «المشكل» [٨٢/١]، والبيهقى فى «الدلائل» [٢٦٤٨]، وجماعة من طرق عن زكريا بن أبى زائدة، عن فراس بن يحيى عن الشعبي، عن مسروق عن عائشة به نحوه. قلت: وتوبع عليه زكريا: تابعه أبو عوانة الوضاح على نحوه عن فراس: عند مسلم والبخارى ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [١٤/١٦٠-١٦١]، والطيالسى [١٣٧٣]، ومن طريقه النسائى فى «الكبرى» [٧٠٧٨، ٨٥١٧] والطبرانى فى «الكبير» [٢٢/رقم ١٠٣٣]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/رقم ٢٩٦٧]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٦/رقم ٧٣٢٤]، والطحاوى فى «المشكل» [٨١/١]، وجماعة. وللحديث: طرق أخرى عن عائشة به.

منها: ما رواه إبراهيم بن سعد الزهرى عن أبيه عن غروة بن الزبير عن عائشة به نحوه باختصار: أخرجه البخارى [٣٤٢٧، ٣٥١١، ٤١٧٠]، ومسلم [٢٤٥٠]، وأحمد [٧٧/٦]، ٢٤٠، [٢٨٠٢]، وابن حبان [٦٩٥٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٣٦٧]، والمؤلف [برقم ٦٧٥٥]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٢/رقم ١٠٣٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٤/١٦٠]، والدولابى فى «الذرية الطاهرة» [رقم ١٧٧]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣٠٩٠]، وجماعة كثيرة من طرق عن إبراهيم بن سعد الزهرى به.

٦٧٤٦ - منكر: أخرجه أبو داود [٣١٢٣]، والنسائى [١٨٨٠]، وأحمد [١٦٨/٢]، [٢٢٣]، وابن حبان [٣١٧٧]، والحاكم [٥٢٩/١]، والبزار [٦/رقم ٢١٣٥]، والطحاوى فى «المشكل» =

المعافرى، عن أبي عبد الرحمن الحبلى، عن عبد الله بن عمرو، قال: قَبِرْنَا مع رسول الله ﷺ يوماً، فلما فرغ انصرف ووقف وسط الطريق، فإذا نحن بامرأة مقبلة لا نظن أنه عرفها، فلما دنت، إذا هي فاطمة، فقال لها رسول الله ﷺ: «يَا فَاطِمَةُ، مَا أَخْرَجَكَ مِنْ بَيْتِكَ؟» قالت: أتيت يا رسول الله أهل هذا البيت فرحمت إليهم ميتهم، أو عزيتهم لا أحفظ أى ذلك قالت، قال ربيعة: فقال رسول الله ﷺ: «لَعَلَّكَ بَلَغْتَ مَعَهُمُ الْكُدَى؟» قالت: معاذ الله، وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر، قال: «لَوْ بَلَغْتَ الْكُدَى مَا رَأَيْتَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّكَ أَبُو أُمِّكَ - أَوْ أَبُو أَبِيكَ»، شكَّ أَبُو يَحْيَى، فَسَأَلْتُ رِبِيعَةَ عَنِ الْكُدَى، فقال: أحسبها المقابر، قال: فلما رأيت ربيعة شك، لقيت يزيد بن أبي حبيب، فأخبرته بحديث ربيعة وسألته الكدى، فقال: هي المقابر.

= [١٤٥/١]، والخطابى فى «غريب الحديث» [٣٨٣/١]، والحكيم الترمذى فى «المنهيات» [١٥]، وابن الجوزى فى «المتناهية» [٩٠٣/٢]، والبيهقى فى «سننه» [٦٨٨٢]، وفى «الدلائل» [رقم ١٠٦]، وغيرهم من طرق عن ربيعة بن سيف المعافرى عن أبي عبد الرحمن الحبلى عن عبد الله بن عمرو بن العاص به نحوه، وهو عند الخطابى باختصار شديد.

قال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يثبت . . .».

وقال النسائى عقبه: «ربيعة ضعيف».

وقال الذهبى فى «المهذب» [٤٨٤/٣] - كما فى النافلة [رقم ١٢٥] - بعد أن ساق الحديث: «قلت: هذا منكر؛ تفرد به ربيعة، وقد غمزه البخارى وغيره بأنه صاحب مناكير».

وقال فى كتابه «الرد على ابن القطان» [ص ٦٢]، بعد أن أعله بـ (ربيعة): «قلت: ما أشبه حديثه أن يكون موضوعاً!».

قلت: فأفة الحديث هى من (ربيعة بن سيف) وهو شيخ مختلف فيه، وقد وسمه البخارى وغيره برواية المناكير، ومثله لا يحتمل له التفرد بمثل هذا، وبه أعله غير واحد كما مضى؛ ومنهم عبد الحق الإشبلى فى «أحكامه» وتعقبه ابن القطان الفاسى بما رددناه عليه فى «غرس الأشجار» وكذا تعقبنا المنذرى فى تحسينه إسناد الحديث فى «ترغيبه» [١٨١/٤].

والحديث: ضعف سنده النووى فى «الخلاصة» و«المجموع».

ونقل ابن القيم تضعيفه فى حاشيته على «السنن» [٤٢/٩]، أما صاحب «المستدرک» فإنه جازف =

٦٧٤٧- قَالَ يزيد بن أبي حبيب: وحضر رسول الله ﷺ جنازة رجل، فلما وضعت ليصلى عليها أبصر امرأة، فسأل عنها، فقيل له: هي أخت الميت يا رسول الله، فقال لها: «أرجعي»، ولم يصل عليها حتى توارت، قال يزيد: وقد حضرت أم سلمة، أبا سلمة.

٦٧٤٨- حَدَّثَنَا جبارة بن مغلس، حَدَّثَنَا عبيد بن وسيم الجمال، أَخبرنا الحسن بن

= وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين» كذا قال هذا الرجل، وقد تعقبه الشمس ابن عبد الهادي في المحرر [٣٢٨/١]، فقال: «وليس كما قال، فإن ربيعة لم يخرج له صاحباً» الصحيح شيئاً، بل هذا حديث منكر... وساق كلام النقاد في ربيعة إلى أن قال: «وقد تابع ربيعة عليه: شرحبيل بن شريك، وهو من رجال مسلم». قلت: لكنها متابعة لا تثبت أصلاً، كما أوضحنا في «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار» والله المستعان.

٦٧٤٧- منكر: قال الهيثمي في «المجمع» [١٢٩/٣]: «رواه أبو يعلى... ورجاله ثقات ولكنه منقطع الإسناد».

قلت: بل هو معضل، يزيد بن أبي حبيب: لم يثبت له السماع من أحد من أصحاب النبي ﷺ وهو ثقة إمام... وفي متن الحديث نكارة ظاهرة... قد تكلمنا عليها في «غرس الأشجار».

٦٧٤٨- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣٢٩٦]، والمزى في «التهذيب» [٢٤٧/١٩]، من طريق جبارة بن المغلس عن عبيد بن وسيم عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أمه فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين عن أمه فاطمة به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١٦٣/٢]: (هذا إسناد فيه جبارة، وهو ضعيف...). قلت: وجبارة هذا تركه الدارقطني وغيره، وباقي رجال الإسناد ثقات معروفون. وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه.

منها: ما رواه أبو داود [٣٨٥٢]، وأحمد [٢٦٣/٢]، [٥٣٧]، وابن ماجه [٣٢٩٧]، والبخارى في الأدب المفرد [رقم ١٢٢٠]، وابن أبي شيبة [٢٦٢١٨]، والبيهقي في «سننه» [١٤٣٨٣]، وفي «الشعب» [٥/رقم ٥٨١٥]، وابن حبان [٥٥٢١]، والبغوي في «شرح السنة» [١١/٣٨٧]، وغيرهم من طرق عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: (من نام وفي يده غمر، ولم يغسله؛ فأصابه شيء فلا يلو من إلا نفسه) لفظ أبي داود.

الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن أبيها حسين بن علي، عن أمه فاطمة بنت محمد، قالت: قال النبي ﷺ: «لا يُلُومَنَّ امرؤٌ إلا نفسه، باتَ وفي يده ریحُ عمرٍ».

٦٧٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي الْجَحَافِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَوْفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو الْأَهَاشِمِيِّ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ عَلِيٍّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ، قَالَتْ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ: «هَذَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ [قَوْمًا] يَعْلَمُونَ الْإِسْلَامَ، ثُمَّ [يَرْفُضُونَهُ، لَهُمْ نَبَزٌ يُسَمَوْنَ الرَّافِضَةَ، مَنْ لَقِيَهِمْ فَلْيَقْتُلْهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ]».

= قلتُ: وهذا إسناد قوي على شرط مسلم، وله طرق أخرى عن أبي هريرة، وشواهد عن جماعة من الصحابة؛ وقد خرجناها في «غرس الأشجار» وراجع «الصحيححة» [رقم ٢٩٥٦]... والله الحمد.

٦٧٤٩- منكر: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [١٧٤/٦٩-١٧٥]، من طريق المؤلف به.

قال ابن عساكر: «كذا قال -يعني المؤلف- وإنما هو أبو إدريس، وهو تليد بن سليمان...». قلتُ: مراد ابن عساكر: أن المؤلف -أو من دونه- قد أخطأ في تسمية شيخ أبي سعيد الأشج، فقال: (حدثنا ابن إدريس) كذا، والصواب: (حدثنا أبو إدريس) وهو (تليد بن سليمان) ذلك الساقط المعروف كما يأتي؛ ولم يفتن حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [١١٧/١٢]، إلى هذا الوهم، ومشى على ظاهر الإسناد وقال: (وابن إدريس: هو عبد الله) كذا، وليس بشيء. ٤.

وقد رواه محمد بن عمرو بن يوسف، ومحمد بن الحسين بن حميد اللخمي، وأبو بكر ابن أبي داود، والوليد بن عليّ الوراق، وإبراهيم بن عبد الصمد، وغيرهم، كلهم عن أبي سعيد عبد الله الأشج عن أبي إدريس تليد بن سليمان المخاربي عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف عن محمد بن عمرو بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عن عمه أبيه زينب بنت علي عن أمها فاطمة به نحوه...

هكذا أخرجه الآجري في «الشرعية» [١٩٣٥]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٥٠٤]، وابن حبان في «المجروحين» [٢٠٥/١]، ومن طريقه ابن الجوزي في «المتناهيّة» [١/١٦٥]، =

٦٧٥٠- حَدَّثَنَا عيسى بن سالم، حدثنا وهب بن عبد الرحمن القرشي، عن جعفر ابن محمد، عن أبيه، عن الحسن بن علي، أنه دخل المتوضأ فأصاب لقمة— أو قال: كسرة— في مجرى الغائط والبول، فأخذها، فأماط عنها الأذى فغسلها غسلًا نعمًا، ثم دفعها إلى غلامه، فقال: يا غلام، ذكرني بها إذا توضأت، فلما توضأ، قال للغلام: يا غلام، ناولني اللقمة— أو قال: الكسرة— فقال: يا مولاي أكلتها، قال: فاذهب فأنت حرٌّ لوجه الله، قال: فقال له الغلام: يا مولاي، لأي شيءٍ أعتقتني؟ قال: لأني سمعت من فاطمة بنت

= والدارقطني في «العلل» [١٥/١٨٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/٣٣٤]، و[٦٩/١٧٥]، والخطيب في «موضح الأوهام» [١/٥١]، وغيرهم من طرق عن أبي سعيد الأشج به. قلت: وهذا هو المحفوظ عن أبي سعيد؛ ورواه عنه بعضهم فغلط عليه في إسناده، كما ذكره الدارقطني في «العلل» [١٥/١٧٨].

وقد قال ابن الجوزي عقب روايته: «هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ قال أحمد ويحيى بن معين: «تليم كذاب» . . .» .

قلت: وكذا كذبه الساجي وأسقطه جمهور النقاد، وهو من رجال الترمذي وحده، وقد أنكر عليه ابن حبان هذا الحديث، وساقه في ترجمته من «المجروحين» وكذا ساقه له الذهبي في ترجمته من الميزان [١/٣٥٨]، وأعاد الحديث في ترجمة أبي الجحاف [٢/١٨]، إلا أنه قال عقبه: «هذا آفته تليد؛ فإنه متهم بالكذب» ثم قال: «ورواه أبو الجارود زياد بن المنذر، وهو ساقط عن أبي الجحاف» .

قلت: وقد اختلف في سنده على أبي الجحاف على ألوان كثيرة، ذكرها الدارقطني في «العلل» [١٥/٧٦-٨١]، ثم قال: «والحديث: شديد الاضطراب» أبو الجحاف مختلف فيه أيضاً، وهو من رجال «التهذيب» ومن فوقه: ثقات مشاهير .

وفى الإسناد: علة أخرى، وهى الانقطاع بين زينب بنت علي وفاطمة، وبهذا أعله الهيثمي في «المجمع» [٩/٧٤٨].

وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة بأسانيد تالفة، ولا يصح في هذا الباب حديث قط، وراجع الماضى [برقم ٢٥٨٦].

٦٧٥٠- موضوع: أخرجه الخطيب في «موضح الأوهام» [٢/٥١٠]، من طريق عيسى بن سالم الشاشي عن وهب بن عبد الرحمن القرشي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن الحسن بن علي به . =

رسول الله تذكر عن أبيها رسول الله ﷺ: «مَنْ أَخَذَ لُقْمَةً أَوْ كَسْرَةً مِنْ مَجْرَى الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ، فَأَخَذَهَا فَأَمَاطَ عَنْهَا الْأَذَى وَغَسَلَهَا غَسْلًا نَعِيمًا، ثُمَّ أَكَلَهَا لَمْ تَسْتَقِرَّ فِي بَطْنِهِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ»، فما كنت لأستخدم رجلاً من أهل الجنة .

= قلتُ: ورواه عيسى بن سالم مرة أخرى فقال: (حدثنا عبد الوهاب بن عبد الرحمن المدني عن جعفر بإسناده به . . .)، وأخرجه الخطيب أيضاً [٢/٥١٠-٥١١]، و(عبد الوهاب) هو نفسه: (وهب بن عبد الرحمن) في الإسناد الأول؛ وإنما كان عيسى يدلسه؛ لسقوطه عند النقاد جداً، وهكذا كان يدلسه غير واحد من الرواة عنه، ومن طريق الخطيب البغدادي: أخرج ابن الجوزي هذا الحديث في «الموضوعات» ثم قال: هذا حديث موضوع، والمتهم بوضعه: وهب بن عبد الرحمن، وهو وهب بن وهب القاضي؛ وإنما دلسه عيسى بن سالم؛ وقد دلسه مرة أخرى فقال: عبد الوهاب ابن عبد الرحمن المدني، وقد دلسه محمد بن أبي السرى العسقلاني فقال: وهب بن زمعة القرشي، وهو وهب بن وهب بن كثير بن عبد الله بن زمعة بن الأسود.

وهذا كله جهلٌ من الرواة بما في ضمن ذلك من الخيانة على الإسلام؛ لأنه قد يُبنى على الحديث حُكْمٌ فيعمل به؛ لحسن ظن الراوي بالمجهول! ثم انظر إلى من وضع هذا الحديث؛ فإن اللقمة إذا وقعت في مجرى البول؛ وتداخلتها النجاسة؛ فأبئت؛ لا يتصور غسلها؛ وكان الذى وضع هذا: قصد أذى المسلمين والتلاعب بهم! نقله عنه البوصيرى في «إتحاف الخيرة» [٤/٩٤]، وقد سقط هذا الحديث، والكلام عليه من «الموضوعات» لابن الجوزي.

وقال الحافظ في «المطالب» [١٠/٧٨٨-٧٨٩/ طبعة العاصمة]، بعد أن ساق الحديث عن طريق المؤلف: «وهب هذا: هو أبو البختری القاضى المعروف بالكذب، ووضع الحديث، وهذا الحديث: مما افتراه، وقد ذكره ابن الجوزى فى «الموضوعات» وكشف أمر هذا الحديث وأجاده».

قلتُ: وقد أورده جماعة ممن ألفوا فى الأحاديث الموضوعية والباطلة، منهم ابن القيم: فى «المنار المنيف» [ص ٦٥]، والذهبى فى «تلخيص الموضوعات» [ص ١٥٠]، والسيوطى فى «اللآلئ المصنوعة» [٢/٢١٧]، وابن عراق فى «تنزيه الشريعة» [٢٩٦١٢]، وجماعة غيرهم.

راجع ترجمة وهب بن وهب القاضى أبى البخترى القرشى: فى «الميزان ولسانه» [٦/٢٣١-٢٣٢].

وللحديث: طريق آخر: وشاهد من رواية ابن مسعود، وكلاهما ساقطان لا شىء، راجع الكلام عليهما فى «الضعيفة» [رقم ٣٤٢٧]، للإمام =

٦٧٥١- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حَدَّثَنَا يحيى بن سعيد، حَدَّثَنَا جعفر بن محمد، حَدَّثَنَا أبي، قال: أتينا جابر بن عبد الله، وهو في بنى سلمة، فسألناه عن حجة رسول الله ﷺ، وذكر الحديث بطوله، وهو عندنا مكتوبٌ في مسند جابر.

٦٧٥٢- حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن صالح، حَدَّثَنَا محمد بن فضيل، عن الوليد بن جميع، عن أبي الطفيل، قال: جاءت فاطمة إلى أبي بكر، فقالت: يا خليفة رسول الله، أنت ورثت رسول الله ﷺ أم أهله؟ قال: بل أهله، قالت: فما بال سهم رسول الله؟! قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا أَطْعَمَ اللَّهُ نَبِيًّا طُعْمَةً، ثُمَّ قَبَضَهُ، جَعَلَهُ لِلَّذِي يَقُومُ بَعْدَهُ»، فرأيت أن أردّه على المسلمين، فقالت: أنت ورسول الله أعلم.

٦٧٥٣- حَدَّثَنَا محمد بن عباد المكي، حَدَّثَنَا سفيان بن عيينة، قال: حَدَّثَنَا زياد بن

● تنبيه: قال الهيثمي في «المجمع» [٤/٤٤١]: «رواه أبو يعلى عن عيسى بن سالم عن وهب ابن عبد الرحمن القرشي؟! ولم أعرفه، وبقيّة رجاله ثقات».

قلت: إنما لم يعرف الهيثمي وهباً؛ لكون عيسى قد دلّسه، فهو (وهب بن وهب القرشي) كما مضى؛ لكن: أغرب الهيثمي جداً، وعاد مرة أخرى وقال في «المجمع» [٥/٤٠]: «رواه أبو يعلى ورجالهم ثقات» كذا قال، وفيه ما فيه، والله المستعان.

٦٧٥١- صحيح: مضى مطولاً في (مسند جابر) [برقم ٢١٢٦].

٦٧٥٢- حسن: مضى الكلام عليه في (مسند أبي بكر) [برقم ٣٧].

٦٧٥٣- صحيح: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٨/١٧٢]، من طريق الواقدي عن معمر ومحمد- وهو ابن عبد الله بن أخي الزهري - عن الزهري عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب به نحوه مراسلاً في سياق أطول، وليس فيه قول النبي ﷺ في آخره.

قلت: وهذا إسناد ساقط، والواقدي ليس بشيء، لكن إسناد المؤلف إلى الزهري: صحيح حجة، وقد اختلف في سنده على الزهري على ألوان، قد شرحناها في «غرس الأشجار».

وقد رجح منها الدارقطني والذهلي وغيرهما: ما رواه صالح بن كيسان ومعمر - واختلف عليه - وشعيب بن أبي حمزة ويونس الأيلي وغيرهم عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة به نحوه في سياق طويل: أخرجه مسلم [رقم ٢٤٤٢]، والنسائي =

سعد، عن الزهرى، عن على بن حسين، أن أزواج النبي ﷺ اجتمعن إلى فاطمة، فقلن لها: أتتى رسول الله ﷺ وقولى له: إن أزواجك ينشدنك العدل فى بنت أبى قحافة، فأنته فذكرت ذلك له، فقال: «أما تحبين من أحب؟» قالت: بلى، قال: «فإنى أحب هذه».

٦٧٥٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَأَفْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ»، وَإِذَا خَرَجَ، قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَأَفْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ».

٦٧٥٥- حَدَّثَنَا زَهَيْرٌ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا بِنْتَهُ فَاطِمَةَ، فَسَارَّهَا فَبَكَتْ، ثُمَّ سَارَّهَا فَضَحَكَتْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لِفَاطِمَةَ: مَا هَذَا الَّذِي سَارَّكَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَكَيتِ، ثُمَّ سَارَّكَ فَضَحَكَتِ؟ قَالَتْ: سَارَّنِي فَأَخْبَرَنِي بِمَوْتِهِ، فَبَكَيتِ، ثُمَّ سَارَّنِي فَأَخْبَرَنِي أَنِّي أَوَّلُ مَنْ يَتَّبِعُهُ مِنْ أَهْلِهِ، فَضَحَكَتِ.

٦٧٥٦- حَدَّثَنَا زَهَيْرٌ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ سَهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي

= [٣٩٤٤، ٣٩٤٥]، وأحمد [٦/٨٨]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [٥٥٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٥٢٦]، وجماعة غيرهم.

وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

٦٧٥٤- ضعيف بهذا السياق: أظنه مضى الكلام عليه فى «مسند على» [برقم ٤٨٦]، وقد فصلنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار» وراجع «الثمر المستطاب» [١/٦٠٣-٦١٠]، للإمام.

٦٧٥٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٧٤٥].

٦٧٥٦- صحيح: أخرجه مسلم [٢٧٢٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [رقم ٢٧٩٨]، وخيشمة الأظرابلسى فى «حديثه» [ص ١٩٠]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [١٠٧/٥]،

والسراج فى «مسنده» [١/٣٢٣]، وغيرهم من طرق عن سهيل بن أبى صالح السمان عن أبية

=

عن أبى هريرة به . . .

هريرة، قال: سألت فاطمة النبي ﷺ خادمًا، فقال: «ألا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ تسبحين الله، وتكبرين، وتحمدين الله إذا أويت إلى فراشك مئة مرة».

= وزاد خيثة ومن طريقه البغوى قوله: (عند كل صلاة) قبل آخره؛ وعند الجميع: (تسبحين ثلاثًا وثلاثين، وتحمدين ثلاثًا وثلاثين، وتكبرين أربعًا وثلاثين...).

قلت: وهذا إسناد قوى، ومن طريق المؤلف: أخرجه ابن عساكر في «المعجم» [رقم ٨٥٧]، ثم قال: «هذا حديث حسن صحيح».

وقبله قال البغوى: «حديث صحيح».

قلت: وقد اختلف فى إسناده على أبى صالح السمان، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» وذكرنا هناك شواهدة.. والله الحمد.

مسند الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - (*)

٦٧٥٧- حدثنا السامى حدثنا سكين بن عبد العزيز ، حدثنا جعفر ، عن أبيه ، عن جده قال : لما قتل على قام حسن بن علي خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد : والله لقد قتلتهم الليلة رجلاً في ليلة نزل فيها القرآن وفيها رفع عيسى ابن مريم وفيها قتل يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام .

(*) هو : الإمام السيد السبط الشريف الحسيب النسيب ، أبو محمد القرشى الهاشمى ريحانة النبى ﷺ سيد شباب أهل الجنة ؛ ومناقبه مشهورة منشورة ، رضى الله عنه وأرضاه .

٦٧٥٧- ضعيف : أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/٥٨٢] ، من طريق المؤلف به .

قلت : وهكذا وقع فى سنده : (حدثنا جعفر . . .) وجعفر هذا : يتبادر إلى الذهن أنه (جعفر ابن محمد الصادق) هكذا ظنه حسين الأسد فى تعليقه على مسند المؤلف [١٢/١٢٥] ، ثم مشى على ظاهر الإسناد وصحح سنده ، وليس بشيء ، وليس لـ (جعفر) فى هذا الإسناد ناقة أو بعير ، إنما صوابه : (حفص) صحفه بعض من دون المؤلف إلى (جعفر) .

فقد أخرج المؤلف هذا الحديث فى «مسنده الكبير» كما فى «المطالب» [٤٥٧٤] ، قال : (حدثنا إبراهيم بن الحجاج السلمى ، حدثنا سكين بن عبد العزيز ، حدثنا حفص بن خالد بن جابر عن أبيه عن جده عن الحسن به .

قلت : ومن هذا الطريق : أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/٥٨٢] ، وهذا إسناد ضعيف ؛ وحفص بن خالد بن جابر : هو وأبوه وجده لم يؤثر توثيقهم عن أحد سوى ابن حبان وحده ، وباقى رجال الإسناد مقبولون مشاهير ؛ وقد توبع عليه إبراهيم بن الحجاج عن سكين بن عبد العزيز : تابعه عبد الرحمن بن المبارك عند الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٤٦٩] ، ولكن فى سياق أتم نحو اللفظ الآتى بعد هذا .

وقد تابعهما أيضاً : أبو عاصم النبيل على نحو سياق الطبرانى : عند الدولابى فى «الذرية الطاهرة» [رقم ١٢٦] ، من طريق عمرو والفلاس ويزيد بن حسان كلاهما عن أبى عاصم به .

قلت : ومن طريق عمر الفلاس وحده : أخرجه البزار فى «مسنده» [٣/ رقم ٢٥٧٣] كشف الأستار] ، حدثنا عمرو بن على - وهو الفلاس - بإسناده به نحو السياق الآتى فى الذى بعده ، إلا أنه جعل الجملة الآتية : (وفىها : تيب على بنى إسرائيل) من قول رجل مبهم لم يُسمَّ سمعها منه سكين بن عبد العزيز .

٦٧٥٨- حدثنا إبراهيم بن الحجاج حدثنا سكين قال: وحدثني أبي، عن خالد بن جابر، عن أبيه عن الحسن بن عليّ مثل هذا وزاد فيه: وفيها تيب على بني إسرائيل.

وقال: والله ما سبقه أحد كان قبله ولا لحقه أحد كان بعده، وإن كان النبي ﷺ ليعثه في السرية وجبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره والله ما ترك صفراء ولا بيضاء إلا ثمان مئة أو سبع مئة درهم أرصدها لخادم يشتريها.

= قلتُ: وقد تصحّف عنده في سنده: (خالد بن جابر) إلى: (خالد بن حيان) هكذا: (حيان) وسقط منه قوله: (عن جده) وصار من رواية خالد عن الحسن بن عليّ.

وقال البزار عقبه: «لا نعلم أحداً يروى هذا: إلا الحسن بن عليّ بهذا الإسناد، وإسناده صالح، ولا نعلم حدث عن حفص إلا سكين».

قلتُ: أما صلاح إسناده؛ فليس كما قال، وقد مضى أن (حفص بن خالد بن جابر) هو وأبوه وجده لم يؤثر توثيقهم إلا عن ابن حبان وحده، وهو فاحش التساهل كما قد علم؛ وقد رأيت الطبري قد أخرجه في «تاريخه» [٣/ ١٦٤]، من طريق محمد بن سنان القرزاز عن أبي عاصم النبيل عن سكين بن عبد العزيز قال: (أخبرنا حفص بن خالد قال: حدثني أبي خالد بن جابر قال: سمعت الحسن يقول . . .) وذكره نحو السياق الآتي في الذي بعده.

قلتُ: هكذا وقع عنده تصريح خالد بالسماع من الحسن، وقد مضى: أن خالداً يرويه عن أبيه عن الحسن، وهذا هو المشهور؛ فأخشى أن يكون ذكر أبيه قد سقط من السند، كما وقع عند البزار، وربما كان سكين بن عبد العزيز قد اضطرب فيه ولم يضبطه.

وسكين: وإن وثقه جماعة؛ إلا أن النسائي وأبا داود قد ضعفاه، فلعل هذا من ذلك، وهو شيخ متماسك على التحقيق؛ اللهم إلا فيما خولف فيه؛ أو ما أنكر عليه، وأراه لم يحفظ إسناد الحديث، وله فيه شيخ آخر: فرواه عن أبيه عبد العزيز بن قيس البصرى - وهو شيخ مجهول الحال - عن خالد بن جابر عن أبيه عن الحسن بن عليّ به نحوه في سياق أتم . . . وهو الوجه الآتي.

٦٧٥٨- ضعيف: قلتُ: وهذا إسناد ضعيف أيضاً؛ فيه جهالة حال عبد العزيز - والد سكين - ومن فوقه، ومن هذا الطريق: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٥٨٢].

وقال ابن كثير في «البداية» [٧/ ٣٣٣]: «هذا حديث: غريب جداً، وفيه نكارة» وهو كما قال. ولشطره الثاني: طرق أخرى عن الحسن به نحوه . . . ولا يصح منها شيء، والله المستعان لا رب سواه.

٦٧٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْخَطَّابِ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ السَّعْدِيَّ، يَقُولُ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ: مَا تَحْفَظُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتَهُ يَدْعُو فِي هَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنَا فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لَنَا فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ».

٦٧٥٩ - صحيح: أخرجه أحمد [٢٠٠/١]، والدارمي [١٥٩١]، وابن خزيمة [رقم ١٠٩٦]، وابن حبان [٧٢٢، ٩٤٥]، والطيالسي [١١٧٩]، ومن طريقه البزار [٤/ رقم ١٣٣٦]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ رقم ٤١٦]، والدولابي في «الذرية الطاهرة» [رقم ١٢٨]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [رقم ٩٣٩]، وابن المنذر في «الأوسط» [٥/ ٢١٦]، وجماعة من طرق عن شعبة عن بريد بن أبي مريم عن أبي الحوراء ربيعة بن شيان السعدي عن الحسن بن علي به . . . وزاد أحمد والدارمي وابن حبان والبزار وابن أبي عاصم في أوله: (قلتُ: للحسن: ما تذكر من رسول الله ﷺ؟! قال: أذكر أنني أخذت ثمرة من تمر الصدقة؛ فألقيتها في فمي، فانتزعها رسول الله ﷺ بلعابها، فألقاه في التمر، فقال له رجل: ما عليك لو أكل هذه التمرة؟! قال: إنا لا نأكل الصدقة، قال: وكان يقول: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك؛ فإن الصدق طمأنينة، وإن الكذب ريبة، وكان يعلمنا هذا الدعاء . . . إلخ) هذا لفظ أحمد وهو رواية للمؤلف .

قلتُ: هذا إسناد صحيح مستقيم؛ وبريد بن أبي مريم: وشيخه أبو الحوراء: ثقتان مشهوران؛ وقد توبعا عليه كما يأتي .

وقال البزار عقب روايته: «وهذا الحديث: لا نعلم أحداً يرويه عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا الحسن بن علي» .

قلتُ: وقد رواه عن الحسن جماعة؛ وعن الجماعة جماعة، فقد توبع عليه شعبة عن بريد بن أبي مريم: تابعه أبو إسحاق السبيعي على نحوه إلا أنه قال في أوله: (عن الحسن بن علي قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر . . .).

أخرجه أصحاب السنن وأحمد والدارمي والمؤلف [برقم ٦٧٥٦]، والبزار والبيهقي وابن الجارود [٢٧٢]، والطبراني، والبعثي في «شرح السنة» [٣/ ١٢٨]، وجماعة كثيرة من طرق عن أبي إسحاق به .

٦٧٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُسَيْنُ الْأَشْقَرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكِيرٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ سَوَارِ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنِ الْمَسِيبِ بْنِ نَجْبَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ».

= قال الترمذی: «هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

قلت: وقد أعله غير واحد بكون أبي إسحاق لم يذكر فيه سماعاً، لكنه توبع على سنده ومثته جميعاً؛ وهكذا رواه الأعرج والحسن بن عمار، ويونس بن أبي إسحاق، والحسن بن عبيد الله النخعي كلهم عن بريد بن أبي مريم بإسناده به . . . وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» وتوسعنا هناك في بيان طرق الحديث، واختلاف ألفاظه؛ وكلام النقاد حوله . . . والله الحمد.

٦٧٦٠- صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٧٢٨]، وابن عدي في «الكامل» [٤/ ٢٥٠]، والدولابي في «الذرية الطاهرة» [رقم ١٣١]، والبزار في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٥٣/ ٥٥٣/ ٥٣٩٨]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن بكير الغنوي الكوفي عن حكيم بن جبيرة عن سوار أبي إدريس الهمداني عن المسيب بن نجبة عن الحسن به . قلت: هذا إسناد ساقط، وفيه علل:

الأولى: عبد الله بن بكير: ضعفه الساجي وغيره؛ وانفرد ابن حبان بذكره في (الثقات)، وهو من رجال «الميزان ولسانه» [٣/ ٢٦٤]، وهذا الحديث: أنكره عليه ابن عدي، وساقه له في ترجمته من «الكامل» وقال عقب روايته: «وهذا الحديث: لا أعلم يرويه بهذا الإسناد غير عبد الله بن بكير . . .».

والثانية: حكيم بن جبيرة: ضعيف عندهم؛ بل تركه الدارقطني وجماعة؛ وبالغ السعدي فكذبه، وهو من رجال «السنن»، وبه وحده: أعله الهيثمي في «المجمع» [٥٧٧/ ٥].

والثالثة: والمسيب بن نجبة: لم يؤثر فيه توثيق إلا عن ابن حبان وحده، والظاهر أنه شيخ صالح الحديث؛ وهو من رجال الترمذی وحده.

والحديث: صحيح ثابت على كل حال؛ ففي الباب عن جماعة من الصحابة به مثله . . . مضى منها حديث عليّ [برقم ٤٩٤]، وحديث جابر [برقم ١٨٢٦، ١٩٦٨، ٢١٢١]، وحديث ابن عباس [رقم ٢٥٠٤]، وحديث عائشة [برقم ٤٥٥٩]، ويأتي حديث عبد الله بن سلام [برقم ٧٤٩٥].

٦٧٦١- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حَدَّثَنَا أبو بكر الحنفى، حَدَّثَنَا عبد الله ابن نافع، أَخْبَرَنِي العلاء بن عبد الرحمن، قال: سمعت الحسن بن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ، لَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا، وَلَا تَتَّخِذُوا بُيُوتِي عِيدًا، صَلُّوا عَلَيَّ وَسَلِّمُوا، فَإِنَّ صَلَاتِكُمْ وَسَلَامَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَمَا كُنْتُمْ».

٦٧٦١- جيد: قال الهيثمي في «المجمع» [٥١٣/٢]: «رواه أبو يعلى، وفيه: عبد الله بن نافع، وهو ضعيف».

قلت: وابن نافع هذا: هو القرشي العدوي المدني مولى عبد الله بن عمر، وهو شيخ ضعيف واه على التحقيق، وهو من رجال ابن ماجه وحده، وباقي رجال الإسناد مقبولون من رجال «التهذيب» سوى شيخ المؤلف «موسى بن محمد بن حيان» وهو صدوق صالح كما مضى مراراً؛ ولم أدر لأى شىء ترك أبو زرعة حديثه!

وللحديث طريق آخر: يرويه محمد بن جعفر بن أبي كثير عن حميد بن أبي زينب عن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه به نحوه مرفوعاً باختصار، بلفظ: (حيثما كنتم فصلوا على؛ فإن صلواتكم تبلغنى).

أخرجه الطبراني في «الكبير» [٣/٢٧٢٩]، وفي «الأوسط» [١/٣٦٥]، والدولابي في «الذرية الطاهرة» [رقم ١١٩]، وابن أبي عاصم في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» [رقم ٢٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٣/٦١]، وابن النجار في «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [١/١٢٤-١٢٥]، وابن الشجرى في «الأمالي» [١/١٢٤] طبعة عالم الفوائد، وغيرهم من طرق عن سعيد بن أبي مريم عن محمد بن جعفر به.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن الحسن بن علي إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به ابن أبي مريم». قلت: وهو ثقة إمام؛ وإنما علة الإسناد تأتي من (جهالة حميد بن أبي زينب) فهو مغمور لا يعرف، ونكرة لا تتعرف، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [١٠/٢٥٢]، وقال: «لا أعرفه» وأغرب المنذرى وحسنَّ سنده في «الترغيب» [٣/٣٠٠].

نعم: الحديث جيد بشواهد عن جماعة من الصحابة به نحو سياق المؤلف هنا... مضى منها حديث علي بن أبي طالب [برقم ٤٦٩].

ومنها: ما رواه عبد الله بن نافع الصائغ عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة مرفوعاً: =

٦٧٦٢- حدثنا موسى بن محمد، حدثنا عبد الملك بن عمرو، حدثنا شعبة عن بريد ابن أبي مريم قال: سمعت أبا الحوراء السعدي قال سألت الحسن بن علي: سمعت من رسول الله ﷺ قال وجدت ثمرة من تمر الصدقة فألقيتها في فأخذها رسول الله ﷺ من في بلعابها فألقاها في التمر، فقيل: يا رسول الله، لم أخذتها؟! قال: «لأن الصدقة لا تحل لآل محمد» .

= (لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبرى عيداً، وصلوا علي؛ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم) أخرجه أبو داود [٢٠٤٢]، وأحمد [٣٦٧/٢]، والطبراني في «الأوسط» [٨/ رقم ٨٠٣٠]، وجماعة من طرق عن عبد الله بن نافع به .

قلت: وهذا إسناد صححه الحافظ في «الفتح» [٣٧٩/٦]، وقبلة النووي في «المجموع» [٨/ ٢٧٥]، و«الأذكار» و«الخلاصة» [٤٤٠/١]، وغيرهما؛ وحسنه ابن القيم وجماعة؛ ومداره علي (عبد الله بن نافع الصائغ) وفيه كلام، إلا أنه متماسك؛ فالإسناد صالح؛ وغلط من حسنه علي شرط مسلم، فإن مسلماً لم يخرج بتلك الترجمة حديثاً قط .

وفي الباب: شواهد أخرى يتقوى به الحديث بلا ريب . . . والله المستعان .

● تنبيه مهم: أعل ابن القيم هذا الحديث بعلة غريبة في كتابه «جلاء الأفهام» [ص ١٦٣-١٦٤ / طبعة دار ابن حزم]، فقال بعد أن ساقه من طريق المؤلف هنا: «وعلة هذا الحديث: أن مسلم ابن عمرو ورواه عن عبد الله بن نافع عن ابن أبي: ذئب عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة . . .» وساق الحديث . . . ثم قال: «وهذا أشبه» .

قلت: وهذا غلط منه بلا ريب، فإنه ظن (عبد الله بن نافع) الواقع في سند المؤلف؛ هو نفسه (عبد الله بن نافع) الذي يروي عن ابن أبي ذئب، وليس بشيء، والراوى عن ابن أبي ذئب هو الصائغ القرشي المخزومي؛ وهو متأخر الطبقة عن الذي قبله، بذكره المزى في الرواة عن (عبد الله بن نافع) الواقع في سند المؤلف، وهو المدني مولى عبد الله بن عمر . . .

ولم يفتن الشمس ابن القيم إلى هذا، وزعم أنه اختلف علي (عبد الله بن نافع) راوى هذا الحديث في سنده، وقد عرفت ما فيه، وأغرب المعلق علي «جلاء الأفهام» [ص ١٦٣ / طبعة دار ابن حزم]، وزعم هو الآخر أن حديث الحسن بن علي عند المؤلف: له علة خفية، قد بينها ابن القيم، وهذا من أخطائه المتكررة في تعليقه علي هذا الكتاب الفذ، فالله المستعان لا رب سواه .

٦٧٦٢- صحيح: مضى سالفاً [برقم ٦٧٥٩] .

وكان يقول: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ، فَإِنَّ الصَّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الْكُذْبَ رِيْبَةٌ».

قال: وَكَانَ يُعَلِّمُنَا هَذَا الدُّعَاءَ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيْمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيْمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيْمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيْمَا أَعْطَيْتَ، وَاكْفِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ».

٦٧٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ، عَنْ عَمِيرِ بْنِ مَأْمُونِ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُحْفَةُ الصَّائِمِ الدُّهْنُ وَالْمَجْمَرُ».

٦٧٦٣ - باطل: أخرجه الترمذى [٨٠١]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٥٤٥/٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٣/ رقم ٢٧٥١]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٩٥٨، ٣٩٥٩/ الطبعة العلمية] و[٥/ رقم ٣٦٧٢، ٣٦٧٣/ طبعة مكتبة الرشد]، وأبو جعفر ابن البخترى فى «الجزء الرابع من حديثه» [رقم ١٢٣/ ضمن مجموع مؤلفاته]، وابن عدى [٣/ ٣٥٠]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٢/ ٣٨٦]، وغيرهم من طرق عن أبى معاوية الضرير عن سعد بن طريف الخذاء الكوفى عن عمير بن مأمون [ويقال: (ابن مأمون) أيضاً] الدارمى عن الحسن بن على به .

قلت: هكذا رواه أحمد بن منيع، وأبو الربيع الزهرانى، وسريج بن يونس وغيرهم، كلهم عن أبى معاوية الضرير على الوجه الماضى، وخالفهم أحمد بن عبد الجبار العطاردى، فرواه عن أبى معاوية فقال: (عن سعد بن طريف عن عبيد بن مأمون بن زرارة عن على بن أبى طالب به . . .) فسمى شيخ سعد فيه: (عبيداً) بدلاً من (عمير) ثم نقل الحديث من (مسند الحسن) إلى (مسند أبىه على بن أبى طالب) هكذا وقع عند أبى جعفر ابن البخترى ومن طريقه البيهقى فى الموضوع من «الشعب» .

وهذا من أوهام أحمد بن عبد الجبار، فهو ضعيف عندهم، وسمه غير واحد بما يرغب به عن حديثه، بل كذبه الحافظ مطين بخط عريض، وقد وثقه بعض من لم يخبر حاله، وقد صحح الحافظ سماعه (للسيرة) ممن سمع منه، وهو من رجال «التهذيب» والمحموظ عن أبى معاوية: هو الأول: وعليه توبع كما يأتى .

= وقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث غريب، ليس إسناده بذلك، لا نعرفه إلا من حديث سعد بن طريف، وسعد بن طريف يضعف، ويقال: عمير بن مأموم أيضاً . . .» .
وقال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يعرف إلا من حديث سعد بن طريف؛ قال يحيى: ليس بشيء، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الفور . . .» .
وقال البيهقى: «سعد بن طريف: غيره أوثق منه» .

قلت: أطرف البيهقى فى حق سعد بن طريف، إذ هو ساقط جداً، لا يحفظ فيه توثيق من أحد قط، بل رماه ابن حبان بالوضع كما مضى، وقال فيه يحيى ابن معين ما قال؛ وتركه النسائى وجماعة، وقال الساجى: «عنده مناكير يطول ذكرها» وقال الفسوى: «لا يكتب حديثه إلا للمعرفة» وضعفه سائر النقاد، وقد أنكر عليه ابن عدى: هذا الحديث، وساقه فى ترجمته من «الكامل» وشيخه (عمير بن مأمون) ذكره ابن حبان فى «الثقات» لكن قال الدارقطنى: «لا شىء» وهذا أولى بلا ريب .

وقد توبع أبو معاوية الضرير على إسناده هذا الحديث: تابعه هبيرة بن حدير العدوى عن سعد بن طريف بإسناده به نحو فى سياق طويل، أخرجه البزار [٤/ رقم ١٣٣٥]، ثم قال عقبه: «وهذا الكلام لا نحفظه عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه . . .» .

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٥٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٩٦٠]، ولكن مختصراً دون سياق البزار .

قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ١٣٦]: «رواه البزار، وفيه سعد بن طريف الحذاء، وهو متروك» .

قلت: وهبيرة بن حدير: قال عنه ابن معين: «لا شىء» كما فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [٩/ ١١٠]، وقد اختلف فى وقفه ورفع على سعد بن طريف أيضاً، كما ذكره ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٥٠]، وهذا الاختلاف منه نفسه، فقد مضى بيان حال هذا التالف، فكأنه كان يتلون فى روايته، وما قيمة هذا؟! .

والحديث: أوردته الذهبى فى مناكير هذا الساقط من ترجمته من «الميزان» [٢/ ١٢٣]، وبه وشيخه: أعله المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٩٠٢ / طبعة مكتبة الشافعى]، وكذا فى «الفيض» [٣/ ٢٣٣]، وراجع «الضعيفة» [١٧٨٩، ٢٥٩٦]، للإمام، والله المستعان .

٦٧٦٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُجَّاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي يَحْيَى، قَالَ: كُنْتُ بَيْنَ الْحُسَيْنِ وَالْحَسَنِ، وَمُرْوَانَ يَتَشَاتَمَانِ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ يَكْفُفُ الْحُسَيْنِ، فَقَالَ مُرْوَانُ: أَهْلُ بَيْتِ مَلْعُونُونَ، فَغَضِبَ الْحَسَنُ، فَقَالَ: أَقُلْتُ: أَهْلُ بَيْتِ مَلْعُونُونَ؟! فَوَاللَّهِ لَقَدْ لَعَنْكَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَأَنْتَ فِي صُلْبِ أَبِيكَ.

٦٧٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْحَوْرَاءِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: عَلِمَنِي جَدِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قَنُوتِ الْوَتْرِ: «اللَّهُمَّ عَافِنِي فِيْمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّيْنِي فِيْمَنْ تَوَلَّيْتَ».

٦٧٦٤ - ضعيف: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ رقم ٢٧٤٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥٧/ ٢٤٤، ٢٤٥)، وابن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٤٥٧٩]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٧٨٤ / طبعة مكتبة الفاروق]، من طرق عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى النخعي عن الحسن به . . . نحوه .
قلت: هذا إسناد ضعيف؛ وفيه علتان:

الأولى: أبو يحيى: شيخ عطاء بن السائب: مغمور لم أفطن له بعد! وقد وجدت الذهبي أعل الإسناده في «سير النبلاء» (٣/ ٤٧٨)، فقال: «أبو يحيى هذا: نخعي لا أعرفه».
قلت: وما عرفته أنا الآخر، ثم بان لي: أنه زياد الأعرج الثقة المشهور .

والثانية: عطاء بن السائب: كان قد اختلط جداً، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٤٣٣) و [١٠/ ٦٦]، ولم يروه عنه أحد ممن سمع منه قبل الاختلاط، وحماد بن سلمة ممن سمع منه قبل وبعد، كما نص عليه يحيى القطان، وأشار إليه بعضهم؛ فيتوقف في روايته عنه كما يتوقف في رواية أبي عوانة عنه أيضاً .

وقد توبع حماد عليه: تابعه جرير بن عبد الحميد عن عطاء بإسناده به نحوه . . . إلا أنه قال: (فقال الحسن والحسين، أو أحدهما: واللّه ثم واللّه قد لعنك اللّه . . .) أخرجه ابن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٤٥٨٠]، والمؤلف كما يأتي [برقم ٦٧٦٦]، وجرير ممن سمع من عطاء بأخرة، كما نص عليه غير واحد من النقاد .

وللمرفوع من الحديث: شواهد قد تكلمنا عليها في غير هذا المكان؛ واللّه المستعان .

٦٧٦٥ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٧٥٩] .

وَأَهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، سُبْحَانَكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ».

٦٧٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَائِبِ، عَنْ أَبِي يَحْيَى النَخَعِيِّ، أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ مَرَّبَهُمَا مِرْوَانَ، فَقَالَ لِهَٰمَا قَوْلًا قَبِيحًا، فَقَالَ الْحَسَنُ، أَوْ الْحُسَيْنُ: وَاللَّهِ، ثُمَّ وَاللَّهِ، لَقَدْ لَعَنَكَ اللَّهُ وَأَنْتَ فِي صَلْبِ الْحَكَمِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ، قَالَ: فَسَكَتَ مِرْوَانٌ.

٦٧٦٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادِ الْهِنَائِيِّ، حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ أَبِي فِضَالَةَ، أَخْبَرَنَا الْحُضْرَمِيُّ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ رَضِيْعِ الْجَارُودِ، قَالَ: كُنْتُ بِالْكَوْفَةِ فَقَامَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ خَطِيْبًا فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، رَأَيْتَ الْبَارِحَةَ فِي مَنَامِي عَجَبًا! رَأَيْتَ الرَّبَّ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَامَ عِنْدَ قَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكَبِ رَسُولِ اللَّهِ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكَبِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ جَاءَ عِثْمَانُ فَكَانَ نَبْذَةً، فَقَالَ: رَبِّ سَلْ عِبَادَكَ فِيمَ قَتَلُونِي؟! قَالَ: فَانْتَعَبَ مِنَ السَّمَاءِ مِيزَابَانِ مِنْ دَمٍ فِي الْأَرْضِ. قَالَ: فَقِيلَ لِعَلِيٍّ: أَلَا تَرَى مَا يَحْدُثُ بِهِ الْحَسَنُ؟! قَالَ: يَحْدُثُ بِمَا رَأَى.

٦٧٦٨- حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا جَمِيْعُ بْنُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَجَلِيُّ، عَنْ

٦٧٦٦- ضَعِيفٌ: مَضَى قَبْلَ الَّذِي قَبْلَهُ.

٦٧٦٧- ضَعِيفٌ جَدًّا: أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» [٤٨٥-٣٩-٤٨٦]، مِنْ طَرِيقِ الْمُؤَلِّفِ بِهِ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» [٩/١١٤]: «رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى . . . وَفِي إِسْنَادِهِ مِنْ لَمْ أَعْرِفَهُ».

قُلْتُ: هُوَ إِسْنَادٌ تَأَلَّفَ مَجْهُولٌ، الْبَرَاءُ بْنُ أَبِي فِضَالَةَ [وَتَحْرَفُ عِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرٍ إِلَى «فِضَالٍ»] وَمَنْ فَوْقَهُ: لَا يَعْرِفُونَ، وَمَنْ دُونَهُمْ ثَقَاتٌ مَشَاهِيرٌ مِنْ رِجَالِ «التَّهْذِيبِ» . . . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٦٧٦٨- ضَعِيفٌ جَدًّا: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي الْمَنَامَاتِ [رَقْمٌ ١٧٥]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي

«تَارِيخِهِ» [٢٧٨/١٣] وَ[٣٩/٤٨٤، ٤٨٥]، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» [٢/١٦٧]، وَأَبُو الْحَسَنِ

الْعَطَّارُ فِي جِزْءٍ مِنْ «أَمَالِيهِ» كَمَا فِي «تَارِيخِ قَزْوِينَ» [٢/١٤٨-١٤٩/١] الطَّبْعَةُ الْعِلْمِيَّةُ، وَغَيْرُهُمْ

مِنْ طَرَفِ ابْنِ سَفِيَانَ بْنِ وَكَيْعٍ عَنْ جَمِيْعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَجَلِيِّ [وَقَدْ نَسَبَ إِلَى جَدِّهِ فِي =

مجاهد أو مجالد، عن طحرب العجلي، عن الحسن بن علي قال: لا أقاتل بعد رؤيا رأيتها، رأيت رسول الله ﷺ واضعاً يده على العرش، ورأيت أبا بكر واضعاً يده على النبي ﷺ، ورأيت عمر واضعاً يده على أبي بكر، ورأيت عثمان واضعاً يده على عمر، ورأيت دماء دونهم، فقلت: ما هذه الدماء؟ قيل: دماء عثمان يطلب الله به.

= سند ابن عدى؛ وتحرف اسم أبيه (عمر) إلى: «عمير» عند أبي الحسن العطار، عن مجالد بن سعيد عن طحرب [وتحرف عند أبي الحسن العطار إلى «طحرب» بالخاء العجلي، [وسقط (مجالد بن سعيد) وشيخه من سند ابن أبي الدنيا] عن الحسن بن علي نحوه .
قلت: هذا إسناد واه، مسلسل بالضعفاء:

الأول: شيخ المؤلف (سفيان بن وكيع) وكان صدوقاً في الأصل؛ إلا أنه لم يراع حق أبيه والدين، فترك وراقاً له يعث بأصوله ويدخل فيها ما ليس منها، فكلمه النقاد في ذلك فلم يسمع لهم، ونصحوه فلم يتصح، وزجروه فلم ينزجر، فسقط حديثه إلى الأبد، وهو من رجال ابن ماجه والترمذى؛ وبه أعله: الهيثمي في «المجمع» [١١٤/٩]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧١/٧].

لكن سفيان لم ينفرد به، بل تابعه على نحوه: القاسم بن عمرو بن محمد العنقزي عن جميع به . . . أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٧٧-٢٧٨]، من طريق الحسين [وتصحف عنده إلى «الحسن»] بن عمرو العنقزي عن أخيه القاسم به .

قلت: وهذه متابعة لا تثبت، والحسين العنقزي قال عنه أبو حاتم: (لئن يتكلمون فيه) وقال أبو زرعة: (كان لا يصدق) وتكلم فيه أبو داود أيضاً، فلا عبرة بذكر ابن حبان له في «الثقات» [١٨٧/٨]، وحسين هذا: من رجال «الميزان ولسانه» [٣٠٧/٢]، وأخوه القاسم لم يؤثر فيه توثيق إلا عن ابن حبان وحده .

والثاني: (جميع بن عمر بن عبد الرحمن) وإن ذكره ابن حبان في «الثقات» إلا أن أبا نعيم الملائي قد فسقه، وقال أبو داود: «أخشى أن يكون كذاباً» وقال العجلي: «ليس بالقوى» وهو من رجال الترمذى في «الشمائل» وفي ترجمته: ساق له ابن عدى هذا الحديث مع حديث آخر في «كامله» ثم قال: «لا أعرف لجميع بن عبد الرحمن هذا غير هذين الحديثين . . .» .

قلت: لكنه لم ينفرد به، بل تابعه على نحوه: حبان بن علي العنزي عند الآجري في الشريعة [١٤٧١/٤] طبعة دار الوطن، من طريق أبي بكر الصاغانى عن بكر بن خدّاش عن حبان به . =

٦٧٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ حَرِيْزِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي الْأَعْوَرِ: وَيْحَكَ أَلَمْ يَلْعَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رِعْلًا وَذَكَوَّانَ، وَعَمَرُو بْنُ سَفِيَانَ؟!

قلتُ: وقد خولف الصاغاني في سنده، خالفه يعقوب بن شيبه الحافظ، فرواه عن بكر بن خراش عن حبان بن عليّ عن مجالد بن سعيد فقال: أحسبه عن الشعبي عن طحرب العجلي عن الحسن به ، فزاد فيه: (أحسبه عن الشعبي).

هكذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٨٤/٣٩]، بإسناد صحيح إلى يعقوب به.

قلتُ: هذا الاختلاف من (حبان بن عليّ العنزى) نفسه، فهو شيخ ضعيف مضطرب الحديث، بل تركه جماعة أيضاً، وهو من رجال ابن ماجه وحده.

والثالث: ومجالد بن ساعد: ضعيف سيئ الحفظ أيضاً، وهو من رجال «التهذيب» ولم يخرج له مسلم لا مقروناً بغيره.

والرابع: وطحرب العجلي: شيخ قليل الحديث؛ انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٤/٣٩٩]، وخالفه أبو الفتح الأزدي به فأورده في «الضعفاء» وقال: (لا يقوم إسناد حديثه) كما في «الميزان» وعنه في «اللسان» [٢٠٨/٣]، واللّه المستعان لا رب سواه.

٦٧٦٩- قوى: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٦٩٩/٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٨/٤٦]- [٥٩]، من طريقين صحيحين عن حريز بن عثمان الرحبي عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشى عن الحسن بن عليّ به

وهو عند الطبراني ورواية لابن عساكر في سياق أطول، قال الهيثمي في «المجمع» [٣٠٨/١]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح، غير عبد الرحمن بن أبي عوف، وهو ثقة».

قلتُ: وهو كما قال؛ وعبد الرحمن هذا مختلف في صحبته؛ وقد وثقه ابن حبان والعجلي؛ وكذا الحافظ والذهبي؛ وكان الحافظ دحيم يشبهه بـ (خالد بن معدان) في علمه ونبله وفضله، كما نقله عنه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» [ص ٦٠١].

وقد صح عن أبي داود أنه قال: «شيوخ حريز - يعني ابن عثمان - كلهم ثقات».

وقد روى عنه حريز هذا الحديث هنا، وقد روى عنه جماعة من الثقات أيضاً؛ وهو من رجال أبي داود والنسائي؛ ولم يقف ابن القطان الفاسي على حال الرجل كما ينبغي؛ فرماه بجهالة الحال، وليس كما قال.

٦٧٧٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ فَاطِمَةَ . . . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَكُتِبَ فِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ فِي الْإِمْلَاءِ.

٦٧٧١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى ابْنَ بَنْتِ السُّدِيِّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ خَثِيمٍ

= والإسناد عندي: قوى مستقيم . . . ورأيت الهيثمي قد أورده في مكان آخر من «المجمع» [٩ / ٢٨٣]، وقال: «رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عوف السيرافي، ولم أعرفه، وبقيته رجاله ثقات».

قلت: السيرافي هذا مترجم في «اللسان» [٣٣٢ / ٥]، ونقل عن الإسماعيلي أنه قال عنه: (لم يكن في الحديث بذاك).

قلت: وهو يرويه - عند الطبراني - عن الحسن بن علي الواسطي الثقة المعروف عن يزيد بن هارون عن حريز بن عثمان به .

وقد أخرج ابن عساكر من طريقين آخرين - أحدهما صحيح - عن يزيد بن هارون بإسناده به . وقد توبع عليه يزيد: تابعه إسحاق بن سليمان الرازي الثقة الإمام عند المؤلف ومن طريقه ابن عساكر أيضاً .

٦٧٧٠ - ضعيف: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٣ / رقم ٢٧٤٢]، من طريق محمد بن فضيل عن محمد بن إسحاق بن يسار عن أبيه عن الحسن بن علي به . . . وذكر قصة مضى نحوها عند المؤلف [برقم ٦٧٤٠].

قال الهيثمي في «المجمع» [٥٧١ / ١]: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه ابن إسحاق، وهو مدلس ثقة» .

قلت: ولم يذكر فيه ابن إسحاق سماعاً، ثم إنه قد اضطرب في سنده على ألوان، فراجع كلامنا على الحديث الماضي [برقم ٦٧٤٠] .

● تنبيه: ظاهر قول المؤلف عقب روايته: «وذكر الحديث» فهم منه الهيثمي في «المجمع» [١ / ٣٠٨]، أن المؤلف يقصد بذلك: أن سياق هذا الحديث مثل الذي قبله، وليس بذاك، واللّه المستعان .

٦٧٧١ - منكر: أخرجه الحاكم [٣ / ١٤٨]، والطبراني في «الكبير» [٣ / رقم ٢٧٥٨] . =

الهلالى، عن الوليد بن يسار الهمداني، عن علي بن [أبي] طلحة مولى بنى أمية، قال: حج معاوية بن أبى سفيان، وحج معه معاوية بن حديج وكان من أسب الناس لعلى، قال: فمر فى المدينة، وحسن بن على ونفر من أصحابه جالس، فقيل له: هذا معاوية بن حديج الساب لعلى، قال: على الرجل، قال: فأتاه رسول، فقال: أجبه، قال: من؟ قال: الحسن بن على يدعوك، فأتاه فسلم عليه، فقال له الحسن: أنت معاوية بن حديج؟ قال: نعم، قال: فرد ذلك عليه، قال: فأنت الساب لعلى؟ قال: فكأنه استحيا، فقال له

= وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ٧٧٦/ ظلال الجنة]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٦/ ٥٩-٢٧، ٢٨]، وغيرهم من طريقين عن سعيد بن خثيم الهلالى عن الوليد بن يسار الهمداني عن على بن أبى طلحة مولى بنى أمية عن الحسن بن على به نحوه . . . وهو عند بن أبى عاصم باختصار .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: كذا قال، وقد تعقبه الذهبى فى «التلخيص» فقال: «بل منكر واه» وهو كما قال؛ ففى إسناده ما لا يثبت بوجوده حديث قط:

١- على بن أبى طلحة مولى بنى أمية: شيخ مغمور لا يعرف، ونكرة لا تتعرف، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١٧٦/٩]، فقال: «لم أعرفه» وليس هو بـ (على بن أبى طلحة الهاشمى) ذاك شيخ متأخر الطبقة يعرف بـ (مولى العباس بن عبد المطلب) وصاحبنا يعرف بـ (مولى بنى أمية) وراجع ما بحثه الإمام الألبانى بشأن الرجلين فى «ظلال الجنة» [٥٣/٢].

٢- والوليد بن يسار: شيخ همدانى؛ ذكره المزرى فى شيوخ سعيد بن خثيم من «تهذيب الكمال» [٤١٣/١٠]، ولم أميزه بعد، وهناك رجلان يحملان هذا الاسم، كلاهما بصريان، أحدهما يروى عن أبى هريرة وعنه هشام بن عروة، والآخر: متأخر الطبقة: يروى عن الحسن ومعاوية ابن قرة وعنه التبوذكى والأصمعى؛ وهما فى «ثقات ابن حبان» [١٩٤/٥] و[٥٥٠/٧]، [٥٥٦]، و«الجرح والتعديل» [٢١/٩].

والثانى منهما: مترجم فى «تاريخ البخارى» [١٥٧/٨]، ويبدو أن ثانيهما: هو المراد هنا إن شاء الله؛ وهو مجهول الحال، وإن يكن سوى هذا أو ذلك، فما أدرى من يكون؟! .

وقد تحرف اسم أبيه عند ابن أبى عاصم إلى (مسار) بدل: (يسار) فقال الإمام فى «الظلال» [٥٣/٢]: «لم أعرفه» وقد عرفت ما فيه! .

الحسن: أما والله لئن وردت عليه الحوض - وما أراك ترده - لتجدنه مشمراً الإزار على ساق يذود عنه رايات المنافقين ذود غريبة الإبل، قول الصادق المصدوق ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ أَفْتَرَى ﴾ [طه: ٦١].

= ٣- وأما سعيد بن خيثم: فهو وإن وثقه جماعة، ومشاه آخرون؛ إلا أن الأزدى قد قال عنه: «منكر الحديث» وأورده ابن عدى في «الكامل» [٣/٤٠٨-٤٠٩]، وقال في ختام ترجمته: «مقدار ما يرويه غير محفوظ» وهو من رجال الترمذى والنسائى.

وللحديث: طريق آخر به نحوه عن الحسن به . . . عند ابن عساكر في «تاريخه» [٢٨/٥٩]، وسنده لا يثبت أيضاً، والله المستعان.

مسند الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - (*)

٦٧٧٢- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَقِيقِ الْجَرْمِيِّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ حَمِيدِ الْكِنْدِيِّ، عَنِ سَعْدِ الْإِسْكَافِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: أَتَى جَبْرِيلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مِنْ أَصْحَابِكَ ثَلَاثَةً فَأَحِبَّهُمْ: عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبُو ذَرٍّ، وَالْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ، قَالَ: فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ الْجَنَّةَ لَتَشْتَاقُ إِلَيَّ ثَلَاثَةً مِنْ أَصْحَابِكَ - وَعِنْدَهُ أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، فَرَجَا أَنْ يَكُونَ لِبَعْضِ الْأَنْصَارِ - قَالَ: فَأَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمْ، فَهَابَهُ، فَخَرَجَ فَلَقِيَ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آنفًا، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ، فَقَالَ: إِنَّ الْجَنَّةَ تَشْتَاقُ إِلَيَّ ثَلَاثَةً مِنْ أَصْحَابِكَ، فَرَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ لِبَعْضِ الْأَنْصَارِ، فَهَبْتَهُ أَنْ أَسْأَلَهُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَتَسْأَلَهُ؟ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَسْأَلَهُ، فَلَا أَكُونُ مِنْهُمْ، وَيَشْتُمُّ بِي قَوْمِي، ثُمَّ لَقَيْتَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: فَلَقَيْتُ عَلِيًّا، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: نَعَمْ، إِنَّ كُنْتُ مِنْهُمْ فَأَحْمَدُ اللَّهَ، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ مِنْهُمْ فَحَمَدْتُ اللَّهَ، فَدَخَلَ عَلَيَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أَنْسًا حَدَّثَنِي أَنَّهُ كَانَ عِنْدَكَ آنفًا، وَأَنْ جَبْرِيلَ أَتَاكَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ الْجَنَّةَ لَتَشْتَاقُ إِلَيَّ ثَلَاثَةً مِنْ أَصْحَابِكَ، قَالَ: فَمَنْ هُمْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ يَا عَلِيُّ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَسَيِّشُهُدٌ مَعَكَ مَشَاهِدٌ بَيْنَ فَضْلُهَا، عَظِيمٌ خَيْرُهَا، وَسَلْمَانُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَهُوَ نَاصِحٌ، فَاتَّخِذْهُ لِنَفْسِكَ».

(*) هو: الأسد الكاشر، والليث الهاصر؛ والبطل الهمام، والفارس المقدام؛ السبط الشهيد، المقتول ظلماً؛ الإمام بن الإمام؛ السيد النبيل؛ والشيخ الجليل... صاحب المآثر والشمائل؛ ومناقبه أشهر من غيره؛ رضي الله عنه وأرضاه.

٦٧٧٢- ضعيف جداً: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٢١/٤١١-٤١٢]، من طريق المؤلف به . قلت: وهذا إسناد ساقط جداً، فيه النضر بن حميد: وهو أبو الجارود الشيخ المطروح المهجور، راجع ترجمته في «الميزان ولسانه» [٦/١٥٩]، وشيخه: سعد بن إسكاف: هو سعد بن طريف الخذاء الكوفي الشيخ المتروك الهابط، بل رماه ابن حبان بالوضع، وهو من رجال الترمذی وابن ماجه .

٦٧٧٣- حدثنا إبراهيم بن سعد الجوهري ، حدثنا سفيان قال قلت لعبيد الله بن أبي يزيد : رأيت حسين بن علي؟ قال : أسود الرأس واللحية إلا شعيرات هاهنا في مقدم لحيته فلا أدرى أخضب وترك ذلك المكان تشبهاً برسول الله ﷺ أو لم يكن شاب منه غير ذلك ، قال : ورأيت حسناً ، وقد أقيمت الصلاة ، سجد بين الإمام وبين بعض الناس فقيل له : اجلس فقال : قد قامت الصلاة .

= وبه وحده : أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧٨/٧] ، وهو قصور منه ، أما صاحبه الهيثمي فإنه أعله بـ (النضر بن حميد) وحده في «المجمع» [١٥٤/٩] ، وهو قصور منه هو الآخر ، وباقي رجال الإسناد : ثقات مشاهير ؛ وقد اختلف في سنده على جعفر بن سليمان ، فرواه عنه الحسن ابن عمر بن شقيق على الوجه الماضي ؛ وخالفه أحمد بن مالك القشيري ، فرواه عن جعفر فقال : عن النضر بن حميد عن سعد الإسكاف عن محمد بن عليّ عن أنس بن مالك به نحوه . . . ، فنقله إلى (مسند أنس) هكذا أخرجه البزار في «مسنده» [٣/ رقم ٢٥٢٤ / كشف الأستار].

قال : حدثنا أحمد بن مالك به .

قال البزار : «لا نعلمه يروى إلا عن أنس بهذا الإسناد ، ولا رواه إلا جعفر عن النضر ، والنضر وسعد الإسكاف : لم يكونا بالقويين في الحديث . . .» .
قلت : وقد مضى بيان حال النضر وشيخه سابقاً ؛ فالظاهر : أن أحدهما كان يتلون فيه ، وكلاهما تالف الحديث .

وللمرفوع في آخره : شاهد من حديث أنس بن مالك : مضى عند المؤلف [برقم ٢٧٨٠] ، فانظر الكلام عليه هناك . . . والله المستعان .

● تنبيه : عزا الإمام في «الضعيفة» [رقم ٢٣٢٨] ، هذا الحديث إلى المؤلف والبزار كلاهما من طريق النضر بن حميد الكندي عن سعد الإسكاف عن أبي جعفر محمد بن عليّ عن أبيه عن جده به . . . ، وليس كذلك ، إنما هذا هو طريق المؤلف وحده .

أما البزار : فإنه رواه من طريق النضر عن شيخه عن أبي جعفر فقال : عن أنس به . . . ، كما مضى . . . فانتبه يار عاك الله .

٦٧٧٣- صحيح : أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [١٢٧/١٤] ، من طريق المؤلف به .

قال الهيثمي في «المجمع» [٣٢٢/٩] : «رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح» . =

٦٧٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا فَرْجُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهَا حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمُجَدِّمِينَ، وَإِذَا كَلَّمْتُمُوهُمْ فَلْيَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ قَيْدٌ رُمَحٌ».

= قلتُ: وهو كما قال؛ وسنده صحيح ميلح؛ وعبيد الله بن أبي يزيد: هو المكي حليف بنى زهرة الثقة المأمون.

٦٧٧٤- منكر: أخرجه الدولابي في «الذرية الطاهرة» [عقب رقم ١٥٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٧٠/١١-١٢]، من طريق الفرّج بن فضالة عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن محمد ابن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان عن أمه فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين به . قلتُ: هذا إسناد ضعيف معلول، الفرّج بن فضالة وشيخه ابن عامر: ضعيفان، وهما من رجال «التهذيب».

ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان: هو المعروف بـ (الدبياج) وهو شيخ مختلف فيه، وثقه العجلي وابن حبان؛ واختلف قول النسائي بشأنه، فوثقه مرة، وقال مرة أخرى: «ليس بالقوي» وقال ابن الجارود: «لا يكاد يتابع على حديثه» وقال البخاري: «عنده عجائب» . قلتُ: وقد اضطرب في إسناد هذا الحديث على ألوان، كأنه كان لا يحفظه .

وقد اختلف في سنده على الفرّج بن فضالة أيضاً، فرواه عنه أبو الربيع الزهراني وأسد بن موسى على الوجه الماضي؛ وخالفهم: عبيد بن سعيد بن أبان، فرواه عنه بإسناده به . . . نحوه . . . إلا أنه قال: (عن حسين بن عليّ عن أمه فاطمة به . . .) فنقله إلى (مسند فاطمة) هكذا أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» [٣/٢٠/مسند عليّ].

قلتُ: فهذان لوانان من الاختلاف على فرّج بن فضالة في سنده، ولوان ثالث، فرواه عنه إسماعيل بن إبراهيم الترجماني فقال: (عن الفرّج بن فضالة عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت حسين عن حسين عن أبيه به . . . نحوه . . .)، فجعل شيخ الفرّج فيه: (عبيد الله بن عمرو) بدل: (محمد بن عبد الله بن عمرو) ثم نقل الحديث إلى (مسند عليّ)، هكذا أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائده على مسند أبيه» [٧٨/١]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١٢/٧٠].

٦٧٧٥- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَيْسَى جَارُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَطْلَبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ دُونَ حَقِّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

= وكما اختلف على الفرج في سنده؛ فقد اختلف فيه على شيخه ابن عامر أيضاً، فرواه عنه الفرج ابن فضالة على الألوان الماضية، وتابعه عبد الله بن الحارث المخزومي على نحوه عن عبد الله بن عامر: عند ابن عدى في «الكامل» [١٥٥/٤].

ورواه عنه أنس بن عياض بإسناده به نحوه... إلا أنه زاد فيه: (عبد الله بن عباس) مع الحسين ابن علي في سنده، هكذا أخرجه الدولابي في «الذرية الطاهرة» [رقم ١٥٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٨٠/٥٣]، وعبد الله بن عامر: ضعيف كما مضى.

وقد اختلف في إسناد هذا الحديث: على طرائق أخرى، ولا يصح منها شيء أصلاً، وله شواهد كلها معلول أيضاً، هذا مع نكارة متنه، وقد بسطنا الكلام عليه في مكان آخر.

٦٧٧٥- صحيح: أخرجه أحمد [٧٨/١]، والخطيب في «تاريخه» [٢٧١/١٤]، وابن الجزري في «مناقب الأسد الغالب» [رقم ٧٢]، وغيرهم من طريق يعقوب بن عيسى أبي يوسف المؤدب عن إبراهيم بن سعد الزهري عن عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطب المدني عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش المدني عن زيد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده الحسين به... وعند أحمد ومن طريقه ابن الجزري: (دون ماله). قال الهيثمي في «المجمع» [٣٦٦/٦]: (رواه أحمد، ورجاله ثقات).

قلت: وسنده حسن صالح؛ وعبد الرحمن بن الحارث: مختلف فيه؛ إلا أنه صدوق متماسك إن شاء الله؛ وهو ورجال الإسناد: كلهم من رجال «التهذيب» سوى (يعقوب بن عيسى) وهو ابن ماهان المؤدب؛ وهو من رجال الخطيب في «تاريخه» [٢٧١/١٤]، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» [٢٨٦/٩]، وقال: «حدثنا عنه أبو يعلى» وهذا منه توثيق مقبول؛ إلا أنه سماه: (يعقوب بن يوسف ماهان) فلعل اسم أبيه قد تحرف عليه أو على الناسخ.

وقد قال الشمس ابن الجزري عقب روايته: «هذا حديث صحيح» ثم قال: «اتفق البخاري ومسلم على إخراجه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي الباب: عن أبي هريرة، وسعيد بن زيد، وبريدة وابن عمر وابن عباس...».

٦٧٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عِمَارَةُ بْنُ غَزِيَةَ الْأَنْصَارِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ يُحَدِّثُ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ الْبَخِيلَ مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ» .

= قلتُ : وقد مضى حديث سعيد بن زيد [برقم ٩٤٩ ، ٩٥٣] ، وفي الباب أيضاً : عن جابر بن عبد الله ؛ وقد مضى حديثه [برقم ٢٠٦١] ، لكن ليس في أحاديث الباب هذا اللفظ : (دون حقه) كما هو عند المؤلف ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» لكنها تشهد لمعنى هذا اللفظ بلا ريب .

٦٧٧٦- قوی: أخرجه الترمذی [٣٥٤٦] ، وأحمد [٢٠١/١] ، وابن حبان [٩٠٩] ، والحاكم [١/٧٣٤] ، والطبرانی في «الكبير» [٣/ رقم ٢٨٨٥] ، والبزار [٤/١٨٥] ، والبيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ١٥٦٧ ، ١٥٦٨] ، وفي «الدعوات» [رقم ١٥١] ، والنسائي في «الكبرى» [٨١٠٠ ، ٩٨٨٣ ، ٩٨٨٤] ، وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» [رقم ٣٢] ، وابن أبي شيبة في «مسنده» [رقم ٧٩٤] ، والضياء في «المختارة» [رقم ٤٢٣] ، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ١٨٠٢ / طبعة الوطن] ، والدولابي في «الذرية الطاهرة» [رقم ١٤٧] ، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٨١] ، وابن السني في «اليوم والليلة» [١/ رقم ٣٨٣] مع عجاله الراغب ، وغيرهم من طرق عن سليمان بن بلال عن عمارة بن غزية عن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده به . . . وقع عند ابن حبان والحاكم وعنه البيهقي وابن أبي شيبة والدولابي وابن السني كلهم في أوله : (إن البخيل . . .) مثل المؤلف ؛ وعند الباقيين : (البخيل . . .) بلا (إن) .

قال الترمذی : «هذا حديث حسن صحيح غريب» .

وقال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد» .

قلتُ : إنما هو حسن الإسناد وحسب ، رجاله كلهم ثقات سوى (عبد الله بن علي بن الحسين) وقد روى عنه جماعة من الثقات ، وذكره ابن حبان وابن خلقون في «الثقات» وصحح له الترمذی والحاكم وابن حبان وغيرهم هذا حديث ؛ فمثله صدوق إن شاء الله ؛ وقد قال عنه الحافظ ب «التقريب» : «مقبول» وخالفه شيخ شيوخه الذهبي ، فقال عنه في «الكاشف» : «ثقة» والرجل دون هذا وفوق ذلك كما عرفت .

٦٧٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْحِيُّ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ أَبَاهَا الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ وَلَا مُسْلِمَةٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ ، وَإِنْ قَدِمَ عَهْدُهَا ، فَيُحَدِّثُ لَهَا اسْتِرْجَاعًا إِلَّا أَحَدَّثَ اللَّهُ لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَأَعْطَاهُ ثَوَابَ مَا وَعَدَهُ عَلَيْهَا يَوْمَ أُصِيبَ بِهَا » .

= وقد اختلف في سنده على سليمان بن بلال ، فرواه عنه يحيى بن عبد الحميد الحماني وأبو عمرو العقدي وأبو سعيد مولى بني هاشم وخالد بن مخلد كلهم عنه على الوجه الماضي ، وخالفهم إسماعيل بن أبي أويس ، فرواه عن أخيه عبد الحميد بن أبي ويس عن سليمان بن بلال فقال : عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن علي بن الحسين عن أبيه به ، مثل لفظ المؤلف ، وجعل شيخ سليمان فيه (عمرو بن أبي عمرو) بدل : (عمارة بن غزية) هكذا أخرجه القاضي إسماعيل في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» [رقم ٣١] ، قال : حدثنا إسماعيل به .

قلت : هذه مخالفة لا تثبت ، وإسماعيل ضعيف الحديث على التحقيق ، وكان الشيخان ينتقيان من حديثه ما سلم من غلظه ووهمه ، والوجه الأول هو المحفوظ عن سليمان بن بلال . وقد اختلف في سند هذا الحديث على عمارة بن غزية على ألوان ، ذكر بعضها الدارقطني في «العلل» [٣/ ١٠٢] ، ثم قال : «وقول سليمان بن بلال أشبه بالصواب» .

قلت : وهو كما قال .

وقد قال الحافظ في «الفتح» [١١/ ١٦٨] ، بعد أن أشار إلى الاختلاف في سنده : «ولا يقصر عن درجة الحسن» .

قلت : وقد صححه أبو زرعة ابن العراقي في «طرح الثريب» [٦/ ١٩٠] ، وقواه غير واحد من المتأخرين أيضاً .

وفي الباب : شوهد يتقوى بها الحديث أيضاً . وقد بسطنا الكلام عليه مع شواهد في «غرس الأشجار» واللّه المستعان .

٦٧٧٧- تالف: أخرجه ابن ماجه [١٦٠٠] ، وأحمد [١/ ٢٠١] ، والحاثر في «مسنده» [١/ رقم ٢٦٠] ، وابن أبي شيبة في «مسنده» [رقم ٧٩٣] ، والدولابي في «الكنى» [٣/ رقم ١٨٥٨] ، وفي «الذرية الطاهرة» [رقم ١٦٠] ، والمحاملي في «أماليه» [رقم ٣٤٥] ، وابن عساكر في «تاريخه» [١٤/ رقم ١١١] ، وابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ٥٦٠ / مع عجاله الراغب] ، =

= والطبراني في «الكبير» [رقم ٢٨٩٥]، وفي «الأوسط» [٥/ رقم ٤٩٤٤]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٦٩٥]، وجماعة من طرق عن هشام بن زياد أبي المقدم عن أمه عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها به نحوه . . . وليس عند ابن ماجه وجماعة قوله: (ما من مسلم ولا مسلمة . . .) وعندهم: (من أصيب بمصيبة . . .) لفظ ابن ماجه .

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن الحسين بن علي، إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو المقدم».

وقال البيهقي: «تفرد به هشام».

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١/ ٢٨٦]: «هذا إسناد فيه هشام بن زياد، وهو ضعيف . . . وقد اختلفت النسخ، هل هو «عن أبيه» أو «عن أمه» ولا يعرف لهما حال».

قلت: وقد نقل الإمام في «الضعيفة» [رقم ٤٥٥١]، عن الحافظ ابن طولون أنه قال بعد أن أخرجه في «الأربعين» [٢/ ٢٧]، قال: «أنفرد به ابن ماجه، ومن طريقه: أخرجه الحافظ تقي الدين ابن فهد في «عمدة المتحل وبلغة المرتحل» ولم يتكلم عليه، فسألت عنه شيخنا الجمال ابن المبرد - يعنى ابن عبد الهادي الحنبلي الحافظ - فقال: «حديث حسن غريب»، وكأنه قال بتحسينه تبعاً لما اختاره البغوي في «مصايحه» من أن الحسان ما رواه أصحاب «السنن»، وهو مردود؛ إذ بها غير الحسن؛ ومنه هذا؛ فإن في سنده هشام بن زياد: ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة وغيرهم؛ اللهم إلا أن يدعى أنه: حسن باعتبار الشواهد . . . والله أعلم. وتعبه الإمام الألباني قائلاً: «ولا أعلم له شاهداً بهذا المعنى . . .».

قلت: وفي الإسناد ثلاث علل:

الأولى: هشام بن زياد أبو المقدم: تركه غير واحد من النقاد، بل قال ابن حبان في ترجمته من «المجروحين» [٣/ ٨٨]: «كان ممن يروى الموضوعات عن الثقات، والمقلوبات عن الأثبات، حتى يسبق إلى قلب المستمع أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به . . .» ثم أنكر عليه هذا الحديث، وساقه له بإسناده إليه به.

● وبه: أعله الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٧٧]، بعد أن عزا الحديث للطبراني وحده، وإنما استدركه مع كونه في «سنن ابن ماجه»، لكون سياق الطبراني أتم ألفاظاً من سياق ابن ماجه . . . فافهم.

٦٧٧٨- حَدَّثَنَا حَوْثَرَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ أَبُو الْمِقْدَامِ، بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ .

٦٧٧٩- حَدَّثَنَا جِبَارَةُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَقِيلِيِّ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لِسَاعَةً لَا يَحْتَجِمُ فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا مَاتَ» .

= وأعله به أيضاً: جماعة من المتأخرين: منهم الشوكاني في «تحفة الذاكرين» [ص ٣٣٤]، وفي «نيل الأوطار» [٤/٤٨٧].

والثانية: أم هشام: امرأة مغمورة لا تعرف، ونكرة لا تتعرف، وأعله بها: جماعة أيضاً.
والثالثة: الاضطراب في سنده، فقد اضطرب فيه هشام على ألوان، قد شرحناها في «غرس الأشجار» وذكر بعضها الدارقطني في «العلل» [١٥/٨٧]، وهذا الاضطراب من هشام إن شاء الله.

والحديث: ضعف سنده الحافظ في «الإصابة» [٢/٧٧]، وقبله أشار المنذرى إلى ضعفه في «الترغيب» [٤/١٧٤].

ويغنى عنه: حديث أم سلمة مرفوعاً: (ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرني في مصيبتى، وأخلف لى خيراً منها؛ إلا أجره الله فى مصيبتى، وأخلف له خيراً منها . . .) أخرجه مسلم [٩١٨]، وجماعة، وسيأتى تخريجه [برقم ٦٩٠٧].

٦٧٧٨- تالف: انظر قبله .

٦٧٧٩- باطل: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٧/١٩٨]، من طريقين عن جبار بن المغلس عن يحيى بن العلاء البجلي عن زيد بن أسلم عن طلحة بن عبيد الله العقيلي عن الحسين بن على به .

قال ابن الجوزى فى «الموضوعات» [٣/٢١٣]: «هذا حديث موضوع، قال يحيى بن معين: ليس يحيى بن العلاء بثقة، وقال الفلاس: متروك الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، وقال ابن عدى: كل حديثه: لا يتابع عليه» .

قلت: بل قال عنه الإمام أحمد: (كذاب يضع الحديث) وأسقطه أكثر النقاد فسقط على أم وجهه .

● وبه: أعل الحديث غير واحد من الأئمة: منهم:

١- ابن عدى: فقد أنكره عليه وساقه له فى ترجمته من «الكامل» مع جملة أخرى من أباطيله،

=

ثم قال: «وكلها غير محفوظة» .

٦٧٨٠- حَدَّثَنَا جَبَّارَةٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ حُسَيْنٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وُلِدَ لَهُ فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى وَأَقَامَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى، لَمْ تَضُرَّهُ أُمَّ الصَّبِيَّانِ».

٢- والبيهقي في «سننه» [٣٤١/٩]، فقال: «وروى يحيى بن العلاء الرازي - وهو متروك - بإسناد له عن الحسين بن علي فيه - يعنى في النهي عن الحجامة يوم الجمعة - حديثاً مرفوعاً، وليس بشيء».

٣- والذهبي في «تلخيص الموضوعات» [٣٣٤/١]، وقال: «فيه يحيى بن العلاء: متهم» ومثله قال في (التقيح) كما في «فيض القدير» [٤٧٠/٢]، وأنكره عليه في «الميزان» [٣٩٧/٤].

٤- والهيثمي في «المجمع» [١٥٣/٥]، فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه يحيى بن العلاء، وهو كذاب».

قلت: وفي الإسناد علتان غير هذا الساقط:

الأولى: جبارة بن المغلس: وهو ضعيف منكر الحديث، إلى الترك ما هو.

والثانية: طلحة ابن عبيد الله العقيلي: وهو مجهول لا يعرف، ورجال الإسناد كلهم من رجال (التهذيب) سوى طلحة هذا، فإنه مترجم فيه (تميزاً).

وقد ذكر السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» [٣٤٣/٢]، لهذا الحديث شاهداً من رواية ابن عمر عند البيهقي في «سننه» [١٩٣٢٥]، وسنده منكر جداً، مع قصور متنه عن الشهادة أيضاً. . . والله المستعان.

٦٧٨٠- باطل: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [١٩٨/٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٨٠/٥٧]-

[٢٨١]، وابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ٦٢٤/ مع عجالة الراغب]، من طريق جبارة بن المغلس عن يحيى بن العلاء البجلي عن مروان بن سالم الغفاري الشامي عن طلحة بن عبيد الله العقيلي عن الحسين بن علي به.

قلت: هذا إسناد باطل جداً، كأنه موضوع، قد اجتمع فيه الأعور والأعرج والأعمى، ثم تسلسلوا بقضبان واحد.

١- فجبارة بن المغلس: إلى الترك أقرب منه إلى غيره، وقد نقل عن ابن معين تكذيبه بخط

= ٢- وشيخه: يحيى بن العلاء: قدمات حديثه يوم أن قال عنه الإمام أحمد: «كذاب يضع الحديث» وأسقطه أكثر النقاد.

٣- مروان بن سالم: هو الشامي الذي يقول عنه الساجي وأبو عروبة الحراني: «يضع الحديث»، زاد الأول: «كذاب» وتركه النقاد فترك إلى الأبد، ما أشبهه به (يحيى بن العلاء)!

٤- وطلحة بن عبيد الله العقيلي: شيخ غائب لا يُدرى من يكون؟! وكل هؤلاء من رجال «التهذيب» سوى الأخير؛ فهو مترجم في «التهذيب وذيوله» (تميزاً).

وقد رأيت: جبارة بن المغلس قد توبع على هذا الحديث عن يحيى بن العلاء بإسناده به... تابعه عمرو بن عون السلمى الإمام الحافظ الثقة المأمون: عند البيهقي في «الشعب» [١١/ رقم ٨٢٥٤ / طبعة مكتبة الرشد]، وابن بشران في «أماليه» [رقم ٤٨٨]، كلاهما من طريق علي بن عبد العزيز البغوي عن عمرو به... ولفظ البيهقي في آخره: (... رفعت عنه أم الصبيات) أما لفظ ابن بشران فهو هكذا: «نفعت عند لقي الحساب» وليس عنده (أم الصبيان) ولا الصبيات، قال البيهقي: «في هذا الإسناد ضعف».

قلت: هذا تسامح شديد، بل في الإسناد عقارب ناهسة، وأفاعي لاهثة.

وقد اكتفى الهيثمي في «المجمع» [٩٥/٤]، بإعلاله به (مروان بن سالم وحده) وخالفه صاحبه البوصيري، فأعله به (يحيى بن العلاء) وحده، في «إتحاف الخيرة» [١٢٢/٥]، وهذا قصور من الرجلين جميعاً.

والحديث: أنكره ابن عدى على (يحيى بن العلاء) وساقه له في ترجمته من «الكامل» وتبعه عليه الذهبي في «الميزان» [٣٩٧/٤]، وقد ضعف سنده العراقي في «المغنى» [٦٣/٢]، والمناوى في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٨٦٥/٢ / طبعة مكتبة الشافعي]، ورجال إسناده لا تساعدهما على ذلك الضعف أصلاً، لاسيما المناوى، فإنه لام الهيثمي على إعلاله الحديث به (سالم بن مروان) وحده، وتعقبه في «الفيض» [٢٣٨/٦]، قائلاً: «أقول: تعصبيه الجناية برأسه وحده، يؤذن بأنه ليس فيه مما يحمل سواه، والأمر بخلافه، ففيه يحيى بن العلاء البجلي الرازي، قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»: قال أحمد: «كذب وضاع»، وقال في «الميزان»: «قال أحمد: كذاب يضع...».

= قلت: فإسناد فيه هاتان المصبيتان كيف يكون ضعيفاً وحسب؟! =

٦٧٨١- حَدَّثَنَا جِبَارَةُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَانُ أُمَّتِي مِنَ الْغَرَقِ إِذَا رَكِبُوا أَنْ يَقُولُوا: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبْنَهَا وَمُرْسِنَهَا إِنَّ رَبِّي لَعَفُورٌ رَحِيمٌ﴾» [هود: ٤١] ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

= وللحديث شواهد: - دون جملته الأخيرة - كلها واهية لا يصح منها شيء قط، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

٦٧٨١- باطل: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [١٩٨/٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٧/ ٢٨١]، وابن السنن في «اليوم والليلة» [٢/ رقم ٥٠١ / مع عجالة الراغب]، وأبو الحسن الحربى في «الأمالي» [١/ ٢٣٨]، كما في «الضعيفة» [رقم ٢٩٣٢]، كلهم من طريق جبارة بن المغلس عن يحيى بن العلاء الرازى البجلي عن مروان بن سالم الغفارى عن طلحة بن عبيد اللّه العقبلى عن الحسين بن عليّ به.

قلت: وهذا إسناد مظلم مثل الذى قبله، مسلسل بالضعفاء والهلكى.

١- فجبارة بن المغلس: شيخ ضعيف منكر الحديث، وهو إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، بل نقل عن ابن معين تكذيبه.

لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه: سيف بن الحجاج الكوفى عن يحيى بن العلاء بإسناده به . . . عند الطبرانى في «الدعاء» [رقم ٨٠٣]، من طريق محمد بن أبى السرى عن سيف به. قلت: هذه متابعة مغموزة، وسيف ليس فيه توثيق معتمد، والراوى عنه: تكلم فيه غير واحد أيضاً.

٢- ويحيى بن العلاء: مضى قول أحمد عنه: (كذاب يضع الحديث) وقد أسقطوه فسقط ولن يقوم.

٣- ومروان بن سالم: حاله كحال (يحيى بن العلاء) بل لعله أشد وأخزى، فقد اجتمع إمامان على رمية بالوضع والتوليد.

وهما: الساجى وأبو عروبة الحرانى، وتركه الآخرون.

٤- وطلحة بن عبيد اللّه العقبلى: مجهول غائب.

وهؤلاء كلهم من رجال «التهذيب» سوى الأخير؛ فإنه مترجم فى «التهذيب وذيوله»: (تمييزاً) فقط.

= والحديث : أنكره ابن عدى على (يحيى بن العلاء) وساقه له في ترجمته من «الكامل» وتبعه عليه الذهبي في «الميزان» [٢٠٥ / ٧].

ونقل المناوى في «الفيض» [١٨٢ / ٢]، عن الحافظ أنه أعل الحديث فقال : «جبارة - يعنى ابن المغلس - ضعيف، وشيخه - يعنى يحيى بن العلاء - أضعف منه - وشيخ شيخه - يعنى مروان ابن سالم - كذلك بالاتفاق فيهما، وطلحة - يعنى ابن عبيد الله - مجهول» . قلتُ : وقد ضعفه أيضاً في «المطالب» [٢٣٧ / ٢]، فقال : (فيه ضعف)، وهذا فيه مسامحة لا تخفى .

وقد اكتفى البوصيرى في «إتحاف الخيرة» بإعلاله بـ (يحيى بن العلاء) وحده، وهذا منه قصور بلا ريب .

أما صاحبه الهيثمي، فإنه اكتفى في «المجمع» [١٣٢ / ١٠]، بإعلاله بـ (جبارة بن المغلس) وحده، وهذا منه قصور أشد، فقد مضى أن جبارة قد توبع عليه، تابعه سيف بن الحجاج كما مضى .

ثم استدركت : فإذا جبارة لم يتابع عليه أصلاً، بل خولف فيه، خالفه سيف بن الحجاج الذى ظننا أنه تابعه، فقد رواه سيف عن العلاء بن يحيى فقال : عن طلحة بن عبيد الله بن كريس عن الحسين به . . .

هكذا أخرجه الطبراني كما مضى في «الدعاء» من طريق محمد بن أبى السرى عن سيف به . قلتُ : فأسقط سيف منه (مروان بن سالم) وأبدله : (بطلحة بن عبيد بن كريس) وسيف لا يؤثر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده، والراوى عنه : فيه مقال معروف ؛ فلعل أحدهما قد غلط فيه، فإن كانا قد ضبطاه : فيكون يحيى بن العلاء قد تلون فيه، وهذا هو الأقرب عندى ؛ ويحيى قد أماته التقاد بكلامهم فيه .

● تنبيه : قد تصحف (سيف) فى سند الطبرانى إلى (ضيف) .

وللحديث : شاهد من رواية ابن عباس به نحوه مرفوعاً : عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢ / رقم ١٢٦٦١]، و«الأوسط» [٦ / رقم ٦١٣٦]، و«الدعاء» [رقم ٨٠٤]، وغيره، وسنده باطل أيضاً، والله المستعان .

٦٧٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ فَيَغْسِلُ مَوْضِعَ سَجُودِهِ بِالْمَاءِ حَتَّى يَسِيلَهُ عَلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ.

٦٧٨٣ - حَدَّثَنَا كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الْقِنَادِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمَغْبُونُ لَا مَحْمُودٌ وَلَا مَأْجُورٌ».

٦٧٨٢ - ضعيف: أخرجه الطراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٧٣٩]، والخطيب في «تلخيص المتشابه» [٢/ ٨١٣ / طبعة سكيئة «الشهابي»]، من طرق عن عبد الله بن محمد بن سالم - ويقال له: عبد الله بن سالم - الزبيدي الكوفي عن الحسين بن زيد بن علي بن أبي طالب عن الحسن بن زيد عن أبيه عن الحسن بن علي به .
قال الهيثمي في «المجمع» [١/ ٥٣٧]: «رواه أبو يعلى، وإسناده حسن».

قلت: في ذلك نظر عندي، فإن (حسين بن زيد بن علي) وإن وثقه الدارقطني ومشاه غيره؛ لكن قال ابن معين: «لقيته ولم أسمع منه، وليس بشيء» وقال ابن المديني: «فيه ضعف» وقال ابن أبي حاتم الرازي: «قلت لأبي: ما تقول فيه؟! فحرك يده وقلبها، يعني تعرف وتنكر» وقال ابن عدى: «في حديثه بعض النكرة» فمثله لا يحتمل تفرده إن شاء الله؛ وهو من رجال ابن ماجه وحده؛ ولم يذكروا في ترجمته: روايته عن (الحسن بن زيد) وهو ابن الحسن بن علي بن أبي طالب: مختلف فيه أيضاً، وهو من رجال النسائي وحده؛ وأبوه ثقة مشهور، مترجم في «التهذيب» تمييزاً، والله المستعان.

● تنبيه: الحديث من (مسند الحسن بن علي) كما رأيت؛ ووقع عند المؤلف وحده: (عن الحسين بن علي) وهذا وهم عندي، لا أدري ممن هو؟! ويبعد أن يكون من الناسخ، ويؤيد كون الحديث من (مسند الحسين) دون أخيه (الحسين) أن (زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب) لم يذكروا في ترجمته أنه يروي عن عمه الحسين، إنما نصوا على روايته عن أبيه وحده.

٦٧٨٣ - منكر: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [١٤/ ٢١١-٢١٢]، والذهبي في «الميزان» [٤/ ٥٨٢]، كلاهما من طريق المؤلف به .

قلت: قد اختلف في سند هذا الحديث على كامل بن طلحة - وهو ثقة - ، على ألوان، فرواه عنه المؤلف كما هنا؛ وخالفه ابن أبي الدنيا؛ فرواه عن كامل بإسناده به . . . =

= عن الحسن بن عليّ ابن أبي طالب به موقوفاً عليه، فجعله من (مسند الحسن) دون أخيه الحسين، ثم أوقفه عليه ولم يرفعه، هكذا أخرجه في «إصلاح المال» [رقم ٢٨٣]، فهذان لوانان من الاختلاف على كامل في سنده.

ولون ثالث، فرواه عنه أبو القاسم البغوي فقال: عن أبي هشام القناد عن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عن أبيه به.

فزاد فيه قوله (عن أبيه) وجعله من (مسند علي) هكذا أخرجه أبو القاسم في (معجمه) كما في «المقاصد المحسنة» [ص ٢٩٢]، وفي «حديث كامل بن طلحة» [٢/٢]، كما في «الضعيفة» [٦٧٤]، ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» [٤/١٨٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٤/١١٢]، وابن النجار في «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٤/٣٦] / الطبعة العلمية]، وعليّ بن الحسن العبدي في (جزئته) [١٥٦-١٥٧]، كما في «الضعيفة» [رقم ٦٧٤]، كلهم عن أبي القاسم البغوي به.

قلت: فهذه ثلاثة ألوان من الاختلاف، ولون رابع.

فرواه أبو سعيد الحسن بن عليّ العدوي عن كامل بن طلحة عن أبي هشام القناد عن الحسن بن عليّ عن أبيه به . . . ، فجعله عن (الحسن) بدل: (الحسين) ونقله إلى (مسند عليّ).

هكذا أخرجه أبو حفص الكتاني في جزء من حديثه [١٤/٢]، وعنه أبو القاسم السمرقندي في «ما قرب سنده» [٤/١]، كما في «الضعيفة» [رقم ٦٧٤]، وعنه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٤٥١٣].

لكن الحسن: هذا تكلموا فيه، وهو من رجال «اللسان» [٢/٢٢٨-٢٢٩].

وهذه أربعة ألوان من الاختلاف في سنده.

ولون خامس، فذكر أبو القاسم البغوي عقب روايته الحديث عن كامل بن طلحة: «يقال: إنه وهمٌ من كامل، ورواه غيره عن هذا الشيخ - يعني أبا هشام القناد - قال: «كنت أحمل المتاع إلى عليّ بن الحسين».

قلت: ولون سادس، فرواه قيس بن محمد بن عمران الكندي - وهو شيخ صدوق - عن كامل ابن طلحة فقال: عن محمد بن هشام عن عبد الله بن الحسن بن عليّ عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ به . . . ، هكذا أخرجه البخاري في «تاريخه» [٧/١٥٢]، والطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٧٣٢]، من طريقين عن قيس به.

٦٧٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مِصْعَبِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أَبِي يَحْيَى، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلسَّائِلِ حَقٌّ، وَإِنْ جَاءَ عَلَيَّ فَرَسٌ».

= قلتُ: ومحمد بن هشام: هو نفسه أبو هشام القناد، فقد رواه الفضل بن داود الهاشمي عن كامل ابن طلحة فقال: (عن محمد بن هشام القناد به . . .) إلا أنه خالفه في موضعين:

الأول: أنه قلب اسم شيخه (كامل بن طلحة)، فجعله (طلحة بن كامل).

والثاني: أنه سمى شيخ القناد فيه: (عبد الله بن الحسين) بدل: (عبد الله بن الحسن) هكذا أخرج ابن عساكر في «تاريخه» [٨٩/٥٣].

قلتُ: ومدار كل هذا الاختلافات على (أبي هشام القناد) وهو شيخ مجهول لا يعرف، وقد أورده الذهبي في «الميزان» [٥٨٢/٤]، وقال: «لا يعرف، وخبره منكر»، يعني هذا الحديث، فقد ساقه له في ترجمته؛ وبه أعله جماعة من المتأخرين؛ ونقلوا: كلام الذهبي فيه، كالعراقي في «المغني» [٨٤/٢]، والهيثمي في «المجمع» [١٣٣/٤]، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» [ص ١٤٧]، وغيرهم.

والقناد: هذا هو الذي اضطرب فيه على تلك الألوان الماضية كلها أو أكثرها، وبذلك جزم السخاوي في «المقاصد» [ص ٢٩٢]، فقال: «قد اضطرب فيه» يعني أبا هشام القناد؛ وكذا أشار الذهبي إلى اضطرابه فيه، كما نقله عنه المناوي في «الفيض» [٢٧٤/٦].

وللحديث: شاهد من رواية علي بن أبي طالب به مرفوعاً مثله: عند الخطيب في «تاريخه» [٢١٢/٤]، وسنده باطل.

وزعم المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٨٨٥/٢]، أن الحديث حسن لشواهدة، كذا زعم، وليس في يده ما يقيم به دعواه.

والحديث: منكر كما قاله الحافظ الذهبي . . . واللّه المستعان.

٦٧٨٤- ضعيف: أخرج أبو داود [١٦٦٥]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٢٩٨٣]، وفي «الشعب» [٣/٣] رقم ٣٣٩٦/ الطبعة العلمية]، وأحمد [٢٠١/١]، وابن خزيمة [٢٤٦٨]، والطبراني في «الكبير» [٣/٣] رقم ٢٨٩٣]، وابن أبي شيبة [٩٨٢٣]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٧٩/٨]، وفي «المعرفة» [١٨٠٣/٢] طبعة الوطن]، والبخاري في «تاريخه» [٤١٦/٨] - وعنده معلقاً - وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٩٦/٥]، وفي «الاستذكار» [٦٠٠/٨]، وابن أبي =

= حاتم في «تفسيره» [١/٢٩٠ / طبعة المكتبة العصرية]، والدولابي في «الكنى» [رقم ١٥٨، ١٥٩]، وأبو بكر الجصاص في «أحكام القرآن» [١/١٦٤]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٢٥٩٧، ٣٨٨٦ / طبعة الفاروق]، وابن الجوزي في «التحقيق» [٢/٦٠]، وفي البر والصلة [ص ٢٤١ / رقم ٣٥٧ / بتخريجي / طبعة دار الحديث]، وغيرهم من طرق عن الثوري عن مصعب بن محمد بن عبد الرحمن المكي عن يعلى بن أبي يحيى المدني عن فاطمة بنت الحسين ابن على بن أبي طالب عن أبيها الحسين به .

قلتُ: رواه وكيع وابن مهدي وأصحاب سفيان عنه، وخالفهم: محمد بن يوسف الفريابي، فرواه عن الثوري فقال: عن يعلى - مولى لفاطمة - بنت الحسين عن فاطمة عن أبيها به . . . ، فأسقط منه (مصعب بن محمد) بين الثوري ويعلى، هكذا أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» [٣/ رقم ٢٠٨٨ / طبعة شاكر فياض]، ثنا محمد بن يوسف به .

قلتُ: إن لم يكن (مصعب بن محمد) قد سقط من قلم الناسخ عفواً، فهذا من أوهام الفريابي على الثوري، والمحفوظ عنه هو ما رواه الجماعة عنه على الوجه الأول: وعليه توبع سفيان: تابعه:

١- يحيى بن أيوب المصري عن مصعب بإسناده به . . . أخرجه الدولابي في «الذرية الطاهرة» [رقم ١٥٩]، من طريق شعيب بن أيوب عن يحيى به .

قلتُ: لكن ذكر المزي في «تهذيبه» [٣٢/٤٠٣]، وفي «تحفة الأشراف» [٣/٦٥]، أن يحيى بن أيوب رواه عن مصعب عن يعلى فقال: عن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبي طالب عن أمه عن أبيها به

قلتُ: فلعله اختلف على يحيى بن أيوب في سنده، ولا بدع أن يكون هذا الاختلاف من مصعب أو شيخه، وسيأتي بيان حالهما قريباً .

٢- وكذا تابعه وهيب بن خالد عن مصعب به . . . أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم / ٢٥٩٥ طبعة الفاروق]، قال: حدثنا أحمد بن إسحاق - وهو الحضرمي الثقة الحافظ - أخبرنا وهيب به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إلى وهيب به .

● ومدار الحديث من هذا الوجه: على مصعب بن محمد وشيخه يعلى: =

= ١- أما مصعب : فهو مختلف فيه ، وثقه ابن معين وابن حبان ، ومشاه غيرهما ، لكن قال أبو حاتم الرازي : «لا يحتج به» وقد سقطت تلك الجملة من ترجمة الرجل من «الجرح والتعديل» [٣٠٤ / ٨] ، ونقلها عنه المزني في «تهذيبه» والذهبي في «تاريخه» وفي «الميزان» [٤٣٩ / ٦] .

٢- وأما شيخه يعلى بن أبي يحيى المدني : فهو يقال له أيضاً : (يحيى بن أبي يعلى) بعكس الذي قبله ، ولعل بعضهم قلب اسمه :

والأول : هو المشهور ؛ وقد سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال : «مجهول» أما ابن حبان : فقد حشره في «الثقات» [٦٥٢ / ٧] ، على عادته في توثيق من لم يخبر حاله ، وقد اعتمد الذهبي والحافظ وغيرهما : قول أبي حاتم عنه ؛ وهو كذلك .

وقد اختلف عليه في سنده على ألوان ، كما اختلف على الراوي عنه أيضاً ، أما مصعب بن محمد :

١- فرواه عنه الثوري ووهيب بن خالد وغيرهما على الوجه الماضي :

وخالفهم : ابن المبارك ، فرواه عنه فقال : عن يعلى بن أبي يحيى مولى فاطمة بنت الحسين عن الحسين بن عليّ به . . . ، فأسقط منه : (فاطمة بنت الحسين) وجعله عن : (يعلى عن الحسين) هكذا أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» [٣ / رقم ٢٠٨٩ / طبعة شاكر فياض] ، من طريق عليّ ابن الحسن عن ابن المبارك به .

قلت : فهذان لونان من الاختلاف في سنده على مصعب ، ولون ثالث ، فرواه عنه ابن جريج فقال : عن يعلى عن سكينه بنت الحسين عن النبي ﷺ به رسلاً ، هكذا أخرجه ابن زنجويه أيضاً في «الأموال» [٣ / ١١٢٥] ، من طريق ابن المبارك عن ابن جريج به .

ولون رابع ، فرواه سليمان بن بلال عن مصعب فقال : عن يعلى بن أبي يحيى عن عليّ بن الحسين عن أبيه به . . . ، هكذا أخرجه البزار في «مسنده» [٤ / رقم ١٣٤٣] ، من طريق أبي عامر العقدي عن سليمان به .

قلت : وهذا الاختلاف إما من مصعب نفسه ، فقد مضى أن أبا حاتم قد ضعفه ، فلعل هذا من ذلك ، أو يكون ذلك الاضطراب من (يعلى بن أبي يحيى) ، فقد مضى أنه شيخ مجهول ، وقد اختلف على سنده هو الآخر .

١- فرواه عنه مصعب بن محمد على تلك الوجوه الماضية ؛ وخالفه : زهير بن معاوية ، فقال : =

= عن شيخ رأيت سفيان عنده: عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها عن عليّ به . . . ، ونقله إلى (مسند عليّ بن أبي طالب) هكذا أخرجه أبو داود [١٦٦٦]، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٣ / رقم ٣٣٩٧]، من طريق يحيى بن آدم عن زهير به .

قلتُ: وهذا الشيخ الذي سمع منه زهير هذا الحديث هو نفسه: (يعلى - ابن أبي يحيى) فقد رواه عنه مرة - كما يأتي - فقال: (حدثني مولى لفاطمة بنت الحسين) وقد مضى أن الفريابي روى هذا الحديث عن الثوري فقال: (عن يعلى مولى لفاطمة بنت الحسين) فهو هو، ولا يعرف لفاطمة بنت الحسين: مولى سواه، سوى ما قيل: بأن أشعب الطامع كان مولى لفاطمة أيضاً، ولا يصح هذا .

وقد اختلف في سنده على زهير أيضاً، فرواه عنه يحيى بن آدم على الوجه الماضي؛ وخالفه عليّ ابن الجعد، فرواه عن زهير فقال: حدثني مولى لفاطمة بنت الحسين عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين بن عليّ به . . . فرده إلى (مسند الحسين) مرة أخرى، هكذا أخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» [٣٩١]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [٢٥٩٦]، طبعة الفاروق .

وقد توبع ابن الجعد: على هذا الوجه عن زهير: تابعه أحمد بن عبد الله بن يونس: عند القضاعي في «الشهاب» [١ / رقم ٢٨٥]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [٢٥٩٦] - مقروناً عنده مع ابن الجعد - وغيرهما .

قلتُ: وهذا الاختلاف في سنده: أراه من (يعلى بن أبي يحيى) لا يبعد أن يكون قد اضطرب في سنده .

وأشهر طرقه: ما رواه عنه مصعب بن محمد على الوجه الأول عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها به . قلتُ: وهذا الإسناد: جوده العراقي في «التقييد والإيضاح» [ص ٢٦٤]، مع إقراره بتجهيل أبي حاتم الرازي لـ (يعلى بن أبي يحيى) وخالفه غيره من الأئمة، فأعلوا الحديث بجهالة يعلى، منهم:

١- الشمس ابن عبد الهادي في «التنقيح» [٢ / ١٨١]، فقال: «ويعلى بن أبي يحيى، ويقال بالعكس! غير معروف» ثم ذكر قول أبي حاتم فيه؛ وقبل ذلك قال: «هو حديث لا يثبت عن النبي ﷺ» .

= ٢- والجمال الزيلعي في تخريجه «الكشاف» [١٠٥ / ١]، فقال بعد أن ذكر طريقه: «وبالجملة: فالحديث معلول...» وأعله بجهالة (يعلى بن أبي يحيى) ثم ذكر أن ابن راهويه قد أخرج الحديث في (مسنده) من طريق مصعب بن محمد عن يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى عن النبي ﷺ به .

قلتُ: وهذا لون خامس، من الاختلاف على مصعب في سنده.

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة بأسانيد مناكير كلها، لا يثبت منها شيء أصلاً، وقد تساهل من قواه بطرقه وشواهده، ولا يصح في هذا المعنى إلا مرسل زيد بن أسلم: (أعطوا السائل وإن جاء على فرس) أخرجه مالك [١٨٠٨]، وعبد الرزاق [٢٠١٧]، وقد قال ابن عبد البر في «التمهيد» [٢٩٤ / ٥]: «ليس في هذا اللفظ: مسند يحتج به».

وقد نقل ابن الصلاح في «معرفة أنواع الحديث» [ص ١٥٥]، عن الإمام أحمد أنه قال: (أربعة أحاديث تدور عن رسول الله ﷺ في الأسواق، ليس لها أصل)، ثم ذكر منها هذا الحديث، وقد تعقبه العراقي في «التقييد والإيضاح» [ص ٢٦٣]، قائلاً: «قلتُ: لا يصح هذا الكلام عن الإمام أحمد، فإنه أخرج حديثاً منها في «المسند» وهو حديث «للسائل حق...».

قلتُ: لا ينافي عدم صحته عن الإمام أحمد: كونه قد أخرجه في «مسنده» وقد ثبت ذلك الكلام عن أحمد بسند غير مخدوش، فقال ابن الجوزي في «الموضوعات» [٢٣٦ / ٢]: «نقلت من خط القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء قال: نقلت من خط أبي حفص البرمكي قال: سمعت أبا بكر أحمد بن محمد الصيدلاني يقول: سمعت أبا بكر المروزي يقول: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: أربعة أحاديث تدور على رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل...» ثم ذكره...

وهذا إسناد حنبلي مستقيم.

وقال المناوي في «الفيض» [٢٩٠ / ٥]: «والحديث: أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» - يعني ما وقع في كلام أحمد ونقله أبو الفرج عنه - وتبعه القزويني، لكن رده ابن حجر كالعلائي».

قلتُ: وما أرى أن الحديث يبلغ إلى درجة الموضوع بعد، وقول أحمد عنه (ليس له أصل) يعني صحيحاً؛ كما اشتهر ذلك في عبارة متقدمي أئمة هذا الفن. وقد بسطنا الكلام على شواهده في «غرس الأشجار» والله المستعان لا رب سواه.

٦٧٨٥- حَدَّثَنَا منصور بن أبي مزاحم، حَدَّثَنَا عمر بن شبيب، عن يوسف الصباغ، عن الحسين، ولا أعلمه إلا عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ شَهِدَ أَمْرًا فَكَّرَ هُ، كَانَ كَمَنْ غَابَ عَنْهُ، وَمَنْ غَابَ عَنْ أَمْرٍ فَرَضِيَ بِهِ، كَانَ كَمَنْ شَهِدَهُ».

٦٧٨٦- حَدَّثَنَا خلف بن هشام، حَدَّثَنَا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن يريد

= • تنبيه مهم: قد سقط أكثر إسناد الحديث عند ابن خزيمة، وقد نَبَّه عليه المعلق الأعظمي هناك . . . والله الحمد.

٦٧٨٥- ضعيف: قال الهيثمي في «المجمع» [٥٦٧/٧]: «رواه أبو يعلى، وفيه عمر بن شبيب، وثقه ابن معين في رواية، وضعفه الجمهور، وكذلك يوسف بن ميمون الصباغ، وثقه ابن حبان وغيره؛ وضعفه الجمهور . . .».

قلت: ابن معين لم يوثق (عمر بن شبيب) أصلاً، وإنما وثق أباه شبيباً، وعمر هذا: واه على التحقيق، اتفقت كلمة النقاد على تضعيفه، وقال ابن معين: «ليس بثقة» وقال مرة أخرى: «ليس بشيء» وقال في موضع آخر: «ليس حديثه بشيء» وقال أبو زرعة في رواية: «واهي الحديث» وهو من رجال ابن ماجه وحده، وبه أعله، البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٤٣/٧]. وشيخه: (يوسف الصباغ) إن كان هو ابن ميمون القرشي، فلم يدرك الحسين بن عليّ، وقد واهه النقاد، واضطرب فيه قول ابن حبان، وهو من رجال ابن ماجه وحده أيضاً. وللحديث شواهد: عن جماعة من الصحابة كلها معلولة، ومن قواه بها، فقد تساهل ولا بد، كما شرحناه في «غرس الأشجار».

٦٧٨٦- صحيح: قد خولف خلف بن هشام - وهو ثقة مشهور - في سنده عن أبي الأحوص، فرواه أصحاب أبي الأحوص - واسمه سلام بن سليم - عنه بإسناده به عن الحسن بن عليّ دون أخيه: (الحسين) ولولا أن خلفاً قد توبع على هذا الوجه عن أبي إسحاق؛ لقلنا: إنه أخطأ فيه. والحديث: رواه الأكثرون عن أبي إسحاق السبيعي بإسناده به . . . وجعلوه من (مسند الحسن ابن عليّ) وهذا هو الصحيح المشهور المحفوظ.

ورواه إسرائيل مرة عن جده أبي إسحاق بإسناده به . . . فقال: (عن الحسن أو الحسين بن عليّ)، فشك فيه، هكذا أخرجه البيهقي في «سننه» [٢٩٥٧]، وقال: «كأن الشك: لم يقع في الحسن، وإنما وقع في الإطلاق أو النسبة».

ابن أبي مریم، عن أبي الحوراء، قال: قال الحسين بن علي: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر: «رَبُّ أهدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرًّا مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّكَ لَا تُدَلُّ مِنْ وَآيَتٍ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ».

**

؛

= قال الحافظ في «التلخيص» [٦٠٦/١ / الطبعة العلمية]، عقب كلام البيهقي: «قلت: يؤيد رواية الشك: أن أحمد بن حنبل أخرجه في (مسند الحسين بن علي) من «مسنده» [٢٠١/١]، من غير تردد، [قلت: ومثله فعل المؤلف هنا أيضاً] فأخرجه - يعني أحمد - من حديث شريك عن أبي إسحاق بسنده . . . ، وهذا وإن كان الصواب خلافة، والحديث من حديث الحسن، لا من حديث أخيه الحسين؛ فإنه يدل على أن الوهم فيه من أبي إسحاق، فلعله ساء فيه حفظه، فنسى: هل هو: الحسن أو الحسين؟! . . .».

قلت: وهذا هو المتعين هنا، كما أوضحناه في «غرس الأشجار» وتوسعنا هناك: في تخريج طرق الحديث وشواهد واختلاف ألفاظه . . . وراجع ما علقناه على الماضي [برقم ٦٦٥٩]، والله المستعان لا رب سواه.

مسند عبد الله بن جعفر الهاشمي - رضخ الله عنه - (*)

٦٧٨٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعْدِ مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: أُرِدْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ خَلْفَهُ، فَأَسْرَ إِلَى حَدِيثًا لَا أَحَدٌ بِهِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ، وَكَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَرَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ هَدْفٌ، أَوْ حَائِشٌ نَخْلٌ، يَعْنِي: حَائِطًا، فَدَخَلَ حَائِطًا لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا فِيهِ جَمَلٌ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ جَزَعُ وَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ، قَالَ: فَاتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ إِلَى سَنَامِهِ وَذَفَرَاهُ، فَسَكَنَ، فَقَالَ: «مَنْ رَبُّ هَذَا الْجَمَلِ؟ لِمَنْ هَذَا الْجَمَلُ؟» فَجَاءَ فَتَى مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: هُوَ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا تَتَّقِي اللَّهَ فِي هَذِهِ الْبَهِيمَةِ؟! مَلِكُ اللَّهِ أَيَّاهَا، فَإِنَّهُ شَكَأَ إِلَيَّ أَنَّكَ تُجِيعُهُ وَتُدْبُهُ؟».

(*) هو ابن أبي طالب: السيد الشريف الحلیم الکریم؛ الجواد الذی ضربت الأمثال بجوده وسخائه... ومناقبه مشهورة كأبيه - رضی الله عنهما - وسائر الصحابة.

٦٧٨٧ - صحيح: أخرجه مسلم [٣٤٢]، وأبو داود [٢٥٤٩]، وابن ماجه [٣٤٠]، وأحمد [١/٢٠٤، ٢٠٥]، والدارمی [٦٦٣، ٧٥٥]، وابن خزيمة [٥٣]، وابن حبان [١٤١١]، [١٤١٢]، والبزار [٦/٢٢٥٨]، وابن أبي شيبة [٣١٧٥٦]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/٤٣٧]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٧]، والبيهقي في «سننه» [٤٥١]، [١٥٥٩٢]، وفي «الدلائل» [رقم ٢٢٧٤]، والضياء في «المختارة» [٩/١٥٧-١٦٠]، والطحاوي في «المشکل» [٢٩/١٥]، والحاكم [٢/١٠٩]، وجماعة من طريقين عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب التميمي البصري عن الحسن بن سعد بن معبد القرشي عن عبد الله بن جعفر به نحوه... وهو عند مسلم وابن ماجه والدارمی وابن حبان وابن خزيمة والبزار: دون قصة الجمل، وهو رواية لأحمد والبيهقي في «سننه».

وزاد أحمد والضياء في رواية لهما: (ثم ذهب رسول الله ﷺ في الحائط؛ فقضى حاجته؛ ثم توضأ، ثم جاء والماء يقطر من لحيته على صدره؛ فأسر إلى شيئاً لا أحدٌ به أحدًا؛ فحرجنا عليه أن يحدثنا؛ فقال: لا أفشى على رسول الله ﷺ سره حتى ألقى الله... لفظ أحمد؛ وآخر هذه الزيادة: وقع وحده مختصراً عند مسلم [٢٤٢٩]، وبعضهم =

٦٧٨٨- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ،
 عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَعْدٍ مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: أُرْدَفَنِي رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ خَلْفَهُ، فَأَسْرَإِلِيَّ حَدِيثًا لَا أَحَدٌ مِنْ النَّاسِ، قَالَ: وَكَانَ أَحَبَّ مَا
 اسْتَرَبَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَةِ هَدْفٍ أَوْ حَائِشٍ... فذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ.
 ٦٧٨٩- حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزَّبِيرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلِيَهُ ثَوْبَانِ مَصْبُوغَانِ بِالزَّعْفَرَانِ: رَدَاءٌ،
 وَعِمَامَةٌ.

= قال البزار: «لا نعلمه يروى عن عبد الله بن جعفر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد؛ ولم يخرجاه».

قلت: وهو كما قال؛ ولم يخرجه مسلم بهذا التمام؛ إنما أخرج طرفًا من أوله فقط، دون قصة
 الجمل فيه، والله المستعان.

٦٧٨٨- صحيح: انظر قبله.

٦٧٨٩- ضعيف: أخرجه الحاكم [٢٠٩/٤]، وابن سعد في «الطبقات» [٤٥٢/١]، والضياء في
 «المختارة» [١٤٧/٩-١٤٨]، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٤٥٤٥]، وأبو الشيخ في «أخلاق
 النبي ﷺ» [رقم ٢٨٣، ٤٨٢]، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٦٠١]،
 والبعغوي في الأنوار [رقم ٧٧٤]، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» [١٢٦/١]، والطبراني في
 «الأوسط» كما في مجمع البحرين [١٤٨/٧]، وفي «الصغير» [١/٦٥٢]، والبزار في
 «مسنده» [رقم ٢٢٥٣]، والبخاري في «تاريخه» [٣٦٣/١]، وغيرهم من طرق عن مصعب بن
 عبد الله بن مصعب بن ثابت الزبيري عن أبيه عن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر عن أبيه به...
 ولفظ الطبراني والبزار: (رأيت على النبي ﷺ ثوبين أصفرين) ولفظ البخاري: (عليه ثوبان
 مصبوغان).

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو القاسم البغوي في حديث مصعب الزبيري [رقم ٩٠]،
 ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» مثل سياق المؤلف.

وقال الطبراني: «لا يروى عن عبد الله - يعني ابن جعفر - إلا بهذا الإسناد».

وقال البزار: «وهذا الحديث: لا نعلمه يروى عن عبد الله بن جعفر إلا بهذا الإسناد».

٦٧٩٠- حَدَّثَنَا مَصْعَبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِأَنَاسٍ يَرْمُونَ كَبْشًا بِالنَّبْلِ فَكَرِهَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تُمَثِّلُوا بِالْبَهَائِمِ».

= وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

قلت: كذا سها الرجل على عادته، وقد تعقبه الذهبي قائلاً: «ليس على شرط أى أحد منهما» وهو كما قال؛ بل وليس على شرط «السنن» أيضاً، ومداره: على عبد الله بن مصعب الزبيري؛ وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» [٥٦/٧]، وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرأزي، وهو من رجال «الميزان ولسانه» [٣/٣٦١]، و«تعجيل المنفعة» [ص ٢٣٥]، و«تاريخ مدينة السلام» [١٠/١٧٣-١٧٥].

وبه: أعل الهيثمى هذا الحديث في «المجمع» [٥/٢٢٧]، وكذا الحافظ في «الفتح» [١٠/٣٠٥].

لكن: صح عنه ﷺ أنه كان يصبغ ثيابه بالصفرة، كما ورد في حديث ابن عمر الماضي [برقم ٥٦٤٢، ٥٦٤٥].

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة أيضاً: وقد خرجناها في «غرس الأشجار».

٦٧٩٠- صحيح: أخرجه النسائي [٤٤٤٠]، والضياء في «المختارة» [٩/١٩٨، ١٩٩]، وأبو عمرو السمرقندي في «الفوائد المنتقاة» [رقم ٨٠]، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب الزبيري» [رقم ٩١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٩/٢٤٤]، والمزى في «تهذيبه» [٢٨/١٩٨]، وغيرهم من طريقين عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن أبيه به.

قلت: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ ابن الهاد: ثقة مكثراً؛ وشيخه معاوية: قال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول»، وليس بجديد، فإن الرجل قد روى عنه الكبار: أمثال الزهري والأعرج وجماعة، ووثقه ابن حبان والعجلي والذهبي؛ ووصفه يعقوب بن شيبه: بالعلم والفضل - وما أراه إلا ثقة صالحاً.

وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة... قد خرجناها في «غرس الأشجار» وراجع حديث ابن عمر الماضي [برقم ٥٦٥٢].

٦٧٩١- حَدَّثَنَا موسى بن محمد، حَدَّثَنَا عبد الصمد، حَدَّثَنَا شعبة، حَدَّثَنَا عاصم الأحول، قال: سمعت مورقاً، عن عبد الله بن جعفر، أن رسول الله ﷺ قدم من سفر، فاستقبلته أنا وغلأم من بنى هاشم فحملنا.

٦٧٩٢- حَدَّثَنَا موسى بن محمد، حَدَّثَنَا روح بن عباد، حَدَّثَنَا ابن جريج، قال:

٦٧٩١- صحيح: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٧/٢٥٩]، وأبو زكريا ابن منده في «معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ» [ص ٢٨٢٩]، من طريقين عن شعبة عن عاصم بن سليمان الأحول عن مورق بن مشمرج العجلي عن عبد الله بن جعفر به.

قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، وقد توبع عليه شعبة عن عاصم الأحول: تابعه جماعة منهم:

١- أبو معاوية الضرير عن عاصم عن مورق عن عبد الله بن جعفر قال: (كان رسول الله ﷺ إذا قدم من سفر، تلقى بنا، قال: فتلقي بي والحسن، أو الحسين، قال: فحمل أحدنا بين يديه والآخر خلفه حتى دخلنا المدينة).

أخرجه ابن أبي شيبة [٢٦٣٧٣]- واللفظ له- ومن طريقه مسلم [٢٤٢٨] وأحمد [٢٠٣/١]، والنسائي في «الكبرى» [٤٢٤٦]، والبيهقي في «سننه» [١٠١٥٤]، والبغوي في «شرح السنة» [١١/١٨٤-١٨٥]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ٢٦٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٧/٢٥٨]، وجماعة.

٢- وعبد الرحيم بن سليمان عن عاصم بإسناده عن عبد الله بن جعفر: به نحو سياق أبي معاوية: أخرجه مسلم [٢٤٢٨]، وابن ماجه [٣٧٧٣].

٣- وأبو إسحاق الفزاري: على نحو سياق أبي معاوية: أخرجه أبو داود [٢٥٦٦]، وغيره.

٤- وفضيل بن سليمان: باختصار: عند أبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٧٦٨].

وهكذا: رواه غير واحد عن عاصم الأحول؛ وغلط عليه شيبان في سنده، كما شرحناه في غير هذا المكان... والله المستعان.

٦٧٩٢- صحيح: أخرجه أبو داود [رقم ١٠٣٣]، والنسائي [رقم ١٢٥٠، ١٢٥١]، وأحمد [١/٢٠٤، ٢٠٥]، وابن خزيمة [١٠٣٣]، والبيهقي في «سننه» [٣٦٣٧]، والضياء في «المختارة» [٩/١٨٢، ١٨٣، ١٨٤]، وجماعة من طريق ابن جريج عن عبد الله بن مسافع بن عبد الله المكي عن مصعب بن شيبة المكي عن عتبة [ويقال: عقبه] بن محمد بن الحارث بن نوفل القرشي =

حدثني عبد الله بن مسافع، أن مصعب بن شيبة، أخبره، عن عقبة بن محمد بن الحارث، عن عبد الله بن جعفر، عن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ شَكَ فِي صَلَاةٍ، فَلَيْسَ سَجْدٌ سَجَدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

= عن عبد الله بن جعفر به نحوه . . . وزاد أبو داود والنسائي وأحمد والبيهقي والضياء في آخره: (بعد ما يسلم) وليس عند أبي داود ومن طريقه البيهقي قوله: (وهو جالس) وهو رواية للنسائي وأحمد والضياء، والمؤلف في الآتي [برقم ٦٨٠٠، ٦٨٠٢]، والزيادة الماضية: رواية للمؤلف أيضاً [برقم ٦٨٠٢]، ولفظ ابن خزيمة في أوله - ومن طريقه الضياء في رواية له - : (من نسي شيئاً من صلاته . . .). قال البيهقي: «هذا الإسناد لا بأس به».

قلت: بل فيه كل بأس، معلول بثلاث علل، بل أربع:

الأولى: عبد الله بن مسافع شيخ غائب الحال.

والثانية: مصعب بن شيبة، وهو شيخ مختلف فيه، والتحقيق: أنه ضعيف صاحب مناكير، وكان مسلم ينتقى من حديثه ما يصلح لإخراجه في «الصحیح».

والثالثة: عتبة بن محمد: قال عنه النسائي: «ليس بمعروف» لكن روى عنه جماعة؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال ابن عيينة: «أدركته، لم يكن به بأس» فمثله صالح الحال إن شاء الله . . . لكن اختلف أصحاب ابن جريج عليه في اسمه، فقال بعضهم: (عقبة) وقال آخرون: (عتبة) والثاني: هو الذي صححه ابن خزيمة، وسبقه إلى هذا: الإمام أحمد؛ وخطأ من سماه: (عقبة).

والرابعة: الاختلاف على ابن جريج في سنده ومثته:

١- أما سنده: فرواه عنه حجاج بن محمد وروح بن عباد على الوجه الماضي به . . . وخالفهما: ابن المبارك والوليد بن مسلم ومخلد بن يزيد الحراني، ثلاثهم روه عن ابن جريج فأسقطوا: (مصعب بن شيبة) من سنده، هكذا أخرجه النسائي [١٢٤٨، ١٢٤٩]، والمؤلف [برقم ٦٨٠٢]، وغيرهما.

٢- وأما مثته: فقد روى مرة: بلفظ: (فليسجد سجديتين وهو جالس) وهذا يفيد أن السجود قبل التسليم؛ ورواه مرة أخرى بلفظ: (فليسجد سجديتين بعدما يسلم) وهذا ظاهر في كون السجود بعد التسليم، فيبدو أن مصعب بن شيبة أو من فوقه: قد اضطرب فيه.

=

والحديث: ضعفه غير واحد من النقاد.

٦٧٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدٌ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى».

= وهو عندي: منكر بتلك الزيادة في آخره: (بعدما يسلم) فلا يصح حديث في السجود للشك بعد السلام. أما بدون تلك الزيادة: فالحديث صحيح بشواهده الثابتة.

ففى الباب: عن أبي هريرة وأبى سعيد الخدرى وابن مسعود وغيرهم كلهم فى أمر من شك فى صلاته أن يسجد سجدتين قبل سلامه. وقد مضى حديث ابن مسعود [برقم ٥٠٠٢، ٥١٤٢]، ومضى حديث أبى هريرة [٥٩٥٨، ٥٩٦٤، ٥٩٩٣]، ومضى حديث أبى سعيد [١١٤١].

● تنبيه: وقع فى رواية للمؤلف [برقم ٦٨٠٠]، هذا الحديث بلفظ: (إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدركم صلى؟! فليسجد سجدتين إذا فرغ من صلاته) وهو منكر بهذا التمام؛ لكون ظاهره: أن يكون السجود بعد السلام والفراغ من الصلاة، اللهم إلا إذا كان المراد من الفراغ يعنى من أفعال الصلاة قبل السلام، فالله أعلم.

وقد استوفينا الكلام على هذا الحديث فى «غرس الأشجار».

٦٧٩٣ - صحيح: أخرجه أبو داود [٤٦٧٠]، وأحمد [٢٠٥/١]، والبزار [٦/ رقم ٢٢٣٤]، والضياء فى «المختارة» [١٨٨/٩]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٣/ رقم ٤٠٤٢/ طبعة الوطن]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٢٥٢]، والخطيب فى «تاريخه» [١٠/١٣٨]، والبزار أيضاً [٦/ رقم ٢٢٣٥، ٢٢٣٦]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن إسماعيل بن أبى حكيم عن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق عن عبد الله بن جعفر به وعند أبى داود وأحمد والخطيب وأبى نعيم ورواية للضياء: (لا ينبغى لنبى . . .).

قلت: وهذا إسناد صالح؛ لولا أن ابن إسحاق لم يذكر فيه سماعاً، وهو عريق فى التدليس، وباقى رجال الإسناد ثقات مشاهير . . . وقال البزار عقب روايته: «وهذا الحديث: لا نعله يروى عن عبد الله بن جعفر إلا بهذا الإسناد».

قلت: والحديث صحيح ثابت؛ وقد مضى من رواية ابن مسعود به مثله . . . عند المؤلف [برقم ٥٢٧٨]، وابن عباس [برقم ٢٥٤٤].

ولفظ المؤلف هنا: هو المحفوظ لفظاً.

● تنبيه: وقع فى «مسند» أحمد: (إسماعيل بن حكيم) وهو تحريف.

٦٧٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ، قَالَ:
حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَخْتَمُ
فِي يَمِينِهِ.

٦٧٩٤ - صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣٦٤٧]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٩٩]، وابن أبى شيبة
[٢٥١٧٥]، وابن أبى عاصم فى «الأحاديث والمثاني» [١/ رقم ٤٣٦]، ومن طريقه الضياء فى
«المختارة» [٩/ ١٧٢-١٧٣]، وابن الأعرابى فى «معجمه» [رقم ٥١]، وأبو الشيخ فى «أخلاق
النبي ﷺ» [رقم ٣٣٦]، والحكيم الترمذى فى «المنهيات» [ص ٤٥]، وغيرهم من طريق عبد
الله بن نمير عن إبراهيم بن الفضل المخزومى عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن
جعفر به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف واه، فيه علتان:

الأولى: إبراهيم بن الفضل: وهو ساقط الحديث عندهم.

لكنه لم ينفرد به؛ بل تابعه عليه شيخ أشرُّ منه، وهو يحيى بن العلاء البجلي عن ابن عقيل عن
ابن جعفر به . . .

أخرجه البزار فى «مسنده» [٦/ رقم ٢٢٥٦]، وعنه أبو الشيخ فى «أخلاق النبي ﷺ» [رقم
٣٣٥]، من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء به.

قلتُ: ويحى هذا متهم بالوضع والتوليد، وهو من رجال: «التهذيب» وقد قال البزار عقبه:
(وهذا الحديث: لا نعلم رواه عن ابن عقيل إلا يحيى بن العلاء) وتعقبه المحدث أبو إسحاق
الحوينى فى «تنبيه الهاجد» [رقم ٣٩١]، فقال: «قلتُ: رضى الله عنك، فلم ينفرد به يحيى بن
العلاء، بل تابعه إبراهيم بن الفضل عن عبد الله بن محمد بن عقيل مثله . . .».

قلتُ: هذا تعقيب لا يلزم البزار أصلاً، وقد ردناه على صاحبه فى (إيقاظ العابد بما وقع من
الوهم فى تنبيه الهاجد) ولله الحمد.

والعلة الثانية: عبد الله بن محمد بن عقيل: شيخ مختلف فيه، وهو ضعيف على التحقيق؛
لاضطرابه وكثرة خطئه مع مناكير لا يتابع عليها، والكلام فيه طويل الذيل، وقد فصلناه فى
تعليقنا على «ذم الهوى» لابن الجوزى [١/ رقم ٤٥٦].

لكن ابن عقيل لم ينفرد به عن عبد الله بن جعفر، بل تابعه عليه: عبد الرحمن بن أبى رافع عند
الترمذى فى «جامعه» [١٧٤٤]، وفى «الشمائل» [رقم ٩٨]، وفى «علله» [٣٢٣]، والنسائى =

٦٧٩٥- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَشَرَ خَدِيجَةَ بَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قِصَبٍ.

= [٥٢٠٤]، وأحمد [٢٠٤/١، ٢٠٥]، والبزار [٦/ رقم ٢٢٥٩]، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثنوي» [١/ رقم ٤٣٥]، والضياء في «المختارة» [٩/ ١٧١، ١٧٢]، والبعث في «شرح السنة» [١٢/ ٦٦، ٦٧]، وأبي نعيم في «أخبار أصبهان» [١/ ٣٩٧]، وأبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٣٣٤]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٤٧٧]، والبخاري في «تاريخه» [٥/ ٢٨٠]، وابن عساکر في «تاريخه» [٤/ ١٨٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن عبد الرحمن بن أبي رافع به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وعبد الرحمن بن أبي رافع؛ لم يذكره راوياً عنه سوى حماد بن سلمة وحده، لكن قال عنه ابن معين: «صالح الحديث» وهذا مُقَدَّم على قول الحافظ عنه بالتقريب: «مقبول».

وللحديث: طريقان آخران عن عبد الله بن جعفر به . . . وقد نقل الترمذي عن البخاري أنه قال عن الطريق الماضي للحديث: «أصح شيء روي في هذا الباب».

قلتُ: وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً؛ وقد خرجناه مع طرقه وشواهده في جزء مفرد؛ وكذا في «غرس الأشجار».

٦٧٩٥- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٢٠٥]، وابن حبان [٧٠٠٥]، والحاكم [٣/ ٢٠٣، ٢٠٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ١٣]، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثنوي» [٥/ رقم ٢٩٩٦]، وعبد الله بن أحمد في «زوائده على فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٥٩١]، والضياء في «المختارة» [٩/ ١٧٩]، والدولابي في «الذرية الطاهرة» [رقم ٢٣]، وابن جسيم في «معجمه» [رقم ٣٥٤]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن جعفر به . . . وزادوا جميعاً: (لا صخب فيه ولا نصب) وهذه الزيادة: رواية للمؤلف في الآتي [برقم ٦٧٩٧]، ولفظ الجميع في أوله - سوى ابن أبي عاصم - : (أمرت أن أبشر خديجة . . .).

قال الهيثمي في «المجمع» [٩/ ٣٥٨]: «رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني، ورجال أحمد: رجال «الصحيح» غير محمد بن إسحاق، وقد صرح بالسماع».

٦٧٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ النُّعْمَانَ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَرْنِهِ بَعْدَ مَا سُمَّ.

= قلتُ: وقع تصريحه بالسماع عند جماعة؛ فالإسناد صالح؛ لولا أنه معلول كما يأتي.

وقد قال الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: وليس كما قال؛ وابن إسحاق لم يخرج له مسلم في «صحيحه» إلا متابعة، كما جزم به المزى وغيره.

وقد خولف ابن إسحاق في سنده، خالفه النضر بن شميل وأبو أسامة وعبد بن سليمان والفضل بن موسى وعامر بن صالح وجماعة، كلهم روه عن هشام بن عروة فقالوا: عن أبيه عن عائشة به نحو لفظ المؤلف، ولكن في قصة في أوله: أخرجه البخاري [٣٦٠٦، ٤٩٣١، ٥٦٥٨]، ومسلم [٢٤٣٤]، والترمذي [٣٨٧٦]، وابن ماجه [١٩٩٧]، وأحمد [٥٨/٦]، ٢٠٢، [٢٧٩]، والنسائي في «الكبرى» [٧٣٦١، ٨٣٦٢]، وابن راهويه [٨٥٤]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة بإسناده به نحوه . . . وزاد الترمذي وحده: (لا صخب فيه ولا نصب). قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

قلتُ: وهذا الوجه هو المحفوظ عن هشام إن شاء الله.

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة به . . . مضى منها: حديث جابر بن عبد الله [برقم ٢٠٤٧]، وحديث أبي هريرة [برقم ٦٠٨٩].

٦٧٩٦- ضعيف: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٩/ رقم ٩٣٠٦]، والطبراني في «تهذيب الآثار» [١/ ٥٢٥] مسند ابن عباس]، والطيالسي [٢/ ٢٨٨] طبعة التركي]، وابن قانع في «المعجم» [٣/ ٣٤٠]، والبخاري في «مسنده» [٦/ رقم ٢٢٤٤]، وغيرهم من طرق عن شيبان النحوي عن جابر بن يزيد الجعفي عن محمد بن علي بن الحسين عن عبد الله بن جعفر به . . . وعند البزار: (وهو محرم) بدل: (بعد ما سُم).

قال البزار: «لا نعلم يروى هذا اللفظ إلا عن عبد الله بن جعفر بهذا الإسناد».

قلتُ: وهو إسناد تالف منكر جداً، وجابر الجعفي هالك رافضئ بغيض، وبه أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٤/ ٤٤٠]، فقال: «مدار الإسناد على جابر الجعفي، وهو ضعيف» كذا تساهل بشأن جابر، أما صاحبه الهيثمي فهو في واد آخر، فإنه قال في «المجمع» [٥/ ٩٢]: =

٦٧٩٧- حَدَّثَنَا خَلِيفَةُ بْنُ خِيَاظٍ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سَلِيمَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: بَشَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَدِيجَةَ بَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ، لَا صَخْبَ فِيهِ وَلَا نَصْبَ.

٦٧٩٨- حَدَّثَنَا مُحْرَزُ بْنُ عَوْنِ بْنِ أَبِي عَوْنٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ الْقَثَاءَ بِالرُّطْبِ.

٦٧٩٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ خَاتَمَ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَمِينِهِ.

٦٨٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ، حَدَّثَنَا رُوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسَافِعٍ، عَنْ مِصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكََّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ إِذَا فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ».

= «رواه الطبراني بإسنادين، ورجال أحدهما ثقات، ورواه أبو يعلى» فكانه خفى عليه جابر في سنده، فلم يُمَيِّزْهُ، وهو كثير الإعلال به في «المجمع» والله المستعان.

٦٧٩٧- صحيح: مضى قبل الماضي آنفاً.

٦٧٩٨- صحيح: أخرجه البخاري [٥١٢٤، ٥١٣٢، ٥١٣٤]، ومسلم [٢٠٤٣]، وأبو داود [٣٨٣٥]، والترمذي [١٨٤٤]، وابن ماجه [٣٣٢٥]، وأحمد [٢٠٣/١]، والدارمي [٢٠٥٨]، والبزار [٦/ رقم ٢٢٤٧]، وابن أبي شيبة [٢٤٥٥٥]، والحميدي [٥٤٠]، والبيهقي في «سننه» [١٤٤١٤]، والبعغوي في «شرح السنة» [٣٢٩/١١]، وجماعة من طرق عن إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عبد الله بن جعفر به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب؛ لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن سعد».

قلت: وله طرق أخرى عن عبد الله بن جعفر به . . .

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة أيضاً.

٦٧٩٩- صحيح: مضى قريباً [برقم ٦٧٩٤].

٦٨٠٠- منكر بهذا التمام: مضى قريباً [برقم ٦٧٩٢].

٦٨٠١ - حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى، حَدَّثَنَا معاوية بن عمرو، حَدَّثَنَا أبو إسحاق الفزاري، عن سفيان بن عيينة، عن جعفر بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر، قال: لما نعى جعفر، قال رسول الله ﷺ: «اصنعوا لآل جعفر طعامًا، فقد أتاهاهم أمرٌ يشغلهم - أو يشغلون به».

٦٨٠٢ - حَدَّثَنَا أبو سلمة ابن السباك، حَدَّثَنَا مخلدٌ، عن ابن جريج، عن عبد الله ابن مسافع، عن عقبة بن محمد بن الحارث، عن عبد الله بن جعفر، أن رسول الله ﷺ، قال: «من شك في صلاته فليسجد سجدةً بعد ما يسلم».

٦٨٠١ - حسن: أخرجه أبو داود [٣١٣٢]، والترمذي [٩٩٨]، وابن ماجه [١٦١٠]، وأحمد [٢٠٥/١]، والحميدي [٥٣٧]، وابن راهويه [٢١٤٤]، وعبد الرزاق [٦٦٦٥]، والبيزار [٦/رقم ٢٢٤٥]، والدارقطني في «سننه» [٨٧/٢]، والحاكم [٥٢٧/١]، والبيهقي في «سننه» [٦٨٨٨، ٦٨٨٩]، والبغوي في «شرح السنة» [٤٦٠/٥]، والضياء في «المختارة» [١٦٦/٩]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن جعفر بن خالد بن سارة القرشي عن أبيه عن عبد الله بن جعفر به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: وإسناده صالح إن شاء الله؛ وأعله ابن القطان الفاسي بجهالة (خالد بن سارة).

وأورده الذهبي في «الميزان» [٦٣٠/١]، وقال: «خالد ما وثق، لكن يكفيه أنه روى عنه أيضًا عطاء».

وليس كما قالوا، فإن خالدًا مع رواية من روى عنه؛ فقد ذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات» وصحح له ابن السكن والحاكم هذا الحديث؛ وحسنه له الترمذي كما مضى؛ فهو شيخ صدوق إن شاء الله، وبذلك جزم الحافظ في «التقريب».

وفي الباب: شاهد من رواية أسماء بنت عميس عند ابن ماجه وجماعة؛ وقد خرجناه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٨٠٢ - منكر بهذا التمام: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٦٧٩٢].

٦٨٠٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَيْفِ الْبَصْرِيِّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ هَارُونَ الْبَلْخِيُّ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا، فَادْنُوا مِنْهُ، فَإِنَّهُ يُلْقَى الْحِكْمَةَ».

٦٨٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ

٦٨٠٣- ضعيف جداً: قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/٥١٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه عمر بن هارون البلخي، وهو متروك».

قلت: وفيه أيضاً شيخ المؤلف (إسماعيل بن سيف البصري) أورده المؤلف في «معجمه» وقال: «كان ضعيفاً» واتهمه ابن عدى بسرقة الحديث، وقال: «روى عن الثقات أحاديث غير محفوظة...» وضعفه البزار وغيره أيضاً، وهو من رجال «الميزان» ولسانه [١/٤٠٩]، وخالف ابن حبان، وذكره في «الثقات» [٨/١٠٣]، وقال: «مستقيم الحديث إذا حدث عن ثقة» وكلام من جرحه فيه زيادة علم، وهو مقدم عليه. وقد تصحف اسم أبيه في سند المؤلف من طبعة حسين الأسد إلى: (يوسف) بدل: (سيف) وزعم حسين الأسد بالهامش [١٢/١٧٥]، أن: (سيف) خطأ، والصواب: (يوسف) وهو على الصواب في الطبعة العلمية.

وفي الإسناد علة أخرى: وهي (عبد الله بن عبد الله بن جعفر) لا يعرف له خبر! وما وقفت له على ترجمة، وسفيان في سنده: الثوري الإمام.

وللحديث شواهد: كلها ساقطة، راجع «الضعيفة» [رقم ١٩٢٣]، وقد أشار المنذرى إلى ضعفه في «الترغيب» [٤/٧٦].

٦٨٠٤- حسن: أخرجه الحاكم [٣/٦٦٨]، والطبراني في «الكبير» [١٧/رقم ٥١١]، وفي «الأوسط» [٨/رقم ٨٥٥٣]، والبزار في «مسنده» [٦/رقم ٢١٧٠]، والبخاري في «تاريخه» [٧/٥٠]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٤٩٤]، وأبو جعفر ابن البختري في «حديث أبي الفضل أحمد بن ملاعب» [٤٧/٢٠٠١]، كما في «الصحيححة» [رقم ٩٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٦/٣١٥]، وغيرهم من طريقتين عن طلحة بن يحيى بن عبيد الله عن موسى بن طلحة بن عبيد الله عن عقيل بن أبي طالب به... نحوه.

قال البزار: «وهذا الحديث: لا نعلمه يروى عن عقيل إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

وقال الطبراني: «لا يروى عن عقيل إلا بهذا الإسناد».

يحيى، عن موسى بن طلحة، حدثنا عقيل بن أبي طالب، قال: جاءت قريش^١ إلى أبي طالب، فقالوا: إن ابن أخيك يؤذينا في نادينا، وفي مسجدنا، فأنه عن أذانا، فقال: يا عقيل: اتنى بمحمد، فذهبت فأتيته به، فقال: يا ابن أخي، إن بنى عمك يزعمون أنك تؤذيهم في ناديتهم، وفي مسجدهم، فأنته عن ذلك، قال: فحلق رسول الله ﷺ بصره إلى السماء، فقال: «أَتَرُونَ هَذِهِ الشَّمْسَ؟» قالوا: نعم، قال: «مَا أَنَا بِأَقْدَرَ عَلَى أَنْ أَدْعَ لَكُمْ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَسْتَشْعِلُوا لِي مِنْهَا شُعْلَةً»، قال: فقال أبو طالب: ما كذبنا ابن أخي، فارجعوا.

= وقال الهيثمي في «المجمع» [٨/٦]: «رواه الطبراني في الأوسط والكبير . . . وأبو يعلى . . . ورجال أبي يعلى رجال الصحيح» .
وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١١/٧]: «رواته ثقات» .
وقال الحافظ في المطالب [٢٥١/١٧] طبعة العاصمة: «هذا إسناد حسن» .
قلت: الإسناد حسن كما قال الحافظ؛ فرجاله كلهم ثقات سوى (طلحة بن عبيد الله) فهو مختلف فيه، لكنه صدوق متماسك إن شاء الله؛ واحتجاج مسلم به يقويه . . والله المستعان .

مسند محمد بن الله بن الزبير - رحمه الله - (١)

٦٨٠٥ - حَدَّثَنَا داود بن رشيد، حَدَّثَنَا معمرٌ، عن حجاج، عن الفرات أبي عبد الله، عن سعيد بن جبير، قال: كنت جالساً عند عبد الله بن عتبة بن مسعود، وكان ابن الزبير جعله على قضاء الكوفة، إذ جاءه كتاب ابن الزبير: سلامٌ عليك، أما بعد: فإنك كنت تسألني عن الجد، وإن رسول الله ﷺ، قال: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَلِيلًا مِنْ دُونِ رَبِّي، لَا تَخَذْتُ ابْنَ أَبِي قُحَافَةَ، وَلَكِنَّهُ أَخِي فِي الدِّينِ، وَصَاحِبِي فِي الْغَارِ»، وجعل الجد أباً، فأحق من أخذنا به قول أبي بكر.

(*) هو: الصحابي الجليل؛ والفارس النبيل، أمير المؤمنين؛ العابد الزاهد الإمام القدوة، أول مولود للمهاجرين بالمدينة، ومناقبه مشهورة منشورة - رضى الله عنه - وعن أبيه وسائر الصحابة.

٦٨٠٥ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [٤/٤]، والبخاري [٦/٢١٩٤] البحر الزخار، والخطيب في «موضح الأوهام» [٢/٣٦١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/٢٤٤]، وغيرهم من طريقين عن حجاج بن أرطاة عن فرات أبي عبد الرحمن [ويقال: أبي عبد الله] القزار عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن الزبير به... وليس عند البخاري والخطيب قول ابن الزبير في آخره: (وجعل الجد أباً... إلخ).

قال البخاري: «وقد روى هذا الحديث: غير واحد عن الحجاج بهذا الإسناد».

قلت: والحجاج كثير الخطأ، مضطرب الحديث، وهو آفة هذا الإسناد، وباقي رجاله ثقات مشاهير.

ولم ينفرد به الحجاج عن فرات القزاز، بل توبع عليه:

فرواه محمد بن طريف عن زياد بن الحسن بن فرات القزار عن أبيه عن جده عن سعيد بن جبير عن ابن الزبير نحوه، مع زيادة في أوله: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١٣/٢٩١] قطعة منه / طبعة دار الصميعي، وأبو نعيم في «الحلية» [٤/٣٠٧]، وفي «تثبيت الإمامة» [رقم ٣٢]، من طريقين عن ابن طريف به.

قلت: وتوبع عليه ابن طريف: تابعه أبو سعيد الأشج عن زياد بن الحسن بإسناده به... نحوه... دون الزيادة، أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/٢٤٥]، من طريق مالك بن أحمد عن

=

إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي عن أبي سعيد الأشج به.

٦٨٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ عَامِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو هَكَذَا ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّاحَةِ .

= قلتُ : هذه متابعة سقيمة ، وزیاد بن الحسن وإن ذكره ابن حبان فى «الثقات» لكن قال أبو حاتم الرازى : (منكر الحديث) وقال الدارقطنى : «لا يحتج به ، وأبوه وجده ثقتان» وهو من رجال الترمذى وحده ، وأبوه مختلف فيه ، لكنه متماسك من رجال مسلم وغيره .
وقد توبع عليه زياد عن أبيه بإسناده بالمرفوع منه فقط ، تابعه عبد العزيز بن أبان : عند القاضى وكيع فى «أخبار القضاة» [٤٠٥ / ٢] ، من طريق الحارث بن أبى أسامة عن عبد العزيز به .
قلتُ : وهذه متابعة لا يفرح بها أصلاً ، وعبد العزيز شيخ قرشى هالك ، بل كذبه ابن معين وغيره ، وهو من رجال الترمذى وحده .

وللحديث : طريق آخر مختصراً : يرويه عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً : (لو كنت متخذاً خليلاً؛ لاتخذته خليلاً - يعنى أبا بكر) ثم قال الزبير : (قضى أن الجد أباً) .

أخرجه البزار [٦ / رقم ٢١٩٠] - واللفظ له - والبخارى [٣٤٥٨] ، وأحمد [٤ / ٤ ، ٥] ، وابن أبى شيبه [٣١٢٠٥] ، والبيهقى فى «سننه» [١٢١٩٨] ، والبعغوى فى «شرح السنة» [٨ / ٢٤١] ، والرويانى فى «مسنده» [رقم ١٣٢٥] ، وأبو بكر القطيعى فى زوائده على فضائل الصحابة [١ / رقم ٦٣٧] ، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠ / ٢٤٣-٢٤٤] ، وغيرهم من طريقين عن ابن أبى مليكة به . . . وليس عند القطيعى وابن أبى شيبه : قول ابن الزبير فى آخره .
قال البغوى : «هذا حديث صحيح» .

قلتُ : ولهذا القدر المرفوع : شواهد عن جماعة من الصحابة به مثله . . . مضى منها حديث ابن عباس [برقم ٢٥٨٤] ، وابن مسعود [برقم ٥١٤٩ ، ٥١٨٠ ، ٥٢٤٩ ، ٥٣٠٨] .
أما قوله ﷺ فى سياق المؤلف وغيره : (ولكنه أخى فى الدين ، وصاحبى فى الغار) فجملة لا تثبت ، والفقرة الأولى منها : لم أقف لها على شاهد أصلاً ، والفقرة الثانية : لها شواهد إلا أنها تالفة ! لكن معنى الجملة صحيح بلا ريب .

٦٨٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ فِي التَّشْهَدِ، قَالَ: هَكَذَا، وَوَضَعَ يَحْيَى يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَالْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِالسَّبَّاحَةِ، وَلَمْ يُجَاوِزْ بَصْرَهُ إِشَارَتَهُ.

٦٨٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ

٦٨٠٧- صحيح: أخرجه أبو داود [٩٩٠]، والنسائي [١٢٧٥]، وأحمد [٣/٤]، وابن خزيمة [٧١٨]، وابن حبان [١٩٤٤]، والبخاري [٢٢٠٦/٦]، والبيهقي في «سننه» [٢٦١٨]، والبخاري في «شرح السنة» [١٧٨/٣]، وأبو عوانة [رقم ٢٠١٨]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٤٨٩]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه به . . . وهو عند أبي داود ومن طريقه البخاري: مختصراً بطرفه الأخير فقط .

قلت: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات أئمة .

وقد توبع عليه يحيى القطان، تابعة جماعة: منهم:

أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان بإسناده عن ابن الزبير قال: (كان رسول الله ﷺ إذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، ويده اليسرى على فخذه اليسرى، وأشار بإصبعه السبابة، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى، ويلقى كفه اليسرى ركبته) .

أخرجه ابن أبي شيبة [٨٤٤١]، ومن طريقه مسلم [٥٧٩]، وابن حبان [١٩٤٣]، والبيهقي في «سننه» [١٦١٢]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٩٩]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [٢/رقم ١٢٨٣]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٩٤/١٣]، وغيرهم من طريق أبي خالد به .

قلت: وهكذا رواه سليمان بن بلال، وزيد بن سعد، والليث بن سعد، وروح بن القاسم وغيرهم كلهم عن ابن عجلان به نحوه . . . وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» .

وقد توبع عليه ابن عجلان: تابعه عمرو بن دينار وعثمان بن حكيم ومخرمة بن بكير وغيرهم؛ ورواياتهم مخرجة في المصدر المشار إليه أيضاً . . . والله المستعان لا رب سواه .

٦٨٠٨- صحيح: أخرجه مسلم [٢٤٢٧]، وأحمد [٢٠٣/١]، وابن أبي شيبة [٢٦٣٧٢]، وفي «الأدب» [١٤٣]، والخطيب في «الأسماء المبهمة» [ص ١٠٩]، وابن عساكر في «تاريخه» =

عبد الله بن أبي مليكة قال: قال عبد الله بن جعفر لابن الزبير - أو ابن الزبير لابن جعفر: أتذكر يوم تلقينا رسول الله ﷺ أنا وأنت وابن العباس فحملنا وتركك؟! .

= [٢٧/٢٥٩-٢٦٠]، وغيرهم من طريق إسماعيل بن عليّة عن حبيب بن الشهيد عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال: قال: عبد الله بن جعفر به . . . دون شك .

قلت: وقد توبع عليه ابن عليّة: تابعه:

أبو أسامة حماد بن أسامة: عند مسلم [٢٤٢٧]، على مثل رواية ابن عليّة دون الشك في أوله عند المؤلف .

وقد خولف فيه ابن عليّة وأبو أسامة، خالفهما يزيد بن زريع، فرواه عن حبيب بن الشهيد عن ابن أبي مليكة قال: (لقى عبد الله بن الزبير: عبد الله بن جعفر فقال: . . .) وذكره، فجعله من (مسند ابن الزبير) هكذا أخرجه أبو موسى المديني في «نزهة الحفاظ» [ص ٨٠-٨١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٧/٢٦٠]، من طريقين صحيحين عن يزيد به .

قلت: ورواه ابن أبي عدى على مثل رواية يزيد: كما ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» [٢/٢٥٨] .

ثم جاء شعبة وخالف الجميع، فرواه عن حبيب بن الشهيد عن ابن أبي مليكة قال: (شهدت ابن الزبير وابن عباس، فقال ابن الزبير لابن عباس: . . .) وذكره بنحوه . . . ، فجعله من (مسند ابن الزبير) إلا أنه أسقط منه (عبد الله بن جعفر) وأبدله بـ (ابن عباس) هكذا أخرجه أحمد [١/٢٤٠] .

وقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الاختلاف بين شعبة وغيره، كما في «العلل» [٢/٢٥٨]، فقال: «يختلفون فيه، يقولون هكذا وهكذا، وشعبة حافظ» .

قلت: وقد أخرجه البخاري [٢٩١٦]، من طريق حميد بن الأسود - مقروناً مع يزيد بن زريع في سنده - عن حبيب بن الشهيد عن ابن أبي مليكة قال: قال ابن الزبير لابن جعفر . . . وساقه . . . وفي آخره قال ابن جعفر: (نعم: فحملنا وتركك) وهذه الفقرة وقعت بالنعكس عند مسلم وابن أبي شيبة وابن عساكر والخطيب ورواية لأحمد .

هي عند أبي موسى المديني ورواية لابن عساكر: مثل ما عند البخاري . وهي عند أحمد في رواية شعبة: من قول ابن عباس .

= ووقع الحديث كله: من قول عبد الله بن جعفر، كما عند المؤلف .

٦٨٠٩ - حَدَّثَنَا زهيرٌ، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، قالوا: حَدَّثَنَا إسماعيل بن إبراهيم، عن سعيد بن يزيد، حَدَّثَنَا عبد العزيز بن أسيد، قال: سمعت رجلاً قال لابن الزبير: أفتنا في نبيذ الجر! قال: نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجر.

٦٨١٠ - حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا إسماعيل بن إبراهيم، حَدَّثَنَا الحجاج بن أبي عثمان،

= قال الحافظ في «الفتح» [١٩٢/٦]: «والذي في البخارى أصح . . .» ثم أيد ذلك بما يراجع هناك . . . وهو كما قال إن شاء الله .

٦٨٠٩ - صحيح: أخرجه النسائي [٥٦١٨]، وأحمد [٥، ٣/٤]، والبخاري [٢٢٢٧/٦]، وابن أبي شيبة [٢٣٨١١]، والضياء في «المختارة» [٣١٦، ٣١٧/٩]، وابن قانع في «معجم الصحابة» [١٢٦/٢]، من طرق عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد الأزدي عن عبد العزيز بن أسيد الطاحي عن عبد الله بن الزبير به.

قلت: وهذا إسناد صحيح في المتابعات؛ رجاله كلهم ثقات رجال: «الصحيح» سوى عبد العزيز ابن أسيد، فلم يرو عنه سوى سعيد بن مسلمة وحده، ولم يؤثر توثيقه عن أحد سوى ابن حبان وحده، وقد قال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني إذا توبع؛ وإلا فلين، فالحاصل: أنه شيخ غائب الحال.

لكن للحديث: طريق آخر: يرويه شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الحكم عمران بن الحارث السلمى قال: (سألت ابن الزبير فقال: نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجر والدباء . . .).

أخرجه البزار [٢٢٢٨/٦] - واللفظ له - وأحمد [٢٧/١]، والدارمي [٢١١١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٢٣/٤]، والضياء في «المختارة» [٤٨٥/٣]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [ص ٢٦٠٥]، وغيرهم من طرق عن شعبة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح».

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة أيضاً. مضى منهم حديث على وابن عباس وأنس وأبي هريرة وابن عمر وغيرهم.

٦٨١٠ - صحيح: أخرجه أبو داود [١٥٠٦]، والنسائي [١٣٣٩]، وأحمد [٥/٤]، وابن خزيمة [٧٤٠]، وعنه ابن حبان [٢٠١٠]، ومسلم [٥٩٤]، وأبو عوانة [رقم ٢٠٧٦]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٥٠٦]، والبيهقي في «الأسماء والصحابة» [رقم ٢٠٧٦]، وابن المنذر =

قال: حدثني أبو الزبير، قال: سمعت عبد الله بن الزبير يخطب على هذا المنبر، وهو يقول: كان رسول الله ﷺ في الصلاة - أو قال: في الصلوات - يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا الله، أهل النعمة والفضل والشأن الحسن، لا إله إلا الله، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون».

٦٨١١ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ مَوْلَى لَهُمْ يَكْنَى أَبُو الزَّبِيرِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّبِيرِ، كَانَ يَهْلِلُ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا

= في «الأوسط» [رقم ١٥٠٦]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [٢/ رقم ٢٥٤]، وفي «الدعوات» [رقم ٩٦]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [٤/ رقم ١٣١٨]، وجماعة من طرق عن إسماعيل ابن عليّة عن الحجاج بن أبي عثمان الصواف عن أبي الزبير محمد بن مسلم المكي عن عبد الله بن الزبير به . . . وهو مختصر عند ابن خزيمة وعنه ابن حبان، ولفظ مسلم وغيره في أوله: (كان رسول الله ﷺ يقول إذا سلم دبر الصلاة أو الصلوات . . .) ولفظ أبي داود وغيره: (كان النبي ﷺ إذا انصرف من الصلاة يقول . . .).

قلت: وهذا إسناده صالح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات أئمة؛ سوى أبي الزبير المكي؛ فهو مختلف فيه، لكنه صدوق متمسك من الأعلام؛ ولا يثبت تدليسه إلا عن جابر بن عبد الله وحده وقد توبع الحجاج بن أبي عثمان عليه عن أبي الزبير، تابعه جماعة، منهم:

هشام بن عروة: عند مسلم وأبي داود [١٥٠٧]، والنسائي [١٣٤٠]، وأحمد [٤/ ٤]، وابن حبان [٢٠٠٨، ٢٠٠٩]، والمؤلف [برقم ٦٨١١]، وأبي عوانة وأبي نعيم كلاهما في «المستخرج» والبيهقي في «سننه» [٢٨٣٩]، وجماعة من طرق عن هشام بن عروة عن أبي الزبير عن عبد الله بن الزبير به . . . نحو رواية الحجاج بن أبي عثمان، وزاد مسلم والنسائي وابن حبان والمؤلف والجميع - سوى أبي داود - في آخره: (قال: وكان رسول الله ﷺ يهلل بهن دبر كل صلاة) لفظ مسلم.

قلت: ورواه آخرون عن أبي الزبير به نحوه . . . وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» وذكرنا هناك ما وقع من الاختلاف في سنده على هشام بن عروة، والله المستعان.

اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، لَهُ النُّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ، وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ»، ويقول عبد الله بن الزبير: كان رسول الله ﷺ، يهمل بهن دبر كل صلاة.

٦٨١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ الزَّبِيرِ - مَوْلَى لَأَلِ الزَّبِيرِ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ خَثْعَمٍ إِلَى رَسُولِ

٦٨١٢ - صحيح: دون قوله: «أنت أكبر ولده؟»: أخرجه النسائي [٢٦٣٨]، وأحمد [٥/٤]، والدارمي [١٨٣٦]، والبيهقي في «سننه» [٨٤١٧]، والضياء في «المختارة» [٣٥١/٩]، والطحاوي في «المشکل» [١٥٠/٦]، وفي «أحكام القرآن» [١٣/٢-١٤]، وابن حزم في حجة الوداع [رقم ٥٠٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١/٣٩٠] و[٩/١٣٢]، وغيرهم من طريق جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن مجاهد بن جبر عن يوسف بن الزبير مولى لآل الزبير عن عبد الله بن الزبير به نحوه.

قلت: هذا إسناد ضعيف معلول، رجاله كلهم ثقات أئمة، سوى: (يوسف بن الزبير) فلم يؤتّر توثيقه عن أحد سوى ابن حبان وحده، وقال عنه الطبري: «مجهول لا يحتج به» وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني إذا توبع؛ وإلا فلين، وخالف الذهبي هذا، وأورده في «الميزان» [٢٩٦/٧]، ثم قال: (صالح الحال) والصواب أنه شيخ غائب الحال، وهو آفة الإسناد هنا.

بل ثم علة أخرى، وهي الاختلاف على منصور بن المعتمر في سنده، فرواه عنه جرير على الوجه الماضي؛ وخالفه عبد العزيز بن عبد الصمد العمى، فرواه عن منصور عن مجاهد فقال: عن مولى لابن الزبير يقال له: يوسف بن الزبير، أو الزبير بن يوسف، عن عبد الله بن الزبير عن سودة بنت زمعة أم المؤمنين به نحوه... فشك في اسم شيخ مجاهد، ثم نقل الحديث إلى (مسند سودة).

هكذا أخرجه أحمد [٤٢٩/٦]، والدارمي [١٨٣٧]، والطبراني في «الكبير» [٢٤/رقم ١٠١]، والمؤلف [برقم ٦٨١٨]، والبيهقي في «سننه» [٨٤١٨]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والثاني» [٣٠٦٥/٥]، والطحاوي في «المشکل» [١٤٩/٦]، وفي «أحكام القرآن» [١٤/٢]، والفاكهي في «أخبار مكة» [٣٨٢/٢]، وغيرهم من طرق عن عبد العزيز به.

اللَّهِ ﷻ، فقال: يا رسول الله، إن أبي أدركه الإسلام وهو شيخٌ لا يستطيع ركوب الرحل، والحج مكتوبٌ عليه، أفأحج عنه؟ قال: «أنت أكبرٌ ولده؟» قال: نعم، قال: «أرأيت لو كان على أبيك دينٌ قضيته، أكان ذلك يُجزى؟» قال: نعم، قال: «فحج عنه».

٦٨١٣ - حدثنا أبو خيثمة، حدثنا جريرٌ، عن منصورٍ، عن مجاهدٍ، عن يوسف بن

= قلت: هذان لونا من الاختلاف في سنده على منصور، وهناك ثلاثة ألوان أخرى، ذكرناها في «غرس الأشجار» وقد ذكر الدارقطني بعضها في «العلل» [٢٩١/١٥]، ثم قال: «وقول جرير ومن تابعه أشبه بالصواب».

قلت: وهو كما قال؛ ويؤيده: أن سفيان الثوري وإسرائيل وعبيدة بن حميد قد تابعوا جريراً على هذا الوجه الأول؛ لكن اختلف على الثوري فيه أيضاً. وقد رأيت: البيهقي قد ساق طرفاً من الاختلاف في سنده على منصور في «سننه» [٣٢٩/٤]، ثم قال: «والصحيح: عن مجاهد عن يوسف بن الزبير عن ابن الزبير عن النبي ﷺ، كذلك قاله البخاري».

قلت: ولا كلام بعد كلام شيخ حفاظ الأمة: أبي عبد الله الجعفي الحافظ الإمام!

لكن الحديث صحيح ثابت: فله شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه دون قوله: (أنت أكبر ولده؟) مضى منها حديث ابن عباس [برقم ٢٣٥١]، وحديث الفضل بن العباس [برقم ٦٧١٧، ٦٧٣٧].

وقد أشار أبو حاتم الرازي إلى ضعف تلك الجملة: (أنت أكبر ولده؟)، كما نقله عنه ابنه في «العلل» [رقم ٨٣٨]، فقال: «ليس في شيء من الحديث «أكبر ولد أبيك» غير هذا الحديث».

قلت: ولم تقع تلك الجملة في رواية عبد العزيز بن عبد الصمد عن منصور بن المعتمر، وقد استوفينا تخريج الحديث في «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار» واللّه المستعان لا رب سواه.

٦٨١٣ - منكر بهذا التمام: أخرجه النسائي [٣٤٨٥]، والحاكم [١٠٨/٤]، والدارقطني في «سننه» [٢٤٠/٤]، والبيهقي في «سننه» [١١٢٤٦]، والطحاوي في «أحكام القرآن» [٤٣٢/٢]، وفي «شرح المعاني» [١١٥/٣]، وفي «المشكّل» [١٦٩/١٠]، والمزى في «تهذيبه» [٣٢/٣٢]، والذهبي في «الميزان» [٤٦٥/٤]، وغيرهم من طريق جرير بن عبد الحميد عن =

الزبير، عن عبد الله بن الزبير، قال: كانت لزمعة جارية يطؤها، وكانت يُظن برجل آخر يقع عليها، فمات زمعة وهي حبلى، فولدت غلاماً يشبه الرجل الذي كانت تُظن به، فذكرته سودة لرسول الله ﷺ، قال: «أما الميراثُ فله، وأما أنتِ فاحتجبي منه، فإنه ليس لك بأخ».

= منصور بن المعتمر عن مجاهد بن جبر عن يوسف بن الزبير مولى آل الزبير عن عبد الله بن الزبير به نحوه . . . وليس عند النسائي قوله: (أما الميراث: فله) وعنده مكانها: (الولد للفراش).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

وقال الذهبي عقب روايته هو الآخر: «هذا حديث صحيح الإسناد».

وحسنَّ سنده: الحافظ في «الفتح» [٣٧/١٢].

قلت: كذا قالوا، والتحقيق أنه سند ضعيف معلول، فيه علتان:

الأولى: الاختلاف في سنده على منصور بن المعتمر، فقد اختلف عليه في علي ألوان، ذكرناها في «غرس الأشجار» لكن يشبه: أن يكون ما رواه جرير هو أصح مما رواه غيره؛ فقد توبع جرير عليه عن منصور؛ تابعه المفضل بن مهلهل وقيس بن الربيع، وقد خرجنا روايتهما في المصدر المشار إليه آنفاً . . . والله الحمد.

وقد أعله البيهقي بعلتين، منهما: قوله: «والحديث الآخر - يعني هذا - في رواته من نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، وهو جرير بن عد الحميد».

قلت: وهذه علة لا تسوى سماعها، وقد ردها عليه ابن التركماني في «الجواهر» والحافظ في «الفتح» [٣٧/١٢]، والمعلمي في «التنكيل» والعبد الفقير في (المحارب الكفيل) ثم إن جريراً لم ينفرد به: بل تابعه عليه غير واحد كما مضى.

والثانية: يوسف بن الزبير: مضى في الكلام على الحديث قبله: أن شيخ مجهول الصفة؛ جهَّله الطبري وقال: «لا يحتج به» ولم يذكروا من الرواة عنه سوى رجلين، فماذا يجديه ذكر ابن حبان له في «الثقات»؟! ولا عبرة بقول الذهبي عنه في «الميزان»: «صالح الحال» ولا بتصحیحه له هذا الحديث وقبله الحاكم.

وقد قال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعنى لين لحديث على اصطلاحه الخاص به، ثم كأنه غفل عن هذا، وحسن له هذا الحديث والذي قبله في «الفتح».

٦٨١٤ - حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: خَاصِمٌ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَرَاخِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ لِلزُّبَيْرِ: سَرَحِ الْمَاءَ، فَأَبَى، فَكَلِمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَيَّ جَارِكَ»، قَالَ: فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلُونَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَا زُبَيْرُ، اسْقِ، وَأَحْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيَّ الْجُدْرُ»، قَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لِأَحْسِبُ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي أَوْلَيْكَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

= وبيوسف هذا: أعله البيهقي في «سننه» [٨٧/٦]، فقال عنه: «لا يعرف بسبب يثبت به حديثه» وتعقبه الحافظ في «الفتح» [٣٧/١٢]، بكون يوسف هذا: (معروفًا في موالى آل الزبير) ولم يزد على هذا، وهو تعقب غير جيد؛ لأن المعرفة غير كافية في الاحتجاج برواية من لم يؤثر فيه توثيق إلا عند كل متساهل.

وأصل الحديث: ثابت من رواية عائشة كما مضى [برقم ٤٤١٩]، لكن دون هذا التمام، لاسيما قوله: (فإنه ليس لك بأخ) فهو منكر جداً، وإن تكلف من تكلف تأويله، وقد جزم النووي ببطلان هذا القول، كما نقله عنه الحافظ في «الفتح» [٣٧/١٢].

وقد توسعنا في تخريج هذا الحديث: مع استيفاء ذكر وجوه الاختلاف في سنده؛ والرد على من قواه أو حسنه، والله المستعان.

٦٨١٤ - صحيح: أخرجه البخارى [٢٢٣١]، ومسلم [٢٣٥٧]، والترمذى [١٣٦٣، ٣٠٢٧]، والنسائى [٥٤١٦]، وابن ماجه [١٥]، وأبو داود [٣٦٣٧]، وأحمد [٤/٤]، وابن حبان [٢٤]، والبخارى [٣/٩٦٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٥١٩]، والبيهقى فى «سننه» [١١٦٣٤-٢٠٠٧٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٤]، والطحاوى فى «المشكلى» [٩١-٩٠/٢]، و[٤٢/١٤]، وجماعة من طرق عن الليث بن سعد عن ابن شهاب الزهرى عن عروة بن الزبير ابن العوام عن أخيه عبد الله بن الزبير به نحوه. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

٦٨١٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّبِيرِ وَهُوَ يَخْطُبُ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الآخِرَةِ».

٦٨١٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَوْسُفَ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّبِيرِ، أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: قَدِمْتُ رَكْبًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْرُ الْقَعْقَاعِ بْنِ مَعْبُدِ بْنِ زُرَّارَةَ، وَقَالَ عُمَرُ: أَمْرُ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَرَدْتُ إِلَّا خِلَافِي! فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ، فَتَمَارِيَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَنَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١].

= قلتُ: وقد اختلف في سنده على الزهري على ألوان، قد شرحناها في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٦٨١٥- صحيح: أخرجه البخارى [٥٤٩٥]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٢٩/١٢]- [٣٠]، والنسائى [٥٣٠٤]، وأحمد [٥/٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢٤٦/٤]، وجماعة من طرق حماد بن زيد عن ثابت البنانى عن عبد الله بن الزبير به. قلتُ: وله طريق آخر يأتى قريباً [برقم ٦٨١٧].

ولم يسمعه ابن الزبير من النبى ﷺ إنما سمعه بواسطة عمر بن الخطاب كما ثبت ذلك عند الشيخين وجماعة.

ومراسيل الصحابة كلها مقبولة على التحقيق . . . والله المستعان.

٦٨١٦- صحيح: أخرجه البخارى [٤١٠٩]، والنسائى [٥٣٨٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٧٢/٤] وفى «المشكل» [١٧٩/١]، والبغوى فى «تفسيره» [٣٣٤/٧]، والواحدى فى «أسباب النزول» [ص ٢٥٧]، والثعلبى فى «تفسيره» [٧٠/٩]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٤/٥٨٠٢]، وابن حزم فى «أحكامه» [٢٣٨، ٨٠٤/٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٩١/٩]، وغيرهم من طريق ابن جريح عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة عن عبد الله بن الزبير به. قلتُ: وهكذا رواه نافع بن عمر الجمحى عن ابن أبى مليكة به . . . نحوه عند البخارى والترمذى وأحمد وجماعة.

وقد اختلف على ابن أبى مليكة فى وصله وإرساله، والموصول هو: المحفوظ.

٦٨١٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي ذَبْيَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزَّبِيرِ وَهُوَ يَخْطُبُ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ»، قَالَ: وَإِلَى جَنْبِهِ ابْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ: إِذَا وَاللَّهِ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يَقُولُ اللَّهُ: ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [فاطر: ٣٣].

٦٨١٧- صحيح: هذا إسناد صحيح مستقيم؛ وإسحاق: هو ابن أبي إسرائيل؛ وهشام: هو ابن حسان، وأبو ذبيان: هو خليفة بن كعب البصرى؛ وكلهم ثقات رجال (الصحيح).
وقد اختلف في سنده على هشام بن حسان، فرواه عنه حماد بن زيد على الوجه الماضى مرفوعاً . . . وخالفه يزيد بن هارون، فرواه عن هشام بإسناده به موقوفاً على ابن الزبير، ولم يرفعه، هكذا أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٩٥٨٦]، من طريق يزيد به.
قلت: الوجهان عندى محفوظان؛ ويحمل الوجه الموقوف: على أن ابن الزبير كان يفتى به الناس فى بعض الأوقات.

وقد توبعت حفصة بنت سيرين على رفعه عن أبى ذبيان: تابعها جعفر بن ميمون الأماطى على مثله: دون قول ابن عمر فى آخره، وزاد: (ومن لم يلبسه فى الآخرة لم يدخل الجنة) وذكر الآية: ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾، أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٩٥٨٤]، من طريق ابن أبى عدى عن جعفر بن ميمون به.

قلت: وجعفر هنا مختلف فيه، وقد غلط فيما جاء به من تلك الزيادة المشار إليها، وإنما هى من قول ابن الزبير موقوفاً عليه! كما بين ذلك شعبة فى روايته هذا الحديث عن أبى ذبيان: عند النسائى فى «الكبرى» [٩٥٨٥]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٢٨٩/١٠]، فجاء جعفر وأدرجها فى متن الحديث، وشعبة أحفظ وأتقن من مثنين مثله.

وهذا الحديث: لم يسمعه ابن الزبير من النبى ﷺ كما تدل عليه عبارته: (قال: قال محمد ﷺ . . .) إنما سمعه من عمر بن الخطاب عن النبى ﷺ به.
هكذا رواه شعبة عن أبى ذبيان عن ابن الزبير عن عمر به.

أخرجه البخارى [٥٤٩٦]، ومسلم [٢٠٦٩]، وأحمد [٣٧/١]، والطيالسى [٤٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٩٥٨٥]، والبيهقى فى «سننه» [٤٠٠٣]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [١/١٤٠٢]، وأبو عوانة [رقم ٨٤٩٨، ٨٤٩٩]، والدولابى فى «الكنى» [٥٣١/٢]، =

٦٨١٨- حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ مَوْلَى لَالِ الزَّبِيرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ سُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ رَجُلٌ عَلَيَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْجَّ، قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيَّ أَبِيكَ دِينَ فَقَضَيْتَهُ عَنْهُ قَبْلَ مِنْهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاللَّهُ أَحَقُّ، فَحَجَّ عَنْ أَبِيكَ».

٦٨١٩- وَرَوَاهُ جَرِيرٌ، عَنْ ابْنِ الزَّبِيرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ أَبُو يَعْلَى: رَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ سُودَةَ .

٦٨٢٠- حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ ثَلَاثُونَ كَذَابًا: مِنْهُمْ مُسَلِمَةٌ، وَالْعَنْسِيُّ، وَالْمُخْتَارُ؛ وَشَرُّ قَبَائِلِ الْعَرَبِ: بَنُو أُمَيَّةَ، وَبَنُو حَنِيفَةَ، وَتَقِيفٌ».

= والطحاوى فى «المشکل» [١١٦/١٢]، وغيرهم من طرق عن شعبة بإسناده مرفوعاً به . . . دون قول ابن عمر فى آخره، ولفظ مسلم فى أوله: (لا تلبسوا الحرير؛ فإنه من: لبسه . . .) وليس عنده ولا الطيالسى والبغوى وأبى عوانة والدولابى: قراءة الآية فى آخره.
قلت: وهكذا رواه يزيد الرشك عن معاذة العدوية عن أم عمرو بنت عبد الله بن الزبير عن أبيها عن عمر بن الخطاب به . . . علقه البخارى، ووصله الإسماعيلى، وأبو نعيم فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٢٨٩/١٠].

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة .

٦٨١٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٨١٢].

٦٨١٩- صحيح: انظر قبله .

٦٨٢٠- باطل: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [١٧٣/٦]، ومن طريقه البيهقى فى «الدلائل» [رقم

٢٨٢٥]، وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٢٩٢/١-٢٩٣]، من طريق المؤلف به .

قال ابن عدى: «وهذا لا أعلم رواه عن شريك إلا محمد بن الحسن . . .».

٦٨٢١- حدثنا أبو عبيدة بن فضيل بن عياض ، حدثنا مالك بن سعيد ، حدثنا فرات ابن الأحنف ، قال : حدثني أبي ، عن عبد الله بن الزبير ، أنه قام في باب داخل فيه إلى المسجد مسجد منى ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : إن هؤلاء الأعبد الكفار والفساق قد عمدوا علىّ وذكر الحديث .

= قلتُ : ومحمد بن الحسن هذا : ظنه الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ٦٤] : (محمد بن الحسن بن زبالة) الساقط المشهور ، وأعل الحديث به ، فقال : «وهو ضعيف» وليس بشيء ، إنما محمد بن الحسن هنا : هو ابن الزبير الأسدي الملقب بـ (التل) وهو شيخ كوفي مختلف فيه ، ضعفه ابن معين وجماعة ، ومشاه آخرون ، واحتج به البخارى في «صحيحه» وهو عندي متماسك إن شاء الله ؛ لكن : كانت له أفراد ومناكير ، وهذا الحديث منها ، فقد ساقه له ابن عدى في ترجمته من «الكامل» وتبعه الذهبي في ترجمته من «الميزان» [٣ / ٣٨] ، وقال عقب ذكره الحديث : (هذا منكر جداً) وقبله قال ابن الجوزي عقب روايته : «هذا حديث منكر ، لم يروه عن شريك إلا الأسدي ، قال يحيى بن معين : ليس بشيء» .

قلتُ : وفي الإسناد علل أخرى ، فشريك : هو ابن عبد الله النخعي القاضي الإمام العلم ؛ إلا أنه كان ضعيف الحفظ ، مضطرب الحديث ، وشيخه أبو إسحاق : هو السبيعي الحافظ الكبير ؛ لكنه إمام في التدليس ، ولم يذكر فيه سماعاً ، بل ما أتحقق سماعه من عبد الله بن الزبير أصلاً .

ومع كل تلك العلل : يجيء البوصيري ويقول في «إتحاف الخيرة» [٨ / ٢٨] : «رواه أبو يعلى الموصلي بإسناده حسن» وقد عرفت ما فيه ، وقد ضعف سنده : العلامة الصالحى في «سيرته الشامية الكبرى» [١٠ / ١٢٣] ، وراجع الكشف الحديث [ص ٢٢٣ / رقم ٦٣٩] .

وللفقرة الأولى من الحديث : شواهد ثابتة ، مضى منها حديث أبي هريرة [٦٥١١] ، فراجعه هناك .

٦٨٢١- ضعيف : قال الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ٦٤] : «رواه أبو يعلى ، وفيه فرات بن الأحنف ، وهو ضعيف» .

قلتُ : فرات هذا شيخ مختلف فيه ، وهو إلى الضعف أقرب ، وترجمته في «الميزان ولسانه» [٤ / ٤٢٩] . وأبوه : الأحنف أبو بحر الهاللى : وثقه ابن معين وابن حبان . ومالك بن سعيد : صدوق متماسك من رجال الجماعة إلا مسلماً ، وأبو عبيدة بن الفضيل بن عياض : مختلف فيه أيضاً ، وهو صدوق صالح إن شاء الله . وترجمته في «ثقات ابن حبان» [٩ / ٨٥] .

٦٨٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنَ بْنِ حَسَنٍ ، عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ حُسَيْنٍ ، عَنْ جَدَّتِهَا فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ صَلَّى عَلَيَّ مُحَمَّدٌ ، ثُمَّ قَالَ : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي ، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ» ، وَإِذَا خَرَجَ صَلَّى عَلَيَّ مُحَمَّدٌ ، ثُمَّ قَالَ : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي ، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ» .

٦٨٢٣- قَالَ إِسْمَاعِيلُ : فَلَقِيتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ حَسَنٍ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ : كَانَ إِذَا دَخَلَ ، قَالَ : «اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ» ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ : «رَبِّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ» .

٦٨٢٤- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ جِنَادٍ ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ مَسْلَمٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَرْقَانَ ، عَنْ

٦٨٢٢- ضعيف بهذا التمام: مضى الكلام عليه [برقم ٤٨٦]، وانظر الماضي [برقم ٦٧٥٤]، وقد استوفينا طريقه ووجوه الاختلاف في سنده ومنتنه بـ «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» .

٦٨٢٣- صحيح: هذا القدر من الحديث: هو الصحيح المحفوظ، وانظر قبله .

٦٨٢٤- باطل بهذا السياق والتمام: أخرجه الترمذى في «الشمائل» [رقم ١٣٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٩٢ / ٤]، وغيرهما من طريقين عن عطاء بن مسلم الخفاف عن جعفر بن برقان عن عطاء عن الفضل بن العباس به نحوه . . . وهو عند الترمذى: بطرف من أوله فقط . قلت: هذا إسناد ضعيف منكر، فيه علل شتى .

الأولى: عطاء في سنده: المشهور: أنه ابن أبي رباح، ولم يثبت سماعه من الفضل بن العباس، وقد خدش فيه المزى في «تهذيبه» [٧٢ / ٢٠ / ترجمة عطاء]، وقال: «وقيل: لم يسمع منه» . قلت: وهو خدش في محله .

والثانية: وعطاء بن مسلم الخفاف: شيخ كوفي مختلف فيه، وبه أعلى الهيثمي في «المجمع» [٥٩٦ / ٨]، فقال: «وفي إسناد أبي يعلى: عطاء بن مسلم، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه جماعة؛ وبقيّة رجال أبي يعلى ثقات» .

قلت: وهو كما قال؛ والتحقيق بشأن عطاء: أنه ضعيف صاحب مناكير، وهو من رجال «التهذيب» .

عطاء، عن الفضل بن عباس، قال: دخلت على النبي ﷺ في مرضه، وعند رأسه عصاة حمراء - أو قال: صفراء - فقال: «ابن عمي خذ هذه العصاة فاشدُدْ بها رأسي، فشددتُ بها رأسه»، قال: ثم توكأ علىّ حتى دخلنا المسجد، فقال: «يا أيها الناس، إنما أنا بشرٌ مثلكم، ولعلّه أن يكون قد قرب مني خُفوفٌ من بين أظهركم، فمن كنتُ أصبتُ من عرضيه، أو من شعره، أو من بشره، أو من ماله شيئاً، هذا عرضُ محمدٍ وشعره، وبشره، وماله فليقم فليقتص، ولا يقولنَّ أحدٌ منكم: إنني أتخوفُ من محمدٍ العداوة والشحناء، ألا وإنهما ليسا من طبيعتي وليسا من خلقي»، قال: ثم انصرف، فلما كان من الغد أتيته، فقال: «ابن عمي، لا أحسبُ أن مقامي بالأمس أجزي عني،

= والثالثة: وقد اختلف في سنده على عطاء هذا، فرواه عنه عبيد بن جناد، ومحمد بن المبارك الصوري كلاهما على الوجه الماضي، وخالفهما: محمد بن أبي السرى العسقلاني، فرواه عن عطاء فقال: عن جعفر بن برقان عن عطاء عن ابن عباس عن الفضل بن عباس نحوه بطرف من أوله فقط، فزاد في سنده واسطة بين عطاء والفضل، هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [١٨ / رقم ٧١٩]، وفي «الأوسط» [٣ / رقم ٣٠٨٧]، من طريق بكر بن سهل الدمياطي عن ابن أبي السرى به.

قلت: وبكر وشيخه فيهما مقال، فالأول من رجال «اللسان» [٥١ / ٢]، والثاني: من رجال أبي داود وحده، وقد أغرب الهيثمي وقال في «المجمع» [٥٩٦ / ٨]: «في إسناد الطبراني من لم أعرفهم» كذا قال، مع كونه كثيراً ما يعلى ببكر وشيخه في «المجمع» فمن غيرهما: لا يعرفهم في إسناد هذا الخبر؟! .

وأرى: أن عطاء بن مسلم قد اضطرب في سنده، وقد عهدنا منه ذلك مراراً، وقد نقل المروزي عن الإمام أحمد أنه قال عنه: «مضطرب الحديث» وقد خولف في سنده أيضاً، خالفه كثير بن هشام الكلابي الثقة المأمون، فرواه عن جعفر بن برقان فقال: حدثني رجل من أهل مكة قال: دخل الفضل بن عباس على النبي ﷺ في مرضه . . وساقه به نحوه مع اختلاف في آخره، هكذا أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٢٥٥ / ٢]، قال: أخبرنا كثير بن هشام به .

قلت: وهذا هو المحفوظ عن جعفر بلا ريب، وهو كما ترى: مرسل مع جهالة الرجل المكي شيخ جعفر فيه! .

خُذْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ فَاشْدُدْ بِهَا رَأْسِي»، قَالَ: فَشَدَّدْتُ بِهَا رَأْسَهُ، قَالَ: ثُمَّ تَوَكَّأَ عَلَيَّ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ قَالَ: «فَإِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيْنَا مَنْ اقْتَصَّ»، قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ يَوْمَ أَتَاكَ السَّائِلُ فَسَأَلَكَ، فَقُلْتَ: «مَنْ مَعَهُ شَيْءٌ يُقْرِضُنَا؟» فَأَقْرَضْتِكَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ، قَالَ: فَقَالَ: «يَا فَضْلُ، أَعْطِهِ»، قَالَ: فَأَعْطَيْتَهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلْيَسْأَلْنَا نَدْعَ لَهُ، قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ جَبَانٌ كَثِيرُ النُّوْمِ، قَالَ: فَدَعَا لَهُ، قَالَ الْفَضْلُ: فَلَقَدْ رَأَيْتَهُ أَشْجَعَنَا وَأَقْلَنَا نَوْمًا، قَالَ: ثُمَّ أَتَى بَيْتَ عَائِشَةَ فَقَالَ لِلنِّسَاءِ مِثْلَ مَا قَالَ لِلرِّجَالِ، ثُمَّ قَالَ: «وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلْيَسْأَلْنَا نَدْعُ لَهُ»، قَالَ: فَأَوْمَأَتْ امْرَأَةٌ إِلَى لِسَانِهَا، قَالَ: فَدَعَا لَهَا، قَالَ: فَلَرَجَمَا قَالَتْ لِي: يَا عَائِشَةُ، أَحْسِنِي صَلَاتِكَ.

= وللحديث طريق آخر: يرويه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس عن الفضل بن عباس به نحوه في سياق أتم مع اختلاف في ألفاظه، أخرجه البيهقي في «الدلائل» [رقم ٣١٠٧]، والعقيلي في «الضعفاء» [٣/٤٨٢-٤٨٣]، من طريقين عن الحارث ابن عبد الملك بن عبد الله بن إياس عن القاسم به.

قلت: وهذا إسناد ساقط أيضاً، وقد أنكر العقيلي على القاسم هذا، وساقه له في ترجمته من «الضعفاء» ونقل عن ابن المديني أنه قال: «هو عندي عطاء بن يسار، وليس لهذا الحديث أصل من حديث عطاء بن أبي رباح ولا عطاء بن يسار، وأخاف أن يكون عطاء الخراساني؛ لأن عطاء الخراساني يرسل عن عبد الله بن عباس».

قلت: وكذا أنكره عليه الذهبي في (الميزان) وقال: (حديثه منكر) ثم ساق له الحديث بطوله، وقال عقبه: «أخاف أن يكون كذباً مختلقاً» وراجع «اللسان» [٤/٤٦٨]، وأبوه: يزيد بن عبد الله بن قسيط: لا يؤثر فيه توثيق إلا عن ابن حبان وحده، والحديث باطل لا يثبت أصلاً، ولبعض من طرفه الأول: شواهد ثابتة . . والله المستعان.

حديث فيروز، عن النبي ﷺ (*)

٦٨٢٥- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هَقْلُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الدَّيْلَمِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي فَيْرُوزُ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا مِنْ قَدِ عَلِمْتُمْ، وَجِئْنَا مِنْ بَيْنِ ظَهْرَانِي مِنْ قَدِ عَلِمْتُمْ، فَمَنْ وَلِينَا؟ قَالَ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، قَالَ: حَسْبُنَا .

(*) هو: فيروز الديلمي، ويقال: ابن الديلمي اليماني، وهو صحابي معروف من أبناء فارس، ويقال: هو الذي قتل الأسود العنسي مدعى النبوة باليمن . . . وحديثه عند أصحاب السنن .

٦٨٢٥- صحيح: أخرجه الدارمي [٢١٠٨]، والطبراني في «الكبير» [١٨/ رقم ٨٥١]، وفي «مسند الشاميين» [٢/ رقم ٨٦٩]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٥/ رقم ٢٦٨٠]، وأبو عبيد [رقم ٢٦٢]، وابن زنجويه [رقم ٣٤٦]، كلاهما في «الأموال» وابن عساكر في «تاريخه» [١٧/ ٤٩]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٩٠٠]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي عمرو الشامي عن عبد الله بن فيروز الديلمي عن أبيه به نحوه . . . وهو عند الجميع - سوى ابن عساكر وابن الأثير- في سياق أطول . قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه النسائي [٥٧٣٥]، وجماعة، لكن ليس عندهم محل الشاهد هنا .

وإسناده صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير، لكن اختلف على الأوزاعي في سنده، فرواه عنه الفريابي وبقية بن الوليد، ومحمد بن كثير المصيبي - وشك فيه عن بعضهم- وهقل ابن زياد، كلهم على الوجه الماضي، وخالفهم الوليد بن مسلم، فرواه عن الأوزاعي فقال: عن عبد الله بن فيروز الديلمي عن أبيه به نحو سياق المؤلف، فأسقط منه: (يحيى بن أبي عمرو) بين الأوزاعي وابن فيروز، هكذا أخرجه أحمد [٤/ ٢٣٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٧/ ٤٩]، من طريقين عن الوليد به .

قلت: والوليد قد صرح بالسماع من الأوزاعي؛ لكنه كان يدلس التسوية، ولم يذكر فيه سماع الأوزاعي من (عبد الله بن فيروز) حتى يحتمل صحة الوجهين، ويكون الحديث من المزيد، فالظاهر أنه فعلها هنا، وأسقط منه الوساطة بين الأوزاعي و(ابن فيروز)، وسوى بذلك الإسناد، وما أدري ما باعته على تلك الفعلة هنا! فإنهم ذكروا أن الوليد كان يدلس شيوخ الأوزاعي الضعفاء والهلكى وحدهم، ويتذرع بذلك أنه يربأ بشيخه أن يحدث عن =

حديث الحكم بن حزن الكلفى، عن النبي ﷺ

٦٨٢٦- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَهَابُ بْنُ خِرَاشٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ رَزِيْقِ الطَّائِفِيِّ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ الْحَكَمُ بْنُ حَزْنِ الْكَلْفِيِّ، وَهُوَ صَحْبَةٌ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَابِعَ سَبْعَةٍ - أَوْ تَاسِعَ تِسْعَةٍ - فَأَذَّنَ لَنَا، فَدَخَلْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَيْنَاكَ لِنَدْعُو لَنَا بِخَيْرٍ، فَدَعَا لَنَا بِخَيْرٍ، وَأَمَرَ بِنَا فَأَنْزَلَنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِشَيْءٍ مِنْ تَمْرٍ، وَالشَّأْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ، فَلَبِثْنَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّامًا،

= أمثال هؤلاء، وهنا: شيخ الأوزاعي: (يحيى بن أبى عمرو الشامى) ثقة صدوق مشهور، فما الفاتحة من إسقاطه وتسوية الإسناد؟! نعم: ربما كان من دوافعه لإسقاط ما بين الأوزاعي ومن فوقه: هو طلب العلو لشيخه، وهذا يشمل إسقاط الثقات والضعفاء معاً، لكنى لم أر من قال بهذا، غير أن هذا الموضوع صالح أن يجعل مثلاً على ما ذكرناه، فليُنظر فى ذلك: فإنه من الدقائق. وقد توبع الأوزاعي على الوجه الأول المحفوظ عنه: تابعه: ضمرة بن ربيعة الرملى، وإسماعيل ابن عياش: وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» والله المستعان. (*): هو: صحابى قليل الحديث . . وروايته عند أبى داود كما يأتى.

٦٨٢٦- حسن: أخرجه مسلم [١٠٩٦]، وأحمد [٢١٢/٤]، وابن خزيمة [١٤٥٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٣/ رقم ٣١٦٥]، والبيهقى فى «سننه» [٥٥٤١]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٢/ رقم ١٩٠٣]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٧٤٦]، وابن قانع فى «المعجم» [١/ ٢٠٧]، وغيرهم من طرق عن شهاب بن خراش بن حوشب عن شعيب بن رزيق الطائى عن الحكم بن حزن الكلفى به نحوه . . . وهو عند ابن المنذر وابن خزيمة: باختصار يسير. قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٥/ ٥١٦]، والبخارى فى «تاريخه» [٢/ ٣٣١] - إشارة - وابن عساکر فى «تاريخه» [٢٣/ ٢٠٩، ٢١٠]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٢٧٢]، والمزى فى «تهذيبه» [٧/ ٩٣]، وغيرهم من طريق الماضى به. قلت: وإسناده صالح؛ شهاب وشيخه: قد اختلف فيهما، والتحقيق: أنهما شيخان صدوقان متمسكان.

والحديث: صححه ابن خزيمة وابن السكن، وحسن إسناده الحافظ فى «التلخيص» [٢/ ٦٥]، وقد استوفينا الكلام عليه فى «غرس الأشجار» والله المستعان.

فشهدنا بها الجمعة، فقام رسول الله ﷺ متوكئاً على قوس - أو قال: على عصاً - فحمد الله، وأثنى عليه كلمات طيبات خفيفات مباركات، ثم قال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ لَنْ تُطِيقُوا كُلَّ مَا أُمِرْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ سَدِّدُوا وَقَارِبُوا».

**

حديث عياض بن غنم عن النبي ﷺ (*)

٦٨٢٧- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هَقْلٌ، عَنِ الْمُثَنَّى، عَنِ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ غَنَمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَإِنْ مَاتَ فِإِلَى النَّارِ، فَإِنْ تَابَ قَبْلَ اللَّهِ مِنْهُ، وَإِنْ شَرِبَهَا الثَّانِيَةَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَإِنْ مَاتَ فِإِلَى النَّارِ، فَإِنْ تَابَ قَبْلَ اللَّهِ مِنْهُ، وَإِنْ شَرِبَهَا الثَّلَاثَةَ وَالرَّابِعَةَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ رَدْغَةِ الْخُبَالِ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا رَدْغَةُ الْخُبَالِ؟ قَالَ: «عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ».

(*) هو: عياض بن غنم بن زهير الفهري القرشي؛ صحابي جليل، شهد الحديبية وغيرها، بل جزم بعضهم بكونه شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد، وكانت وفاته بالمدينة.

وهناك آخر يقال له (عياض بن غنم الأشعري) ترجمه الحافظ في «الإصابة» [٤/٧٥٨]، وفرق بينه وبين الذي قبله، ثم ساق له هذا الحديث من طريق المؤلف بإسناده عن شهر بن حوشب عنه به... ثم قال: «وهذا هو الأشعري؛ فإن شهرًا أشعري؛ وهو لم يدرك الفهري».

قلت: ويرد عليه أن أبا حاتم ذكر شهر بن حوشب من الرواة عن عياض بن غنم الفهري القرشي، كما في ترجمته من «الجرح والتعديل» [٦/٤٠٧]، والذي يظهر لي: أن (عياض بن غنم الفهري) و(عياض بن غنم الأشعري) كلاهما واحد، وما علمت من فرق بينهما غير الحافظ، وشهر بن حوشب وإن لم يدرك عياضًا؛ فلا يمنع هذا أن يكون قد أرسل عنه، وشهر كان كثير الإرسال عن من لم يره أصلًا، فانتبه.

٦٨٢٧- صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١٧/رقم ١٠٠٩]، وأبو الشيخ في «ما رواه أبو الزبير عن غير جابر» [رقم ١٣٣]، وابن قانع في «المعجم» [٢/٢٧٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٧/٢٦٧]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/٨٨٧]، وغيرهم من طرق عن المثني ابن الصباح عن أبي الزبير محمد بن مسلم عن شهر بن حوشب عن عياض بن غنم به. وهو عند ابن قانع: مختصرًا بالفقرة الأولى منه فقط.

قال ابن عساكر: «هذا حديث غريب، وفيه انقطاع، شهر لم يسمع من عياض».

قلت: هذه علة من ثلاث:

حديث عروة بن أبي الجعد البارقي، عن النبي ﷺ (*)

٦٨٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ حَصِينِ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، رَفَعَهُ، قَالَ: «الْإِبِلُ عِزٌّ لِأَهْلِهَا، وَالْغَنَمُ بَرَكَةٌ، وَالْخَيْرُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ» .

= والثانية: شهر نفسه مختلف فيه، والتحقيق أنه ضعيف الحفظ، مضطرب الحديث، صاحب مناكير وغرائب، وقد اختلف عليه في هذا الحديث على ألوان، فرواه عنه بعضهم فقال: (عن شهر عن ابن عباس) وقيل: عنه (عن أسماء بنت يزيد) وقيل: عنه (عن ابن عم لأبي ذر عن أبي ذر) فهذه أربعة ألوان من الاختلاف عليه في سنده، ولا يبعد أن يكون قد اضطرب فيه كعادته، راجع ترجمته في «التهذيب وذيوله» .

والثالثة: المثني بن الصباح ضعيف عندهم، وكان قد اختلط بأخرة أيضاً، وهو من رجال أصحاب «السنن» إلا النسائي، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [١٠٨/٥]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٢٣/٤] .

والحديث: ضعف سنده السيوطي في «الحاوي» [٢٦/٢] .

قلت: لكنه حديث صحيح ثابت، له شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . وقد خرجناها في «غرس الأشجار» ومضى منها: حديث ابن عمر [برقم ٥٦٨٦]، وذكرنا هناك بعض شواهد الثابتة . . . فراجعها هناك . . . والله يتولاك .

(*) ويقال له: عروة بن الجعد أيضاً . . . وهو صحابي معروف .

٦٨٢٨ - صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٣٠٥]، وابن أبي شيبة [٣٣٤٨٤]، وفي «مسنده» [رقم ٧٠٥]، ومن طريقه الطحاوي في «المعاني» [٢٧٤/٣]، وفي «المشكّل» [١٢٣/١]، والطبراني في «الكبير» [١٧/ رقم ٤٠٤]، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والثاني» [٤/ رقم ٢٤٠١]، والبرقاني في «المستخرج» كما في «الفتح» [٥٥/٦]، وغيرهم من طريقين عن عبد الله بن إدريس عن حصين بن عبد الرحمن السلمى عن عامر الشعبي عن عروة البارقي به . . . وهو عند الطبراني وابن أبي عاصم: بالفقرة الأولى والثانية منه فقط .

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢٤/٢]: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بجميع رواته، رواه الشيخان والترمذي والنسائي من طريق عامر الشعبي به مقتصرين على قصة الخيل دون أوله . . .» .

حديث عقبة بن مالك الليثي (*)

٦٨٢٩ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ هَلَالٍ، قَالَ: أَتَانِي أَبُو الْعَالِيَةِ، وَصَاحِبُ لِي، فَقَالَ: هَلْمَا فَإِنكَمَا أَشْبَّ شَبَابًا، وَأَوْعَى لِلْحَدِيثِ مِنِّي، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا بِشَرَ بْنَ عَاصِمِ اللَّيْثِيِّ، قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: حَدَّثَ هَذَيْنِ حَدِيثًا، قَالَ بِشَرٌّ: حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ مَالِكِ اللَّيْثِيِّ، وَكَانَ مِنْ رَهْطِهِ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَغَارَتْ عَلَى قَوْمٍ، فَشَدَّ مِنَ الْقَوْمِ رَجُلٌ وَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ مِنَ السَّرِيَةِ وَمَعَهُ السِّيفُ شَاهِرُهُ، فَقَالَ إِنْسَانٌ مِنَ الْقَوْمِ: إِنِّي مُسَلِّمٌ، إِنِّي مُسَلِّمٌ، فَلَمْ يَنْظُرْ فِيهَا، قَالَ: فَضْرِبُهُ فَقَتَلَهُ، قَالَ: فَنَمِي

= قلتُ: وهو كما قال؛ لكن خولف ابن إدريس في بعض متنه، خالفه شعبة وهشيم وخالد الطحان ومحمد بن فضيل وعبثر بن القاسم وعلى بن عاصم وغيرهم، كلهم رووه عن حصين ابن عبد الرحمن السلمى عن الشعبي عن عروة بالفقرة الأخيرة منه فقط، وهى: (الخير معقود فى نواصى الخليل) ولم يذكرها ما قبلها، وهكذا رواه زكريا بن أبى زائدة وعبد الله بن أبى السفر وغيرهما من الشعبى عن عروة به . . . وروايات هؤلاء جميعاً: عند البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وأحمد والدارمى والطيالسى وجماعة كثيرة، وقد خرجناها فى «غرس الأشجار».

لكن ابن إدريس: إمام حافظ حجة؛ فأرجو أن تكون زيادته فى هذا الحديث: من قبيل زيادة الثقة إن شاء الله لاسيما وتلك الزيادة شواهد أيضاً:

١- للفقرة الثانية: (والغنم بركة) شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة.

٢- ولفقرة الأولى: (الإبل عز لأهلها) شواهد أيضاً، لكن لا يثبت منها شيء أصلاً، اللهم إلا مرسل عمرو بن شرحبيل أبى ميسرة الكوفى عند مسدد فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ٢٨٧٧]، وعمرو: ثقة حجة رفيع القدر من كبار التابعين.

(*) عده غير واحد من الصحابة . . وقد تصحف اسم أبيه فى أصول مسند المؤلف إلى: (خالد) بدل: (مالك) وقد نبّه غير واحد على هذا التحريف: كابن الأثير فى «أسد الغابة» [٥٩/٤]، والحافظ فى «الإصابة» [٥٢٥/٤].

٦٨٢٩ - حسن: أخرجه أحمد [٢٨٨/٥]، وابن حبان [٥٩٧٢]، والحاكم [٦٦/١]، والطبرانى فى «الكبير» [١٧/رقم ٩٨٠]، وابن أبى شيبة [٣٣١٠٨]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٥٩٣]، وابن أبى عاصم فى «الأحاد والمثانى» [٢/رقم ٩٤٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/٢٠٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٠٥١]، والرويانى فى «مسنده» [رقم ١٤٨١]، وأبو نعيم فى =

الحديث إلى رسول الله ﷺ، فقال فيه قولاً شديداً، فبلغ القاتل، قال: فبينما رسول الله ﷺ يخطب، إذ قال القاتل: يا رسول الله، والله ما قال الذى قاله إلا تَعَوِّذاً من القتل، فأعرض عنه رسول الله ﷺ وعمن قبله من الناس، وأخذ فى خطبته، قال: ثم عاد، فقال: يا رسول الله، ما قال الذى قال إلا تَعَوِّذاً من القتل، فأعرض عنه رسول الله ﷺ وعمن قبله من الناس، فلم يصبر أن قال فى الثالثة، فأقبل عليه تُعرف المساءة فى وجهه، فقال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَبَى عَلَى أَنْ أُقْتَلَ مُؤْمِنًا»، ثلاث مرات .

= وأبو نعيم فى «المعرفة» [٤/ رقم ٥٤٠٨]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٣٩٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٤٨/٧]، وجماعة من طرق عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال عن بشر بن عاصم [وتحرف عند ابن سعد إلى: «نصر بن عاصم»، وليس بشيء] الليثى عن عقبة بن مالك الليثى به نحوه . . . وهو عند الطحاوى وابن أبى خيثمة: مختصراً بطرف من أوله فقط . قال الهيثمى فى «المجمع» [٥٧٣/٧]: «رواه أبو يعلى وأحمد والطبرانى . . . ورجاله رجال الصحيح، غير بشر بن عاصم الليثى، وهو ثقة» . وقبله قال الحاكم: (على شرط مسلم) .

قلت: وليس كما قال، فإن بشر بن عاصم الليثى لم يخرج له مسلم، فضلاً عن أن يحتج به، وقد نقل المزي فى ترجمته من «التهذيب» [٤/ ١٣٢]، عن النسائى أنه قال: «بشر بن عاصم: ثقة» وتعقبه الحافظ فى «تهذيبه» [١/ ٣٩٧]، فقال: «لم ينسبه النسائى إذ وثقه، وزعم ابن القطان - يعنى الفاسى - أن مراده - يعنى مراد النسائى - بذلك: الثقفى - يعنى بشر بن عاصم الثقفى - ، وأن الليثى مجهول الحال» .

قلت: ليس الأمر كما قال ابن القطان؛ ولو لم يرد توثيق النسائى أصلاً، لما كان بشر بن عاصم الليثى مجهول الحال إن شاء الله؛ لأنه قد روى عنه جماعة؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» واحتج بحديثه هذا فى «صحيحه» وكذا صحح له الحاكم وغيره، فمثله صدوق إن شاء الله؛ وقد قال عنه الحافظ فى «التقريب»: (صدوق يخطئ) كذا وصفه بالخطأ، ولم أر له سلفاً فى هذا . وباقى رجال الإسناد ثقات أئمة من رجال «الصحيح» فالإسناد صالح مستقيم؛ ونقل المناوى فى الفيض [١٩٧/٢]، عن الذهبي أنه صحَّح سنده فى «الكبائر» على شرط مسلم، وفيه ما فيه . ونقل المناوى أيضاً: عن العراقى أنه قال فى «أماليه»: (حديث صحيح) يعنى لشواهد . وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار» والله المستعان .

حديث رجل غير مسمى (*) عن جده عن النبي ﷺ

٦٨٣٠- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ النَّكْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ سَرِيحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ بَلْعَدِيَّةٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي، قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَزَلْتُ عِنْدَ الْوَادِي فَإِذَا رَجُلَانِ بَيْنَهُمَا عِزٌّ وَاحِدَةٌ، وَإِذَا الْمُشْتَرَى يَقُولُ لِلْبَائِعِ: أَحْسَنَ مَبَايَعَتِي، قَالَ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: هَذَا الْهَاشِمِيُّ الَّذِي أَضَلَّ النَّاسَ أَهْوَهُو؟ قَالَ: فَظَنَرْتُ، فَإِذَا رَجُلٌ حَسَنُ الْجِسْمِ، عَظِيمُ الْجَبْهَةِ، دَقِيقُ الْأَنْفِ، دَقِيقُ الْحَاجِبِينَ، وَإِذَا مِنْ ثَغْرَةِ نَحْرِهِ إِلَى سِرْتِهِ مِثْلُ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ شَعْرٌ أَسْوَدٌ، وَإِذَا هُوَ بَيْنَ طَمْرِينَ، قَالَ: فَدَنَا مِنَّا، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيكُمْ»، فَرَدُّوا عَلَيْهِ، فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ دَعَا الْمُشْتَرَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لَهُ

(*) هذا غير معروف، ولا تثبت له صحة بهذا الإسناد هنا.

٦٨٣٠- ضعيف: أخرجه الحافظ في «الأمالى المطلقة» [ص ١٩١]، من طريق المؤلف به . . .

قال الحافظ عقب روايته: «هذا حديث غريب أخرجه أبو يعلى هكذا، وشيخه وشيخه من رجال «الصحيح»، وحرب بن سريح مختلف فيه، وقال ابن عدى: غالب حديثه أفراد، ولا بأس به . . .».

قلت: حرب بن سريح مختلف فيه، وهو إلى ضعيف إلى الضعف أقرب إن شاء الله، وهو مترجم في «التهذيب وذيوله». وهو آفة هذا الحديث مع شيخه: «رجل من بلعدوية» وبالثنائي وحده: أعل الهيثمي هذا الحديث في «المجمع» [٤/ ١٣٠] و [٨/ ٥٨٠] فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه راو لم يسَم، وبقية رجال وثقوا».

قلت: وهذا الرجل المبهم قال عنه الحافظ في «الأمالى المطلقة» [ص ١٩٢]: «لم أقف على اسمه ولا على اسم جده، وقد أغفله من صنّف في الصحابة» ثم قال مال الحافظ في تقوية الحديث فقال: «ولوائح القوة لائحة على المتن؛ لكثرة شواهد».

قلت: وهو كمال قال؛ لكن الحديث ضعيف بهذا السياق جميعاً لا ريب في ذلك عندي؛ وشواهدة إنما تشهد لأكثر المرفوع منه فقط. فاعلم هذا يا رعاك الله.

● تنبيه: وقع في إسناد المؤلف من الطعتين: «حدثنا يعقوب بن إبراهيم النكري!!».

هكذا وقع نسب يعقوب بكونه: «المنكري!!» وهكذا وقع في «المطالب العالية» [١٧/ ٢٢٣]

=

وفي «إتحاق الخير» [٣/ ٢٨٦] للבוصيرى.

يحسن مباحثي، فمد يده وقال: «أَمْوَالَكُمْ تَمْلِكُونَ، إِنِّي أَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشَيْءٍ ظَلَمْتُهُ فِي مَالٍ، وَلَا دَمٍ، وَلَا عَرِضٍ، إِلَّا بِحَقِّهِ، رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا سَهْلًا الْبَيْعِ، سَهْلَ الشَّرَاءِ، سَهْلَ الْأَخْذِ، سَهْلَ الْإِعْطَاءِ، سَهْلَ الْقَضَاءِ، سَهْلَ التَّقَاضِي»، ثم مضى، فقلت: واللَّه لأقصد هذا، فإنه حسن القول فتبعته، فقلت: يا محمد! فالتفت إليَّ بجميعه، فقال: «مَا تَشَاءُ؟» فقلت: أنت الذي أضللت الناس وأهلكتهم وصددتهم عما كان يعبد آباؤهم؟! قال: «ذَلِكَ اللَّهُ»، قلت: ما تدعو إليه؟ قال: «أَدْعُو عِبَادَ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ»، قال: ما تقول؟ قال: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ، وَتَكْفُرُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ»، قال: قلت: وما الزكاة؟ قال: «يَرُدُّ غَنِينَا عَلَى فَقِيرِنَا»، قال: قلت: نعم الشيء تدعو إليه، قال: فلقد كان وما في الأرض أحدٌ يتنفس أبغض إلى منه، فما برح حتى كان أحب إلى من ولدي، ووالدي، ومن الناس أجمعين، قال: فقلت: «قَدْ عَرَفْتُ»، قال: «قَدْ عَرَفْتُ؟» قلت: نعم، قال: «تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيَّ؟» قال: قلت: نعم يا رسول الله، إنني أرد ماءً عليه كثيرٌ من الناس فأدعوهم إلى ما دعوتني إليه، فإنني أرجو أن يتبعوك، قال: «نَعَمْ، فَادْعُهُمْ»، فأسلم أهل ذلك الماء رجالهم ونساؤهم، فمسح رسول الله ﷺ رأسه .

= ثم نظرت في «الطبعة العلمية» من مسند المؤلف فرأيتُ نسبتَهُ هناك: «الكندي»!! هكذا بالدال قبل آخره.

وكل ذلك تحريف ليس بشيء، وصوابه: «الدورقي» فهكذا ساق الحافظ إسناده المؤلف في «الأمالي المطلقة» وفيه قول أبي يعلى: «حدثنا يعقوب الدورقي . . .» فاتبه يراعك الله .

حديث مالك بن هبيرة (*)

٦٨٣١ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابِ الْحَنَاطِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ هَبِيرَةَ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَبِعَ جَنَازَةً فَاسْتَقْبَلَ أَهْلَهَا، جَزَأَهُمْ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، وَأَخْبَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا صَلَّى عَلَيَّ مِيتٌ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ إِلَّا وَجَبَتْ».

(*) هو: ابن خالد بن مسلم أبي سعيد الشامي: معدود من الصحابة.

٦٨٣١ - حسن: أخرجه أبو داود [٣١٦٦]، والترمذي [١٠٢٨]، وابن ماجه [١٤٩٠]، وأحمد [٧٩/٤]، والحاكم [٥١٦/١]، وابن أبي شيبة [١١٦٢٥]، والبيهقي في «سننه» [٦٦٩٦]، والرويانى في «مسنده» [٢/ رقم ١٥٣٧ / طبعة مؤسسة قرطبة]، وابن أبى عاصم في «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٢٨١٦]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٥/ رقم ٦٠١٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٦/ ٥٠٨-٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤]، وجماعة من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن يزيد بن أبى حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزنى عن مالك بن هبيرة به نحوه . . . ولفظ أبى داود: (ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب) وقريب منه عند البيهقي وأبو نعيم ورواية لابن عساكر، ولفظ أحمد: (ما من مؤمن يموت، فيصلى عليه أمة من المسلمين بلغوا أن يكونوا ثلاث صفوف؛ إلا غفر له) ومن طريقه ابن عساكر فى رواية له، وهذه الزيادة: (إلا غفر له) هى رواية للحاكم والبيهقي . . . وزاد أحمد ومن طريقه ابن عساكر - فى رواية له - والبيهقي وأبو نعيم فى آخره: (فكان مالك بن هبيرة يتحرى إذا قل أهل جنازة أن يجعلهم ثلاث صفوف) لفظ أحمد.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلت: كلا، فليس فى مسلم حديث بتلك الترجمة قط، ومالك بن هبيرة لم يرو له أحد الشيخين شيئاً، وليس له فى «السنن» سوى هذا الحديث الواحد، وابن إسحاق: ما أخرج له مسلم إلا فى (المتابعات) كما جزم به المزى فى «تهذيبه».

وقال الترمذى عقب روايته: «حديث حسن، هكذا رواه غير واحد عن محمد بن إسحاق، وروى إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق هذا الحديث، وأدخل بين مرثد ومالك بن هبيرة: رجلاً، ورواية هؤلاء أصح عندنا».

حديث رجل غير مسمى، عن النبي ﷺ (*)

٦٨٣٢ - حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك بن مخلد بن الضحاك، حَدَّثَنَا أبي، حَدَّثَنَا طالب ابن سلمى بن عاصم بن الحكم، قال: حَدَّثَنِي بعض أهلي، أن جدي حَدَّثَنِي، أنه شهد رسول الله ﷺ في حجته في خطبته، فقال: «أَلَا إِنَّ أَمْوَالَكُمْ وَدِمَاءَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ هَذَا الْبَلَدِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، أَلَا فَلَا يُعْرَفَنَّكُمْ: تَرْجِعُونَ بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي هَلْ أَلْقَاكُمْ هَذَا أَبَدًا بَعْدَ الْيَوْمِ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ عَلَيْهِمْ، اللَّهُمَّ بَلَّغْتُ».

= قلتُ: وهو كما قال؛ وقد شرحنا هذا الاختلاف في «غرس الأشجار» والمحفوظ عن ابن إسحاق: هو هذا الوجه الماضي.

وابن إسحاق: فيه كلام معروف؛ إلا أنه صدوق متماسك أحد الأئمة الأعلام؛ غير أنه كان قبيح التدليس، إلا أنه صرح بالتحديث عند الروياني في «مسنده» ومن طريقه ابن عساكر في رواية له في «تاريخه» والإسناد صحيح إليه.

وقد غفل جماعة من المتأخرين وأعلوا الحديث بعننة ابن إسحاق، كأنهم لم يقفوا على قوله عند الروياني: (حَدَّثَنِي يزيد بن أبي حبيب).

ثم جاء آخرون وزعموا أن في متن الحديث نكارة! ولم يفعلوا شيئاً، وقد رددنا عليهم في «غرس الأشجار» واستوفينا تخريج الحديث هناك... وقد حسَّنه النووي في «المجموع» [٢١٢/٥].

(*) هذا الرجل: مُسَمَّى عند المؤلف، فهو (عاصم بن الحكم جد طالب بن سلمى)؛ وقد أثبت ابن حبان له الصحبة في ترجمة حفيده طالب من «الثقات» [٤٩٢/٦]، وراجع «الإصابة» [٣/٥٧١].

٦٨٣٢ - صحيح: أخرجه الباوردي في «الصحابة» كما في «الإصابة» [٥٧١/٣]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [٥٥٣/١]، من طريق طالب بن سلم - ويقال: سلمى - بن عاصم بن الحكم عن بعض أهله عن جده عاصم بن الحكم به.

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦٥/٣]: «رواه أبو يعلى بسند فيه راو لم يُسَمَّ».

٦٨٣٣- حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا طالب بن سلمى بن عاصم ابن الحكم، قال: حَدَّثَنِي بعض أهلنا، أَنه سَمِعَ جَدِي، قال: قال رسول الله ﷺ يومئذ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى هَذَا الْجَمْعِ فَقَبِلَ مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَشَفَعَ مُحْسِنَهُمْ فِي مُسِيئِهِمْ، فَتَجَاوَزَ عَنْهُمْ جَمِيعًا».

= قلتُ: يعنى به: (بعض أهل طالب بن سلمى) وهو آفة الإسناد هنا، أما صاحبه الهيثمى فإنه قال فى «المجمع» [٤/٣٠٦]: (رواه أبو يعلى، وطالب وشيخه: لم أجد من ترجمهم!) .

قلتُ: كذا قال، وطالب هذا: ترجمه البخارى وابن أبى حاتم، وابن حبان فى «الثقات» [٦/٤٩٢]، وقد ذكروا من الرواة عنه: عبد الرحمن بن مهدى وبهز بن أسد وأبا عاصم النبيل... وهؤلاء أئمة أثبات؛ فمثله صالح الحديث إن شاء الله. إنما آفة الإسناد: من جهالة مَنْ حَدَّثَهُ من بعض أهله!

لكن الحديث صحيح ثابت: فله شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه... مضى منها حديث ابن عمر [برقم ٥٥٨٦]، وحديث وابصة بن معبد [برقم ١٥٨٩]، وحديث عمار بن ياسر [برقم ١٦٢٢].

٦٨٣٣- ضعيف: أخرجه الباوردى فى (الصحابة) كما فى «الإصابة» [٣/٥٧١]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/٥٥٣]، من طريق طالب بن سلمى -أو سلم- بن عاصم بن الحكم عن بعض أهله عن جده به...

قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٣/٦٠]: (رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لجهالة بعض رواة).

قلتُ: وهو كما قال؛ وهذا المجهول هو: (بعض أهل طالب بن سلم)؛ وباقى رجال الإسناد معروفون مقبولون.

ورأيت الهيثمى قد قال فى «المجمع» [٣/٥٦١]: (رواه أبو يعلى، وفى إسناده من لم أعرفهم؟!).

قلتُ: كذا قال، وليس فى الإسناد مَنْ لا يُعرف: سوى بعض أهل طالب بن سلمى وحده.

حديث صحار (*)

٦٨٣٤ - حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر القواريري، حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، حَدَّثَنَا سعيد بن إياس الجريري، عن أبي العلاء، عن عبد الرحمن بن صحار - قال: وكان من عبد القيس - عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُخَسَفَ بِقَبَائِلَ مِنْ بَنِي فُلَانٍ » فَعَلِمْتُ أَنَّ بَنِي فُلَانٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَأَنَّ الْعَجْمَ نَسَبَ إِلَى قَرَاهَا .

(*) هو: صحار بن العباس، ويقال: ابن الصخر العبدى؛ عده غير واحد من الصحابة . . . راجع «الإصابة» [٤٠٨/٣].

٦٨٣٤ - ضعيف: أخرجه أحمد [٤٨٣/٣] و[٣١/٥]، والحاكم [٤٩٢/٤]، والطبراني في «الكبير» [٨/٧٤٠٤]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٣/١٦٥٢]، وأبو عمرو الداني في «الفتن» [٣/٣٤٣، ٣٤٨]، والطحاوي في «المشكل» [٦/٧١]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١١٤٨] وابن أبي الدنيا في «ذم الملاحى» [رقم ١٦]، وابن قانع في «المعجم» [رقم ٦٨٧]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/٥١٣]، وابن أبي شيبة في «مسنده» [رقم ٧٣٩]، والبزار في «مسنده» [٤/٣٤٠٣/ كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن إياس الجريري عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الرحمن بن صحار عن أبيه به .

وسياق الجميع - سوى ابن الأثير وابن أبي خيثمة ورواية للداني - : (لا تقوم الساعة حتى يخسف بقبايل، فيقال: من بقى من بنى فلان؟! ..) لفظ أحمد. وعند الحاكم: (. . . بقبايل من العرب) وعند ابن أبي خيثمة: (بقبايل من أمتي) وعند ابن قانع مثل الحاكم . قال البزار: « لا نعلم روى صحار إلا هذا الحديث ، وآخر » .

وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد » .

قلت: وكذا صححه سنده: الحافظ في «الفتح» [٢٩٢/٨].

وقال الهيثمي في «المجمع» [١٨/٨]: « رواه أحمد والطبراني وأبو يعلى والبزار، ورجاله ثقات »، ومثله قال صاحبه البوصيري في «الإتحاف» [٨/٣٣]، ومدار الإسناد: علي عبد الرحمن بن صحار؛ ولم يرو عنه سوى يزيد بن عبد الله بن الشخير وحده، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٥/٩٥]، فمثله أحسن أحواله أن يكون مجهول الصفة، وقد أورده =

حديث والد حجاج(*)

٦٨٣٥- حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ أَبُو الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، حَدَّثَنَا هشام بن عروة، عن أبيه، عن حجاج بن حجاج، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ قال: «عُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أُمَّةٌ»

= الشمس الحسيني في «الإكمال» [ص ٢٦٣]، وقال: «مجهول» وتعقبه الحافظ في «التعجيل» [ص ٢٥١]، بكون ابن حبان قد ذكره في «الثقات» وكان ماذا؟! وابن حبان معلوم تساهله في توثيق رجال تلك الطبقة من النقلة، وباقي رجال الإسناد ثقات مشاهير؛ وسعيد الجريري؛ وإن كان اختلط قبل موته، إلا أن ابن عليه وعبد الأعلى النرسي ووهيب بن خالد وغيرهم قد رووا عنه هذا الحديث؛ وكلهم ممن سمع منه قبل اختلاطه؛ وآفة الإسناد: إنما هي من جهالة حال (عبد الرحمن بن صحار) كما قد عرفت . . . والله المستعان لا رب سواه.

(*) ذكره غير واحد في الصحابة . . . وهو حجاج بن مالك الأسلمي .

٦٨٣٥- حسن: أخرجه أبو داود [٢٠٦٤]، والترمذي [١١٥٣]، والنسائي [٣٣٢٩]، والدارمي [٢٢٥٤]، وأحمد [٤٥٠/٣]، وابن حبان [٤٢٣٠، ٤٢٣١]، وعبد الرزاق [١٣٩٥٦]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٤/ رقم ٢٣٧٩]، والبيهقي في «سننه» [١٥٤٥٦]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٧٣٠/٢]، والرويانى في «مسنده» [رقم ١٤٥٩]، وابن قانع في «المعجم» [رقم ٣٣٥]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٥٧٧]، والطحاوى في «المشكّل» [١٣٠/٢]، وجماعة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن حجاج بن مالك الأسلمي به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: قد اختلف في سنده وامتته على هشام بن عروة على ألوان، والمحفوظ عنه: هو الوجه الماضى كما جزم به ابن المدينى والبخارى والترمذى والدارقطنى والبيهقى وغيرهم. ورجال إسنادهم كلهم ثقات مشاهير سوى (الحجاج بن حجاج الأسلمي) قال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول»، يعنى عند المتابعة؛ وإلا فلين، لكن أورده الذهبى فى «الميزان» [٢/٢٠٠]، وقال: «صدوق» وهذا هو الأقرب إن شاء الله، فإن الرجل قد روى عنه (عروة بن الزبير) وهو من هو فى العلم والدين! وكذا ذكره ابن حبان فى «الثقات» ومثله ابن خلفون أيضاً =

حديث عاصم بن عدى (*)

٦٨٣٦- حَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ فِي الْبَيْتُوتَةِ، عَنْ مَنَى يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَرْمُونَ الْغَدَّ وَبَعْدَ يَوْمَيْ الْغَدِّ.

= في «ثقافته» وصحح له الترمذى وابن حبان هذا الحديث؛ ولم يغمزه أحد من المتقدمين بشيء، ولا روى غير هذا الحديث الواحد وحسب؛ فأراه صدوقاً إن شاء الله. وعليه: فالإسناد صالح. وقد توسعنا في تخريجه والكلام عليه في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» والله المستعان.

(*) هو العجلانى حليف الأنصار، صحابى جليل، شهد أحداً وما بعدها، ومات فى ولاية معاوية -رضى الله عنه- وقد جاوز المائة.

٦٨٣٦- صحيح: أخرجه أبو داود [١٩٧٥]، والترمذى [٩٥٥]، وابن ماجه [٣٠٣٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٤٠٧٥]، وفى «الصغرى» [٣٠٦٩]، وأحمد [٤٥٠/٥]، والحاكم [٤٧٤/٣]، وابن الجارود [٤٧٨]، والبيهقى فى «سننه» [٩٤٥٥]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٢٢٨/٧]- [٢٢٩]، والضياء فى «المختارة» [١٧١-١٧٢/٨]، [١٧٣]، وجماعة من طرق عن مالك بن أنس - وهذا فى «موطئه» [رقم ٩١٩]- عن عبد الله بن أبى بكر ابن عمرو بن حزم عن أبىه عن أبى البداح بن عصام بن عدى عن أبىه أن رسول الله ﷺ: (رخص لرعاء الإبل فى البيتوتة خارجين عن منى، يرمون يوم النحر، ثم يرمون الغد ومن بعد الغد ليومين، ثم يرمون يوم النفر) هذا لفظ مالك فى «موطئه» ومثله ونحوه عند الجميع.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد . . .».

قلت: وهو كما قال؛ وقد صححه غير واحد من النقاد، ورجاله كلهم ثقات مشاهير لا مغمز فيهم.

وقد توبع مالك وشيخه عليه . . . وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» والله المستعان.

حديث أبي سعيد بن المعلى (*)

٦٨٣٧- حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر القواريري، حَدَّثَنَا يحيى بن سعيد، حَدَّثَنَا شعبة، قال: حَدَّثَنِي خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي سعيد بن المعلى، قال: كنت أصلى في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه، قال: قلت له: يا رسول الله، إني كنت أصلى، قال: «أَوَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٢٤]؟ ثُمَّ قَالَ لِي: أَلَا أَعْلَمُكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ؟ قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، مِنَ السَّبْعِ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ الَّذِي أُوتِيَتْهُ».

(*) هو: صحابي معروف، وقد اختلف في اسمه على أقوال، قال ابن عبد البر: «وأصح ما قيل فيه: الحارث بن نفيح بن المعلى».

٦٨٣٧- صحيح: أخرجه البخاري [٤٢٠٤، ٤٣٧٠، ٤٤٢٦، ٤٧٢٠]، وأبو داود [١٤٥٨]، والنسائي [٩١٣]، وأحمد [٤١٢/٢] و[٤١٢/٣] و[٢١١/٤]، والدارمي [١٤٩٢]، [٣٣٧١]، وابن خزيمة [٨٦٢]، وابن حبان [٧٧٧]، والطيالسي [١٢٦٦]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٣٧٤٦، ١٣١٧٥]، والطحاوي في «المشكل» [١٤٨/٣، ١٤٩]، وجماعة من طرق عن شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن المدني عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبي سعيد بن المعلى الأنصاري به نحوه. قلت: وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

حديث عم جارية بن قدامة(*)

٦٨٣٨ - حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن الأحنف بن قيس ، عن جارية بن قدامة ، أخبرني عم أبي ، أنه قال للنبي ﷺ : يا رسول الله ، علمني شيئاً ينفعني الله به وأقللُ لعلِّي أعي ما تقول ، قال له : « لا تَغْضَبْ » ، فأعاد عليه مراراً ، يقول : « لا تَغْضَبْ » .

(*) إنما الحديث لجارية بن قدامة نفسه ، كما يأتي الكلام عليه في تخريجه ؛ وجارية : ذكره غير واحد من الصحابة ؛ كأبي حاتم الرازي وابن سعد وابن حبان وأبي نعيم وابن منده وابن عبد البر وجماعة ؛ وخالف في هذا العجلي ، فقال : « بصرى تابعى ثقة » وتعقبه الحافظ في « التهذيب » [٥٥ / ٢] ، فقال : (قلت : قد بينت في « معرفة الصحابة » أنه صحابي ثابت الصحبة) وراجع « الإصابة » [٤٤٥ / ١] .

وقد أشار هشام بن عروة إلى عدم صحبته أيضاً ، فقال عقب روايته هذا الحديث عند أحمد [٤٨٤ / ٣] ، وغيره : (هم يقولون : لم يذكر النبي ﷺ) .

■ فالحاصل : أن جارية مختلف في صحبته كما قاله المزى في ترجمته من « التهذيب » [٤ / ٤٨٠] ، لكن مضى أن الأكثرين على كونه صحابياً ؛ وهذا هو الذي رجحه الحافظ في « التهذيب » و« الإصابة » وقال في « التقريب » : « صحابي على الصحيح » وهذا هو الأقرب إن شاء الله .

٦٨٣٨ - صحيح : هذا إسناد صحيح إلا أنه معلول ، فرجاله كلهم ثقات مشاهير رجال « الصحيح » سوى جارية بن قدامة وعم أبيه ، وجارية : صحابي على الراجح من أقوال النقاد ؛ وإبهام عم أبيه : لا يضر على التحقيق ؛ لأن الصحابة كلهم عدول ؛ فالإسناد مستقيم لولا أن أبا معاوية الضرير لم يتابع عليه ، وقد اختلف في سنده على هشام بن عروة على ألوان كثيرة ، ذكرها الدارقطني في « علله » [١٣ / ٨-١٢] ، ولم يفصل بينها بشيء ومن تلك الألوان :

١- أن يحيى القطان رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن الأحنف بن قيس فقال : (عن عم له يقال : جارية بن قدامة ، أن رجلاً قال للنبي ﷺ . . .) وساق الحديث بنحوه . . .

هكذا أخرجه أحمد [٤٨٤ / ٣] ، وابن حبان [٥٦٩٠] ، والطبراني في « الكبير » [٢ / رقم ٢٠٩٥] ، والدارقطني في « المؤتلف والمختلف » [١ / ١٠٢ ، ١٠٣] ، والخرائطي في « مساوئ الأخلاق » [رقم ٣١١] ، والخطيب في « تاريخه » [٣ / ١٠٨] ، وابن بشكوال في « غوامض الأسماء المبهمة » [ص ١٢٢] ، وابن الأثير في « أسد الغابة » [١ / ١٦٦] .

٢- ومنها: ما رواه عبدة بن سليمان عن هشام عن أبيه عن أحنف فقال: (عن جارية بن قدامة أن ابن عم له من تميم سأل رسول الله ﷺ . . .) وساقه بنحوه من ، هكذا أخرجه هناد في «الزهد» [٢/ رقم ١٣٠٠]، عن عبدة به .

٣- ومنها: ما رواه بن نمير عن هشام عن أبيه عن أحنف فقال: عن عم يقال له: جارية بن قدامة به . . . ، ونقله إلى (مسند جارية) .

هكذا أخرجه أحمد [٥/ ٣٤]، والطبراني في «الكبير» [٢/ رقم ٢٠٩٨]، وابن سعد في «الطبقات» [٧/ ٥٦]، وابن قانع في «المعجم» [١/ ١٥٧]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن نمير به .

قلتُ: لكن اختلف فيه على ابن نمير أيضاً، غير أنه توبع على هذا اللون: تابعه زهير بن معاوية عند أحمد [٥/ ٣٧٢]، وتابعه عمرو بن الحارث إلا أنه قال: (عن الأحنف عن ابن عم له وهو جارية بن قدامة) أخرجه ابن حبان [٥٦٨٩] .

وتابعه الليث بن سعد على مثل رواية عمرو بن الحارث: عند أبي نعيم في «المعرفة» [٢/ ٦٠٧]، وكذا تابعه عبد الله بن مسلمة القعنبي عند الحاكم [٣/ ٧١٣]، وكذا تابعه حماد بن سلمة - واختلف عليه - عند الطبراني في «الكبير» [٢/ رقم ٢٠٩٣]، إلا أن حماداً شك فيه .

وهكذا رواه غير واحد عن هشام بن عروة عن أبيه عن الأحنف عن جارية بن قدامة به . . . وجعلوه من (مسند جارية) .

وهذا الوجه: هو الذي أشار ابن عبد البر إلى تصويبه في «التمهيد» [٧/ ٢٤٧]، واختاره الحافظ في «الإصابة» [١/ ٤٤٥] .

٤- ومنها: ما رواه على بن مسهر عن هشام عن أبيه عن الأحنف عن جارية بن قدامة قال: عن عم له به نحوه . . . ، هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢/ رقم ٢٠٩٧] .

وهناك ألوان أخرى من الاختلاف أضربنا عن ذكرها صفحاً، ولعلنا ننشط لها في مكان آخر إن شاء الله .

وهذا الاختلاف: غير مؤثر في صحة الحديث أصلاً، ويبدو لي أن هشام بن عروة هو المضطرب فيه على تلك الألوان كلها، أو أكثرها، فهو وإن كان إماماً حجة؛ إلا أنه كان قد تغير قليلاً لما دخل العراق، وكذا لما كبر وشاخ، وقد نص الإمام أحمد وغيره على أن حديث المدنيين عنه =

حديث رجل من خثعم لم يُسَمَّ (*)

٦٨٣٩ - حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ خَالِدِ الطَّاحِي، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ قَيْسٍ،
عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ خَثْعَمٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، قَالَ:
قُلْتُ: أَنْتَ الَّذِي تَزْعُمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ؟! قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَى
الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «إِيْمَانٌ بِاللَّهِ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ مَه؟ قَالَ:

= أصح من رواية العراقيين. نقله عنه ابن رجب في «شرح العلل» ونقل أيضاً عن يعقوب بن شيبة
الحافظ أنه قال: «هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق
خاصة...».

قُلْتُ: وَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ: بَلْ تَابِعَهُ عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ
عَنِ الْأَحْنَفِ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَمِّ لِي قَالَ: (قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: . . .)
وَسَاقَهُ بِنَحْوِهِ . . . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ [٥/ ٣٧٠]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» [٢/ رقم ٢١٠٠]، مِنْ
طَرِيقَيْنِ عَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ قَوِيٌّ؛ وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ فِيهِ كَلَامٌ مَعْرُوفٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ ثَبَتًا فِي أَبِيهِ وَهَشَامِ بْنِ
عُرْوَةَ وَحَدَهُمَا، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي سَنَدِهِ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ الْمَاضِيَّ عَنْهُ هُوَ الْمَحْفُوظُ؛ وَابْنُ
عَمِّ الْأَحْنَفِ فِي سَنَدِهِ: هُوَ نَفْسُهُ جَارِيَةٌ بِنِ قَدَامَةِ، هَكَذَا سَمَاهُ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ عَنِ ابْنِ
أَبِي الزِّنَادِ: عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي «الشَّعْبِ» [٦/ رقم ٨٢٧٩/ الطبعة العلمية]، لَكِنْ تَصَحَّفَ هُنَاكَ
(جَارِيَةٌ) إِلَى (حَارِثَةٌ) وَزَادَ مَحْقَقُهُ - مِنْ كَيْسِهِ - حَرْفَ [عَنْ] بَيْنَ (ابْنِ عَمِّ لِي) وَ(جَارِيَةٌ) وَلَيْسَ
بشئء.

وَلِلْحَدِيثِ: شَوَاهِدٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَيْضًا. مَضَى بَعْضُهَا [١٥٩٣، ٥٦٨٥]، وَاللَّهِ
الْمُسْتَعَانَ لَا رَبَّ سِوَاهُ.

(*) فِي ثُبُوتِ صَحْبَتِهِ نَظَرٌ، فَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ لَمْ يَثْبُتْ كَمَا يَأْتِي.

٦٨٣٩ - ضَعِيفٌ بِهَذَا السِّيَاقِ: قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» [٨/ ٢٧٧]: «رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَرَجَالَهُ
رَجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرِ نَافِعِ بْنِ خَالِدِ الطَّاحِي، وَهُوَ ثِقَةٌ».

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ، لَكِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ الْبُوصَيْرِيُّ وَقَالَ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» [٣/ ١]: «هَذَا إِسْنَادٌ
فِيهِ مَقَالٌ، نَافِعٌ مَا عَلِمْتَهُ! وَلَمْ أَرَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ . . .»

«ثُمَّ صَلَّةُ الرَّحِمِ»، قال: قلت: يا رسول الله، أى الأعمال أبغض إلى الله؟ قال: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ»، قال: قلت: يا رسول الله، ثم مه؟ قال: «ثُمَّ قَطِيعَةُ الرَّحِمِ»، قال: قلت: يا رسول الله، ثم مه؟ قال: «ثُمَّ الأَمْرُ بِالمُنْكَرِ وَالنَّهْيُ عَنِ المَعْرُوفِ».

= كذا قال، ونافع هذا: ترجمه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٤٥٧/٨]، وقال: «روى عنه أبو زرعة» وأبو زرعة كان لا يروى إلا عن ثقة عنده كما نص عليه الحافظ؛ وكذا ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٢١٠/٩]، وقال: «حدثنا أبو يعلى الموصلى ثنا نافع بن خالد الطاحى» وهذا توثيق معتمد.

● وفى إسناد الحديث عندي علتان:

الأولى: عنعنة قتادة، وهو إمام فى التدليس، ولم يسمع هذا الحديث ممن رواه عنه كما يأتى. والثانية: خالد بن قيس: وهو ابن رباح البصرى الثقة المعروف، تكلم الحافظ الأزدى فى روايته عن قتادة خاصة، فقال: (خالد بن قيس عن قتادة: فيها مناكير) وقد خولف فيه أيضاً، خالفه عامر الأحول، فرواه عن قتادة فقال: عن رجل من خثعم عن أبيه به نحوه بشطره الأول فقط، هكذا أخرجه ابن أبى عاصم فى «الأحاديث والمثاني» [٥/٢٩٠١]، بإسناد صحيح إليه به. قلت: وعامر الأحول هذا مختلف فيه، وهو من رجال «التهذيب» ورواه بعضهم عن قتادة قال: (ذكر لنا أن رجلاً من خثعم أتى النبى ﷺ . . .) وذكره نحو رواية عامر الأحول، إلا أنه أرسله، هكذا أخرجه ابن أبى حاتم وأبو الشيخ كلاهما فى «التفسير» كما فى «الدر المنثور» [٤/٦٣٧]، ولعل هذا هو الأصح.

ولفقرات الحديث: شواهد ثابتة، وهو ضعيف بهذا السياق . . . وقد رأيت المنذرى قد قال فى «الترغيب» [٣/٢٢٨]: «رواه أبو يعلى بإسناد جيد» كذا قال، وقد عرفت ما فيه! والله المستعان.

حديث مسلم، جد ابن أبزى (*)

٦٨٤٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ أَبِزَى، قَالَ: حَدَّثَنِي أُمِّي، عَنْ أَبِيهَا، أَنَّهُ شَهِدَ مَغَانِمَ حَنْينٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَسْمَهُ غَرَابٌ فَسَمَاهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْلِمًا .

(*) لا يُعْرَفُ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَحْدَهُ، وَلَا تَثْبُتُ صِحَّتُهُ بِهِ؛ لِأَنَّ سَنَدَهُ لَمْ يَصِحَّ إِلَيْهِ كَمَا يَأْتِي .
٦٨٤٠ - ضعيف: أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٨٢٤]، والحاكم [٣٠٧/٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١٩/ رقم ١٠٥٠]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٢٧٦٦]، وابن سعد فى «الطبقات» [٥/ ٤٦٢]، وابن قتيبة فى «تأويل مختلف الحديث» [ص / ٢٠٠ بتعليقى / طبعة دار الحديث] - وعنده معلقاً - وأبو نعيم فى «المعرفة» [٥/ رقم ٦٠٤٤]، والرويانى فى «مسنده» [رقم ١٤٨٠]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٢٢٦٠ / طبعة مكتبة الفاروق]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [٨٧٧]، والبخارى أيضاً فى «تاريخه» [٧/ ٢٥٢]، وأبو القاسم البغوى فى «الصحابة» [٥/ رقم ٢١٣٦ / طبعة مكتبة البيان]، والمزى فى «تهذيبه» [١٤/ ٣٩١]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن الحارث بن أبزى المكى عن أمه رائطة بنت مسلم عن أبيها مسلم به .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد» .

قلت: كلا، ورائطة بنت مسلم: امرأة مجهولة لا تعرف، ونكرة لا تتعرف، ولم يرو عنها سوى ولدها (عبد الله بن الحارث) وحده، وبها: أعل الهيثمى هذا الحديث فى «المجمع» [٨/ ١٠٣]، فقال: «رواه الطبرانى وأبو يعلى والبخارى [٢/ رقم ١٩٩٥ / كشف الأستار]، بنحوه . . . ورائطة لم يضعفها أحد، ولم يوثقها، وبقية رجال أبى يعلى ثقات» .

قلت: نعم: هى ليست ضعيفة ولا موثقة، إنما هى مجهولة وحسب، وابنها عبد الله بن الحارث: شيخ مكي صدوق إن شاء الله؛ روى عنه جماعة من الثقات، وقال أبو حاتم الرازى: (شيخ لا بأس به) أما قول الحافظ عنه فى «التقريب»: «مقبول» فغير مقبول .

وقد قال البزار عقب روايته: «لا نعلم روى مسلم أو رائطة إلا هذا» .

قلت: وهو كما قال . والله المستعان لا رب سواه .

حديث قطبة* (*)

٦٨٤١ - حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَمَّهُ قُطْبَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ [ق: ١٠].

(*) هو: قطبة بن مالك الكوفي: صحابي معروف.

٦٨٤١ - صحيح: أخرجه مسلم [٤٥٧]، وابن ماجه [٨١٦]، وابن خزيمة [١٥٩١]، والطبراني في «الكبير» [١٩/٣٣]، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثنوي» [٢/١٢٧٣] و[٥/٢٦٧٠]، والبخاري في «شرح السنة» [٣/٧٦]، والشعبي في «تفسيره» [٩/٩٥]، والحميدي [٨٢٥]، والبيهقي أيضاً [٣٨٢١]، وابن خزيمة أيضاً [٥٢٧]، وأبو نعيم في «مستخرج» [رقم ١٠١٣]، والسراج في «مسنده» [١/٧٧]، والشافعي في «سننه» [رقم ٨٢/رواية الطحاوي]، وابن قانع في «المعجم» [رقم ١٤٣٩]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن زياد بن علاقة عن عمه قطبة بن مالك به.

ولفظ الشعبي: (سمعت النبي ﷺ يقرأ: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ بالصاد . . .) وهو رواية لابن خزيمة بزيادة قوله: (في الصبح) وتصحف عنده (باصقات) إلى: (باسقات).

قلت: وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه الثوري ومسعر كلاهما عن زياد بن علاقة عن عمه قطبة به . . . وزاد: (في الركعة الأولى) أخرجه الترمذي [٣٠٦]، وأبو عوانة [رقم ١٧٨٨]، من طريق وكيع عن مسعر والثوري به . . . وليست الزيادة عند أبي عوانة، ولفظه في أوله: (سمعت النبي ﷺ يقرأ في الفجر ب﴿ق﴾، وسمعت يقرأ . . .). قال الترمذي: (حديث حسن صحيح).

قلت: ورواية الثوري وحدها: عند الدارمي [١٢٩٨]، وعبد الرزاق [٢٧١٩]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [١٩/٢٦]، مع الزيادة المشار إليها. ورواية مسعر وحدها: عند أحمد [٤/٣٢٢]، وأبي نعيم في «الحلية» [٧/٢٣٧]، وفي «المعرفة» [٤/٥٧٥٦]، وأبي عوانة [رقم ١٧٨٩]، وغيرهم من طرق عن مسعر به . . . دون الزيادة المشار إليها.

قلت: وهكذا رواه شعبة والمسعودي وشريك وأبو عوانة وشيبان النحوي وغيرهم عن زياد بن علاقة: وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار».

حديث مالك - أو ابن مالك (*)

٦٨٤٢ - حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر الجشمي، حَدَّثَنَا يزيد بن زريع، حَدَّثَنَا عوفٌ، حَدَّثَنَا أبو المنهال، حَدَّثَنَا شهر بن حوشب، قال: كان منا رجلٌ - معشرُ الأشعرين - قد صحب رسول الله ﷺ وشهد معه مشاهدته الحسنة الجميلة، مالكٌ، أو ابن مالك، شك عوفٌ، فأتانا يوماً، فقال: أتيتكم لأعلمكم وأصلي بكم، كما كان رسول الله ﷺ يصلي بنا، فدعا بجفنة عظيمة فجعل فيها من الماء، ثم دعا بإناء صغير، فجعل يفرغ في الإناء الصغير على أيدينا، ثم قال: «أَسْبِغُوا الْآنَ الْوُضُوءَ»، فتوضأ القوم، ثم قام فصلى بنا صلاةً تامةً وجيزةً، فلما انصرف، قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَامًا

(*) هو: أبو مالك الأشعري، وكان شهر بن حوشب يضطرب في اسمه، وأبو مالك هذا صحابي معروف؛ وقد اختلف في اسمه على أقوال! لكن رجح الحافظ في (تهذيبه) أن (أبا مالك الأشعري) الذي يروى عنه شهر بن حوشب: هو صحابي آخر متأخر الوفاة عن (أبي مالك الأشعري) الذي اختلف في اسمه على ألوان، وجزم بكون الأول: اسمه الحارث بن الحارث الشامي الأشعري، وعلى كل حال: فلم يتبين سماع شهر بن حوشب من أحد الرجلين.

٦٨٤٢ - ضعيف: قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/٤٩٠]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح»، غير شهر بن حوشب، وقد وثقه غير واحد.

قلت: هو كما قال؛ وعوف في سنده: هو الأعرابي؛ وشيخه أبو المنهال: هو سيار بن سلامة الرياحي.

وشهر بن حوشب: وإن وثقه غير واحد؛ لكن تكلم فيه آخرون، والتحقيق: أنه ليس بعمدة؛ لاضطرابه وكثرة مناكيره عن الثقات، وقد اختلف عليه في سنده أيضاً، فرواه عنه أبو المنهال الرياحي على الوجه الماضي؛ وخالفه عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي الثقة الثبت، فرواه عن شهر بن حوشب فقال: عن أبي مالك الأشعري به نحوه مختصراً، فجعل شيخ شهر فيه: هو (أبا مالك الأشعري) بدل: (مالك أو ابن مالك).

هكذا أخرجه البيهقي في «الشعب» [٦/٩٠١]، والطبراني في «الكبير» [٣/رقم ٣٤٣٣]، وأحمد [٥/٣٤١]، والبيهقي أيضاً في «الأسماء والصفات» [٢/رقم ٩٧٦] / طبعة الحاشدي [وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/١٢٣٩]، وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق - وهذا في «مصنفه» [٢٠٣٢٤] - عن معمر عن ابن أبي حسين به.

لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ، يَغْبِطُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ اللَّهِ»، فقال رجلٌ من حجرة القوم أعرابيٌّ، قال: وكان يعجبنا إذا شهدنا رسول الله ﷺ أن يكون فينا الأعرابي، لأنهم يجترئون أن يسألوا رسول الله ﷺ ولا نجترئ، فقال: يا رسول الله، سمهم لنا؟ قال: فرأينا وجه رسول الله ﷺ يتهلل، قال: «هُم نَاسٌ مِنْ قَبَائِلِ شَتَّى يَتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ، وَاللَّهِ إِنَّ وُجُوهَهُمْ لَنُورٌ، وَإِنَّهُمْ لَعَلَى نُورٍ، مَا يَخَافُونَ إِذَا خَافَ النَّاسُ، وَلَا يَحْزَنُونَ إِذَا حَزَنُوا».

= قلتُ: وقد توبع عليه معمر: تابعه شعيب بن أبي حمزة عن ابن أبي حسين بإسناده به نحوه مختصراً، أخرجه حميد بن زنجويه في «الترغيب» كما في «العلو للعلی الغفار» [ص ١٠٠-١٠١]، من طريق الحكم بن نافع عن شعيب به. قال الذهبي: «إسناده صالح».

وقال المنذرى في «الترغيب» [٤/١٣]: «رواه أحمد وأبو يعلى بإسناد حسن».

قلتُ: في هذا تسامح لا يخفى، فإن شهراً - على ما قيل فيه - قد اضطرب في سنده ولم يضبطه! وقد مضى لوان من الاختلاف عليه في سنده، ولون ثالث، فرواه عنه عبد الحميد بن بهرام فقال: عن شهر عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري به نحوه في سياق أتم ألفاظاً في أوله، فأدخل فيه واسطة بين شهر وأبي مالك الأشعري.

هكذا أخرجه أحمد [٥/٣٤٣]، وابن أبي الدنيا في «الإخوان» [رقم ٦]، وابن المبارك في «الزهد» [رقم ٧]، وفي «مسنده» [رقم ٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٧-١٩٥-١٩٦]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [٦/١٠٤٥٢]، وغيرهم من طرق عن عبد الحميد بن بهرام به... وسياق ابن أبي حاتم وابن المبارك وابن أبي الدنيا: دون سياق أحمد وابن عساكر.

قلتُ: وقد توبع ابن بهرام على هذا اللون: عند ابن أبي حاتم في «تفسيره» [رقم ٦٨٧٦] طبعة نزار الباز].

والحديث: أعله العراقي في «المغنى» [٢/١٢٢]، فقال: «فيه شهر بن حوشب، مختلف فيه». قلتُ: لكن الراجح ضعفه كما قدمناه قبل، ولبعض فقرات الحديث: شواهد ثابتة؛ لكنه ضعيف بهذا السياق جميعاً، والله المستعان لا رب سواه.

حديث عمرو بن مالك الرؤاسي (*)

٦٨٤٣ - حَدَّثَنَا عثمان، حَدَّثَنَا وكيعٌ، حَدَّثَنَا أبي، عن شيخٍ يقال له طارقٌ، عن عمرو بن مالك الرؤاسي، قال: أتيت النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله، ارض عني، فأعرض عني ثلاثاً، قال: يا رسول الله، والله إن الرب ليترضى، قال: فرضى عني.

(*) هو: ابن قيس بن بجيد الرؤاسي: ذكره جماعة في «الصحابة».

٦٨٤٣ - ضعيف: أخرجه ابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» [٣/ رقم ١٥٠٨]، وفي الدييات [رقم ٢٣٨]، وابن قانع في «المعجم» [٢/ ٢١٢]، والبخارى في «تاريخه» [٦/ ٣٠٩]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٤/ رقم ٥١١٥]، والفسوى في «المعرفة» [١/ ١٤٩]، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨٢٩٩]، وفي «الأسماء والصفات» [٢/ رقم ١٠٥٦]، وابن السني في «اليوم والليلة» [١/ رقم ٣١٨] مع عجاله الراغب، والبزار في «مسنده» [٤/ ٣٢٣٨] كشف الأستار، وأبو القاسم البغوي في «معجمه» [٥/ رقم ٢٠٨٦] / طبعة دار البيان، وغيرهم من طريقين عن وكيع بن الجراح بن مليح عن أبيه عن طارق عن عمرو بن مالك الرؤاسي به نحوه. قال البزار: «لا نعلم روى عمرو بن مالك إلا هذا؛ ولا له إلا هذا الطريق».

قلت: بل له طريق آخر عن عمرو به في سياق أول يأتي قريباً.

ومدار هذا الطريق الماضي: على (طارق)، وما طارق؟! ومن يكون هذا الطارق؟! ترجمه البخارى في «تاريخه» [٤/ ٣٥٣]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٤/ ٤٨٧]، ولم يذكره فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا ذكره من الرواة عنه سوى الجراح بن مليح وحده، ثم جاء ابن حبان وذكره في «الثقات» [٨/ ٣٢٧]، على عادته في توثيق هذا الضرب من أغمار رجالات الصدر الأول، وهو أفة هذا الطريق هنا، ومثله مجهول الصفة إن لم يكن غائب الحالين.

نعم: قد روى هشام بن محمد بن السائب الكلبي هذا الحديث عن وكيع عن أبيه فقال: عن طارق بن علقمة الرؤاسي عن مالك بن عمرو به نحوه في سياق طويل، هكذا أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [١/ ٣٠٠-٣٠١]، قال: أخبرنا هشام بن محمد به.

قلت: هشام هذا إخباري تالف مثل أبيه، فلا يُعتمد عليه في تسمية شيخ الجراح، لكن هذا الذي جزم به ابن عبد البر في «الاستيعاب» [١/ ٤٢١]، وقبله ابن السكن في (الصحابة) كما في «الإصابة» [٤/ ٦٧٥]، من كون مالك بن عمرو الرؤاسي: روى عنه: (طارق بن علقمة) وربما يكونان قد اعتمدا على رواية هشام بن محمد الكلبي الماضية، وقد عرفت ما فيها.

= وعلى كل حال: فطارق بن علقمة هذا: ذكره جماعة في الصحابة، لكن في صحبته نظر، وحديثه الذي ذكروه في ترجمته: ضعيف لا يثبت، راجع «الإصابة» [٥١٢/٣].
والحديث: أوردته الهيثمي في موضعين من «المجمع» [١٠/٣٣٥، ٤٨٢]، وعزاه في الموضع الثاني إلى المؤلف والطبراني؛ وقال في الموضع الأول: «رواه البزار من رواية طارق عن عمرو ابن مالك، وطارق: ذكره ابن أبي حاتم ولم يوثقه، ولم يجرحه، وبقية رجاله ثقات».
قلت: هو كما قال؛ غير أن الجراح بن مليح: فيه مقال معروف، وهو صدوق متماسك إن شاء الله.

ولو وقف الهيثمي على (طارق) هذا في «ثقات ابن حبان» لما تردد في توثيقه هو الآخر، فقد كان أتبع لابن حبان من ظله في توثيق هذا الطراز من الأعمار والمجاهيل.
وقد اختلف في سند هذا الحديث على وكيع بن الجراح، فرواه عنه عثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم ابن زياد الصائغ كلاهما عنه على الوجه الماضي به . . . وخالفهما سفيان بن وكيع بن الجراح، فرواه عن أبيه عن جده فقال: عن طارق بن علقمة عن عمرو بن مالك الرؤاسي عن أبيه به نحوه في سياق أتم، ونقل الحديث إلى: (مسند مالك الرؤاسي) بدل ولده (عمرو بن مالك).
هكذا أخرجه أبو نعيم في «المعرفة» [٥/٥٠٤ / طبعة الوطن]، من طرق عن سفيان بن وكيع به.

قلت: وهذه مخالفة ساقطة، وسفيان لا يحتج به عندهم، وبه أعل الحافظ تلك المخالفة في «الإصابة» [٤/٦٧٦]، فنقل عن أبي موسى المديني الحافظ أنه قال: (رواه - يعني هذا الحديث - غير واحد هكذا عن وكيع؛ وخالفهم: سفيان بن وكيع، فرواه عن أبيه عن جده عن طارق عن عمرو بن مالك عن أبيه . . .).

قال الحافظ: «قلت: سفيان بن وكيع: ضعيف في أبيه وغيره، وقد خبط في السند، فزاد فيه: «عن جده» وزاد بعده: «عن أبيه» . . .».

قلت: ما خبط سفيان إلا في الزيادة الثانية وحدها، أما الزيادة الأولى، فليست بزيادة أصلاً، فلعل الحافظ ظن أن الضمير في قول سفيان: (عن جده) عائد على (وكيع بن الجراح) ويكون المراد بجده هو (مليحاً الرؤاسي) وليس بشيء، إنما الضمير عائد على سفيان نفسه؛ وجده: هو (الجراح بن مليح) وهو راوى هذا الحديث عن طارق كما عرفت سابقاً.
=



= وقد رأيت : سفيان بن وكيع عاد مرة أخرى وروى هذا الحديث على الجادة عن أبيه فقال : أخبرنا أبي عن أبيه عن شيخ يقال له : طارق عن عمرو بن مالك الرؤاسى به نحو سياق المؤلف . . . هكذا أخرجه ابن قانع فى «المعجم» [٢/٢١٢ / طبعة مكتبة الغرباء الأثرية]، وهذا هو المحفوظ عن وكيع بن الجراح بلا ريب .

وللجراح بن مليح فى هذا الحديث شيخ آخر! فأخرج ابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٣/ رقم ١٥٠٩]، وعنه أبو نعيم فى «المعرفة» [٥/ رقم ٦٤١٠]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٣٤٥ / طبعة الفاروق]، وابن السكن فى «الصحابة» كما فى «الإصابة» [٤/ ٦٧٥]، وغيرهم من طريق عبد الرحيم بن مطرف الرؤاسى عن وكيع بن الجراح بن مليح عن أبيه عن أبى عوف حميد بن عبد الرحمن الرؤاسى عن نافع جد علقمة عن عمرو بن مالك به نحوه فى سياق طويل .

قلتُ : وهذا معلول أيضاً، ونافع هذا : ترجمه ابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٤٧٠]، وقال : «روى عنه حميد بن عبد الرحمن أبو عوف الرؤاسى، فيه نظر» يعنى فى صحبته نظر، كما جزم العلائى فى «جامع التحصيل» [ص ٢٩٠] .

وهذا النظر عندى : فى كون حميد بن عبد الرحمن أبى عوف : لم يدرك نافعاً هذا، فلا تثبت صحبته بسند مرسل منقطع، وحميد وسائر رجال الإسناد : ثقات مشاهير من رجال «التهذيب» سوى (الجراح بن مليح) فهو صدوق صالح له أوهام . . . واللّه المستعان .

حديث عبد الرحمن بن حبشى (*)

٦٨٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ الضَّبْعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو التِيَّاحِ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ حَبْشَى، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا، قَالَ: يَا ابْنَ حَبْشَى، كَيْفَ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ كَادَتْهُ الشَّيَاطِينُ؟ قَالَ: انْحَدَرْتُ الشَّيَاطِينُ مِنَ الْأَوْدِيَةِ

(*) مختلف في صحبته، وقد رجح الحافظ صحبته في «الإصابة» [٤/٣٠٠]، استناداً إلى هذا الحديث، لكن الإسناد إليه معلول كما يأتي بيانه، وقد سمي الأكترون والده: (خبش) بالخاء والنون في أوله، على وزن (جعفر) وقد سماه بعضهم: (عبد الله) وخطأه أبو زرعة الرازي كما في «الجرح والتعديل» [٥/٢٢٨]، وصوب أنه (عبد الرحمن بن خبش التميمي) وهو كما قال.

٦٨٤٤ - حسن لغيره: المرفوع منه فقط: أخرجه أحمد [٣/٤١٩]، وابن أبي شيبة [١/٢٣٦٠]، [٢٩٦٢٢]، ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستيعاب» [١/٢٥١]، وأبو الفتح الأزدي في «المخزون» [ص ١١٢]، والبخاري في «تاريخه» [٥/٢٤٨]، والبزار في (مسنده) كما في «الإصابة» [٤/٣٠٠]، ومن طريقه ابن عبد البر أيضاً في «التمهيد» [٢٤/١١٤]، وفي «الاستذكار» [٨/٤٤٤]، وابن السني في «اليوم والليلة» [٢/٦٣٨ / مع عجلة الراغب]، والحسن بن سفيان في (مسنده) كما في «الإصابة» [٤/٣٠٠]، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» [٤/٤٦٣٦ / طبعة الوطن]، ويعقوب الفسوي في «المعرفة» [١/١٢٤]، ومن طريقه البيهقي في «الدعوات» [رقم ٥٠٠]، وفي «الدلائل» [رقم ٣٠١٩]، والطبري في «ذيل المذيل» [ص ٨٥ / منتخبه]، وشهادة بنت أحمد في مشخيتها [رقم ٨٢]، وأبو زرعة في «مسنده» كما في «الإصابة» [٤/٣٠٠]، والعقيلي في «التمهيد» [٢٤/١١٣]، وأبو نعيم أيضاً في «الدلائل» [ص ١٤٨-١٤٩]، وابن قانع في «المعجم» [٢/١٧٣]، والبيهقي أيضاً في «الأسماء والصفات» [١/٣٥ / طبعة الحاشدي]، وابن منده في «الصحابة» كما في «الإصابة» وغيرهم من طرق عن جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي التياح يزيد بن حميد البصري قال: سألت رجلاً: عبد الرحمن بن حبش [وعند ابن السني: «حبشى» مثل ما عند المؤلف، فهو يروي من طريقه هناك، لكن أساء المعلق عليه تصرفاً، وأبدل: «حبشى» بـ «خبش» في سنده، وليس له ذلك هنا، وإن كان وقع في الطبعة العلمية لمسند المؤلف: «خبش» فإن المعلق على ابن السني لا يعتمد في تخريجه إلا على طبعة حسين الأسدي (مسند المؤلف) فكان ينبغي عليه اتباع =

والشعاب يريدون رسول الله ﷺ، فيهم شيطانٌ معه شعلةٌ من نار يريد أن يحرق بها رسول الله ﷺ، فلما رآهم رسول الله ﷺ فرغ، فجاءه جبريل، فقال: «يَا مُحَمَّدُ، قُلْ، [قال]: مَا أَقُولُ؟ قَالَ: قُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يَجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ، مِنْ شَرِّ

= ما ثبت فيما ينقل ابن السنى من طريقه، فالله المستعان]: كيف صنع رسول الله ﷺ ليلة كادته الشياطين؟! قال: جاءت الشياطين (. . . .) وذكر الحديث نحو سياق المؤلف، وهو عند ابن قانع: باختصار، ومثله البخارى أيضاً.

قال البزار: (وهذا الحديث: لا يعلم من رواه عن النبي ﷺ إلا عبد الرحمن بن حنبل، وليس له عن النبي ﷺ غيره).

قلتُ: هكذا رواه عفان بن مسلم ويحيى بن يحيى النيسابورى وعبد الله بن أبى الأسود البصرى وعبيد الله القواريرى وإبراهيم بن مرزوق وعلى بن المدينى وغيرهم من الأئمة الأثبات كلهم عن جعفر بن سليمان على الوجه الماضى؛ وخالفهم سيار بن حاتم البصرى، فرواه عن جعفر فقال: ثنا أبو التياح قال: قلت لعبد الرحمن بن حنبل التميمى - وكان كبيراً-: هل أدركت رسول الله ﷺ؟! قال: نعم، قال: قلتُ: كيف صنع رسول الله ﷺ ليلة كادته الشياطين؟! فقال: إن الشياطين تحدرت تلك الليلة (. . .).

وساق الحديث نحو سياق المؤلف به . . . ، فجعل أبا التياح هو الذى سأل: (عبد الرحمن) وليس رجلاً مبهماً حكى عنه ذلك أبو التياح، هكذا أخرجه أحمد [٤١٩/٣]، ومن طريقه أبو نعيم فى «المعرفة» [٤/ رقم ٤٦٣٦]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٦٩٤]، وابن الجوزى فى «التلبس» [ص ٤٧-٤٨]، وغيرهم من طريق سيار به .

قلتُ: وهذه مخالفة منكورة، وسيار مختلف فيه، والذى سار عليه المحققون بشأنه: أنه صالح فى المتابعات؛ وليس بحجة فيما ينفرد به؛ فضلاً عما يخالف فيه من هم أوثق منه عدد رمل عالج، وهو من رجال الأربعة إلا أبا داود.

والمحفوظ عن جعفر بن سليمان: هو ما رواه الأثبات على الوجه الأول عنه عن أبى التياح قال: (سأل رجل: عبد الرحمن بن حنبل: كيف صنع رسول الله ﷺ . . .) فالسائل ليس أبا التياح، إنما هو رجل مبهم يحكى عنه أبو التياح وحسب، والحديث أورده الهيثمى [١٧٧/ ١٠-١٧٨]، وعزاه للمؤلف وأحمد والطبرنى، ثم قال: (ورجال أحد إسنادى أحمد وأبى يعلى وبعض أسانيد الطبرنى: رجال «الصحيح»، وكذلك رجال الطبرانى» وقبلة قال المنذرى =

مَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَعْرُجُ فِيهَا، وَمِنْ شَرِّ مَا فِي الْأَرْضِ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمِنْ شَرِّ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمِنْ شَرِّ كُلِّ طَارِقٍ إِلَّا طَارِقٌ يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ»، قال: فطفئت نار الشيطان، وهزمهم الله عز وجل.

= في «الترغيب» [٣٠٣ / ٢]: «رواه أحمد وأبو يعلى، ولكل منهما إسناد جيد محتج به».

قلت: وظاهر إسناده الاستقامة، إلا أنه معلول، فرجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» كما قال الهيثمي؛ وفي جعفر بن سليمان: مقال معروف؛ إلا أن حديثه قوى جيد؛ والأصل فيه: القبول؛ حتى يخالف من هو أوثق منه؛ أو يأتي بما ينكر عليه، وقد نقل الحافظ في «الإصابة» [٣٠٠ / ٤]، عن البخاري أنه ترجم لـ (عبد الرحمن بن حنبل) في كتابه في (الصحابة) ثم قال: (في إسناده نظر) يعني في إسناده حديثه هذا، ولم يبين هذا النظر؟! .

ويبدو لي أن هذا النظر: هو في كون أبي التياح لم يصرح بسماعه من (عبد الرحمن بن حنبل) وإنما حكى أن رجلاً - لم يسمه - سأله وحسب، وهذا فيه شبهة إرسال، وبه جزم الإمام في «الصحيحة» [رقم ٢٩٩٥]، ونزل عليه قول البخاري الماضي .

فالحاصل: أن الحديث معل بالانقطاع من هذا الوجه .

لكن: للمرفوع منه شواهد يتقوى الحديث بها إن شاء الله .

١- منها: مرسل يحيى بن سعيد الأنصاري: عند مالك في الموطأ [١٧٠٥]، ومن طريقه النسائي في «الكبرى» [١٠٧٩٣]، من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري بنحو السياق المرفوع عند المؤلف .

قلت: وقد اختلف على يحيى في وصله وإرساله، والمحفوظ مرسل .

٢- منها: مرسل مكحول الشامي: عند ابن أبي شيبه [٣٦٩٣٨]، من طريق حماد بن أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن مكحول بنحو القدر المرفوع عند المؤلف به . قلت: وهذا إسناد صحيح إلى مكحول .

وفي الباب: عن خالد بن الوليد من طرق عنه نحو القدر المرفوع هنا، لكن لا يثبت من طريقه شيء، لكن بعضها يقوى بعضاً إن شاء الله . وقد خرجناه في «غرس الأشجار» وهو مخرج أيضاً في «الصحيحة» [رقم ٢٧٣٨]، للإمام .

وبالجملة: إذا ضم هذان المرسلان مع شاهد خالد بن الوليد إلى حديث (عبد الرحمن بن حنبل) هنا: أرجو أن يصير بها حسناً مقبولاً إن شاء الله والله المستعان لا رب سواه .

حديث أبي زيد عمرو بن أخطب(*)

٦٨٤٥ - حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاک بن مخلد، حَدَّثَنَا أبي، حَدَّثَنَا عذرة بن ثابت، حَدَّثَنَا علباء بن أحمر الشکری، حَدَّثَنَا أبو زید، قَالَ: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ الصبح، ثمَّ صعد المنبر فخطب حتى حضرت الظهر، ثمَّ نزل فصلى، ثمَّ صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر، ثمَّ نزل فصلى، ثمَّ صعد المنبر فخطبنا حتى غابت الشمس، فحدَّثنا بما كان وبما هو كائنٌ، فأعلمنا أحفظنا.

٦٨٤٦ - حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاک، حَدَّثَنَا أبي، حَدَّثَنَا عذرة بن ثابت، حَدَّثَنَا علباء

(*) هو: الأنصارى الأعرج نزيل البصرة، صحابى جليل غزاه مع النبى ﷺ ثلاث عشرة غزوة؛ ومسح على رأسه ودعا له كما يأتى . . . فرضى الله عنه ورضاه.

٦٨٤٥ - صحيح: أخرجه مسلم [٢٨٩٢]، وأحمد [٣٤١/٥]، وابن حبان [٦٦٣٨]، والحاكم [٥٣٣/٤]، وابن أبى عاصم فى «الأحاد والمثانى» [٤/ رقم ٢١٨٣]، والخطيب فى «الفيح والمتفق» [١/ رقم ٩٣٥]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٩٩٥]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٥٧٤]، والحاظ فى «الأمالى المطلقة» [ص ١٧٣]، وغيرهم من طرق عن أبى عاصم النبيل عن عذرة بن ثابت عن علباء بن أحمر عن أبى زيد عمرو بن أخطب الأنصارى به. قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

وقبله قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: وهو كما قالوا؛ ولكن ما معنى استدراكه وهو فى «صحيح مسلم»؟! وترى صاحب المستدرک يقول: «ولم يخرجاه» كذا، وربما مل القلم من كثرة تتبع أوهامه وأغلاطه، وقد أفردنا لذلك كتاباً خاصاً، أعنى: «إرضاء الناظم بمحاكمة الحاكم»، فالله المستعان.

٦٨٤٦ - صحيح: أخرجه أحمد [٣٤١، ٧٧/٥]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٢٠]، وابن حبان [٦٣٠٠]، وعبد بن حميد فى (مسنده) كما فى «إتحاف الخيرة» [٣٤/٧]، ومن طريقه الحاكم [٦٦٣/٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٧/ رقم ٤٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٢٥ - ٤٢٦]، والطبرى فى «تاريخه» [٢/ ٢٢٢]، وغيرهم من طرق عن عذرة بن ثابت عن علباء بن أحمر عن أبى زيد [وتصحف عند ابن سعد إلى «أبى رمثة» وليس بشىء] عمرو بن أخطب الأنصارى به نحوه.

ابن أحمر، حدَّثنا أبو زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «ادْنُ مِنِّي فَاَمْسَحْ ظَهْرِي»، قال: فَكَشَفْتُ عَنْ ظَهْرِهِ، فَمَسَحْتُ ظَهْرَهُ، قَالَ: وَجَعَلْتُ الْخَاتَمَ بَيْنَ أَصَابِعِي فَغَمَزْتُهَا، قَالَ: قِيلَ: وَمَا الْخَاتَمُ؟ قَالَ: شَعْرٌ مُجْتَمِعٌ عَلَى كَتْفِهِ.

٦٨٤٧- حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك، حدَّثنا أبي، حدَّثنا عذرة بن ثابت، حدَّثنا علباء ابن أحمر، عن أبي زيد، أن رسول الله ﷺ مسح وجهه، ودعا له بالجمال.

:

= قال الهيثمي في «المجمع» [٤٩٩/٨]، بعد أن عزاه لأحمد والمؤلف والطبراني: «وأحد أسانيدہ رجاله رجال الصحيح».

وقبله قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: وهو كما قال؛ بل هو على شرط مسلم أيضاً... والله المستعان.

٦٨٤٧- صحيح: أخرجه الترمذی [٣٦٢٩]، وأحمد [٣٤١/٥]، وابن حبان [٧١٧١]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٢١٨٢/٤]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٢٦١/١]، وغيرهم من طريق أبي عاصم النبيل عن عذرة بن ثابت عن علباء بن أحمر عن أبي زيد وعمرو ابن أخطب به... ولفظ الترمذی - ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١١٨١/١]-: (مسح رسول الله ﷺ يده على وجهي ودعا لي) ولفظ ابن أبي عاصم والخطيب: (مسح رسول الله ﷺ وجهي ودعا لي بالجمال).

قلت: وسنده صحيح على شرط مسلم؛ وقد توبع عليه أبو عاصم: تابعه حرمي بن عمارة عن عذرة عن علباء عن أبي زيد قال: (قال لي رسول الله ﷺ: ادن مني، قال: فمسح بيده على رأسه ولحيته، قال: ثم قال: اللهم جمِّله وأدم جماله) أخرجه أحمد [٣٣٣/٣٤] طبعة الرسالة، حدثني حرمي بن عمارة به.

قلت: وحرمي شيخ صدوق من رجال الجماعة إلا الترمذی.

حديث أشج عبد القيس (*)

٦٨٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَاحِ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ الْأَشْجِ الْأَشْجِ عَبْدِ الْقَيْسِ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ فِيكَ خَلْقَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ»، قُلْتُ: مَا هُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْحِلْمُ وَالْحَيَاءُ - أَوْ الْحِلْمُ وَالْأَنَاةُ»، قُلْتُ: أَقْدِيمًا كَانَا فِيَّ أَوْ حَدِيثًا؟ قَالَ: «بَلْ قَدِيمٌ»، قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَبَلَنِي عَلَى خَلْقَيْنِ يُحِبُّهُمَا.

(*) هو: المنذر بن عائذ المنذر العصري نزيل البصرة المشهور بـ (أشج عبد قيس) صحابي جليل وحديثه عند النسائي.

٦٨٤٨ - صحيح: أخرجه أحمد [٢٠٥/٤]، ومن طريقه ابن قانع في «المعجم» [١١٣/٣]، والنسائي في «الكبرى» [٧٧٤٦، ٨٣٠٦]، وعنه أبو القاسم الأصبهاني في الحجة [٤٦١/١]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٣٥٨/١]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٣/١٦٤٣]، وفي «السنة» [١/١٩٠ / ظلال الجنة]، وابن سعد في «الطبقات» [٥/٥٥٨] و [٧/٨٥]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٩١]، والطبراني في مكارم الأخلاق [رقم ٢٩]، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» [٩/٤]، وابن شبة في «أخبار المدينة» [٢/٥٨٩]، وغيرهم من طرق عن يونس بن عبيد بن دينار العبدى عن عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي عن أشج بنى عبد قيس به . . . وهو عند ابن قانع: مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط، وقد وقع عند الجميع - سوى ابن قانع وأبي نعيم والطبراني - قوله: (الحلم والحياء) دن شك، مثل الذى وقع عند المؤلف ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١/٦٠]، وأبي نعيم، ووقع عند ابن قانع والطبراني: (الحلم والأناة).

قلت: وسنده صحيح حجة، رجاله كلهم أثبات رجال «الصحيح» وزعم الإمام في «ظلال الجنة» [٧١/١]، أن إسناده صحيح على شرط الشيخين إلى أشج) كذا قال، كأن يريد أن رجاله رجال الشيخين، وهو كذلك؛ فما له والتعرض لإسناده؟! وفرق عظيم بين قول القائل: (هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين) وبين قول القائل: (هذا إسناد صحيح، رجاله على شرط الشيخين)، وقد تتبعت طرفاً من عبارات الإمام الألباني في (كتبه) فرأيت يطلق العبارة الأولى وهو يريد معناها في العبارة الثانية، وبهذا فتح الباب بنفسه لكل من يريد تعقبه في أمثال هذا الخطب.

٦٨٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ عَبَّادَةَ، حَدَّثَنَا الْحِجَّاجُ بْنُ حَسَّانَ التَّمِيمِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى الْعَبْدِيُّ أَبُو مَنَازِلٍ أَحَدُ بَنِي غَنَمٍ، عَنِ الْأَشْجِ الْعَصْرِيِّ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فِي رَفْقَةٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ لِيُزَوِّرَهُ فَأَقْبَلُوا، فَلَمَّا قَدِمُوا، رَفَعَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَنَاخُوا رُكَابَهُمْ وَابْتَدَرَهُ الْقَوْمُ وَلَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا ثِيَابَ سَفَرِهِمْ، وَأَقَامَ الْعَصْرِيُّ يَعْقِلُ رُكَابَ أَصْحَابِهِ وَبَعِيرِهِ، ثُمَّ أَخْرَجَ ثِيَابَهُ مِنْ عَيْبَتِهِ، وَذَلِكَ بَعَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ فِيكَ خُلُقَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، قَالَ: مَا هُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْأَنَاةُ وَالْحِلْمُ»، قَالَ: شَيْءٌ جُبِلْتُ عَلَيْهِ أَوْ شَيْءٌ أَتَخَلَّقُهُ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ جُبِلْتُ عَلَيْهِ»، قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ: «مَعَشَرَ عَبْدِ الْقَيْسِ مَا لِي أَرَى وَجُوهَكُمْ قَدْ تَغَيَّرَتْ؟» قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، نَحْنُ بِأَرْضٍ وَخِمَةٍ، وَكُنَّا نَتَّخِذُ مِنْ هَذِهِ الْأَنْبِذَةِ مَا يَقْطَعُ

= ثم جاء الهيثمي في «المجمع» [٦٤٧/٩]، وأعل الحديث بعله هي كبيرة عليه جداً، فزعم أن عبد الرحمن بن أبي بكرة لم يدرك أشج عبد قيس! وهاك عبارته: «رواه أحمد ورجاله ورجاله رجال «الصحيح»، إلا إن ابن أبي بكرة لم يدرك الأشج» كذا زعم هو الآخر، وتلك دعوى عريضة جداً، لم يسبق الهيثمي إليها أصلاً، ولو أنه نفى السماع؛ لكان أهون في نقده، ومن أين له الجزم بعدم الإدراك؟! وقد ذكروا أن أشج عبد قيس لما أسلم رجع إلى البحرين، ثم نزل البصرة بعد ذلك؛ وعبد الرحمن بن أبي بكرة كان من كبار التابعين بالبصرة، فكيف لم يدرك أشجاً؟! ويقضى على دعوى الهيثمي من أصلها: أن عبد الرحمن بن أبي بكرة قد صرح بالتحديث من أشج عبد القيس عند ابن شبة في (أخبار المدينة) لكن الإسناد إليه مغموز، لكن يكفي إمكان السماع واللقاء مع ثبوت المعاصرة وقرب المكان. والله المستعان.

وللحديث: طرق أخرى عن أشج عبد القيس - منها الآتي - وكذا شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً.

٦٨٤٩ - ضعيف بهذا السياق والتمام: أخرجه الترمذي في «العلل» [ص ٣٠٨ / رقم ٥٧٣]، والدولابي في «الكنى» [٣ / رقم ١٨٦٧]، وابن حبان [٧٢٠٣]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والثاني» [٣ / رقم ١٦٤٤]، وغيرهم من طرق عن روح بن عبادة عن الحجاج بن حسان القيسي عن المثني أبي المنازل العبدي عن أشج عبد القيس به . . . وهو عندهم جميعاً - سوى ابن حبان - مختصراً جداً بقوله: (كل مسكر حرام).

اللحمان في بطوننا، فلما نُهينَا عن الظروف، فذلك الذي ترى في وجوهنا، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ الظُّرُوفَ لَا تُحِلُّ وَلَا تُحَرِّمُ، وَلَكِنْ كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَلَيْسَ أَنْ تَجْلِسُوا فَتَشْرَبُوا حَتَّى إِذَا تَمَلَّتِ العُرُوقُ تُفَاخِرْتُمْ فَوَتَّبَ الرَّجُلُ عَلَى ابْنِ عَمِّهِ فَضْرَبَهُ بِالسَّيْفِ، فَتَرَكَهُ أَعْرَجَ»، قال: وهو يومئذ في القوم الأعرج الذي أصابه ذلك.

= قال الهيثمي في «المجمع» [٩٦/٥]: «رواه أبو يعلى، وفيه المثني بن ماوى أبو المنازل، ذكره ابن أبي حاتم ولم يضعفه ولم يوثقه، وبقية رجاله ثقات».

قلت: وهو كما قال؛ وآة الإسناد هي من (المثني بن ماوى) وقيل: (ابن مازن)، والأول هو الذي صححه جماعة، منهم أبو الحسن الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» [٩٤/٤]، وابن ماكولا في «الإكمال» [٢٠٣/٧]، وهو شيخ غائب الحال، لم يرو عنه سوى حجاج بن حسان وحده، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٤٤٤/٥]، وقد أغرب الحافظ: وجود سنده في «الفتح» [٤٤/١٠]، ولبعض فقرات الحديث: شواهد ثابتة معروفة؛ إلا أنه ضعيف بهذا السياق والتمام... والله المستعان لا رب سواه.

حديث جد هود، عن النبي ﷺ (*)

٦٨٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَدْرَانَ أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا طَالِبُ بْنُ حَجِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا هُوَذَا الْعَصْرِيُّ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ أَصْحَابَهُ، إِذْ قَالَ: «يَطَّلِعُ عَلَيْكُمْ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ رَكْبٌ مِنْ خَيْرِ أَهْلِ الْمَشْرِقِ»، فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَتَوَجَّهَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ فَلَقِيَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَاكِبًا، فَرَحِبَ وَقَرَّبَ، وَقَالَ: مِنَ الْقَوْمِ؟ قَالُوا: قَوْمٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، قَالَ: فَمَا أَقْدَمَكُمْ هَذِهِ الْبِلَادَ؟ التَّجَارَةَ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَتَبِيعُونَ سَيُوفَكُمْ هَذِهِ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَلَعَلَّكُمْ إِنَّمَا قَدِمْتُمْ فِي طَلَبِ هَذَا الرَّجُلِ؟ قَالُوا: أَجَلْ، فَمَشَى مَعَهُمْ

(*) هو: مزينة بن مالك - ويقال: ابن جابر - العبدي العصري، وقد جزم البخاري وجماعة بأن له صحبة . . . وحديثه عند الترمذي .

٦٨٥٠ - ضعيف: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٠ / رقم ٨١٢]، ابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثاني» [٣ / رقم ١٦٩٠]، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١ / ١٠٠٥]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٥٨٧]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٥ / ٢٦٢٩]، وأبو بكر ابن المقرئ في «الرخصة في تقبيل اليد» [ص ٨٦ / رقم ٦]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٢٠٧٢]، وغيرهم من طرق عن طالب بن حجير العبدي عن هود بن عبد الله بن سعد العبدي عن جده مزينة به نحوه . . . وهو عند البخاري: مختصراً بنحو الفقرة الوسطى المرفوعة فقط، وليس عند البيهقي قوله: (وأقبل القوم قبل تمرات . . . إلخ).

قال الهيثمي في «المجمع» [٩ / ٦٤٨]: «رواه الطبراني وأبو يعلى، ورجالهما ثقات، وفي بعضهم خلاف».

قلت: أفة الإسناد هي من جهالة حال (هود بن عبد الله) فلم يرو عنه سوى طالب بن حجير وحده، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٥ / ٥١٦]، وقد جهله ابن القطان الفاسي، وقال الذهبي في «الميزان» [٧ / ٩٤]: «لا يكاد يعرف» وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني عند المتابعة؛ وإلا فلين، وهو وسائر رجال الإسناد من رجال الترمذي؛ والراوى عنه (طالب بن حجير) شيخ صدوق صالح الحديث إن شاء الله.

وللفقرة الأولى والوسطى من المرفوع من الحديث: شواهد أخرى . . . وهو ضعيف بهذا السياق جميعاً . . . والله المستعان.

يحدثهم حتى نظر إلى النبي ﷺ، فقال لهم: هذا صاحبكم الذى تطلبون، فرمى القوم بأنفسهم عن رحالهم، فمنهم من سعى سعياً، ومنهم من هرول، ومنهم من مشى حتى أتوا رسول الله ﷺ فأخذوا بيده يقبلونها، وقعدوا إليه، وبقى الأشج وهو أصغر القوم، فأناخ الإبل وعقلها، وجمع متاع القوم، ثم أقبل يمشى على تودة حتى أتى رسول الله ﷺ فأخذ بيده فقبلها، فقال النبي ﷺ: «فِيكَ خَصْلَتَانِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، قال: وما هما يا نبي الله؟ قال: «الْأَنَاةُ وَالْتُّودَةُ»، قال: أجبالاً جبلت عليه أو تخلقاً منى؟ قال: «بَلْ جَبَلٌ»، فقال: الحمد لله الذى جبلنى على ما يحب الله ورسولهُ، وأقبل القوم قبل تمرات لهم يأكلونها، فجعل النبي ﷺ يسمي لهم هذا كذا، وهذا كذا، قالوا: أجل يا رسول الله، ما نحن بأعلم بأسمائها منك، قال: «أَجَلٌ»، فقالوا لرجل منهم: أطعمنا من بقية الذى بقى فى نوطك، فقام فأتاه بالبرنى، فقال النبي ﷺ: «هَذَا الْبَرْنِيُّ، أَمَا إِنَّهُ مِنْ خَيْرِ تَمْرَاتِكُمْ، إِنَّمَا هُوَ دَوَاءٌ، وَلَا دَاءَ فِيهِ».

حديث عمير العبدى (*)

٦٨٥١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ عَمِيرِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَدَفَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ، فَلَمَّا أَرَادُوا الْإِنْصِرَافَ، قَالُوا: قَدْ حَفِظْتُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ سَمِعْتُمُوهُ مِنْهُ، فَاسْأَلُوهُ عَنِ النَّبِيذِ، فَأَتَوْهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا فِي أَرْضٍ وَخِمَةٌ لَا يَصْلِحُنَا فِيهَا إِلَّا الشَّرَابُ، قَالَ: «وَمَا شَرَابُكُمْ؟» قَالُوا: النَّبِيذُ، قَالَ: «فِي أَيِّ شَيْءٍ شَرِبْتُمُوهُ؟» قَالُوا: فِي النَّقِيرِ، فَقَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي النَّقِيرِ»، فَخَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِ، قَالُوا: وَاللَّهِ لَا يَصْلِحُنَا قَوْمَنَا عَلَى هَذَا، فَارْجِعُوا فَسْأَلُوا، فَقَالَ لَهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي النَّقِيرِ، فَيَضْرِبُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ ابْنَ عَمِّهِ ضَرْبَةً لَا يَزَالُ مِنْهَا أَعْرَجَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: فَضَحِكُوا، فَقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ

(*) قد اختلف في اسم أبيه على ألوان، فقيل: (عمير بن جودان) وقيل: (عمير بن سعد بن فهد) وقيل: (عمير بن فهد) وقد رجح الحافظ في «الإصابة» [٤/ ٧١٢]، أنه: (عمير بن جودان) وكما اختلفوا في اسم أبيه، فقد اختلفوا في صحبته أيضاً، والراجح عدم ثبوتها إن شاء الله، إذ ليس له إلا هذا الحديث الواحد؛ وليس صريحاً في صحبته؛ مع عدم صحته إليه كما يأتي.

٦٨٥١- ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٣٧٩١]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [١٧/ رقم ١٢٢]، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والثاني» [٣/ رقم ١٦٥٧]، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٨٧١]، ، [٨٧٥]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٤/ رقم ٥٢٦٥] و[رقم ٥٢٦٦]، وابن قانع في «المعجم» [رقم ١١٥٢] والبخاري في «تاريخه» [١/ ٤٢٨]، وغيرهم من طرق عن عطاء بن السائب عن أشعث بن عمير العبدى عن أبيه عمير به نحوه . . . وهو عند البخاري إشارة.

قال الهيثمي في «المجمع» [٥/ ٩٠]: «رواه أبو يعلى والطبراني، وأشعث بن عمير: لم أعرفه! وفيه عطاء بن السائب، وقد اختلط». قلت: فهما علتان:

الأولى: جهالة حال (أشعث بن عمير)، فلم يرو عنه سوى عطاء بن السائب وحده، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٤/ ٣٠]، على عادته في توثيق هذا الضرب من الأغمار، ولو وقف الهيثمي على ترجمة الرجل فيه؛ لما تردد طرفه عين في توثيقه، فالله المستعان.

تضحكون؟» قالوا: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق، لقد شربنا في نكيرٍ لنا، فقام بعضنا إلى بعض فضربه ضربةً هو أخرج منها إلى يوم القيامة.

= والثانية: عطاء بن السائب هو إمام المختلطين، ولم يرو عنه هذا الحديث: أحد ممن سمع منه قبل الاختلاط، اللهم إلا أبا عوانة وحده عند البخاري، لكن أبا عوانة ثبت سماعه منه بعد الاختلاط أيضاً، كما جزم بذلك يحيى القطان؛ فيتوقف في روايته خاصة كما يتوقف في واية حماد بن سلمة هو الآخر، ولبعض فقرات الحديث: شواهد ثابتة، وهو ضعيف بهذا السياق جميعاً... والله المستعان لا رب سواه.

● تنبيه: رأيت الحافظ قد قال في «الإصابة» [٧١٣٤]، بعد أن ساق الحديث: «إسناده حسن» كذا قال، وقد عرفت ما فيه!

حديث فروة بن مسيك (*)

٦٨٥٢ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبو أسامة، قال: حدثني الحسن ابن الحكم النخعي، حدثنا أبو سبرة النخعي، عن فروة بن مسيك الغطيفي قال أتيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله، ألا أقاتل بمن أقبل من قومي . . . وذكر الحديث .

(*) هو: ابن الحارث بن سلمة المرادي: صحابي قليل الحديث.

٦٨٥٢ - حسن: أخرجه الترمذي [٣٢٢٢]، والطبراني في «الكبير» [١٨ / رقم ٨٣٦]، وأحمد [رقم ٢٤٣٠٧ / الأحاديث الساقطة منه]، والطحاوي في «المشكّل» [٤١٠ / ٧]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٣ / رقم ١٦٩٩]، وابن أبي شيبة في «مسنده» [رقم ٧١٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٤٥ / ١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٣ / ٢٦٠-٢٦١]، والطبري في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [٦ / ٥٠٥ / طبعة دار طيبة]، وابن شبة في «أخبار المدينة» [٢ / ٥٥٠]، وغيرهم من طرق عن أبي أسامة حماد بن أسامة عن الحسن بن الحكم النخعي عن أبي سبرة النخعي عن فروة بن مسيك به نحوه في سياق طويل.

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه أبو داود [٣٩٨٨]، لكن ليس عند موضع الشاهد في أوله.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب» ومداره على أبي سبرة النخعي ويقال له: (عبد الله ابن عابس) وقد قال عنه ابن معين: «لا أعرفه» وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول» لكن روى عن جماعة؛ وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة» وحسن له الترمذي هذا الحديث، فمثله صالح الحديث إن شاء الله، ولم ينفرد به كما يأتي.

والراوى عنه (الحسن بن الحكم) فيه مقال، إلا أنه متماسك .

وللحديث: طرق أخرى عن فروة بن مسيك به نحوه في سياق مطول، وكلها لا يثبت منها شيء، لكن يقوى بعضها بعضاً إن شاء الله، وقد خرجنا تلك الطرق، وتكلمنا عليها في «عرس الأشجار بتخريج متتقى الأخبار» والله المستعان لا رب سواه.

حديث الضحاك بن أبي جبيرة (*)

٦٨٥٣ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَنَسَخْتَهُ مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ أَبِي جَبِيرَةَ، قَالَ: كَانَتْ لَهُمْ أَلْقَابٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا بَلَقْبَهُ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ يَكْرَهُهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [الحجرات: ١١]

(*) هذا مقلوب، قلبه حماد بن سلمة كما يأتي - والصواب أنه: (أبو جبيرة بن الضحاك) هكذا سمَّاه ابن علي وجماعة من الأثبات في روايتهم هذا الحديث عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن أبي جبيرة بن الضحاك به . . . وبذلك جزم أبو نعيم الأصبهاني فيما نقله عنه الحافظ في «الإصابة» [٥٠٢/٣]، فقال بعد أن ذكر رواية حماد بن سلمة التي جاء فيها: «الضحاك بن أبي جبيرة» قال: «قلبه حماد بن سلمة عن داود عن الشعبي عنه بحديث الألقاب، وقال ابن علي وغيره: عن داود عن الشعبي عن أبي جبيرة بن الضحاك؛ وهو الصواب».

قلت: وهكذا ترجمه جماعة من ألفوا في «الصحابة»، اللهم إلا أن ابن حبان ذكره في «الثقات» [١٩٩/٣]، باسمه المقلوب: (الضحاك بن أبي جبيرة) ثم قال: (له صحبة) والصواب هو ما جزم به الأكثرون؛ وقد اختلف في صحبة أبي جبيرة، فنفاها بعضهم؛ وأثبتها آخرون.

وقد جزم المزى والذهبي والحافظ بصحبه؛ وكذا من صحح له هذا الحديث أيضاً؛ وأنا أستخير الله في ذلك؛ وإن كان القلب يميل إلى إثبات صحبته؛ ويؤيد هذا: قول أبي جبيرة في بعض روايات هذا الحديث: (قدم علينا رسول الله ﷺ . . .) وقوله: (فينا نزلت هذه الآية . . .).

٦٨٥٣ - صحيح: أخرجه ابن حبان [٥٧٠٩]، والضياء في «المختارة» [٨١/٨]، وابن السني في «اليوم واللييلة» [١/٣٩٨] مع عجلة الراغب، وابن قانع في «المعجم» [٣٣/٢]، وأبو القاسم البغوي في «المعجم» [٣/١٣٢٧] طبعة دار البيان، وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي عن الضحاك بن أبي جبيرة به وزاد ابن حبان في آخره: سياقاً آخر.

قلت: هكذا رواه حماد بن سلمة فقال: (عن الضحاك بن أبي جبيرة) وقد خالفه الأثبات من أصحاب داود بن أبي هند، كلهم رووه عنه بإسناده به . . . فقالوا: (عن أبي جبيرة بن الضحاك) كما يأتي، وهذا هو الصواب؛ وحماد ثقة إمام؛ لكنه قد تغير حفظه قليلاً بأخرة؛ =

= وقد جزم أبو نعيم بكون حماد قد انقلب عليه اسم (أبي جبيرة) وقد ذكرنا نص كلامه سابقاً في ترجمة (أبي جبيرة بن الضحاك) فراجعه .

وقد عاد حماد بن سلمة مرة أخرى وأصلح ما أفسده، وروى الحديث عن داود بن أبي هند مثل رواية الآخرين عنه، فقال: عن داود عن الشعبي عن أبي جبيرة بن الضحاك به . . .

هكذا أخرجه الحاكم [٢/٥٠٣]، وعنه البيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٦٧٤٦]، من طريق أبي العباس الأصم عن محمد بن إسحاق الصاغانى عن روح بن عبادة عن حماد به .
وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم» .

قلت: وهم الرجل على عادته، إنما الحديث صحيح وحسب؛ وليس هو على شرط مسلم أصلاً، ولم يخرج بتلك الترجمة حديثاً قط، وأبو جبيرة بن الضحاك: حديثه عند أصحاب السنن وحدهم. وسائر رجال الإسناد ثقات أئمة من رجال «الصحيح» وقد صححه الترمذى كما يأتي .

وتوبع حماد بن سلمة عليه، تابعه جماعة، منهم:

١- وهيب بن خالد عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي عن أبي جبيرة بن الضحاك قال: (فينا نزلت هذه الآية في بنى سلمة: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَبِ بِقَسِّ الْأَسْمِ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيْمَانِ﴾ [الحجرات: ١١] قال: قدم علينا رسول الله ﷺ وليس منا رجل إلا وله اسمانه أو ثلاثة؛ فجعل رسول الله ﷺ يقول: يا فلان، فيقولون له: يا رسول الله، إنه يغضب من هذا الاسم؛ فأنزلت هذه الآية: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَبِ﴾ . . .) أخرجه أبو داود [٤٩٦٢]، ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» [٥/٢٨٦]، والبخارى في «الأدب المفرد» [رقم ٣٣٠]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٥/ رقم ٦٧٢٠ / طبعة الوطن]، والآبوسى في «المشيخة» [رقم ٢٠٤]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/١١٥٠]، وغيرهم . . . واللفظ لأبى داود .

٢- وعبد الله بن إدريس: على نحو رواية وهيب: عند ابن ماجه [٣٧٤١]، والطبرانى في «الكبير» [٢٢/ رقم ٩٦٩]، وابن أبى عاصم في «الأحاد والمثانى» [٤/ رقم ٢١٣٢]، ومن طريقه المزى في «تهذيبه» [٣٣/١٨٢]، والخرائطى في «مساوى الأخلاق» [رقم ٦٦٢]، وغيرهم .

٣- وبشر بن المفضل: على نحو رواية وهيب: عند النسائي في «الكبرى» [١١٥١٦]، والترمذى [عقب رقم ٣٢٦٨]، والطبرانى في «الكبير» [٢٢/ رقم ٩٦٨]، والطبرى في «تفسيره» [٣٩٩/ ٢٢-٣٠٠ / طبعة الرسالة]، وأبى القاسم البغوى في «المعجم» [١٦/٥ / طبعة دار البيان]، وغيرهم.

٤- وإسماعيل ابن علي: على نحو رواية وهيب: عند أحمد [٤/ ٢٦٠]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [٨٢/٨]، والحاكم [٤/ ٣١٤]، والطبرى فى «تفسيره» [٢٢/ ٣٠٠]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٣/ ١٨٢]، وغيرهم.

٥- وعبد الأعلى بن عبد الأعلى السامى: على نحو رواية وهيب: عند الطبرى فى «تفسيره» [٢٢/ ٣٠٠]، بإسناد صحيح إليه به.

٦- وعبد الوهاب الثقفى: على نحو رواية وهيب: عند الطبرى [٢٢/ ٣٠٠]، بإسناد صحيح إليه به.

٧- وربعى ابن علي: على نحو رواية وهيب: عند البيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٧٤٥]، وفى «الآداب» [رقم ٦١٩]، بإسناد صحيح إليه به.

٨- وشعبة: على نحو رواية وهيب أيضاً: عند الترمذى [٣٢٦٨]، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١١٥٠]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٤٥٦]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٧٤٧]، وغيرهم من طريق سعيد بن الربيع أبى زيد الهروى عن شعبة به. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: فهؤلاء تسعة من الثقات الحفاظ الأثبات كلهم روه عن داود بن أبى هند على الوجه الماضى، وتابعهم: يزيد بن زريع كما ذكر أبو نعيم فى «المعرفة» [٥/ ٢٨٤٩ / طبعة دار الوطن]. وجاء حفص بن غياث وخالف الجميع فى سنده، فرواه عن داود فقال: عن الشعبى عن أبى جبيرة بن الضحاك عن عمومة له به نحو رواية حماد بن سلمة، ونقل الحديث إلى (مسند عمومة أبى جبيرة) هكذا أخرجه أحمد [٤/ ٦٩] و [٥/ ٣٨٠]، ثنا حفص به.

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه أبو القاسم البغوى فى «الصحابة» [٣/ رقم ١٣٢٦] و [٥/ رقم ١٩٦٨ / طبعة دار البيان]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٣/ ٣٩٠١ / طبعة دار الوطن]، والواحدى فى «أسباب النزول» [ص ٢٦٤ / طبعة عيسى البابى الحلبي]، من طريق إسحاق بن إبراهيم بن =

حديث خرشة

٦٨٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنِ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الْعَجْلَانِ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ أَبَا كَثِيرٍ الْمَحَارِبِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّ خَرِشَةَ حَدَّثَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي فِتْنٌ النَّائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْيَقْظَانِ، وَالْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِيِ، فَمَنْ أَتَتْ عَلَيْهِ فَلْيَأْخُذْ بِسَيْفِهِ ثُمَّ لِيَمْشِ إِلَى صَفَاةٍ فَيَضْرِبْهَا بِهِ حَتَّى يَنْكَسِرَ، ثُمَّ لِيَضْطَجِعْ لَهَا حَتَّى تَجَلِّيَ عَلَيَّ مَا أَنْجَلْتَ عَلَيْهِ».

= أبو إسرائيل عن حفص به . . . إلا أنه قال: (عن أبي جبيرة بن الضحاك عن أبيه وعمومة كانوا عنده به . . .) فزاد عندهم: قوله: (عن أبيه) مع (عمومته). قلت: وحفص بن غياث هو أحد الأئمة الأعلام الفقهاء الكبار مع الحفظ والثقة والأمانة؛ إلا أنه تغير حفظه قليلاً بأخرة، فوقعت بعض الغرائب والمناكير في حديثه، وهو أثبت إذا حدثت من كتابه؛ منه إذا حدث من حفظه، كما أشار إلى ذلك يعقوب بن شيبان الحافظ؛ وأراه لم يضبط إسناده عن داود بن أبي هند، وقول الجماعة عن داود مُقَدَّم على قوله بلا ريب. وذهب بعض أصحابنا إلى صحة الوجهين جميعاً، وجعله من (المزيد في متصل الأسانيد) وهذا لا أميل إليه ولا يجيء على قلبي، وقد زعم العسكري: أن رواية الشعبي عن أبي جبيرة بن الضحاك مرسله، كما نقله عنه الحافظ في «التهذيب» وليس بشيء، فقد صرح الشعبي بسماعه من أبي جبيرة عند أبي داود وجماعة.

٦٨٥٤- ضعيف بهذا التمام: مضى سابقاً [برقم ٩٢٤]، فراجع الكلام عليه هناك.

وله شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . لكن دون قوله في آخره: (ثم ليضطجع لها . . . إلخ) فهو ضعيف بهذا التمام . . . والله المستعان.

حديث نعيم بن همار الغطفاني (*)

٦٨٥٥- حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مَرَّةٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ هَمَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَيُّ الشَّهَدَاءِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يُلْقُونَ فِي الصَّفِّ فَلَا يَقْلِبُونَ وَجُوهَهُمْ حَتَّى يُقْتَلُوا، أَوْ لَيْسَ يَتَلَبَّطُونَ فِي الْعُرْفِ الْعُلْيَا مِنْ الْجَنَّةِ يَضْحَكُ إِلَيْهِمْ رَبُّكَ، وَإِذَا ضَحِكَ فِي مَوْطِنٍ فَلَا حِسَابَ عَلَيْهِ».

(*) هو: الغطفاني الشامي: معدود من الصحابة؛ وقد اختلف في اسم أبيه على ألوان، والذي رجحه الأكثرون أنه: (همار) وحديثه عند أبي داود والنسائي.

٦٨٥٥- قوى: أخرجه أحمد [٥/٢٨٧]، وسعيد بن منصور في «سننه» [٢٥٦٦]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٢/١١٦٧]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٢/١٢٧٧]، وفي «الجهاد» [٢/٢٢٨]، والبخاري في «تاريخه» [٨/٩٥]، وابن بطة في الإبانة [٣/٧٠]، والآجزي في «الشرعية» [رقم ٦٥٠].

والبیهقي في «الأسماء والصفات» [٢/٩٨٦]، وأبو القاسم المهراني في «فوائده» [رقم / ٢٠ تخريج الخطيب البغدادي]، وابن قانع في «المعجم» [٣/١٥٢]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/١٠٧٤]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة عن نعيم بن همار به نحوه . . . وهو عند البخاري دون قوله: (من الجنة يضحك إليهم ربك . . . إلخ).

قال الهيثمي في «المجمع» [٥/٥٣٢]، بعد أن عزاه للمؤلف وأحمد والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» قال: «ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات».

وقال البوصيري في «الإتحاف» [٥/١٥٩]، بعد أن عزاه لأحمد والمؤلف: «قلت: رواتهما ثقات».

وقبلهما قال المنذرى في «الترغيب» [٢/٢٠٩]: (رواه أحمد وأبو يعلى رواتهما ثقات).

وقال الإمام في «الصحيححة» [رقم ٢٥٥٨]: (هذا إسناد شامي صحيح)، وقبله قال الحافظ الشرف الدمياطي في «المتجر الرابع» [ص ٣٨٣]: (رواه أحمد وأبو يعلى بإسنادين جيدين) =



= قلتُ: ما له إلا إسناد واحد عندهما؛ وهو قوى مستقيم، رجاله كلهم ثقات أعلام، وفي إسماعيل بن عياش مقال معروف؛ لكن ثبته غير واحد من النقاد في روايته عن الشوام خاصة؛ وهذا الحديث كله شوام.

وقد خولف فيه إسماعيل بن عياش، خالفه إسماعيل بن رافع المدني، فرواه عن بحير بن سعد فقال: عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة عن قيس بن مرثد الجزامي عن نعيم بن همار به نحوه . . . فزاد فيه (قيساً الجزامي) بين كثير ونعيم، هكذا أخرجه ابن أبي عاصم في الجهاد [٢/ رقم ٢٢٩].

والطبراني في «مسند الشاميين» [٢/ رقم ١١٦٨]، وابن قانع في «المعجم» [٣/ ١٥٢]، وغيرهم من طريق أبي خالد الأحمر عن إسماعيل بن رافع به.

قلتُ: وإسماعيل هذا ضعيف عندهم، بل تركه جماعة من النقاد، وهو من رجال «السنن» لكنه توبع على إدخال (قيس) بين (كثيرة بن مرة) و(نعيم بن همار) في سنده عن كثير، فرواه برد بن سنان الشامي عن سليمان بن موسى الشامي عن مكحول الشامي عن كثير بن مرة عن قيس الجزامي عن نعيم بن همار به نحوه . . .

أخرجه البخاري في «تاريخه» [٨/ ٩٥]، من طريقين عن برد به.

قلتُ: وهذا إسناد شامي صالح؛ وبرد بن سنان وشيخه سليمان - وهو الأشدق الفقيه - فيهما مقال؛ إلا أنهما متماسكان، وهما من رجال «التهذيب» ومن فوقهما لا يُسأل عنهم، وقيس بن مرثد الجزامي: معدود في الصحابة؛ وحديثه عند النسائي.

وهذا الوجه: أراه المحفوظ عن كثير بن مرة؛ وإن كان جائزاً أن يكون كثير سمعه من قيس الجزامي عن نعيم بن همار به . . .، ثم قابل نعيماً فحدثه به . . . فيكون من المزيد.

وللحديث: طريق آخر عن نعيم بن همار: عند الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣١٦٩]، وسنده ضعيف.

وللحديث: شاهد نحوه من رواية أبي سعيد الخدري عند الطبراني في «الأوسط» راجع الكلام عليه في «الصحيحة» [رقم ٢٥٥٨].

حديث عطية بن بسر (*)

٦٨٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنِ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ مَعَاوِيَةَ ابْنِ يَحْيَى، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ بَسْرِ الْمَازِنِيِّ، قَالَ: جَاءَ عَكَافُ بْنُ وَدَاعَةَ الْهَلَالِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَكَافُ، أَلَيْكَ زَوْجَةٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «وَلَا جَارِيَةٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «وَأَنْتَ صَاحِبُ مُوسِرٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ: «فَأَنْتَ إِذَا مِنْ إِخْوَانِ الشَّيَاطِينِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ رُهْبَانِ النَّصَارَى فَأَنْتَ مِنْهُمْ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنَّا فَاصْنَعْ كَمَا نَصْنَعُ، فَإِنَّ مِنْ سُنَّتِنَا النِّكَاحَ، شِرَارُكُمْ عَزَابُكُمْ، وَأَرَادِلُ أَمْوَاتِكُمْ، عَزَابُكُمْ آبَاءٌ لِلشَّيَاطِينِ

(*) هو: المازني نزيل حمص؛ وهو صحابي معروف؛ وحديثه عند أبي داود وابن ماجه.

٦٨٥٦- باطل: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١ / رقم ١٥٨] و[٢٥ / رقم ١٠]، والبيهقي في «الشعب» [٤ / رقم ٥٤٨٠]، وفي «مسند الشاميين» [٤ / رقم ٣٥٦٧]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٣ / رقم ١٤١٠]، وابن حبان في «المجروحين» [٣ / رقم ٤-٣]، وابن راهويه في «مسنده» كما في تخريج أحاديث «الكشاف» [٢ / رقم ٤٣٩]، والثعلبي في «تفسيره» [٧ / رقم ٩١-٩٢]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٤ / رقم ٥٥٨١] و[٦ / رقم ٧٨٢٣]، وابن منده في «المعرفة» كما في «الإصابة» [٤ / رقم ٥٣٦]، وغيرهم من طرق عن بقية بن الوليد عن معاوية بن يحيى الصوفي عن سليمان بن موسى الأشدق عن مكحول الشامي عن غضيف بن الحارث عن عطية ابن بسر به . . . وهو عند أبي نعيم: مختصراً بطرف من أوله.

قال الهيثمي في «المجمع» [٤ / رقم ٢٥٠]: «رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف».

قلت: هذا إسناد تالف البتة، ومعاوية بن يحيى الصدفي: قد تركه غير واحد من النقاد، وضعفه الباقر؛ وكان كثير المناكير، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه وهدهما، وقد أنكر عليه ابن حبان هذا الحديث، وساقه له في ترجمته من «المجروحين» إلا أنه خلط بينه وبين (معاوية بن يحيى الأذربلسي).

وقد فرق بينهما أكثر النقاد؛ والأذربلسي متماسك الحديث من رجال النسائي وابن ماجه؛ ولم يذكروا له رواية عن (سليمان بن موسى)، إنما يروى عنه (معاوية بن يحيى الصدفي).

تَمَرَسُونَ، مَا لَهُمْ فِي نَفْسِي سِلَاحٌ أَبْلَغُ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا
 الْمُتَزَوِّجُونَ، أُولَئِكَ الْمُطَهَّرُونَ الْمَبْرُؤُونَ مِنَ الْخَنَا! وَيَحْكُ يَا عَكَافُ! إِنَّهُنَّ صَوَاحِبُ
 دَاوُدَ، وَصَوَاحِبُ أَيُّوبَ، وَصَوَاحِبُ يُونُسَ، وَصَوَاحِبُ كُرْسُفَ، قال: فقال: وما
 الكرسف يا رسول الله؟ قال: «رَجُلٌ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، عَلَى سَاحِلٍ مِنْ سَوَاحِلِ
 الْبَحْرِ، يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ، لَا يَفْتُرُ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ، ثُمَّ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ بِاللَّهِ
 الْعَظِيمِ فِي سَبَبِ امْرَأَةٍ عَشِقَهَا، فَتَرَكَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ عِبَادَةِ رَبِّهِ، فَتَدَارَكَهُ اللَّهُ بِمَا
 سَلَفَ مِنْهُ، فَتَابَ عَلَيْهِ، وَيَحْكُ يَا عَكَافُ تَزَوُّجٌ، فَإِنَّكَ مِنَ الْمَذْبُذِبِينَ»، قال: فقال
 عَكَافُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَبْرَحُ حَتَّى تَزَوِّجَنِي مِنْ شَيْءٍ، قال: فقال رسول الله ﷺ:
 «فَقَدْ زَوَّجْتُكَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ وَالْبَرَكَةِ كَرِيمَةَ بِنْتِ كَلْثُومِ الْحَمِيرِيِّ».

= وبالصدفي هذا: أعل الحديث ابن الجوزي في «العلل المتناهية» [٢/٦١٠]، وقد اضطرب فيه
 هذا الصدفي، فعاد ورواه عن سليمان بن موسى بإسناده به . . . إلا أنه قال: (عن عطية بن بسر
 عن عكاف) فنقله إلى (مسند عكاف) هكذا أخرجه ابن السكن في «الصحابة» كما في «الإصابة»
 [٤/٥٣٦].

وفي الإسناد أيضاً: بقية بن الوليد: وهو صدوق إلا أنه يدللس التسوية، ولم يصرح فيه بالسمع
 إلا من شيخه وحده، ولا يكفي هذا في قبول حديث مثله، وقد خولف فيه، خالفه أشعث بن
 شعبة المصيبي - وهو صدوق له أوهام - فرواه عن معاوية بن يحيى فقال: عن رجل من بجيلة
 عن سليمان بن موسى بإسناده به . . . فزاد فيه رجلاً لم يسم بين معاوية وسليمان، هكذا ذكره
 ابن منده في «المعرفة» كما في «الإصابة» [٤/٥٣٦].

فهذان لوانان من الاختلاف على معاوية في سنده، ولون ثالث، فرواه عنه الوليد بن مسلم
 فقال: عن سليمان بن موسى عن مكحول عن عطية بن بسر به نحوه . . . وأسقط منه
 (غضيف بن الحارث) بين مكحول وعطية؛ هكذا أخرجه العقيلي في «الضعفاء» [٣/٣٥٦]،
 ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» [٢/٦٠٩].

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ . . . قال العقيلي: عطية عن
 عكاف لا يتابع عليه».

حديث المستورد بن شداد (*)

٦٨٥٧- حَدَّثَنَا كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ حَدِيجِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُسْتَوْرِدَ بْنَ شَدَادٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ، وَإِنَّ أَجَلَ أُمَّتِي مِائَةٌ سَنَةٍ، فَإِذَا مَرَّ عَلَيَّ أُمَّتِي مِائَةَ سَنَةٍ أَتَاهَا مَا وَعَدَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

= قلتُ: ونقل العقيلي عن البخارى أنه قال: «عطية بن بسر عن عكاف بن وداعة لم يقم حديثه». فهذه ثلاثة ألوان من الاختلاف فى سنده، وهذا الاختلاف: من معاوية بن يحيى الصدفى، فهو المضطرب فيه على تلك الوجوه، وقد اختلف فى سنده أيضاً على مكحول الشامى، وروى من طرق عنه بألوان مختلفة، وكلها معلولة لا يثبت منها شيء، وقد ساق الحافظ فى «الإصابة» [٤/٥٣٦]، طرفاً من تلك الوجوه، ثم قال: «والطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطراب» وهو وكما قال. وقد خرجنا بعض هذه الطرق فيما علقناه على «ذم الهوى» لابن الجوزى [١/٦٠٥ بتخريجى]، والله المستعان.

(*) هو: ابن عمرو القرشى نزيل الكوفة، صحابى معروف، وحديثه عند الجماعة إلا البخارى، وقد علق له شيئاً.

٦٨٥٧- منكر: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٠/٧٣٠]، ونعيم بن حماد فى «الفتن» [٢/١٩٣٧]، وابن عبد الحكم فى «فتوح مصر» [ص ٢٨٣/ طبعة دار الفكر]، وأحمد بن منصور الرمادى فى «تاريخه» كما فى «سير النبلاء» [٣١/٨]، ومن طريقه الدارقطنى فى «المؤتلف والمختلف» [٢٧/٢]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب عن حديج بن أبى عمرو عن المستورد بن شداد به.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٧/٥١٠]، بعد أن عزاه للمؤلف والطبرانى: «وفيه ابن لهيعة وحديج بن أبى عمرو أو حديج بن عمرو كما هو فى إحدى روايتى الطبرانى، وثقه ابن حبان، ولكن ابن لهيعة ضعيف».

قلتُ: هكذا ضعف ابن لهيعة هنا، ثم عاد وقال فى موضع آخر [٧/٥٩٨]: «رواه الطبرانى، وفيه ابن لهيعة، وهو حسن الحديث على ضعفه» هكذا كان الهيثمى يضطرب بشأن ابن لهيعة، تارة يوثقه، وتارة يضعفه، تماماً كما كان يفعل مع الليث بن أبى سليم وي زيد بن أبى زياد وطائفة، =

٦٨٥٨- حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابن جريج، قال سليمان بن موسى، حَدَّثَنَا وقاص بن ربيعة، أن المستورد حدثهم، أن النبي ﷺ، قال: «مَنْ أَكَلَ بِرَجُلٍ أَكْلَةً، فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُهُ مِثْلَهَا مِنْ جَهَنَّمَ، فَإِنْ كَسَى بِرَجُلٍ ثَوْبًا، فَإِنَّ اللَّهَ يَكْسُوهُ مِثْلَهُ مِنْ جَهَنَّمَ، وَمَنْ قَامَ بِرَجُلٍ مَقَامَ سَمْعَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُومُ بِهِ مَقَامَ سَمْعَةَ وَرِبَاءَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

= ولا يعتمد عليه في هذا الباب أصلاً، وابن لهيعة: ضعيف مطلقاً، والكلام فيه طويل الذيل، قد شرحناه في «فيض السماء».

وقد اضطرب في سنده على عاداته، فرواه عنه الوليد بن مسلم فقال: عن ابن لهيعة عن الحارث ابن يزيد عن حديج بن عمرو عن المستورد به . . .

فصار شيخ ابن لهيعة فيه: (الحارث بن يزيد)، بدل: (يزيد بن أبي حبيب) هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٣٠٦/٢٠ / رقم ٧٢٩]، بإسناد واه إلى الوليد بن مسلم به.

قلت: وحديج بن أبي عمرو في سنده: شيخ مجهول الصفة، لم يؤثر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده، وقد أوردته في «الثقات» [١٨٨/٤]، وسماه: (حديج بن عمرو) والصواب أنه: (حديج بن أبي عمرو) هكذا ترجمه جماعة، وقد ذكره ابن يونس الحافظ في «تاريخ مصر» فقال: «روى عن المستورد بن شداد حديثاً منكراً، وما أدري ممن هو؟!» نقله عنه العراقي في «ذيل الميزان» [ص ٧٥-٧٦ / الطبعة العلمية]، وعنه الحافظ في «اللسان» [١٨٠/٢].

والحديث منكر الإسناد والمتن جميعاً.

وقد تساهل المناوي وحسن سنده في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٦٨٩/١ / طبعة مكتبة الشافعي]، وليس بشيء، والله المستعان.

٦٨٥٨- حسن لغيره: أخرجه أحمد [٢٢٩/٤]، والحاكم [١٤٢/٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٠ رقم ٧٣٤]، وفي «الأوسط» [٣/ رقم ٢٦٤١]، والحارث في «مسنده» [٢/ رقم ٨٧٩ / زوائد الهيثمي]، والدينوري في «المجالسة» [٥/ رقم ١٨٢٣ / طبعة ابن حزم]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٥/ رقم ٦٢٧١ / طبعة الوطن]، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» [رقم ٢٢٣]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٤٧٩]، والطحاوي في «المشکل» [١١/ ٩١-٩٢]، ومحمد=

= ابن سنان بن يزيد القزاز في جزء فيه أحاديثه عن شيوخه [١٠ / ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٣ / ٥٤، ٥٥، ٥٦]، وغيرهم من طريقين (روح بن عباد، وأبو عاصم النبيل) عن عبد الملك بن جريج - وهذا في «جزئه» [٥٧ / رواية روح بن عباد عنه] - عن سليمان بن موسى القرشي الأشدق الشامي عن وقاص بن ربيعة الشامي عن المستورد بن شداد به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وهو عند الطبراني مختصراً بنحو الفقرة الأولى منه فقط .

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٥ / رقم ٢٨٠٧]، وابن قانع في «المعجم» [٣ / ١١٠]، وهو عند ابن قانع مختصراً دون الفقرة الوسطى . وقد قال الطبراني: «لا يروى هذا عن المستورد إلا بهذا الإسناد، تفرد به سليمان». قلت: بل روى عن المستورد من طريق آخر يأتي الكلام عليه .

ورجال إسناده هنا لا بأس بهم سوى ابن جريج، فهو إمام فقيه حجة؛ إلا أنه وحش التديس جداً، قال الدارقطني: (شر التديس: تديس ابن جريج؛ فإنه قبيح التديس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح) نقله عنه الحافظ في «طبقات المدلسين» [ص ٤١ / رقم ٨٣]، ولم يذكر ابن جريج في هذا الحديث سماعاً قط، إنما قال مرة: (قال سليمان بن موسى . . .) وقال مرة أخرى: (عن سليمان بن موسى) وكلاهما لا شيء، ولا نقبل منه سوى: (حدثنا) و(أخبرنا) وما قام مقامهما وحسب .

وشيخ ابن جريج (سليمان بن موسى الأشدق) مختلف فيه، وهو صدوق متماسك على التحقيق؛ وكان عالماً فقيهاً جليل القدر .

وشيخه وقاص بن ربيعة: قال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني إذا توبع؛ وإلا فلين، لكن روى عنه جماعة من الثقات؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» ووثقه الذهبي في «الكاشف» وصحح له الحاكم هذا الحديث؛ وما علمته روى منكراً، فمثله لا بأس به إن شاء الله . وهو وتلميذه من رجال «التهذيب» .

وأفة هذا الطريق: إنما هي من كون ابن جريج لم يذكر فيه سماعاً، وهو قبيح التديس كما مضى؛ وبعض المتأخرين يزعم أنه كان قليل التديس، وقد ردنا عليه في مواضع من: «غرس الأشجار» وقد صح عن الإمام أحمد أنه قال: «إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان، وأخبرت، جاء بمنكير، وإذا قال: أخبرني وسمعت؛ فحسبك به» .

= وقال أيضاً: «إذا قال ابن جريج: قال، فاحذره، وإذا قال: سمعت أو سألت؛ جاء بشيء ليس في النفس منه شيء» وصح عن يحيى القطان أنه قال: (ابن جريج إذا أخبر الخبر، فهو جيد، وإذا لم يخبر، فلا يعبأ به) وصح عن يحيى القطان أنه قال: «كان ابن جريج صدوقاً، فإذا قال: حدثني؛ فهو سماع، وإذا قال: أخبرنا أو أخبرني، فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح».

قلت: فمثل تلك التصريحات الواضحة على فحش تدليس ابن جريج إذا لم يذكر في الخبر ما يدل على سماعه؛ لا يدفعها تلك المحاولات الفاشلة من تلك التأويلات المتكلفة هنا وهناك؛ من هذا وذاك! وقد قضيْنَا على تلك التأويلات في مكان آخر.

فإن قلت: قد صرح ابن جريج في هذا الحديث بالسماع من سليمان بن موسى، أخرج ذلك عنه: ابن عساكر في «تاريخه» [٥٤/٦٣]، من طريق أبي طاهر المخلص عن أبي محمد بن صاعد عن سفیان بن وكيع عن (روح بن عباد) عن ابن جريج قال: حدثني سليمان بن موسى . . . وساق الحديث.

قلت: هذا شبه لا شيء، وسفيان بن وكيع قد هجره ورموا حديثه يوم أن أصر على عدم إقصاء وراقه الذي كان يدخل في أصوله ما ليس منها، وقد زجروه فلم ينزجر، وردعوه فلم يرتدع، وما راعى حرمة أبيه في نفسه، ومثله سهل إذا روى خبراً عن شيخ بالنعنة ونحوها؛ أن يقلبها سماعاً، والمحفوظ في هذا الطريق عن روح بن عباد أنه يرويه عن ابن جريج قال: قال سليمان ابن موسى به . . .

هكذا رواه خلق من الثقات عن روح؛ فجاء هذا السفیان، وقلب قول ابن جريج: (قال سليمان ابن موسى) إلى: (حدثني سليمان بن موسى) ولم يفعل شيئاً.

فإن قلت: قد تويع عليه ابن جريج، فذكر الإمام في «الصحيحة» [رقم ٩٣٤]، أن أبا عاصم النبيل قد تابع ابن جريج عليه عن سليمان بن موسى، عند أبي يعلى في «مسنده» ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٥٥-٥٦/٦٣]، بإسناد صحيح إليه به . . .

قلت: لم يفظن الإمام إلى كون (ابن جريج) قد سقط من سند ابن عساكر هناك، وأن أبا عاصم النبيل ما روى هذا الحديث عند أبي يعلى وغيره إلا عن ابن جريج عن سليمان بن نوح عن =

= موسى به . . . ومن أين لأبى عاصم أن يقفز تلك القفزة، ويروى عن سليمان بن موسى مباشرة بلا وسائط، فهذه غفلة من الإمام بلا ريب .

فإن قلت: قد قال الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: ما هذا بأول قاروة كسرت، وذا دور الحاكم فى تصحيح تلك الأسانيد التى لا تصح إلا بشق الأنفس، فدعه يقول ما شاء، بعد أن عرفت تلك القادحة فى إسناد الحديث!

وقد تويع سليمان بن موسى على هذا الحديث عن وقاص بن ربيعة: فرواه بقية بن الوليد عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان الدمشقى عن أبيه عن مكحول الشامى عن وقاص بن ربيعة عند المستورد بن شداد به نحوه . . .

أخرجه أبو داود [٤٨٨١]، والبخارى فى الأدب المفرد [رقم ٢٤٠]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٠ رقم ٧٣٥]، وفى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٥٧٢]، وفى «مسند الشاميين» [١/ رقم ٢٠٦] و [٤/ رقم ٣٥٨٩]، والفوسى فى «المعرفة» [٢/ ٢٠٥]، والطبعة العلمية، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٧١٧]، وأبو القاسم التيمى فى «الترغيب» [٣/ رقم ٢٢٤١] طبعة دار الحديث، وغيرهم من طرق عن بقية بن الوليد به . . . وهو عند أبى القاسم التيمى مختصراً بنحو الفقرة الأولى فقط .

قلت: وهذه متابعة معلولة لا تثبت، وبقية بن الوليد كان يدللس ويسوى، ولم يصرح بالسمع إلا من شيخه وحده عند بعضهم، ولا يكفى هذا فى قبول خبر مثله، وشيخه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان: مختلف فيه، وهو متماسك على التحقيق؛ وباقى رجال الإسناد ثقات مشاهير؛ ولم يصب من أعله بعننة مكحول، كالإمام فى «الصحيحة» [رقم ٩٣٤]، وتابعه من تابعه من المتأخرين، وليس بشيء، ومكحول نادر التدليس جداً، بل لعل تدليسه عند من أطلقه من المتقدمين: يكون المراد به (الإرسال الخفى)، وقد تعرضنا لدرء دعوى تدليسه فى مكان آخر .

وعلى كل حال: فلا يحسن الإعلال بعننته أصلاً، وإن صح وصفه بالتدليس؛ لكونه كان مقلداً منه جداً، وأفة الإسناد الماضى: إنما هى من كون بقية لم يذكر فيه سماع شيخه من شيخه، ولا بد من هذا؛ لكون الرجل كان يدللس التسوية كما عرف عنه .

وقد اختلف عليه فى إسناده، فرواه عنه محمد بن مصفى وحيوة بن شريح، ويعبى بن عثمان الشامى وغيرهم كلهم على الوجه الأول؛ وخالفهم معلل بن نفيل الحرانى، فرواه عن بقية فقال: عن عبد الرحمن بن ثوبان عن مكحول عن وقاص عن المستورد به نحوه . . . =

= وأسقط منه والد (عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان) بين ابنه عبد الرحمن ومكحول، هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١ / رقم ٦٩٧]، من طريق الحافظ أحمد بن عليّ الأبار عن معلى بن معلى . قال الطبراني : «لم يرو هذا الحديث عن ابن ثوبان إلا بقية» .

قلت : معلى شيخ صدوق صالح الحديث ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» [٢٠١ / ٩] ، وقال : «حدثنا عنه الحسن بن محمد بن أبي معشر» وتوثيقه هذا معتمد مقبول ؛ والراوى عن معلى : إمام ثقة مأمون جليل رغم أنف الكوثري ، وقد بسطنا التعريف به في «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» .

والذى يظهر لى : أن بقية بن الوليد قد دلس شيخ شيخه فى هذا الطريق ، وقد مضى أنه مشهور بتدليس التسوية ، وأخشى أن يكون والد (عبد الرحمن بن ثابت) قد سقط من سند الطبراني هناك ، وهذا عندى قريب .

وللحديث : شاهد عن أنس بن مالك به مرفوعاً نحوه . . .

أخرجه ابن الدنيا فى «الصمت» [رقم ٢٥٩] ، وهناد فى «الزهد» [٢ / رقم ١٢١٧] ، من طريقين عن الليث بن أبي سليم عن عبد الملك عن أنس به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ والليث ليس فى الحديث بالليث ، وقد كان ضعيفاً مختلطاً مضطرب الحديث ، وشيخه (عبد الملك) يحتمل أن يكون (عبد الملك بن سعيد بن جبير) أو (عبد الملك بن أبى بشير) ، أو (عبد الملك بن ميسرة) وكلهم يروى عنه الليث ، ولا يعرف لأحدهم رواية عن أنس أصلاً .

وقد اضطرب فيه الليث أيضاً ، فعاد ورواه مرة أخرى بإسناده عن أنس به نحوه موقوفاً ، ولم يرفعه ، هكذا أخرجه ابن أبي شيبة [٣٤٧٥٩] ، بإسناد إليه .

وفى الباب : عن الحسن البصرى به نحوه مرسلأً ، أخرجه عبد الرزاق [٢١٠٠٠] ، وابن أبى الدنيا فى الصمت (رقم ٢٧٢) ، وفى «الغيبة والنميمة» [رقم ١٣٦] ، وابن المبارك فى «الزهد» [رقم ٧٠٧] ، وغيرهم من طرق عن الحسن البصرى به .

قلت : وهو صحيح ثابت عن الحسن .

فهذا المرسل : إذا ضم إلى الطرق الماضية : أرجو أن يكون الحديث بها حسناً إن شاء الله . . . والله المستعان لا رب سواه .

حديث رجل من جذام يقال له: عدى (*)

٦٨٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَنَسَخْتَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ: عَدِيٌّ، كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتَيْنِ جَوَارٍ، فَرَمَى إِحْدَاهُمَا بِحِجْرٍ فَقَتَلَهَا، فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بَتْبُوكٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ شَأْنِ الْمَرْأَةِ الْمَقْتُولَةِ، فَقَالَ: «تَعَقَّلَهَا وَلَا تَرْتَهَبْهَا»، قَالَ عَدِيٌّ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَةٍ حَمْرَاءٍ جَدْعَاءٍ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ،

(*) ذكره جماعة في (الصحابة) وساقوا له هذا الحديث الآتي؛ فإن كان اعتمادهم على صحبته بهذا الحديث، فهي لا تثبت، لأن الحديث لا يثبت إليه كما يأتي؛ وقد قيل بأنه (عدى بن زيد الأنصاري) والصواب التفرقة بينهما؛ وراجع «الإصابة» [٤/٤٨٠]، و«أسد الغابة» [١/٧٥٩].

٦٨٥٩ - ضعيف: أخرجه سعيد بن منصور في (سننه) كما في «الإصابة» [٤/٤٨٠]، ومن طريقه الطبراني في «الکيبر» [١٧/٢٦٩]، والخطابي في «غريب الحديث» [١/٢٣٣]، وأبو زرعة الشامي في الفوائد المعللة [رقم ٨]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/١٠٤] الجزء المتمم، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/٧٥٩]، وغيرهم من طريقين عن عبد الرحمن بن حرملة عن عدى الجزامي به نحوه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف معلول.

قال الهيثمي في «المجمع» [٤/٤١٧]، بعد أن عزاه للمؤلف والطبراني: (ورجاله رجال «الصحيح»؛ إلا أن فيه راوياً لم يسم).

وقال صاحبه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣/١٠]: «رواه أبو يعلى الموصلي بسند ضعيف؛ لجهالة بعض رواه؟!» وقال في موضع آخر [٣/١٣٧] بعد أن ساقه من طريق المؤلف قال: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة التابعي؟».

قلت: ما أدري أين يكون هذا التابعي في سند المؤلف؟! إنما قال عبد الرحمن بن حرملة: (حدثني رجل منهم يقال له: عدى . . .) وساق الحديث؛ وعدى هذا: هو الجزامي الصحابي راوى تلك القصة كلها، فأخشى أن يكون سقط من سند المؤلف شيء، أو يكون الهيثمي وصاحبه قد وهما فيما قالا، فالله أعلم.

إِنَّمَا الْأَيْدِي ثَلَاثٌ: يَدُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، وَيَدُ الْمُعْطَى الْوُسْطَى، وَيَدُ الْمُعْطَى السُّفْلَى، فَتَعَفَّفُوا وَلَوْ بِحُزْمِ حَطَبٍ»، ثم رفع يديه، فقال: «اللَّهُمَّ بَلِّغْتُ».

= ثم نظرت: فإذا البوصيرى قد ساق إسناد المؤلف في «إتحاف الخيرة» [١٣٧/٣]، ومثله الحافظ في «المطالب» [٨/٦١ / طبعة العاصمة]، وفيه قول عبد الرحمن بن حرملة: (حدثني رجل منهم عن رجل يقال له: عدى . . .) فظهر بهذا أن قوله: (عن رجل) قد سقط من إسناد المؤلف في الطبعتين جميعاً، ويكون هذا الرجل الذي لم يسم؛ هو ذلك التابعي الذي أعل البوصيرى وصاحبه الإسناد به، وهو كما قالاً.

ومدر الحديث على (عبد الرحمن بن حرملة) وهو شيخ مدني مختلف فيه، وضعفه جماعة ومشاه آخرون، ولم يخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً قد توبع عليه أيضاً، وهو إلى الضعف أقرب، وأنا أستخير الله بشأنه.

وقد اختلف عليه في سنده على ألوان، فرواه عنه حفص بن ميسرة فقال: عن عبد الرحمن بن حرملة عن عدى الجزامي به . . .

هكذا أخرجه (سعيد بن منصور) ومن طريقه الطبراني وابن سعد وابن الأثير وأبو زرعة الشامي والخطابي كما مضى؛ وهذا مرسل كما جزم به أبو حاتم الرازي في ترجمة عدى الجزامي كما في «الجرح والتعديل» [٧/٢]، فقال: «عدى الجزامي له صحبة، روى عنه عبد الرحمن بن حرملة: مرسلًا، لم يلقه» يعني لم يلق عبد الرحمن عدياً، إنما روى عنه بواسطة رجل لم يسمه، هكذا رواه وهيب بن خالد عن ابن حرملة كما عند المؤلف، وتوبع عليه وهيب بن خالد على هذا اللون، تابعه محمد بن يحيى المازني عن عبد الرحمن بن حرملة أنه سمع رجلاً من جذام يحدث عن رجل منهم يقال له عدى به نحو شطره الأول منه فقط باختصار.

أخرجه عبد الرزاق [١٧٨٠٢]، ومن طريقه الدارقطني في «سننه» [٢٠١/٣]، والطبراني في «الكبير» [٢٧١/١٧]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٥٥٠١/٤ / طبعة الوطن]، وغيرهم.

وهكذا رواه غير واحد عن عبد الرحمن بن حرملة على هذا الوجه . . . فهذان لوان من الاختلاف على عبد الرحمن في سنده، ولون ثالث، فرواه سعيد بن أبي هلال عن عبد الرحمن فقال: (عن رجل من جذام عن أبيه به . . .).

= هكذا ذكره ابن منده في «معرفة الصحابة» كما في «الإصابة» [٤٨٠/٤].

حديث معقل بن أبي معقل الأسدي (*)

٦٨٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادِ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ أَبِي مَعْقِلٍ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّ مَعْقِلٍ حَزَنَتْ حِينَ فَاتَهَا الْحَجَّ مَعَكَ، قَالَ: «فَلْتَعْتَمِرْ فِي رَمَضَانَ، فَإِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ كَحَجَّةٍ»

= ولون رابع، فرواه محمد بن فليح وجوده، فقال: (عن عبد الرحمن بن حرملة عن ابن المسيب أن رجلاً من جذام يقال له: عدى كان بين امرأتين له . . .) وساق الحديث مختصراً نحو شرطه الأول فقط، هكذا أخرجه الحسن بن سفيان في «مسنده» كما في «الإصابة» [٤/٤٨٠]، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» [٤/رقم ٥٥٠٢ / طبعة الوطن]، من طريق إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح به .

قلتُ: وابن فليح فيه مقال معروف؛ ويشبه عندي: أن يكون عبد الرحمن بن حرملة قد اضطرب في سنده على تلك الألوان كلها، وقد مضى أنه مختلف فيه، وهو قد شهد على نفسه بسوء الحفظ، كما حكاه عنه يحيى القطان؛ وقد شهد عليه القطان بالتلقين، وهذه مصيبة أخرى!

ولشطر الحديث الأول: شاهد آخر لا يفرح به، وقد خرجناه وتكلمنا عليه في «غرس الأشجار». ولشطره الثاني: شواهد بنحوه عن جماعة من الصحابة . . . مضى منها حديث ابن مسعود [برقم ٥١٢٥]، فانظره ثمة .

والحديث: هنا ضعيف بهذا السياق والتمام . . . والله المستعان .

(*) هو: صحابي كما جزم به غير واحد؛ واسم أبيه (الهيثم) كما قاله النسائي والدارقطني وغيرهما . ٦٨٦٠ - صحيح: أخرجه أحمد [٤/٢١٠]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٥/رقم ٦٠٩٢ / طبعة دار الوطن]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٢٩٠٠ / طبعة الفاروق]، والخطيب في موضح الأوهام [٢/٤٧٥]، وغيرهم من طريق وهيب بن خالد عن عمرو بن يحيى بن عمارة المازني عن أبي زيد عن معقل بن أبي معقل الأسدي به .

قلتُ: وقد توبع عليه عمرو بن يحيى المازني - وهو ثقة مشهور - : تابعه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن أبي زيد عن معقل به نحوه . . . =

حديث سلمة بن نفيل (*)

٦٨٦١- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا مَبْشَرٌ، عَنْ أَرْطَاةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ضَمْرَةَ بْنَ حَبِيبٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سَلْمَةَ بْنَ نَفِيلِ السَّكُونِيِّ، يَقُولُ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هَلْ أُتِيَتْ بِطَعَامٍ مِنَ السَّمَاءِ؟ قَالَ: «أُتِيَتْ بِطَعَامٍ بِمَسْخَنَةٍ»، قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا فَضْلٌ عَنْكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَمَا فُئِلَ بِهِ؟ قَالَ: «رُفِعَ إِلَى السَّمَاءِ، وَهُوَ يُوحِي إِلَيَّ أَنِّي غَيْرُ لَابِثٍ فِيكُمْ إِلَّا قَلِيلًا، وَلَسْتُمْ

= أخرجہ أبو نعیم فی «المعرفة» [٦/ ٨٠٥٠ / طبعة الوطن]، وعنه الخطيب في «موضح الأوهام» [٢/ ٤٧٥]، من طريق الحافظ سمويه عن عبد الله بن مسلمة القعنبي عن عبد العزيز الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو به.

قلت: وهذا الإسناد مداره على (أبي زيد) هو مولى بنى ثعلبة؛ وقد قيل: أن اسمه (الوليد) قال ابن المديني: «ليس بالمعروف» ولم يؤثر توثيقه عن أحد، وقد جهله الذهبي وابن حجر، وهو آفة هذا الطريق هنا.

لكن للحديث: طرق أخرى: منها ما رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن معقل قال: (أرادت أمي الحج، كان جملها أعجف، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: اعتمرى في رمضان؛ فإن عمرة في رمضان كحجة).

أخرجہ أحمد [٤/ ٢١٠] و[٦/ ٣٧٥]، والنسائي في «الكبرى» [٤٢٢٦]، والبيهقي في «سننه» [٨٥٢٥]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٨٣٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٢/ ٦٠]، وابن قانع في «المعجم» [١٦٣٤]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٢/ ٤٧٥]، وفي «تاريخه» [١١/ ١١]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٥/ ٥٣]، ومحمد بن سنان بن يزيد القزاز في «جزء فيه أحاديث عن شيوخه» [رقم ٢٥ / ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن أبي كثير به.

(*) هو: السكوني الحضرمي؛ جزم غير واحد بأن له صحة.

٦٨٦١- صحيح: أخرجہ أحمد [٤/ ١٠٤]، والدارمي [٥٥]، وابن حبان [٦٧٧٧]، والحاكم [٤/ ٤٩٤]، والطبراني في «الكبير» [٧/ رقم ٦٣٥٦]، وفي «مسند الشاميين» [١/ رقم ٦٨٧]، [٦٨٨]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٤/ رقم ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٦٤٦٤]، =

لَابِثِينَ بَعْدِي إِلَّا قَلِيلًا، ثُمَّ تَأْتُونَ أَفْنَادًا، وَيُفْنِي بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَبَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ مُوتَانٌ شَدِيدٌ، وَبَعْدَهُ سَنَوَاتُ الزَّلَازِلِ».

= ونعيم بن حماد في «الفتن» [١/ رقم ٤١، ١٧٠٤]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٣/ رقم ٢٤١٢ / طبعة الوطن]، والبخاري في «مسنده» كما في «الأحكام الكبرى» لعبد الحق الإشبيلي [٤/ ٥٣٩] - وهو في «كشف الأستار» [٣/ رقم ٢٤٢٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٨/ ٩، ١٠]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٤٧٠]، وغيرهم . . من طرق عن أرطاة بن المنذر السكوني عن ضمرة بن حبيب عن سلمة بن نفيل به نحوه . . . وهو عند البخاري (كشف الأستار) مختصراً بطرف من أوله فقط .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» .

قلت: هكذا يهفو الرجل في كل مرة! وقد تعقبه الذهبي في «تلخيص المستدرک» فقال: «لم يخرجا لأرطاة وهو ثبت؛ والخبر من غرائب الصحاح» .

قلت: وكذا لم يخرجا لضمرة بن حبيب، وهو ثقة صدوق، وهو الراوى عنه من رجال (السنن) وقد قال البخاري عقب روايته: «لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، وأرطاة وضمرة شاميان معروفان» .

وقال الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٥٩٦]: «رواه أحمد والطبراني والبخاري، ورجاله ثقات» .

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧/ ٤٩]، بعد أن عزاه للمؤلف وأحمد: «هذا إسناد رواه ثقات» .

قلت: وكذا سنده صحيح مستقيم . . . والله المستعان لا رب سواه .

● تنبيه: عز الحافظ هذا الحديث في «الإصابة» [٣/ ١٥٥]، إلى النسائي في «سننه» وهو غفلة مكشوفة، إنما أخرج لسلمة حديثاً آخر في سننه «الكبرى» [رقم ٤٤٠١، ٨٧١٢]، وراجع «تحفة الأشراف» [رقم ٤٥٦٣]، لأبي الحجاج المزني .

● تنبيه آخر: ليس عند ابن حبان ونيعيم بن حماد: الفقرة الأولى المتعلقة بالطعام .

حديث أوس (*)

٦٨٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْدُمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَمَاكٍ، عَنِ النُّعْمَانَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَوْسٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِشَاوْرَهُ-أَوْ فِسَارَهُ، وَأَنَا أَسْمَعُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَذْهَبَ إِلَيْهِمْ فَقُلْ لَهُمْ: اقْتُلُوهُ»، قَالَ: ثُمَّ دَعَاهُ فَرَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَمَا ذَهَبَ، فَقَالَ لَهُ: «لَعَلَّهُ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: أَجَلَ وَاللَّهِ، قَالَ: «قُلْ لَهُمْ يُرْسِلُوهُ، فَإِنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حُرِّمَتْ عَلَيَّ دِمَاؤُهُمْ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَكَانَ حِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

(*) هو: أوس بن أبي أوس الثقفي، واسم أبي أوس: حذيفة؛ وقد ذكره غير واحد في (الصحابة).

٦٨٦٢- صحيح: أخرجه النسائي [٣٩٨١]، والطبراني في «الكبير» [١/ رقم ٥٩٣، ٥٩٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٤٨/١]، وغيرهم من طريقين عن سماك بن حرب عن النعمان بن سالم الطائفي عن أوس بن أبي أوس الثقفي به نحوه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف معلول، وهكذا رواه زهير بن معاوية وأبو عوانة كلاهما عن سماك ابن حرب به . . . وتابعهم شعبة عن سماك به نحوه . . . كما ذكره أبو نعيم في «الحلية» [١/ ٣٤٨]، وأخشى أن يكون ذلك وهماً من أبي نعيم، فإن المشهور هو أن شعبة تابع سماك بن حرب عليه عن النعمان بن سالم كما يأتي.

ثم جاء إسرائيل بن يونس ورواه عن سماك فقال: عن النعمان بن سالم عن رجل حدثه به نحوه . . . فأبهم فيه شيخ النعمان.

هكذا أخرجه النسائي [٣٩٨٠]، من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل به.

قلت: وخولف فيه عبيد الله بن موسى، خالفه أسود بن عامر، فرواه عن إسرائيل فقال: (عن سماك عن النعمان بن بشير به نحوه . . . وجعله من (مسند النعمان بن بشير) هكذا أخرجه النسائي [٣٩٧٩]، والبخاري في «مسنده» [٨/ رقم ٢٧٦٦]، من طريقين عن أسود بن عامر به . . . وهو عند البخاري مختصراً بالفقرة الأخيرة منه.

قال البخاري: «وهذا الحديث: إنما رواه سماك عن النعمان بن سالم عن عمرو بن أوس عن أبيه».

= قلتُ: وهذا لون آخر من الاختلاف فيه على سماك، وقالوا: عن سماك عن النعمان بن سالم عن أوس بن أبي أوس، وأحسب أسود بن عامر أوهم في إسناده.

قلتُ: وجزم الحافظ ابن عساكر بكون أسود قد أخطأ فيه على إسرائيل، كما نقله عنه المزى في «التحفة» [٥ / ٢ / رقم ١٧٣٨]، وأسود ثقة صدوق ما فيه خدشة.

والأشبه عندي: أن يكون سماك بن حرب قد اضطرب في سنده على كل تلك الألوان الماضية، فهو وإن وثقه جماعة؛ إلا أنه تغير بأخرة حتى صار يتلقن، وقد شرحنا حاله شرحاً دقيقاً في تعليقتنا على الحديث الماضي [برقم ٢٣٣٢]، وكذا في رسالتنا: «فصل المقال ببيان أحدوثة الأوعال» ولم يرو عنه هذا الحديث: أحد ممن سمع منه قديماً، اللهم إلا أن يكون شعبة؛ لو صح أنه رواه كما زعم صاحب «الحلية» وقد توبع سماك على الوجه الأول كما يأتي.

ثم جاء الإمام الألباني في «الصحيحة» [رقم ٤٠٩]، وساق رواية سماك الماضية عن النعمان بن بشير عند النسائي والبخاري، ثم قال: «وسنده صحيح، رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: وهذه غفلة منه عن حال سماك بن حرب، كما هي غفلة عن الاختلاف عليه في سنده، وإن شئت فقل: هو غفلة عن اضطراب سماك فيه، ولو صح أن يكون شيء محفوظاً عنه في هذا الحديث؛ لكان هو الوجه الأول؛ لكون شعبة قد رواه عنه فيما زعمه أبو نعيم الأصبهاني؛ وكذا لكون سماك قد توبع على هذا الوجه عن النعمان بن سالم، تابعه: أبو بسطام شعبة بن الحجاج عن النعمان قال: سمعت أوساً يقول . . . وساق الحديث به نحوه.

أخرجه أحمد [٨ / ٤]، والدارمي [٢٤٤٦]، والطيالسي [١١١٠]، والطبراني في «الكبير» [١ / رقم ٥٩٢]، والنسائي [٣٩٨٢]، وابن قانع في «المعجم» [٢٩ / ١]، وغيرهم من طرق عن شعبة به.

قلتُ: وهذا إسناده صحيح مستقيم؛ رجاله ثقات أثبات مشاهير؛ لكن خولف شعبة وسماك فيه، خالفهما حاتم بن أبي صغيرة البصري الثقة الصدوق، فرواه عن النعمان فقال: عن عمرو ابن أوس بن أبي أوس عن أبيه به نحوه . . . ، فزاد فيه (عمرو بن أوس) بين النعمان وأوس.

هكذا أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» [٣٣١٠١]، وعنه ابن ماجه [٣٩٢٩]، حدثنا عبد الله ابن بكر السهمي عن حاتم به.



= قلتُ: واختلف فيه على ابن أبي شيبة، فرواه عنه ابن ماجه وإسحاق بن إبراهيم الدبري على الوجه الماضي؛ وخالفهما عبيد بن غنام النخعي الكوفي، فرواه عن ابن أبي شيبة بإسناده به نحوه . . . إلا أنه زاد فيه (سماك بن حرب) بين حاتم والنعمان، هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [١/ رقم ٥٩٥]، حدثنا عبيد بن غنام به.

قلتُ: وعبيد هذا شيخ صدوق محدث مشهور؛ لكن أراه وهم في ذكره (سماكاً) في سنده، والمحفوظ عن ابن أبي شيبة هو الأول، وعليه توبع، تابعه:

١- هارون بن عبد الله الحمال عن عبد الله بن بكر السهمي عن حاتم بن أبي صغيرة عن النعمان عن عمرو بن أوس عن أبيه به نحو الفقرة الأخيرة منه فقط، أخرجه النسائي [٣٩٨٣].

٢- والإمام أحمد: عن عبد الله بن بكر السهمي بإسناده به نحو سياق المؤلف . . . أخرجه في «مسنده» [٨/٤].

٣- وبكار بن قتيبة: على نحو سياق المؤلف: عند الطحاوي في شرح معاني الآثار [٢١٣/٣].

٤- ومحمد بن أحمد بن أبي العوام الرياحي: على نحو سياق المؤلف به . . . عند ابن النجار في التاريخ المجدد لمدينة السلام [١٠٨/١]، بإسناد مغموز إليه به. وهذا الوجه هو المحفوظ عن حاتم بن أبي صغيرة.

وقد قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢٨٣/٢]: (هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات).

قلتُ: وهو كما قال لولا أنه معلول بما مضى، وقد سئل أبو حاتم الرازي عن رواية حاتم وشعبة وسماك لهذا الحديث عن النعمان بن سالم! فقال كما في «العلل» [رقم ١٩٣٩]: (شعبة أحفظ القوم).

قلتُ: لا ريب في هذا عندي؛ لكن يشبه أن يكون النعمان سمعه من عمرو بن أبي أوس عن أبيه به . . . ، ثم قابل أوساً فسمعه منه بلا واسطة، هذا محتمل.

ويؤيده: أن النعمان قد صرح في رواية شعبة: بسماعه من أوس؛ وصرح في رواية حاتم: بسماعه من عمرو بن أوس . . .

فالحديث: ثابت من الوجهين جميعاً . . . والله المستعان.

حديث عروة الفقيمي (*)

٦٨٦٣ - حَدَّثَنَا وهب بن بقية، أخبرنا عاصم بن هلال، عن غاضرة بن عروة الفقيمي، قال: أخبرني أبي، قال: أتيت المدينة فدخلت المسجد، والناس ينتظرون الصلاة، فخرج علينا رجل يقطر رأسه من وضوء توضأ، أو غسل اغتسله، فصلى بنا، فلما صلينا جعل الناس يقومون إليه يقولون: يا رسول الله أرأيت كذا؟ أرأيت كذا؟ يرددها مرات، فقال رسول الله ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ دِينَ اللَّهِ فِي يُسْرٍ! يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ دِينَ اللَّهِ فِي يُسْرٍ!».

(*) هو: أبو غاضرة: ذكره غير واحد في (الصحابة).

٦٨٦٣ - ضعيف: أخرجه أحمد [٥/٦٩]، والطبراني في «الكبير» [١٧/٣٧٢]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٢/١١٩٠]، والدولابي في «الكنى» [٣/١٩٠٨] / طبعة ابن حزم]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٤/٥٤٨٣] / طبعة الوطن] والبخاري في «تاريخه» [٧/٣٠]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٤٠١ / طبعة دار الفاروق]، وابن قانع في «المعجم» [٢/٢٦٢]، وغيرهم من طرق عن عاصم بن هلال البارقي عن غاضرة بن عروة الفقيمي عن أبيه به نحوه . . . وهو عند ابن أبي خيثمة: باختصار في أوله. قلت: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

الأولى: عاصم بن هلال: شيخ بصرى مختلف فيه، وقد حكى الهيثمي في «المجمع» [١/٢٢٨]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [١/١٨]: اختلاف أقوال النقاد بشأنه؛ وحاصلها: أنه شيخ إلى الضعف أقرب، وحديثه صالح في المتابعات، وهو من رجال النسائي وحده.

والثانية: غاضرة بن عروة: شيخ غائب الحال، انفرد عنه عاصم بن هلال بالرواية، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٥/٢٩٣] و[٧/٣١٢]، وساق له هذا الحديث في الموضع الأول، وقد قال ابن المديني عن غاضرة هذا: «شيخ مجهول، لم يرو عنه غير عاصم بن هلال» نقله عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٧/٥٦]، وهو من رجال «الميزان ولسانه» [٤/٤١٣].

وبه أيضاً: أعله الهيثمي في «المجمع» [١/٢٢٨]، وصاحبه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١/١٨].

=

وللحديث - المرفوع منه - شواهد ثابتة دون هذا اللفظ هنا.

حديث عامر بن شهر (*)

٦٨٦٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مَجَالِدٍ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ شَهْرٍ، قَالَ: كَانَتْ هَمْدَانٌ قَدْ تَحَصَّنَتْ فِي جَبَلٍ، يُقَالُ لَهُ الْحَقْلُ، مِنْ الْحَبَشِ، قَدْ مَنَعَهُمُ اللَّهُ بِهِ حَتَّى جَاءَتْ هَمْدَانُ أَهْلَ فَارَسٍ، فَلَمْ يَزَالُوا مُحَارِبِينَ حَتَّى هَمَّ الْقَوْمُ الْحَرْبَ، وَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ لِي هَمْدَانُ: يَا عَامِرُ بْنُ شَهْرٍ، إِنَّكَ قَدْ كُنْتَ نَدِيمًا لِلْمَلُوكِ مَذْكَبًا، فَهَلْ أَنْتَ آتِ هَذَا الرَّجُلَ، وَمَرْتَادُنَا؟ فَإِنْ رَضِيتَ لَنَا شَيْئًا فَعَلْنَاهُ، وَإِنْ كَرِهْتَ شَيْئًا كَرِهْنَاهُ؟ قُلْتَ: نَعَمْ، حَتَّى قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَجَلَسْتُ عِنْدَهُ فَجَاءَ رَهْطٌ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِنَا، قَالَ: «أَوْصِيكُمْ

= • تنبيه: زعم الهيثمي في «المجمع» أن أبا حاتم الرازي قد وثق عاصم بن هلال البارقي. هكذا يجازف الهيثمي دائماً في نقل عبارات أبي حاتم خاصة، وعاصم لم يوثقه أبو حاتم أصلاً، وإنما قال عنه: «صالح، وهو شيخ محله الصدق»، وهذه العبارة يطلقها أبو حاتم كثيراً ويريد بها: أن من قيلت فيه: يكتب حديثه، وينظر فيه؛ مع صلاحه في الجملة، ولا يفهم منها توثيق أصلاً، كيف وقائلها متعنت في الرجال جداً، وعلى فرض أن عاصم بن هلال: صالح الحديث عند أبي حاتم؛ فما كان ينبغي للهيثمي أن يعزى إليه توثيق الرجل مطلقاً؛ لأن عبارته بشأنه لا تساعد الهيثمي على ما يدندن به دائماً، فإنه كثيراً ما يأتي إلى مثل قول أبي حاتم في بعض النقلة: (صالح) أو: (لا بأس به) أو: (صدوق) ويفهم من تلك العبارات توثيق من قيلت فيه عند أبي حاتم، وهذا منه تساهل لا يتابع عليه البتة، وقد بسطنا تعقبه في أمثال تلك التساهلات في نقل عبارات القوم في الجرح والتعديل مع سوء فهمها: في طليعة كتابنا: «إيقاظ العابد بما وقع من الوهم في تنبيه الهاجد» والله المستعان.

(*) هو: الناعطي الكوفي: ذكره غير واحد في (الصحابة).

٦٨٦٤ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه أبو داود [٣٠٢٧، ٤٧٣٦]، وأحمد [٢٦٠/٤]، وابن أبي شيبة [٣٧٧١٧]، وعنه ابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» [٤/ رقم ٢٤١٦]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [١/ رقم ٥١٢ / طبعة الحاشدي]، وفي «الاعتقاد» [ص ٥٣]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٣٧٠، ٣٧١٢ / طبعة الفاروق]، والطحاوي في «المشكل» [٨/ ١٦]، وابن سعد في «الطبقات» [٢٨/٦]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٥٥٩]، وغيرهم =

بِتَقْوَى اللَّهِ، وَأَنْ تَسْمَعُوا مِنْ قَوْلِ قُرَيْشٍ وَتَدْعُوا فِعْلَهُمْ»، قال: فاجتزأت بذلك،
والله، من مسألته، ورضيت أمره، ثم بدا لي أن أرجع إلى قومي حتى أمر بالنجاشي،
وكان لي صديقاً، فمررت به، فبينما أنا عنده جالسٌ إذ مر ابنٌ له صغيرٌ، فاستقرأه لوحاً
معه، فقرأه الغلام، فضحكت، فقال النجاشي: مم ضحكت؟ فوالله لهكذا أنزلت على
لسان عيسى ابن مريم: إن اللعنة تنزل في الأرض إذا كان أمراؤها صبيانياً، قلت: مما قرأ
هذا الغلام. قال: فرجعت وقد سمعت هذا من النبي ﷺ وهذا من النجاشي، وأسلم
قومي، ونزلوا إلى السهل، وكتب رسول الله ﷺ هذا الكتاب إلى عمير ذي مران، قال:
وبعث رسول الله ﷺ مالك بن مرارة الرهاوي إلى اليمن جميعاً، فأسلم عك ذي خيوان،
قال: فقبل لعك: انطلق إلى رسول الله ﷺ فخذ منه الأمان على قومك ومالك، قال:
وكانت له قريةٌ فيها رقيقٌ ومالٌ، فقدم على رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن مالك
بن مرارة الرهاوي قدم علينا يدعوننا إلى الإسلام فأسلمنا، ولي أرضٌ فيها رقيقٌ ومالٌ،

= من طرق عن مجالد بن سعيد عن عامر الشعبي عن عامر بن شهر بن نحو . . . وهو عند الجميع
- سوى ابن سعد وابن الأثير - مختصراً ببعض فقرات منه فقط، فهو عند أحمد بلفظ: (خذوا
من قول قريش، ودعوا فعلهم) ونحوه عند ابن أبي خيثمة والطحاوي، ولفظ ابن أبي خيثمة:
(انظروا قريشاً واسمعوا من قولهم) ومثله لفظ الطحاوي وزاد: (وذروا فعلهم) ولفظ أبي داود
في رواية له عن عامر بن شهر قال: (كنت عند النجاشي، فقرأ ابن له آية من الإنجيل؛
فضحكت، فقال: أتضحك من كلام الله تعالى؟!) ومن طريقه البيهقي في «الأسماء
والصفات» وفي (الاعتقاد) وهو عند أبي داود في الرواية الأخرى: بطرف من آخره، وهو عند
ابن أبي شيبة وعنه ابن أبي عاصم: ببعض فقرات من أوله وحسب.

قلت: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف مجالد بن سعيد الكوفي، ولم يخرج له مسلم إلا مقروناً
بغيره، وبه أعلى الهيثمي في «المجمع» [٥٤٣/٧]، فقال: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح،
غير مجالد، وقد وثق، وفيه ضعف» وقبله أعلى به المنذرى في «مختصر السنن» فقال: «في
إسناده مجالد، وهو ابن سعيد، وفيه مقال . . .» لكن مجالداً لم ينفرد به عن الشعبي، بل تابعه
عليه: إسماعيل بن خالد وبيان بن بشر ومالك بن مغول كلهم عن عامر الشعبي عن عامر بن
شهر، ولكن ببعض فقراته فقط دون هذا السياق الطويل هنا، وهو ضعيف، لتفرد مجالد به كله
عن الشعبي . . . والله المستعان لا رب سواه.

فاكتب لى كتاباً، فكتب له رسول الله ﷺ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ لَعَنَّ ذِي خِيَوَانَ، إِنْ كَانَ صَادِقًا فِي أَرْضِهِ وَرَقِيقِهِ وَمَالِهِ، فَلَهُ الْأَمَانُ وَذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وكتب خالد بن سعيد.

؟

حديث عقبة بن رافع (*)

٦٨٦٥ - حَدَّثَنَا كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ عِمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عَمْرِو بْنِ قَتَادَةَ، حَدَّثَهُ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ رَافِعٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا حَمَاهُ الدُّنْيَا كَمَا يَحْمِي أَحَدَكُمْ مَرِيضَهُ الْمَاءَ لِيَشْفَى».

(*) هو: صحابي أنصاري، له ذكر في رواية ثابتة في (صحيح مسلم) وقد صحفه ابن منده فقال: (عقبة بن نافع) وتعقبه أبو نعيم وغيره، وراجع «الإصابة» [٥١٩/٤]، للحافظ.

٦٨٦٥ - صحيح: علقه ابن قانع في «المعجم» [٢٧٥/٢]، ووصله أبو نعيم في «المعرفة» [٤/٤] رقم / ٥٤١٩ طبعة الوطن]، وأبو الشيخ في «الأمثال» [رقم ٣٠٦]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/٧٧٥]، والحسن بن سفيان في «مسنده» كما في «الإصابة» [٥١٩/٤]، وغيرهم من طريق ابن لهيعة عن عمارة بن غزية عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن عقبة بن رافع به.

قال الهيثمي في «المجمع» [٥٠٨/١٠]: «رواه أبو يعلى، وإسناده حسن».

قلت: كلا والله، ما كان حسناً قط، بل هو ضعيف معلول، وابن لهيعة ضعيف سيئ الحفظ مطلقاً، لكن الهيثمي كان حسن الظن به في مواطن من «المجمع» فلذلك حسن له إسناد حديثه هنا، مع كونه كثير الاضطراب بشأنه، وغفل عن كون الإسناد لم يتابع عليه ابن لهيعة أصلاً، بل اختلف فيه على عمارة بن غزية على ألوان كثيرة، والمحفوظ منها لوان فقط:

الأول: رواية من رواه عنه فقال: عن عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد عن قتادة بن النعمان به نحوه . . . ونقله إلى (مسند قتادة بن النعمان).

وهذا الوجه: أخرجه الترمذى [٢٠٣٦]، وابن حبان [٦٦٩]، والحاكم [٤/٢٣٠، ٣٤٤]، والطبرانى في «الكبير» [١٩/١٧]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/١٣٩٨]، وابن أبي الدنيا في ذم الدنيا [رقم ٣٨]، والبخارى في «تاريخه» [٧/١٨٤]، وعبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» [ص ١١]، وابن أبي عاصم في «الزهد» [رقم ١٩٠، ١٩١]، وابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ١٨٢٠]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٤/٥٧٥١ طبعة الوطن]، والطبرى في «تهذيب الآثار» [١/٢٨٨/٤٨٣ / مسند ابن عباس]. =

= والبيهقي في «الشعب» [١٣/ رقم ٩٩٦٤ / طبعة الرشد]، وابن قانع في «المعجم» [٢/ ٣٦١ / طبعة مكتبة الغرباء]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٩٠٧]، وغيرهم من طرق عن عمارة بن غزية [وتصحف (غزية) عند الطبراني إلى (عروة) وليس بشيء] بإسناده به نحوه .
قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وقال في موضع آخر: «هذا حديث على شرط الشيخين».

قلت: بل ليس على شرط أحدهما فضلاً عن أن يكون على شرطهما، وإنما هو صحيح الإسناد وحسب؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير رجال (الصحيح) وقد جازف من أطلق القول بتضعيف عمارة بن غزية، بل لم يتكلم فيه أحد بحجة توجب التوقف في حديثه، فضلاً عن التكب عنه، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله».

والوجه الثانى: هو ما رواه بشر بن المفضل عن عمارة بن غزية عن عاصم بن عمرو عن محمود بن لبيد به نحوه . . . ، فنقله إلى (مسند محمود بن لبيد) ولم يجاوز به أحداً، أخرجه ابن أبى شيبة [٣٥٧٠٥]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٥/ رقم ٦١١٣ / طبعة الوطن]، من طريق عفان بن مسلم عن بشر بن المفضل به .

قلت: وقد توبع عمارة بن غزية على هذا الوجه: تابعه عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب عن عاصم بن عمرو بن قتادة عن محمود بن لبيد به نحوه . . .

أخرجه الترمذى [عقب رقم ٢٠٣٦]، وأحمد [٥/ رقم ٤٢٧، ٤٢٨]، والبخارى فى «شرح السنة» [١٤/ ٢٦٦-٢٦٧]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٣٨٠]، وعبد الله بن أحمد فى «زوائد الزهد» [ص ١١]، والبيهقى فى «الشعب» [١٣/ رقم ٩٩٦٦ / طبعة الرشد]، وابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ١٨٢٠]، وغيرهم من طرق عن عمرو بن أبى عمرو به . . .

وفى رواية بلفظ: (إن الله - عز وجل - ليحمى عبده المؤمن من الدنيا وهو يحبه كما تحمون مريضكم من الطعام والشراب تخافون عليه).

قلت: وهذا إسناد جيد؛ وعمرو مولى المطلب مختلف فيه، لكنه متمسك، واحتجاج الشيخين به يقويه أيضاً .

حديث رجل (*)

٦٨٦٦- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ وَرْدَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ الْحَذَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقِ الْعَقِيلِيِّ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى رَهْطٍ أَنَا رَابِعُهُمْ، فَإِذَا رَجُلٌ يُحَدِّثُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ»، قُلْنَا: سَوَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «سِوَايَ»، فَسَأَلْتُ عَنْهُ بَعْدَمَا قَامَ، فَقَالَ: هَذَا ابْنُ أَبِي الْجُدْعَاءِ.

= وقد أشار الترمذى : إلى كون تلك الرواية مرسلّة، كأنه كان يذهب مذهب من ذهب إلى كون محمود بن لبيد لم يصح له السماع من النبي ﷺ مع الإقرار بكونه أدرك النبي ﷺ ورآه، وقد جزم الترمذى بذلك فى آخر كلامه على هذا الحديث فى جامعه [٤/ ٣٨١]، لكن هذا لا يخدم فى صحة الحديث من هذا الوجه؛ لأن ما قاله - على التسليم به - غاية: أن يكون الحديث من مرسل محمود بن لبيد؛ ومراسيل الصحابة مقبولة على الصحيح.

وقد سئل أبو حاتم الرازى: عن هذين الوجهين الماضين! كما فى «العلل» [قرم ١٨٢٠]، أيهما أصح؟! فرجع الوجه الثانى من رواية عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد به.

والأشبه عندى: أن يكون الوجهان جميعاً محفوظين؛ ويبدولى: أن الحديث حديث (النعمان ابن قتادة) ومنه سمعه محمود بن لبيد - رضى الله عنهما - وكان محمود ربما أرسله عن النبي ﷺ ولا يذكر فيه (النعمان)، ومحمود صحابى صغير؛ وسواء كان الراجح هذا أو ذاك؛ فلا يخدم ذلك فى صحة الحديث أصلاً... والله المستعان لا رب سواه.

(*) هو: عبد الله بن أبي الجدعاء الكناني كما سماه عبد الوهاب الثقفى وغيره فى روايته هذا الحديث عن خالد الحذاء كما يأتى.

٦٨٦٦- صحيح: أخرجه الترمذى [٢٤٣٨]، وابن ماجه [٤٣١٦]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [٢/ ٧٤٠، ٧٤١]، والطيالسى [١٢٨٣]، وأحمد [٣/ ٤٦٩، ٤٧٠] و[٥/ ٣٦٦]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٢/ رقم ١٢٢٢]، والدارمى [٢٨٠٨]، وابن حبان [٧٣٧٦]، والحاكم [١/ ١٤٢] و[٣/ ٤٦١]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٣٢٥]، والبخارى فى «تاريخه» [٥/ ٢٦]، والضياء فى «المختارة» [٩/ ١٣٩-١٤٠-١٤١]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٣/ رقم ٤٠٦٣]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ٥٥٢]، وابن قانع فى «المعجم» [٢/ ٨٨]، =

حديث عبد الله بن حوالة(*)

٦٨٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ضَمْرَةُ بْنُ حَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَعْبُ بْنُ فُلَانٍ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: نَزَلَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَوَالَةَ الْأَزْدِيُّ، فَقُلْتُ لَهُ: بَلَّغْنِي أَنَّهُ فَرَضَ لَكَ فِي مَائَتَيْنِ كُلِّ عَامٍ فَلَمْ تَقْبَلْ، قَالَ: فَقَالَ: بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَوْلَ الْمَدِينَةِ لِنَغْنَمَ، فَرَجَعْنَا وَلَمْ نَغْنَمْ شَيْئًا، وَعَرَفَ فِينَا الْجُهْدَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَكْلِهِمْ إِلَيَّ فَأَضْعَفَ عَنْهُمْ، وَلَا تَكْلِهِمْ إِلَيَّ أَنْفُسِهِمْ فَيَعْجِزُوا عَنْهَا، وَلَا تَكْلِهِمْ إِلَيَّ النَّاسِ فَيَسْتَأْثِرُوا عَلَيْهِمْ».

= وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٥٧٣٧]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٢٦٦٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٩/٤٣٩-٤٤٠، ٤٤١] و[٣/١٢٣، ١٢٤]، وجماعة من طريق عن أبي الجدعاء به . . . وليس عند الطيالسي وابن قانع والبيهقي والبخاري قوله: (قلنا: سواك يا رسول الله؟! قال: سواي) .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب» ثم قال: «وابن أبي الجدعاء: هو عبد الله؛ وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد» .

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم رجال (الصحيح) وعبد الله بن شقيق رمى بالنصب، ولا يصح عنه ذا.

والحديث: صححه الحاكم أيضاً. وابن أبي الجدعاء: سماه عبد الوهاب الثقفي: (عبد الله) كما وقع ذلك في روايته عن خالد الحذاء هذا الحديث عند الحاكم وابن المقرئ والبيهقي وغيرهم؛ وهكذا سماه وهيب بن خالد في رواية عنه عند ابن ماجه وأحمد وجماعة . وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة .

(*) هو: الأزدي نزيل الأردن، وقد ذكره غير واحد في (الصحابة) .

٦٨٦٧- قوى: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٧/٤٣٥]، من طريق المؤلف به .

قال ابن عساكر: «كذا قال! وإنما هو عبد الله بن زعب، وفي الحديث اختصار» .

قلت: وهو كما قال؛ فقد أخرجه أبو داود [٢٥٣٥]، وأحمد [٥/٢٨٨]، والحاكم [٤/

٤٧١]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٣/رقم ٢٠١٩]، وابن أبي الدنيا في «العقوبات»

[رقم ٢٦٢] .

= والبخارى فى «تاريخه» [٤٣٦/٨]، والفوسى فى «المعرفة» [١٠٩/١]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [١٨٣٣٣]، وفى «الدلائل» [رقم ٢٥٩٦].

والضياء فى «المختارة» [٢٧٥-٢٧٦، ٢٧٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٨٩/١، ٣٩٠] و[٢٧/٤٣٥-٤٣٦]، والمزى فى «تهذيبه» [٥١٩/١٤]، وغيرهم من طرق عن معاوية بن صالح الحضرمى عن ضمرة بن حبيب الزبيدى عن ابن زغب الإيادى عن عبد الله بن حوالة الأزدي به نحوه فى سياق أطول.

قلتُ: وهذا إسناد قوى؛ رجاله كلهم ثقات رجال «التهذيب» وفى معاوية بن صالح: مقال معروف؛ إلا أنه صدوق متماسك إمام محدث فقيه؛ وحديثه مستقيم ما لم يخالف أو يأت بما ينكر عليه، وابن زغب الإيادى: سماه غير واحد بـ (عبد الله) وقد اختلف فى صحبته، فجزم أبو زرعة الدمشقى وابن ماكولا وجماعة بكونه صحابياً؛ وخالف فى هذا آخرون، وعدوه من جملة التابعين.

قال الحافظ فى «التقريب»: «صحابى، ونفاها بعضهم».

قلتُ: يؤيد صحبته: أنه صرح بسماعه من النبى ﷺ فى حديث «من كذب على متعمداً» أخرجه الطبرانى فى «طرق حديث من كذب على متعمداً» [ص ١٦٥ / رقم ١٧٠].

وعنه أبو نعيم فى «المعرفة» [٣/ رقم ٤١٦٩ / طبعة دار الوطن]، وابن منده فى «المعرفة» كما فى «الإصابة» [٤/ ٩٥]، بسند صالح إليه به.

وقال الحاكم عقب روايته هذا الحديث: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه؛ وعبدالرحمن بن زغب الإيادى معروف فى تابعى فى أهل مصر».

قلتُ: لم يتابع الحاكم على ما قاله بشأن ابن زغب الإيادى، فإنما هو (عبد الله) كما سماه جماعة؛ وعدوه من أهل الشام، دون أهل مصر، راجع ترجمته فى «التهذيب» و«الإصابة» [٩٥/٤].

وقد حسن الحافظ إسناد الحديث فى «الفتح» [٢٩/٦].

حديث خالد بن عرفطة(*)

٦٨٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ سَلْمَةَ، أَنَّ مُسْلِمًا مَوْلَى خَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ، حَدَّثَهُ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ عَرْفَطَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

(*) هو: القضاعى العذرى: ذكره غير واحد فى (الصحابة).

٦٨٦٨ - صحيح: أخرجه أحمد [٢٩٢/٥]، والحاكم [٣١٦/٣]، وابن أبى شيبه فى مصنفه [٢٦٢٤٣]، وفى «مسنده» [رقم ٨٧١]، وابن أبى عاصم فى «الأحاد والمثانى» [١/ رقم ٦٤٧]، والطبرانى فى «طرق حديث من كذب على متعمداً» [رقم ١٤٨]، والبخارى فى «تاريخه» [٧/ ٢٦٠]، والخطيب فى «تاريخه» [٨/ ٦٨]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٦٤٠، ٣٦٣٢/ طبعة الفاروق]، والطحاوى فى «المشكل» [١/ ٢١١]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٢١٣/ كشف الأستار]، وابن الجوزى فى «مقدمة الموضوعات» [١/ ٨٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن بشر العبدى عن زكريا بن أبى زائدة عن خالد بن سلمة بن العاص الكوفى عن مسلم [وتحرف عند البزار إلى «موسى» وليس بشىء]، مولى خالد بن عرفطة عن خالد بن عرفطة به.

قال البزار: «لا نعلمه يروى عن خالد إلا بهذا الإسناد».

قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٣٦٥]: «فيه مسلم مولى خالد بن عرفطة لم يرو عنه إلا خالد بن سلمة».

قلت: وانفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات» [٥/ ٣٩٣]، فمثله لا يكون إلا مجهول الحال، وباقى رجال الإسناد ثقات مشاهير من رجال «الصحيح».

وقد وهم موسى بن عبد الرحمن المسروقى، وروى هذا الحديث عن محمد بن بشر العبدى فقال: عن زكريا بن أبى زائدة عن الشعبى عن خالد بن عرفطة به . . .

فجعل شيخ ابن أبى زائدة: (عامراً الشعبى) بدل: (خالد بن سلمة) وأسقط منه (مسلماً مولى خالد بن عرفطة).

حديث رجل (*)

٦٨٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ ظَبْيَانَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: هَشَمٌ رَجُلٌ فَمِ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ مَعَاوِيَةَ، فَأَعْطَى دَيْتَهُ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ حَتَّى أُعْطِيَ ثَلَاثًا، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِدَمٍ أَوْ دُونَهُ، كَانَ كَفَّارَةً لَهُ مِنْ يَوْمٍ وُلِدَ إِلَيَّ يَوْمَ تَصَدَّقَ».

= هكذا أخرجه الدارقطني في «الأفراد والغرائب» [٣/ رقم ٢٠٣٥ / الطبعة العلمية]، وقال: «غريب من حديث الشعبي عن خالد، تفرد به موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن محمد بن بشر عن زكريا عنه . . .» .

قلت: والمسروقي هذا ثقة من رجال «التهذيب» إلا أنه لم يتابع على هذا الرواية أصلاً، وقد عاد مرة أخرى ورواه على الجادة: (عن ابن أبي زائدة عن خالد بن سلمة عن مسلم مولى خالد عن خالد بن عرفطة به . . .) كما وقع عند البزار، وهذا هو المحفوظ بلا ريب. والحديث: صحيح متواتر على كل حال؛ وقد مضى له شواهد عن جماعة من الصحابة به مثله . . . والله المستعان لا رب سواه.

(*) هذا: رجل لم يسم، والإسناد إليه ولا يثبت كما يأتي.

٦٨٦٩- منكر: أخرجه ابن أبي عاصم في «الدييات» [رقم ٢٣١]، وابن أبي عمر في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٤/ ٦٤]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب» [٩/ ١٨٤ / طبعة العاصمة]، وسعيد بن منصور في «تفسيره» [٤/ ١٤٩٥-١٤٩٦ / رقم ٧٦٢ / طبعة الصمعي]، ومن طريقه ابن مردويه في «تفسيره» [٣/ ١٢٥ / طبعة دار طيبة]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عمران بن ظبيان الكوفي عن عدى بن ثابت عن رجل به . . . نحوه . . . ولفظ سعيد ابن منصور ومن طريقه ابن مردويه في آخره: (فهو كفارة له يوم ولد إلى يوم يموت) وعند ابن أبي شيبة وابن أبي عمر: (. . . كان كفارة لما مضى من ذنوبه من يوم ولدته أمه إلى يوم تصدق به).

قلت: ومن طريق عمران بن ظبيان: أخرجه الطبري في «تفسيره» [١٠/ رقم ٢١٠٠ / طبعة الرسالة]، لكن وقع عنده سقط في سنده لا يقل عن رجلين، بين شيخ شيخه وعمران بن ظبيان.

حديث أبي الحجاج الثمالي (*)

٦٨٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْبَغْدَادِيُّ - لَيْسَ بِالزَّهْرَانِيِّ - حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ مَالِكِ الطَّائِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِذِ الْأَزْدِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَجَّاجِ الثَّمَالِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ

= ومدار الحديث على عمران بن ظبيان: وهو شيخ مختلف فيه، وثقه يعقوب الفسوي وحده، وقال في موضع آخر: «لا بأس به» وقد عزا المزي والحافظ والهيثمى وقبلهم المنذرى: توثيقه إلى ابن حبان، وهذا وهمٌ منهم إن شاء الله؛ كما بينه الإمام في «الضعيفة» [رقم ٤٤٨٢]، وحاصله: أن (عمرو بن ظبيان) المذكور في «ثقات» ابن حبان [٢٣٩/٧]، شيخ آخر متقدم الطبقة عن (عمرو بن ظبيان) هنا، فالأول مدني يروى عن أهل المدينة، ويكنى بأبي حفص، ويعرف بـ (مولي أسلم) وهو خال إبراهيم بن أبي يحيى الهالك المشهور.

أما صاحبنا هنا: فهو كوفي لا تعرف له كنية؟! ولم يذكره ابن حبان في الثقات أصلاً، بل أدرجه في «المجروحين» [١٢٣/٢-١٢٤]، وقال: «كان ممن يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به، ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار» وقد تحرفت تلك العبارة على الحافظ في «التهذيب»، فنقلها هكذا: «فحش خطؤه حتى بطل الاحتجاج به» ثم قال في «التقريب»: «ضعيف رُمي بالتشيع، تناقض فيه ابن حبان» كذا قال، وقد عرفت أن ابن حبان لم يتناقض ولا كاد. وقد قال البخاري عن عمران هذا: «فيه نظر» وهذا جرح شديد عنده، وذكره العقيلي وابن عدى وغيرهما في «الضعفاء» وهو من رجال «التهذيب». وباقى رجال الإسناد ثقات أئمة. والحديث: أورده المنذرى في «الترغيب» [٢٠٨/٣]، ثم قال: «رواه أبو يعلى، ورواه رواة «الصحيح» غير عمران بن ظبيان».

وقد أشار الهيثمي في «المجمع» [٤٧٤/٦]، والبوصيري في «الإتحاف» [٦٤/٤]، إلى إعلال الحديث بـ (عمران بن ظبيان)، والله المستعان.

(*) ذكره غير واحد في (الصحابة) وقد اختلف في اسمه على أقوال، فسماه بعضهم: (عبد بن عبد) وقيل: (عبد الله بن عامر) وقيل: (عبد الله بن عائذ) وقيل غير ذلك، راجع «الإصابة» [١٦٣/٤].

٦٨٧٠ - منكر: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٢/٢٢٢]، وفي «مسند الشاميين» [٢/٢] رقم [١٤٩٩]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والثاني» [٤/٢٤١٢]، وأبو نعيم في «المعرفة» =

الْقَبْرِ لِلْمَيِّتِ حِينَ يُوَضَعُ فِيهِ: وَيَحْكُ يَا ابْنَ آدَمَ مَا غَرَّكَ بِي؟! أَلَمْ تَعْلَمْ أَنِّي بَيْتُ
الْفِتْنَةِ، وَبَيْتُ الظُّلْمَةِ؟! مَا غَرَّكَ إِذْ كُنْتَ تَمْرُ بِي فِدَادًا؟! فَإِنْ كَانَ مُصْلِحًا، أَجَابَ
عَنْهُ مُجِيبٌ لِلْقَبْرِ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟! قَالَ: فَيَقُولُ

[٥/ رقم ٦٧٤٨ / طبعة الوطن]، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» [رقم ١٧٦٢]، وغيرهم من
طريق بقرية بن الوليد عن أبي بكر ابن عبد الله بن أبي مريم الغساني عن الهيثم بن مالك الطائي
عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي عن أبي الحجاج الثمالي به نحوه .
وهو عند الطبراني في «مسند الشاميين» دون قول ابن عائذ في آخره .
قلت: هذا إسناد منكر معلول، وفيه علل:

بقية بن الوليد: كان يدلّس ويسوي، وقد صرح بالسماع من شيخه عند الطبراني في «مسند
الشاميين» والحاكم وابن أبي عاصم وأبي نعيم؛ لكن هذا لا يكفي من مثله، بل لا بد لقبول
حديثه: أن يصرح من السماع من شيخه وشيخ شيخه على التوالي؛ لكونه كان يدلّس التسوية،
وبهذا أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٢/ ١٥٥]: فقال: (رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛
لتدليس بقية بن الوليد).

وقد اختلف عليه في سنده أيضاً، فرواه عنه محمد بن مصفى وأحمد بن سعيد بن يعقوب
الكندي وأبو الربيع سليمان بن داود الأحول، ثلاثتهم على هذا الوجه الماضي، وخالفهم عمار
بن نصر السعدي الخرساني، فرواه عن بقية الهيثم بن مالك عن ابن عائذ عن أبي الحجاج الثمالي
به نحوه مختصراً، وأسقط منه (أبا بكر ابن أبي مريم) من سنده، هكذا أخرج ابن أبي الدنيا في
«التواضع والخمول» [ص ٢٨٠ / رقم ٢٣٥]، حدثنا عمار بن نصر به .

قلت: إن لم يكن أبو بكر ابن أبي مريم قد سقط من سنده، - يعني من مطبوعة «التواضع» -
فقد وهم عمار في سنده، وعمار شيخ صالح الحديث من رجال «التهديب» وقول الجماعة عن
بقية بن الوليد: هو المحفوظ؛ ولم ينفرد به بقية، بل توبع عليه: تابعه أبو اليمان الحكم بن نافع
الشمالي عن أبي بكر ابن أبي مريم عن الهيثم بن جميل عن عبد الرحمن بن عائذ عن أبي الحجاج
الشمالي به نحوه . . . دون قول ابن عائذ في آخره . . .

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» [٢/ رقم ١٤٩٩]، وعنه أبو نعيم في «الحلية» [٦/ ٩٠]،
وفي «المعرفة» [٥/ رقم ٦٧٤٨]، من طريق أبي زرعة الشامي عن أبي الحكم به .

قال أبو نعيم: «غريب من حديث الهيثم عن عبد الرحمن!» .

الْقَبْرِ: إِنِّي إِذَا أَعُوذُ عَلَيْهِ خَضِرًا، وَيَعُودُ جَسَدُهُ نُورًا، وَتَصْعَدُ رُوحُهُ إِلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ»، قال له ابن عائد: يا أبا الحجاج، وما الفداد؟ قال: الَّذِي يُقَدِّمُ رَجُلًا وَيُؤَخِّرُ أُخْرَى، كَمَشِيَّتِكَ يَا ابْنَ أَخِي أَحْيَانًا، قَالَ: وَهُوَ يَوْمَئِذٍ يَلْبَسُ وَيَتَهَيَّأُ.

= قلتُ: ورجاله كلهم ثقات مشاهير سوى (أبي بكر ابن عبد الله بن أبي مريم الغساني) فهو شيخ ضعيف مختلط، بل تركه الدارقطني وغيره، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٣/ ١٦٤]، فقال: «وفيه أبو بكر ابن أبي مريم، وفيه ضعف لاختلاطه» وهو من رجال الأربعة إلا النسائي. وفي الإسناد علة آخر فقد قال ابن رجب بعد أن ساق الحديث في «أهوال القبور» [ص ٤٤ / طبعة دار الكتاب العربي]: «وقد روى هذا الكلام: معاوية بن صالح أخبرني مخبر عن عبدالرحمن [بالأصل: «عمرو»، وهو تحريف] بن عائد الأزدي عن غضيف بن الحارث الكندي سمع عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: «إن العبد إذا وضع في قبره . . .» فذكره بنحوه، خرجه أبو الحسن بن البراء عن علي بن المدني عن زيد بن الحباب عن معاوية، وكذا رواه يحيى ابن جابر الطائي عن ابن عائد الأزدي، وهذا الموقوف [بالأصل: «الموقف»، وهو تحريف] أصح».

قلتُ: وهو كما قال . . . والله المستعان لا رب سواه.

حديث الأعشى المازنى (*)

٦٨٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْدُمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرَ يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي صَدَقَةُ بْنُ طَيْسَلَةَ ، حَدَّثَنِي مَعْنُ بْنُ ثَعْلَبَةَ الْمَازِنِيُّ ، وَالْحَيُّ بَعْدَهُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْأَعْشَى الْمَازِنِيُّ ، قَالَ : أَتَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَنْشَدْتَهُ :

يا مالك الناس وديان العرب إنى لقيت ذربةً من الذرب
غدوت أبغيها الطعام فى رجب فخلفتنى بتزاعٍ وحسرب
أخلفت العهد ولطت بالذنب وهن شرٌّ غالبٌ لمن غلب
فجعل النبي ﷺ يتمثلها ، ويقول : « وَهِنَّ شَرٌّ غَالِبٌ لِمَنْ غَلَبَ » .

(*) هو: الشاعر المخضرم المشهور صاحب القصائد المشهورة؛ وقد أثبت له الصحبة: البخارى وأبو حاتم الرازى وجماعة؛ واختلف فى اسمه على أقوال، راجع «الإصابة» [٩/٤].

٦٨٧١ - ضعيف: أخرجه عبد الله بن أحمد فى زوائد المسند [٤٧٧/١١] - طبعة الرسالة - والبيهقى فى «سننه» [٢٠٩٠٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢٩٩/٤]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والثانى» [٥/ رقم ٢٨٢٤]، والبخارى فى «تاريخه» [٦١/٢]، وابن حبان فى «الثقات» [٣/ ٢١ - ٢٢]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [١/ رقم ٩٠٩٠ / طبعة الوطن]، وابن قانع فى «المعجم» [١/ ٦٥-٦٦]، وعد الغنى بن عبد الواحد المقدسى فى «أحاديث الشعر» [رقم ٢٣]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٦٤]، وغيرهم من طريق محمد بن أبى بكر المقدمى عن أبى معشر يوسف بن يزيد البراء عن صدقة بن طيسلة عن معن بن ثعلبة المازنى عن الأعشى المازنى به نحوه . . .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٢٣٤/٨]: «رواه عبد الله بن أحمد والطبرانى وأبو يعلى والبخارى . . . ورجالهم ثقات» .

وقال البوصيرى فى «الإتحاف» [٤٨/٦]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف بإسناده ومتمنه قال: «هذا إسناد صحيح» .

وكذا صحح سنده الصالحى فى السيرة الشامية الكبرى» [٣٤٩/٩].

وتابعهما: الإمام أحمد شاكر فى تعليقه على «المسند» [١١٣/١١].

=

= قلتُ: وهذا كله تساهل مردود، ومدار الإسناد على صدقة بن طيسلة وشيخه معن بن ثعلبة؛ وكلاهما شيخ مغمور غائب الحال، انفرد ابن حبان بذكرهما في «الثقات» وقد علم تساهله في توثيق مثل هذا الطراز من حملة الأخبار.

وباقى رجال الإسناد ثقات مشاهير من رجال «الصحيح» وفي أبى معشر كلام لا ينزل بحديثه عن درجة القبول إن شاء الله؛ واحتجاج الشيخين به يقويه بلا ريب:

وقد اختلف فى سند هذا الحديث على ألوان، فرواه محمد بن أبى بكر المقدمى عن أبى معشر البراء على الوجه الماضى؛ وخالفه إبراهيم بن محمد بن عرعة، فرواه عن أبى معشر فقال: عن صدقة بن طيسلة عن أبيه والحى عن الأعشى المازنى به نحوه...، فجعله (عن صدقة عن أبيه والحى...): بدل: (عن صدقة عن معن بن ثعلبة والحى).

هكذا أخرجه فى «الطبقات» [٥٣/٧]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٨٨ / طبعة الفاروق]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٩٠٥]، من طرق عن إبراهيم به.

قلتُ: ووقع عند البيهقى: (عن طيسلة بن نباتة) بدل: (طيسلة بن صدقة)، ونبه عليه البيهقى عقب روايته؛ فكأنه قد اختلف على إبراهيم بن عرعة فى اسم والد (صدقة) وفى صدقة نفسه، والصواب أنه (صدقة بن طيسلة) وطيسلة هو اسم أبيه؛ وقد تحرف عند ابن أبى الدنيا إلى (طيلسة)، بتقديم اللام على السين، ووقع عند ابن سعد: (طيسلة المازنى) كذا، وهو خطأ أيضاً، إنما هو (صدقة بن طيسلة المازنى) فلعل صدقة قد سقط من مطبوعة «طبقات ابن سعد» أو هو وهم من بعضهم؟!

نعم: وقع عند ابن أبى خيثمة: (طيسلة بن صدقة) وقال إبراهيم بن عرعة عقبه: (إنما هو صدقة ابن طيلسة).

فالظاهر: أن أبى معشر البراء - شيخ إبراهيم بن عرعة - كان يضطرب فى اسم شيخه، والصواب أنه (صدقة بن طيسلة) وبهذا ترجمه البخارى وابن أبى حاتم وابن حبان وغيرهم؛ وقد توبع أبو معشر على هذا الاسم إلا أن خولف فى سنده، فرواه عون القيسى فقال: أخبرنا صدقة بن طيلسة عن عمه عقبه بن ثعلبة عن الأعشى المازنى به نحوه...

هكذا أخرجه ابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥ / رقم ٢٧١١]، بإسناد ضعيف إلى عون القيسى به.

حديث قيس بن الحارث (*)

٦٨٧٢- حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا هشيم، عن ابن أبي ليلى، عن حميضة بن الشمردل، عن قيس بن الحارث، قال: أسلمت وعندى ثمان نسوة، فأتيت النبي ﷺ، فقلت ذلك له، فقال: «اختر منهن أربعاً».

= قلت: وقد تحرف عنده: (طيسلة) إلى (طيلسة) وربما كان ذلك من أوهام بعضهم.

وعون القيسي: لم أميزه بعد، ثم بدا لي أنه (عون بن كهمس بن الحسن) وهو من رجال أبي داود؛ وقد نسبه ابن حبان قيسياً في ترجمته من «الثقات» [٢٨٢/٧].

وقد اختلف عليه في إسناده هو الآخر، فرواه عن إسحاق بن إدريس على الوجه الماضي عند ابن أبي عاصم؛ وإسحاق هذا: أظنه الأسواري الشيخ التالف، وترجمته في «الميزان ولسانه» [٣٥٢/١]، وقد خالفه إسماعيل بن حفص - وهو ابن عمرو بن دينار الأودي الشيخ الصدوق الصالح - فرواه عن عون بن كهمس فقال: عن طيسلة عن عمه عقبة بن ثعلبة عن الأعمش المازني به نحوه... فسمى شيخ عون فيه: (طيسلة) بدل: (صدقة بن طيسلة) هكذا أخرجه البزار في «مسنده» [٣/٢١١٠ / كشف الأستار]، حدثنا إسماعيل به.

قلت: وكلا الوجهين غير محفوظين أصلاً، والصواب في إسناد هذا الحديث: هو الوجه الأول الذي يرويه أبو معشر البراء عن صدقة بن طيسلة عن معن بن ثعلبة عن الأعشى المازني به. وهذا إسناد ضعيف كما تقدم.

وللحديث: طريق آخر عند عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» [١١/٤٨١-٤٨٢ / طبعة الرسالة]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٢/١٢١٥]، وابن سعد في «الطبقات» [٥٣/٧]، والرويانى في «مسنده» [رقم ١٤٥٣]، وأبى نعيم في «المعرفة» [٥/٦٤٢٥]، وجماعة غيرهم.

وهو طريق تالف مجهول، راجع الكلام عليه في «الضعيفة» [رقم ٥٧١٢]، للإمام، والله المستعان لا رب سواه.

(*) ذكره غير واحد في (الصحابة) وقد اختلف في اسمه، فقيل: (الحارث بن قيس) وبذلك جزم جماعة؛ والذي عليه الأكثرون أنه: (قيس بن الحارث) الأسدى؛ راجع «الإصابة» [٥/٤٥٩].

٦٨٧٢- ضعيف: أخرجه أبوداود [٢٢٤١]، وابن ماجه [١٩٥٢]، والدارقطنى في «سننه» [٣/٢٧٠] والطبرانى في «الكبير» [١٨/٩٢٢] و[رقم ٩٢٣]، وسعيد بن منصور في =

= «سننه» [٢٢/٢]، والبيهقي في «سننه» [١٣٦٢٤، ١٣٨٢٩، ١٣٨٣٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٥٥/٣]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٢/٢ رقم ٢١٣٨] و[٤/٤ رقم ٥٧٠٢]، والعقيلي في «الضعفاء» [٢٩٩/١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥٦/١٢]، وجماعة من طرق عن هشيم بن بشير عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن حميضة بن الشمردل عن قيس بن الحارث [وعند جماعة: (عن الحارث بن قيس)] به .

قلت: هذا إسناد ضعيف معلول، وقد اختلف في سنده على هشيم على ألوان، لكنه توبع على هذا اللون عن ابن أبي ليلي، تابعه: عيسى بن المختار: عند أبي داود [٢٢٤٢]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٨٣/٧]، وابن أبي شيبة [١٧١٨٤]، وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٢/٢ رقم ١٠٥٤]، وابن سعد في «الطبقات» [٦٠/٦]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [٢٠٨٨/٢ طبعة الفاروق]، وغيرهم .

وهكذا رواه المختار بن فلفل عن ابن أبي ليلي بإسناده به . . . عند الإسماعيلي في «المعجم» [١/١ رقم ٤٤٦] طبعة مكتبة العلوم والحكم، من طريق السري بن عاصم عن عيسى بن يونس عن المختار به .

قلت: وهذا متابعة فاشلة، والسري بن عاصم متهم بسرقة الحديث، راجع ترجمته من «اللسان» [١٢/٣]. وعلى كل حال: فالإسناد محفوظ إلى ابن أبي ليلي؛ وهو أبو عبد الرحمن الفقيه الكوفي؛ إلا أنه كان سيئ الحفظ، مضطرب الحديث .

وبه أعله النووي في «المجموع» [٢٤٤/١٦]، وعبد الحق الإشبيلي كما نقله عنه ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» [٣/١٦٧-١٦٨]. لكن ابن أبي ليلي لم ينفرد به، بل تابعه عليه محمد بن السائب الكلبي عن حميضة بن الشمردل عن قيس بن الحارث به . . .

أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢٧٠/٣]، والطبراني في «الكبير» [١٨/١٨ رقم ٩٢٣]، وسعيد ابن منصور في «سننه» [٢٣/٢]، والبيهقي في «سننه» [١٣٨٢٩]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٥/٥ رقم ٢٧٣٧]، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» [ص ٢٩٣]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٤/٤ رقم ٥٧٠١]، وابن قانع في «المعجم» [٢/٣٥٣]، والمؤلف [برقم ٦٨٧٤] - وفي سنده انقطاع - وابن عبد البر في «التمهيد» [١٢/٧٥]، وغيرهم من طرق عن الكلبي به . قلت: والكلبي هالك متهم بالكذب، وهو من رجال «التهديب» .

٦٨٧٣- حدثنا أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم، قال: حدثني يوسف بن بهلول، حدثنا عبد الله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق قال: قدم وفد بني تميم على رسول الله ﷺ وسلم فيهم قيس بن الحارث .

٦٨٧٤- قال أبو عبد الله: وحدثت عن الثوري عن محمد بن السائب عن حميضة ابن الشمردل، عن قيس بن الحارث عن النبي ﷺ بنحوه .

= وشيخه: (حميضة بن الشمردل) شيخ ضعيف منكر الحديث على قلته، قال البخاري: «فيه نظر» وهذا جرح شديد عنده، وقال ابن القطان في «بيان الوهم» [١٦٨/٣]: «لا تعرف له حال»، وقد ضعف ابن السكن حديثه هذا» يعني هذا الحديث هنا، ولا عبرة بذكر ابن حبان له في «الثقات» فإنه ما خبر حاله أصلاً، وقد أنكر عليه العقيلي هذا الحديث، وساقه له في ترجمته من «الضعفاء» وكذا ذكره غير واحد في كتب «الضعفاء» .

وقد ضَعَّف البخاري إسناده هذا الحديث في ترجمة الحارث بن قيس من «تاريخه» [٢٦٢/٢]، فقد علقه من طريق حميضة بن الشمردل عن الحارث به . . . ثم قال: «ولم يصح إسناده» .

قلتُ: وللحديث طرق أخرى كلها معلولة لا يثبت منها شيء قط، وكذا في الباب عن غيلان الثقفي وغيره؛ ولا يصح في هذا الباب حديث، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» واستوفينا هناك تخريج الحديث هنا مع طرقه وشواهد ما ورد في معناه؛ وكل ذلك ضعيف، والله المستعان لا رب سواه .

● تنبيه: قد وقع في سند ابن ماجه (عن حميضة بنت الشمردل) هكذا: (بنت) بدل (ابن) وهذا إما أن يكون تحريفاً قديماً وقع في أصول «السنن»، أو هو وهم من ابن ماجه نفسه أو ممن دونه، لا ثالث لهذين الاحتمالين عندي، والصواب أنه: (حميضة بن الشمردل) وهكذا ترجمه النقلة .

٦٨٧٣- صحيح: هذا إسناده صحيح إلى محمد بن إسحاق، وهو ابن يسار المطلبي الإمام الصدوق العالم الكبير .

٦٨٧٤- ضعيف: انظر قبل الماضي .

حديث المطلب بن أبي وداعة(*)

٦٨٧٥- حَدَّثَنَا ابن نمير، حَدَّثَنَا أبو أسامة، عن ابن جريج، عن كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة، عن أبيه، عن أبيه المطلب، قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا فرغ من سبعة، جاء حتى يحاذي بينه وبين السقيفة، فيصلى ركعتين في حاشية المطاف، وليس بينه وبين الطوائف أحدٌ.

(*) هو: السهمي القرشي، صحابي معروف من مسلمة الفتح؛ وحديثه عند الجماعة إلا البخاري. ٦٨٧٥- ضعيف: أخرجه أبو داود [عقب رقم ٢٠١٦]، والحميدي [عقب رقم ٥٧٨]، وأحمد [٣٩٩/٦]، والنسائي [٧٥٨]، وابن ماجه [٢٩٥٨]، والطبراني في «الكبير» [٢٠/٢] رقم [٦٨٣]، وابن خزيمة [٨١٥]، وابن حبان [٢٣٦٣]، والحاكم [٣٨٤/١]، وابن أبي شيبة [١٥٤٠]، والطحاوي في «المشكل» [١٨١/٦]، وابن قانع في «الصحابة» [١٠١/٣]، وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن أبيه عن جده به... وهو عند جماعة بنحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح».

قلت: كلا! بل هو ضعيف معلول، وقد اختلف فيه على ابن جريج وشيخه على ألوان، والذي صَوَّبَهُ الدارقطني في «العلل» [٦٣/١٣]، وأشار إليه البيهقي في «سننه» [٢٧٣/٢]، هو ما رواه ابن عيينة: حدثني كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن بعض أهله عن جده أنه رأى النبي ﷺ: (يصلى مما يلي باب بنى سهم والناس يمرون بين يديه، وليس بينهما سترة، قال سفيان: ليس بينه وبين الكعبة سترة).

أخرجه أبو داود [٢٠١٦]- واللفظ له- والحميدي [٥٧٨]، وأحمد [٣٩٩/٦]، والفسوي في «المعرفة» [٥٠/٣]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤٦١/١]، وفي «المشكل» [١٨١/٦]، والطبري في «تهذيب الآثار» [٣٠١/١] رقم ٥٥٦/ الجزء المفقود / طبعة دار المأمون، وابن المنذر في «الأوسط» [٩٣/٥]، والمؤلف [٧١٧٣]، والبيهقي في «سننه» [٣٢٩٥]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة به.

قلت: واختلف فيه على ابن عيينة أيضاً، إلا أن هذا هو المحفوظ عنه؛ وفي الإسناد: جهالة (بعض أهل كثير بن كثير) ولم يذكر هذا البعض المجهول سماعه من المطلب بن أبي وداعة، فلعله أرسل =

حديث أبي رهم الغفارى، وآخر(*)

٦٨٧٦- حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرُوهَ، أَنَّ أَبَا حَازِمٍ مَوْلَى أَبِي رَهْمٍ الْغَفَارَى أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي رَهْمٍ وَأَخْرَأَهُمَا كَانَا فَارَسِينَ يَوْمَ حَنِينٍ فَأَعْطِيَا سِتَّةَ أَسْهُمٍ: أَرْبَعَةً لِفَرَسَيْهِمَا وَسَهْمِينَ لِهَمَّا فَبَاعَا السَّهْمِينَ بِبَكْرِينَ .

= الحديث عنه ، فتلك علتان: الجهالة والانتقطاع، وبهذا أعله ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» [٥/ ٥٤١]، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار» والله المستعان .
(*) هو: كلثوم بن الحصين الغفارى، صحابى معروف، وحديثه عند البخارى في «الأدب المفرد» وراجع «الإصابة» [٧/ ١٤١].

٦٨٧٦- تالف: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٩/ رقم ٤٢٠]، وسعيد بن منصور فى «سننه» [٢٧٦٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٦٥٣]، وغيرهم من طريق إسماعيل بن عياش عن إسحاق ابن عبد الله بن أبى فروة عن أبى حازم مولى أبى وهم عن أبى رهم وعن أخيه به . . . وعند الطبرانى: (يوم خيبر) بدل: (يوم حنين) ومثله عند سعيد بن منصور، وعند البيهقى: (يوم خيبر، أو قال: يوم حنين) هكذا بالشك .
قلت: هذا إسناد تالف! وفيه ثلاث علل:

الأولى: إسماعيل بن عياش: صدوق عالم؛ إلا أنهم تكلموا فى روايته عن غير أهل بلده من الشاميين، وهذا الحديث منها، فى فشيخه فيه مدنى مشهور؛ لكن إسماعيل لم ينفرد به؛ بل تابعه قيس بن الربيع عن محمد بن على السلمى عن إسحاق بن أبى فروة عن أبى حازم عن أبى رهم قال: (حضرت حنيناً أنا وأخى . . .) وساق الحديث نحوه . . .

أخرجه الطيالسى [رقم ١٤٢٦ / طبعة هجر] -والطرف الماضى له- والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ١٠١]، والطبرانى فى «الكبير» [١٩/ رقم ٤١٩]، وابن قانع فى «المعجم» [٢/ ٣٩٢]، من طرق عن قيس بن يأسناده به . . . وعند الطبرانى: (خيبر) بدل: (حنين).

قلت: وهذه متابعة لا تثبت، وقيس بن الربيع ضعيف لا يحتج به على التحقيق، وقد شرحنا حاله شرحاً دقيقاً فى «المحارب الكفيل» وهو من رجال الأربعة إلا النسائى .

وشيخه (محمد بن على السلمى) أراه أباً عتاب ابن عم منصور بن المعتمر، وهو شيخ ثقة صدوق من رجال «تعجيل المنفعة» .

حديث عمرو بن أمية الضمري (*)

٦٨٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمِيَّةِ الضَّمْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّبْرُقَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمِيَّةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ أُمِيَّةِ، قَالَ: مَرَّ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ-أَوْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ- بِمِرْطٍ، فَاسْتَغْلَاهُ، فَمُرَّبَهُ عَلَى عَمْرٍو بْنِ أُمِيَّةِ، فَاشْتَرَاهُ، فَكَسَاهُ امْرَأَتَهُ سَخِيْلَةً بِنْتِ عَبِيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ

= والثانية: أبو حازم في سنده: هو الغفاري مولى أبي رهم المدني؛ وهو شيخ صالح الحديث؛ روى عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» كذا قال؛ والأقرب أنه صدوق كما أشرنا؛ وليس هو بأبي حازم البياضى مولى الأنصار وإنما ذكرته هنا لإنصافه!

والثالثة: وإسحاق بن أبي فروة: شيخ متروك عندهم، وهو من رجال الأربعة إلا النسائي، وبه وحده: أعله الهيثمى في «المجمع» [٦١٦/٥]، وصاحبه البوصيرى في «إتحاف الخيرة» [٥/٤٣]، وقبلهما قال الشمس بن عبد الهادى في «التنقيح» [١٣٧/٣]: «هذا الحديث لم يخرجوه؛ وأبو رهم مختلف فى صحبته، وفى إسناده قيس - يعنى ابن الربيع - ضعفه غير واحد من الأئمة».

قلت: وهم الشمس فيما قاله بشأن أبى رهم، فإنى لا أعلم بين النقاد اختلافاً فى صحبة أبى رهم الغفارى أصلاً، فلعله ظنه: (أبا رهم السماعى الظهرى)، فهذا هو الذى اختلف فى صحبته، راجع ترجمته فى «الإصابة» [١٨٢/١]، واللّه المستعان لا رب سواه.

● تنبيه: قد تحرف قوله: (عن أبى رهم وأخيه) فى سند المؤلف من الطبعتين إلى (عن أبى رهم وأخر) هكذا: (وأخر!) والصواب: (وأخيه) فهكذا هو فى «المطالب العالّية» [٣٧٩/٩]، و«إتحاف الخيرة» [١١٣/٥]، نقلاً عن المؤلف بإسناده به.

(*) هو: صحابى مشهور، وكان شجاعاً شهماً؛ وقد توفى فى خلافة معاوية - رضى الله عنهما - وحديثه فى الكتب الستة.

٦٨٧٧- ضعيف بهذا السياق: أخرجه النسائي فى «الكبرى» [٩١٨٤]، وابن حبان [٤٢٣٧]، والبخارى فى «تاريخه» [٤٣٣/٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤١٩/٤٥-٤٢٠]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٥٠/١٥]، وغيرهم من طريق حاتم بن إسماعيل عن يعقوب ابن عمرو بن عبد الله ابن أمية عن الزبرقان بن عمرو - ويقال: ابن عبد الله - بن أمية عن أبيه عن عمرو بن أمية به =

المطلب، فمر به عثمان-أو عبد الرحمن-، فقال: ما فعل المرط الذي ابتعت؟ قال عمرو: تصدقت به على سخيلة بنت عبيدة، فقال: إن كل ما صنعت إلى أهلك صدقة، قال عمرو: سمعت رسول الله ﷺ، يقول ذلك، فذكر ما قال عمرو لرسول الله ﷺ، فقال: «صَدَقَ عَمْرُو، كُلُّ مَا صَنَعْتَ إِلَى أَهْلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِمْ».

= نحوه . . . وهو عند النسائي والبخارى: مختصراً بنحو المرفوع فقط، ومثلهما المزى في «تهذيبه». قال الهيثمي في «المجمع» [٤/٥٩٥]: «رواه أبو يعلى والطبراني، ورجال الطبراني ثقات كلهم».

قلت: يغلب على الظن أن طريق الطبراني مثل طريق المؤلف ومن روى الحديث هنا، ويؤيده: أن أبا الحجاج المزى قد رواه في «تهذيبه» بسنده إلى الطبراني قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثنا القعنبي قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل بإسناده به.

قلت: ومدار الإسناد على (عبد الله بن عمرو بن أمية) وهو شيخ مجهول الحال، لم يرو عنه سوى رجلين؛ ولم يؤثر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده، وهو كثير التساهل في توثيق تلك الطبقة من النقلة، وعنه قال الهيثمي ما قاله أنفأ، وهو أتبع له من ظله في مثل هذا، وقد قال الحافظ في (تقريبه) عن عبد الله هذا: «مقبول» يعنى عند المتابعة؛ وإلا فلين، وهو كذلك. وباقي رجال الإسناد: ثقات مشاهير؛ ويعقوب بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن أمية؛ وإن لم يرو عنه سوى رجلين، وقال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» لكن مع ذكر ابن حبان له في «الثقات» فقد احتج به في «صحيحه» وقال عنه عقب الحديث [رقم ٧٣١/إحسان]: «مشهور مأمون» وهذا توثيق معتمد جداً، وقد أغفله المزى والذهبي ومغلطاي والحافظ في «التهذيب» وذيوله» وكذا أغفله من ذيل علي «التهذيب» و(كتب الجرح والتعديل) من فضلاء العصر، فليستدرك من هنا.

فالخاصل: أن يعقوب هذا: شيخ صالح الحديث يحتج به.

وقد استروح المناوى إلى قول الهيثمي الماضى عن سند الطبراني بكون رجاله ثقات، فقال في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/٤٢٢/٢] طبعة مكتبة الشافعى: [وإسناده صحيح] هكذا يجازف هذا الرجل، وكذا غرّه قول المنذرى في «الترغيب» [٣/٤٣]، بعد أن ساق هذا الحديث قال: «رواه أبو يعلى والطبراني، ورواته ثقات» وقد عرفت: أن من رواه: (عبد الله بن عمرو ابن أمية) ولم يؤثر فيه توثيق عن يعقوب عليه في هذا الباب.

= ثم قول الناقد : «رجالہ ثقات» أو : «رواته ثقات» لا یعنی صحة سندہ أصلاً ، لكن المناوی یأبی إلا أن یفہم من ہذا صحۃ إسناده كل حدیث قیل فیہ : «رجالہ ثقات» کیما یحلو له التعقب علی السیوطی فی كل شیء ، كما فعل فی ہذا الحدیث هنا ، فإنه قال فی «الفیض» [٢٨/٥] ، بعد أن صفا له القول بصحة إسناده الحدیث ! عنده ، قال : «وبہ یعرف أن رمز المؤلف - یعنی السیوطی - لحسنہ تقصیر ، فكان من حقہ الرمز لصحته» وقد قال أبو الفیض الغماری فی «المداوی» [٥/٦٨] ، یرد علی المناوی تصحیحه المذكور بقولہ : (وظننت أن قول الحافظ فی حدیث «رواته ثقات» معناه أنه صحیح ، وليس كما ظننت ، ولو كان كذلك ؛ قال المنذری : «إسناده صحیح» بل قال : «رواته ثقات» . . . فلو كنت من أهل هذا الفن ؛ لعرفت أنه - یعنی المنذری - عدل عن ذلك لنکتة ! ولكن بعيد ، هذا داخل فیما لیس من شأنك ، وبہ یعرف أنه كان - یجب علیك : السکوت وعدم الخوض فما لا تحسن ولا تعرف» .

قلتُ : وقد شنع الغماری كثيراً علی المناوی لأجل كلامه بشأن الزبرقان بن عبد اللہ راوی الحدیث هنا ، وقال ما لا یحسن إیراده هنا ، مع كون كلام المناوی لا یحتمل ذلك التشنیع الفاضح ، لكن لعل اللہ ابتلاه بلسان ذلك الغماری ؛ لكونه كان مغرماً - هو الآخر - بالتشنیع علی السیوطی کیفما اتفق له ، سامحهما اللہ .

وقد مضى أن الزبرقان فی سند الحدیث : هو ابن عبد اللہ بن عمرو بن أمیة الضمري ؛ ویقال له أيضاً : (الزبرقان بن عمرو) كما وقع فی سند البخاری فی «تاریخه» وأراه نسب هناك إلى جده ، وقد وثقه جماعة ؛ وفرق البخاری وأبو حاتم الرازی وابن حبان وغيرهم بیله وبين (الزبرقان) الذی یروی عنه کلب بن صبح ؛ ویروی هو عن عمه عمرو بن أمیة الضمري ، وهو شیخ مجهول ، وتوثیق الحافظ له فی «التقریب» قائم علی مسایرته لمغلطای فی عدم التفریق بیله وبين الذی قبله ، والظاهر هو التفریق بینهما إن شاء اللہ .

وقد توبع الزبرقان علیه عن أیبه : تابعه محمد بن أبی حمید عن عبد اللہ بن عمرو بن أمیة عن أیبه مرفوعاً : (ما أعطی الرجل امرأته فهو صدقة) .

أخرجه أحمد [١٧٩/٤] - واللفظ له - والطیالسی [١٣٦٤ ، ١٥٣٢] ، ومن طریقہ البزار فی «مسنده» [٢/١٥٠٧ / كشف الأستار] ، والبیهقی فی «الشعب» [٦/ رقم ٨٧١٦] ، وفي «سننه» [رقم ٧٥٤٧] ، وفي «المعرفة» [٦/ ٢٠٤-٢٠٥] ، والمزی فی «تهذیبه» [١٥/ ٣٥٠] ، =

= وابن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب» [٨ / ٥٣٤ ، ٥٣٥ / طبعة العاصمة]، وغيرهم من طرق عن محمد ابن أبي حميد به . . . وهو عند ابن راهويه والبزار والبيهقي في «سننه» و«المعرفة» في سياق مطول في أوله، وهو رواية للطيالسي؛ ولفظ المرفوع عند الطيالسي والجميع: (ما أعطيتموهن من شيء فهو لكم صدقة).

قلت: وهذه متابعة لا خير فيها، وابن أبي حميد: هو الأنصاري أبو إبراهيم المدني، وهو شيخ ضعيف منكر الحديث، إلى الترك أقرب منه إلى غيره، وقد وهاه الجوزجاني وغيره، ووثقه أحمد بن صالح المصري، فلم يلتفت أحده، كأنه لم يخبر حاله كما ينبغي، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه.

وبه أعله: البيهقي عقب روايته في «المعرفة» وكذا الزركشي في «الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة» [ص ٨١]، والحافظ في «المطالب» [٨ / ٥٣٥]، والهيثمي في «المجمع» [٣ / ٣٠٠]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣ / ١١] و[٤ / ٥٨]، وغيرهم. وقد اختلف على محمد بن أبي حميد في سنده أيضاً.

فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي؛ وخالفهم عبد الله بن وهب المصري، فرواه عن ابن أبي حميد فقال: عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو بن أمية عن أبيه مرفوعاً مثل لفظ الطيالسي والجماعة الماضي؛ وفيه قصة في آخره؛ فزاد فيه (ابن المنكدر) بين ابن أبي حميد وعبد الله بن عمرو، هكذا أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٣٢٣]، بإسناد صحيح إلى ابن وهب به.

قلت: فهذان لونا من الاختلاف على ابن أبي حميد في سنده، ولون ثالث، فرواه حميد بن أبي الأسود عنه فقال: عن عبد الله بن عمرو بن أمية عن أبيه عن جده به نحو اللفظ الماضي في سياق مطول في أوله، فزاد فيه (عن جده).

هكذا أخرجه عبد الله بن شيرويه في «زوائده على مسند ابن راهويه» كما في «المطالب» [٨ / ٥٣٥ طبعة العاصمة]، بإسناد صحيح إلى حميد به.

قال الحافظ عقب ذكره هذا الطريق في «المطالب»: قلت: محمد بن أبي حميد ضعيف؛ وليس لقوله: «عن جده» في هذا الإسناد الأخير معنى . . . وعنه نقل البوصيري تلك العبارة في «إتحاف الخيرة» [٧ / ١٨٢ / طبعة الوطن]، ولم ينسبها إليه.

٦٨٧٨- حَدَّثَنَا زحمويه، حَدَّثَنَا إبراهيم بن سعد، قال ابن شهاب: حَدَّثَنَا، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه، أنه أبصر رسول الله ﷺ يأكل من كتف ينهس منها، ويجيء إلى الصلاة، فيصلى ولم يتوضأ.

= قلت: ليس عندي إلا أن يكون محمد بن أبي حميد قد اضطرب في إسناد الحديث على تلك الألوان الماضية.

نعم: قد تورع على هذا اللون الأخير: عند أبي نعيم في «المعرفة» [١/ رقم ٩٧١/ طبعة الوطن]، لكن ممن لا تقوم الحجة بمتابعته، مع سقوط الإسناد إليه أيضاً. والحديث: ضعيف بهذا السياق والتمام جميعاً؛ ولقوله ﷺ في آخره: (كل ما صنعت إلى أهلك فهو صدقة عليهم) شواهد ثابتة لمعناه . . . والله المستعان لا رب سواه.

٦٨٧٨- صحيح: أخرجه البخاري [٢٧٦٥]، ومسلم [٣٥٥]، وأحمد [١٧٩/٤، ١٣٩] و[٢٨٨/٥]، والطيالسي [٢٥٥]، وأبو عوانة [رقم ٧٥٣]، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم [رقم ٧٨٦]، وفي «المعرفة» [٤/ رقم ٥٠٠٨]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن سعد الزهري عن ابن شهاب الزهري عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه به نحوه.

قلت: قد تورع عليه إبراهيم بن سعد؛ تابعه صالح بن كيسان ومعمرو وعقيل ويونس وشعيب والأوزاعي وأصحاب الزهري، كلهم عنه بإسناده به نحوه . . . وقد خرَّجنا رواياتهم في «غرس الأشجار».

مسند أم سلمة زوج النبي ﷺ (*)

٦٨٧٩- أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُثَنَّى الْمُوَصَّلِيُّ ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ زُهَيْرِ الضَّبِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ ، قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَنَا صَبِيٌّ يَشْتَكِي ، فَقَالَ : « مَا هَذَا ؟ » قَالُوا : نَتَّهَمُ بِهِ الْعَيْنَ ، قَالَ : « أَفَلَا تَسْتَرْقُونَ لَهُ مِنَ الْعَيْنِ ؟ » .

(*) هي: هند بنت أبي أمية القرشية المخزومية، أم المؤمنين، والصحابية الجليلة، والسيدة الطاهرة النبيلة، ومناقبها مشهورة، وأخبارها منشورة، رضى الله عنها وأرضاها.

٦٨٧٩- صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٥٦٨]، وفي «الصغير» [١/ رقم ٤٨٠]، والبزار في (مسنده) كما في «الفتح» [١٠/٢٠٣]، ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» [٨/٤٠٤]، والخراطي في مكارم الأخلاق [رقم ١٠٩٦]، وابن السني في «اليوم والليلة» [٢/ رقم ٥٧٢] مع عجلة الراغب]، وغيرهم من طريق أبي معاوية الضرير عن يحيى ابن سعيد الأنصاري عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن أم سلمة به .
قال الطبراني: «لم يروه عن يحيى بن سعيد الأنصاري إلا أبو معاوية» .

قلت: كلا، بل تابعه عليه عبد الله بن نمير عن يحيى بن سعيد عن سليمان عن عروة عن أم سلمة به مثله . . . أخرجه المؤلف [برقم ٦٩٣٥]، حدثنا محمد بن إسماعيل بن البختری الواسطي حدثنا ابن نمير به .

قلت: وهذا إسناد مستقيم إلى ابن نمير إن كان محمد بن إسماعيل بن البختری قد ضبطه عنه، فهو وإن كان ثقة صدوقاً من رجال الترمذى وابن ماجه؛ إلا أن الذهبى أوردته في «الميزان» [٦/ ٦٩]، وقال: «ما به بأس؛ لكنه غلط غلطة ضخمة . . .» ثم ساقها له عن شيخه ابن نمير، ورواية أبي معاوية الضرير أشهر عند القوم من رواية ابن نمير لهذا الحديث عن يحيى بن سعيد .

وعلى كل حال: فالإسناد ظاهره الصحة كما ترى، رجاله كلهم ثقات أئمة رجال «الصحيح»؛ لكن اختلف على يحيى الأنصاري في سنده، فرواه عنه أبو معاوية وابن نمير على الوجه الماضى، وخالفهما: عبد الرحيم بن سليمان الكنانى، فرواه عن يحيى فقال: عن نافع عن سليمان بن يسار عن عروة به نحوه مرسلًا، فزاد فيه (نافعًا) بين يحيى وسليمان، ثم أرسل الحديث، هكذا أخرجه ابن أبي شيبة [٢٣٥٩٢]، حدثنا عبد الرحيم به .

= قلتُ: وقد توبع مالك على هذا اللون؛ تابعه ابن عيينة وعبد الوهاب الثقفي ويعلى بن عبيد،
 ويزيد بن هارون وجماعة؛ كما ذكره الدارقطني في الإلزامات والتتبع [ص ٢٤٨]، وفي
 (العلل) كما في «الفتح» [٢٠٣/١٠]، وذكر الرواية الموصولة من طريق أبي معاوية وحده
 وقال: (لا يصح) يعنى مسنداً، وهو كما قال، فالأرسال أصح.

وقد روى محمد ابن لوليد الزبيدي هذا الحديث عن الزهري عن عروة بن الزبير فقال: عن
 زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة أن النبي ﷺ: (رأى في بيتها جارية في وجهها سفعة، فقال:
 استرقبوا لها، فإن بها النظرة) أخرجه البخاري [٥٤٠٧] - واللفظ له - ومسلم [٢١٩٧]،
 والحاكم [٢٣٦/٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٨٠١]، والمؤلف [برقم ٦٩١٨]، وفي
 «المعجم» [رقم ١٨٠]، وعنه ابن السني في «اليوم والليلة» [٢/ رقم ٥٧٥] مع عجالة
 الراغب، والبيهقي في «سننه» [١٩٣٦٩]، وأبو موسى المدني في «نزهة الحفاظ» [ص ٤]،
 والخطيب في «تاريخه» [٣٧/٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [١١٧/٨] و[٢٠٦/٥٦]،
 والذهبي في «سير النبلاء» [٢٨٣/٦]، وفي تذكرة الحفاظ [٣١١-٣١٠/١]، والمزى في
 «تهذيبه» [٤١٤/١١] و[٦٠١/٢٦]، والحافظ في الأربعين المتباينة السماع [ص ٦٤]،
 والزهري في «الزهریات» والطبراني أيضاً في «مسند الشاميين» كما في «تغليق التعليق» [٤٧/٥]،
 وغيرهم من طريق الزبيدي به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلتُ: كذا وهم الرجل على عاداته، والحديث عند الشيخين كما قد رأيت؛ قد تعقبه الذهبي
 بقوله: «قد أخرجه البخاري» كذا، وهو قصور منه؛ لأنه عند مسلم أيضاً من ذلك الطريق نفسه.
 وللحديث من هذا الطريق: علة، قال عنها الذهبي في «سير النبلاء» [٢٨٤/٦]: «لا تأثير لها
 إن شاء الله» وهي الاختلاف على الزهري في سنده، وكذا في وصله وإرساله، والموصول:
 يقويه احتجاج الشيخين به في «الصحيح».

والأظهر عندي: أن الوصل والإرسال محفوظان عن الزهري، وما عداهما فخطأ وأوهام...
 وكلا الوجهين يقوى أحدهما الآخر ولا يتدافعان إن شاء الله؛ ويكون ذلك محمولاً على كون
 الزهري كان ينشط فيسنده؛ ويفتر فيقصر به ولا يُجوِّده، وهو يفعل ذلك كثيراً.

ولسياق المؤلف هنا: شاهد نحوه من حديث عائشة: عند أحمد [٧٢/٦]، والطبراني في
 «الأوسط» [٤/ رقم ٤٢٩٥]، وفي سنده ضعف.

٦٨٨٠ - حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ أَبُو الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَمْوِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَأَنْتُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي نَحْوَ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

٦٨٨١ - حَدَّثَنَا غَسَّانُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

٦٨٨٠ - صحيح: أخرجه البخارى [٢٥٣٤، ٦٥٦٦، ٦٧٤٨]، ومسلم [١٧١٣]، ومالك [١٣٩٩]، وأبو داود [٣٥٨٣]، والترمذى [١٣٣٩]، والنسائى [٥٤١، ٥٤٢٢]، وابن ماجه [٢٣١٧]، وأحمد [٢٠٣/٦، ٣٠٧]، وابن حبان [٥٠٧٠]، والشافعى [١٢٧، ٧٢٨]، والدارقطنى فى «سننه» [٢٣٩/٤]، وابن أبى شيبه [٢٢٩٧٣، ٢٩٠٧٦، ٣٦٤٨٨]، وابن راهويه [١٨٢٠]، والحميدى [٢٩٦]، وابن الجارود [٩٩٩]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٢٨٩، ٢٠٣١٨، ٢٠٣١٩، ٢٠٣٢٠]، وفى «المعرفة» [رقم ١٩٨٥٢]، وأبو عوانه [١٦٣/٤]، [١٦٤]، والبعغوى فى «شرح السنة» [١١٠/١٠]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة به نحوه . . . وزاد ابن أبى شيبة وعنه ابن ماجه فى آخره: (يأتى بها يوم القيامة) وهو رواية لأحمد.

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

قلت: وقد توبع عليه هشام: تابعه الزهرى عن عروة بإسناده به نحوه . . . عند البخارى ومسلم وجماعة كثيرة.

● تنبيه مهم: ليس عند مسلم قوله فى أوله: (إنما أنا بشر) وهو رواية للبخارى وأحمد.

وللحديث: طريق آخر عن أم سلمة فى سياق أتم . . . يأتى عند المؤلف [٧٠٢٧] و[رقم ٦٨٩٧].

٦٨٨١ - صحيح: انظر قبله.

٦٨٨٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنِي صَخْرُ بْنُ جَوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنْاءٍ مِنْ فِضَّةٍ، فَإِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

٦٨٨٢- صحيح: أخرجه مالك [١٦٤٩]، ومن طريقه البخارى [٥٣١١]، ومسلم [٢٠٦٥]، وابن ماجه [٣٤١٣]، وأحمد [٩٨/٦، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦]، والدارمى [٢١٢٩]، وابن حبان [٥٣٤١]، والشافعى [٢٣]، والطيالسى [١٦٠١]، وابن راهويه [١٨٥٣] و[١٩٣٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٨٧٢، ٦٨٧٣]، والبيهقى فى «سننه» [٩٨]، وفى «المعرفة» [رقم ١٣٦]، وأبو عوانة [٥/٢١٥-٢١٦، ٢١٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣٦٨/١١]، والطحاوى فى «المشكلى» [٢٦/٤]، وجماعة كثيرة من طرق عن نافع مولى ابن عمر عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق عن أم سلمة به نحوه.

قلت: قد اختلف فى سنده على نافع على ألوان، كما شرحنا ذلك فى «غرس الأشجار» وقد صوب النسائى الوجه الماضى فى «سننه الكبرى» [١٩٧/٤]، وإليه مال ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٠٣/١٦-١٠٤]، وقد روى على بن مسهر هذا الحديث عن عبيد الله العمرى عن نافع بإسناده مرفوعاً: (إن الذى يأكل أو يشرب فى آنية الذهب والفضة . . .) وزاد فيه الأكل والذهب.

هكذا أخرجه ابن أبى شيبه [٢٤١٣٥]، ومسلم [٢٠٦٥]، والبيهقى فى «سننه» [٧٣٧٨]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٩٢٦]، وغيرهم من طريقين عن على بن مسهر به . . . قلت: قد أشار مسلم إلى تفرد على بن مسهر بذكر الأكل والذهب، وقد خالفه يحيى القطان والحفاظ من أصحاب عبيد الله، كلهم روه عنه فلم يذكروا فيه ما ذكره ابن مسهر، وهكذا رواه أصحاب نافع عنه، فلم يأتوا بتلك الزيادة أيضاً، وهذا أدعى أن لا تكون محفوظة فى رواية نافع إن شاء الله.

نعم: قد وقع ذكر الذهب فى رواية عثمان بن مرة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى بكر عن أم سلمة مرفوعاً: (من شرب فى إناء من ذهب أو فضة . . .) أخرجه مسلم [٢٠٦٥]، والطبرانى =

٦٨٨٣ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا حَسَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُنْهَالِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ لِعَلِيٍّ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟! غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيٌّ بَعْدِي؟».

= في «الكبير» [٢٣/ ٩٩٥]، والبيهقي في «سننه» [٧٣٨٠]، وأبو عوانة [رقم ٨٤٦٧]، والمزى في «تهذيبه» [١٩/ ٤٩١]، وغيرهم من طرق عن أبي عاصم النبيل عن عثمان ابن مرة به . . . واللفظ الماضي في أوله لمسلم ومن طريقه البيهقي؛ وكذا هو عند المزى؛ ولفظ أبي عوانة والطبراني: (في آنية الذهب والفضة . . .).

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه المؤلف [برقم ٦٩٣٩]، لكن ليس عنده ذكر الذهب، وقد تصحف (عبد الله بن عبد الرحمن) في سند الطبراني إلى: (عبيد الله) وليس بشيء.

وللحديث شواهد: عن جماعة من الصحابة . . . مضى منها حديث ابن عباس [برقم ٢٧١١]، فراجع الكلام عليه هناك.

● تنبيه: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق: قال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» كذا قال، ثم تراجع ووثقه في «الفتح» [١٠/ ٩٧]، وهذا هو المعول عليه؛ والرجل قد وثقه العجلي، وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات» وكذا وثقه الذهبي في «الكاشف» وروى عنه جماعة من الكبار، واحتج بحديثه الشيخان؛ وهذا كله كاف في كونه ثقة صدوقاً . . . والله المستعان.

٦٨٨٣ - صحيح: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم ١٣٣٣]، والمؤلف في «المعجم» [رقم ٤٨]، وعنه ابن حبان [٦٦٤٣]، وابن عدى في «الكامل» [٦/ ٢١٦]، والعقيلي في «الضعفاء» [٤/ ٧٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ١٥٥-١٥٦]، وغيرهم من طريق حسان بن إبراهيم عن محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن المنهال بن عمرو عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه وأم سلمة كلاهما به.

قلت: وهذا إسناد منكر غير محفوظ، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى (محمد بن سلمة بن كهيل) فهو شيخ ضعيف صاحب مناكير، وقد وهاه الجوزجاني؛ وضعفه ابن معين وابن سعد وجماعة؛ وهذا مقدم على ذكر ابن حبان له في «الثقات» [٧/ ٣٧٥]، وهو من رجال =

= «الميزان ولسانه» [١٨٣/٥]، وقد أنكر ابن عدى والعقيلي عليه هذا الحديث، وساقاه له في ترجمته من كتابيهما.

وبه: أعله الهيثمي في «المجمع» [١٣٩/٩].

ولم ينفرد محمد بن سلمة به عن أبيه، بل تابعه عليه أخوه يحيى بن سلمة بن كهيل على مثله عن أبيه به نحوه . . .

أخرجه ابن عساكر [١٥٦/٤٢]، بإسناد صالح إليه به.

قلت: وهذه متابعة ساقطة كصاحبها، فيحیی هذا متروك عندهم، وهو من رجال الترمذی وحده، وقد تلون في إسناده، فعاد ورواه عن أبيه بإسناده به مثل لفظ المؤلف إلا أنه جعله من (مسند أم سلمة) وحدها، فل يقل فيه: (عن سعد وأم سلمة) إنما قال: (عن سعد عن أم سلمة) هكذا أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/ رقم ٨٩٢)، والشاشي في «مسنده» [رقم ٩٦]، من طريقين عن يحيى به.

قلت: فليجعله يحيى عن من شاء متى شاء، فروايته مردودة أبداً وإن رواها على ألف وجه.

فإن قيل: قد تويع يحيى وأخوه عليه عن سلمة بن كهيل بإسناده به مثل الوجه الأول، تابعهما شعيب بن خالد البجلي عند ابن عساكر في «تاريخه» [١٥٦/٤٢]، من طريق محمد بن حميد الرازي عن هارون بن المغيرة عن عمرو بن أبي قيس عن شعيب به.

قلت: وهذه متابعة لا يفرح بها هي الأخرى، وسندها لا يثبت إلى شعيب أصلاً، ومحمد بن حميد الرازي ضعيف واه، مع حفظه ومعرفته، وهو من رجال الأربعة إلا النسائي.

والحديث صحيح محفوظ عن عامر بن سعد عن أبيه به . . . كما مضى عند المؤلف [برقم ٧٣٩، ٧٥٥].

وقد قال العقيلي عقب روايته الحديث من الطريق الأول في ترجمة (محمد بن سلمة بن كهيل) من «الضعفاء» [٧٩/٤]، قال: (وهذا يروى عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن سعد، وله عن سعد طرق جيد صحاح).

قلت: وقد مضى بعض تلك الطرق عند المؤلف [برقم ٣٤٤، ٦٩٨، ٧٠٩، ٧١٨، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٥٥، ٨٠٩].

٦٨٨٤ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِي عَلَى الْحِمْرَةِ.

٦٨٨٤ - صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣ / ٨٢١]، من طريقين عن وهيب ابن خالد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرهمي عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة به . قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول كما يأتي .

وقد سقط ذكر (أم سلمة) من سند الطبراني، وكذا تصحف عنده (وهيب) إلى (ابن وهب) وقد قال الهيثمي في «المجمع» [٢ / ١٩٣]، بعد أن عزاه للمؤلف والطبراني: «رجال أبي يعلى رجال الصحيح» .

قلت: هكذا رواه العباس بن الوليد النرسي وإبراهيم بن الحجاج السامي وعبد الأعلى بن حماد، ثلاثهم عن وهيب على الوجه الماضي؛ وخالفهم عفان بن مسلم، فرواه عن وهيب فقال: عن خالد عن أبي قلابة عن بعض ولد أم سلمة عن أم سلمة به . . . ، هكذا أخرجه أحمد [٦ / ٣٠٢]، والمؤلف [برقم ٧٠١٨]، من طريق عفان به .

قلت: وقد توبع وهيب على هذا اللون الثاني عن خالد الحذاء: تابعه عبد الوهاب الثقفي عند ابن راهويه [١٨٦١]، وهكذا رواه يزيد بن زريع عن خالد كما ذكره الدارقطني في «العلل» [١٥ / ٢٤٦]، ثم جاء عبد الأعلى السامي وخالف الجميع في سنده، فرواه عن خالد الحذاء عن أبي قلابة به مرسلًا، هكذا ذكره الدارقطني في «علله» [٥ / ٢٤٦] .

وروى عاصم الأحول هذا الحديث عن أبي قلابة واختلف عليه في إسناده هو الآخر، وهكذا رواه أيوب السختياني عن أبي قلابة واختلف عليه أيضًا، وهناك ألوان أخرى من الاختلاف على أبي قلابة في سنده، وقد شرحنا هذا كله في «غرس الأشجار» وبيننا هناك أن أبا قلابة لم يكن يضبط إسناد الحديث .

لكن في الباب عن جماعة من الصحابة به مثله . . .

مضى منها: حديث ابن عباس [برقم ٢٣٥٧، ٢٧٠٣]، وحديث أنس [برقم ٢٧٩١]، [٢٧٩٥]، ويأتي حديث ميمونة [برقم ٧٠٩٠]، وحديث أم حبيبة [٧١٣١]، وهو حديث صحيح ثابت . . . والله المستعان .

٦٨٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ الْبَصْرِيَّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ الْحَنْفِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الْمَخْرَمِيِّ، عَنْ عَثْمَانَ الْأَخْنَسِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ يَرْبُوعٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ: «إِنَّمَا هِيَ

٦٨٨٥- صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/٧٠٦]، من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني عن عبد الله بن جعفر المخرمي عن عثمان بن محمد [وتحرف عنده: (محمد) إلى: (عمر) فانتبه]، الأخنسي عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن أم سلمة: أن النبي ﷺ قال لأزواجه عام حجة الوداع: (هذه الحجة، ثم ظهور الحصر).

قلت: ويحيى الحماني حافظ ضعيف، لكنه لم ينفرد به؛ بل تابعه عليه محمد بن خالد بن عثمة الحنفي - وهو صدوق صالح - عند المؤلف به . . . إلا أنه أخطأ في اسم شيخ شيخه، فقال: (عن عبد الرحمن بن سعد . . .) والصواب أنه: (عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع) وهو المخزومي المدني الثقة المشهور، وهو ومن دونه كلهم مقبولون من رجال «التهذيب» .

وعثمان الأخنسي فيه كلام يسير لا يضر إن شاء الله؛ اللهم إلا أنه روى عن ابن المسيب عن أبي هريرة مناكير، كما قاله ابن المديني؛ فينبغي التوقف في روايته عن ابن المسيب خاصة؛ اللهم إلا إذا توبع؛ أو جاء بما لا ينكر عليه، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» [٧/٢٠٣]، وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية المخرمي - يعني عبد الله بن جعفر راوى عنه الحديث هنا، عنه لأن المخرمي ليس بشيء في الحديث» .

قلت: بل هو ذو شأن في الحديث وإن كرهت ذلك منه وحده، ولا بن حبان في المخرمي رأى لم يتابعه عليه أحد من النقاد، وقد رده عليه الذهبي في ترجمة المخرمي من «الميزان» والمخرمي ثقة صدوق عالم قد احتج به الجماعة إلا البخاري .

والحاصل: أن إسناد الحديث هنا: صالح إن كان عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع قد سمع من أم سلمة، وهو الظاهر إن شاء الله .

وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . مضى منها حديث أبي واقد الليثي [برقم ١٤٤٤]، ويأتي منها حديث أبي هريرة [برقم ٧١٥٤، ٧١٥٨]، وهو حديث صحيح ثابت . . . والله المستعان .

● تنبيه: قال الهيثمي في «المجمع» [٣/٤٩٠]، بعد أن عزا الحديث للطبراني والمؤلف، قال: «ورجال أبي يعلى ثقات» .

هَذِهِ الْحَجَّةُ، ثُمَّ الْجُلُوسُ عَلَى ظُهُورِ الْحَصْرِ فِي الْبُيُوتِ»، قال ابن أبي سميئة: إنما هو سعيدٌ، ولكن هكذا قال.

٦٨٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ الْحَنْفِيِّ، حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ يَعْقُوبَ الزَّمَعِيُّ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، جَاءَتْ فَاطِمَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَارَهَا بِشَيْءٍ، فَبَكَتْ، ثُمَّ سَارَهَا بِشَيْءٍ فَضَحَكَتْ، فَسَأَلْتُهَا عَنْهُ، فَقَالَتْ: أَخْبَرَنِي أَنَّهُ مَقْبُوضٌ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، فَبَكَيتُ، فَقَالَ لِي: «مَا يَسُرُّكَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْجَنَّةِ إِلَّا فُلَانَةٌ؟» فَضَحَكَتُ.

٦٨٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَا، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِنَحْوِهِ.

٦٨٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِيئَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ فَضِيلٍ، عَنْ عَطِيَّةٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَطَى عَلَى عَلِيٍّ وَعَلَى فَاطِمَةَ وَحَسَنٍ وَحُسَيْنٍ كِسَاءً، ثُمَّ قَالَ: «هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، إِلَيْكَ لَا إِلَى النَّارِ»، قَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَنَا مِنْهُمْ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْتِ عَلَى خَيْرٍ».

٦٨٨٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٧٤٣].

٦٨٨٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٧٤٤].

٦٨٨٨- صحيح: دون قوله: (إليك لا إلى النار): أخرجه الطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٦٢]، والطبري في «تفسيره» [٢٠/ ٢٦٥ / طبعة الرسالة]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٢٩٨١]، والطحاوي في «المشكل» [٢/ ١٦٧]، وغيرهم من طرق عن فضيل بن مرزوق عن عطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد الخدري عن أم سلمة قالت: (أنزلت هذه الآية في بيتي: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾) [الأحزاب: ٣٣]، قلت: يا رسول الله: أأنت من أهل بيتك؟! قال: إنك إلى خير، إنك إلى أزواج النبي ﷺ قال: وفي البيت: رسول الله وعلي فاطمة والحسن والحسين) هذا لفظ ابن أبي خيثمة، ونحوه عند الطحاوي ورواية للطبري وابن عساكر في «تاريخه» [١٣/ ٢٠٦-٢٠٧]، وهو مختصر عند الطبراني، ومثله ابن أبي عاصم في «الأوائل» [رقم ١٥١]، من هذا الطريق به ... =

= وفي رواية أخرى لابن عساكر والطبري نحو سياق المؤلف هنا، لكن ليس عند الطبري قوله: (إليك لا إلى النار . . .).

قلت: وهذا إسناد ضعيف معلول، مداره على عطية العوفي ضعيف مضطرب الحديث، وقد اضطرب في سنده على ألوان، فتارة يجعله من (مسند أم سلمة) كما هنا؛ وتارة ينقض غزله، ويجعله من (مسند أبي سعيد الخدري).

كما أخرجه الطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٧٣]، و«الأوسط» [٣/ رقم ٣٤٥٦]، و«الصغير» [١/ رقم ٣٧٥]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٣/ ٣٨٤]، والعقيلي [٣/ ٣٠٣]، والخطيب في «تاريخه» [١٠/ ٢٧٨]، والطبري في «تفسيره» [٢٠/ ٢٦٣ / طبعة الرسالة]، والواحدى في «أسباب النزول» [ص ٢٣٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٣/ ٢٠٥-٢٠٦]، و[١٤٦-١٤٧] و[٤٢/ ١٣٦]، وجماعة غيرهم.

وقد اضطرب فيه على لون ثالث، فرواه عنه هارون بن سعد العجلي فقال: عن عطية عن أبي سعيد به مرفوعاً، ولم يرفعه، هكذا أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في تفسير ابن كثير [٦/ ٤١٤ / طبعة دار طيبة].

● لكن للحديث: طرق أخرى عن أم سلمة به نحوه . . . منها:

١- ما رواه شهر بن حوشب عنه: (أن النبي ﷺ جلل على الحسن والحسين وعلى وفاطمة كساء ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، فقالت أم سلمة وأنا معهم يا رسول الله؟! قال: إنك إلى خير).

أخرجه الترمذى [٣٨٧١] - واللفظ له - وأحمد [٦/ ٢٩٢، ٣٠٤]، والطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٦٦] و[٢٣/ رقم ٧٦٨، ٧٨٣، ٩٤٧]، والطحاوي في «المشکل» [٢/ ١٦٧]، والمؤلف [برقم ٧٠٢١]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٣/ ٢٠٤، ٢٠٥] و[١٣٧٨٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣]، وجماعة من طرق عن شهر بن حوشب به . . . وهو عند أحمد وابن عساكر والطبراني: في رواية لهم مطولاً.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن، وهو أحسن شيء روى في هذا الباب».

قلت: مداره على شهر بن حوشب؛ وهو ضعيف مضطرب الحديث على التحقيق، راجع ترجمته في «التهذيب وذيوله».

٦٨٨٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ هَنِيْدَةَ بْنِ خَالِدِ الْخَزَاعِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلْمَةَ، فَسَأَلْتُهَا عَنِ الصِّيَامِ، فَقَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ مِنْ أَوْلَاهَا: الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيْسِ، وَيَوْمًا لَا أَحْفَظُهُ.

= ٢ - ومنها: ما رواه عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي لیلی الكندي عن أم سلمة نحو لفظ المؤلف في سياق طويل، لكن دون قوله: (إليك لا إلى النار) أخرجه أحمد [٢٩٢/٦]، وفي فضائل الصحابة [٢/٩٩٥]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٠٥/١٣]، والأجری فی الشریعة [رقم ١٦٤٨، ١٦٥٠]، وأبو جعفر ابن البختری فی جزء فیہ ستة مجالس من «أمالیه» [رقم ٥٠/ضمن مجموع مؤلفاته]، وغيرهم من طرق عن عبد الملك به.

قلت: وهذا إسناد جيد؛ وأبو لیلی الكندي قد اختلف في اسمه على أقوال، وقد روى عنه جماعة من الكبار؛ وقال العجلي: «ثقة من كبار التابعين» واعتمد الحافظ توثيقه في «التقريب» وقد وثقه ابن معين في رواية، وضعفه في رواية أخرى، وقد فرق أبو أحمد الحاكم بين الذي وثقه ابن معين، وبين الذي ضعفه، والأقرب أنهما واحد، وهو من رجال «التهذيب».

وللحديث طرق أخرى عن أم سلمة، يقوى بعضها بعضاً بلا ريب.

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة أيضاً. يأتي منه حديث وائلة بن الأسقع [برقم ٧٤٨٦]، وهو من أصح أحاديث الباب.

وقوله عند المؤلف: (إليك لا إلى النار) له شواهد كلها معلولة لا تتقوى أصلاً، والحديث صحيح ثابت دونه.

٦٨٨٩ - منكر: أخرجه أبو داود [٢٤٥٢]، والنسائي [٢٤١٩]، وأحمد [٢٨٩/٦]، [٣١٠]، والبيهقي في «الشعب» [٣/٣٨٥٤]، والطبري في «تهذيب الآثار» [٢/٨٥٩] مسند عمر، والبيهقي في «سننه» [٨٢٣٠]، وفي «فضائل الأوقات» [رقم ٢٩٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي عن هنيْدَةَ بْنِ خَالِدِ الْخَزَاعِيِّ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ بِهِ نَحْوَهُ . . . ولفظ أبي داود في آخره - ومن طريقه البيهقي في الشعب - (ثلاثة أيام من كل شهر أولها الإثنين والخميس) وعند النسائي: (ثلاثة أيام: أول خميس والإثنين والإثنين) وعند الطبري والبيهقي في «سننه» و«فضائل الأوقات»: (ثلاثة أيام من =

= الشهر: الإثنين والخميس والجميس) وعند أحمد: (ثلاثة أيام من كل شهر: أولها: الإثنين والجمعة والخميس) وستأتي رواية للمؤلف [برقم ٦٩٨٢]، نحو لفظ النسائي الماضى آنفاً.

قلت: هذا إسناد ضعيف ومتن منكر، فيه ثلاث علل على التوالى:

الأولى: أم هنيذة بن خالد: زعم الحافظ فى «التقريب» أنها صحابية، ولم يسبق إلى هذه الدعوى أصلاً، كأنه فهم ذلك من كونها كانت تحت عمر بن الخطاب كما ذكره ابن حبان فى ترجمة ابنها هنيذة من «الثقات» [٥/٥١٥]، وليس ذلك بلازم؛ ولعله فهم ذلك من كون هنيذة معدوداً من الصحابة عند بعضهم؛ فيبعد أن تدركه الصحبة دون أمه وهى أكبر منه، لكن هذا مدفوع بكون هنيذة غير متفق على صحبته بين القوم، بل حكى أبو نعيم الاختلاف فيها، كما نقله عنه الحافظ فى «الإصابة» [٦/٥٥٩]، ولم يثبتها له أحد من المتقدمين سوى ابن حبان وحده مع اختلاف فى قوله فى هذا، فتارة قال: (له صحبة) وتارة ذكره فى ثقات التابعين، وليس فيما رواه من أخبار: ما يدل على صحبته.

والأقرب أنه لاصحبة له، وبهذا جزم العلائى فى جامع التحصيل [ص ٢٩٥]، لكن روى عنه جماعة من الثقات الكبار، فمثله صالح الحديث إن شاء الله؛ وقد مضى أن ابن حبان قد ذكره فى «الثقات» أيضاً؛ وبهذا: تضعف مظنة أن تكون لأمه صحبة، ويؤيد عدم صحبتها: أن أحداً من ألف فى (الصحابة) لم يذكرها أصلاً.

■ فالحاصل: أنها امرأة مجهولة الحال، وهذه هى العلة الأولى.

والثانية: الحسن بن عبيد الله النخعى: وإن كان قد أخرج له الجماعة إلا البخارى؛ ووثقه طائفة من النقاد؛ لكن نقل الحافظ فى «التهذيب» عن البخارى أنه قال: «لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله؛ لأن عامة حديثه مضطرب».

قلت: وقد اختلف عليه فى سند الحديث كما يأتى؛ وكذا فى ضبط متنه أيضاً، ولم يتابع على ذكر الأمر بصيام ثلاثة أيام من كل شهر، بل الأمر فيها: منكر جداً، وقد خولف فى متنه كما يأتى.

والثالثة: قد اختلف فى سنده على الحسن النخعى، فرواه عنه محمد بن فضيل على اللون الماضى؛ وخالفه عبد الرحيم بن سليمان الكنانى الثقة الحافظ، فرواه عن الحسن فقال: عن الحر ابن الصباح عن هنيذة الخزاعى عن امرأته عن أم سلمة مرفوعاً: (ضمن كل شهر ثلاثة أيام، أو من الشهر: الإثنين، والخميس، والجميس الذى يليه)، فزاد فيه واسطة بين الحسن وهنيذة، وأسقط منه قوله: (عن أمه) وأبدله بقوله: (عن امرأته).

= هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٣٩٧] - واللفظ له - ومن طريقه ابن الشجري في «الأمالي» [٢/ ٩٠ / طبعة عالم الكتب]، المؤلف [برقم ٦٨٩٨]، من طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحيم به .

قلتُ: وهذا الاختلاف عندي من الحسن النخعي، وقد مضى أن البخاري أعرض عنه؛ لكون عامة حديثه كان مضطرباً، وهذا الحديث منها؛ وأراه لم يسمعه من هنيذة بن خالد في الرواية الأولى، وإنما سمعه منه بواسطة الحر بن الصباح كما في هذه الرواية؛ فلعله سمعه منه قديماً؛ ثم نسي بعد ذلك وظن أنه سمعه من هنيذة نفسه، فصار يرويه عنه بلا واسطة، ولا يلزم من هذا أن يكون مدلساً، ولو صح أن يكون قد سمعه بعد ذلك من هنيذة نفسه؛ لما صح نفي الاضطراب عنه فيما يتعلق بشيخ هنيذة، فإنه جعله في الرواية الأولى: (أمه) ثم جاء في تلك الرواية وقال: (عن هنيذة عن امرأته) وهذا دليل عدم ضبطه لسند الحديث كما لم يضبط مته، وامرأة هنيذة هذه: امرأة نكرة لا تعرف، وزعم الحافظ في «التقريب» أن لها صحبة، ولم يسبق إلى تلك الدعوى أصلاً، كأن مستنده: أنه كما أن لزوجها هنيذة صحبة؛ فاحتمال أن تكون الصحبة لامرأته غير بعيدة، ويعكر عليه، أن في الصحابة خلقاً قد نكحوا من التابعيات ما شاء الله؛ هذا كله على التسليم بصحبة هنيذة؛ فكيف وقد مضى أن الأقرب أنه تابعي صالح الحديث؟! وما علمت أن امرأة هنيذة: قد ترجم لها أحد من ألفوا في (الصحابة)، وهذا يؤيد عدم صحبتها أيضاً؛ فضلاً عن كونها ليس لها رواية ترويهما عن النبي ﷺ دون واسطة بينها وبينه .

وقد روى هذا غير واحد هذا الحديث عن الحر بن الصباح - وهو ثقة صدوق - عن هنيذة؛ إلا أنه اختلف عليه في سنده هو الآخر، فرواه عنه الحسن بن عبيد الله النخعي من رواية عبد الرحيم ابن سليمان عنه عن الحر عن هنيذة عن امرأته عن أم سلمة به . . .

وخالفه أبو عوانة في سنده ومته، فرواه عن الحر عن هنيذة عن امرأته فقال: عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت: (كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذي الحجة، ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر، أول اثنين من الشهر والخميس) فلم يذكر فيه الأمر صيام الثلاثة أيام؛ وأبهم فيه تلك الصحابية التي روت عنها امرأة هنيذة .

هكذا أخرجه أبو داود [٢٤٣٧] - واللفظ له - والنسائي [٢٤٧١]، وأحمد [٢٧١/٥] و[٢٨٨٦، ٤٢٣]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٣٧٥٤]، وفي «سننه» [٨١٧٦]، وفي «فضائل الأوقات» [رقم ١٧٥]، وغيرهم من طرق عن أبي عوانة به . . . =

= ولفظ النسائي في آخره: (وثلاثة أيام من كل شهر: الإثنين والخميس) ولفظ أحمد والبيهقي: (ثلاثة أيام من كل شهر: أول إثنين من الشهر وخميسين).

قلت: ثم جاء زهير بن معاوية ورواه عن الحر فقال: سمعت هنيذة الخزاعي قال: دخلت على أم المؤمنين سمعتها تقول: (كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام، أول اثنين من الشهر، ثم الخميس، ثم الخميس الذي يليه) فأسقط منه الواسطة بين هنيذة وأم المؤمنين المهمة! هكذا أخرجه النسائي [٢٤١٥]، من طريق خلف بن تميم عن زهير به.

قلت: فهذه ثلاثة ألوان من الاختلاف في سنته، ولون رابع، فرواه أبو إسحاق الأشجعي عن عمرو بن قيس الملائي عن الحر عن هنيذة فقال: عن حفصة قالت: (أربع لم يكن يدعهن النبي ﷺ صيام عاشوراء والعشر، وثلاثة أيام من كل شهر، وركعتين قبل الغداة) فنقله إلى (مسند حفصة) وزاد في متنه ما زاد!

هكذا أخرجه النسائي [٢٤١٦] - واللفظ له - وأحمد [٦/٢٨٧]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٢٣ رقم ٣٥٤]، وفي «الأوسط» [٨/ رقم ٧٨٣١]، والمؤلف [برقم ٧٠٤٨، ٧٠٤٩، ٧٠٤١]، وعنه ابن حبان [٦٤٢٢]، والخطيب في «تاريخه» [٩/١٠٥] و[١٢/٣٦٤]، وغيرهم من طرق عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن أبي إسحاق الأشجعي به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن قيس إلا الأشجعي، ولا عن الأشجعي إلا أبو النضر، تفرد به عثمان بن أبي شيبة».

قلت: كلا، فلم يتفرد به عثمان، بل تابعه جماعة كلهم روه عن هاشم بن القاسم بإسناده به. وهذه مخالفة لا تثبت، وسياق منكر، وأبو إسحاق الأشجعي: شيخ مغمور لا يعرف، ونكرة لا تتعرف، انفرد عنه أبو النضر بالرواية، وقال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول»، والأولى أن يقول: «مجهول».

ولا يثبت من السياق الماضي عنه ﷺ صيامه أيام العشر من ذى الحجة، فقد ثبت في صحيح مسلم من حديث عائشة قالت: (ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً في العشر قط) وهو مخرج في «غرس الأشجار» فكيف يتفق هذا مع ما ورد في تلك الرواية المنكرة من مداومته على صيامهن؟! وقد صح عنه صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصوم عاشوراء، وصلاة ركعتين قبل الغداة، دون ذكر المداومة على ذلك، اللهم إلا في صلاة الركعتين قبل الغداة فقط. =

۶۸۹۰- حَدَّثَنَا ابن نمير، حَدَّثَنَا أبي، حَدَّثَنَا عبید اللہ، قال: حَدَّثَنِي نافعٌ، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة، قالت: قلت: يا رسول اللہ، كيف بالنساء؟ قال: «يُرْخِينَ شِيراً»، قالت: قلت: يا رسول اللہ، إذًا ينكشف عنهن، قال: «فَدِرَاعٌ لَا يَزِدُّنَ عَلَيْهِ».

= ■ والحاصل: أن تلك المخالفة لا تثبت إلى عمرو بن قيس الملائي؛ والآفة من أبي إسحاق الأشجعي، وباقي رجال الإسناد ثقات سوى هنيذة بن خالد: فهو صالح الحديث كما مضى.

ثم جاء شريك القاضي وخالف الكل في سنده، ورواه عن الحر بن الصباح فقال: عن ابن عمر: أن رسول اللہ ﷺ كان (يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، يوم الاثنين من أول الشهر، والخميس الذي يليه، ثم الخميس الذي يليه) فأسقط منه (هنيذة بن خالد)، ونقله إلى (مسند ابن عمر) هكذا أخرجه النسائي [٢٤١٤، ٢٤١٣]، وأحمد [٢/٩٠]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٣٨٥١]، وفي «فضائل الأوقات» [رقم ٣٠٠]، وغيرهم من طرق عن شريك به... واللفظ الماضي للنسائي، ولفظ أحمد: (يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، الخميس من أول الشهر، والاثنين الذي يليه، والاثنين اذ يليه) ولفظ البيهقي: (يصوم من الشهر: الخميس ثم الاثنين الذي يليه، ثم الخميس، أو الاثنين الذي يليه، ثم الاثنين، يصوم ثلاثة أيام).

قلت: وشريك ضعيف الحفظ، مضطرب الحديث، وقد سئل أبو حاتم الرازي وصاحبه عن هذا اللون كما في «العلل» [رقم ٦٧١]، فقالا: «هذا خطأ؛ إنما هو الحر بن صباح عن هنيذة بن خالد، عن امرأته عن أم سلمة عن النبي ﷺ».

قلت: إن كان هذا منهما مَصْبِراً إلى ترجيح هذا اللون الذي ذكره، فقد عرفت أن امرأة هنيذة: مجهولة لا تعرف، وهي آفة هذا الطريق الذي لم أقف عليه مسنداً.

والذي يظهر لي: أن الحديث ضعيف مضطرب المتن والإسناد جميعاً، وقد أشار المنذرى إلى اضطراب سنده في «مختصر السنن» وقد ضعفه الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» [٢/١٠٣]، وهو كما قال... ولا يصح من جميع ألفاظه السابقة؛ إلا صيامه ﷺ ثلاثة أيام من كل شهر دون تعيين تلك الأيام؛ وكذا صومه يوم عاشوراء؛ وصلاته ركعتين بعد الغداة، وما عدا ذلك فلا يثبت؛ كما أفضنا في شرح ذلك مع استيفاء أحاديث الباب في «غرس الأشجار» واللّه المستعان لا رب سواه.

۶۸۹۰- صحيح: أخرجه النسائي [٥٣٣٩]، وابن ماجه [٣٥٨٠]، وأبو داود [٤١١٨]، وأحمد [٢/٥٥] و[٦/٢٩٣، ٣١٥]، وابن أبي شيبة [٢٤٨٩٠]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» =

٦٨٩١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَالَ فِي جِرِّ الذِّيلِ مَا قَالَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بَنَّا؟ فَقَالَ: «جُرِّيهِ شَبْرًا»، فَقَالَتْ: إِذَا تَتَكَشَّفُ الْقَدَمَانِ؟ قَالَ: «فَجُرِّيهِ ذِرَاعًا».

= [٢٣/ رقم ٩١٦، ٥٧٩]، والبيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٦١٤٢]، وابن راهويه [١٨٤١]، وأبو عوانة [رقم ٦٩٤١]، وغيرهم من طرق عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع مولى ابن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة به نحوه .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح حجة؛ لكن اختلف على عبيد الله العمري في سنده، فرواه عنه يحيى القطان وجماعة على الوجه الماضي، وخالفهم خالد بن الحارث البصرى - وهو ثقة إمام -، فرواه عن العمري فقال: عن نافع بن سليمان به مرسلًا، هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [٩٧٤٤]، بإسناد صحيح إليه به .

قلتُ: قول الجماعة أولى بلا ريب، لكن يبدو لى أن رواية خالد محفوظة أيضًا؛ فلا مانع أن يكون سليمان بن يسار ربما أرسله لفتيا أو مذاكرة، وهو أحد الفقهاء السبعة . وقد اختلف في سند هذا الحديث على نافع على ألوان كثيرة، وأكثرها صحيح محفوظ؛ ونافع كان حافظًا ثقة ثبتًا يحتمل منه تعدد الأسانيد للحديث الواحد؛ ومن تلك الألوان المحفوظة عنه: هذا الوجه الآتى .

٦٨٩١- صحيح: أخرجه النسائي [٥٣٣٨]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ١٠٠٧، ١٠٠٨]، من طريقين عن أيوب بن موسى عن نافع مولى ابن عمر عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة به نحوه . . . وزاد النسائي والطبراني في رواية له: (ولا يزدن عليه).

قلتُ: وسنده صحيح مريح؛ وقد اختلف فيه على أيوب بن موسى على وجه غير محفوظ عند ابن مردويه في جزء فيه «أحاديث ابن حيان» [رقم ٢٩] . وقد توبع أيوب بن موسى على هذا اللون عن نافع: تابعه:

١- محمد بن إسحاق بن يسار: عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة قالت: (قال رسول الله ﷺ ذبول النساء شبر، قالت: إذا تبدو أقدامهن يا رسول الله، قال: فذراع لا تزدن عليه) أخرجه أحمد [٦/ ٢٩٥] - واللفظ له - و [٦/ ٣٠٩]، والدارمي [٢٦٤٤]، والمؤلف =

٦٨٩٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ [أُمِّ] الْحَسَنِ، أَنَّ أُمَّ سَلْمَةَ حَدَّثَتْهُمْ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَبَرَ لِفَاطِمَةَ مِنْ نِطَاقِهَا شَبْرًا.

٦٨٩٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أُمَّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَأَرْحَمْنِي وَاهْدِنِي السَّبِيلَ الْأَقْوَمَ».

= [رقم ٦٩٧٧]، والطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٨٤٠]، والنسائي في «الكبرى» [٩٧٤١]، وابن راهويه [١٨٤٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٤٨ / ٢٤]، وغيرهم من طرق عن ابن إسحاق به.

قلت: وهذا إسناد صحيح في المتابعات.

٢- وتابعه أيضاً: أبو بكر ابن نافع مولى ابن عمر عن أبيه عن صفية عن أم سلمة أنها قالت حين ذكر الإزار: (فالمرأة يا رسول الله: قال: ترخيه شبراً، قالت أم سلمة: إذا ينكشف عنها، قال: ذراعاً لا تزيد عليه).

أخرجه مالك [١٦٣٢]، ومن طريقه أبو داود [٤١١٧]، وابن حبان [٥٤٥١]، والبيهقي في «الشعب» [٥ / رقم ٦١٤٣]، وفي «الآداب» [رقم ٥٠٦]، والبغوي في «شرح السنة» [١٢ / ١٣-١٤]، وابن عبد في «الكامل» [٢٩٨ / ٧]، وغيرهم من طرق عن مالك به.

قلت: وهذا إسناد قوى، وأبو بكر ابن نافع وثقه الجماعة، واحتج به مسلم في «الصحيح» وقد أساء ابن عدى بذكره في «الضعفاء» مع كونه قال في ختام ترجمته (وأبو بكر ابن نافع قد روى عنه مالك، ولولا أنه لا بأس به؛ لما روى عنه مالك؛ لأن مالكاً لا يروى إلا عن ثقة . . .).

قلت: وقد أشرنا في الحديث الماضي، إلى أنه اختلف على نافع في هذا الحديث على ألوان متباينة، وقد بسطنا الكلام عليها في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» واللّه المستعان.

٦٨٩٢- ضعيف بهذا اللفظ: مضى الكلام عليه [برقم ٣٧٩٦].

● تنبيه: سقط قوله (عن أم) بين (علي بن زيد) و(الحسن) من إسناد المؤلف في الطبعتين جميعاً، وهو ثابت في نسخة الإمام الألباني من مسند المؤلف [ق ١٥ / ١]، كما ذكره في «الصحيحة» [رقم ١٨٦٤] . . . فانتبه يا رعاك اللّه.

٦٨٩٣- ضعيف: أخرجه أحمد [٦ / ٣١٥]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥٣٩]، من طريقين عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن البصري عن أم سلمة به. =

٦٨٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا جَوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ سَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ، أَنَّ رَجُلًا، أَخْبَرَهُ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَهْرَاقُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلْمَةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَتَنْظُرَ عِدَدَ الْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ بِهَا الَّذِي كَانَ، وَقَدَرَهُنَّ مِنَ الْأَشْهُرِ، فَتَتْرَكَ الصَّلَاةَ قَدَرًا ذَلِكَ، فَإِذَا خَلَّفَتْ ذَلِكَ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ، فَلْتَغْتَسِلْ، وَلْتَسْتَنْفِرْ بِثَوْبٍ، وَتُصَلِّيَ».

= قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٤٩٣/٦]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان».

قلت: وهو كما قال، وابن جدعان مع ضعفه: كان مضطرب الحديث كثير المناكير، وقد وهأه جماعة، والحسن البصرى رأى أم سلمة ولم يسمع منها، كما قاله ابن المدينى، ونقله عنه العلائى فى «جامع التحصيل» [ص ١٦٣]، فالإسناد ضعيف منقطع.

وقد اختلف فيه على حماد بن سلمة، فرواه عنه روح بن عبادة والحسن الأشيب وإبراهيم بن الحجاج كلهم عن حماد على الوجه الماضى، وخالفهم أحمد بن يحيى بن حميد الطويل - وهو شيخ صالح الحديث - فرواه عن حماد فقال: عن علي بن زيد فقال: عن الحسن البصرى عن أمه عن أم سلمة به...، فزاد فيه واسطة بين الحسن وأم سلمة.

هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٢٤٧/١٥]، ثم قال: «وغيره يرويه عن حماد عن علي ابن زيد عن الحسن عن أم سلمة، وهذا أشبه بالصواب».

قلت: وهو كما قال.

وقد أغرب الهيثمى وقال فى «المجمع» [٢٧٥/١٠]: «رواه أحمد وأبو يعلى بإسنادين حسنين» كذا قال، وليس للحديث عند من ذكر إلا إسناد واحد، وقد عرفت ما فيه.

وللحديث: طريق آخر عن أم سلمة؛ إلا أن إسناده منكر، راجع الكلام عليه فى «الضعيفة» [١٩٦/٩]، للإمام... والله المستعان.

٦٨٩٤ - ضعيف بهذا السياق والتمام: أخرجه البيهقى فى «سننه» [١٤٧٨]، من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن جويرة بن أسماء عن نافع مولى ابن عمر عن سليمان بن يسار عن رجل أخبره عن أم سلمة به نحوه.

٦٨٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: دَخَلْتُ أُمَّ سَلِيمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ اللَّهَ لَا

= قلتُ: هكذا رواه جويرية بن أسماء، وموسى بن عقبة - واختلف عليه - وعبيد الله العمري - واختلف عليه - والليث بن سعد - واختلف عليه - وصخر بن جويرية وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، كلهم عن نافع عن سليمان بن يسار عن رجل عن أم سلمة به، وخالفهم مالك بن أنس وآخرون، كلهم روه عن نافع عن سليمان عن أم سلمة به . . . ولم يذكروا فيه واسطة بين سليمان وأم سلمة، وهكذا رواه أيوب السخيتاني عن سليمان بن يسار عن أم سلمة به .

والتحقيق: عندي أن رواية من زاد رجلاً بين سليمان وأم سلمة هي الواجبة القبول؛ لأن فيها زيادة علم ليست عند الآخرين، ولهذا: جزم غير واحد من النقاد بكون سليمان لم يسمع هذا الحديث عن أم سلمة، إنما سمعه بواسطة رجل مجهول عنها، هكذا قال إبراهيم الخريفي في «العلل» كما نقله عنه مغلطاي في «الإعلام» [١/٨٣٨]، ومثله قال البيهقي في «سننه» [١/٣٣٢]، ونقله بعضهم عن الطحاوي في «المشكّل» وجزم به أيضاً: ابن رجب في «فتح الباري» [١/٤٤٠].

ويؤيد هذا: أن سليمان بن يسار لم يذكر في الحديث سماعه من أم سلمة في الرواية الأخرى، ولو كان ذكره، لأمكن أن يكون قد سمعه من رجل عنها، ثم سمعه بعد ذلك منها دون واسطة، وهذا شيء لم يكن، وقد جزم البيهقي في «سننه» [١/٣٣٤]، بكون حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في شأن المستحاضة أصح من حديث سليمان بن يسار، وهو كما قال؛ وقد مضى حديث عائشة عند المؤلف [رقم ٤٤٨٦]، وله طرق أخرى عنها مضى بعضها [برقم ٤٤٠٥، ٤٤١٠] و[رقم ٤٧٩٩]، وهو دون سياق حديث أم سلمة هنا .

وللحديث: طريق آخر عن أم سلمة به نحوه باختصار عند أحمد [٦/٣٠٤]، وجماعة، وسنده منكر .

وقد استوفينا تخريج هذا الحديث؛ واستقصاء طرق الاختلاف في سنده مع شواهد وكلام النقاد عليه في «غرس الأشجار» وهو حديث ضعيف بهذا السياق والتمام هنا، وآفته هي ذلك الرجل المجهول الذي سمع منه سليمان بن يسار هذا الحديث عن أم سلمة؟! واللّه المستعان لا رب سواه .

٦٨٩٥- صحيح: أخرجه مالك [١١٦]، والبخاري [١٣٠، ٢٧٨، ٣١٥٠، ٥٧٤٠، ٥٧٧٠]، ومسلم [٣١٣]، والترمذي [١٢٢]، والنسائي [رقم ١٩٧]، وابن ماجه [٦٠٠]، وأحمد =

يستحيى من الحق، هل على المرأة غسلٌ إذا احتلمت؟ قال: «نعم، إذا رأت الماء»، قالت أم سلمة: وهل تحتلم المرأة؟ فقال: «تربت يمينك، فمِمَّ يُشَبِّهَهَا وَلَدَهَا؟».

٦٨٩٦ - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِيهَا أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: عَلَّمَتْنِي أُمُّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَوْلِي يَا أُمَّ سَلْمَةَ عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ: اللَّهُمَّ عِنْدَ اسْتِقْبَالِ لَيْلِكَ، وَإِدْبَارِ نَهَارِكَ، وَأَصْوَاتِ دُعَاتِكَ، وَحُضُورِ صَلَوَاتِكَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَغْفِرَ لِي».

= [٦ / ٢٩٢، ٣٠٢، ٣٠٦]، وابن خزيمة [٢٣٥]، وابن حبان [١١٦٥، ١١٦٧]، والشافعي [٥٩]، وعبد الرزاق [١٠٩٤]، وابن أبي شيبة [٨٧٨]، وابن راهويه [١٨١٩، ١٨٢٠] و[٢١٦٠، ٢١٦١]، وابن الجارود [٨٨]، والبيهقي في «سننه» [٧٦٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٧٣]، والبعغوي في «شرح السنة» [٩، ٨/٢]، وأبو عوانة [٢٤٤/١، ٢٤٥]، والطحاوي في «المشكّل» [٢٠٩/٦]، وجماعة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة به نحوه . . .

وهو عند مالك وعبد الرزاق والترمذي وابن حبان والشافعي: دون قول أم سلمة في آخره: (وهل تحتلم المرأة؟! . . . إلخ).

وهو رواية للبخاري وأحمد والبعغوي وأبي عوانة والبيهقي؛ وزاد الترمذي من قول أم سلمة: (قلت لها: فضحت النساء يا أم سليم) ونحوه عند ابن خزيمة وابن أبي شيبة وابن الجارود، وهو رواية لمسلم وأحمد والبيهقي وابن راهويه والمؤلف كما يأتي [برقم ٧٠٠٤].

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وهو كما قال؛ وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

٦٨٩٦ - ضعيف: أخرجه الترمذي [٣٥٨٩]، وابن حبان في «الثقات» [٢٥٠/٦]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٤٣٤]، ومن طريقه المزي في «تهذيبه» [١٥٥/٣٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١٤٦/١]، والحافظ في «نتائج الأفكار» [١١/٣] طبعة دار ابن كثير، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل - وهذا عنده في كتاب «الدعاء» [رقم ٢٢/٢] طبعة مكتبة الرشد - عن عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث أبي شيبة الواسطي عن حفصة بنت أبي كثير عن أبيها عن أم سلمة به . . نحوه.

= قال الترمذی: «هذا حديث غريب» إنما نعرفه من هذا الوجه، وحفصة بنت أبي كثير لا نعرفها ولا أباهما).

قلتُ: وهما طيران غريبان مجهولان، أما:

١- حفصة: فقد انفرد عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي بالرواية عنها، وهو شيخ منكر الحديث كما يأتي؛ وقد قال عنها الذهبي في «الكاشف»: «لا نعرف» ومثله قال الحافظ في «التقريب». ولا ينفعها ذكر ابن حبان لها في «الثقات» [٦/٢٥٠]، فإنه ما عرفها أصلاً، ولم يزد على قوله: (تروى عن أبيها) ثم ساق لها هذا الحديث، وقد تصحف اسمها عند الطبراني في (الدعاء) وكذا في «المعجم الكبير» (٢٣/ رقم ٦٨١)، وعنه المزي إلى: (حميضة).

وقد نبه الحافظ على هذا التصحيف في ترجمتها من «التهذيب» [١٢/٤١١]، فإما أن يكون هذا تصحيفاً قديماً وقع في أصول «المعجم الكبير» و«الدعاء» للطبراني، أو يكون ذلك من قبل بعضهم عن ابن فضيل، وكأن هذا الثاني: أقرب عند المزي، فإنه قال في أول ترجمتها من «تهذيبه»: «حفصة بنت أبي كثير مولى أم سلمة، ويقال: حميضة».

وقد وقع عند الطحاوي: «عن حفصة بنت أبي بكر عن أمها... كذا، أما قوله: (بنت أبي بكر) فذلك تصحيف لا ريب فيه عندي، وصوابه: (بنت أبي كثير).

وأما قوله: (عن أمها) فيدور أمره بين أن يكون محرراً من (عن أبيها) أو يكون ذلك من أغلاط الراوي عن ابن فضيل هناك، وهو أبو نعيم ضرار بن صرد الطحان ذلك الشيخ الكوفي الساقط، وقد كذبه ابن معين بخط عريض، وتركه الباقون، وهو من رجال «التهذيب».

وهذا الاحتمال الثاني: هو الذي أشار إليه الحافظ في «النكت الظراف» [١٣/٤٤]، وفي «نتائج الأفكار» [٣/١٢] طبعة ابن كثير].

■ فالحاصل: أن المحفوظ عن ابن فضيل: أنه يرويه عن عبد الرحمن بن إسحاق عن حفصة بنت أبي كثير عن أبيها عن أم سلمة به... أما حفصة: فقد فرغنا من بيان حالها.

٢- وأما أبوها: فشيخ غائب الحال هو الآخر، قال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني إذا توبع؛ وإلا فلين، والأولى أن يقول: «مجهول» ولم يؤثر توثيقه عن أحد نعرفه أصلاً، وقد رأيت الحافظ قال عنه في «نتائج الأفكار» [٣/١٢]: (ما عرفت اسمه ولا حاله، لكنه وصف بأنه مولى أم سلمة، فيمكن تحسين حديثه».

= قلت: هكذا يكون التساهل، اللهم إلا إن كان يقصد بـ (تحسين حديثه) في الشواهد والمتابعات، وهذا بعيد عن عبارته.

٣- وفي الإسناد أيضاً: عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي أبو شيبه الكوفى، وعنه يقول أحمد: «ليس بشيء، منكر الحديث» وقال البخارى: «فيه نظر» وهذا جرح شديد عنده، وقال الساجى: «أحاديثه مناكير» وضعفه سائر النقاد فضعف.

وقد اختلف عليه في إسناده أيضاً، فرواه عنه ابن فضيل على الوجه الماضى؛ وخالفه هريم بن سفيان البجلي، فرواه عنه عبد الرحمن فقال: عن أبي كثير مولى أم سلمة به نحوه . . . ، وأسقط منه (حفصة بنت أبي كثير) بين عبد الرحمن وأبي كثير.

هكذا أخرجه الخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٨٧٥ / طبعة دار الآفاق الجديدة]، وابن أبى شيبه [٢٩٢٥٠]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / رقم ٦٨٠]، وفى «الدعاء» [٤٣٥]، وعبد ابن حميد فى «المنتخب» [١٥٤٣]، والبيهقى فى «الدعوات» [٣٣٤]، وغيرهم من طرق عن هريم به.

قلت: هريم بن سفيان ثقة صدوق من رجال (الجماعة) وما أرى عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي إلا وقد تلون فى سنده، وقد عرفت أنه شيخ ضعيف منكر الحديث ليس بذلك.

نعم: قد تويع عبد الرحمن على هذا اللون الثانى عن أبى كثير: تابعه عبد الرحمن بن عبد الله ابن عتبة المسعودى عن أبى كثير عن أم سلمة به نحوه . . . دون قوله: (وحضور صلواتك) أخرجه أبو داود [٥٣٠]، والطبرانى فى «الدعاء» [٤٣٦]، وعنه المزى فى «تهذيبه» [٣٤ / ٢٢٤]، والسلفى فى «الطيوريات» [رقم ٢٣ / طبعة أضواء السلف]، وغيرهم من طريق المؤمل ابن إيهاب عن عبد الله بن الوليد العدنى عن القاسم بن معن المسعودى عن عبد الرحمن المسعودى به.

قلت: هكذا رواه مؤمل بن إيهاب عن عبد الله بن الوليد به . . .

وخالفه على بن الحسن الهلالى، فرواه عن عبد الله بن الوليد بإسناده به . . . إلا إنه لم يذكر عبد الرحمن المسعودى فى سنده، وجعله من رواية القاسم بن معن المسعودى عن أبى كثير، هكذا أخرجه الحاكم [١/ ١٩٩ / طبعة دار المعرفة]، وعنه البيهقى فى «سننه» [١٧٩٢]، من طريق الحافظ أبى عبد الله الأخرم عن على بن الحسن به .

٦٨٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدِ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: جَاءَ رَجُلَانِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَخْتَصِمَانِ فِي مَوَارِيثٍ وَأَشْيَاءٍ قَدْ دَرَسَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِرَأْيِي مَا لَمْ يَنْزِلْ عَلَيَّ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحُجَّةٍ أَرَاهَا، فَاقْتَطِعْ بِهَا قِطْعَةً ظُلْمًا، فَإِنَّمَا يَقْتَطِعُ بِهَا قِطْعَةً مِنَ النَّارِ إِسْطَاطًا يَأْتِي بِهِ فِي عُنُقِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَتْ: بَكَى الرَّجُلَانِ، وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَقَّى هَذَا الَّذِي أَطْلُبُ لِمُصَاحِبِي،

= قال البيهقي عقب روايته: «كذا في كتابي، وقال غيره: عن القاسم بن معن قال: ثنا المسعودي...».

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه البيهقي أيضاً في «الدعوات» [رقم ٣٣٣ / طبعة مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت]، إلا أنه قال في سنده: (. . . حدثنا القاسم بن معن أظنه قال: حدثنا المسعودي).

قلت: وقائل: (قال أظنه...) الظاهر أنه علي بن الحسن الهلالي أو من دونه، كأنه كان يشك فيه.

■ والصواب: أن القاسم بن معن يروي عن المسعودي عن أبي كثير عن أم سلمة به.

والمسعودي وإن كان قد اختلط حتى النخاع، إلا أن سماع القاسم بن معن منه كان قديماً كما حرّره العراقي في التقييد والإيضاح [ص ٤٥٤ / طبعة دار الفكر]، فالإسناد ثابت إلى أبي كثير مولى أم سلمة، وقد مضى أن أبا كثير هذا مجهول لا يعرف، ونكرة لا تتعرف، وبه أعله النووي في «المجموع» [٣/ ١١٦]، فقال: «حديث أم سلمة: رواه أبو داود والترمذي، وفي إسناده مجهول» وضعف الحديث في خلاصة الأحكام [١/ ٢٩٤-٢٩٥]، وهو كما قال. لكن أبي الحاکم إلا أن يقول عقب روايته: (هذا حديث صحيح) وقد عرفت كيف حال إسناده آنفاً، فدع الحاکم يحكم بما شاء.

وللحديث شاهد: عن أنس بن مالك به مرفوعاً نحوه في سياق أتم، عند ابن الأعرابي في «المعجم» [١/ ١٨٦] - طبعة دار ابن الجوزي - وسنده منكر تالف، واللّه المستعان لا رب سواه.

٦٨٩٧- حسن: أخرجه أبو داود [٣٥٨٤]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» [٢٢/ ٢٢٢] وأحمد [٦/ ٣٢٠]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٦٣]، وابن أبي شيبة [٢٢٩٧٤]، =

فقال رسول الله ﷺ: «لا، وَلَكِنْ اذْهَبَا فَتَوَخَّيَا ثُمَّ اسْتَهَمَا، ثُمَّ لِيَحْلِلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ».

= [٣٦٤٨٩]، وابن راهويه [١٨٢٣]، وابن الجارود [١٠٠٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٠ / ١١٣]، والطحاوى فى «المشكل» [١٦٢ / ٢]، [١٦٣، ١٦٤]، وأبو بكر الجصاص فى «أحكام القرآن» [٣١٢ / ١].

والدارقطنى فى «سننه» [٢٣٨-٢٣٩ / ٤]، وأبو عبيد فى «غريب الحديث» [١٠٥ / ١]، كما فى «الإرواء» [٢٥٢ / ٥]، والحاكم [١٠٧ / ٤]، والبيهقى فى «سننه» [١١١٤١]، وغيرهم من طرق عن أسامة بن زيد الليثى المدنى عن عبد الله بن رافع المخزومى مولى أم سلمة عن أم سلمة به نحوه . . .

وهو عند الطبرانى مختصراً بنحو المرفوع منه فقط، ولفظه: (إنكم تختصمون إلىّ، وإنما أنا بشر؛ فإنما أفضى بينكم على نحو ما أسمع منكم، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً؛ فإنما أقطع له قطعة من النار) ومثل هذا اللفظ عند الجميع - سوى الجصاص والبيهقى .
ورواية للطحاوى وأبى داود- ولكن فى سياق أتم، وليس عند الحاكم: هذا السياق المرفوع، وهو عند البغوى: باختصار فى أوله.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

وتابعه على الإمام فى «الصحيحة» [رقم ٤٥٥]، وفى «الإرواء» [٢٥٣ / ٥].

قلت: وهذا وهم منهما بلا ريب، وليس فى (صحيح مسلم) حديث بتلك الترجمة قط، وأسامة ابن زيد الليثى نص ابن القطان الفاسى على أن مسلماً لم يحتج به، وإنما أخرج له استشهاداً وحسب، وقد أشار إلى هذا: الحاكم نفسه فيما نقله عن الحفاظ فى (التهذيب)؛ وأسامة: فيه مقال معروف؛ إلا أنه صدوق متماسك؛ فالإسناد حسن صالح.

وللحديث: طريق آخر صحيح عن أم سلمة . . . ؛ لكن دون هذا السياق والتمام جميعاً، فانظر الماضى [برقم ٦٨٨٠، ٦٨٨١].

● تنبيه: وقع فى سند الحاكم: (ثنا أسامة بن زيد حدثنى عبيد الله بن أبى رافع . . .) كذا (عبيد الله بن أبى رافع) كأنه تحريف.

■ والصواب: (عبد الله بن رافع) فإن لم يكن تحريفاً؛ فهو وهمٌ ممن دون أسامة بن زيد فى سنده، كما شرحنا ذلك فى «غرس الأشجار» والله المستعان لا رب سواه.

٦٨٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَرَبِيِّ الصَّيَّاحِ، عَنْ هِنْدَةَ الْحَزَاعِيِّ، عَنْ امْرَأَتِهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُمْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوْلِهِ: الْإِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسَ، وَالْحَمِيسَ الَّذِي يَلِيهِ».

٦٨٩٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّدَقَةِ، فَقَالَتْ امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْجِزِي مِنَ الصَّدَقَةِ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَلَى زَوْجِي وَهُوَ فَقِيرٌ، وَعَلَى بَنِي أَخِي لِي أَيْتَامٍ، وَإِنِهَا مَنْفَقَةٌ هَكَذَا وَهَكَذَا، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَكَانَتْ صَنَاعَ الْيَدَيْنِ.

٦٩٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

٦٨٩٨- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٦٨٨٩].

٦٨٩٩- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «مصباح الزجاجة» [٣٢٢/١]، وعنه ابن ماجه [١٨٣٥]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٨٠٠]، وابن راهويه [١٩٤٦]، وغيرهم من طريق حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٣٢٢/١]: (هذا إسناد صحيح، رجله ثقات).

قلت: هو كما قال إن كان حفص بن غياث قد حفظه، وإلا فأخشى أن يكون قد غلط في متنه وسياقه، فقد رواه أصحاب هشام بن عروة عنه بإسناده به في سياق مختلف، يأتي عند المؤلف [برقم ٧٠٠٨].

نعم: لهشام بن عروة إسناد آخر يرويه عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن راتبة امرأة عبد الله بن مسعود به نحو لفظ المؤلف هنا ولكن في سياق أتم: أخرجه أحمد وابن حبان والطحاوي والطبراني والبيهقي وجماعة؛ وقد خرجناه في «غرس الأشجار» وقد توبع هشام على هذا الوجه كما ذكرناه هناك.

٦٩٠٠- ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة [١٢٦٩٢]، وعنه ابن ماجه [٣٠٠١]، والبخاري في «تاريخه» [١٦١/١]، وغيرهم من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى النرسي عن محمد بن إسحاق بن يسار عن سليمان بن سحمان عن أم حكيم بنت أمية عن أم سلمة به. =

إسحاق، قال: حدثني سليمان بن سحيم، عن أم حكيم بنت أمية، عن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، غُفِرَ لَهُ».

= قال المنذرى فى «الترغيب» [٢/١٢١]: «رواه ابن ماجه بإسناد صحيح».

قلت: بل هو إسناد ضعيف معلول مضطرب لا يثبت أصلاً، وفيه علتان لا تزول إحدهما إن زالت الأخرى.

الأولى: أم حكيم بنت أمية: امرأة مجهولة لا تعرف؛ لم يرو عنها سوى يحيى بن أبى سفيان الأحنسى وحده على التحقيق، وعنه سمع سليمان بن سحيم هذا الحديث؛ وكان بعضهم يسقط يحيى من الإسناد، فيصير: (عن سليمان عن أم حكيم) كما عند المؤلف هنا ومن رواه مثله، وليس بشيء كما يأتى.

وقد انفرد ابن حبان بذكر تلك المرأة فى «الثقات»، ولم يتابع على توثيقها، فضلاً عن أن يسبق إليه. قد أعل ابن القطان الفاسى هذا الحديث ب(أم حكيم) هذه فى بيان الوهم والإيهام [٥/٧٣١]، وقال: «لا يعرف حالها» وقبله أبو محمد الفارسى فى «المحلى» [٧/٧٦]، وجزم بجهالتها هناك، وقال عنها الحافظ فى «التقريب»: «مقبولة»، يعنى عند المتابعة؛ وإلا فهى لينة، كما نص هو على ذلك فى «ديباجة التقريب» وقد نهض ابن الملقن فى البدر المنير [٦/٩٥]، إلى تمشية حال أم حكيم، بل كأنه مال إلى توثيقها أيضاً، وتابعه على هذا بعض المتأخرين فى هذه الأعصار، وقد ناقشا كلامهم فى «غرس الأشجار» بما لا مزيد عليه هناك.

والعلة الثانية: هى أن هذا الحديث قد اختلف فى سنده ومنتنه على ألوان، حتى جزم جماعة بكونه حديثاً مضطرباً، فقال المنذرى نفسه فى «مختصر السنن» [٢/٢٨٥]: «قد اختلف الرواة فى متنه وإسناده اختلافاً كثيراً».

وقال الشمس ابن القيم فى زاد المعاد [٣/٣٠٠-٣٠١]: «حديث لا يثبت، وقد اضطرب فيه إسناداً ومنتناً اضطراباً شديداً».

وقال ابن كثير: «وفى حديث أم سلمة هذا: اضطراب» نقله عنه الشوكانى فى «نيل الأوطار» [٥/٢٥].

وقد شرحنا هذا الاضطراب شرحاً مستفيضاً فى (غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار) ولا بأس إن ذكرنا طرفاً منه هنا . . . فنقول: هكذا روى ابن أبى شيبه هذا الحديث عن عبد الأعلى النرسى على الوجه الماضى عن ابن إسحاق؛ وخالفه عبيد الله القواريرى، فرواه عن عبد الأعلى =

= فقال: عن ابن إسحاق قال: حدثنا سليمان عن يحيى بن فلان عن أم جعفر بنت أبي أمية عن أم سلمة به . . . ، هكذا أخرجه البخاري في «تاريخه» [١٦١ / ١] إشارة .

قلت: فهذان لوانان من الاختلاف على عبد الأعلى في سنده، ولون ثالث، فرواه عنه محمد بن يحيى القطيعي فقال: عن ابن إسحاق عن سليمان بن سحيم عن يحيى بن أبي سفيان عن أم حكيم عن أم سلمة به . . . ، هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ١٠٠٦]، ومن طريقه الضياء المقدسي في «فضائل بيت المقدس» [رقم ٥٨]، والمزى في «تهذيبه» [٣٦٠ / ٣١] من طريق أبي بكر ابن صدقة الحافظ عن محمد بن يحيى به .

قلت: وقد توبع محمد بن يحيى على هذا اللون عن عبد الأعلى، تابعه عياش بن الوليد الرقام ولكن لفظه: (من أهل بعمرة أو حجة من بيت المقدس، غفر له ما تقدم من ذنبه)، أخرجه البيهقي في «الشعب» [٥ / رقم ٣٧٣٧ / طبعة الرشد]، بإسناد صحيح إليه به .

قلت: وقد توبع عبد الأعلى على هذا الوجه عن ابن إسحاق، تابعه يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري عن أبيه عن ابن إسحاق عن سليمان بن سحيم عن يحيى بن أبي سفيان الأحنسي عن أمه أم حكيم عن أم سلمة به مرفوعاً بلفظ: (من أهل من المسجد الأقصى بعمرة أو بحجة، غفر له ما تقدم من ذنبه . . .) .

أخرجه أحمد [٢٩٩ / ٦]، وابن حبان [٣٧٠١]، والمؤلف [٧٠٠٩]، من طريقين عن يعقوب به . . . وزادوا في آخره: (قال: فركبت أم حكيم إلى بيت المقدس حتى أهلت منه بعمرة). قلت: وهكذا رواه سلمة بن الفضل الأبرش عن ابن إسحاق: عند الدارقطني في «سننه» [٢ / ٢٨٤]، لكن الإسناد إليه مغموز .

ثم جاء أحمد بن خالد الوهبي وخالف الجميع في سنده عن ابن إسحاق، فرواه عنه فقال: عن يحيى بن أبي سفيان عن أمه أم حكيم عن أم سلمة به مرفوعاً بلفظ: (من أهل بعمرة من بيت المقدس؛ كانت له كفارة لما قبلها من الذنوب) فأسقط منه (سليمان بن سحيم) من سنده، هكذا أخرجه ابن ماجه [٣٠٠٢]، بإسناد صحيح إليه به .

قلت: وقد توبع ابن إسحاق على هذا اللون، فرواه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى عن يحيى بن أبي سفيان الأحنسي عن جدته حكيمه عن أم سلمة مرفوعاً بلفظ: (من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر - أو وجبت له الجنة - شك عبد الله بن عبد الرحمن) . =

= أخرجه أبو داود [١٧٤١]، والدارقطني في «سننه» [٢/٢٨٣]، والطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٦٥١٥]، والمؤلف [برقم ٦٩٢٧]، والبيهقي في «سننه» [٨٧٠٨]، وفي «الشعب» [٣/ رقم ٤٠٢٧]، والبخاري في «تاريخه» [١/١٦١] - إشارة - والضياء المقدسي في «فضائل بيت المقدس» [رقم ٥٩]، والفاكهي في «أخبار مكة» [١/٤١١]، وغيرهم من طرق عن ابن أبي فديك به . . . وليس عند الدارقطني: الشك في آخره، بل عنده: (ووجب له الجنة).

قلت: وحكيمة في سنده: هي نفسها أم حكيم في الوجوه الماضية؛ وقد اختلف على ابن أبي فديك في اسم شيخه، فرواه عنه الجماعة فسموه: (عبد الله بن عبد الرحمن بن يحسن) وخالفهم محمد بن الصلت أبو يعلى الترمذي - وهو صدوق ربما وهم - فرواه عن ابن أبي فديك فقال: (عن محمد بن عبد الرحمن بن يحسن) وسمى شيخ شيخه: (أبا سفيان الأحنسي) هكذا أخرجه عنه البخاري في «تاريخه» [١/١٦١].

قلت: وهذا عندي وهمٌ من أبي يعلى الترمذي في سنده، وقد غلط فيه مرتين، كما ذكرناه في «غرس الأشجار» ورددنا هناك على من أغرب وزعم أن رواية أبي يعلى هذه أصح من رواية الجماعة عن ابن أبي فديك، وليس بشيء، والمحفوظ عن ابن أبي فديك هو الوجه الأول: (عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يُحَنَس عن يحيى بن أبي سفيان عن حكيمه به . . .).

قلت: وابن يحسن هذا: أشار غير واحد إلى جهالة حاله، وقال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» والأقرب عندي: أنه شيخ صدوق، ومثله شيخه (يحيى بن أبي سفيان الأحنسي)، وإن كان أبو محمد الفارسي قد أعل الحديث بـ (يحيى) هذا مع جدته أم حكيم، وقال عنهما: «لا يدرى من هم من الناس» كما نقله عنه ابن النحوي في «البدر المنير» [٦/٩٤]، وتعقبه عليه هناك.

وقد تويع ابن أبي فديك عليه عن ابن يحسن بإسناده به نحو سياق المؤلف . . . تابعه عبد العزيز الدراوردي عند الطبراني والبخاري وغيرهما.
وأفة الحديث عندي: هي من جهالة أم حكيم.
والحديث: ضعفه غير واحد من الأئمة.

فقال البخاري في ترجمة (محمد بن عبد الرحمن بن يُحَنَس) من تاريخه «الكبير» [١/١٦١]،
بعد أن ساق هذا الحديث: «لا يتابع في هذا الحديث».

۶۹۰۱- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ جَدْعَانَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، أَوْ عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، بَعَثَ وَصِيْفَةً لَهُ فَأَبْطَأَتْ، فَقَالَ: «لَوْلَا مَخَافَةُ الْقِصَاصِ لَأَوْجَعْتُكَ بِهَذَا السَّوْطِ».

= ونقل الذهبى فى «الميزان» [۶/ ۲۳۱]، والحافظ فى «التلخيص» [۲/ ۲۳۰]، كلاهما عن البخارى أنه قال عن هذا الحديث: (لا يثبت) وقد مضى أن ابن القيم قال فى «زاد المعاد»: «حديث لا يثبت» وقال أيضاً فى حاشيته على «السنن» [۲/ ۲۸۴]: «قال غير واحد من الحفاظ: إسناده ليس بالقوى» يعنى هذا الحديث.

وقال النووى فى «المجموع» [۷/ ۱۷۹]: «إسناده ليس بالقوى».

وقال المنذرى أيضاً فى كلامه على أحاديث «المهذب»: «حديث غريب» كما نقله عن ابن الملقن فى «البدْرِ المنير» [۶/ ۹۶].

والحديث: ضعفه أيضاً: ابن حزم وعبد الحق الإشبلى وابن القطان الفاسى وجماعة. وخالفهم جماعة آخرون، ومشوا على تمشية إسناده ما بين تصحيحه وتجويده وتحسينه، وهذا منهم تسامح قد ناقشهم بشأنه فى «غرس الأشجار».

۶۹۰۱- ضعيف: أخرجه البخارى فى الأدب المفرد [رقم ۱۸۴]، والطبرانى فى «الكبير» [۲۳/ رقم ۸۸۹]، وأبو نعيم فى «الحلية» [۸/ ۳۷۸]، وابن سعد فى «الطبقات» [۱/ ۳۸۲]، وابن أبى الدنيا فى «الأهوال» [رقم ۲۴۴]، وابن أبى شيبَةَ فى «مسنده» كما فى «المطالب» [۹/ رقم ۱۸۸۴ / طبعة العاصمة]، والخطيب فى «تاريخه» [۲/ ۱۴۰-۱۴۱]، وغيرهم من طريقين عن داود بن أبى عبد الله عن ابن جدعان عن جدته عن أم سلمة به نحوه . . . وهو عند البخارى فى سياق أتم فى أوله، ونحوه رواية للمؤلف تأتى [برقم ۶۹۴۴].

قال أبو نعيم: «داود هذا: هو أخو شقيق بن أبى عبد الله، وابن جدعان: عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان، تفرد به داود».

قلت: هذا انفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات» وقال عنه الحافظ فى «التقريب»: «مقبول» يعنى عند المتابعة وحسب، ولم يتابع على هذا الحديث أصلاً، وقد تحرف اسمه فى سند الخطيب إلى (داود بن عبد الله) هكذا وقع فى «تاريخ الخطيب» (طبعة در الكتب العلمية) وكذا فى طبعة دار الغرب الإسلامى [۲/ ۵۱۶ / تحقق بشار عواد]، والصواب: (داود بن أبى عبد الله) وهو مولى بنى هاشم أخو شقيق بن أبى عبد الله الكوفى . . .

= وشيخه: ابن جدعان: هو عبد الرحمن بن محمد بن زيد كما مضى فى كلام أبى نعيم؛ وكذا وقع عند البخارى: (عبد الرحمن ابن محمد) وقد قلبه سفيان بن وكيع، فروى هذا الحديث عن أبيه عن داود بن أبى عبد الله فقال: (عن محمد بن عبد الرحمن بن جدعان) هكذا رواه عنه المؤلف فى الآتى [برقم ٦٩٤٤]، وسفيان ليس بعمدة.

وابن جدعان هذا: روى عنه جماعة، ووثقه النسائى وابن حبان؛ وأغرب الذهبى وقال فى «الميزان»: «لا يعرف» وليس كما قال أصلاً. وقد غلط البوصيرى وظنه (على بن زيد بن جدعان) الضعيف المشهور، فأعل الحديث به فى «إتحاف الخيرة» [٢/٢٠٠]، ولم يفعل شيئاً هو الآخر.

وجدة ابن جدعان: تلك امرأة مجهولة غائبة، وقد قال عنها الذهبى وابن حجر: «لا تعرف!» وهى ورجال الإسناد كلهم من رجال «التهديب».

والحديث: ضعف سنده البوصيرى فى «الإتحاف» [٤/٢٠٠]، وقبله العراقى فى «المغنى» [٣/١٣٦]، وعزاه لأبى يعلى وحده، وقد أغرب المنذرى وقال فى «الترغيب» [٤/٢١٨]: «رواه أبو يعلى بأسانيد أحدها جيد» وعزاه لأحمد فى موضع آخر [٣/١٥٣]، وقال: (بأسانيد أحدها جيد)، وتابعه الهيثمى على تجريد سنده فى «المجمع» [١٠/٦٤٠]، وكذا المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/٦١٣] - طبعة مكتبة الشافعى - ومثله ابن حجر الهيثمى فى «الزواجر» [٢/٤٣٩].

وليس للحديث إلا إسناد واحد فيه من لا يعرف من يكون! فكيف يكون مثله جيداً؟! ثم إنى ما أرى المنذرى إلا وقد وهم فى عزوه الحديث لأحمد؛ فإنه ليس فيه بعد البحث، ولا عزاه له أحد ممن عنى بأطرافه وفهرسة أحاديثه وزواتده.

والحديث: ذكره التاج السبكى فى «طبقاته الكبرى» [٦/٣٤٢]، ضمن الأحاديث المذكورة فى «الإحياء» ولم يجد لها إسناداً، وهذا برهان قلة اطلاعه؛ وقصور باعه فى هذا الفن، وقد رمز السيوطى لحسن الحديث فى «الجامع الصغير» [٥/رقم ٧٥٢٥ / مع الفيض]، ولم أجده له شاهداً نحو لفظه يقيم أوده؛ ويقوم عوجه، وهو حديث ضعيف لا يثبت.

● تنبيه: قوله فى سند المؤلف: (عمن حدثه أو جدته) الشك فيه من المؤلف أو ممن دونه، والصواب فيه (عن جدته) بلا شك.

٦٩٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ جَدْعَانَ عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيَّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمْ يَزِدْ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا شِدَّةً».

٦٩٠٢ - صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٨٨٨]، والطبري في «تفسيره» [٨ / ٢٨٣ طبعة الرسالة]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [١٨٦ / ٥]، من طرق عن وكيع بن الجراح عن داود بن أبي عبد الله مولى بني هاشم عن ابن جدعان عن جدته عن أم سلمة به.

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه الطبري أيضاً في «تهذيب الآثار» [ص ٢٥ / رقم ٨ / الجزء المفقود / طبعة دار المأمون].

قال البوصري في «إتحاف الخيرة» [٥ / ٥٠٩]، بعد أن ساقه من طريق ابن أبي شيبة وعنه المؤلف قال: (هذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن جدعان).

قلت: كذا قال، وهو وهم منه لم ينتبه له، كأنه ظن (ابن جدعان) هنا: هو علي بن زيد الضعيف المشهور؛ فقال ما قال، وليس بشيء، إنما ابن جدعان هنا: هو عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان الشيخ الصدوق المعروف؛ وقد روى عنه جماعة - منهم الزهري - ووثقه النسائي وابن حبان أيضاً؛ وهو وسائر رجال الإسناد من رجال «التهذيب» فراجع ما علقناه بشأنه على الحديث الماضي قبل هذا.

والراوي عنه: داود بن أبي عبد الله: انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» لكن روى عنه جماعة من الثقات؛ وما تكلم فيه أحد، وما علمته روى منكراً يحمل عليه فيه، فأراه صدوقاً إن شاء الله؛ وهذا أولى من قول الحافظ عنه في «التقريب»: «مقبول».

وأفة الإسناد: إنما هي من جدة عبد الرحمن بن محمد بن جدعان، فهي امرأة لا تعرف، كما جزم الذهبي والحافظ؛ وقد أغرب الإمام أحمد شاكر في تعليقه على «تفسير الطبري» [٨ / ٢٨٣]، وزعم أنها صحابية، وجاء في ذلك ببحث هزيل جداً، ناقشناه فيه بما علقناه على الحديث الآتي [برقم ٦٩٠٦]، وفي كتابنا «غرس الأشجار» وسيأتي الإشارة إلى ذلك هناك إن شاء الله.

ثم جاء الهيثمي وقال في «المجمع» [٨ / ٣١٦]: «رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه جدة ابن أبي مليكة، ولم أعرفهما؛ وبقيّة رجاله ثقات».

٦٩٠٣ - حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مَسَاوِرِ الْحَمِيرِيِّ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ» .

= قلتُ: كذا وقع في المجمع : (ابن أبي مليكة) وقد جزم المعلق عليه (طبعة دار الفكر) أن قوله (جدة ابن أبي مليكة) محرفة من قوله (جدة ابن جدعان) استناداً لما وقع عند المؤلف وغيره؛ وهذا قريب؛ وقد تكلف الإمام أحمد شاكر تأويله بما علقه على «تفسير الطبري» [٢٨٣/٨]، بكون عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان الواقع في إسناد الحديث: هو ابن أخي (على ابن زيد بن جدعان) وعلى هذا كان جده الرابع يكنى (أبا مليكة) واسمه زهير بن عبد الله؛ فجائز أن يكون (عبد الرحمن بن محمد بن جدعان) قد نسب إلى بعض أجداده عند المؤلف وغيره في سنده الحديث.

لكن يعكر على هذا التأويل المتكلف، أنه لم يقع في سند المؤلف ولا الطبراني ما حكاه الهيثمي في «المجمع» إذ قال: «فيه جدة ابن أبي مليكة» إنما وقع عندهما: «عن ابن جدعان عن جدته» فالأقرب: هو ما جزم به المعلق على «المجمع» كما ذكرناه آنفاً . . . والله المستعان.

وابن جدعان: لم يقع منسوباً عند أحد، فلذلك لم يعرفه الهيثمي، ومتن الحديث صحيح ثابت على كل حال: فله شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به مثله . . . مضى منها حديث ابن عباس [برقم ٢٣٣٦]، ويأتي حديث جبير بن مطعم [برقم ٧٤٠٦]، وهو في «صحيح مسلم» كما سنذكره هناك . . . والله المستعان.

٦٩٠٣ - ضعيف: أخرجه الترمذى [١١٦١]، وابن ماجه [١٨٥٤]، والحاكم [١٩١/٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٨٨٤]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥٤١]، وابن أبي شيبه [١٧١٢٣]، وابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم ٥٣٢]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨٧٤٤]، وأبو زرعة الشامي في «الفوائد المعلقة» [رقم ١٦٠]، والترمذى أيضاً في «العلل» [ص ٣٧٤/ رقم ٦٩٧/ طبعة عالم الكتب]، ومن طريقه ابن الجوزى في «العلل المتناهية» [٢/ ٦٣٠]، والثقفى في «الثقفيات» [٩/ رقم ٣٠]، كما في «الضعيفة» [٣/ ٦١٧]، والمزى في «تهذيبه» [١٥/ ٢٣٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن أبي نصر عبد الله بن عبد الرحمن الكوفى عن مساور الحميرى عن أمه [وتحرفت عند ابن أبي شيبه إلى «أبيه» وهى على الصواب فى طبعة دار القبلة [رقم ١٧٤٠٨] . . .] عن أم سلمة به =

= قال الترمذی: «هذا حديث حسن غريب».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلتُ: والصواب أنه حديث ضعيف غريب لا يثبت، مداره على مسور الحميرى وأمه، وهما طيران غريبان لا يعرفان.

وبهما أعله ابن الجوزى عقب وايته فقال: «مساور مجهول، وأمه مجهولة» وكذا جهل الحافظ «مساورا» فى «التقريب» وقال عن أمه: «لا يعرف حالها!».

وقد أورده الذهبى مساوراً هذا فى «الميزان» [٤٠٤/٦]، وقال: «فيه جهالة، والخبر منكر، رواه أبو نصر عبد الله الضبى».

وقد ظن الإمام فى «الضعيفة» [رقم ١٤٢٦]، أن قول الذهبى: «والخبر منكر» يعنى هذا الحديث، وليس كما حسب؛ بل هو يريد حديث مساور الآخر الذى رواه عن أمه عن أم سلمة مرفوعاً: (لا يحب علياً منافق، ولا يبغضه مؤمن) أخرجه الترمذى وجماعة، وهو الحديث الآتى بعد هذا.

ويؤيد أن هذا هو مراد الذهبى: كونه قد ساق الحديث المشار إليه فى ترجمة (عبد الله بن عبد الرحمن أبى نصر الأنصارى) من «الميزان» [٤/١٣٦-١٣٧/١ الطبعة العلمية]، ثم قال: «قلتُ: هذا حديث منكر» وسيأتى الجواب عن دعوى نكارة هذا الحديث فى الآتى.

ثم جاء المناوى فى «الفيض» [٣/١٣٨]، ونقل تصحيح الحاكم لهذا الحديث، ثم قال: (وأقره الذهبى) ثم لم يلبث أن قال فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/٨٢٩/ طبعة مكتبة الشافعى]، بعد أن حكى تصحيح الحاكم قال: «وأقره» هكذا يجازف هذا الرجل دائماً، وينسب إلى البراء ما ليس لهم، ولو شاححنه فى إبراز البرهان على موافقة الذهبى وغيره للحاكم على تصحيح سند هذا الحديث؛ لضاقت عليه الأرض بما رحبت.

وهو الذى فتح الأبواب الموصدة للتشنيع على إمام النقد الشمس الذهبى فى موافقته الحاكم على تصحيح تلك الأخبار التى قد نالها سهام نقده فى مواضع أخرى من كتبه، حتى وصل التشنيع إلى حد الإزراء والتناول على هذا الطود الشامخ، والذهبى قد برأ اللہ ساحتہ من كل هذا، وكتابه «تلخيص المستدرک» ما هو إلا نقد لطائفة من الأحاديث الباطلة المنكرة فى «مستدرک الحاكم» وحسب؛ فلم يستوعب فيه نقده كله أصلاً، كما أشار هو نفسه إلى ذلك فى ترجمة =

= الحاكم من «النبلاء» [١٧٦/١٧]، وكان الذهبى ربما ذكر تصحيح الحاكم للحديث، ثم فتر أو شغل عن تعقبه فيه، فدخل الداخلى على المناوى وغيره وظنوا أن الذهبى يوافق الحاكم بسكوته ثمة، ثم شطح خيالهم بعيداً جداً، وظنوا أن كل حديث يصححه الحاكم فى «المستدرک» يكون الذهبى مقرأً له بتصحيحه ما لم يتعقبه فيه، مع كون الذهبى قد اعترف بكون «تلخيصه للمستدرک» (يعوزه عملاً وتحريراً) كما يقول فى «سير النبلاء» [١٧٦/١٧]، فلا ينبغى أن يقال لما سكت عنه من تصحيح الحاكم: (ووافق الذهبى) كما أغرم بتلك العبارة المشؤومة خلق من المتأخرين، وإنما يقال: (صححه الحاكم، وسكت عنه الذهبى) والسكوت شىء، والإقرار شىء آخر.

وهذا كله فيما لخصه الذهبى من «المستدرک» أما سائر الكتاب: فما للذهبى فيه ناقة أو جمل، وكان الجمال الزيلعى الحافظ النقاد - وهو من تلاميذ الذهبى - فى مواضع من «نصب الرأية» ينقل من «تلخيص الذهبى» فيقول بعد أن يذكر تصحيح الحاكم: «ولم يتعقبه الذهبى فى مختصره» فانظر إلى دقة هذا النقاد وتحريره فى تصرف شيخه فى «مختصره»! فلم يكن كثير اللهج بتلك العبارة: «صححه الحاكم ووافق الذهبى» التى لهج بها كل أحد فى تلك الأزمان إلا ما شاء الله، حتى رأيت الإمام الألبانى فى «الضعيفة» [٦١٧/٣]، عقب تخريجه هذا الحديث؛ وبعد بيانه لتناقض الذهبى بشأنه، حيث وافق الحاكم على تصحيحه، ثم جزم بنكارته فى «الميزان»، قال الإمام: «فتأمل الفرق بين كلاميه - يعنى الذهبى - فى الكتابين - يعنى «الميزان» و «تلخيص المستدرک» - والحق أن كتابه «التلخيص» فيه أوهام كثيرة، لیت أن بعض أهل الحديث على عزتهم فى هذا العصر، يتبعها؛ إذ لا استفاد الناس فوائده عظيمة، وعرفوا ضعف أحاديث كثيرة صُححت خطأ».

قلت: وقد لى جماعة من تلاميذ الإمام هذا النداء؛ ونهضوا إلى تحقيق هذا الرجاء، فقال المحدث أبو إسحاق الحوينى - وقل ما نقدم عليه أحداً ممن أدرکناه من حذاق تلك الصنعة - فى «النافلة» وهو بصدد التشنيع على البدر العينى لاحتجاجه بحديث صححه الحاكم: على صحة سماع أبى عبيدة من أبيه، قال: «ثم إنى جد متعجب من العينى - رحمه الله - كيف طابت نفسه باعتبار أن هذا الذى رواه الحاكم دليل على السماع مع كونه من العالمين - قطعاً - بكثرة أوهام الحاكم فى «المستدرک»، والذهبى يتبعه فى كثير من هذا الوهم؟! وهذا ما حدا بى - قديماً - إلى تتبع ما وهم فيه الحاكم، وتبعه عليه الذهبى، وأظهرت وجه لصواب فيه، وسميته «تحاف الناظم بوهم الذهبى والحاكم» قطعت فيه شوطاً لا بأس به . . . وقال فى موضع آخر من «النافلة»: =

٦٩٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ، عَنْ مَسَاوِرَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيٍّ: «لَا يُحِبُّكَ مُنَافِقٌ، وَلَا يُبْغِضُكَ مُؤْمِنٌ».

= «... وإلا فالذهبي وقع في كثير من الوهم في «تلخيصه على المستدرک»، علمت ذلك بعد دراستي لكتاب «المستدرک»، مما قوى عندي الرغبة في تتبع المواضع التي أخطأ فيها الحاكم ووافقه الذهبي، فتجمع لديّ حتى الآن أكثر من ألف موضع! أودعته في كتاب «إتحاف الناظم بوهم الذهبي والحاكم» يسر الله إتمامه بخير...».

ثم جاء آخر، وألف كتاباً ضخماً بعنوان: «تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرک» ووافقه الذهبي، وهو من مطبوعات دار الفضيلة؛ وعندي نسخة منه، فالله المستعان.

وقد توسعت في نقد العبارة المشار إليها: (صححه الحاكم ووافقه الذهبي) مع بيان ملاحظات الخطأ في إطلاقها عند كثير من المتأخرين مع فوائده مهمة، في كتابنا: «إرضاء الناظم بمحاكمة الحاكم» وقد شرعنا فيه - ولله الحمد - نسأل الله لنا التوفيق في القول والعمل، فإنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

٦٩٠٤ - صحيح: أخرجه الترمذی [٣٧١٧]، وأحمد [٢٩٢/٦]، والطبرانی في «الكبير» [٢٣/٢] رقم ٨٨٥، ٨٨٦، وعبد الله بن أحمد في «زوائده على فضائل الصحابة» [٢/٢] رقم ١١٠٢، [١١٦٩]، وأبو بكر القطيعي في «زوائده عليه» أيضاً [٢/٢] رقم ١٠٥٩، وابن أبي عاصم في «السنة» [٢/٢] رقم ١٣١٩، وابن عدى في «الكامل» [٤/٢٢٦]، وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» [ص ١٧٦/رقم ١٢٧]، والآجری في «الشريعة» [رقم ١٤٨٨]، والترمذی أيضاً في «عله» [رقم ٤٦٦]، وأبو نعیم في «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم ٦٦]، وابن عساکر في «تاريخه» [٤٢/٢٧٩، ٢٨٠]، والمزى في «تهذيبه» [١٥/٢٣٢]، وغيرهم من طرق عن محمد ابن فضيل عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مساور الحميري عن أمه عن أم سلمة به... وهو عند جماعة بنحوه.

قال الترمذی: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وعبد الله بن عبد الرحمن هو أبو نصر الوراق».

قلتُ: الحديث صحيح لا ريب فيه؛ إلا أن إسناده ضعيف؛ لجهالة مساور الحميري وأمه؛ وقد مضى الكلام عليهما في الحديث الماضي والذي قبله.

=

وباقى رجال الإسناد ثقات مشاهير.

= وقد غلط أبو أحمد الجرجاني الحافظ ، وأورد (عبد الله بن عبد الرحمن أبا نصر) فى كتابه «الكامل» وساق له هذا الحديث ، ونقل عن البخارى أنه قال : «سمع أنس بن مالك ، فيه نظر» وهذا الذى ذكره البخارى غير ذاك ، ولهذا قال الذهبى فى «الميزان» [٤٥٣ / ٣] ، لما حكى كلام ابن عدى : (قلت : بل الذى سمع أنساً ، والذى قال البخارى فيه هذا : هو الآخر ، قد تقدم» يعنى (عبد الله بن عبد الرحمن بن أسيد الأنصارى) فهو الذى عناه البخارى ؛ وصاحبنا هنا هو (عبد الله بن عبد الرحمن أبو نصر الكوفى) وهذا شيخ ثقة ؛ وثقه الإمام أحمد وغيره ؛ وقد ظنهما ابن عدى واحداً ، وتبعه على ذلك الحافظ فى «اللسان» [٣٠٦ / ٣] ، ترجمة : (عبد الله بن عبد الرحمن بن أسيد) وقال فى ختام ترجمته : (ليس هذا من شرط اللسان) يعلى لكونه مترجماً فى «التهذيب» وليس كما قال ؛ وقد فرق بينهما لبخارى نفسه فى «تاريخه» فقال عن الأول [١٣٧ / ٥] : «سمع أنس بن مالك . . . فيه نظر» وسمى جده أسيداً ؛ ثم ترجم للثانى [١٣٥ / ٥] ، وقال : «سمع مساوراً الحميدى عن أمه عن أم سلمة ، روى عنه محمد ابن فضيل والثورى . . .» .
 ■ فالحاصل : أن من جعلهما واحداً فقد أخطأ بلا ريب عندى ؛ وقد أساء ابن عدى لما حشر صاحبنا (عبد الله بن عبد الرحمن أبا نصر الكوفى) فى جملة الضعفاء من كتابه «الكامل» ، وحكى فيه قول البخارى : «فيه نظر» وقد عرفت أن الذى قال عنه البخارى ما قال ؛ هو رجل آخر متقدم الطبقة عن الراوى عن مساور الحميرى هنا ، فانتبه يارعاك الله .

ولم يفتن المزى فى «تهذيبه» وذكر فى ترجمة صاحبنا أنه روى عن أنس ، وتابعه من تابعه ممن ذيل على «تهذيبه» ، ثم جاء الذهبى فى «الميزان» [٤٥٤ / ٢] ، وقال بعد أن تعقب ابن عدى فى تسويته بين الراوى عن مساور الحميرى هنا ، وبين الراوى عن أنس بن مالك كما مضى ؛ قال عن هذا الحديث الذى رواه عبد الله بن عبد الرحمن عن مساور : «قلت : هذا الحديث منكر» ومثله قال فى ترجمة مساور الحميرى من «الميزان» [٩٥ / ٤] ، قال : «فيه جهالة ؛ والخبر منكر» يعنى هذا الحديث ، وحكمه بالنكاره عليه مما لا يوافق عليه أصلاً ، لاسيما وهو ممن يقر بصحة الحديث من غير هذا الطريق .

فقد أخرجه مسلم وجماعة كثيرة من طريق الأعمش عن عدى بن ثابت عن زر بن حبيش عن على بن أبى طالب قال : (والذى فلق الحبة ، ويرأ النسمة ؛ إنه لعهد رسول الله ﷺ إلى أنه لا يحبك إلا مؤمن ، ولا يبغضك إلا منافق) وقد مضى تخريجه عند المؤلف [برقم ٢٩١] ، وقد =

٦٩٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ،
عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سُئِلَتْ عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلْمَةَ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتَا: مَا
دَامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ.

٦٩٠٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَادٍ الْكُوفِيُّ الْوَرَّاقُ، حَدَّثَنَا وَكَيْعُ بْنُ الْجِرَّاحِ، عَنِ دَاوُدَ
ابْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ جَدْعَانَ - يَعْنِي: عَنْ جَدَّتِهِ - عَنِ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ».

= جزم الذهبى بصحة هذا الحديث عند مسلم فى ترجمة الحاكم من «سير النبلاء» [١٧ / ١٦٩]،
إلا أنه قد استشكل متنه هناك، وعلل هذا الاستشكال بقوله: «فقد أحبه - يعنى علياً -
قوم لا خلاق لهم، وأبغضه بجهل قوم من النواصب».

قلتُ: فكان هذا الاستشكال قد قوى عنده بحيث صار يصف متن الحديث بالنيكاراة بعد ذلك،
كما وقع له فيما مضى، والحق: أن الحديث مستقيم المتن ليس فيه خدشة، والمحبة والبغض
المذكوران فيه: منوط أمرهما بأمشاج الشريعة دون غلو أو إفراط، فليس كل محب ناجياً؛ ولا
كل مبغض هالكاً.

وقد نقل المعلق على «سير النبلاء» [١٧ / ١٦٩]، بالهامش تعليقاً وجده لبعضهم على نسخة
الأصل يجيب فيه على استشكال الذهبى بقوله: «قلتُ: لا إشكال؛ فالمراد: لا يحبك الحب
الشرعى المعتد به عند الله؛ أمال الحب المتضمن لتلك البلايا والمصائب؛ فلا عبرة به؛ بل هو
وبال على صاحبه، كما أحبت النصارى المسيح».

قلتُ: وهذا جواب حسن رائق.

■ والحاصل: أن الحديث صحيح ثابت فيه منقبة ظاهرة لسيدنا ومولانا الإمام على - رضى الله
عنه وأرضاه - وعن سائر الصحابة أجمعين؛ وقد جمعت طرفاً من الأحاديث التى تكلم جماعة
فى نكاراة متونها، - بالنسبة لأذواقهم - وتعقبهم فى نفى تلك النكاراة جماعة آخرون، وهى
محفوطة عندى فى مضبطة لى؛ وسوف أنقلها برمتها فى موضعها من كتابى الكبير «غرس
الأشجار بتخريج متقى الأخبار» والله المستعان لا رب سواه.

٦٩٠٥ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٧٣].

٦٩٠٦ - قوى: أخرجه الترمذى [٢٨٢٣]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / رقم ٨٩٠]، وأبو الشيخ =

= فى «الأمثال» [رقم ٢٣]، وغيرهم من طريق وكيع بن الجراح عن داود بن أبي عبد الله مولى بنى هاشم عن ابن جدعان عن جدته عن أم سلمة به .

قال الترمذى : «هذا حديث غريب من حديث أم سلمة» .

قلتُ : وقد اختلف فى سنده على وكيع ، فرواه عنه أبو كريب وعبيد بن غنام وأبو بكر ابن أبي شيبة ، وعلى بن محمد الطنافسى والحسن بن حماد وغيرهم من الثقات على الوجه الماضى ، وخالفهم على بن الحسين بن حويص الكوفى - وهو غير مشهور - فرواه عن وكيع فزاد فيه : (أبا سلمة) بين جدة ابن جدعان وأم سلمة ، هكذا ذكره ابن عساكر فى «الأطراف» كما فى «تحفة الأشراف» [٦٦/١٣] .

والمحفوظ : هو قول الجماعة عن وكيع ؛ وهكذا رواه عنه ابنه سفيان بن وكيع ولكن فى سياق قصة تأتى عند المؤلف [برقم ٦٩٤٢] ، وقد خولف وكيع فى سنده ، خالفه محمد بن بشر العبدى ، فرواه عن داود بن أبي عبد الله عن ابن جدعان عن جدته فقال : عن أبي الهيثم به . فنقله إلى (مسند أبي الهيثم) ، هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٩ / رقم ٥٧٣] ، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٥ / رقم ٥٩٨٢] ، وأبو الشيخ فى «الأمثال» [رقم ٢٢] والدولابى فى «الكنى» [١ / ١٨١] ، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١١٢٣] ، كلهم من طريق شهاب بن عباد عن محمد بن بشر به .

قلتُ : ويبدو لى أن داود بن أبي عبد الله أو أحداً ممن فوقه قد اضطرب فى سنده ، وداود هذا : قال عنه الحافظ فى «التقريب» : «مقبول» ، لكن روى عنه جماعة من الثقات الأثبات ؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» وما أراه إلا شيخاً صدوقاً صالح الحديث إن شاء الله .

وأما شيخه ابن جدعان : فهو عبد الرحمن بن محمد بن زيد القرشى ؛ شيخ ثقة صدوق ، روى عنه جماعة - منهم الزهرى - ووثقه ابن حبان والنسائى ؛ وأما قول الذهبى عنه فى «الميزان» : «لا يعرف» لا يضره إن شاء الله ؛ فقد عرفه من وثقه .

وقد وقع عند الترمذى وجماعة منسوباً إلى جده : (ابن جدعان) فظنه ابن عساكر فى «الأطراف» : على بن زيد بن جدعان ، لأنه المشهور بذلك عند الإطلاق ، وقد رده عليه المزى فى «تهذيبه» [٣٩٣ / ١٧] ، وفى «تحفة الأشراف» [٦٦ / ١٣] ، وقد وقع مسمى :

٦٩٠٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَاجِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَصَابَتْ أَحَدَكُمْ مُصِيبَةٌ، فَلْيَقُلْ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ عِنْدَكَ أَحْتَسِبُ مُصِيبَتِي فَأَجْرِنِي فِيهَا»

= ب (عبد الرحمن ابن محمد ابن زيد بن جدعان) عند الطبراني وأبي الشيخ وأبي نعيم وابن الأعرابي والدولابي، من رواية محمد بن بشر العبدى عن داود بن أبي عبد الله عنه بهذا الحديث .
وأفة الإسناد هنا: إنما هي من جدة (ابن جدعان) فهي امرأة مجهولة لا يدري من تكون؟! وقد قال عنها الحافظ في «التقريب»: «لا تعرف» وهو كما قال .

وقد أغرب الإمام أحمد شاكر جداً، وزعم في تعليقه على «تفسير الطبرى» [٢٨٣/٨]، أن جدة (ابن جدعان) تلك: جهالتها لا تضر، وقال: «فالعالم - فيما أرى - أنها صحابية؛ لأن عبد الرحمن بن محمد - يعنى حفيدها - روى عن عائشة، وعن ابن عمر؛ فجدته يكاد العارف أن يوقن أنها صحابية، أو مخضرمة على الأقل، والنساء فى تلك العصور لم يعرفن باصطناع الروايات . . .» .

قلت: ولم يفعل شيئاً فيما قال، وقد ناقشناه بشأن هذا التساهل السافر فى «غرس الأشجار» فيما بسطنا الكلام عليه من تخريج هذا الحديث، وهو حديث ثابت إن شاء الله، فله شواهد عن جماعة من الصحابة، أصحابها: حديث أبى هريرة عند أبى داود والترمذى وابن ماجه والحاكم والبيهقى من طريق عبد الملك بن عمير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به .
وقال الترمذى: «هذا حديث حسن» .

قلت: وسنده قوى؛ وقد أعل بما لا يقدر، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» والله المستعان لا رب سواه .

٦٩٠٧ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه أبو داود [٣١١٩]، والنسائى [٣٢٥٤]، وأحمد [٢٩٥/٦]، [٣١٧]، وابن حبان [٢٩٤٩]، والحاكم [١٨/٤]، والطبرنى فى «الكبير» [٢٣/٢٣] رقم ٥٠٦، [٥٠٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٥٣٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨٩/٨-٩٠]، وابن السنى فى «اليوم والليله» [٢/٥٨١] مع عجاله الراغب، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت بن أسلم البنانى عن ابن عمر بن أبى سلمة عن أبىه عن أم سلمة به نحوه . . .
وهو عند أبى داود وابن السنى: بنحو الفقرة الأولى منه فقط، وهو عند الطبرانى: =

وَأَبْدَلْنَا بِهَا خَيْرًا مِنْهَا»، فلما قبض أبو سلمة، قالت: قلت: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم عندك أحسب مصيبتى، فأجرنى فيها، فكنت إذا أردت أن أقول: وأبدلنى بها خيراً، قلت: ومن خير من أبى سلمة؟! قالت: فلم أزل حتى قلتها، فلما انقضت عدتها خطبها أبو بكر فردته، وخطبها عمر فردته، ثم بعث إليها رسول الله ﷺ فخطبها، فقالت: مرحباً برسول الله وبرسوله، أقرئ رسول الله ﷺ وأخبره أنى امرأة غيرى، وأنى مصيبة، وأنه ليس لى أحد من أوليائى شاهد، فقال لها رسول الله ﷺ: «أما قولك: إنى غيرى، فإنى أدعو الله عز وجل فيذهب غيرتك، وأما قولك: إنى مصيبة، فإن الله عز وجل سيكفيك صبيانك، وأما أولياؤك فليس أحد منهم شاهد ولا غائب إلا سيرضانى»، فقالت لابنها: قم يا عمر فزوج رسول الله ﷺ، فزوجها إياه. وقال لها: «أما لا أنقصك مما أعطيت أختك فلانة: جرتين ووجاءين ووسادة من آدم حشوها ليف»، فكان رسول الله ﷺ يأتيها وهى ترضع زينب، فكانت إذا جاء رسول الله ﷺ

= بالفقرتين الأولى والأخيرة مفرقاً، وهو عند النسائى بالقصة المتعلقة بخطبة أم سلمة حتى قولها: (فزوجها إياه) فقط، وقد انتهى سياق البيهقى عند قول أم سلمة: (يا عمر قم فزوج رسول الله ﷺ) وهو عند أحمد: مفرقاً فى الموضوعين.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: كلا، فمداره على (ابن عمر بن أبى سلمة!) وهو لم يسم فى شىء من طرقه، فقيل: هو (محمد بن عمر بن أبى سلمة) ومحمد هذا: مجهول الحال، وقد قال عنه أبو حاتم: «لا أعرفه» وقال عنه الحافظ فى «التقريب»: «مقبول» وقيل هو: «سعيد بن عمر بن أبى سلمة».

هكذا نقله الحاكم عقب روايته، وسعيد هذا ليس له أثر فى كتب الرجال والنقلة، وقد جزم ابن حزم بكون (ابن عمر بن أبى سلمة) هذا شيخاً مجهولاً، وقال الطحاوى والذهبي: (لا يعرف)، وقال الحافظ: «مقبول» وهو آفة الحديث هنا.

وقد اختلف فى سنده على حماد بن سلمة على أربعة ألوان، المحفوظ عنه: هو هذا الوجه الماضى؛ وكذا من رواه عنه وجعل الفقرة الأولى منه فقط من (مسند أبى سلمة).

وكما اختلف فيه على حماد؛ فقد اختلف فيه على ثابت البنانى أيضاً على ألوان، منها اللون الآتى بعد هذا.

أخذتها فوضعتها في حجرها، فكان رسول الله ﷺ حياً كريماً، ففطن لها عمار بن ياسر، وكان أخاها من الرضاعة، فأراد رسول الله ﷺ أن يأتيها ذات يوم، فجاء عمارٌ فدخل عليها، فانتشط زينب من حجرها، وقال: دعى هذه المقبوحة المشقوقة التي قد آذيت بها رسول الله ﷺ، فجاء رسول الله ﷺ فدخل، فجعل يقلب بصره في البيت، ويقول: «أين زُنَابُ؟ مَا فَعَلْتَ زُبَابُ؟ مَا لِي لَا أَرَى زُنَابَ» قالت: جاء عمارٌ فذهب بها، فبنى رسول الله ﷺ بأهله، فقال لها: «إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ كَمَا سَبَّعْتُ لِلنِّسَاءِ؟»

٦٩٠٨ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ جَاءَ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَ: لَقَدْ سَمِعْتُ حَدِيثًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا - وَلَا أَدْرِي مَا عَدَلَ بِهِ - سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّهُ لَا

= والمحفوظ عنه: هو ما رواه حماد بن سلمة هنا؛ وهذا هو الذي جزم به أبو الوليد الطيالسي والإمام أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني وابن عبد البر وغيرهم؛ وقد نقلنا أقوالهم فيما بسطنا الكلام عليه في تخريج هذا الحديث من كتابنا «غرس الأشجار» وذكرنا هناك: أن له طرفاً أخرى ثابتة عن أم سلمة ببعض فقراته كالأولى والأخيرة؛ وهو ضعيف بهذا السياق والتمام هنا... والله المستعان لا رب سواه.

٦٩٠٨ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٤ / ٣٨]، وابن راهويه [٤ / رقم ١٨٢٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣ / ١١]، وفي «المشكّل» [١٤ / ١٩٨]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [برقم ٧٤١]، وغيرهم من طرق عن سليمان بن المغيرة بن ثابت البناني عن عمر بن أبي سلمة عن أم سلمة به... نحوه... وليس عند الطحاوي: الفقرة الأولى المرفوعة من رواية أبي سلمة عن النبي ﷺ وفي سياقه اختصار شديد، وكذا هو عند أبي الشيخ مختصر جداً بلفظ: (عن أم سلمة: أن النبي ﷺ لما تزوجها فأراد أن يدخل عليها سلم) فقط، وسياق الباقي نحو سياق المؤلف؛ لأن ابن راهويه ليست عنده في آخره قوله: (فكانت في النساء... إلخ).

قلت: وهذا إسناد ظاهر الصحة جداً، رجاله كلهم أثبات أئمة؛ وعمر بن أبي سلمة صحابي معروف مثل أمه وأبيه؛ وقد صرح ثابت البناني بسماعه منه كما ترى، لكن الحديث عندي معلول لا يصح من هذا الطريق.

تَصِيبُ أَحَدًا مُصِيبَةٌ فَيَسْتَرْجِعُ عِنْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ عِنْدَكَ أَحْتَسِبُ مُصِيبَتِي هَذِهِ، اللَّهُمَّ أَخْلَفْنِي مِنْهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا، إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ عِزًّا وَجَلًّا»، قالت أم سلمة: فلما أصيب أبو سلمة، قلت: اللهم عندك أحْتَسِبُ مُصِيبَتِي هَذِهِ، ولم تطب نفسي أن أقول: اللَّهُمَّ أَخْلَفْنِي مِنْهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا، قلت: من خيرٍ من أبي سلمة؟ أليس، وليس؟ ثم قالت ذلك، فلما انقضت عدتها أرسل إليها رسول الله ﷺ يخطبها، فقالت: مرحباً برسول الله، إن فيَّ خللاً ثلاثاً: أنا امرأةٌ مُصِيبَةٌ، وأنا امرأةٌ شديدة الغيرة، وأنا امرأةٌ ليس ها هنا من أوليائي أحدٌ شاهداً فيزوجني، فغضب عمر لرسول الله ﷺ أشد مما غضب لنفسه حين رده، فأتاها عمر، فقال: أنت التي تردين رسول الله ﷺ؟ بما تردينه؟ فقالت: يا ابن الخطاب، فيَّ كذا وكذا، أتاها رسول الله ﷺ، فقال: «أَمَا مَا ذَكَرْتِ مِنْ غَيْرَتِكَ فَإِنِّي

= فقد اختلف في سنده على سليمان بن المغيرة، فرواه عن آدم بن أبي إياس وهدبة بن خالد والنضر ابن شميل وهاشم بن القاسم وأبو داود الطيالسي كلهم على الوجه الماضي؛ وخالفهم سعيد بن سليمان - وهو ثقة حجة - فرواه عن سليمان بن ثابت البناني فقال: عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة بنحو شطره الأول - مع اختصار فيه - إلى قوله: (فقالت لابنها زوج رسول الله ﷺ فزوجها) فجعل شيخ ثابت فيه: (ابن عمر بن أبي سلمة)، بدلاً من أبيه: (عمر ابن أبي سلمة) وكذا جعل الحديث كله من (مسند أم سلمة) بعد أن كانت الفقرة الأولى منه من (مسند أبي سلمة).

هكذا أخرجه ابن الجارود [٧٠٦]، من طريق الذهلي عن سعيد به.

قلت: وهذا الوجه هو المحفوظ لأمرين:

الأول: أن ثابت البناني لم يسمع من عمر بن أبي سلمة، كما جزم به أبو حاتم الرازي لما سأله ابنه عن هذا الحديث في «العلل» [رقم ١٢٧٢]، فقال: «هذا الحديث مرسل - يعني منقطع - لم يسمع من ثابت من عمر بن أبي سلمة، إنما يروى عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه».

فإن قلت: كيف يستقيم هذا وثابت يقول: (حدثني عمر بن أبي سلمة) كما وقع عند ابن راهويه والمؤلف وابن منيع؟!!

قلت: هذا خطأ من سليمان بن المغيرة أو ممن دونه، وقلب العنينة سماعاً، قد وقع لجماعة من الثقات في أخبار كشف عنها الخدائق من النقاد، ولبسط هذا مكان آخر.

أَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَذْهَبَهَا، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صَبِيَّتِكَ فَإِنَّ اللَّهَ سَيَكْفِيهِمْ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَوْلِيَائِكَ أَحَدٌ شَاهِدًا فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَوْلِيَائِكَ أَحَدٌ شَاهِدٌ وَلَا غَائِبٌ يَكْرَهُنِي»، فقالت لابنها: زوج رسول الله ﷺ، فزوجها، فقال: «أما إنني لم أنقصك مما أعطيت فلانة»، قال ثابت لابن أم سلمة: وما أعطى فلانة؟ قال: جرتين تضع فيهما حاجتها، ورحى، ووسادة من آدم حشوها ليف، ثم انصرف رسول الله ﷺ، ثم أقبل رسول الله ﷺ يأتيها، فلما رآته وضعت زينب، أصغر ولدها، في حجرها، فجاء رسول الله ﷺ فلما رآها انصرف، وكان حياءً كريماً، ثم أقبل رسول الله ﷺ يأتيها، فلما رآته وضعتها في حجرها، فانصرف رسول الله ﷺ، ثم أقبل رسول الله ﷺ يأتيها، فوضعتها في حجرها، فأقبل عمارٌ مسرعاً بين يدي رسول الله ﷺ، فانتزعها من حجرها، وقال: هاتى هذه المشقوحة التي منعت رسول الله ﷺ حاجته، فجاء رسول الله ﷺ فلم يرها، قال: «أين زناب؟» قالت: أخذها عمارٌ، فدخل رسول الله ﷺ على أهله، فكانت في النساء كأنها ليست منهن، لا تجد ما يجدن من الغيرة.

٦٩٠٩ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّاسِي، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ:

= والأمر الثاني: أن هذا اللون الثاني عن سليمان بن المغيرة: قد تابعه عليه حماد بن سلمة - وهو أثبت أهل الدنيا في ثابت بن أسلم البناني - كما مضى في الحديث الماضي؛ فرواه عن ثابت البناني فقال: عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة به . . . وهذا الوجه هو الذي صححه جماعة من النقاد كما أشرنا إليهم في تخريج الحديث الماضي؛ وذكرنا هناك أن هذا الطريق معلول بجهالة (ابن عمر بن أبي سلمة) فراجع ما قلناه ثمة. وللحديث: طرق أخرى ثابتة عن أم سلمة ببعض فقراته، وهو هنا ضعيف بهذا التمام جميعاً، وقد بسطنا الكلام في تخريجه واستيعاب طرقه وأوجه الاختلاف فيها بكتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» والله المستعان لا رب سواه.

٦٩٠٩ - صحيح: أخرجه البخارى [٨٢٨]، والنسائي [١٣٣٣]، وابن خزيمة [١٧١٨]، وابن حبان [٢٢٢٣] و [٢٢٣٤]، وأحمد [٣١٦/٦]، والبيهقى في «سننه» [٢٨٧٧]، والحافظ في «تغليق التعليق» [٣٣٨-٣٣٩/٢]، وغيرهم من طريق يونس بن يزيد الأيلي عن ابن شهاب، =

حدثني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرتني هند بنت الحارث، عن أم سلمة، قالت: كن نساءً يصلين على عهد رسول الله ﷺ، فإذا سلم النبي ﷺ انصرفن، وثبت النبي ﷺ، ومن صلى معه ما شاء الله، ثم يقوم.

٦٩١٠ - حَدَّثَنَا نصر بن علي، حَدَّثَنَا محمد بن أبي عدي، حَدَّثَنَا محمد بن عمرو،

عن عمرو بن مسلم، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ أَهَلَّ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَلَهُ ذَبْحٌ يُرِيدُ أَنْ يَذْبَحَهُ، فَلْيُمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ».

= عن هند بنت الحارث الفراسية عن أم سلمة به نحوه . . . ولفظ الجميع في آخره: (فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال).

قلت: قد توبع عليه يونس عن ابن شهاب: تابعه معمر وإبراهيم بن سعد وجعفر بن ربيعة والزبيدي وشعيب بن أبي حمزة وغيرهم، وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» وتأتي رواية إبراهيم بن سعد عند المؤلف [برقم ٧٠١٠]، والله المستعان.

٦٩١٠ - صحيح: أخرجه مسلم [١٩٧٧]، وأبو داود [٢٧٩١]، وأحمد [٣١١/٦]، وابن حبان [٥٩١٧، ٥٩١٨]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٩٢٥]، والبيهقي في «سننه» [١٨٨٢٢]، وفي «الشعب» [٥/٧٣٣١]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٢٠٢٢]، وأبو عوانة [رقم ٧٧٨٣]، والطحاوي في «المشكل» [١٤/٧١]، وابن حزم في «المحلى» [٧/٣٥٥]، وفي «الإحكام» [٢/٢٣٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن عمرو بن مسلم (وعند مسلم وأحمد وابن حبان والبيهقي وابن حزم والطحاوي وابن أبي خيثمة وأبي عوانة: «عن عمر بن مسلم» وكلاهما صحيح) بن عمارة بن أكيمة المدني عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة به.

قلت: وهذا إسناد صالح؛ رجاله كلهم ثقات سوى محمد بن عمرو بن علقمة، ففيه مقال معروف؛ لكنه متماسك صالح الحديث؛ ولم ينفرد به: بل تابعه عليه مالك وسعيد بن أبي هلال؛ وقد خرجنا روايتهما في «غرس الأشجار» وسياق رواية مالك: (إذا رأيت هلال ذي الحجة، وأراد أحدكم أن يضحي، فليمسك عن شعره وأظفاره).

أخرجه مسلم [١٩٧٧] - واللفظ له - والترمذي [١٥٢٣]، والنسائي [٤٣٦١]، وأحمد [٣١١/٦]، وابن حبان [٥٩١٦]، وابن ماجه [٣١٥٠]، والدارقطني في «سننه» [٤/٢٧٨]، =

٦٩١١- حَدَّثَنَا نصر بن علي قال: وجدت في كتاب أبي، عن شعبة، عن مالك بن أنس، عن عمرو بن مسلم، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، بنحوه .

٦٩١٢- حَدَّثَنَا حوثرة بن أشرس أبو عامر، قال: أخبرني عقبه، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ، قال لفاطمة: «أُتِنِي بِزَوْجِكَ

= والطبراني في «الكبير» [٢٣/ ٥٦٢، ٥٦٤]، والمؤلف [برقم ٦٩١١]، والبيهقي في «سننه» [١٨٨٢١]، وفي «الشعب» [٥/ رقم ٧٣٣٢]، وفي «المعرفة» [رقم ٥٨٤٦]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ١٨١، ١٨٢]، وفي «المشكل» [١٤/ ٦٩، ٧٠]، وجماعة من طرق عن مالك بإسناده به .

قلت: وقد اختلف على مالك في رفعه ووقفه، وكلاهما محفوظان؛ وكذا اختلف عليه في اسم شيخه كما اختلف على محمد بن عمرو بن علقمة قبله، فقال أبو داود عقب روايته الطريق الأول: «اختلفوا على مالك وعلى محمد بن عمرو في «عمرو بن مسلم»، قال بعضهم: «عمر» وأكثرهم قال «عمرو» وهو عمرو بن مسلم بن أكيمة الليثي . . .» .

قلت: وقد أسند الخطيب البغدادي في «موضح الأوهام» [٢/ ٣٢١]، عن يحيى بن معين أنه قال: «عمرو بن مسلم: وعمر وعمار بن أكيمة، يختلفون في اسمه»، والمشهور أنه (عمرو بن مسلم) وبهذا الاسم: ترجمه البخاري وابن أبي حاتم وجماعة .

وقد قال الترمذي عقب رواية الحديث من طريق مالك: «هذا حديث صحيح» ثم صحح قول من رواه عن مالك وسمى شيخه فيه (عمرو بن مسلم) .

قلت: ولم ينفرد به عمرو عن ابن المسيب، بل تابعه عليه عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن المدني: عند مسلم وجماعة كثيرة؛ لكن اختلف فيه على ابن المسيب على ثلاثة ألوان أخرى، وهذا الوجه الماضي: صحيح محفوظ عنه، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» واستوفينا هناك طرق الحديث وألفاظه وشواهد . . . والله المستعان .

٦٩١١- صحيح: انظر قبله .

٦٩١٢- ضعيف بهذا السياق: أخرجه أحمد [٦/ ٣٢٣]، والطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٦٤]، [٢٦٦٥] و[٢٣/ رقم ٧٧٩، ٧٨٠]، وابن عدي في «الكامل» [٥/ ٢٧٩]، والآجري في «الشريعة» [رقم ١٦٤٩]، والطحاوي في «المشكل» [٢/ ١٦٧-١٦٨]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [٢٩٨٠]، والدولابي في «الكنى» [١٩٤]، والثعلبي في «تفسيره» [٨/ ٣١١]، =

وَأَبْنَيْكَ»، فجاءت بهم، فألقى عليهم رسول الله ﷺ كساءً كان تحتى خيبرياً أصبناه من خيبر، ثم قال: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ آلُ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَاجْعَلْ صَلَاتَكَ وَبَرَكَاتِكَ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا جَعَلْتَهَا عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»، قالت أم سلمة: فرفعتُ الكساءَ لأدخل معهم، فجدبه رسول الله ﷺ من يدي، وقال: «إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ».

٦٩١٣ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ شَرِبَ فِي إِنْاءٍ مِنْ فِضَّةٍ، فَإِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

٦٩١٤ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، قَالَ جَرِيرٌ: سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ السَّرَاجَ، فَقُلْتُ: أَتَدْرِي عَمَّنْ يَحْدُثُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَدَّثَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، قَالَ: وَكَانَتْ أُمُّ سَلْمَةَ خَالَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

٦٩١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي

= وابن عساكر في «تاريخه» [١٣/٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥] و[١٤/١٤١]، وغيرهم من طرق عن شهر بن حوشب عن أم سلمة به.

قلت: كل طرقه إلى شهر بن حوشب ضعيفة لا تثبت إليه، وقد روى عنه من طرق أخرى - بعضها ثابت - به نحوه مطولاً ومختصراً ولكن دون ذكر الصلاة فيه، ومدارها كلها عليه: وهو كثير الخطأ والأوهام، وليس يصح هذا الحديث من طريق أصلاً، وله طرق أخرى عن أم سلمة به نحوه . . . وبعضها ثابت، لكن دون هذا السياق هنا، لاسيما ذكر الصلاة فيه، فراجع ما علقناه على الحديث الماضي عند المؤلف [برقم ٦٨٨٨]، والله المستعان.

٦٩١٣ - صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦٨٨٢].

● تنبيه: قد بين جرير بن عبد الحميد في الآتى: عمن سمع نافع مولى ابن عمر هذا الحديث منه إلى أم سلمة . . . فانتبه.

٦٩١٤ - صحيح: هذا تنمة للإسناد قبله.

٦٩١٥ - صحيح: أخرجه البخارى [٣٤٣٥، ٤٦٩٥]، ومسلم [٢٤٥١]، والطبرانى في «الكبير» [١/٤٢٣] و[٢٣/٧٨٨]، وإسماعيل الأصبهاني في «دلائل النبوة» [ص ١٦٣]، =

عثمان، قال: قالت أم سلمة: كان النبي ﷺ يحدث رجلاً، فلما قام، قال: «يَا أُمَّ سَلْمَةَ مَنْ هَذَا؟» قلت: دحية الكلبي، فلم أعلم أنه جبريل عليه السلام، حتى سمعت رسول الله ﷺ يحدث أصحابه ما كان بيننا، قال: قلت لأبي عثمان: من حدثك هذا؟ قال: حدثني أسامة بن زيد.

٦٩١٦ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ الْحَدَّانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَتْ أُمُّ سَلْمَةَ، تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحُجُّ جِهَادٌ كُلُّ ضَعِيفٍ».

= وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ١٥٣]، والبخاري في «مسنده» [٧/ رقم ٢٦٠٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٧/ ٢١٣]، وغيرهم من طرق عن معتمر [وتصحف عند ابن عساكر إلى: «معمر» وليس بشيء]، بن سليمان بن طرخان التيمي عن أبيه عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد بن ثابت عن أم سلمة به نحوه . . . ولفظ البخاري ومسلم وأبي بكر الشافعي والبخاري ورواية للطبراني في آخره: (حتى سمعت خطبة نبي الله ﷺ بخبر جبريل) هذا سياق البخاري في الموضوع الأول.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن التيمي عن أبي عثمان عن أسامة إلا المعتمر».

قلت: وقال الحافظ في «الفتح» [٩/ ٥]: (ولم أر هذا الحديث في شيء من المسانيد إلا من هذا الطريق، فهو من غرائب الصحيح).

٦٩١٦ - ضعيف: أخرجه ابن ماجه [٢٩٠٢]، والترمذي في «علله» [رقم ٢٢٠] - وعنده معلقاً - وأحمد [٦/ ٢٩٤، ٣٠٣، ٣١٤]، والطيالسي [١٥٩٩]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٤٧]، وابن أبي شيبة [١٢٦٥٦]، وابن راهويه [١٩٦٣، ١٩٦٤]، وأبو القاسم البغوي في «حديث علي بن الجعد» [٣٣٨٠]، وفي «جزء من حديثه» [رقم ٢٣] ومن طريقه الأبنوسي في «مشيخته» [رقم ٩٥]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [٣٣٣٥]، والفاكهي في «أخبار مكة» [١/ ٣٧٧]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ٨٠]، وعلي بن عمر الحربي في الفوائد المنتقاة [رقم ٤]، وغيرهم من طرق عن القاسم بن الفضل الحداني عن محمد بن علي بن الحسين أبي جعفر الباقر عن أم سلمة به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢/ ١٢٨]: «هذا إسناد ضعيف، أبو جعفر اسمه محمد ابن علي بن الحسين وهو الباقر، قال أحمد وأبو حاتم: لم يسمع أبو جعفر من أم سلمة».

٦٩١٧- حَدَّثَنَا عبيد الله بن معاذ بن معاذ، حَدَّثَنَا أبي، حَدَّثَنَا محمد بن عمرو الليثي، عن عمرو بن مسلم بن عمار بن أكيمه، قَالَ: سمعت سعيد بن المسيب، يقول: سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ، تقول: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ، فَإِذَا أَهَلَ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ حَتَّى يَضْحَى».

٦٩١٨- حَدَّثَنَا أبو الربيع سليمان بن داود البغدادي، حَدَّثَنَا محمد بن حرب، قال: حَدَّثَنَا محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ، قال لجارية كانت في بيت أم سلمة زوج النبي ﷺ، فرأى بوجهها سفعة، فقال: «بِهَا نَظْرَةٌ فَاسْتَرْقُوا لَهَا».

٦٩١٩- حَدَّثَنَا سليمان بن عبد الجبار، حَدَّثَنَا أبو عاصم، حَدَّثَنَا أبو كعب -يعنى: صاحب الحرير- عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة، قالت: كان من أكثر دعاء رسول الله ﷺ إذا كان في بيتي: «يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ تَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، قالت: قلت: يا

= قلت: وبهذا أعله جماعة من النقاد على رأسهم البخارى، فنقل عنه الترمذى في «علله» أنه قال: (هو حديث مرسل، لم يدرك محمد بن على -يعنى أبا جعفر الباقر- أم سلمة) وبهذا أعله السخاوى في «المقاصد» [ص ٣٠١]، وقبله أشار ابن مفلح إلى إعلاله في «الفروع» [٢ / ٣٠٤]، وكذا الذهبى في «المعجم المختص» [١ / ١٢٠]، وغيرهم. وللحديث: شواهد معلولة، وقد تساهل من حسنه بها، كما بينا ذلك في «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار» والله المستعان.

٦٩١٧- صحيح: مضى قريباً [برقم ٦٩١٠].

٦٩١٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٨٧٩].

٦٩١٩- صحيح بشواهده: أخرجه الترمذى [٣٥٢٢]، وأحمد [٣١٥ / ٦]، والطيالسى [١٦٠٨]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / رقم ٧٧٢] وابن أبى شيبة [٢٩١٩٧] و[٣٠٤٠٦]، وعنه ابن أبى عاصم فى «السنة» [١ / رقم ٢٢٣ / ظلال الجنة] و[رقم ٢٣٢]، وعبد الله بن أحمد فى «السنة» [١ / رقم ٢٢٢]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ١٦٤٢]، والطبرانى أيضاً فى «الدعاء» [رقم ١٢٥٧]، ومن طريقه المزي فى «تهذيبه» [١٦ / ٤٨٢]، والمؤلف فيما يأتى [برقم ٦٩٨٦]، =

رسول الله، ما بال هذا من أكثر دعائك؟ قال: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَلْبٍ إِلَّا بَيْنَ إِبْصَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّبِّ، مَا شَاءَ أَقَامَ، وَمَا شَاءَ أَزَاغَ».

٦٩٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي

= وغيرهم من طرق عن عبد ربه بن عبيد أبو كعب صاحب الحرير عن شهر بن حوشب عن أم سلمة به . . . وهو عند الطبراني في «الكبير» مختصراً بالفقرة الأولى المرفوعة منه فقط، ومثله رواية لابن أبي عاصم، وليس عنده في «الدعاء» سؤال أم سلمة في وسطه، وفي الرواية الأخرى عند ابن أبي عاصم: بالفقرة الأخيرة المرفوعة فقط. قال الترمذى: (هذا حديث حسن).

قلت: وقد حسنَّ سنده من هذا الطريق: المناوى في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ رقم / ٥٠٧ طبعة مكتبة الشافعى]، مع كونه نقل في «الفيض» [١٦٧/٥] عن الهيثمى أنه قال في «المجمع» [٤٠/٧]: «فيه شهر بن حوشب، وهو ضعيف . . .».

ومداره على شهر هذا: فله طرق أخرى عنه به . . وهو شيخ ضعيف مضطرب الحديث على التحقيق، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله».

نعم: للحديث طرق أخرى عن أم سلمة، إلا أنها معلولة لا يصح منها شيء أصلاً.

لكن الحديث: صحيح بشواهد إن شاء الله، ففي الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . مضى منها حديث أنس [برقم ٣٦٨٧، ٣٦٨٨]، وحديث جابر [برقم ٢٣١٨]، وحديث عائشة [برقم ٤٦٦٩].

وقول أم سلمة: (قلت: يا رسول الله: ما بال هذا من أكثر دعائك!؟) ليس له شاهد بإسناد نظيف، لكنه يتقوى بشواهد المغموزة، مثل حديث عائشة المشار إليه؛ وكذا يبرسل عروة بن الزبير عند عبد الرزاق [١٩٦٤٦]، وسنده صحيح إليه. فالله المستعان.

● تنبيه: قوله ﷺ في آخره: (ما شاء أقام، وما شاء أزاع) لم يرد في الشواهد المشار إليها عند المؤلف، لكن ورد نحوه في حديث النواس بن سمعان عند أحمد [٤/ ١٨٢]، وابن حبان [٩٤٣]، والحاكم [٧٠٦/١] و[٣١٧/٢]، و[٣٥٧]، والنسائي في «الكبرى» [٧٧٣٨]، وجماعة؛ وصححه سنده الحاكم، وهو كما قال.

٦٩٢٠ - ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة [٨٧٢٩]، ومن طريقه الحاكم [٣٥٦/١]، والطبراني في =

مليكة، عن أم سلمة، قالت: كان رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ [الفاتحة] يعنى: حرفاً حرفاً.

«الكبير» [٢٣ / رقم ٩٣٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١ / رقم ١٩٩]، وفى «المشكل» [١٩ / ١٤]، وابن عبد البر فى «الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف» [٢ / رقم ١٨٥ - ١٨٦ / ضمن مجموع الرسائل المنيرية]، والبيهقى فى «المعرفة» [٢ / رقم ٣٠٥٠]، وغيرهم من طريق حفص بن غياث عن عبد الملك بن جريج عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة عن أم سلمة به نحوه . . . وليس عند ابن عبد البر قوله: (يعنى حرفاً حرفاً) ولفظ الطحاوى: (عن أم سلمة: أن النبى ﷺ كان يصلى فى بيتها؛ فيقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين . . .) وذكر سورة الفاتحة ولم يزد عليها، اللهم إلا قوله: (أمين): فى «المشكل» وحده.

قلت: وقد توبع عليه حفص بن غياث عن ابن جريج: تابعه يحيى بن سعيد الأموى عن ابن جريج بإسناده عن أم سلمة: (أنها ذكرت - أو كلمة غيرها- فراءة رسول الله ﷺ - ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾) يقطع قراءته آية آية).

أخرجه أبو داود [٤٠١] - واللفظ له - والترمذى [٢٩٢٧]، وأحمد [٣٠٢ / ٦]، والحاكم [٢ / ٢٥٢]، والدارقطنى فى «سننه» [١ / ٣١٢]، وأبو عبيد فى الفضائل [رقم ١٧٨]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / رقم ٦٠٣]، والمؤلف [برقم ٧٠٢٢]، وابن راهويه [١٨٧٢]، والبيهقى فى «سننه» [٢٢١٢]، وفى «الشعب» [٢ / رقم ٢٣١٩]، [٢٥٨٧]، والآبوسى فى المشيخة [رقم ٧٣]، والطحاوى فى «المشكل» [١٩ / ١٤]، وجماعة من طرق عن يحيى بن سعيد الأموى به . . . ولفظ الترمذى: (كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول: الحمد لله رب العالمين، ثم يقف: الرحمن الرحيم، ثم يقف، وكان يقرؤها: ملك يوم الدين) وهو رواية للحاكم.

قال الترمذى: «هذا حديث غريب».

وقال الدارقطنى: «إسناده صحيح، وكلهم ثقات».

قلت: وكذا صحح سنده الحاكم والبيهقى والنوى والذهبى وجماعة، وليس كما قالوا، بل فيه علتان:

٦٩٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عِيَّاشٍ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُصَبُّ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ الْمَاءُ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ».

= الأولى: ابن جريج كان وحش التدليس جداً، ولم يذكر في هذا الحديث سماعه من ابن أبي مليكة، وقد اختلف عليه في سنده و متنه على ألوان، كما شرحناه في «غرس الأشجار». والعلة الثانية: هي أنه اختلف على ابن أبي مليكة في سنده، والمحفوظ عنه: هو ما رواه الليث ابن سعد عنه فقال: عن يعلى بن مملك المكي عن أم سلمة في سياق أتم، وفيه أنها (نعتت قراءة النبي ﷺ قراءة مفسرة حرفاً حرفاً) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد وجماعة كثيرة من طرق عن الليث بن سعد به.

قلت: وهذا الوجه: هو الذي صححه الترمذي والطحاوي وغيرهما عن ابن أبي مليكة، وهو كما قالوا، وفيه دليل على كون ابن أبي مليكة لم يسمع هذا الحديث من أم سلمة، وإنما رواه بواسطة يعلى بن مملك عنها، ويعلى هذا: لم يرو عنه سوى ابن أبي مليكة وحده، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» وقد قال النسائي في (الكبرى) عقب روايته هذا الحديث: «يعلى بن مملك: ليس بذلك المشهور» وقال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني عند المتابعة، وإلا فلين، ولم يتابعه أحد على هذا الحديث أصلاً، وهو عندي شيخ مجهول غائب الحال، والحديث ضعيف في جميع الأحوال، وقد استوفينا تخريجه وبيان وجوه الاختلاف في سنده و متنه بكتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» واللّه المستعان لا رب سواه.

٦٩٢١ - صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٨٦٦]، من طريقين عن عبد الرحيم بن

سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصرى عن أمه عن أم سلمة به.

قلت: هذا إسناده منكر، وإسماعيل بن مسلم هو المكي أبو إسحاق البصرى؛ وهو شيخ ضعيف منكر الحديث، بل تركه جماعة، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه وحدهما، وقد خولف في رفعه، خالفه يونس بن عبيد والمبارك بن فضالة والفضل بن دهم، ثلاثتهم رووه عن الحسن عن أمه عن أم سلمة به موقوفاً عليها.

هكذا أخرجه أبو داود [٣٧٩]، ومن طريقه البيهقى في «سننه» [٣٩٦٥]، وأبو القاسم

البغوى في «الجمعيات» [رقم ٣١٨٩]، وابن أبي شيبه [١٢٩٤]، وابن المنذر في «الأوسط»

[١٤٣/٢]، والبيهقى أيضاً في «المعرفة» [٣/ رقم ٤٩٨٧]، وغيرهم من طرق عن الحسن عن

أمه عن أم سلمة به نحوه.

٦٩٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ نُبَهَانَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَنَا وَمَيْمُونَةُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يَسْتَأْذِنُ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ضُرِبَ الْحِجَابُ، قَالَ: «قُومًا»، فَقَالَتَا: إِنَّهُ مَكْفُوفٌ لَا يَبْصُرُنَا، قَالَ: «أَفَعْمِيَا وَإِنْ أَنْتُمَا لَا تُبْصِرَانِهِ؟».

= قلتُ: وهذا الموقوف: هو الذي صَوَّبَهُ الدارقطني في «العلل» [٢١٥/١٥]، وهو كما قال؛ وسنده قوى على شرط مسلم؛ وقد صححه البيهقي في «سننه» [٤١٥/٢]، والحافظ في «التلخيص» [٣٨/١].

نعم: للحديث طريق آخر عن أم سلمة به مرفوعاً: عند البيهقي في «سننه» [٣٩٦٤]، في سياق أتم، لكن سنده ضعيف لا يثبت، غير أن الحديث قد ثبت مرفوعاً، ففي الباب عن جماعة من الصحابة به . . . مضى منها حديث على أبي طالب [برقم ٣٠٧]، وسيأتي منها: حديث أم الفضل بن الحارث [برقم ٧٠٧٤]، فالله المستعان.

٦٩٢٢- ضعيف: أخرجه أبوداود [٤١١٢]، والترمذي [٢٧٧٨]، وأحمد [٢٩٦/٦]، وابن حبان [٥٥٧٥]، والنسائي في «الكبرى» [٩٢٤١]، وابن راهويه [١٨٤٨]، والبيهقي في «سننه» [١٣٣٠٣]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٦٧٨، ٩٥٦]، والطحاوي في «المشكّل» [١٥٢/١، ١٥٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/١٧٥، ١٧٨]، ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» [١٨، ١٧/٣] و [٢٣٨/٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٣٣/٥٤]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن نبهان مولى أم سلمة عن أم سلمة به نحوه . . . وليس عند الطبراني قوله: «أفعميان».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وكذا حسنه النووي في «شرح مسلم» [١٨٤/٦]، وقَوَّى سنده: الحافظ في «الفتح» [٣٣٧/٩]، والبدر العيني في «العمدة» [٢٠/٢١٦]، وقال: (هو حديث صححه الأئمة) وخالفهم آخرون، وأعلوا الحديث بجهالة (نبهان مولى أم سلمة)، فهو لم يرو عنه أحد على التحقيق سوى الزهري وحده، وانفرد ابن حبان بتوثيقه، وقد علم تساهله في توثيق تلك الطبقة من الرجال.

نعم: قد صحح له حديثه هذا، وقبله الترمذي، وخالفهما الإمام أحمد، فنقل عنه ابن قدامة في «المغني» [٧/٤٦٥]، أنه قال: «نبهان روى حديثين عجيبيين» فذكر منهما هذا الحديث، بل =

۶۹۲۳ - حَدَّثَنَا حَوْثِرَةٌ، حَدَّثَنَا مَبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، [عَنْ أُمِّهِ]، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: بَوَّلُ الْغُلَامِ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا مَا لَمْ يَطْعَمْ، وَبَوَّلُ الْجَارِيَةِ يُغَسَّلُ غَسَلًا طَعِمَتْ أَوْ لَمْ تَطْعَمْ.

= نقل برهان الدين ابن مفلح في «المبدع» [۱۰/۷]، عن الإمام أحمد أنه قال عن هذا الحديث: (هو ضعف) ونقل ابن عبد البر في «التمهيد» [۱۵۵/۱۹]، وفي «الاستذكار» [۱۶۹/۶]، عن بعضهم أنه قال: «نبهان: مجهول، لم يرو عنه غير ابن شهاب، وروى عنه ابن شهاب حديثين لا أصل لهما: أحدهما هذا، والآخر حديث المكاتب... وهما حديثان لا أصل لهما». قلت: وحديث المكاتب يأتي عند المؤلف قريباً [برقم ۳۹۵۶]، والحق: أن نبهان هذا شيخ لا تقوم بحديثه الحجة، وغمامة الجهالة: لا تزال تظله أينما كان! ولا ينفعه توثيق من تساهل ووثقه؛ إزاء إنكار الإمام أحمد وبعضهم لحديثه هذا وغيره، وقد بسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار» بما لا مزيد عليه؛ وراجع «الإرواء» [۲۱۰-۲۱۱]، و«الضعيفة» [رقم ۵۹۵۸]، للإمام... والله المستعان.

۶۹۲۳ - صحيح: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ۶۹۲۱].

● تنبيه مهم: الحديث موقوف على أم سلمة كما ترى، لكنه كان قد وقع مرفوعاً في إسناد المؤلف من الطبعتين، هكذا: (عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: قال النبي ﷺ:)، كذا، والظاهر عندي: أن قوله: (قال النبي ﷺ)، زيادة مدرجة من الناسخ سهواً، والصواب أنه: (عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت به...) هكذا ساق البوصيري إسناد المؤلف في «إتحاف الخيرة» [۱/۷۷ / طبعة دار الوطن]، وقال عقبه: «موقوف» وقبله ساقه الحافظ أيضاً في «المطالب» [۲/۹۵ / طبعة دار العاصمة]، وقال عقبه: «ولم يرفعه».

ويؤيده: أن الدارقطني قد نصَّ في كتابه «العلل» [۱۵/۲۵۱]، على أن المبارك بن فضالة قد روى هذا الحديث عن الحسن البصري عن أم سلمة به موقوفاً عليها، وهكذا أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجمعيات» [۳۱۹۰]، من طريق المبارك بإسناده به موقوفاً.

وأنا أستبعد أن يكون المؤلف قد رواه في «مسند الكبير» موقوفاً، ثم عاد ورواه من نفس الطريق في مسنده هذا مرفوعاً، هذا عندي لا يجيء، وكما زاد الناسخ سهواً في سنده تلك الجملة المشار إليها: (قال النبي ﷺ) فقد سقط منه - أو من الطابع - في الطبعتين من مسند المؤلف قوله: (عن أم سلمة) بين الحسن البصري وأم سلمة، والله المستعان.

٦٩٢٤- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَرْدَاسٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عِبَادِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ابْتُلِيَ أَحَدُكُمْ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَقْضِ وَهُوَ غَضَبَانٌ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمْ فِي النَّظَرِ، وَالْمَجْلِسِ، وَالْإِشَارَةِ، وَلَا يَرْفَعُ صَوْتُهُ عَلَى أَحَدٍ الْخُصْمَيْنِ فَوْقَ الْآخَرِ».

٦٩٢٤- ضعيف: هذا إسناد ضعيف واه، فيه علتان:

الأولى: إسماعيل بن عياش: صدوق متمسك أحد الأعلام؛ إلا أنهم تكلموا في روايته عن غير أهل بلده من الشام، وشيخه هنا (عباد بن كثير) هو البصرى نزيل مكة، لكن لم ينفرد به إسماعيل كما يأتي.

والثانية: عباد بن كثير: هو الثقفى المكي الشيخ الساقط المشهور، وعنه يقول الإمام أحمد: «روى أحاديث كذب لم يسمعها» وقال البخارى: «تركوه» وقد أسقطه أكثر النقاد فسقط ولن يقوم، وهو الراوى عنه من رجال «التهذيب» ولم ينفرد به هو الآخر، بل توبع عليه كما يأتي. والثالثة: أبو عبد الله في سنده: شيخ مجهول لا يعرف، ونكرة لا تعرف.

وقد اختلف في سنده على إسماعيل بن عياش، فرواه عنه خالد بن مرداس على الوجه الماضى عند المؤلف؛ وخالفه بقية بن الوليد، فرواه عن إسماعيل فقال: حدثنى أبو بكر التميمى عن عطاء بن يسار عن أم سلمة به نحوه . . . دون قوله: (فلا يقضى وهو غضبان).

أخرجه ابن راهويه في «مسنده» كما في «نصب الراية» [٩٦ / ٤]، والطبرانى في «الكبير» [٢٣ / رقم ٩٢٣]، من طريق بقية به.

قلت: وبقية يدلّس ويسوى، ولم يذكر سماعه من إسماعيل، و: (أبو بكر التميمى)، لم أفطن له بعد، وقد جزم الإمام في «الإرواء» [٢٤١ / ٨]، بكونه هو (أبا بكر ابن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التميمى المدنى) الشيخ الثقة المحتج به عند الجماعة إلا ابن ماجه، لكنم لم يذكرنا من الرواة عنه: (إسماعيل بن عياش).

ولبقية بن الوليد فيه شيخ آخر: فرواه عن أبي محمد المخزومى عن أبي بكر مولى بنى تميم عن عطاء بن يسار عن أم سلمة به نحو روايته الماضية عن إسماعيل بن عياش: أخرجه ابن راهويه [١٨٤٦]، ومن طريقه وكيع القاضى فى «أخبار القضاة» [٣١ / ١]، من طريق بقية به. =

٦٩٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو معمر الهذلي ، حَدَّثَنَا عبد الله بن إدريس ، حَدَّثَنَا محمد بن عمارة ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، قالت : كنت أطيل ذيلي ، فأمر بالمكان القدر والمكان الطيب ، فدخلت على أم سلمة ، فسألته عن ذلك ، فقالت سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : «يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ» .

= قلتُ : وشيخ بقية : (أبو محمد) وقع عند وكيع أنه : (أبو محمد المخزومي) وهو من شيوخ بقية المجاهيل ، وشيخ شيخه (أبو بكر مولى بنى تميم) أراه هو نفسه (أبا بكر التميمي) المذكور في الإسناد قبله ، وبقية كان يدللس التسوية ، وقد صرح بالسماع من شيخه وحده ، ولا يكفي هذا من مثله ، وقد مضى لونان من الاختلاف على إسماعيل بن عياش في سنده ، وهناك لون ثالث ذكرناه في «غرس الأشجار» .

وقد توبع إسماعيل على الوجه الأول : تابعه زهير بن معاوية عن عباد بن كثير عن أبي عبد الله عن عطاء بن يسار عن أم سلمة به . نحوه . . . دون قوله : (فلا يقض وهو غضبان) أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢٠٥ / ٤] ، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٢٠٢٤٥ ، ٢٠٤٦] ، والطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٦٢٢ ، ٦٢٣] ، والجصاص في «أحكام القرآن» [٢٧١ / ٣] ، وهو عند البيهقي أيضاً [برقم ٢٠٢٤٤] ، وغيرهم من طرق عن زهير بن معاوية به . . . وزاد الدارقطني وحده قوله عند المؤلف : (فلا يقضى وهو غضبان) وهو عنده والبيهقي والطبراني مفرقاً .

قال البيهقي : «هذا إسناد فيه ضعف» .

قلتُ : كذا قال ، ولا يخلو من تسامح ، بل الإسناد واه كما مضى ؛ وقد أعله الهيثمي في «المجمع» [٣٥٦ / ٤] بـ (عباد بن كثير الثقفي) وحده ، ومثله الحافظ في «التلخيص» [١٩٣ / ٤] .

وللحديث : طريق آخر عن أم سلمة به نحوه مختصراً : عند وكيع القاضي في أخبار القضاة [٣١ / ١] ، وسنده ضعيف لا يثبت .

وقد استوفينا تخريجه والكلام عليه في «غرس الأشجار» .

٦٩٢٥ - جيد : أخرجه مالك [٤٥] ، ومن طريقه أبو داود [٣٨٣] ، والترمذي [١٤٣] ، وابن ماجه [٥٣١] ، وأحمد [٢٩٠ / ٦] ، والدارمي [٧٤٢] ، والشافعي [٢٠٦] ، وابن أبي شيبة [٦١٥] ، والطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٨٤٥] ، والبيهقي في «سننه» [٣٩٠٥] ، وابن راهويه [١٨٥٦ ، ١٩٤١] ، وابن الجارود [رقم ١٤٢] ، والبغوي في «شرح السنة» [٩٣ / ٢] ، [٩٤] ، =

= وابن المنذر فى «الأوسط» [٢/ ١٧٠]، وابن بشكوال فى «غوامض الأسماء المبهمة» [ص ٤٣٤، ٤٣٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٣/ ١٠٤-١٠٥]، وجماعة من طرق عن محمد بن عمار بن عمرو بن حزم الأنصارى (وعند البيهقى «محمد بن يحيى بن عمار»، «وهذا خطأ من الناسخ أو الطابع أو بعضهم) عن محمد بن إبراهيم التيمى عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف عن أم سلمة به .

قلتُ: هذا إسناد صالح إن شاء الله؛ ومحمد بن عمار: شيخ مدنى مختلف فيه، لكنه متمسك صالح الحديث؛ وشيخه (محمد بن إبراهيم) هو ابن الحارث التيمى المدنى الثقة المشهور؛ أما (أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف) فاسمها: «حميدة» كما وقع فى سند ابن بشكوال؛ وبذلك جزم المزى والحافظ؛ ولم يرو عنها سوى (محمد بن إبراهيم) وحده، وقال عنها الحافظ «مقبولة» يعنى عند المتابعة، وقد جهلها الخطابى والنووى والمنذرى وجماعة من المتأخرين، وأعلوا هذا الحديث بها .

ويرد عليهم: أن الإمام مالك بن أنس قد أخرج لها هذا الحديث فى «موطئه» وقد عرف عنه شدة الحيطه فى الرواية؛ والتثبت فيما يحتج به من أخبار؛ وليس مثله ممن يحتج بالمجاهيل والأغمار، بل كل من أخرج عنه فى «موطئه» فهو ثقة رضى عنه؛ وإن ضعفه أو جهله غيره، وقد أخرج العقيلى فى «الضعفاء» [١/ ١٤ / المقدمة]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ٦٨]، من طريقين عن بشر بن عمر الزهرانى الثقة المشهور قال: سألت مالك بن أنس عن رجل فقال: هل رأيت فى كتبى؟!، قلتُ: لا، قال: لو كان ثقة لرأيت فى كتبى .

وهذا شاد بين على المطلوب؛ ولذلك قال أبو بكر العربى عن هذا الحديث فى «شرح الحديث»: «هذا الحديث مما رواه مالك فصح؛ وإن كان غيره لم يره صحيحاً» .

قلتُ: وقد رأيت العقيلى قد علقه من طريق مالك فى «الضعفاء» [٢/ ٢٥٦]، ثم قال: «وهذا إسناد صالح جيد» ولو كانت حميدة مجهولة عند العقيلى هو الآخر؛ لما جود لها هذا الحديث، فانتبه .

وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة دون لفظه هنا، إلا أنها بمعناها . . . وقد خرجناها فى «غرس الأشجار» والله المستعان .

۶۹۲۶- حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَالُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ ابْنِ سَوْقَةَ، عَنْ نَافِعِ ابْنِ جَبْرِ، سَمِعَ أُمَّ سَلْمَةَ، تَقُولُ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْجَيْشَ الَّذِي يَخْصِفُ بِهِمْ، قَالَتْ أُمَّ سَلْمَةَ: فَقُلْتُ لَعَلَّ فِيهِمْ الْمَكْرَهُ؟ قَالَ: «إِنَّهُمْ يُعْتُونَ عَلَيَّ نِيَّاتِهِمْ».

۶۹۲۶- صحيح: أخرجه الترمذی [۲۱۷۱]، وابن ماجه [۴۰۶۵]، وأحمد [۳۸۹/۶]، والفاكهی فی «أخبار مكة» [۳۶۳/۱]، والسلفی فی «الطيوريات» [رقم ۴۴۱۰ / طبعة أضواء السلف]، والفخر ابن البخاری فی «مشيخته» [۲/ رقم ۴۴۷، ۴۴۸ / طبعة عالم الفوائد]، وغيرهم من طريق عن عيئة عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبیر عن أم سلمة. قال الترمذی: «هذا حديث حسن غريب . . .».

قلت: وسنده صحيح حجة؛ لكن اختلف في سنده على محمد بن سوقة، فقال الترمذی: «وقد روى هذا الحديث عن نافع بن جبیر عن عائشة أيضاً عن النبي ﷺ».

قلت: هكذا رواه إسماعيل بن زكريا الأسدی عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبیر عن عائشة به نحوه في سياق أتم، ونقله إلى (مسند عائشة).

هكذا أخرجه البخاری [۲۰۱۲]، ومن طريقه أبو محمد البغوی في «شرح السنة» [۴/ ۴۰۰- ۴۰۱]، وابن حبان [۶۷۵۵]، وأبو نعیم في «الحلية» [۵/ ۱۱]، وأبو سعيد النقاش في «فوائد العراقيين» [رقم ۴۴]، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [۴/ ۳۴۰]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل به.

قال أبو نعیم: «صحيح متفق عليه من حديث محمد بن سوقة [يعني: متفق على صحته عند أئمة هذا الشأن من ذلك الطريق؛ فلا يعني: أن مسلماً أخرجه من هذا الوجه، كما يتبادر من تلك العبارة] ورواه الثوري وابن عيئة عن محمد عن نافع عن أم سلمة».

قلت: ولا ريب عندي أن الوجه الأول أصح؛ لاتفاق السفينان على روايته؛ وإسماعيل بن زكريا ليس ممن يجري معهما في ميدان الحفظ والإتقان أصلاً، بل هو مختلف فيه أيضاً، ضعفه جماعة ومشاه آخرون، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»؛ لكن احتمل الحافظ في «الفتح» [۴/ ۳۴۰]، صحة الوجهين جميعاً، فقال: «يحتمل أن يكون نافع بن جبیر سمعه منهما - يعني من عائشة وأم سلمة - فإن روايته عن عائشة أتم من روايته عن أم سلمة . . .» =

٦٩٢٧- حَدَّثَنَا هَارُونَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَيْدِيكٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْنَسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي سَفْيَانَ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَخْنَسِيُّ، عَنْ جَدَّتِهِ حَكِيمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ أَهْلٌ بِحُجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، أَوْ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»، شَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ أَيُّهُمَا قَالَ .

٦٩٢٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَادٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ جَدْعَانَ، [عَنْ جَدَّتِهِ]، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا خَادِمًا فَأَبْطَأَتْ، وَفِي يَدِهِ سِوَاكٌ، فَقَالَ: «لَوْلَا الْقِصَاصُ لَضَرَبْتُكَ بِهَذَا السِّوَاكِ».

٦٩٢٩- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبَةَ أَبُو زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى

= قلتُ: كأنه جوز ذلك لكون البخارى قد أخرجه من الوجه الثانى، وهذا يدل على أنه محفوظ عنده؛ وهذا قريب إن شاء الله .

وللحديث: طرق أخرى عن أم سلمة به نحوه . . . يأتى بعضها قريباً [برقم ٦٩٣٧، ٦٩٤٠]، فالله المستعان .

٦٩٢٧- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٦٩٠٠].

٦٩٢٨- ضعيف: مضى قريباً [برقم ٦٩٠١].

● تنبيه: قد سقط من إسناد المؤلف فى الطبعتين قوله: (عن جدته) وهى ثابتة فى «إتحاف الخيرة» [٦/١٣٥ / طبعة دار الوطن]، وفى «المطالب العالية» [٩/١٢٤ / طبعة دار العاصمة]، نقلاً عن المؤلف . . . فالله المستعان .

٦٩٢٩- صحيح: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٧٠١، ٩٥٠]، من طريقين عن موسى ابن يعقوب الزمعى عن يزيد بن عبد الله بن وهب بن زمعة عن أبيه عن أم سلمة به نحوه . قال الهيثمى فى «المجمع» [٤/٥٧٩]: «رواه أبو يعلى، وفيه موسى بن يعقوب الزمعى، وثقه ابن معين وغيره، وضعفه ابن المدينى، وبقية رجاله ثقات» .

قلتُ: والتحقيق أن موسى هذا شيخ ضعيف منكر الحديث كما قاله ابن المدينى، وهو من رجال «التهذيب» وشيخه (يزيد بن عبد الله بن وهب)

ابن يعقوب، عن يزيد بن عبد الله بن وهب، أن أباه أخيره، عن أم سلمة، أن نبي الله ﷺ كان يدخل على أزواجه كل غداة فيسلم عليهن، فكانت منهن امرأة عندها غسل، فكان إذا دخل عليها أحضرت له منه شيئاً، فيمكث عندها، وإن عائشة وحفصة وجدتا من ذلك، فلما دخل عليهما قالتا: يا رسول الله، إنا نجد منك ريح مغافر، قال: فترك ذلك العسل.

٦٩٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي

عائشة، عن مولاة أم سلمة، عن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ كان إذا صلى الصبح، ثم سلم، قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا طَيِّبًا، وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا».

= لا يعرف روى عنه سوى ابن أخيه موسى الزمعي وحده، ولم يؤثر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده، وأبوه: (عبد الله بن وهب بن زمعة) ثقة مشهور من رجال الأربعة إلا أبا داود. والحديث صحيح على كل حال: فيشهد له حديث عائشة الماضي عند المؤلف [برقم ٤٨٩٦]، وهو ثابت في «الصحيحين».

٦٩٣٠ - ضعيف: أخرجه ابن ماجه [٩٢٥]، وأحمد [٦/٢٩٤، ٣١٨، ٣٢٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٢٣] رقم [٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨]، وعبد الرزاق [٣١٩١]، وابن أبي شيبة [٢٩٢٦٥]، والنسائي في «الكبرى» [٩٩٣٠]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥٣٥]، والحميدي [٢٩٩]، والبيهقي في «الشعب» [٢/١٧٨٢]، وابن راهويه [١٩٠٩]، وابن السني في «اليوم والليلة» [١/٥٥، ١١١/ مع عجاله الراغب]، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» [١/٣٢٠ / طبعة دار ابن حزم]، والطبراني أيضاً في «الدعاء» [رقم ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٢]، وجماعة من طرق عن موسى بن أبي عائشة عن مولى أم سلمة [وعند عبد الرزاق: (عن رجل)]، عن أم سلمة به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١/١٨٥]: «هذا إسناد رجاله ثقات خلا مولى أم سلمة؛ فإنه لم يسم! ولم أر أحداً ممن صنف في المبهمات ذكره، ولا أدري ما حاله».

قلت: وقبله قال صاحبه «الشهاب» ابن حجر في «نتائج الأفكار» [٢/٣٣١ / طبعة دار ابن كثير]، بعد أن ساقه من طرق عن موسى بن أبي عائشة بإسناد به... قال: «ورجال هذه الأسانيد رجال الصحيح إلا المبهم؛ فإنه لم يسم؛ ولأم سلمة موال وثقوا».

= قلتُ: وهذا المولى المجهول هو آفة هذا الحديث، وقد وقع عند المؤلف: (عن مولاة لأم سلمة) ووقع عند عبد الرزاق: (عن رجل سمع أم سلمة) فيبدو أنه اختلف على موسى بن أبي عائشة في ذلك، ويبدو لى أن ما وقع عند المؤلف محرف من (مولى لأم سلمة) فهكذا وقع عند الأكثرين؛ ورواية عبد الرزاق موافقة لرواية الجماعة في المعنى؛ فمولى أم سلمة لا يكون إلا رجلاً.

■ فالحاصل: أنه إنسان مبهم مجهول الجهالتين؛ غائب الحالين.

وقد روى هذا الحديث عن موسى بن أبي عائشة: شعبة ومسعر وأبو عوانة وعمرو بن سعيد الثورى كلهم قال: (عن مولى لأم سلمة) وتابعهم سفيان الثورى على هذا أيضاً؛ لكن اختلف عليه فيه، فرواه عنه الثقات الأثبات على الوجه الماضى؛ وخالفهم بعضهم، ورواه عنه فقال: (عن موسى بن أبي عائشة عن سفينة مولى أم سلمة عن أم سلمة به . . .) فسمى فيه مولى أم سلمة بـ (سفينة) هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / رقم ٦٨٩].

وجاء آخر، ورواه عن الثورى فقال: (عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن أم سلمة به . . .)، هكذا أخرجه الدارقطنى فى «الأفراد» كما ذكره الحافظ فى النكت الظراف [١٣ / ٤٦]، وكذا أخرجه فى العلل أيضاً [١٥ / ١٥٩]، ومن طريقه الخطيب فى «تاريخه» [٤ / ٣٩].

ثم جاء ثالث، ورواه عن الثورى فقال: (عن الثورى عن منصور بن المعتمر عن الشعبى عن أم سلمة به . . .).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الصغير» [٢ / رقم ٧٣٥]، والإسماعيلى فى «معجم الشيوخ» [٢ / رقم ٢٥٥]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢ / ٣٩]، وغيرهم.

قلتُ: وكل تلك الألوان غير محفوظة عن الثورى أيضاً.

■ والصواب: هو ما رواه عنه وكيع وابن مهدي وعبد الرزاق وأبو نعيم الملائى وغيرهم من الثقات الحفاظ الأثبات كلهم عن الثورى عن موسى بن أبي عائشة عن مولى لأم سلمة عن أم سلمة به.

وللحديث: شاهد عن أبي الدرداء عند الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٦٧٠]، وسنده ضعيف منقطع، وقد تساهل الحافظ وحسن الحديث بهذا الشاهد فى «نتائج الأفكار» [٢ / ٣٣١]. =

٦٩٣١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ
مَسَاوِرِ الْحَمِيرِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «لَا
يُحِبُّ عَلِيًّا مُنَافِقٌ، وَلَا يُبَغِّضُهُ مُؤْمِنٌ».

٦٩٣٢- حَدَّثَنَا عَقِبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ
أُمِّ كَلْثُومِ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، أَنَّ جَدَّتَهَا أُمَّ سَلْمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، دَفَعَتْ إِلَيْهَا مَخْضَبًا
مِنْ صَفْرٍ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ فِي هَذَا، قَالَ طَلْحَةُ: فَأَرْتِنِيهِ أُمَّ كَلْثُومٍ، كَانَ
نَحْوَ الصَّبَاحِ أَوْ أَكْبَرَ قَلِيلًا.

= وقد غلط جماعة من المتأخرين وصحح بعض تلك الألوان المنكرة عن الثورى فى هذا الحديث ،
ولم يفعلوا شيئاً ، وقد ناقشناهم طويلاً فيما بسطنا الكلام على هذا الحديث والاختلاف فى
سنده بكتابتنا الكبير «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» والله المستعان لا رب سواه .
٦٩٣١- صحيح: مضى الكلام عليه (برقم ٦٩٠٤).

٦٩٣٢- ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٨٣٠]، من طريق عقبة بن مكرم عن
يونس بن بكير [وقد سقط يونس من سند الطبرانى]، عن طلحة بن يحيى بن طلحة المدنى عن أم
كلثوم بنت عبد الله بن زمعة عن جدتها أم سلمة به .
قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٥١١]: «رواه الطبرنى فى «الكبير»، وأم كلثوم هذه: لم أر من
ترجمها، وبقية رجاله ثقات» .

قلت: وقبله قال الشمس ابن عبد الهادى فى «شرح العلل» [ص ١٨٤]: «لم يخرج أحد من
أصحاب الكتب الستة هذا الحديث، ولم يرووا لأم كلثوم هذه شيئاً .

فأفة الحديث من جهالة حال تلك المرأة، وقد اختلف على يونس بن بكير فى كنيته، فرواه عنه
عقبة بن مكرم على الوجه الماضى؛ وتابعه عليه عبيد بن يعيش: كما ذكره ابن أبى حاتم فى
«العلل» [رقم ١٥٤]، لكن عاد عقبة مرة أخرى، ورواه عن يونس عن طلحة فقال: (عن أم
كلثم) بدل: «أم كلثوم» هكذا ذكره ابن أبى حاتم أيضاً فى «العلل» [طبعة سعد الحميد] ثم نقل
عن أبى زرعة أنه قال: «الصحيح: عن أم كلثوم» وهو كما قال .

وباقى رجال الإسناد: مقبولون من رجال «التهذيب»، والله المستعان .

٦٩٣٣- حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن يعنى غندر- حدثنا شعبة، قال: سمعت أبا إسحاق، أنه سمع أبا سلمة يحدث، عن أم سلمة، أنها قالت: ما مات رسول الله ﷺ حتى كانت أكثر صلواته قاعداً غير الفريضة، وكان أحب العمل إليه أدومه وإن قل.

٦٩٣٤- حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن مغيرة، عن أم موسى، عن أم سلمة، قالت: والذي يحلف به إن كان على لأقرب الناس عهداً برسول الله ﷺ، قالت: كان رسول الله ﷺ يوم قبض في بيت عائشة، فجعل رسول الله ﷺ غداة بعد غداة، يقول: «جاء على؟» مراراً، قالت: وأظنه كان بعثه في حاجة، قال: فجاء بعد، فظننا أن له إليه حاجة، فخرجنا من البيت، فقعدها عند الباب، فكنت من أذنانهم، فأكب عليه على فجعل يساره ويناجيه، ثم قبض من يومه ذلك.

٦٩٣٣- صحيح: أخرجه النسائي [١٦٥٤، ١٦٥٥]، وأحمد [٦/٣٠٥، ٣١٩، ٣٢٢]، وابن حبان [٢٥٠٧]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/رقم ٥١٣-٥١٦]، وابن نصر في «قيام الليل» [رقم ٢٦٢/مختصره]، وابن أبي شيبة [٤٦٠٢]، وعنه ابن ماجه [١٢٢٥، ٤٢٣٧]، وابن راهويه [١٠٧]، وعبد الرزاق [٤٠٩١]، وعنه أحمد أيضاً [٦/٣٠٤]، وغيرهم من طرق عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة به نحوه... وهو عند ابن أبي شيبة بنحو شطره الأول فقط.

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ وأبو إسحاق وإن كان قد اختلط بأخرة، لكن رواه عنه سفيان وشعبة، وهما ممن سمع منه قديماً بالاتفاق؛ وقد صرح بالسماع عند المؤلف وجماعة؛ فزال بذلك ما كان يخشى من تدليسه، نعم: قد اختلف عليه في سنده على ألوان، لكن المحفوظ عنه هو هذا الوجه الماضي، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» ولشطره الثاني: شاهد من حديث عائشة مضى عند المؤلف [برقم ٤٥٣٣]، وانظر الماضي [٤٥٧٣، ٦٩٠٥].

٦٩٣٤- حسن: أخرجه أحمد في «المسند» وابنه عبد الله في «زوائده» [٦/٣٠٠]، وكذا في «فضائل الصحابة» وابنه في زوائده أيضاً [٢/رقم ١١٧١]، والنسائي في «الكبرى» [٨٥٤٠]، وفي «الخصائص» [رقم ١٥٤، ١٥٥]، والحاكم [٣/١٤٩]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/رقم ٨٨٧]، وابن راهويه [١٨٩٦]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/١٢٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/٣٩٤، ٣٩٥]، وغيرهم من طرق عن جرير بن عبد الحميد عن مغيرة بن مقسم الضبي عن أم موسى عن أم سلمة به... نحوه... وهو عند الطبراني باختصار.

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: بل هو حسن الإسناد وحسب، ومع المشيئة أيضاً، وقد قال الهيثمي في «المجمع» [٩ / ١٤٥]، بعد أن عزاه للمؤلف وأحمد والطبراني قال: «ورجالهم رجال «الصحيح»؛ غير أم موسى، وهي ثقة».

قلت: هو كما قال؛ غير أني لا أوافق على توثيق أم موسى، وإنما أراها سالحة وحسب؛ وقد اختلف في اسمها على أقوال، وهي سرية الإمام علي بن أبي طالب - رضی اللہ عنہ - وقيل: بل سرية الحسين بن علي، وعلى كل حال، فهي امرأة يحتج بحديثها إن شاء الله؛ كما دللنا على ذلك في «مسند علي» [برقم ٥٣٩، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٦]، فراجع ما علقناه على بعض تلك الأحاديث هناك.

لكن أبي الإمام الألباني إلا أن يحكم على هذا الحديث بالنعارة، فأورده في «الضعيفة» [رقم ٦٢٨٩]، وأعله بثلاث علل:

الأولى: جهالة أم موسى.

والثانية: عننة المغيرة بن مقسم.

والثالثة: أن الحديث معارض بما ثبت في «الصحيحين» عن عائشة قالت: (مات رسول الله ﷺ في بيتي ويومي، وبين سحري ونحري) وقد مضى حديث عائشة هذا عند المؤلف [برقم ٤٥٨٦، ٤٦٠٤]، فراجعه هناك.

وأقول: هذه العلل الثلاث غير قاذحة في الحديث إن شاء الله؛ بل ليست هي بعلة على التحقيق. أما العلة الأولى: فلم أر أحداً جزم بجهالة أم موسى أصلاً، اللهم إلا الطبري وحده في موضع من كتابه «تهذيب الآثار» [٣/١٦٣ / مسند علي]، لكن جزمه بالجهالة إنما كان منه تنزلاً على لسان المخالفين له في تصحيح ذلك الخبر الذي رواه في كتابه عن أم موسى، يدل ذلك قوله عقب روايته هذا الخبر: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده؛ وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل...».

وذكر منها جهالة أم موسى، والطبري دائماً ما يحكى تعليل من يخالفه على لسانه؛ فيظن من لا يدرى أنه هو الذي يعلل وينقد، وليس كذلك دائماً؛ بدليل أنه دائماً ما يصحح أسانيد تلك الأخبار التي يحكى إعلالها بلسانه نقلاً عن مخالفيه في ذلك، ولو كان يصح نسبة الإعلال إليه في حديث يقول عنه: «هذا خبر عندنا صحيح سنده» لكن متناقضاً فحش تناقض في الدنيا. =

■ فالحاصل: أنه لا يقر تلك الإعلاّلات التي يسوقها عقب تلك الأخبار التي يصحح إسنادهما في «تهذيب الآثار» ولو أقرها ما خالفها، وجعل يعاند بتصحيحه أسانيدها عقب روايتها مباشرة، فانتبه يا رعاك الله.

وقد جزم جماعة بكون أم موسى لم يرو عنها سوى (مغيرة بن مقسم) وحده، وكأنه لذلك وغيره قال عنها الحافظ في «التقريب»: «مقبولة»، يعنى عند المتابعة فقط، وليس كما جزم هؤلاء، بل روى عنها أيضاً: (إسماعيل البراز) عند ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» [رقم ١٣٨]، وفي إصلاح المال [رقم ٣٨٩]، وعبد الله بن أحمد في «زوائده على فضائل الصحابة» [١ / رقم ٩١٧]، وإسماعيل هذا: لم أظن له بعد، وزعم بعضهم أنه (إسماعيل بن أبي فديك) وليس بشيء.

ومع رواية من روى عنها: فقد قال الدارقطنى: «يخرج حديثها اعتباراً» كما فى سؤالات البرقانى له [ص ٧٥]، وقد وهم جماعة ونقلوا عن الدارقطنى أنه قال: «حديثها مستقيم» وليس بجيد، إنما هذا سؤال البرقانى للدارقطنى عنها! كما تراه فى «سؤالاته» هناك. ثم تلك المرأة قال عنها العجلى: «تابعية ثقة» وصحح لها الحاكم هذا الحديث ما مضى؛ وكذا صحح لها الطبرى حديثاً مضى عند المؤلف [برقم ٥٣٩]، وقد أخرج لها الضياء فى «المختارة» [٢ / ٤٢٠-٤٢٣]، وقد نص غير واحد على أن الضياء قد التزم الصحة فى كتابه هذا. فهذه الأمور: إذا جمعت فى صعيد واحد؛ اطمأن القلب إلى نفى الجهالة عن أم موسى هنا، وقوى الظن على أن مثلها مقبول الرواية إن شاء الله.

وأما العلة الثانية: فقد أكثر منها جماعة من المتأخرين، فتراهم يعلنون الأخبار دائماً بعنونة مغيرة ابن مقسم، مع كونه كان لا يدلّس إلا عن إبراهيم النخعى وحده، فهذا هو التحقيق بشأنه؛ كما شرحناه فى غير هذا المكان؛ فإعلال الحديث هنا بعننته عن أم موسى، غير جيد ولا حسن، ثم لو ثبت أنه كان يدلّس عن كل من روى عنه، فهو لم يكن مكثراً من التدليس أصلاً - اللهم إلا عن إبراهيم وحده - وحكم المدلس المقل، غير سواه المكثّر، فانتبه لهذا جيداً.

وأما العلة الثالثة: فليست بشيء أصلاً، وقد جمع الحافظ بين حديث عائشة المشار إليه، وبين حديث أم سلمة هنا فى «الفتح» [٨ / ١٣٩]، وإن لم يصح هذا الجمع المذكور هناك؛ فلا ريب أن حديث عائشة هو الأولى؛ لصحته وشهرته؛ لكن لا يلزم من هذا ضعف حديث أم سلمة البتة، بل غاية: أن يكون قول أم سلمة فيه: (والذى يحلف به إن كان على لأقرب الناس =

۶۹۳۵- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ نَمِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي صَبِيٌّ يَشْتَكِي، فَقَالَ: «مَا لَهُ؟» فَقُلْنَا: اتَّهَمْنَا لَهُ الْعَيْنَ، فَقَالَ: «أَلَا تَسْتَرْقُونَ لَهُ مِنَ الْعَيْنِ؟».

۶۹۳۶- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَفِينَةَ مَوْلَى أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ عَامَةً وَصِيَّةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ: «الصَّلَاةَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»، حَتَّى جَعَلَ يَلْجَلِجُهَا فِي صَدْرِهِ وَمَا يَفِيضُ بِهَا لِسَانَهُ.

= عهداً برسول الله ﷺ . . . رأياً لها مبنياً على مبنياً ظنها، وقول عائشة مقدم على هذا الرأي؛ لعدة أمور ليس هنا موضع بسطها؛ وقد ذكر الحافظ أكثرها في «الفتح» [۱۳۸/۸-۱۳۹-۱۴۰]، والله المستعان لا رب سواه.

۶۹۳۵- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۶۸۷۹].

۶۹۳۶- صحيح: لغيره المرفوع منه فقط: أخرجه الطبراني في «الكبير» [۲۳/رقم ۶۹۰]، والطبري في «تهذيب الآثار» [۳/۱۶۶] مسند علي، والطحاوي في «المشكّل» [۸/۲۲۶-۲۲۷]، والفسوي في «المعرفة» [۳/۳۵۴]، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» [رقم ۳۱۳۵]، وغيرهم من طرق عن أبي عوانة الواضح اليشكري عن قتادة عن سفينة مولى أم سلمة عن أم سلمة به نحوه . . . وليس عند الطبراني: قول أم سلمة في آخره.

قلت: قد اختلف في هذا الحديث على قتادة على ألوان كثيرة، فرواه عنه سليمان التيمي؛ واختلف عليه فيه هو الآخر، وقد مضى الكلام على رواية سليمان وبسطنا وجوه الاختلاف عليه فيما علقناه على الحديث الماضي [۲۹۳۳]، وذكرنا هناك توهيم جماعة من الحافظ للتيمي فيه على قتادة، ولذا ذكر هنا ما تيسر من باقى الاختلافات فى سنده على أبى الخطاب البصرى!

فنقول: قد روى أبو عوانة هذا الحديث عن قتادة؛ واختلف عليه فيه، فرواه عنه عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي وعمار أبو الفضل، وعبد الواحد بن غياث وأسد بن موسى وغيرهم، كلهم على هذا الوجه الماضى عند المؤلف هنا؛ وخالفهم قتيبة بن سعيد! فرواه عن أبى عوانة فقال: عن قتادة عن سفينة مولى أم سلمة به نحوه، ولم يذكر فيه (أم سلمة) هكذا أخرجه النسائي فى «الكبرى» [۷۰۹۷]، أنبأنا قتيبة بن سعيد به.

قلتُ: وسفينة هذا كان مولى لرسول الله ﷺ - أيضاً - وهو أبو عبد الرحمن، أعتقته أم سلمة - رضی الله عنها - وقد جزم بصحبته: البخارى وجماعة؛ وحديثه عند الجماعة إلا البخارى. وقول الجماعة عن أبي عوانة أصح من قول قتيبة بن سعيد عنه، لاسيما وقد تويع أبو عوانة على هذا الوجه الأول:

تابعه سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن سفينة عن أم سلمة به نحو سياق المؤلف: أخرجه أحمد [٦/ ٢٩٠، ٣١٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٠٩٨]، والحربى فى «غريب الحديث» [١/ ١٣١]، وغيرهم من طريق ابن أبى عروبة به.

قلتُ: هكذا رواه يزيد بن زريع ومحمد بن أبى عدى وروح بن عبادة وغيرهم عن سعيد عن قتادة فقال: عن سفينة به نحوه . . . ، لم يذكر فيه أم سلمة، وجعله من (مسند سفينة). هكذا أخرجه الخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٥٢١ / طبة دار الآفاق العربية]، بإسناد صالح إلى عطاء به.

قلتُ: قول الجماعة عن سعيد أصح؛ وقد قال النسائى عقب روايته الوجه الأول عن سعيد: «قتادة لم يسمعه من سفينة».

قلتُ: ثم ساقه من طريق شيبان النحوى عن قتادة قال: حدثنا عن سفينة مولى أم سلمة أنه كان قول: (كان عامة وصية رسول الله ﷺ . . .) وأشار النسائى إلى أن سياقه نحو سياق سعيد عن قتادة، فهكذا رواه شيبان، فبين أن قتادة لم يسمعه من سفينة، ثم جعل الحديث من «مسند سفينة» ولم يذكر فيه أم سلمة.

ثم جاء همام بن يحيى وخالف الجميع فى سنده عن قتادة، فرواه عنه فقال: عن قتادة عن صالح ابن أبى مريم أبى الخليل البصرى عن سفينة مولى أم سلمة عن أم سلمة به نحوه . . . ، فزاد فيه واسطة بين قتادة وسفينة.

هكذا أخرجه ابن ماجه [١٦٢٥]، وأحمد [٦/ ٣١١، ٣٢١]، والنسائى فى «الكبرى» [٧١٠٠]، والمؤلف [برقم ٦٩٧٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥٤٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٩١]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٥٣-٢٥٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٩/ ٣٤٩-٣٥٠]، وفى «تفسيره» [٢/ ٢١٢]، والبيهقى فى «الآداب» [رقم ٥١]، وغيرهم من طرق عن همام به.

= قلتُ: هكذا رواه أصحاب همام عنه؛ وتابعهم عفان بن مسلم، لكن اختلف عليه فيه، فرواه عنه الإمام أحمد وابن سعد والحسن بن المثنى كلهم على الوجه الماضي، وخالفهم زكريا بن حمدويه الصفار، فرواه عن عفان فقال: عن قتادة عن أبي الطفيل عن سفينة عن أم سلمة به نحوه . . . ، فأسقط منه (صالحاً أبا الخليل)، وأبدله بـ (أبي الطفيل).

هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٨٩٧]، حدثنا زكريا بن حمدويه به .

قلتُ: هذه مخالفة لا يعبأ بها، وزكريا هذا شيخ بغدادى غير مشهور، وقد ترجمه الخطيب في «تاريخه» [٤٦٣ / ٨]، والذهبي في «تاريخ الإسلام» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وما علمت أحداً روى عنه سوى أبي القاسم اللخمي وحده، وقول الجماعة عن عفان هو الصواب بلا ريب .
وقد أورد ابن أبي حاتم هذا الحديث في «علله» [٢ / ١٨١-١٨٢ / رقم ٣٠٠ / طبعة سعد الحميد]، وساق أوجه الاختلاف فيه على قتادة، ثم نقل عن أبيه أنه صحح حديث همام عن قتادة على اللون الماضي؛ وكذا نقل عن أبي زرعة أنه قال: (حديث همام أشبه) وكذا صحح الدارقطني قول همام: في «العلل» [١٢ / ١٣٣]، فقال: (وقال همام: عن قتادة عن أبي الخليل عن سفينة عن أم سلمة . . . وهذا أصح).

قلتُ: وهذا الطريق قال عنه البوصيرى في «مصباح الزجاج» [٢ / ٥٦]: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بجميع رواته» .

كذا قال، وسفينة مولى أم سلمة لم يخرج له البخارى أصلاً، وليس عند مسلم حديث بتلك الترجمة قط، فمتى كانت على شرط الشيخين يا رجل؟! وقد وافقه الإمام الألبانى على تصحيح سنده في «الإرواء» [١٧ / ٢٣٨-٢٣٩]، فقال بعد أن عزاه من طرائق همام إلى أحمد وحده قال: «قلت: وهذا إسناد صحيح إن شاء الله . . .» .

قلتُ: وخفى عليه أن بالسند علتين:

الأولى: أن قتادة كان إماماً فى التدليس، ولم يذكر فى هذا الحديث سماعه من أبى الخليل أصلاً، والإمام الألبانى كثيراً ما يُعلِّمُ بعنقته تلك الأحاديث والآثار .

والثانية: أن أبا الحجاج المزى قد نص فى ترجمة صالح بن أبى مريم أبى الخليل البصرى من «تهذيبه» [١٣ / ٩٠]، على أن روايته عن سفينة - مولى أم سلمة - مرسله، يعنى أنه لم يسمع منه، وأقره الولى العراقى فى «تحفة التحصيل» [ص ١٥١] .

٦٩٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعٌ فِي بَيْتِي إِذْ احْتَفَزَ جَالِسًا وَهُوَ يَسْتَرْجِعُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَى أَنْتَ وَأُمِّي، مَا شَأْنُكَ تَسْتَرْجِعُ؟ قَالَ: «لَجَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَجِيئُونَ مِنْ قِبَلِ الشَّامِ يُؤْمُونَ الْبَيْتَ لِرَجُلٍ يَمْنَعُهُمُ اللَّهُ مِنْهُ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْبَيْدَاءِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ خُسِفَ بِهِمْ وَمَصَادِرُهُمْ شَتَّى»، قُلْتُ: يَا أَبَى أَنْتَ، كَيْفَ يَخْسِفُ بِهِمْ جَمِيعًا وَمَصَادِرُهُمْ شَتَّى؟ قَالَ: «إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ جَبِرَ، إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ جَبِرَ، إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ جَبِرَ».

= لكن المرفوع من الحديث: صحيح بشواهد إن شاء الله؛ ففي الباب عن جماعة من الصحابة به... مضى منها حديث على بن أبي طالب [برقم ٥٩٦]، وسنده صالح كما بيناه هناك. وراجع حديث أنس [برقم ٢٩٣٣، ٢٩٩٠]، والله المستعان لا رب سواه.

٦٩٣٧- ضعيف بهذا السياق: أخرجه أحمد [٢٥٩/٦]، وأبو جعفر ابن البخارى فى الجزء الحادى العشر من «فوائده» [رقم ٩/ ضمن مجموع مولفاته]، من طريقين عن حماد بن سلمة عن على بن زيد بن جدعان عن الحسن البصرى عن أم سلمة به نحوه.

قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٨/ ٩٥]: (رواه أبو يعلى وأحمد بسند ضعيف؛ لضعف على بن زيد بن جدعان)، وأما صاحبه الهيثمى فإنه قال فى «المجمع» [٧/ ٦١٤]: «رواه أبو يعلى، وفيه على بن زيد، وهو حسن الحديث، وفيه ضعف».

قلت: والتحقيق بشأن ابن جدعان: هو أنه شيخ ضعيف منكر الحديث، بل تركه جماعة أيضاً، وكان قد اختلط بأخرة أيضاً، ولم يخرج له مسلم إلا مقروناً بغيره، والهيثمى كثير الاضطراب بشأنه، كما كان يضطرب فى الليث بن أبى سليم وابن لهيعة ويزيد بن أبى زياد وغيرهم.

وفى الإسناد علة أخرى، وهى أن الحسن البصرى لم يسمع من سلمة، كما جزم به ابن المدينى وغيره؛ راجع «جامع التحصيل» [ص ١٦٣]، للصلاح العلائى.

وقد اختلف فى سند هذا الحديث على حماد بن سلمة على ألوان، فرواه عنه عبد الله بن معاوية ابن موسى البصرى والحسن بن موسى الأشيب، ويونس بن محمد المؤدب، كلهم على اللون الماضى.

وخالفهم هشام بن الحكم البصرى! فرواه بن حماد فقال: عن ثابت البنانى عن أنس بن مالك به نحوه...، ونقل الحديث إلى «مسند أنس» هكذا أخرجه البزار فى «مسنده» [٤/ رقم ٣٣٢٨ / كشف الأستار]، حدثنا العباس بن يزيد ثنا هشام بن الحكم به.

= قال البزار: «لا نعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا حماد، ولا عن حماد إلا هشام».

وقال الهيثمي في «المجمع» [٦١٤ / ٧]: (رواه البزار، وفيه هشام بن الحكم، ولم أعرفه، إلا أن ابن أبي حاتم ذكره، ولم يجرحه، ولم يوثقه، وبقية رجاله ثقات).

قلت: هشام هذا شيخ لا يعرف، وليس هو الذي ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٥٧ / ٩]، بل المذكور هناك: (هشام بن الحكم الثقفي والد الحكم بن هشام) وهو متقدم الطبقة عن الذي يروى عن حماد بن سلمة هنا.

ويعد: فهذان لونا من الاختلاف على حماد في سنده.

ولون ثالث: فرواه عفان بن مسلم عن حماد فقال: عن علي بن زيد عن الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة به نحوه . . .

هكذا أخرجه أحمد [٣١٧ / ٦]، حدثنا عفان به . . . ولم يسق لفظه، وإنما أحال على رواية عبد الوارث بن عبد الصمد التي تابع فيها حماداً على هذا اللون الثالث كما يأتي.

ولون رابع: فرواه حسن بن موسى الأشيب أيضاً عن حماد فقال: عن أبي عمران الجوني عن يوسف بن سعد عن عائشة به نحو سياق المؤلف هنا، هكذا أخرجه أحمد [٢٥٩ / ٦]، ثنا حسن به.

قلت: هكذا رواه عبد الله بن معاوية أيضاً عن حماد عند المؤلف في الآتي عقب هذا [رقم ٦٩٣٨]، حدثنا عبد الله بن معاوية به.

قال الهيثمي في «المجمع» [٦١٤ / ٧]، بعد أن عزاه للمؤلف وحده: «رجال ثقات» ومثله قال البوصيري في «تحاف الخيرة» [٤٠ / ٨]، إلا أنه زاد عزوه إلى أحمد أيضاً؛ ومثلها قال الإمام في «الصحيحة» [رقم ١٩٢٤]، إلا أنه زاد عليهما تصحيح سنده، ولفظه هناك: «رجال ثقات رجال مسلم غير يوسف بن سعد، وهو ثقة؛ فالسند صحيح».

قلت: وهذا تسامح لا ريب فيه عندي، ويوسف بن سعد في سنده: لا يغلب على ظني كونه ذلك الثقة المترجم في «التهذيب وذيوله» فإنهم لم يذكروا له روية عن عائشة، ولا رواية أبي عمران - وهو عبد الملك بن حبيب - الجوني عنه، بل هذا الشيخ الثقة قد روى عنه حماد بن سلمة حديثاً بلا واسطة عند النسائي [٤٩٧٧]، وهذا شاهد وقرينة على كونه متأخر الطبقة عن الذي يروى عنه أبو عمران الجوني هنا، وإن اتفقا في الاسم واسم الأب، وعلى التسليم بكونه =

٦٩٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ ،
عَنْ يَوْسُفَ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

= هو هو ، فقد مضى أنهم لم يذكروا له رواية عن عائشة ، ولم يذكر هو سماعه منها هنا ، فاحتمال
أن يكون قد أرسل عنها : هو احتمال قريب .

ويؤيده : أنه قد اختلف في سنده على حماد على لون خامس ، فرواه عنه يونس بن محمد
المؤدب أيضاً عن حماد عن أبي عمران الجوني عن يوسف بن سعد فقال : عن أبي سلمة عن
عائشة به ، فزاد فيه واسطة بين يوسف وعائشة ، وهذا قرينة أخرى على كون يوسف لم يسمع
من عائشة ، أو على الأقل : لم يسمع هذا الحديث خاصة منها ، وهذا اللون الخامس : أخرجه
أحمد [٢٥٩/٦] ، قال : ثنا يونس به .

ثم كيف يروق للبعض تصحيح بعض تلك الألوان الماضية ، مع الإعراض عن سائرهما دون
برهان؟! ومدارها كلها على حماد بن سلمة : وأراه قد اضطرب فيه على أكثر تلك الألوان ، فإن
حماداً لا يحتمل له رواية حديث واحد على تلك الوجوه كلها ، نعم : هو ثقة إمام ؛ لكنه كان قد
تغير حفظه بأخرة قليلاً ، فلعل هذا من ذلك .

والوجه الثالث عنه : هو الأقرب أن يكون الصواب من بين تلك الألوان كلها ، وذلك لكونه قد
توبع عليه : تابعه عبد الوارث بن سعيد الثقة الثبت الحافظ ، فرواه عن علي بن زيد بن جدعان
عن الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة به نحوه . . . أ
خرجه أحمد [٣١٦/٦] ، والمؤلف [برقم ٧٠٠٧] ، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٨٦١] ،
وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٣٥١٠ ، ٣٥١١] ، من طريقين عن عبد الوارث بن سعيد به
. . . وهو عندهم باختصار يسير .

قلت : وهذا الطريق أفته علي بن زيد بن جدعان كما مضى ؛ وبه أعله البوصيري في (الإتحاف)
وقد سبق بيان ذلك .

وللحديث : طرق أخرى عن أم سلمة . . . ولكن دون هذا السياق جميعاً .
وكذا في الباب : شواهد عن جماعة من الصحابة ، لكن دون هذا السياق جميعاً أيضاً ، وأقربها
إلى سياقه هنا : هو حديث عائشة عند أحمد [١٠٥/٦] ، ومسلم [٢٨٨٤] ، وجماعة . وسنده
صحيح ؛ وسياقه هناك أشبه أن يكون هو المحفوظ في هذا الباب . والله المستعان .

٦٩٣٨ - ضعيف بهذا السياق : انظر قبله .

٦٩٣٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ مَرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خَالَاتِهِ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنْاءٍ فَضَّةٍ، إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

٦٩٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ صَاحِبٍ لَهُ - وَرَبَّمَا قَالَ صَالِحٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ - عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ اخْتِلَافٌ عِنْدَ

٦٩٣٩ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٨٨٢].

٦٩٤٠ - ضعيف: أخرجه ابن حبان [٦٧٥٧]، من طريق المؤلف بإسناده الثاني عن قتادة عن أبي الخليل عن مجاهد عن أم سلمة به.

قلت: هذا إسناده رجاله كلهم ثقات مشاهير سوى أبي هشام الرفاعي - وهو شيخ المؤلف - واسمه: (محمد بن يزيد بن محمد الكوفي) وهو شيخ ضعيف صاحب مناكير، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه؛ راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»، وقد انفرد عن وهب بن جرير بحكايته هذا الإسناد وحده، أقصد قوله فيه: (عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن صاحب له، وربما قال صالح: عن مجاهد عن أم سلمة) هكذا على الوجهين عن صالح.

وقد خولف فيه، خالفه ابن راهويه، فرواه عن وهب بن جرير بالإسناد الأول فقط، يعني: (عن هشام الدستوائي عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة به...) هكذا أخرجه ابن راهويه في «مسنده» [١٩٥٤]، قال: أخبرنا وهب بن جرير به.

قلت: وقد توبع وهب على هذا اللون عن هشام: تابعه عبد الوهاب بن عطاء ومعاذ بن هشام وحميد بن عماره وعبد الصمد بن عبد الوارث كلهم روه عن هشام عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة به نحوه...

هكذا أخرجه أبو داود [٤٢٨٦]، وأحمد [٣١٦/٦]، وأبو جعفر ابن البخاري في الجزء الرابع من حديثه [رقم ٦٣/ ضمن مجموع مؤلفاته] وابن عساكر في «تاريخه» [١/٢٩٢-٢٩٣، ٢٩٤]، وغيرهم من طرق عن هشام الدستوائي به.

قلت: ورواه معاذ بن هشام مرة أخرى عن أبيه فقال: عن قتادة عن أبي الخليل عن مجاهد عن أم سلمة به... مثل ما وقع في رواية أبي هشام الرفاعي عن وهب بن جرير: عند المؤلف وعنه ابن حبان، هكذا أخرجه ابن راهويه في «مسنده» [١٩٥٥]، قال: أخبرنا معاذ بن هشام به =

مَوْتِ خَلِيفَةَ، فَيَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَيَأْتِيهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَيَخْرُجُونَهُ وَهُوَ كَارَهُ، فَيَبَايِعُهُمْ بَيْنَ الْمَقَامِ وَالرُّكْنِ، فَيَبْعَثُونَ إِلَيْهِ جَيْشًا مِنَ الشَّامِ، فَإِذَا كَانُوا بِالْبَيْدَاءِ خُسِفَ بِهِمْ، فَإِذَا بَلَغَ النَّاسُ ذَلِكَ، أَتَاهُ أَبْدَالُ أَهْلِ الشَّامِ، وَعَصَائِبُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَيَبَايِعُونَهُ، وَيَنْشَأُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، أَخْوَالَهُ كَلْبٌ، فَيَبْعَثُ إِلَيْهِمْ بَعْثًا - أَوْ قَالَ: جَيْشًا - فِيهِمْ مُؤْمِنُهُمْ، وَيَظْهَرُونَ عَلَيْهِمْ فَيَقْسِمُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَتَّهِمُ وَيَعْمَلُ فِيهِمْ سُنَّةَ نَبِيِّهِمْ، وَيُلْقِي الْإِسْلَامَ بِجِرَانِهِ إِلَى الْأَرْضِ، يَمْكُثُ سَبْعَ سِنِينَ».

= قلتُ: معاذ وإن كان صدوقاً محدثاً من رجال الجماعة؛ إلا أن غير واحد من النقاد قد تكلم في حفظه، وبعضهم غمزوه في روايته عن أبيه خاصة، فأخشى أن يكون قد اضطرب في سند هذا الحديث على أبيه، أو لم يضبط ما وعاه عنه.

والرواية الأولى: هي الأصح إن شاء الله؛ لكونه قد توبع عليها عن أبيه؛ تابعه جماعة من الثقات الأثبات عن هشام الدستوائي به كما مضى . . . وهذا أراه هو المحفوظ عن هشام. وعليه توبع: تابعه همام بن يحيى عن قتادة عن أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة به نحوه . . . غير أنه قال في آخره: (يمكث تسع سنين) بدل قوله: (يمكث سبع سنين) أخرجه أبو داود [٤٢٨٧]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٩٢-٢٩٣]، من طريق عبد الصمد عن همام به.

قلتُ: قد اختلف في إسناده على قتادة على ألوان كثيرة، ذكر بعضها الدارقطني في «علله» [٢٢٥-٢٢٦]، واستوفى أكثرها: الإمام الألباني في «الضعيفة» [رقم ١٩٦٥] و[رقم ٦٤٨٤]، ثم قال في ختام بحثه [١٣/١٠٩١]: «إذا عرفت هذا: فالحديث صالح مثلاً للحديث المضطرب، بالنظر إلى اختلاف الرواة في إسناده من جهة، ومثال صالح أيضاً: للحديث الشاذ أو المنكر من جهة أخرى . . .».

ثم جعل يشنع على من حسنه من أبناء هذا الزمان، والذي يظهر لي: أن دعوى الاضطراب في هذا الحديث بعيدة، والصواب من تلك الألوان كلها عن قتادة: هو ما رواه هشام الدستوائي عنه به . . . فلم يرو هذا الحديث أحد عن قتادة أثبت وأحفظ وأتقن من هشام أصلاً، وكان بعض النقاد يقدمه في قتادة مطلقاً، وقد صح عن شعبة أنه قال: «كان هشام الدستوائي أحفظ مني عن قتادة» وروى عنه أيضاً أنه قال: «هشام الدستوائي: أعلم بحديث قتادة مني» هذا وأنت تعرف أن أبا بكر البرديجي وغيره كان لا يقدم على شعبة في قتادة أحداً، فكيف ولم ينفرد هشام بتلك الرواية عن قتادة؟! بل تابعه عليها: همام بن يحيى كما مضى.

■ = فالحاصل: أن الصواب في هذا الحديث: هو قول من رواه عن قتادة عن أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف فيه علتان:

الأولى: أن قتادة لم يذكر فيه سماعاً، وهو إمام في التدليس، كما قال شيخ الإسلام القشيري في موضع من كتابه «الإمام» وعنه الزيلعي في «نصب الراية» [١٥٣/٣].

والثانية: جهالة عين وحال هذا الصاحب الذي سمع منه أبو الخليل - وهو صالح بن أبي مريم - هذا الحديث عن أم سلمة، وقد سماه بعضهم ضمن وجوه الاختلاف فيه على قتادة: (مجاهد) وسماه آخر: (عبد الله بن الحارث) يعنى ابن نوفل الهاشمي، وكلا القولين لا يصحان عن قتادة، إنما المحفوظ عنه: هو قوله: (عن أبي الخليل عن صاحب له) هكذا رواه الثبتان عنه: هشام وهمام. ولم يخالفهما إلا كل من كان دونهما في الثبوت والإتقان مطلقاً، أو في قتادة خاصة.

فإن قلت: قد ساق ابن أبي حاتم هذا الحديث في «علله» [رقم ٢٧٤٠]، من طريق هشام عن قتادة عن أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة به... ثم قال: «قلت لأبي: من صاحبه هذا؟! قال: عبد الله بن الحارث» يعنى التوفلى وهو ثقة متفق عليه.

قلت: لم يبين أبو حاتم الرازي برهانه في هذا، وأغلب الظن: أنه أخذ ذلك: من رواية عمران القطان هذا الحديث عن قتادة فقال فيه: عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم سلمة به... مختصراً نحوه، أخرجه أبو داود والحاكم وابن أبي شيبة والطبراني وجماعة، كلهم من طرق عن عمران بن داود القطان عن قتادة به.

قلت: هذا منكر عن قتادة، وعمران هذا مختلف فيه، والتحقيق: أنه شيخ ضعيف كثير الوهم والمخالفة، لا سيما في روايته عن قتادة خاضة، كأنه كان مغرماً بمخالفة الثقات فيه، والانفراد عنه بما لا يتابع عليه، وهو من رجال الأربعة؛ وقد خالفه هنا هشام الدستوائي وهمام بن يحيى وهما أثبت منه بمائة مرة، والقول قولهما في هذا الحديث عن قتادة بلا ريب عندي... والله المستعان لا رب سواه.

ولو سلم هذا الحديث من تلك العلة الثانية - وهو لا يسلم - فلن يسلم من علته الأولى، وقد تساهل الشمس ابن القيم وقال في «المنار المنيف» [ص ١٤٥]، بعد أن ساق الحديث وعزاه لجماعة قال: «والحديث حسن، ومثل يجوز أن يقال فيه: صحيح» كذا، وقد عرفت ما فيه،؟ والله وليّ تعالى التوفيق.

٦٩٤١- حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ - يَعْنِي عَنْ خَالِدٍ - عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: كَانَ مَفْرُشِي حِيَالِ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ وَكَانَ يَصَلِي وَأَنَا حِيَالَهُ.

٦٩٤٢- حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَدْعَانَ، عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاهُ أَبُو الْهَيْثَمِ الْأَنْصَارِيُّ فَاسْتَحْدَمَهُ، فَوَعَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ أَصَابَ سَبِيًّا، فَلَقِيَ عَمْرًا، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا الْهَيْثَمِ، إِنْ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَصَابَ سَبِيًّا، فَأَتَهُ فَتَنْجِزْ عِدَّتَكَ عِدَّتَكَ، فَمَضَى أَبُو الْهَيْثَمِ وَعَمْرٌ

٦٩٤١- صحيح: أخرجه أبو داود [٤١٤٨]، وأحمد [٣٢٢/٦]، وابن ماجه [٩٥٧]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٢٣] رقم [٨١٩، ٨٢٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/٤٦٢]، والسراج في «مسنده» [١/١٥٣]، ومحمد بن أبي عمر العدني في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٢/٣٣]، وغيرهم من طرق عن خالد الحذاء عن عبد الله بن زيد أبي قلابة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة به نحوه . . . وليس عند أبي داود وابن ماجه والطبراني والسراج قوله: (وكان يصلي وأنا حِيَالَهُ) ولفظ أبي داود وابن ماجه والسراج: (عن أم سلمة قالت: كان فراشها حِيَالِ مسجد النبي ﷺ).

قال مغلطاي في «شرح سنن ابن ماجه» [١/١٦١٠]: «هذا حديث إسناده صحيح على رسم الشيخين».

قلت: كلا، إنما هو صحيح وحسب؛ وليس عند الشيخين حديث بتلك الترجمة قط. وقال الهيثمي في «المجمع» [٢/٢٠٤]: «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» وقبل ذلك قال: «رواه أبو داود وابن ماجه خلا قولها: وكان يصلي وأنا حِيَالَهُ».

قلت: ولهذا أورد الحديث في «المجمع» ومثله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٢/٣٣]، وقد اختلف في سنده على خالد الحذاء على وجه غير محفوظ، ذكرناه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٩٤٢- ضعيف بهذا التمام: هذا الحديث تفرد به سفيان بن وكيع بن الجراح عن أبيه على هذا السياق، وهو شيخ ضعيف ليس بعمدة، وقد خالفه غير واحد من الأئمة، فرووه عن وكيع بإسناده به مختصراً بقوله: المستشار مؤتمن) كما مضى عند المؤلف [برقم ٦٩٠٩]، وهذا هو

إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أبو الهيثم أتاك ينتجز عدته، فقال له النبي ﷺ: «قَدْ أَصَبْنَا غُلَامَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، اخْتَرَأَ أَيُّهُمَا شَيْئًا»، قَالَ: فَإِنِّي أَسْتَشِيرُكَ، فَقَالَ: «الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ، خُذْ هَذَا فَقَدْ صَلَّى عِنْدَنَا، وَلَا تَضْرِبْهُ، فَإِنَّا نُهَيِّنَا عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ».

٦٩٤٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُجَّاجِ، وَهَدِيبَةُ بْنُ خَالِدٍ، وَحَوْثِرَةُ بْنُ أَشْرَسَ، وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادِ النَّرْسِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي الْعَشْرَاءِ الدَّارِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا تَكُونُ الذِّكَاةَ إِلَّا بَيْنَ اللَّبَةِ أَوْ الْخَلْقِ؟ قَالَ: «بَلَى، لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْذِهَا لِأَجْزَاءِ عَنَّا»، وَفِي حَدِيثِ حَوْثِرَةَ «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْذِهَا لِأَجْزَاءِ عَنَّا».

٦٩٤٤- حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَدْعَانَ الْقُرَشِيِّ، عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي وَكَانَ بِيَدِهِ سِوَاكٌ، فَدَعَا وَصِيفَةً لَهُ - أَوْ لَهَا - حَتَّى اسْتَأْثَرَ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَخَرَجَتْ أُمُّ سَلْمَةَ إِلَى الْحِجْرَاتِ، فَوَجَدَتِ الْوَصِيفَةَ وَهِيَ تَلْعَبُ بِبَهِيمَةٍ، فَقَالَتْ: أَلَا أُرَاكَ تَلْعَبِينَ بِهَذِهِ الْبَهِيمَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوكَ؟! فَقَالَتْ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا سَمِعْتُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا خَشْيَةُ الْقَوَدِ، لَأَوْجَعْتُكَ بِهَذَا السَّوَاكِ».

= نعم: لسياق الحديث هنا: شاهد ثابت من حديث أبي هريرة عند الترمذى وجماعة، ولكن دون هذا التمام هنا، فاتبه.

وقد قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٦/٢٣]، بعد أن ساق الحديث من طريق المؤلف: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة بعض رواته؛ وضعف بعضهم».

قلت: أما جهالة بعض رواته فقد: مضى الكلام عليها [برقم ٦٩٠٦]، وأما: ضعف بعض رواته: فهو يعنى به (سفيان بن وكيع) وهو كما قال . . . واللّه المستعان.

٦٩٤٣- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ١٥٠٣، ١٥٠٤].

٦٩٤٤- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٦٩٠١].

٦٩٤٥- حدثنا أبو الحسين الرازي، حدثنا محمد بن عزيز، قال: أخبرني سلامة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله أخبره، أن سفيته مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ أخبره، أن أم سلمة زوج النبي ﷺ، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس».

٦٩٤٥- صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٨٩٨]، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» [ص ٣٨١-٣٨٢ / رقم ٨٥٩ / طبعة مكتبة السوادى]، من طرق عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن سفيته مولى أم سلمة عن أم سلمة به .

قلت: وهذا إسناد صحيح حجة؛ ورجاله كلهم ثقات أئمة؛ وسفيته مولى أم سلمة: هو مولى رسول الله ﷺ أيضاً؛ صحابي معروف من رجال الجماعة إلا البخاري؛ وقد رواه الليث مرة أخرى عن عقيل عن الزهري قال: عن سالم بن عبد الله عن سفيته مولى أم سلمة به . . . ، ولم يذكر فيه (أم سلمة) وجعله من (مسند سفيته)، هكذا أخرجه البخاري في «تاريخه» [١٩/٩]، وفي «الكنى» [ص ١٩]، من طريقين عن الليث به .

قلت: هكذا رواه عبد الله بن صالح وسعيد بن كثير بن عفير عن الليث به . . . وكلاهما فيه مقال، وإن كان سعيد أوثق الرجلين؛ وهما من رجال «التهديب» فإن كان قد حفظاه عن الليث؛ فالظاهر أن سفيته كان يرسله عن النبي ﷺ، وإنما سمعه بواسطة أم سلمة عنه؛ كما هو الوجه الأول عن الليث .

● وقد توبع عليه عقيل بن خالد على اللون الأول عن الزهري:

١- تابعه عمرو بن الحارث المصري عن ابن شهاب عن سالم عن سفيته عن أم سلمة به . . . أخرجه النسائي في «الكبرى» [٨/ ١١١ / طبعة الرسالة]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٩٣]، والخطيب في «تاريخه» [١٠/ ١١٠]، وغيرهم من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث به .

قلت: وسنده صحيح حجة .

٢- وتابعه محمد بن الوليد الزبيدي على مثله عن ابن شهاب: عند الطبراني في «مسند الشاميين» [٣/ رقم ١٧٨٥]، وفي «الكبير» [٢٣/ رقم ٨٩٩]، وتام في «فوائده» [٢/ رقم ١٥٧٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٨/ ٤٦٠] .

٦٩٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْمَجَالِدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ أَنَّهَا، قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي رَكَعَتَيْنِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَاتَانِ؟ قَالَ: «كُنْتُ أُصَلِّيُهُمَا قَبْلَ الْعَصْرِ».

٦٩٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ

= قلتُ: ولسالم بن عبد الله طريق آخر: يرويه عن أبي الجراح مولى أم حبيبة عن أم حبيبة به . . . وهذا يأتي [برقم ٧١٢٥، ٧١٣٣].

وللحديث: طرق أخرى عن أم سلمة وشواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . وقد خرجناه في غير هذا المكان .

● تنبيه: قد عزا المنذرى هذا الحديث في «ترغيبه» [٣٩/٤]، من رواية أم سلمة إلى أبي داود والنسائي، وأراه من غفلة لم يتابع عليها، فليس حديث أم سلمة عند أبي داود أصلاً، فانتبه يا رعاك الله .

٦٩٤٦- صحيح: أخرجه النسائي في «الكبرى» [٣٥٠]، من طريق محمد بن كثير بن درهم البصرى عن شعبة عن عبد الله بن أبي المجالد الكوفى عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن أم سلمة به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» .

وللحديث: طرق أخرى عن أم سلمة به نحوه . . . يأتي بعضها [برقم ٧٠١٩، ٧٠٢٨]، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً .

٦٩٤٧- منكر بهذا التمام: أخرجه الطبرانى في «الكبير» [١٢/١٣٢٥٣]، وابن عدى في «الكامل» [١/٢٦٤]، وابن حبان في «المجروحين» [١/١١٠-١١١]، والعقيلي في «الضعفاء» [٣/١٤٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٩/٩٠-٩١]، وغيرهم من طريق محمد بن أبي بكر المقدمى عن أبي معشر يوسف بن يزيد البراء عن إبراهيم بن عمر بن أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه عن أبان بن عثمان عن عبد الله بن عمر به نحوه . . . وهو عند العقيلي مختصراً بنحو الفقرة الأخيرة منه فقط .

=

اللَّهُ ﷺ جالسٌ وعائشة وراءه، إذ استأذن أبو بكر فدخل، ثم استأذن عمر فدخل، ثم استأذن علي فدخل، ثم استأذن سعد بن مالك فدخل، ثم استأذن عثمان بن عفان فدخل، ورسول الله ﷺ يتحدث كاشفاً عن ركبتة، فمد ثوبه على ركبتيه وقال لامرأته: «استأخري عني»، فتحدثوا ساعة، ثم خرجوا، قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله، دخل عليك أصحابك فلم تصلح ثوبك، ولم تؤخرني عنك حتى دخل عثمان؟ فقال: «يا عائشة، ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة؟ والذي نفسي محمد بيده، إن الملائكة لتستحي من عثمان كما تستحي من الله ورسوله، ولو دخل وأنت قريبة مني، لم يرفع رأسه، ولم يتحدث حتى يخرج».

= قال ابن كثير في البداية (٧/ ٢٠٤): «هذا حديث غريب من هذا الوجه . . . وفي سنده ضعف». قلت: قد بين الهيثمي بعض هذا الضعف فقال في «المجمع» [٩٠/٩]: «رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه إبراهيم بن عمر بن أبان؛ وهو ضعيف» بل هو شيخ منكر الحديث كأبيه، قال عنه البخاري: «في حديثه بعض المناكير» وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث» وقال ابن أبي حاتم: «ترك أبو زرعة حديث إبراهيم بن عمر بن أبان، فلم يقرأ علينا حديثه» وقال ابن حبان: «ليس ممن يحتج بخبره إذا انفرد» ونقل ابن عدي عن البخاري أيضاً أنه قال: «سكتوا عنه» وهذا جرح شديد عنه، وقد أنكر ابن عدي وابن حبان: هذا الحديث على إبراهيم، وساقاه له في ترجمته من «الكامل» و«المجروحين» وهو من رجال «الميزان ولسانه» [٨٦/١]. وأبوه عمر بن أبان: قاله عنه البخاري: «فيه نظر» وهذا جرح بالغ عنده، وقد ذكره ابن عدي والعقيلي وغيرهما في (الضعفاء) وخالفهم ابن حبان وذكره في «الثقات» [١٧١/٧]، والجرح المفسر به أولى . . . وقد أنكر عليه العقيلي هذا الحديث، وساقه له في ترجمته من (الضعفاء) وتبعه الذهبي في «الميزان» [١٨١/٣].

وقد أشار ابن عدي إلى حديثه هذا مع جملة أخرى يرويه عن أبيه بذلك الإسناد في ترجمته من «الكامل» [٥٧/٥]، ثم قال: «وكلها غير محفوظة» وهو من رجال «الميزان» ولسانه [٤/٢٨٢]، وباقي رجال الإسناد من رجال «الصحيح».

وقد قال العقيلي عقب روايته هذا الحديث: «والراوية في هذا الباب تثبت عن النبي ﷺ من غير هذا الطريق».

۶۹۴۸ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ أَبِي خَدَّاشٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ، لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلْمَةَ قُلْتُ: غَرِيبٌ، وَبِأَرْضِ غَرْبَةَ لِأَبْكِينَةَ بِكَاءٍ يُتَحَدَّثُ بِهِ! قَالَتْ: فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ تَهَيَّأْتُ لِلْبُكَاءِ عَلَيْهِ، إِذْ أَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الصَّعِيدِ تَرِيدُ أَنْ تَسْعِدَنِي عَلَيْهِ، فَلَقِيَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: «تُرِيدِينَ أَنْ تُدْخِلِي الشَّيْطَانَ بَيْتًا قَدْ أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنْهُ؟!» فَكَفَفْتُ عَنِ الْبُكَاءِ.

۶۹۴۹ - حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى الْخَتَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ الرَبَذِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عِيَّاشِ الزَّرْقِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُمْ مَا تَعْمَلُ أُمَّتِي بَعْدِي، فَأَخْتَرْتُ لَهُمُ الشَّفَاعَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

= قلتُ: وهو كما قال؛ ففي الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد ثابتة، لكن دون هذا التمام، فانظر حديث جابر الماضي [برقم ۲۲۵۳]، وحديث عائشة الماضي [برقم ۴۴۳۷، ۴۸۱۸]، واللَّهِ المستعان.

۶۹۴۸ - صحيح: أخرجه مسلم [۹۲۲]، وأحمد [۲۸۹/۶]، وابن أبي شيبة [۱۲۱۱۸]، وابن حبان [۳۱۴۴]، والحميدي [۲۹۱]، وابن راهويه [۱۸۶۶]، والطبراني في «الكبير» [۲/ رقم ۶۰۱]، والبيهقي في «سننه» [۶۹۰۱]، وفي «المعرفة» [رقم ۷۷۶۹]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ۲۰۶۳]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد الله بن أبي نجيح عن أبيه أبي نجيح يسار المكي عن عبيد بن عمير الليثي عن أم سلمة به نحوه. قلتُ: وسنده صحيح حجة.

۶۹۴۹ - صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [۲۳/ رقم ۵۰۸]، والحاثر في «مسنده» [۲/ رقم ۱۱۳۳/ زوائد الهيثمي]، وابن أبي شيبة وأحمد بن منيع كلاهما في «المسند» كما في «إتحاف الخيرة» [۳۳/ ۷]، وابن أبي عاصم في «السنن» [۲/ رقم ۸۰۱، ۸۰۲]، والحسين بن حرب في «زوائد على زهد ابن المبارك» [رقم ۱۶۲۲]، وابن عدى في «الكامل» [۳۳۶/ ۶]، وغيرهم من طرق عن موسى بن عبيدة الربذي عن سعيد بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك عن أم سلمة به نحوه...

= ولفظ الأكثر في آخره: (فأخترت شفاعتي إلى يوم القيامة).

= قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠ / ٦٧٤]: «رواه أبو يعلى والطبرانى، وفيه موسى بن عبيدة الربذى، وهو ضعيف».

ومثله قال البوصيرى فى «إنحاف الخيرة» [٧٠ / ٨].

قلت: وموسى بن عبيدة هذا: شيخ منكر الحديث على التحقيق، بل تركه بعضهم أيضاً، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه وحدهما، وشيخه: سعيد بن عبد الرحمن: هو ابن أبى عياش الزرقى الأنصارى، كما وقع منسوباً عند الحسين بن حرب وابن عدى وابن منيع وغيرهما؛ وسعيد هذا: انفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات» [٤ / ٢٧٨]، ولم يذكره من الرواة عنه سوى رجلين، فأشبهه به أن يكون مجهول الحال، وقد ظنه الإمام الألبانى فى «ظلال الجنة» [٢ / ٧١]: (سعيد بن عبد الرحمن ابن يزيد المدنى) من حلفاء بنى عبد شمس، ذلك الثقة المشهور، وليس بشيء، وقد تحرف (سعيد بن عبد الرحمن) عند ابن عدى إلى: (محمد بن عبد الرحمن) وليس بشيء أيضاً.

لكن للحديث شاهد: يرويه أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبى حمزة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى حسين النوفلى - المكى عن أنس بن مالك عن أم حبيبة مرفوعاً: (رأيت ما تلقى أمتى بعدى، وسفك بعضهم دماء بعض؛ وسبق ذلك من الله تعالى كما سبق فى الأمم قبلهم؛ فسألته أن يولينى شفاعة يوم القيامة فيهم، ففعل).

أخرجه أحمد [٦ / ٤٢٧] ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٥ / ٧٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / ٤١٠]، من طريقين عن أبى اليمان به... واللفظ الماضى لأحمد.

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» وقد أعله الإمام فى «الصحيحة» [رقم ١٤٤٠]، بعله غريبة، فقال هناك: «معلول بالانقطاع؛ لأن ابن أبى حسين واسمه عبد الله بن عبد الرحمن، لم يذكره له رواية عن أحد عن الصحابة غير أبى الطفيل عامر ابن وائلة».

قلت: وغفل عن كون ابن أبى حسين قد قال عند أحمد ومن طريقه ابن عساكر: «أخبرنا أنس ابن مالك...» وهذا كما ترى! وقد رجع أبو اليمان عن رواية هذا الحديث عن شعيب عن ابن أبى حسين بإسناده به...، وصار يرويه عن شعيب فيقول: عن الزهرى أن أنس عن أم حبيبة به... فأسقط منه (ابن أبى حسين) وأبدله بـ (الزهرى)، هكذا أخرجه الحاكم والطبرانى وجماعة من طرق عن أبى اليمان به.

۶۹۵۰- حَدَّثَنَا مجاهدٌ، حدثني بهزٌ، حدثنا شعبة، عن موسى بن أبي عائشة، عن مولى أم سلمة، عن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ كان إذا أصبح، قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا طَيِّبًا، وَعَمَلًا مُتَقَبَلًا».

۶۹۵۱- حَدَّثَنَا سهل بن زنجلة، حدثنا ابن أبي أويس، قال: حدثني أبي، عن عكرمة بن عمار، عن أثال بن قررة، عن ابن حوشب الحنفى، قال: حدثني أم سلمة، قالت: جاءت فاطمة بنت النبي ﷺ إلى رسول الله ﷺ، متوركة الحسن والحسين، في يدها برمة للحسن، فيها سخينٌ، حتى أتت بها النبي ﷺ فلما وضعتها قدامه، قال لها: «أين أبو الحسن؟» قالت: في البيت، فدعاه، فجلس النبي ﷺ وعلى، وفاطمة،

= قلت: وقد غلطوا أبا اليمان في هذا، فجزم الإمام أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري ومحمد بن يحيى الذهلي والدارقطني وغيرهم: بأنه ليس لهذا الحديث أصل من رواية الزهري، وصححو روايته من الوجه الأول: عن شعيب عن ابن أبي حسين به . . . والقول ما قاله هؤلاء النقاد، كما شرحنا ذلك في مكان آخر . . . والله المستعان لا رب سواه.

۶۹۵۰- ضعيف: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ۶۹۳۰].

۶۹۵۱- ضعيف بهذا السياق: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [۴۲/ ۳۶۷- ۳۶۸]، من طريق المؤلف به .

قلت: ومن طريق عكرمة بن عمار: أخرجه البخارى في «تاريخه» [۲/ ۶۹]، والحربى في «غريب الحديث» [۳/ ۱۰۳۳]، من طريق النضر بن محمد عن عكرمة بن عمار عن أثال بن قررة [وقرن معه: «شعيب بن أبي المنيع» عند البخارى]، عن شهر بن حوشب عن أم سلمة به نحوه . . . باختصار، وهو عند البخارى معلقاً.

قال الهيثمى في «المجمع» [۹/ ۲۶۲]: «رواه أبو يعلى، وإسناده جيد».

قلت: بل إسناده ضعيف لا يثبت، فيه علتان:

الأولى: أثال بن قررة: لم يذكروا من الرواة عنه سوى عكرمة بن عمار، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [۶/ ۸۹]، ومثله مجهول الحال .

نعم: تابعه شعيب بن أبي المنيع عند البخارى، لكن شعيباً هذا: حاله مثل حال صاحبه أثال، وقد تحرف (أثال) عند ابن عساكر إلى (أبان بن تغلب).

=

والحسن، والحسين يأكلون، قالت أم سلمة: وما سامني النبي ﷺ، وما أكل طعاماً قط إلا وأنا عنده، إلا ساميته قبل ذلك اليوم - تعنى بـ (سامني): دعاني إليه، فلما فرغ التف عليهم بثوبه، ثم قال: «اللَّهُمَّ عَادِ مَنْ عَادَاهُمْ، وَوَالِ مَنْ وَالَاهُمْ».

٦٩٥٢ - حَدَّثَنَا داود بن رشيد، حَدَّثَنَا محمد بن سلمة، حَدَّثَنَا خصيفٌ، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: لما نهى رسول الله ﷺ عن لبس الذهب، قلنا: يا رسول الله، أفلا نربط المسك بالذهب؟! قال: «أَفَلَا تَرَبِّطُونَهُ بِفِصَّةٍ ثُمَّ تَلَطَّخُونَهُ بِزَعْفَرَانٍ فَيَكُونُ مِثْلَ الذَّهَبِ؟!».

٦٩٥٣ - حَدَّثَنَا داود بن رشيد، حَدَّثَنَا محمدٌ، عن خصيفٍ، عن عطاء، عن أم سلمة، مثل ذلك.

٦٩٥٤ - حَدَّثَنَا كاملٌ، حَدَّثَنَا حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أم سلمة، أنها رأت نسيباً لها ينفخ إذا أراد أن يسجد، فقالت: إن رسول الله ﷺ، قال لغلامٍ يقال له رباحٌ: «تَرَبُّبٌ وَجْهَكَ».

= والثانية: شهر بن حوشب، وهو ضعيف كثير الأوهام مضطرب الحديث له مناكير، وهذا هو التحقيق بشأنه، وقد اضطرب في سياق هذا الحديث على طرائق شتى، مضى بعضها [برقم ٦٩١٢]، والآتي [برقم ٧٠٢١، ٧٠٢٦]، ووقد ثبت الحديث من رواية أم سلمة ولكن دون سياقه هنا، فراجع ما علقتاه على الحديث الماضي [برقم ٦٨٨٨]، والله المستعان لا رب سواه.

٦٩٥٢ - ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٤٧٨٩].

٦٩٥٣ - ضعيف: هكذا كان يضطرب فيه خصيف بن عبد الرحمن، وهو مشهور بسوء الحفظ، راجع الماضي [برقم ٤٧٨٩].

٦٩٥٤ - ضعيف: كامل: هو ابن طلحة الجحدري الثقة المعروف، وعاصم: هو ابن أبي النجود الصدوق التماسك، وأبو صالح: هو شيخ مجهول الحال كما يأتي.

وقد خولف كامل بن طلحة في سنده، خالفه عفان بن مسلم وحجاج بن منهال، فروياه عن حماد بن سلمة فقالا: عن ميمون أبي حمزة عن أبي صالح عن أم سلمة به نحوه... فجعل شيخ حماد فيه (ميمون أبا حمزة) بدل (عاصم بن أبي النجود).

= هكذا أخرجه أحمد [٣٢٢٣/٦]، وابن المنذرى فى «الأوسط» [٢٤٧/٣]، وابن عبد البر فى «الاستذكار» [٢٨٧/٢]، من طريق حماد به .

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن حماد، وعليه توبع: فرواه عباد بن العوام وزائدة، وحماد بن زيد وأبو الأحوص وغيرهم كلهم عن ميمون أبى حمزة القصاب عن أبى صالح عن أم سلمة به نحوه . . .

أخرجه الترمذى [٣٨١]، والحاكم [٤٠٤/١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٧٤٢]، [٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥]، وابن أبى شيبه [٦٥٤٩]، وابن راهويه [١٩٠٤، ١٩٠٥]، والبيهقى فى «سننه» [٣١٨٠]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [١/١٠٥٢]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ٦٤٤]، وغيرهم من طرق عن أبى حمزة به .

قال الترمذى: «حديث أم سلمة ليس إسناده بذلك، وميمون أبو حمزة قد ضعفه بعض أهل العلم» .

قلتُ: هو كما قال؛ وميمون هذا قد تركه الإمام أحمد - فى رواية عنه - وغيره، وهم متفقون على ضعفه بينهم، فراجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»:

للحديث طريقان آخران عن أبى صالح عن أم سلمة به نحوه . . . إلا أنهما ضعيفان لا يثبتان، كما شرحنا ذلك فى «غرس الأشجار» .

ومدار الحديث على (أبى صالح)! وهو شيخ نكرة لا يعرف، وقد وقع الاختلاف فى تمييزه، فقال بعضهم: «هو مولى آل طلحة بن عبيد الله» وقال ابن القطان الفاسى فى «بيان الوهم والإيهام» [٢٥٥-٢٥٦/٣]: «هو أبو صالح ذكوان مولى أم سلمة؛ وقد بين ذلك ابن الجارود فى «الكنى» فذكر أباً صالح ذكوان السمان، ثم ذكر بعده أباً صالح ذكوان مولى أم سلمة عن أم سلمة، روى عنه ميمون أبو حمزة» ثم قال ابن القطان: «فإذا كان الأمر فيه كذلك، فأبو صالح هذا مجهول الحال، ونقل ابن رجب فى «فتح البارى» [٤٠٩/٦]: عن أبى زرعة الدمشقى أنه قال فى «تاريخه»: «أبو صالح مولى أم سلمة، يحدث عنها فى كراهة نفع التراب فى السجود، اسمه: زاذان» .

قلتُ: وهكذا سماه المغيرة بن مسلم السراج فى روايته هذا الحديث عن ميمون أبى حمزة عند الطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٩٤٢]، فقال فيه: (عن زاذان)، وجزم الذهبى فى «الميزان» =

٦٩٥٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ
ابْنِ عَمِيرٍ، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ: لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلْمَةَ، قُلْتُ: غَرِيبٌ، وَبَأَرْضِ غَرْبَةٍ! لِأَبِي كَيْنِهِ
بِكَاءٍ يُتَحَدَّثُ عَنْهُ، فَبِينَا أَنَا كَذَلِكَ، إِذْ أَقْبَلْتُ امْرَأَةً مِنَ الصَّعِيدِ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«أَتُرِيدِينَ أَنْ تُدْخِلِي الشَّيْطَانَ بَيْتًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنْهُ؟» قَالَتْ: فَكَفَفْتُ عَنْ ذَلِكَ.

٦٩٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ نُبَهَانَ، عَنْ أُمِّ

[٥٣٨/٤]، بكونه (ذكوان مولى أم سلمة) وقال: «لا يعرف» وتبعه على هذا: العرافى فى «ذيل
الميزان» [٩٨/١].

وعلى كل حال: فهو شيخ غائب الحال لا يحتج بمثل خبره عند النقلة؛ وقد قال عنه الحافظ فى
«التقريب»: «مقبول» يعنى عند المتابعة؛ وإلا فكلين.

وللحديث: طريق آخر عن أم سلمة: عند النسائى فى «الكبرى» [٥٤٨]، وسنده ليين.

وفى كراهة النفخ فى الصلاة: أحاديث أخرى مرفوعة لا تصح، كما جزم بذلك ابن رجب فى
«الفتح» [٤٠٩/٦]، وهو كما قال؛ وقد بينا ذلك بياناً شافياً فى «غرس الأشجار» والله المستعان.

● تنبيه: قد صحح الحاكم سنده الحديث عقب روايته، وقد عرفت ما فيه!

٦٩٥٥- صحيح: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٦٩٤٨].

٦٩٥٦- ضعيف: أخرجه الترمذى [١٢٦١]، وأبو داود [٣٩٢٨]، وابن ماجه [٢٥٢٠]،
والنسائى فى «الكبرى» [٥٠٢٨، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٣١، ٥٠٣٢، ٥٠٣٣، ٥٠٢٧]، وابن
حبان [٩٢٢٨]، وابن راهويه [١٨٤٧]، والحميدى [٢٨٩]، وأحمد [٢٨٩/٦، ٣٠٨، ٣١١]، وابن
حبان [٤٣٢٢]، وعبد الرزاق [١٥٧٢٩]، ومن طريقه الحاكم [٢٣٨/٢]، وابن أبى شيبه
[٢٠٥٨٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣٣١/٤]، وفى «المشکل» [١٥٨، ١٥٧/١]،
والبيهقى فى «سننه» [٢١٤٥٠، ٢١٤٥١، ٢١٤٥٢، ٢١٤٥٣]، وفى «المعرفة» [رقم
٢٠٧١٦]، وغيرهم من طرق عن الزهرى عن نبهان مولى أم سلمة عن أم سلمة به نحوه...
وفى أوله قصة عند ابن حبان وعبد الرزاق وجماعة.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: قد خولف الترمذى فى هذا، وإن تابعه الحاكم وجماعة على تصحيحه أيضاً، فنقل
البيهقى فى «سننه» وفى «المعرفة» عن الشافعى أنه قال فى «القديم» عقب روايته هذا الحديث: =

سلمة، ذكرت النبي ﷺ، قال: «إِنْ كَانَ لِأَحَدَاكُنَّ مَكَاتِبٌ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي، فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ».

٦٩٥٧- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا ابن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة، أنها قالت للنبي ﷺ: إني امرأة أشد ضفر رأسي، أفأحله لغسل الجنابة؟ قال: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْشِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثَّاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ تُفِيضِي عَلَيْهِ، فَإِذَا أَنْتِ قَدْ طَهَّرْتِ».

= «لم أر أحداً ممن رضيت من أهل العلم يثبت هذا . . .» وقد أعله البيهقي بجهالة نبهان مولى أم سلمة، فقال: (إن صاحبِي الصحيح لم يخرج حديثه في «الصحيح» لكونهما لم يجدا ثقة يروى عنه غير الزهري، فهو عندهما لا يرتفع عنه اسم الجهالة برواية واحد عنه، أو أنه لم يثبت عندهما من عدالته ومعرفته ما يوجب قبول خبره».

قلت: كذا قال في «المعرفة» ونحوه قاله في «سننه» ونبهان هذا: شيخ غائب الحال على التحقيق، لم يؤثر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده، وكذا انفرد الزهري بالرواية عنه على التحقيق أيضاً؛ وقد تساهل من وثقه من التأخرين، وعلى احتمال كونه صدوقاً صالحاً مقبول الرواية في الجملة، فإن حديثه هذا والماضي [برقم ٦٩٢٢]، قد أنكرنا عليه، أنكرهما عليه الإمام أحمد كما نقله عنه الموفق ابن قدامة في «المغنى» [٤٦٥/٧]، وكذا نقل ابن عبد البر في «التمهيد» [١٥٥/١٩]، و«الاستذكار» [١٦٩/٦]، إنكارهما عن بعضهم أيضاً، راجع ما علقناه بشأن نبهان على الحديث الماضي [برقم ٦٩٢٢]، وقد بسطنا الكلام عليهما جداً في كتابنا «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار» والله المستعان.

٦٩٥٧- صحيح: أخرجه مسلم [٣٣٠]، والترمذي [١٠٥]، والنسائي [٢٤١]، وابن ماجه [٦٠٣]، وأبو داود [٢٥١]، وابن المنذر [١٣٢٢]، وابن خزيمة [٢٤٦]، وابن حبان [١١٩٨]، والشافعي [٦٣]، وابن أبي شيبة [٧٩٢]، وابن راهويه [١٨٥١]، والحميدي [٢٩٤]، وابن الجارود [٩٨]، والبيهقي في «سننه» [٨١٢]، وفي «المعرفة» [رقم ١٤٢٦]، والبعغوي في «شرح السنة» [١٧/٢]، وأبو عوانة [رقم ٨٦٨]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن أيوب بن موسى المكي عن سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع المخزومي مولى أم سلمة عن أم سلمة به نحوه.

٦٩٥٨ - حدثنا داود بن عمرو بن زهير الضبى، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن رجل من ولد أم سلمة واسمه سلمة بن عمر بن أبي سلمة، قال: قالت أم سلمة: يا رسول الله، ما أسمع الله ذكر النساء في الهجرة؟ فأنزل الله عز وجل: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، إلى آخر الآية، قال داود: قال سفيان: بهذه الآية خرجت الخوارج وبها خرجن النساء.

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وهكذا رواه الثورى - واختلف عليه فى سنده ومثته - وروح بن القاسم كلاهما عن أيوب ابن موسى به نحوه . . . وقد خرجنا روايتهما فى «غرس الأشجار» وذكرنا هناك أن أيوب بن موسى قد خولف فى سنده، إلا أن القول قوله، والله المستعان.

٦٩٥٨ - حسن: أخرجه الترمذى [٣٠٢٣]، والحاكم [٣٢٨/٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٥١]، والحميدى [٣٠١]، والطبرانى فى «تفسيره» [٧/ رقم ٨٣٦٨/ طبعة الرسالة] و[رقم ٨٣٦٩]، وسعيد بن منصور كما فى «تفسير ابن كثير» [٢/ ١٩٠/ طبعة دار طيبة]، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ١٧٦٤٥]، ووكيع القاضى فى أخبار القضاة [١/ ١٤٩]، والواحدى فى «أسباب النزول» [ص ٩٣]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار المكى عن سلمة من ولد أم سلمة [وعند الترمذى: «عن رجل من ولد أم سلمة» ومثله عند الطبرانى والواحدى]، عن أم سلمة به . . . نحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخارى».

قلت: هذا من أوهامه الكثيرة، فإن شيخ عمرو بن دينار لم يخرج له البخارى شيئاً أصلاً، بل لم يخرج له إلا الترمذى وحده، وقد اختلف الرواة عن ابن عيينة فى نسبه، فوقع عند الترمذى والطبرى والواحدى: (عن رجل من ولد أم سلمة) هكذا مبهمًا، ووقع عند الحاكم: (عن سلمة ابن أبي سلمة من ولد أم سلمة) ووقع عند المؤلف ووكيع القاضى: (عن سلمة بن عمر بن أبي سلمة) ووقع عند الباقرين: (عن سلمة - رجل من ولد أم سلمة).

وروى قتيبة بن سعيد هذا الحديث عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار فقال: (عن سلمة بن عبد الله ابن عمر بن أبي سلمة) ذكره الحافظ فى «النكت الظراف» [١٣/ ٤٥]، وبهذا الاسم: ترجمه البخارى وابن أبى حاتم وجماعة؛ فكأنه نسب فى رواية المؤلف ووكيع القاضى إلى جده. =

= قلتُ: وسند هذا الحديث ظاهره الصحة، فإن رجاله كلهم ثقات أئمة رجال (الصحيح) إلا أنه معلول؛ فقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث مرسل -يعنى منقطع- رواه بعضهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرسل: أن أم سلمة قالت كذا وكذا . . .» .

قلتُ: وهكذا شكك الحاكم فى سماع مجاهد من أم سلمة بقوله عقب روايته: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين إن كان سمع مجاهد من أم سلمة» وقد غلط الرجل فى إطلاقه هذا، فإنه لو ثبت سماعه منها البتة؛ لم يكن سند الحديث على شرط أحدهما، فضلاً عنهما معاً، ثم إن سماع مجاهد من أم سلمة: جائز محتمل؛ وإن لم أجد أحداً من المتقدمين قد أثبتته، وكلام الترمذى الماضى صريح فى نفيه، ويؤيده أنه وقع عند أحمد والطبرانى والمؤلف وجماعة: (عن مجاهد قال: قالت أم سلمة) بدل: (عن مجاهد عن أم سلمة) وقد رأيت أبا محمد الفارسى قد قال عقب روايته هذا الحديث فى «الإحكام»: «لم يذكر مجاهد سماعاً لهذا الخبر عن أم سلمة، ولا يعلم له منها سماع أصلاً» .

قلتُ: ويؤيده: أنى رأيت بعضهم ربما أدخل بينه وبين أم سلمة: (عامراً الشعبى).

ويؤيد الإرسال فى هذا الحديث خاصة: أن عيسى بن ميمون المكى - وهو ثقة عالم - روى هذا الحديث عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به نحوه . . . ، ولم يذكر فيه أم سلمة، هكذا أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [٨ / رقم ٩٢٣٩ / طبعة الرسالة]، بإسناد صحيح إليه به .

وهكذا رواه أيضاً: شبل ابن معبد - وهو ثقة مشهور - عن ابن أبي نجيح به . . . نحو رواية عيسى: عند الطبرى [٨ / رقم ٢٩٤٠]، لكن بإسناد مغموز إليه، فالظاهر: أن مجاهداً سمعه من بعضهم يحكيه عن أم سلمة؛ فأرسله عنها، وربما لم يذكرها أصلاً .

■ فالحاصل: أن الحديث معلول بالانتقطاع بين مجاهد وأم سلمة، وقد غلط من حاول تعقب كلام الترمذى الماضى؛ بكون مجاهد لم يكن مدلساً؛ وأن سماعه من أم سلمة على شرط مسلم فى المعاصرة وإمكان اللقاء، كما جعل يلغو بذلك حسين الأسد فى تعليقه على مسند المؤلف [٣٩٤ / ١٢]، ومثله المعلق على «مسند ابن راهويه» [١٠٣ / ٤]، وغيرهما، إذ ليس فى أيديهم قول إمام معتمد فى إثبات سماع مجاهد من أم سلمة؛ حتى يقال: (المثبت مقدم على النافى) ونفى الترمذى قائم مستقيم لا يرد إلا بإثبات معتمد، فكيف وقد مضى عن ابن حزم فى سماع مجاهد من أم سلمة ما مضى؟! وكذا سبق تشكيك الحاكم فيه أيضاً، فالله المستعان .

٦٩٥٩- حَدَّثَنَا دَاوُدُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مَجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَغْزُو الرِّجَالُ وَلَا نَغْزُو، وَإِنَّمَا لَنَا نَصْفُ الْمِيرَاثِ! فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]، قَالَ: وَنَزَلَتْ فِيهَا هَذِهِ الْآيَةُ ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [الأحزاب: ٣٥]

= وهذا الرجل: روى عنه الثقات الكبار: أمثال عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار، وعمرو بن سعيد، وإسحاق بن يسار المطلبى وغيرهم؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» فمثله صالح الحديث إن شاء الله؛ لاسيما وقد صحَّح له الحاكم هذا الحديث أيضاً، والصواب: أن إسناده حسن وحسب . . . ، وقول الحافظ عن سلمة في «التقريب»: «مقبول» غير مقبول على التحقيق. ويشهد للحديث: الطريق الآتى عن أم سلمة؛ فقد وقع لفظه عند الحاكم: بنحو لفظ عمرو بن دينار هنا . . . - كما يأتى - لكن سنده معلول كما سوف تراه . . . والله المستعان.

٦٩٥٩- ضعيف: أخرجه ابن راهويه [١٨٧٠]، وعبد الرزاق في «تفسيره» [١٥٦/١]، وأحمد [٣٢٢/٦]، والترمذى [٣٠٢٢]، والطبرى في «تفسيره» [٨/ رقم ٩٢٤١ / طبعة الرسالة]، والبيهقى في «المعرفة» [رقم ٧٦٤٦]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن أم سلمة به نحوه . . . وليس عند أحمد وعبد الرزاق والطبرى قول مجاهد في آخره: (قال: ونزلت فيها . . . إلخ)، وقد وقع هذا القول مُدرجاً من قول أم سلمة عند البيهقى وابن راهويه، والصواب أنه من قول مجاهد كما وضحت ذلك رواية الترمذى، وقد زاد الترمذى وحده في آخره: (وكانت أم سلمة- أو ظعينة قدمت المدينة مهاجرة).

قلت: وقد توبع ابن عيينة على نحوه عند ابن أبي نجيح: تابعه الثورى عند الحاكم [٣٣٥/٢]، والطبرانى في «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٠٩]، والبيهقى في «سننه» [١٧٥٨٤]، وابن أبى حاتم في «تفسيره» [٣/ ٩٣٥]، والفريابى في «تفسيره» كما في «العجاب» للحافظ [٨٦٢/٢]، وابن حزم في «الإحكام» [٣/ ٣٤٠]، والطبرى في «تفسيره» [٨/ رقم ٩٢٣٦، ٩٢٣٧]، وغيرهم من طرق عن الثورى به . . . وليس عند الجميع قول مجاهد: (ونزلت فيها هذه الآية . . . إلخ) اللهم إلا رواية للطبرى والحاكم [٤٥١/٢]، فقد وقع عندهما هذا القول مدرجاً من قول أم سلمة، وليس في تلك الرواية عند الحاكم: قول أم سلمة في أوله، بل عنده قولها: (قلت: يا رسول الله: يذكر الرجال ولا يذكر النساء) هذا لفظه هناك.

٦٩٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ هِشَامِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا فِي بَيْتِ أُمِّ سَلْمَةَ وَعِنْدَهُ مَخْنَثٌ جَالِسٌ ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمِيَّةٍ أَخِي أُمِّ سَلْمَةَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ الطَّائِفَ غَدًا فَإِنِّي أَدُلُّكَ عَلَى ابْنَةِ غِيلَانَ ، امْرَأَةٍ مِنْ ثَقِيفٍ ، تَقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتَدْبِرُ بِثَمَانٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا يَدْخُلُ هَذَا عَلَيْكُمْ» .

٦٩٦١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ نَافِعٍ ،

٦٩٦٠- صحيح: أخرجه الحميدي [٢٩٧]، والبخاري [٤٩٣٧، ٥٥٤٨]، ومسلم [٢١٨٠]، وأبو دود [٤٩٢٩]، وابن ماجه [١٩٠٢، ٢٦١٤]، والنسائي في «الكبرى» [٩٢٤٥، ٩٢٤٩]، وابن راهويه [١٨٢٥]، وأحمد [٦/٢٩٠، ٣١٨]، وابن أبي شيبة [٢٦٤٩١]، والبيهقي في «سننه» [١٦٧٥٩، ١٦٧٥٨]، وفي «الشعب» [٧/رقم ١٠٨٠٢]، وفي «الدلائل» [رقم ١٩١٩]، وفي «المعرفة» [رقم ١٦٧٨٣]، وجماعة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة به نحوه .

قلت: قد اختلف في سنده على هشام بن عروة على ألوان، والوجه الماضي: صحيح محفوظ عنه؛ كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» بل جزم الحافظ في «الفتح» [٣٣٣/٩]، بكونه هو المحفوظ مطلقاً، ولعروة بن الزبير في هذا الحديث إسناد آخر يرويه عنه الزهري عن عائشة به نحوه . . . عند مسلم وجماعة .

٦٩٦١- صحيح: أخرجه مسلم [١٤٨٨]، والنسائي [٣٥٠٢، ٣٥٤١]، وابن ماجه [٢٠٨٤]، وابن راهويه [١٨٥٨، ٢٠٦٥]، وابن أبي شيبة [١٩٢٨٥]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/رقم ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٨١٧]، والبيهقي في «سننه» [١٥٢٤٢، ١٥٢٤٣]، والطحاوي في «المشكل» [٣/١٢٠]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٢٦٢٣]، وأبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ١٩٥]، ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» [٢/١١٩]، وأبو عوانة [٣/١١٩٥]، والطبري في «تفسيره» [٥/٨٢، ٨٣، ٨٤/طبعة الرسالة]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن حميد بن نافع الأنصاري عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة وأم حبيبة كلاهما به نحوه .

قلت: قد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار» واللّه المستعان .

عن زينب بنت أبي سلمة، عن أمها أم سلمة، وأم حبيبة، زوجتي النبي ﷺ، قالتا: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن ابنتي توفى زوجها، وأنا أتخوف على عينها أفأكحلها؟ فقال رسول الله ﷺ: «قَدْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنْكُنَّ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ، وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ».

٦٩٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِرَاقِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْبِحُ جَنْبًا مِنَ النِّسَاءِ مِنْ غَيْرِ حَلْمٍ، ثُمَّ يَظَلُّ صَائِمًا.

٦٩٦٢- صحيح: أخرجه ابن خزيمة [٢٠١٣]، وابن حبان [٣٤٩٧]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ ٥٩٦]، والنسائي في «الكبرى» [٢٩٦٧، ٢٩٦٨]، وابن راهويه [١٨٢٩]، وغيرهم من طريقين عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عراق بن مالك عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي عن أبيه عن أم سلمة به نحوه.

قلت: وهذا إسناد صحيح حجة؛ رجاله كلهم ثقات أثبات رجال «الصحيح» لكن اختلف في سنده على يحيى الأنصاري وشيخه على ألوان كثيرة، ذكرناه في «غرس الأشجار».

وللحديث: طرق أخرى عن أم سلمة به نحوه... مضى بعضها [برقم ١٥٤٥]، وأخشى أن لا أكون قد تكلمت عليه هناك، فأقول: هذا الطريق المشار إليه: قد أخرجه أحمد [٦/ ٣٠٤]، [٣٠٦، ٣١٠، ٣٢٣]، وابن حبان [٣٥٠٠]، والطيالسي [١٦٠٦]، والنسائي في «الكبرى» [٣٠٢٦]، وابن راهويه [١٨٣٣]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٦٨، ٦٦٩، ٩٠٠]، وجماعة من طرق عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عامر بن أبي أمية المخزومي أخى أم سلمة عن أم سلمة به نحوه...

وفي رواية: (كان يصبح جنباً فيغتسل ويصوم).

قلت: وهذا إسناد صحيح حجة؛ وقاتادة قد صرح بالسماع عند ابن راهويه، وعامر بن أبي أمية: صحابي من الطلقاء.

● تنبيه: وقع في سند ابن خزيمة: (عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه عن أمه أم سلمة). كذا: (عن أمه) وهي زيادة مقحمة من الناسخ لا معنى لها أصلاً، والصواب: (عن أبيه عن أم سلمة) كما وقع عند الآخرين. فانتبه يا رعاك الله.

٦٩٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ مَقْسَمٍ، عَنِ

٦٩٦٣ - صحيح: أخرجه النسائي [١٧١٤]، وأحمد [٢٩٠/٦]، وابن راهويه [١٨٩١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٩١/١]، وعبد الرزاق [٤٦٦٨]، وعنه أحمد أيضاً [٦/٣١٠]، وابن ماجه [١١٩٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٦١٧]، والخطيب في «تاريخه مدينة السلام» [١٧٩/٨]، وفي «المتفق والمفتروق» [١٧٧٨]، وغيرهم من طرق عن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عتيبة عن مقسم أبي القاسم مولى ابن عباس عن أم سلمة به. قلت: هذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» إلا أنه معلول، ومقسم مولى ابن عباس: لم يثبت سماعه من أم سلمة، بل قال البخاري في «تاريخه الأوسط» - المطبوع باسم «الصغير» - [ص ٢٩٤]: (لا يعرف لمقسم سماع من أم سلمة ولا ميمونة ولا عائشة).

وقد اختلف في سنده هذا الحديث على منصور بن المعتمر والحكم بن عتيبة على ألوان، قد ذكرناها في «غرس الأشجار» والمحفوظ منها: ما رواه شعبة عن الحكم بن عتيبة قال: (قلت لمقسم: أوتر بثلاث ثم أخرج إلى الصلاة مخافة أن تفوتني؟! قال: لا وتر إلا بخمس أو سبع، قال: فذكرت ذلك ليحيى بن الجزار ومجاهد؛ فقالا لي: سله عمن؟! فقلت له: فقال: عن الثقة عن عائشة وميمونة عن النبي ﷺ) أخرجه أحمد [١٩٣/٦]، [٣٣٥] - واللفظ له - والطياييسي [١٦٢٧]، والنسائي في «الكبرى» [٤٣١]، [١٤٠٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/١٠٦٩] و[٢٤/٦٥]، والبخاري في «تاريخه الأوسط» - المطبوع باسم «الصغير» - [ص ٢٩٣]، وغيرهم من طرق عن شعبة به.

قلت: وهذا اللون: أشار الدارقطني إلى تصويبه في «العلل» [١٣٤/١٥]، بعد أن ساق الاختلاف في سنده على منصور وشيخه.

وهذا اللون: فيه جهالة حال ذلك الثقة عند مقسم! ولعله متروك عند غيره.

وقد سئل أبو حاتم الرازي عن حديث مقسم من الوجه الأول بزيادة ابن عباس بينه وبين أم سلمة، كما في «العلل» [رقم ٤٥٠]، فقال: (هذا حديث منكر) يعني بزيادة ابن عباس بين مقسم وأم سلمة، أو هو منكر من رواية مقسم عن أم سلمة مطلقاً، كأنه يشير إلى أن المحفوظ: هو رواية شعبة عن الحكم عن مقسم عن الثقة عن عائشة وميمونة به... كما مضى... وهذا الاحتمال الثاني أقرب إن شاء الله.

والحديث: صحيح ثابت على كل حال، ففي الباب عن جماعة من الصحابة بمعناه. =

أم سلمة، قالت: كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع، وخمس، لا يفصل بينهما بسلام ولا كلام.

= بل له طريق آخر عن أم سلمة بلفظ: (كان النبي ﷺ يوتر بثلاث عشرة ركعة، فلما كبر وضعف أوتر بسبع) أخرجه الترمذى [٤٥٧]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٧٩/٤]، والحاكم [٤٤٩/١]، وابن أبى شيبه [٦٨١٩]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٧٤١]، وابن راهويه [١٨٩٢]، والنسائى فى «الكبرى» [١٣٤٧]، وغيرهم من طرق عن أبى معاوية الضرير عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن أم سلمة به... واللفظ للترمذى.

قال الترمذى: «حديث أم سلمة حديث حسن».

قلت: قد اختلف فى سنده ومثته على الأعمش، حتى قال الأثرم: «اضطرب الأعمش فى إسناده ومثته، ويحيى الجزار لم يلق عائشة، ولا أم سلمة» نقله عنه ابن رجب فى «الفتح» [٢٢٥/٦]، وقد استوفينا الكلام عليه فى «غرس الأشجار».

وفى الباب عن عائشة: من طرق عنها بأسانيد صحاح وحياد، منها: ما رواه شعبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ (أوتر بخمس، وأوتر بسبع) أخرجه ابن حبان [٢٤٣٨]، وابن نصر فى كتاب «الوتر» [مختصره]، من طريق وهب بن جرير عن شعبة به.

قلت: وسنده صحيح حجة؛ وهو من طريق هشام بن عروة: عند مسلم وجماعة كثيرة به نحوه فى سياق أتم، دون قوله: (وأوتر بسبع).

وقد مضى عند المؤلف [برقم ٤٥٢٦، ٤٦٥٧]، ولفظه فى الموضع الأول: (عن عائشة: أن النبى ﷺ أوتر بخمس ركعات، ولا يجلس إلا فى آخرها...). وهذا اللفظ: صريح فى الشهادة لحديث أم سلمة هنا دون الوتر بالسبع.

أما الوتر بالسبع مع عدم الفصل بينها بسلام أو كلام: فيشهد له طريق آخر عن عائشة يرويه قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام بن عامر الأنصارى عن عائشة فى سياق طويل وفيه: (... أوتر بسبع ركعات لم يجلس إلا فى السادسة والسابعة، ولم يسلم إلا فى السابعة...). أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه وأحمد وجماعة كثيرة من طرق عن قتادة به... واللفظ الماضى لأبى داود.

قلت: وهو حديث صحيح، وقد خرجناه فى «غرس الأشجار».

٦٩٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ شَقِيقٍ، عَنِ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ أَوْ الْمَيِّتَ فَقُولُوا خَيْرًا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَيَّ مَا تَقُولُونَ»، فَلَمَّا تَوَفَّى أَبُو سَلْمَةَ أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ، قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ: «قُولِي: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلَهُ، وَاعْقِبْنَا مِنْهُ عُقْبَى صَالِحَةٍ»، فَقُلْتُهَا، فَأَعْقَبَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُحَمَّدًا ﷺ.

٦٩٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ مَنْصُورٍ، عَنِ مَجَاهِدٍ، عَنِ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ هَشَامُ بْنُ الْمَغِيرَةَ كَانَ يَصِلُ الرَّحِمَ وَيَقْرَى الضَّيْفَ، وَيَفُكُ

٦٩٦٤- صحيح: أخرجه مسلم [٩١٩]، وأبو داود [٣١١٥]، والترمذى [٩٧٧]، والنسائى [١٨٢٥]، وابن ماجه [١٤٤٧]، وأحمد [٢٩١/٦، ٣٠٦، ٣٢٢]، وابن حبان [٣٠٠٥]، والحاكم [١٧/٤]، وعبد الرزاق [٦٠٦٣]، وابن أبى شيبه [١٠٨٤٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥٣٧]، والبيهقى فى «سننه» [٦٣٩٣، ٦٩١٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٩٢/٥]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٢٣]، وفى «الدعاء» [رقم ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٠٥٥]، وجماعة من طرق عن الأعمش عن أبى وائل شقيق بن سلمة عن أم سلمة به نحوه .

وليس عند ابن أبى شيبه وعبد الرزاق وعنه أحمد والطبرانى فى رواية لهما: قول أم سلمة فى آخره: (فلما توفى أبو سلمة . . . إلخ) . .

ولفظ أبى داود وابن حبان وعبد بن حميد والطبرانى فى «الدعاء» ورواية لأحمد والبيهقى والطبرانى فى (الكبير): (إذا حضرتم الميت . . .) ولفظ النسائى وحده: (إذا حضرتم المريض . . .) وهو عند الباقرين مثل لفظ المؤلف .

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح» .

قلت: وهو كما قال؛ وقد صرح الأعمش بالسمع عند النسائى وغيره، وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار» واللّه المستعان .

٦٩٦٥- ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٢٣، ٦٠٦، ٦٠٧]، [رقم ٩٣٢]، وابن أبى شيبه فى (مسنده) كما فى «إتحاف الخيرة» [٢٤/١]، من طرق عن منصور بن المعتمر عن مجاهد ابن جبر عن أم سلمة به نحوه .

العنة، ويطعم الطعام، ولو أدرك أسلم، هل ذلك نافعه؟ قال: «لا، إِنَّهُ كَانَ يُعْطَى لِلدُّنْيَا وَذَكَرَهَا وَحَمْدَهَا، وَلَمْ يَقُلْ يَوْمًا قَطُّ: رَبُّ اغْفِرْ لِي يَوْمَ الدِّينِ».

٦٩٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ حَسَانَ بْنِ مَخَارِقَ، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ: اشْتَكَّتْ ابْنَتُهُ لِي فَنَبَذْتُ لَهَا فِي كَوْزٍ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَغْلِي، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقُلْتُ: إِنَّ ابْنَتِي اشْتَكَّتْ فَنَبَذْنَا لَهَا هَذَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ كُمْ فِي حَرَامٍ».

= قال الهيثمي في «المجمع» [٣١٦/١]: «رواه أبو يعلى والطبراني في «الكبير»، ورجاله رجال الصحيح». وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٢٤/١]: «هذا إسناد رجاله ثقات». قلت: وهو كما قال؛ ثم جاء الإمام الألباني وقال في «الصحيحة» [رقم ٢٩٢٧]: «هذا إسناد صحيح» وليس كما قال، بل سنده معلول على التحقيق؛ فإن مجاهدًا لم يثبت سماعه من أم سلمة أصلاً، بل نفاه الترمذى وابن حزم، وشكك فيه أبو عبد الله الحاكم أيضاً، وقد مضى نص كلامهم فيما علقناه على الحديث الماضي [برقم ٦٩٥٩].

وللحديث: طريق آخر عن أم سلمة به نحوه... في سياق أتم: عند الطبراني في «الكبير» [٢٣/٩٧٢]، وفي «الأوسط» [٧/رقم ٧٣٨٩]، وسنده منكر، والمحفوظ في هذا الباب: إنما هو حديث عائشة الماضي [برقم ٤٦٧٢]، فانظره هناك... والله المستعان.

٦٩٦٦- حسن: أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم المسكر» [ص ٥١/رقم ١٢/ طبعة دار النفائس]، وابن حبان [١٣٩١]، وابن راهويه [١٩١٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/رقم ٧٤٩]، والبيهقي في «سننه» [١٩٤٦٣]، وغيرهم من طريقين عن سليمان بن أبي سليمان أبي إسحاق الشيباني عن حسان بن مخارق عن أم سلمة به نحوه... ولفظ ابن أبي الدنيا: (عن أم سلمة: أنها انتبذت، فجاء رسول الله ﷺ والنبذ يهدر، فقال: ما هذا؟!، قلت: فلانة اشتكت، فوصف لها، فدفعه برجله فكسره، وقال: إن الله لم يجعل في حرام شفاء) ولفظ المرفوع عند البيهقي: (لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم) ومثله عند ابن راهويه والطبراني.

قلت: هكذا رواه جرير بن عبد الحميد وبعضهم عن أبي إسحاق الشيباني على الوجه الماضي؛ وخالفهما خالد الطحان، فرواه عن أبي إسحاق الشيباني فقال: عن حسان بن المخارق به نحوه مرسلًا، وسياقه قريب جداً من سياق ابن أبي الدنيا؛ هكذا أخرجه أحمد في «الأشربة» [ص /رقم ٣٢١٥٩]، من طريق خلف بن الوليد عن خالد به.

= قلتُ: والموصول أصح؛ ويشبه عندي: أن يكون الوجهان محفوظين؛ فلا مانع أن يكون حسان ابن مخارق هذا كان قد سمع القصة من أم سلمة؛ ثم ربما أرسله لغاية عرضت له! وحسان هذا: ذكره البخارى في «تاريخه» [٣٣٣/٣]، وذكر أن جابر بن يزيد بن رفاعه وحصين بن عبدالرحمن السلمى وأبا إسحاق الشيبانى ثلاثتهم قد رووا عنه؛ وهؤلاء كلهم ثقات مشاهير؛ وزاد ابن حبان من الرواة عنه أيضاً: (جابر بن يزيد الجعفى)، ولعله تحرف عليه من (جابر بن يزيد بن رفاعه) وهذا الشيخ: لم يجرحه أحد بشيء، بل ذكره ابن حبان في «الثقات» [١٦٣/٤] و[٢٢٣/٦]، واحتج بحديثه هذا في «صحيحه» وما علمته روى منكرًا، فأراه صالح الحديث إن شاء الله؛ وباقي رجال الإسناد ثقات مشاهير؛ فالإسناد حسن؛ وقد قال الهيثمى في «المجمع» [١٤٠/٥]، بعد أن عزاه للمؤلف والبيزار: «ورجال أبى يعلى رجال «الصحيح» خلا حسان بن مخارق، وقد وثقه ابن حبان».

قلتُ: وزعم المناوى في «الفيض» [٢٥٢/٢]، أن الهيثمى قال عن هذا الحديث في «المجمع»: «إسناده منقطع، ورجاله رجال الصحيح» وأقره على هذا: أبو الفيض الغمارى في «المداوى» [٣٠٥/٢] طبعة دار الكتبى، وهذا من أوهام المناوى الكثيرة، فما قال الهيثمى عن حديث أم سلمة إلا ما نقلناه عنه آنفًا؛ أما ما نقله عنه المناوى: فلم يقله إلا فى رواية أخرى موقوفة على ابن مسعود، فراجع «المجمع» [١١٣/٥].

وقد جاء أبو محمد الفارسى فى «المحلى» [١٧٦/١]، وأعل إسناد الحديث هنا بعلة غريبة جداً، وقد رددناها عليه فى «غرس الأشجار» وقبلنا رد عليه ابن النحوى فى «البدر المنير» [٧١٣-٧١٢/٨].

وقد رأيت النووى أورد هذا الحديث فى «المجموع» [٤١/٩]، ثم قال: «رواه أبو يعلى فى «مسنده» بإسناد صحيح، إلا رجلاً واحداً، فإنه مستور؛ والأصح: جواز الاحتجاج برواية المستور».

قلتُ: وهو يعنى بالمستور: (حسان بن المخارق) وقد عرفت: أن هذا الرجل: قد روى عنه جماعة من الثقات؛ ووثقه ابن حبان، واحتج بحديثه هذا فى «صحيحه» ولم يتكلم فيه أحد عرفته؟! فهو صدوق على التحقيق.

وقد نقل المناوى فى «الفيض» [٢٥٢/٢]، عن الذهبى أنه قال عن هذا الحديث فى «المهذب»: «إسناده صويلح» كذا، والأقرب: أن يقول: «إسناده صالح».

٦٩٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرثَدٍ، عَنْ
المعروور بن سويد، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّنْ مَسَّخَ،
أَيُّكُونُ لَهُ نَسْلٌ؟ فَقَالَ: «مَا مَسَّخَ أَحَدٌ قَطُّ، فَكَانَ لَهُ نَسْلٌ وَلَا عَقِبٌ».

= ثم رأيت الدارقطني قد أخرج هذا الحديث في «الأفراد» [٥/ رقم ٥٨٤١/ الطبعة العلمية]،
وقال: «تفرد به جرير بن عبد الحميد عن أبي إسحاق عن حسان».

قلت: لم ينفرد به جرير إن شاء الله؛ بل تابعه بعضهم عند ابن أبي الدنيا في [ذم المسكر / طبعة
دار النفائس] قال: أخبرنا إسماعيل بن عبد الله بن زرارة عن أبي إسحاق به.

هكذا وقع عنده! وأنا لا أرى أن إسماعيل هذا قد أدرك أبا إسحاق الشيباني، ويغلب على ظني
أن يكون قد سقط واسطة بينه وبين أبي إسحاق من تلك الطبعة التي وقفت عليها من (ذم
المسكر) وهكذا وقع إسناده في طبعة دار الرأي أيضاً [ص ٥٦ / رقم ١٢]، ثم وقفت على طبعة
ثالثة، وهي طبعة دار البشائر الإسلامية [ص ٣٧ - ٣٨ / رقم ١٢]، فإذا فيه إسناده ابن أبي الدنيا
هكذا: (أخبرنا إسماعيل بن عبد الله بن زرارة ثنا خالد بن عبد الله - وهو الطحان - قال:
أخبرنا أبو إسحاق الشيباني . . .) فحمدت الله على ما أشرت إليه من احتمال أن يكون ثم
سقط في إسناده تلك الطبعة الأولى من «ذم المسكر».

فتبين بهذا: أن جريراً لم ينفرد بهذا الحديث عن أبي إسحاق الشيباني؛ بل تابعه خالد بن عبد الله
الطحان كما رأيت؛ لكن مضى أن خلف بن الوليد قد روى هذا الحديث عن خالد الطحان عن
أبي إسحاق: فجعله من قول حسان بن مخارق به مراسلاً، ولم يجوده، كما أخرجه أحمد في
«الأشربة».

فالظاهر: أن خالدًا قد اختلف عليه في وصله وإرساله، والموصول: أصح؛ لكون خالد قد توبع
عليه كما سبق.

ولللجزء المرفوع من الحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة، وبعضها صحيح ثابت . . . وقد
خرجناها في «غرس الأشجار».

٦٩٦٧- صحيح المرفوع منه: أخرجه ابن راهويه [١٩١٠]، وابن أبي الدنيا في العقوبات [رقم
٢٣٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ ٧٤٦]، والدينوري في «المجالسة» [٢/ ٥١٢ / طبعة دار
ابن حزم]، وغيرهم من طريق جرير بن عبد الحميد عن الليث بن أبي سليم عن علقمة ابن مرثد
عن المعروور بن سويد عن أم سلمة به نحوه . . . وليس عند الطبراني: سؤال أم سلمة في أوله . =

٦٩٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَغِيرَةَ، عَنْ أُمِّ مُوسَى،
قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ: وَالَّذِي تَحْلِفُ بِهِ أُمُّ سَلْمَةَ، إِنْ كَانَ أَقْرَبَ النَّاسِ عَهْدًا بِرَسُولِ
اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ، فَقَالَتْ لَهَا: كَانَتْ غَدَاةٌ قَبْضُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ - أَرَى - فِي
حَاجَةِ بَعْثِهِ بِهَا، قَالَتْ: فَجَعَلَ غَدَاةً بَعْدَ غَدَاةٍ، يَقُولُ: «جَاءَ عَلِيٌّ؟» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَتْ:
فَجَاءَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَلَمَّا أَنْ جَاءَ عَرَفْنَا أَنَّ لَهُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ فَخَرَجْنَا مِنَ الْبَيْتِ، وَكُنَّا عَدْنَا
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَكُنْتُ آخِرَ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْبَيْتِ ثُمَّ جَلَسْتُ أَدْنَاهُنَّ
مِنَ الْبَابِ، فَأَكْبَ عَلَيْهِ عَلِيٌّ وَكَانَ آخِرَ النَّاسِ بِهِ عَهْدًا وَجَعَلَ يَسَّارُهُ وَيَنَاجِيهِ.

٦٩٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي
سَلْمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: وَكَانَ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا
دُوِّمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ.

= قال الهيثمي في «المجمع» [٢٢/٨]: «رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه ليث بن أبي سليم، وهو
مدلس، وبقية رجالهما رجال الصحيح».

قلت: وصف الليث بالتدليس، مما انفرد به الهيثمي وحده، وتبعه عليه بعض المتأخرين، ولم
نجد لهؤلاء سلفاً من الأئمة المتقدمين أصلاً.

نعم: هذا غير مستبعد من الليث، وقد كان صدوقاً في الأصل؛ إلا أنه قد اختلط جداً حتى صار
لا يدري ما يقول، والكلام فيه طويل الذيل، ولم يخرج له مسلم إلا مقروناً بغيره، فراجع
ترجمته من «التهذيب وذيوله»، وقد خولف الليث في إسناده أيضاً، خالفه الثوري ومسعر
وغيرهما، فرووه عن علقمة بن مرثد فقالوا: عن المغيرة بن عبد الله الشكري عن معمر بن
سويد عن ابن مسعود قال: (قال رجل: يا رسول الله: القردة والخنازير هي مما مسخ؟! فقال
النبي ﷺ: إن الله - عز وجل - لم يمسح قوماً أو يهلك قوماً، فيجعل لهم نسلاً ولا عاقبة...)
أخرجه أحمد [٤٦٦/١]، ومسلم وجماعة كثيرة؛ وقد مضى الكلام عند المؤلف [برقم
٥٣١٣]، وهذا هو المحفوظ عن علقمة بن مرثد بلا ريب، وللحديث طريق آخر عن ابن مسعود
به نحوه... مضى عند المؤلف أيضاً [برقم ٥٣١٤].

٦٩٦٨- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٦٩٣٤].

٦٩٦٩- صحيح: مضى قريباً [برقم ٦٩٣٣].

٦٩٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ شَهْرًا، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُصَلُّ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ.

٦٩٧١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ وَهْبِ مَوْلَى أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَخْتَمِرُ، فَقَالَ: «لَيْتَ لَأَلِيَّتَيْنِ».

٦٩٧٠- صحيح: أخرجه الترمذى [٧٣٦] والنسائى [٢١٧٥، ٢٣٥٢]، وابن ماجه [١٦٤٨]، وأحمد [٢٩٣/٦، ٣٠٠]، والدارمى [١٧٣٩]، والطيالسى [١٧٠٨/ طبعة دار هجر]، وابن راهويه [١٨٤٠، ١٩٢٦]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥٣٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣٢٧/٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٨٢/٢]، وابن أبى شيبه [رقم ٩١٢٨/ طبعة عوامة]، والبيهقى فى «سننه» [٧٧٥٤]، وجماعة من طرق عن منصور بن المعتمر عن سالم بن أبى الجعد عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة به نحوه . . . ولفظ الترمذى والنسائى وجماعة: (ما رأيت النبى ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان) وهو عند الدارمى وعبد بن حميد فى سياق أتم .

قال الترمذى: «حديث أم سلمة حديث حسن».

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ وله طريق آخر عن أم سلمة به . . . نحوه . . . مضى عند المؤلف [برقم ٤٦٣٣].

٦٩٧١- ضعيف: أخرجه أبو داود [٤١١٥]، وأحمد [٢٩٤/٦، ٢٩٦، ٣٠٦]، وعبد الرزاق [٥٠٥٠]، والحاكم [٢١٦/٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٧٠٥]، والمزى فى «تهذيبه» [٣١٥/١٦٢-١٦٣]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن حبيب بن أبى ثابت عن وهب مولى أبى أحمد بن جحش عن أم سلمة به .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: كلا، ومداره على (وهب مولى أبى أحمد) وهو شيخ غائب، انفرد عنه حبيب بن أبى ثابت بالرواية، ولم يؤثر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده، وقد قال عنه ابن القطان والذهبى: «لا يعرف» وهو كما قال؛ وكذا جهله الحافظ فى «التقريب» وقبله قال المنذرى فى «مختصر السنن»: (وهب هذا: يشبه المجهول) . . . وهو أفة الإسناد هنا؛ وباقى جاله ثقات أئمة أثبات مشاهير.

٦٩٧٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَفِيَانَ، عَنْ ابْنِ خَثِيمٍ، عَنْ ابْنِ سَابِطٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، قَالَ: «سِمَامٌ وَاحِدٌ سِمَامٌ وَاحِدٌ».

٦٩٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلْمَةَ، يَحْدُثُ عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ أَكْثَرَ صَلَاتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ، وَكَانَ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا.

٦٩٧٢- حسن: أخرجه الترمذی [٢٩٧٩]، وأحمد [٣١٨/٦]، وابن أبي شيبة [١٦٦٦٩]، والبيهقي في «سننه» [١٣٨٨٣]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [٢/ رقم ٢١٣١]، وابن أخي ميمى في «فوائده» [ص ١٤٢] .

والطبري في «تفسيره» [٤/ ٤٣٤٣، ٤٣٤٤ / طبعة الرسالة]، وغيرهم من طرق عن الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة به نحوه في سياق أتم في أوله، سوى ابن أخي ميمى والترمذى ورواية للطبراني وأحمد، فهي عندهم مثل سياق المؤلف هنا، ولفظ الجميع في آخره: (صمام واحد) بالصاد في أوله، بدل قوله: (سمام) بالسين .
قال الترمذى: «هذا حديث حسن» .

قلتُ: وسنده صالح؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير رجال «الصحيح» اللهم إلا أن عبد الله بن خثيم فيه مقال معروف! لكنه صدوق متمسك، وقد توبع عليه الثوري عن ابن خثيم: تابعه معمر - واختلف عليه - ورورح بن القاسم، وعبد الرحيم بن سليمان، ووهيب بن خالد وغيرهم .

وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» .

وقد خالفهم من لا يعتد بمخالفتهم من دهماء النقلة .

وفي الباب: عن عبد الله بن عباس، وقد مضى [برقم ٢٧٣٦] .

٦٩٧٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٣٣] .

٦٩٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عِمَارِ الدَّهْنِيِّ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «قَوَائِمُ الْمُنْبَرِ رَوَاتِبُ فِي الْجَنَّةِ».

٦٩٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: كَانَ فِرَاشِي عِنْدَ مَصْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ يَصَلِي وَإِنِّي لِحِيَالِهِ.

٦٩٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّهَا قَدِمَتْ وَهِيَ مَرِيضَةٌ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ»، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ يَقْرَأُ بِالطُّورِ.

٦٩٧٤- صحيح: أخرجه النسائي [٦٩٦]، وأحمد [٦/٢٨٩، ٢٩٢، ٣١٨]، وابن حبان [٣٧٤٩]، وعبد الرزاق [٥٢٤٢]، والحميدي [٢٩٠]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/رقم ٥١٩، ٥٢٠]، والبيهقي في «سننه» [١٠٠٧٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/٢٤٨]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٦٣٩]، وابن سعد في «الطبقات» [١/٢٥٣]، والطحاوي في «المشكّل» [٧/٩٤]، والآجري في «الشریعة» [رقم ١٧٨٣]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٣٦٩]، والإسماعيلي في «المعجم» [رقم ٢٩٤]، وابن أبي شيبه [٣٢٣٩٢/ طبعة عوامة]، وغيرهم من طرق عن عمار الدهني أبي معاوية البجلي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أم سلمة به . . . وفي لفظ: (إن قوائم منبري . . .).

قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» وقد صححه الإمام الألباني في «الصحيحة» [رقم ٢٠٥٠]، على شرط مسلم، وهو وهم منه بلا ريب، فليس في «مسلم» حديث بتلك الترجمة قط. وقد اختلف في سنده على عمار الدهني، وكذا قد اختلف في سنده وامتته على أبي سلمة ابن عبد الرحمن أيضاً، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» لكن الوجه الماضي: صحيح محفوظ عنه.

٦٩٧٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٩٤١].

٦٩٧٦- صحيح: أخرجه مالك [٨٢٦]، ومن طريقه البخاري [٤٥٢]، [١٥٤٠، ١٥٤٦، ١٥٥٢]، [٤٥٧٢]، ومسلم [١٢٧٦]، وأبو داود [١٨٨٢]، والنسائي [٢٩٢٥، ٢٩٢٧]، وابن ماجه =

٦٩٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَيْلُ النِّسَاءِ شِرٌّ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذْ نَ يَخْرُجُ قَدَمَاهَا؟ قَالَ: «فَدِرَاعٌ لَا يَزِدُّنَ عَلَيْهِ».

٦٩٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ كَانَ هُوَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، فَتَذَاكُرُوا الْمَرْأَةَ يَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، قَالَ أَبُو سَلْمَةَ: فَقُلْتُ: إِذَا وَضَعَتْ فَقَدْ حَلَّتْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: حَلَّتْهَا آخِرُ الْأَجْلِينَ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي، يَعْنِي: أَبَا

= [٢٩٦١]، وأحمد [٦/٢٩٠، ٣١٩]، وابن خزيمة [٥٢٣، ٢٧٧٦]، وابن حبان [٣٨٣٠، ٣٨٣٣]، وعبد الرزاق [٩٠٢١]، وابن راهويه [١٩٧٥]، وابن الجارود [٤٦٢]، والبيهقي في «سننه» [٩٠٢٩، ٩١٧٠]، وفي «المعرفة» [رقم ٩٩٩١]، والشافعي في «سننه» [رقم ٦٠/رواية الطحاوي]، وأبو عوانة [٢/٣٥٨]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٩٣٩]، وغيرهم من طرق عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل أبي الأسود المدني عن عروة بن الزبير عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة به نحوه .

وزاد الجميع - سوى أحمد وابن الجارود ورواية لابن حبان وابن خزيمة والنسائي - من قول أم سلمة: (فظفت ورسول الله ﷺ حينئذ يصلى إلى جنب البيت . . .).
قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه البغوي في «شرح السنة» [٧/١١٩]، بتلك الزيادة المشار إليها . . . وتما تخريجه في «غرس الأشجار» .

٦٩٧٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٨٩٠، ٦٨٩١].

٦٩٧٨- صحيح: أخرجه مالك [١٢٢٨]، ومسلم [١٤٨٥]، والترمذي [١١٩٤]، والنسائي [٣٥١٢، ٣٥١٤، ٣٥١٥]، وأحمد [٦/٣١٤]، والدارمي [٢٢٧٩]، وابن حبان [٤٢٩٦]، والشافعي [١٤٢٢]، وابن أبي شيبة [١٧٠٩٤]، وابن الجارود [٧٦٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/رقم ٥٧٢، ٥٧٣]، والبيهقي في «سننه» [١٥٢٤٨]، وأبو عروبة الحراني في جزء من حديثه [رقم ٨]، وأبو عوانة [٣/١٩٠، ١٩١]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٣٥١٥، ٣٥١٦]، وجماعة من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سليمان بن يسار عن أبي سلمة بإسناده به نحوه . . . وليس عند الجميع - سوى ابن الجارود والدارمي وابن أبي شيبة والبيهقي ورواية لأبي عوانة - : قصة سبيعة الأسلمية مع أبي السنابل .

سلمة، فبعثوا كريياً مولى ابن عباس إلى أم سلمة فسألوها عن ذلك؟ فقالت أم سلمة: إن سبيعة بنت الحارث الأسلمية، وضعت بعد وفاة زوجها بليال، فخطبها رجلٌ من بني عبد الدار يكنى أبا السنابل، وأخبرها أنها قد حلت فأرادت أن تزوج غيره، فقال لها أبو السنابل: فإنك لم تحلى، فأتت سبيعة رسول الله ﷺ، وذكرت ذلك له، فأمرها أن تزوج.

٦٩٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ سَفِينَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ، جَعَلَ يَقُولُ: «الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»، فَجَعَلَ يَقُولُهَا وَمَا يَفِيضُ بِهَا لِسَانُهُ.

٦٩٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وقد استوفينا طريقه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٩٧٩ - صحيح لغيره: المرفوع منه فقط: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٦٩٣٦] . . . والله الحمد.

٦٩٨٠ - صحيح: أخرجه مسلم [١٨٥٤]، وأبو داود [٤٧٦٠]، والترمذى [٢٢٦٥]، وأحمد

[٢٩٥/٦، ٣٠٢، ٣٠٥]، والطيالسى [١٥٩٥]، وابن أبي شيبه [٣٧٢٩٦]، وابن راهويه

[١٨٩٤، ١٩١٩]، ونعيم بن حماد في «الفتن» [رقم ٣٨٠]، وابن المبارك في «مسنده» [رقم

٢٤٢]، وابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم ١٠٨٣ / ظلال الجنة]، والبخارى في «تاريخه»

[٣٤٢/٤]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٩٤٩]، والبيهقى في «سننه»

[٦٢٩٥، ١٦٣٩٧]، وفي «الشعب» [٦/ رقم ٧٥٠٢]، وفي «الاعتقاد» [ص ٢٤٣-٢٤٤]،

والآجرى في «الشريعة» [رقم ٦٤، ٦٥]، والبغوى في «شرح السنة» [١٠/ ٤٨]، وأبو عوانة

[٤١٧/٤، ٤١٨]، وجماعة من طرق عن الحسن البصرى عن ضبة بن محصن عن أم سلمة به

نحوه . . . وليس عند الجميع قوله: (لكم الخمس) اللهم إلا رواية عند أحمد وحده.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وسنده صحيح قويم.

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث أبي هريرة [برقم ٥٩٠٢]، والله

المستعان لا رب سواه.

ضبة بن محصن، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ أُمَرَاءُ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِيَ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ!»، قالوا: يا رسول الله أفلا نقاتلهم؟ قال: «لا، مَا صَلُّوا لَكُمْ الْخُمْسَ».

٦٩٨١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِمَارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أُمِّ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَتْ: كُنْتُ أَجْرُ ذَيْلِي فَأَمْرًا بِالْمَكَانِ الْقَدْرِ وَالْمَكَانِ الطَّيِّبِ، فَسَأَلْتُ أُمَّ سَلْمَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ».

٦٩٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ هِنْدَةَ الْخَزَاعِيَّةِ، عَنِ أُمِّهِ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلْمَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنِ الصِّيَامِ، فَقَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، أُولَاهَا الْاِثْنِينَ وَالْخَمِيسَ وَالْاِثْنِينَ.

٦٩٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ مِنَ النِّسَاءِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلِمَ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، فَمَنْ وَثِبَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى خَلْفَهُ مِنَ الرِّجَالِ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ.

٦٩٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، أَخْبَرَنَا ثَابِتُ بْنُ عِمَارَةَ، قَالَ:

٦٩٨١- جيد: مضى الكلام عليه [برقم ٦٩٢٥]

٦٩٨٢- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٦٨٨٩].

٦٩٨٣- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦٩٠٩].

٦٩٨٤- ضعيف بهذا التمام: أخرجه أبو داود [٣٧٠٦]، وأحمد [٢٩٢/٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٨٧٩] و[رقم ٨٨٠]، والبيهقي في «سننه» [١٧٢٣٨]، وابن سعد في «الطبقات» [٤٩١/٨]، والمزني في «تهذيبه» [١٨٢/٣٥] و[١٨٣/٣٥]، وغيرهم من طرق عن ثابت بن عمار الحنفي عن ربيعة بنت حريث عن كبشة بنت أبي مریم عن أم سلمة به... نحوه.

حدثتني ربيعة، عن كبشة بنت أبي مریم، أنهم سألوا أم سلمة عن الأشربة، قالت: أحدثكم بما كان رسول الله ﷺ ينهى أهله عنه، كان ينهانا أن نخلط التمر والزبيب، وأن نعجم النوى طبخاً.

٦٩٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ يَوْسُفَ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: قَرِبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَنَابًا مَشُوبًا، فَأَكَلَهَا ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

= قلتُ: وهذا سند ضعيف مجهول، وربطة وكبشة: امرأتان غريبتان مفقودتان، وهما لا تُعرفان، كما قاله الحافظ في «التقريب» والراوى عن ربيعة: (ثابت بن عمارة) مختلف فيه، لكنه متماسك إن شاء الله. والله المستعان لا رب سواه.

وللفقرة الأولى من الحديث: شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به... مضى بعضها [١٠٤١]، [١١٧٦، ١١٧٧، ١٣٢٢، ١٣٤٠، ١٧٦٨، ١٨٧٢]، والحديث هنا: ضعيف بهذا التمام جميعاً.

٦٩٨٥- صحيح: أخرجه النسائي [١٨٣]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٢٣]، والبيهقي في «سننه» [١/١٥٤]، والطحاوى في «شرح المعاني» [١/٦٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/٢٣٧]، وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن جريح عن محمد بن يوسف الكندي الأعرج المدني عن سليمان بن يسار عن أم سلمة به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مليح، رجاله كلهم ثقات أئمة رجال «الصحيح» وابن جريح قد صرح بالسماع عند المؤلف وابن عساكر لكن اختلف عليه في سنده، فرواه عنه خالد بن الحارث وأبو عاصم النبيل وعثمان بن عمر وغيرهم على الوجه الماضى؛ وخالفهم جماعة آخرون، منهم حجاج الأعور وعبد الرزاق ومحمد بن بكر البرساني وغيرهم، كلهم رووه عن ابن جريح فقالوا: عن محمد بن يوسف بن عطاء بن يسار عن أم سلمة به...، فأسقطوا منه (سليمان بن يسار) وأبدلوه بـ (عطاء بن يسار).

هكذا أخرجه الترمذى [١٨٢٩]، وفي «الشمال» [١٦٥]، وعبد الرزاق [٦٣٨]، وعنه أحمد [٣٠٧/٦]، والنسائي في «الكبرى» [٦٩٥، ٤٦٩٠]، والبيهقي في «سننه» [٦٩٥]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٦٢٦]، والبخارى في «شرح السنة» [١١/٢٩٢]، وابن المنذر في «الأوسط» [١/٢٢٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/٢٣٧]، وغيرهم من طرق عن ابن جريح به. =

٦٩٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو كَعْبٍ صَاحِبُ الْحَرِيرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ سَلْمَةَ، قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ مَا أَكْثَرَ دَعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ؟ قَالَتْ: كَانَ أَكْثَرَ دَعَائِهِ: «يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ ثَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَكْثَرَ دَعَائِكَ: «يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ ثَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ!»، قَالَ: «يَا أُمَّ سَلْمَةَ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَدَمِيٍّ إِلَّا وَقَلْبُهُ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ، مَا شَاءَ أَقَامَ وَمَا شَاءَ أَرَاغَ».

٦٩٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عِكْرَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

قلتُ: لا يبعد عندى أن يكون الوجهان محفوظين عن ابن جرير، فيكون لمحمد بن يوسف فيه شيخان؛ لكن الأظهر عندى: أن الوجه الثانى أقرب أن يكون هو الصواب عن ابن جرير، ويؤيده: أن محمد بن يوسف لم يذكر سماعه من سليمان بن يسار فى الوجه الأول، بينما صرح بسماعه عطاء بن يسار فى الوجه الثانى؛ ولعطاء فيه إسناد آخر: فرواه عنه زيد بن أسلم عن ابن عباس به نحوه... أخرجه مالك ومن طريقه البخارى ومسلم وجماعة كثيرة... وهو مخرج فى «غرس الأشجار».

وللحديث: طرق أخرى عن أم سلمة به نحوه... يأتى بعضها قريباً.

٦٩٨٦- صحيح بشواهده: مضى الكلام عليه [برقم ٦٩١٩].

٦٩٨٧- صحيح: أخرجه البخارى [١٨١١، ٤٩٠٦]، ومسلم [١٠٨٥]، وابن ماجه [٢٠٦١]، وأحمد [٣١٥/٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٩١٥٨]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/رقم ٦٨٣، ٦٨٤]، وابن راهويه [١٩٣٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٢٣/٣]، وفى «أحكام القرآن» [١/٤٤٤-٤٤٥]، وأبو عوانة [٢/١٧٤-١٧٥] و[٣/١٧٣]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٤٣٩]، وجماعة من طرق عن ابن جرير - وهذا فى جزئه [رقم ٥٥] - عن يحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفى عن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أم سلمة به نحوه.

قلتُ: وفى الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً.

هشام، أن أم سلمة أخبرته، أن النبي ﷺ حلف أنه لا يدخل على بعض نسائه شهراً، فلما كان تسعةً وعشرون يوماً غداً أوراخ، قالت: قلت: يا رسول الله، إنك حلفت أن لا تدخل، قال: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا».

٦٩٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَيِّنَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْفِتَنِ، وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ؟! أَيَقِظُوا صَوَاحِبَ الْحُجْرَاتِ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ إِسْمَاعِيلُ فِي حَدِيثِهِ: فَرَأَيْتَ هِنْدَ اتَّخَذَتْ لَكُمْ دَرْعَهَا أَزْرَارًا.

٦٩٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنَ النِّسَاءِ الْأُولَى تَتَّخِذُ لَكُمْ دَرْعَهَا أَزْرَارًا، تَجْعَلُهُ فِي إصْبَعِهَا تَغْطِي بِهِ الْخَاتَمَ.

٦٩٨٨- صحيح: أخرجه البخارى [١١٥، ١٠٧٤، ٣٤٠٤، ٥٥٠٦، ٢١٩٨، ٢٢٩٦، ٦٦٥٨]، والترمذى [٢١٩٦]، وأحمد [٦/٢٩٧]، وابن حبان [٦٩١]، والحميدى [٢٩٢]، ومن طريقه الحاكم [٤/٥٥٤]، وعبد الرزاق [٢٠٧٤٨]، وعنه ابن راهويه [١٩٧٢]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/رقم ١٠٤٨٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/رقم ٨٣٣، ٨٣٥، ٨٣٦]، والبعغوى فى شرح لسنة [٤/٣٣]، وجماعة من طرق عن الزهري عن هند بنت الحارث الفراسية عن أم سلمة به نحوه.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال البغوى: «هذا حديث صحيح». قلت: وهو كما قال؛ وقد اختلف على الزهري فى سنده على ألوان، ذكرها الدارقطنى فى «العلل» [١٥/٢١٧-٢١٨-٢٢١]، ثم رجح منها هذا الوجه الماضى. وهو كما قال. وقد قال الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، كذا، وهذا غفلة لا عدمنها منه، فالحديث عند البخارى كما قد رأيت؛ ثم إن هنداً بنت الحارث: لم يخرج لها مسلم أصلاً.

٦٩٨٩- صحيح: أخرجه ابن أبى شيبه [٣٥٨٩٩]، من طريق جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن مجاهد به.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٥/٢٧٦]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح».

٦٩٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِتْنَةَ الْبَاطِنَةَ» .

٦٩٩١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَرَاهُ عَنْ هِشَامِ الدِّسْتَوَائِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ ، قَالَتْ : بَيْنَمَا أَنَا مَضْطَجِعَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ حَضَّتْ ، فَانْسَلَلْتُ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَنْفَسْتِ ؟» قُلْتُ : نَعَمْ ، فَدَعَانِي فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ ، قَالَتْ : وَكَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ مِنَ الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ ، وَكَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ .

٦٩٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ ، عَنْ ابْنِ

= قلتُ : وسنده صحيح أيضاً .

٦٩٩٠- صحيح: مضمي الكلام عليه [برقم ١٦٤٥] .

٦٩٩١- صحيح: أخرجه البخاري [٢٩٤، ٣١٦، ٣١٧، ١٨٢٨] ، ومسلم [٢٩٦] ، والنسائي [٢٨٣، ٣٧١] ، وأحمد [٦/٣٠٠] و[٦/١٨] ، والدارمي [١٠٤٥] ، وابن حبان [١٣٦٣] ، [٣٩٠١] ، وابن راهويه [١٨٣٨] ، والبيهقي في «سننه» [١٣٨٧] ، وأبو عوانة [١/٢٥٩] ، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٦٨٠] ، والبعثي في «شرح السنة» [٢/١٢٩] ، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣/١٦٥] ، وابن المنذرفي «الأوسط» [٢/٢٠٥] ، وجماعة من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة به نحوه . . . وليس عند ابن المنذر وابن عبد البر والنسائي وابن حبان والبيهقي قول أم سلمة في آخره ، المتعلق بال غسل والتقبيل ؛ وهو رواية للبخاري وأبي عوانة ؛ وليست فقرة التقبيل : عند مسلم وأبي نعيم . قال ابن عبد البر : «هذا حديث حسن صحيح ثابت» .

قلتُ : وقد اختلف في سنده على أبي سلمة على ألوان ، كلها غير محفوظة ، وهذا هو الصواب عنه . وانظر الآتي [برقم ٧٠١٦] .

٦٩٩٢- ضعيف: أخرجه الترمذي [١٦٣] ، وأحمد [١/٢٨٩، ٣١٠] ، وابن أبي شيبة [٣٢٦٩] ، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [٢٣/٦٠٤] ، وأبو العباس السراج في «مسنده» [١/٣٥٨] ، وغيرهم من طرق عن إسماعيل ابن علي عن عبد الملك بن جريح عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة به .

أبي مليكة، قال: قالت أم سلمة: كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً للظهر منكم، وأنتم أشد تعجيلاً للعصر منه.

٦٩٩٣- أخبرنا أبو خيثمة، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن محمد بن إسحاق،

= قال ابن الترمذى فى «الجواهر النقى» [١/٤٤٢]: «رجاله على شرط الصحيح».

قلت: وهو كما قال؛ لكن إسناده معلول، فيه علتان:

الأولى: ابن جريج كان قبيح التدليس جداً، ولم يذكر فى هذا الحديث سماعه من ابن أبي مليكة البتة.

فإن قيل: قد توبع عليه ابن جريج، تابعه أيوب السختياني عن ابن أبي مليكة بإسناده به . . . أخرجه الترمذى [١٦١]، من طريق على بن حجر عن ابن عليّ عن أيوب به.

قلت: هذه متابعة معلولة بلا ريب، وقد قال الترمذى عقب روايته من هذا الوجه: «قد روى هذا الحديث عن إسماعيل ابن عليّ عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة نحوه» ثم أسنده من هذا الوجه إلى ابن عليّ؛ ثم قال: «وهذا أصح».

قلت: وهو كما قال؛ وهكذا رواه الإمام أحمد، وعثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة وأبو خيثمة وغيرهم، كلهم عن ابن عليّ على الوجه الماضى، وهو المحفوظ عن ابن عليّ بلا ريب؛ فالظاهر: أن على بن حجر قد غلط على ابن عليّ فى روايته السابقة، وقد رواه مرة أخرى عن ابن عليّ مثل رواية الجماعة عنه . . . كما ذكره عنه الترمذى أيضاً [رقم ١٦٢]، أو ذكره راوى «الجامع» عنه! وهذا أصح كما مضى.

والعلة الثانية: أنى لم يثبت عندى سماع ابن أبي مليكة من أم سلمة، بل روى عنها مرة بواسطة، كما مضى بيان ذلك فيما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٦٩٢٠]، فراجع.

وللفقرة الأولى من الحديث: شاهد نحوه من حديث عائشة عند الترمذى وجماعة، وسنده منكر، وهو مخرج فى «غرس الأشجار» وقد صح تعجيله ﷺ للظهر، ولكن دون هذا اللفظ هنا، والله المستعان.

٦٩٩٣- صحيح: أخرجه أحمد [٦/٢٩١، ٣٠٣، ٣١٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/رقم

[٦٦٠]، وابن أبي شيبة [٧٩١٣]، وابن راهويه [١٨٤٩، ١٨٥٠]، والطحاوى فى «المشكّل»

[١٠٢/٥]، والسلفى فى «الطيوريات» [رقم ١٣٢٧]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق

ابن يسار عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة به. =

عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ».

٦٩٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا، إِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ، فَلَا يَأْخُذْنَهُ».

٦٩٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنِي

= قال الهيثمي في «المجمع» [١٧٥/٢]: «رواه أحمد، وأبو يعلى والطبراني في «الكبير»، ورجاله ثقات، سمع بعضهم من بعض».

قلت: وسنده صالح أيضاً؛ رجاله كلف ثقات مشاهير سوى محمد بن إسحاق؛ فهو صدوق إمام، وقد أخرج له مسلم في «المتابعات» كما جزم به المزى وغيره؛ وقد صرح بالسماع عند أحمد وابن أبي شيبة والطبراني؛ فزال ما كان يخشى من تدليسه.

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة، مضى منهم حديث أنس [برقم ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٣٥٤٦، ٣٥٩٨، ٣٦٠٢]، وحديث عائشة [برقم ٤٤٣١].

٦٩٩٤ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٨٨٠].

٦٩٩٥ - صحيح: أخرجه أحمد [٣٢٣/٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٠٨/٢٤]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٣٥٠٨، ٣٥٠٩]، وأبو عمرو الداني في «الفتن» [٧١٢/٢-٧١٣]، وغيرهم من طرق عن حاتم بن أبي صغيرة [وتحرف اسمه عند الداني إلى «هلال بن حاتم ابن أبي صغيرة»]، وليس بشيء، عن المهاجر بن القطبية عن أم سلمة به. . . وزاد أحمد والداني وابن عبد البر في آخره: (فقال رجل من القوم: يا رسول الله: وإن كان فيهم الكاره؟! قال: يبعث كل رجل منهم على نيته) لفظ أحمد.

قلت: وهذا إسناد قوى؛ رجاله كلهم ثقات رجال «التهذيب» سوى مهاجر بن القطبية، فقد وثقه ابن حبان وأبو زرعة الرازي. وهو من رجال «تعجيل المنفعة» [ص ٤١٣].

وللحديث: طرق أخرى عن أم سلمة به نحوه. . . مضى بعضها [برقم ٥٩٢٦، ٦٩٣٧]، وفى الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً.

مهاجر بن القبطية، أنه سمع أم سلمة زوج النبي ﷺ، تقول: قال رسول الله ﷺ: «لِيُخَسَفَنَّ بِجَيْشٍ يَغْزُونَ هَذَا الْبَيْتَ بَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ».

٦٩٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ

٦٩٩٦- صحيح: أخرجه مسلم [١٤٦٠]، وأبو داود [٢١٢٢]، وابن ماجه [١٩١٧]، والنسائي في «الكبرى» [٨٩٢٥]، وأحمد [٢٩٢/٦]، والدارمي [٢٢١٠]، وابن حبان [٤٢١٠]، والبيهقي في «سننه» [١٤٥٣٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٩/٣]، وأبو نعيم في «الحلية» [٩٥/٧]، وابن سعد في «الطبقات» [٩٤/٨]، والبخاري في «تاريخه» [٤٧/١]، وأبو عوانة [٨٧-٨٨/٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٦٨/٣٤]، وأبو نعيم في أيضاً في «المستخرج على مسلم» [رقم ٣٤٢٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤٥/١٧]، وغيرهم من طرق عن يحيى القطان عن الثوري عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي عن أبيه عن أم سلمة به . قال أبو نعيم: «لم يروه عن الثوري مجوداً إلا يحيى بن سعيد». وقبله قاله الطبراني كما نقله عنه البيهقي في «سننه» [٣٠١/٧].

قلت: وقد توبع عليه الثوري: تابعه يعلى بن عبيد عن محمد بن أبي بكر بإسناده به مثله . . . أخرجه ابن أبي شيبة [١٦٩٥١]، إن كان محفوظاً.

وقد اختلف في سند هذا الحديث على بن عبد الملك وأبيه على ألوان، والوصل والإرسال: صحيحان محفوظان عنهما، كما شرحنا ذلك شرحاً مستفيضاً في «غرس الأشجار».

وللحديث: طرق أخرى عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أم سلمة به . . . منها:

١- ما رواه عنه عبد الواحد بن أيمن: عند مسلم وجماعة .

٢- ومنها الطريق الآتي [برقم ٧٠٠٦]، فانظر تخريجه هناك .

وقد نص الدارقطني في «العلل» [٢١٨/١٥]، على صحة تلك الطرق الثلاث المشار إليها، أعنى: طريق الثوري هنا؛ وطريق عبد الواحد بن أيمن؛ والطريق الآتي [برقم ٧٠٠٦]، ومراده بـ (الصحة) يعني كونها محفوظة عن أصحابها؛ ولا يعني تلك الصحة الاصطلاحية كما قد يتبادر إلى الأذهان، والله المستعان .

رسول اللہ ﷺ، لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً، ثم قال: «لَيْسَ بِكَ عَلَيَّ أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي».

٦٩٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوَلَّى لَأُمِّ سَلْمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلْمَةَ تَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا، وَرِزْقًا طَيِّبًا».

٦٩٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ، فَإِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

٦٩٩٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ أَخِي أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصْبِحُ جَنَّبًا، ثُمَّ يَصُومُ.

٧٠٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَوَافِيَ صَلَاةَ الصُّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ.

٦٩٩٧- ضعيف: مضى سابقاً [برقم ٦٩٣٠].

٦٩٩٨- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦٨٨٢].

٦٩٩٩- صحيح: مضى سابقاً [برقم ١٥٤٥]، وانظر الماضي [برقم ٦٩٦٢].

٧٠٠٠- منكر: أخرجه أحمد [٢٩١/٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٢٣] رقم [٧٩٩]، والبيهقي في «سننه» [٩٣٥٧]، وابن راهويه [١٨٢٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/٢١٩، ٢٢١]، وفي «المشكل» [٨/٢١٢، ٢١٣، ٢١٤]، ومسلم في «التمييز» [ص ٤٦ / طبعة دار أطلس]، وغيرهم من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة به... وعند الجميع - سوى البيهقي - : (أمرها أن توافي معه... زيادة معه).

قال الهيثمي في «المجمع» [٣/٥٨٢]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح...» =

٧٠٠١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي؟ قَالَ: «فَأَصْنَعُ بِهَا مَاذَا؟» قَالَتْ: تَزَوَّجْتُهَا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَتَحْبِيبِينَ ذَلِكَ؟» قَالَتْ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ لَكَ بِمَخْلِيَةٍ، وَأَحَقُّ مِنْ شَارِكْنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي، فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْلِي لِي»، قَالَتْ: فَوَاللَّهِ لَقَدْ بَلَّغْنِي أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْلِي لَمَا تَزَوَّجْتُهَا، وَقَدْ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا تُؤَيِّبَةُ مَوْلَاةُ بَنِي هَاشِمٍ، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ وَلَا أُخَوَاتِكُنَّ».

= وقال البوصيرى فى «الإتحاف» [٣/٦٧]: «رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات» وقبلهما قال ابن كثير فى «البداية» [٥/٢٠٦-٢٠٧]: «هو إسناد كما ترى على شرط «الصحيحين»، ولم يخرج أحد - يعنى من أصحاب «الصحيحين» و«السنن» - من هذا الوجه بهذا اللفظ . . .» .
قلت: بل هو حديث منكر سندا ومتنا.

فقد جزم الإمام أحمد ومسلم والطحاوى وغيرهم بكون أبى معاوية الضريير قد أخطأ فيه، وجزموا بكون المحفوظ فيه عن هشام بن عروة: إنما هو عن أبيه به مرسل، فهكذا رواه الثقات الأثبات من أصحاب هشام عنه؛ وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» .
وقد قال الدارقطنى بعد أن ساق الاختلاف فى سنده بـ«العلل» [١٥/٢٠٥، ٢٠٦]، قال: (والمُرسل هو المحفوظ) وهو كما قال .

وكما تكلم هؤلاء النقاد فى نكارة سنده موصولاً؛ فقد تكلموا فى نكارة متنه أيضاً، فأنكره مسلم وأحمد وجماعة؛ وقد ذكرنا نصوص كلامهم فى «غرس الأشجار» وراجع «العلل» للإمام أحمد [٢/٣٦٨] رواية عبد الله، و«شرح المعانى» [٢/٢٢١]، و«مشكل الآثار» [٨/٢١٣-٢١٤]، و«التميز» لمسلم [ص ٤٧/٤٦ طبعة دار أطلس]، و«زاد المعاد» [٢/٢٢٧]، والله المستعان .

٧٠٠١- صحيح: أخرجه أحمد [٦/٢٩١]، من طريق أبى معاوية الضريير عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة به .
=

= قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح» لكن اختلف فيه على هشام بن عروة، فرواه عنه أبو معاوية من رواية الإمام أحمد وأبي خيثمة عنه عن هشام بن عروة على الوجه الماضي؛ وقد توبع عليه: تابعه زهير بن معاوية من رواية النفيلي عنه، وابن نمير - وغيرهم: كلهم رووه عن هشام بن عروة بإسناده به نحوه . . .

أخرجه أحمد [٣٠٩/٦]، وأبو دود [٢٠٥٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٩٠٤]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٣٣٩١]، وابن أبي شيبة [١٧٣٢٢/١] طبعة عوامة]، وعنه ابن ماجه [عقب رقم ١٩٣٩]، وابن الجارود [٦٨٠]، وغيرهم من طرق عن هشام به . . . وقد سقط: (أم سلمة)، من سند ابن ماجه .

قلتُ: وخالفهم أبو أسامة وأبو معاوية الضرير - في رواية أخرى عنه - والليث بن سعد وزهير ابن معاوية - في رواية عنه أيضاً - ويحيى بن أبي زائدة وابن عيينة وأنس بن غياض وحماد بن سلمة وأبو أويس المدني وابن جريج ومعمرو وغيرهم، كلهم رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم حبيبة به نحوه .

ولم يذكروا فيه (أم سلمة) وجعلوه من (مسند أم حبيبة)، هكذا أخرجه الحميدي [٣٠٧]، وعنه البخاري [٤٨١٧]، ومسلم [١٤٤٩]، والنسائي [٣٢٨٧]، والشافعي [١٣٠١]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٧٥-٧٦/٩]، وابن راهويه [١٩٥٩]، وابن نصر في «السنة» [رقم ٢٩٣]، والبيهقي في «سننه» [١٣٢١٥، ١٥٣٣٩]، وفي المعرفة [رقم ١٣٤٤١]، وأبو عوانة [٣/١١٢-١١٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٣١-١٣٢/٦٩]، وغيرهم من طرق عن هشام بإسناده به . . . وزادوا جميعاً قوله: (لو لم تكن ريبتني في حجري . . .) قبل قوله: (لا تحل لي).

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه عبد الرزاق [١٣٩٤٧]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [٢٣/٢٣] [رقم ٤١٨] و[رقم ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧]، وفيه الزيادة.

قلتُ: وهذا الوجه هو الصواب عن هشام بن عروة؛ ويؤيده: أن الزهري وعراك بن مالك كلاهما رواه عن عروة بن الزبير عن زينب عن أم حبيبة به نحوه . . . وقد خرجنا روايتهما في «غرس الأشجار» فالحديث: حديث أم حبيبة ورواية الزهري ستأتي عند المؤلف [برقم ٧١٢٨]، وهي أيضاً عند البخاري [٤٨١٣، ٤٨١٨]، ومسلم [١٤٤٩]، والنسائي [٣٢٨٤] =

٧٠٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرِّبْدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عِيَّاشِ الزَّرْقِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرَيْتُ مَا تَعْمَلُ أُمَّتِي بَعْدِي فَأَخْتَرْتُ لَهُمُ الشَّفَاعَةَ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٧٠٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، دَخَلَ عَلَيْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَقَالَ: يَا أُمَّه، قَدْ خَفْتُ أَنْ يَهْلِكَنِي كَثْرَةُ

= و[٣٢٨٥]، وابن ماجه [١٩٣٩]، وأحمد [٤٢٨/٦]، والبيهقي في «سننه» [١٣٧٠١]، [١٣٧٠٢]، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [١٤٤/٩]، وأبو عوانة [١١٢/٣]- [١١٤، ١١٣]، وأبي نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٣٣٩٢]، وجماعة من طرق عن الزهري عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن أم حبيبة به نحوه . . . وفيه تلك الزيادة المشار إليها آنفاً، وهي قوله ﷺ: (لو أنها لم تكن ربيتي في حجرى . . .) قبل قوله: (لا تحل لي). قلت: وتما تخريجه في «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

● تنبيه: وقد وقع عند بعضهم من الطريق الأول عن هشام بن عروة عن زينب بنت أم سلمة أن أم حبيبة (جاءت إلى النبي ﷺ فقالت . . .) فصار صورة الإسناد كأن الحديث من (مسند زينب بنت أم سلمة) كما وقع عند ابن راهويه، وابن نصر في (السنة) وغيرهما، وليس كما يوهم ظاهره، فإن زينب إنما سمعت تلك القصة من أم حبيبة كما صرحت بسماعها منها في رواية الزهري عن عروة عنها؛ فكأنها كانت ربما أرسلت الحديث أحياناً، والحديث حديث أم حبيبة كما صرحت بذلك سابقاً. فانتبه يارعاك الله.

٧٠٠٢- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦٩٤٩].

٧٠٠٣- صحيح: أخرجه أحمد [٢٩٠/٦، ٣٠٧، ٣١٧]، وابن راهويه [١٩١٣]، وابن أبي شيبه في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٩٠/٣]، ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستيعاب» [٢٥٧/١]، والبزار في «مسنده» [٣/ رقم ٢٤٩٦ / كشف الأستار]، وأبو العباس البرقي في مسند عبد الرحمن بن عوف [رقم ٤٦]، وابن طهمان في «مشيخته» [رقم ١٤١]، والذهبي في «سير النبلاء» [٨٢/١]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٧٢٤، ٩٤١]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن شقيق بن سلمة أبي وائل عن أم سلمة به نحوه.

مالی، أنا أكثر قريش مالاً، قالت: يا بني أنفق، فإني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إِنَّ مِنْ أَصْحَابِي مَنْ لَمْ يَرِنِي بَعْدَ أَنْ أَفَارِقَهُ»، فخرج عبد الرحمن فلقى عمر فأخبره بالذي قالت أم سلمة، فجاء عمر فدخل عليها، فقال: «بِاللَّهِ، مِنْهُمْ أَنَا؟» قالت: لا، ولن أبرئ أحداً بعدك.

= قلت: وهذا إسناد صحيح حجة؛ والأعمش وإن كان إماماً في التدليس، ولم يذكر في هذا الحديث سماعاً؛ لكنه كان أكثر من الرواية عن أبي وائل؛ والمدلس إذا أكثر من الرواية عن شيخ له، وعرف بملازمته؛ ثم حدث عنه ولم يذكر منه سماعاً؛ فإن حديثه عنه يكون قائماً مقام التصريح بالسماع منه؛ كما جزم بذلك الحميدى - شيخ البخارى - وغيره من حذاق النقاد؛ ولهذا نص الذهبي في «الميزان» [٣/٣١٦]، على أن رواية الأعمش عن أبي وائل وأبي صالح السمان وإبراهيم النخعي وأضرابهم محمولة على الاتصال أبداً؛ وإن لم يذكر منهم سماعاً، وقد بسطنا الكلام في شرح هذه المسألة بمكان آخر.

وقد اتفق أبو معاوية الضرير وجريز بن عبد الحميد - في رواية عنه - على رواية هذا الحديث عن الأعمش عن أبي وائل عن أم سلمة به.

ورواه إبراهيم بن طهمان والثوري ومحمد بن عبيد وغيرهم عن الأعمش عن أبي وائل قال: (دخل عبد الرحمن بن عوف على أم سلمة . . .) ولم يقولوا: (عن أبي وائل عن أم سلمة) وهذا ليس بعله إن شاء الله؛ لأن أبا وائل تابعى كبير مخضرم قد أدرك الجاهلية وعاش في صدر الإسلام؛ وروايته عن أم سلمة ثابتة في «صحيح مسلم» [٩١٩]، وعند أصحاب «السنن».

فكل شيء يرويه عنها: فهو محمول على السماع أبداً؛ اللهم إلا أن يحكى عنها قصة يستحيل أو يبعد أن يكون قد حضرها، إذا عرفت هذا: فقد قال البزار عقب روايته: «رواه الأعمش وغيره عن أبي وائل عن أم سلمة، وأبو وائل روى عنها ثلاثة أحاديث؛ وأدخل بعض الناس بينه وبينها مسروقاً».

قلت: يشير البزار إلى أن الأعمش قد خولف في سنده، خالفه عاصم بن بهدلة، فرواه عن أبي وائل فقال: عن مسروق عن أم سلمة به نحوه . . .، فأدخل فيه واسطة بن أبي وائل وأم سلمة، هكذا أخرجه أحمد [٦/٣١٢]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٤/٣٠٧]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١]، من ثلاثة طرق (شريك القاضى، وإسرائيل، وعمرو بن أبي قيس الرازى) عن عاصم به . . . وهو باختصار عند الطبراني.

٧٠٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ، قَالَ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَغْتَسِلْ»، فَقُلْتُ: فَضَحَّتِ النِّسَاءُ! وَهَلْ تَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فَفِيمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدَهَا إِذَا».

٧٠٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سَفْيَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ،

قُلْتُ: وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُ الْهَلَكِيِّ عَنِ عَاصِمٍ فَقَالَ: عَنْ زُرْبَنْ حَيْشٍ عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ بِنَحْوِ الْمَرْفُوعِ مِنْهُ فَقَطْ، هَكَذَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» [٢٣/ ٧٥٥]، وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ عَاصِمٍ: أَنَّهُ يَرُوهُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ بِهِ.

وعاصم فيه مقال معروف، لكنه صدوق متماسك؛ وقد روى له الشيخان مقروناً بغيره، واحتج به الباقر؛ إلا أنه لم يكن بحيث يوزن هو والأعمش بميزان واحد أصلاً، وأبو محمد الأسدي أحفظ منه عشرين مرة، وهو أثبت الناس في أبي وائل؛ وقوله في هذا الحديث: مقدم على قول عاصم بلا ريب عندي، اللهم إلا أن يكون الحديث من المزيد، وهذا عندي بعيد.

والحديث ثابت على كل حال: سواء كان من حديث الأعمش عن أبي وائل عن أم سلمة، أو من حديث عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن مسروق عن أم سلمة، فالأول صحيح، والثاني حسن صالح وقد صححه الحافظ في مختصر زوائد البزار [٢/ ٢٩٤]، كما في «الصحيح» [رقم ٢٩٨٢]، والله المستعان لا رب سواه.

٧٠٠٤- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦٨٩٥].

٧٠٠٥- صحيح: أخرجه أحمد [٣٠٦/ ٦، ٣١٩]، وعبد الرزاق [٦٤٤]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ ٦٢٨]، وابن أبي شيبة [٥٢٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٦٥]، وابن راهويه [١٩٠٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/ ١٠٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣/ ٢٤٤]، وفي «الاستذكار» [١/ ١٧٨]، والحاكم في «معرفه علوم الحديث» [ص ٧٢]، وغيرهم من طرق عن الثوري عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن عبد الله بن شداد بن الهاد بإسناده به... نحوه... وهو عند الطبراني دون قول أبي هريرة في أوله.

قال: فأرسل مروان إلى أم سلمة فسألها، فقالت: نهى رسول الله ﷺ عندي كتفاً، ثم خرج إلى الصلاة ولم يمس ماءً.

٧٠٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ عِبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، أَنَّ عَبْدِ الْحَمِيدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، وَالْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، يُخْبِرُ أَنَّ أُمَّ سَلْمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّهَا لَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ أَخْبَرَتْهُمْ أَنَّهَا ابْنَةُ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةَ فَكَذَّبُوهَا، وَيَقُولُونَ: مَا أَكْذَبَ الْغُرَائِبُ! حَتَّى أَنْشَأَ نَاسٌ مِنْهُمْ الْحُجَّ، فَقَالُوا: تَكْتَبِينَ إِلَى أَهْلِكَ؟ فَكَتَبْتُ مَعَهُمْ فَرَجَعُوا إِلَى الْمَدِينَةِ يَصَدُقُونَهَا، فَازْدَادَتْ عَلَيْهِمْ

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح مليح؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير رجال «الصحيح» وقد توبع عليه الثوري: تابعه شعبة ومسعر، وقد خرجنا روايتهما في «غرس الأشجار».

وهذا الرجل الذي أرسله مروان إلى أم سلمة: هو عبد الله بن شداد نفسه، كما وقع عند عبدالرزاق وغيره.

وللحديث: طرق أخرى عن أم سلمة به نحوه . . . مضى بعضها عند المؤلف [برقم ٦٩٨٥]، والله المستعان.

٧٠٠٦- ضعيف بهذا السياق: أخرجه عبد الرزاق [١٠٦٤٤]، وعنه أحمد [٣٠٧/٦]، وابن حبان [٤٠٦٥]، والشافعي [١٢٦٠]، والحاكم [٢٠/٤]، والنسائي في «الكبرى» [٨٩٢٦]، والحارث في «مسنده» [٢/ رقم ١٠٠٤ / زوائد الهيثمي]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/ ٩٣- ٩٤]، والبيهقي في «سننه» [١٤٥٣٧]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٦٢٩]، وأبو عوانة [٤/ ٨٨]، [٨٩]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٦/ رقم ٧٤١٤]، وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن جريج عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو المدني والقاسم بن محمد بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي كلاهما عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أم سلمة به نحوه . . . وهو عند الحاكم مختصراً بطرف من أوله فقط.

قلتُ: هذا إسناد ضعيف معلول، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى عبد الحميد والقاسم: فقد انفرد عنهما حبيب بن أبي ثابت بالرواية، ولم يؤثر توثيقهما إلا عن ابن حبان وحده، وهو كثير التساهل في توثيق هذا الطراز من النقلة، فالأشبه: أنهما شيخان مجهولا الحال، وقد قال الحافظ عن كليهما في «التقريب»: «مقبول» يعني عند المتابعة؛ وإلا فلين. =

كرامة، قالت: فلما وضعت زينب جاني النبي ﷺ يخطبني، فقلت: مثلي تُنكح؟ أمأ أنا فلا ولد في وأنا غيري ذات عيال، قال: «أنا أكبر منك، وأمأ الغيرة فيذهبها الله، وأمأ العيال، فيألي الله وإلي رسوله»، فتزوجها رسول الله ﷺ فجعل يأتيها، فيقول: «أى زُنا ب» حتى جاء عماراً فاختلجها، فقال: هذه تمنع رسول الله ﷺ؟ وكانت ترضعها فجاء إليها، فقال: «أين زُنا ب؟» فقالت قريبة بنت أبي أمية - ووافقها عندها - أخذها ابن ياسر، فقال النبي ﷺ: «إني أتاكم الليلة»، قالت: فوضعت ثيابي فأخرجت حبات من شعير كانت في جرتي وأخرجت شحماً فعصدت له، قالت: فبات ثم أصبح، فقال حين أصبح: «إن لك على أهلِكَ كرامة، إن شئت سبعتُ لك، وإن أسبعتُ لك أسبعتُ لنسائي».

٧٠٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَيْقِظَ مِنْ مَنَامِهِ وَهُوَ يَسْتَرْجِعُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: «طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُخَسَفُ بِهِمْ يَبْعَثُونَ إِلَيَّ رَجُلًا، فَيَأْتِي مَكَّةَ فَيَمْنَعُهُ اللَّهُ مِنْهُمْ، وَيُخَسَفُ بِهِمْ، مَصْرَعَهُمْ وَاحِدٌ وَمَصَادِرُهُمْ شَتَّى»، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَكُونُ مَصْرَعُهُمْ وَاحِدٌ وَمَصَادِرُهُمْ شَتَّى؟ قَالَ: «إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَكْرَهُ فَيَجِيءُ مُكْرَهًُا».

٧٠٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ،

= وقد اختلف في سند هذا الحديث على ابن جريج وشيخه على ألوان، لكن صحح الدارقطني هذا الوجه في «علله» [٢١٨/١٥]. ولبعض فقرات الحديث: طرق أخرى ثابتة عن أم سلمة به... وهو ضعيف هنا بهذا السياق جميعاً... وقد بسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار» مع استيفاء طرقة عن أم سلمة.. والله الحمد.

٧٠٠٧ - ضعيف بهذا السياق: مضى الكلام عليه [برقم ٦٩٣٧].

٧٠٠٨ - صحيح: أخرجه البخاري [١٣٩٨، ٥٠٥٤]، ومسلم [١٠٠١]، وأحمد [٢٩٢/٦]، [٣١٠، ٣١٤]، وابن حبان [٤٢٤٦]، وابن راهويه [١٩٥٣، ١٩٨٠]، والبيهقي في «سننه» [٧٥٥٠، ١٥٥١٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٧٩٦، ٩١١]، والبعثي في «شرح السنة» =

قال: حدثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أمها أم سلمة، قالت: قلت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، هل لي من أجر في بني أبي سلمة؟ فإني أنفق عليهم، وإنما هم بني وليست بتاركتهم هكذا وهكذا- تقول: كان لي أجر أو لم يكن- فقال لي رسول الله ﷺ: «نعم، لك فيهم أجر ما أنفقت عليهم»

٧٠٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَلِيمَانُ بْنُ سَحِيمٍ مَوْلَى آلِ حَنِينٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي سَفْيَانَ الْأَخْنَسِيِّ، عَنْ أُمِّهِ أُمِّ حَكِيمِ بِنْتِ أُمِّيَّةَ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ أَهَلَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِعُمْرَةٍ وَبِحَجَّةٍ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، قَالَ: فَرَكِبْتُ أُمَّ حَكِيمٍ عَنِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ حَتَّى أَهَلَّتْ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ.

٧٠١٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ، قَامَ النِّسَاءَ حِينَ يَقْضَى تَسْلِيمَهُ، وَمَكَثَ يَسِيرًا، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَنَرَى -وَاللَّهِ أَعْلَمُ- أَنَّ مَكْنَهُ ذَلِكَ كَانَ لِكِي يَنْفَدَ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَهُنَّ مِنْ أَنْصَرَفَ مِنَ الْقَوْمِ.

= [١٨٥/٦]، وأبو عوانة [٣/١٥٠]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٢٤٩] و [رقم ٢٢٥٠]، وجماعة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة به نحوه.

قلت: وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

٧٠٠٩- ضعيف: مضى سابقاً [برقم ٦٩٠٠].

٧٠١٠- صحيح: أخرجه البخارى [٨٠٢، ٨١٢، ٨٣٢]، وابن ماجه [٩٣٢]، وأحمد [٦/٢٩٦]، والطيالسى [١٦٠٤]، ومن طريقه ابن خزيمة [١٧١٩]، والشافعى [١٨٣]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٣/٢١٨]، والبيهقى فى «سننه» [٢٨٢٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٩٨٧]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن سعد الزهرى عن ابن شهاب عن هند بنت الحارث الفراسية عن أم سلمة به نحوه . . . وزاد البخارى وأحمد والطيالسى ومن طريقه ابن خزيمة فى آخره: (قبل أن يقوم . . .) لفظ أحمد والبخارى، وعند الطيالسى: (حتى يقوم). =

٧٠١١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمَقْرِيُّ، حَدَّثَنَا حَيُّوَةَ، وَابْنَ لَهَيْعَةَ، قَالَا: سَمِعْنَا يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو عِمْرَانَ، أَنَّهُ حَجَّ مَعَ مَوَالِيهِ، فَأَتَيْتِ أُمَّ سَلْمَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي لَمْ أَحِجَّ قَطُّ، فَبَأْيَهُمَا أَبْدَأُ: بِالْعَمْرَةِ أَمْ بِالْحَجِّ؟ قَالَتْ: أَبْدَأُ بِأَيُّهُمَا شِئْتَ، قَالَ: ثُمَّ إِنِّي أَتَيْتُ صَفِيَّةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ فَسَأَلْتُهَا، فَقَالَتْ لِي مِثْلَ مَا قَالَتْ لِي أُمَّ سَلْمَةَ، قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ أُمَّ سَلْمَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِقَوْلِ صَفِيَّةَ، فَقَالَتْ لِي أُمَّ سَلْمَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «يَا آلَ مُحَمَّدٍ، مَنْ حَجَّ مِنْكُمْ، فَلْيَهْلِ بِعُمْرَةٍ فِي حَجَّةٍ- أَوْ فِي حَجَّتِهِ».

= قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قلت: وهو كما قال؛ وقد توبع عليه إبراهيم بن سعد عن الزهري: تابعه يونس وجعفر ربيعة وشعيب والزبيدي ومعمرو وجماعة؛ وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» وقد مضت رواية يونس عند المؤلف [برقم ٦٩٠٩].

● تنبيه: قوله في آخره: (قال محمد . . .) هو ابن شهاب الزهري.

٧٠١١- صحيح: أخرجه أحمد [٣١٧/٦]، وابن حبان [٣٩٢٠، ٣٩٢٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢]، وابن أبي شيبة [١٤٢٩٢]، وابن راهويه [١٩٧٩]، والحرث في «مسنده» [١/ رقم ٣٦٤/ زوائد الهيثمي]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ١٥٤]، والبيهقي في «سننه» [٨٥٦٨]، وأحمد أيضاً [٢٩٧/٦]، وابن عبد البر في «الاستذكار» [٤/ ٦٧]، وابن حزم في «حجة الوداع» [رقم ٧٦، ٤٧٨]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي عمران ابن يزيد المصري عن أم سلمة به نحوه . . . وهو عند الطبراني وابن أبي شيبة والطحاوي: مختصر بنحو المرفوع منه فقط، ولفظ ابن أبي شيبة: (يا آل محمد: أهلوا بعمره وحج) ونحوه رواية للطبراني وابن حزم، ولفظ الطحاوي: (أهلوا يا آل محمد بعمره في حجة) وقريب منه عند البيهقي وابن عبد البر والحرث وابن حبان، ورواية لأحمد وابن حزم.

قلت: وسنده صحيح مليح؛ رجاله رجال «الصحيح» سوى أبي عمران: وهو ثقة معروف.

= وقد صحح البوصيري: سنده في «إتحاف الخيرة» [٤٩/٣].

٧٠١٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكِيرٍ ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ ، حَدَّثَنِي بَدِيلٌ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرُ مِنَ الثِّيَابِ ، وَلَا الْمُمَشَّقَةَ ، وَلَا الْحَلِيَّ ، وَلَا تَخْتَضِبُ وَلَا تَكْتَحِلُ» .

٧٠١٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

٧٠١٢- صحيح: أخرجه أبو داود [رقم ٢٣٠٤] ، ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» [١٢٦/٢] ، والنسائي [٣٥٣٥] ، وأحمد [٣٠٢/٦] ، وابن حبان [٤٣٠٦] ، وابن الجارود [٧٦٧] ، والبيهقي في «سننه» [١٥٣١٠] ، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٦٤/٢٤] ، وغيرهم من طريق إبراهيم بن طهمان عن الحسن بن مسلم بن يناق عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة به . . . وليس ذكر الحلبي عند النسائي .

قلت: وسنده قوى مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» وقد جازف من أعلاه بـ (ابن طهمان)، كأبي محمد الفارسي في «المحلى»، وقد تعقبه في ذلك جماعة فأحسنوا، وإبراهيم ثقة صالح مأمون؛ ولم ينفرد به: بل تابعه عليه معمر على نحوه به . . . لكن اختلف عليه في رفعه ووقفه، والمرفوع أصح؛ وقد وهم الإمام الألباني في «الإرواء» [٢٠٥/٧]، وصحح سند الحديث على شرط مسلم، مع كون مسلم لم يخرج بتلك الترجمة حديثاً قط، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث وشواهد في «غرس الأشجار» واللّه المستعان لا رب سواه .

٧٠١٣- حسن: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٧٣٨] ، وفي «الأوسط» [٦/ رقم ٥٨٣٢] ، وفي «الصغير» [٢/ رقم ٨٢٢] ، والخطيب في «تاريخه» [٤٠١/٧] ، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٦٦-٢٦٧/٤٢] ، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ٢١/ طبعة مكتبة الرشد] ، وغيرهم من طرق عن عيسى بن عبد الرحمن البجلي السلمي عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أبي عبد الله الجدلي عن أم سلمة به .

قلت: وهذا إسناده صالح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير، سوى إسماعيل السدي، ففيه مقال معروف؛ إلا أنه صدوق متماسك حسن الحديث إن شاء الله؛ وشيخه (أبو عبد الله الجدلي) قد اختلف في اسمه، فقيل: (عبد بن عبد) وقيل: (عبد الرحمن بن عبد) وهو ثقة على كل حال .

الجبلي، عن السدي، عن أبي عبد الله الجدلي، قال: قالت أم سلمة: أيسب رسول الله ﷺ على المنابر؟! قلت: وأنى ذلك؟! قالت: أليس يُسبُّ عليٌّ ومن يحبه؟! فأشهد أن رسول الله ﷺ كان يحبه.

٧٠١٤- حدثنا أبو خيثمة، حدثنا عبد المؤمن بن خالد الحنفى الخراساني، قال: لقيته بمر، حدثنا عبد الله بن بريدة الأسلمي عن أم سلمة قالت: ما كان شيء من الثياب أحب إلى رسول الله ﷺ من القمص.

= وقد توبع عليه إسماعيل السدي: تابعه أبو إسحاق السبيعي عن أبي عبد الله الجدلي عن أم سلمة به... أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٧٣٧]، من طريق فطر بن خليفة عن أبي إسحاق به.

قلت: وأبو إسحاق كان إماماً في التدليس، ولم يذكر فيه سماعاً، ثم إنه كان قد اختلط بأخرة أيضاً، وسماع فطر بن خليفة؛ إنما كان بعد أن كبر أبو إسحاق وشاخ، ثم إن أبا إسحاق قد اضطرب في متنه على أبي عبد الله الجدلي، فراجع ما علقه الإمام في الضعيفة على الحديث [رقم ٢٣١٠].

والحديث: أورده الهيثمي في «المجمع» [٩/ ١٧٥]، وقال: «رواه الطبراني في الثلاثة، وأبو يعلى، ورجال الطبراني رجال الصحيح غير أبي عبد الله - يعني الجدلي - وهو ثقة».

قلت: وهذا من أوهامه، فإن (عيسى بن عبد الرحمن السلمى) راوى الحديث في سنده عن السدي: ليس من رجال «الصحيح» أيضاً، وهو ثقة على كل حال... واللّه المستعان.

● تنبيه: قد أعل حسين الأسد هذا الحديث في تعليقه على مسند المؤلف [١٢/ ٤٤٥]، بعله لا تساوى شيئاً، وقد ردها عليه الإمام الألباني في «الصحيحة» [رقم ٣٣٣٢]، فراجع كلامه هناك... واللّه يتولاك.

٧٠١٤- ضعيف: أخرجه أبو داود [٤٠٢٥]، والترمذي في «جامعه» [١٢٧٦]، وفي «العلل» [رقم ٥٣٢]، والنسائي في «الكبرى» [٩٦٦٨]، وابن راهويه [١٨٧٨]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥٤٠]، والبيهقي في «سننه» [٣١٠٩، ٣١١٠]، وفي «الشعب» [٥/ رقم ٦٢٤٠]، والبعغوي في «شرح السنة» [٤/ ١٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ١٩٤]، وغيرهم من طرق عن عبد المؤمن بن خالد الحنفى عن عبد الله بن بريدة بن الحصيب عن أم سلمة به نحوه... وفي لفظ: (كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ: القميص).

= قلتُ: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ وظاهره الصحة ، إلا أنه معلول ، فهكذا رواه جماعة عن عبد المؤمن على الوجه الماضي ؛ وتابعهم أبو تميلة يحيى بن واضح الأنصارى الثقة المأمون ، لكن اختلف عليه في سنده على ثلاثة ألوان .

اللون الأول: رواه عنه بعضهم على الوجه الماضي : كما وقع عند الترمذى ومن طريقه البغوى وراويته للبيهقى في «سننه» .

واللون الثانى: رواه عنه بعضهم فقال: (عن عبد المؤمن عن ابن بريدة عن أبيه عن أم سلمة به . . .) ، فزاد فيه (عن أبيه) بين ابن بريدة وأم سلمة .

هكذا أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٢٤٠ ، ٢٤١ / طبعة زاد المسلم] ، من طريقين عن يحيى بن واضح به .

قلتُ: وهذا اللون قد نص عليه البيهقى في «سننه» [٢٣٩ / ٢] .

واللون الثالث: رواه غير واحد عنه فقال: عن عبد المؤمن عن ابن بريدة عن أمه عن أم سلمة به . . . ، هكذا بزيادة (أمه) بين ابن بريدة وأم سلمة .

هكذا أخرجه الترمذى [١٧٦٣] ، ومن طريقه البغوى في «شرح السنة» [٥ / ١٢] ، وفى الأنوار [رقم ٧٤٢] ، وأبو داود [٤٠٢٦] ، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٨ / رقم ٥٨٢٦ / طبعة مكتبة الرشد] ، وفى «الآداب» [رقم ٦٧٧] ، وأحمد [٦ / ٣١٧] ، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤ / ١٩٤ ، ١٩٥] ، والحاكم [٤ / ٢١٣] ، والمزى فى «تهذيبه» [١٨ / ٤٤٣] ، وغيرهم من طرق عن أبى تميلة عن عبد المؤمن به .

قلتُ: قد تحرف قوله: (عن أمه) عند أبى داود إلى قوله: (عن أبيه) وليس بشيء ، والصواب الأول: كما تراه فى «تحفة الأشراف» [١٣ / ١٤] ، وهكذا هو عند البيهقى فى «الشعب» و«الآداب» وهو يرويه من طريق أبى داود به . ووقع عند الحاكم: (عن أبيه عن أمه عن أم سلمة) كذا ، وزيادة (عن أبيه) مقحمة لا معنى لها هنا .

والحديث من هذا الطريق الماضي: أخرجه أيضاً الطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / رقم ١٠١٨] ، وفى «الأوسط» [٢ / رقم ١٠٨٨] ، من طرق عن أبى تميلة به .

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن أم سلمة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبد المؤمن» . =

٧٠١٥- حدثنا أبو خيثمة، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، قال: قالت أم سلمة: كنت مع رسول الله ﷺ في لحافه، فوجدت ما تُجَدُّ النساء، فانسللت من اللحاف، قالت: فقال رسول الله ﷺ: «أَنْفِسْتِ؟» قلت: نعم، قال: «ذَلِكَ

= وقبله قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من حديث عبد المؤمن ابن خالد، تفرد به...».

قلت: وقد نقل الترمذى عن البخارى أنه قال: «حديث عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة أصح، وإنما يذكر فيه أبو تميلة: عن أمه».

وقال فى (العلل): «سألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا الحديث، فقال: الصحيح: عن عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة».

قلت: وهو كما قال؛ لأن من رواه عن أبى تميلة وزاد فيه (عن أمه) قد حفظ ما لم يحفظه غيره؛ وهكذا رواه الجماعة من أصحاب أبى تميلة عنه؛ وهذا أصح ممن رواه عنه فقال: (عن أبيه) أو أسقط منه الوساطة أصلاً، ويكفى تصحيح البخارى لهذا اللون الأخير عن ابن بريدة، يعنى رواية من رواه عن أبى تميلة فقال: عن عبد المؤمن عن ابن بريدة عن أمه عن أم سلمة به.

وقد قال الحاكم عقب روايته هذا الوجه: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: كذا قال، وأم عبد الله بن بريدة: لا تعرف أصلاً، وبها: أعل ابن القطان الفاسى هذا الحديث فى بيان الوهم والإيهام [٣٢٤١]، فقال: «أم عبد الله بن بريد: حالها غير معروفة» وقال العراقى أيضاً عن أم عبد الله هذه: «ويحتاج الحال إلى معرفة حالها، ولم أر من ترجمها» نقله عنه المعلق على «شرح السنة» [١٢/٦ / طبعة المكتب الإسلامى].

وقد جازف الصدر المناوى، وأعل الحديث بعلة غريبة، نقلها عنه صاحب «فيض القدير» [٨٢/٥]، وأقره عليها، وقد رددناها عليه فى «غرس الأشجار» مع مناقشة من حسن إسناد هذا الحديث من الطريق الأول؛ انخداعاً منه بما وقع عند البيهقى فى «سننه» [٢/٢٣٩]، من تصريح عبد الله بن بريدة بسماعه من أم سلمة، وهذا من أغلاط بعضهم! كما بيناه هناك... والله المستعان.

٧٠١٥- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٦٣٧]، وأحمد [٦/٢٩٤]، والدارمى [١٠٤٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٥٥٥]، ومسدد فى «مسنده» كما فى «مصباح الزجاجة» [١/١٤٠]، =

مَا كُتِبَ عَلَيَّ بَنَاتِ آدَمَ»، فأصلحت من شأنى ثم رجعت، فقال: «تَعَالَى وَأَدْخُلِي مَعِيَ»، قالت: فدخلت معه فى اللحاف.

٧٠١٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا معاوية بن عمرو، قال: حَدَّثَنَا زائدة، حَدَّثَنَا عمار

= وابن عبد البر فى «التمهيد» [٣/١٦٤-١٦٥]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة به نحوه.

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجاة» [١/١٤٠]: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات». قلت: لو سلم من الإعلال ما كان إلا سنده حسناً وحسب، فإن محمد بن عمرو مختلف فيه، لكنه صدوق متمسك على التحقيق؛ وقد خولف فى إسناده، خالفه يحيى بن أبى كثير اليمامى الثقة الإمام الحافظ- وهو أثبت منه لا ريب، - فرواه عن أبى سلمة فقال: عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة به نحوه... باختصار يسير فى ألفاظه؛ ودون قوله: (ذاك ما كتب على بنات آدم) فزاد فيه واسطة بين أبى سلمة وأم سلمة، هكذا أخرجه البخارى ومسلم وجماعة كثيرة، وقد مضى سابقاً [برقم ٦٩٩١].

وهذا هو المحفوظ عن أبى سلمة؛ وهو الذى جزم به ابن عبد البر فى «التمهيد» [٣/١٦٥-١٦٦]، فقال: (والقول عندهم: قول يحيى بن أبى كثير، وهو أثبت من محمد بن عمرو فى أبى سلمة، وقد أدخل بين أبى سلمة وأم سلمة: «زينب بنت أم سلمة» وهو الصواب). قلت: والحديث صحيح على كل حال؛ ولقوله: (ذاك ما كتب على بنات آدم) شاهد صحيح من حديث عائشة مضى [برقم ٤٧١٩].

٧٠١٦- صحيح: أخرجه أحمد [٦/٣١٩]، وابن راهويه [١٩٢٤]، والحاثر فى «مسنده» [١/رقم ١٠٢/ زوائد الهيثمى]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/رقم ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣]، وابن المنذر فى «الأوسط» [١/رقم ٢٩٦]، من طريقين عن عمار بن أبى معاوية عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة به نحوه.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح» وعمار بن أبى معاوية: هو المعروف بـ (عمار الدهنى) الثقة المشهور؛ وقد توبع عليه: تابعه عنبسة بن عمار الدوسى على نحوه عن أبى سلمة عن أم سلمة به... =

ابن أبي معاوية البجلي، عن أبي سلمة، قال: حدثتني أم سلمة أنها كانت تغتسل ورسول الله ﷺ من الجنابة في إناء واحد.

٧٠١٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا معاوية بن عمرو، حَدَّثَنَا زائدة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربيع بن حراش، عن أم سلمة، قالت: دخل على رسول الله ﷺ وهو ساهم الوجه، قالت: فحسبت ذلك من وجع، قلت: يا رسول الله مالك ساهم الوجه؟ قال: «من أجل الدنانير السبعة التي حَبَانَا أَمْسُ، أَمْسِينَا وَلَمْ نَقْسِمَهَا، وَهِيَ فِي خُصْمِ الْفِرَاشِ».

= أخرجه ابن راهويه [١٩٢٣]، والطبراني في «الكبير» [٢٣ / ٥٤١]، من طريقين عن عنبسة به. . . ولفظ الطبراني: (عن أم سلمة: أن رسول الله ﷺ اغتسل هو والمرأة من أزواجه من إناء واحد).

قلت: وعنبسة ثقة معروف من رجال «التهذيب» وقد خولف فيه هو وعمار الدهنى، خالفهما يحيى بن أبى كثير، فرواه عن أبى سلمة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة به نحوه. . . فأدخل فيه واسطة بين أبى سلمة وأم سلمة، هكذا أخرجه البخارى ومسلم وجماعة كثيرة، وقد مضى عند المؤلف [برقم ٦٩٩١].

قلت: ويشبه عندى أن يكون الوجهان صحيحين عن أبى سلمة، فإنه قد صرح بسماعه من أم سلمة عند ابن راهويه والمؤلف والحارث وابن المنذر من رواية عمار الدهنى عنه. وقد استوفينا تخريجه وسائر طرقه فى «غرس الأشجار».

٧٠١٧- قوى: أخرجه ابن أبى شيبه [٣٤٣٧٢]، وأحمد [٦ / ٢٩٣، ٣١٤]، وابن حبان [٥١٦٠]، والطبراني فى «الكبير» [٢٣ / رقم ٧٥١، ٧٥٢]، وابن راهويه [١٨٧٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٨٠٩]، وفى «الدلائل» [رقم ٣٠٦]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [١ / ٢٥٩ / مسند ابن عباس]، والحربى [٣ / ١١١١]، والخطابى [١ / ٥٣٣]، كلاهما فى «غريب الحديث» وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن عمير عن ربيع بن حراش عن أم سلمة به نحوه. . . وليس عند ابن حبان ابن راهويه والحربى قوله: (وهى فى خصم الفراش). قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠ / ٤١٤]: «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجالهما رجال الصحيح». قلت: وسنده قوى أيضاً.

وفى الباب عن عائشة به نحوه. . . وقد خرجناه فى «غرس الأشجار».

٧٠١٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَان ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ بَعْضِ وَلَدِ أُمِّ سَلْمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِي عَلَى الْخُمْرَةِ .

٧٠١٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا بَهْلُولُ بْنُ مَوْرُقِ الشَّامِيِّ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي ثَابِتٌ مَوْلَى أُمِّ سَلْمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَى قَبْلَ العَصْرِ رَكَعَتَيْنِ ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاعِيًّا إِلَى قَوْمٍ ، فَلَمَّا بَلَغَهُمْ أَرَادَ قَوْمٌ مِنْهُمْ أَنْ يَعِينُوهُ وَتَهَيَّؤُوا لِذَلِكَ ، فَلَمَّا بَلَغَ السَّاعِي فَرَأَى الْقَوْمَ ، ظَنَّ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونَهُ فَرَجَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : إِنَّهُمْ مَنَعُونِي صَدَقَتَهُمْ ، وَاحْتَبَسَ السَّاعِي عَلَى الْقَوْمِ ، فَجَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ ، وَقَدْ قَضَى صَلَاةَ الظُّهْرِ ، فَجَعَلُوا يَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ حَتَّى صَلَّى العَصْرَ ، وَنَسِيَ الرَكَعَتَيْنِ الَّتِي كَانَ يَصَلِيهِمَا قَبْلَ العَصْرِ ، فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ إِلَى أُمِّ سَلْمَةَ يَا أُخِيَّةُ ، مَا الرَكَعَتَانِ الَّتِي صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجْرَتِكَ بَعْدَ العَصْرِ؟ فَأَخْبَرَتْهَا ، وَقَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا .

٧٠١٨- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦٨٨٤].

٧٠١٩- منكر بهذا السياق: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٣٩، ٩٥٩]، وابن راهويه [١٨٨٦]، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٢٥٥]، وغيرهم من طرق عن موسى بن عبيدة الربذي عن ثابت مولى أم سلمة عن أم سلمة به نحوه . . .

وهو عند ابن شاهين: مختصراً بنحو الفقرة الأخيرة المتعلقة بسؤال عائشة لأم سلمة . . . وما بعدها؛ وهذا السياق المختصر: رواية للطبراني أيضاً لكن دون ذكر عائشة فيه، وهو عنده في الرواية الأخرى باختصار في سياقه مع تقديم وتأخير، وهو عند ابن راهويه في سياق أطول من سياق المؤلف.

قال الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٢٤١]: «رواه الطبراني، وفيه موسى بن عبيدة، وهو ضعيف». قلت: وبهذا أعله ابن الملقن أيضاً في «البدر المنير» [٣/ ٢٥٨]، فقال: «موسى هذا: ضعفه، وقال أحمد: لا تحل الرواية عنه» وموسى هذا من رجال الترمذي وابن ماجه؛ وهو شيخ منكر الحديث، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله».

٧٠٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا حَبَانُ بْنُ هَلَالٍ، حَدَّثَنَا هَارُونَ الْقَارِيُّ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ شَهْرٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ﴾ [هود: ٤٦].

= وفى الإسناد علة أخرى، وهى جهالة حال (ثابت مولى أم سلمة)، فقد انفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات» [٩٥/٤]، على مذهبه فى توثيق هذا الضرب من النقلة، ولم يذكرها أحداً روى عنه (سوى موسى بن عبيدة) وحده. وقد أشار الحافظ فى «التلخيص» [٤٧٧/١]، إلى هذا الحديث هنا؛ وعزاه إلى الطبرانى وحده، ثم قال: «وإسناده ضعيف جداً».

والحديث: منكر بهذا السياق جميعاً؛ ولم يصح منه سوى صلاته ﷺ للركعتين بعد العصر؛ فلهذا القدر: طرق أخرى عن أم سلمة به... مضى بعضها [برقم ٦٩٤٦]، ويأتى بعضها [برقم ٧٠٢٨]، والله المستعان لا رب سواه.

٧٠٢٠- ضعيف: أخرجه أبو داود [٣٩٨٣]، والترمذى [٢٩٣١، ٢٩٣٢]، وأحمد [٢٩٤/٦]، [٣٢٢]، والطيالسى [١٥٩٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٢٣] رقم ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، [٧٧٨]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣٠١/٨]، وأبو عمر الدورى فى «جزء فيه قراءات النبى ﷺ» [رقم ٦٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٩٦/٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٣/١٤]، غيرهم من طرق عن ثابت البنانى عن شهر بن حوشب عن أم سلمة به.

قال أبو نعيم: «مشهور من حديث ثابت...»، وقال الترمذى: «هذا حديث قد رواه غير واحد عن ثابت البنانى نحو هذا، وهو حديث ثابت البنانى...».

قلت: ثابت ثقة متقن؛ وقد رواه عنه جماعة آخرون فقالوا: عن شهر عن أسماء بنت يزيد الأنصارية به...

هكذا أخرجه أبو داود [٣٩٨٢]، وأحمد [٤٥٤/٦]، [٤٥٩، ٤٦٠]، والطيالسى [١٦٣١]، وابن راهويه [٢٢٩٩] و[٢٣٠٣]، [٢٣٠٤]، وأبو عمر الدورى فى «جزء فيه قراءات النبى ﷺ» [٦١، ٩٨]، وأبو عبيد فى «الفضائل» [رقم ٥٥٢]، وغيرهم من طرق عن ثابت البنانى به.

قلت: وقد نظر أهل النقد فى هذا الاختلاف، فأشار الطبرى «تفسيره» [١٥/٣٤٨] طبعة الرسالة، إلى كون شهر بن حوشب قد اضطرب فى سنده، فقال: «ذلك حديث - يعنى هذا الحديث - روى عن شهر بن حوشب، فمرة يقول: «عن أم سلمة» ومرة يقول: «عن أسماء بنت يزيد»، ولا نعلم: أبنت يزيد يريد؟! ولا نعلم لشهر سماعاً يصح من أم سلمة».

= أما الحذاق من النقاد: فجزموا بكون (أم سلمة) في الطريق الأول؛ هي نفسها (أسماء بنت يزيد الأنصارية) وليست هي (أم سلمة أم المؤمنين) كما قد يتبادر إلى الأذهان، وأسماء بنت يزيد كانت تكنى بأم سلمة أيضاً، وكان شهر مولدها.

فنقل الترمذى عقب روايته هذا الحديث عن عبد بن حميد الحافظ أنه قال: «أسماء بنت يزيد هي أم سلمة الأنصارية» ثم قال الترمذى: «كلا الحديثين عندي واحد، وقد روى شهر بن حوشب غير حديث عن أم سلمة الأنصارية، وهي أسماء بنت يزيد . . .» .

قلتُ: وكذا ستل أبو زرعة الرازى عن هذا الحديث! كما في «العلل» [رقم ٢٨٢٩]، فقال: «أم سلمة هذه: هي أسماء بنت يزيد» وقال الخطيب بعد أن أخرج هذا الحديث في «موضح الأوهام» [١/٤٧٠ / طبعة دائرة المعرفة الهندية]، من طريق ثابت عن شهر عن أم سلمة به . . . قال: «ورواه حماد بن سلمة عن ثابت، فبين في روايته: أن أم سلمة هي أسماء بنت يزيد، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا: «المكمل في إيضاح المهمل» . . .» .

قلتُ: وحماد هو أثبت أهل الدنيا في ثابت البناني؛ فقلوه معتمد بلا ريب؛ وهذا كله يرد على من وهم وساق هذا الحديث في (مسند أم سلمة أم المؤمنين)، كما فعل المؤلف وغيره. إذا عرفت هذا: فاعلم: أن أسماء بنت يزيد أم سلمة الأنصارية: هي صحابية معروفة؛ وحديثها عند أصحاب «السنن»؛ ومدار حديثها هذا: على شهر بن حوشب؛ وقد انفرد به عنها ولم يشاركه فيه أحد، كما جزم بذلك صالح بن محمد الحافظ فيما أسنده عنه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٣/٢٢٧ / ترجمة شهر]، وشهر فيه مقال مشهور؛ والكلام فيه طويل الذيل، وحاصله: أنه ليس بعمدة؛ لكثرة أوهامه وما ينفرد به من المناكير والغرائب، مع اضطراب شديد في كثير مما يرويه، بحيث كان ربما روى الحديث الواحد على خمسة ألوان أو أكثر مع صحة الطرق إليه بها.

وللحديث: شاهد مرفوع مثله من رواية عائشة به . . . ولا يصح أيضاً، راجع الكلام عليه في «الصحيح» [رقم ٢٨٠٩]، وقد تساهل الإمام الألباني هناك، وقوى الحديث بمجموع طرق لاتصلح للتقوية أصلاً، ولا أنشط الآن لتعقبه في ذلك؛ ولعلنا نتدارك هذا في مكان آخر إن شاء الله . . . والله المستعان لا رب سواه.

٧٠٢١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَلَ عَلِيًّا، وَحَسَنًا، وَحُسَيْنًا، وَفَاطِمَةَ كَسَاءً، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي وَحَامَتِي، اللَّهُمَّ أَذْهَبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا»، فَقَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا مِنْهُمْ؟ قَالَ: «إِنَّكَ إِلَيَّ خَيْرٌ»

٧٠٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَمْوِيِّ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ قَطَعَ قِرَاءَتَهُ آيَةَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿[الْفَاتِحَةَ].

٧٠٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا شَجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ الْأَزْدِيَّةِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ النَّفْسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَجْلِسُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَكُنَّا نَطْلِي وَجُوهَنَا بِالْوَرَسِ مِنَ الْكَلْفِ.

٧٠٢١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٨٨٨].

٧٠٢٢- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٦٩٢٠].

٧٠٢٣- ضعيف: أخرجه أبو داود [٣١١]، والترمذي [١٣٩]، وابن ماجه [٦٤٨]، وأحمد [٦ / ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٩]، والدارمي [٩٥٥]، والحاكم [١ / ٢٨٣]، والدارقطني في «سننه» [١ / ١٢٢]، وابن أبي شيبة [١٧٤٥٥]، والبيهقي في «سننه» [١٥٠٢، ١٥٠٣]، وفي «المعرفة» [٢٢٨١]، وابن المنذر في «الأوسط» [٢ / ٢٥٠]، والبعغوي في «شرح السنة» [٢ / ١٣٦] وغيرهم من طرق عن علي بن عبد الأعلى الثعلبي، عن أبي سهل كثير بن زياد الأزدي عن مُسَّة أم بسمة الأزديَّة، عن أم سلمة . . . به
قال الترمذي: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مُسَّة الأزديَّة، عن أم سلمة . . .)

قلت: قد قواه جماعة من المتأخرين من هذا الطريق، ومداره على (مسه الأزديَّة) وهي امرأة مجهولة الحال على التحقيق؛ بل قال عنها الدارقطني: «لا يحتج بها»، وهذا كاف في ردِّ حديثها هنا، ولم يعارض تضعيف الدارقطني ما هو أقوى منه بشأن مُسَّة.

٧٠٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أخته رَمِيْثَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تُؤْذِنِي فِي عَائِشَةَ، فَوَاللَّهِ مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةً يَنْزِلُ عَلَيَّ الْوَحْيُ وَأَنَا فِي لِحَافِهَا لَيْسَ عَائِشَةَ»، قلت: لا جرم، واللَّه لا أُوذِيكَ فِيهَا أَبَدًا.

= وقد جزم أبو محمد الفارسي وابن القطان الفاسي وغيرهما بجهالة تلك المرأة، وأعلوا هذا الحديث بها، وهو كما قالوا إن شاء الله؛ وباقي رجال الإسناد: معروفون مقبولون؛ ولم يصب من أعل الحديث بـ (أبي سهل الأزدي) كابن حبان ومن تابعه، وقد تعقبه جماعة في ذلك بما يكفي.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة: بأسانيد مناكير لا يثبت منها شيء قط، كما شرحنا ذلك شرحاً مستفيضاً في «غرس الأشجار» وناقشنا هناك من حاول تقوية الحديث بشواهد التالفة، وقد مضى منها حديث أنس بن مالك [برقم ٣٧٩١]، فراجع ما علقناه عليه هناك . . . والله المستعان لا رب سواه.

٧٠٢٤- صحيح: دون قول أم سلمة في آخره: أخرجه النسائي [٣٩٥٠]، وأحمد [٢٩٣/٦]، وابن حبان [٧١٠٩]، والحاكم [١٠/٤]، وابن راهويه [١٩٥٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٢٣] رقم [٨٥٠]، والطحاوي في «المشكّل» [١٦٨/١]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن عوف بن الحارث بن الطفيل الأزدي عن أخته رميثة بنت الحارث بن الطفيل عن أم سلمة به نحوه . . . وهو عند الجميع في سياق أتم، سوى الطبراني وحده، فإن سياقه نحو سياق المؤلف؛ ولكن ليس عند ولا ابن راهويه: قول أم سلمة في آخره، وكذا النسائي أيضاً، ولفظ قول أم سلمة عند الآخرين: (قالت: أعوذ بالله أن أسوءك في عائشة). سوى الطحاوي؛ فإن لفظه: مثل لفظ المؤلف هنا.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: كلا، فإن رميثة بنت الحارث لم يرو عنها سوى أخيها عوف وحده، وانفرد ابن حبان بذكرها في (الثقات)، وقال عنها الحافظ في «التقريب»: «مقبولة» يعنى عند المتابعة وحسب، فالأشبه أنها مجهولة الصفة إن شاء الله؛ وأخوها: روى عنه جماعة من الثقات الكبار، ووثقه ابن حبان؛ واحتج به البخاري في «صحيحه» فهو صدوق صالح؛ وقول الحافظ عنه في «التقريب»: «مقبول» غير مقبول أصلاً.

٧٠٢٥- حدثنا أبو خيثمة، حدثنا الحسن بن موسى، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا دراج، عن السائب مولى أم سلمة، عن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ، قال: «خَيْرُ صَلَاةِ النِّسَاءِ فِي قَعْرِ بُيُوتِهِنَّ».

= وقد اختلف على هشام بن عروة في سنده، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضى، وخالفهم آخرون، فرووه عنه فقالوا: عن هشام عن أبيه عن عائشة به نحوه دون قول أم سلمة في آخره، هكذا أخرجه البخارى [٢٤٤٢]، والترمذى [٣٨٧٩]، والنسائى [٣٩٤٩]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما «تغليق التعليق» [٣/٣٥٣]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/٥] رقم [٣٠١١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/١٠٤]، والخلال فى «السنة» [٢/٧٤٥]، وغيرهم من طرق عن هشام به . . . وهو عند البخارى والترمذى فى سياق أتم.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب».

قلت: الوجهان المحفوظان عن هشام إن شاء الله؛ وبهذا جزم الدارقطنى فى «العلل» [١٤/٣٣٠]، ونحوه أشار إليه الحافظ فى «الفتح» [٥/٢٠٨]، وقد شرحنا هذا وبسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار» والحديث صحيح ثابت؛ دون قول أم سلمة فى آخره عند المؤلف ومن رواه مثله ونحوه، فلم أجد ما يشهد له بعد.

٧٠٢٥- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [٦/٣٠١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٧٠٩]، من طريقين عن عبد الله بن لهيعة عن دراج بن سمعان أبى السمح المصرى عن السائب مولى أم سلمة به.

قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٢/١٨]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «هذا إسناد صحيح».

قلت: بل ليس كما قلت أصلاً، وأنت كثيراً ما تعل الأحاديث بابن لهيعة فى مواضع متعددة من كتبك، لا سيما «إتحاف الخيرة»، فماذا جرى لك هنا؟! وفى الإسناد ثلاث علل على التوالى:

الأولى: ابن لهيعة: وهو ضعيف مختلط، وقد أشار المناوى إلى إعلاله به: فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/١٠٧٥] طبعة مكتبة الشافعى، وقبله الهيثمى فى «المجمع» [٢/١٥٤].

ونقل المناوى فى «الفيض» [٣/٤٩١]، عن الديلمى أنه قال عن هذا الحديث: «صحيح» وتعقبه بقوله: «هو زلل؛ لأنه من حديث ابن لهيعة عن دراج».

٧٠٢٥م - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَفَانُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ،
عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَهُوَ يُعَاطِيهِمُ اللَّيْلَ وَقَدْ
أَغْبَرُ شَعْرَهُ - تَعْنَى النَّبِيَّ ﷺ - قَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا نَسِيتُ، وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرٌ

= قلتُ: لكن لم ينفرد به ابن لهيعة عن دارج: بل تابعه عليه عمرو بن الحادث عن دارج بإسناده
به . . . ولكن بلفظ: (خير مساجد النساء: قعر بيوتهن).

أخرجه أحمد [٢٩٧/٦]، وابن خزيمة [١٦٨٣]، والحاكم [٣٣٧/١]، وعنه البيهقي في
«سننه» [٥١٤٣]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/١٢٥٢]، وابن عبد البر في «التمهيد»
[٤٠١/٢٣]، من طرق عن عمرو بن الحارث به.

قلتُ: قد اختلف في سنده على عمرو بن الحارث على لون غير محفوظ، ذكرناه في «غرس
الأشجار».

وقد قال الذهبي عن هذا الطريق في «المهذب»: «إسناده صويلح» كما في «فيض القدير»
[٣/٣٩١]، وتابعه عليه المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/١٠٧٧]، وهو إشارة
منهما: إلى ضعف فيه.

والعلة الثانية: دارج أبو السمع: شيخ مصرى مختلف فيه: والتحقيق أنه ضعيف؛ لكثرة
مناكيره، وقد شرحنا حاله مراراً في مواضع من (مسند أبي سعيد الخدري) فراجع ما مضى من
تعليقتنا على الأحاديث الماضية [برقم ١١٠٩، ١٣٢٩، ١٣٥٧، ١٣٧٤].

وأره قد اضطرب في متنه أيضاً، فقد رواه عنه ابن لهيعة بلفظ: (خير صلاة النساء: في قعر
بيوتهن) كما عند المؤلف وغيره، ورواه عنه عمرو بن الحارث بلفظ (خير مساجد النساء . . .)
كما وقع عند آخرين.

والعلة الثالثة: السائب مولى أم سلمة: شيخ مجهول الحال، انفرد عنه دارج بالرواية، ولم يؤثر
توثيقه إلا عن ابن حبان وحده، وقد قال ابن خزيمة: «لا أعرف السائب مولى أم سلمة بعدالة
ولا جرح» وهو من رجال (تعجيل المنفعة) وباقي رجال الحديث من رجال «التهذيب».

وفى تفضيل صلاة المرأة في بيتها على صلاتها في المسجد: أحاديث عن جماعة من الصحابة؛
وكلها معلولة، لكن يقوى بعضها بعضاً إن شاء الله؛ وقد خر جناها في «غرس الأشجار».
والحديث هنا: ضعيف بهذا اللفظ . . . والله المستعان.

٧٠٢٥م - صحيح: مضى سابقاً [برقم ١٦٤٥]، وهو حديث صحيح.

الآخِرَةَ، فَأَغْفِرَ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَمَّارٌ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ - أَوْ وَيْحَهُ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاطِنَةُ».

٧٠٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عِفَانُ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لِفَاطِمَةَ: «أَتْنِي بِزَوْجِكَ وَبَابْنَتَيْكَ»، قَالَتْ: فَجَاءَتْ بِهِمْ، فَأَلْقَى عَلَيْهِمْ كِسَاءً فَذَكِيًّا ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ آلُ مُحَمَّدٍ، فَاجْعَلْ صَلَوَاتِكَ وَبَرَكَاتِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ»، قَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ: فَرَفَعَتِ الْكِسَاءَ لِأَدْخُلَ فِيهِ فَجَذَبَهُ مِنْ يَدِي، وَقَالَ: «إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ».

٧٠٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ الْعُكْلِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلْمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، تَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَالِسَةً، فَجَاءَ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي أَشْيَاءٍ قَدْ دَرَسَتْ وَبَادَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ فِي شَيْءٍ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيَّ فِيهِ شَيْءٌ، مَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحُجَّةٍ أَرَاهَا، فَاقْتَطِعْ بِهَا مِنْ مَالِ أَخِيهِ، فَإِنَّمَا يَقْتَطِعُ بِهَا قِطْعَةً مِنَ النَّارِ تَكُونُ سَطَامًا فِي رَقَبَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فَبَكَى الرَّجُلَانِ، وَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَقِيَ الَّذِي أَطْلَبُ لِأَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وَلَكِنْ اذْهَبَا فَاقْتَسِمَا وَتَوَخَّيَا، ثُمَّ لِيُحْلَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا صَاحِبُهُ».

٧٠٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ

٧٠٢٦- صحيح: دون ذكر الصلاة فيه: مضى سابقاً [برقم ٥٩١٢].

٧٠٢٧- حسن: مضى سابقاً [برقم ٦٨٩٧].

٧٠٢٨- منكر بهذا التمام: أخرجه أحمد [٣١٥/٦]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣٠٦/١]، وابن حبان [٢٦٥٣]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان مولى عائشة عن أم سلمة .

الأزرقي بن قيس، عن ذكوان، عن أم سلمة، قالت: صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين، قلت: يا رسول الله، صليت صلاة لم تكن تصليتها! فقال: «قَدِمَ عَلَيَّ مَا لَمْ فَشَغَلْنِي عَنْ رَكَعَتَيْنِ كُنْتُ أُرَكِعُهُمَا بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ»، فقلت يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: «لا».

٧٠٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ،

= قال ابن رجب في «فتح الباري» [٣/٣٠٥]: «إسناده جيداً».

قلت: بل هو ضعيف معلول، قال أبو محمد الفارسي في «المحلى» [٢/٢٧١]: (حديث منكر؛ لأنه ليس هو في كتب حماد بن سلمة - يعني: بهذا التمام- وأيضاً؛ فإنه منقطع، لم يسمعه ذكوان من أم سلمة؛ برهان ذلك: أن أبا الوليد الطيالسي روى هذا الخبر عن حماد بن سلمة عن الأزرقي بن قيس عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة . . .) وساق الحديث نحو سياق المؤلف؛ لكن دون قول أم سلمة في آخره: (فقلت: يا رسول الله: أفنقضيهما إذا فاتتا؟! قال: لا).

ثم قال أبو محمد: «فهذه هي الرواية المتصلة، وليس فيها «أفنقضيهما نحن؟ قال: لا» فصح أن هذه الزيادة لم يسمعها ذكوان من أم سلمة، ولا ندرى عمن أخذها؟! فسقطت».

قلت: وهذا كلام جيد مستقيم؛ ورواية أبي الوليد الطيالسي التي ذكرها: قد أخرجها: الطحاوي في «شرح المعاني» [١/٣٠٢]، بإسناد صحيح إليه.

وهكذا رواه هدية بن خالد وسليمان بن حرب وعبد الملك الجدي وغيرهم عن حماد بن سلمة مثل رواية الطيالسي؛ ورواه بعضهم عن حماد فقصر به، ولم يذكر فيه (أم سلمة) وجعله من «مسند عائشة» وقول الجماعة عن حماد أصح وأولى؛ كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار».

والحديث: صحيح ثابت من طرق عن أم سلمة به نحوه . . . دون تلك الزيادة المشار إليها في آخره، وقد ضعفها البيهقي في «المعرفة» أيضاً [٣/٤٢٥-٤٢٦].

ولتلك الزيادة: شاهد منكر الإسناد من حديث عائشة، خرجناه في «غرس الأشجار» وقد تجلّد الزين ابن رجب في تقوية تلك الزيادة المنكرة، راجع كلامه في «فتح الباري» [٣/٣٠٥-٣٠٦]، وقد ناقشناه في المصدر المشار إليه.

٧٠٢٩- ضعيف: مضى سابقاً [برقم ٦٩١٦].

عن أبي جعفر محمد بن علي، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «الْحُجُّ جِهَادٌ كُلُّ ضَعِيفٍ».

٧٠٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا معاوية بن عمرو، حَدَّثَنَا أبو إسحاق الفزاري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أم سلمة، قالت: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه، ثم قال: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصْرُ»، فضح ناسٌ من أهله، فقال: «لا تَدْعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ المَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَيَّ مَا تَقُولُونَ»، ثم قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي المَهْدِيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الغَابِرِينَ، وَاغْفِرْ لَنَا، وَلَهُ يَا رَبَّ العَالَمِينَ، اللَّهُمَّ افْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِي قَبْرِهِ».

٧٠٣١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا الحسن بن موسى، حَدَّثَنَا ابن لهيعة، حَدَّثَنَا

٧٠٣٠- صحيح: أخرجه مسلم [٩٢٠]، ومن طريقه البغوي في شرح السنة [٥/٢٩٩-٣٠٠]، وفي «الأنوار» [رقم ٦٦٨]، وأبو داود [٣١١٨]، وابن ماجه [١٤٥٤]، وأحمد [٦/٢٩٧]، وابن حبان [٧٠٤١]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٧١٢]، وفي «الدعاء» [١١٥٤]، والنسائي في «الكبرى» [٨٢٨٥]، والبيهقي في «سننه» [٦٣٩٨]، وفي «المعرفة» [رقم ٧٣١٣]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٠٥٩]، والمزى في «تهذيبه» [١٩/٢٧]، وغيرهم من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عبد الله ابن زيد عن قبيصة بن عقبة عن أم سلمة به نحوه . . . وهو عند النسائي باختصار في سياقه، وعند ابن ماجه: بالفقرة الأولى منه فقط، حتى قوله: (. . . تبعه البصر) وليس عند أبي داود قوله: (إن الروح إذا قبض تبعه البصر).

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قلت: هو كما قال؛ لكن اختلف في سنده على خالد الحذاء وشيخه وشيخه، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» وبيننا هناك: أن هذا الطريق هنا: ثابت محفوظ إن شاء الله.

٧٠٣١- قوى المرفوع منه فقط: أخرجه أحمد [٦/٣٠١]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٩٦٢]، =

دراج، عن السائب مولى أم سلمة، أن نسوةً دخلن على أم سلمة من أهل حمص، فسألتهن: من أنتن؟ فقلن: من أهل حمص، فقالت: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَزَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا، نَزَعَ اللَّهُ عَنْهَا سِتْرًا».

= من طريقين عن ابن لهيعة عن دراج بن سمعان أبي السمع عن السائب مولى أم سلمة عن أم سلمة به . . . وليس عند الطبراني دخول النسوة على أم سلمة في أوله .

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧٩/١]: «هذا إسناد ضعيف، لضعف عبد الله بن لهيعة». وقال الهيثمي في «المجمع» [٦١٨/١]، بعد أن عزاه لأحمد والطبراني والمؤلف: «وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف».

قلت: وهو كما قالوا؛ لكن ابن لهيعة لم ينفرد به عن دراج، بل تابعه عليه عمرو بن الحارث المصري به نحوه . . . أخرجه الحاكم [٣٢١/٤]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٧٧٧٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٧١٠]، من طرق عن عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث بإسناده به نحوه . . . وهو عند الطبراني بالمرفوع منه فقط .

قلت: وهذا إسناد ضعيف أيضاً، مداره على دراج أبي السمع وشيخه:

١- أما دراج: فهو شيخ ضعيف على التحقيق، وقد شرحنا حاله في مواضع علقناها في (مسند أبي سعيد الخدري) فراجع تعليقنا على الحديث الماضي [١١٠٩] و[١٢٧٥] و[رقم ١٣٢٩].

٢- وأما شيخه: السائب مولى أم سلمة: فهو رجل مجهول الحال، لم يرو عنه سوى دراج وحده، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» وقد قال ابن خزيمة في «صحيحه» [٩٢/٣]: «لا أعرف السائب مولى أم سلمة بعدالة ولا جرح» وهو من رجال «تعجيل المنفعة» وباقي رجال الإسناد مشاهير من رجال «التهديب» .

لكن للمرفوع من الحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة به . . . نحوه . . . ؛ وقد مضى منها حديث عائشة [برقم ٤٦٨٠]، وقد ذكرنا هناك في تخريجه: شاهداً حسن الإسناد من حديث أم الدرداء، فانظره ثمة . . . وقد استوفينا تخريج أحاديث هذا الباب: في «غرس الأشجار» واللّه المستعان لا رب سواه .

حديث حفصة أم المؤمنين - رضى الله عنها - (*)

٧٠٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ بْنِ أَخِي جَوَيْرِيَةَ، حَدَّثَنَا جَوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِي رَكَعَتَيْنِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ.

٧٠٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا جَوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ صَفِيَةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ، حَدَّثَتْهُ عَنْ حَفْصَةَ - أَوْ عَنْ عَائِشَةَ، أَوْ عَنْ كِلْتَيْهِمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَأَمْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَوْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ - أَنْ تُحَدِّثَ عَلَيَّ مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَيَّ زَوْجَهَا».

(*) هي: أم المؤمنين؛ وزوج النبي الكريم؛ وبنات الفاروق عمر، وأخت عبد الله بن عمر؛ السيدة الجليلة؛ صاحبة المناقب والمآثر، رضى الله عنها وعن سائر الصحابة أجمعين.

٧٠٣٢- صحيح: أخرجه النسائي [١٧٧٥]، من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ عن جويرية بن أسماء عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر عن حفصة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح حجة؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» وقد توبع عليه جويرية: تابعه عبيد الله بن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر عن حفصة: (أن النبي ﷺ كان يصلى سجدتين خفيفتين بعد ما يطلع الفجر).

أخرجه البخارى [١١١٩] - واللفظ له - ومسلم [٧٢٣]، والنسائي [١٧٧٤]، وأحمد [٢/ ١٧]، والدارمى [١٤٤٣]، وابن أبى شيبه [٦٣٥٣]، والمؤلف [برقم ٧٠٥٤]، وابن راهويه [١٩٨٢]، والبيهقى فى «سننه» [٢٨٦٢، ٤٢٥٩]، وفى «المعرفة» [رقم ١٤١٩]، وأبو عوانة [٢/ ١٧٠]، وجماعة من طرق عن عبيد الله به.

قلت: وهكذا رواه أيوب ومالك وعبد الكريم الجزرى كلهم عن نافع؛ وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» وستأتى رواية عبد الكريم عند المؤلف [برقم ٧٠٣٦، ٧٠٦٢].

٧٠٣٣- صحيح: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٣٥٩]، من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن جويرية بن أسماء عن نافع مولى ابن عمر عن صفية بنت أبى عبيد عن حفصة أو عن عائشة أو كليهما به.

= قلتُ: وسنده صحيح حجة؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» وقد توبع عليه جويرية عن نافع:

١- تابعه الليث بن سعد وابن أبي ذئب وعبد الله بن دينار: على مثل رواية جويرية إسناداً وممتناً: أخرجه مسلم [١٤٩٠]، وأحمد [٢٨٦/٦]، والطيالسي [١٥٨٧]، والبيهقي في «سننه» [١٥٢٩٧]، وابن راهويه [١٠٣٩]، وأبو عروبة الخرائي في «جزء من حديثه» [رقم ١١]، وأبو عوانة [١٩٧/٣].

٢- ورواه مالك عن نافع فقال: عن صفية عن عائشة وحفصة كلاهما به... أخرجه في الموطأ [رقم ٢٤٨]، ومن طريقه أحمد [٢٨٦/٦]، وابن حبان [٤٣٠٢]، والشافعي [١٤٢٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٤٢/١٦]، وغيرهم من طرق عن مالك به. قلتُ: وقع عند أحمد: (عن عائشة أو حفصة)، هكذا بالشك، وعند الشافعي: (عن عائشة وحفصة، أو عن عائشة وحفصة) وقد رواه عبد الرزاق عن مالك بإسناده به موقوفاً، هكذا أخرجه في «مصنفه» [١٢١٣١]، وقد اختلف فيه على مالك على وجوه أخرى، ذكرناها في «غرس الأشجار».

وقد رواه يحيى بن سعيد الأنصارى عن نافع عن صفية عن حفصة وحدها به... أخرجه مسلم [١٤٩٠]، والنسائي [٣٥٠٣]، وابن ماجه [٢٠٨٦]، وأحمد [٢٨٦/٦]، والمؤلف [برقم ٧٠٥٣]، وابن أبي شيبة [١٩٢٨٦]، وابن راهويه [١٩٩٠]، والبيهقي في «سننه» [١٥٢٩٨]، وأبو عوانة [١٩٦/٣]، [١٩٧]، وجماعة من طرق عن يحيى بن سعيد به... وزاد مسلم والبيهقي والنسائي في آخره: (فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشراً) وهو رواية لأبي عوانة. قلتُ: وروى عبيد الله العمري هذا الحديث عن نافع؛ لكن اختلف عليه في سنده، فرواه عنه بعضهم على مثل رواية يحيى بن سعيد دون الزيادة في آخره: أخرجه ابن راهويه [١٩٩١]، والمؤلف [برقم ٧٠٣٥]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/رقم ٣٣٥، ٣٦٠]، وغيرهم من طرق عن عبيد الله به.

قلتُ: قد تصحف (عبيد الله) إلى (عبد الله) عند المؤلف في الطبعتين، وكذا عند الطبراني في الموضع الثاني.

ورواية جماعة آخرون عن عبيد الله فقالوا: عن نافع عن صفية عن بعض أزواج النبي ﷺ به... هكذا أخرجه مسلم [١٤٩٠]، وأبو عوانة [١٩٧/٣]، وغيرهما.

٧٠٣٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ سِوَاءٍ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِهِ، وَقَالَ: «رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبَعْتُ عِبَادَكَ».

= وهكذا رواه أيوب عن نافع: واختلف عليه في سنده أيضاً، وقد استوفينا تخريج هذا الحديث وطرقه في «غرس الأشجار».

٧٠٣٤- صحيح: أخرجه أحمد [٢٨٧/٦، ٢٨٧]، وابن أبي شيبة [٢٦٥٣١، ٢٩٣٠٩]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٥٩٧]، وابن راهويه [١٩٨٧]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٢٧٨٦]، وابن السنن في «اليوم والليلة» [٢/ رقم ٧٣٠، ٧٣١/ مع عجالة الراغب]، والخرائطي في مكارم الأخلاق [رقم ٨٩٦]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن عاصم ابن بهدلة عن سواء الخزاعي عن حفصة به نحوه . . . وزاد أحمد والنسائي والبيهقي في آخره: (ثلاث مرات) وهو رواية للمؤلف تأتي [برقم ٧٠٥٨]، وعنه ابن اليمنى في رواية له أيضاً؛ ولفظ الخرائطي في أوله: (كان إذا أوى إلى فراشه اضطجع على يده اليمنى . . .) ولفظ ابن أبي شيبة: (كان إذا أخذ مضجعه . . .) ولفظ البيهقي مثل لفظ الخرائطي، ولفظ ابن راهويه: (كان رسول الله ﷺ إذا اضطجع على فراشه اضطجع على شقه الأيمن . . .) ولفظ النسائي: (كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه وضع يده اليمنى تحت خده وقال . . .) وهو رواية لأحمد والمؤلف وابن السنن.

قلت: هذا إسناد ضعيف معلول، رجاله كلهم معروفون مقبولون سوى (سواء الخزاعي) وهو شيخ غائب الحال، لم يؤثر توثقه إلا عن ابن حبان وحده، ومعلوم تساهله في توثيق تلك الطبقة من النقلة، وقد خولف حماد بن سلمة في سنده، خالفه أبان بن يزيد العطار، فرواه عن عاصم فقال: عن معبد بن خالد عن سواء عن حفصة به نحوه مع الزيادة في آخره.

هكذا أخرجه أبو داود [٥٠٥٤]، وأحمد [٢٨٨/٦]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٥٩٨]، وعنه ابن السنن في «اليوم والليلة» [٢/ رقم ٧٣٤/ مع عجالة الراغب]، وغيرهم من طريقين عن أبان به.

قلت: هكذا زاد (معبد بن خالد) بين عاصم وسواء الخزاعي، ثم جاء الثوري ورواه عن عاصم فقال: عن المسيب بن رافع عن سواء الخزاعي عن حفصة قالت: (كان رسول الله ﷺ إذا أخذ مضجعه، وضع كفه اليمين تحت خده الأيمن).

٧٠٣٥- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عبدة، عن عبید الله، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن حفصة بنت عمر، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لَأَمْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ».

٧٠٣٦- حَدَّثَنَا أبو طالب عبد الجبار بن عاصم، حدثنا عبید الله بن عمرو الرقي،

= هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [١٠٥٩٩]، وعنه ابن السني في «اليوم والليلة» [٢/ رقم / ٧٣٣ مع عجالة الراغب]، والخراطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٨٩٨]، وعنه الفخر ابن البخاري في «مشيخته» [٢/ رقم ٥٨٧]، والدارقطني في «العلل» [١٥/ ١٢٤]، وغيرهم من طريق القاسم بن يزيد عن الثوري به.

قلت: ثم جاء زائدة بن قدامة وخالف الجميع في سنده، فرواه عن عاصم فقال: عن المسيب بن رافع عن حفصة به مثل رواية الثوري عن عاصم، فأسقط منه (سواء الخزاعي).

هكذا أخرجه النسائي [٢٣٦٧]، وعنه ابن السني في «اليوم والليلة» [٢/ ٧٣٢] مع عجالة الراغب]، وأحمد [٦/ ٢٨٧]، وعبد بن حميد في «المتخب» [١٥٤٥]، وابن أبي شيبة [٢٦٥٣٥]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٣٤٧]، وغيرهم من طرق عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة به.

قلت: الذي يبدو لي: أن عاصم بن بهدلة قد اضطرب في سند الحديث على تلك الألوان الماضية، وعاصم قد تكلم غير واحد من النقاد في حفظه، بل نقل ابن قانع عن حماد بن سلمة أنه قال: (خلط عاصم في آخر عمره) والتحقيق: أنه صدوق متماسك؛ لكنه لم يكن يحتمل منه مثل هذا التلون في الحديث الواحد، فهذا دليل على كونه لم يضبط إسناده، ويقرب عندي: أن سمعه من معبد بن خالد أو المسيب بن رافع عن سواء الخزاعي عن حفصة به... وسواء الخزاعي: مضى أنه مجهول الحال.

والحديث صحيح على كل حال: فله شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه... لكن دون تلك الزيادة عند بعضهم: (ثلاث مرات) وقد مضى من تلك الشواهد: حديث ابن مسعود [برقم ١٦٨٢، ٥٠٠٥، ٥٠٢١]، وحديث البراء بن عازب [برقم ١٧١١].

٧٠٣٥- صحيح: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٧٠٣٣].

٧٠٣٦- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٢٨٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٣٢١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٤٠]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٥/ ٣١٠]، وغيرهم =

عن عبد الكريم الجزرى، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة بنت عمر، أن رسول الله ﷺ كان إذا أذن المؤذن بالفجر، قام فصلى ركعتى الفجر، ثم خرج إلى المسجد وحرم الطعام، قال: وكان لا يؤذن حتى يصبح.

٧٠٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الْمَسِيْبِ، عَنْ حَفْصَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ الْاِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيْسَ.

= من طرق عن عبيد الله بن عمرو الرقى عن عبد الكريم بن مالك الجزرى عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر عن حفصة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» وقد أعل بما لا يقدر؛ كما بيناه فى «غرس الأشجار».

٧٠٣٧- صحيح: أخرجه النسائى [٢٣٦٧]، وأحمد [٦/٢٨٧]، وابن أبى شيبه [٩٢٢٨]، وعبد ابن حميد فى «المنتخب» [١٥٤٥]، وغيرهم من طريق زائدة بن قدامة عن عاصم بن بهدلة عن المسيب بن رافع عن حفصة به.

قلت: هذا إسناد معلول، والمسيب بن رافع لا يعرف له سماع من حفصة أصلاً، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن عاصم عن المسيب فأدخل فيه (سواء الخزاعى) بينه وبين حفصة، ورواه آخر عن عاصم فقال: عن المسيب عن حارثة بن وهب عن حفصة به . . .

ثم جاء حماد بن سلمة وخالف الجميع فى سنده، ورواه عن عاصم فقال: عن سواء الخزاعى عن حفصة قالت: (كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من الشهر: الإثنين والخميس والإثنين من الجمعة الأخرى).

هكذا أخرجه أبو داود [٢٤٥١] - واللفظ له - والنسائى [٢٣٦٦]، وأحمد [٦/٢٨٦]، [٢٨٧]، والمؤلف [برقم ٧٠٤٧، ٧٠٥٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٣٥٢]، والبيهقى فى «سننه» [٨٢٢٩]، وفى «الشعب» [٣/٢٧٨٦، ٣٨٥٠]، وابن راهويه [١٩٨٧]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥٤٤]؛ وجماعة من طرق عن حماد بإسناده به.

قلت: فهذه ثلاثة ألوان من الاختلاف على عاصم فى سنده، وهناك لون رابع، ذكرناه فى «غرس الأشجار» ومدارها كلها على عاصم بن بهدلة: وقد تكلم جماعة فى حفظه، ونقل عن حماد بن سلمة أنه قال: (خلط عاصم فى آخر عمره) فالظاهر عندى: أنه اضطرب فى سند الحديث على تلك الألوان كلها.

٧٠٣٨- حَدَّثَنَا يحيى بن أيوب ، حَدَّثَنَا شعيب بن حرب ، حَدَّثَنَا شيبان أبو معاوية ، حَدَّثَنَا أبو يعفور العبدى ، عن عبد الله بن أبي سعيد ، عن حفصة ، أن النبي ﷺ ، قال فى عثمان : «ألا أَسْتَحِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ؟!» .

٧٠٣٩- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج ، حَدَّثَنَا حماد بن سلمة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن حفصة ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا صلى الجمعة دخل بيتها فصلّى ركعتين .

= وسياق المؤلف هنا : صحيح ثابت ، له شواهد عن جماعة من الصحابة ، مضى منهم حديث عائشة [برقم ٤٧٥١] ، وسنده صحيح كما أوضحناه هناك ؛ وقد خرجنا أحاديث الباب فى «غرس الأشجار» .

٧٠٣٨- صحيح : أخرجه أحمد [٢٨٨/٦] ، وفى «فضائل الصحابة» [١/ رقم ٧٤٨ ، ٧٤٩] ، وعبد ابن حميد فى «المنتخب» [١٥٤٧] ، والبيهقى فى «سننه» [٣٠٦١] و[٣٠٦٢] ، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٣٥٥] ، وفى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٩٣٢] ، والبخارى فى «تاريخه» [١٠٤/٥] ، والحسن بن عرفة فى «جزئه» [رقم ٧٥] ، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٧٣] ، والحارث فى «مسنده» [رقم ٩٦٠] ، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن أبي سعيد أبي زيد المدنى عن حفصة به نحوه فى سياق أتم ، وهو عند البخارى : نحو سياق المؤلف .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٩٠/٩] : «رواه أحمد والطبرانى فى «الكبير والأوسط» وأبو يعلى باختصار كثير ؛ وإسناده حسن» .

قلت : مداره على (عبد الله بن أبي سعيد) أبى زيد المدنى ؛ وهو شيخ مجهول ، لم يؤثر فيه توثيق عن أحد أصلاً ، وهو من رجال «تعجيل المنفعة» [ص ٢٢٣] .

والحديث صحيح ثابت على كل حال : ففى الباب عن جماعة من الصحابة به . . .

مضى منها : حديث عائشة [برقم ٤٨١٥] ، وحديث أم سلمة [برقم ٦٩٤٧] ، والله المستعان .

٧٠٣٩- صحيح : أخرجه ابن راهويه [١٩٨٢] ، من طريق عبدة بن سليمان ، عن عبيد الله بن عمر العمرى عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر ، عن حفصة به نحوه فى سياق أتم .

قلت : وهذا إسناد كالذهب ، وقد توبع عليه عبيد الله : تابعه أيوب عن نافع بإسناده به نحوه فى سياق أتم . . . عند أحمد [٦/٢] ، وجماعة ؛ وقد خرجناه فى «غرس الأشجار» والله المستعان .

٧٠٤٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ الْقُرَشِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ بَكْرِ الثَّقَفِيُّ الرَّقِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ حِيَّانَ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «الدَّجَالُ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا غَضَبَةٌ يَغْضِبُهَا».

٧٠٤١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا الْأَشْجِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنْ الْحَرِّ بْنِ الصِّيَاحِ، عَنْ هِنْدَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ: أَرَبْعَةٌ لَمْ يَكُنْ يَدْعُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَالْعَشْرُ، وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ.

٧٠٤٠- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [٢٠٨٣٢]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٧٣/١٥]- [٧٤]، وابن راهويه [١٩٩٩]، من طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن حفصة قالت: (كنا نتحدث أن الدجال يخرج عند غضبة يغضبها) مع سياق طويل في أوله.

قلت: وسنده صحيح كما قال الحافظ في «الفتح» [٣٢٥/١٣]، وقد توبع عليه معمر، تابعه: ١- شعيب بن أبي حمزة على مثل رواية معمر: عند الطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣١٤٤]، بإسناد صحيح إليه به.

٢- وصالح بن كيسان: على مثل رواية معمر أيضاً، لكن دون السياق الطويل في أوله، أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٣٧٠]، من طريق ابن المديني عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح به.

قلت: وهذا إسناد صحيح إلى صالح أيضاً؛ وقد خولف هو ومعمر وشعيب في متنه، خالفهم سليمان بن أبي كريمة عند المؤلف، فجعل قول حفصة الموقوف عليها: (كنا نتحدث... إلخ) مرفوعاً: بمعناه من قول النبي ﷺ.

وسليمان هذا شيخ ضعيف منكر الحديث، وهو من رجال «الميزان ولسانه» [١٠٢/٣]. لكنه توبع على رفع الحديث عن ابن عمر عن حفصة به... كما يأتي قريباً [برقم ٧٠٦١]، وهو حديث صحيح مرفوعاً بلا ريب.

٧٠٤١- ضعيف بهذا السياق والتمام: مضى الكلام عليه [برقم ٦٨٨٩].

٧٠٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ زُرَّارَةَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الْمَسِيبِ بْنِ رَافِعٍ، وَمَعْبُدٍ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبِ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي حَفْصَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْعَلُ يَمِينَهُ لَطْعَامِهِ، وَيَجْعَلُ شِمَالَهُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ.

٧٠٤٢- حسن لغيره: أخرجه أبو داود [٣٢]، وابن حبان [٥٢٢٧]، والحاكم [١٢٢/٤]، والمؤلف في «المعجم» [رقم ٢٢٢]، وعنه الحافظ في «نتائج الأفكار» [١٤٧/١ / طبعة دار ابن كثير]، وغيرهم من طريق أبي أيوب عبد الله بن عليّ الإفريقي عن عاصم بن أبي النجود عن المسيب بن رافع ومعبد بن خالد كلاهما عن حارثة بن وهب الخزاعي عن حفصة به . . . وزاد أبو داود: (وشرا به وثياه . . .) بعد قوله: (لطعامه . . .) ومثله عند الحاكم والطبراني والبيهقي .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلتُ: وقد تعقبه الذهبي بقوله: (في سنده مجهول) كذا قال، وهو تعقب غامض، ليس له سوى تأويل واحد قد ذكرناه في «غرس الأشجار» وأحسن من هذا التعقب: قول الحافظ في «نتائج الأفكار» [١٤٧-١٤٨]، عقب ذكر تصحيح الحاكم قال: «وفي تصحيحه نظر؛ لأن في أبي أيوب الإفريقي، واسمه عبد الله بن عليّ -مقالاً! مع الاضطراب من عاصم في سنده، وقد تكلموا في حفظه . . .».

قلتُ: وحاصل هذا أن بالإسناد علتين:

الأولى: أبو أيوب الإفريقي: شيخ مختلف فيه، ذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات» ومشاه ابن معين؛ أما أبو حاتم الرازي فإنه قال: «مجهول» كما نقله عنه ابنه في «العلل» وقال أبو زرعة: «ليس بالمتين، في حديثه إنكار، هولين».

قلتُ: وهذا جرح مفسر بشأن الرجل، وقد قال عنه الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ». وبهذا الإفريقي: أعل المنذرى وأبو الفتح اليعمرى هذا الحديث، وقالوا: «فيه الإفريقي، وفيه مقال» نقله عنهما المناوي في «الفيض» [٢٠٣/٥]، ثم نقل عنه الزين العراقي أنه قال: (وإشارة المنذرى إلى تضعيفه غير معمول بها؛ لأن المقال في أبي أيوب غير قاذح، لكن فيه شيء آخر، وهو الاختلاف في إسناده».

قلتُ: وهذا هو العلة الثانية.

= ٢- وهي الاختلاف في سنده، ولذلك قابل ابن سيد الناس: (هو مُعَلَّل) كما نقله عنه المناوي في «الفيض» [٥/٢٠٣]، فقد اضطرب عاصم بن أبي النجود في سنده على أولوان، ذكرناها في «غرس الأشجار».

وعاصم: قد تكلم جماعة من النقاد في حفظه؛ بل نقل عن حماد بن سلمة أنه قال: «خلط عاصم في آخر عمره» فلعل هذا من ذلك، وقد غفل جماعة من المتأخرين عن تلك العلة الثانية، ووفق بعضهم يصحح سنده، وبعضهم يراه جيداً أو حسناً، فقال المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/٥٢٩ / طبعة مكتبة الشافعي]، بعد أن حكى عزوه لأحمد وحده قال: (عن قصة أم المؤمنين بإسناد صحيح، وقيل: حسن، ولم يصب من ضعفه) ونقل في «الفيض» [٥/٢٠٣]، عن بعض شراح أبي داود أنه قال: (هو حسن لا صحيح) وعلل ذلك بكون أبي أيوب هذا إلى الضعف أقرب، وقد رأيت النووي: قد جود سنده أيضاً في «المجموع» [١/٣٨٤]، وكل هذا تساهل لا يخفى.

أما متن الحديث: فقد رمز السيوطي إلى صحته في «الجامع الصغير»، وحسنه الحافظ في «نتائج الأفكار» [١/٤٦، ٤٨ / طبعة دار ابن كثير]، وهذا الثاني أقرب إن شاء الله؛ فإن للحديث شاهداً من رواية عائشة به نحوه . . . عند أبي داود وأحمد وجماعة من طريقتين عن إبراهيم النخعي عن عائشة به.

قلت: الطريقتان إلى إبراهيم مغموزان، وإبراهيم لم يسمع من عائشة شيئاً، كما جزم به أبو حاتم الرازي وأبو زرعة وغيرهما، راجع «جامع التحصيل» [ص ١٤١]. وقد اختلف في سنده أيضاً، والمحفوظ: هو قول من رواه عن إبراهيم عن عائشة به.

نعم: له طريق آخر يرويه الأعمش عن بعض أصحابه - أو عن رجل - عن مسروق عن عائشة به نحوه . . . أخرجه أحمد [٦/١٦٥]، وابن أبي شيبه [١٦١٥] و[٢٥٤٦٩]، من طريق ابن فضيل عن الأعمش به.

قلت: وهذا إسناد رجاله رجال «الصحيح» لولا إبهام شيخ الأعمش، فإن كان هو (إبراهيم النخعي) الواقع في الطريق الماضي؛ فالإسناد صحيح حجة؛ وإلا: فهو معلول بجهالة هذا الميهم. وهذا الطريقان عن عائشة: إذا انضافا إلى حديث حفصة هنا؛ أرجو أن يكون الحديث حسناً لغيره إن شاء الله . . . وقد بسطنا تخريجه والكلام عليه في «غرس الأشجار» ورددنا هناك =

٧٠٤٣- حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَّازُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أُمِّةِ بْنِ صَفْوَانَ، سَمِعَ جَدَّهُ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي حَفْصَةُ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيُؤْمِنَنَّ هَذَا الْبَيْتَ جَيْشٌ يَغْزُونَهُ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ خُسِفَ بِأَوْسَطِهِمْ، فَنَادَى أَوْلَهُمْ وَأَخْرَهُمْ فَيُخَسَفُ بِهِمْ جَمِيعًا، فَلَا يَنْجُو إِلَّا الشَّرِيدُ الَّذِي يُخْبِرُ عَنْهُمْ»، قَالَ سَفِيَانُ: فَقَامَ إِلَى أُمِّةِ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَيْكَ مَا كَذَبْتَ عَلَى جَدِّكَ، وَأَشْهَدُ عَلَى جَدِّكَ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ عَلَى حَفْصَةَ، وَأَشْهَدُ عَلَى حَفْصَةَ أَنَّهَا لَمْ تَكْذِبْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= على من تساهل وصحح بعض تلك الألوان المرجوحة من الاختلاف في سند حديث عائشة الماضى، والله المستعان لا رب سواه.

● تنبيه: قد تصحفت: (حارثة بن وهب) عند الحاكم إلى (جارية بن وهب) وليس عنده هو وابن حبان في سنده: (معبد بن خالد) مقروناً مع المسيب، وإنما هو عندهما عن عاصم عن المسيب وحده عن حارثة به. وقد تحرف أيضاً حرف (عن) بين عاصم والمسيب عند الحاكم إلى: (بن) فصار هكذا: (عن عاصم بن المسيب بن رافع به . . .) وكذا تصحفت (معبد بن خالد) في سند الطبرانى إلى (معبد بن حارث)، وكذا تحرف عنده: (حارثة بن وهب) إلى: (جارية بن وهب) وليس بشيء أيضاً . . . فانتبه يا رعاك الله.

٧٠٤٣- صحيح: أخرجه مسلم [٢٨٨٣]، والنسائى [٢٨٨٠]، وابن ماجه [٤٠٦٣]، وأحمد [٢٨٥/٦]، والحاكم [٤٧٦/٤]، والحميدى [٢٨٦]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٢٣] رقم [٣٤٥]، والبخارى فى «تاريخه» [١١٨/٥]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٥/٥] رقم [٥٩٢]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [٣٦٢/١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٠٤، ٢٠٣/٢٩]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن أمية بن صفوان بن عبد الله بن صفوان المكى عن جده عن حفصة به نحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قلت: كلا، بل أخرجه مسلم فى (كتاب الفتن) من «صحيحه» كما مضى؛ وقد توبع عليه أمية ابن صفوان عن جده: تابعه يوسف بن ماهك وعبد الرحمن بن موسى؛ لكن اختلف على يوسف فى سنده.

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . مضى منها:

عن أبى هريرة وعائشة وأم سلمة؛ ويأتى عن صفية [برقم ٧٠٦٩، ٧١١٦].

٧٠٤٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ شَيْبٍ - بَغْدَادِيٌّ - حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن أم مبشر، عن حفصة، أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ لَا يَدْخُلَ النَّارَ أَحَدٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، شَهِدَ بَدْرًا وَالحُدَيْبِيَّةَ»، قالت: فقلت: أليس الله عز وجل يقول: ﴿وَإِنْ مَنَّكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، فقال رسول الله ﷺ: «أَفَلَمْ تَسْمَعِيهِ يَقُولُ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]».

٧٠٤٤- صحيح: أخرجه أحمد [٢٨٥/٦]، وابن ماجه [٤٢٨١]، وابن راهويه [١٩٨٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٣٥٨، ٣٦٣]، وهناد في «الزهد» [١/٢٣٠]، وابن أبي عاصم في «السنة» [٢/٨٦٠]، والبغوي في «شرح السنة» [١٤/١٩٣-١٩٤]، والثعلبي في «تفسيره» [٦/٢٢٧]، وأبو جعفر ابن البخاري في الجزء الرابع من حديثه [رقم/ ١٢١ ضمن مجموع مؤلفاته]، وغيرهم من طريق أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن أبي سفيان طلحة بن نافع القرشي عن جابر بن عبد الله عن أم مبشر الأنصارية عن حفصة به نحوه. قلت: وهذا إسناد جيد مستقيم؛ وعن حفصة عن أبي سفيان: محمولة على السماع؛ لكونه كان أكثر من الرواية عنه كما بينا ذلك في مواضع من «مسند جابر» وناقشنا هناك من تكلم في رواية أبي سفيان عن جابر، فراجع ما علقناه على الماضي [برقم ١٨٩٢] و[رقم ٢٠٠٩، ٢٠٥٢]، وغيرها في «مسند جابر».

وقد احتج مسلم بتلك الترجمة (الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أم مبشر) في «صحيحه». ورجال الإنسداد كلهم من رجال «الصحيح» وأم مبشر الأنصارية: صحابية معروفة. وفي أبي سفيان: كلام لبعضهم؛ إلا أنه صدوق صالح يحتج بحديثه.

وقد قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٤/٢٥٥]، بعد أن ساق الحديث من طريق ابن ماجه قال: «هذا إسناد صحيح؛ إن كان أبو سفيان سمع من جابر».

قلت: سماعه منه لا ريب فيه، وقد صرح به في عدة أخبار، أخرج مسلم بعضها [رقم ٨٢]، وقد مضى الإجابة على ما شكك فيه بعض النقاد من سماع أبي سفيان عن جابر: في مواضع سابقة من (مسند جابر) فراجع ما علقناه على الماضي [برقم ١٨٩٢]، وغيره.

٧٠٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْدُمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا كَانَتْ قَاعِدَةً وَعَائِشَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَدِدْتُ أَنْ مَعِيَ بَعْضُ أَصْحَابِي نَتَحَدَّثُ»، فَقَالَتْ: عَائِشَةُ: أُرْسِلْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ يَتَحَدَّثُ مَعَكَ، قَالَ: «لَا»، قَالَتْ حَفْصَةُ:

= وقد اختلف في سنده على الأعمش، فرواه عنه أبو معاوية الضرير على الوجه الماضى، قال الدارقطنى فى «العلل» [٢٠٢/١٥]: «وخالفه: عبد الله بن إدريس وأبو عوانة، وسفيان الثورى، وجريير بن عبد الحميد، روه عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر عن أم مبشر أنها سمعت النبى ﷺ» .

قلت: يعنى يجعلونه من (مسند أم مبشر) ورواية ابن إدريس: عند أحمد [٣٦٢/٦]، وابن حبان [٤٨٠٠]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٥/ رقم ٢٦٦]، وابن راهويه [١٩٩٥]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١٠١/٦]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٣٤٩١]، وأبى نعيم فى «المعرفة» [٦/ رقم ٨٠٣٥]، وغيرهم من طرق عن ابن إدريس عن الأعمش عن أبى سفيان عن أم مبشر قالت: (سمعت رسول الله ﷺ وهو فى بيت حفصة يقول . . .).

قلت: وهكذا رواه ابن جريج قال: أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: (أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبى ﷺ يقول عند حفصة: . . .) وساق الحديث نحوه . . .

أخرجه مسلم [٢٤٩٦]، وأحمد [٤٢٠/٦]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٣٢١]، والحسين بن حرب فى «زوائده على زهد ابن المبارك» [رقم ١٤١٧]، والبيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٣٧١]، وفى الاعتقاد [ص ٣٢٢]، وفى «الأسماء والصفات» [١/ رقم ٣٤٩]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٦/ رقم ٨٠٣٦]، وجماعة من طريق ابن جريج به .

قلت: يشبه عندى أن تكون أم مبشر قد تثبتت فى لفظه أو فيه كله من حفصة، وهما قد سمعاه معاً من رسول الله ﷺ فكانت ربما روته عن حفصة، كما وقع ذلك فى رواية أبى معاوية الضرير عن الأعمش؛ وهذا عندى أولى من توهم أبى معاوية فى سنده، والخطب فى هذا يسير إن شاء الله . وكان جابر بن عبد الله: ربما أرسل الفقرة الأولى عن النبى ﷺ، ولا يذكر فيه (أم مبشر) ولا (حفصة)، كما وقع ذلك عند أحمد [٣/ ٣٥٠، ٣٩٦]، وجماعة . . . والله المستعان .

٧٠٤٥- منكر بهذا اللفظ والتمام: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٦٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٩/ ٢٨٩-٢٩٠]، كلاهما من طريق المؤلف به .

أرسل إلى عمر يتحدث معك، قال: «لا، وَلَكِنْ أَرْسَلُ إِلَى عُثْمَانَ»، فجاء عثمان فدخل فقامتا فأرختا الستر، فقال رسول الله ﷺ لعثمان: «إِنَّكَ مَقْتُولٌ مُسْتَشْهِدٌ فَاصْبِرْ صَبْرَكَ اللَّهُ، وَلَا تَخْلَعَنَّ قَمِيصًا قَمَصَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثِنْتَى عَشْرَةَ سَنَةً وَسِتَّةَ أَشْهُرٍ، حَتَّى تَلْقَى اللَّهَ وَهُوَ عَنكَ رَاضٍ»، قال عثمان: إن دعا النبي ﷺ لى بالصبر، فقال: «اللَّهُمَّ صَبْرَهُ»، فخرج عثمان، فلما أدبر قال رسول الله ﷺ: «صَبْرَكَ اللَّهُ فَإِنَّكَ سَوْفَ تُسْتَشْهِدُ وَتَمُوتُ وَأَنْتَ صَائِمٌ وَتُفْطِرُ مَعِيَ».

٧٠٤٦- قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَحَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ مِثْلَ ذَلِكَ.

= قال الهيثمي في «المجمع» [١٠٤/٩]: «رواه أبو يعلى واللفظ له، وفي إسناد أبي يعلى: إبراهيم ابن عمر بن عثمان العثماني، وهو ضعيف».

قلت: إنما هو (إبراهيم بن عمر بن أبان بن عثمان بن عفان) فجدّه هو: (أبان) وليس: (عثمان) وهو شيخ ضعيف منكر الحديث كما قاله أبو حاتم الرازي؛ وقد ترك أبو زرعة حديثه، وقال البخاري: «في حديثه بعض المناكير».

قلت: مثل حديثه هنا بلا ريب، وقد ضعفه غير واحد أيضاً؛ راجع ترجمته من «اللسان» [١/ ٨٦]، وقد أنكر عليه ابن عدى: هذا الحديث، وساقه له في ترجمته من «الكامل» وأبوه (عمر ابن أبان) قال عنه البخاري: «فيه نظر» وهذا جرح شديد عنده، وذكره غير واحد في «الضعفاء» وخالفهم ابن حبان وذكره في «الثقات» [١٥٣/٥]، والضعف به أولى، وهو من رجال «الميزان» ولسانه».

ولإبراهيم في هذا الحديث إسناد آخر، فرواه عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة به مثل حديث حفصة، أخرجه المؤلف في الآتي [٧٠٤٦]، وعنه ابن عدى وابن عساكر.

وقد عرفت: أن إبراهيم وأباه مجروحان، وباقي رجال هذا الإسناد والذي قبله مشاهير من رجال «الصحيح» وأبو معشر في سنده: هو يوسف بن يزيد البراء.

وللحديث: شواهد دون هذا السياق هنا، مضى منها حديث عائشة عند المؤلف [برقم ٤٨٠٥]، والله المستعان لا رب سواه.

٧٠٤٦- منكر: انظر قبله.

٧٠٤٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، قَالَ حَمَادٌ: أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ، عَنْ سِوَاءِ أُخَى مَغِيثٍ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ: الْإِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ، وَالْإِثْنَيْنِ مِنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى.

٧٠٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النُّضَرِ، حَدَّثَنَا أَبُو النُّضَرِ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْأَشْجَعِيَّ - وَليْسَ بَعْبِيدُ اللَّهِ - عَنْ عَمْرُو بْنِ قَيْسٍ، عَنِ الْحَرِّ بْنِ الصِّيَاحِ، عَنْ هَنِيْدَةَ بِنِ خَالِدِ الْحَزَاعِيِّ، عَنِ حَفْصَةَ، قَالَتْ: أَرْبَعٌ لَمْ يَكُنْ رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُهُنَّ: صِيَامِ الْعَشْرِ، وَعَاشُورَاءَ، وَصُومِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ.

٧٠٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ عَمْرُو بْنِ قَيْسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَا ذَكَرَ ابْنَهُ.

٧٠٤٧- ضَعِيفٌ بَذَا التَّمَامِ: مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا [بِرَقْم ٧٠٣٧]، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ ﷺ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، لَكِنْ دُونَ تَعْيِينِهَا مِنْ أَيَّامِ الشَّهْرِ كَمَا هُنَا، وَسِوَاءِ أَخُو مَغِيثٍ فِي سَنَدِهِ: هُوَ شَيْخٌ مَجْهُوْلُ الْحَالِ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ وَقَدْ اضْطَرَبَ عَاصِمٌ بِنِ بَهْدَلَةَ فِي سَنَدِهِ عَلَى الْوَانِ، كَمَا مَضَى بَيَانُ ذَلِكَ هُنَاكَ [بِرَقْم ٧٠٣٧].

وَلِنَحْوِ هَذَا السِّيَاقِ: شَاهِدٌ ضَعِيفٌ مَعْلُوْلٌ، مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ [بِرَقْم ٦٨٨٩]، فَارْجِعْ كَلَامَنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ.

٧٠٤٨- ضَعِيفٌ: مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ [بِرَقْم ٦٨٨٩].

٧٠٤٩- ضَعِيفٌ: انْظُرْ قَبْلَهُ.

● تَنْبِيْهِ: قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ فِي آخِرِهِ: (وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُهُ؟! فَالضَّمِيرُ فِي (ابْنِهِ) عَائِدٌ عَلَى هَاشِمِ بْنِ الْقَاسِمِ أَبِي النُّضَرِ؛ وَقَدْ رَوَاهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِهِ أَبِي بَكْرٍ عَنْهُ فِي الْإِسْنَادِ الْمَاضِي؛ وَرَوَاهُ هُنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هَاشِمِ بِهِ.

وَلَمْ أَظُنْ إِلَى هَذَا الشَّيْءِ الَّذِي لَمْ يَرُوْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْقَاسِمِ فِي هَذَا الطَّرِيقِ هُنَا، وَرَوَاهُ عَنْهُ ابْنُهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنِ هَاشِمِ فِي الْإِسْنَادِ الْمَاضِي قَبْلَهُ! فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ سَاقَ ابْنُ حَبَانَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «صَحِيْحِهِ» [٦٤٢٢]، مِنْ طَرِيقِ الْمُؤَلِّفِ بِهِ مِثْلَ اللَّفْظِ الْمَاضِي قَبْلَهُ.

٧٠٥٠- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ: لَمَّا أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَحْلَ بِعَمْرَةَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَحْلَ مَعَنَا؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ هُدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ».

٧٠٥٠- صحيح: أخرجه البخارى [١٦١٠]، ومسلم [١٢٢٩]، والنسائى [٢٦٨٢]، وابن ماجه [٣٠٤٦]، وأحمد [٢٨٣/٦]، وابن راهويه [١٩٩٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٢٣] رقم ٣١١، [٣٧٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٦٢٦]، والطحاوى فى «المشکل» [١٠/١٩٦]، وأبو نعیم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٨٥٤]، وجماعة من طرق عن عبید الله بن عمر العمرى عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر عن حفصة به نحوه.

قلت: قد رواه جماعة عن نافع: منهم:

١- مالك على نحوه: أخرجه فى «الموطأ» [٨٨٢]، ومن طريقه البخارى [١٤٩١]، [١٦٣٨]، [٥٥٧٢]، ومسلم [١٢٢٩]، وأبو داود [١٨٠٦]، والنسائى [٢٧٨١]، وأحمد [٦/٢٨٤]، وابن حبان [٣٩٢٥]، والشافعى [٩٥٣]، والمؤلف [٧٠٥٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/١٤٤]، وفى «المشکل» [١٠/١٩٧]، وجماعة من طرق عن مالك به.

٢- ومحمد بن إسحاق على نحوه: عند أحمد [٦/٢٨٥]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٢٣] رقم ٣١٥، والمؤلف [برقم ٧٠٥٢]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/١٢٦]، وغيرهم من طريقين عن محمد بن إسحاق به.

قلت: وسنده صحيح فى المتابعات؛ وقد صرح ابن إسحاق بالسمع عند الجميع سوى المؤلف.

٣- وجعفر بن برقان على نحوه مختصراً بلفظ: (أمرنى رسول الله ﷺ أن أحل فى حجته التى حج) أخرجه أحمد [٦/٢٨٥]، والمؤلف [برقم ٧٠٦٣]، والحرث فى «مسنده» [١/١] رقم / ٣٧٥ زوائد الهيثمى، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٢٣] رقم ٣٨٢، وأبو نعیم فى «المعرفة» [٦/٦] رقم ٧٤٠٥، وغيرهم من طريق كثير بن هشام عن جعفر به.

قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم.

وهكذا رواه موسى بن عقبة وعمرو بن الحارث وابن جريج وعبد الله بن نافع وغيرهم عن نافع بإسناده به نحوه . . . وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» وذكرنا هناك: أنه قد اختلف فى سنده على نافع على ألوان غير محفوظة . . . والله المستعان.

٧٠٥١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ شَتِيرِ بْنِ شَكْلٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ.

٧٠٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَحِلَّ بِعُمْرَةٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَحِلَّ؟ قَالَ: «إِنِّي أَهْدَيْتُ وَلَبَّدْتُ».

٧٠٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لَأَمْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَوْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ- أَنْ تُحِدَّ عَلَيَّ مَيْتَ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ».

٧٠٥٤- حَدَّثَنَا زَهِيرٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي حَفْصَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرَ.

٧٠٥١- صحيح: أخرجه الحميدي [٢٨٧]، ومسلم [١١٠٧]، وابن ماجه [١٦٨٥]، وأحمد [٢٨٦/٦]، وابن حبان [٢٥٤٢]، والطيالسي [١٥٨٦]، وابن أبي شيبة [٩٣٩٦]، والنسائي في «الكبرى» [٣٠٨٠، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٩٠/٢]، والبيهقي في «سننه» [٧٨٩٣]، وأبو عوانة [٢١١/٢-٢١٢]، وابن راهويه [١٩٨٣] و[١٩٨٤]، وغيرهم من طريقين (منصور، والأعمش) عن مسلم بن صبيح أبي الضحى عن شتير بن شكل عن حفصة به.

قلت: قد اختلف في سنده على ألوان، لكن هذا الوجه هو الصواب كما جزم به النسائي والدارقطني؛ وقد بينا ذلك في «غرس الأشجار» . . . والله المستعان.

٧٠٥٢- صحيح: مضى سابقاً [برقم ١٧٥٠].

٧٠٥٣- صحيح: مضى قريباً [برقم ٧٠٣٥].

٧٠٥٤- صحيح: مضى قريباً [برقم ٧٠٣٢].

٧٠٥٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، عن المطلب بن أبي وداعة، عن حفصة، قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى في سبحة جالساً، حتى كان قبل موته بعام، فكان يصلي جالساً، فيقرأ السورة، فيرتها حتى تكون أطول من أطول منها.

٧٠٥٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا عبد الرحمن، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة، أنها قالت للنبي ﷺ: ما لك لم تحل من عمرتك؟ قال: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَدْيِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ».

٧٠٥٧- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حَدَّثَنَا إسماعيل بن إبراهيم، حَدَّثَنَا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: رأيت في المنام كأنما بيدي قطعة إستبرق، ولا أشير بها إلى مكان من

٧٠٥٥- صحيح: أخرجه مالك [٣٠٩]، ومن طريقه مسلم [٧٣٣]، والترمذي [٣٧٣]، والنسائي [١٦٥٨]، وأحمد [٢٨٥/٦]، ومالك [١٣٨٦]، وابن خزيمة [١٢٤٢]، وابن حبان [٢٥٠٨، ٢٥٨٠]، وابن راهويه [٢٠٠٣]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/٢٣٩]، والبيهقي في «سننه» [٤٣٦٤]، وفي «المعرفة» [رقم ١٤٣٩]، والبغوي في «شرح السنة» [١٠٧/٤]، وأبو عوانة [٥٣٢/١]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ١٦٦٤]، والشافعي في «سننه» [رقم ٢٣/رواية الطحاوي]، وغيرهم من طريق مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة عن حفصة به.

قلت: وهكذا رواه معمر ويونس وإبراهيم بن أبي عبلة وشعيب وجماعة، كلهم عن الزهري به نحوه . . . وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٧٠٥٦- صحيح: مضى قريباً [برقم ٧٠٥٠].

٧٠٥٧- صحيح: أخرجه البخاري [٦٦١٣]، ومسلم [٢٤٧٨]، والترمذي [٣٨٢٥]، وأحمد [٥/٢]، وابن حبان [٧٠٧٢]، والنسائي في «الكبرى» [٧٦٤٦، ٨٢٨٩]، والبغوي في «شرح السنة» [١٤٦/١٤٧-١٤٦]، والبيهقي في «دلائل النبوة» [رقم ٢٩٤٤]، وغيرهم من طرق عن أيوب السختياني عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به نحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وهكذا رواه غير واحد عن نافع مولى ابن عمر به نحوه.

الجنة إلا طارت بى إليه، قال: فقصتها حفصة على النبي ﷺ، فقال: «إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ -أَوْ- إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ».

٧٠٥٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا يزيد بن هارون، أَخبرنا حماد بن سلمة، عن عاصم بن أبى النجود، عن سواء الخزاعى، عن حفصة بنت عمر، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه وضع يده اليمنى تحت خده، وقال: «رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ»، ثلاث مرات.

٧٠٥٩- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حَدَّثَنَا روح بن عبادة، حَدَّثَنَا حمادٌ، عن عاصم بن بهدلة، عن سواء، عن حفصة أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيامٍ من الشهر: الإثنين، والخميس، والإثنين من الجمعة الأخرى.

٧٠٦٠- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا معلى بن منصور، حَدَّثَنَا ابن أبى زائدة، حَدَّثَنَا أبو أيوب الأفريقى، عن عاصم، عن المسيب بن رافع، ومعبد، عن حارثة بن وهب، قال: حَدَّثَنِي حفصة زوج النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ كان يجعل يمينه لطعامه وشرابه، ويجعل يساره لما سوى ذلك.

٧٠٦١- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حَدَّثَنَا روح بن أسلم، حَدَّثَنَا حمادٌ، عن أيوب، وعبيد الله بن عمر، عن نافع، أن ابن عمر رأى ابن صائد فى سكة من سكك المدينة، فسبه ابن عمر ووقع فيه، فانتفخ حتى سد الطريق، فضربه ابن عمر بعضاً فسكن حتى عاد فانتفخ

٧٠٥٨- صحيح: دون قوله: (ثلاث مرات): مضى الكلام عليه [برقم ٧٠٣٤].

٧٠٥٩- ضعيف: مضى الكلام قريباً [برقم ٧٠٣٧].

٧٠٦٠- حسن لغيره: مضى قريباً [برقم ٧٠٤٢].

٧٠٦١- صحيح: أخرجه أحمد [٢٨٣/٦]، وابن حبان [٦٧٩٣]، وحنبل بن إسحاق فى «الفتن»

[رقم ٣٩]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن نافع مولى ابن عمر

حتى سد الطريق، فضربه ابن عمر بعضاً معه حتى كسرها عليه، فقالت له حفصة: ما شأنك وشأنه؟! ما يولعك به؟! أما سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إِنَّمَا يَخْرُجُ الدَّجَالُ مِنْ غَضَبَةٍ يَغْضِبُهَا»؟!.

٧٠٦٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا عبد الجبار الخطابي، حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة، أن النبي ﷺ كان إذا أذن المؤذن صلى ركعتين، وحرّم الطعام، وكان لا يؤذن حتى يطلع الفجر.

٧٠٦٣- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حَدَّثَنَا كثير بن هشام، حَدَّثَنَا جعفرٌ، حَدَّثَنَا نافعٌ، أن عبد الله بن عمر أخبره، أن حفصة، قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن أحل في حجته التي حجج.

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح حجة؛ ولم ينفرد به حماد عن أيوب، بل تابعه عليه هشام بن حسان وجريير بن حازم كلاهما عن أيوب بإسناده به نحوه . . . دون ضرب ابن عمر الدجال بالعصا، أخرجه مسلم [٢٩٣٢]، ومن طريقه أبو عمرو والداني في «الفتن» [٦/ رقم ٦٦٠]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/ ٢٨١]، وغيرهم.

وقد رواه غير واحد عن نافع مولى ابن عمر به نحوه أيضاً.

٧٠٦٢- صحيح: مضي قريباً [برقم ٧٠٣٦].

٧٠٦٣- صحيح: مضي قريباً [برقم ٧٠٥٠].

حديث جويرية بنت الحارث -رضى الله عنها- (*)

٧٠٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْعَتَكِيِّ، عَنْ جَوَيْرِيَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ لَهَا: «أَصُمْتِ أُمْسٍ؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «أَفْتَصُومِينَ غَدًا؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «فَأَفْطِرِي.»

٧٠٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ جَوَيْرِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

(*) هي: أم المؤمنين الصحابية الجليلة، قالت عنها عائشة: (كانت امرأة حلوة ملاحه، لا يراها أحد إلا أخذت بنفسه . . .) وكانت سبباً في عتق مائة أهل بيت من بني المصطلق، لما تزوجها رسول الله ﷺ فرضى الله عنها وأرضاها.

٧٠٦٤- صحيح: أخرجه البخارى [١٨٨٥]، وأبو داود [٢٤٢٢]، وأحمد [٣٢٤/٦]، [٤٣٠]، وابن أبي شيبة [٩٢٤٩]، وابن راهويه [٢٠٧٥]، وعبد بن حميد [١٥٥٧]، والبيهقى فى «سننه» [٨١٢٩]، [٨٢٧٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٧٨/٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣٥٩/٦]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٦٢٦]، وابن سعد فى «الطبقات» [١١٩/٨]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أبى أيوب المراغى عن جويرية به. قال البغوى: «هذا حديث صحيح».

وقال الذهبى فى «سير النبلاء» [٢/٢٦٤]: «له علة غير مؤثرة، رواه سعيد - يعنى ابن أبى عروبة - عن قتادة عن ابن المسيب عن عبد الله بن عمر».

قلت: رواية سعيد هذه: أخرجها أحمد وابن خزيمة وابن حبان وابن سعد وجماعة؛ وتويع عليه سعيد على هذا اللون عن قتادة، تابعه مطر الوراق، لكن اختلف عليه فى وصله وإرساله، وقد رجح الدارقطنى فى «العلل» [٢٩٧/١٥]، الوجه الأول عن قتادة، وتابعه الحافظ فى «الفتح» [٢٣٤/٤]، إلا أنه قال: «ويحتمل أن تكون طريق سعيد - يعنى ابن أبى عروبة - محفوظة أيضاً، فإن معمرأ رواه عن قتادة عن سعيد بن المسيب أيضاً، لكن أرسله».

قلت: ما قاله قريب؛ وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار».

٧٠٦٥- صحيح: انظر قبله.

٧٠٦٦- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ جَوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «هَلْ صُمْتَ أُمْسٍ؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «أَفْتَرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «فَأَفْطِرِي».

٧٠٦٧- حَدَّثَنَا زَهْرِبْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ، عَنْ جَوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟» فَقَالَتْ: لَا، إِلَّا عَظْمًا أَعْطَيْتَهُ مَوْلَاتِنَا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «قَرْبِيهِ فَقَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا».

٧٠٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ عَبَادَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ

٧٠٦٦- صحيح: انظر قبله .

٧٠٦٧- صحيح: أخرجه مسلم [١٠٧٣]، وأحمد [٤٢٩/٦، ٤٣٠]، وابن حبان [٥١١٧]، [٥١١٨]، والحاكم [٢٩/٤]، والحميذى [٣١٧]، وابن أبي عاصم فى «السنة» [٥/ رقم ٣١٠٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٣/٢]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٦/ رقم ٧٤٤١]، وأبو عوانة [١٥١/٢]، وأبو نعيم أيضاً فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٣٩٨، ٢٣٩٩]، وابن زنجويه فى «الأموال» [رقم ١٦٤٣]، والفسوى فى «المعرفة» [٢١٣/١]، وابن حزم فى «المحلى» [١٠٧/٦]، وغيرهم من طرق عن الزهرى عن عبيد بن السباق عن جويرة به . . . وهو عند الطحاوى فى رواية له بسياق أتم .

قلت: وفى الباب شواهد عن جماعة من الصحابة .

٧٠٦٨- صحيح: أخرجه مسلم [٢٧٢٦]، وأبو داود [١٥٠٣]، والترمذى [٣٥٥٥]، والنسائى [١٣٥٢]، وابن ماجه [٣٨٠٨]، وأحمد [٣٥٣، ٢٥٨/١، ٤٢٩، ٣٢٤]، وابن خزيمة [٧٥٣]، وابن حبان [٨٢٨، ٨٣٢]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٦٤٧]، وابن أبى شيبة [٢٩٣٩٥]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٧٠٤]، والحميذى [٤٩٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤٥/٥]، وجماعة من طرق عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس به نحوه .

الرحمن مولى آل طلحة، قال: سمعت كريبا مولى ابن عباس، يحدث عن ابن عباس، عن جويرية بنت الحارث، قالت: أتى على رسول الله ﷺ غدوة وأنا أسبّح، ثم انطلق لحاجته، ثم رجع قريبا من نصف النهار، فقال: «مَا زِلْتَ قَاعِدَةً؟» قالت: قلت: نعم، قال: «أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ لَوْ عُدِلْنَ بِهِنَّ عَدَلْتَهُنَّ أَوْ لَوْ وُزِنَ بِهِنَّ وَزَنْتَهُنَّ؟ - يَعْنِي: بِجَمِيعِ مَا سَبَّحْتَ - سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - سُبْحَانَ اللَّهِ زِينَةَ عَرْشِهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - سُبْحَانَ اللَّهِ رِضَى نَفْسِهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - سُبْحَانَ اللَّهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» .

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» .

وقال البغوى: «هذا حديث صحيح» .

قلت: هذا الحديث قد روى على وجهين عن ابن عباس، فتارة يرويه عن جويرية به . . . كما وقع عند المؤلف وجماعة؛ وتارة يحكى: (أن النبي ﷺ خرج إلى صلاة الصبح، وجويرية جالسة . . . إلخ) كما وقع عند بعضهم أيضاً؛ والوجهان صحيحان عن ابن عباس؛ وإنما سمع الحديث من أم المؤمنين جويرية؛ ثم إنه كان ربما أرسله بعد ذلك .
وقد استوفينا الكلام على هذا الحديث فى «غرس الأشجار» .

حديث صفة أم المؤمنين - رضى الله عنها - (*)

٧٠٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ صَفْوَانَ، عَنْ صَفِيَّةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْتَهِي النَّاسُ عَنْ غَزْوِ هَذَا الْبَيْتِ حَتَّى يَغْزُوهُ جَيْشٌ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بَبِيدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ خُسِفَ بِأَوْلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ وَلَمْ يَنْجُ أَوْسَطُهُمْ»، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الْمَكْرَهَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمْ».

(*) هي: صفة بنت حبي بن أخطب أم المؤمنين؛ وزوج نبينا ﷺ، رضى الله عنها وأرضاها.

٧٠٦٩- صحيح: دون قوله: (لا ينتهى الناس عن غزو هذا البيت): أخرجه الترمذى [٢١٨٤]، وابن ماجه [٤٠٦٤]، وأحمد [٣٣٦/٦، ٣٣٧]، وابن راهويه [٢٠٨٩]، وابن أبي خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٣٥١٦]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [١/٣٦٤]، وابن أبي خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٣٥١٦]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [١/٣٦٤]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/رقم ٣١٢٢]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٧/٥٢٣]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن سلمة ابن كهيل عن أبى دريس الهمدانى عن مسلم بن صفوان عن صفة به. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وسنده هنا ضعيف، فيه (مسلم بن صفوان) ولم يرو عنه سوى رجلين، ولم يؤثر توثيقه عن أحد سوى ابن حبان وحده، وهو يتساهل كثيراً فى توثيق تلك الطبقة من النقلة، ثم بدا لى: أن ابن حبان لم يوثقه أصلاً، وإنما اشتبه على بغيره، وقد قال عنه الحافظ فى «التقريب»: «مجهول»، وهو كما قال.

وباقى رجال الإسناد: ثقات مشاهير من رجال (الصحيح) سوى أبى إدريس الهمدانى؛ واسمه سوار الكويف؛ وهو شيخ صدوق صالح.

والحديث: صحيح ثابت، فله شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه... لكن دون تلك الفقرة الأولى فى أوله: (لا ينتهى الناس عن غزو هذا البيت...). وقد مضى من تلك الشواهد: حديث أبى هريرة [برقم ٦٣٨٧]، وحديث أم سلمة [برقم ٦٩٢٦]، وحديث حفصة [برقم ٧٠٤٣]. والله المستعان لا رب سواه.

حديث سلمى بنت قيس - رضی اللہ عنہا - عن النبي ﷺ (*)

٧٠٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَلِيْطُ بْنُ أَيُّوبَ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ سَلْمَى ، وَكَانَتْ إِحْدَى خَالَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ صَلَّتْ مَعَهُ الْقَبْلَتَيْنِ ، وَكَانَتْ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي عَدِيِّ بْنِ النَّجَارِ ، قَالَتْ : جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَبِيعَهُ فِي نِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَلَمَّا شَرَطَ عَلَيْنَا أَنْ لَا نَشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا نَسْرِقَ ، وَلَا نَزْنِيَ ، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا ، وَلَا نَأْتِيَ بِبَهْتَانٍ نَفْتَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا ، وَلَا نَعْصِيهِ فِي مَعْرُوفٍ ، قَالَ : «وَلَا تَغْشَسْنَ أَزْوَاجَكُنَّ» ، قَالَتْ : فَبِإِعْنَاهُ ثُمَّ انصَرَفْنَا ، فَقُلْتُ لِمَرْأَةٍ مِنْهُنَّ : أَرْجِعِي فَسَلِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، مَا غَشُّ أَزْوَاجِنَا؟ قَالَتْ : فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : «تَأْخُذُ مَا لَهُ فَتَحَابِي بِهِ غَيْرُهُ» .

(*) ذكرها جماعة في «الصحابة» . وحدثها عند الترمذى وأبى داود وابن ماجه .

٧٠٧٠ - ضعيف: أخرجه أحمد [٣٧٩/٦] ، من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري عن أبيه عن محمد بن إسحاق بن يسار عن سليط بن أيوب بن الحكم المدني عن أمه عن سلمى بنت قيس به .

قلت: وهذا إسناد ضعيف معلول، وسليط بن أيوب: لم يذكره من الرواة عنه سوى رجلين، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» فمثله لا يكون إلا مجهول الصفة، وقد قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعنى إذا توبع؛ وإلا فلين، وأمها: هي امرأة لا تعرف، ونكرة لا تتعرف، وليست هي أم سليط المترجمة في «الإصابة» [٢٢٦/٨]، وباقي رجاله: مقبولون مشاهير؛ وابن إسحاق صدوق متماسك؛ وقد صرح بالسمع عند أحمد والمؤلف .

ومن هذا الطريق الماضى: أخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» [٦٠٢-٦٠١/١]، من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق به .

قلت: وقد خولف فيه يعقوب بن إبراهيم، خالفه أحمد بن محمد بن أيوب الوراق صاحب «المغازى»، فرواه عن إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق عن سليط بن أيوب عن أبيه عن أمه سلمى بنت قيس به نحوه . . . ، فجعل (سلمى بنت قيس) هي أم سليط بن أيوب، وزاد فيه قوله: (عن أبيه) هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٤/٢٤]، وعنه أبو نعيم في «الحلية» [٧٧/٢]، بإسناد صحيح إليه به .

= قلت: الصواب عن إبراهيم هو الوجه الأول؛ وأحمد بن محمد الوراق تكلم فيه غير واحد، وهو من رجال أبي دود وحده، وقد اختلف في سنده على ابن إسحاق على ألوان.

فرواه عنه إبراهيم بن سعد على الوجه الماضي؛ وخالفه يونس بن بكير، فرواه عن ابن إسحاق فقال: عن سليط عن أمه سلمى بنت قيس به مثله . . . ، فجعل (سلمى بنت قيس) هي نفسها أم سليط، بدلاً من أن كان سليط يرويه عن أمه عن سلمى به . . . ، هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٤ / رقم ٧٥٢]، بإسناد صحيح إليه به.

قلت: وقد اختلف فيه أيضاً على يونس بن بكير، فرواه عنه بعضهم على الوجه الماضي؛ وخالفه غيره، فرواه عنه عن ابن إسحاق بإسناده به . . . مثل اللون الأول عن ابن رسحاق، هكذا أخرجه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١ / ١٣٦٨].

فهذان لونان من الاختلاف فيه على يونس، ولون ثالث، فرواه عنه آخر فقال: عن ابن إسحاق عن سليط عن أبيه عن سلمى به . . . ، فجعله عن (أبيه) بعد أن كان (عن أمه) هكذا أخرجه أبو نعيم في «المعرفة» [٦ / رقم ٧٦٧٠].

وقد مضى لونا من الاختلاف في سنده على ابن إسحاق، ولون ثالث، فذكر الحافظ في «الإصابة» [٧ / ٧٠٧]، أن ابن إسحاق قد أخرجه في «المغازي» فقال: (حدثني سليط بن أيوب ابن الحكم عن أبيه عن جدته سلمى بنت قيس به . . .).

ولون رابع، فرواه محمد بن عبيد وأخوه يعلى بن عبيد وجريير بن حازم، ثلاثهم عن ابن إسحاق عن رجل من الأنصار عن أمه سلمى بنت قيس (أو عن سلمى) به نحوه . . . مع اختصار في أوله، هكذا أخرجه ابن راهويه [٢٢٠٦]، وابن أبي شيبه في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٤ / ٢٦]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٦ / رقم ٣٤٨٧]، وابن سعد في «الطبقات» [٨ / ٩]، وغيرهم من طرق عن ابن إسحاق به .

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه أحمد في «مسنده» [٦ / ٤٢٢]، من طريق محمد بن عبيد الله (كذا بالأصل، والصواب: «محمد بن عبيد» - وهو الطنافسي - كما في طبعة الرسالة من «المسند» [٤٥ / ٣٧٤] . . .) عن ابن إسحاق به . . . ، وقال الهيثمي في «المجمع» [٤ / ٥٧١]: «رواه أحمد، وفيه رجل لم يسم، وابن إسحاق وهو مدلس». وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٤ / ٢٦]: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة بعض رواة، وتدليس محمد بن إسحاق». =

حديث أم الفضل بنت الحارث - رضی اللہ عنہا - (*)

٧٠٧١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُمِّ أُمِّ الْفَضْلِ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ [المرسلات : ١] .

= قلتُ: الصواب أن يقول: «وعدم تصريح ابن إسحاق بالسمع» دون أن يجزم بتدليسه بمجرد عننته، وهذا لتخليط يقع فيه الشهاب البوصيري كثيراً.

وهناك لون خامس من الاختلاف فيه على ابن إسحاق، فرواه عنه سلمة بن الفضل الأبرش فقال: عن سليط بن أيوب عن أم الحكم عن سلمى بنت قيس، هكذا ذكره ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١٧٦/٦]، ويقرب عندي: أن يكون ابن إسحاق قد اضطرب فيه.

والحديث: ضعيف من جميع تلك الألوان الماضية، واللّه المستعان.

(*) هي: لبابة بنت الحارث الهلالية، زوجة العباس بن عبد المطلب، وأخت ميمونة زوج النبي ﷺ وهي صحابية جليّة؛ رضی اللہ عنہا وأرضاهما، وحديثها ثابت عند الجماعة.

٧٠٧١- صحيح: أخرجه مالك [١٧٢]، ومن طريقه البخاري [٧٢٩]، وأبو داود [٨١٠]، وأحمد [٣٤٠/٦]، ومسلم [٤٦٢]، وابن حبان [١٨٣٢]، والشافعي [١٠٤١]، وابن ماجه [٨٣١]، والنسائي [٩٨٦]، وابن خزيمة [٥١٩]، وابن أبي شيبة [٣٥٩٠]، وابن راهويه [٢١٥٤، ٢١٥٦]، والحميدي [٣٣٨]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥٨٥]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٦/ رقم ٣١٩٦]، والبيهقي في «سننه» [٣٨٤١]، وفي «المعرفة» [رقم ١٢٩٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٦٨/٣]، والسراج في «مسنده» [٨٧/١]، من طريقين (مالك، وابن عيينة) عن الزهري عن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن أمه أم الفضل به نحوه.

قلتُ: هكذا رواه مالك وابن عيينة عن الزهري؛ وتابعهم معمر ويونس وصالح بن كيسان وابن إسحاق المطلبى وعقيل وجماعة؛ وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» وخالفهم جميعاً محمد بن عمرو بن علقمة، فرواه عن الزهري فقال: عن تمام بن الفضل عن أم الفضل به...، هكذا أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» [١٥٨٦]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٦/ رقم ٣١٩٧]، والطبراني في «الكبير» [٢٥/ ٢٤]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو به =

٧٠٧٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عن أيوب، عن أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث، عن أم الفضل، قالت: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ وهو فى بيتى، فقال: كانت لى امرأةٌ فتزوجت عليها امرأةً، فزعمت امرأتى الأولى أنها أرضعت الحدثنى إملاجةً أو إملاجتين، فقال: «لا تُحَرِّمُ الإِمْلَاجَةَ وَلَا الإِمْلَاجَتَانِ».

٧٠٧٣- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن سالمٍ

= قلتُ: وهذا وهم من محمد بن عمرو، والمحفوظ عن الزهرى هو ما رواه الثقات الأثبات عنه على الوجه الأول . . . والله المستعان.

٧٠٧٢- صحيح: أخرجه مسلم [١٤٥١]، والنسائى [٣٣٠٨]، وأحمد [٣٣٩/٦]، والدارمى [٢٢٥٢]، وسعيد بن منصور فى «سننه» [٩٧٠]، وابن حبان [٤٢٢٩]، والدارقطنى فى «سننه» [١٨٠/٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٥/٢٦]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٤٠٥]، [١٥٤٠٦]، وفى «المعرفة» [رقم ١٩٥٠]، وأبو عوانة [١١٦/٣]، [١١٧]، [١٢٤]، والطحاوى فى «المشکل» [١١٦٢/١١]، [١٦٣]، وغيرهم من طرق عن أيوب بن كيسان عن أبي الخليل صالح ابن أبى مريم عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل به نحوه . . . وهو عند النسائى: مختصر بالمرفوع منه فقط، وهو رواية للدارقطنى.

قلتُ: وقد توبع عليه أيوب، تابعه قتادة بن دعامة عند جماعة؛ وقد خرجنا روايته فى «غرس الأشجار» وقد وقعت مقرونة مع رواية أيوب عند النسائى.

٧٠٧٣- صحيح: أخرجه مالك [٨٣٥]، والبخارى [١٥٧٥]، [١٥٧٨]، [١٨٨٧]، [٥٢٨٢]، [٥٣١٣]، ومسلم [١١٢٣]، وأبو داود [٢٤٤١]، وأحمد [٣٣٩/٦]، [٣٤٠]، وابن خزيمة [٢٨٢٨]، وابن حبان [٣٦٠٦]، والطيبالى [١٦٤٩]، وابن راهويه [٢١٥٣]، والبيهقى فى «سننه» [٨١٦٧]، [٨١٦٨]، [٩٢٥٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٧٠٠]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٣٤٥/٦]، وأبو عوانة [٢/٢٤٤]، وجماعة من طرق عن سالم بن أبى أمية أبى النضر المدنى عن عمير بن عبد الله الهلالى مولى أم الفضل عن أم الفضل به نحوه . . . ولفظ مالك فى آخره: (فأرسلت إليه بقدح لبن وهو واقف على بعيره، فشرب) ومثله عند أبى داود وابن خزيمة وابن حبان وجماعة، وهو رواية للبخارى ومسلم.

قلتُ: وتمام تخريجه فى «غرس الأشجار».

أبى النصر، عن عمير مولى أم الفضل، عن أم الفضل، أنهم تماروا في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة فبعثت إليه إناءً من لبن فشرب .

٧٠٧٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا يحيى بن أبى بكير، حَدَّثَنَا إسرائيل، عن سماك، عن قابوس بن أبى المخارق، عن أم الفضل، قالت: رأيت كأن فى بيتى طبقاً من رسول الله ﷺ فجزعت من ذلك، فذكرت له ذلك، فقال: «خَيْرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، تَلِدُ فَاطِمَةَ غُلَامًا تَكْفُلِينَهُ بِلَبَنِ ابْنِكَ قُثْمٍ»، قالت: فولدت حسناً فأعطتنيه فأرضعته، ثم جئت به فأجلسته فى حجره، فبال عليه فضربت بين كتفيه، فقال: «ارْفُقِي أَصْلَحَكَ اللَّهُ -أَوْ رَحِمَكَ اللَّهُ- أَوْجَعْتَ ابْنِي»، قالت: فقلت: اخلع إزارك والبس ثوباً غيره حتى أغسله، قال: «إِنَّمَا يُغَسَّلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ، وَيُنْضَحُ بَوْلُ الْغُلَامِ».

٧٠٧٤- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٧٥]، وابن ماجه [٥٢٢، ٣٩٢٣]، وأحمد [٦/٣٣٩]، وابن خزيمة [٢٨٢]، والحاكم [١/٢٧١]، وابن أبى شيبه [١٢٨٨، ٢٢٧٤]، وابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ٦٦٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/٩٢، ٩٤]، والبيهقى فى «سننه» [٢/٤١٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/٨٦]، وجماعة من طرق عن سماك بن حرب عن قابوس بن مخارق أو ابن أبى المخارق عن لبابة بنت الحارث أم الفضل به نحوه . . . وهو عند أبى داود والبيهقى والطحاوى والحاكم وابن خزيمة وابن أبى شيبه: مختصراً بنحو ثلثه الأخير فقط، وهو عند ابن ماجه مرفقاً .

قلت: وهذا إسناد ضعيف معلول، قابوس بن المخارق: شيخ صدوق صالح الحديث؛ إنما الشأن فى (سماك بن حرب) فهو وإن كان ثقة فى الأصل؛ إلا أنه كان قد تغير حفظه بأخرة حتى صار يتلقن، ولم يرو عنه هذا الحديث موصولاً: إلا كل من سمع منه أخيراً، وقد اضطرب فى سنده على ألوان، وكذا اضطرب فى متنه، فتارة يسمى ذلك البائل فى حجر النبى ﷺ: (الحسن ابن على) كما عند المؤلف وأحمد، وتارة يسميه (حسين بن على)، كما عند أبى داود وجماعة، وتارة يقول: (عن حسن أو حسين) هكذا بالشك، وقد شرحنا اضطراب سماك فى سنده ومتنه بـ «غرس الأشجار» .

لكن الحديث صحيح ثابت: فله طريق آخر يرويه وهيب بن خالد عن أيوب بن كيسان عن صالح بن أبى مريم أبى الخليل عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل به نحو سياق =

٧٠٧٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثني أبي، عن ابن إسحاق، قال: أخبرني حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن أم الفضل بنت الحارث، أن رسول الله ﷺ رأى أم حبيبة وهي فوق الفطيم، فقال: «لَنْ بَلَّغَتْ بِنِيَّةُ الْعَبَّاسِ هَذِهِ وَأَنَا حَيٌّ لِأَتَزَوَّجَنَّهَا».

= المؤلف: أخرجه أحمد [٣٣٩/٦]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [١٠٥/١]، من طريق عفان بن مسلم عن وهيب به.

قلت: وهذا إسناد صحيح مليخ؛ وللحديث طرق أخرى عن أم الفضل؛ وللمرفوع منه: شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً؛ وقد استوفينا الجميع في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٧٠٧٥- منكر: أخرجه أحمد [٣٣٨/٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٥/٢٣٨]، من طريقين عن محمد بن إسحاق بن يسار عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عكرمة عن ابن عباس عن أم الفضل به نحوه. وهو عند الطبراني في سياق أتم آخره.

قال الهيثمي في «المجمع» [٥٠٧/٤]، بعد أن عزاه لأحمد والمؤلف والطبراني، قال: (وفي إسنادهما - كذا - الحسين بن عبد الله بن عباس، وهو متروك، وقد وثقه ابن معين في رواية). قلت: وهو كما قال؛ وحسين هذا من رجال الترمذي وابن ماجه وهدهما؛ فراجع ترجمته من «التهذيب وذيوله».

وقد سقط قوله: (عن أم الفضل)، من سند الطبراني، وصار الحديث من (مسند ابن عباس) وقد كان يغلب على ظني أن يكون ذلك سقطاً من المطبوع، فقد عهدت هذا كثيراً في «المعجم الكبير»، ثم بدا لي أن هذا من قبيل الاختلاف في سنده على ابن إسحاق، فقد رواه عنه إبراهيم ابن سعد الزهري: على الوجه الماضي عند أحمد والمؤلف؛ وخالفه يونس بن بكير، فرواه عن ابن إسحاق فلم يذكر فيه (أم الفضل)، هكذا وقع عند الطبراني وعنه أبو نعيم في «المعرفة» أيضاً [٦/٧٩٠٢].

وهكذا رواه ابن إسحاق في «مغازيه» كما ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» [١/١٤٣١]، والذي يظهر لي: أن حسين بن عبد الله هذا: كانه يضطرب أو يتلون في سنده على الوجهين، وهو تالف واه على كل حال. والله المستعان.

٧٠٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الْحَارِثِ، حَدَّثَتْهُ عَنْ أُمِّ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَمِّهِ وَهُوَ شَاكٍ يَتَمَنَّى الْمَوْتَ لِلَّذِي هُوَ فِيهِ مِنْ مَرَضِهِ،

٧٠٧٦- ضعيف: أخرجه أحمد [٣٣٩/٦]، والحاكم [٤٨٩/١]، والحارث في «مسنده» [٢/١٠٨٢، ١٠٨٣/١٠٨٣ / زوائد الهيثمي]، والطبراني في «الكبير» [٤٤ / ٢٥]، وابن سعد في «الطبقات» [٢٣/٤]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن هند بنت الحارث أم الفضل به نحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

قال الإمام الألباني في أحكام الجنائز [ص ٤]، بعد أن ذكر تصحيح الحاكم: «ووافقه الذهبي، وإنما على شرط البخاري فقط».

قلت: ما وافقه الذهبي أصلاً، ولا هو على شرط (السنن) فضلاً عن البخاري، كأن الإمام قد ظن أن (هند بنت الحارث) في سنده: هي الفراسية التي أخرج لها البخاري من رواية الزهري عنها عن أم سلمة، وكانت تحت معبد بن المقداد بن الأسود؛ وليس ذلك بشيء، بل (هند بنت الحارث) هنا: امرأة أخرى يروي عنها يزيد بن عبد الله بن الهاد وحده، وهي امرأة عبد الله بن شداد كما يقول المزي في «تهذيبه» [٣٥/٣٢٢]، وهذا قد نص عليه الطبراني في «المعجم الكبير» [٢٥ / ٢٧]، أنها: (امرأة عبد الله بن شداد) وقد تصحف عنده: (امرأة) إلى: (أم)؛ وهي امرأة خثعمية مجهولة الحال، انفرد ابن حبان بذكرها في «الثقات» [٥/٥١٧]، على عادته في توثيق من لا يعرف من نساء تلك الطبقة، وقد فرق ابن حبان بينها وبين (هند بنت الحارث الفراسية) التي يروي عنها الزهري؛ وتبعه على ذلك: المزي وابن حجر، وهي مترجمة في «التهذيب وذيوله» (تمييزاً) وقد قال عنها الحافظ في «التقريب»: «مقبولة» يعني عند المتابعة؛ وإلا فليته.

فإن قلت: قد وقع وصفها بـ (الفراسية) عند الحارث في الموضوع الثاني، وهذا يقتضي أن تكون هي التي أخرج لها البخاري.

قلت: هذا ليس بشيء، والحارث إنما روى هذا عن شيخه محمد بن عمر، وهو الواقدي، ذلك الإخباري الهالك، وقد كذب جماعة من الأئمة بخط عريض جداً، فلا يعتمد على هذا أصلاً، وكأنه أراد أن يقول: (عن هند بنت الحارث الخثعمية) فغلط وقال: (الفراسية)، ولعله ظنهما واحداً، كما ظن ذلك بعض المتأخرين، وقد عرفت ما فيه! =

فَضْرَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ عَلَى صَدْرِ الْعَبَّاسِ ، ثُمَّ قَالَ : « لَا تَتَمَنَّ الْمَوْتَ يَا عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ فَإِنَّكَ إِنْ تَبَقَ تَزِدُّ خَيْرًا ، يَكُونُ ذَلِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ ، وَإِنْ تَبَقَ تَسْتَعْتَبُ مِنْ شَيْءٍ يَكُونُ ذَلِكَ خَيْرًا لَكَ » .

= وقد أورد الهيثمي هذا الحديث في «المجمع» [٣٣٦/١٠] ، ثم قال : «رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ، ورجال أحمد رجال «الصحيح» ، غير هند بنت الحارث ؛ فإن كانت هي القرشية أو الفراسية ؛ فقد احتج بها في «الصحيح» وإن كانت الخثعمية ، فلم أعرفها» .

قلتُ : بل هي الخثعمية بلا تردد ، وقد روى الطبراني عنها حديثاً آخرًا بتلك الترجمة في «معجمه الكبير» [٢٥ / رقم ٤٣] ، وفيه قول يزيد بن الهاد : (حدثني هند بنت الحارث الخثعمية امرأة عبد الله بن شداد . . .) وقد عرفت أنها امرأة لا يعرف لها حال ، وهي آفة الحديث هنا .

وفي الباب : في النهي عن تمنى الموت : أحاديث عن جماعة من الصحابة دون هذا اللفظ هنا . والله المستعان لا رب سواه .

حديث خديجة بنت خويلد -رضى الله عنها- عن النبي ﷺ (*)

٧٠٧٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ الْحَرَبِيُّ -بَصْرِيُّ ثِقَةٌ- قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَزْرَقُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ -أَوْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ- شَكَّ سَهْلٌ، عَنْ خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: يَا أَبَى أَيْنَ أَطْفَالِي مِنْكَ؟ قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ»، قَالَتْ: وَسَأَلْتَهُ أَيْنَ أَطْفَالِي مِنْ أَزْوَاجِي الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: «فِي النَّارِ»، قُلْتُ: بَغِيرِ عَمَلٍ؟ قَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

(*) هي أم المؤمنين، وسيدة نساء العالمين في وقتها؛ الشريفة الحسبية النسبية؛ المرأة الكاملة، والعقيلة الفاضلة؛ أول من آمن من النساء؛ ومناقبها كثيرة، مشهورة منشورة. رضى الله عنها.

٧٠٧٧- منكر: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ ٢٧]، والدارقطني في «الأفراد» [٥/ رقم ٥٧٨٥ الطبعة العلمية]، وابن سمعون في «الأمالي» [٢٤٧]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٦/ ٧٣٧٤]، والخلال كما في «أحكام أهل الذمة» لابن القيم [٢/ ١٠٩٨]، وغيرهم من طريقين عن سهل بن زياد الطحان عن الأزرق بن قيس عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن خديجة به. قال الدارقطني: «غريب من حديث عبد الله بن الحارث بن نوفل عن خديجة، تفرد به الأزرق ابن قيس، وتفرد به سهل بن زياد الطحان عن الأزرق».

قلت: وسهل بن زياد هذا: هو أبو زياد الطحان، مختلف فيه، ذكره ابن حبان في «الثقات» [٨/ ٢٩١]، وخالفه أبو الفتح الأزدي الحافظ، وأورده في «الضعفاء» وقال: «منكر الحديث» كما نقله عنه الحافظ في «اللسان» [٣/ ١٨]، وهذا جرح مفسر مقدم على ذلك التوثيق الرخو، ولم يقف الذهبي على قول ابن الفتح الماضى، فأورد سهلاً في «الميزان» وقال: «ما ضعفوه» وليس كما قال؛ وهذا الحديث يشهد بصحة ما قاله الأزدي بشأن سهل، فإن رجال الإسناد كلهم ثقات مشاهير سوى سهل هذا، ومتن الخبر منكر كما ترى، وقد أنكره جماعة كما يأتى، وليس فى سنده من يحمل عليه سواه.

فإن قلت: قد وثق سهلاً بعضهم كما وقع فى إسناد المؤلف!

قلت: هذا التوثيق إما أن يكون من المؤلف أو شيخه؛ ولو لم يكن فى الباب غيره بشأن الرجل لقبناه؛ ولكن قد مضى أن أبا الفتح الأزدي قد جرحه جرحاً مفسراً فقال: «منكر الحديث»، وروايته لهذا الحديث هنا: يؤيد هذا إن شاء الله؛ وهو مقدم على ذلك التوثيق النظرى على التحقيق.

حديث ميمونة - رضى الله عنهما - زوج النبي ﷺ (*)

٧٠٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ مَيْمُونَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ فَاةٍ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُّوهُ».

٧٠٧٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ

= وقد اضطرب سهل في سنده أيضاً، فرواه عند المؤلف وشك في شيخ شيخه، هل هو (عبد الله ابن الحارث بن نوفل) - وقد نسب في سند المؤلف إلى جده؛ أو هو (عبد الله بن شداد)؟! وسواء كان هذا أو ذلك: فكلاهما لم يدرك خديجة أصلاً، وبهذا أعله الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٤٤٠]، وقبله العراقي في «المغنى» [٤/ ١٢]، فالإسناد منقطع مع ضعفه ونكارة متنه، ورجال الإسناد كلهم ثقات دون سهل بن زياد الطحان كما مضى.

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى هذا الحديث في «درء التعارض» [٤/ ٢٩٥]، ثم قال: (هذا حديث موضوع كذب لا يحتج بمثله) وقبله ذكره أبو محمد الفارسي الإمام الحجة في كتابه الفصل [٤/ ٦١]، ثم قال: «... وأما حديث خديجة - رضى الله عنهما - فساقط مطرح، لم يروه قط من فيه خير».

قلت: ولا يخلو قولهما من مبالغة، لاسيما وللحديث شاهد من رواية علي بن أبي طالب: عند ابن أبي عاصم في «السنن» [١/ رقم ٢١٣ / ظلال]، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» [١/ ١٣٤-١٣٥]، وسنده ضعيف لا يثبت، راجع تخريجه والكلام عليه في «ظلال الجنة» [١/ ٨٠]. للإمام.

(*) هي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية؛ الصحابية الجليلة؛ وكانت شديدة التقوى؛ واصله للرحم، رضى الله عنها وأرضاها.

٧٠٧٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٤١].

٧٠٧٩- صحيح: أخرجه مسلم [٣٦٣]، وأبو داود [٤١٢٠]، وابن ماجه [٣٦١٠]، وأحمد [٣٢٩/٦]، والنسائي [٤٢٣٤]، والدارمي [١٩٨٨]، وابن حبان [١٢٨٥، ١٢٨٩]، وابن أبي شيبه [٢٤٧٧٣]، والحميدى [٣١٥]، والبيهقى في «سننه» [٤٦، ٤٧]، وفي «المعرفة» [١٢٣]، والطبري في «تهذيب الآثار» [٢٣٧٥]، والبغوى في «شرح السنن» [٢/ ٩٨]، =

عباس، عن ميمونة: مرَّ النبي ﷺ بشاة ميتة، فقال: «أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا، فَدَبَّغُوهُ فَاسْتَنْفَعُوا بِهِ؟» قالوا: إنها ميتة؟ قال: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا».

٧٠٨٠- حدثنا أبو خيثمة، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، أخبرته ميمونة أنها كانت تغتسل هي ورسول الله ﷺ من إناء واحد.

٧٠٨١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ مَنِوُذٍ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ

= وأبو عوانة [١٧٨/١]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٨٠٤]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة به نحوه . . . وليس ذكر الدباغ: عند النسائي والدارمي.

قلت: ووقع عند البغوي والبيهقي في (المعرفة) وهما من طريق الشافعي في «مسنده» [رقم ١٩]، عن ابن عيينة بإسناده به . . . وجعلوه من (مسند ابن عباس)، ولم يقولوا فيه: (عن ابن عباس عن ميمونة) وهذا رواية لمسلم وأبي داود أيضاً.

وقد توبع ابن عيينة على الوجهين عن الزهري، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» والوجهان محفوظان. والله المستعان.

٧٠٨٠- صحيح: أخرجه مسلم [٣٢٢]، والترمذي [٦٢]، والنسائي [٢٣٦]، وابن ماجه [٣٧٧]، وأحمد [٣٢٩/٦]، والشافعي [رقم ١٠٨/١ ترتيبه]، وعبد الرزاق [١٠٣٢]، وابن أبي شيبه [٣٦٨]، والحميدي [٣٠٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٥/١]، والبيهقي في «سننه» [٨٥٦]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٠٢]، وأبو عوانة [٢٣٩/١]، وأبو عبيد في «الطهور» [رقم ١٣٤]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس عن ميمونة به . . . زاد الترمذي: (من الجنابة). قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: قد اختلف فيه على ابن عيينة! إلا أن هذا الوجه المحفوظ عنه إن شاء الله؛ وبذلك جزم جماعة كما ذكرناه في «غرس الأشجار».

٧٠٨١- صحيح المرفوع منه فقط: أخرجه النسائي [٢٧٤]، وأحمد [٣٣١/٦]، وابن أبي شيبه [٢١١٥]، والحميدي [٣١٠]، وابن راهويه [٢٠٢٦]، وعبد الرزاق [١٢٤٩]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [٢٤/٢٢، ٢٣]، والطحاوي في «أحكام القرآن» [١٢٠/١]، =

ميمونة، فدخل عليها ابن عباس، فقالت: أي بني!، ما لي أراك شعثاً رأسك؟ قال: أم عمار مرّجلتي حائضٌ، قالت: أي بني وأين الحيضة من اليد؟! قد كان رسول الله ﷺ يدخل على إحدانا وهي حائضٌ فيضع رأسه في حجرها وهي حائضٌ، وتأتيه إحدانا بخمرته فتبسّطها وهي حائضٌ أي بني، أين الحيضة من اليد؟! .

٧٠٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَبَاشِرَ النِّسَاءَ وَهِيَ حَائِضٌ يَأْمُرُهَا أَنْ يَأْتِرْنَ .

= وغيرهم من طريقين عن منبوذ بن أبي سليمان أو ابن سليمان المكي عن أمه عن ميمونة به نحوه . . . وهو عند النسائي: مختصراً بالمرفوع منه مع قول ميمونة: (وتقوم إحدانا بالخمرة إلى المسجد، فتبسّطها وهي حائض) فقط، ولفظه في أوله: (كان رسول الله ﷺ يضع رأسه في حجر إحدانا، فيتلو القرآن وهي حائض) ونحو هذا اللفظ عند أحمد وعبد الرزاق وابن راهويه والحميدي والطحاوي؛ وهو رواية للطبراني أيضاً، وسياق ابن أبي شيبة: نحو سياق المؤلف إلا أنه مختصراً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات رجال «التهذيب» سوى أم منبوذ، فهي امرأة مجهولة، انفرد عنها ابنها منبوذ بالرواية، ولم يؤثر فيها توثيق عن أحد أصلاً.

لكن يشهد للمرفوع منه: حديث عائشة الماضي [٤٤٨٧، ٤٦٣٢، ٤٦٦٦، ٤٧٢٧، ٤٤٨٥]، فراجع متون تلك الأرقام؛ وقد بسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٧٠٨٢- صحيح: أخرجه البخاري [٢٩٧]، ومسلم [٢٩٤]، وأبو داود [٢١٦٧]، وأحمد [٣٣٥/٦، ٣٣٦]، والدارمي [١٠٤٦]، وابن راهويه [٢٠١١]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥٥١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/٣٦]، وفي «أحكام القرآن» [١/١٢٢]، والبيهقي في «سننه» [١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦٢]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٤٣٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣/١٦٩]، وأبو عوانة [١/٢٥٩]، وجماعة من طرق عن سليمان بن أبي سليمان أبي إسحاق الشيباني عن عبد الله بن شداد عن ميمونة به نحوه . . . ولفظ البخاري: (كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه، أمرها فأتزرت وهي حائض) ونحوه عند أبي داود وابن عبد البر، وهو رواية لأحمد والبيهقي، ولفظ عبد بن حميد: (كان النبي ﷺ إذا كانت إحدانا حائضاً، أمرها أن تتزر، ثم يباشرها) وفي رواية لأحمد بلفظ: (عن ميمونة: أن النبي ﷺ كان يباشرها وهي حائض فوق الإزار).

٧٠٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ هِنْدٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَظِيْفَةَ، قَالَ: كَانَتْ مَيْمُونَةُ تَدَّانُ فَتَكْثُرُ، فَقَالَ لَهَا أَهْلُهَا فِي ذَلِكَ، وَوَجَدُوا عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: لَا أَتْرِكُ وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدَّانُ دِينًا فَعَلِمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ يَرِيدُ قَضَاءَهُ، إِلَّا أَدَاهُ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا».

= قلتُ: وله طرق أخرى عن ميمونة به نحوه . . . يأتي بعضها [برقم ٧٠٨٩].

وفى الباب عن جماعة من الصحابة، وهى مخرجة فى «غرس الأشجار».

٧٠٨٣- صحيح: لغيره دون قوله: «فى الدنيا»: أخرجه النسائى [٤٦٨٦]، وابن حبان [٥٠٤١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥٤٩]، وابن راهويه [٢٠٢٠]، وأبو بكر الكلاباذى فى «بحر الفوائد» [ص ٥٨]، والطحاوى فى «المشکل» [١٨٨/١٠-١٨٩]، والمزى فى «تهذيبه» [٣١٨/٢٢]، وغيرهم من طريقين عن منصور بن المعتمر عن زياد بن عمرو الجملى عن عمران بن حذيفة به نحوه مرسلًا.

قلتُ: هذا إسناد ضعيف معلول مع إرساله، وقد تساهل ابن مفلح فى «الآداب الشرعية» [١/ ٩٥]، وجود سنده، إلا أنه استدرك فقال: «إلا أن زيادًا لم يرو عنه غير منصور، ووثقه ابن حبان، ولم يرو عن عمران غير زياد، ولم أجد فيه كلامًا».

قلتُ: والرجلان - أعنى زيادًا وعمران - قد انفرد ابن حبان بذكرهما فى «الثقات» ولم يرو عنه عمران إلا زياد وحده، ولا عن زياد إلا منصور وحده، فهما مجهولان على التحقيق، وقد قال الذهبى فى «الميزان» عن عمران: «لا يعرف»، وقال عنه الحافظ فى «التقريب»: «مقبول» يعنى عند المتابعة؛ وإلا فهو لين.

ثم إن منصور بن المعتمر قد اختلف عليه فى سنده على ألوان، فرواه عن جرير بن عبد الحميد واختلف عليه فى سنده هو الآخر، فرواه عنه محمد بن قدامة وأبو خيثمة وابن راهويه وأبو الوليد الطيالسى - فى رواية عنه - وعبد السلام بن عاصم الحنفى كلهم على الوجه الماضى مرسلًا، وخالفهم أبو الوليد الطيالسى - فى الرواية الأخرى عنه - وابن راهويه - فى رواية أخرى عنه - كلاهما روياه عن جرير بإسناده به نحوه . . . إلا أنهما جوداه فقالا: (عن عمران ابن حذيفة عن ميمونة . . .) فصار موصولًا بعد أن كان مرسلًا، هكذا أخرجه الحاكم [٢/ ٢٧]، وعنه البيهقى فى «سننه» [١٠٧٣٩].

= قلتُ: وقد توبع جرير على الوجهين عن منصور.

١- فتابعه على اللون الثاني موصولاً: عبيدة بن حميد الكوفي: عند ابن ماجه [٢٤٠٨]، والطبراني في «الكبير» [٢٤ / رقم ٦١]، ومن طريقه المزى في «تهذيبه» [٣١٨ / ٢٢]، من طريق ابن أبي شيبة به.

٢- وتابعه على اللون الأول مرسلًا، زياد البكائي وزائدة بن قدامة، ذكره الدارقطني في «العلل» [٢٤٦ / ١٥]، ثم قال: «وهو أشبه» وهو كما قال. ولم يصرح عمران بن حذيفة بسماعه من ميمونة في الوجه الثاني، وهذا يؤيد الوجه المرسل أيضاً.

ولمنصور بن المعتمر فيه إسناد آخر: فرواه يحيى بن أبي بكير عن جعفر بن زياد الأحمر عن منصور قال: حسبته عن سالم عن ميمونة أنها: استدان دينا، فقبل لها: تستدينين وليس عندك وفاؤه؟! قالت: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من أحد يستدين ديناً يعلم الله أنه يريد أداءه إلا أداه) أخرجه أحمد [٣٣٢ / ٦]، من طريق يحيى به.

قلتُ: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال (التهذيب) وفي جعفر كلام يسير؛ وهو صدوق صالح؛ وآفة الإسناد عندي: هي من كون (سالم) وهو ابن أبي الجعد الأشجعي، لم يثبت له سماع من ميمونة أصلاً.

وقد كان سالم كثير الإرسال عن من لم يسمع منهم، ولم يفتن ابن مفلح إلى تلك العلة، فحسن سنده من هذا الطريق في «الآداب الشرعية» [٩٥ / ١].

وقد اختلف في سنده على جعفر بن زياد أيضاً، فرواه عنه يحيى بن أبي بكير على الوجه الماضي؛ وخالفه يحيى بن آدم، فرواه عن جعفر فقال: عن منصور عن رجل عن ميمونة بنحو المرفوع منه فقط، فأبهم فيه شيخ منصور، هكذا أخرجه أحمد [٣٣٥ / ٦]، حدثنا يحيى به.

قلتُ: يبدو لي أن جعفرًا قد اضطر فيه، فقد مضى أن بعض النقاد قد تكلم فيه، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله».

وللحديث طريق آخر: يرويه أبو بكر ابن عياش عن الأعمش عن حسين بن عبد الرحمن السلمى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ميمونة مرفوعاً: (من أدان ديناً ينوى قضاؤه، أدى الله عنه يوم القيامة) أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ١٠٤٩]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٦ / رقم ٧٤٥١]، من طريقين عن ابن عياش به.

= قلتُ: وهذا إسناد رجاله كلهم رجال «الصحيح» والأعمش قد صرح بالسماع عند أبي نعيم؛ لكن في الإسناد علة خفية، وهي أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: لم يثبت سماعه من ميمونة، إنما كان يروى عنها بواسطة ابن عباس، فالإسناد منقطع عندي.

وقد خولف أبو بكر ابن عياش في سنده، خافه جرير بن حازم وأبو حمزة السكري وعبد الملك ابن معن، كلهم رووه عن الأعمش فقالوا: عن حصين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة به نحو سياق المؤلف مرسلًا، دون قوله في آخره: (في الدنيا).

هكذا أخرجه النسائي [٤٦٨٧]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ١٠٥٠] و[٢٤/ رقم ٧٣، ٧٢]، وفي «الأوسط» [١/ رقم ٨٢٩]، والطحاوي في «المشكّل» [١٠/ ١٨٨]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٢/ ٢٢٨]، والخطيب في «الكفاية» [١/ رقم ٣٨٧/ طبعة دار الهدى]، من طرق عن الأعمش به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا محمد بن أبي عبيدة «عن أبيه» وجرير بن عبد الحميد».

قلتُ: بل تابعهما أبو حمزة السكري عند الخطيب في «الكفاية» وقد رجح الدارقطني هذا الوجه الثاني في «العلل» [١٥/ ٢٥٠]، فقال: «والمرسل أشبه» وهو كما قال.

وقد وقع في سياق الخطيب في «الكفاية» ما يوهم أن عبيد الله بن عبد الله قد سمع منها هذا الحديث، وذلك قوله: (استدان ميمونة زوج النبي ﷺ ثلثمائة درهم ليس عندها وفاؤه؛ فنهيتها عن ذلك فقالت: . . .)، فتلك الكلمة: (فنهيتها) لا أراها إلا وهماً من دون الأعمش في سنده، وقد وقع مكانها عند النسائي وغيره: (فقبل لها . . .) وفي رواية للطبراني: (فقال لها أهلها) وهذا أصح بلا ريب عندي.

■ والحاصل: أن تلك الطرق الماضية يقوى بعضها بعضها إن شاء الله؛ لاسيما وللمرفوع من الحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . لكن دون قوله: (في الدنيا) وقد استوفينا تخريج تلك الشواهد في «غرس الأشجار».

ومن تلك الشواهد الثابتة: حديث أبي هريرة مرفوعاً: (من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه . . .) أخرجه البخاري [٢٢٥٧]، ومن طريقه البيهقي في «شرح السنة» [٨/ ٢٠١-٢٠٢]، وأحمد [٢/ ٤١٧، ٣٦١]، والبيهقي في «سننه» [١٠٧٣٧]، وفي «الشعب» [٧/ رقم ٥١٦١]، وابن عساكر في «معجمه» [رقم ١٣٧٤]، وغيرهم.

٧٠٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِ، عَنْ خَالَتهِ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: أَهْدَى لَنَا ضَبًّا، قَالَتْ: فَأَتَاهَا رَجُلَانِ مِنْ قَوْمِهَا فَأَمَرَتْ بِهِ، فَصَنَعَ ثُمَّ قَرَّبَتْهُ إِلَيْهِمَا، قَالَتْ: فَجَاءَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَهُمَا يَأْكُلَانِ فَرَحِبَ بِهِمَا، ثُمَّ أَخَذَ يَأْكُلُ فَلَمَّا أَخَذَ اللَّقْمَةَ إِلَى فِيهِ، قَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالَتْ: ضَبٌّ أَهْدَى لَنَا، قَالَتْ: فَوَضَعَ اللَّقْمَةَ، فَأَرَادَ الرَّجُلَانِ أَنْ يَطْرَحَا مَا فِي أَفْوَاهِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلَا إِنَّكُمْ أَهْلٌ نَجِدُ تَأْكُلُونَهَا، وَإِنَّا أَهْلٌ تَهَامَةٌ نَعَافُهَا».

٧٠٨٤- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه ابن أبي شيبة [١٤٣٤٦]، وابن راهويه [٢٠٣٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ١٠٥٧] و[٢٤/ رم ٤٨]، والطبراني في «تهذيب الآثار» [١/ ١٦٣/ مسند عمر]، من طرق عن يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي عن يزيد بن الأصم عن ميمونة به . . . نحوه .

قال الهيثمي في المجمع [٤/ ٥٣]: «رواه الطبراني في «الكبير» وفيه يزيد بن أبي زياد، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه».

قلت: يزيد هذا شيخ ضعيف مختلط، بل كان يتلقن أيضاً، راجع ترجمته في (التهذيب) وذيله .

وقد اضطرب في سنده أيضاً، فرواه مرة أخرى عن يزيد بن الأصم به نحوه مرسلًا، لم يقل فيه: (عن يزيد عن ميمونة) هكذا أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» [١/ ١٦٢/ مسند عمر]، بإسناد صحيح إليه به

قلت: وقد تساهل الحافظ في «الدراية» [٢/ ٢١٠]، وقال بعد أن ساق طرفًا من هذا الحديث: (أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن) كذا قال، وقد عرفت ما فيه .

وقد خولف يزيد بن أبي زياد في سنده وسياقه أيضاً، خالفه أبو إسحاق الشيباني الإمام الحجة، فرواه عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس به في سياق آخر دون هذا اللفظ هنا .

هكذا أخرجه مسلم [١٩٤٨]، وأحمد [١/ ٢٩٤، ٣٢٦]، وجماعة؛ وهكذا رواه جعفر بن برقان عن ابن الأصم بلا تردد .

وأصل الحديث: صحيح ثابت، لكن دون هذا اللفظ هنا، فراجع حديث ابن عباس الماضي [برقم ٢٣٣٥]، وحديث عائشة [برقم ٤٤٦١].

٧٠٨٥- حَدَّثَنَا داود بن رشيد، حَدَّثَنَا عباد بن العوام، حَدَّثَنَا حنظلة السدوسي، قال: سمعت عبد الله بن الحارث بن نوفل يحدث، أن ميمونة، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين قبل العصر، قالت: وكان رسول الله ﷺ إذا صلى صلاة أحب أن يداوم عليها.

٧٠٨٥- صحيح: أخرجه أحمد [٣٣٤/٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٤/٦٩]، وفي «الأوسط» [١/٩٢٧]، من طريقين عن حنظلة السدوسي عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن ميمونة به... وهو عند أحمد في سياق أتم؛ وليس عند الطبراني: شطره الثاني. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن حنظلة إلا عباد -يعنى ابن العوام- ولا يروى عن ميمونة إلا بهذا الإسناد».

قلت: قد توبع عباد عليه؛ تابعه عبد الوارث بن سعيد عند أحمد، ولكن في سياق أتم من سياق الطبراني، وقد قال الهيثمي في «المجمع» [٤٦٨/٢]، بعد أن عزاه لأحمد والمؤلف والطبراني، قال: «وفيه حنظلة السدوسي، ضعفه أحمد وابن معين، ووثقه ابن حبان». وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١١١/٢]: «مدر إسناد الحديث على حنظلة السدوسي، وهو ضعيف».

قلت: حنظلة هذا: شيخ منكر الحديث كما قال أحمد؛ وكان قد اختلط أيضاً، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه وهدهما. وقد خولف في إسناده أيضاً، كما شرحناه في «غرس الأشجار». والحديث: صحيح على كل حال؛ فلشطره الأول: شواهد عن جماعة من الصحابة به مثله... صح ذلك من حديث عائشة وعلى بن أبي طالب وغيرهما. وقد خرجناها في «غرس الأشجار».

وحديث عائشة: عند أحمد [٢١٦/٦]، وابن خزيمة [١١١٤]، وجماعة؛ وحديث على عند أبي داود [١٢٧٢]، وصححه سننه النووي في «الرياض» [رقم ١١٢٨]، وسنده صالح وحسب؛ لكن متنه معلول.

ولشطره الثاني: شواهد ثابتة أيضاً: أشهرها: حديث عائشة عند البخاري ومسلم وجماعة قالت: (أحب الصلاة إلى النبي ﷺ ما دووم عليه وإن قلت؛ وكان إذا صلى صلاة دوام عليها) لفظ البخاري [١٨٦٩]، وعند مسلم [٧٤٦]: (كان نبي الله ﷺ إذا صلى صلاة أحب أن يداوم عليها...).

٧٠٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ بْنِ حِذَافَةَ، عَنْ أُمِّهِ الْعَالِيَةِ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: مَرَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجَالٌ مِنْ قَرِيْشٍ يَجْرُونَ شَاةً، قَالَ: «فَهَلَّا أَنْتَفَعْتُمْ بِأَهَابِهَا؟!»، قَالُوا: «إِنَّهَا مَيْتَةٌ»، قَالَ: «يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرَطُّ».

٧٠٨٦- صحيح لغيره: أخرجه أبو داود [٤١٢٦]، والنسائي [٤٢٤٨]، وأحمد [٣٣٣/٦]، وابن حبان [١٢٩١]، والدارقطني في «سننه» [٤٥/١]، والطبراني في «الكبير» [٢٤/ رقم ٢٤]، وفي «الأوسط» [٨/ رقم ٨٦٩٦]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤٧٠/١]، والبيهقي في «سننه» [٦٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [٢/٢٦١]، والطبري في «تهذيب الآثار» [٢/٨١٥] مسند ابن عباس]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٤/١٥٨-١٥٩]، وغيرهم من طريقين عن كثير ابن فرقد عن عبد الله بن مالك بن حذافة عن أمه العالية بنت سبيع عن ميمونة به نحوه . . . وهو عند أبي داود والنسائي وجماعة بسياق أتم في أوله .

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن العالية بنت سبيع عن ميمونة إلا بهذا الإسناد، تفرد به الليث».

قلت: لم ينفرد به الليث، بل تابعه عليه عمرو بن الحارث المصري عند أبي داود والنسائي وجماعة .

وقد نقل ابن الملقن في «البدر المنير» [١/٦٠٦]، عن المنذري أنه قال بعد أن ذكر الحديث: «إسناده حسن».

قلت: مداره على عبد الله عن مالك، وهو شيخ غائب الحال، قد انفرد ابن حبان بتوثيقه، ولم يذكره من الرواة عنه سوى رجلين، وأمهم العالية، لم يرو عنه سوى ابنها وحده، ولم يؤثر توثيقها إلا عن العجلي وحده، وقد عرف تساهله جداً .

لكن للحديث شاهد من رواية ابن عباس به نحوه . . . عند الدارقطني في «سننه» [١/٤١]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٦٥]، وسنده جيد؛ بل صححه الدارقطني؛ وحسنه الحافظ في «التلخيص» [١/٤٩]، وقد أعله بعضهم، وناقشناه في «غرس الأشجار» .

وقد مضى الحديث من رواية ابن عباس به نحوه دون قوله في آخره: (يطهرها الماء والقرظ) فانظر الماضي [برقم ٧٠٧٩] .

٧٠٨٧- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ إِسْحَاقَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ يَحْدُثُ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آسَحَقَ مُحَارِبَتِي، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدٌ بِمِثْلِ أَدَاءِ فَرَائِضِي، وَإِنَّهُ لَيَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوْافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ رِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَيَدُهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَلِسَانُهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ، وَقَلْبُهُ الَّذِي يَعْقِلُ بِهِ، إِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ، وَإِنْ دَعَانِي أَجَبْتُهُ، وَمَا تَرَدَّدَتْ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرَدَّدِي عَنْ مَوْتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكْرَهُهُ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ».

٧٠٨٧- صحيح: دون ذكر اللسان والقلب: أخرجه أبو بكر الكلاباذي في «الفوائد» [ص ٤٤ / الطبعة العلمية]، من طريق عبيد الله بن عمر القواريري عن يوسف بن خالد السمطي عن عمر ابن إسحاق عن عطاء بن يسار عن ميمونة به.

قال الهيتمي في «المجمع» [٤٧٦/١٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه يوسف بن خالد السمطي، وهو كذاب».

قلت: يوسف هذا كذبه ابن معين وعمرو الفلاس وغيرهما، وتركه سائر النقاد؛ وهو من رجال ابن ماجه وحده.

وبه: أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٤١٨/١]، والسيوطي في الحاوي [٣٧/٢].

وشيخه (عمر بن إسحاق) هو ابن يسار المطلبي، أخو محمد بن إسحاق صاحب «المغازي» وهو شيخ مختلف فيه، وثقه ابن حبان، وضعفه الدارقطني، وهو من رجال «الميزان ولسانه» [٤ / ٢٨٥]، وباقي رجال الإسناد ثقات مشاهير رجال «الصحيح». وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه ..

وأصحها حديث أبي هريرة: عند البخاري [٦١٣٧]، ابن حبان [٣٤٧]، والبيهقي في «سننه» [٦١٨٨، ٢٠٧٦٩]، وجماعة من طريق خالد بن مخلد عن سليمان بن يسار عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة به نحوه . . . دون قوله: (وقلبه الذي يعقل به) وكذا قوله: (ولسانه الذي ينطق به)، ولتلك الفقرتين: شواهد تالفة لا يصح منها شيء البتة. والله المستعان.

٧٠٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ثُورُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي سُودَةَ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْتَنَّا فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالَ: «هُوَ أَرْضُ الْمُحْشَرِ وَأَرْضُ الْمُنْشَرِ، ائْتَوْهُ فَصَلُّوا فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاةً فِيهِ كَأَلْفِ صَلَاةٍ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَتَحَمَّلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَأْتِيَهُ فَلْيَهْدِ إِلَيْهِ زَيْتًا يُسْرَجُ فِيهِ، فَإِنَّ مِنْ أَهْدَى إِلَيْهِ زَيْتًا كَانَ كَمَنْ قَدَّ أَتَاهُ».

٧٠٨٨- منكر: أخرجه ابن ماجه [١٤٠٧]، وأحمد [٤٦٣/٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٥/ رقم ٥٥٦، ٥٥]، وفي «مسند الشاميين» [١/ رقم ٤٧١]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٦/ رقم ٣٤٤٨]، وابن راهويه [٢٢١١]، والضياء المقدسي في «فضائل بيت المقدس» [رقم ١٧]، وابن السكن في «الصحابة» كما في «الإصابة» [٨/ ١٣٠]، والمزى في «تهذيبه» [٩/ ٤٨١- ٤٨٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ٣٧]، وغيرهم من طريقين عن ثور بن يزيد الكلابي عن زياد بن أبي سودة المقدسي عن أخيه عثمان بن أبي سودة عن ميمونة مولاة النبي ﷺ به نحوه . . . وهو عند أبي نعيم: مختصر بطرف من أوله فقط.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١/ ٢١٤]: «إسناد ابن ماجه صحيح، رجاله ثقات . . .»، وقال مغلطاي في شرح ابن ماجه [١/ ١٢٦٦]: «هذا حديث إسناده صحيح . . .». وقال العراقي في «المغني» [١/ ٦٦]: «إسناده جيد»، وقبله حسنه النووي في «الخلاصة» [١/ ٣٠٦]، ونحوه في «المجموع» [٨/ ٣٧٨]، وكذا صححه جماعة من المتأخرين أيضاً. قلت: وظاهر إسناده كما قالوا، لولا أنه معلول، فقد أعله بعضهم بالاضطراب، وأعله آخر بجهالة حال زياد بن أبي سودة وأخيه عثمان، وكلا العلتين غير ناهضتين على التحقيق. أما دعوى الاضطراب، فبعيدة لا تجيء، وأما دعوى جهالة زياد وأخيه، فلا تسوى سماعها، بل هما تفتان معروفان على التحقيق أيضاً، وقد شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» بما لا مزيد عليه.

إنما العلة الحقيقية في هذا الحديث: إنما هي من كون عثمان بن أبي سودة لم يثبت سماعه من ميمونة مولاة النبي ﷺ، مع نكارة متنه جداً، وبهذا أعله إمام النقاد أبو عبد الله الذهبي الحافظ النظار؛ فقد قال في «المهذب» [١/ ٨٠/٢]، كما في «ضعيف أبي داود» [١/ ١٦١] طبعة غراس]: «هذا خبر منكر، وكيف يسوغ أن يبعث بزيت ليسرجه النصراري على التماثيل =

٧٠٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمِ الْأَنْطَاكِيِّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ نَدْبَةَ مَوْلَاةِ مَيْمُونَةَ، عَنِ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبَاشِرُ الْمَرْأَةَ مِنْ نَسَائِهِ، وَهِيَ حَائِضٌ تُكُونُ عَلَيْهَا الْخَرْقَةُ إِلَى نِصْفِ الْفَخْذَيْنِ.

= والصليبان؟! وأيضاً: فالزيت منبعه من الأرض المقدسة؛ فكيف يأمرهم أن يبعثوا من الحجاز؛ محل عدمه إلى معدنه؟! ثم إنه عليه السلام لم يأمرهم بوقود، ولا بقناديل في مسجده، ولا فعله، وميمونة لا يدري من هي! ولا يعرف لعثمان سماع منها».

قلت: وهذا كلام لا غبار عليه إلا ما كان بشأن ميمونة مولاة النبي ﷺ فقد ذكرها جماعة في «الصحابة» وليست هي (ميمونة زوج النبي ﷺ)، كما قد ظن ذلك المؤلف، وساق هذا الحديث في (مسندها) وليس بشيء، وقد توسعنا في تخريج هذا الحديث بـ «غرس الأشجار».

٧٠٨٩- ضعيف بهذا التمام: أخرجه عبد الرزاق [١٢٣٣]، وعنه أحمد [٣٣٦/٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٤/١٦]، وابن راهويه [٢٠٢٥]، وغيرهم من طريق معمر عن الزهري عن ندبة مولاة ميمونة عن ميمونة به نحوه... وهو عند عبد الرزاق وعنه ابن راهويه والطبراني: في سياق أتم.

قلت: وهذا إسناد ضعيف معلول، مداره على ندبة - بالباء - ويقال: بديه أيضاً؛ وهي امرأة غائبة الحال، لم يذكروا من الرواية عنها سوى رجل واحد، وانفرد ابن حبان بذكرها في (الثقات)، وقد ذكرها بعضهم في (الصحابة).

■ والصواب: أنها تابعة مغمورة، وقد جهلها أبو محمد الفارسي في «المحلى» [١٧٩/٢]، وتعقبه... بن القيم في حاشيته على «السنن» [٣٠٩/١]، بما لا ينهض عند النظر، وقد ناقشناه في «غرس الأشجار»، وقد قال عنها الحافظ في «التقريب»: «مقبولة» يعنى عند المتابعة؛ وإلا فليته، وباقي رجال الإسناد ثقات مشاهير.

وقد اختلف في سنده على الزهري، فرواه عنه معمر على الوجه الماضي؛ وتابعه عليه سفيان بن حسين على نحوه عن الزهري بإسناده به في سياق أتم عند الطبراني في «الكبير» [١٧/٢٤].

وخالفهم: الليث ويونس وصالح وغيرهم، كلهم روه عن الزهري فقالوا: عن حبيب مولى عروة عند ندبة مولاة ميمونة عن ميمونة به نحوه... فزادوا فيه واسطة بين الزهري وندبة، هكذا أخرجه أبوداود [٢٦٧]، والنسائي [٢٨٧] و[٣٧٦].

٧٠٩٠- حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى الواسطي، حَدَّثَنَا هاشمٌ، عن الشيباني، عن عبد الله ابن شداد، عن خالته ميمونة بنت الحارث، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي على الخُمرة.

= وأحمد [٦/٣٣٥]، والدارمي [١٠٥٧]، وابن حبان [١٣٦٥]، والمؤلف [برقم ٧١٠٤]، وابن أبي شيبة [١٦٨٣٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/٣٦]، والبيهقي في «سننه» [١٣٩٧]، [١٣٩٨]، وجماعة من طرق عن الزهري به.

قلت: وهذا الوجه صححه الدارقطني في «العلل» [٢٧٠/١٥]، وهو كما قال؛ وحبيب مولى عروة: شيخ حجازي فيه جهالة، وقد صح الحديث من طريق آخر عن ميمونة به نحوه . . . دون قولها: (تكون عليها الخرقعة إلى نصف الفخذين) فراجع الماضي [برقم ٧٠٨٢]، وفي الباب: عن عائشة به نحوه . . . دون تلك الزيادة المشار إليها: مضي عند المؤلف [٤٨١٠]. نعم: هناك شاهد من حديث أم حبيبة قريب من سياق لفظ المؤلف هنا، أخرجه ابن ماجه [٦٣٨].

وقد صحح سنده مغلطاي في «الإعلام» [١/٨٨٤]، وحسنه ابن رجب في «الفتح» [١/٤١٣]، وليس كما قالا، بل فيه ابن إسحاق المطلبى، وهو كثير التدليس، ولم يذكر فيه سماعاً، وبهذا أعله البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١/١٤١]، فقال: (هذا إسناد ضعيف؛ فيه ابن إسحاق، وهو مدلس، وقد عنعنه) وأصاب في هذا. وقد استوفينا تخريج الحديث مع شواهد وأحاديث الباب: في كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» والله المستعان لا رب سواه.

٧٠٩٠- صحيح: أخرجه البخاري [٣٧٢، ٣٧٤]، ومسلم [٥١٣]، وأبو داود [٦٥٦]، والنسائي [٧٣٨]، وابن ماجه [١٠٢٨]، وأحمد [٦/٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٦]، والدارمي [١٣٧٣]، والطيالسي [١٦٢٦]، وابن خزيمة [١٠٠٧]، وابن أبي شيبة [٢٩٥٢، ٤٠٢١]، وابن راهويه [٢٠١٠]، وابن الجارود [١٧٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/٤٣٩]، وأبو عوانة [١/٤٠٨]، والسراج في «مسنده» [رقم ٤٣٢، ١٢٠٤]، وغيرهم من طرق عن سليمان بن أبي سليمان أبي إسحاق الشيباني عن عبد الله بن شداد ابن الهاد عن ميمونة به . . . وهو عند أبي داود وجماعة في سياق أتم. وهذا السياق يأتي وحده [برقم ٧٠٩٥]. قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

٧٠٩١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ يَحْدُثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ، مُتَمَسِكٌ أَمْرُهَا مَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِمْ أَوْلَادُ الزَّانِي، فَإِذَا ظَهَرُوا، خِفْتُ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ».

٧٠٩١- ضعيف: أخرجه أحمد [٤٤/٤١٢ / طبعة الرسالة]، والبخارى في «تاريخه» [١/١٣٨]، والطبراني في «الكبير» [٢٤/٥٥]، وغيرهم من طريقين عن محمد بن إسحاق عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن محمد بن عبد الرحمن ابن لبيبة عن عبيد الله بن أبي رافع عن ميمونة به نحوه وهو عند البخارى إشارة، ولفظ أحمد فى أوله: (لا تزال أمتى بخير ما لم يفش فيهم ولد الزنى . . .).

قال البوضيرى فى «إتحاف الخيرة» [٨/٢٧]: «رواه أبو يعلى وأحمد بن حنبل، ومدار إسنادهما على محمد بن عبد الرحمن ابن لبيبة، وهو ضعيف».

قلت: وهو كما قال؛ وابن لبيبة - ويقال: ابن أبى لبيبة - هذا وإن ذكره ابن حبان فى «الثقات»، لكن قال عنه ابن معين: (ليس بشيء) وقال مالك: «ليس بثقة» وضعفه الدارقطنى وغيره، وقد اعتمد الحافظ ضعفه فى «التقريب».

وشيخه (عبيد الله بن أبى رافع) هو عبيد الله بن على بن أبى رافع وهو شيخ مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وهذا هو الذى نص عليه الحافظ فى «التقريب» فقال: «لين الحديث» وقد نسب عند المؤلف وغيره إلى جده، ثم هو لم يدرك ميمونة أصلاً.

وفى الإسناد علة أخرى، وهى أن ابن إسحاق لم يذكر فى هذا الحديث سماعاً، وهو مدلس عريق فى التدليس، وقد زعم المنذرى فى «الترغيب» [٣/١٩١]، أن ابن إسحاق قد صرح بالسماع، وتبعه الهيثمى على هذا فى «المجمع» [٦/٣٩٢]، فقال: «ومحمد بن إسحاق قد صرح بالسماع، فالحديث صحيح، أو حسن».

قلت: وليس من ذلك شىء، ولو سلم الحديث من ابن إسحاق لم يسلم من تلك العلة الثلاث الماضية، وهى ضعف ابن لبيبة وشيخه، ومع الانقطاع فى سنده، وهناك علة رابعة، وهى أن شيخ ابن إسحاق (محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان) هو المعروف بـ (الدياج) =

٧٠٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُهَالِ أَخُو حِجَاجِ الْأَنْطَاطِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ - حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبَاشِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ وَهِيَ حَائِضٌ أَمَرَهَا فَاتَزَرَّتْ.

٧٠٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ

= أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ؛ ذَلِكَ الشَّيْخُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ أَيْضًا، وَقَدْ سَأَقَ لَهُ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِهِ» [١/١٣٨]، ثُمَّ قَالَ عَقِبَهُ: (لَا يَتَابِعُ عَلَيْهِ) وَهُوَ وَرِجَالُ الْإِسْنَادِ: كُلُّهُمْ مِنْ رِجَالِ «التَّهْذِيبِ».

وَمَعَ تِلْكَ الْقَوَادِحِ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، تَرَى الْمُنْذِرِيَّ فِي «تَرْغِيبِهِ» [٢/١٩١]، يَتَسَامَحُ وَيَقُولُ: «رَوَاهُ حَمْدٌ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ» وَتَابِعَهُ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» [١٠/١٩٣]، فَقَالَ بَعْدَ أَنْ عَزَاهُ لِأَحْمَدَ: «وَسَنَدُهُ حَسَنٌ»، وَقَدْ عَرَفْتَ مَا فِيهِ! وَقَدْ وَهَمَ الْحَافِظُ وَهَمًّا آخَرَ، فَعَزَاهُ لِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُ مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ كَمَا رَأَيْتَ.

وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ: وَلَكِنْ دُونَ هَذَا السِّيَاقِ وَالتَّمَامِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٧٠٩٢- صحیح: مضی الکلام علیہ [برقم ٧٠٨٢].

٧٠٩٣- صحیح: هذا إسناد ضعيف معلول، ومحمد بن دينار بن أبي الفرات الطاحي هو وشيخه (محمد بن أبي حفصة) كلاهما مختلف فيه، وهما إلى الضعيف أقرب، وابن أبي حفصة أحسنهما حالاً، بل هو قريب من الصدوق إن شاء الله؛ واحتجاج الشيخين به يقويه؛ وباقي رجال الإسناد كلهم ثقات مشاهير.

وعبيد الله بن عبد الله: هو ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود.

وقد خولف محمد بن دينار الطاحي في سنده، خالفه روح بن عباد - وهو أوثق منه عشرين مرة - فرواه عن محمد بن أبي حفصة عن الزهري فقال: عن عبيد بن السباق عن ابن عباس عن ميمونة به . . . نحوه . . . وزاد في آخره: (فأمر يومئذ بقتل الكلاب، قال: حتى كان يستأذن في كلب الحائط الصغير؛ فيأمر به أن يقتل) فجعل شيخ الزهري فيه (عبيد بن السباق)، بدل (عبيد الله بن عبد الله) هكذا أخرجه أحمد [٤٤/٣٨٤ / طبعة الرسالة]، قال: حدثنا روح به .

قلت: وهذا هو الصواب عن ابن أبي حفصة؛ وعليه توبع عن ابن شهاب: تابعه يونس الأيلي - واختلف عليه - وشعيب بن أبي حمزة وسلميان بن كثير العبدى، ومحمد بن عبد الله ابن أخي =

ابن أبي الفرات وهو ابن دينار الطاحي، عن محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن عبيد الله ابن عبد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة زوج النبي ﷺ، قالت: أصبح النبي ﷺ خائراً، ثم أمسى وهو كذلك، ثم أصبح وهو كذلك، قالت: فقلت: يا رسول الله، ما لي أراك خائراً؟! قال: «إِنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَعَدَنِي أَنْ يَأْتِيَنِي، وَمَا أَخْلَفَنِي»، قال: فنظروا، فإذا جرو كلب تحت نضد لهم، فأمر النبي ﷺ بذلك المكان فغسل بالماء، قال: وجاءه جبريل عليه السلام، فقال له النبي ﷺ: «وَأَعَدْتَنِي أَنْ تَأْتِيَنِي وَمَا أَخْلَفْتَنِي»، فقال له جبريل عليه السلام: «أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ، وَلَا صُورَةٌ».

= الزهري - والزيدي - واختلف عليه - وغيرهم كلهم عن الزهري عن عبيد بن السباق عن ابن عباس عن ميمونة به نحوه . . . مع الزيادة الماضية في آخره آنفاً .

أخرجه مسلم [٢١٠٥]، وأبو داود [٤١٥٧]، والنسائي [٤٢٨٣]، وابن حبان [٥٦٤٩]، [٥٨٥٦]، والمؤلف [برقم ٧١١٢]، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والثاني» [٥/ رقم ٣١٠٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ١٠٤٧، ١٠٤٨] و[٢٤/ رقم ٣٢]، وفي «الأوسط» [٩/ رقم ٩١٧١]، والبيهقي في «سننه» [١٠٨٤، ١٠٨٥]، والطحاوي في «المشكّل» [٢/ رقم ٣٣٨]، وغيرهم من طرق عن ابن شهاب به . . .

وليست الزيادة في آخره عند ابن خزيمة، ولا عند الطبراني في «الأوسط»، ولفظها عند مسلم: (فأصبح رسول الله ﷺ يومئذ، فأمر بقتل الكلاب، حتى إنه يأمر بقتل كلب الحائط الصغير، ويترك كلب الحائط الكبير)، ونحو هذا اللفظ: عند أبي داود والبيهقي ورواية للطبراني، ولفظها عند الطحاوي: (فأمر بقتل الكلاب، فإن كان ليكلم في الكلب الصغير فما يأذن فيه) ونحو هذا اللفظ عند المؤلف وابن أبي عاصم، ورواية للطبراني؛ لكن ليس عند ابن أبي عاصم والطبراني: الأمر بقتل الكلاب، وهذه الزيادة: وقعت مختصرة عند النسائي: بالأمر بقتل الكلاب فقط .

قلتُ: وسنده صحيح مستقيم؛ لكن اختلف فيه على الزهري، كما شرحناه في «غرس الأشجار» وقد صحح الدارقطني هذا الوجه الماضي في «علله» [١٥/ ٢٦٢]، وهناك وجه آخر محفوظ عن الزهري أيضاً. وقد ذكرناه في المصدر المشار إليه آنفاً.

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة . . . والله المستعان لا رب سواه.

٧٠٩٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَرَأْتُ لِعَطَاءٍ كِتَابًا مَعَهُ، فَإِذَا فِيهِ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُخْلَعُ الرَّجُلُ خَفِيهِ كُلَّ سَاعَةٍ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يَمْسَحُهُمَا مَا بَدَأَ لَهُ».

٧٠٩٤- منكر: أخرجه أحمد [٣٣٣/٦]، ومن طريقه أبو أحمد الحاكم في «الكنى» [رقم ٢٦٩]، والدارقطني في «سننه» [١/١٩٩]، وغيرهم من طريق أبي بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الخنفي عن عمر بن إسحاق بن يسار المطلبي قال: قرأت في كتاب لعطاء بن يسار مع عطاء بن يسار قال: سألت ميمونة زوج النبي ﷺ عن المسح على الخفين؟! قال: قلت: (يا رسول الله: أكل ساعة يمسح الإنسان على الخفين ولا يتزعهما؟! قال: نعم) هذا لفظ أحمد، ونحوه عند الباقرين.

قال البدر العيني في «البنية»: «إسناده صحيح» نقله عنه المعلق على «نصب الراية» [١/١٨٠/ الطبعة القديمة]. وقبله قال مغلطاي في شرح ابن ماجه [١/٦٥٨]: (رواه الدارقطني بإسناد صحيح لا علة فيه).

قلت: بل حديث منكر، وإسناده معلول، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيحين» سوى (عمر ابن إسحاق بن يسار) وهو أخو محمد بن إسحاق بن يسار صاحب «المغازي»؛ وقد اختلف فيه كأخيه، فذكره ابن حبان وابن خلفون كلاهما في «الثقات» لكن قال الدارقطني: «ليس بقوى» وهذا جرح مقدم على مطلق توثيقه، لا سيما مع ما عرف من تساهل ابن حبان في التوثيق، وقريب منه: ابن خلفون أيضاً، وهو من رجال «الميزان» [٥/٢١٩]، و«لسانه» [٤/٢٨٥]، و«تعجيل المنفعة» [ص ٢٩٦].

وقد أشار الهيتمي إلى إغلال الحديث به في «المجمع» [١/٥٨٣]. وقد سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث فلم يقبله، وقال: «ذاك من كتاب» كما نقله عنه أبو زرعة الشامي في «تاريخه» [١/٦٣١].

وقد شرحنا قول الإمام أحمد هذا في «غرس الأشجار» ورددنا على من قوى الحديث بكونه وجادة معتبرة، يعني استناداً إلى قول عمر بن إسحاق: (قرأت في كتاب لعطاء بن يسار . . .) ونسى هذا الزاعم: أن عطاء لم يجز هذا الكتاب لابن إسحاق، ثم ابن إسحاق نفسه ضعفه الدارقطني كما مضى؛ فلا يُؤمَّنُ منه أن يكون غلط في قراءته، ولا يشفع له قراءته بحضرة صاحبه عطاء بن يسار، وانفراد ابن إسحاق بمثل هذا الحديث الفائدة مما لا يحتمل أصلاً، وعطاء =

٧٠٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَدَامَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي مَرَطٍ بَعْضُهُ عَلَيْهِ وَبَعْضُهُ عَلَيْهَا وَهِيَ حَائِضٌ.

= كان أصحابه متوافرين - مع الثقة والأمانة - والإكثار عنه - فأعراض جميعهم - فيما نعلم - عن رواية هذا الحديث النادر عنه؛ هو برهان آخر على كون تلك الرواية ليست محفوظة عن عطاء أصلاً، ولا هي في كتبه، ولو كانت، لما تفرد بها عمر بن إسحاق ذلك الشيخ المتكلم فيه دون متابع من أحد من الإنس والجن.

وفى الباب شواهد: كلها معلولة، وقد خرجناها في «غرس الأشجار» ولا يصح منها إلا حديث ثابت البناني وغيره عن أنس بن مالك: عند الحاكم والبيهقي والدارقطني وغيرهم؛ لكن منته دون سياق حديث ميمونة هنا.

وقد أعل بما لا يقدر، كما أوضحناه هناك، وقد أغرب أبو محمد الفارسي! وأعل حديث ميمونة بعله بعيدة في كتابه «المحلى» [٩١/٢]، وقد تعقبه فيها العلامة أحمد شاکر في تعليقه عليه هناك [٩١/٢] الطبعة المنيرية، واللّه المستعان.

وسياق حديث ميمونة هنا: يخالف تلك الأحاديث المستفيضة في توقيت المسح على الخفين، مضى منها حديث عمر [برقم ١٧١]، وحديث علي [برقم ٢٦٤، ٥٦٠] فانظرهما هناك.

٧٠٩٥ - صحيح: أخرجه أبو داود [٣٦٩]، وابن ماجه [٦٥٣]، وأحمد [٣٣٠/٦]، والشافعي

[٨٨٩]، وابن خزيمة [٧٦٨]، وابن حبان [٢٣٢٩]، وابن الجارود [١٣٣]، والحميدي

[٣١٣]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [٢٤/٩]، والبيهقي في «سننه» [٣١٠٧]،

[٣٩٢٣]، وفي المعرفة [رقم ٤٣١٦]، وأبو عوانة [٣١٩/١]، والبغوي في «شرح السنة»

[١٣١/٢]، وابن المنذر في «الأوسط» [٥٧/٥]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن سليمان

ابن أبي سليمان أبي إسحاق الشيباني عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن ميمونة به نحوه.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته، أخرجاه من طرق عن أبي إسحاق الشيباني».

قلت: نعم هو عند الشيخين وجماعة من هذا الطريق؛ لكن دون هذا اللفظ، كما ذكرناه في

«غرس الأشجار».

وسند الحديث هنا: على شرطهما . . واللّه المستعان.

٧٠٩٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَامِرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ خَوَى بِيَدِهِ حَتَّى يُرَى وَضَحَ إِبْطِيهِ مِنْ وَرَائِهِ، وَإِذَا قَعَدَ اطمأن على فخذة اليسرى.

٧٠٩٧- حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَخِي يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ لَوْ شَاءَتْ بِهِيمَةٌ مَرَّتْ مِنْ تَحْتِ يَدَيْهِ.

٧٠٩٦- صحيح: أخرجه مسلم [٤٩٧]، والنسائي [١١٤٧]، وأحمد [٣٣٢/٦، ٣٣٣، ٣٣٥]، والدارمي [١٣٣٠، ١٣٢٢]، وابن أبي شيبة [٢٦٤٠]، وابن راهويه [٢٠١٢، ٢٠١٣]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٣١/١]، والبيهقي في «سننه» [٢٥٣٧]، وأبو عوانة [١/٥٠٢]، والسراج في «مسنده» [١٣٥/١]، وابن سعد في «الطبقات» [١/٤٢١]، وجماعة من طريق يزيد بن الأصم عن ميمونة به نحوه . . . وهو عند ابن أبي شيبة وأحمد وابن سعد والطحاوي: مختصراً بلفظ: (كان النبي ﷺ إذا سجد جافى حتى يرى من خلفه وضح إبطيه) وهذا رواية لمسلم وأبي عوانة والدارمي والسراج وابن راهويه والمؤلف أيضاً كما يأتي [برقم ٧١٠٢].

قلت: وللحديث شواهد ذكرناه في «غرس الأشجار».

٧٠٩٧- صحيح: أخرجه مسلم [٤٩٦]، وأبو داود [٨٩٨]، والنسائي [١١٠٩]، وابن ماجه [٨٨٠]، وأحمد [٣٣١/٦]، والدارمي [١٣٣١]، وابن خزيمة [٦٥٧]، والحاكم [١/٣٥٢]، والشافعي [١٧٨٨]، وعبد الرزاق [٢٩٢٥]، والحميدي [٣١٤]، والبيهقي في «سننه» [٢٥٣٦]، وفي «المعرفة» [رقم ٩٠٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٤٤٩]، والبغوي في «شرح السنة» [٣/١٤٥-١٤٦]، وأبو عوانة [١/٥٠١-٥٠٢]، والشافعي في «سننه» [رقم / ١٥٩ رواية الطحاوي]، وغيرهم من طريق يزيد بن الأصم عن ميمونة به نحوه . . . وقد زاد أبو داود وابن ماجه والنسائي وغيرهم في أوله: (أن النبي ﷺ كان إذا سجد جافى بين يديه . . .).

قلت: وتغام تخريجه في «غرس الأشجار».

٧٠٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ السَّلُولِيِّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَمَاكٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: أَجْنَبْتُ أَنَا وَالنَّبِيَّ ﷺ، فَاغْتَسَلْتُ مِنْ جَفْنَةٍ، فَفَضَّلَ فِيهَا، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُغْتَسَلَ مِنْهَا، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ اغْتَسَلْتُ مِنْهَا، فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَيَسْتَعَلِيهِ جَنَابَةٌ».

٧٠٩٨- ضعيف: أخرجه الطيالسي [١٦٢٥]، وعنه ابن ماجه [٣٧٢]، وأحمد [٣٣٣/٦]، والدارقطني في «سننه» [٥٢/١]، وابن راهويه [٢٠١٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ١٠٣٠] و[٢٤/ رقم ٣٦]، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» [١/ رقم ٢٣٣٣]، وابن سعد في «الطبقات» [١٣٧/٨]، والبغوي في «شرح السنة» [٢٧/٢]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ١٠٣٢، ١٠٣٤، ١٠٣٥]، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٥٨]، وغيرهم من طريق شريك بن عبد الله القاضي عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس عن ميمونة به نحوه . . . وهو عند الطيالسي وابن ماجه ورواية للطبري مختصراً، ولفظ ابن ماجه : (أن النبي ﷺ توضأ بفضل غسلها من الجنابة) وفي رواية للطبري في آخره بلفظ : (إن الماء لا ينجسه شيء) ومثله عند أحمد، لكن مع الشك بينه وبين قوله : (إن الماء ليس عليه جنابة) .

قال الدارقطني : «اختلف في هذا الحديث على سماك، ولم يقل فيه : عن ميمونة، غير شريك» . قلت : هكذا رواه جماعة عن شريك، وخالفهم حجاج بن محمد الأعور، فرواه عن شريك وجعله من «مسند ابن عباس» هكذا أخرجه أحمد [٣٣٧/١]، وشريك مشهور بسوء الحفظ، فلا يبعد أن يكون قد اضطرب فيه، نعم الوجه الأول : هو المشهور عنه؛ وقد خالفه فيه غير واحد، كالثوري - واختلف عليه - وأبو الأحوص وأسباط بن نصر وغيرهم، كلهم روه عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه . . . وجعلوه من (مسند ابن عباس)، وهذا اللون، هو الذي صححه أبو زرعة الرازي كما في «العلل» [رقم ٩٥] .

لكن الاختلاف في سنده على سماك أكبر من هذا، ولذلك تفاوتت أنظار النقاد حول هذا الحديث، فصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وجماعة من المتأخرين، وضعفه الإمام أحمد وأبو محمد الفارسي وبعض المحققين، فنقل الأثرم في «سؤالاته» عن الإمام أحمد أنه قال : (هذا حديث مضطرب)، ونقل الميموني عنه أنه قال : «لم يجمع بحديث سماك غيره» وفي «سؤالات أبي طالب» عن الإمام أحمد أنه أعل هذا الحديث فقال : «هذا فيه اختلاف شديد، وبعضهم يرفعه، وبعضهم لا يرفعه» نقل هذا كله : مغلطى في «الإعلام» [٢٠٥/١] . =

٧٠٩٩- حَدَّثَنَا الزَّمَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوةٌ خَصْرَةٌ، فَمَنْ اتَّقَى فِيهَا وَأَصْلَحَ، وَإِلَّا فَهِيَ كَالْأَكْلِ وَلَا يَشْبَعُ، فَبَعْدُ النَّاسِ كَبَعْدِ الْكُوكَبِيِّنَ: أَحَدُهُمَا يَطَّلِعُ مِنَ الْمَشْرِقِ، وَالْآخَرُ يَغِيبُ بِالْمَغْرِبِ».

= ومدار الحديث على سماك بن حرب؛ وقد وثقه جماعة؛ لكن تكلم غير واحد في روايته عن عكرمة خاصة، ووصفوها بالاضطراب، وقد شرحنا حاله فيما علقناه على الحديث الماضي [برقم ٢٣٣٢]. فراجعه هناك.

واضطرابه في هذا الحديث: ظاهر إن شاء الله؛ فتارة يجعله من «مسند ميمونة» كما رواه شريك عنه؛ وتارة يجعله من (مسند ابن عباس) كما رواه عنه الثوري وجماعة، وتارة يجعله عن عكرمة به مرسلًا، كما رواه عنه شعبة - وهو المحفوظ عنه - وحماد بن سلمة وغيرهما، ولذلك جزم الإمام أحمد كما مضى بكونه حديثًا مضطربًا، وقد نقل الطبري في «تهذيب الآثار» عن بعضهم أنه أعل الحديث بسبع علل على التوالي، وأعله بعضهم بكون سماك كان قد تغير بأخرة حتى صار يتلقن.

والعلة القادحة عندي: هي اضطراب سماك فيه، مع قول من تكلم في روايته عن عكرمة أيضًا، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث جدًّا في «غرس الأشجار» بما لا مزيد عليه. وقد صح عنه ﷺ اغتساله بفضل ميمونة كما أخرجه مسلم [٣٢٣]، وجماعة... والله المستعان لا رب سواه.

٧٠٩٩- منكر: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٤ / رقم ٥٨]، وابن أبي عاصم في «الزهد» [رقم ١٥٦]، من طريق عبد الوهاب الثقفي عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار عن ميمونة به... مختصرًا بالفقرة الأولى منه فقط.

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ٤٣٠]، بعد أن عزاه إلى المؤلف والطبراني: «فيه المثني بن الصباح، وهو ضعيف».

قلت: المثني هذا شيخ واه مختلط، وهو من رجال الأربعة إلا النسائي، وباقي رجال الإسناد ثقات أئمة؛ وقد اختلف في سنده على المثني، فرواه عنه عبد الوهاب الثقفي على الوجه الماضي؛ وخالفه ابن لهيعة، فرواه عن المثني فقال: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن سليمان بن يسار عن ميمونة به نحوه... فزاد فيه واسطة بين عمرو بن شعيب وسليمان =

٧١٠٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: سَمِعْتُ سَفِيَانَ يَمْنَى، يَقُولُ: حَفِظْتَهُ مِنْ فِي الزَّهْرَى يَحْدُثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ لِمَوْلَاةٍ لَهَا أُعْطِيَتْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «أَلَا أَخَذُوا إِيَّاهَا فَدَبَّغُوهُ وَأَتَتَّفَعُوا بِهِ؟!»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا هِيَ مَيْتَةٌ؟! قَالَ: «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا»، قَالَ أَبُو يَعْقُوبَ: وَبَرَعَ سَفِيَانَ بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَيَّ طَاعِمًا يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، قَالَ سَفِيَانَ: فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ اسْتَدَلَّتْ بِهَا [على فاسد] الأكل.

٧١٠١- حَدَّثَنَا زَهَيْرٌ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ

= هكذا أخرجه أبو محمد الراهمزمي في «الأمثال» [رقم ١٩]، بإسناد مغموز إليه به .

قلت: وابن لهيعة حاله معلومة! ومدار الحديث على المثني، وقد عرفت أنه شيخ واه، فلعله تلون فيه .

وقد جازف المناوي، وصحح سند الحديث في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/٢٣] طبعة مكتبة الشافعي]، ولم يفعل شيئاً، والفقرة الأولى: لها شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث سعد بن أبي وقاص [برقم ٧٨٠]، وحديث أبي سعيد [برقم ١١٠١، ١٢٤٢، ١٤٩٣]، واللّه المستعان لا رب سواه .

٧١٠٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤١٩، ٢٥٩٣، ٧٠٧٩].

● تنبيه: قول المؤلف في آخره: (قال أبو يعقوب: . . .) فأبو يعقوب: هو شيخ المؤلف: إسحاق بن أبي إسرائيل المروزي الثقة الحافظ .

٧١٠١- صحيح: أخرجه مسلم [٣١٧]، والترمذي [١٠٣]، وابن ماجه [٤٦٧] و[٥٧٣]، وأحمد [٦/٣٣٥، ٣٣٠]، وابن خزيمة [٢٤١]، والدارقطني في «سننه» [١/١١٤]، وابن أبي شيبة [٦٨٤، ٧٥٥]، وابن راهويه [٢٠٢٢]، والبيهقي في «سننه» [٨٠٩]، والطحاوي في «أحكام القرآن» [١/٨٨]، وأبو عوانة [رقم ٨٦٥]، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم [رقم ٧١٤]، وغيرهم من طرق وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن ميمونة به نحوه . . . وليس عند الترمذي وابن راهويه والدارقطني: الفقرة الأخيرة المتعلقة بالثوب، وهو عند أحمد مفرقاً في الموضوعين؛ ومثله ابن ماجه إلا أنه ليس عنده: ذكر الوضوء ولا غسل الفرج .

كريب، حدثنا ابن عباس، عن خالته، قالت: وضعت لرسول الله ﷺ غسلاً، فاغتسل من الجنابة، فأكفأ الإناء بشماله على يمينه، فغسل كفه ثلاثاً، ثم أفاض على فرجه، فغسله، ثم قال بيده: على الحائط، أو على الأرض، فدلكتها، ثم مضمض واستنشق، وغسل وجهه وذراعيه، وأفاض على رأسه، ثم أفاض على سائر جسده، ثم تنحى فغسل رجليه، فأثبته بثوب، فقال بيده: هكذا، يعني: رَدَّهُ.

٧١٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ الْأَصْمِ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ جَافِي حَتَّى يَرَى مِنْ خَلْفِهِ بِيَاضَ إِبْطِيهِ.

٧١٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا زَهِيرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وهكذا رواه ابن إدريس والثورى وأبو معاوية وعيسى بن يونس وحفص بن غياث وجماعة كلهم عن الأعمش بإسناده به نحوه . . . مع زيادة بعضهم على بعض فى متن الحديث . . . وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» وستأتى رواية ابن إدريس مختصرة بالفقرة الأخيرة وحدها [برقم ٧١٠٨]، وهى أيضاً: عند مسلم وابن خزيمة وجماعة . وقد رواه بعضهم عن الأعمش فلم يذكر فيه (ابن عباس)، وجعله عن كريب عن ميمونة، والوجه الأول: هو المحفوظ عن الأعمش؛ وهو الذى صححه الدارقطنى فى «العلل» [١٥ / ٢٣٨].

٧١٠٢- صحيح: مضى قريباً [برقم ٧٠٩٦].

٧١٠٣- صحيح: أخرجه أحمد [٦ / ٣٣٢]، وفى «الأشربة» [رقم ١٠]، وابن راهويه [٩٤٨]، [٢٠١٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤ / ٢٢٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٣ / ٢٢٠]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / ١٠٦٣]، وغيرهم من طرق عن زهير بن محمد التميمى عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن عطاء بن يسار عن ميمونة به نحوه . . . وليس عند الطبرانى ذكر: (الجر) ولا: (الدباء) وزاد: (ولا النقيير) وهذه الزيادة عند الطحاوى وأحمد وابن راهويه أيضاً. قال الهيثمى فى «المجمع» [٥ / ٨٤]: «رواه أبو يعلى والطبرانى، وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وفيه ضعف، وحديثه حسن».

عبد اللہ بن محمد، عن عطاء بن يسار، عن ميمونة، أن النبي ﷺ، قال: «لا تَبْدُوا فِي الدِّيَاةِ، وَلَا فِي الْجُرِّ، وَلَا فِي الْمَزَقَاتِ، وَكُلُّ شَرَابٍ أَسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ».

٧١٠٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا بشر بن السري، حَدَّثَنَا ليثٌ، عن الزهري، عن حيبي مولى عروة، عن نُدْبَةَ مولى ميمونة، عن ميمونة، قالت: كان رسول الله ﷺ يباشر المرأة من نساءه وهي حائضٌ، إذا كان عليها إزارٌ يبلغ أنصاف الفخذين أو الركبتين محتجرةً به.

٧١٠٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا وهى بن جرير، حَدَّثَنَا أبى، قال: سمعت أبا فزارة

= قلتُ: التحقيق عندى بشأن ابن عقيل: أنه ضعيف مضطرب الحديث، وقد شرحنا حاله فيما علقناه على «ذم الهوى» لابن الجوزى [١/ رقم ٤٥٦]، وقد اضطرب فى إسناده كعادته، فرواه عنه زهير بن محمد على الوجه الماضى؛ ورواه عنه عبيد الله بن عمرو الرقى فقال: عن ابن عقيل عن سليمان بن يسار عن ميمونة به نحوه . . . ، فصار شيخه فيه (سليمان بن يسار)، بعد أن كان (عطاء بن يسار).

هكذا أخرجه أحمد [٦/ ٣٣٣]، وابن أبى شيبه فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ٣٥٨]، من طريق أحمد بن عبد الملك عن عبيد الله به.

قال البوصيرى: (مدار طرق هذا الحديث على عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو ضعيف) وهو كما قال.

لكن: الحديث صحيح ثابت؛ فله شواهد عن جماعة من الصحابة به مفرقاً نحوه . . . مضى منها حديث على وأبى سعيد الخدرى وجابر وابن عباس وأنس وعائشة وأبى هريرة وابن عمر وغيرهم. ٧١٠٤- ضعيف: بهذا التمام: مضى الكلام عليه [برقم ٧٠٨٩].

٧١٠٥- صحيح: أخرجه مسلم [١٤١١]، والترمذى [٨٤٥]، وابن ماجه [١٩٦٤]، وأحمد [٦/ ٣٣٣]، وابن حبان [٤١٣٤] و[٤١٣٦]، والحاكم [٤/ ٣٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٢٦١]، وابن أبى شيبه [١٢٩٧١]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ١٣٣-١٣٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٢٧٠]، وفى «المشكل» [١٤/ ٥١٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٩٤١، ١٣٩٨٣]، وفى «المعرفة» [٩٧٤٤]، وغيرهم عند طريق جرير بن حازم عن أبى فزارة راشد بن كيسان عن يزيد بن الأصم عن ميمونة به نحوه . . . وهو عند الجميع - سوى الحاكم ورواية لابن حبان - بنحو الفقرة الأولى منه فقط، اللهم إلا أن الترمذى زاد عليهم قوله: =

يحدث، عن يزيد بن الأصم، عن ميمونة، أن النبي ﷺ تزوجها حلالاً، وبنى بها حلالاً، وماتت بسرف في الليلة التي بنى بها، وكانت خالتي، فنزلت في قبرها أنا وابن عباس، فلما وضعناها في اللحد مال رأسها، فأخذت رداً فجمعتها، فوضعتها تحت رأسها، فاجتذبه ابن عباس، فرمى به ووضع تحت رأسها كذائناً، قال: وكانت حلقت في الحج، فكان رأسها محمماً .

= (وماتت بسرف، ودفنها في الظلة التي بنى بها فيها) ولفظ مسلم: (عن يزيد بن الأصم: حدثني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال، قال: وكانت خالتي وخالة ابن عباس) وسياق أحمد مثل سيق الترمذي إلا أنه زاد عليه قوله: (فتزلنا في قبرها أنا وابن عباس) وسياق ابن ماجه مثل سيق مسلم، ومثلهما البيهقي في «المعرفة» ورواية له في «السنن» ولفظ الدارقطني وابن سعد: (تزوجها حلالاً، وبنى بها حلالاً) وهو رواية للبيهقي؛ وعند ابن أبي شيبة: (تزوجها وهو حلال) ومثله عند الطحاوي؛ وهو رواية لابن حبان .
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» .
قلت: مراده أن مسلماً لم يخرج بهذا السياق مثل المؤلف والحاكم؛ وإلا فهو عنده مختصراً بالفقرة الأولى كما مضى .

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، وروى غير واحد هذا الحديث عن يزيد بن الأصم مرسلًا . . .» .

قلت: نعم، والوجهان - يعنى الوصل والإرسال - كلاهما محفوظان عن يزيد بن الأصم إن شاء الله؛ وقد شرحنا ذلك بدلائله في «غرس الأشجار» .

وقد توبع جرير بن حازم: على وصله وإرساله عن أبي فزارة بإسناده به . . . ، وهكذا توبع أبو فزارة على وصله وإرساله عن يزيد بن الزمزم . فتابعه على الموصول:

ميمون بن مهران عن يزيد عن ميمونة قالت: (تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بعدما رجع من مكة بسرف) أخرجه الدارمي [١٨٢٤] - واللفظ له - وأبو داود [١٨٤٣]، وأحمد [٣٣٢/٦]، [٣٣٥]، وابن حبان [٤١٣٧، ٤١٣٨]، والدارقطني في «سننه» [٢٦٢/٣]، والمؤلف [برقم ٧١٠٦]، وابن الجارود [٤٤٥، ٦٩٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/٢٧٠]، وفي «المشكّل» [٥١٥/١٤]، والبيهقي في «سننه» [٨٩٤٢]، وفي «الدلائل» [٤/٣٣١]، وغيرهم من طريق حبيب بن الشهيد عن ميمون به .

٧١٠٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا أحمد بن إسحاق، حَدَّثَنَا حماد بن سلمة، عن حبيب ابن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن يزيد بن الأصم، عن ميمونة، قالت: تزوجني رسول الله ﷺ بِسَرَفٍ - وهما حلالان - بعدما رجعنا من مكة.

٧١٠٧- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا هاشم بن القاسم، حَدَّثَنَا شعبة، عن الحكم، قال: قلت للقاسم: أوتر بثلاث حين يؤذن المؤذن، ثم أخرج إلى الصلاة؟ قال: لا تصل إلا بخمس أو سبع، قال الحكم: فأخبرت بذلك مجاهدًا، ويحيى بن الجزار، فقالا لى: سله عن هذا؟ فقال: عن الثقة، عن عائشة، وميمونة، عن النبي ﷺ.

٧١٠٨- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حَدَّثَنَا عبد الله بن إدريس، حَدَّثَنَا الأعمش، عن سالم ابن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، عن ميمونة، أن رسول الله ﷺ اغتسل، فَأَتَى بِمَنْدِيلٍ، فلم يمسه وجعل يقول بالماء: هكذا من أصابعه، يعنى: ينفض يده.

٧١٠٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا الحسن بن موسى، حَدَّثَنَا ابن لهيعة، حَدَّثَنَا بكير بن الأشج، عن كريب مولى ابن عباس، قال: سمعت ميمونة، قالت: أعتقت وليدةً فى زمن رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فقال لى رسول الله ﷺ: «لَوْ أُعْطِيَتْهَا أَخْوَالِكَ كَانَ أَعْظَمَ لَأَجْرِكَ».

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ وقد اختلف على ميمون فى وصله وإرساله أيضًا، وكلاهما محفوظان عنه هو الآخر، وليس عند أبى داود والبيهقى والدارقطنى وابن الجارود: قوله فى اللفظ الماضى: (بعدما رجع من مكة).

وقد بسطنا تخريج هذ الحديث مع شواهد فى «غرس الأشجار».

٧١٠٦- صحيح: انظر قبله. ٧١٠٧- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٦٩٦٣].

٧١٠٨- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٧١٠١].

٧١٠٩- صحيح: أخرجه البخارى [٢٤٥٢، ٢٤٥٤]، ومسلم [٩٩٩]، وأحمد [٣٢٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٤٩٣١]، وابن حبان [٣٣٤٣]، والبيهقى فى «سننه» [١١١٠٨]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٣٤٢٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٧٤٨]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٦/ ١٩٥]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [٢٢٤٦]، وابن حزم فى «المحلى» [٩/ ٣٣٧]، =

٧١١٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَفَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصْمِ، عَنْ يَزِيدِ الْأَصْمِ، قَالَ: ثَقَلَتْ مَيْمُونَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَكَّةَ وَلَيْسَ عِنْدَهَا مِنْ بَنِي أَخِيهَا، فَقَالَتْ: أَخْرَجُونِي مِنْ مَكَّةَ، فَإِنِّي لَا أَمُوتُ بِهَا، إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَنِي أَنِّي لَا أَمُوتُ بِمَكَّةَ، قَالَ: فَحَمَلُوهَا حَتَّى أَتَوْا بِهَا سَرْفَ إِلَى الشَّجَرَةِ الَّتِي بِنِي بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَهَا فِي مَوْضِعِ الْقَبَةِ، قَالَ: فَمَاتَتْ، فَلَمَّا وَضَعْنَاهَا فِي لَحْدِهَا أَخَذَتْ رِدَائِي فَوَضَعْتَهُ تَحْتَ خَدِّهَا فِي اللَّحْدِ، فَأَخَذَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَرَمَى بِهِ.

٧١١١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلِيمَانَ، حَدَّثَنَا عَبَادٌ، عَنْ حَنْظَلَةَ السَّدُوسِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ نُوْفَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ.

٧١١٢- حَدَّثَنَا زَهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلِيمَانَ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَاتَرَأَى، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي أُرَاكَ فَاتَرَأَى؟ قَالَ: «إِنَّ

= والطحاوي في «المشکل» ١١١/١٩١، وغيرهم من طرق عن بكير بن عبد الله الأشج عن كريب مولى ابن عباس عن ميمونة به نحوه .

قلتُ: قد اختلف في سنده على بكير على لون غير محفوظ، قد ذكرناه في «غرس الأشجار» واللّه المستعان .

٧١١٠- صحيح: أخرجه البخارى في «تاريخه» [١٢٧/٥]، ومن طريقه البيهقى في «الدلائل» [٦/٤٣٧]، وابن أبي شيبه في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٤١١٢/ طبعة العاصمة]، من طريق عبد الواحد بن زياد عن عبد الله بن عبد الله بن الأصم عن عمه يزيد بن الأصم به نحوه . . . وليس عند البخارى والبيهقى قوله: (قال: فماتت . . . إلخ).

قال الهيثمى في «المجمع» [٩/٤٠١]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» . قلتُ: وهو كما قال؛ وسنده صحيح أيضاً . . . واللّه المستعان .

٧١١١- صحيح: لغيره: مضى سابقاً [برقم ٧٠٨٥].

٧١١٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٧٠٩٣].

جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَدَنِي أَنْ يَأْتِيَنِي، وَمَا أَخْلَفَنِي»، قالت: فمكث يومه ذاك وليلته، قالت: فاتهم جرو و كلب كانت تحت نضد لهم للحسين، فأمر به، فأخرج، وأمر بماء فنضح مكانه بيده، قال: فخرج، فإذا هو بجبريل - عليهما السلام - قال: «إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ تَأْتِيَنِي؟!»، قال جبريل عليه السلام: «إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ»، وأمر رسول الله ﷺ يقتل الكلاب حتى إن كان ليكلم في كلب الحائط الصغير، فما يأذن فيه.

٧١١٣ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يَحْدُثُ، عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».

٧١١٣ - صحيح: أخرجه النسائي [٦٩١]، وأحمد [٣٣٣/٦، ٣٣٤]، وابن راهويه [٢٠٣٧]، والبخاري في «تاريخه» [٣٠٢/١]، والبيهقي في «سننه» [١٩٩٢٣]، والسراج في «مسنده» [١/٢٢٥-٢٢٦]، والفاكهي في «أخبار مكة» [١٠٣/٢]، وغيرهم من طريقين عن نافع مولى ابن عمر عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة به نحوه . قلت: وسنده قوى ثابت؛ رجاله رجال «الصحيح».

وهكذا رواه ابن جرير والليث بن سعد عن نافع؛ وقد اختلف عليهما في إسناده، فرواه من رواه عنهما عن نافع عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة به . . . بزيادة (ابن عباس) بين إبراهيم وميمونة، هكذا أخرجه مسلم [١٣٩٦]، والنسائي [٢٨٩٨]، وأحمد [٣٣٤/٦]، وابن أبي شيبة [٧٥/٨، ٣٢٥٢٢]، والبخاري في «تاريخه» [٣٠٢/١]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٣٢٢٢]، والطحاوي في «المشكل» [٦٤/٢]، وغيرهم. قال البخاري عقب روايته: «ولا يصح فيه ابن عباس».

قلت: وهذا معارض بتصحيح مسلم لهذا الوجه، والظاهر عندي: أن الوجهين محفوظان عن نافع؛ فلا مانع أن يكون إبراهيم بن عبد الله بن معبد قد سمعه من ميمونة بواسطة ابن عباس؛ ثم سمعه بعد ذلك من ميمونة نفسها، وهذا أولى عندي من توهيم الثقات بمجرد المخالفة، نعم: قد اختلف في سنده على نافع على ألوان، قد استوفينا شرحها في «غرس الأشجار». وفي الباب: شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به مثله ونحوه .

حديث صفية بنت حيى بن أخطب - رضى الله عنهما - زوج النبي ﷺ (*)

٧١١٤- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ - يَعْنِي ابْنَ الْمَغِيرَةَ - حَدَّثَنَا حَمِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ هَلَالٍ - أَنَّ صَفِيَّةَ، قَالَتْ: انْتَهَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَكْرَهَ إِلَيَّ مِنْهُ، فَقَالَ: «إِنَّ قَوْمَكَ صَنَعُوا كَذًّا وَكَذًّا»، قَالَتْ: فَمَا قَمْتُ مِنْ مَقْعَدِي، وَمَا مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ.

٧١١٥- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ الْهَاشِمِيِّ، حَدَّثَنَا صَفِيَّةٌ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَّبَتْ إِلَيْهِ كَتِفًا بَارِدًا، فَكُنْتُ أُسْحَاهَا، فَأَكَلَهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى.

(*) قد مضى التعريف بها قبل الحديث الماضى [برقم ٧٠٦٩].

٧١١٤- ضعيف: أخرجه ابن راهويه [٢٠٨٥]، من طريق أبي عامر العقدي عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال قال: قالت صفية . . وساقه نحو سياق المؤلف به .

قلت: هذا إسناد رجاله كلهم رجال «الصحيح» إلا أن حميد بن هلال لم يدرك صفية، كما قال الهيثمي في «المجمع» [٤٠٦/٩]، فالإسناد منقطع، وبهذا أعله الحافظ في «المطالب» [رقم / ١٦٠٣ طبعة العاصمة]، فقال: «هو مرسل»، وانظر الآتى [برقم ٧١١٩، ٧١٢٠]. والله المستعان.

٧١١٥- صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٤ / رقم ٨٠٨] و[٢٥ / رقم ٢١٦]، وابن أبي عاصم في «الأحاد والثاني» [٥ / رقم ٣١٦١]، والدولابي في «الكنى» [رقم ٢٠٢١]، وغيرهم من طريق جعفر بن سليمان الضبعي عن داود بن أبي هند عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن صفية به نحوه .

قال الهيثمي في «المجمع» [٥٧٣ / ١]: «رواه أبو يعلى والطبراني في «الكبير»، ورجاله ثقات». قلت: وظاهر سنده الصحة، لولا أنه معلول، فقد علقه البخاري في «تاريخه» [١ / ٣٩٤]، من هذا الطريق، ثم قال: «وهذا وهم».

قلت: ولم ينفرد به جعفر بن سليمان عن داود بن أبي هند، بل تابعه عليه رجلاان: الأول: علي بن عاصم - وفيه ضعف - كما ذكره الدارقطي في جزء من «علة» [ص ٣٩ / طبعة دار الحديث]، لكنه قال: (عن داود عن إسحاق عن أم حكيم به . . .) =

= وأم حكيم: هي بنت الزبير بن عبد المطلب، واسمها (صفية) كما جزم بذلك ابن أبي عاصم عقب رواية الحديث من الطريق الأول، فقال: (أم حكيم: اسمها صفية) وجزم غيره بكون اسمها (عاتكة) وقيل غير ذلك، وكذا اختلف في كنيثها أيضاً، فقيل: (أم الحكم) بدل (أم حكيم) راجع ترجمتها من «التهذيب».

■ فالحاصل: أن صفة التي يروى عنها إسحاق بن عبد الله هذا الحديث هنا: هي (أم حكيم، أو أم الحكم - بنت الزبير بن عبد المطلب) وقد نازع في هذا بعض النقاد، وناقشناهم في «غرس الأشجار».

وقد وهم المؤلف في ذكره هذا الحديث في (مسند صفية بنت حى زوج النبي ﷺ)، وتابعه المزى على ذلك في «التهذيب» وذكر (صفية بنت حى) في شيوخ إسحاق بن عبد الله ابن الحارث ابن نوفل، أما الطبرانى: فقد ساق الحديث في (مسند صفية بنت عبد المطلب عمه النبي ﷺ).

أما ابن عبد البر فهو في واد آخر، فإنه قال في «الاستيعاب» [١/٦٠٦]: (صفية امرأة؟! روى عنها إسحاق بن عبد الله بن الحارث) وساق الحديث نحو سياق المؤلف هنا، وكل ذلك وهم إن شاء الله؛ والصواب أن التي يروى عنها إسحاق بن عبد الله هذا الحديث هي (أم الحكم، أو أم حكيم بنت الزبير بن عبد المطلب) واسمها صفية كما جزم به ابن أبي عاصم كما مضى، وقيل غير ذلك!.

والثانى: محمد بن الحسن المعروف بـ (محبوب) - وهو شيخ مختلف فيه - فرواه عن داود بن أبي هند عن إسحاق بن عبد الله قال: حدثتني أم حكيم بنت الزبير . . . وساق الحديث نحو سياق المؤلف: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٨/٢٣٩]، من طريق يحيى بن صاعد عن يحيى بن حكيم عن محبوب به . . .

قلت: وسنده صحيح إلى محبوب، وقد مضى أن (أم حكيم بنت الزبير) هي نفسها صفية التي وقعت في رواية جعفر بن سليمان من الطريق الأول كما جزم بذلك ابن أبي عاصم، وساق هذا الحديث في (مسندها) من «الآحاد والثانى».

وقد خولف جعفر بن سليمان ومحبوب وعلى بن عاصم ثلاثتهم في رواية هذا الحديث موصولاً عن داود بن أبي هند، كما سيأتى؛ وقد رأيت رواية محبوب السابقة قد أخرجها أيضاً: ابن أبي عاصم في «الآحاد والثانى» [٥/٣١٦٠]، والطبرانى في «الكبير» [٢٥/٢١٧]، والخطابى في «غريب الحديث» [١/٣٢٤-٣٢٥]، من طريقين عن محبوب بإسناده به نحوه في سياق أتم . =

= قلتُ: وجاء عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامى وخالف محبوباً ومن تابعه فى وصله عن داود، ورواه عن ابن أبى هند عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث به نحوه مرسلأ فى سياق أتم، هكذا أخرجه ابن راهويه [٢١٦٩]، أخبرنا عبد الأعلى به .

قلتُ: وتوبع عبد الأعلى على هذا الوجه المرسل عن داود، تابعه :

١- يزيد بن هارون : كما علّقه عنه البخارى فى «تاريخه» [٣٩٤ / ١].

٢- وهلال بن لاحق البصرى : كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤١٢ / ١٥]، وقد قال الدارقطنى بعد أن ذكر الاختلاف على داود فى وصله وإرساله، قال: «والمرسل فى حديث داود أصح» .

قلتُ: وقد توبع داود على الوجه الأول عن إسحاق بن عبد الله: فرواه معاذ بن هشام الدستوائى عن أبيه عن قتادة عن إسحاق عن أم حكيم بنت الزبير به نحوه . . .

أخرجه أحمد [٤١٩ / ٦]، وابن أبى عاصم فى «الأحاد والثانى» [٥ / رقم ٣١٦٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٥ / رقم ٢١٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٣٧ / ٨]، والطبرى فى «ذيل المذيل» [ص ١١١ / المنتخب منه]، وغيرهم من طرق عن معاذ به . . .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٥٧٣ / ١]: «رواه أحمد، ورجاله ثقات» .

قلتُ: هو كما قال؛ وقد وقع فى سند ابن أبى عاصم: (عن أم الحكم) بدل: (أم حكيم)، ومثله عند الطبرى أيضاً، والأمر هين؛ وظاهر إسناد هذا الطريق الصحة، وقد صرح قتادة بالسمع فى رواية حجاج الباهلى عنه كما يأتى. لكن اختلف فى سنده على هشام الدستوائى، فرواه عنه ابنه معاذ على الوجه الماضى؛ وخالفه محمد بن بشر - يعنى أبا عبد الله العبدى - فرواه عن هشام فقال: عن قتادة عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن جدته أم الحكم عن أختها ضباعة بنت الزبير عن النبى ﷺ به ، فنقله إلى (مسند ضباعة بنت الزبير) هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤١١ / ١٥]، وقد تصحف عنده (محمد بن بشر) إلى: (محمد بن بشر).

قلتُ: قد توبع هشام الدستوائى على هذا الوجه عن قتادة، :

١- فتابعه على الوجه الأول: حجاج بن حجاج الباهلى إلا أنه غلط فى نسبة شيخ قتادة، فقال: عن قتادة قال: حدثنى إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أم الحكم عن أختها ضباعة بنت الزبير أنها قالت: (دخل علينا رسول الله ﷺ فقدمت له كفتأ؛ فأكل منها ثم قام إلى الصلاة =

= ولم يحدث وضوءاً) أخرجه البخارى فى «تاريخه» [١/ ٣٩٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ٢٣٦]، من طريق إبراهيم بن طهمان عن حجاج به . . . واللفظ لابن عساكر .
قال البخارى عقب روايته : «لا أرى يصح ابن أبى طلحة» .
قلتُ : وهو كما قال ؛ إنما هو : (إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل) .

٢- وهكذا رواه همام عن قتادة عن إسحاق عن أبى حكيم - أو أم الحكم - عن أختها ضباعة بنت الزبير به نحو لفظ حجاج الماضى . . . أخرجه أحمد [٦/ ٤١٩]، والمؤلف [برقم ٧١٥١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ٨٣٩]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ٣٩٤]، وأبو نعيم فى المعرفة [٦/ رقم ٧٧٤٦، ٧٧٤٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ٢٣٤-٢٣٥، ٢٣٦]، وغيرهم من طرق عن همام به .

قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٥٧٣]: «رواه أبو يعلى وأحمد، ورجاله ثقات» .
قلتُ : هو كما قال لولا أنه معلول بالاختلاف فى سنده على قتادة، وقد مضى ثلاثة ألوان من ذلك الاختلاف، وهناك ألوان أخرى قد شرحتها فى «غرس الأشجار» وذكرها الدارقطنى فى «علله» [١٥/ ٤١٠-٤١٢] .

وللحديث : طريق آخر عن أم حكيم بنت الزبير بن عبد المطلب قالت : (دخل على رسول الله ﷺ فأكل فى بيتى كتفاً، ثم جاءه بلال - رضى الله عنه - فأذنه بالصلاة، فذهب فصلى ولم يتوضأ) .
أخرجه ابن أبى عاصم فى «الآحاد والثانى» [٥/ رقم ٣١٥٨] - واللفظ له - والحاكم [٤/ ٧٣]، والحارث فى «مسنده» [١/ رقم ٩٥/ زوائد الهيثمى]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٦٥]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٥/ رقم ٢١٣]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٦/ رقم ٧٨٩٧]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [٧/ ٣٤٨]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن عمار بن أبى عمار مولى بنى هاشم عن أم حكيم به .

قلتُ : وهذا إسناد قوى ؛ رجاله كلهم رجال الصحيح، وفى عمار كلام خفيف ؛ وأرجو أن يكون قد سمع من أم حكيم إن شاء الله ؛ وأم حكيم بنت الزبير بن عبد المطلب صحابية معروفة، وحديثها فى «السنن» وقد اختلف فى اسمها على أقوال، وهى صاحبة هذا الحديث هنا كما مضى بيانه سابقاً .

وفى الباب : عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . والله المستعان .

٧١١٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسٍ، عَنْ ابْنِ صَفْوَانَ، عَنْ صَفِيَّةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْتَهِي النَّاسُ عَنْ غَزْوِهِ هَذَا الْبَيْتِ حَتَّى يَغْزُوهُ جَيْشٌ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ خُسِفَ بِأَوْلِيهِمْ وَأَخْرِهِمْ، وَلَمْ يَنْجُ أَوْسَطُهُمْ»، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الْمَكْرَهَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمْ».

٧١١٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَهَى بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلى

٧١١٦- صحيح: دون قوله: (لا ينتهى الناس من غزو هذا البيت): قد مضى الكلام عليه سابقاً [برقم ٧٠٦٩].

٧١١٧- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبه [٢٣٨٢١]، وأحمد [٣٣٧/٦]، والطبراني في «الكبير» [١/ رقم ٥٨ / طبعة أضواء السلف]، وغيرهم من طرق عن جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم عن صهيرة بنت جيفر (وعند أبي الفضل الزهرى: «صغيرة بنت حبيش»، وهو تحريف من الناسخ أو بعضهم) عن صفية به . . . وفى أوله قصة عند الجميع .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٨٧/٥]: «رواه أحمد والطبراني والمؤلف، وصهيرة لم يرو عنها غير يعلى بن حكيم فيما وقفت عليه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وقال البوصيرى فى «الإتحاف» [٣٦٦/٤]: «هذا حديث رجاله رجال ثقات، وصهيرة لم أر من ذكرها بعدالة ولا جرح».

قلت: وهو كما قال؛ وصهيرة تلك: امرأة غائبة لا تعرف، ونكرة لا تعرف، ولم يؤثر توثيقها عن أحد أصلاً، وقد سماها ابن سعد فى «الطبقات» [٤٨٢/٨]: (صخيرة) ولعله من الناسخ أو الطابع، وقد ترجمها ابن نقطة فى «تكملة الإكمال» [٩٨/٢]، وابن ناصر الدين فى «توضيح المشتبه» [٥٧٥/٢]، وقبله الحسينى فى «الإكمال» [ص ٦٢٤]، وعنه الحافظ فى «التعجيل» [ص ٥٥٨]، قال الحسينى: «لا تعرف» وزاد: «ويقال: ضميرة».

قلت: لكن الحديث صحيح ثابت على كل حال؛ فله شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به مثله مضى منها حديث عائشة [برقم ١٢١١]، وأبى سعيد الخدرى [برقم ١٣٠٧]، وابن عباس [برقم ٢٣٤٤]، وابن عمر [برقم ٥٦١٩]، وابن الزبير [برقم ٦٨٠٩] وغيرها.

ابن حكيم يحدث، عن صُهَيْرَةَ بِنْتِ جَيْفَرٍ، عن صفية، قالت: حرم رسول الله ﷺ نبيذ الجر.

٧١١٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا عبد الصمد بن عبد الوارث، حَدَّثَنَا هاشم الكوفى، حَدَّثَنَا كنانة، قال: حدثتني صفية، أن رسول الله ﷺ جعل عتقها مهرها، وأنه ﷺ دخل عليها، ويدها أربعة آلاف نواة تسبح بها، فقال: «لَقَدْ سَبَّحْتَ مِنْذُ قُئِمْتُ عَلَيْكَ أَكْثَرَ مِمَّا سَبَّحْتَ»، قالت: قلت: علمنى يا رسول الله، قال: «قَوْلِي: سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ».

٧١١٨- حسن لغيره: دون عدد النواة: أخرجه الترمذى [٣٥٥٤]، والحاكم [٧٣٢/١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ١٩٥]، فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٥٠٤]، وفى الدعاء [رقم ١٧٣٩]، ومن طريقه الحافظ فى «نتائج الأفكار» [٨٢/١] طبعة دار ابن كثير، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ١١٥] و[٧/ ١١٦]، والحسن بن عبد الكريم بن الحسن المقرئ فى «مسموعه من أبى النجيب الكرجى» كما فى «تاريخ قزوين» [٢/ ٤١٥] / الطبعة العلمية، وغيرهم من طرق عن هاشم بن سعيد البصرى [وقد وقع عند ابن عدى فى الموضوع الثانى: «عن هاشم بن البريد»، وهو وهمٌ من بعضهم، كما نبه عليه ابن عدى عقب روايته] عن كنانة مولى صفية عن صفية به نحوه . . . وزاد الحاكم والطبرانى ومن طريقه الحافظ فى آخره قوله: (من شىء) وهو رواية لابن عدى، وليس عند الجميع: الفقرة الأولى المتعلقة بعتق صفية، وهى وحدها عند الطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ١٩٤]، من هذا الطريق نفسه، وكذا ليس عند ابن عدى فى الموضوع الأول: عدد النواة .

قال الترمذى: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث صفية إلا من هذا الوجه من حديث هاشم ابن سعد الكوفى، وليس إسناده بمعروف».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

وقال الحافظ: «هذا حديث حسن».

قلت: القول ما قال الحافظ كما يأتى بيانه؛ والحديث من هذا الوجه كما قال الترمذى؛ وكنانة مولى صفية: وثقه العجلي وابن حبان، وروى عنه جماعة من الثقات؛ وانفرد الأزدي بذكره فى «الضعفاء»، ومعلوم تعنته فى نقد الرجال، وقد أشار الحافظ إلى هذا فى «التقريب» فقال عن كنانة: «مقبول، ضعفه الأزدي بلا حجة» وهو كما قال إلا فى قوله عن كنانة: «مقبول» والتحقيق: أنه صدوق صالح الحديث.

= وأفة هذا الطريق : إنما هي من (هاشم بن سعيد) وهو شيخ ضعيف عندهم ، ضعفه أبو حاتم وابن معين وجماعة ، وخالف ابن حبان وذكره في «الثقات» ، والجرح به أولى ؛ وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث في ترجمته من «الكامل» ثم قال : «وهاشم بن سعيد له من الحديث غير ما ذكرت ، ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه»

قلتُ : لكنه توبع على هذا الحديث كما يأتي ، وقد قال الطبراني عقب روايته في «الأوسط» : «لم يرو هذا الحديث عن كنانة عن صفية إلا هاشم بن سعيد الكوفي ، تفرد به شاذ» .

قلتُ : بل توبع عليه شاذ بن فياض عن هاشم ؛ تابعه : عبد الصمد بن عبد الوارث ويزيد بن المغلس وغيرهما .

وقد توبع هاشم بن سعيد على رواية هذا الحديث عن كنانة عن صفية به ؛ نحوه . . . تابعه حديج ابن معاوية عند أبي الحسن الخلعى في «الخلعيات» كما في «النكت الظراف» [١١ / ٣٤٠] ، ومن طريقه الحافظ في «نتائج الأفكار» [١ / ٨٣ / طبعة دار ابن كثير] ، قال : أخبرنا شعيب بن عبد الله حدثنا أحمد بن إسحاق بن عتبة حدثنا روح بن الفرج حدثنا عمرو بن خالد حدثنا حديج بن معاوية حدثنا كنانة مولى صفية عن صفية به .

قلتُ : وهذا إسناد ثابت إلى حديج ؛ وعمرو بن خالد : هو ابن فروخ الحراني الثقة الثبت ؛ وروح ابن الفرج : هو أبو الزنباع المصري الثقة العالم ، وهو مترجم في «التهذيب» تمييزاً ، وشيخه عمرو : من رجال البخارى وابن ماجه .

وأما : أحمد بن إسحاق بن عتبة : فهو أبو العباس أحمد بن الحسن بن إسحاق بن عتبة الرازي المصري ، ترجمه الذهبي في «سير النبلاء» [١٦ / ١١٣] ، وقال عنه : «المحدث الصادق» وكذا ترجمه في «تاريخه» وقال : «كان صدوقاً» والراوى عنه (شعيب بن عبد الله) هو ابن المنهال المصري ، ترجمه الذهبي في «سير النبلاء» [١٧ / ٥١٣] ، ووصفه بكونه (مسند مصر) ونقل عن تلميذه أبي إسحاق الحبال أنه قال : «يتكلم في مذهبه» ، وهذا جرح مبهم كما ترى ، وقد تعقبه الذهبي في «تاريخه» بقوله : «كأنه يريد الرفض ، لأنه ملاً مصر» وهذا ظن أيضاً ؛ والأصل البراءة حتى يثبت هذا الاتهام الجارح ، وقد قال الذهبي في أول ترجمته من «تاريخه» : «كان أسند من بقى بديار مصر» وقد حدث عنه طائفة من المحدثين ، فمثله صدوق صالح إن شاء الله . وقد أورده الحافظ في «اللسان» [٣ / ١٤٨] ، وذكر ما حكاه أبو إسحاق الحبال ولم يزد عليه .

■ والحاصل: أن الإسناد ثابت إن شاء الله إلى حديج بن معاوية؛ لكن حديثاً هذا: شيخ كوفي مختلف فيه، وهو أخو زهير ابن معاوية؛ وقد قال عنه الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ»، كذا، والتحقيق أنه ضعيف ليس بذلك، وجمهور النقاد على تجريحه والغمز منه، وهو من رجال النسائي وحده، فراجع ترجمته من «التهذيب وذيوله».

فإن قلت: قد جزم الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» [١١ / ٣٤٠]، بكون عمرو بن خالد الحراني قد روى هذا الحديث عن حديج بن معاوية عن هاشم بن سعيد بإسناده به

وتعقبه الحافظ في «النكت الطراف» بقوله: «رويناه في «الخلعيات» من طريق عمرو بن خالد التي أشار إليها المزي، لكن لم أرفه «هاشم بن سعيد» فلعله سقط من النسخة».

فإذ ذاك كذلك؛ فقد عاد الحديث إلى هاشم بن سعيد مرة أخرى، وثبت أنه تفرد به عن كنانة مولى صفية؛ وهاشم ضعيف كما ذكرتم؟! .

قلت: ما أرى المزي إلا قد وهم فيما قال، وكلامه هو الذي جر الحافظ إلى دعوى سقوط (هاشم بن سعيد) من سند الخلعى في «الخلعيات»، وليس بشيء إن شاء الله؛ لأن حديج بن معاوية لا تعرف له رواية عن هاشم بن سعيد أصلاً، ولم يذكره المزي نفسه من الرواة عن هاشم في «تهذيبه»، ولا ذكر هاشمًا من شيوخ حديج، بل حديج معروف بالرواية عن كنانة مولى صفية دن واسطة أصلاً؛ وقد أخرج الطبراني في «الأوسط» [٦ / رقم ٦٣٦٠]، حديثاً من رواية عمرو بن خالد عن حديج حدثنا كنانة عن صفية به .

وهذا الحديث نفسه بتلك الترجمة عند ابن أبي الدنيا في «الجموع» [رقم ١٨]، وهناك حديث آخر من رواية عمرو عن حديج عن كنانة: عند ابن شاهين في «الترغيب» [برقم ٤٨٨].

والمزي نفسه: قد ذكر (حديج بن معاوية) من الرواة عن كنانة مولى صفية في ترجمته من «تهذيبه» وذكر كنانة في شيوخ حديج في ترجمته أيضاً.

وهذا كله يؤيد: وهم المزي في دعواه أن عمرو بن خالد روى الحديث عن حديج عن هاشم بن سعيد عن كنانة، وأراه سبقت قلم منه، كأنه أراد أن يقول: (ورواه عمرو بن خالد الحراني عن حديج بن معاوية عن كنانة مولى صفية نحوه . . .) فخانه قلمه وقال ما قال، وأنا أستبعد أن يكون عمرو بن خالد قد اختلف عليه في سنده، وأوهام المزي في «التحفة» مما أفردها مغلطاً وغيره بالتأليف .

= وكان الحافظ قد تنكب بعد ذلك عن دعوى السقط في «الخلعيات»، حيث جزم بكون حديج بن معاوية : قد تابع هاشم بن سعيد على رواية هذا الحديث عن كنانة مولى صفية، كما أشار إلى ذلك في «نتائج الأفكار» [١/٨٣ / طبعة دار ابن كثير].

وللحديث : طريق آخر عن صفية : أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥ / رقم ٥٤٧٢]، وفي الدعاء [رقم ١٧٤٠]، حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال : حدثنا أبي قال : «وجدت في كتاب أبي - يعنى محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة - حدثنا مستلم بن سعيد عن منصور بن زاذان عن يزيد بن معتب مولى صفية عن صفية به نحو سياق المؤلف لكن دون الفقرة الأولى منه ، وكذا دون تعيين عدد النوى» .

قلتُ : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات من رجال «التهذيب» سوى شيخ الطبراني (محمد بن عثمان بن أبي شيبة) وشيخ منصور : (يزيد بن معتب مولى صفية) .

١- أما محمد بن عثمان : فهو إمام صدوق حافظ عارف من فرسان هذا الشأن ورجاله ؛ ولم يتكلم فيه أحد بحجة ، كما شرحنا ذلك شرحاً مستفيضاً في ترجمته من كتابنا «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» وقبلنا ذب عنه الإمام المعلمي اليماني في «التنكيل» [١/٦٩٤-٦٩٦] فراجعه .

٢- وأما (يزيد بن معتب) فقد جهدت جهدى ، ثم جهدت جهدى للوقوف له على ترجمة فلم أستطع ، وما عرفته أصلاً ، ورأيت جماعة من أصحابنا وغيرهم لم يهتدوا إلى معرفته مثلى . ثم ظهر لى أنه : (يزيد بن شعيب) تصحف (شعيب) عند الطبراني إلى (معتب) ويزيد هذا : ترجمه البخارى فى «تاريخه» [٤/٣٤٠] ، وابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٩/٢٧١] ، ولم يذكر من الرواة عنه سوى (منصور بن زاذان) وحده ، فمثله مجهول مغمور ، وهو آفة هذا الطريق .

لكن إذا ضمنا هذا الطريق إلى طريق كنانة الماضى ؛ مع حديث سعد بن أبى وقاص السالف [برقم ٧١٠] ، أرجو أن يصير حديثنا هنا : حسناً لغيره إن شاء الله ؛ وقد حسنه الحافظ كما مضى ؛ وهذا قريب ناهض عندى ، وقد تساهل من صحح حديث صفية هنا ، وقد نص بعض المتأخرين : على أن ذكر النوى فى هذا الحديث منكر ، وقد رددنا على هذا فى «غرس الأشجار» نعم : تحديد عدد النوى فى الحديث : لا يثبت عندى ، والفقرة الأولى من الحديث :

٧١١٩- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ رِفَاعَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَجْمَعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَثْمَانُ بْنُ كَعْبٍ، عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: رِبِيعٌ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ حَبِيٍّ، قَالَتْ: أُرْدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَجْزِ نَاقَتِهِ لَيْلًا، قَالَتْ: فَجَعَلَتْ أَنْعَسَ، فَيَمْسُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، وَيَقُولُ: «يَا هَذِهِ، يَا بِنْتَ حَبِيٍّ!»، وَجَعَلَ يَقُولُ: «يَا صَفِيَّةُ، إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعْتُ بِقَوْمِكَ، إِنَّهُمْ قَالُوا لِي كَذًا، إِنَّهُمْ قَالُوا لِي كَذًا».

٧١٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمَ ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَثْمَانُ بْنُ كَعْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي رِبِيعٌ- رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّضِيرِ- وَكَانَ فِي حَجَرِ صَفِيَّةِ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ حَبِيٍّ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ قَطُّ أَحْسَنَ خَلْقًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَقَدْ رَأَيْتُهُ رَكَبَ بِي مِنْ خَيْبَرَ عَلَى عَجْزِ نَاقَتِهِ لَيْلًا، فَجَعَلَتْ أَنْعَسَ فَيَضْرِبُ رَأْسِي

= (جعل عتقها مهرها) شواهد صحيحة ثابتة، مضى منها حديث أنس [برقم ٣٠٥٠، ٣١٧٣، ٣٣٥١، ٣٤٧٩، ٣٨٣٤]، والله المستعان لا رب سواه.

٧١١٩- ضعيف: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٦٥١٠]، من طريق محمد بن عبد الله ابن نمير عن يونس بن بكير عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن عثمان بن كعب القرظي عن رجل من بني النضير كان في حجر صفية يقال له: ربيع، عن صفية به نحوه . . . وزاد في أوله: (ما رأيت أحسن خلقًا من رسول الله ﷺ) وهذه الزيادة رواية للمؤلف في الآتي، ومن طريقه ابن عساکر في «تاريخه» [٣/ ٣٨٥]، قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن صفية إلا بهذا الإسناد، تفرد به يونس بن بكير».

قال الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٥٧٣] بعد أن عزاه للطبراني والمؤلف: «رجالهما ثقات، إلا أن الربيع ابن أخي صفية، لم أعرفه».

قلت: أما الربيع: فهو شيخ مجهول، وليس باقى رجال الإسناد ثقات كما زعم أبو الحسن! بل منهم (إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع) وهو شيخ ضعيف إلى الترك أقرب، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»؛ والراوى عنه (يونس بن بكير) صدوق متماسك من العلماء؛ وهو دون الثقة على التحقيق.

٧١٢٠- ضعيف: انظر قبله.

مؤخرة الرجل، فيمسني بيده، ويقول: «يَا هَذِهِ، مَهْلًا يَا بِنْتَ حَيٍّ»، حتى إذا جاء الصهبياء، قال: «أَمَا إِنِّي أَعْتَدُ إِلَيْكَ يَا صَفِيَّةُ مِمَّا صَنَعْتُ بِقَوْمِكَ، إِنَّهُمْ قَالُوا لِي كَذًا وَكَذَا».

٧١٢١- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: جِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَتَحَدَّثْتُ عَنْدهُ وَهُوَ عَاكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَامَ مَعِيَ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي يَبْلُغُنِي بَيْتِي، فَلَقِيهِ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا رَأَاهُ اسْتَحْيَا فَرَجَعَا، فَقَالَ: «تَعَالِيَا، فَإِنَّا هَاهُنَا صَفِيَّةُ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ»، فَقَالَا: نَعُوذُ بِاللَّهِ! سَبْحَانَ اللَّهِ! قَالَ: «مَا أَقُولُ لَكُمَا هَذَا أَنْ تَكُونَا تَظَنَّا سُوءًا، وَلَكِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِّ».

٧١٢١- صحيح: أخرجه البخاري [١٩٣٣، ١٩٣٤، ٣١٠٧، ٦٧٥٠]، ومسلم [٢١٧٥]، وأبو داود [٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٤٩٩٤]، وابن ماجه [١٧٧٩]، والنسائي في «الكبرى» [٣٣٥٧]، وأحمد [٣٣٧/٦]، وابن خزيمة [٢٢٣٣]، وابن حبان [٣٦٧١، ٤٤٩٦]، وعبد الرزاق [٨٠٦٥]، وعنه ابن راهويه [٢٠٨٢]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥٥٦]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٥/ رقم ٣١١٧]، والبيهقي في «شرح السنة» [٤٠٤/١٤] - [٤٠٥]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/ ١٤٥]، والبيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٦٨٠٠]، وفي «المعرفة» [رقم ٢٧٧٠]، وفي «سننه» [٨٣٨٨]، والطحاوي في «المشكّل» [٦١/١]، وجماعة من طرق عن الزهري عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن صفية به نحوه .

قلت: قد اختلف في وصله وإرساله على الزهري، والموصول: هو الذي صححه الدارقطني في «العلل» [٢٩١/١٥].

وقد بسطنا تخريجه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان أم المؤمنين - رضی اللہ عنہا - (*)

٧١٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زَهْرَبْن حَرْبٌ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بِن عَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ سَالِمِ بِن شَوَالٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - تَعْنِي: نَصَلِي الصَّبِيحَ بِمَنِي يَوْمِ النَّحْرِ .

٧١٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ حَمِيدِ بِن نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ، زَوْجَتِي النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتَا: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنْ ابْنَتِي تَوَفَّى زَوْجَهَا، وَإِنِّهَا تَعْتَدُ، وَإِنِّي أَخَافُ عَلَى عَيْنِهَا، أَفَأَكْحَلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنْكُنَّ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ، وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ» .

٧١٢٤- حَدَّثَنَا زَهْرَبْنٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بِن إِيرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بِن أَبِي هَنْدٍ، أَخْبَرَنَا

(*) هي رملة بنت أبي سفيان: أم المؤمنين، وأخت معاوية بن أبي سفيان - رضی اللہ عنہما - وحديثها عند الجماعة .

٧١٢٢- صحيح: أخرجه مسلم [١٢٩٢]، والنسائي [٣٠٣٦]، وأحمد [٤٢٦/٦]، والحميدي [٣٠٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/٢١٩]، وفي «أحكام القرآن» [٢/١٦٣]، والبيهقي في «سننه» [٩٢٩٨]، وفي «المعرفة» [رقم ٣١٣٦]، والشافعي في «سننه» [رقم ٤٢٠]، وأبو عوانة [٣٥٢٢]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٩٨٤]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن شوال عن أم حبيبة به نحوه . . . ولفظ مسلم: (كنا نفعله على عهد النبي ﷺ نغلس من جمع إلى منى) وفي رواية له: (نغلس من مزدلفة) وقريب من هذا اللفظ: عند الجميع .

قلت: وقد توبع عليه ابن دينار عن سالم بن شوال: تابعه عطاء بن أبي رباح، وقد خرّجنا روايته في «غرس الأشجار» .

٧١٢٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٩٦١] .

٧١٢٤- صحيح: أخرجه مسلم [٧٢٨]، وأبو داود [١٢٥٠]، وأبو عوانة [٥/٢]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ١٦٤٨]، وابن خزيمة [١١٨٦]، وابن أبي شيبة [٥٩٨٠]، =

النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، قال: قال لى عنبة بن أبي سفيان: ألا أحدثك حديثاً حدثتناه أم حبيبة بنت أبي سفيان؟ قال: بلى، قال: وما رأيته؟ قال: وما ذاك إلا كبشارة إليك، قال: حدثتنا أن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمِ ثِنْتِي عَشْرَةَ سَجْدَةً تَطَوُّعًا، بُنِيَ لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ»، فقالت أم حبيبة: فما تركتهن منذ سمعتهن، قال النعمان: ما تركتهن منذ سمعتهن من عمرو، قال داود: أما نحن فقد نصلى ونترك.

= والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٤٣٠، ٤٤٩]، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» [٣١١/١١]، وغيرهم من طرق عن داود بن أبي هند عن النعمان بن سالم عن عمرو ابن أوس الثقفي عن عنبة بن أبي سفيان عن أم حبيبة به قلت: قد اختلف في سنده على داود بن أبي هند، وهذا الوجه هو المحفوظ عنه؛ وعليه تابعه شعبة وغيره.

وقد توبع عليه النعمان بن سالم وشيخه عمرو بن أوس، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار». وسيأتي من طريق عبد الملك بن عمير عن سالم بن منقذ عن عمرو بن أوس عن عنبة عن أم حبيبة به مثله . . . زيادة (مع صلاة النهار . . .) بعد قوله: (من صلى ثنتي عشرة ركعة . . .). ومن هذا الطريق: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ ٤٣٤]، والبخاري في «تاريخه» [٧/ رقم ٣٧]، من طريق جرير بن حازم عن عبد الملك به . . . وليست الزيادة المشار إليها عند البخاري.

قلت: وسنده ضعيف من هذا الطريق؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى (سالم بن منقذ)، فهو شيخ غائب، لم يذكروا من الرواة عنه سوى عبد الملك بن عمير وحده، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٦/ ٤٠٩]، وقد قال البخاري في «تاريخه» [٤/ ١١٩]: «إن لم يكن النعمان بن سالم فلا أدرى» وقد تفرد هذا الشيخ بتلك الزيادة: (مع صلاة النهار)، وهي زيادة ضعيفة لم يتابع عليها أصلاً، والحديث صحيح دونها.

وللحديث طريق آخر: يرويه عاصم بن بهدلة عن أبي صالح السمان عن أم حبيبة به نحوه . . . أخرجه النسائي [١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠]، وأحمد [٦/ ٣٢٦، ٤٢٨]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٤٨٠]، وابن راهويه [٢٠٥٥]، والبخاري في «تاريخه» [١/ ٩٩] و[٧/ ٣٧]، والعقيلي في «الضعفاء» [١/ ٥٢]، والدارقطني في «العلل» [١٥/ ٢٧٤، ٢٧٥]، وغيرهم من طرق عن عاصم به.

٧١٢٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا يحيى بن سعيد، حَدَّثَنَا عبيد الله، قال: أخبرني نافعٌ، عن سالم، عن أبي الجراح، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تصحب الملائكة رُفْقَةً فِيهَا جَرَسٌ».

= قلتُ: هذا إسناد ظاهره الاستقامة، إلا أنه معلول، فقد اضطرب فيه عاصم على أربعة ألوان، ذكرناها في «غرس الأشجار» وعاصم قد تكلم جماعة في حفظه، بل نقل عن حماد بن سلمة أنه قال: «خلط عاصم في آخر عمره».

وقد قال البخارى عقب روايته في الموضوع الثانى: «هذا مرسل» كأنه يشير إلى أن أبا صالح السمان لم يسمع من أم حبيبة، أو لم يسمع منها هذا الحديث خاصة، فقد روى خالد الطحان هذا الحديث عن حصين بن عبد الرحمن السلمى عن المسيب بن رافع عن أبي صالح السمان قال: حدثنى عنبسة بن أبى سفيان عن أم حبيبة به نحوه موقوفاً عليها. هكذا أخرجه النسائى [١٨٠٧]، من طريق وهب بن بقية عن خالد به. قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن أبى صالح.

وللحديث طرق أخرى وشواهد: قد استوفيناها فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار»... والله المستعان لارب سواه.

٧١٢٥- صحيح: أخرجه أبو داود [٢٥٥٤]، وأحمد [٣٢٦/٦، ٣٢٧، ٤٢٦، ٤٢٧]، وابن حبان [٤٧٠٠، ٤٧٠٥]، وابن أبى شيبه [٣٢٥٩١]، وابن راهويه [٢٠٦٦، ٢٠٦٩]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٨١١]، وأبو زرعة الشامى فى «الفوائد المعللة» [رقم ٩٣]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٢٥٠٣]، والبخارى فى «تاريخه الكبير» [١٩/٩]، وفى «الكنى» [ص ١٩]، وغيرهم من طرق عن نافع مولى ابن عمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبى الجراح [وعنده بعضهم «عن الجراح» وهو صحيح أيضاً كما يأتى بيانه]، عن أم حبيبة به... وهو عند بعضهم بنحوه...

ولفظ ابن أبى خيثمة: (إن العير التى فيها الجرس لا تصحبها الملائكة) وهو رواية لأحمد وابن حبان وابن راهويه، والمؤلف كما يأتى [برقم ٧١٣٣].

قلتُ: قد اختلف فى سنده على نافع وشيخه على ألوان، وهذا الوجه: هو أشبهها بالصواب كما يقول الدارقطنى فى «العلل» [٢٨٥/١٥]، لكن هناك لون آخر محفوظ عن سالم أيضاً، مضى الكلام عليه عند المؤلف [برقم ٦٩٤٥]، فكأن لسالم فيه إسنادين =

٧١٢٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا هاشم بن القاسم، حَدَّثَنَا ليثٌ، قال: حَدَّثَنِي يزيد بن أبي حبيب، عن سويد بن قيس، عن معاوية بن حديج، عن معاوية بن أبي سفيان، أنه سأل أخته أم حبيبة زوج النبي ﷺ: هل كان رسول الله ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامعها فيه؟ قالت: نعم، إذا لم ير فيه أذى.

= وهذا الوجه هنا: مداره على أبي الجراح مولى أم حبيبة، وهو شيخ مجهول الحال على التحقيق، ولم يوثر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده، وتابعه عليه الذهبي في «الكاشف»، وقد قال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعنى عند المتابعة، وإلا فلين، والصواب عندي: أنه مجهول الحال وحسب.

وقد سماه جماعة بـ (الجراح)، دون (أبي الجراح) قال البخاري: «وأبو الجراح: أكثر وأصح». قلت: وقد يكون: (الجراح) هو اسمه؛ وكنيته: (أبو الجراح) وهذا عندي قريب؛ وقد بالغ ابن حبان وقال: «من قال: «الجراح» فقد وهم» وهذا تغليط للثقات بلا برهان، نعم: المشهور أنه (أبو الجراح) وهذا أكثر وأصح كما قال البخاري. وعبارته أولى من عبارة ابن حبان. والحديث: صحيح على كل حال، فله شواهد عن جماعة من الصحابة به مثله ونحوه... مضى منها حديث أم سلمة [٦٩٤٥]، وحديث ابن عمر [٥٤٤٦]، فراجع ما علقناه عليهما. وقد استوفينا تخريج هذا الحديث مع أحاديث الباب: في كتابنا «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار» والله المستعان.

٧١٢٦- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٦٦]، والنسائي [٢٩٤]، وابن ماجه [٥٤٠]، وأحمد [٣٢٥/٦]، [٣٢٦]، والدارمي [١٣٧٥، ١٣٧٦]، وابن خزيمة [٧٧٦]، وابن حبان [٢٣٣١]، وابن أبي شيبة [٨٤١١]، وابن راهويه [٢٠٥٢، ٢٠٥٣]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥٥٥]، وابن الجارود [١٣٢]، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثنوي» [٥/رقم ٣٠٧٣]، [٣٠٧٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٥٠/١]، والبيهقي في «سننه» [٣٩٣٠]، وفي «المعرفة» [رقم ١٣٣٣]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/٤٣٠-٤٣١]، وجماعة من طرق عن يزيد بن أبي حبيب عن سويد بن قيس المصري عن معاوية بن حديج عن معاوية بن أبي سفيان عن أم حبيبة به نحوه.

قال مغلطاي في «شرح ابن ماجه» [٥٩١/١]: «هذا إسناد صحيح».

قلت: وهو كما قال، وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

٧١٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الْجَرَّاحِ مَوْلَى أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أُشُقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ كَمَا يَتَوَضَّؤُونَ».

٧١٢٨- حَدَّثَنَا زَهَيْرٌ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلْمَةَ أَخْبَرْتَهُ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، انكح أختى بنت أبي سفيان، فزعمت أن رسول الله ﷺ، قال لها: «وَتُحِبِّينَ ذَلِكَ؟» قَالَتْ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَسْتُ لَكَ بِمَخْلِيَةٍ، وَأَحِبُّ مِنْ شَرِكْنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ إِنَّا لَنَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تَرِيدُ أَنْ تَنكحَ دَرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلْمَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ابْنَةُ أُمَّ سَلْمَةَ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَيْمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّهَا

٧١٢٧- صحيح: دون قوله: «كما يتوضؤون»: أخرجه أحمد [٣٢٥/٦]، ومن طريقه المزى في «تهذيبه» [١٨٥/٣٣]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [٢٥٠٢]، ومغلطاي في «الإعلام» [١/٥٨]، وغيرهم من طريق إبراهيم بن سعد الزهري عن محمد بن إسحاق بن يسار عن محمد بن طلحة ابن يزيد بن ركانة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبي الجراح مولى أم حبيبة عن أم حبيبة به.

قلت: قد حسن الحافظ سنده في «التلخيص» [٦٥/١]، وهذا تسامح منه، فإنه نفسه القائل عن أبي الجراح في «التقريب»: «مقبول» يعنى عند المتابعة؛ وإلا فلين. والتحقيق: أنه أبا الجراح هذا شيخ مجهول الحال، راجع ما علقناه على الحديث قبل الماضى [٧١٢٥]، وباقي رجال الإسناد ثقات سوى محمد بن إسحاق، فهو صدوق متماسك؛ وقد صرح بالسماع عند المؤلف وغيره.

وللحديث شواهد صحيحة ثابتة دون تلك الفقرة فى آخره: «كما يتوضؤون»، فانظر حديث أبى هريرة الماضى [٦٢٧٠، ٦٣٤٣، ٦٦١٧]، والله المستعان.

٧١٢٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٧٠٠١].

لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي، مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلْمَةَ ثَوَيْبَةَ، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ، وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ».

٧١٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ،

٧١٢٩- صحيح: أخرجه ابن حبان [٦٣٢٣]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/١٧٢]، وفي «المشكّل» [٣١٧/٥]، من طريق إبراهيم بن سعد الزهري عن محمد بن إسحاق بن يسار عن أبي جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين ونافع مولى ابن عمر كلاهما عن عمرو بن رافع المدني عن حفصة به نحوه.

قال الهيثمي في «المجمع» [٣٧/٧]: «رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات».

قلت: وسنده حسن صالح؛ رجاله كلهم ثقات رجال «التهذيب» سوى ابن إسحاق، فهو صدوق وسط، وقد صرح بالسماع عند المؤلف وعنه ابن حبان والطحاوي؛ وعمرو بن رافع: روى عنه جماعة من الأئمة الكبار، ووثقه العجلي وابن حبان، وأخرج له مالك في «الموطأ» فمثله ثقة إن شاء الله، وقول الحافظ عنه في «التقريب»: «مقبول» غير مقبول، وقد اختلف في اسمه واسم أبيه جميعاً، والذي صححه البخاري وغيره أنه (عمرو بن رافع).

وقد اختلف علي ابن إسحاق في سند هذا الحديث ومثله، كما تراه عند البيهقي في «سننه» [٢٠١٠]، وابن أبي داود في «المصاحف» [رقم ٢٤٢]، فلعله اضطرب فيه، وإن كان هذا الوجه عنه هنا هو الأصح؛ فقد توبع عليه عن نافع عن عمرو بن رافع عن حفصة به... تابعه زيد بن أسلم، لكن اختلف عليه في رفعه ووقفه، والوجهان محفوظان على التحقيق، كما بينا ذلك في «غرس الأشجار».

وللحديث: طريق آخر عن حفصة قد ذكرناه هناك.

وفي الباب عن عائشة: عند مسلم [٦٢٩]، وأبي داود [٤١٠]، والنسائي [٤٧٢]، والترمذي [٢٩٨٢]، ومالك [٣١٣]، وجماعة كثيرة.

● تنبيه: قد تحرف (عمرو بن رافع) في إسناد المؤلف من الطبعتين إلى (عمرو بن نافع) والصواب ما أثبتناه؛ وهكذا هو على الصواب في «المطالب العالية» [١٤/ رقم ٣٥٣٩/ طبعة العاصمة]، وفي «إتحاف الخيرة» [٦/ ٣٤٩/ طبعة دار الوطن]، وقد أخرجه ابن حبان من طريق المؤلف به... وعنده (عمرو بن رافع) على الصواب أيضاً.

قال: حدثني أبو جعفر محمد بن عليّ، ونافع، أن عمرو بن رافع مولى عمر بن الخطاب حدثهما أنه كان يكتب المصاحف في عهد أزواج النبي ﷺ، قال: فاستكتبتني حفصة مصحفًا، وقالت لي: إذا بلغت هذه الآية من سورة البقرة، فلا تكتبها حتى تأتيني بها، فأملئها عليك كما حفظتها من رسول الله ﷺ، قال: فلما بلغت جئتها بالورقة التي أكتبها، فقالت: اكتب: ﴿حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى، و صلاة العصر، وقوموا لله قانتين﴾.

٧١٣٠- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حَدَّثَنَا يزيد بن هارون، أَخبرنا محمد بن عبد الله الشُّعَيْبِيُّ، عن أبيه، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ، قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا، حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

٧١٣٠- قوى بطرقة: أخرجه الترمذى [رقم ٤٢٧]، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١٢٩/٧، ٣٤١-٣٤٢]، والنسائي [١٨١٧]، وابن أبي شيبه [٥٩٨٣]، وعنه ابن ماجه [١١٦٠]، وأحمد [٤٢٦/٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٤٤٥، ٤٥٩]، وفي «مسند الشاميين» [٢/ رقم ١٤٣٣]، والبغوى في «شرح السنة» [٣/ ٤٦٣]، والبخارى في «تاريخه» [١٣٢/١] و [٣٦/٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٣/٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨]، وفي «الأربعين» [رقم ١٨]، وابن سمعون في «الأمالي» [رقم ٣٢٩]، وجماعة من طرق عن محمد بن عبد الله بن المهاجر الشيعي عن أبيه عن عنبسة بن أبي سفيان عن أخته أم حبيبة به . قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب».

قلت: وسنده هنا ضعيف معلول، رجاله كلهم ثقات سوى (عبد الله بن المهاجر) فقد انفرد عنه ابنه محمد بالرواية، ولم يؤثر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده، ومع ذلك فقد قال ابن حبان: «يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه عنه» وهذا الحديث من رواية ابنه عنه، فهو شيخ مجهول غائب . وقد اختلف في سنده على ابنه محمد، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضى، وخالفهم إسرائيل ابن يونس، فرواه عن محمد عن عنبسة عن أم حبيبة به . . . ، وأسقط (عبد الله بن المهاجر) من سنده .

هكذا أخرجه عبد الرزاق [٤٨٢٨]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٤٤٤]، وفي «مسند الشاميين» [٢/ رقم ١٤٣٤]، عن إسرائيل به .

= قلتُ: إسرائيل ثقة مأمون؛ فأقرب أن محمداً أو أباه قد اضطرب فيه أحدهما، أما الأب، فقد مضى بيان حاله، وأما الابن فالجمهور على توثيقه؛ وقد ضعفه أبو حاتم الرازى وحده، وهو عندى صدوق صالح؛ وفي الإسناد علة أخرى أشار إليها النسائى عقب روايته؛ وقد شرحناها فى «غرس الأشجار».

وللحديث: طرق أخرى يقوى بعضها بعضاً، وأمثلها عندى: ما رواه الأوزاعى عن حسان بن عطية عن عنبسة بن أبى سفيان عن أم حبيبة به نحوه . . .

أخرجه أحمد [٣٢٥/٦]، والنسائى [١٨١٢]، والبيهقى فى «سننه» [٤٧٢/٢، ٤٧٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [رقم ٢٧٤٧]، وابن شاهين فى «الترغيب» [رقم ٨٠]، والقاضى أبو الحسن بن حذلم فى حديث أبى عمرو الأوزاعى [رقم ١٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٨/٢٦٢-٢٦٣]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعى به . . . وليس عند الطبرانى قوله: (وأربعاً بعدها).

قلتُ: وسنده صحيح إن كان حسان قد سمعه من عنبسة، فإنى لم أتحقق من سماعه منه أصلاً، وفى سياقه شبه إرسال، وقد تحرف (عنبسة) عند أحمد ومن طريقه ابن عساكر إلى (عتبة) والصواب (عنبسة) كما فى «أطراف المسند» للحافظ [٩/ رقم ١٢٥٢٥ / طبعة دار ابن كثير]، وهو على الصواب فى «مسند أحمد» [٤٤/٣٤٦ / طبعة الرسالة]، وكذا فى [رقم ٢٧٣٠٠ / طبعة عالم الكتب].

وقد قال الطبرانى عقب روايته: «لم يرو هذا الحدث عن الأوزاعى إلا يزيد، . . .» يعنى يزيد ابن يوسف الرحبى، وليس كما قال؛ بل تابعه عليه موسى بن أعين، وعيسى بن يونس وروح ابن عباد- واختلف عليه فى متنه - وغيرهم .

وللحديث طرق أخرى عن عنبسة بن أبى سفيان عن أم حبيبة به . . . وقد خرجناها فى «غرس الأشجار».

وقد توبع عليه عنبسة عن أم حبيبة: تابع عبد الله بن عنبسة المدنى إلا أنه خالفه فى متنه! فرواه يحيى ابن سليم الطائفى عن محمد بن سعيد المؤذن عن عبد الله بن عنبسة عن أم حبيبة مرفوعاً: (من حافظ أربعاً قبل الظهر، بنى الله له بيتاً فى الجنة) علقه البخارى فى «تاريخه» [٩٣/١]، ووصله المؤلف فى الآتى [برقم ٧١٣٧]، من طريق هارون بن معروف عن يحيى بن سليم به . . . لكن وقع عنده: (قبل العصر) بدل قوله: (قبل الظهر) .

٧١٣١- حدثنا أبو خيثمة، حدثنا وهى بن جرير، حدثنا شعبة، عن أبي حصين، عن يحيى بن وثاب، عن أبي عبد الرحمن، عن أم حبيبة، زوج النبي ﷺ، أن النبي ﷺ كان يصلى على الخمرة.

= قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/٢٦٩]: «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن سعيد [وتصحف عنده «سعيد» إلى «سعد»، فانتبه]، ولم أعرفه».

قلت: وقبله قال المنذرى فى «الترغيب» [١/٢٢٦]: «رواه أبو يعلى، وفى إسناده محمد بن سعيد [وتصحف عنده «سعيد» إلى سعد] المؤذن، لا يدرى من هو؟!» وقد تعقبه البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٢/٣٦٢]، بقوله: «قلت: وثقه البيهقى، وباقى رجال الإسناد ثقات».

قلت: وكذلك وثقه الدارقطنى فى «سننه» [٢/٦]، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٧/٤٢٨]، وهو أبو سعيد الطائفى الذى يروى عنه الثورى وجماعة، وهو من رجال أبى داود والنسائى، وشيخه (عبد الله بن عنبسة) رجل مدنى مجهول الصفة، وهو من رجال «التهديب» ولا أراه سمع من أم حبيبة أصلاً، فهذه علة أخرى، وهناك علة ثالثة، وهى أن يحيى بن سليم الطائفى وإن وثقه جماعة، فقد ضعفه آخرون، وهو من رجال الجماعة؛ وأنا أستخير الله بشأنه، وإن كان القلب ربما مال إلى تحسين حديثه ما لم يخالف أو يأت بما ينكر عليه.

وقد خولف فى سنده أيضاً، فقد أشار أبو حاتم الرازى إلى أن محمد بن سعيد المؤذن قد روى هذا الحديث مرة أخرى فقال: عن عطاء بن أبى رباح عن عنبسة عن أم حبيبة، هكذا نقله عنه ابنه فى «الجرح والتعديل» [٧/٢٦٤] ترجمة محمد بن سعيد المؤذن.

وقد جاء الإمام الألبانى وأورد هذا الحديث فى «الضعيفة» [١١/٩٥]، من طريق المؤلف به . . . ثم قال: «قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ عبد الله بن عنبسة، ومحمد بن سعد [كذا وقع عنده، والصواب: «سعيد» فانتبه] المؤذن، لم أعرفهما» كذا قال، وقد عرفت ما فيه!.

والحديث: بهذا اللفظ الماضى عند المؤلف والبخارى منكر غير محفوظ، والصواب فى لفظه هو ما وقع فى طريق عنبسة بن أبى سفيان عن أم حبيبة مرفوعاً: (من صلى أربعاً قبل الظهر، وأربعاً بعدها حرمه الله على النار) ونحوه . . . كما مضى وقد استوفينا طرقه وشواهده فى «غرس الأشجار» وهو حديث قوى بطرقه إن شاء الله . ولم يصب من ضعفه البتة.

٧١٣١- صحيح: أخرجه ابن حبان [٢٣١٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/٤٨٢]، وأبو بكر القطيعى فى «الألف دينار» [رقم ٢٧٤]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٥٩١]، والخطيب =

٧١٣٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا محمد بن يزيد بن خنيس، قال: دخلنا على سفيان الثوري نعوذ من مرض كان به، فدخل علينا سعيد بن حسان المخزومي، فقال له سفيان: الذي حدثتني عن أم صالح: أردده عليّ، قال: فقال سعيد: نعم، حدثتني أم صالح، عن صفية بنت شيبة، عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ، قالت: قال رسول الله ﷺ: «كَلَامُ ابْنِ آدَمَ كُلُّهُ عَلَيْهِ لَهْ، إِلَّا أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ، أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

= في «الجامع» [٢٠٤/١]، من طريقين عن شعبة عن أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي عن يحيى ابن وثاب عن أبي عبد الرحمن السلمى عن أم حبيبة به .

قال ابن عساكر: «غريب»، وقال الهيثمى فى «المجمع» [١٩٣/٢]، بعد أن عزاه للطبرانى والمؤلف: «ورجال أبي يعلى رجال الصحيح».

قلت: وهو كما قال؛ وسنده صحيح إن كان أبو عبد الرحمن السلمى سمع من أم حبيبة، ولا أراه سمع .

وقد سئل أبو حاتم الرازى عن هذا الحديث! كما فى «العلل» [رقم ٣٣٧]، فقال: «هذا حديث ليس له أصل، لم يروه غير وهب».

قلت: وهب هذا: هو ابن جرير الثقة المأمون؛ لكن غمزه ابن مهدي فى إكثاره عن شعبة، فالظاهر أن أبا حاتم كان يغلطه فى رواية هذا الحديث عن شعبة، وهذا واضح من قوله: «هذا حديث ليس له أصل» يعنى من هذا الطريق؛ وكأن ابن عساكر قد أشار إلى هذا بقوله عقب روايته: (غريب) فإن قيل: قد توبع وهب عليه، تابعه عبيد بن عقيل الهلالى - وهو شيخ صدوق - عند القطيعى فى «الألف دينار».

قلت: هذه متابعة لا تثبت إلى عبيد أصلاً، وراويها عنه (هو محمد بن يونس بن موسى) أبو العباس الكديمى ذلك الحافظ الهالك، وهو مترجم فى «التهذيب وذيوله» .

والحديث: صحيح على كل حال: فله شوهة ثابتة عن جماعة من الصحابة به مثله . . . مضى منها حديث ابن عباس [برقم ٢٣٥٧، ٢٧٠٣]، وحديث أنس [برقم ٢٧٩١، ٢٧٩٥]، وحديث أم سلمة [برقم ٦٨٨٤] .

٧١٣٢- ضعيف: أخرجه الترمذى [٢٤١٢]، وابن ماجه [٣٩٧٤]، والنسائى فى مجلسين من

«أماله» [ص ٥٠]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥٥٤]، وابن أبى الدنيا فى «الضمت» [رقم ١٤]، والحاكم [٥٥٦/٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/رقم ٤٨٤]، والبيهقى فى =

= «الشعب» [١ / ٥١٤] و[٧ / ٤٩٥٤]، والقضاعي في «الشهاب» [١ / رقم ٣٠٥]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٦٩١]، وعنه ابن السجري في «الأمالي» [٢ / ٢٣٠ / طبعة عالم الكتب]، والخطيب في «تاريخه» [١٢ / ٣٢٠، ٤٣٣]، وابن السنن في «عمل اليوم والليلة» [١ / رقم ٥ / مع عجالة الراغب]، وابن الأعرابي في «المعجم» [١ / رقم ٣٤٨ / طبعة ابن الجوزي]، وعبد الله بن أحمد في «الزهد» [٢٢-٢٣]، وأبو ذر الهروي في «فوائده» [رقم ١٦]، وابن مردويه في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [٢ / ٤١١ / طبعة دار طيبة]، والفاكهي في «أخبار مكة» [٣ / ٣٢٨]، ويحشل في تاريخ واسط [ص ٢٤٦ / ٢٤٧]، وعبد الغنى المقدسى في «الأمر بالمعروف» [رقم ١٠]، والمزى في «تهذيبه» [٣٥ / ٣٦٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن يزيد بن خنيس [وتصحف «خنيس» عند الشجري إلى «حيش»، فانتبه]، عن سعيد بن حسان القرشى المكي عن أم صالح عن صفية بنت شيبة عن أم حبيبة به نحوه .

قال الترمذى: (هذا حديث غريب [وفى نسخة «حسن غريب»]. لا نعرفه إلا من حديث محمد ابن يزيد بن خنيس .

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه الحافظ في «الأمالي المطلقة» [ص ١٦٠]، ثم قال: «هذا حديث حسن غريب» .

وقال المنذرى في «الترغيب» [٣ / ٣٤٥]: «رواته ثقات، وفي محمد بن يزيد كلام قريب لا يقدر، وهو شيخ صالح» .

قلت: قد أصاب في عجز كلامه وأخطأ في صدره، فما ذكره عن محمد بن يزيد بن الأحنس: لا غبار عليه، وهو كما قال، ولم يصب من أعل الحديث به، وأما قوله: «رجال ثقات» فلا يوافق عليه، وأم صالح في سنده: امرأة مجهولة لا تعرف، ونكرة لا تتعرف، لم يرو عنها سوى سعيد بن حسان وحده - وهو ثقة صالح - ولم يؤثر توثيقها عن أحد من الأرض نعرفه، وهي آفة الإسناد هنا؛ وقد أشار ابن مفلح إلى إعلال الحديث بها في الآداب الشرعية [١ / ٤٨] . وقد نقل الزيلعي في تخريج «الكشاف» [١ / ٣٦٠]، عن الحافظ ابن طاهر المقدسى أنه قال: «إسناده شاذ» يعني غير محفوظ .

وفى الحديث علة أخرى، فقد أشار البخارى إلى إعلاله بالإرسال، كما تراه فى ترجمة ابن الأحنس من «تاريخه» [١ / ٢٦١] والله المستعان .

٧١٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا جَوَيْرِيَّةٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عَمْرِو حَدَّثَهُ، أَنَّ الْجِرَاحَ مَوْلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْعَيْرَ الَّتِي فِيهَا الْجَرَسُ لَا تَصْحَبُهَا الْمَلَائِكَةُ».

٧١٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خَنْبَسِ الْمَكِّي، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُمُّ صَالِحٍ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ كَلَامِ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ لَاهُ، إِلَّا أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيٌ عَن مُنْكَرٍ، أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ».

٧١٣٥- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ مَنقَذٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَنبَسَةَ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ وَهُوَ يَنْزِعُ، فَقَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْكَ، وَذَلِكَ أَنِّي مَحَدَّثُكَ حَدِيثًا حَدَّثْتَنِيهِ، أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ حَدَّثْتَنِي، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ صَلَّى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مَعَ صَلَاةِ النَّهَارِ، بَنَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

٧١٣٦- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي الْجِرَاحِ مَوْلَى أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «رُفْقَةٌ فِيهَا جَرَسٌ لَا تَصْحَبُهَا الْمَلَائِكَةُ».

٧١٣٧- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَعِيدِ الْمُؤَدَّنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَنبَسَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ، تَقُولُ:

٧١٣٣- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٧١٢٥].

٧١٣٤- ضعيف: انظر قبل الماضي .

٧١٣٥- صحيح: دون قوله: (مع صلاة النهار): مضى سابقاً [برقم ٧١٢٤].

٧١٣٦- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٧١٢٥].

٧١٣٧- منكر: بهذا اللفظ: مضى الكلام عليه [برقم ٧١٣٠].

قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَافِظَ عَلَيَّ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

٧١٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقَشِيرِيُّ التَّمَارِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

٧١٣٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّعِيثِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ أُخْتِهِ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا، حَرَمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى النَّارِ».

٧١٤٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ الْخِرَاسَانِيُّ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَائِمًا يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّ حَبِيبَةَ، أَيُصَلِّي النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَهُوَ الثَّوْبُ الَّذِي كَانَ فِيهِ مَا كَانَ. تَعْنِي: الْجَمَاعُ.

٧١٣٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٧١٢٤].

٧١٣٩- قوى: بطرقه: مضى سابقاً [برقم ٧١٣٠].

٧١٤٠- صحيح لغيره: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب العلية» [٣/ رقم ٣٢٧/ طبعة العاصمة]، من طريق إسماعيل بن عياش عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني عن معاوية بن أبي سفيان به نحو شرطه الأول فقط.

قال العراقي في «المغنى» [٣٠٣/٢]: «أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن».

قلت: وتابعه زوج ابنته النور الهيثمي على تحسين سنده في «المجمع» [١٨٠/٢]، وليس كما قالوا، بل هو إسناد واه، فيه إسماعيل بن عياش، وهو مخلط في روايته عن غير أهل بلده من الشوام؛ وشيخه هنا خراساني مشهور، وهو عطاء بن أبي مسلم البلخي الإمام القدوة، وفيه كلام، إلا أنه صدوق متماسك، لكنه لم يدرك معاوية أصلاً، فالإسناد منقطع مع ضعفه، وإسماعيل وشيخه من رجال «التهديب».

= وقد خولف إسماعيل في سنده، خالفه عبد الجبار بن عمر الأيلي، فرواه عن عطاء فقال: عن يحيى بن أبي المطاع عن معاوية مختصراً بنحو شطره الأول فقط، فزاد فيه واسطة بين عطاء ومعاوية، هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٤٠٧]، وفي «مسند الشاميين» [٣ / رقم ٢٤٣٦]، من طريقين عن عبد الجبار به .

قلت: وعبد الجبار هذا شيخ ضعيف منكر الحديث، بل وهاه أبو زرعة الرازي - وقد وثقه من لم يخبر بحاله، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه، لكنه لم ينفرد بهذا اللون من عطاء، بل تابعه عليه: عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن أبي المطاع عن معاوية به نحو سياق المؤلف . . .

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» [٣ / رقم ٢٤٣٧]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٥ / رقم ٣٠٧٥]، وابن عدى في «الكامل» [٥ / ٣٦٠]، من طرق عن عثمان به .

قلت: وعثمان هذا شيخ ضعيف منكر الحديث هو الآخر، وترجمته في «التهذيب» وذيلوله؛ وقد تحرف (يحيى بن أبي المطاع) عند ابن عدى وابن أبي عاصم إلى (مطرف بن مطاع) وليس بشيء، ويحيى هذا ثقة معروف من رجال ابن ماجه .

وللحديث: طريق آخر يرويه الأوزاعي عن يعيش بن الوليد عن معاوية بن أبي سفيان به نحو سياق المؤلف . . .

أخرجه المؤلف في الآتي [برقم ٧٣٧٣]، من طريق شيخه إبراهيم بن حسين الأنطاكي عن مبشر ابن إسماعيل والحارث بن عطية ومحمد بن كثير ثلاثتهم عن الأوزاعي به .

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم موثقون من رجال «التهذيب» سوى شيخ المؤلف (إبراهيم بن حسين الأنطاكي) ذكره ابن حبان في «الثقات» [٨ / ٨٢]، وقال: «حدثنا عنه أبو يعلى» وهذا توثيق معتمد؛ فالإسناد مستقيم إن كان يعيش قد سمع معاوية، ولا أراه سمع، وقد وجدت ابن رجب قد أعله بهذا في «فتح الباري» [٢ / ١٣٥]، فقال: «يعيش ثقة، إلا أنني لا أظنه أدرك معاوية» .

قلت: وقد اختلف في سنده على الأوزاعي على ثلاثة ألوان، قد ذكرناها في «غرس الأشجار» وهذا الوجه هو أصحها جميعاً . وهناك طرق أخرى عن معاوية: ولا يثبت منها شيء قط، والحديث صحيح على كل حال:

فيشهد الفقرة الأولى: من صلاته ﷺ في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه: حديث أنس الماضي [برقم ٤٠٣٠] .

٧١٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ ابْنِ أَسَامَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذْنَ قَالَ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذْنَ حَتَّى يَسْكُتَ .

= وللفقرة الثانية: طريق آخر صحيح الإسناد قد مضى عند المؤلف [برقم ٧١٢٦] فراجعه هناك . وقد استوفينا أحاديث الباب في «غرس الأشجار» .

٧١٤١- صحيح: أخرجه أحمد [٣٢٦/٦]، وابن أبي شيبة [رقم ٢٣٧٣ / طبعة عوامة]، والنسائي في «الكبرى» [٩٨٦٥]، وابن راهويه [٢٠٤٧] و[٢٠٤٨]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن أبي المليلح بن أسامة الهذلي عن أم حبيبة به .

قلت: هذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ وقد اختلف في سنده على شعبة، فرواه عنه غندر وشبابة ووهب بن جرير والنضر بن شميل وغيرهم كلهم على الوجه الماضي .

وخالفهم ابن مهدي وبهز بن أسد وأبو الوليد الطيالسي وآدم بن أبي رياس وغيرهم، كلم روه عن شعبة فقالوا: عن أبي بشر عن أبي المليلح عن عبد الله بن عتبة بن أبي سفيان عن عمته أم حبيبة به . . . فزادوا فيه واسطة بين أبي المليلح وأم حبيبة .

هكذا أخرجه ابن خزيمة [٤١٣]، والحاكم [٣٢١/١]، والطبراني في «الكبير» [٢٣] / رقم [٤٢٨]، والمؤلف [برقم ٧١٤٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١٤٣/١]، وغيرهم من طرق عن شعبة به .

قلت: وهذا الوجه أصح، وعليه تويج شعبة عن أبي المليلح، تابعه:

١- هشيم بن بشير: عند ابن ماجه [٧١٩]، وأحمد [٤٢٥/٦]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٦٨-٣٦٩/٢٩]، وابن خزيمة [٤١٢]، والنسائي في «الكبرى» [٩٨٦٤]، والخطيب في «تاريخه» [٢١٣/١٤]، والمزى في «تهذيبه» [٢٦٨/١٥]، وغيرهم من طرق عن هشيم عن شعبة عن أبي بشر عن أبي المليلح عن عبد الله بن عتبة عن أم حبيبة به نحوه . . . وليس عند أحمد ومن طريقه ابن عساكر وابن ماجه قوله: (حتى يسكت) وزادوا جميعاً في أوله: (كان إذا كان عندها في يومها أو ليلتها فسمع المؤذن . . .) هذا لفظ ابن ماجه .

٢- وأبو عوانة على نحو رواية هشيم: عند السراج في «مسنده» [ص ٥٢]، وابن المنذر في «الأوسط» [٣/ رقم ١١٨٩]، والمؤلف [برقم ٧١٤٦]، وابن أبي شيبة [٢٣٥٩]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٤٢٩]، وغيرهم من طرق عن أبي عوانة به .

٧١٤٢- حَدَّثَنَا بِنْدَارٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبَهْزٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ حَتَّى يَسْكُتَ.

٧١٤٣- حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْقُرَيْئِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَوْفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ يَزِيدِ بْنِ رَكَانَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الْجَرَّاحِ مَوْلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ حَدَّثَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنِ أَشَقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ كَمَا يَتَوَضَّؤُونَ».

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

قلت: وهذا من أوهامه الفاحشة، وقد تعقبه مغلطاي في «شرح ابن ماجه» [١/١١٤٨]، فقال: «في كلامه نظر من حيث أن عبد الله بن عتبة لم يخرج له ولا واحد منهما، ولا يعرف له راوي غير أبي المليلح، وهو كما قال، وقد اغتر البوصيري بكلام الحاكم، فقال في «مصباح الزجاجة» [١/١١٤]: «هذا إسناد صحيح، عبد الله بن عتبة أخرج له ابن خزيمة في «صحيحه» وذكره ابن حبان في «الثقات» وباقى رجاله ثقات».

قلت: ما ذكره عن عبد الله بن عتبة لا ينفعه في تصحيح حديثه؛ لما عرف من تساهل ابن حبان وشيخه في توثيق النقلة والاحتجاج بهم، وابن عتبة هذا أحسن أحواله أن يكون مجهول الحال، وقد قال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني إذا توبع، وإلا فهو لين، وهو علة هذا الإسناد هنا.

وللحديث: طريق آخر منكر لا يصح، قد خرجناه في: «غرس الأشجار».

لكن الحديث ثابت على كل حال: فله شواهد عن جماعة من الصحابة، أشهرها حديث معاوية ابن أبي سفيان عند البخاري [٨٧٢]، والدارمي وأحمد والنسائي وجماعة كثيرة، وسيأتي عند المؤلف مختصراً [برقم ٧٣٦٥]، فراجع تخريجه هناك.

وقد استوفينا شواهد وأحاديث الباب في «غرس الأشجار».

٧١٤٢- صحيح لغيره: انظر قبله.

٧١٤٣- صحيح: دون قوله: (كما يتوضؤون): مضي سابقاً [برقم ٧١٢٧].

٧١٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ زَنْجُوَيْهِ، حَدَّثَنَا أَبُو مَسْهَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي هَيْثَمُ بْنُ حَمِيدٍ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلَيْتَوَضَّأَ»، قَالَ الْعَلَاءُ: قَالَ مَكْحُولٌ: مَنْ مَسَّهُ مَتَعَمِّدًا.

٧١٤٤- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٤٨١]، وابن راهويه [٢٠٧٠]، والطبراني في «الكبير» [٢٣]/ رقم ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥١، وفي «مسند الشاميين» [٢/ رقم ١٥١٦] و[٤/ رقم ٣٦٣٢]، وابن أبي شيبة [١٧٢٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٧٥]، والبيهقي في «سننه» [٦١٧]، [٦١٨]، والدولابي في «الكنى» [٣/ رقم ٢٠٩٩]، والترمذي في «عله» [رقم ٥٤]، وتمام في «فوائده» [٢/ رقم ١٢٥٧]، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ١١٩]، وغيرهم من طرق عن الهيثم بن حميد الدمشقي عن العلاء بن الحارث الشامي عن مكحول الشامي عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة به .

قال البوصيري في «مصباح الزجاجاة» [٨٢/ ١]: «هذا إسناد فيه مقال، مكحول الدمشقي مدلس، وقد رواه بالنعنة، فوجب ترك حديثه، لا سيما وقد قال البخاري وأبو زرعة وهشام ابن عمار وأبو مسهر وغيرهم: إنه لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان؛ فالإسناد منقطع . . .». قلت: وهو كما قال؛ إلا أنه لا يتابع على الإعلال بنعنة مكحول أصلاً، لأن سلفه في وصفه بالتدليس هو ابن حبان وحده، وقد قال: «ربما دلس» يعني أنه مقل من التدليس؛ فلا ينبغي الإعلال بنعنة هذا الضرب من المدلسين على التحقيق؛ ومكحول ثقة إمام فقيه؛ وباقي رجال الإسناد ثقات أيضاً.

وعلة هذا الإسناد: إما هي من كون مكحول لم يثبت سماعه من عنبسة بن أبي سفيان، وقد نفاه كبار النقاد خلافاً لدحيم وبعض الشوام؛ ولا يقال هنا: المثبت مقدم على النافي؛ لأنه مع كون النافي أعلم وأكثر عدداً من المثبت؛ فإن مكحولاً كان كثير الإرسال، ولم يبت تصريحه بالسماع من عنبسة في هذا الحديث ولا غيره، بل كان بعضهم يدخل بينه وبين عنبسة واسطة، وهذا برهان أبي حاتم الرازي وغيره على كونه لم يسمع منه .

قالحديث: معل بالانقطاع؛ وبهذا أعله البخاري كما نقله الترمذي عقب روايته في (عله) ومثله أعله الطحاوي وغيره .

٧١٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلْمَةَ، عَنِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ أُمِّ حَبِيبَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ.

= ومع هذا: فقد صححه الإمام أحمد وأبو زرعة والحاكم وغير واحد، بل صح عن الإمام أحمد أنه كان يقول: «هو أصح شيء في هذا الباب» كما نقله عنه ابن عبد البر في «التمهيد» [١٧ / ١٩٣]، ومغلطاي في «الإعلام» [١ / ٤٢١].

وهذا التصحيح: محمله على أن يكون بعضهم كان يرى صحة سماع مكحول من عنبسة؛ أو أنه صحيح لما له من الشواهد الثابتة عندهم. وقد صح الحديث من رواية بسرة بنت صفوان عند مالك وأصحاب السنن؛ وصح حديث بسرة طوائف من أئمة هذا الشأن وأقماره؛ كما أوضحنا ذلك في «غرس الأشجار» وذكرنا هناك أحاديث الباب وكلام النقاد فيها بما لا مزيد عليه.

وراجع «الإرواء» [١ / ١٥١-١٥٢]، و«صحيح أبي داود» [١٧٥]، و«نصب الراية» [١ / ٧٦-٧٧]، و«التلخيص الحبير» [١ / ٣٤٠-٣٤٦].

٧١٤٥- صحيح: أخرجه النسائي [١٨٠، ١٨١]، وأحمد [٦ / ٣٢٧، ٣٢٨، ٤٢٦]، وعبدالرزاق [٦٦٥، ٦٦٦]، وابن أبي شيبه [٥٥١]، وابن راهويه [٢٠٥١، ٢٠٥٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١ / ٦٣]، والطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩]، وفي «الأوسط» [١ / رقم ١٦٧]، وأبو زرعة الشامي في «الفوائد المعللة» [رقم ٢٢٣، ٢٢٤]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي سفيان بن سعيد بن الأحنس عن أم حبيبة مرفوعاً: (توضؤوا مما مست النار) وفي لفظ: (إن رسول الله ﷺ قد أمرنا أن نتوضأ مما مست النار من الطعام).

قلت: وقد اختلف في سنده على الزهري على ألوان، ذكرناها في «غرس الأشجار» وقد تابعه على هذا الوجه: يحيى بن أبي كثير: عن أبي داود وأحمد وجماعة، وقد خرجنا روايته في المصدر المشار إليه آنفاً.

ومدار إسناده على (زبي سفيان بن سعيد) وهو شيخ مجهول الحال، والحديث صحيح على كل حال، فله شواهد كثيرة ثابتة عن جماعة من الصحابة به... مضى منها حديث أبي طلحة [برقم ١٤٢٩]، وانظر حديث جابر الماضي [برقم ١٩٦٣، ٢٠١٧]، وحديث أبي هريرة =

٧١٤٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا عفان بن مسلم، حَدَّثَنَا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن أبي مليح، عن عبد الله بن عتبة، عن عمته أم حبيبة، أن رسول الله ﷺ كان إذا سمع المؤذن قال كما يقول حتى يسكت .

٧١٤٧- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حَدَّثَنَا الحسن بن موسى، حَدَّثَنَا ابن لهيعة، حَدَّثَنَا دراجٌ، عن عمر بن الحكم، أنه حدثه، عن أم حبيبة بنت أبي سفيان، أن ناساً من اليمن قدموا على رسول الله ﷺ فأعلمهم الصلاة والسنن والفرائض، قالوا: يا رسول الله، إن لنا شراباً نصنعه من القمح والشعير، قال: «الْغُبَيْرَاءُ؟» قالوا: نعم، قال: «لَا تَطْعَمُوهُ»، ثم لما كان بعد ذلك بيومين ذكروها له أيضاً، قال: «الْغُبَيْرَاءُ؟» قالوا: نعم، قال: «فَلَا تَطْعَمُوهُ»، ثم لما أرادوا أن ينطلقوا سألوه عنه، فقال: «الْغُبَيْرَاءُ؟» قالوا: نعم، قال: «فَلَا تَطْعَمُوهُ»، قالوا: فإنهم لا يدعونها، قال: «مَنْ لَمْ يَتْرُكْهَا فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ».

= [برقم ٦١٦١، ٦٦٠٥]. وقد استوفينا أحاديث الباب في الأمر بالوضوء مما مست النار في كتابنا «غرس الأشجار». والله المستعان.

● تنبيه مهم: سياق المؤلف ظاهر في كون الحديث من فعله ﷺ، ولا أراه صواباً، فإن الحديث وقع عند الجميع من قوله ﷺ: «توضؤوا مما مست النار» ونحو هذا اللفظ؛ ويبدولى: أن في سياق المؤلف سقطاً.

فإن لم يثبت هذا: فقد صح من فعله أيضاً: الوضوء مما مست النار كما أخرجه أحمد [٦/ ٣٢١]، وغيره من حديث أم سلمة، وسنده جيد. وهو مخرج في «غرس الأشجار».

٧١٤٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٧١٤١].

٧١٤٧- منكر: أخرجه أحمد [٦/ ٤٢٧]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٤٩٠]، من طريق ابن لهيعة عن دراج بن سمعان عن عمر بن الحكم بن رافع المدني عن أم حبيبة به نحوه . . . وهو عند الطبراني باختصار يسير .

قال الهيثمي في «المجمع» [٥/ ٧٩]: «رواه أحمد، والطبراني وأبو يعلى، وحديثه حسن، وبقيّة رجال أحمد ثقات».

قلت: ابن لهيعة ضعيف على التحقيق؛ كما شرحناه في «فيض السماء» إلا أنه لم يتفرد به، =

حديث أم عمارة بنت كعب ، عن النبي ﷺ (*)

٧١٤٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ مَوْلَاةً لَنَا يُقَالُ لَهَا: لَيْلَى، تَحَدَّثُ، عَنْ أُمِّ عِمَارَةَ بِنْتِ كَعْبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَدَعَتْ لَهُ بِطَعَامٍ، قَالَ: «تَعَالَى، فَكُلِي»، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ الصَّائِمَ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ، صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ».

= بل تابعه عليه عمرو بن الحارث المصري الإمام الحجة عن عمر بن الحكم عن أم حبيبة به نحوه . . . دون قوله في آخره: (من لم يتركها فاضربوا عنقه)، أخرجه ابن حبان [٥٣٠٧]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٢٣٢/١]، والبيهقي في «سننه» [١٧١٤٥]، كلهم من طريق ابن وهب عن عمرو به .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف أيضاً، رجاله كلهم رجال «الصحیح» سوى دراج بن سمعان أبي السمع المصري، فهو شيخ مختلف فيه، والتحقيق: أنه ضعيف لكثرة المناكير في حديثه عن الثقات، وحديثه عن أبي الهيثم أشد ضعفاً من روايته عن غيره، وقد شرحنا حاله في مواضع مضت في (مسند أبي سعيد الخدري) فانظر تعليقنا على الحديث الماضي [برقم ١١٠٩، ١٢٧٥، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٥٧]. والله المستعان.

(*) يقال: إن اسمها: (نسبية) وهي صحابية جليلة من نساء الأنصار -رضى الله عنها- وحديثها عند أصحاب السنن .

٧١٤٨- ضعيف: أخرجه الترمذی [٧٨٥]، وابن ماجه [١٧٤٨]، وأحمد [٣٦٥/٦]، [٤٣٩]، والدارمی [١٧٣٨]، وابن خزيمة [٢١٣٨]، وابن حبان [٣٤٣٠]، والطيالسی [١٦٦٦]، وابن أبي شيبه [٩٦١٦]، وابن راهويه [٢٢٠٣، ٢٢٠٤]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥٦٨]، وعبد الرزاق [٧٩١١]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٦/ رقم ٣٣٧٠]، وابن المبارك في «الزهد» [رقم ١٤٢٤]، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» [رقم ٨٧٢]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٣٧٦/٦]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٦/ رقم ٧٨٦٣، ٧٩٩١]، وفي «الحلية» [٦٥/٢]، والبيهقي في «سننه» [٨٢٩٦]، وفي «الشعب» [٣/ رقم ٣٥٨٥]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن حبيب بن زيد الأنصاري [وعند عبد الرزاق: «حبيب بن أبي ثابت» =

حديث أم هشام بنت حارثة بن النعمان، عن النبي ﷺ (*)

٧١٤٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا جريرٌ، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن يحيى بن عبد الله، عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان، قالت: قرأت ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١-٢]، من في رسول الله ﷺ، وكان يقرؤها كل جمعة إذا خطب الناس .

= وهو خطأ محض، عن ليلي مولاة أم عمارة الأنصارية عن أم عمارة به نحوه . . . وزاد الترمذى والدارمى والطيالسى والبيهقى وأبو نعيم وأبو محمد البغوى وعبد بن حميد وأبو القاسم البغوى فى آخره: (حتى يفرغوا) وهو رواية لأحمد.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» .

قلت: ومن هذا الطريق الماضى: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٣٢٦٧] مع الزيادة .

ومدار الإسناد على (ليلى مولاة أم عمارة) وهى امرأة مجهولة الحال، انفرد عنها حبيب بن زيد بالرواية، ولم يوثر توثيقها إلا عن ابن حبان وحده، وقال عنها الحافظ فى «التقريب»: «مقبولة» يعنى عند المتابعة؛ وإلا فهى لينة، وباقى رجال الإسناد ثقات مشاهير .

(*) هى: صحابية معروفة . وحديثها عند مسلم وأصحاب السنن إلا أبا داود .

٧١٤٩- صحيح: أخرجه مسلم [٨٧٣]، وأحمد [٤٣٥/٦]، والطبرانى فى «الكبرى» [٢٥] / رقم [٣٤٥]، وابن أبى شيبه [٥٢٠٢]، وابن سعد فى «الطبقات» [٤٤٢/٨]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٦/ رقم ٢٢٦٢]، والبيهقى فى «سننه» [٥٥٧٠]، وفى «المعرفة» [رقم ١٧٦٥]، وفى «الشعب» [٤/ رقم ٢٢٦٢]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٣٤٥١]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٨٠٦٥]، وفى «المستخرج على مسلم» [رقم ١٩٦٠]، وابن بشكوال فى «غوامض الأسماء المبهمة» [٦٥٣/٢]، وابن الأثير فى أسد الغابة [٧/ ٤٤١]، [٤٤٥]، والمزى فى «تهذيبه» [٤١٤/٣١]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن أم هشام بنت حارثة ابن النعمان به نحوه .

قلت: وهذا إسناد صالح، وابن إسحاق قد صرح بالسماع عند مسلم وأحمد وجماعة؛ وقد زعم ابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٦٣٨]، أن يحيى بن عبد الله لم يسمع من أم هشام، =

٧١٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْنٍ، عَنْ ابْنَةِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانَ، قَالَتْ: كَانَ تَنْوِرُنَا وَتَنْوِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاحِدًا، قَالَتْ: فَحَفِظْتُ ﴿ق﴾ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

= بينهما (عبد الرحمن بن سعد) وتابعه على هذا ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» [١ / ٢٨٦]، وليس كما قالوا، وتصحيح مسلم لهذا الطريق: يرد عليهما، وقد توبع عليه ابن إسحاق عن ابن أبي بكر.

تابعه الأوزاعي عن يحيى عن أم هشام به نحوه أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٥ / رقم ٣٤٢]، من طريقين عن الأوزاعي به . قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم.

● تنبيه: قد وقع عند ابن أبي شيبة وعنه ابن أبي عاصم: (عن يحيى بن عبد الله عن عبد الرحمن بن سعد) هكذا عندهما: عن (عبد الرحمن) وحرف (عن) محرف من (بن) وصواب الإسناد: (عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد) وهكذا وقع على الصواب في «مصنف ابن أبي شيبة» [رقم ٥٢٤٥ / طبعة عوامة].

وللحديث: طريق آخر يرويه شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن الأنصاري عن عبد الله بن محمد ابن معن الغفاري عن بنت حارثة بن النعمان به نحوه . . .

أخرجه مسلم [٨٧٣]، وأبو داود [١١٠٠]، وأحمد [٤٦٣ / ٦]، وابن خزيمة [١٧٨٦]، والحاكم [٤٢١ / ١]، والطيالسي [١٦٤٤]، وابن راهويه [٢٣٣٤]، والمؤلف في الآتي [برقم ٧١٥٠]، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثنائين» [٦ / رقم ٣٣٦١]، وابن حزم في «المحلى» [٦٠ / ٥]، وغيرهم من طرق عن شعبة به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

قلت: وهم الرجل كعادته، بل هو عند مسلم كما رأيت.

وقد استوفينا طرقه وأحاديث الباب في «غرس الأشجار».

٧١٥٠- صحيح: انظر قبله.

حديث ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب ، عن النبي ﷺ (*)

٧١٥١- حَدَّثَنَا هَدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ جَدَّتَهُ أُمَّ الْحَكَمِ حَدَّثَتْهُ، عَنْ أُخْتِهَا ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزَّبِيرِ، أَنَّهَا رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِحَمًا فَانْتَهَسَ مِنْهُ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

؟

(*) هي: صحابية معروفة من المهاجرات، وهي ابنة عم النبي ﷺ وحديثها عند أهل السنن إلا أبا داود .

حديث أخت عبد الله بن رواحة، عن النبي ﷺ (*)

٧١٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْدُمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ النُّعْمَانَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، عَنْ أُخْتِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ رَوَاحَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «وَجَبَ الْخُرُوجُ عَلَيَّ كُلِّ ذَاتِ نِطَاقٍ»،
يعنى: فى العيدين .

(*) هى: صحابيه معروفه . وهى م النعمان بن بشير - رضى الله عنه - .

٧١٥٢- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه الطيالسى [رقم ٢٧٢٧ / طبعة دار هجر]، وأحمد [٦ / ٣٥٨]، وابن راهويه [٢٤٢١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤ / رقم ٨٤٦، ٨٤٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧ / ١٦٣]، وفى «المعرفة» [٦ / رقم ٧٧٥٧، ٧٧٥٨]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٦ / رقم ٣٤٢٠، ٣٤٢١]، والبيهقى فى «سننه» [٦٠٣٧]، والبخارى فى «تاريخه» [١ / ٢٥١]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ١٤٥١]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [٧ / ٢١٩]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن محمد بن النعمان عن طلحة بن مصرف اليامى عن امرأة من عبد قيس عن أخت عبد الله بن رواحة به . . . وليس عند أحمد وجماعة قوله: «يعنى فى العيدين» .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٢ / ٤٣٣]، بعد أن عزاه لأحمد والمؤلف والطبرانى: «وفيه امرأة تابعة لم يذكر اسمها» .

قلت: وتلك المرأة المجهولة هى آفة الإسناد هنا، نعم: شيخ شعبة: (محمد بن النعمان) هو الهمداني الكوفي، انفرد عنه شعبة بالرواية؛ وقد سئل عنه فقال: «خير الناس» وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٧ / ٤٢٨]، وقد ترجمه البخارى وابن أبى حاتم، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [٣ / ٢٥٦]، وما ذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا أراه يحتمل التفرد عن مثل طلحة بن مصرف أصلاً، وقد خولف فى سنده، خالفه الحسن بن عبيد الله النخعى - وهو أوثق منه مائة مرة - فرواه عن طلحة اليامى قال: قال أبو بكر . . . وذكره من قول أبى بكر الصديق موقوفاً عليه، هكذا أخرجه ابن أبى شيبسة [٥٧٨٥]، وعنه ابن أبى حاتم فى «الآحاد والمثانى» [٦ / رقم ٣٤٢٢]، من طريق حفص به غياث عن الحسن به .

حديث امرأة، عن النبي ﷺ (*)

٧١٥٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُجَّاجِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَدِيلِ بْنِ مَيْسِرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، عَنْ امْرَأَةٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِوَطْبَةِ فَأَخَذَهَا أَعْرَابِيٌّ بَثْلَاثَ لِقْمٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ لَوْ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ لَوَسِعَكُمْ»، وَقَالَ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ اسْمَ اللَّهِ عَلَى طَعَامِهِ، فَلْيَقُلْ إِذَا ذَكَرَ: بِسْمِ اللَّهِ، أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ».

= قلت: وهذا هو المحفوظ عن طلحة مع انقطاعه، فإن بين طلحة وأبي بكر مفاوز شاقة لا يطيقها.

وقد تساهل المناوي كعادته، وحسن إسناد الطريق المرفوع في «لتيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٩٣٠ / طبعة مكتبة الشافعي]، وقبله مشاه الحافظ في «الفتح» [٢/ ٤٧٠]، وقد عرفت ما فيه!

ولا يصح في هذا الباب: إلا حديث أم عطية الأنصارية قالت: (أمرنا أن نخرج الحيض والعواتق وذوات الخدور) وهو حديث صحيح متفق عليه، وقد خزجناه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

(*) هذه المرأة هي عائشة زوج النبي ﷺ كما يأتي بيانه في تخريج حديثها هنا.

٧١٥٣- صحيح: شرطه الثاني فقط: قال الهيثمي في «المجمع» [١٧/٥]: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات»

قلت: وصححه سنده الإمام الألباني في «الإرواء» [٧/٢٧]، وهو تساهل قبيح، فإن عبد الله بن عتبة في سنده: لا يدري من يكون؟! ولم يذكره في مشيخته بدليل بن ميسرة، وتلك المرأة في سنده: لم تذكر سماعها من النبي ﷺ، وقد أرسلت الحديث أيضاً، فكأنها تابعة مجهولة.

ثم الإسناد كله غير محفوظ، فقد خولف فيه حماد بن سلمة، خالفه يزيد بن هارون، فرواه عن هشام الدستوائي عن بديل بن ميسرة فقال: عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة به نحوه...

هكذا أخرجه ابن ماجه [٣٢٦٤]، وأحمد [٦/١٤٣]، والدارمي [٢٠٢٠]، وابن حبان [٥٢١٤]، من طرق عن يزيد بن هارون به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢/١٥٩]: «هذا إسناد رجاله ثقات على شرط مسلم؛ إلا أنه منقطع، قال ابن خزم في «المحلى»: عبد الله بن عبيد لم يسمع من عائشة.» =

= قلتُ: وهو كما قال؛ وقد خولف يزيد بن هارون في سنده! خالفه ابن عليّة ووكيعة وروح بن عبادة وعبد الوهاب الثقفي وعفان بن مسلم وأبو داود الطيالسي ومعتمر بن سليمان ومعاذ بن هشام وغيرهم، كلهم رووه عن هشام الدستوائي عن بديل عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أم كلثوم عن عائشة به نحوه . . . فزادوا فيه واسطة بين عبد الله بن عبيد وعائشة، هكذا أخرجه أبو داود [٣٧٦٧]، والترمذي [١٨٥٨]، وأحمد [٢٠٨/٦، ٢٤٦، ٢٦٥]، والحاكم [٤/١٢١]، والطيالسي [١٠٦٦]، والنسائي في «الكبرى» [١٠١١٢]، وابن راهويه [١٢٨٨]، [١٢٨١]، والبيهقي في «سننه» [١٤٣٨٥]، وفي «الشعب» [٥/ رقم ٥٨٣٢]، وفي «الآداب» [رقم ٣٩٨]، وفي «الدعوات» [رقم ٤٢٢]، والطحاوي في «المشكّل» [١١٧/٣]، والترمذي أيضاً في «الشمال» [رقم ١٩٠]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٢٧٦/١١]، [٢٧٧]، والمزني في «تهذيبه» [٣٨٢/٣٥]، وغيرهم من طرق عن هشام الدستوائي به . . . وزاد الجميع - سوى الطيالسي ومن طريقه الطحاوي والبغوي والبيهقي في «الشعب» وفي «الآداب» وفي «الدعوات» - في أول الشطر الثاني: (إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى . . .) وهو عند البغوي مفروقاً؛ وليس عند أبي داود والحاكم: قصة الأعرابي في أوله، وهو رواية لأحمد. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهذا الوجه هو المحفوظ عن هشام الدستوائي؛ ورجال إسناده ثقات كلهم سوى (أم كلثوم) اللثية المكية، وهي امرأة مجهولة لا تعرف، ونكرة لا تتعرف، وزعم الترمذي أنها: (أم كلثوم بنت محمد بن أبي الصديق) وانتصر لهذا: الحافظ في ترجمتها من «التهذيب» [١٢/٤٧٨]، وتعقبهما الإمام في «الإرواء» [٧/٢٤-٢٥]، وأجاد التعقب؛ فليراجع هناك. ولو صح أنها «بنت محمد بن أبي بكر» فهي غير موثقة أيضاً، وهي آفة هذا الطريق هنا. أما قول الحاكم عقب روايته: (هذا حديث صحيح الإسناد) فذا من قبيل تساهلاته المعروفة، وقول الترمذي الماضي أولى من قوله عند التحقيق؛ فإن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة:

أصحها: حديث موسى الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن جده مرفوعاً به نحو شطره الثاني فقط، أخرجه المؤلف في «مسند الكبير» كما في «المطالب» [١٠/ رقم ٢٤٠٨ / طبعة العاصمة]، وعنه ابن حبان [رقم ٥٢١٣]، والطبراني في «الكبير» =

حديث زينب بنت جحش عن النبي ﷺ (*)

٧١٥٤- حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَيْدِيكٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحُ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلنِّسَاءِ عَامَ حُجَّةِ الْوُدَاعِ: «هَذِهِ، ثُمَّ ظُهُورَ الْحَصْرِ»، قَالَ: فَكُنْ كَلِهْنٌ يَحْجُجْنَ إِلَّا سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ، وَزَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَإِنَّهُمَا كَانَتَا تَقُولَانِ: وَاللَّهِ لَا تَحْرُكْنَا دَابَّةٌ بَعْدَ إِذْ سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[١٠/١٧٠ / رقم ١٠٣٥٤]، وفي «الأوسط» [٥/ رقم ٤٥٧٦]، وفي «الدعاء» [رقم ٨٨٩]، وابن السنن في «اليوم والليلة» [رقم ٤٦٠ / مع عجالة الراغب]، وغيرهم من طريق عمر بن علي المقدمي عن موسى الجهني به.

قال الطبراني: «لم يرفع هذا الحديث عن موسى الجهني إلا عمر بن علي، تفرد به شبابة العصفري».

قلت: وهؤلاء ومن فوقهم كلهم ثقات من رجال «الصحيح» قال الحافظ في «تتائج الأفكار»: «رجال ثقات، إلا أنه اختلف في سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه، ولولا ذلك؛ لكان على شرط الصحيح».

قلت: قد أثبت سماعه من أبيه: طائفة من النقاد؛ وهذا مقدم على من نفاه، ويؤيده: أن عبد الرحمن قد صرح بسماعه من أبيه في بعض الأخبار، نعم: لا يبعد أن يكون أرسل عنه أشياء؛ لكن الاتصال هو الأصل حتى يثبت الإرسال.

فالحاصل: أن الإسناد الماضي: ثابت إن شاء الله.

ولقصة الأعرابي في أوله: شاهد لا يثبت، والله المستعان.

(*) هي: أم المؤمنين؛ الصوامة القوامة العابدة الزاهدة البارة التقية النقية، التي كانت تكنى بـ (أم المساكين) رض الله عنها وأرضاها.

٧١٥٤- صحيح: أخرجه أحمد [٤٤٦/٢] و [٣٢٤/٦]، والطيالسي [٦٧٤٧، ٢٣١٢]، والبخاري في «مسنده» [١/ رقم ٣٥٨]، والطبراني في «الكبير» [٢٤/ رقم ٨٩]، والبيهقي في «سننه» [٩٩٢٣]، وأبو القاسم البغوي في «الجمعيات» [١/ رقم ٢٧٥٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٥٥/ ٨]، [٢٠٧-٢٠٨]، والطحاوي في «المشكّل» [٢٥٦/١٤]، والدارقطني في =

٧١٥٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، وَهَارُونَ الْحَمَالُ- وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ- قَالَا: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ حَبِيبَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
اسْتَيْقِظَ مِنْ نَوْمٍ مُحْمَرًا وَجْهَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ! وَيَلُّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ
اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ»، قَالَتْ زَيْنَبُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
أَنْهَلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟! قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبْثُ».

= «المؤتلف والمختلف» [١٠٨/٢]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٣/٣٦٠-٣٦١]، وغيرهم من
طرق عن ابن أبى ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبى هريرة به . . وهو عند بعضهم بنحوه . . .
وهو عند البغوى ومن طريقه ابن عبد البر : بالمرفوع منه فقط .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/٤٩٠]: «فيه صالح مولى التوأمة، ولكنه من رواية ابن أبى ذئب
عنه، وابن أبى ذئب سمع منه قبل اختلاطه، وهو حديث صحيح» .

قلتُ: وهو كما قال، وقبله قال المنذرى فى «الترغيب» [٢/١٣٨]: «رواه أحمد وأبو يعلى،
وإسناده حسن، رواه عن صالح مولى التوأمة: ابن أبى ذئب، وقد سمع منه قبل اختلاطه» .

وقال البوصيرى فى «الإتحاف» [٣/٢٤٠]، بعد أن عزاه لأحمد والمؤلف وجماعة قال: .
«ورجالهم ثقات» .

قلتُ: وهو كما قال أيضاً؛ وفى الباب عن جماعة من الصحابة، مضى منهم: حديث أبى واقد
الليثى [برقم ١٤٤٤]، وأم سلمة [برقم ٦٨٨٥] .

٧١٥٥- صحيح: أخرجه مسلم [٢٨٨٠]، والترمذى [٢١٨٧]، وابن ماجه [٣٩٥٣]، وأحمد
[٦/٤٢٨]، وابن أبى شيبه [٣٧٢١٤]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٣١١]، والحميدى
[٣٠٨]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [٢٤/١٣٧] و[رقم ١٣٨]، وابن أبى عاصم
فى «الآحاد والمثانى» [٥/رقم ٣٠٩٢]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٦/رقم ٧٤٢٨]، والبيهقى
فى «سننه» [١٩٩٨٤]، وفى «الشعب» [١٠/رقم ٧١٩٢]، وفى «الدلائل» [٦/٤٠٦]،
وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن عروة بن الزبير عن زينب بنت أم سلمة عن
حبيبة بنت أم حبيبة عن أم حبيبة عن زينب به نحوه . . . وزادوا جميعاً: (وعقد سفيان عشرة)
لفظ الحميدى . قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» . =

٧١٥٦- حَدَّثَنَا زَيْبٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَلْمَةَ الْخَزَاعِيُّ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلْمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوْفِي أَوْهَا، فَدَعَتْ بَطِيْبَ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيْبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ عَلَى الْمَنْبِرِ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

= قلتُ: هكذا رواه جماعة من أصحاب سفيان، وخالفهم آخرون، فرووه عنه فلم يذكروا (حبيبة) في سنده، هكذا أخرجه البخاري [٦٦٥٠]، ومسلم [٢٨٨٠]، وجماعة من طرق عن سفيان به.

قلتُ: وهكذا رواه شعيب وعقيل وابن أبي عتيق ومعمرو وجماعة عن الزهري بإسناده به نحوه . . . مع الزيادة المشار إليها، ولم يذكروا: (حبيبة) في سنده.

أخرجه البخاري [٣١٦٨، ٣٤٠٣، ٦٧١٦]، ومسلم، وأحمد [٤٢٨/٦، ٤٢٩]، وابن حبان [٣٢٧]، وعبد الرزاق [٢٠٧٤٩]، والنسائي في «الكبرى» [١١٣٣٣]، والبعثي في «شرح السنة» [٣٩٧/١٤]، وجماعة من طرق عن الزهري به.

قلتُ: وهذا الوجه: هو الذي صححه الذهلي والدارقطني وغيرهما كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» واللّه المستعان لا رب سواه.

٧١٥٦- صحيح: أخرجه مالك [١٢٤٦]، ومن طريقه البخاري [١٢٢٢، ٥٠٢٤]، ومسلم [١٤٨٧]، وأبو داود [٢٢٩٩]، والترمذي [١١٩٦]، والنسائي [٣٥٣٣]، وأحمد [٣٢٤/٦]، وابن حبان [٤٣٠٤]، والشافعي [١٤٢٨]، وعبد الرزاق [١٢١٣٠]، والبيهقي في «سننه» [١٥٢٩٣، ١٥٢٩٤]، وأبو عوانة [٣/١٩٢]، وجماعة من طرق عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع الأنصاري عن زينب بنت أم سلمة عن زينب به نحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار».

٧١٥٧- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفى، حَدَّثَنَا عبد الله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد، عن أبيه، عن زينب بنت جحش، أنها كانت ترجل النبي ﷺ في مخضب من صفر .

٧١٥٧- حسن: أخرجه أحمد [٤٤/٣٣٣ طبعة الرسالة]، والطبرانى فى «الكبير» [١٩/ رقم ٥٦١]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٣٠٦٤]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [١/ رقم ٦٣٣]، وأبو عبيد فى الطهور [رقم ١٢٩ / طبعة دار الصحابة]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش المدنى عن أبيه عن زينب به نحوه ولفظ الطبرانى وعنه أبو نعيم وأبو عبيد: (أن زينب كانت تغسل رسول الله ﷺ فى مخضب من صفر) .

قلتُ: وهذا إسناده ضعيف معلول، رجاله كلهم من رجال «التهذيب» وإبراهيم بن محمد: شيخ مدنى، روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان فى «الثقات» وقال عنه الحافظ فى «التقريب»: «صدوق» وأراه كذلك إن شاء الله .

وأبوه (محمد بن عبد الله بن جحش) صحابى معروف .

وأفة الإسناده: إنما هى من (عبد الله بن عمر العمرى) وهو شيخ ضعيف مخلط، على زهده وعبادته .

وقد اختلف عليه فى سنده أيضاً، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» .

لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه أخوه عبيد الله بن عمر العمرى الثقة الحجة: عند ابن ماجه [٤٧٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ١٣٩، ٥٦]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٣٠٩٣]، وغيرهم من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب عن عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن عبيد الله العمرى بإسناده به نحوه .

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ٨١]: «هذا إسناده صحيح، ورجالته ثقات» .

وقبله قال مغلطاي فى الإعلام [١/ ٣٩٠]: «هذا حديث إسناده صحيح» .

قلتُ: وهذا منهما تساهل لا يخفى، فإن يعقوب بن حميد وشيخه لا يصل حديثهما إلى رتبة الصحيح، وقد اختلف على الدراوردى فيه على ألوان، ذكر بعضها الدارقطنى فى «العلل» [١٥/ ٣٨٠-٣٨١]، ثم قال: «والحديث شديد الاضطراب» ولكن صحح =

٧١٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ الرَّازِي، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنِسَائِهِ: «هَذِهِ الْحِجَّةُ، ثُمَّ ظُهُورَ الْحَصْرِ»، فَكَانَ كُلُّهُمْ يَحْجُجْنَ إِلَّا زَيْنَبَ وَسُودَةَ، قَالَتَا: لَا تَحْرِكْنَا دَابَّةً بَعْدَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تَعْنِي: «هَذِهِ، ثُمَّ ظُهُورَ الْحَصْرِ».

٧١٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ زَيْنَبِ، عَنِ حَبِيبَةَ، عَنِ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ زَيْنَبِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقِظَ مِنْ نَوْمٍ مُحْرَمًا وَجْهَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ! أُوَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ، فَتُفْتَحُ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذِهِ»، قَالَتْ زَيْنَبُ: أَنْهَكَ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟! قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْحَبْثُ».

= أبو زرعة الرازي رواية يعقوب بن حميد المازنية عن الدراوردي كما في «العلل» [رقم ١٥٣]، وقد تويع عليها يعقوب: تابعه سعيد بن منصور عند ابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٣٩ / طبعة دار طيبة]، ولفظه هناك: (توضأ رسول الله ﷺ في مخضبي هذا، مخضب من صفر). لكن يبقى أن عبد العزيز الدراوردي قد تفرد بهذا الطريق عن عبيد الله العمري، كما جزم بذلك الدارقطني في «الأفراد» [٢ / ٥٨٧٧ / أطرافه / طبعة التدمرية]، وقال في «العلل» [١٥ / ٤٦٦]: «وأعلم رواه عن عبيد الله: غير الدراوردي».

قلت: والدراوردي صدوق متماسك؛ لكن تكلم جماعة من النقاد في روايته عن عبيد الله العمري خاصة، فقال النسائي: «حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر» وكشف الإمام أحمد عن تلك النكارة في حديثه عن عبيد الله فقال: (ما حدث عن عبيد الله بن عمر، فهو عن عبد الله ابن عمر» يعني أنه ربما سمع الحديث من عبد الله بن عمر العمري - وهو ضعيف مخلط - فيرويه عن أخيه عبيد الله العمري - وهو ثقة إمام - ظناً منه أنه قد أخذه عنه، ومن هنا: كثرت المناكير في روايته عن عبيد الله العمري، وهذا: هو آفة إسناد الحديث هنا.

نعم: إن كان تصحيح أبي زرعة الرازي لطريق يعقوب بن حميد عن الدراوردي الماضي، يعني أن عبد العزيز قد حفظه عن عبيد الله العمري؛ فالإسناد صالح؛ وإلا فلا، وأرجو أن يكون عبد العزيز قد حفظه عن عبيد الله العمري إن شاء الله.

٧١٥٨- صحيح: مضى قريباً [برقم ٧١٥٤].

٧١٥٩- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٧١٥٥].

حديث رزينة(*)

٧١٦٠- حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر القواريري، حدثتنا عليلة بنت الكميت، قالت: حدثتني أمي أمينة، أنها حدثتها أمة الله بنت رزينة، عن أمها رزينة مولاة رسول الله ﷺ، أن سودة اليمانية جاءت عائشة تزورها، وعندها حفصة بنت عمر، فجاءت سودة في هيئة وفي حال حسنة، عليها درعٌ من برود اليمن، وخمارٌ كذلك، وعليها نقطتان مثل العدستين من صبر وزعفران في مؤقيها، قالت عليلة: وأدركت النساء يتزين به، فقالت حفصة لعائشة: يا أم المؤمنين، يجرى رسول الله ﷺ فشقا، وهذه بيننا تبرق؟! فقالت لها أم المؤمنين: اتقى الله يا حفصة! اتقى الله يا حفصة! قالت: لأفسدن عليها زينتها، قالت: ما تقلين؟ وكان في أذنها ثقلٌ، قالت لها حفصة: يا سودة خرج الأعرور، قالت: نعم؟! ففزعت فزعاً شديداً، فجعلت تنتفض، قالت: أين أختي؟ قالت: عليك بالخيمة-خيمة لهم من سعف يطبخون فيها- فذهبت فاخبتأت فيها، وفيها القدر ونسج العنكبوت، فجاء رسول الله ﷺ وهما تضحكان لا تستطيعان أن تتكلما من الضحك، قال: «مَاذَا الضَّحْكُ؟» ثلاث مرار، فأومأتا بأيديهما إلى الخيمة، فذهب فإذا سودة ترعد، فقال لها: «يَا سَوْدَةَ، مَا لَكَ؟!» قالت: يا رسول الله، خرج الأعرور! قال: «مَا خَرَجَ وَلَيَخْرُجَنَّ، مَا خَرَجَ وَلَيَخْرُجَنَّ، مَا خَرَجَ وَلَيَخْرُجَنَّ»، ثم دخل فأخرجها، فجعل ينفض عنها الغبار ونسج العنكبوت.

(*) هي: مولاة صفية بنت حيى زوج النبي ﷺ وقد ذكرها غير واحد في (الصحابة) راجع «الإصابة» [٧ / ٦٤٤].

٧١٦٠- منكر: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٤ / رقم ٧٠٦]، من طريق عبيد الله القواريري عن عليلة بنت الكميت عن أمها أمينة عن أمة الله بنت رزينة عن أمها رزينة به نحوه.

قال الهيثمي في «المجمع» [٤ / ٥٧٨]، بعد أن عزاه للمؤلف والطبراني: «وفيه من لم أعرفهم». قلت: يعني عليلة وأمها وأمة الله، فثلاثتهم نسوة مجهولات لا يعرفن أصلاً، وهن آفة هذا الحديث المنكر.

٧١٦١- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْجَشْمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيَّةُ بِنْتُ الْكَمَيْتِ، قَالَتْ: سَمِعْتُ أُمِّي أَمِينَةَ، قَالَتْ: حَدَّثَنِي أُمَةُ اللَّهِ بِنْتُ رَزِينَةَ، عَنْ أُمِّهَا رَزِينَةَ مَوْلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ سَبَى صَفِيَّةَ يَوْمَ قَرِيظَةَ وَالنَّضِيرِ حِينَ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَجَاءَ بِهَا يَقُودُهَا سَبِيَّةً، فَلَمَّا رَأَتِ النِّسَاءَ، قَالَتْ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْكَ رَسُولَ اللَّهِ، فَأَرْسَلَهَا، وَكَانَ ذِرَاعَهَا فِي يَدِهِ فَاعْتَقَهَا، ثُمَّ خَطَبَهَا وَتَزَوَّجَهَا وَأَمَّهَا [رَزِينَةَ].

٧١٦٢- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيَّةُ، عَنْ أُمِّهَا، قَالَتْ: قَلْتُ لِأُمَةِ اللَّهِ بِنْتُ رَزِينَةَ: يَا أُمَةَ اللَّهِ، حَدَّثْتُكَ أَمَّكَ رَزِينَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَذْكُرُ صَوْمَ عَاشُورَاءَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَكَانَ يَعْظُمُهُ حَتَّى يَدْعُو بِرَضْعَائِهِ وَرَضْعَاءَ ابْنَتِهِ فَاطِمَةَ، فَيَتْفَلُّ فِي أَفْوَاهِهِنَّ، وَيَقُولُ لِلْأُمَّهَاتِ: «لَا تُرْضِعْنَهُنَّ إِلَيَّ اللَّيْلَ».

٧١٦١- منكر: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٤ / رقم ٧٠٥]، والبيهقي في «سننه» [١٣٥٢٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٣٣٨]، من طريق عبيد الله القواريري عن عليّة بنت الكميّة عن أمها عن أمة الله بنت رزينة عن أمها به . . .

قال الهيثمي في «المجمع» [٤٠٥ / ٩]: «رواه الطبراني وأبو يعلى بنحوه من طريق عليّة بنت الكميّة عن أمها أمينة عن أمة الله بنت رزينة . . . وهؤلاء الثلاث لم أعرفهن، وبقية إسناده ثقات، وهو مخالف لما في الصحيح».

وقبله قال الحافظ في «المطالب» [٦١١ / ١٦]: «حديث منكر عن نسوة مجهولات، والذي في الصحيح عن أنس -رضى الله عنه- أنه جعل ﷺ عتقها صداقها . . .» .

قلت: وهو كما قال، وحديث أنس المشار إليه مضى عند المؤلف [برقم ٣٠٥٠، ٣١٧٣، ٣٣٥١، ٣٨٣٤، ٣٨٩٠، ٤١٦٤، ٤١٦٧، ٤١٦٨]، وقد رأيت الحافظ قد ضعف الحديث

أيضاً في «الفتح» [١٢٩ / ٩]، فقال: «لا تقوم به حجة، لضعف إسناده».

وقبله قال ابن كثير في البداية [٣٢٥ / ٥]: «هذا حديث غريب جداً».

قلت: وقد اختلف في سنده على عليّة أيضاً، كما بينا ذلك في «غرس الأشجار».

٧١٦٢- منكر: علقه ابن خزيمة [٢٠٨٩]، ووصله الطبراني في «الكبير» [٢٤ / رقم ٧٠٤]، وفي

«الأوسط» [٣ / رقم ٢٥٦٨]، وابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم ٣٠٦]، وابن أبي عاصم في

«الآحاد والمثاني» [٦ / رقم ٣٤٣٧]، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١ / ١٣٥٦]، =

حديث حليلة بنت الحارث أم رسول الله ﷺ (*)

٧١٦٣- حَدَّثَنَا مسروق بن المرزبان الكوفي، والحسن بن حماد- ونسخته من حديث مسروق- حَدَّثَنَا يحيى بن زكريا بن زائدة، حَدَّثَنَا محمد بن إسحاق، عن جهم بن أبي جهم، عن عبد الله بن جعفر، عن حليلة بنت الحارث أم رسول الله ﷺ السعدية التي أرضعتها، قالت: خرجت في نسوة من بنى سعد بن بكر نلتمس الرضعاء بمكة على أتان لى قمراء قد أذمت، فزاحمت بالركب، قالت: وخرجنا في سنة شهباء لم تبق شيئاً، ومعى زوجى الحارث بن عبد العزى، قالت: ومعنا شارف لنا، والله إن تبصُّ علينا بقطرة من لبن، ومعى صبى لى إن ننام ليلتنا مع بكائه، ما فى ثدى ما يغنيه، وما فى شارفنا من لبن

= والبيهقى فى «الدلائل» [٢٢٦/٦]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٦/٧٦٤٥]، والحارث فى «مسنده» [٢/٣٣٤]، وابن منده فى «الصحابة» كما فى «الإصابة» [٧/٦٤٤]، وغيرهم من طرق عن حليلة بنت الكميث عن أمها عن أمة الله بنت رزينة عن رزينة به نحوه . قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/٤٢٩]، بعد أن عزاه للمؤلف والطبرانى: «وعليلة: ومن فوقها: لم أجد من ترجمهن».

قلت: هن نسوة مجهولات مغمورات غائبات، وقد توقف ابن خزيمة فى صحته، ووقع عنده فى سنده تحريف، وتسامح الحافظ وقال فى «الفتح» [٤/٢٠٠]: «إسناده لا بأس به» كذا قال، وقد عرفت ما فيه من البأس؟! والله المستعان.

(*) هى: حليلة بنت عبد الله بن الحارث السعدية، أم النبى ﷺ من الرضاعة، راجع «الإصابة» [٧/٥٨٤].

٧١٦٣- ضعيف: أخرجه ابن حبان [٦٣٣٥]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/٥٤٥]، وأبو نعيم فى «الدلائل» [١/٩٤] طبعة دار النفائس، وفى «المعرفة» [٦/٧٥٦٤] طبعة دار الوطن، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٣٥١٩]، وأبو الحسن القطان فى «الطولات» كما فى «تاريخ قزوين» [٢/٤٤٨-٤٤٩] الطبعة العلمية، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣/٨٨-٩١]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن جهم بن أبى الجهم القرشى عن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب عن حليلة السعدية به نحوه . . . وهو عند ابن أبى خيثمة وأبى الحسن القطان وأبى نعيم فى «المعرفة» بطرف من أوله فقط . =

نغذوه، إلا أنا نرجو، فلما قدمنا مكة، لم تبق منا امرأة إلا عرض عليها رسول الله ﷺ فتأباه، وإنما كنا نرجو كرامة رضاعة من والد المولود، وكان يتيمًا، فكنا نقول: ما عسى أن تصنع أمه؟! حتى لم يبق من صواحيب امرأة إلا أخذت صبيًا، غيرى، وكرهت أن أرجع ولم أخذ شيئًا، وقد أخذ صواحيبى، فقلت لزوجى: واللّه لأرجعن إلى ذلك فلاأخذنه، قالت: فأتيته، فأخذته، فرجعته إلى رحلى، فقال زوجى: قد أخذته؟ فقلت: نعم،

= قال الذهبى فى «تاريخ الإسلام» [١/٤٨ / طبعة دار الكتاب العربى]: «هذا حديث جيد الإسناد».

وقال الهيثمى فى «المجمع» [٨/٤٠٢]: «رواه أبو يعلى والطبرانى . . . ورجالهما ثقات». قلت: وليس كما قالوا، ومداره على (جهم بن أبى الجهم) وهو شيخ مجهول الحال، والذهبي نفسه قد أورده فى «الميزان» وقال: «لا يعرف، له قصة حليلة السعدية» وقد جهله الحافظ فى التعجيل [ص ٧٤]، ولا التفات إلى ذكر ابن حبان له فى «الثقات» [٤/١١٣]، فإنما ذلك على قاعدته المعروفة، ثم إن جهماً لم يسمع هذا الحدث من عبد الله بن جعفر، ولا سمعه عبد الله من حليلة أصلاً، وقد بين ذلك يونس بن بكير فى روايته هذا الحديث عن ابن إسحاق فقال: (عن محمد بن إسحاق قال: حدثنى جهم بن أبى جهم قال: حدثنى من سمع عبد الله بن جعفر يقول: حدثت عن حليلة بنت الحارث . . .) وساق الحديث به نحوه . . .

هكذا أخرجه الأجرى فى «الشريعة» [٣/ رقم ٩٥٢ / طبعة الوطن]، والبيهقى فى «الدلائل» [١/١٣٢-١٣-١٣٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣/٩١-٩٤]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [٧/٧٧]، وغيرهم من طريق يونس بن بكير به .

قلت: وهذا ظاهر فى كون الإسناد منقطعاً فى موضعين، وعبد الله بن جعفر لم يدرك حليلة أصلاً، وما وقع من تصريحه منها بالتحديث عند الطبرانى وأبى نعيم فى «المعرفة»، فهو غلط محض، إما أن يكون محرراً من قوله: (حدثت عن) وهذا ظاهر كما ترى؛ وإما أن يكون ذلك من أوهام بعضهم على ابن إسحاق، وزعم الحافظ فى «الإصابة» [٧/٥٨٤]، أن عبد الله بن جعفر قد صرح بالتحديث من حليلة عند المؤلف وعنه ابن حبان، وهذه غفلة منه لا يتابع عليها.

وقد روى جرير بن حازم وابن إدريس كلاهما هذا الحديث عن ابن إسحاق عن جهم قال: عن عبد الله بن جعفر أو من حدثه عن عبد الله بن جعفر، هكذا بالشك .

والله! ذاك أنى لم أجد غيره، فقال: قد أصبت، فعسى الله أن يجعل فيه خيراً، قالت: فوالله ما هو إلا أن جعلته فى حجرى، قالت: فأقبل عليه ثدىي بما شاء من اللبن، قالت: فشرب حتى روى، وشرب أخوه-تعنى: ابنها- حتى روى، وقام زوجى إلى شارفنا من الليل فإذا بها حافلٌ، فحلب لنا ما شئنا، فشرب حتى روى، قالت: وشربت حتى رويت، فبتنا ليلتنا تلك بخير، شباعاً رواءً، وقد نام صبياننا، قالت: يقول أبوه-تعنى زوجها: والله يا حليمة، ما أراك إلا قد أصبت نسمةً مباركةً، قد نام صبينا وروى! قالت: ثم خرجنا، فوالله لخرجت أتانى أمام الركب قد قطعتهن حتى ما يبلغونها، حتى إنهم ليقولون: ويحك يا بنت الحارث! كفى علينا، أليست هذه بأثانك التى خرجت عليها؟ فأقول: بلى والله، وهى قدامنا، حتى قدمنا منازلنا من حاضر بنى سعد بن بكر، فقدمنا على أجذب أرض الله، فوالذى نفس حليمة بيده، إن كانوا ليسرحون أغنامهم إذا أصبحوا، ويسرح راعى غنمى، فتروح غنمى بطاناً لبناً حُقلاً حفلاً، وتروح أغنامهم جياعاً هالكةً، ما بها من لبن، قالت: فنشرب ما شئنا من لبن، وما من الحاضر أحدٌ يحلب قطرةً، ولا يجدها، يقولون لرعاتهم: ويلكم! ألا تسرحون حيث يسرح راعى حليمة؟! فيسرحون فى الشعب الذى يسرح فيه راعينا، فتروح أغنامهم جياعاً ما لها من لبن، وتروح غنمى لبناً حفلاً، قالت: وكان ﷺ يشب فى اليوم شباب الصبى فى الشهر، ويشب فى الشهر شباب الصبى فى سنة، فبلغ ستاً وهو غلامٌ جفراً، قالت: فقدمنا على أمه، فقلنا لها، وقال لها أبوه: ردوا علينا ابنى، فلنرجع به، فإننا نخشى عليه وياء مكة، قالت: ونحن أضنُّ بشأنه لما رأينا من بركته، قالت: فلم يزل بها حتى قالت: ارجعاه به، فرجعنا به، فمكث عندنا شهرين، قالت: فبينما هو يلعب وأخوه يوماً خلف البيوت يرعيان بهماً لنا، إذ جاءنا أخوه يشتد، فقال لى ولأبيه: أدركا أخى القرشى، قد جاءه رجلان فأضجعاه، فشقا

= أخرجه ابن راهويه فى «مسنده» كما فى «المطالب» [١٧/ رقم ٤٢٠٦، ٤٢٠٧/ طبعة العاصمة]، وتابعهما على تلك الرواية بالشك عن ابن إسحاق: أبو يحيى بكر بن سليمان الأسوارى . . . كما ذكره ابن عساكر فى «تاريخه» [٣/ ٩٤]، وللحديث طرق أخرى: دون هذا السياق جميعاً، وكلها تالفة جداً، والله المستعان لارب سواه .

بطنه! فخرجنا نحوه نشدد، فانتبهينا إليه وهو قائمٌ منتقعٌ لونه، فاعتنقه أبوه واعتنقته، ثم قلنا: ما لك أي بني؟! قال: أتاني رجلان عليهما ثيابٌ بيضٌ فأضجعاني، ثم شقا بطني، فوالله ما أدري ما صنعا، قالت: فاحتملناه فرجعنا به، قالت: يقول أبوه: والله يا حليلة ما أرى هذا الغلام إلا قد أصيب، فانطلقى فلنرده إلى أهله قبل أن يظهر به ما نتخوف عليه، قالت: فرجعنا به إليها، فقالت: ما ردكما به وقد كتما حريصين عليه؟! قالت: فقلت: لا والله، إلا أنا كفلناه وأدينا الحق الذي يجب علينا فيه، ثم تخوفت الأحداث عليه، فقلنا: يكون في أهله، قالت: فقالت آمنة: والله ما ذاك بكما، فأخبراني خبركما وخبره؟! فوالله ما زالت بنا حتى أخبرناها خبره، قالت: فتخوفتما عليه؟! كلا والله، إن لابني هذا شأنًا، ألا أخبركما عنه؟! إني حملت به، فلم أحمل حملاً قط كان أخفَّ ولا أعظمَ بركةً منه، ثم رأيت نوراً كأنه شهابٌ خرج مني حين وضعت أضاءت لى أعناق الإبلِ ببيصرى، ثم وضعتة فما وقع كما يقع الصبيان: وقع واضعاً يده بالأرض، رافعاً رأسه إلى السماء، دعاه والحقا بشأنكما.

مسند تميم الدارى - رضى الله عنه - (*)

٧١٦٤- حَدَّثَنَا منصور بن أبى مزاحم، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةُ، إِنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةُ، إِنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، قَالُوا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ».

٧١٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ الأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، عَنِ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ عَلَى يَدَيْ الرَّجُلِ، قَالَ: «هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ».

(*) هو تميم بن أوس أبو رقية الدارى، الصحابى الجليل العابد الزاهد، الصوام القوام، وحديثه عند الجماعة إلا البخارى.

٧١٦٤- صحيح: أخرجه مسلم [٥٥]، وأبو داود [٤٩٤٤]، والنسائى [٤١٩٧، ٤١٩٨]، وأحمد [١٠٢/٤]، وابن حبان [٤٥٧٤، ٤٥٧٥]، والشافعى [١١٥٢]، والحميدى [٨٣٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٣/٨]، وفى «المعرفة» [٢١٧/١-٢١٨]، وفى «الأدب» [رقم ١٨٨]، وأبو عوانة [٤٤/١]، وفى «الشعب» [٣٢٣/٤] و[٢٦/٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٣/٩٣]، والطحاوى فى «المشکل» [٧٣/٤، ٧٦]، وجماعة من طرق عن سهيل بن أبى صالح عن عطاء بن يزيد الليثى عن تميم الدارى به.

قلت: قد اختلف فى سنده على سهيل على ألوان، وهذا الوجه عنه: هو أشبه الوجوه على الإطلاق، وقد تابعه عليه القعقاع بن حكيم عن أبى صالح عن عطاء عن تميم به... أخرجه النسائى وأحمد والطحاوى وجماعة.

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة به... والله المستعان.

٧١٦٥- حسن: أخرجه الترمذى [٢١١٢]، وابن ماجه [٢٧٥٢]، وأحمد [١٠٢/٤، ١٠٣]، والدارمى [٣٠٣٣]، والدارقطنى فى «سننه» [١٨١/٤]، وسعيد بن منصور فى «سننه» [١/٢٠٣]، وابن أبى شيبه [٣١٥٧٦]، والطبرانى فى «الكبير» [٢/١٢٧٢]، والبيهقى فى «سننه» [٢١٢٤٤، ٢١٢٤٥، ٢١٢٤٦]، والطحاوى فى «المشکل» [٢٧٦/٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٤١٣]، وجماعة من طرق عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان =

= الأُموى عن عبد الله بن وهب [ويقال: ابن موهب] الفلستينى عن تميم الدارى قال: سألت رسول الله ﷺ: (ما السنة فى الرجل من أهل الشرك يسلم على يدى رجل من المسلمين؟ فقال رسول الله ﷺ هو أولى الناس بمحياه ومماته) لفظ الترمذى، ونحوه عند الباقيين .
قال الترمذى: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن وهب، ويقال: ابن موهب عن تميم الدارى، وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن وهب، وبين تميم الدارى: قبيصة بن ذؤيب . . . وهو عندى ليس بمتصل» .

قلتُ: هكذا رواه جماعة كثيرة عن عبد العزيز على الوجه الماضى؛ وخالفهم يحيى بن حمزة الحضرمى - وهو ثقة إمام - فرواه عن عبد العزيز، فزاد فيه (قبيصة بن ذؤيب) بين عبد الله بن وهب و تميم الدارى .

هكذا أخرجه أبو داود [٢٩١٨]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٢١٢٤٩]، وفى المعرفة [٤١٣/١٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٢/ رقم ١٣٧٣]، وفى «مسند الشاميين» [٣/ رقم ٢١٣٤]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٢٥٤٦]، والطحاوى فى «المشكل» [٧/ ٢٧٦]، وأبو نعيم فى المعرفة [١/ رقم ١٢٩٣]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن حمزة به .
قلتُ: وهذا الوجه هو الذى رجحه غير واحد من النقاد؛ وقد وقع فى الوجه الأول: عند بعضهم تصريح عبد الله بن وهب بالسماع من تميم الدارى، وهذا خطأ كما جزم به أبو زرعة الدمشقى ويعقوب الفسوى وغير واحد، بل جزم يعقوب الفسوى فى «تاريخه» [٢/ ٤٣٩]، بكون ابن وهب ما سمع من تميم ولا لحقه أصلاً، والصواب أنه سمع هذا الحديث من قبيصة بن ذؤيب، كما بين ذلك يحيى بن حمزة فى روايته الماضية عن عبد العزيز بن عمر عن ابن وهب عن قبيصة عن تميم به .

قلتُ: وهذا إسناد صالح مستقيم؛ وعبد العزيز شيخ صدوق متماسك؛ وقد احتج به الشيخان؛ ولم يصب من أعل الحديث به، وشيخه (عبد الله بن وهب) وثقه جماعة؛ ولم يصب من رماه بجهالة الحال، وقبيصة بن ذؤيب، مختلف فى صحبته، وقد ولد يوم الفتح؛ والصواب أنه تابعى كبير، وهو ثقة إمام حجة عالم ربانى من رجال الجماعة .

والحديث حسنه أبو زرعة الشامى وجماعة؛ وقد خالف آخرون وأعلوه بعلل لا تثبت على التحقيق، وقد ردنا عليها وفندناها فى «غرس الأشجار» بما لا مزيد عليه .

٧١٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِاحٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ، فَقَامَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَرَأَاهُ عَمْرٌ، فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ أَهْلُ الْكِتَابِ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَصَلَاتِهِمْ فَصَلُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْسَنَ ابْنُ الْخَطَّابِ».

٧١٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْخَطَّابِ، حَدَّثَنَا الْجُدِّيُّ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمِي يحدث، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلَمْ يَأْتِ-أَوْ لَمْ يَأْتِ-أَوْ لَمْ يَجِبْ- ثُمَّ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ-أَوْ لَمْ يَجِبْ».

٧١٦٦- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [٣٩٧٣]، وأحمد [٥/٣٦٨]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٥/ رقم ٦٧٩٣]، من طريقين صحيحين عن الأزرق بن قيس الحارثي البصري عن عبد الله بن رباح ابن نوفل المدني عن رجل من الصحابة به... نحوه... ولفظ عبد الرزاق وأبي نعيم في آخره: (صدوق ابن الخطاب).

قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى ذلك الصحابي الذي لم يسم، وإبهامه لا يضر على التحقيق.

وقد قال الهيثمي في «المجموع» [٢/٤٧٧]: «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجالهما رجال الصحيح». ومثله قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١/٤٦٣].

وقد اختلف في سنده على الأزرق بن قيس على لونين، ذكرناهما في «غرس الأشجار» وهذا الوجه عنه هنا: هو المحفوظ.

وفي الباب: عن معاوية بن أبي سفيان كما يأتي [برقم ٧٣٥٦].

٧١٦٦- صحيح: أخرجه مسدد في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [٥/ رقم ٧١٧/ طبعة العاصمة]، وابن أبي شيبة في «مسنده» [٢/ رقم ٧٦٩/ طبعة الوطن]، وأبو بكر المروزي في «الجمعة» [رقم ٨٠]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٤/ رقم ٢١٩٧]، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [٥/ ٤٨٤-٤٨٥]، والبيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٢٧٤٥/ طبعة مكتبة الرشد]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة المدني عن عمه يحيى به نحوه...

قال البوصيري في «الإتحاف» [٢/٢٧٢]: «رواه مسدد بسند صحيح» =

يُجِبُّ - ثُمَّ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ - أَوْ لَمْ يُجِبْ - طَبَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى قَلْبِهِ، فَجُعِلَ قَلْبُ مُنَافِقٍ» .

٧١٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْخَطَّابِ، حَدَّثَنَا الْجُدِّيُّ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ

قلتُ: وهو كما قال، ورجاله ثقات رجال «الصحيح» سوى عم محمد بن عبد الرحمن، وهو يحيى بن أسعد بن زرارة المدني؛ أخرج له ابن ماجه وحده؛ وقد اختلف في صحبته، والراجح ثبوتها؛ وهو الذى جزم به الحافظ فى «التقريب» وقد غلط من ظنه: (يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة) .

وقد اختلف فى سنده على شعبة على لون غير محفوظ، ذكرناه فى «غرس الأشجار» .

وفى الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . مضى منها حديث أبى الجعد الضمرى [برقم ١٦٠٠]، فراجع هناك .

● تنبيه: قد وقع زيادة (سعد بن إبراهيم) بين شعبة ومحمد بن عبد الرحمن فى سند المؤلف من الطبعتين، وهى زيادة مقحمة كما نبه عليه حسين الأسد فى طبعته [١٣/١٠٨-١٠٩] .

٧١٦٨- صحيح: هذا إسناد رجاله كلهم ثقات من رجال «الصحيح» سوى شيخ المؤلف (محمد بن خطاب) وهو البلوى الزاهد، ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٦/١٣٩]، وقال: (حدثنا عنه أبو يعلى وأهل الموصل) وتوثيقه لهذه الطبقة معتمد على التحقيق . . . وشيخه (الجدى) هو عبد الملك بن إبراهيم الثقة الحافظ .

وقد توبع عليه عن شعبة: تابعه غندر، لكن اختلف عليه فى رفعه ووقفه، فرواه عنه ابن أبى شيبه [٤٩٩٧]، مرفوعاً . . . وخالفه الإمام أحمد، فرواه عنه [٤/٣٤]، موقوفاً، .

والوجهان لا يثبتان؛ لجهالة شيخ محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، فهو رجل أنصارى لم يُسَمَّ .

وقد خولف فيه شعبة، خالفه الثورى، فرواه عن سعد بن إبراهيم عن ابن ثوبان عن رجل من الأنصار من أصحاب النبى ﷺ به نحوه وأسقط منه ذلك الرجل الأنصارى بين ابن ثوبان ورجل من أصحاب النبى ﷺ .

هكذا أخرجه أحمد [٤/٣٤٥] و[٥/٣٦٣]، من طريقين عن الثورى به .

قلتُ: وهذا سند صحيح مليح؛ وهو المحفوظ عن سعد بن إبراهيم؛ والثورى أحفظ من شعبة باعتراف شعبة نفسه، وقد وافقه على ذلك طائفة من النقاد .

إبراهيم، قال: سمعت محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان يحدث، عن رجل من الأنصار، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «ثَلَاثٌ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: السُّوَّكُ، وَالْغُسْلُ، وَالطَّيِّبُ إِنْ وُجِدَ».

= وقد خولف سعد بن إبراهيم في سنده، كما شرحناه في «غرس الأشجار». وهذا الوجه صحيح محفوظ عنه.

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة. وقد خرجنا أحاديثهم في المصدر المشار إليه . . . والله المستعان.

حديث أبي وهب الجشمي (*)

٧١٦٩- حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعِيدِ الطَّالِقَانِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنِ الْمُهَاجِرِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ شَبِيبٍ، عَنْ أَبِي وَهَبِ الْجَشْمِيِّ- وَكَانَتْ لَهُ صَحْبَةٌ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَيَّ اللَّهُ: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا: حَارِثٌ، وَهَمَامٌ، وَأَقْبَحُهَا: حَرْبٌ، وَمُرَّةٌ».

(*) ذكره غير واحد في (الصحابة) وكان عمدتهم في ذلك: روايته هذا الحديث وما يليه؛ وكذا وصف عقيل بن شبيب له - وهو الراوي عنه- بكونه له صحبة، وكل ذلك وهم بينه أبو حاتم الرازي كما يأتي في تخريج الحديث؛ وذكر أن أبا وهب الجشمي هنا: هو نفسه عبيد الله بن عبيد أبو وهب الكلاعي الشامي الذي يروي عن مكحول وأضرابه، وهو شيخ ثقة من رجال «التهذيب» وقد عدّه الحافظ من الطبقة التي عاصرت صغار التابعين، فالإسناد معضل كما يأتي.

٧١٦٩- ضعيف بهذا التمام: أخرجه أبو داود [٤٩٥٠]، والنسائي [٣٥٦٥]، وأحمد [٣٤٥ / ٤] وعنه البخاري في الأدب المفرد [رقم ٨١٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٢ / رقم ٩٤٩]، والبيهقي في «سننه» [١٩٠٩٠]، وفي «الأدب» [رقم ٣٧٧]، والدولابي في «الكنى» [١ / ١٧٧ - ١٧٨]، وأبو نعيم في المعرفة [٦ / رقم ٧٠٤٥]، والبخاري في «الكنى» [ص ٧٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن مهاجر الأنصاري عن عقيل بن شبيب عن أبي وهب به نحوه وليس عند النسائي: الفقرة الأخيرة: (وأصدقها . . . إلخ).

قلت: هذا حديث ضعيف معلول، فيه علتان:

الأولى: عقيل بن شبيب: شيخ مجهول كما قال أبو حاتم وابن القطان وغيرهما؛ ولا عبرة بذكر ابن حبان له في «الثقات» وقد اضطرب في سنده على ألوان، كما يأتي بيانه.

والثانية: الانقطاع في سنده، فإن أبا وهب في سنده: هو الكلاعي عبيد الله بن عبيد الذي يروي عن مكحول، كما جزم بذلك أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [٢٤٥١]، و«المراسيل» [رقم ٤٢٥]، وذكر هناك قصة وقعت له؛ تبين فيها أن أبا وهب في سنده هو الكلاعي؛ وليست له صحبة؛ ومن نسبها له فقد غلط في دعواه، وبرهانه على ذلك: أن محمد بن مصفى قد حدثه بهذا الحديث نفسه عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج عن محمد بن المهاجر عن عقيل بن

٧١٧٠- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «ارتبطوا الخنيل، وأمسحوا بنواصيها وأعجازها- أو قال:- أكفأها- وقلدوها، ولا تقلدوها الأوتار».

= ثم قال: (حدثنا هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة عن أبي وهب عن سليمان بن موسى قال: قال رسول الله ﷺ).

فالحاصل: أن الإسناد معلول كما رأيت؛ ومداره على عقيل بن شبيب أو ابن سعيد، وهو شيخ مجهول كما مضى؛ وقد اضطرب فيه أيضاً! فتارة يرويه عن أبي وهب الكلاعي، وتارة يرويه عن أبي وهب الجشمي، ومرة ثالثة: رواه عن أبي وهب عن سليمان بن موسى الشامي به مرسلًا، وقد خولف فيه أيضاً، خالفه إسماعيل بن عياش، فرواه عن أبي وهب عن مكحول قال: (بلغنا أ النبي ﷺ قال: . . .) هكذا مرسلًا، ذكره ابن أبي حاتم في «المراسيل» [ص ١١٨]، وهذا أراه هو الأشبه إن شاء الله .

وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في غير هذا المكان.

وهو حديث ضعيف لا يثبت بهذا التمام؛ وقد صح منه الفقرة الوسطى فقط: (أحب الأسماء إلى الله: عبد الله وعبد الرحمن) فراجع حديث أنس الماضي [برقم ٢٧٧٨].
وأما باقي الحديث: فله شواهد لا تنتهض على تقويته أصلاً، كما بينا ذلك في مكان آخر. والله المستعان لا رب سواه .

٧١٧٠- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢٥٥٣]، والنسائي [٣٥٦٥]، وأحمد [٣٤٥/٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٢/٢٢] رقم [٩٤٩]، والبيهقي في «سننه» [١٢٦٨١]، والدولابي في «الكنى» [١/١٧٧-١٧٨]، وأبو بكر الجصاص في «أحكام القرآن» [٥/٢٥٧-٢٥٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٤/١٠٢] و[٢٤/١٠٢]، وغيرهم من طريق محمد بن المهاجر الأنصاري عن عقيل بن شبيب عن أبي وهب به .

قلت: وهذا إسناد معضل مع ضعفه، فأبو وهب في سنده: هو عبيد الله بن عبيد الكلاعي الشامي الشيخ الثقة المعروف، كما جزم بذلك أبو حاتم الرازي في «العلل» [رقم ٢٤٥١]، وفي «المراسيل» [ص ٢٣]، ولفظه في الثاني: «أبو وهب الجشمي هذا: ليست له صحبة، هو أبو وهب الذي يروى عن مكحول: اسمه عبيد الله بن عبيد الكلاعي الشامي» ولفظه في الأول: «وأبو وهب الكلاعي: هو صاحب مكحول الذي يروى عن مكحول، واسمه عبيد الله بن عبيد، وهو دون التابعين، يروى عن التابعين، وضربه مثل الأوزاعي ونحوه» =

٧١٧١- وَيَسْنَادُهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِكُلِّ كُمَيْتٍ أَعْرَ مُحَجَّلٍ، أَوْ أَدْهَمٍ أَعْرَ مُحَجَّلٍ».

= قلتُ: فالإسناد معضل كما ترى، ولم يفتن أحد إلى مثل ما فطن إليه أبو حاتم الرازى بشأن أبى وهب راوى هذ الحديث، والراوى عنه: (عقيل بن شبيب) شيخ شامى مجهول لا يعرف، وقد اضطرب فى سنده على ألوان، كما ذكرنا ذلك فى تخريج الحديث الماضى، وذكرنا هناك: أنه خولف فى سنده أيضاً.

وللحديث: شاهد من رواية جابر بن عبد الله: عند أحمد [٣/٣٥٢]، وجماعة، وسنده لا يصح، والله المستعان.

٧١٧١- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢٥٤٣]، والنسائى [٣٥٦٥]، وأحمد [٤/٣٤٥]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٦/٧٠٤٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٦/٩١]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [٦/٣٤٨]، وغيرهم من طريق محمد بن المهاجر الأنصارى عن عقيل بن شبيب عن أبى وهب الجشمى به نحوه.

قلتُ: وسنده ضعيف معضل، وقد مضى شرح ذلك فى الذى قبله وقبل قبله، فانظره ثمة. وللحديث: شواهد ضعيفة قد خرجناها فى «غرس الأشجار» وهى دون لفظه هذا أيضاً، والله المستعان.

حديث أسيد بن ظهير - رضى الله عنه - (*)

٧١٧٢- حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَنْصَارِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَبْرَدِ مَوْلَى بَنِي خَطْمَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أُسَيْدَ بْنَ ظَهِيرِ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ كَعُمْرَةٍ».

(*) هو: ابن رافع بن عدى الأنصارى هو وأبوه معدودان عند الصحابة، وقد فرق الحاكم وقبله ابن حبان بين (أسيد بن ظهير الصحابى) وبين (أسيد بن ظهير) الذى يروى عنه أبو الأبرد، وكلاهما واحد على التحقيق.

٧١٧٢- حسن: أخرجه الترمذى [٣٢٤]، وابن أبى شيبة [٧٥٢٩، ٣٢٥٢٤]، وعنه ابن ماجه [١٤١١]، والحاكم [٦٦٢/١] والطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ٥٧٠]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٤/ رقم ١٩٨٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٠٧٥]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٤١٩٠]، والبخارى فى «تاريخه» [٤٧/٢]، وابن شبة فى «أخبار المدينة» [١/ ٤١-٤٢]، وأبو أحمد الحاكم فى «الكنى» [١٣٨/٢]، والضياء فى «المختارة» [٤/ ٢٨١، ٢٨٢]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٥٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٣٤٤]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [١/ رقم ٨٩٠]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١٤٦]، وجماعة من طريقين عن عبد الحميد بن جعفر عن أبى الأبرد مولى بنى خطمة عن أسيد بن ظهير به نحوه . . . ولفظ البخارى: (من أتى مسجد قباء، فصلى فيه كانت كعمرة) ونحوه عند ابن أبى خيثمة وابن شبة. قال الترمذى: «حديث حسن غريب، ولا نعرف لأسيد بن ظهير شيئاً يصح غير هذا الحديث». قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولا يخرجاه، إلا أن أبا الأبرد مجهول).

قلت: رذا كنت تعترف بجهالة أبى الأبرد؛ فلماذا تصحح سند حديثه هنا؟! وأبو الأبرد هذا: قد اختلف فى اسمه، فقيل: (زياد) وقيل (موسى بن سليم)، قال الحافظ فى «تهذيبه»: «والمعروف أن أبا الأبرد: لا يعرف اسمه . . .».

قلت: ولم يرو عنه سوى عبد الحميد بن جعفر وحده، وانفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات»، والصواب عندى: أنه مجهول الصفة، وهو آفة هذا الإسناد؛ لكن فى الباب شاهد حسن الإسناد من رواية سهل بن حنيف مرفوعاً: (من خرج حتى يأتى هذا المسجد: مسجد قباء، فصلى فيه كان له عدل عمرة) أخرجه النسائى وابن ماجه وأحمد والحاكم وجماعة؛ وقد خرجناه فى «غرس الأشجار» والله المستعان.

حديث المطلب بن أبي وداعة السهمي (*)

٧١٧٣- حَدَّثَنَا هَارُونَ الْحَمَالُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ الْمَطْلَبِ ابْنِ أَبِي وَدَاعَةَ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمَطْلَبَ بْنَ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيَّ، يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِي مِمَّا يَلِي بَابَ بَنِي سَهْمٍ، وَالنَّاسُ يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ سِتْرَةٌ.

(*) هو: صحابي معروف كأبيه، وهو المطلب بن الحارث أبو عبد الله السهمي؛ وحديثه عند الجماعة إلا البخاري.

٧١٧٣- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٦٨٧٥].

حديث عمرو بن حزم (*)

٧١٧٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَقِيقِ بْنِ أَسْمَاءِ الْجَرْمِيِّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: لَمَّا أَرَادَ مَعَاوِيَةُ أَنْ يَسْتَخْلَفَ يَزِيدَ، بَعَثَ إِلَى عَامِلِ الْمَدِينَةِ أَنْ أَفْدَ إِلَى مَنْ شَاءَ، قَالَ: فَوَفَدَ إِلَيْهِ عَمْرُو بْنُ حَزْمِ الْأَنْصَارِيِّ، فَاسْتَأْذَنَ، فَجَاءَ حَاجِبَ مَعَاوِيَةَ يَسْتَأْذِنُ، فَقَالَ: هَذَا عَمْرُوٌّ قَدْ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِهِمْ إِلَيَّ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، جَاءَ يَطْلُبُ مَعْرُوفَكَ، فَقَالَ مَعَاوِيَةُ: إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَلِيكْتُبَ مَا شَاءَ، فَأَعْطَهُ مَا سَأَلَكَ، وَلَا أَرَاهُ، قَالَ: فَخَرَجَ إِلَيْهِ الْحَاجِبُ، فَقَالَ: مَا حَاجَتُكَ؟ أَكْتُبُ مَا شِئْتَ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! أَجِءُ إِلَى بَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَحْجِبْ عَنْهُ؟! أَحِبُّ أَنْ أَلْقَاهُ، فَأَكَلِمَهُ، فَقَالَ مَعَاوِيَةُ لِلْحَاجِبِ: عَدِهِ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ فَلِيَجِئْ، قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى مَعَاوِيَةُ الْغَدَاةَ، أَمَرَ بِسَرِيرٍ، فَجُعِلَ فِي إِيْوَانٍ لَهُ، ثُمَّ أُخْرِجَ النَّاسَ عَنْهُ، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا كُرْسِيٌُّّ وَضِعَ لِعَمْرُوٍّ، فَجَاءَ عَمْرُوٌّ، فَاسْتَأْذَنَ، فَأُذِنَ لَهُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَى الْكُرْسِيِّ، فَقَالَ لَهُ مَعَاوِيَةُ: حَاجَتُكَ؟ قَالَ: فَحَمْدُ اللَّهِ، وَأُنْثَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: لِعَمْرِي لَقَدْ أَصْبَحَ يَزِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ وَاسِطَ الْحَسَبِ فِي قَرِيْشٍ، غَنِيًّا عَنِ الْمَالِ، غَنِيًّا إِلَّا عَنِ كُلِّ خَيْرٍ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْتَرْعِ عَبْدًا رَعِيَّةً إِلَّا هُوَ سَأَلَهُ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَيْفَ صَنَعَ فِيهَا؟» وَإِنِّي أَذْكُرُكَ اللَّهُ يَا مَعَاوِيَةُ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْ تَسْتَخْلَفَ عَلَيْهَا، قَالَ: فَأَخَذَ مَعَاوِيَةُ رِبْوَةً وَنَفْسٌ فِي غَدَاةٍ قَرَّحَتْ عِرْقَ، وَجَعَلَ يَمْسَحُ الْعِرْقَ عَنْ وَجْهِهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفَاقَ، فَحَمْدُ اللَّهِ، وَأُنْثَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدَ، فَإِنَّكَ أَمْرُوٌّ نَاصِحٌ، قَلْتُ بِرَأْيِكَ، بِالْبَالِغِ مَا بَلَغَ، وَإِنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا ابْنِي وَأَبْنَاؤُهُمْ، وَابْنِي أَحَقُّ مِنْ أَبْنَاؤُهُمْ! حَاجَتُكَ؟

(*) هو: ابن زيد الأنصاري، صحابي مشهور. حديثه عند النسائي وابن ماجه .

٧١٧٤- صحيح: المرفوع منه فقط: قال الهيثمي في «المجمع» [٧/٤٩٦]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح».

قلت: وهو كما قال؛ لكن سنده منقطع، فإن ابن سيرين قد أرسل القصة كما ترى .

لكن يشهد للجزء المرفوع منه: حديث معقل بن يسار مرفوعاً: (ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصحها، إلا لم يجد رائحة الجنة) أخرجه البخاري [٦٧٣٨]، ومسلم [١٤٢]، والدارمي [٢٧٩٦]، والطيالسي [٩٢٩]، وجماعة كثيرة .

قال: ما لى حاجة، قال: ثم قال له أخوه: إنما جئنا من المدينة نضرب أكبادها من أجل كلمات؟! قال: ما جئت إلا للكلمات، قال: فأمر لهم بجوائزهم، قال: وخرج لعمرو، مثله .

٧١٧٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَعْرَةَ-وَنَسَخْتَهُ عَنْ نَسْخَةِ إِبْرَاهِيمَ- قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: دَخَلَ عَمْرٍو بْنُ حَزْمٍ، عَلَى عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ: قَتَلَ عَمَارٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ»، فَدَخَلَ عَمْرٍو، عَلَى مَعَاوِيَةَ، فَقَالَ: قَتَلَ عَمَارٌ، قَالَ مَعَاوِيَةُ: قَتَلَ عَمَارٌ، فَمَاذَا؟! قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ»، قَالَ: دَحَضْتُ فِي بَوْلِكَ، أَوْ نَحْنُ قَتَلْنَاهُ؟! إِنَّمَا قَتَلَهُ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ .

٧١٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ،

٧١٧٥- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [٢٠٤٢٧]، وعنه أحمد [١٩٩/٤]، والحاكم [١٦٨/٢] و[٤٣٦/٣]، والبيهقي في «سننه» [١٦٥٦٧]، وفي «الدلائل» [٥٥١/٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٣٠-٤٣١/٢٣]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاووس عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه به نحوه .
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين» .

قلت: إنما هو صحيح وحسب، ومحمد بن عمرو بن حزم من رجال النسائي وحده، وهو ثقة مشهور؛ وقد جزم الحافظ في ترجمته من «التقريب» و«الإصابة» بأن له رؤية؛ خلافاً لمن ذكره في (الصحابة) وباقي رجال الإسناد من رجال (الصحيح) .

والحديث: أوردته الهيثمي في «المجمع» [٤٨٥/٧]، وقال: (رواه أحمد والمؤلف والطبراني، ورجال أحمد: رجال «الصحيح»، غير محمد بن عمرو بن حزم وهو ثقة) .

قلت: ومثله رجال المؤلف أيضاً . وقبله قال الحافظ في «الإصابة» [٦٢١/٤]، بعد أن عزاه للمؤلف وحده: «رجالها ثقات» ومثله قال البوصيري في «الإتحاف» [١٠٨/٧] .

٧١٧٦- صحيح: لغيره: أخرجه أحمد [٤٧٧/٣٩] طبعة الرسالة [١٠٨/٧]، وابن أبي شيبه في «مسنده» كما في «مصباح الزجاجة» [٢٢١/٢]، وعنه ابن ماجه [٣٥١٩]، من طريقين عن عفان بن =

حلثنا عثمان بن حكيم، قال: حدثني أبو بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم، قال: عرضت على النبي ﷺ رقية النهشة من الحية، فأمر بها.

= مسلم عن عبد الواحد بن زياد عن عثمان بن حكيم عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرو بن حزم به .

قلتُ: هذا إسناد رجاله ثقات رجال «الصحیح» إلا أنه معلول، فإن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم المزرى فى ترجمته من «التهدیب» بكون روايته عن جده مرسله، وقال فى تحفة الأشراف [١٤٩/٨]، بعد أن ساق هذا الحديث: «هذا مرسل، أبو بكر هو ابن محمد بن عمرو بن حزم، ولم يدرك جده».

قلتُ: لكن فى الباب شواهد عن جماعة من الصحابة: فى إذن النبي ﷺ فى الرقية من الحية مضى منها: حديث جابر بن عبد الله [برقم ١٩١٣]، وهو فى «صحیح مسلم».

حديث بهيسة، عن أبيها (*)

٧١٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبِرْسَانِيُّ، حَدَّثَنَا كَهْمَسُ ابْنِ الْحَسَنِ، عَنْ سِيَارٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَهِيْسَةَ، عَنْ أَبِيهَا، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ أَبِي النَّبِيَّ ﷺ، فَدَخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَمِيصِهِ مِنْ خَلْفِهِ، فَجَعَلَ يَلْتَزِمُهُ، ثُمَّ جَعَلَ يَقُولُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا الشَّيْءَ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: «الْمَاءُ»، قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا الشَّيْءَ الَّذِي

(*) بهيسة وأبوها: ذكرهما جماعة في (الصحابة) وعمدتهم هذا الحديث هنا، وهو لا يصح إليهما كما يأتي بيانه، فحصبتهما: لا تثبت؛ لاسيما بهيسة، فقد جزم عبد الحق الإشبيلي بكونها امرأة مجهولة، نقله عنه الحفاظ في ترجمته من «التهذيب» [٤٠٥/١٢]، ثم قال: «وهي كذلك»، وقال في «التقريب»: «لا تُعرف».

٧١٧٧- ضعيف: أخرجه أبو داود [١٦٦٩، ٣٤٧٦]، وأحمد [٤٨٠/٣]، والدارمي [٢٦١٣]، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» [٢٢٩/١١]، والطبراني في «الكبير» [٢٢/٢٢] رقم [٧٨٩]، والبيهقي في «سننه» [١١٦١٠]، والدولابي في «الكنى» [٥١/١]، وابن أبي شيبة في «مسنده» [٢/٢] رقم [٦٠٠]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٥/٥] رقم [٦٧٠٦]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [٣٦٩/٦]، وغيرهم من طرق عن كهمس بن الحسن عن سيار [وقد تصحف عند أبي نعيم إلى: «يسار»] بن منظور الفزارى عن أبيه عن بهيسة عن أبيها به نحوه وهو عند النسائي ببعضه، وليس عند الجميع - سوى الدارمي - قوله في آخره: (قال: فاتتهى إلى الماء والملح . . . إلخ).

قلت: وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالمجاهيل، سيار بن منظور ومن فوقه كلهم مغمورون، وقد أثبت بعضهم: الصحبة لـ: (بهيسة) و(أبيها) ولا يصح ذا، كما شرحناه في «غرس الأشجار». والحديث: أعله ابن حزم وعبد الحق الإشبيلي وابن القطان وغيرهم؛ وتعقبهم ابن الملقن في «البدْرِ المنير» [٧٩/٧، ٨٠]، بما رددنا عليه في «غرس الأشجار». وذكرنا هناك: أن الحديث قد اختلف في سنده على كهمس بن الحسن على ألوان، وكهمس ثقة مشهور؛ فيبدو أن شيخه أو شيخ شيخه قد اضطرب فيه.

وقد قال البوصيرى في «إتحاف الخيرة» [١٩١/٥]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة بعض رواته».

لا يحل منعه؟ قال: «الْمَلْحُ»، قال: يا نبي الله، ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: «تَفْعَلُ
الْخَيْرَ خَيْرٌ لَكَ»، قال: فانتهي إلى الماء والملح، قال: فكان ذلك الرجل لا يمنع شيئاً من
الماء، وإن قل .

= قلتُ: بل أكثر رواته! والله المستعان .

● تنبيه: وقع عند أحمد: (عن منظور بن سيار) بدل: (سيار بن منظور)، وهذا وهمٌ من وكيع
ابن الجراح - شيخ أحمد فيه - كما جزم بذلك البخاري في «تاريخه» [٤/ ١٦٠].

حديث رزين بن أنس السلمى (*)

٧١٧٨- أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُثَنَّى الْمُوصَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ خَالِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ عَوْفٍ بِمَنْزِلِ بَنِي عَامِرٍ، حَدَّثَنَا نَائِلُ بْنُ مَطْرِفٍ بْنِ رَزِينِ بْنِ أَنْسِ السَّلْمِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي رَزِينِ بْنِ أَنْسِ، قَالَ: لَمَّا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ كَانَتْ لَنَا بَثْرٌ، فَخَفْتُ أَنْ يَغْلِبَنَا عَلَيْهَا مِنْ حَوْلِهَا، فَآتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَنَا بَثْرٌ، وَقَدْ خَفْتُ أَنْ يَغْلِبَنَا عَلَيْهَا مِنْ حَوْلِهَا، فَكُتِبَ لِي كِتَابًا: «مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ لَهُمْ بَثْرُهُمْ، إِنْ كَانَ صَادِقًا، وَلَهُمْ دَارُهُمْ إِنْ كَانَ صَادِقًا»، قَالَ: فَمَا قَاضَيْنَا بِهِ إِلَى أَحَدٍ مِنْ قِضَاةِ الْمَدِينَةِ إِلَّا قَضَوْا لَنَا بِهِ، قَالَ: وَفِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ هِجَاءُ «كَانَ»: «كُونَ».

(*) قال ابن حبان: «يقال: إن له صحبة» وراجع «الإصابة» [٤٨٣/٢].

٧١٧٨- ضَعِيفٌ جَدًّا: أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» [٥/٤٦١٠]، وَابْنُ السَّكَنِ فِي «الصَّحَابَةِ» كَمَا فِي «الإصابة» [٤٨٣/٢]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «المؤتلف والمختلف» [٣/١٩٢]، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «المصاحف» [ص ٢٥٩-٢٦٠]، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «المعرفة» [٢/٢٨١٧]، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي «الصَّحَابَةِ» كَمَا فِي «المطالب» [٩/٤٩٤] / طَبْعَةُ الْعَاصِمَةِ، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي «أسد الغابة» [٢/٢٦٣]، وَغَيْرِهِ مِنْ طَرَفِ عَنِ أَبِي رِبِيعَةَ فَهْدُ بْنُ عَوْفٍ الْبَصْرِيُّ عَنْ نَائِلِ بْنِ مَطْرِفِ السَّلْمِيِّ بْنِ زَيْنِ ابْنِ أَنْسِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ بِهِ نَحْوَهُ... وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ: (وَفِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ). قَالَ الْحَافِظُ فِي «المطالب» [٩/٤٩٤]: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، تَفَرَّدَ بِهِ فَهْدُ، قَالَ الْفَلَّاسُ: مَتْرُوكٌ». وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «إتحاف الخيرة» [٥/٢٦]: «هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لضعف فهدي بن عوف، واسمه زيد بن عوف».

قلت: فهدي شيخ ساقط مطرح، بل كذبه ابن المديني بخط عريض، وتركه مسلم وجماعة؛ وخالف ابن حبان والعجلي: فوثقاه، ولا عبرة بهذا التوثيق أصلاً، راجع ترجمة فهدي في «الميزان ولسانه» [٤/٤٥٥]. والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» [٥/٦٢٩]، وعزاه للطبراني وحده، ثم قال: «وفيه فهدي بن عوف أبو ربيعة، وهو كذاب» ثم أعاده في موضع آخر [٥/٣٣٦]، وعزاه للمؤلف وحده، ثم قال: «وفيه من لم أعرفهم».

قلت: كأنه يعنى (نائيل بن مطرف) وأباه، فإنهما شيخان لا يعرفان.

وللحديث: طريق آخر ساقط، فراجع «الإصابة» [٤٨٣/٢].

حديث رجل من بلقين (*)

٧١٧٩- حَدَّثَنَا عبد الواحد بن غياث، حَدَّثَنَا حماد بن سلمة، عن بديل بن ميسرة، عن عبد الله بن شقيق، عن رجل من بلقين، قال: أتيت رسول الله ﷺ، وهو بوادى القرى، فقلت: يا رسول الله، بم أمرت؟ قال: «أمرتُ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَتُؤْتُوا الزَّكَاةَ»، قلت: يا رسول الله، من هؤلاء؟ فقال: «الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ»، يعنى: اليهود، فقلت: من هؤلاء؟ قال: «الضَّالِّينَ»، يعنى:

(*) قال ابن حزم فى «المحلى» [٤١٣/١١]: «هذا رجل من الصحابة معروف اسمه الذى سماه به أهله «رجل» من بلقين «يعنى أن اسمه (رجل) وهو عكَّم عليه يُعرف به. راجع «الإصابة» [٢/ ٥٣٩] ثم ناقض ابن حزم نفسه وزعم فى مكان آخر أنه رجل مجهول، وأعلَّ حديثه الآتى به. كما سيأتى بيانه.

٧١٧٩- صحيح: أخرجه الطحاوى فى «شرح المعانى» [٢٢٩/٣، ٣٠١]، وفى «المشكل» [٩/ ٧٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٧١١]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [٤٢٦/٦]، والبلاذرى فى «أنساب الأشراف» [١٥٤-١٥٥/١]، وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن بديل بن ميسرة عن عبد الله بن شقيق العقيلي عن رجل من بلقين به نحوه . . . وهو عند الطحاوى: بقصة المغنم فى آخره فقط.

قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٩٧/١]: «هذا إسناد رجاله ثقات» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٢٠٦/١]: «رواه أبو يعلى، وإسناده صحيح».

قلت: وهو كما قالا؛ وإبهام الصحابى لا يضر على التحقيق؛ خلافاً لأبى محمد الفارسى، حيث أعل هذا الحديث بإبهام راويه عن النبى ﷺ وهو ذلك الرجل من بلقين، وقال فى «المحلى» [٣٣٨/٧]: «هذا عن رجل مجهول لا يدري أصدق فى ادعائه الصحبة أم لا؟!» وأيده فى هذا: المعلق على «نصب الراية» [١٤٨/٢] الطبعة الهندية، وقد زدنا عليهما فى «غرس الأشجار» وناقشناهما بما لا مزيد عليه.

وقد ناقض أبو محمد نفسه، وعاد يقول فى «المحلى» [٤١٣/١١]، عن (رجل من بلقين) بعد أن ساق له حديثاً وصححه سنده؛ قال: (وهذا رجل من الصحابة معروف)، راجع «الإصابة» =

النصارى، قلت: فلمن المغنم يا رسول الله؟ قال: «لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سَهْمٌ، وَلِهَؤُلَاءِ أَرْبَعَةٌ أَسْهُمٌ»، قال: قلت: فهل أحدٌ أحق بالمغنم من أحدٍ؟ قال: «لا، حَتَّى السَّهْمُ يَأْخُذَهُ أَحَدُكُمْ مِنْ جُعْبَتِهِ فَلَيْسَ بِأَحَقَّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ».

:

= [٢ / ٥٣٩ / طبعة دار الجليل]، وقد تويع حماد بن سلمة على هذا الوجه: تابعه حماد بن زيد فرواه عن بديل بن ميسرة وخالد الحذاء والزبير بن الخريت ثلاثتهم عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين قال: (أتيت النبي ﷺ وهو بوادى القرى يعرض فرساً، قال: قلت: ما تقول فى الغنيمة؟! قال: لله خمسها، وأربعة أخماسه للجيش، قلت: فما أحد أولى به من أحد؟! قال: لا، ولا لاسهم تستخرجه من جعبتك، ليس أنت أحق به من أخيك المسلم).

أخرجه ابن المنذر فى «الأوسط» [١١ / رقم ٦٤٦٤ / طبعة دار طيبة]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٦٤١، ١٢٧١٠، ١٧٧٩١]، وابن زنجويه فى «الأموال» [٢ / رقم ١١٣٦]، والبيهقى أيضاً فى «المعرفة» [٩ / ٢٦١-٢٦٢]، من طريق مسدد عن حماد به . . . وزاد البيهقى فى رواية له فى «السنن» نحو سياق المؤلف فى أوله .

قلت: وقد صحح ابن كثير: سنده من هذا الوجه فى «تفسيره» [٤ / ٦٠ / طبعة دار طيبة].

وقد اختلف فى سنده على عبد الله بن شقيق على أربعة ألوان، وهذا الوجه صحيح محفوظ عنه؛ قد جَوَّدَهُ الحمادان وأقاما إسناده؛ وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار» والله المستعان لا رب سواه.

حديث المسور بن مخرمة(*)

٧١٨٠- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حَدَّثَنَا أبو معاوية، حَدَّثَنَا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عاصم بن عمر، عن المسور بن مخرمة، قال: وضعت سبيعة بعد وفاة زوجها بأيامٍ قلائل، فأنت رسول الله ﷺ، فاستأذنته في النكاح، فأذن لها.

٧١٨١- حَدَّثَنَا عمرو بن محمد الناقد، حَدَّثَنَا حجاج بن أبي منيع الرصافي، حَدَّثَنَا

(*) هو: صحابي جليل مشهور. وحديثه عند الجماعة.

٧١٨٠- صحيح: أخرجه أحمد [٣٢٧/٤]، وابن حبان [٤٢٩٨]، والطبراني في «الكبير» [٢٠/ رقم ١٠]، وغيرهم من طريق أبي معاوية الضرير محمد بن خازم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن عمر بن الخطاب عن المسور بن مخرمة به نحوه.

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» لكن أبا معاوية: قد تكلم الإمام أحمد وغيره في روايته عن غير الأعمش، وقد نقض غزله، وعاد ورواه عن هشام ابن عروة عن أبيه عن المسور به نحوه...، وأسقط منه (عاصم بن عمر) هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٠/ رقم ٩]، وابن قانع في «معجم الصحابة» [٣/ ١١٠]، من طريقين عن أبي معاوية به.

قلت: وهذا الوجه هو المحفوظ عن هشام بن عروة، وعليه توبع أبو معاوية: تابعه مالك عن هشام عن أبيه عن المسور بن مخرمة أنه أخبره: (أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال، فقال لها رسول الله ﷺ: قد حللت فانكحي من شئت) أخرجه في «الموطأ» [١٢٢٧]، ومن طريقه البخاري [٥٠١٤]، والنسائي [٣٥٠٦]، وأحمد [٣٢٧/٤]، والشافعي [١٤٢٣]، والبيهقي في «سننه» [١٥٢٤٤]، وفي «المعرفة» [١١/ ٢٠٥]، والبخاري في «شرح السنة» [٩/ ٣٠٣-٣٠٤]، وجماعة من طرق عن مالك به.

قلت: وهكذا رواه وهيب وابن جريج وابن المبارك والخريبي والليث وجماعة، وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار».

٧١٨١- صحيح: أخرجه البخاري [٢٩٤٣] و[٣٥٢٣]، ومسلم [٢٤٤٩]، وأبو داود [٢٠٦٩]، وأحمد [٤/ ٣٢٦، ٦]، وابن ماجه [١٩٩٩]، وابن حبان [٦٩٠٦، ٦٩٥٧، ٧٠٦٠]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ ٦١٨]، والبيهقي في «سننه» [١٤٥٧٧]، وأبو عوانة =

عبيد الله بن أبي زياد، عن الزهري، أن علي بن حسين أخبره، أن المسور بن مخزومة أخبره، أن علياً خطب ابنة أبي جهل، فبلغ ذلك فاطمة، فأتت رسول الله ﷺ، فقالت: إن الناس يزعمون أنك لا تغضب لبناتك، وهذا علي ناكح ابنة أبي جهل، قال المسور: فشهدته حين تشهد، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد: فأني أنكحتُ أبا العاصِ ابنتي، فحدتني فصدقتني، وإنما فاطمة بضعة مني، وإنها والله لا تجمعُ عند رجلٍ مسلمٍ ابنة رسول الله، وابنة عدو الله أبداً»، فأمسك علي عن الخطبة.

٧١٨٢- حَدَّثَنَا الدُّورِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مَبِشَرٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَرَاهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُمْ بَيْنَمَا هُمْ جُلُوسٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ رَمَى بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا رُمِيَ بِمِثْلِ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالُوا: كُنَّا نَقُولُ: وَلَدَ اللَّيْلَةِ رَجُلٌ عَظِيمٌ، وَمَاتَ اللَّيْلَةَ رَجُلٌ عَظِيمٌ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّهَا لَا يُرْمَى بِهَا لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ إِذَا قَضَى أَمْرًا يُسَبِّحُ حَمَلَةَ الْعَرْشِ، ثُمَّ يُسَبِّحُ أَهْلَ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، حَتَّى يَبْلُغَ التَّسْبِيحُ أَهْلَ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ قَالُوا لِلَّذِينَ يَلُونَهُمْ: حَمَلَةَ الْعَرْشِ، مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فَيُخْبِرُونَهُمْ، وَيَسْتَخْبِرُ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا حَتَّى يَبْلُغَ الْخَبْرُ أَهْلَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيُخَطَفُ الْجَنُّ السَّمْعَ، فَيُلْقُونَهُ إِلَى أَوْلِيائِهِمْ، وَيُرْمُونَ، فَمَا جَاؤُوا بِهِ عَلَيَّ وَجْهَهُ فَهُوَ حَقٌّ، وَلَكِنَّهُمْ يَقْرِفُونَ مَعَهُ- أَوْ يَزِيدُونَ»، الشك من مبشر.

= [٧٠-٧١/٣]، والطحاوي في «المشکل» [١٤٨/١١، ١٤٩، ١٥٠]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن المسور بن مخزومة به نحوه . . . وهو عند مسلم وابن أبي عاصم: في سياق أتم دون قوله في آخره: (فأمسك علي عن الخطبة) وهو رواية للبخاري وأحمد وابن حبان والطحاوي وأبي عوانة .

قلت: وله طريق آخر عن المسور: ذكرناه في «غرس الأشجار».

٧١٨٢- صحيح: مضى سابقاً في مسند ابن عباس [برقم ٢٦٠٩].

حديث خالد بن الوليد (*)

٧١٨٣- حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ أَبُو الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: اعْتَمَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَمْرَةِ اعْتَمَرَهَا، فَحَلَقَ شَعْرَهُ، فَاسْتَبَقَ النَّاسَ إِلَى شَعْرِهِ، فَسَبَقْتُ إِلَى النَّاصِيَةِ فَأَخَذْتُهَا، فَاتَّخَذْتُ قَلَنْسُوَةً فَجَعَلْتُهَا فِي مَقْدَمَةِ الْقَلَنْسُوَةِ، فَمَا وُجِّهْتُ فِي وَجْهِهِ إِلَّا فُتِحَ لِي .

(*) هو: البطل المغوار؛ والأسد الكرار؛ سيف الله المسلول؛ وليث المعامع والوغى؛ الإمام المجاهد الكبير، أبو سليمان الخزومي، ومناقبه كثيرة يأتي بعضها في مسنده هنا - رضى الله عنه - .

٧١٨٣- حسن: لغيره ون قوله: (فما وجهت . . . إلخ): أخرجه سعيد بن منصور كما في «الإصابة» [٢/٢٥٣-٢٥٤]، ومن طريقه الحاكم [٣/٣٦٦-٣٦٧ / طبعة الحرمين]، والطبراني في «الكبير» [٤/ رقم ٣٨٠٤]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٢/ رقم ٢٣٩٨]، والبيهقي في «الدلائل» [٦/٢٤٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٦/٢٤٦، ٢٤٧]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [٢/١٣٧]، وابن العديم في «بغية الطلب» [٧/٣١٤٩]، من طريق هشيم بن بشير عن عبد الحميد بن جعفر ابن عبد الملك بن الحكم بن رافع المدني عن أبيه به نحوه ولفظ سعيد بن منصور: (أن خالد بن الوليد فقد قلنسوته يوم اليرموك، فقال: اطلبوها، فلم يجدوها، فلم يزل حتى وجدوها؛ فإذا هي خلقة، فستل عن ذلك! فقال: اعتمر النبي ﷺ فحلقت رأسه، فابتدر الناس شعره، فسبقتهم إلى ناصيته؛ فجعلتها في هذه القلنسوة، فلم أشهد قتالاً وهي معي إلا تبين لي النصر) ونحوه عند الباقيين .

قال الهيثمي في «المجمع» [٩/٥٨٢]، بعد أن عزاه للمؤلف والطبراني: «ورجالهما رجال «الصحيح»؛ وجعفر سمع من جماعة من الصحابة، فلا أدري: سمع من خالد أم لا؟!» .

قلت: قد أشار الذهبي إلى عدم سماعه منه، فقال في «تلخيص المستدرک» [٣/٣٦٧]، بعد أن ساق الحديث: (قلت: منقطع) وهذا هو الظاهر إن شاء الله؛ ويؤيده: أن جعفر لا يكاد يروى إلا عن صغار الصحابة، كأنس بن مالك ومحمود بن لبيد وأضرابهما؛ ثم إن لفظ حديثه هنا لفظ انقطاع .

ولم يفتن البوصيري إلى تلك العلة، فقال في «الإتحاف» [٧/١٠٠]: «رواه أبو يعلى بسند صحيح» كذا قال، وقد عرفت أنه معل بالانقطاع .

٧١٨٤- حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شَيْبَةَ بْنِ الْأَحْنَفِ، سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ الْأَسْوَدَ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو صَالِحٍ الْأَشْعَرِيُّ، أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَصُرَ بِرَجُلٍ يَصَلِي لَا يَتِمُّ رُكُوعَهُ، وَلَا سُجُودَهُ، فَقَالَ: «لَوْ مَاتَ هَذَا عَلَيَّ مَا هُوَ عَلَيَّ، لَمَاتَ عَلَيَّ غَيْرَ مَلَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَتَمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَإِنَّ مَثَلَ الَّذِي لَا يَتِمُّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ مَثَلُ الْجَائِعِ لَا يَأْكُلُ إِلَّا التَّمْرَةَ وَالتَّمْرَتَيْنِ، لَا تَغْنِيَانِ عَنْهُ شَيْئًا»، قَالَ: أَبُو صَالِحٍ: فَلَقِيتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَقُلْتُ: مِنْ حَدِيثِكَ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّهُ سَمِعَهُ

= لكن للحديث: طريق آخر: يرويه ابن سعد - صاحب «الطبقات» - عن يحيى بن حماد الشيباني، عن أبي عوانة عن عاصم بن كليب بن شهاب قال: (سمعت شيخين في المسجد من سمع خالد بن الوليد، قال أحدهما لصاحبه: أتذكر ما لقينا يوم الكمة بسبابة الحرة؟ قال: نعم، ما لقينا يوماً قط أشد منه، وقعت كمة - وهي القلنسوة - خالد بن الوليد، فقال: التمسوها، وغضب، فوجدناها، فوضعناها على رأسه، ثم اعتذر إلينا، فقال: لا تلموموني؛ فإن نبي الله ﷺ حين حلق رأسه انتهبنا شعره، فوقعت ناصيته بيدي، فجعلتها ناصية في هذه الحرقه؛ فإنما شق على حين وقعت) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٤٧/١٦]، بإسناد ثابت إلى ابن سعد به.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال «الصحیح» سوى هذين الشيخين اللذين سمع منهما: عاصم بن كليب هذا الحديث، فهما مبهمان لم يسميا، لكن حديثهما هذا: يقوى حديثنا هنا؛ وأرجو أن يصير به حسناً إن شاء الله .
وهناك طرق أخرى لتلك القصة: إلا أنها واهية .

٧١٨٤- حسن: أخرجه ابن خزيمة [٦٦٥]، والطبراني في «الكبير» [٤/ رقم ٣٨٤٠]، وفي «مسند الشاميين» [٢/ رقم ١٦٢٤]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ رقم ٦٣٥]، وأبو الشيخ في «الأمثال» [رقم ٢٧٧]، والبيهقي في «سننه» [٢٤٠٦]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٥/ رقم ٦٥٨٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٨/ ٣٧٣-٣٧٤] و[٢٢/ ٤٦٤] و[٢٣/ ٢٤٦-٢٤٧] و[٥٢/ ٤١-٤٢]، و[٦٧/ ٣٥-٣٦]، وغيرهم من طرق عن الوليد بن مسلم عن شيبه ابن الأحنف عن مطور أبي الأسود الحبشي عن أبي صالح الأشعري عن أبي عبد الله الأشعري الشامي بإسناده به نحوه . . . وهو عند أبي الشيخ: باختصار، وهو عند ابن خزيمة والبيهقي: في سياق أتم .

من رسول الله ﷺ؟ قال: حدثني أمراء الأجناد: خالد بن الوليد، وشرحبيل بن حسنة، وعمرو بن العاص، أنهم سمعوه من النبي ﷺ .

٧١٨٥- حدثنا سريج بن يونس، حدثنا يحيى بن زكريا، عن إسماعيل، عن قيس، قال خالد بن الوليد: ما ليلة تُهدى إلى بيتي فيها عروس أنا لها محب، أو أُبشّر فيها بغلام بأحب إلي من ليلة شديدة الجليد في سرية من المهاجرين أصبح بها العدو .

= قلتُ: وسنده صالح، وشيبة بن الأحنف: شيخ صدوق، ومثله: أبو صالح الأشعري وأبو عبد الله الأشعري، وباقي رجال الإسناد ثقات رجاله «الصحيح» .
وقد أعله ابن التركماني في (الجواهر النقى)، بما رددناه عليه في «غرس الأشجار» . والله المستعان .

٧١٨٥- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة [١٩٤٢١]، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» [رقم ١٧٦]، وأحمد في «فضائل الصحابة» [٢ / رقم ١٤٧٦]، وابن حبان في «الثقات» [٣ / ١٠١-١٠٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٦ / ٢٤٩-٢٥٠]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن خالد بن الوليد به نحوه .
قلتُ: وسنده صحيح حجة، وقد قال الهيثمي في «المجمع» [٩ / ٥٨٢]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» وهو كما قال .

وقد اختلف في سنده على إسماعيل بن أبي خالد، فرواه عنه محمد بن يزيد الكلاعي ويحيى بن أبي زائدة كلاهما عن إسماعيل به على الوجه الماضي؛ وخالفهم ابن عيينة، فرواه عن إسماعيل فقال: عن مولى لآل خالد بن الوليد عن خالد به نحوه

هكذا أخرجه ابن المبارك في «الجهاد» [رقم ١٠٧]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١٦ / ٢٤٩]، عن طريق ابن عيينة به .

قلتُ: ثم جاء محمد بن عبيد الطنافسي ورواه عن إسماعيل فقال: عن زياد عن خالد بن الوليد به نحوه هكذا أخرجه ابن أبي شيبة [١٩٤٢١]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٦ / ٢٤٩-٢٥٠]، عن محمد به .

قلتُ: والوجه الأول هو الأصح عندي؛ لاتفاق ابن أبي زائدة؛ ومحمد بن يزيد الكلاعي عليه عن إسماعيل، والله المستعان .

٧١٨٦- حدثنا سريج بن يونس ، حدثنا يحيى بن زكريا ، عن يونس بن أبي إسحاق ، عن أبي السفر ، قال : نزل خالد بن الوليد الحيرة على أمر بنى المرازبة فقالوا له : احذر السم لا يسقيكه الأعاجم . فقال : ائتوني به فأتى به فأخذه بيده ثم اقتحمه وقال : بسم الله ، فلم يضره شيئاً .

٧١٨٦- صحيح: دون هذا السياق: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٤٠/٥] / طبعة مكتبة الأمرة]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٥١/١٦]، وابن أبي شيبه [٣٣٧٣٠]، وأحمد في «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٤٧٨]، وابن العديم في «بغية الطلب» [٧/٣١٥٢] / طبعة دار الفكر]، وأبو نعيم في «الدلائل» [٢/ رقم ٣٦٨] / طبعة النفائس]، وغيرهم من طرق عن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي عن أبي السفر به نحوه .

قلت: هذا إسناد رجاله رجال «الصحيح» إلا أنه معلول، فقد اختلف في سنده على يونس ، فرواه عنه جعفر بن عون والفضل بن دكين ومحمد بن عبد الله الأسدي وغيرهم ، كلهم على الوجه الماضي ؛ وخالفهم وكيع بن الجراح ، فرواه عن يونس فقال : عن أبي بردة - يعني ابن أبي موسى - : (أن خالد بن الوليد لما أتى الحيرة قال : ائتوني بالسم ، فأتى به فجعله في كفه ، ثم قال : بسم الله ، فاقتحمه فلم يضره) فجعل شيخ يونس فيه (أبا بردة بن أبي موسى الأشعري) ، بدل : (أبي السفر - وهو سعيد بن يحمى الثوري) ، هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٤/ رقم ٣٨٠٨] ، من طريق الحافظ مطين عن هارون بن إسحاق الكوفي عن وكيع به .

قلت: قول الجماعة عن يونس أصح ؛ ولعل يونس قد اضطرب فيه ، فقد تكلم غير واحد في حفظه ، بل قال الإمام أحمد : «حديثه مضطرب» والطريقان : منقطعان على كل حال ، فقد قال الهيثمي في «المجمع» [٥٨٢/٩] ، بعد أن عزا هذا الأثر إلى المؤلف والطبراني قال : «ورجالهما ثقات ؛ إلا أن أبا السفر وأبا بردة ابن أبي موسى لم يسمعا عن خالد» .

قلت: لكن هناك طريق آخر دون سياقه هذا ، يرويه ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : (رأيت خالد بن الوليد أتى بسم ، فقال : ما هذا؟! قالوا : سم ، فقال : بسم الله . . . وشربه) .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٤٠/٥] / طبعة مكتبة الأسرة] ، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٥٢/١٦] ، والطبراني في «الكبير» [٤/ رقم ٣٨٠٩] ، واللالكائي في «كرامات الأولياء» [ص ١٤٢ / رقم ٩٤ / طبعة دار طيبة] ، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة به . =

٧١٨٧- حَدَّثَنَا سَرِيحٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسِ قَالَ: سَمِعْتُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ يَحْدُثُ الْقَوْمَ فِي الْجَرِيدَةِ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ مَوْتَةِ أُنْدُقَ بِيَدِي تَسْعَةُ أَسْيَافٍ وَصَبْرَتٍ مَعِيَ صَفِيحَةٌ لِي يَمَانِيَّةٌ .

٧١٨٨- حَدَّثَنَا سَرِيحٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسِ قَالَ: قَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: لَقَدْ مَنَعَنِي كَثِيرًا مِنَ الْقِرَاءَةِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

= قلتُ: وهذا إسناد كالذهب، رجاله كلهم ثقات أثبات أئمة من رجال (الشيخين) وقد قرن (بيان ابن بشر) مع إسماعيل بن أبي خالد في سنده عند اللالكائي . وبيان ثقة حجة . ولهذا الأثر: طرق أخرى تالفة، أعرضنا عن ذكرها هنا .

٧١٨٧- صحيح: أخرجه البخارى [٤٠١٧، ٤٠١٨]، وابن حبان [٧٠٨٩]، والحاكم [٤٤/٣]، وابن أبي شيبة [١٩٤٤٣، ٣٢٦٢٠، ٣٦٩٦٩]، وابن المبارك فى «الجهاد» [رقم ٢١٨]، وابن أبى الدنيا فى «مقام الأخلاق» [رقم ١٧٥]، وأحمد فى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٤٧٥]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣٩٥/٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٦/١٤]، والدينورى فى «المجالسة» [٥/ رقم ٢٢٥٣]، والبيهقى فى «الدلائل» [٣٧٣/٤]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٢/ رقم ٢٣٩١]، وأبو عروبة الحرانى فى «المنتقى من الطبقات» [ص ٣١-٣٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٤/ رقم ٣٨٠٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٤٨/١٦]، [٢٤٩]، وجماعة من طرق عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن خالد به نحوه .
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» .
قلت: بل أخرجه البخارى يا أبا عبد الله!

٧١٨٨- صحيح: أخرجه ابن أبى شيبة [١٩٤٢٠]، وأحمد فى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٤٧٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣٦/٥] / طبعة مكتبة الأسرة]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥٠/١٦]، [٢٥١]، وابن العديم فى «بغية الطالب» [٣١٥٤/٧]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن خالد به .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٥٨٣/٩]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» .
قلت: وسنده صحيح أيضاً؛ وقد صححه البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١٠٠/٧]، وقبله الحافظ فى «المطالب» [٣١٤/١٦] .

٧١٨٨م - وبه عن قيس قال: أخبرت، أن النبي ﷺ قال: « لا تَسُبُّوا خَالِدًا، فَإِنَّهُ سَيْفٌ مِنْ سِوْفِ اللَّهِ، سَلَّهُ اللَّهُ عَلَى الْكُفَّارِ ».

٧١٨٨م - حسن لغيره: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٣٩٥ / ٧]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٤٣ / ١٦]، وأحمد في «فضائل الصحابة» [٢ / رقم ١٤٧٩]، من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم به . . .
قال الهيثمي في «المجمع» [٥٨١ / ٩]: «رواه أبو يعلى، ولم يسم الصحابي، ورجاله رجال الصحيح».

قلت: وهو كما قال؛ والحديث مرسل ما ترى، فإن قيس بن أبي حازم: تابعي كبير مخضرم؛ ان ممن أدرك الجاهلية، وقد فاتته الصحبة بليال.
والحاصل: أن هذا الحديث مرسل صحيح الإسناد.

وله شاهد مرسل أيضاً: يتقوى به إن شاء الله، يرويه إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تؤذوا خالدًا، فإنه سيف من سيوف الله، سله الله على أعدائه) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» [٢ / رقم ١٤٨٤]، من طريق محمد بن عبيد عن إسماعيل به .

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد أيضاً؛ رجاله رجال «الصحيح» ومحمد بن عبيد: هو الطنافسي، ومن طريقه: أخرجه ابن سعد أيضاً في «الطبقات» [٣٠ / ٥ / طبعة مكتبة الأسرة]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٤٢ / ١٦]، لكن وقع عنده: (عن عامر الشعبي قال: قال خالد بن الوليد . . .) وساقه بنحوه مع قصة في أوله، وهذا منقطع أيضاً، والشعبي لم يدرك خالد بن الوليد أصلاً.

وقد توبع محمد بن عبيد الطنافسي على إرساله: تابعه عبد الله بن إدريس: فرواه عن إسماعيل عن الشعبي عن النبي ﷺ به نحوه مرسلًا، وذكر قصة في أوله: أخرجه ابن أبي خاتم في «العلل» [٣٥٦ / ٦ / طبعة سعد الحميد]، من طريق أبي زرعة لرازي عن محمد بن سعيد الأصبهاني عن ابن إدريس به .

قلت: ثم جاء إبراهيم بن سليمان أبو إسماعيل المؤدب وغلط في هذا الإسناد، ورواه عن إسماعيل فجوده جدًا، فقال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن أبي أوفى مرفوعًا: (لا تؤذوا خالدًا؛ فإنه سيف من سيوف الله صبه الله على الكفار) هكذا أخرجه =

= ابن حبان [٧٠٩١]، والحاكم [٣/٣٣٨]، والطبراني في «الكبير» [٤/ رقم ٣٨٠١]، وفي «الصغير» [١/ رقم ٥٨٠]، وعبد الله بن أحمد في «زوائده على فضائل الصحابة» [١/ رقم ١٢]، والبزار في «مسنده» [٨/ رقم ٣٣٠٦٥ / البحر الزخار] و[٣/ رقم ٢٥٩٢ / كشف الأستار]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٢/ رقم ٢٣٨٩]، والمؤلف في «مسنده الكبير» ومن طريقه ابن عساکر في «تاريخه» [١٦/ ٢٤١-٢٤٢]، وأبو محمد ابن صاعد في «مسند ابن أبي أوفى» [ص ١٠١ / رقم ٨] و[ص ١٠٤ / رقم ١٠]، وابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٢٥٨٥]، والحافظ في «الأمالى المطلقة» [ص ٥٣ / ٥٤]، وغيرهم من طريقين عن أبي إسماعيل المؤدب به . . . وليس عند الحاكم والطبراني في «الكبير» : القصة المشار إليها في أوله .

قال الطبراني عقب روايته في (الصغير) : (لم يروه عن إسماعيل إلا أبو إسماعيل، تفرد به الربيع).

قلتُ : لم ينفرد به الربيع - وهو ابن ثعلب - عن أبي إسماعيل المؤدب، بل تابعه عليه عبد الله بن عون بن أبي عون الخراز عليه : عند ابن حبان والمؤلف وغيرهما .

وقد قال الحافظ عقب روايته في «الأمالى» : «حديث حسن» وقبلة قال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» .

قلتُ : كذا قال، وقد تعقبه الذهبي في (تلخيص المستدرک) قائلاً : (رواه ابن إدريس عن ابن أبي خالد عن الشعبي مرسلًا، وهو أشبه).

قلتُ : وقبله صوب أبو زرعة إرساله، وقال : «الصحيح حديث ابن إدريس» كما في «العلل» [رقم ٢٥٨٥]، يعنى مرسلًا، وهو كما قال ؛ وابن إدريس أوثق وأجل من (أبي إسماعيل المؤدب) فكيف وقد تويع ابن إدريس على إرساله أيضًا كما مضى !؟

وأبو إسماعيل المؤدب : مختلف فيه، والتحقيق أنه صدوق متمسك من رجال ابن ماجه ؛ لكنه لا يحتمل منه مخالفة من خالف في إرسال هذا الحديث .

ولشطر الحديث الثانى : طرق وشواهد يقوى بعضها بعضًا، وأصلها ثابت من حديث أنس بن مالك : عند البخارى وجماعة ؛ وفيه قوله ﷺ : (ثم أخذ الراية بعد : سيف من سيوف الله : خالد بن الوليد . . .) .

وقد مضى عند المؤلف [برقم ٤١٨٩]، والله المستعان لا رب سواه .

٧١٨٩- حدثنا أبو الحارث، حدثنا يحيى، قال: حدثني إسماعيل، عن قيس، قال: رأيت خالد بن الوليد يؤم الناس في الجيش في ثوب واحد.

٧١٩٠- حدثنا أبو الحارث سريج بن يونس، حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، حدثنا مجالد، عن عامر قال لما قبض رسول الله ﷺ وارتد من ارتد من الناس قال قوم: نصلى ولا نعطي الزكاة، فقال الناس لأبي بكر: اقبل منهم! فقال: لو منعوني عناقا لقاتلتهم فبعث خالد بن الوليد، وقدم عدى بن حاتم بألف رجل من طيء حتى أتى اليمامة، قال: وكانت بنو عامر قد قتلوا عمال رسول الله ﷺ وأحرقوهم بالنار، فكتب أبو بكر إلى خالد أن اقتل بنى عامر وأحرقهم بالنار، ففعل حتى صاحت النساء، ثم مضى حتى انتهى

٧١٨٩- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة [٣١٦٨، ٣١٧١]، والطحاوى في «شرح المعاني» [١/ ٣٨٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [٥/ ٢٣٦٩]، والطبراني في «الكبير» [٤/ رقم ٣٨٠٧]، وابن سعد في «الطبقات» [٥/ ٤٠] / طبعة مكتبة الأسرة]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٩٧/٤٩]، وغيرهم من طرق أكثرها صحيحة عن قيس بن أبي حازم به نحوه . . . وزاد ابن سعد ومن طريقه ابن عساكر والطحاوى: (قد خالف بين طرفيه) وهو رواية لابن أبي شيبة . قلت: قد صحح الحافظ سند ابن سعد في «الإصابة» [٥/ ٥٣٢]، وهكذا أسانيد الجميع ثابتة سوى الطبراني وحده، فقد قال الهيثمي في «المجمع» [٢/ ١٩٣]: «رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير، وإسناده ضعيف» يعني إسناد الطبراني وحده؛ لأن بكبير بن عامر البجلي، وهو شيخ ضعيف من رجال «التهذيب» .

٧١٩٠- ضعيف: قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٤/ ٢٢٣]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «هذا إسناد مرسل» .

قلت: يعني لأن عامراً في سنده: هو ابن شرحبيل الشعبي ذلك الإمام الفقيه الحجة؛ لكنه معدود من التابعين؛ ولم يدرك تلك القصة التي يحكيها هنا؛ على أن الإسناد إليه لا يثبت أيضاً، ففيه (مجالد) وهو ابن سعيد البجلي: وهو شيخ ضعيف على التحقيق؛ وقد أشار الهيثمي إلى إعلاله به في «المجمع» [٦/ ٣٢٥]، فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه مجالد، وهو ضعيف، وقد وثق» وباقي رجال ثقات مشاهير . ولبعض فقراته: شواهد ثابتة، ولا سيما الفقرة الأولى منه .

إلى الماء، خرجوا إليه فقالوا: الله أكبر، الله أكبر، نشهد أن لا إله إلا الله، نشهد أن محمداً رسول الله، فإذا سمع ذلك كف عنهم، فأمره أبو بكر أن يسير حتى ينزل الحيرة ثم يمضى إلى الشام، فلما نزل بالحيرة كتب إلى أهل فارس ثم قال إنى لأحب أن لا أبرح حتى أفرعهم، فأغار عليهم حتى انتهى إلى سور، فقتل وسبى، ثم أغار على عين التمر فقتل وسبى ثم مضى إلى الشام، قال عامر: فأخرج إلى ابن ببيعة كتاب خالد بسم الله الرحمن الرحيم، من خالد بن الوليد إلى مرازية أهل فارس: السلام على من اتبع الهدى، فإنى أحمد الله الذى لا إله إلا هو، بالحمد الذى فصل حرمكم وفرق جماعتكم ووهن بأسكم وسلب ملككم، فإذا جاءكم كتابى هذا فاعتقدوا منى الذمة وأدوا إلى الجزية وابعثوا إلى بالرهن، وإلا فوالذى لا إله إلا هو لألقينكم بقوم يحبون الموت كحبكم الحياة! سلام على من اتبع الهدى.

٧١٩١- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَبْرِ بْنُ نَفِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَخْمَسَ السَّلْبَ .

٧١٩١- صحيح: أخرجه أبو داود [٢٧٢١]، وأحمد [٩٠/٤] و[٢٦/٦]، وسعيد بن منصور فى «سننه» [٢٦٩٨]، وابن الجارود [١٠٧٧]، وأبو عبيد فى «الأموال» [رقم ٧٧٣]، وأبو عوانة [٤/٢٤٠]، وابن المنذر فى «الأوسط» [١١/رقم ٦٤٩٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/٢٢٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١٨/رقم ٨٤]، وفى «مسند الشاميين» [٢/رقم ٩٤٥]، [٩٤٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٥٦٢]، والترمذى فى «العلل» [ص ٢٥٨]، وغيرهم من طرق عن صفوان بن عمرو الحمصى عن عبد الرحمن بن جبيرة بن نفير عن عوف بن مالك وخالد بن الوليد كلاهما به . . . وزاد أبو داود وجماعة فى أوله: (قضى بالسلب للقاتل . . .) . قال الترمذى: «سألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا الحديث، فقال: هو حديث صحيح».

قلت: وهو كما قال؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح».

وأصل الحديث فى «صحيح مسلم» فى سياق أتم . كما شرحنا ذلك فى «غرس الأشجار».

● تنبيه: قد سقط (صفوان بن عمرو) وشيخه من سند المؤلف فى الطبعة العلمية، وسقط شيخه وحده فى طبعة حسين الأسد، فانتبه يا رعاك الله .

٧١٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَخْمَسَ السَّلْبَ.

حديث عامر بن ربيعة (*)

٧١٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمِ الْأَنْطَاكِيِّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ، مَا لَا أَعِدُّ - أَوْ قَالَ: مَا لَا أَحْصِي.

٧١٩٤- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْجَشْمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ

(*) هو: ابن كعب بن مالك العدوي، صحابي جليل، من المهاجرين السابقين، وشهد بدرًا والمشاهد - رضى الله عنه وأرضاه -.

٧١٩٣- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢٣٩٤]، والترمذى [٧٢٥]، وأحمد [٤٤٥/٣]، [٤٤٦]، والدارقطنى فى «سننه» [٢٠٢/٢]، والطيالسى [١١٤٤]، وعبد الرزاق [٧٤٧٩]، [٧٤٨٤]، وابن أبى شيبه [٩١٤٨]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٣١٨]، والحميدى [١٤١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٩٨/٦]، والبزار فى «مسنده» [٢٦٩/٩] - ٢٧٠ / البحر الزخار]، والضياء فى «المختارة» [١٨١/٨]، [١٨٢، ١٨٣]، والبيهقى فى «سننه» [٨١٠٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٢٢٦/٥]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣٣٣/٣]، وجماعة من طرق عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه به نحوه وليس عند ابن أبى شيبه: قوله: «ما لا أعد . . . إلخ . . .» .
قال الترمذى: «حديث عامر بن ربيعة حديث حسن».

قلت: وتابعه على تحسينه: ابن القطان الفاسى فى «بيان الوهم والإيهام» [٤٤١/٣]، وخالفهما جماعة، وأعلوه بـ (عاصم بن عبيد الله) منهم الدارقطنى والبيهقى وغيرهما .
وعاصم: هذا شيخ ضعيف منكر الحديث على التحقيق، راجع ترجمته فى (التهديب) وذيله .
وقد أنكره عليه العقيلى وابن عدى . وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار» .

٧١٩٤- منكر: أخرجه الترمذى [١١١٣]، والطيالسى [١١٤٣]، وأحمد [٤٤٥/٣] و [٣/٤٤٦]، وابن ماجه [١٨٨٨]، وابن أبى شيبه [١٦٣٦٣]، [٣٦١٦٥]، والضياء فى المختارة [١٨٤/٨]، [١٨٥]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [٣٦٩٩]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [٨٦٨/١]، [٢٢٦٥]، ومن طريقه أبو محمد البغوى فى «شرح السنة» [١٢٠/٩]، =

ابن مهدي، عن شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة يحدث، عن أبيه، أن امرأة من بنى فزارة تزوجت رجلاً على نعلين، فقال لها رسول الله ﷺ، في حديث يحيى: «أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِهَذَيْنِ النَّعْلَيْنِ!؟» وفي حديث عبد الرحمن: «أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ بِنَعْلَيْنِ!؟» قالت: نعم، فأجازه.

٧١٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا عِمَارُ بْنُ

= والبيهقي في «سننه» [٣٥٦٧، ١٤١٥١، ١٤١٥٢]، وفي «المعرفة» [٢١٥/١٠]، وابن عدى في «الكامل» [٢٢٦/٥]، والعقيلي [٣٤٠/٣]، والبخاري في «مسنده» [٩/٣٨١٥ البحر الزخار]، وجماعة من طرق عن عاصم بن عبيد الله بن عامر بن عمر بن الخطاب عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة عن أبيه نحوه . . . وهو عند ابن ماجه وابن عدى وابن أبي شيبة : مختصراً، ورواية لأحمد والضياء والبيهقي . ولفظ ابن أبي شيبة في آخره : (قالت : نعم ، ولو لم يعطى شيئاً لتزوجته ، فقال لها النبي ﷺ : سأئك وشأنها) وهو رواية لأبي القاسم البغوي ، ومن طريقه أبو محمد البغوي في «شرح السنة» .

قال الترمذي : «حديث حسن صحيح» .

وقال الحافظ في «بلوغ المرام» [رقم ١٠٣٣] : «أخرجه الترمذي وصححه ، وخولف في ذلك» . قلت : خالفه أبو حاتم الرازي ، فقد سئل عن هذا الحديث كما في العلل [رقم ١٢٧٦] ، فقال : «هو منكر» وكذا أنكره ابن عدى والعقيلي كلاهما على (عاصم بن عبيد الله) وساق له هذا الحديث في ترجمته من «الضعفاء» وبه أعلى غير واحد من النقاد ؛ وهو كما قالوا ؛ وعاصم هذا : ضعيف منكر الحديث على التحقيق ؛ وقد استوفينا الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار» . والله المستعان .

٧١٩٥- ضعيف: بهذا السياق والتمام: أخرجه ابن ماجه [٣٥٠٦]، وأحمد [٤٤٧/٣]، والحاكم [٢٤٠/٤]، وابن أبي شيبة [٢٣٠٩٤]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٨٧٢]، والبخاري في «تاريخه» [٩/٢]، وابن السني في «اليوم والليلة» [١/٢٠٧/ مع عجلة الراغب]، والدارقطني في «الأفراد» [٤٢٠٩/٢/ الطبعة التدمرية]، والضياء في «المختارة» [١٨٧/٨]، [١٨٨]، والطحاوي في «المشكل» [٢٣٨/٧]، وغيرهم من طريقين عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أمية بن هند المزني عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه به =

رزيق، عن عبد الله بن عيسى، عن أمية بن هند، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، قال: انطلقت أنا وسهل بن حنيف نلتمس الخمر، فوجدنا خمراً وغديراً، وكان أحدنا يستحي أن يغتسل وأحد يراه، فاستتر مني، فنزع جبةً عليه، ثم دخل الماء، فنظرت إليه، فأصبته منها بعين، فدعوته، فلم يجبني، فأخبرت النبي ﷺ، فأتاه فضرب صدره، ثم قال: «اللَّهُمَّ أَذْهَبْ حَرَّهَا وَبَرِّدْهَا، وَوَصِّبْهَا»، ثم قال: «قُمْ»، فقام، فقال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ أَخِيهِ، مَا يُعْجِبُهُ، فَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ، فَإِنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ».

٧١٩٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، أَخْبَرَنَا نَضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، أَخْبَرَنَا شَعْبَةَ،

= نحوه . . . وهو عند ابن ماجه : مختصراً جداً بالفقرة الأخيرة منه فقط، وهى قوله : «العين حق» وليس عندا النسائي قوله : (اللهم : أذهب حرها وبردها، ووصبها) وهو عند البخارى : إشارة . قال الدارقطنى : (تفرد به عبد الله بن عيسى عن أمية بن هند عن عبد الله بن عامر عن أبيه) . قلت : رجاله كلهم ثقات سوى (أمية بن هند) وهو شيخ مدنى مجهول الصفة ؛ لم يرو عنه سوى رجلين ، ولم يؤثر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده ، وقد جعله رجلين ، وهذا من أوهامه ، وقد سئل عنه ابن معين فقال : «لا أعرفه» وقال الحافظ فى «التقريب» : «مقبول» يعنى عند المتابعة ؛ وإلا فهو لين .

وللحديث : شواهد بعضها ثابت ، لكن دون هذا السياق والتمام جميعاً ، وقد تكلمنا عليها فى (غرس الأشجار) ورددنا هناك على من تسامح وحسن سياق المؤلف كله بها .

ولا يصح منه : إلا الفقرة الأخيرة المرفوعة وحدها ، لاسيما قوله : (العين حق) فتلك الجملة : شواهدا كثيرة مع ثبوتها ، مضى منها حديث حبة بن حابس [برقم ١٥٨٢] ، وحديث أبى هريرة [برقم ٦٦٣٢] والله المستعان .

٧١٩٦- ضعيف بهذا التمام : أخرجه ابن ماجه [٩٠٧] ، وأحمد [٤٤٦/٣] ، والطيالسى [١١٤٢] ، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٣١٧] ، وابن المبارك فى «الزهد» [رقم ١٠٢٦] ، وفى «مسنده» [رقم ٤٩] ، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [١/ رقم ٨٦٩] ، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٣/ ١٩٧-١٩٨] ، وفى «تفسيره» [٦/ ٣٧٤] ، والضياء فى «المختارة» [٨/ ١٨٩ ، ١٩٠] ، وإسماعيل القاضى فى «فضل الصلاة على النبى ﷺ» [رقم ٦] ، والبيهقى فى =

حدَّثنا عاصم بن عبيد الله، قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة يذكر، عن أبيه، أنه سمع رسول الله ﷺ، يقول: «مَا مِنْ عَبْدٍ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً، إِلَّا صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ مَا صَلَّى عَلَيَّ، فَلْيُقِلَّ عَبْدٌ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ لِيُكْثِرْ».

٧١٩٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سَفِيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ، عَنْ

= «الشعب» [٢/ رقم ١٥٥٧]، وأبو نعيم في «الحلية» [١/ ١٨٠]، وابن عدى في «الكامل» [٥/ ٢٢٦-٢٢٧]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه به نحوه .

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١/ ١٤٢]: «هذا إسناد ضعيف، عاصم بن عبيد الله وإن روى عنه شعبة ومالك وابن عيينة، فقد قال فيه البخاري وأبو حاتم وغيرهما: «منكر الحديث». قلت: وهو كما قالوا، وبعاصم هذا: أعله مغلطاي في «شرح ابن ماجه» كما نقله عنه المناوي في «الفيض» [٥/ ٤٩٠]، وقبله: أنكر عليه ابن عدى هذا الحديث، وساقه له في ترجمته من «الكامل» والحديث: ضعف سنده العراقي في «المغني» [١/ ٢٦٠].

وقد اختلف في سند هذا الحديث على شعبة، والمحفوظ عنه: هو هذا الوجه هنا، وقد خالفه فيه من لا يلتفت إليه، فضلاً عن مخالفته.

وقد روى عبد الله بن عمر العمرى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق - وهو ثقة فقيه - عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه مرفوعاً: (من صلى عليَّ صلاة صلى الله عليه، فأكثروا أو أقلوا) أخرجه عبد الرزاق [٣١١٥]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [١/ ١٨٠]، عن عبد الله بن عمر به .

قلت: والعمرى هذا: حاله شبيه بحال عاصم بن عبيد الله، راجع ترجمته في «التهذيب وذبوله». وللحديث: شاهد بنحوه من رواية أبي طلحة: عند البيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ١٥٠٩]، وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» [رقم ٣] وسنده واه .

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة به نحوه دون تلك الفقرة في آخره: (فليقل عبد من ذلك أو ليكثر) والحديث ثابت دون هذا التمام. والله المستعان لا رب سواه .

٧١٩٧- منكر: مضى قريباً [برقم ٧١٩٤].

عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أن رجلاً من بنى فزارة تزوج امرأة على نعلين فأجاز النبي ﷺ نكاحها.

٧١٩٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ - يَعْنِي الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ مِنِّي، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلَتْهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعَتْهُ».

٧١٩٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ

٧١٩٨- صحيح: أخرجه البزار في «مسنده» [٩/ رقم ٣٨١٨/ البحر الزخار]، و[٢/ رقم / ١٨٨٢ كشف الأستار]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٣/ ١٩٢]، من طريق علي بن قاسم عن شريك بن عبد الله القاضي عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة عن أبيه به، إلا أنه لم يقل: (يقول الرب عز وجل).

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٧٧]: «رواه أبو يعلى والبزار، ومدار إسناديهما على عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف».

وقال الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٢٧٤]، بعد أن عزاه للطبراني والمؤلف والبزار: قال: (وفيه عاصم بن عبيد الله، ضعفه الجمهور؛ وقال العجلي: لا بأس به).

قلت: والتحقيق بشأن عاصم: أنه شيخ ضعيف منكر الحديث، وهو رجال الإسناد جميعاً: من رجال «التهذيب».

وفى الإسناد أيضاً: شريك القاضي: وهو كثير الخطأ والأوهام.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: مضى منها: حديث عبد الرحمن بن عوف [برقم ٨٤٠، ٨٤١]، وحديث عائشة [برقم ٤٥٩٩]، وحديث أبي هريرة [برقم ٥٩٥٣]، وهو حديث صحيح ثابت.

٧١٩٩- ضعيف: أخرجه أحمد [٣/ ٤٤٦]، والحاكم [٢/ ١٠٦]، والطبراني في «الأوسط» [٤/ رقم ٣٦٩٧] و[٨/ رقم ٨٨٧٤]، والخطابي في «غريب الحديث» [٢/ ٣٦٢]، والبزار [٩/ رقم ٣٨٢٥ البحر الزخار] و[٤/ رقم ٣٦٧٩/ كشف الأستار]، والضياء في «المختارة» [٨/ ١٩١]، [١٩٢]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي عن أبي بكر عبد الله ابن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه به نحوه. =

حفص، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، قال: إن كان رسول الله ﷺ ليعثنا وما لنا طعامٌ إلا السلف من التمر، فنقسمه قبضةً قبضةً، ننتهي إلى تمرٍ تمرٍ، فوالله منذ أن فقدناها اختللناها.

٧٢٠٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَالِمٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجِنَازَةَ فَاقْبُوا لَهَا حَتَّى تُخَلَّفَكُمْ، أَوْ تَوْضَعَ».

٧٢٠١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَيَانَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ،

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي بكر بن حفص إلا المسعودي، ولا يروى عن عامر ابن ربيعة إلا بهذا الإسناد».

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/٥٧٥]: «فيه المسعودي، وقد اختلط، وكان ثقة».

قلت: رجال الإسناد كلهم ثقات، إلا أن المسعودي كان قد اختلط جداً قبل موته، ولم يرو عنه هذا الحديث: أحد من سمع منه قديماً، ولم يفتن الحاكم إلى هذا، وقال عقب روايته: (هذا حديث صحيح) وقد عرفت ما فيه! والله المستعان.

٧٢٠٠- صحيح: أخرجه البخاري [١٢٤٥]، ومسلم [٩٠٨]، وأبو داود [٣١٧٢]، والترمذي [١٠٤٢]، والنسائي [١٩١٦]، وابن ماجه [١٥٤٢]، وأحمد [٣/٤٤٦، ٤٤٧]، والشافعي [٧٨٦]، وابن حبان [٣٠٥١، ٣٠٥٢]، وابن أبي شيبة [١١٩٠٥]، والحميدي [١٤٢]، وابن الجارود [٥٢٨]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/٣٢٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/٤٨٦]، والبيهقي في «سننه» [٦٦٦٠، ٦٦٦١]، وفي «المعرفة» [رقم ٢٢٣٠]، والبعثي في «شرح السنة» [٥/٣٢٧]، وجماعة من طرق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عامر بن ربيعة به.

قال الترمذي: (حديث حسن صحيح).

قلت: وقد اختلف فيه على الزهري، كما شرحناه في «غرس الأشجار».

٧٢٠١- منكر بهذا التمام والسياق: أخرجه عبدالرزاق [٣٧٧٩]، وعنه أحمد [٣/٤٤٥، ٤٤٦]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [٢/رقم ١٠٢٢، ١٠٢٣]، والضياء في «المختارة» [٨/رقم ١٩٣، ١٩٤]، والخطيب في «الفيح والفتنة» [١/رقم ٤٢٥]، وغيرهم من طرق عن =

أخبرني ابن جريج، أخبرني عاصم بن عبيد الله، أن رسول الله ﷺ، قال: «سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمْرَاءُ بَعْدِي، يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ يُؤَخَّرُونَهَا، فَإِنْ صَلَّوْهَا لَوْ قَتَلْتُمْهَا وَصَلَّيْتُمْوَهَا مَعَهُمْ فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ صَلَّوْهَا لِغَيْرِ وَقْتِهَا فَصَلَّيْتُمْوَهَا مَعَهُمْ فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ، فَمَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَقَدْ بَرَّئَ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ مَاتَ وَقَدْ نَكَثَ الْعَهْدَ، لَقِيَ اللَّهَ وَلَا حُجَّةَ لَهُ»، قلت: من أخبرك بهذا؟ قال: عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

٧٢٠٢- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حَدَّثَنَا وهب بن جريير، أَخْبَرَنَا أَبِي،

= عبد الملك بن جريج عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة عن أبيه به نحوه . . . وهو عند الخطيب: مختصراً: بالفقرتين الأخريتين فقط . قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١/٤٣٠]: (هذا الإسناد ضعيف؛ لضعف عاصم) يعنى ابن عبيد الله .

وقال الهيثمي في «المجمع» [٢/٧٩]، بعد أن عزاه لأحمد، والطبراني في «الكبير» قال: «وفيه عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف . . .» .

قلت: وهو آفة هذا الحديث؛ وباقي رجاله ثقات مشاهير وقد توبع عليه ابن جريج عن عاصم: تابعه شريك القاضي: لكن مختصراً بالطريق الأخير منه: عند أحمد والبخاري وجماعة . والحديث: منكر بهذا السياق والتمام. كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» .

فالشطر الأول منه: قد خالف حديث ابن مسعود الصحيح الماضي عند المؤلف [برقم ٥١٩١]، وكذا فيه مخالفة لحديث أبي ذر الغفاري الذي أخرجه مسلم [٦٤٨] وجماعة .

وللفقرة قبل الأخيرة منه: شواهد ثابتة، مضى منها حديث الحارث الأشعري [برقم ١٥٧١]، وحديث ابن عباس [برقم ٢٣٤٧]. والله المستعان .

٧٢٠٢- صحيح: هذا إسناد صحيح في المتابعات؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير سوى (النعمان بن راشد) فهو مختلف فيه، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه جماعة على نحوه . . . منهم:

١- معمر: فرواه عن الزهري بإسناده به عن عامر بن ربيعة قال: (رأيت النبي ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به) أخرجه البخاري [١٠٤٢]، وأحمد [٣/٤٤٥]، وابن أبي شيبة [٨٥٢٨]، وأبو عوانة [٢/٧٣]، وغيرهم .

سمعت النعمان بن راشد يحدث، عن الزهري، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أنه رأى النبي ﷺ يوماً برأسه حيث توجه وجهه.

٧٢٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْحَارِثِ سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمْرَاءُ يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا، وَيُؤَخَّرُونَ عَنْ وَقْتِهَا، فَمَا صَلَّوْهَا لَوْ قَتَلَهَا وَصَلَّيْتُمُوهَا مَعَهُمْ فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَمَا أَخْرَوْهَا عَنْ وَقْتِهَا، فَصَلَّيْتُمُوهَا مَعَهُمْ، فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ، وَمَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ، وَمَنْ مَاتَ نَاكِثًا الْعَهْدَ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ».

٧٢٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْدُمِيُّ، وَإِسْحَاقُ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ،

٢- ويونس بن يزيد الأيلي: على نحو رواية معمر، إلا أنه زاد في أوله: (يصلى السبحة بالليل في السفر . . .) أخرجه البخاري [١٠٥٣]، ومسلم [٧٠١]، والفسوي في «المعرفة» [١/ ١٧١]، والبيهقي في «المعرفة» [رقم ١٦٧٤]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ١٥٧٦] وغيرهم.

٣- وعقيل بن خالد بإسناده إلى عامر بن ربيعة قال: (رأيت رسول الله ﷺ وهو على راحلته يسبح، يوماً برأسه قبل أي وجه، ولم يكن رسول الله ﷺ يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة) أخرجه البخاري [١٠٤٦]، وأحمد [٤٤٦/٣]، والدارمي [١٥١٤]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٥٢]، وابن نصر في «السنة» [ص ١٠٠ / رقم ٣٦٦]، وغيرهم.

قلت: وهكذا رواه جماعة عن الزهري؛ وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» وذكرنا هناك أحاديث الباب.

٧٢٠٣- منكر بهذا السياق والتمام: مضى سابقاً [برقم ٧٢٠١].

٧٢٠٤- ضعيف جداً: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٨٤٠]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٣٥٢٠]، والفاكهي في «أخبار مكة» [١/ ٢٨٤]، والضياء في «المختارة» [٨/ ٢٠١]، والبزار في «مسنده» [٩/ رقم ٣٨٠١ / البحر الزخار]، والحري في «غريب الحديث» [٣/ ١١٨٢]، وغيرهم من طرق عن عمر بن عليّ المقدمي عن عمر مولى آل منظور عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه به نحوه . =

حدثنا عمرو مولى آل منظور بن سيار، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أن النبي ﷺ كان يطوف بالبيت، فانقطع شسعه، فأخرج رجل شسعاً من نعله، فذهب يشده في نعل النبي ﷺ، فانزعها، وقال: «هذه أثره، ولا أحب الأثر».

= قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا عمر مولى آل سيار، تفرد به عمر بن على».

قلت: هذا إسناد تالف جداً، وفيه علتان:

الأولى: عاصم بن عبيد الله: وهو شيخ ضعيف منكر الحديث، وبه وحده: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٣/٥٤٦]، والبوصيرى فى «الإتحاف» [٣/٢٠٢]، ومدار الحديث عليه، وقد ساقه ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» كما يأتى.

والثانية: عمر مولى آل منظور بن سيار: شيخ مجهول، وإليه أشار الهيثمى بقوله فى «المجمع» [٨/٥٨٨]: «رواه البزار، وفيه من لم أعرفه» يعنى هذا الرجل، وقد تصحف اسمه عند المؤلف من الطبعتين إلى (عمرو)، بدل: (عمر) فانتبه يارعاك الله. وزعم البيهقى فى «الشعب» أن عمر مولى آل منظور: هذا: هو نفسه عمر بن قيس المعروف بـ (سندل)، ويؤيده أمران:

١- أن (عمر بن قيس) قد جزم ابن معين بكونه (مولى آل منظور) كما نقله عنه البخارى فى ترجمة عمر من «تاريخه» [٦/١٨٧].

٢- أن الطيالسى قد أخرج هذا الحديث [٢/رقم ١٢٤٢ / طبعة دار هجر]، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٣/رقم ٣٥٢٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/٢٢٧]، من طريق عمر بن قيس المعروف بسندل عن عاصم بن عبيد الله بإسناده به نحوه.

قلت: وعمر بن قيس هذا: شيخ ساقط من رجال ابن ماجه وحده، لكن يعكر على ما جزم به البيهقى: أن البخارى قد فرق بين (عمر بن قيس المكى المعروف بسندل مولى آل منظور) وبين (عمر مولى آل منظور بن سيار) وترجم الثانى فى [٦/٢٠٦]، وترجم الأول فى [٦/١٨٧].

ويؤيد التفريق بينهما: أن البزار سماه فى روايته: (عمر بن عبد الله) وهذا يبعد أن يكون عمر هذا: هو نفسه عمر بن قيس، وعلى كل حال: فالإسناد تالف لا يصح.

● تنبيه: ليس فى سياق البزار: ذكر الطواف، وعنده مكانه: (المسجد). ولفظه فى أوله: (خرجت مع رسول الله إلى المسجد).

حديث أبي بصرة الغفاري (*)

٧٢٠٥- حَدَّثَنَا عمرو بن محمد الناقد، حَدَّثَنَا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثني أبي، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن خير بن نعيم الحضرمي، عن عبد الله بن هبيرة السبائي وكان ثقةً، عن أبي تميم الجيشاني، عن أبي بصرة الغفاري، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر، فلما قضى صلاته- قال يعقوب مرةً أخرى: فلما انصرف من صلاته- قال: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ عَرِضَتْ عَلَيَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَتَوَانَوْا عَنْهَا وَتَرَكَوْهَا، فَمَنْ صَلَّى مِنْكُمْ ضَوْعِفَ لَهُ فِي أَجْرِهَا ضِعْفَيْنِ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَهَا حَتَّى يَرَى الشَّاهِدَ، وَالشَّاهِدُ: النَّجْمُ».

٧٢٠٦- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبي إسرائيل، حَدَّثَنَا محمد بن منيب العدني، عن السري ابن يحيى، عن رجل من طييء وأثنى عليه خيرا، قال: كنت أسأل الله عز وجل أن يريني

(*) هو: صحابي معروف؛ وقد اختلف في اسمه على أقوال، والأكثر أن اسمه: (حميل) - بضم الحاء- وهذا هو الذي حكى ابن ماكولا الاتفاق عليه، وحديثه: عند مسلم والنسائي وأبي داود.

٧٢٠٥- صحيح: أخرجه مسلم [٨٣٠]، وأحمد [٣٩٦/٦]، وابن حبان [١٤٧١، ١٧٤٤]، والطبراني في «الكبير» [٢/ رقم ٢١٦٥]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٢/ رقم ١٠٠٣، ١٠٠٤]، وأبو عوانة [١/ ٣٠٠]، وابن أبي شيبة في «مسنده» [٢/ رقم ٦٩٧]، والطبري في «تفسيره» [٥/ ٢٢١-٢٢٢ / طبعة الرسالة]، والدولابي في «الكنى» [١/ ٤٨-٤٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٥٣]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [٢/ ٤٢٣]، والبيهقي في «سننه» [١٩٤٨، ٤١٦٧]، وغيرهم من طريقين عن خير بن نعيم الحضرمي عن عبد الله بن هبيرة المصري عن عبد الله بن مالك أبي تميم الجيشاني عن أبي بصرة الغفاري به نحوه.

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه النسائي [٥٢١]، وجماعة.

وقد استوفينا الكلام عليه في «غرس الأشجار».

٧٠٢٦- قوى: قال المنذرى في «الترغيب» [٢/ ٣١٨]: «رواه أبو يعلى، ورواته ثقات». ومثله قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٢٤٣].

الاسم الذى إذا دعى به أجاب ، فرأيت مكتوباً فى الكواكب فى السماء : يا بديع السماوات والأرض يا ذا الجلال والإكرام .

= قلتُ : وهو كما قالوا ؛ وسنده قوى إلى هذا الرجل الذى من بنى طيبى ! ولا يضر إبهامه صحة الإسناد ، ورجاله كلهم من رجال «التهذيب» ساوى ذلك الرجل المبهم .
وقد أغرب الإمام الألبانى جداً ، وأعل هذا الأثر فى «ضعيف الترغيب» [٥٠٧ / ١] ، بقوله : (إن السرى بن يحيى هذا : من أتباع التابعين ؛ فيكون الرجل الذى لم يسمه تابعياً مجهولاً ، فما ينفعه : أن السند إليه رواه ثقات ، فلو أنه رفعه لكان مرسلأً ضعيفاً ، فكيف وهو قد أوقفه عليه؟! فيكون مقطوعاً ضعيفاً لا حجة فيه) .

قلتُ : وهذا إعلال سقيم جداً ، لا يليق بمنزلة الإمام الألبانى فى هذا الشأن ، وإن تابعه عليه المعلق على «المطالب العالية» [٧٧٦ / ١٣] ، طبعة العاصمة] ، حيث قال هو الآخر : «هذا إسناد ضعيف ؛ لإبهام الرجل الذى يروى عن السرى بن يحيى» . وكلامه هذا والذى قبله : غفلة شديدة ، لأن إبهام وجهالة شيخ السرى بن يحيى : لا علاقة له بإعلال إسناده أصلاً ، لأن الأثر موقوف على هذا الرجل الذى لم يسم ، وهبه كذاباً وضاعاً كل بلاء فيه ، فإن هذا لا يחדش فى ثبوت الأثر أيضاً ، لأنه من قوله هو وليس يرويه عن أحد حتى يقال : (هذا مقطوع ضعيف ، ٩ كما يقول الإمام ، أو يقال : (هذا إسناد ضعيف) كما قال المعلق على «المطالب» ، فانتبه يارعاك الله .

نعم : قد روى سعيد بن أبى مريم هذا الحديث عن السرى بن يحيى : فوجود سنده وأقامه ، فقال : أخبرنى السرى بن يحيى قال : حدثنى أبو شجاع عن أبى طيبة الجرجانى عن عبد الله بن عمر : أن جبريل أتى النبى ﷺ فعلمه هذا الدعاء . . . وذكره نحوه فى سياق أتم . . .

هكذا أخرجه ابن معين فى «تاريخه» [٣٦٢ / ٤] رواية الدورى] ، والدولابى فى «الكنى» [٦٨٥ / ٢] ، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٤٥٩] ، من طريق سعيد بن أبى مريم به .

قلتُ : وهذا إسناد ضعيف منقطع ، أبو شجاع : هو سعيد بن يزيد المصرى الثقة العابد ، وهو من رجال الجماعة إلا البخارى وابن ماجه ، وأما شيخه أبو طيبة : فقد زعم الإمام فى «الضعيفة» [٤٧٤ / ١٣] ، أنه : (عبد الله بن مسلم المروزى) المترجم فى «التهذيب» ، وليس كما قال ، بل أبو طيبة هذا : هو عيسى بن سليمان الدارمى الجرجانى والد أحمد بن أبى طيبة ، ترجمه الذهبى فى «الميزان» وقال : «ضعفه ابن معين ، وساق له ابن عدى : عدة مناكير . . . =

٧٢٠٧- حدثنا الحسن بن حماد، حدثنا حسين بن عليّ، عن زائدة، عن عبد العزيز ابن ربيع، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، قال كان عبد الرحمن بن عوف إذا دخل منزله قرأ في زوايا منزله آية الكرسي .

٧٢٠٨- حدثنا محمد بن قدامة، حدثنا أبو بكر ابن عياش، عن أبي يحيى، عن

= وذكره ابن حبان في «الثقات» [٧/٢٣٤]، وقال: «يخطئ»، راجع لسان الميزان [٤/٣٩٦]، وهو لم يدرك عبد الله بن عمر أصلاً، فالإسناد منقطع على لين فيه، ثم رأيت البخاري قد قال في «تاريخه» [٤/٢٦٢]: «شجاع أبو طيبة: عن ابن عمر: جبريل علم النبي ﷺ دعوات . . . روى عن السري بن يحيى، لم يتابع عليه» يشير إلى هذا الحديث .

وقد تابعه على تلك الترجمة: ابن حبان في «الثقات» [٤/٣٦١]، أما ابن أبي حاتم: فقد قال في «الجرح والتعديل» [٤/٣٧٨]: «شجاع: روى عن أبي طيبة الجرجاني عيسى بن سليمان بن دينار، روى عنه السري بن يحيى . . . سمعت أبي يقول ذلك» .

قلت: وقول أبي حاتم هذا: أقرب إلى الصواب عندي؛ إلا أنه فرق بين شجاع هنا، وبين (أبي شجاع سعيد بن يزيد)، وكلاهما واحد، كما حرر ذلك الحافظ في «اللسان» [٣/١٣٩] الطبعة الهندية [، و[٧/٦٠، ٦١]، وأجاد جداً في تحريره . . . فليراجع هناك .

فالحاصل: أن علة هذا الطريق الموصول: هو ضعف أبي طيبة عيسى بن سليمان الجرجاني، مع الانقطاع بينه وبين عبد الله بن عمر .

ويبدو لي: أن هذا الطريق والطريق الآخر عند المؤلف: كلاهما محفوظان عن السري بن يحيى . . . والله المستعان لا رب سواه .

٧٢٠٧- ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة [٣٠٠٢٦]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٥/٢٩٤ - ٢٩٥]، من طريق زائدة بن قدامة عن عبد العزيز بن ربيع عن عبد الله بن عبيد بن عمير به .

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/١٧٩]: «رواه أبو يعلى، ورأه ثقات، إلا أن عبد الله لم يسمع من ابن عوف» .

قلت: وهو كما قال؛ فالإسناد منقطع .

٧٢٠٨- ضعيف: أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخوان» [رقم ٧٥]، من طريق محمد بن قدامة الجوهري عن أبي بكر ابن عياش عن أبي يحيى الققات عن مجاهد عن ابن عباس به . =

مجاهد قال: مر رجل بابن عباس فقال: إن هذا الرجل يحبني، قالوا: وما يدريك يا أبا عباس؟! قال: لأنني أحبه.

= قال الهيثمي في «المجمع» [٤٨٦/١٠]: «رواه أبو يعلى عن شيخه محمد بن قدامة، وقد ضعفه الجمهور، وقد وثقه ابن حبان وغيره، وبقية رجاله ثقات».

قلت: ابن قدامة هذا: ليس بالذي وثقه ابن حبان، بل هو آخر! وصاحبنا هنا: هو محمد بن قدامة الأنصارى الجوهري اللؤلؤى أبو جعفر البغدادي: ضعفه أبو داود وابن معين، وهو من رجال «التهذيب».

إلا أنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه يوسف بن يعقوب الصفار - وهو ثقة من رجال الشيخين - فرواه عن أبي بكر ابن عياش عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس به نحوه . . . في سياق أتم: أخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» [رقم ٢٢٤ / بترقيمي]، بإسناد مستقيم إليه به .

قلت: ومداره على أبي يحيى - وهو الثقات - وهو شيخ ضعيف منكر الحديث، وليس بثقة كما أشار إليه الهيثمي آنفاً بقوله: «وبقية رجاله ثقات» والثقات هذا: قد اختلف في اسمه على أقوال، وهو من رجال الأربعة إلا النسائي .

ولهذا الأثر: طريق آخر عند البيهقي في «الشعب» [٦ / رقم ٩٠٤٣]، إلا أن سنده منقطع جداً، فالله المستعان .

حديث زيد بن حارثة - رضی اللہ عنہ - (*)

٧٢٠٩ - حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَقَالَ: «صَلَّاهَا مَعِيَ الْيَوْمَ وَغَدًا»، فَلَمَّا كَانَ بَقَاعَ غَمْرَةَ بِالْجَحْفَةِ صَلَّاهَا حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَدَى طَوَوِيَّ أُخْرَهَا، حَتَّى قَالَ النَّاسُ: أَقْبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: لَوْ صَلَّيْنَا؟! فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّاهَا أَمَامَ الشَّمْسِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «مَاذَا قُلْتُمْ؟» قَالُوا: قُلْنَا: لَوْ صَلَّيْنَا! قَالَ: «لَوْ فَعَلْتُمْ أَصَابَكُمْ عَذَابٌ»، ثُمَّ دَعَا السَّائِلَ، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ مَا بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ».

(*) هو: أبو أسامة الكلبي: ذلك الصحابي الجليل الجميل، حبُّ رسول الله ﷺ وزوج أم أيمن - رضی اللہ عنہا - ومناقبه شهيرة منشورة، رضی اللہ عنہ وأرضاه .

٧٢٠٩ - ضعيف بهذا السياق: أخرجه عبد الرزاق [٢١٥٨]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [٥/ رقم ٤٦٦٩]، من طريق عبد الملك بن جريج، عن كثير بن كثير [وتحرف عند الطبراني إلى «كثير بن أبي كثير»]، بن المطلب المكي، عن علي بن عبد الله عن زيد بن حارثة به نحوه . قال الهيثمي في «المجمع» [٦٦/٢]: (رواه أبو يعلى والطبراني في «الكبير» من رواية علي بن عبد الله بن عباس عنه، وعلى - لم يدرك زيد بن حارثة) .

قلت: هكذا جزم الهيثمي بكون (علي بن عبد الله) هنا: هو ابن العباس بن عبد المطلب، ويعكر عليه: أن علياً هذا: لم يذكروا في الرواة عنه: (كثير بن كثير) إنما ذكر المزني من شيوخه: (علي بن عبد الله البارقي الأزدي) .

وهذا أقرب أن يكون هو المراد هنا، وبذلك: جزم حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [١٣/١٦٧-١٦٨]، وقبله المعلق على «مصنف عبد الرزاق» [١/ ٥٦٧ طبعة المكتب الإسلامي]، وسواء كان المراد هذا، أو ذلك، فكلاهما لم يدرك زيد بن حارثة أصلاً، فالإسناد منقطع مع ثقة رجاله .

والحديث: ضعيف بهذا السياق، وأصله صحيح ثابت، وقد مرَّ حديث أنس بن مالك [برقم ٣٨٦٢]، فراجع الكلام عليه هناك .

٧٢١٠- حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن صالح أبو محمد الأزدي، حَدَّثَنَا يونس بن بكير، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن البراء، عن زيد بن حارثة، أنه قال: يا رسول الله، آخيت بيني وبين حمزة بن عبد المطلب .

٧٢١٠- حسن: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٩٢٧] و[٥/ رقم ٤٦٥٨، ٤٦٥٩]، والبزار في «مسنده» [٤/ رقم ١٣٣٣ / البحر الزخار]، وابن عدى في «الكامل» [٧/ ١٧٧]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٢/ رقم ١٨١٤]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [٢/ ٣٣٨]، وغيرهم من طريق يونس بن بكير عن يونس بن أبي إسحاق السبيعي عن أبيه عن البراء بن عازب عن زيد بن حارثة به .

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن زيد بن حارثة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد». قلت: ورجاله كلهم رجال «الصحيح» على كلام معروف في يونس بن بكير وشيخه، وهما صدوقان متماسكان على التحقيق؛ وأبو إسحاق السبيعي؛ وإن كان إماماً في التدليس؛ إلا أنه مكثر من الرواية عن البراء بن عازب؛ فعننته عنه: محمولة على الاتصال إن شاء الله؛ لكنه كان قد اختلط بأخرة، وسماع ابنه يونس منه: فيه ضعف، كما أشار إليه الإمام أحمد وغيره، وقد خولف في سنده، خالفه عبد الملك بن أبي غنية - وهو أوثق منه وأثبت - فرواه عن أبي إسحاق فقال: عن رجل من أصحاب عليّ عن عليّ - رضي الله عنه - قال: (أخى رسول الله ﷺ بين حمزة بن عبد المطلب وبين زيد بن حارثة)، هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٩٢٨]، بإسناد صحيح إلى عبد الملك به .

قلت: وعبد الملك: هو الآخر لم يذكروه ممن سمع من أبي إسحاق قديماً، والظاهر: أن أبا إسحاق قد اضطرب في سنده .

لكن: للحديث شاهد من رواية ابن عباس: مضى عند المؤلف [برقم ٤٦٦٠، ٤٦٦١]، وسنده ضعيف كما بيناه هناك .

وفي الباب: مراسيل عن جماعة من التابعين، منها: مرسل قتادة عند عبد الرزاق [٣٠٣٩٤]، بسند صحيح إليه .

ومنها: مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلي: عند ابن أبي شيبعة [٢٦٦٩٩]، بسند صحيح إليه أيضاً .

فالحديث: حسن بتلك الشواهد إن شاء الله .

٧٢١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخِيْتُ بَيْنِي وَبَيْنَ حِمْرَةَ .

٧٢١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ، أَمْلَاهُ

٧٢١١- حسن: انظر قبله .

٧٢١٢- حسن مع نكارة في بعضه: أخرجه النسائي في «الكبرى» [٨١٨٨]، والحاكم [٢٣٨/٣]، والطبراني في «الكبير» [٥/ رقم ٤٦٦٣، ٤٦٦٤، ٤٦٦٥]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ رقم ٢٥٧]، والبيهقي في «الدلائل» [٢/ ١٢٤-١٢٥]، والبزار [٤/ رقم / ١٣٣١ البحر الزخار]، وابن منده في التوحيد [ص ٧٨ / رقم ١٥٠ / الطبعة العلمية]، والحزبي في «غريب الحديث» [٢/ ٧٩٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٩/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥]، وابن الأثير في أسد الغابة [٢/ ٣٥٣-٣٥٤]، والمزي في تهذيبه [١٠/ ٣٨-٣٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ويحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة . . . كلاهما عن أسامة ابن زيد بن حارثة عن أبيه به نحوه . . . وهو عند الحرابي: مختصراً جداً ببعض فقراته فقط، وليس عند ابن الأثير قوله، (وقرب إليه السفارة . . .) إلى قوله: (ومات زيد . . .)، ومثله المزي والبيهقي . . . وهو عند الطبراني: مفرقاً في الموضوعين .

قال البزار: «وهذا الحديث: لا نعلم رواه عن النبي ﷺ - إلا زيد بن حارثة بهذا الإسناد» .

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم . . .» .

قلت: ليس في «صحيح مسلم» حديث بتلك الترجمة قط، والصواب: أن الحديث سنده صالح وحسب، رجاله كلهم ثقات، سوى محمد بن عمرو بن علقمة وهو حسن الحديث كما يقول الهيثمي في «المجمع» [٩/ ٦٩٥] .

والحديث: قد حسن سنده: العلامة الصالحى في «سبل الهدى والرشاد» [٢/ ١٨٤]، وقبله أشار ابن منده إلى ثبوته؛ فإنه قال عقب روايته: (هذا حديث مشهور . . .) ثم طفق يذكر طائفة من الأسانيد قد روى بها هذا الحديث بمعناه، ثم قال: (وهذه أسانيد فيها مقال، إلا حديث يحيى بن عبد الرحمن . . .) يعنى ابن حاطب راوى هذا الحديث عن أسامة بن زيد هنا . =

علينا من كتابه، حدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة، عن أسامة بن زيد، عن زيد بن حارثة، قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يوماً حاراً من أيام مكة، وهو مردف، إلى نصب من الأنصاب، وقد ذبحنا له شاةً فأنضجناها، قال: فلقية زيد بن عمرو بن نفيل، فحياً كل واحد منهما صاحبه بتحية الجاهلية، فقال النبي ﷺ: «يَا زَيْدُ، مَا لِي أَرَى قَوْمَكَ قَدْ شَنَفُوا لَكَ؟!» قال: واللّه يا محمد إن ذلك لبغير نائلة لي منهم، ولكنني خرجت أبتغي هذا الدين، حتى أقدم على أحبار فذك، فوجدتهم يعبدون الله ويشركون به، قال: قلت: ما هذا بالدين الذي أبتغي، فخرجت حتى أقدم على أحبار الشام فوجدتهم يعبدون الله ويشركون به، قلت: ما هذا بالدين الذي أبتغي، فقال شيخٌ منهم: إنك لتسأل عن دين ما نعلم أحداً يعبد الله به إلا شيخٌ بالحيرة، قال: فخرجت حتى أقدم عليه، فلما رأيته، قال: من أنت؟ قلت: من أهل بيت الله، من أهل الشوك والغرب، فقال: إن الدين الذي تطلب قد ظهر ببلادك، قد بعث نبيٌ، قد طلع نجمه، وجميع من رأيتهم في ضلالٍ، فلم أحس بشيء بعد يا محمد، قال:

= ثم جاء الذهبي: وساق الحديث في «سير النبلاء» [١/٢٢١-٢٢٢]، ثم قال: «في إسناده محمد، لا يحتاج به، وفي بعضه نكارة بينة».

قلت: أما محمد وهو ابن عمرو بن علقمة: فهو وإن كان مختلفاً في الاحتجاج به؛ إلا أنه صدوق متمسك على التحقيق؛ وقد روى البخاري له مقروناً، ومسلم متابعه؛ وروى عنه مالك والكبار؛ والذهبي نفسه قد ترجمه في «سير النبلاء» [٦/١٣٦]، وقال عنه: (الإمام المحدث الصدوق . . .).

نعم: كانت لمحمد أوهام في الأسانيد والمتون، منها هذا الحديث هنا: فإن في بعض فقراته نكارة ظاهره كما أشار الذهبي كأنها في قول النبي ﷺ: (شاة ذبحناها لنصب من الأنصاب)، فهذا منكر جداً لا يحتمل، وإن كان إبراهيم الحربي قد تأوله في «غريب الحديث» [٢/٧٩١]، بما لا يخلو من تكلف، وإن أعجب الذهبي هذا التأويل، واستحسنه في موضع آخر من «سير النبلاء» [١/١٣٥].

■ فالحاصل: أن الحديث ثابت إن شاء الله؛ اللهم إلا تلك الفقرة التي أشرنا إلى نكارتها آنفاً . . . والله المستعان لا رب سواه . . . ولبعض فقرات الحديث: شواهد أخرى عن جماعة من الصحابة؛ والحديث: حسن بهذا السياق جميعاً .

وقرب إليه السفارة، قال: فقال: ما هذا يا محمد؟ فقال: «شاةٌ ذبحناها لنُصبٍ من الأنصابِ»، قال: فقال: ما كنت لأكل مما لم يذكر اسم الله عليه! قال زيد بن حارثة: فأتى النبي ﷺ البيت، قال: وتفرقنا فطاف به، وأنا معه، وبالصفاء والمروة، قال: وكان عند الصفاء والمروة صنمان من نحاس: أحدهما يقال له: يسافٌ، والآخر يقال له: نائلة، وكان المشركون إذا طافوا تمسحوا بهما، فقال النبي ﷺ: «لا تمسحهما، فإنهما رجسٌ»، فقلت في نفسي: لأمسنهما حتى أنظر ما يقول النبي ﷺ، فمسستهما، فقال: «يا زيدُ، ألم تنه؟!» قال: ومات زيد بن عمرو، وأنزل على النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ لزيد: «إنه يُبعثُ أُمَّةً وَحْدَهُ».

حديث خباب بن الارت (*)

٧٢١٣- حَدَّثَنَا زَهِيرٌ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ خَبَابٍ، قَالَ: شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بِبِرْدَةٍ لَهُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَقَلْنَا: أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا؟! فَجَلَسَ مَحْمَرًا وَجْهَهُ، فَقَالَ: « قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ فَيُحْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ يُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ يُجْعَلُ فَوْقَ رَأْسِهِ، مَا يَصْرِفُهُ عَنْ دِينِهِ، أَوْ يُمَشَّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ مِنْ عَظْمٍ وَعَصَبٍ مَا يَصْرِفُهُ عَنْ دِينِهِ، وَلَيَتَمَنَّ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّأكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخْشَى إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَالذُّبَّ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَعْجَلُونَ » .

٧٢١٤- حَدَّثَنَا زَهِيرٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ عِيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، قَالَ: عَادَ

(*) هو: الصحابي الجليل؛ أسد السابقين الأولين؛ ومن الذين أوذوا في سبيل الله إيداء شديداً؛ مع الصبر والثابرة؛ وقد شهد المشاهد كلها؛ فرضى الله عنه وأرضاه .

٧٢١٣- صحيح: أخرجه الحميدي [١٥٧]، وعنه البخاري [٣٦٣٩] و[٣٤١٦]، و[٦٥٤٤]، وأبو داود [٢٦٤٩]، والنسائي [٥٣٢٠]، وأحمد [١٠٩/٥، ١١٠، ١١١]، و[٣٩٥/٦]، وابن حبان [٦٦٩٨]، والبغوي في «شرح السنة» [٣٣٥/١٣]، وابن أبي شيبة في «مسنده» [١/ رقم ٤٧٤]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٢/ رقم ٢٣٤٥]، وفي «الحلية» [١/ ١٤٤]، والبيهقي في «سننه» [١٧٤٩٨]، وفي «الشعب» [٢/ رقم ١٦٣٣]، وجماعة كثيرة من طريقين عن قيس بن أبي حازم عن خباب بن الارت به نحوه . . . وهو عند النسائي مختصراً بطرف من أوله فقط، وليس عند الحميدي قوله: (ولكنكم تعجلون) وهو رواية البخاري وأحمد، وليست تلك الجملة: عند ابن أبي شيبة أيضاً .

قلت: وقد توسعنا في تخريجه بمكان آخر .

٧٢١٤- صحيح: أخرجه الحميدي [١٥١]، وابن أبي شيبة [٣٤٣٠٩]، والطبراني في «الكبير» [٤/ رقم ٣٦٩٥]، وابن أبي عاصم في «الزهد» [١٤٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [١/ ٣٦٠]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ١٠٤٠١]، والحري في «غريب الحديث» [٣/ ٩٨٩]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة به نحوه . . . وهو عند ابن أبي عاصم والحري: مختصراً بالمرغوع منه فقط .

خباباً ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقالوا: أبشر أبا عبد الله ترد على محمد ﷺ الحوض ، فقال: كيف بهذا، وأشار إلى أعلى البيت وأسفله، وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ مِنَ الدُّنْيَا كَزَادِ الرَّأْكِبِ؟!» .

٧٢١٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ هَلَالٍ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ كَانَ مَعَ الْخَوَارِجِ ، ثُمَّ فَارَقَهُمْ ، فَقَالَ : دَخَلُوا قَرْيَةً ، فَخَرَجَ

= قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/٤٤٥]: «رواه أبو يعلى والطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير يحيى بن جعدة، وهو ثقة» .

قلت: وهو كما قال؛ والإسناد صحيح ثابت؛ ويحيى بن جعدة: قد أدرك جماعة من الصحابة وروى عنهم، وهو من رجال «السنن» .

والحديث: قد جرد سنده المنذرى في «الترغيب» [٤/١١٢]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧/٤٦٩] .

وللحديث: طرق أخرى عن خباب: لكن دون هذا التمام جميعاً .

وللمرفوع منه: شاهد من حديث سلمان الفارسي، راجع تخريجه في «الصحيح» [رقم ١٧١٦] للإمام .

٧٢١٥- صحيح لغيره: المرفوع منه فقط: أخرجه أحمد [٥/١١٠]، والطبراني في «الكبير» [٤/

رقم ٣٦٣٠]، وابن سعد في «الطبقات» [٥/٢٤]، والآجري في «الشرعة» [١/٣٨٨-٣٨٩ / طبعة دار الوطن]، وغيرهم من طريقين عن أيوب بن كيسان عن حميد بن هلال عن رجل من بنى عبد القيس عن عبد الله بن خباب بن الأرت عن أبيه به نحوه .

قال البوصيري في «الإتحاف» [٨/٥١]، بعد أن عزاه للمؤلف وابن منيع وغيرهما قال: «ومدار أسانيدهم على راو لم يسم» .

وقال الهيثمي في «المجمع» [٧/٥٩٠]، بعد أن عزاه لأحمد والمؤلف والطبراني: «ولم أعرف الرجل الذي من عبد القيس! وبقيه رجاله رجال الصحيح» .

قلت: وهو كما قال؛ وقد اختلف في سنده على أيوب السختياني على ثلاثة ألوان، وهذا اللون هنا: هو المحفوظ عنه بلا ريب عندي. وقد تابعه عليه: سليمان بن المغيرة وصالح بن رستم وغيرهم .

عبد الله بن خباب ذعراً يجر رداءه، فقالوا: لم تُرَعْ، فقال: والله لقد رعتمونى، قالوا: لم تُرَعْ، قال: والله لقد رعتمونى! قالوا: أنت عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قالوا: فهل سمعت من أبيك حديثاً تحدثنا به عن رسول الله ﷺ أنه ذكر فتنة: «القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشى، والماشى فيها خير من الساعى»، قال: «فإن أدركك ذاك، فكن عبد الله المقتول» قال أيوب: ولا أعلمه إلا قال: «ولا تكن عبد الله القاتل»، قالوا: أنت سمعت هذا من أبيك يحدث به عن رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قال: فقد موه على ضفة النهر، ف ضربوا عنقه، فسال دماً كأنه شراك نعلٍ مندفرٍ، وبقروا أم ولده عما فى بطنها .

= وللرفوع منه : شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه .

- ١- فيشهد لقوله : (فإن أدركت ذاك فكن عبد الله المقتول، ولا تكن عبد الله القاتل) : حديث جندب بن سفيان الماضى عند المؤلف [برقم ١٥٢٣]، وله شواهد أخرى يقوى بعضها بعضاً .
 - ٢- ويشهد لما قبل اللفظ الماضى من الرفوع : حديث سعد بن أبى وقاص الماضى [برقم ٧٥٠]، [٧٨٩]، وحديث خرشة الماضى [برقم ٩٢٤]، وحديث أبى هريرة الماضى [برقم ٥٩٦٥]، وحديث بن أبى موسى الأشعرى الآتى [برقم ٧٣٢٩]، وأكثر هذه الشواهد : صحيحة ثابتة .
- أما قصة مقتل عبد الله بن خباب بن الأرت : فقد وردت من طرق أخرى يقوى بعضها بعضاً، لكن دون هذا السياق والتمام جميعاً .

بقية حديث زيد بن أرقم (*)

٧٢١٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ دَاوُدَ الطَّفَاوِيَّ يَحْدُثُ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْبَجَلِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، قَالَ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، أَنَا شَهِيدٌ أَنَّ الْعِبَادَ كُلَّهُمْ إِخْوَةٌ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، اجْعَلْنِي مُخْلِصًا لَكَ وَأَهْلِي فِي كُلِّ سَاعَةٍ مِنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَأَسْمَعَ وَأَسْتَجِبْ، اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرُ، حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرُ».

٧٢١٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ دَاوُدَ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْبَجَلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ، يَقُولُ: أَدْرَكَتِ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَدْعُو فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ وَهُوَ يَقُولُ: فَذَكَرَ مِثْلَهُ، أَوْ نَحْوَهُ.

(*) هو: صحابى جليل، غزا سبع عشرة غزوة؛ وأنزل الله تصديقه في سورة المنافقين؛ وله مناقب معلومة، فرضى الله عنه وأرضاه.

٧٢١٦- ضعيف: أخرجه أبو داود [١٥٠٨]، وأحمد [٣٦٩/٤]، والنسائي في «الكبرى» [٩٩٢٩]، وعنه ابن السنى في «اليوم والليلة» [١/١١٥] مع عجالة الراغب، والطبرانى في «الدعاء» [رقم ٦٦٨]، وفي «الكبير» [٥/٥١٢٢، ٥١٢٣]، والبيهقى في «الشعب» [١/٦٢٢]، وفي الدعوات [رقم ٩٤]، وفي «الأسماء والصفات» [١/٢٧٢]، وغيرهم من طرق عن معتمر بن سليمان عن داود بن رشيد الطفاوى البصرى عن أبى مسلم البجلى عن زيد بن أرقم به نحوه .
قلت: وسنده ضعيف، فيه علتان:

الأولى: داود الطفاوى مختلف فيه، وهو ضعيف على التحقيق؛ وهذا هو الذى اعتمده الحافظ فى «التقريب» فقال: «لين الحديث». وبه أعله: مغلطى فى «شرح ابن ماجه» [١/١٥٧٠].
والثانية: أبو مسلم البجلى شيخ مجهول لا يعرف، لم يرو عنه سوى داود وحده، وانفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات»، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث فى «غرس الأشجار».

٧٢١٧- ضعيف: انظر قبله.

٧٢١٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبَرْسَانِيُّ، أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْحَشُوشَ مُحْتَضِرَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَدْخُلَ الْخَلَاءَ، فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» .

٧٢١٨- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٩٦]، وأحمد [٣٧٣/٤]، وابن أبي شيبة [٢] و[٢٩٨٩٩]، وابن حبان [١٤٠٦]، والطبراني في «الكبير» [٥/ رقم ٥١١٤، ٥١١٥]، وفي «مسند الشاميين» [٤/ ٢٦٩٤]، وفي «الدعاء» [رقم ٣٦٣، ٣٦٤]، والنسائي في «الكبرى» [٩٩٠٥]، [٩٩٠٦]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن أرقم به نحوه . . قلت: وهذا إسناد فيه لين، فالقاسم بن عوف: مختلف فيه، وقتادة لم يذكر في الحديث سماعاً، وهو إمام في التدليس، وقد اختلف عليه في سنده على ألوان، حتى قال الترمذي: «في إسناده اضطراب» .

والتحقيق: أنه ليس بمضطرب إن شاء الله؛ والمحفوظ عن قتادة فيه وجهان:

الأول: هذا الوجه الماضي هنا .

والثاني: رواية من رواه عنه فقال: عن قتادة عن النضر بن أنس بن مالك عن زيد بن أرقم به أخرجه أبو داود [٦]، والترمذي في «العلل الكبير» [ص ٢٢]، وابن ماجه [٢٩٦]، والنسائي في «الكبرى» [٩٩٠٣، ٩٩٠٤]، وأحمد [٣٦٩/٤، ٣٧٣]، وابن خزيمة [٦٩]، وابن حبان [١٤٠٨]، والطياصي [٦٧٩]، والطبراني في «الكبير» [٥/ رقم ٥٠٩٩، ٥١٠٠]، وفي الدعاء [٣٦٢، ٣٦١]، والبيهقي في «سننه» [٤٥٩]، والمؤلف في الآتي برقم [٧٢٤٩]، وغيرهم من طرق عن قتادة به .

قلت: وسنده صحيح من هذا الوجه؛ وقتادة قد صرح بالسماع عند ابن خزيمة، وابن حبان والطياصي وغيرهم، وقد رجح الدارقطني: هذا الوجه عن قتادة في «العلل» [١٣١/١٢]، وقد سئل البخاري عن الاختلاف في هذا الحديث على قتادة؟! فأشار إلى ترجيح الوجهين الماضيين وحدهما، فقال: (لعل قتادة سمع منهما -يعنى من النضر والقاسم- جميعاً عن زيد ابن أرقم) نقله عنه الترمذي عقب روايته في «العلل» وما قاله هو الأشبه؛ وتابعه عليه ابن حبان والحاكم؛ فصححا الحديث من الوجهين عن قتادة؛ وكذا رجحه مغلطاي في «شرح ابن ماجه» [٧١/١]، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار» بما لا مزيد عليه .

٧٢١٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّضْرَ بْنَ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْحَشُوشَ»، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

٧٢٢٠- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ وَرْدَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنِ الْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أُقْبِيَةٌ قَسَمَهَا بَيْنَ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ لِي أَبِي مَخْرَمَةَ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ، لَعَلَّهُ أَنْ يُعْطِينَا مِنْهَا شَيْئًا، قَالَ: فَجَاءَ أَبِي إِلَى الْبَابِ، فَقَالَ: هَاهُنَا هُوَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ صَوْتَهُ، فَخَرَجَ مَعَهُ بِقَبَاءٍ، قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يُرَى أَبِي مُحَاسِنَ الْقَبَاءِ وَهُوَ يَقُولُ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ»، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ صَالِحٌ: فَقُلْتُ لِأَبِي: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ فَعَلَ هَذَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَخْرَمَةَ؟! فَقَالَ: كَانَ يَتَقَى لِسَانَهُ .

٧٢١٩- صحيح: انظر قبله .

٧٢٢٠- صحيح: أخرجه البخارى [٢٥١٤، ٥٤٦٤]، ومسلم [١٠٥٨]، وأبو داود [٤٠٢٨]، والترمذى [٢٨١٨]، والنسائى [٥٣٢٤]، وأحمد [٣٢٨/٤]، وابن حبان [٤٨١٧، ٤٨١٨]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ٦١٩]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [٢٣٥٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٦١٥٦]، وجماعة من طريقين عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة عن المسور بن مخرمة به نحوه وزاد الجميع سوى ابن أبى عاصم وأبى نعيم - فى آخره : «قال : فنظر إليه فال : رضى مخرمة) ولفظ النسائى : (فنظر إليه ، فلبسه مخرمة) ولفظ أحمد : (فنظر إليه ، فقال : رضى ، فأعطاه إياه) .

قال الترمذى : «هذا حديث حسن صحيح» .

قلتُ : قد اختلف على ابن أبى مليكة فى وصله وإرساله ، وكلاهما عنه محفوظان . . . وقد أخرجه البخارى من الوجهين جميعاً .

مسند أبي موسى الأشعري - رضی اللہ عنہ - (*)

٧٢٢١- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةِ الْوَاسِطِيِّ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُنَا خُطْبَةَ الْحَاجَةِ، فَيَقُولُ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحَدَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

(*) هو: عبد الله بن قيس بن سليم: الصحابي الجليل، والفقهاء الكبير، والمقرب المجدود، ومناقبه شهيرة مشهورة . . . رضی اللہ عنہ وأرضاه.

٨٢٢١- صحيح: أخرجه النسائي في «الكبرى» [١٠٣٢٦]، وفي «اليوم والليلة» [٢٩٢]، والطبراني في «الأوسط» [٨/ رقم ٧٨٧٢]، وفي «الدعاء» [رقم ٩٣٣]، من طريق وهب بن بقية عن إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود به . . . وعن أبي موسى الأشعري به .
قلت: هذا إسناد متشابكان:

الأول: رواية أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه به .
وهذا: منقطع، لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على التحقيق .
والثاني: رواية أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبي موسى به . . .
وهذا متصل كما يقول الهيثمي في «المجمع» [٥٢٨/٤]، إلا أن أبا إسحاق السبيعي كان قد اختلط بأخرة، ولم يذكروا (إسماعيل بن حماد) ممن سمع منه قديماً، أما عن أبي إسحاق: فهي مجبورة بإكثاره من الرواية عن أبي عبيدة .

والحديث: أورده الهيثمي في «المجمع» [٥٢٨/٤]، وقال بعد أن عزاه للمؤلف والطبراني في «الكبرى» و«الأوسط» قال: «ورجاله ثقات» كذا، وإسماعيل بن حماد: مختلف فيه، وقد خولف فيه أيضاً، خالفه أصحاب أبي إسحاق السبيعي، فرووه عنه عن أبي عبيدة عن أبيه به . . . ولم يذكروا فيه رواية أبي عبيدة عن أبي موسى الأشعري، بل جعلوا الحديث كله من رواية أبي عبيدة عن أبيه، قال المزني في «تحفة الأشراف» [٤٧٢/٦]: «المحفوظ: حديث أبي عبيدة عن أبيه» .

قال أبو عبيدة: وسمعت من أبي موسى، يقول: كان رسول الله ﷺ يقول: «فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَصِلَ خُطْبَتَكَ بِأَيِّ مِنَ الْقُرْآنِ، تَقُولُ: ﴿آتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنِ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾» [آل عمران: ١٠٢]، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿آتَقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [ي: ١]، ﴿لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]، «أما بعد: ثم تكلم حاجتك».

٧٢٢٢- حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ زَهْرٍ الضَّبِّي، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ يَحْيَى،

= قلت: فكأنه يشير إلى كون (إسماعيل بن حماد) قد غلط في سنده، بذكره أبا موسى الأشعري فيه، وهو كما قال.

والحديث: صحيح ثابت على كل حال؛ فراجع ما علقناه على حديث ابن مسعود الماضي [برقم ٥٢٣٣، ٥٢٣٤] و[رقم ٥٢٥٧]. وقد بسطنا الكلام في تخريجه جداً: في أوائل: «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار». والله المستعان لا رب سواه.

٧٢٢٢- ضعيف بهذا السياق: أخرجه أحمد [٣٩٩/٤]، وابن حبان [٧١٩١]، والطبراني في «الأوسط» [٧/٦٧٣٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣١٨/٦٤]، من طريقين عن يحيى ابن عبد العزيز الشامي الأردني عن عبد الله بن نعيم بن عمار الشامي عن الضحاك بن عبد الرحمن ابن عرزب عن أبي موسى الأشعري به نحوه.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى، إلا بهذا الإسناد، تفرد به يحيى بن حمزة».

قلت: كلا! فلم يتفرد به يحيى؛ بل تابعه عليه الوليد بن مسلم: عند أحمد والمؤلف والباقيين. ورجال الإسناد كلهم ثقات رجال «التهذيب» سوى عبد الله بن نعيم، فهو مختلف فيه، وأراه إلى الضعف أقرب، وهذا هو الذي اعتمده الحافظ في ترجمته من «التقريب» فقال: «لين الحديث».

وفي الإسناد علة أخرى، فالضحاك بن عبد الرحمن: قد جزم أبو حاتم الرازي بكون روايته عن أبي موسى: مرسله، كما في ترجمته من «الجرح والتعديل» [٤٥٩/٤]، وقال الحافظ في =

عن عبد الله بن نعيم، عن الضحاک بن عبد الرحمن بن عرذب الأشعري، عن أبي موسى الأشعري، أن رسول الله ﷺ عقد يوم حنين لأبي عامر الأشعري على خيل الطلب، فلما انهزمت هوازن، طلبها، حتى أدرك دريد بن الصمة، فأسرع به نفسه، فقتل ابن دريد أبا عامر، قال أبو موسى: فشددت على ابن دريد فقتلته، وأخذت اللواء، وانصرفت بالناس إلى رسول الله ﷺ، فلما رأى اللواء بيدي، قال: «أبا موسى، قُتِلَ أَبُو عَامِرٍ؟» قلت: نعم يا رسول الله، قال: فرفع يديه يدعو له، يقول: «اللَّهُمَّ أَبَا عَامِرٍ اجْعَلْهُ فِي الْأَكْثَرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، هذا أو نحوه.

٧٢٢٣- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَرْدَاسٍ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ».

= «إتحاف المهرة» [٣٢/١٠]: «يقال: لم يسمع منه» لكن جزم البخاري في «تاريخه» [٣٣٣/٤]، بكونه قد سمع منه، والمثبت مقدم على النافي.

وللحديث: طريق آخر صحيح عن أبي موسى به نحوه... لكن دون هذا السياق هنا، وسيأتي عند المؤلف [رقم ٧٣١٣]، وقد تسامح الحافظ في «الفتح» [٤٢/٨-٤٣]، وحسن سند الحديث من هذا الطريق هنا، بعد أن عزاه للطبراني وابن عائد وحدثهما، وغفل عن كونه قد ضعف (عبد الله بن نعيم) في «التقريب».

٧٢٢٣- ضعيف: أخرجه ابن ماجه [٩٧٢]، والحاكم [٣٧١/٤]، والدارقطني في «سننه» [١/٢٨٠]، وابن أبي شيبه [٨٨١١]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٥٦٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣٠٨/١]، والبيهقي في «سننه» [٤٧٨٧]، والرويانى في «مسنده» [١/٥٨٦]، والعقيلي في «الضعفاء» [٥٣/٢]، وابن عدى في «الكامل» [١٢٨/٣]، وابن حزم في «الإحكام» [٤/٤١٣]، والخطيب في «تاريخه» [٤١٥/٨] و[٤٥/١١]، وغيرهم من طرق عن الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد البصرى المعروف بـ(عليلة) عن أبيه عن جده عن أبي موسى الأشعري به.

قال البيهقي: «رواه جماعة عن عليلة، وهو الربيع بن بدر، وهو ضعيف». وقال ابن حزم: «عليلة ساقط بإجماع، وأبوه مجهول».

٧٢٢٤- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ،
 عَنْ يُونُسَ بْنِ جَبْرِ، عَنْ حِطَّانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، أَنَّ أَبَا مُوسَى صَلَّى بِهِمْ صَلَاةً، فَلَمَّا
 جَلَسُوا فِي آخِرِ صَلَاتِهِمْ، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَقْرَتِ الصَّلَاةَ بِالْبُرِّ وَالزَّكَاةِ؟ فَلَمَّا انْفَتَلَ أَبُو
 مُوسَى أَقْبَلَ عَلَى الْقَوْمِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ الْقَائِلُ كَلِمَةَ كَذَا وَكَذَا؟ فَأَرَمَ الْقَوْمَ، مَرَّتَيْنِ، قَالَ:
 فَلَعَلَّكَ يَا حِطَّانُ قَلْتَهَا؟ قَالَ: مَا قَلْتَهَا، وَلَقَدْ خَشِيتُ أَنْ تَبْكَعَنِي بِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ:
 أَنَا قَلْتَهَا وَمَا أُرَدْتُ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَمَا تَعْلَمُونَ مَا تَقُولُونَ فِي صَلَاتِكُمْ؟! إِنْ
 نَبَى اللَّهُ ﷻ خَطْبَنَا فَبَيْنَ لَنَا سُنَّتْنَا، وَعَلِمْنَا صَلَاتَنَا، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا
 صُفُوفَكُمْ، ثُمَّ لِيُؤْمِكُمْ أَحَدُكُمْ، فَإِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ، فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: ﴿غَيْرِ
 الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فَقُولُوا: (آمِينَ) يُجِبْكُمْ اللَّهُ،
 فَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ، فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ، وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ، فَقَالَ نَبِيُّ
 اللَّهِ ﷻ: فَتِلْكَ بِنْتُكَ، فَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ،

= وقال البوصيري في مصباح الزجاة [١/١٥١]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف الربيع، ووالده بدر بن عمرو».

قلت: أبوه بدر بن عمر: ليس ضعيفاً، إنما هو شيخ مجهول، انفرد عنه ابنه بالرواية، ولم يوثقه أحد أعرفه، بل قال الذهبي: «فيه جهالة» وقال الحافظ: «مجهول ومضى أن ابن حزم قد جهله أيضاً؛ وقد حاول مغلطاي تقوية حاله بما رددناه عليه في «غرس الأشجار»، و(عمرو بن جراد) مجهول مثل ابنه أيضاً، وبذلك جزم الذهبي والحافظ.

فالإسناد تالف جداً؛ والربيع بن بدر: واه ليس بشيء، وبه وحده: أعله جماعة من المتأخرين. والحديث: ضعفه النووي وابن رجب وابن الملقن والولي العراقي والحافظ وجماعة غيرهم. وله شواهد: كلها واهية الأسانيد، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار». والله المستعان لا رب سواه.

٧٢٢٤- صحيح: أخرجه مسلم [٤٠٤]، وأبو داود [٩٧٢]، والنسائي [٨٣٠، ١٠٦٤]، وابن ماجه [٩٠١]، وأحمد [٤/٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠١، ٤٠٥]، والدارمي [١٣١٢، ١٣٥٨]، وابن خزيمة [١٥٨٤، ١٥٩٣]، وعبد الرزاق [٣٠٦٥]، وابن أبي شيبة [رقم ٢٥٩٥، ٢٩٨٨]، =

يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ: سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ وَسَجَدَ، فَكَبَّرُوا وَأَسْجُدُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَسْجُدُ قَبْلَكُمْ، وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ، قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: فَتِلْكَ بِتِلْكَ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ فَلْيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ قَوْلِ أَحَدِكُمْ: التَّحِيَّاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، سبع كلمات من تحية الصلاة. قال سعيد: فلا أدري، أفي قول أبي موسى كان ذلك، أو شيء كان قتادة يقوله؟ يعني بقوله: سبع كلمات.

= [٢٥٢٩، ٧١٥٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/٢٢١، ٢٣٨، ٢٦٤، ٢٦٥]، والبيهقي في «سننه» [٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢] و[٣٧٧٤]، وفي «القراءة خلف الإمام» [رقم ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٨٩٧]، وأبو عوانة [١/٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٨، ٥٤٠]، والبزار [٨/٣٠٥٦، ٣٠٥٧ / البحر الزخار]، والرويانى في «مسنده» [١/٥٤٨، ٥٦٥، ٥٧٠]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشى عن أبي موسى به... نحوه...

وهو عند ابن أبي شيبة والطحاوي: مختصراً ببعض فقراته، وهو رواية لأحمد والنسائي وأبي عوانة والبيهقي والدارمي وابن خزيمة؛ وهو عند ابن ماجه: بذكر الفقرة الأخيرة المتعلقة بالتشهد وحسب، وزاد في آخره هو والنسائي والرويانى زيادة غير محفوظة، وهى قوله: (سبع كلمات هن تحية الصلاة) وليس ذكر التشهد فى آخره: عند أحمد وابن خزيمة، وهو رواية للبيهقي وأبي عوانة والنسائي.

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجاة» [١/١٤٠]: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رواه مسلم فى «صحيحه» وأبو داود والنسائي فى «سننهما» من هذا الوجه دون طرفه الآخر...» يعنى قوله فى آخره عند ابن ماجه «سبع كلمات هن تحية».

قلت: وهو كما قال؛ وقد صرح قتادة بالسماع من يونس بن جبير عند الطحاوي فى رواية له [١/٢٦٥]، بإسناده صحيح إليه به...، وفى هذا رد على البخارى فى إعلاله الحديث بكون قتادة لم يذكر مسماعه فيه من يونس، كما ذكر ذلك فى «القراءة خلف الإمام».

= وهكذا روى هذا الحديث : همام وأبو عوانة وهشام وابن أبي عروبة ومعممر ، كلهم عن قتادة به . . . وتابعهم : شعبة وأبان العطار وعدى بن أبي عمارة ، وقد خرَّجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» .

وقد خالفهم جميعاً سليمان التيمي ، فرواه عن قتادة بإسناده عن أبي موسى الأشعري به نحوه . . . وزاد فيه قوله : (وإذا قرأ فأنصتوا) ، أخرجه مسلم وأبو داود [٩٧٣] ، والدارقطني في «سننه» [٣٣٠ / ١] ، والمؤلف [يرقم ٧٣٢٦] ، وابن المنذر في «الأوسط» [٣ / ١٠٥ - ١٠٦] ، وابن ماجه [٨٤٧] ، وأحمد [٤ / ٤١٥] ، وأبو عوانة [١ / ٤٥٧ ، ٤٥٨] ، والبزار [٨ / رقم / ٣٠٥٩ البحر الزخار] ، والبيهقي في «سننه» [٢٧٠٩] ، وغيرهم من طرق عن سليمان التيمي به . . . وهو عند ابن ماجه وأحمد وغيرهما - كالمؤلف - مختصراً ببعض فقراته وحسب ، وعند الجميع : تلك الزيادة المشار إليها .

قلت : وقد اختلف أئمة الحديث ونقاده في حكم تلك الزيادة ! فصحتها الإمام أحمد ومسلم وابن حزم وابن عبد البر ومغلطاي وابن التركمانى وأكثر المتأخرين ، وأعلها : أبو داود والبخارى وأبو حاتم وابن معين وأبو على النيسابورى وابن خزيمة والدارقطنى والحاكم والبيهقى وغيرهم .

■ والصواب : مع من أعلها إن شاء الله ؛ وقد ذكرنا برهان ذلك في «غرس الأشجار» وقد روى سالم بن نوح هذا الحديث عن سعيد بن أبي عروبة وعمر بن عامر كلاهما عن قتادة بإسناده به . . . وذكر فيه تلك الزيادة أيضاً ، وهو غلط من سالم ، كما جزم به البيهقى وغيره .

ثم جاء مجاعة بن الزبير : وروى هذا الحديث عن قتادة وزاد فيه تلك الزيادة أيضاً ، ومجاعة شيخ ضعيف ليس بحجة ، والمحفوظ عن قتادة : هو ما رواه كبار أصحابه عنه بإسناده به . . . دون تلك الزيادة .

نعم : قد وردت تلك الزيادة في حديث أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة به . . . أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه وجماعة .

وقد أنكر ابن معين والبخارى وأبو حاتم الرازى وجماعة : تلك الزيادة في حديث أبي هريرة ، وجزموا بكون الحديث محفوظاً دونها ، وهو كما قالوا إن شاء الله .

وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث بما لا مزيد عليه في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» والله المستعان لا رب سواه .

٧٢٢٥- حَدَّثَنَا جَبَّارَةُ بْنُ مَغْلَسِ الْحَمَانِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّهْشَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا».

٧٢٢٦- حَدَّثَنَا جَبَّارَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فَنَاءَ أُمَّتِي فِي الطَّعْنِ وَالطَّاعُونَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَرَفْنَا الطَّعْنَ، فَمَا الطَّاعُونَ؟ قَالَ: «وَحَزْ أَعْدَائِكُمْ مِنَ الْجِنِّ، وَفِيهِ شَهَادَةٌ».

= • تنبيه: قوله في آخر الحديث: (سبع كلمات من تحية الصلاة) وقعت تلك الجملة: هنا على الشك في قائلها! هل هو أبو موسى الأشعري أم قتادة؟! شك سعيد بن أبي عروبة في هذا، ووقعت تلك الجملة: عند ابن ماجه. ورواية النسائي: في سياق الحديث بالمرفوع بدون شك، ووقعت عند الروياني: من قول قتادة نفسه دون شك، وهذا الأخير، هو الأقرب إن شاء الله.

٧٢٢٥- صحيح: أخرجه ابن ماجه [١٩٣١]، والمؤلف في «المعجم» [رقم ١٢٤]، من طريق جبارة ابن المغلس عن أبي بكر النهشلي عن أبي بكر ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١/ ٣٤٠]: «هذا إسناد فيه جبارة بن المغلس، وهو ضعيف».

قلت: بل جبارة واه على التحقيق، وباقي رجال الإسناد ثقات من رجال «الصحيح» وقد اختلف في سماع أبي بكر ابن أبي موسى من أبيه! والحديث: صحيح على كل حال؛ فله شواهد عن جماعة من الصحابة به... مضى منها حديث علي [برقم ٣٦٠]، وحديث جابر [برقم ١٨٩٠]، وحديث أبي هريرة [برقم ٦٦٤١]، والله المستعان لارب سواه.

٧٢٢٦- صحيح: أخرجه أحمد [٣٢/ ٥٢٠-٥٢١ / طبعة الرسالة]، والبيهقي في «الدلائل» [٦/ ٣٨٤ / الطبعة العلمية]، من طريق يحيى بن أبي بكير عن أبي بكر النهشلي عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك عن أبي موسى الأشعري به نحوه.

قال العراقي في «أماله على المستدرک» بعد أن ساقه من طريق أحمد: «هذا إسناد صحيح». نقله عنه الحافظ في بذل الماعون في «فضل الطاعون» [ص ١١٧ / طبعة دار العاصمة]. =

= قلتُ: وهو كما قال؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» وأبو بكر النهشلى قد اختلف فى اسمه على أقوال، وهو مشهور بكنيته؛ وأسامة بن شريك صحابى معروف، وحديثه عند أصحاب «السنن» . . . وقد تحرف اسم (يحيى بن أبى بكير) عند البيهقى إلى (يحيى بن كثير) وقد نقله الحافظ فى «بذل الماعون» [ص ١١٧]، عن البيهقى على الصواب، فقال: «وقد تابعه - يعنى الإمام أحمد - العباس بن محمد الدورى عن يحيى بن أبى بكير، أخرجه البيهقى فى الدلائل . . .» .

قلتُ: وقد اختلف فى سنده على ابن أبى بكير، فرواه عنه الإمام أحمد وعباس الدورى على الوجه الماضى؛ وخالفهما الفضل بن سهل الأعرج، فرواه عن ابن أبى بكير فقال: عن أبى بكر النهشلى عن زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك عن أبى موسى الأشعرى به نحوه . . . فجعل شيخ زياد فيه: (قطبة) بدل (أسامة بن شريك) هكذا أخرجه البزار [٨/ رقم ٢٩٨٦/ البحر الزخار]، قال: حدثنا سهل به . . .

قال البزار: «هكذا رواه أبو بكر النهشلى عن زياد عن قطبة عن أبى موسى . . .» .

قلتُ: جزم الحافظ فى «بذل الماعون» [ص ١١٧]، بكون ذلك وهماً من البزار أو شيخه، وكأنه مال إلى الثانى فقال: «فإن أحمد بن حنبل أحفظ من الفضل بن سهل وأتقن» ثم ذكر متابعة العباس الدورى لأحمد بن حنبل عند البيهقى فى «الدلائل» وهو كما قال، والمحفوظ عن ابن أبى بكير: هو الوجه الأول .

نعم: قد اختلف فى سند هذا الحديث على زياد بن علاقة على ألوان، ذكرها الدارقطنى فى «علله» [٧/ ١٣٦، ١٣٧] و[٧/ ٢٥٥-٢٥٧]، وأشار إلى أن أكثر تلك الألوان محفوظة، وهذا ما رجحه الحافظ فى «الفتح» [١٠/ ١٨١-١٨٢]، وفى «بذل الماعون» [ص ١١٢-١١٣، ١١٤، ١١٥]، وجزم بأن أمثل طرقه: هو طريق أبى بكر النهشلى هنا .

وللحديث: طريق آخر يرويه أبو بلج الفزارى عن أبى بكر ابن أبى موسى الأشعرى بنحو الفقرة الثانية منه فقط، أخرجه أحمد [٤/ ٤١٣]، والحاكم [١/ ١١٤]، والبزار [٨/ رقم ٣٠٩١/ البحر الزخار]، والرويانى فى «مسنده» [١/ رقم ٥١٤/ طبعة قرطبة]، وغيرهم من طرق عن أبى بلج يحيى الفزارى به .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم . . .» .

٧٢٢٧- حَدَّثَنَا بِنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ».

قلتُ: كذا قال، وقد تعقبه العراقي في «أماله على المستدرک»: فقال: «لم يحتج مسلم بـ (أبي بلج)، وإنما روى له أصحاب «السنن».

ولكن للحديث طرق يرتفع بها إلى درجة الصحة... نقله عنه الحافظ في «بذل الماعون» [ص ١١٧ / طبعة العاصمة].

قلتُ: لكن أبا بلج هذا قد اختلف فيه، والتحقيق أنه شيخ قوى الحديث؛ وقد قوى الحافظ طريقه هذا في «بذل الماعون» [ص ١١٦]، وأشار إلى ذلك في «الفتح» [١٠ / ١٨٢].

وأبو بكر ابن أبي موسى: قد اختلف في سماعه من أبيه.

وللحديث: طرق أخرى وشواهد يقوى بعضها بعضاً؛ وهو حديث صحيح ثابت كما جزم به العراقي والحافظ وجماعة، وقديماً: صححه ابن خزيمة والحاكم. والله المستعان.

٧٢٢٧- صحيح: أخرجه أبو داود [٢٠٨٥]، والترمذي [١١٠١]، وابن ماجه [١٨٨١]، وأحمد

[٤ / ٣٩٤، ٤١٣، ٤١٨]، والدارمي [٢١٨٢] و[٢١٨٣]، وابن حبان [٤٠٧٧، ٤٠٧٨،

٤٠٨٣، ٤٠٩٠]، والحاكم [٢ / ١٤٨، ١٨٦، ١٨٧]، والدارقطني في «سننه» [٣ / ٢١٨]،

والطيالسي [٥٢٣]، وسعيد بن منصور في «سننه» [١ / رقم ٥٢٧]، وابن أبي شيبة [١٥٩٣٧،

٣٦١١٨، ٣٦١١٩]، وابن الجارود [٧٠٢، ٧٠٣]، والبيهقي في «سننه» [٧ / ١٠٧، ١٠٨،

١٠٩]، وفي «المعرفة» [١٠ / ٣٣]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣ / ٨، ٩]، والبغوي في

«شرح السنة» [٩ / ٣٨]، وغيرهم من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة بن أبي موسى

الأشعري عن أبيه به.

قلتُ: قد اختلف في وصل هذا الحديث وإرساله على أبي إسحاق، والوجهان جميعاً:

محفوظان كما جزم بذلك الذهلي وابن حبان والدارقطني وجماعة؛ وهو حديث صحيح

ثابت؛ صححه ابن المديني والذهلي وجماعة من المتقدمين والمتأخرين؛ وقد أشار البخاري

والإمام أحمد إلى صحته أيضاً.

ولم ينفرد به أبو إسحاق عن أبي بردة: بل تابعه عليه ابنه يونس ابن أبي إسحاق وعثمان بن

عاصم الأسدي؛ وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً.

٧٢٢٨- حَدَّثَنَا عَقَبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَارِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ إِيَادِ بْنِ لَقِيْطٍ، عَنْ قَرْظَةَ بْنِ حَسَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ عَلَى مَنْبَرِ الْبَصْرَةِ، يَقُولُ: سئِلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ وَأَنَا شَاهِدٌ، فَقَالَ: «لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، لَا يُجَلِّيْهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ، وَلَكِنْ سَأَحَدُّكُمْ بِمَشَارِيطِهَا، وَمَا بَيْنَ أَيْدِيهَا، إِنَّ بَيْنَ يَدَيْهَا رَدْمًا مِنَ الْفِتَنِ، وَهَرَجًا، فَقِيلَ: وَمَا الْهَرَجُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هُوَ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ: الْقَتْلُ، وَأَنْ تَخْفَ قُلُوبُ النَّاسِ، وَأَنْ يُلْقَى بَيْنَهُمُ التَّنَاكُرُ، فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يَعْرِفُ أَحَدًا، وَيُرْفَعُ ذُووُ الْحِجَبِيِّ، وَتَبْقَى رَجْرَجَةٌ مِنَ النَّاسِ لَا تَعْرِفُ مَعْرُوفًا، وَلَا تُنْكِرُ مُنْكَرًا».

٧٢٢٨- ضعيف: أخرجه الواحدى فى «أسباب النزول» [ص ١٥٣ / طبعة البابى الحلبي] من طريق المؤلف به . . .

قلت: وهذا إسناد ساقط معلول، رجاله كلهم موثقون سوى عبد الغفار بن القاسم، وهو أبو مريم الكوفى ذلك التالف المشهور، وقد رماه أبو داود وغيره بوضع الحديث، وتركه أكثر النقاد، وهو من رجال «الميزان» و«لسانه» [٤ / ٤٢].

وشيخه: (قرظة بن حسان) انفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات»، وباقى رجال الإسناد من رجال «الصحيح» ويونس: هو ابن بكير.

وقد خولف عبد الغفار فى «سنده»، خالفه عبيد الله بن إياد بن لقيط، وهو ثقة مشهور، فرواه عن أبيه إياد بن لقيط، عن حذيفة بن اليمان به نحوه . . .

فأسقط منه الوساطة بين إياد وأبى موسى؛ ثم نقله إلى (مسند حذيفة)، هكذا أخرجه أحمد [٣٨٩ / ٥]، من طريق يحيى بن أبى بكير عن عبيد الله بن إياد به .

قلت: وهذا الوجه هو المحفوظ عن إياد بلا ريب.

وقد أورده الهيثمى فى «المجمع» [٦٠٢ / ٧]، ثم قال: «رواه أحمد، ورجال الصحيح» وهو كما قال؛ وسنده قوى؛ لولا أنى لم أتحقق من سماع إياد من حذيفة، وأراه لم يسمع إن شاء الله . فالإسناد منقطع، وقد تسرع الإمام الألبانى فى «الصحيحه» [٢٧٠ / ٦]، وقال: «إسناده صحيح على شرط مسلم» وغفل عن أن مسلماً لم يخرج بتلك الترجمة فى «صحيحه» حديثاً قط، والله المستعان لا رب سواه .

٧٢٢٩- حَدَّثَنَا بِنْدَارٌ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ قَتِيْبَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، سَمِعَ أَبَا بَرْدَةَ، سَمِعَ أَبَا مُوسَى، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ فَلْيَسْتَأْذِنَهَا».

٧٢٣٠- حَدَّثَنَا بِنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ .

٧٢٣١- حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ زَيْدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ مَرَّ بِالصَّخْرَةِ مِنَ الرُّوحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا، مِنْهُمْ مُوسَى نَبِيُّ اللَّهِ، حُفَاءَةً عَلَيْهِمُ الْعَبَاءُ، يُؤْمُونَ بِبَيْتِ اللَّهِ الْعَتِيقِ».

٧٢٢٩- صحيح: قال الهيثمي في «المجمع» [٥١٢/٤]: (رواه أبو يعلى والطبراني، ورجال أبي يعلى، رجال الصحيح).

قلت: وهو كما قال، ويونس هو ابن أبي إسحاق السبيعي؛ وأبو بردة: هو ابن أبي موسى الأشعري؛ وفي يونس: مقال معروف؛ إلا أنه صدوق متماسك؛ فالإسناد صالح، لكن اختلف فيه على يونس، فرواه عنه سلم بن قتيبة على الوجه الماضي موصولاً؛ وخالفه عبد الله ابن داود - وهو الخريبي الثقة المأمون - فرواه عن يونس فقال: عن أبي بردة به مثله مرسلًا، ليس فيه أبو موسى الأشعري، هكذا أخرجه المؤلف في الأتني [برقم ٧٢٣٠]، من طريق محمد ابن بشار عن عبد الله بن داود به .

قلت: أخشى أن يكون يونس قد اضطرب فيه .

لكن معني الحديث صحيح ثابت من طرق عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث ابن عباس [برقم ٢٥٢٦]، وحديث عائشة [برقم ٤٨٠٣]، وحديث أبي هريرة [برقم ٦٠١٣]، والله المستعان لا رب سواه .

٧٢٣٠- صحيح: انظر قبله .

٧٢٣١- ضعيف: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [١٦٦/٦١]، من طريق المؤلف به .

قلت: هذا إسناد واه، وقد خولف فيه يونس بن بكير، خالفه عبيد الله بن موسى، فرواه عن إبراهيم بن إسماعيل فقال: عن صالح بن كيسان عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أبيه عن أبي موسى الأشعري به نحوه . . .

٧٢٣٢- حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَمْوِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ ابْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنِي أَبُو بَرْدَةَ ابْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي

= أخرجهُ أبو نعيم في «الحلية» [٢٥٩/١-٢٦٠]، والمؤلف [٧٢٧١]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [١٥٣/٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٣٠/٣٢] و[١٦٦/٦١] من طريق عبيد الله به . . . وهو عند أبي نعيم والمؤلف: مختصراً.

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه العقيلي في «الضعفاء» [٣٦/١]، وهذا الوجه هو الأشبه؛ وإن كان لا يبعد أن يكون يزيد الرقاشي - قد اضطرب فيه، ومدار الحديث عليه؛ وهو شيخ ضعيف منكر الحديث، بل تركه جماعة أيضاً، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٥٠٢/٣]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٥٣/٣].

وأبوه (أبان الرقاشي) ضعفه ابن معين، كما نقله عنه ابن حبان في «المجروحين» [٩٨/١]، وتعقبه بقوله: «وهذا شيء لا يتهيأ لي الحكم به؛ لأنه لا راوي له عنه؛ إلا ابنه يزيد، ويزيد: ليس بشيء في الحديث، فلا أدري: التخليط في خبره منه أو من أبيه، على أنه لا يجوز الاحتياج بخبره على الأحوال كلها؛ لأنه لا راوي له غير ابنه».

وقال أبو حاتم الرازي: «لم يصح حديثه» نقله عنه ابنه في الجرح والتعديل [٢٩٥/٢]، وترجمه البخاري في «تاريخه» [٤٥١/١]، وفي «الضعفاء الصغير» [ص ٢٠]، وقال: «لم يصح حديثه» وقد جزم العقيلي بكون مراد البخاري بقوله الماضي: يعني هذا الحديث هنا، ثم ساقه له في ترجمته من «الضعفاء» [٣٦١/١].

وقال ابن عدى في ترجمته من «الكامل» [٣٨٨/١]: «ومقدار ما يرويه: ليس بمحفوظ، على أن له مقدر خمسة أو ستة أحاديث مخرجها مظلمة».

قلت: وإسماعيل بن إبراهيم في سنده: هو ابن مجمع الأنصاري المدني؛ وهو شيخ واه هو الآخر، وهو ورجال الإسناد جميعاً من رجال «التهذيب» سوى أبان الرقاشي.

والحديث: أورده المنذرى في «الترغيب» [١١٨/٣]، ثم قال: «رواه أبو يعلى والطبراني، ولا بأس بإسناده في المتابعات».

قلت: وهذا تسامح منه لا يخفى؛ بل إسناده متروك كما عرفت.

وللحديث: شواهد كلها تالفة، مضى منها حديث أنس [برقم ٤٢٧٥].

٧٢٣٢- صحيح: أخرجه ابن حبان [٧١٩٤]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٢٧٥٠]، والبخاري =

البحر حتى جئنا مكة وإخوتى معى : أبو عامر بن قيس ، وأبو رهم بن قيس ، ومحمد بن قيس ، خمسون من الأشعريين ، وستة من عك ، ثم هاجرنا فى البحر حتى أتينا المدينة .

٧٢٣٣- قَالَ : فقال أبو بردة : فقال أبو موسى : وكان رسول الله ﷺ يقول : « إِنَّ لِلنَّاسِ هِجْرَةً وَاحِدَةً ، وَلَكُمْ هِجْرَتَانِ » .

٧٢٣٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَمْوِيِّ ، حَدَّثَنِى أَبِي ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ ابْنَ

[٨ / رقم ٣١٥٩ / البحر الزخار] ، وأبو نعيم فى «المعرفة» [١ / رقم ٦٩١] ، وابن منده فى «الصحابة» كما فى «الإصابة» [٦ / ٣١] ، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٢٢ / ٢٩-٣٠] ، من طريقين عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبید الله المدنى عن أبى بردة بن أبى موسى الأشعري عن أبيه به نحوه . . . وهو عند البزار : مختصراً بالفقرة المرفوعة فى آخره وحسب . قال البزار : «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن طلحة بهذا الإسناد إلا أبو أسامة» . قلتُ : يعنى حماد بن أسامة ؛ ولم ينفرد به عن طلحة به ، بل تابعه عليه يحيى بن سعيد الأموى عند الآخرين .

وسند الحديث قوى ، رجاله ثقات رجال «الصحيح» وفى طلحة مقال معروف ؛ إلا أنه صدوق متماسك جيد الحديث ، ولم ينفرد به ، بل تابعه عليه بريد بن عبد الله بن أبى بردة عن أبى بردة عن أبى موسى به نحوه فى سياق طويل . . . مع مخالفة له فى بعض فقراته هنا . أخرجه البخارى [٣٦٦٣ ، ٣٩٩٠] ، ومسلم [٢٥٠٢ ، ٢٥٠٣] ، والنسائى فى «الكبرى» [٨٣٨٩] ، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢ / ٧٤-٧٥] ، والمؤلف [برقم ٧٣١٦] ، والبغوى فى «شرح السنة» [١١ / ٩٧-٩٨-٩٩] ، والبيهقى فى «الدلائل» [٤ / رقم ١٥٩٤] ، وغيرهم من طريق يزيد بن عبد الله به .

قلتُ : وهو من هذا الطريق : عند أبى داود [٢٧٢٥] ، والترمذى [١٥٥٩] ، وأحمد [٤ / ٤٠٥] ، وجماعة ؛ ولكن مختصراً ببعض فقراته وحسب .

٧٢٣٣- صحيح : هذا جزء متصل بالذى قبله .

٧٢٣٤- صحيح : هذا إسناد قوى ؛ رجاله كلهم من رجال «الصحيح» وفى سعيد بن يحيى الأموى وأبيه : كلام خفيف ؛ وقد احتج بهما الشيخان .

وللحديث : طريق آخر يأتى [برقم ٧٢٤٧ ، ٧٢٥٥] ، والله المستعان .

عبد الله بن أبي بردة، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ الْهَرَجَ»، قلنا: وما الهرج؟ قال: «الْقَتْلُ، الْقَتْلُ، حَتَّى يَقْتُلَ الرَّجُلُ جَارَهُ، وَابْنَ عَمِّهِ، وَأَبَاهُ»، قَالَ: فَرَأَيْتَا مَنْ قَتَلَ أَبَاهُ زَمَانَ الْأَزَارِقَةَ.

٧٢٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ، عَنْ دَاوُدَ،

٧٢٣٥- صحيح بلفظ: «برئ» دون «لعن»: هذا إسناد ضعيف معلول، رجاله كلهم ثقات سوى (عبد الأعلى النخعي) فهو شيخ مجهول الحال، انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٥ / ١٢٨]، وداود في سننه: هو ابن أبي هند الثقة المأمون؛ وقد اختلف عليه في إسناده، فرواه عنه علي بن مسهر على الوجه الماضي؛ وخالفه خالد الطحان، فرواه عنه فقال: عن أبي حرب بن أبي الأسود عن عبد الأعلى النخعي أن أبا موسى الأشعري قال... وذكره مثله. هكذا أخرجه ابن حبان [٣١٥٤] من طريق وهب بن بقية عن خالد به.

قلت: وهذا أصح عن داود؛ ومداره على عبد الأعلى، وقد عرفت حاله؟! ولم يثبت سماعه من أبي موسى أيضاً، وباقي رجال الإسناد ثقات من رجال «الصحيح».

ولداود بن أبي هند فيه إسناد آخر يرويه عن عاصم الأحول عن صفوان بن محرز عن أبي موسى قال: (إني برئ من برئ من رسول الله ﷺ وإن رسول الله ﷺ برئ ممن حلق وسلق وخرق)، أخرجه مسلم [١٠٤]، وأحمد [٤١٦/٤] - واللفظ له - والبخاري في «تاريخه» [٤٨٦/٦]، والدارقطني في «الأفراد» [٢ / رقم ٤٤ / طبعة التدمرية]، والبزار [٨ / رقم ٣٠٤٥ / البحر الزخار]، وغيرهم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد عن أبيه عن داود بن أبي هند به.

قال البزار: «لا نعلم روى ما ورد عن عاصم الأحول حديثاً مسنداً إلا هذا الحديث، ولا رواه عن داود إلا عبد الوارث...».

وقال الدارقطني: «حديث غريب من حديث داود بن أبي هند عن عاصم بن سليمان الأحول، تفرد به عبد الوارث بن سعيد عنه».

قلت: وللحديث: طرق أخرى - أكثرها ثابت - عن أبي موسى الأشعري به نحو اللفظ الماضي؛ وهي مخرجة في «غرس الأشجار»، وكلها بلفظ: (برئ رسول الله ﷺ)، ولم يرد اللعن في أوله إلا في هذا الطريق هنا؛ وهو ضعيف كما عرفت.

عن عبد الأعلى النخعي، عن أم عبد الله، قالت: قال لي أبو موسى في مرضه: ألا أخبرك بمن لعن رسول الله ﷺ؟ قال: قلت: بلى، قال: «لَعَنَ مَنْ حَلَقَ، أَوْ سَلَقَ، أَوْ خَرَقَ».

٧٢٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثَ، عَنْ بَرِيدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَمَا فَتَحَتْ خَيْبَرَ بِثَلَاثَ، فَأَسْهَمَ لَنَا، وَلَمْ يَسْهَمْ لِأَحَدٍ لَمْ يَشْهَدْ الْفَتْحَ غَيْرَنَا.

٧٢٣٧- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامِ الْبَزَارِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ

= وورد اللعن في طريق آخر مغموز عن أبي موسى، يرويه عنه القرئح الضبي، والقرئح شيخ مخضرم مختلف فيه، وروايته عند النسائي وجماعة؛ وقد خالفه جماعة كلهم روه عن أبي موسى، ولم يذكروا اللعن في أوله، وإنما قالوا: (برئ رسول الله ﷺ)، وقولهم هو المحفوظ إن شاء الله.

٧٢٣٦- صحيح: أخرجه البخاري [٣٩٩٢]، وابن أبي شيبة [٣٣٢٢١، ٣٦٨٨٨]، وعنه مسلم [٢٦٢٧]، والترمذي [١٥٥٩]، وأحمد [٤/٤٠٥]، ويحيى بن معين في «جزء من حديثه» [رقم ١٦]، وأبو عوانة [رقم ٦٨٧٨]، والطحاوي في «المشكل» [٧/٣٥٤]، والبزار [٨/رقم ٣١٨٧/ البحر الزخار]، والبيهقي في «سننه» [١٢٦٩٦]، وجماعة من طريق حفص بن غياث عن بريد ابن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة ابن أبي موسى عن أبي موسى به نحوه... ولفظ الترمذي: (قدمت على رسول الله ﷺ في نفر من الأشعريين خيبر؛ فأسهم لنا مع الذين افتتحوها).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

قلت: وقد توبع عليه حفص بن غياث: تابعه أبو أسامة حماد بن أسامة على نحوه في سياق طويل يأتي [برقم ٧٣١٦].

٧٢٣٧- صحيح: أخرجه البخاري [٤٧٣٢، ٤٧٧٢، ٥١١١، ٧١٢١]، ومسلم [٧٩٧]، وأبو داود [٤٨٣٠]، والترمذي [٢٨٦٥]، والنسائي [٥٠٣٨]، وابن ماجه [٢١٤]، وأحمد [٤/٣٩٧، ٤٠٣، ٤٠٨]، والدارمي [٣٣٦٣]، وعبد الرزاق [٢٠٩٣٣]، وابن أبي شيبة [٣٠١٧٢]، وابن حبان [٧٧٠، ٧٧١]، وأبو عوانة [٢/٤٥٣-٤٥٤]. =

أبي موسى، أظنه رفعه، قال: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْأُتْرُجَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ التَّمْرَةِ، لَيْسَ لَهَا رِيحٌ، وَطَعْمُهَا حُلْوٌ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرِّيحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْحَنْظَلَةِ، لَيْسَ لَهَا رِيحٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ».

٧٢٣٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ ابْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُعْطِيَتْ فَوَاتِحُ الْكَلِمِ وَخَوَاتِمُهُ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمْنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَعَلِمْنَا التَّشْهَدَ.

= والبزار [٨/ رقم ٢٩٨٤، ٢٩٨٥/ البحر الزخار]، والرويانى فى «مسنده» [١/ رقم ٤٣٨]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس بن مالك عن أبي موسى الأشعري به نحوه. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: قد اختلف فى سنده على قتادة، كما شرحنا ذلك فى غير هذا المكان؛ وهذا الوجه: هو المشهور عنه.

٧٢٣٨- ضعيف بهذا السياق والتمام: أخرجه ابن أبى شيبة [٢٩٩٨]، وابن عرفة فى «جزئه» [رقم ٣٣]، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ١٣٦٨/ طبعة دار طيبة]، والخطيب فى موضح «الأوهام» [٢/ ٥٣٥] من طريق هشيم بن بشير عن عبد الرحمن بن إسحاق عن أبى بردة ابن أبى موسى عن أبى موسى الأشعري به. قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٤٧١]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى. وهو ضعيف».

قلت: بل هو شيخ منكر الحديث كما قال الإمام أحمد؛ وهو إلى الترك أقرب منه إلى غيره، راجح ترجمته من «التهذيب وذبوله». وباقى رجال الإسناد ثقات من رجال «الصحيح».

وللفقرة الأولى من الحديث: شواهد عن عمرو بن العاص وأبى هريرة وغيرهما؛ إلا أنها منكرة الأسانيد على التحقيق، وإنما صحت تلك الفقرة: من قول ابن مسعود موقوفاً عليه عند أحمد [١/ ٤٣٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٣٧، ٢٦٣] وغيرهما.

ويغنى عن تلك الفقرة: حديث أبى هريرة مرفوعاً: (أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ . . .) أخرجه مسلم والبخارى وجماعة كثيرة من طرق عنه به . . .

٧٢٣٩- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَرْدَاسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ الْأَجْلَحِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، يَعْنِي عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ بِهَا أَشْرَبَةٌ، فَمَا أَشْرَبَ مِنْهَا وَمَا أَدْعُ؟ قَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قُلْتُ: الْبِتْعُ وَالْمَزْرُ، قَالَ: «وَمَا الْبِتْعُ وَالْمَزْرُ؟» قُلْتُ: الْبِتْعُ مِنَ الْعَسَلِ يَشْتَدُّ حَتَّى يَسْكُرَ، وَالْمَزْرُ مِنَ الذَّرَّةِ يَشْتَدُّ حَتَّى يَسْكُرَ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْرَبْ مُسْكِرًا، فَإِنِّي حَرَمْتُ كُلَّ مُسْكِرٍ».

= وقد مضى بعضها [برقم ٦٢٨٧، ٦٤٩١].

وللفقرة الثانية المتعلقة بتعليم التشهد: طريق آخر صحيح عن أبي موسى الأشعري به نحوه في سياق طويل.. أخرجه مسلم وجماعة، وقد مضى [برقم ٧٢٢٤]. وله شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه أيضاً.. وهي مخرجة في «غرس الأشجار». والحديث هنا: ضعيف بهذا السياق والتمام. والله المستعان.

٧٢٣٩- صحيح: أخرجه النسائي [٥٦٠٣]، وأحمد [٤/٤٠٢]، والطحاوي في «المشکل» [١٢/٥٠٣]، والخطيب في «تاريخه» [١٣/١٠٨] من طريقين عن الأجلح بن عبد الله الكندي عن أبي بكر ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه به نحوه.. وليس عند أحمد والخطيب قوله: (فإني حرمت... إلخ).

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات سوى الأجلح الكندي؛ فهو شيخ شيعي مختلف فيه، والتحقيق بشأته: أنه ضعيف لا يحتج به، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»، وفي الإسناد علة أخرى، وهي أن أبا بكر ابن أبي موسى قد اختلف في سماعه من أبيه، لكن للحديث طرق أخرى ثابتة عن أبي موسى به نحوه.. منها:

١- ما رواه سعيد بن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن جده به نحوه مع اختصار في تفسير أبي موسى للبتع، والمزر، وكذا دون قوله: (لا تشرب مسكراً، فإنني حرمت) أخرجه البخاري [٤٠٨٧، ٤٠٨٨، ٥٧٧٣]، ومسلم [١٧٣٣، ٢٠٠١، ٢٠٠٢]، وأبو داود [٣٦٨٤]، والنسائي [٥٦٠٤]، وأحمد [٤/٤١٠، ٤١٧]، وابن حبان [٥٣٧٦]، والطيالسي [٤٩٧]، وعبد الرزاق [٥٩٥٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/٢١٧]، وفي «المشکل» [١٢/٤٩٧، ٥٠١]، والبيهقي في «سننه» [١٧١٣٩، ١٧١٤٠]، وجماعة من طرق عن سعيد ابن أبي بردة به نحوه.

٧٢٤٠- حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر بن ميسرة الجشمي، حَدَّثَنَا يحيى بن سعيد، حَدَّثَنَا قرة بن خالد، حَدَّثَنَا حميد بن هلال، حَدَّثَنَا أبو بردة، عن أبي موسى، قال: أقبلت إلى رسول الله ﷺ أنا ورجلان من الأشعريين: أحدهما عن يميني، والآخر عن يساري، فكلاهما سأل رسول الله ﷺ العمل وهو يستاك، فقال: «مَا تَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ- أَوْ- يَا أَبَا مُوسَى؟» قال: والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما، وما شعرت أنهما يطلبان العمل، قال: فكأنني أنظر إلى سواكه وهو تحت شفته قلصت، ثم قال: «يَا أَبَا مُوسَى إِنَّا لَا- أَوْ لَنْ- نَسْتَعْمِلَ عَلَى عَمَلِنَا مِنْ أَرَادَهُ، وَلَكِنْ اذْهَبْ أَنْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ- أَوْ يَا أَبَا مُوسَى»، فبعثه على اليمن، ثم أتبعه معاذ بن جبل، فلما قدم عليه، قال له: انزل، وألقى له وسادةً.

= قلت: وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

٢- ومنها: ما رواه قرة بن خالد عن سيار أبي الحكم عن أبي بردة ابن أبي موسى عن أبي موسى به نحوه باختصار.

ولفظ المرفوع في آخره: (أنهاكم عن كل مسكر). أخرجه أحمد [٤/٤٠٧]، والمؤلف [٧٢٤١]، وابن الجارود [٨٥٦]، والطحاوي في «المشکل» [١٢/٥٠٢]، والبيهقي في «سننه» [١٧١٣٨]، والخطيب في «تاريخه» [٣/٧٣]، وغيرهم من طريق يحيى القطان عن قرة بن خالد به. قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح». وقد استوفينا طرقه في «غرس الأشجار».

ولقوله: (لا تشرب مسكراً) طريق آخر: عند النسائي [٥٥٩٦]، ورجالهم ثقات رجال «الصحيح». والله المستعان لا رب سواه.

٧٢٤٠- صحيح: أخرجه البخاري [٢١٤٢، ٦٥٢٥]، ومسلم [١٧٣٣]، وأبو داود [٤٣٥٤]، والنسائي [٤]، وأحمد [٤/٤٠٩]، وابن حبان [١٠٧١]، وأبو عوانة [٤/٣٠، ٣٧٩]، والبخاري [٨/٣١٣١] البحر الزخار، والرويانى في «مسنده» [٤٤٤]، والبيهقي في «سننه» [١٦٥٩٩]، وفي «الدلائل» [٥/٤٠١-٤٠٢]، وغيرهم من طريق يحيى بن سعيد القطان عن قرة بن خالد عن حميد بن هلال عن أبي بردة ابن أبي موسى عن أبي موسى به نحوه. . . . وليس عند النسائي قوله: (فلما قدم عليه. . . إلخ). وهو عند الباقيين في سياق أتم في آخره. =

٧٢٤١- حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر، حَدَّثَنَا يحيى بن سعيد، حَدَّثَنَا قرة بن خالد، حَدَّثَنَا سيار أبو الحكم، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: قلت: يا رسول الله، إن أهل اليمن يتخذون شراباً، البتع من العسل، والمزر من الذرة والشعير، قال: «أنهاكم عن كلِّ مُسْكَرٍ».

٧٢٤٢- حَدَّثَنَا محمد بن الخطاب، حَدَّثَنَا محمد بن عبد الملك، حَدَّثَنَا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، قال: دخلت امرأة ابن مظعون على نساء النبي ﷺ، فرأيتها سيئة الهيئة، فقلن لها: ما لك؟ ما في قريش رجل أغنى من بعلك! قالت: ما كنا منه من شيء: أما نهاره فصائمٌ، وأما ليله فقائمٌ، قال: فدخل النبي ﷺ، فذكرن ذلك له، قال: فلقية النبي ﷺ فقال: «يَا عُمَانُ، أَمَا لَكَ بِي أُسْوَةٌ؟» قال: وما ذاك يا رسول الله، فذاك أبي وأمي؟ قال: «أَمَا أَنْتَ فَتَقُومُ بِاللَّيْلِ وَتَصُومُ بِالنَّهَارِ، وَإِنَّ لَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِحِسَدِكَ حَقًّا، فَصَلِّ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ»، قال: فأتتهن المرأة بعد ذلك عطرة كأنها عروسٌ، فقلن لها: مه؟! قالت: أصابنا ما أصاب الناس.

= قلتُ: وتغام تخريجه في «غرس الأشجار». والله المستعان.

٧٢٤١- صحيح: مضى الكلام عليه سابقاً [برقم ٧٢٣٩].

٧٢٤٢- ضعيف بهذا التمام: أخرجه ابن حبان [٣١٦] من طريق المؤلف به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول، رجاله كلهم ثقات سوى أبي جابر محمد بن عبد الملك، وهو الأزدي صاحب شعبة؛ قال عنه أبو حاتم: «ليس بقوى»، كما في «الجرح والتعديل» [٥/٨]، وخالفه ابن حبان وذكره في «الثقات» [٩/٦٤]، وهو من رجال «الميزان»، و«لسانه» [٥/٢٦٦].

وقد خُولف في سنده، خالفه إسرائيل بن يونس وزهير بن معاوية، كلاهما رويهما عن أبي إسحاق السبيعي فقالا: عن أبي بردة به نحوه مرسلًا، ليس فيه (أبو موسى الأشعري). هكذا أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٣/٣٩٤-٣٩٥].

قلتُ: ثم جاء شريك القاضي وخالف الجميع، ورواه عن أبي إسحاق به نحوه مختصراً، ولم يذكر فيه أبا بردة ولا أباه، هكذا أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [١/١٠٦] بإسناد مغموز إلى شريك به . . .

٧٢٤٣- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن عطاء بن السائب، عن أبي بكر، عن أبيه أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ أَنَّ حَجْرًا قُذِفَ بِهِ فِي جَهَنَّمَ لَهَوَى سَبْعِينَ خَرِيفًا قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ قَعْرَهَا».

٧٢٤٤- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن عمرو بن

= قلتُ: لكن للحديث: شاهد صحيح من رواية عائشة عند أحمد [٢٦٦/٦]، وابن حبان [٩]، وعبد الرزاق [١٠٣٧٥، ١٢٥٩١] وجماعة. لكنه دون هذا السياق والتمام هنا، والله المستعان لا رب سواه.

٧٢٤٣- صحيح لغيره: أخرجه ابن حبان [٧٤٦٨]، وهناد في «الزهد» [١/ رقم ٢٥١]، وابن أبي الدنيا في «صفة النار» [رقم ١٢]، والبزار [٨/ رقم ٣٠٩٣/ البحر الزخار]، والحرابي في «غريب الحديث» [٣/ ١٠١٥]، وغيرهم من طريقين عن عطاء بن السائب عن أبي بكر ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه به.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي موسى إلا من هذا الوجه، ولا يروى عطاء بن السائب عن أبي بكر ابن أبي موسى عن أبيه إلا هذا الحديث».

قال الحافظ في «مختصر زوائد البزار»: «إسناده حسن» نقله عنه الإمام في «الصحيح» [رقم ٢١٦٥].

قلتُ: وليس كما قال؛ لأن عطاء بن السائب كان قد اختلط بأخرة، ولم يرو عنه هذا الحديث: أحدٌ ممن سمع منه قديماً، وباقي رجال الإسناد ثقات؛ وعطاء نفسه ثقة مشهور.

لكن عطاء لم ينفرد به؛ بل تابعه عليه نصر بن عمران أبو جمرة الضبعي عن أبي بكر عن أبيه به نحوه. . . أخرجه الروياني [١/ رقم ٥١٦] بإسناد صحيح إليه به.

قلتُ: وهذا إسناد ثابت إن كان أبو بكر قد سمعه من أبيه، فقد اختلف في سماعه منه، والتحقيق: هو ثبوت سماعه منه.

والحديث: صحيح على كل حال؛ فله شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه. . . منها حديث أبي حازم عن أبي هريرة: عند مسلم [٢٨٤٤]، وأحمد [٣٧١/٢] وجماعة.

ومنها: حديث أنس الماضي [برقم ٤١٠٣]، والله المستعان لا رب سواه.

٧٢٤٤- صحيح: أخرجه مسلم [٢٣٥٥]، وابن حبان [٦٣١٤]، وابن شبة في «أخبار المدينة»

[١/ ٢٣٤]، والدولابي في «الكنى» [رقم ٢]، والبخاري في «تاريخه الأوسط» [رقم ٢٢]، =

مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى، قال: كان النبي ﷺ يسمى لنا نفسه أسماءً، فقال: «أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَالْمَقْفِيُّ، وَالْحَاشِرُ، وَنَبِيُّ الرَّحْمَةِ، وَنَبِيُّ الْمَلْحَمَةِ».

٧٢٤٥- حَدَّثَنَا بِنْدَارٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرَّةٍ، عَنْ مَرَّةٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرِيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَأَسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ، وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ».

٧٢٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الشَّامِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ حَرْبِ بْنِ سَرِيحٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، قَالَ: تَعَشَيْتُ مَعَ أَبِي بَرْدَةَ، فَقَالَ: أَلَا

= وابن عساكر في «تاريخه» [٢٦/٣، ٢٧]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبي موسى الأشعري به . . وعند مسلم: (ونبي التوبة) بدل: (ونبي الملحمة)،

قلت: وقد توبع عليه الأعمش: تابعه المسعودي ومسر بن كدام.

وفي الباب: عن جبير بن مطعم: يأتي [برقم ٧٣٩٥].

٧٢٤٥- صحيح: أخرجه البخاري [٣٢٣٠، ٣٢٥٠، ٣٥٥٨، ٥١٠٢]، ومسلم [٢٤٣١]، وأبو داود [٣٧٨٣]، والترمذي [١٨٣٤]، وابن ماجه [٣٢٨٠]، والنسائي [٣٩٤٧]، وأحمد [٤٠٩/٤] / طبعة مؤسسة قرطبة [٣٢/٢٨٨] / طبعة الرسالة، وابن حبان [٧١١٤]، وابن أبي شيبة [٣٢٢٧٦]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٥٦٦]، والبغوي في «شرح السنة» [١٦٣/١٤]، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» [١/١٤٣]، والرويانى [١/رقم ٥٥٤]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن عمرو بن مرة بن شراحيل الطيب الهمداني عن أبي موسى به . قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه الطيالسي [رقم ٥٠٦ / طبعة هجر]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٩٨-٩٩].

٧٢٤٦- موضوع: أخرجه ابن السني في «اليوم والليلة» [١/ رقم ٤٧٤ / مع عجالة الراغب] من طريق المؤلف به .

أحدثك ما حدثني به أبي عبد الله بن قيس؟ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَكَلَ فَشَبِعَ، وَشَرِبَ فَرَوَى، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي وَأَشْبَعَنِي، وَسَقَانِي وَأَرَوَانِي، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

= قلتُ: وهذا إسناد موضوع إن شاء الله، وشيخ المؤلف (محمد بن إبراهيم الشامي) كذبه الدارقطني بخط عريض، وقال الحاكم والنقاش: «روى أحاديث موضوعة»، وقال ابن حبان في «المجروحين» [٣٠١/٢]: «يضع الحديث على الشاميين»، وقال ابن عدى في «الكامل» [٢٧١/٦] في آخر ترجمته: «عامّة أحاديثه غير محفوظة»، وقال في صدرها: «منكر الحديث». وهو من رجال ابن ماجه وحده.

وشيخه: (إبراهيم بن سليمان) لم أميّزه بعد، وقد ذكره المزى في شيوخ (محمد بن إبراهيم) من «تهذيبه» [٣٢٥/٢٤]، ولم ينسبه، فلا أدري مَنْ يكون على وجه التعيين؟! وحرث بن سريج: شيخ بصرى مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وقد أخرج له النسائي وحده في (مسند علي).

وباقى رجال الإسناد: من رجال «الصحيح».

والحديث: أورده الهيثمي في «المجمع» [٣١/٥]، ثم قال: «رواه أبو يعلى، وفيه مَنْ لَمْ أعرفه!»، وتعقبه الإمام في «الضعيفة» [١٤٠/٣] بقوله: «وليس فيهم من لا يُعرف إطلاقاً، فلعله تحرّف عليه بعض أسماء رواته»، وقبله قال أبو الفيض الغماري في «المداوي» [٢١١/٦]: «كأن الهيثمي انقلب عليه إسناد هذا الحديث...».

قلتُ: وهذا تعقب غير جيد من الرجلين جميعاً، لأنهما لم يذكرنا مَنْ يكون (إبراهيم بن سليمان؟!) في سنده، وكان هذا الرجل هو المراد بقول الهيثمي الماضي: «فيه مَنْ لَمْ أعرفه؟!». نعم: أغفل الهيثمي إعلاله بـ(شيخ المؤلف)، وهو كذاب ساقط، وخفى هذا الإعلال على الإمام في «الضعيفة» أيضاً، وزعم هناك: أن رجال الإسناد ثقات غير حرب بن سريج، ثم أعله بحرب، وتوثيقه لرجاله سوى حرب، فيه دليل على كونه عرف: (إبراهيم بن سليمان)! فليته نسبه حتى ننظر في شأنه!

والحديث: أعله المناوي في «الفيض» [٨٥/٦] بشيخ المؤلف وحده، ثم نقل عن الحافظ أنه قال: «سنده ضعيف»، وفيه تسامح لا يخفى!

وللحديث شواهد نحوه: لا يثبت منها شيء، والله المستعان.

٧٢٤٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَ أَبُو مُوسَى، وَهُوَ بِالْدِيرِ مِنْ أَصْبَهَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ الْهَرَجَ»، قَالَ: فَقُلْنَا: وَمَا الْهَرَجُ؟ قَالَ: فَقَالَ: «الْقَتْلُ»، قَالَ: فَقُلْنَا: وَاللَّهِ إِنَّا لَنَقْتُلُ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ أَلْفًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: فَقَالَ: «وَاللَّهِ مَا هُوَ بِقَتْلِكُمُ الْمُشْرِكِينَ، وَلَكِنَّهُ قَتْلُ بَعْضِكُمْ بَعْضًا»، قَالَ: فَقُلْنَا: وَفِينَا كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَعَنَا عُقُولُنَا؟! قَالَ: «وَفِيكُمْ كِتَابُ اللَّهِ»، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتُرَوْنَ أَنَّ مَعَكُمْ عُقُولَكُمْ غَيْرَ أَنَّهُ تَنْزَعُ عُقُولُ أَكْثَرِ أَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَيَرَوْنَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ وَلَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ، وَيَخْلَفُ لَهُ هَبَاءٌ مِنَ النَّاسِ يَرَوْنَ أَنَّهُمْ فِي شَيْءٍ، وَلَيْسُوا فِي شَيْءٍ»، قَالَ: فَقُلْنَا: مَا

٧٢٤٧- صحيح: أخرجه الحاكم [٤/٤٩٨]، وعبد الرزاق [٢٠٧٤٤]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [١٥/٢٨-٢٩]، ونعيم بن حماد في الفتن [رقم ١٠]، وأبو عمرو الداني في الفتن [١/٢١]، والمؤلف أيضاً [برقم ٧٢٥٥]، وغيرهم من طرق عن الحسن البصري عن أبي موسى الأشعري به نحوه. . وقد انتهى سياق عبد الرزاق ومن طريقه البغوي عند قوله: (وليسوا في شيء)، وهو عند نعيم بن حماد: مختصراً بطرف من أوله فقط، وزاد فيه قوله: (ولكن يقتل الرجل جاره وأخاه وابن عمه).

قلت: وهذا إسناد رجال ثقات إلا أنه منقطع، فالحسن البصري: لم يسمع من أبي موسى الأشعري، كما جزم به ابن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم، راجع المراسيل [ص ٣٧]، و«جامع التحصيل» [ص ١٦٣]، و«تحفة التحصيل» [ص ٧٠].

فإن قلت: قد روى حزم بن أبي حزم هذا الحديث عن الحسن البصري وصرح بسماعه فيه من أبي موسى، كما وقع عند أبي عمرو الداني في «الفتن»!

قلت: هذا من أغلاط حزم، فهو وإن كان ثقة من رجال البخاري؛ إلا أن ابن حبان قد قال بعد أن ذكره في «الثقات»: «يخطيء»، بل قال في ترجمته من «شاهير علماء الأمصار» [ص ١٥٦]: «كان رديء الحفظ» فلعل هذا من ذلك، وقد أشار أبو حاتم الرازي إلى غلط حزم في ذكره السماع بين الحسن وأبي موسى، فقد سئل عن روايته تلك! كما في «العلل» [رقم ٢٧٨٦]، فقال: (هذا وهم بهذا الإسناد. . .). ثم سأله ابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم، فقال: «سمع الحسن من أبي موسى؟ قال: لا».

المنجى من ذلك؟ قال: ما أجد لى ولكم منها منجى إن هي أدركتنا فيما عهد إلينا نبينا عليه السلام، إلا أن نخرج منها كيوم دخلناها.

= قلت: وقد اختلف فى سنده على الحسن على ثلاثة ألوان، كلها محفوظة عنه على التحقيق:

اللون الأول: هو ذلك الماضى؛ وهكذا رواه عنه قتادة - واختلف عليه - ويونس بن عبيد - واختلف عليه - وأبان بن أبى عياش، وحزم بن أبى حزم، ويزيد بن إبراهيم التستري.

اللون الثانى: رواه عوف الأعرابى، وقتادة، ويونس بن عبيد، ومبارك بن فضالة: كلهم عن الحسن البصرى عن أسيد بن المششم عن أبى موسى الأشعري به نحوه . . .

أخرجه ابن ماجه [٣٩٥٩]، وأحمد [٤٠٦/٤]، وابن أبى شيبه [٣٧٣٨٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١٧٢/٨] طبعة دار الكتاب العربى، ونعيم بن حماد فى «الفتن» [رقم ١١]، وابن المبارك فى «مسنده» [رقم ٢٦٠]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [١/٣٠٥-٣٠٦]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/٢٧١] الطبعة العلمية، والبيزار [٨/رقم ٣٠٤٧، ٣٠٤٨]، والبخارى فى «تاريخه» [٢/١٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٧/٨٥] - وفى سنده سقط - وغيرهم من طرق عن الحسن البصرى بإسناده به . . . وهو عند أبى نعيم فى «الحلية» وفى «أخبار أصبهان»، ونعيم بن حماد وأبى الشيخ: مختصراً بطرف من أوله فقط، وهو عند البخارى: إشارة، وزاد الجميع - سوى أبى الشيخ وأبى نعيم - : (حتى يقتل الرجل جاره وابن عمه وذا قرابته . . .) لفظ ابن ماجه، ولفظ أحمد: (ويقتل أخاه، ويقتل عمه، ويقتل ابن عمه . . .).

قال أبو نعيم: «ثابت مشهور، رواه عن الحسن جماعة».

وقال البوصيرى فى «إنحاف الخيرة» [٧٠/٨]: «رواته ثقات».

قلت: لكن البوصيرى عاد وقال فى «مصباح الزجاجه» [٢/٢٧٤]: «هذا إسناد فيه مقال، أسيد ابن المتشر، هو ابن عم الأحنف بن قيس، ذكره ابن المدينى فى «مجهولى شيوخ الحسن»، وذكره ابن حبان فى «الثقات» وبقى رجال الإسناد ثقات . . .».

قلت: أسيد بن المششم وإن جهله ابن المدينى؛ وانفرد الحسن بالرواية عنه؛ إلا أن ابن أبى خيثمة قد قال فى «تاريخه»: «سمعت يحيى بن معين يقول: إذا روى الحسن البصرى عن رجل فسمّاه، فهو ثقة». نقله عنه مغلطاً فى «الإكمال» [٢/٢٢٥]، والحافظ فى «التهذيب» [١/٣٤٧]، وقد اعتمد الحافظ قول ابن معين فى ترجمة أسيد من «التقريب»، وقال: «ثقة» وهو كما قال؛ فالإسناد مستقيم.

= وقد تصحف اسم والد أسيد: (المتشمس) عند أبي نعيم في «الحلية» إلى: (الميمنى) وليس بشيء، وقد جزم المزى في «تهذيبه»، و«تحفة الأشراف» [٤٠٦/٦] بكونه وقع اسمه عند ابن ماجه هكذا: (أسيد بن المنتشر)، ثم قال: «وهو وهم». وتعقبه الحافظ في «التهذيب» [٣٤٧/١] بقوله: «هذا وقع في بعض النسخ دون بعض، وفي كثير منها: ابن المتشمس على الصواب».

قلت: وهذا مقدم على تعقب مغلطاي للمزى بشأن هذا الأمر في «الإكمال» [٢٢٥/٢]، حيث كاد أن ينفي أن يكون وقع ذلك في بعض نسخ ابن ماجه.

وكلام الحافظ الماضي: فيه زيادة علم؛ ويؤيده: ما نقلناه عن البوصيري من قوله في «مصباح الزجاج» [٢٧٤/٢] فإن كلامه هناك يدل على أنه وقع في نسخته من «سنن ابن ماجه»، كما قال المزى، والذي وقع في النسخ المطبوعة: (أسيد بن المتشمس) على الصواب.

واللون الثالث: رواه حماد بن سلمة عن ثابت البناني ويونس بن عبيد وحميد الطويل وحيب - لعله ابن الشهيد - كلهم عن الحسن بن أبي الحسن عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري به نحوه. . . أخرجه ابن حبان [٦٧١٠]، والبيهقي في «الدلائل» [٥٢٨/٦] - ٥٢٩ / الطبعة العلمية] من طريق يونس بن محمد المؤدب عن حماد بن سلمة به. . . وقد انتهى سياق ابن حبان عند قوله: (عقول أكثر ذلك الزمان).

قلت: وهذا إسناد صحيح من هذا الوجه أيضاً؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح»، وقد سقط الحسن البصري من سند البيهقي، وتصحف عنده: (حطان) إلى (خطان) بالخاء،

وقد روى معتمر بن سليمان هذا الحديث عن حميد الطويل وحده عن الحسن بن حطان عن أبي موسى به نحوه. . . إلا أنه أوقفه، ولم يرفعه، هكذا أخرجه الحاكم [٥٦٥/٤]، والبزار [٨/ رقم ٣٠٤٩] البحر الزخار] من طريقين عن معتمر به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

قلت: إنما هو صحيح وحسب؛ وحطان لم يخرج له البخاري شيئاً، ويبدو لي: أن الحديث محفوظ موقوفاً ومرفوعاً.

وقد استوعب الدارقطني: الاختلاف في سند هذا الحديث على الحسن في «علله» [٧/ ٢٣٦ - ٢٣٧]، ثم قال: «والمحفوظ قول من قال: عن الحسن عن أسيد بن المتشمس؛ ومن قال: =

٧٢٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ الْبَصْرِيَّ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرٌ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي حَرِيْزٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مُدْمِنٌ خَمْرٍ، وَلَا مُؤْمِنٌ بِسِحْرِ، وَلَا قَاطِعٌ، وَمَنْ مَاتَ وَهُوَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ، سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الْغُوطَةِ، وَهُوَ مَاءٌ يَسِيلُ مِنْ فُرُوجِ الْمُؤْمِسَاتِ يُؤْذِي رِيحَهُ مَنْ فِي النَّارِ».

= عن الحسن عن حطان، فقولوه غير مدفوع، يحتمل أن يكون الحسن أخذه عنهما جميعاً، ومن قال: عن الحسن عن أبي موسى؛ فإنه أرسل الحديث، فلا حجة له، ولا عليه.
قلت: وهذا الوجه الثالث: أراه محفوظاً أيضاً عن الحسن؛ فهو قد وصف بالتدليس؛ فالظاهر أنه كان ربما أسقط الوسطة بينه وبين أبي موسى، وأرسله عنه، والحديث صحيح على كل حال. . والله المستعان لا رب سواه. .

٧٢٤٨- ضعيف: أخرجه أحمد [٣٩٩/٤]، وابن حبان [٥٣٤٦]، والحاكم [١٦٣/٤]، وابن الشجري في «الأمالي» [٣٧/١] / طبعة عالم الكتب، وغيرهم من طريقتين عن فضيل بن ميسرة عن عبد الله بن الحسين أبي حريز البصري عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه به نحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

وقال الهيثمي في «المجمع» [١١٥/٥] بعد أن عزاه للمؤلف وأحمد والطبراني قال: «ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات».

قلت: الصواب أنه حديث ضعيف؛ وفي إسناده علتان:

الأولى: ضعف أبي حريز البصري؛ فهو مختلف فيه، إلا أنه إلى الضعف أقرب منه إلى غيره، وقد تحرف اسمه عند الحاكم إلى: (أبي جرير) بالجيم، وعند ابن الشجري: (عن جرير) فانتبه يا رعاك الله. وأبو حريز هذا: من رجال الأربعة إلا الترمذي. وباقى رجال الإسناد ثقات من رجال «التهذيب».

والثانية: أن فضيل بن ميسرة وإن كان ثقة على التحقيق؛ إلا روايته عن أبي حريز مغموزة؛ لأنه كان قد سمع منه كتاباً، ثم ضاع منه، فوجده عند إنسان! أو حدثه بها إنسان! كما حكى ذلك عن نفسه، فيما أخرجه عنه ابن عدى في «الكامل» [١٥٨/٤] بسند صحيح عن يحيى القطان =

٧٢٤٩- حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى، حَدَّثَنَا يزيد، أَخْبَرَنَا الأزهر بن سنان القرشي، حَدَّثَنَا محمد بن واسع الأزدي، قال: دخلت على بلال بن أبي بردة، فقلت له: يا بلال، إن أباك حدثني، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ فِي جَهَنَّمَ وَاِدْيَا يُقَالُ لَهُ: هَبْهُبٌ، حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُسَكِّنَهُ كُلَّ جَبَّارٍ، فَإِيَّاكَ يَا بِلَالُ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يَسْكُنُهُ».

= عن فضيل به . . ولم يُسمِّ فضيل: هذا الإنسان الذي أخذ منه تلك الأحاديث! ولعله غير ثقة أو كذاب، هذا في دائرة الاحتمال كما ترى.

وقد زعم المناوي في «الفيض» [٣/٣٢٦] أن الذهبي قد وافق الحاكم على تصحيح هذا الحديث، وتابعه على هذا: الإمام الألباني [٣/٤٦٢]، وهي غفلة منهما كثيراً ما تقع لهما. ■ والصواب: أن الذهبي قد سكت عن الحديث، ولم يتعقب الحاكم بشيء، وهذا ليس إقراراً كما أوضحناه في مواطن سبقت.

ولبعض فقرات الحديث: شواهد ثابتة؛ وهو ضعيف، بل منكر بهذا التمام هنا، واللَّه المستعان. ● تنبيه: الحديث أخرجه أيضاً: أبو نعيم في «أحاديث مشايخ أبي القاسم الأصم» [٣١/١]، كما في «الضعيفة» [٣/٤٦٢].

٧٢٤٩- باطل: أخرجه ابن أبي شيبة [٣٤١٥٩]، والدارمي [٢٨١٦]، وابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» [رقم ٢٢٥]، وفي «صفة النار» [رقم ٣٥]، والحاكم [٤/٣٦٨، ٣٦٩]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢/٣٥٦-٣٥٥]، والعقيلي [١/١٣٤]، وابن حبان في «المجروحين» [١/١٧٨-١٧٩]، وابن عدى في «الكامل» [١/٤٢٩]، والقاضي وكيع في «أخبار القضاة» [٢/٢٥]، وأبو بكر الإسماعيلي في «معجم شيوخه» [٢/٢٦١]، والبيهقي في «البعث والنشور» [ص ٢٧٦/٤٧٩] طبعة مركز الخدمات الثقافية، وابن عساكر في «تاريخه» [١٠/٥١٧]، وابن الجوزي في «الموضوعات» [٣/٢٦٤]، وغيرهم من طريق يزيد بن هارون عن الأزهر بن سنان البصري عن محمد بن واسع عن بلال بن أبي بردة عن أبيه عن جده به نحوه. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

وعارضه ابن الجوزي فقال: «هذا حديث ليس بصحيح».

قلت: والقول ما قال أبو الفرج البغدادي! فإن مدار الحديث على أزهر بن سنان؛ وقد تفرد به كما قال أبو نعيم والحاكم؛ وهو شيخ ضعيف منكر الحديث، قال ابن معين: (ليس بشيء)، =

٧٢٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ طَلِيقِ بْنِ عَمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: لَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدٍ وَوَلَدِهِ، وَبَيْنَ الْأَخِ وَأَخِيهِ.

= وقال ابن حبان: «منكر الرواية» وضعفه آخرون؛ وقد أنكر عليه العقيلي وابن حبان وابن عدى هذا الحديث.

وبه: أعله ابن الجوزي، والعراقي في «المغني» [٣/٣٣٨]، والهيثمي في «المجمع» [١٠/٣٨٨]، والبوصيري في «الإتحاف» [٧/١٣٢]، وقد أنكره عليه الذهبي في ترجمته من «الميزان» [١/٣٢١].

بل قال ابن حبان عقب روايته: «هذا متن لا أصل له»، وقد ساقه ابن حبان في ترجمة (الأزور ابن غالب) من المجروحين [١/١٧٨].
وأزهر هذا: من رجال الترمذي وحده.

وبلال بن أبي بردة: فيه ضعف، أما ابن واسع: فهو إمام ثقة كبير الشأن؛ وكلاهما من رجال «التهذيب».

وقد خولف أزهر بن سنان في سنده، خالفه هشام بن حسان -وهو القردوسي الثقة المأمون- فرواه عن محمد بن واسع قال: (بلغني أن في النار جبا يقال له: جُبُّ الحزن، يؤخذ المتكبرون فيجعلون في توابيت من نار، فيجعلون في ذلك البئر، فيطبق عليهم، وجهنم من فوقهم). هكذا أخرجه العقيلي في «الضعفاء» [١/١٣٤]، ثم قال: «وهذا الحديث أولى من حديث أزهر».

قلت: بل هو المحفوظ بلا ريب، والله المستعان.

٧٢٥٠- ضعيف: أخرجه ابن ماجه [٢٢٥٠]، والدارقطني في «سننه» [٣/٦٧]، والبيهقي في «سننه» [١٨١٠٢]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٢١١٥]، وأبو بكر القطيعي في «الألف دينار» [رقم ٣٠٧]، والبزار [٨/رقم ٣١٤٠ البحر الزخار]، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» [رقم ٢٢٦]، والقاضي وكيع في «أخبار القضاة» [٢/١٣٣]، وغيرهم من طريق عبيد الله بن موسى عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن طليق بن عمران بن حصين عن أبي بردة عن أبيه به نحوه... وهو عند البزار والقطيعي: بالفقرة الأولى منه فقط، وعند القاضي وكيع في أوله: (نهى... بدل): (لعن رسول الله).

٧٢٥١- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامِ الْبِزَارِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ»، قَالَ: فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَتَى بَابِلَ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِ ذُودٍ غَرَّ الذَّرَى، قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَلْنَا- أَوْ قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ -: لَا يَبَارِكُ اللَّهُ لَنَا، أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَلَّا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، أَتَتْهُ

= قَالَ الْبِزَارُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يَرُوى عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ طَلِيْقِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ مَرْسَلًا».

وَقَالَ وَكَيْعُ الْقَاضِي عَقِبَ رِوَايَتِهِ: «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِشْكَابٍ: لَيْسَ يَرُوى هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَجْمَعٍ هَذَا: لَا يَحْتَجُّ بِهِ».

وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مِصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» [٢١/٢]: «هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لِضَعْفِ طَلِيْقِ بْنِ عِمْرَانَ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ».

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ مُنْكَرٌ مَعْلُولٌ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: شَيْخٌ ضَعِيفٌ مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ، بَلْ تَرَكَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ أَيْضًا، وَشَيْخُهُ: طَلِيْقُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ، وَيُقَالُ: طَلِيْقُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ؛ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ؛ وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي «الثَّقَاتِ»، لَكِنْ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «لَا يَحْتَجُّ بِهِ» نَقَلَهُ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» [٤٧٣/٣]، وَهَذَا مُقَدِّمٌ عَلَى تَوْثِيقِ ابْنِ حِبَانَ لَهُ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي سَنَدِهِ، وَالْمَحْفُوظُ: هُوَ قَوْلُ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ مَرْسَلًا، كَمَا جَزَمَ بِذَلِكَ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «أَحْكَامِهِ» وَنَقَلَهُ عَنْهُ الزُّبَيْرِيُّ فِي «نِصْبِ الرَّايَةِ» [٣٥/٤]. وَنَقَلَ عَنِ ابْنِ الْقَطَّانِ الْفَاسِي أَنَّهُ قَالَ: «وَبِالْجَمَلَةِ: فَالْحَدِيثُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ طَلِيْقًا لَا يُعْرَفُ حَالَهُ».

قُلْتُ: وَقَدْ ضَعَفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ كَمَا مَضَى.

وَالْحَدِيثُ: ضَعِيفٌ بِهَذَا اللَّفْظِ وَالتَّمَامُ؛ كَمَا شَرَحْنَا ذَلِكَ فِي «غَرَسِ الْأَشْجَارِ»، وَذَكَرْنَا هُنَاكَ اللَّفْظَ الْمَحْفُوظَ فِي هَذَا الْبَابِ.

٧٢٥١- صحیح: أخرجه البخاری [٦٢٤٩، ٦٢٤٠]، ومسلم [١٦٤٩]، والنسائي [٣٧٨٠]، وابن ماجه [٢١٠٧]، وأحمد [٣٩٨/٤]، والطيالسي [٥٠٠]، وأبو داود [٣٢٧٦]، والبيهقي في «سننه» [١٥٩٢، ١٩٦٣١، ١٩٧٣٥، ٤٧٢١]، والبغوي في «شرح السنة» [١٥-١٤/١٠]=

فأخبروه، فقال: «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

٧٢٥٢- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامِ الْبَزَارِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكَانَ الْقَوْمُ إِذَا عَلَوْا شَرْفًا كَبَرُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، أَرْبِعُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، وَلَكِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا».

قال: وأتى عليّ وأنا أقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، قال: «بَلَى يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

٧٢٥٣- حَدَّثَنَا مُحْرِزُ بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ،

= [١٠ / ١٤-١٥]، وأبو عوانة [٤ / ٣٠-٣١]، وغيرهم من طريق حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه به نحوه. . وهو عند أبي داود: مختصراً بالفقرة الأخيرة منه فقط.

قلت: وله طرق أخرى عن أبي موسى: قد خرجناها في «غرس الأشجار»، ويأتي بعضها [برقم ٧٢٥٨، ٧٢٩٧].

٧٢٥٢- صحيح: أخرجه البخاري [٦٠٢١، ٦٩٥٢]، ومسلم [٢٧٠٤]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١ / رقم ٦١٨ / ظلال الجنة]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [١ / رقم ٣٨٢]، والكلاباذي في «بحر الفوائد» [ص ٢٧٤]، والرويانى في «مسنده» [٢ / رقم ٥٢٩]، وابن السنى في «عمل اليوم والليلة» [٢ / رقم ٥٣٢ / مع عجالة الراغب]، وغيرهم من طريق حماد ابن زيد عن أيوب السخيتانى عن أبي عثمان النهدى عن أبي موسى الأشعري به نحوه. قلت: وقد رواه جماعة عن أبي عثمان النهدى به؛ وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار». والله المستعان.

٧٢٥٣- صحيح: أخرجه البخاري [٧٠٢٠]، ومسلم [١٩٠٤]، والترمذى [١٦٤٦]، وابن ماجه [٢٧٨٣]، وأحمد [٤ / ٣٩٧، ٤٠٥]، وابن حبان [٤٦٣٦]، وعبد الرزاق [٩٥٦٧]، وعنه =

عن أبي موسى الأشعري، قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، الرجل يقاتل شجاعةً، ويقاتل حميةً، ويقاتل رياءً، أى ذلك يكون فى سبيل الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو فى سبيل الله عز وجل».

٧٢٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيًّا فَأَكْرَمَهُ، فَقَالَ لَهُ: «إِئْتِنَا»، فَأَتَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلْ حَاجَتَكَ»، فَقَالَ: نَاقَةٌ نَرَكِبُهَا، وَأَعْزَأُ يَحْلِبُهَا أَهْلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَجَزْتُمْ أَنْ تَكُونُوا مِثْلَ عَجُوزِ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟!» قَالَ: «إِنَّ

= عبد بن حميد فى «المنتخب» [٥٥٣]، وابن أبى عاصم فى «الجهاد» [٢/ رقم ٢٤٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ١٢٨]، والبزار [٨/ رقم ٣٠١٠، ٣٠١٣، ٣٠١٤]، والرويانى [١/ ٥٣٢، ٥٣٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٣٢٦]، وفى «الأسماء والصفات» [١/ رقم ٣٩٨]، وجماعة من طرق عن الأعمش عن أبى وائل عن أبى موسى به.
قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: قد رواه منصور بن المعتمر وعمرو بن مرة وغيرهما عن أبى وائل به نحوه.

٧٢٥٤- حسن: أخرجه ابن حبان [٧٢٣]، والحاكم [٢/ ٤٣٩، ٦٢٤]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره»، كما فى «تفسير ابن كثير» [٦/ ١٤٢ / طبعة دار طيبة]، والخطيب فى «تاريخه» [٩/ ٣٦٢] من طريقين عن يونس بن أبى إسحاق السبيعى عن أبى بردة ابن أبى موسى الأشعري عن أبيه به نحوه.

قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٢٦٧]: «رجال أبى يعلى رجال الصحيح».

وقبله قال الحاكم: «هذا حديث على شرط الشيخين».

وقال فى الموضوع الثانى: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: الصواب: أن إسناده صالح وحسب؛ ويونس بن أبى إسحاق: من رجال الجماعة إلا البخارى؛ وهو شيخ مختلف فيه، إلا أنه صدوق متماسك على التحقيق؛ ومن أعل الحديث به؛ فلم يصب.

نعم: قد قال ابن كثير فى «تفسيره» [٦/ ١٤٣]: «هذا حديث غريب جداً، والأقرب أنه موقوف» =

مُوسَى لَمَّا سَارَ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ مِصْرَ ضَلُّوا الطَّرِيقَ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟! فَقَالَ عُلَمَاءُهُمْ: إِنَّ يَوْسُفَ لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَخَذَ عَلَيْنَا مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ أَنْ لَا نَخْرُجَ مِنْ مِصْرَ حَتَّى نَنْقُلَ عِظَامَهُ مَعَنَا، قَالَ: فَمَنْ يَعْلَمُ مَوْضِعَ قَبْرِهِ؟ قَالَ: عَجُوزٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا فَأَتَتْهُ، فَقَالَ: دُلِّينِي عَلَى قَبْرِ يَوْسُفَ، قَالَتْ: حَتَّى تُعْطِيَنِي حُكْمِي، قَالَ: مَا حُكْمُكَ؟ قَالَتْ: أَكُونُ مَعَكَ فِي الْجَنَّةِ، فَكَّرَهُ أَنْ يُعْطِيَهَا ذَلِكَ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ أَعْطِيَهَا حُكْمَهَا، فَنَاطَلَتْ بِهِمْ إِلَى بُحَيْرَةٍ - مَوْضِعِ مُسْتَنْقَعِ مَاءٍ - فَقَالَتْ: أَنْضِبُوا هَذَا الْمَاءَ، فَأَنْضَبُوا، قَالَتْ: احْتَفِرُوا وَاسْتَخْرِجُوا عِظَامَ يَوْسُفَ، فَلَمَّا أَقْلَوْهَا إِلَى الْأَرْضِ إِذَا الطَّرِيقُ مِثْلُ ضَوْءِ النَّهَارِ».

= قلتُ: أما كونه غريباً، فنعم، وأما أن الأقرب أنه موقوف، فغير جيد أصلاً، لأنه قول بلا برهان، ودعوى بلا دليل، ولا يعجز عنها أحد قط، وعادة ابن كثير: أنه إذا استغرب متناً مرفوعاً، مع سلامة إسناده أمامه، جعل يحاكي المتقدمين في نقدهم هذا الضرب المنكر عندهم، وربما زعم أن الصواب فيه الوقف أو الإرسال، هكذا دون برهان منه على دعواه.

وهذا الضرب من النقد: لا نقبله - بدون دليل وقرينة - إلا من حذاق الأئمة المتقدمين في هذا الشأن وخدمهم، مع شريطة أن لا يكون ثمَّ خلاف بينهم في قبول الخبر المعلل وردّه، فإن وجد هذا الخلاف؛ فلا نقبل قول المعلل إلا ببرهانه ولا بُد.

أما متأخروا هذا الفن، وكذا غير الحدّاق منهم: فلا يقبل منهم إعلال حديث ظاهره السلامة إلا بدليل قائم على صحة الدعوى، والفرق في هذا بين هؤلاء ومن تقدّمهم: عدّة أمور مذكورة في غير هذا المكان؛ وقد شرحنا بعضها في مقدمة تخريجنا لهذا المسند الجليل. فليراجع هناك. والله المستعان.

■ فالحاصل: أن دعوى أن الصواب في هذا الحديث: هو الوقف أو غيره من وجوه الإعلال، هي دعوى مردودة أبداً، طالما أن ليس عليها من أمارات الحق ضياء.

نعم: في متن الحديث غرابة؛ أجاب عن بعضها: الإمام الألباني في «الصحیحة» [رقم ٣١٣] فراجع كلامه ثمّة.

وأما عن باقى تلك الغرابة: فهي مجبورة بكون الحديث له شواهد نحوه عن طائفة من الصحابة. =

٧٢٥٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْعَجَلِيُّ، حَدَّثَنَا حَزْمٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَحْدُثُ، عَنْ أَبِي مُوسَى، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ الْهَرَجَ»، قَالُوا: وَمَا الْهَرَجُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْقَتْلُ»، قَالُوا: أَوْ مَا يَكْفِي مَا نَقْتَلُ كُلَّ عَامٍ مِائَةَ أَلْفٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ قَتْلُ أَنْفُسِكُمْ»، قَالُوا: وَمَعْنَا عَقُولُنَا؟ قَالَ: «إِنَّهُ يَخْتَلِسُ عَقُولَ أَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَسَيُؤَخِّرُ لَهَا هَبَاءً مِنَ النَّاسِ يَرَوْنَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ، وَلَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ»، قَالَ أَبُو مُوسَى: مَا أَرَاهَا إِلَّا مَدْرِكْتِي وَإِيَّاكُمْ، فَمَا أَعْلَمُ الْمَخْرَجَ مِنْهَا فِيمَا عَهَدَ إِلَيْنَا إِلَّا أَنْ نَخْرُجَ مِنْهَا كَيَوْمِ دَخَلْنَا فِيهَا.

٧٢٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَلَّافُ، حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ صَالِحِ بْنِ

= منها: حديث الحسين بن علي بن أبي طالب عند ابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثاني» [١/ رقم ٤٣٣]، وسنده صالح في الشواهد كما هنا.

ومنها: حديث علي بن أبي طالب: عند الطبراني في «الأوسط» [٧/ رقم ٧٧٦٧]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٣١١]، وسنده ضعيف.

وهذان الشاهدان: يتقوى بهما الحديث هنا على التحقيق؛ فهو ثابت على كل حال. واللَّهِ المستعان لا رب سواه.

٧٢٥٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٧٢٤٧].

٧٢٥٦- صحيح: أخرجه البخاري [٢٤٠٩، ٣٢٦٢، ٤٧٩٥]، ومسلم [١٥٤]، والترمذي [١١١٦]، والنسائي [٣٣٤٤]، وابن ماجه [١٩٥٦]، وأحمد [٤/ ٣٩٥، ٤٠٢، ٤١٤]، والدارمي [٢٢٤٤]، وابن حبان [٤٠٥٣]، وسعيد بن منصور [٩١٣]، وعبد الرزاق [١٣١١٢]، وابن أبي شيبة [١٢٦٣٥]، والحميدي [٧٦٨]، والبغوي في «شرح السنة» [٥٣/١]، والطحاوي في «المشکل» [٥/ ٢٣٣، ٢٢٤، ٢٢٥]، وأبو عوانة [٣/ ٦٧، ٦٨]، والبزار [٨/ رقم ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨]، والبيههقي في «سننه» [٧/ ١٢٧، ١٢٨] و[٨/ ١١]، وغيرهم من طرق عن عامر الشعبي عن أبي بردة ابن أبي موسى عن أبي موسى به نحوه... وهو عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة: بالفقرة الأولى منه فقط.

قال الترمذي: «حديث أبي موسى حديث حسن صحيح».

قلت: وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

حى الهمداني، عن الشعبي، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَأَدَّبَهَا، فَأَحْسَنَ أَدَبَهَا، وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ، وَأَمَنَ بِمُحَمَّدٍ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ، وَحَقَّ مَوَالِيهِ فَلَهُ أَجْرَانِ»، قال صالح: قال لى الشعبي: أعطيتها بغير شيء، وإن كان الراكب ليركب فى دونها إلى المدينة.

٧٢٥٧- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَرِيدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَدِمَ عَلَى عَمْرِ، فَقَامَ عَلَى بَابِهِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، أَيُؤْذَنُ لِأَبِي مُوسَى - أَوْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ؟ - ثَلَاثًا فَلَمْ يُكَلِّمْ، فَانصَرَفَ، فَخَرَجَ عَمْرٌ، فَقَالَ: أَيْنَ أَبُو مُوسَى؟ قَالُوا: انصَرَفَ، فَبِعِثَ فِي أَثَرِهِ، فَلَمَّا أَنْ جَاءَ، قَالَ: مَا صَرَفَكَ؟ قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنَ لِي، فَانصَرَفْتُ، وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اسْتَأْذَنَ

٧٢٥٧- صحيح: هذا إسناد ضعيف؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى يحيى بن بريد، وهو ابن عبد الله بن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري؛ قال عنه أبو زرعة: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث ليس بالمتروك، يكتب حديثه»، نقله عنهما ابن أبي حاتم فى «الجرح والتعديل» [١٣١/٩]، وقد ضعفه الإمام أحمد وجماعة أيضاً؛ راجع «كامل ابن عدى» [٢٢٥/٧].

لكنه لم ينفرد به: فرواه طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن أبي بردة عن أبيه به نحوه . . . فى سياق أتم.

أخرجه مسلم [٢١٥٤]، وأبو داود [٥١٨١]، وأحمد [٣٩٨/٤]، والطحاوى فى «المشكل» [٢٤٧/٤]، ويعقوب الفسوى فى «المعرفة» [٢٦٧/١]، وأبو عوانة كما فى «إتحاف المهرة» [٨٢/١٠]، وغيرهم من طرق عن طلحة بن يحيى به . . . وهو عند أحمد مختصراً: بالرفوعه منه فقط،

قلت: وهكذا رواه حميد بن هلال عن أبي بردة: عند أبي داود [٥١٨٣]، والبزار [٨/ رقم ٣١٣٣/ البحر الزخار] وغيرهما.

وله طرق أخرى: عن أبي موسى به نحوه . . . وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَلْيَنْصَرِفْ»، قال: ائتنى معك بمن سمع هذا منه، قال: فأتى الأنصار، فأخبرهم، قال: فكلهم يقول: قد سمعنا، فقال: ليقم معى بعضكم، فقام معه بعضهم، فأتى عمر، فأخبرهم.

٧٢٥٨- وعن أبي موسى، قال: أتاني ناسٌ من قومي، فقالوا: استحمل لنا رسول الله ﷺ، وهو يحمل على إبل، قال: فأتينا النبي ﷺ فاستحملناه، قال: فحلف: «وَاللَّهِ لَا أَحْمَلُكُمْ»، فانصرفنا وقد شق ذلك علينا، قال: فمكثنا أياماً، وأتى يابل، قال: فقال: «خُذْ هَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ، خُذْ هَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ»، ثلاثاً، ستة أجمال، فقلت لأصحابي: إنه قد حلف أن لا يحملنا، ولا أراه إلا قد نسى، فإن أخذناها لم يبارك لنا فيها، فقلنا: يا رسول الله، لقد كنت حلفت ثلاثاً أن لا تحملنا؟! فقال: «وَأَنَا أَحْلِفُ السَّاعَةَ، وَاللَّهِ لَا أَحْمَلَنَّكُمْ»، فحلف ثلاثاً، ثم قال: «مَنْ حَلَفَ عَلَيَّ يَمِينٍ، فَرَأَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَن يَمِينِهِ».

٧٢٥٩- حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى، حَدَّثَنَا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن

٧٢٥٨- صحيح: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف يحيى بن بريد بن عبد الله بن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري، لكنه لم ينفرد به.

وسأتي الحديث في سياق أم: من رواية أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن أبي بردة عن أبي موسى به نحوه. . [برقم ٧٢٩٧]، ومضى له طريق آخر عن أبي بردة [برقم ٧٢٥١]. . واللَّهِ المستعان.

٧٢٥٩- حسن: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٨٧/٥٦] من طريق المؤلف به.

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣٦٨/٤]: «هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس الوليد بن مسلم»، قلت: هذا سوء تصرف يقع فيه البوصيري كثيراً، لأنه لا يستطيع إقامة البرهان على تدليس الوليد في هذا الحديث أصلاً، فإنه لا يستلزم عدم تصريح الوليد بالسماع؛ أن يكون دلّس إليه، وهذا من الدقائق التي لا يكاد البوصيري يتفطن لها أصلاً، وعلى كل حال؛ ففي هذا الإسناد أربع علل على التوالي:

الأولى: عدم تصريح الوليد بسماعه من شيخه، وهو يدلس ويسوى.

موسى بن سليمان، عن القاسم بن مخيمرة، عن أبي موسى، قال: تحينت فطر النبي ﷺ، فأتيته بنبيذ جر، فلما أدناه إلى فيه إذا هو ينش، فقال: «اضرب بهذا الحائط، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله، ولا باليوم الآخر».

٧٢٦٠- حدثنا مجاهد بن موسى، حدثنا الوليد، عن صدقة أبي معاوية، عن زيد ابن واقد، عن خالد بن عبد الله، أنه سمع أبا هريرة يخبر، أنه أتى النبي ﷺ بنبيذ جر، فقال له مثل هذا.

= والثانية: موسى بن سليمان: هو ابن موسى القرشي أبو عمرو الشامي؛ شيخ مجهول الحال، لم يذكر من الرواة عنه سوى الرجلين، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات»، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وهي عبارة غالباً ما يطلقها أبو حاتم في أولئك النقلة الذين لا يحتج بحديثهم؛ لكنه يكتب في الشواهد والمتابعات.

وقد زعم الهيثمي في «المجمع» [٩١/٥] أن أبا حاتم قد وثق موسى بن سليمان، ثم قال: «وبقية رجاله ثقات»، وقد عرفت أن أبا حاتم لم يقل: ثقة، ولا كاد، وإنما قال عنه: «شيخ»، لكن الهيثمي كأنه كان لا يفرق بين اللفظين، وهذا الرجل الشامي: مترجم في «التهذيب وذيوله».

والثالثة: القاسم بن مخيمرة: لم يثبت سماعه من أبي موسى الأشعري، بل قال ابن حبان في ترجمته من «الثقات» [٣٣٢/٧]: «وليس يصح له عندي عن أبي موسى سماع». قلت: ويؤيد هذا: أن جماعة قد رووا هذا الحديث عن الأوزاعي عن شيخه عن القاسم به مرسلًا، ولم يقولوا: «عن القاسم عن أبي موسى».

والرابعة: أن الوليد بن مسلم قد اختلف عليه في سنده، وهكذا اختلف فيه على شيخه على ألوان، قد شرحناها في «غرس الأشجار»، وذكرها الدارقطني في «العلل» [٧/٢٢٤-٢٢٦]، ثم قال: «والحديث مضطرب عن الأوزاعي؛ لأن بينه وبين القاسم بن مخيمرة: رجلاً مجهولاً، وربما أرسله عن القاسم».

قلت: وقد أوضحنا ذلك في المصدر المشار إليه آنفاً.

لكن الحديث: شاهد من رواية أبي هريرة به نحوه. . وهو الآتي.

٧٢٦٠- حسن: أخرجه أبو داود [٣٧١٦]، والنسائي [٥٦١٠، ٥٧٠٤]، وابن ماجه [٣٤٠٩]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٢/١٢٢١]، وأحمد في «الأشربة» [ص ٣١]، والبخاري =

٧٢٦١- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَرِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ».

٧٢٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ

= فِي «تَارِيخِهِ» [٣/١٥٧]، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [رَقْم ١٧٢١٠، ١٧٢١١]، وَفِي «الْمَعْرِفَةِ» [٢٦/١٣]، وَأَبُو جَعْفَرِ النَّخَّاسِ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» [ص ١٥٨-١٥٩]، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِهِ» [٣٨/٣٢٦-٣٢٧] مِنْ طَرَقَ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَاqِدِ الشَّامِيِّ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُسَيْنِ الْأَمْوِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ نَحْوَهُ... وَلَيْسَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ: ذَكَرَ الْفَطْرَ فِي أَوَّلِهِ،

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَالِحٌ؛ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ مِنْ رِجَالِ «الصَّحِيحِ» سِوَى خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ وَهُوَ شَيْخٌ شَامِي رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ؛ وَأَثْنَى عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ؛ وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَقَالَ الْخَافِضُ: (مَقْبُولٌ) كَذَا، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ شَيْخٌ صَالِحٌ الْحَدِيثِ؛ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، فَقَدْ صَرَّحَ بِسَمَاعِهِ مِنْهُ: عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ. وَكَذَا أُثْبِتَ الْبُخَارِيُّ سَمَاعَهُ مِنْهُ أَيْضًا.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ عَلِيُّ زَيْدِ بْنِ وَاqِدِ فِي سُنَدِهِ، كَمَا شَرَحْنَا ذَلِكَ فِي «غَرَسِ الْأَشْجَارِ»، وَهَذَا الْوَجْهُ: صَحِيحٌ مَحْفُوظٌ عَنْهُ.

٧٢٦١- صَحِيحٌ: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لضعف يحيى بن بريد بن عبد الله بن بريدة بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري.

لَكِنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ: بَلْ رَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُوسَى بِهِ... أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ [٦٦٦٠]، وَمُسْلِمٌ [١٠٠]، وَالتِّرْمِذِيُّ [١٤٥٩]، وَابْنُ مَاجَةَ [٢٥٧٦]، [٢٥٧٧]، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «الْمَشْكَلِ» [٣/٣٦٢]، وَالبِزَارُ [٨/رقم ٣١٧٤] الْبَحْرُ الزَّخَارِيُّ، وَالرُّوْيَانِيُّ [١/رقم ٤٧٧]، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «تَارِيخِهِ» [رقم ٤١٢١]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرَقَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ بِهِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

قُلْتُ: وَتَمَامُ تَخْرِيجِهِ فِي «غَرَسِ الْأَشْجَارِ».

٧٢٦٢ و ٧٢٦٣- صَحِيحٌ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [رقم ١٧٩]، وَابْنُ مَاجَةَ [١٩٥، ١٩٦]، وَأَحْمَدُ [٤/٣٩٥، ٤٠٠، ٤٠٥]، وَالتَّيَالِسِيُّ [٤٩١]، وَابْنُ حِبَّانَ [رقم ٢٦٦]، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي =

مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى، قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقَسْطَ، وَيَرْفَعُهُ، حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهَا لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ كُلَّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»، ثم قرأ أبو عبيدة: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٨]

٧٢٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرَّةٍ، عَنْ أَبِي عَبِيدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: وَقَرَأَ أَبُو عَبِيدَةَ .

٧٢٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بَرِيدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعِي وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ» .

= «السنة» [١/ رقم ٦١٤ / ظلال]، وابن خزيمة في «التوحيد» [١/ ٤٥، ٤٧، ٤٦، ٤٨، ٤٩]، [١٧٧، ١٧٨]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ١٧٣]، وأبو عوانة [١/ ١٢٧، ١٢٨]، والآجري في «الشرعية» [٣/ رقم ٦٥٨، ٧٥٤، ٧٥٥]، وجماعة كثيرة من طرق عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبي موسى الأشعري به نحوه .
قلت: وله طريق آخر عن أبي موسى به .

٧٢٦٤- صحيح: أخرجه مسلم [٢٠٦٢]، وابن ماجه [٣٢٥٨]، وابن حبان [٥٢٣٤، ٥٢٣٩]، والترمذي في «علله الكبير» [ص ١٢٣]، والطحاوي في «المشکل» [٥/ ٢٥١]، والبخاري [٨/ رقم ٣١٧٥]، وابن عدى في «الكامل» [٢/ ٦٣-٦٤]، وجماعة من طريق أبي كريب محمد بن العلاء عن أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن جده به .
قال الترمذي: «سألت محمداً -يعنى البخارى- قال: هذا حديث أبي كريب، فقلت له: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة، فجعل يتعجب منه، ولم يعرفه إلا من حديثه» .
قلت: جزم غير واحد من النقاد بكون الحديث قد تفرد به أبو كريب عن أبي أسامة، ولم يُصوّبوا رواية غيره، وقد أنكره بعضهم على أبي كريب، كما بيناه في غير هذا المكان .

والحديث صحيح محفوظ عن جماعة من الصحابة: مضى منها: حديث جهجاه الغفاري [٩١٦]، وحديث معن بن نضلة [١٥٨٤]، وحديث جابر وابن عمر كلاهما [برقم ٢١٥٢]، وحديث جابر وحده [برقم ٢٣٢٦]، وحديث ابن عمر وحده [برقم ٥٦٣٣]، والله المستعان .

٧٢٦٥- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ الضَّبْعِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

٧٢٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: يَا بَنِي، لَوْ رَأَيْتَنَا وَنَحْنُ مَعَ نَبِيِّنَا ﷺ وَأَصَابَتْنَا السَّمَاءُ لِحَسْبَتِ أَنْ رِيحَنَا رِيحَ الضَّانِّ.

٧٢٦٥- صحيح: أخرجه البخاري [٥٤٨]، ومسلم [٦٣٥]، وأحمد [٨٠/٤]، والدارمي [١٤٢٥]، وابن حبان [١٧٣٩]، وأبو عوانة [٣١٥/١]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/٢٢٧]، والدولابي في «الكنى» [٣٧٣/١]، وأبو نعيم في «المستخرج» [٢/٢٢٣]، والعسكري في «تصحيفات المحدثين» [١٥٧/١]، والخطابي في «غريب الحديث» [١/١٨٥]، والبخاري [٣٠٩٥/٨]، والرويانى [٥١٥/١]، والبيهقى في «سننه» [٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩]، وغيرهم من طريق همام بن يحيى عن أبي جمرة نصر بن عمران الضبعى عن أبي بكر عن أبيه به.

قلت: أبو بكر هذا: قد وقع منسوباً عند البخاري وجماعة بكونه هو: (أبا بكر ابن أبي موسى الأشعري)، ووقع منسوباً عند ابن حبان وغيره بكونه هو (أبا بكر ابن عمار بن روية)، وهذا الثانى: هو الذى جزم به ابن المدينى وجماعة.

والحديث: صحيح من الوجهين جميعاً. وراجع «الفتح» [٥٣/٢].

٧٢٦٦- ضعيف: أخرجه أبو داود [٤٠٣٣]، والترمذى [٢٤٧٩]، وابن ماجه [٣٥٦٢]، وأحمد [٤٠٧/٤]، [٤١٩]، وابن حبان [١٢٣٥]، والحاكم [٢٠٨/٤]، وابن أبى شيبة [٢٤٩٠٦]، والحسن بن موسى الأشيب فى «جزئه» [رقم ١٨]، والمؤمل بن إيهاب فى «جزئه» [رقم ٢٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢٥٩/١]، والبيهقى فى «سننه» [٣٩٨٧]، وفى «الشعب» [٥/رقم ٦١٥٩]، وفى «الأدب» [ص ٢٩٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٧/١٢]، والبخاري [رقم ٣١٣٥]، والرويانى [١/رقم ٤٥٥]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [١/رقم ٨٣٤]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أبى بردة ابن أبى موسى الأشعري عن أبيه نحوه. . . وزاد البيهقى فى «سننه» و«الأدب» فى آخره قوله: (من لباسنا الصوف) وهو رواية لأحمد.

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه الطيالسى [١/رقم ٥٢٧/٥ طبعة هجر]. =

٧٢٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَرِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، قَالَ: وَفَدَّ إِلَى عَمْرِ- أَوْ إِلَى سَلِيمَانَ- قَالَ: فَقَضَى حَوَائِجَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ، قَالَ: قُمْ، قَالَ: فَقَمْتُ، فَانْطَلَقَ إِلَى بَابِ الْوَالِي

= وقال الترمذى: «هذا حديث صحيح»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: وهذا من أوامه، فإن مسلماً لم يخرج لقتادة شيئاً من روايته عن أبي بردة.

ورجال الإسناد: كلهم ثقات مشاهير من رجال «الصحيح». وقد رواه أبو عوانة وسعيد وشيبان ومحمد بن سليم الراسبي وخالد بن قيس كلهم عن قتادة به... وتابعهم محمد بن أبي حفصة على سنده؛ إلا أنه زاد في آخره زيادة لم يتابع عليهما،

وقد خرَّجنا روايته في «إيقاظ العابد بما وقع من الوهم في تنبيه الهاجد».

ومدار هذا الطريق: على قتادة؛ وهو إمام حجة؛ إلا أنه كان كثير التدليس، بل كان شيخ الإسلام ابن دقيق العبد يلقبه بـ(إمام المدلسين)، كما نقله عنه الزيلعي في «نصب الراية»، ثم نظرتُ: فإذا لفظ ابن دقيق العيد هناك [٣/١٥٣]: «قتادة لم يقل فيه: حدثنا ولا سمعتُ، وهو إمام في التدليس».

وهو لم يذكر في هذا الحديث سماعاً، بل وقع في رواية ابن أبي عروبة عند أحمد [٤/٤١٩]، ومن طريقه ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» [ص ٧٢]، والخطيب في «تاريخه» [٥/٣٢٢] عن قتادة قال: «قال: حدث أبو بردة بن عبد الله بن قيس عن أبيه...»، وهذا فيه شبه إرسال كما ترى، فالإسناد معلٌ بالانقطاع.

ثم رأيتُ ابن أبي حاتم: قد نقل في «المراسيل» [ص ١٦٩]: عن ابن معين أنه قال: «قتادة لا أعلمه سمع من أبي بردة» فله الحمد.

نعم: قد روى هذا الحديث بعضهم عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال عن أبي بردة عن أبيه به نحوه... أخرجه البزار [٨/ رقم ٣١٣٤/ البحر الزخار]، والدارقطني في «الأفراد» [٢/ رقم ٤٩٨٠/ أطرافه/ الطبعة التدمرية].

قلتُ: وهو غير محفوظ من هذا الوجه، كما أشار إلى هذا: البزار والدارقطني عقب روايته، والله المستعان لا رب سواه.

٧٢٦٧- صحيح: المرفوع منه فقط، ودون فقرة الحساب، أخرجه ابن عساكر في «تاريخه»

=

[٤٧/٢٦] من طريق المؤلف به.

فدقه، قال: فقال الحاجب: من هذا؟ قال أبو بردة: استأذن لى عليه، قال: فدخل، قال: أعلمه مكاني، فأعلمه، فخرج إليه، فأذن له، قال: خير يا أبا بردة؟ قال: خير، قال: حاجتك؟ قال: قد فرغت من حوائجي، ذكرت حديثاً:

= قلتُ: وسنده ضعيف، فيه: يحيى بن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري: وهو شيخ منكر الحديث، ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم والإمام أحمد وغيرهم، راجع ترجمته في «الكامل» [٢٢٥/٧]، و«الجرح والتعديل» [١٣١/٩].

وعبد الرحمن بن سعيد بن أبي بردة: شيخ مجهول الحال، انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٨٤/٧] لكن عبد الرحمن لم ينفرد به عن أبيه: بل تابعه عليه قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى مرفوعاً بلفظ: (لا يموت رجل مسلم، إلا أدخل الله مكانه النار يهودياً أو نصرانياً).

أخرجه مسلم [٢٧٦٧]، وأحمد [٣٩١/٤، ٣٩٨]، والطيلسلي [١/ رقم ٥٠١ / طبعة دار هجر]، وابن حبان [٦٣٠]، والبيهقي في «الشعب» [١/ رقم ٣٧٦]، والمؤلف [برقم ٧٢٨١]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٤١١٧]، وغيرهم من طريق قتادة به. قلتُ: وهذا السياق هو المحفوظ عن سعيد بن أبي بردة؛ وقد رواه غير واحد عن أبي بردة عن أبي موسى به نحوه.

يأتي منها: رواية مصعب بن ثابت الزبيري عن محمد بن المنكدر عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً بلفظ: (ما من مؤمن إلا يأتي يوم القيامة بيهودى أو نصرانى يقول: هذا فدائى من النار)، أخرجه المؤلف [برقم ٧٢٨٢]، وكذا أخرجه أحمد [٤/٤٠٧]، والطبرانى في «الأوسط» [٨/ ٨٦٩٩] من طرق عن مصعب به.

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا مصعب بن ثابت».

قلتُ: ومصعب هذا شيخ ضعيف عندهم، وهو من رجال الأربعة إلا الترمذى، والحديث غير ثابت عن ابن المنكدر، ولا هو محفوظ عن أبي بردة بهذا السياق، ورواه طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبيه بلفظ: (إذا كان يوم القيامة، دفع الله إلى كل مسلم يهودياً أو نصرانياً، فيقول: هذا فكاكك من النار)، أخرجه مسلم [٢٧٦٧]، والبيهقي في «البعث والنشور» [ص ٩٤ / رقم ٨٤، ٨٥ / طبعة مركز الخدمات والأبحاث الثقافية].

٧٢٦٨- حدثني أبي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْخَلَائِقَ لِلْحِسَابِ، أَتَى بِيَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ، قِيلَ: يَا مُؤْمِنُ هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّارِ». قال: أنت سمعته؟ قال سمعته من أبي.

٧٢٦٩- حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى، حَدَّثَنَا أبو أسامة، حَدَّثَنَا شعبة، عن عمرو بن مرة الهمداني، عن مرة، عن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: «كَمُلْ مِنَ الرَّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ غَيْرُ مَرِيَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ، وَأَسِيَةَ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ، وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ».

٧٢٧٠- حَدَّثَنَا أبو كريب، حَدَّثَنَا يحيى بن بريد، قال: أخبرني أبي، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ جَلِيسَ الصِّدْقِ وَجَلِيسَ السُّوءِ كَحَامِلِ الْمَسْكِ، إِمَّا أَنْ يُحْذِيكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكَبِيرِ إِمَّا أَنْ يَحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً».

٧٢٧١- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حَدَّثَنَا عبيد الله بن موسى، حَدَّثَنَا إبراهيم بن إسماعيل، عن صالح بن كيسان، عن يزيد الرقاشي، عن أبيه، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَقَدْ مَرَّ بِالصَّخْرَةِ مِنَ الرُّوحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا حُفَاءً، عَلَيْهِمُ الْعَبَاءُ».

٧٢٦٨- صحيح: دون فقرة الحساب: هذا موصول بالسياق قبله.

٧٢٦٩- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٢٤٥].

٧٢٧٠- صحيح: أخرجه البخاري [٥٢١٤]، ومسلم [٢٦٢٨]، وأحمد [٤٠٤/٤]، وابن حبان [٥٦١]، والحميدي [٧٧٠]، والبيهقي في «سننه» [١٠٩٠٩]، وفي «الشعب» [٩٤٣/٧]، وفي «الأدب» [٢٣٣]، والرويانى [٤٧٤/١]، والخطابى فى «العزلة» [٦٨]، وغيرهم من طريقين عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده عن أبي موسى به. . نحوه. قلت: ورواه أبو كبشة السدوسى عن أبي موسى به نحوه باختصار. . . أخرجه أحمد [٤٠٨/٤]، وجماعة.

٧٢٧١- ضعيف: مضى سابقاً [برقم ٧٢٣١].

٧٢٧٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الرَّازِيِّ، حَدَّثَنَا رِبْعِ بْنِ أَنْسٍ، عَنْ جَدِّهِ: زَيْدٍ، وَزِيَادٍ- وَكَانَا يَخْتَلِفَانِ إِلَى أَبِي مُوسَى بِالْبَصْرَةِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ- عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ رَجُلٍ مَا دَامَ فِي جِلْدِهِ- أَوْ فِي جَسَدِهِ- مِنْهُ شَيْءٌ»، يَعْنِي: الصَّفْرَةَ.

٧٢٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ عِبَادِ بْنِ عِبَادٍ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: أَتَيْتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَوْضُوءًا، فَتَوَضَّأَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَوَسِّعْ لِي فِي دَارِي، وَبَارِكْ لِي فِي رِزْقِي».

٧٢٧٢- ضعيف: أخرجه أبو داود [٤١٧٨]، وأحمد [٤/٤٠٣]، والبخاري في «تاريخه» [٣/٣٥٣]، والبخاري [٨/٣٠٧٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢/١٨٢-١٨٣]، وغيرهم من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس البكري عن جديّه زياد وزيد كلاهما عن أبي موسى الأشعري به.

قلت: هذا إسناد ضعيف لا يثبت، وأبو جعفر الرازي اسمه: عيسى بن ماهان، وهو شيخ ضعيف الحفظ على التحقيق، وشيخا الربيع بن أنس: مجهولان لا يُعرفان، كما جزم به ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» [٣/٢٧٦]، ثم نقل عن البخاري أنه ساق هذا الحديث في «تاريخه»، ثم قال: «فيه نظر»، ولم أجد تلك العبارة في «تاريخه» المطبوع، والحديث ضعيف على كل حال.

٧٢٧٣- ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٩٣٩١]، وعنه أحمد وابنه [٤/٣٩٩]، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» [١/٢٩] مع عجلة الراغب، والطبراني في «الكبير»، كما في «نتائج الأفكار» [١/٢٦٣] طبعة دار ابن كثير، وفي «الدعاء» [رقم ٦٥٦]، والنسائي في «الكبرى» [٩٩٠٨]، وفي «اليوم والليلة» [رقم ٨٠]، والخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ٩٨٨]، والمزي في «تهذيبه» [١٤/١٣٣]، والحافظ الذهبي في «الميزان» [٤/٣٠-٣١]، وابن حجر في «نتائج الأفكار» [١/٢٦٢] طبعة دار ابن كثير، وغيرهم من طريق معتمر بن سليمان عن عباد بن عباد ابن علقمة عن حميد بن لاحق أبي مجلز عن أبي موسى الأشعري به نحوه... وزاد الجميع - سوى النسائي وعنه ابن السني والمزي - قوله: (وصلى) بعد قوله: (فتوضأ)، وعند النسائي وعنه ابن السني والخطيب والطبراني في آخره: (قال: فقلت: يا نبي الله، لقد سمعتك تدعو بكذا وكذا، قال: وهل تركن من شيء؟!).

٧٢٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَرْقَانَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الْحِجَّاجِ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: اخْتَصِمَ رَجُلَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَضْرَمَوْتِ فِي أَرْضِ، فَقَالَ لِلْمَدْعَى عَلَيْهِ: احْلِفْ، فَقَالَ الْمَدْعَى: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي إِلَّا يَمِينُهُ؟! إِذَا

= ولفظ أحمد في أوله: (اللهم أصلح لي ديني، ووسع عليّ في ذاتي) ومن طريقه المزى، والذهبي. قال الهيثمي في «المجمع» [١٤٣/١٠]: «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجالهما رجال الصحيح، غير عباد بن عباد المازني، وهو ثقة، وكذلك رواه الطبراني». وقبله: صحح ابن القيم سنده في «زاد المعاد» [٣٥٣/٢]، وقبله: صحح النووي سنده أيضاً في «الأذكار» [رقم ٦٦]، قلت: وكذا صحح سنده ابن الملقن في «البدور المنير» [٢٧٩/٢]، وليس كما قالوا، وقد كشف الحافظ عن علته، فقال في «نتائج الأفكار» [٢٦٣/١]، وهو يرد على النووي تصحيح سنده، قال: «وفي حكم الشيخ -يعنى النووي- على الإسناد بالصحة نظر؛ لأن أبا مجلز لم يلق سمرة بن جندب ولا عمران بن الحصين، فيما قاله على بن المديني، وقد تأخراً عن أبي موسى، ففي سماعه من أبي موسى نظر؛ وقد عهد منه الإرسال عن لم يلقه، ورجال الإسناد المذكور؛ رجال «الصحيح»، إلا عباد بن عباد؛ وهو ثقة...». قلت: فالإسناد محل بالانقطاع، وقد روى نحو هذا المتن عن أبي موسى به موقوفاً عليه، فيما أخرجه ابن أبي شيبه [٣٠٣٣، ٢٩٢٥٥] وسنده صالح، وهذا الموقوف: هو الأصح عن أبي موسى إن شاء الله.

وفي الباب: شاهد من حديث أبي هريرة عند الترمذي [٣٥٠٠] وجماعة، وسنده منكر، وقد وهم فيه بعضهم، والمحفوظ أنه من رواية سعيد الجريري عن عبيد -أو حميد- بن القعقاع عن رجل لم يُسمَّ به مرسلًا، وليس فيه ذكر الموضوع، أخرجه أحمد وجماعة؛ وسنده ضعيف مع إرساله، وقد اختلف فيه أيضاً، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» وذكرنا أن الحديث لا يتقوى بذلك الشاهد أصلاً، ولا حتى فقرة الدعاء منه، كما ذهب إليه بعض النقاد من المتأخرين، وبسطنا هناك الكلام بما لا مزيد عليه.

٧٢٧٤- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبه [٢٢١٤٥]، وأحمد [٣٩٤/٤]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٥٣٨]، والبزار [٨/ رقم ٣١٦٣/ البحر الزخار]، ومحمد بن عاصم الثقفي في «جزئه» [ص ٨٩/ رقم ١٤]، ومن طريقه الخطيب في «الأسماء المهمة» [٢٠٤]، وأبو الفضل =

يذهب بأرضي، فقال: «إِنْ اقْتَطَعَهَا بِيَمِينِهِ، كَانَ مِمَّنْ لَا يُكَلِّمُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَلَا يُزَكِّيهِ، وَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ»، قال: فتورع الآخر، فردها عليه.

٧٢٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَعِينٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَقِيلِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى،

= الزهري في حديثه [رقم ٢٦٤]، وغيرهم من طريق حسين بن علي الجعفي [وسقط (حسين الجعفي) من سند محمد بن عاصم]، عن جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه به نحوه. . . وزاد عبد بن حميد ومحمد بن عاصم ومن طريقه الخطيب في آخره: (فقال الآخر: حسبي)، هذا لفظ ابن عاصم؛ ولفظ عبد بن حميد: (فقال الآخر: فلا أبالي).

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي موسى إلا من هذا الوجه، ولا روى ثابت بن الحجاج عن أبي بردة إلا هذا الحديث».

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير من رجال «الصحيح» سوى ثابت بن الحجاج؛ وهو من رجال أبي داود وحده، وقد وثقه ابن سعد وأبو داود وابن حبان وغيرهم. وقد تويع: حسين الجعفي عليه عن جعفر بن برقان: تابعه مسكين بن بكير؛ وقد خرَّجنا روايته في «غرس الأشجار».

والحديث: حسنٌ سنده الهيثمي في «المجمع» [٣١٩/٤].

٧٢٧٥- صحيح: أخرجه الحاكم [٤/٤٩٩]، وابن أبي شيبة في «مسنده»، كما في «إتحاف الخيرة» [٤/١٥]، وعنه عبد الله بن أحمد في «زوائده على الزهد» [ص ٢١٤-٢١٥]، والقضاعي في «الشهاب» [١/رقم ٥٤٥]، والبخاري في «تاريخه» [٧/٥٤]، والبيهقي في «الشعب» [٧/رقم ٥٣٧١/ طبعة دار طيبة]، والمحاملي في «أماليه» [رقم ٣٦٥]، وابن قتيبة في «غريب الحديث» [١/٤٣٠] - وعنده معلقًا - والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٤٤٩]، وتام في «فوائده» [١/رقم ٤٩٠]، وغيرهم من طرق عن موسى بن أعين عن عبد الله بن محمد بن عقال عن سليمان بن يسار عن عقال مولى ابن عباس عن أبي موسى الأشعري به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف معلول، فيه علتان:

الأولى: جهالة عقال مولى ابن عباس، فقد انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٥/٣٧٢]، ولم يذكره من الرواة عنه سوى سليمان بن يسار.

قال: كنت أنا وأبو الدرداء عند رسول الله ﷺ، فقال: «مَنْ حَفِظَ مَا بَيْنَ فُكْمَيْهِ وَرَجْلَيْهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ».

٧٢٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مَجْمَعِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: صَلَّيْنَا الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَلْنَا: لَوْ جَلَسْنَا حَتَّى نَصَلِّيَ مَعَهُ الْعِشَاءَ! قَالَ: فَجَلَسْنَا، فَخَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «مَا زِلْتُمْ هَاهُنَا؟» فَقَلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّيْنَا مَعَكَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ قَلْنَا: نَجْلِسُ حَتَّى نَصَلِّيَ مَعَكَ الْعِشَاءَ، قَالَ: «أَحْسَنْتُمْ - أَوْ أَصَبْتُمْ»، قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «النُّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَ النُّجُومُ أَتَى أَهْلَ السَّمَاءِ مَا يُوعَدُونَ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبَتْ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ».

= والثانية: عبد الله بن محمد بن عقيل: شيخ مدني مختلف فيه، والتحقيق: أنه ضعيف مضطرب الحديث، وقد شرحنا حاله فيما علقناه على «ذم الهوى» لابن الجوزي [١/٤٥٦]. وقد اضطرب ابن عقيل في سنده: على ألوان.

والحديث: صحيح على كل حال؛ فله شواهد به نحوه عن جماعة من الصحابة. . مضى منها حديث جابر [برقم ١٨٥٥، ٢١٠٩]، وحديث عائشة [برقم ٤٦٨٥]، وحديث أبي هريرة [برقم ٦٢٠٠]، ويأتي حديث سهل بن سعد [برقم ٧٥٥٥]، والله المستعان.

٧٢٧٦- صحيح: أخرجه مسلم [٢٥٣١]، وأحمد [٤/٣٩٨]، وابن جبان [٧٢٤٩]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٥٣٩]، والبزار [٨/رقم ٣١٠٢]، وأبو نعيم في «المعرفة» [١/رقم ٤٠]، والبيهقي في «شرح السنة» [١٤/٧١-٧٢]، وابن أبي شيبة [٣٢٤٠٦]، والبيهقي في «الاعتقاد» [ص ٣١٨-٣١٩]، وغيرهم من طريق حسين بن علي الجعفي عن مجمع بن يحيى بن يزيد - ويقال: ابن زيد - بن جارية الأنصاري [وقد تحرف قوله «بن زيد» عند أحمد إلى «عن زيد»، فانتبه]، عن سعيد بن أبي بردة ابن أبي موسى عن أبيه به نحوه. . وهو عند ابن أبي شيبة: مختصراً بالفقرة الأخيرة منه فقط.

قلت: وتام تخريجه في «غرس الأشجار». وذكرنا هناك: أنه اختلف على حسين الجعفي في سنده، إلا أن الوجه الماضي: هو المحفوظ عنه، كما بيناه هناك.

٧٢٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ، حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ قَيْسٍ،
عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، لَيْسَ
عَلَيْهَا عَذَابٌ فِي الْآخِرَةِ، عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا: الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ وَالْقَتْلُ».

٧٢٧٧- منكر: هذا إسناد ضعيف؛ وشيخ المؤلف (أبو هشام الرفاعي) هو محمد بن يزيد الكوفي؛
وهو شيخ ضعيف على التحقيق، بل قال البخاري: «رأيتهم مجمعين على ضعفه»، وشيخه
يحيى بن اليمان: مختلف فيه أيضاً، والتحقيق أنه ضعيف الرواية أيضاً، لكنه لم ينفرد به عن
حرملة بن قيس: تابعه مروان بن معاوية الفزاري: عند نعيم بن حماد في الفتن [٢/
رقم ١٧٠٧ / طبعة مكتبة التوحيد]، قال: حدثنا مروان الفزاري به.

قلت: وهذه متابعة لا تثبت، ونعيم بن حماد: وإن كان إماماً في السنة؛ إلا أنه كان كثير
المناكير، وهو ورجال الإسناد: جميعاً من رجال «التهذيب» سوى حرملة بن قيس، وهو شيخ
ثقة من رجال «التعجيل» [ص ٩٣] للحافظ.

وأبو بردة: هو ابن أبي موسى الأشعري.

وقد اختلف في سند هذا الحديث على أبي بردة: على ألوان، ذكر أكثرها: البخاري في
«تاريخه» [١ / ٣٨-٣٩]، وفي «الأوسط» [ص ٢٤٨-٢٤٩]، ثم قال: «وفي أسانيدنا نظر،
والأول أشبه . . .»، هذا لفظه في «تاريخه الأوسط».

وقوله: (والأول أشبه)، يعني به: ما رواه في أول كلامه من طريق صدقة بن المثنى عن رباح بن
الحارث عن أبي بردة عن رجل من الأنصار لأبيه صحبة عن أبيه عن النبي ﷺ به بطرف من أوله
فقط.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة شيخ أبي بردة؛ وكذا لجهالة حال (رباح بن الحارث) أيضاً.
وكلام البخاري الماضي: كالصريح في كون الوجه الماضي هو المحفوظ عن أبي بردة في هذا
الحديث، وقد عرفت ما فيه!

ومع ضعف سنده: فإن في متن الحديث نكارة أيضاً، وإليها أشار البخاري بقوله عقب إعلاله
الماضي لأسانيد الحديث، قال: «والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة، وأن قومًا يُعذبون ثم
يخرجون: أكثر وأبين».

قلت: وهذه نكارة ظاهرة عندي، فإن ظاهر حديث أبي بردة الماضي: أنه ليس ثمة عذاب في
الآخرة على عصاة المسلمين، وأن الزلازل والفتن: هي عذاب تلك الأمة.

٧٢٧٨- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عَائِذٍ ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ ، سَمِعْتُ طَارِقَ بْنَ شَهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ، قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَرْضِ قَوْمِي ، فَجِئْتُ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْخٌ بِالْأَبْطَحِ ، قَالَ : فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « أَحَجَجْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ؟ » قَالَ : قُلْتُ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « كَيْفَ قُلْتَ ؟ » قَالَ : قُلْتُ : لَبِيكَ إِهْلَالًا ، كإِهْلَالِكَ ، قَالَ : فَقَالَ : « هَلْ سُقْتَ هَدِيًّا ؟ » قَالَ : قُلْتُ : لَا ، لَمْ أَسُقْ هَدِيًّا ، قَالَ : « فَطُفَّ بِالْبَيْتِ وَأَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا ، ثُمَّ حَلَّ » ، قَالَ : فَفَعَلْتُ حَتَّى مَشَطْتَنِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي قَيْسٍ ، قَالَ : فَمَكَّثْنَا بِذَلِكَ حَتَّى اسْتَخْلَفَ عَمْرٌ ، قَالَ : فإِنِّي عِنْدَ الْمَقَامِ أَفْتَى النَّاسَ بِالَّذِي أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَبِالَّذِي صَنَعْتُ ، قَالَ : فَجَاءَنِي رَجُلٌ فَسَارَنِي فِي أُذُنِي ، فَقَالَ : ائْتِدْ فِي فِتْيَاكَ ، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ أَحْدَثَ فِي النَّسْكِ ، قَالَ : فَقُلْتُ : أَيُّهَا النَّاسُ مِنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ شَيْئًا فِي النَّسْكِ فَلْيَتُّدْ ، فَإِنَّ هَذَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ ، فَإِلَى مَنْ عَلِمَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَلَمَّا قَدِمَ عَمْرُ أَتَيْتَهُ ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَحْدَثْتَ فِي النَّسْكِ ؟ قَالَ : إِنْ أَخَذْنَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالْتِمَامِ ، وَإِنْ أَخَذْنَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحْرَ الْبُذْنِ ، قَالَ : فَنَهَى عَنِ الْعِمْرَةِ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ .

= ■ والحاصل : أن الحديث معلول سنداً ومتناً .

وقد رأيتُ ابنَ الجوزي : قد أورد هذا الحديث في «العلل المتناهية» [٢/٩٢٧] ، ثم نقل عن النسائي أنه قال : «هذا حديث منكر» .

وهذا الحديث : قد صححه وحسنه جماعة من المتأخرين ، كأنهم لم يقفوا على إعلال البخاري لسنده ومرتته ، وكذا قول النسائي الماضي : (حديث منكر) ، والقول ما قالت حذام ! وقد وهم جماعة : وعزوا هذا الحديث لمسلم في (صحيحه) ، وليس بشيء ، ولعلنا : نستوفي الكلام على هذا الحديث ، وبيان ما في أسانيده من الخلل : في مكان آخر إن شاء الله .

٧٢٧٨- صحيح: أخرجه البخاري [١٦٣٦ ، ١٦٣٧ ، ٤٠٨٩ ، ٤١٣٦] ، ومسلم [١٢٢١] ، والنسائي [٢٧٤٢] ، وأحمد [٣٩٣/٤ ، ٣٩٥] ، والدارمي [١٨١٥] ، وابن الجارود [٤٣٢] ، وأبو عوانة [٢/٣٤٦-٣٤٧] ، والرويانى [١/٥٥٧] ، والبزار [٨/رقم ٢٩٩٧] البحر الزخار ، والبيهقي في «سننه» [رقم ٨٦٥٣] ، وفي «الدلائل» [٥/رقم ٤٠٤] ، والبغوى في =

٧٢٧٩- حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَعَائِشَةَ مَرَّ بِأَبِي مُوسَى وَهُوَ يَقْرَأُ فِي بَيْتِهِ، فَقَامَا يَسْتَمْعَانِ لِقِرَاءَتِهِ، ثُمَّ إِنَهُمَا مَضِيَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ، لَقِيَ أَبَا مُوسَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا أَبَا مُوسَى، مَرَرْتُ بِكَ الْبَارِحَةَ وَمَعِيَ عَائِشَةُ، وَأَنْتَ تَقْرَأُ فِي بَيْتِكَ، فَقُمْنَا، فَاسْتَمَعْنَا»، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: «أَمَا أَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ عَلِمْتَ لَحَبِرتُ لَكَ تَحْيِيرًا.

= «شرح السنة» [٧/٩٠]، وجماعة من طرق عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى به نحوه . . . وقد انتهى سياق ابن الجارود والبزار عند قوله: (. واسع بين الصفا)، وزاد: (المروة)، وانتهى سياق البغوي عند قول أبي موسى: (. حتى مشطنتني امرأة من بني قيس . . .)، وزاد هناك: (أو غسلت رأسي). قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قلت: وليس عند الجميع: قول أبي موسى في آخره: (قال: فنهى عن العمرة في الحج). وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

٧٢٧٩- صحيح: دون ذكر عائشة فيه، أخرجه الحاكم [٣/٥٢٩]، وأبو نعيم في «الحلية» [١/٢٥٨]، والخطيب في «تاريخه» [٨/٢٩٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٢/٤٦، ٥١]، وغيرهم من طريق خالد بن نافع الأشعري عن سعيد بن أبي بردة ابن أبي موسى عن أبيه عن جده به . . .

وفي سياق الخطيب: اختصار يسير، ومن طريقه ابن عساكر في رواية له.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: بل هو ضعيف على التحقيق؛ فرجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح»، سوى خالد بن نافع الأشعري، فقد انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٦/٢٦٤]، و[٨/٢٢١، ٢٢٥]، وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي وغيرهم، بل قال أبو داود: «متروك»، وذكره جماعة في «الضعفاء»، وهو من رجال «الميزان»، ولسانه» [٢/٣٨٨].

وبه: أعله الذهبي في «سير النبلاء» [٢/٣٨٧]، والهيثمي في «المجمع» [٧/٣٥٤].

لكن الحديث: صحيح ثابت دون ذكر عائشة فيه.

فقد أخرجه ابن حبان [رقم ٧١٩٧]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [٢/رقم ١٨٠٣]، =

٧٢٨٠- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ رَجُلَيْنِ ادْعَا بِعَيْرًا، فَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدِينَ، فَقَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا.

= و[١٨٠٤]، والبزار [٨/ ٣١٦٠] البحر الزخار، والبيهقي في «سننه» [٤٤٨٤، ٢٠٨٤٣]، والبغوي في «تفسيره» [٢/ ٣١١]، وغيرهم من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن طلحة بن يحيى بن طلحة عن أبي بردة ابن أبي موسى عن أبيه قال: (استمع رسول الله ﷺ قراءتي من الليل، فلما أصبحت قال: يا أبا موسى استمعت قراءتك الليلة، لقد أوتيت مزاراً من مزامير آل داود، قلت: يا رسول الله لو علمت مكانك؛ لحبرت لك تحبيراً)، هذا لفظ ابن حبان. قلت: وهذا إسناد جيد؛ رجاله رجال «الصحيح» وهو من هذا الطريق: عند مسلم [٧٩٣] وجماعة، ولكن دون قول أبي موسى في آخره. وفي الباب: عن بريدة بن الحصيب: عند مسلم وأحمد وجماعة.

٧٢٨٠- ضعيف: أخرجه أبو داود [٣٦١٥]، والحاكم [٤/ ١٠٧]، وابن أبي شيبه [٢٩١١٩]، والبيهقي في «سننه» [٢١٠١٧]، وأبو أحمد ابن الغطريف في «جزئه» [رقم ١٤]، وابن حزم في «المحلى» [٩/ ٤٣٧]، والطحاوي في «المشكّل» [١٢/ ٢٠٤]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٤١١٩]، وغيرهم من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه به. قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين».

قلت: كلا، بل ظاهر أنه على شرط مسلم وحده، إلا أنه معلول، فقد اختلف فيه على همام، فرواه عنه عفان وهدي بن خالد، وحجاج بن منهال ثلاثتهم على الوجه الماضي؛ وخالفهم عبد الصمد بن عبد الوارث، فرواه عن همام فقال: عن قتادة عن سعيد عن أبي بردة به نحوه مرسلًا، هكذا أخرجه أحمد في «العلل» [١/ ٢٢٤] رواية عبد الله [حدثنا عبد الصمد به. قلت: وقد اختلف في سنده على قتادة على ألوان، وكذا اختلف عليه في متنه أيضًا، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار»، وذكرنا هناك: أن أبا بردة لم يسمع هذا الحديث من أبيه، إنما سمعه من سماك بن حرب، كما أخبر سماك بذلك، وسماك إنما سمعه من تميم بن طرفة الطائي به نحوه مرسلًا، وهذا المرسل: هو الذي صوّبه البخاري والدارقطني والخطيب والبيهقي؛ وهو كما قالوا... والله المستعان لا رب سواه.

٧٢٨١- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ مَكَانَهُ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ أَوْ النَّصَارَى فِي النَّارِ».

٧٢٨٢- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ مَصْعَبِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ ابْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِيَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ، يَقُولُ: هَذَا فِدَائِي مِنَ النَّارِ».

٧٢٨٣- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ رُوْحُ بْنُ

٧٢٨١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٧٢٦٧، ٧٢٦٨].

٧٢٨٢- ضعيف بهذا السياق: مضى الكلام عليه [برقم ٧٢٦٧، ٧٢٦٨].

٧٢٨٣- منكر: أخرجه الطبري في «تفسيره» [٢٣/٥٥٩ / طبعة الرسالة]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [٢/ رقم ٧٥٢ / طبعة الحاشدي]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٢/٣٣٣]، وغيرهم من طريق الوليد بن مسلم عن روح بن جناح الشامي عن مولى لعمر بن عبد العزيز عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه به.

قال البيهقي: «تفرد به روح بن جناح، وهو شامي يأتي بأحاديث منكرة لا يتابع عليها، وموالي عمر بن عبد العزيز: فيهم كثرة!».

قلت: روح هذا وإن وثقه دحيم الحافظ، إلا أن أكثر النقاد على تليينه، فضعفه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وأبو أحمد الحاكم وجماعة، بل قال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروى عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث، شهد لها بالوضع»، وذكره الساجي وابن عدى والعقيلي وغيرهم في «الضعفاء».

وقد أشار الهيثمي إلى إعلاله به في «المجمع» [٧/ ٢٧١]، ثم قال: «وبقية رجاله ثقات» كذا قال، وهو تسامح منه غير مقبول، بل هو غفلة مكشوفة عن كون (مولى عمر بن عبد العزيز)، شيخاً مجهولاً لا يُدرى من يكون؟! وقد أشار البيهقي إلى جهالته كما مضى. وقد أغرب البوصيري جداً! وقال في «تحاف الخيرة» [٦/ ٢٩٢] بعد أن ساق الحديث من طريق المؤلف:

=

«هذا إسناد رواه ثقات»، وقد عرفت ما فيه!

جناح، عن مولى لعمر بن عبد العزيز، عن أبي بردة، عن أبيه، عن النبي ﷺ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، قال: «عَنْ نُورٍ عَظِيمٍ يَخِرُونَ لَهُ سُجْدًا».

٧٢٨٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ ابْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ صَاحِبُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ فِي الْبَوْلِ مِنْكُمْ، كَانَتْ مَعَهُ مِبرَةٌ إِذَا أَصَابَ شَيْئًا مِنْ جَسَدِهِ الْبَوْلُ، بَرَاهُ بِهَا».

= والحديث: ضعّف سنده: الحافظ في «الفتح» [٨/ ٦٦٤]، وعلى القارى في «مرفاة المفاتيح» [٢٠١/ ١٠]، وهذا فيه تسامح لا يخفى.

والتحقيق: أن سنده منكر واه، مع نكارة متنه أيضاً، فراجع «الضعيفة» [رقم ١٣٣٩] للإمام . . والله المستعان .

٧٢٨٤- منكر بهذا اللفظ: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٥/ ١٩٢]، والطبرانى في «الكبير»، كما في «مجمع الزوائد» [١/ ٤٩٢]، وبحشل في «تاريخ واسط» [ص ١٤٦] من طريقين عن على بن عاصم الواسطى عن خالد بن مهران الحذاء عن توبة [وتصحف عند بحشل إلى «معاوية» فانتبه] أبى المورع البصرى عن أبى بردة ابن أبى موسى عن أبيه به نحوه .

ولفظ بحشل فى أوله: (رأيتُ رسولَ الله ﷺ يبول جالساً، وقد جافى بين فخذه حتى إنى لأرثى له من طول الجلوس، ثم قام قابضاً على ثلاث وستين . . .). ونحوه عند الطبرانى .

قال ابن عدى: «وهذا لا يرويه عن توبة غير خالد الحذاء، وعن خالد: على بن عاصم» .

قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٤٩٢] بعد أن عزاه للطبرانى وحده: (وفيه على بن عاصم، وكان كثير الخطأ، ويُنَبّه على غلظه فلا يرجع، ويحتقر الحفظ» .

قلت: وهو آفة هذا الطريق هنا، وباقى رجال الإسناد ثقات من رجال «الصحيح» . وعلى بن عاصم: من رجال الأربعة إلا النسائى، فراجع ترجمته من «التهذيب وذيوله» .

وقد اضطرب فى سنده أيضاً، فرواه عنه محمد بن حرب -وهو ثقة- فقال: حدثنا على بن عاصم عن خالد الحذاء عن سويد بن أبى موسى الأشعرى به نحو سياق بحشل والطبرانى . . . ، فأسقط منه (أبا بردة)، وجعل شيخ خالد فيه: (سويداً)، بدل: (توبة العنبرى) .

= هكذا أخرجه الرويانى [١/ رقم ٥٧٢]، حدثنا محمد بن حرب به .

٧٢٨٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ الَّذِي قَدْ أَسْرَفَ عَلَيَّ نَفْسِهِ مِنْ رَجُلٍ سَافَرَ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ مُعْطَبَةٍ مُهْلِكَةٍ، فَلَمَّا تَوَسَّطَ أَضْلُ رَاحِلَتِهِ، فَسَعَى فِي بُغَائِهَا يَمِينًا وَشِمَالًا حَتَّى أَغْيَى - أَوْ أَيْسَ - مِنْهَا، وَظَنَّ أَنْ قَدْ هَلَكَ، نَظَرَ فَوَجَدَهَا فِي مَكَانٍ لَمْ يَكُنْ يَرَجُو أَنْ يَجِدَهَا، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ الْمُسْرِفِ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ بِرَاحِلَتِهِ حِينَ وَجَدَهَا».

٧٢٨٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، أَيُّ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

قلتُ: وهذا من أغلاط علي بن عاصم وسوء حفظه، وأخشى أن يكون وقع في سند الروياني: سقطٌ وتصحيفٌ،

والمحفوظ: عن أبي موسى في هذا الحديث: إنما هو موقوف عليه، ودون هذا السياق أيضًا، وكذا: قد صحَّ الحديث مرفوعًا دون هذا السياق أيضًا، كما مضى عند المؤلف من حديث عبدالرحمن بن حسنة [برقم ٩٣٢].

وقد استوفينا: تخريج هذا الحديث مع أحاديث الباب: في كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار»، والله المستعان.

٧٢٨٥- صحيح: قال الهيثمي في «المجمع» [٣٢٢/١٠]: «رواه أبو يعلى، ورجال رجال الصحيح».

قلتُ: وسنده على شرط الشيخين أيضًا.

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة به نحوه... مضى منهم:

حديث أبي سعيد الخدري [برقم ١٣٠٢]، وحديث البراء [برقم ١٧٠٤]، وحديث أنس [برقم ٢٨٦٠]، وحديث ابن مسعود [برقم ٥١٠٠، ٥١٧٧].

٧٢٨٦- صحيح: أخرجه البخاري [١١]، ومسلم [٤٢]، والترمذي [٢٥٠٤، ٢٦٢٨]، والنسائي [٤٩٩٩]، وابن منده في «الإيمان» [١/ رقم ٣٠٧، ٣٠٨]، والبيهقي في «شرح السنة» [٢٨/١]، والبخاري [٨/ رقم ٣١٧٠]، و[رقم ٣١٧١]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» =

٧٢٨٧- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمَلِّي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يَنْفَلِتْ»، ثم تلا: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهِيَ ظُلْمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢].

٧٢٨٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ، عَنِ أَبِي مُوسَى، قَالَ: سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

٧٢٨٩- حَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مَكِيُّ، عَنِ الْجَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ يَزِيدِ بْنِ

= [١/ رقم ١٥٨]، وغيرهم من طريقين عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة ابن أبي موسى عن أبيه عن جده به . . . ولفظ البخارى والنسائى والبغوى وابن منده فى أوله: (أى الإسلام أفضل!؟) وهو رواية لمسلم والمؤلف .

قال الترمذى: «هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه من حديث أبى موسى . . .» .
وقال فى الموضوع الثانى: «هذا حديث صحيح غريب من حديث أبى موسى عن النبى ﷺ» .
قلت: وفى الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه .

٧٢٨٧- صحيح: أخرجه البخارى [٤٤٠٩]، ومسلم [٢٥٨٣]، والترمذى [٣١١٠]، وابن ماجه [٤٠١٨]، وابن حبان [٥١٧٥]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٢٤٥]، وابن أبى الدنيا فى «العقوبات» [رقم ٢٤٨]، والبيهقى فى «سننه» [١١٢٨٧]، وفى «الشعب» [٦/ رقم ٧٤٦٧]، وفى «الأسماء والصفات» [١/ رقم ٦٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٤/ ٣٥٨]، والبزار [٨/ رقم ٣١٨٣، ٣١٨٤]، والرويانى [١/ رقم ٤٧٠]، وعبد الله بن أحمد فى «زوائده على زهد أبيه» [ص ٢٢]، وغيرهم من طريقين عن بريد بن عبد الله بن أبى بردة ابن أبى موسى الأشعري عن أبيه عن أبى موسى به .
قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب» .

٧٢٨٨- صحيح: مضى قبل الماضى .

٧٢٨٩- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [٤/ ٤٠٧]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٧٤١]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [١/ ٤٩٥ / طبعة أضواء السلف]، وابن أبى الدنيا فى «ذم الملاحى» [١/ رقم ١٦١]، كما فى «الإرواء» [٨/ رقم ٢٨٦]، وغيرهم عن مكى بن إبراهيم عن الجعيد بن =

خصيفة، عن حميد بن بشير، عن محمد بن كعب القرظي، قال: حدثني أبو موسى الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُقَلَّبُ كَعَبَاتِهَا رَجُلٌ يَنْظُرُ مَا تَأْتِي بِهِ إِلَّا عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

٧٢٩٠- حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر الجشمي، حدثنا يحيى بن سعيد، وبشر بن المفضل، عن عبيد الله، عن نافع، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

= عبد الرحمن المدني عن يزيد بن عبد الله بن خصيفة عن حميد بن بشير بن المحرر [ووقع عند أحمد: «عن المحرر» وهو تحريف]، عن محمد بن كعب القرظي عن أبي موسى الأشعري به . قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى حميد بن بشير؛ فهو شيخ مجهول لا يُعرف، وقد انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات»، وهو من رجال «تعجيل المنفعة» [ص ١٠٥] وللحديث طريق آخر عن أبي موسى . . . وهو الآتي:

٧٢٩٠- صحيح لغيره: أخرجه مالك [١٧١٨]، ومن طريقه أبو داود [٤٩٣٨]، وابن ماجه [٣٧٦٢]، وأحمد [٤/٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٠]، وابن حبان [٥٨٧٢]، والحاكم [١/١١٤]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ١٢٦٩، ١٢٧٢]، وابن أبي شيبة [٢٦١٤١، ٢٦١٥٣]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٥٤٧]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٧٣٩، ٢٠٧٤٠]، وفي «الشعب» [٥/٦٤٩٨]، والبغوي في «شرح السنة» [١٢/٣٨٤]، والبزار [٨/رقم ٣٠٧٥/ البحر الزخار]، و[رقم ٣٠٧٦، ٣٠٧٧]، والرويانى [١/رقم ٥٣٩]، والمحاملى في «أمالیه» [رقم ٣٨٩]، وأبو القاسم المهروانى في «الفوائد المنتخبة» [ص ١٠٩-١١٠/ تخريج الخطيب البغدادي]، وابن عدى في «الكامل» [٤/١٢١]، والدارقطنى في «العلل» [٧/٢٤٠]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٣/١٧٤]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري به .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين». قلت: وهذا من فاحش أوهامه، فإن الشيخين لم يُخرجا حديثاً بتلك الترجمة قط، ولا أحدهما أصلاً.

كيف: وقد نص أبو حاتم الرازى على أن سعيد بن أبي هند لم يلق أبا موسى الأشعري أصلاً، كما في «المراسيل» [ص ٧٥]!

٧٢٩١- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ بَرِيدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا، أَوْ فِي سُوْقِنَا، وَمَعَهُ نَبْلٌ، فَلْيُمْسِكْ عَلَى نِصَالِهَا»، أَوْ قَالَ: «فَلْيَقْبِضْ بِكَفِّهِ أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا شَيْءٌ».

= وقال الحافظ في ترجمة سعيد من «التقريب»: «أرسل عن أبي موسى».

قلت: وقد اختلف عليه في سنده على ألوان، وكذا في رفعه ووقفه، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار».

لكن هذا الوجه هنا: هو المحفوظ عنه إن شاء الله؛ وهذا هو الذى اختاره البيهقى في «سننه» [٢١٥/١٠]، بعد أن ذكر طرفاً من الاختلاف على سعيد فى سنده.

والحديث: صحَّح سنده المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٨٥٦/٢] طبعة مكتبة الشافعى، وقد عرفت ما فيه!

وقد عزاه بعضهم إلى مسلم من هذا الوجه، وليس بشىء، وليس يظهر عندى: تقوية هذا الطريق بالماضى قبله، كما ذهب إلى هذا جماعة من المتأخرين.

والثابت فى هذا الباب: إنما هو حديث بريد بن الحبيب عند مسلم [٢٢٦٠]، وجماعة مرفوعاً بلفظ: (من لعب بالنردشير؛ فكأما صبغ يده فى لحم خنزير ودمه)، وهو مخرج فى «غرس الأشجار»، والله المستعان.

ثم نظرت: فإذا حديث بريدة الماضى: شاهد جيد لحديث أبى موسى هنا، فإن قوله فى حديث بريدة: (. . . فكأما صبغ يده فى لحم خنزير ودمه) يستلزم أن يكون ذلك المعالج لدم الخنزير ولحمه: عاصياً لله ورسوله بإتيانه ما حرّماه؛ وصبغ اليد فى لحم الخنزير ودمه: كناية عن مزوالة أكله، وقد حرم الله ذلك فى محكم كتابه العزيز.

■ فحاصل هذا: أن حديث أبى موسى السابق من الطريق الثانى: صحيح بشاهده عن بريدة السالف. والله المستعان لا رب سواه.

٧٢٩١- صحيح: أخرجه البخارى [٦٦٦٤]، ومسلم [٢٦١٥]، وأبو داود [٢٥٨٧]، وابن ماجه

[٣٧٧٨]، وأحمد [٣٩٧/٤]، [٤١٠]، وابن خزيمة [١٣١٨]، وابن حبان [١٦٤٩]، وابن أبى

شيبه [٨٠٥٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢٨٠/٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٦٥١]،

وفى «الشعب» [٤/ رقم ٥٣٣٦]، والرويانى [١/ رقم ٤٦٣، ٤٨٠]، وجماعة من طرق عن =

٧٢٩٢- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

٧٢٩٣- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: احْتَرَقَ بَيْتُ الْمَدِينَةِ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا حَدَّثَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَأْنِهِمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ النَّارَ إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ، فَإِذَا نِمْتُمْ فَأَاطَفَتْوَهَا عَنْكُمْ».

٧٢٩٤- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أَجْرًا فِي

= بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به . . وهو عند ابن أبي شيبة: بشطره الأول فقط، وهو رواية لأحمد.

قلت: وتما تمخرجه في «غرس الأشجار».

٧٢٩٢- صحيح: أخرجه البخاري [٦٦٦٠]، ومسلم [١٠٠]، والترمذي [١٤٥٩]، وابن ماجه [٢٥٧٧]، وجماعة من طريق أبي أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

قلت: قد مضى الكلام عليه [برقم ٧٢٦١].

٧٢٩٣- صحيح: أخرجه البخاري [٥٩٣٦]، ومسلم [٢٠١٦]، وابن ماجه [٣٧٧٠]، وأحمد [٣٩٩/٤]، وابن أبي شيبة [٢٥٩١٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٣٩٥/١١]، وأبو عوانة [١٤٦/٥]، والبزار [٣١٦٧/٨]، وجماعة من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد ابن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به نحوه.

قال البزار: «وهذا الحديث: لا نعلمه يروى عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد».

قلت: وتما تمخرجه في «غرس الأشجار».

٧٢٩٤- صحيح: أخرجه البخاري [٦٢٣]، ومسلم [٦٦٢]، وابن خزيمة [١٥٠١]، والبيهقي في «سننه» [٤٧٥٨، ١٩٨٩٣]، وفي «الشعب» [٣/٢٨٩١]، وأبو عوانة [٣٢٤/١]، [٣٥٥]، والبزار [٣١٦٦/٨]، والسراج في «مسنده» [٣٨٤/١]، والرويانى [٤٦٧/٢]، وجماعة من طريق أبي أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به . =

الصَّلَاةِ أَبْعَدَهُمْ إِلَيْهِ مَمْشَى فَأَبْعَدَهُمْ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ، أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّيَهَا ثُمَّ يَنَامُ».

٧٢٩٥- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا».

٧٢٩٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: كَانَ إِذَا أَتَاهُ السَّائِلُ، وَرَبَّمَا قَالَ: جَاءَهُ السَّائِلُ - أَوْ صَاحِبُ الْحَاجَةِ - قَالَ: «اشْفَعُوا فَلْتَوْجِرُوا، وَيَقْضِيَ اللَّهُ عَلَيَّ لِسَانَ نَبِيِّهِ مَا شَاءَ».

= قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد». قلت: وتام تخريجه في «غرس الأشجار».

٧٢٩٥- صحيح: أخرجه البخارى [٤٦٧، ٢٢١٤، ٥٦٨٠]، ومسلم [٢٥٨٥]، والترمذى [١٩٢٨]، والنسائى [٢٥٦٠]، وأحمد [٤/٤٥٤، ٤٠٩]، والطيالسى [٥٠٣]، وابن أبى شيبة [٣٠٣٤٨، ٣٤٤١٣]، وابن حبان [٢٣١]، والحميدى [٧٧٢]، وابن المبارك فى «الزهد» [٣٥٠]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٥٥٦]، والبيهقى فى «سننه» [١١٢٩١]، وفى «الشعب» [٦/٧٦١]، وفى «الآداب» [رقم ٨٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤٧/١٣]، والرويانى [رقم ٤٤٥، ٤٨١]، والبزار [رقم ٣١٨٢/ البحر الزخار]، وغيرهم من طرق عن بريد بن عبد الله بن أبى بردة عن أبىه عن أبى موسى به... وزاد البخارى ومن طريقه البغوى والبيهقى: «ثم شبك بين أصابعه».

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

٧٢٩٦- صحيح: أخرجه البخارى [١٣٦٥، ٥٦٨١، ٥٦٨٠، ٧٠٣٨]، ومسلم [٢٦٢٧]، وأبو داود [٥١٣١]، والترمذى [٢٦٧٢]، والنسائى [٢٥٥٦]، وأحمد [٤/٤٠٠، ٤٠٩، ٤١٣]، وابن حبان [٥٣١]، والحميدى [٧٧١]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٤٥٦]، وفى «الشعب» [٦/رقم ٧٦١٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤٧/١٣]، والبزار [رقم ٣١٠٨، ٣١٨١]، والرويانى [١/رقم ٤٤٢، ٤٦٦]، والقضاعى فى «الشهاب» [١/رقم ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١]، وغيرهم من طرق عن بريد بن عبد الله بن أبى بردة ابن أبى موسى الأشعرى، عن أبىه، عن =

٧٢٩٧- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: أُرْسِلَنِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ
الْحِمْلَانَ لَهُمْ، إِذْ هُمْ فِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ، وَهِيَ غَزْوَةُ تَبُوكَ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنْ أَصْحَابِي
أُرْسَلُونِي إِلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ، قَالَ: «لَا، وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُهُمْ عَلَيَّ شَيْءٍ»، وَوَافَقْتَهُ وَهُوَ غَضَبَانٌ
وَلَا أَشْعَرٌ، فَرَجَعْتُ حَزِينًا مِنْ مَنَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَدْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلِيًّا، فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي، فَأَخْبَرْتَهُمُ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ
أَلْبَثْ إِلَّا سَبْعَةَ إِذْ سَمِعْتُ بِلَالًا يَنَادِي: أَيُّنَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ؟ فَأَجَبْتَهُ، فَقَالَ: أَجِبْ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوكَ، فَلَمَّا أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خُذْ هَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ، وَهَذَيْنِ
الْقَرِينَيْنِ، وَهَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ- لَسْتَهُ أَبْعَرَةَ ابْتِغَاءَهُنَّ حَيْثُذَ مِنْ سَعْدٍ- فَانْطَلِقْ بِهِنَّ إِلَى
أَصْحَابِكَ، فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ- أَوْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ- يَحْمِلُكُمْ عَلَيَّ هَؤُلَاءِ،
فَارْكَبُوهُنَّ»، قَالَ أَبُو مُوسَى: فَانْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي بِهِنَّ، فَقُلْتُ: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَحْمِلُ عَلَيَّ هَؤُلَاءِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ بَعْضُكُمْ إِلَيَّ مِنْ سَمْعِ مَقَالِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ سَأَلْتَهُ لَكُمْ، وَمَنْعَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، ثُمَّ أَعْطَاهُ إِيَّايَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَا تَظُنُّوْا
أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ إِنَّكَ عِنْدَنَا لِمُصَدِّقٌ، وَلِنَفْعَلَنَّ مَا أَحْبَبْتَ، فَانْطَلَقْتُ
أَبُو مُوسَى بِنَفَرٍ مِنْهُمْ حَتَّى أَتَوْا الَّذِينَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْعَهُ إِيَّاهُمْ، ثُمَّ أَعْطَاهُ
بَعْدَ، فَحَدَّثْتُهُمْ مِثْلَ مَا حَدَّثْتُهُمْ أَبُو مُوسَى سِوَاءً.

= أبي موسى به نحوه . . وهو عند أبي داود والترمذى والنسائى والحميدى والرويانى : بنحو
المرفوع منه فقط .

قال الترمذى : «هذا حديث حسن صحيح» .

قلت : وهو كما قال .

٧٢٩٧- صحيح: أخرجه البخارى [٤١٥٣] و[٦٣٠٠]، ومسلم [١٦٤٩]، وأبو عوانة [٤٠ / ٤]-
[٤١]، والرويانى [١ / رقم ٤٧٢]، والبيهقى فى «دلائل النبوة» [٥ / ٢١٦-٢١٧]، وغيرهم من
طريق أبى أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبى بردة عن أبيه عن أبى موسى به
نحوه .

٧٢٩٨- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَمِي إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ وَهَجَرْتُ، فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ يَثْرِبُ، وَرَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ هَذِهِ أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ، فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَهَزَزْتُهُ أُخْرَى فَعَادَ خَيْرًا مِمَّا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْفَتْحِ وَاجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ، وَرَأَيْتُ فِيهَا أَيْضًا بَقْرًا، وَاللَّهُ خَيْرٌ، فَإِذَا هُمْ النَّفَرُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَإِذَا الْخَيْرُ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ بَعْدُ، وَثَوَابُ الصَّدَقِ أَتَانَا بَعْدُ، يَوْمَ بَدْرٍ».

٧٢٩٩- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ، ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَتَرَى الرَّجُلَ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً يَلْذَنُ بِهِ مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ».

٧٣٠٠- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي الَّذِينَ قَدَمُوا مَعِيَ فِي السَّفِينَةِ،

٧٢٩٨- صحيح: أخرجه البخاري [٣٤٢٥، ٣٨٥٣، ٦٦٢٩، ٦٦٣٤]، ومسلم [٢٢٧٢]، وابن ماجه [٣٩٢١]، والدارمي [٢١٥٨]، والنسائي في «الكبرى» [٧٦٥٠]، وابن حبان [٦٢٧٥]، [٦٢٧٦]، والبغوي في «شرح السنة» [١٢ / ٢٤٦-٢٤٧]، والبيهقي في «الدلائل» [٣ / ٢٠٣-٢٠٤]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به نحوه . . . وليس عند ابن حبان رؤيا البقر وما بعدها .

٧٢٩٩- صحيح: أخرجه البخاري [١٣٤٨]، ومسلم [١٠١٢]، وابن حبان [٦٧٦٩]، والبخاري [٣١٧٩ / ٨]، وغيرهم من طريق أبي أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن أبيه عن أبي موسى الأشعري به نحوه .

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد».

قلت: وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً .

٧٣٠٠- صحيح: أخرجه البخاري [٥٤٢]، ومسلم [٦٤١]، وابن سعد في «الطبقات» [٤ / ١٠٦]، وأبو عوانة [١ / ٣٠٣-٣٠٤]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [٢ / رقم ١٤٢٥]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به نحوه .

نزولاً في بقيع بطحان، ورسول الله ﷺ بالمدينة، فكان يتناوب رسول الله ﷺ عند صلاة العشاء كل ليلة نفرٌ منهم، قال أبو موسى: فوافقنا رسول الله ﷺ أنا وأصحابي وله بعض الشغل في بعض أمره، فأعتم بالصلاة حتى ابهار الليل، حتى خرج رسول الله ﷺ، فلما قضى صلاته، قال لمن حضره: «عَلَى رِسَالِكُمْ، أَبَشِّرُوا إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ»، أو قال: «مَا صَلَّيْ هَذِهِ السَّاعَةَ أَحَدٌ غَيْرُكُمْ»، لا يدرى أى الكلمتين [قال]، قال أبو موسى: فرجعنا فرحين بما سمعنا من رسول الله ﷺ.

٧٣٠١- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ».

٧٣٠٢- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ زَمَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ يُصَلِّي

٧٣٠١- صحيح: أخرجه البخارى [٦١٤٣]، ومسلم [٢٦٨٦]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ٤٣١]، والبزار [٨/ رقم ٣١٧٣/ البحر الزخار]، والخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ١٣٧٧]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به.

قال البزار: «وهذا الحديث: لا نعلم له طريقاً عن أبي موسى إلا هذا الطريق».

قلت: وفي الباب عن جماعة من الصحابة.

٧٣٠٢- صحيح: أخرجه البخارى [١٠١٠]، ومسلم [٩١٢]، والنسائي [١٥٠٣]، وابن خزيمة [٣١٧١]، وابن حبان [٢٨٣٦، ٢٨٤٧]، والطحاوى في «شرح المعاني» [١/ ٣٣١]، وأبو عوانة [٢/ ٩٣]، والبزار [٨/ رقم ٣١٧٢]، والبغوى في «شرح السنة» [٤/ ٣٦٤]، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم [رقم ٢٠٤٧]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد ابن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به نحوه.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي موسى إلا من هذا الوجه».

قلت: وتماخى تخريجه في «غرس الأشجار».

بأطول قيام وركوع وسجود رأيته يفعلها في صلاة قط، ثم قال: «إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي تُرْسَلُ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُرْسِلُهَا يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا، فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتَغْفَارِهِ».

٧٣٠٣- وعن أبي موسى، قال: سئل رسول الله ﷺ عن أشياء كرهها، فلما أكثر عليه غضب، ثم قال للناس: «سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ»، فقال رجل: من أبي؟ قال: «أَبُوكَ حُدَاةً»، فقال آخر: من أبي يا رسول الله؟ قال: «أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ»، فلما رأى عمر ما في وجه رسول الله ﷺ من الغضب، قال: يا رسول الله، إنا نتوب إلى الله عز وجل.

٧٣٠٤- وعن أبي موسى قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزاة ونحن ستة نفر بيننا بعير نعتقه، قال: فنقبت أقدامنا ونقبت قدمي وسقط أظفاري فكنا نلف على أرجلنا الحرق قال: فسميت غزوة ذات الرقاع لما كنا نعصب على أرجلنا من الحرق قال أبو بردة: فحدث أبو موسى بهذا الحديث ثم كره ذلك فقال ما كنت أصنع بأن أذكر هذا الحديث؟! قال: لأنه كره أن يكون شيئاً من عمله أفشاه. قال أبو أسامة: وقال غيره: الله يجزي به.

٧٣٠٣- صحيح: أخرجه البخاري [٦٨٦١]، ومسلم [٢٣٦٠]، والبخاري [٣١٦٥] البحر الزخار]، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» [رقم ٢٨٢]، والخطيب في «الفتاوى والمتفق» [٣/ رقم ٩٩٨]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري به نحوه.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو كما قال.

٧٣٠٤- صحيح: أخرجه البخاري [٣٨٩٩]، ومسلم [١٨١٦]، وابن حبان [٤٧٣٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢٦٠/١]، والبيهقي في «سننه» [١٠١٣٨]، وأبو عوانة [٣٢٢-٣٢٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٦-٣٥/٣٢] و[٣٦/٣٢]، وفي «تبيين كذب المفتري» [ص ٧١-٧٢]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أبي أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به نحوه.

٧٣٠٥- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهَوَ أَشَدُّ تَفَلُّتًا مِنَ الْإِبِلِ مِنْ عَقْلِهَا».

٧٣٠٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَثَلُ الْبَيْتِ الَّذِي يُذَكَّرُ اللَّهُ فِيهِ، وَالْبَيْتِ الَّذِي لَا يُذَكَّرُ اللَّهُ فِيهِ، مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ».

٧٣٠٧- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ جَلِيسِ الصَّالِحِ، وَجَلِيسِ السُّوءِ، كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكَبِيرِ، فَحَامِلِ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيكَ، وَإِمَّا أَنْ

٧٣٠٥- صحيح: أخرجه البخارى [٤٧٤٦]، ومسلم [٧٩١]، وابن أبى شيبة [٨٥٦٩]، [٢٩٩٩٢]، وأحمد [٤/٣٩٧، ٤١١]، وأبو عوانة [٢/٤٥٥-٤٥٦، ٤٩٨]، والبزار [٨/رقم ٣١٨٨]، والبيهقى فى «الأربعين الصغرى» [رقم ٤٥]، وفى «الشعب» [٣/رقم ١٨٠٩]، وابن بطة فى «الإبانة» [٥/٢١٤٨]، وغيرهم من طرق عن بريد بن عبد الله بن أبى بردة عن أبيه عن أبى موسى به نحوه.

وعند ابن أبى شيبة: (فوالذى نفسى بيده لهو أشد تفصيماً من قلوب الرجال، من الإبل من عقلها)، ومثله عند البزار وابن بطة، وهو رواية لأحمد وأبى عوانة. قلت: وفى الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه.

٧٣٠٦- صحيح: أخرجه البخارى [٦٠٤٤]، ومسلم [٧٧٩]، وابن حبان [٨٥٤]، والإسماعيلي فى «مستخرجه»، كما فى «الفتح» [١١/٢١٠]، والبيهقى فى «الشعب» [رقم ٥٣٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/٢٢٥]- وعنده معلقاً- والبعغوى فى «شرح السنة» [٥/١٤]، وأبو عوانة [٢/٤٨١]، والرويانى [١/رقم ٤٧٣]، وغيرهم من طريق أبى أسامة حماد بن أسامة عن بريد ابن عبد الله بن أبى بردة عن أبى بردة عن أبى موسى به نحوه. . . ولفظ البخارى ومن طريقه البغوى: (مثل الذى يذكر ربه والذى لا يذكر ربه . . .).

قلت: ولفظ البخارى هذا كأن البخارى رواه من حفظه بالمعنى. كما جزم بذلك الحافظ فى «الفتح» [١١/٢١٠]، وأشار إلى أن المحفوظ فى لفظه: هو ما وقع عند المؤلف ومسلم وغيرهم.

٧٣٠٧- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٧٢٥٧٠].

تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكَبِيرِ إِمَّا أَنْ يَحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا مُنْتَنَةً».

٧٣٠٨- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ الَّذِي يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَيُؤَدِّي إِلَى سَيِّدِهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ وَالنَّصِيحَةِ وَالطَّاعَةِ، أَجْرَانِ: أَجْرُ مَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَأَجْرُ مَا أَدَّى إِلَى مَلِيكِهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ».

٧٣٠٩- وَبِهِ عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ، جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوا بَيْنَهُمْ فِي إِنْاءٍ وَاحِدٍ بِالسُّوِيَّةِ، وَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ».

٧٣١٠- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ مِثْلِي وَمِثْلَ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ،

٧٣٠٨- صحيح: أخرجه البخارى [٢٤١٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٥٨٦]، وفى «الشعب» [٦/ رقم ٨٦٠٧]، وفى «الأداب» [رقم ٦٠]، والرويانى [١/ رقم ٤٧٥]، وغيرهم من طريق أبى أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبى بردة عن أبى بردة عن أبيه به نحوه. وليس عند البخارى قوله: «أجر ما أحسن . . . إلخ».

قلت: وله طريق آخر عن أبى بردة فى سياق أتم . . . مضى [برقم ٧٢٥٦].

٧٣٠٩- صحيح: أخرجه البخارى [٢٣٥٤]، ومسلم [٢٥٠٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٧٩٨]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٢٢٣]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [١/ رقم ١٧٩]، مسند عمر، والبغوى فى «شرح السنة» [٨/ ٢١٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٢/ ٥٤]، وفى «تبيين كذب المفتري» [ص ٥٧-٥٨]، وغيرهم من طريق حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبى بردة عن أبى بردة عن أبيه عن موسى به نحوه.

٧٣١٠- صحيح: أخرجه البخارى [٦٨٥٤]، ومسلم [٢٢٨٣]، وابن حبان [٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ١٩٤]، والرامهرمزى فى «أمثال الحديث» [ص ٢٣-٢٤]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [١/ رقم ٨٦]، وغيرهم من طريق أبى أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبى بردة عن أبى بردة عن موسى به نحوه.

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه البيهقى فى «الدلائل» [١/ ٣٦٩].

كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَاهُ قَوْمُهُ، فَقَالَ: يَا قَوْمِ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ، إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ، فَالْجَاءَ! فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ فَأَدْجُوا فَأَنْطَلَقُوا عَلَى مَهْلِهِمْ، فَجَؤَا، وَكَذَبَتْ طَائِفَةٌ فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَحَهُمُ الْجَيْشُ فَاجْتَا حَهُمْ، فَذَلِكَ مِثْلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمِثْلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ».

٧٣١١- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ مِثْلَ مَا أَتَانِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمِثْلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ طَيِّبَةً قَبِلَتْ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَ الْكَلَاءُ وَالْعُشْبُ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا إِخَادَاتٌ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا مِنْهَا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيَعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلَاءً، فَذَلِكَ مِثْلُ مَنْ فَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمِثْلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ».

٧٣١٢- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مِثْلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، كَمِثْلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا، يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَجْرٍ

٧٣١١- صحيح: أخرجه البخاري [٧٩]، ومسلم [٢٢٨٢]، وأحمد [٣٩٩/٤]، والنسائي في «الكبرى» [٥٨٤٣]، وابن حبان [٤]، وأبو الشيخ في «الأمثال» [رقم ٣٢٦]، والرامهرمزي في «الأمثال» [رقم ١٢]، والبغوي في «شرح السنة» [٢٨٧-٢٨٨]، وفي «تفسيره» [٢٤٠/٣]، والبيهقي في «الدلائل» [٣٦٨/١]، والخطابي في غريب الحديث [٧٢٣/١]، والخطيب في «الفييه والمتفه» [١٩٦/١]، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» [١٤/١]، ٣٤-٣٥ / الطبعة العلمية]، وابن حزم في «الإحكام» [١٢٤/١]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به نحوه.

٧٣١٢- صحيح: أخرجه البخاري [٥٣٣]، وابن حبان [٧٢١٨]، والبيهقي في «سننه» [١١٤٢٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٢٢٠-٢٢١]، وفي «تفسيره» [٤٦/٨]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به نحوه.

مَعْلُومٍ، فَعَمَلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، ثُمَّ قَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا فِي أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا، وَمَا عَمَلْنَا بَاطِلٌ، فَقَالَ لَهُمْ: لَا تَفْعَلُوا، اَعْمَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَخَذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا، فَأَبَوْا وَتَرَكَوْا ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا آخَرِينَ بَعْدَهُمْ، وَقَالَ: اَعْمَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَلَكُمْ الَّذِي شَرَطْتُ لَهُمْ مِنَ الْأَجْرِ، فَعَمَلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، قَالُوا: لَكَ الَّذِي عَمَلْنَا بَاطِلٌ، وَلَكَ الْأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا، لَا حَاجَةَ لَنَا فِيهِ، قَالَ: اَعْمَلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ، فَإِنَّ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ، ثُمَّ خَذُوا أَجْرَكُمْ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا آخَرِينَ، فَعَمَلُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَالْأَجْرَ كُلَّهُ، فَذَلِكَ مِثْلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالَّذِينَ تَرَكَوْا مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ، وَمِثْلُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ قَبِلُوا هُدَى اللَّهِ وَمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُهُ».

٧٣١٣- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بَرِيدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: لَمَّا فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَنِينٍ، بَعَثَ أَبَا عَامِرٍ عَلَى جَيْشٍ إِلَى أُوطَاسٍ، فَلَقِيَ دَرِيدَ بْنَ الصَّمَةِ، فَقَتَلَ دَرِيدًا، وَهَزَمَ اللَّهُ أَصْحَابَهُ، قَالَ أَبُو مُوسَى: وَبَعَثَنِي مَعَ أَبِي عَامِرٍ، قَالَ: فَرُمِيَ أَبُو عَامِرٍ فِي رَكْبَتِهِ، رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي جِشْمٍ بِسَهْمٍ، فَأَثْبَتَهُ فِي رَكْبَتِهِ، فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا عَمُّ، مِنْ رِمَاكَ؟ فَأَشَارَ أَبُو عَامِرٍ إِلَى أَبِي مُوسَى: أَنْ ذَاكَ قَاتَلَنِي،

= وليس عند البخاري وعنه البغوي قوله: (والأجر كله، فذلك مثل اليهود... إلخ)، وعندهما مكانه قوله: (فذلك مثلهم ومثل ما قبلوا من هذا النور).

قلت: وفي الباب عن ابن عمر، وقد مضى [برقم ٥٤٥٤، ٥٥٦٦].

٧٣١٣- صحيح: أخرجه البخاري [٤٠٦٨]، ومسلم [٢٤٩٨]، وابن حبان [٧١٩٨]، والنسائي في «الكبرى» [٨٧٨١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/٢٢٤]، والبيهقي في «سننه» [١٢٧٠٧، ١٧٧٣٦، ١٧٩٤٠]، وفي «الدلائل» [٥/١٥٢-١٥٣]، وابن عابد البر في «الاستيعاب» [١/٥٤٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/٢٠٠-٢٠١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٢/٣٧-٣٨]، و[٢٢٠/٣٨]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به نحوه... وهو عند البيهقي في «سننه»، وابن عبد البر والطحاوي: بطرف من أوله فقط.

٧٣١٥- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: وَكِدَلِي غَلَامٌ، فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَمَاهُ إِبْرَاهِيمَ، وَحَنَكُهُ بَتْمَرَةً، وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ، وَدَفَعَهُ إِلَيَّ، وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِي مُوسَى.

٧٣١٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: بَلَّغْنَا مَخْرَجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِالْيَمَنِ، فَخَرَجْنَا مَهَاجِرِينَ إِلَيْهِ، وَأَخْوَانٌ لِي أَنَا أَصْغَرُهُمَا: أَحَدُهُمَا أَبُو بَرْدَةَ، وَالْآخَرُ أَبُو رَهْمٍ - إِمَّا قَالَ: بَضْعٌ، وَإِمَّا قَالَ: فِي ثَلَاثَةِ أَوْ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ رَجُلًا مِنْ قَوْمِي - فَارْكَبْنَا سَفِينَةً، فَأَلْقَتْنَا سَفِينَتَنَا إِلَى النَّجَاشِيِّ بِالْحَبْشَةِ، فَوَافَقْنَا جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأَصْحَابَهُ عِنْدَهُ، قَالَ جَعْفَرٌ: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثْنَا، وَأَمَرْنَا بِالْإِقَامَةِ، فَأَقِيمُوا مَعَنَا، فَأَقَمْنَا مَعَهُ حَتَّى قَدَمْنَا جَمِيعًا، قَالَ: فَوَافَقْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ فَتَحَ خَيْبَرَ، فَأَسْهَمَ لَنَا - أَوْ قَالَ: فَأَعْطَانَا مِنْهَا - وَمَا قَسَمَ لِأَحَدٍ غَابَ عَنِ فَتْحٍ - يَعْنِي: خَيْبَرَ - شَيْئًا إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ مَعَهُ، إِلَّا أَصْحَابَ سَفِينَتِنَا مَعَ جَعْفَرَ وَأَصْحَابِهِ، قَسَمَ لَهُمْ مَعَهُمْ، قَالَ: فَكَانَ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ لَنَا - يَعْنِي: أَهْلَ السَّفِينَةِ -: سَبَقْنَاكُمْ بِالْهَجْرَةِ، قَالَ: فَدَخَلْتُ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمِيْسٍ، وَهِيَ مِنْ قَدَمِ مَعَنَا، عَلَى حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ زَائِرَةً، وَقَدْ كَانَتْ هَاجَرَتْ إِلَى النَّجَاشِيِّ فِيمَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِ، فَدَخَلَ عَمْرٌ عَلَى حَفْصَةَ وَأَسْمَاءَ عِنْدَهَا، فَقَالَ عَمْرٌ حِينَ رَأَى أَسْمَاءَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ: أَسْمَاءُ بِنْتُ عَمِيْسٍ، قَالَ عَمْرٌ: الْحَبْشِيَّةُ هَذِهِ؟ الْبَحْرِيَّةُ هَذِهِ؟ فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: نَعَمْ، قَالَ عَمْرٌ: سَبَقْنَاكُمْ بِالْهَجْرَةِ، نَحْنُ أَحَقُّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَغَضِبَتْ، وَقَالَتْ كَلِمَةً: يَا عَمْرُ، كَلَا وَاللَّهِ، كُنْتُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَطْعَمُ جَائِعَكُمْ، وَيَعْطَى جَاهِلَكُمْ، وَكُنَّا فِي دَارٍ - أَوْ فِي أَرْضٍ - الْبَعْدَاءِ الْبِغْضَاءِ

٧٣١٥- صحيح: أخرجه البخاري [٥١٥٠، ٥٨٤٥]، ومسلم [٢١٤٥]، وأحمد [٤/٤٩٩]، وابن أبي شيبة [٢٣٤٨٢]، والبيهقي في «سننه» [١٩٠٨٨]، وفي «الشعب» [٦/ رقم ٨٦٢١]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٤١٢٨]، والبخاري في «شرح السنة» [١١/ ٢٧١-٢٧٢]، والرويانى [١/ رقم ٤٦٩]، وأبو نعيم في «المعرفة» [١/ رقم ٧٢٢]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [١/ ٢٤٩]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به نحوه... وليس عند مسلم وأحمد وابن أبي شيبة والبيهقي قوله: (ودعا له بالبركة... إلخ).

٧٣١٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٧٢٣٢، ٧٢٣٣].

بالحبشة، وذلك في الله وفي رسول الله ﷺ، وإيم الله لا أطعم طعاماً، ولا أشرب شراباً حتى أذكر ما قلت لرسول الله ﷺ، ونحن كنا نؤذي ونخاف، وسأذكر ذلك لرسول الله ﷺ، وأسأله، والله لا أكذب، ولا أزيغ، ولا أزيد على ذلك، فلما جاء النبي ﷺ، قالت: يا نبي الله، إن عمر قال كذا وكذا، قال رسول الله ﷺ: «فَمَا قُلْتَ لَهُ؟» قالت: قلت كذا وكذا، قال: «لَيْسَ بِأَحَقَّ بِي مِنْكُمْ، وَلَهُ وَالْأَصْحَابِ هِجْرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكُمْ أَنْتُمْ أَهْلَ السَّفِينَةِ هِجْرَتَانِ»، قالت: فلقد رأيت أبا موسى وأصحاب السفينة يأتونني أرسالاً يسألونني عن هذا الحديث، ما من الدنيا شيء هم به أفرح ولا أعظم في أنفسهم مما قال رسول الله ﷺ: قال أبو بردة: قالت أسماء: فلقد رأيت أبا موسى وإنه ليستعيد هذا الحديث مني .

٧٣١٧- وَحَدَّثَنَا مَرَّةً أُخْرَى، وَقَالَ: «لَكُمْ الْهَجْرَةُ مَرَّتَيْنِ: هَاجَرْتُمْ إِلَى النَّجَاشِيِّ وَهَاجَرْتُمْ إِلَيَّ» .

٧٣١٨- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لِأَعْرِفُ أَصْوَاتَ رُفْقَةِ الْأَشْعَرِيِّينَ بِالْقُرْآنِ، وَإِنْ كُنْتُ لَا أَرَى مَنَازِلَهُمْ حِينَ نَزَلُوا بِالنَّهَارِ، وَأَعْرِفُ مَنَازِلَهُمْ مِنْ أَصْوَاتِهِمْ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ، وَمِنْهُمْ حَكِيمٌ إِذَا لَقِيَ الْخَيْلَ - أَوْ قَالَ: الْعَدُوَّ - قَالَ لَهُمْ: إِنَّ أَصْحَابِي يَأْمُرُونَكُمْ أَنْ تَنْتَظِرُوهُمْ» .

٧٣١٧- صحيح: هذا موصول بالذي قبله .

٧٣١٨- صحيح: أخرجه البخاري [٣٩٩١]، ومسلم [٢٤٩٩]، والبيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ٢٦٠٣]، وأبو عوانة [٢/ ٤٥٩، ٤٦٠]، وابن نصر في «قيسام الليل» [رقم ١٤٤/ مختصره]، وابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» [ص ٦٠، ٦١]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٢٧٧]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن أبيه عن أبي موسى به نحوه .

قال ابن عساكر: «هذا حديث صحيح» .

٧٣١٩- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ: «بَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا».

٧٣٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا بَرِيدٌ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، أَمَرْنَا عَلَى بَعْضِ مَا وَلَاكَ اللَّهُ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي هَذَا الْعَمَلَ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ».

٧٣٢١- وَعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»، ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

٧٣٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ بَرِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَسْمِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾

[هود: ١٠٢]

٧٣١٩- صحيح: أخرجه مسلم [١٧٣٢]، وأبو داود [٤٨٣٥]، وأحمد [٣٩٩/٤]، والبخاري في «شرح السنة» [٦٧/١٠]، وأبو عوانة [٢١٥/٤]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٦٩٥]، والفخر ابن البخاري في «مشيخته» [٣/ رقم ١١٠٣]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري به.

٧٣٢٠- صحيح: أخرجه البخاري [٦٧٣٠]، ومسلم [١٧٣٣]، وابن أبي شيبة [٣٢٥٤١]، وابن حبان [٤٤٨١]، وابن الجارود [٣٣٧]، وأبو عوانة [٣٧٨/٤]، والبخاري في «شرح السنة» [٥٨/١٠]، ووكيع القاضى في «أخبار القضاة» [٦٨/١]، والرويانى [٤٧٨/١]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى به نحوه.

قلت: وتام تخريجه في «غرس الأشجار».

٧٣٢٢- صحيح: مضى سابقاً [٧٢٨٧].

٧٣٢١- صحيح: مضى سابقاً [٧٢٩٥].

٧٣٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَلَّافُ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ، عَنْ
مَطْرَفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ
جَارِيَةٌ فَأَحْسَنَ إِلَيْهَا، وَأَدَبَهَا، وَأَعْتَقَهَا، وَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ».

٧٣٢٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ

٧٣٢٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٧٢٥٦].

٧٣٢٤- صحيح: أخرجه مسلم [١٩٠٢]، والترمذي [١٦٥٩]، وأحمد [٣٩٦/٤]، [٤١٠]، وابن
حبان [٤٦١٧]، والطيالسي [٥٣٠]، والحاكم [٨٠/٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣١٧/٢]،
وابن المبارك في «الجهاد» [رقم ٢٢٩، ٢٣٠]، وابن أبي عاصم في «الجهاد» [١/ رقم ٩]،
والبيهقي في «سننه» [١٧٧٠١]، وأبو عوانة [٤/ ٤٦١]، والبزار [٨/ رقم ٣٠٨٥]، والرويانى
[١/ رقم ٥١٨]، والرامهرمزي في «الأمثال» [رقم ٨١].

والقضاعى في «الشهاب» [١/ رقم ١١٨]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [١/ ٢٤٧]، وابن عدى
في «الكامل» [٢/ ١٤٧]، وابن عساكر في «الأربعون في الجهاد» [ص ٨٠]، وغيرهم من طريقتين
عن أبي عمران الجونى عبد الملك بن حبيب عن أبي بكر ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه به . . .
وهو عند الطيالسى وابن عدى والقضاعى وابن أبي عاصم والرامهرمزي: بالرفوع منه فقط .
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلت: وهذا من أوامه، فإن الحديث ثابت في «صحيح مسلم»، فما معنى استدراك الحديث
عليه؟! .

وقال الترمذى: «هذا حديث صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان» .
قلت: ولم ينفرد به جعفر؛ بل تابعه عليه الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادى على نحوه عن أبي
عمران الجونى به . . . عند أبي الشيخ في «الطبقات»، وكذا عند أبي عوانة أيضاً .
وقد غلط زيد بن الحباب، وروى هذا الحديث عن جعفر بن سليمان بإسناده به . . . بلفظ: (إن
السيوف مفاتيح الجنة)، هكذا أخرجه ابن أبي شيبة [١٩٣٢٧] حدثنا زيد بن حباب به .
قلت: وهذا من أوامه زيد؛ وقد خالفه الثقات الأثبات من أصحاب جعفر، فرووه عنه باللفظ
الماضى: (إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف).

ولتلك الفقرة المرفوعة: شاهد من حديث عبد الله بن أبي أوفى: عند البخارى [٢٦٦٣]،
وجماعة . . . والله المستعان لا رب سواه .

أبي بكر ابن عبد الله بن قيس، قال: سمعت أبي وهو بحضرة العدو، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»، قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ رَثُّ الْهَيْئَةِ، فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى، أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَقْرَأْ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ، ثُمَّ كَسَرَ جَنْفَ سَيْفِهِ، فَأَلْقَاهُ، ثُمَّ مَشَى بِسَيْفِهِ إِلَى الْعَدُوِّ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ.

٧٣٢٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُودُوا الْمَرِيضَ، وَأَطْعِمُوا الْجَائِعَ، وَفَكُّوا الْعَانِيَّ»، يَعْنِي: الْأَسِيرَ.

٧٣٢٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يُونُسَ ابْنَ جَبْرِ أَبِي غَلَابٍ، عَنْ حَطَّانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَبَّرَ - يَعْنِي: الْإِمَامُ - فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا».

٧٣٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ زُرَّارَةَ الْخَضْرَمِيُّ الْكُوفِيُّ - ثِقَةٌ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

٧٣٢٥- صحيح: أخرجه البخاري [٢٨٨١، ٤٨٧٩، ٥٠٥٨، ٥٣٢٥، ٦٧٥٢]، وأبو داود [٣١٠٥]، وأحمد [٤/٣٩٤، ٤٠٦]، والدارمي [٢٤٦٥]، والطيالسي [٤٨٩]، وابن حبان [٣٣٢٤]، وعبد الرزاق [٦٧٦٣]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٥٥٤]، وهناد في «الزهد» [١/٣٧٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/٢١٤]، والطحاوي في «المشکل» [٧/١٦٧]، وأبو عوانة [٤/٥١٤]، والبزار [٨/٣٠١٧]، والرويانى [١/٥٢٦، ٥٣٠]، وجماعة من طرق عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن أبي موسى الأشعري به... وليس عند الدارمي: الفقرة الأولى، وليست الفقرة الثانية عند عبد الرزاق، وعنده مكانها: (أجيبوا الداعي) وهو رواية للبخاري.

٧٣٢٦- صحيح: دون الفقرة الثانية، مضى الكلام عليه [برقم ٧٢٢٤].

٧٣٢٧- صحيح: أخرجه أحمد [٤/٣٩٤، ٤١١]، والدارمي [٢١٨٥]، وابن حبان [٤٠٨٥]، والحاكم [٢/١٨٠]، والدارقطني في «سننه» [٣/٢٤١، ٢٤٢]، وابن أبي شيبه [١٥٩٩٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/٣٦٤]، وفي «المشکل» [١٤/٤٢٠]، والبيهقي في «سننه» =

زكريا بن أبي زائدة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «تُسْتَأْمَرُ الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ سَكَتَتْ فَقَدْ أَذْنَتْ، وَإِنْ أَبَتْ لَمْ تُكْرَهُ».

٧٣٢٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

٧٣٢٩- حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ الْأَحْوَلُ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ

= [٧/١٢٠، ١٢٢]، وفي «المعرفة» [١٠/٥١]، والبزار [٨/رقم ٣١٨٩]، والرويانى [١/رقم ٤٥٤]، وغيرهم من طرق عن يونس بن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

قلت: بل سنده صالح وحسب؛ وليس هو على شرطهما أصلاً، بل ولا شرط أحدهما، ويونس بن أبي إسحاق: صدوق متماسك.

ولم يتفرد به؛ بل تابعه أبو إسحاق السبيعي عن أبي بردة... وقد خرَّجنا روايته في «غرس الأشجار».

وله شاهد من حديث أبي هريرة: مضى سابقاً [برقم ٦٠١٩].

٧٣٢٨- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦٠١٩].

٧٣٢٩- صحيح: أخرجه البخاري في «تاريخه» [٢/٣١]، من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه سليمان بن طرخان عن أبي عثمان عن أنس بن جندل عن أبي موسى الأشعري به.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى أنس بن جندل، فهو شيخ مجهول، انفرد عنه أبو عثمان بالرواية، وكذا انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٤/٥٠]، وقد أورده الذهبي في «الميزان» ونقل عن أبي حاتم أنه قال عنه: «مجهول»، وتعقبه الحافظ في «اللسان» [١/٤٦٨] بكونه لم يجد هذا في ترجمة الرجل من «الجرح والتعديل» [٢/٢٨٨]، وهو كما قال؛ والذي هناك هو قول أبي حاتم عنه: «روى عنه أبو عثمان سعد، وليس بالنهدي».

أبي، حدَّثنا أبو عثمان، عن أنس بن جندل، يحدثه أنس أنه سمع من أبي موسى، يقول: إن النبي ﷺ حدَّث بفتنة، النائم فيها خيرٌ من الجالس، والجالس فيها خيرٌ من القائم، والقائم فيها خيرٌ من الساعي، أو كما قال.

٧٣٣٠- حدَّثنا إبراهيم بن عبد الله الهروي، حدَّثنا جعفر، عن أبي عمران، عن أبي بكر ابن أبي موسى، قال: سمعت أبا موسى، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أبوابُ الجنة تحت ظلال السيوف»، قال: فقال رجلٌ رث الهيئة: يا أبا موسى، أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قال: فجاء إلى أصحابه، فقال: أقرأ عليكم السلام، ثم كسر جفن سيفه، ثم رمى به إلى العدو، فضرب به حتى قتل.

٧٣٣١- حدَّثنا إسحاق، حدَّثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي، حدَّثنا أبو

= قلتُ: وكنت أظن أن أبا حاتم قد وهم في هذا؛ لأن سليمان التيمي مشهور بالرواية عن أبي عثمان النهدي - وهو عبد الرحمن بن مل -؛ لكنني: نظرتُ، فإذا سليمان التيمي قد روى عن شيخ آخر مجهول يُدعى (أبا عثمان)، وروايته عنه ثابتة عند أصحاب «السنن» إلا الترمذي، وقد سماه أبو حاتم (سعداً) كما هنا. وهو المراد هنا إن شاء الله. ففى الإسناد: جهالة أبي عثمان - وليس بالنهدي - وشيخه.

والحديث: صحيح على كل حال؛ فله شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به نحوه... مضى منها حديث سعد بن أبي وقاص [برقم ٧٥٠، ٧٨٩]، وحديث خرشة [برقم ٩٢٤]، وحديث أبي هريرة [برقم ٥٩٦٥].

٧٣٣٠- صحيح: مضى قريباً [برقم ٧٣٢٤].

٧٣٣١- صحيح: أخرجه البخاري [٤٥٩٧، ٤٥٩٨، ٧٠٠٦]، ومسلم [١٨٠]، وابن ماجه [١٨٦]، والترمذي [٢٥٢٨]، وأحمد [٤/٤١١]، وابن خزيمة [١/١٢]، والدارقطني فى «الرؤية» [ص ٦٨-٦٩]، وعبد الله بن أحمد فى «السنن» [١/١٧٦-١٧٧]، والبغوى فى «شرح السنن» [١٥/٢١٦، ٢١٧]، والرويانى [١/٥١٣]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [٢/٦٤٨]، وفى «الاعتقاد» [ص ١٣٠]، وفى «البعث والنشور» [رقم ٢٠٥]، وغيرهم من طريق عبد العزيز بن عبد الصمد العمي عن أبي عمران الجونى عن أبي بكر ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه به نحوه. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

عمران، عن أبي بكر ابن عبد الله بن قيس، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ، قال: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ أُنِيَّتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ أُنِيَّتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَلَيْسَ بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا رِذَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ».

٧٣٣٢- وَعَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ خَيْمَةً مِنْ لُؤْلُؤَةٍ مُجَوَّفَةٍ، عَرْضُهَا سِتُونَ مَيْلًا، فِي كُلِّ زَاوِيَةٍ مِنْهَا أَهْلٌ لَا يَرَاهُمْ الْآخِرُونَ، يَطُوفُ عَلَيْهِمُ الْمُؤْمِنُونَ».

٧٣٣٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمِيْسٍ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مَسْلَمِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ الْيَهُودُ وَيَعْظُمُونَهُ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، أَمَرَ بِصَوْمِهِ.

٧٣٣٢- صحيح: أخرجه البخاري [٤٥٩٨]، ومسلم [٢٨٣٨]، والترمذي [٢٥٢٨]، وأحمد [٤/٤١١]، والنسائي في «الكبرى» [١١٥٦٢]، والبخاري في «شرح السنة» [٢١٦/١٥]، وفي «تفسيره» [٤٥٨/٧]، والبزار [٨/٣٠٨٨]، والرويانى [١/٥١٢]، وغيرهم من طريق عبد العزيز بن عبد الصمد العمى عن أبي عمران الجونى عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري عن أبيه به نحوه.

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

قلت: وتوبع عليه عبد العزيز: تابعه همام بن يحيى وغيره.

٧٣٣٣- صحيح: أخرجه البخاري [٣٧٢٦، ١٩٠١]، ومسلم [١١٣١]، وأحمد [٤/٤٠٩]، وابن أبي شيبة [٩٣٥٣]، والنسائي في «الكبرى» [٢٨٤٨]، والطحاوى في «شرح المعاني» [٧٦/٢]، والبيهقى في «سننه» [٨١٩٧]، وأبو عوانة [٢/٢٣٣]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٥٧٤]، والبزار [٨/٢٩٩٨]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٣٧٨]، وغيرهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن أبي العميس عتبة بن عبد الله بن عتبة المسعودى عن قيس بن مسلم الجدلى عن طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري به نحوه.

قلت: وقد اختلف فى سنده على ألوان، كما شرحنا ذلك فى «غرس الأشجار»، وذكرنا هناك: شواهدة عن جماعة من الصحابة.

٧٣٣٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَوْ سَعِيدٌ، عَنْ غَالِبِ التَّمَارِ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ أَوْسٍ، أَنَّ أَبَا مُوسَى حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْأَصَابِعِ عَشْرًا عَشْرًا.

٧٣٣٤- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٥٥٦]، والنسائي [٤٨٤٥]، وابن ماجه [٢٦٥٤]، وأحمد [٤٠٣/٤]، والدارقطني في «سننه» [٢١٠/٣]، وابن أبي شيبة [٢٦٩٩٠، ٢٩٠٦٠]، والبيهقي في «سننه» [١٦٠٥٦]، وابن أبي عاصم في «الديات» [ص ٣٣-٣٤]، وابن حزم في «المحلى» [٤١٢/١٠]، والبزار [٨/رقم ٣٠٨٤]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن أبي عروبة عن غالب التمار عن حميد بن هلال عن مسروق بن أوس عن أبي موسى الأشعري به . . . وهو عند جماعة بنحوه . . . وهو عند ابن ماجه مختصر بلفظ: (الأصابع سواء). قلت: هذا إسناد رجاله كلهم ثقات سوى (مسروق بن أوس) فهو شيخ مجهول الحال، انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات».

وقد اختلف في سنده على ابن أبي عروبة على ثلاثة ألوان، والمحفوظ عنه وجهان، هذا الوجه؛ والثاني: رواية من رواه عنه فلم يذكر فيه (حميد بن هلال) بين غالب التمار ومسروق بن أوس، هكذا رواه عنه يزيد بن زريع عند النسائي [٤٨٤٤].

وقد توبع سعيد على هذا الوجه الثاني بإسقاط (حميد بن هلال) من سنده، تابعه شعبة: عند أبي داود [٤٥٥٧]، وأحمد [٣٩٧/٤]، والدارمي [٣٦٩]، وابن حبان [٦٠١٣]، والدارقطني في «سننه» [٢١١/٣]، والطيالسي [٥١١]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٦٠٥٧]، وأبو القاسم البغوي في «الجمعيات» [١/رقم ١٤٧٥]، ومن طريقه أبو محمد البغوي في «شرح السنة» [١٠/١٩٥]، والرويانى [١/رقم ٥٦٠]، وجماعة من طرق عن شعبة به مرفوعاً: (الأصابع سواء)، قال شعبة: (فقلت لغالب: عشر عشر؟! فقال: نعم).

قلت: وكان شعبة يشك في اسم شيخ شيخه، فيقول: (مسروق بن أوس أو أوس بن مسروق)، والأول أصح.

وهكذا رواه إسماعيل ابن عليه عن غالب التمار عن مسروق بن أوس عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً قال: (في الأصابع عشر عشر).

أخرجه أحمد [٤٠٤/٤]، والدارقطني في «سننه» [٢١١/٣]، والمؤلف في الآتى [برقم ٧٣٣٥]، وابن أبي شيبة [٢٦٩٨٩] من طرق عن ابن عليه به.

٧٣٣٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ غَالِبِ التَّمَارِ، عَنْ
مَسْرُوقِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْأَصْبَاعِ عَشْرًا عَشْرًا.

آخر المجلد التاسع، يليه المجلد العاشر، وأوله:

مسند عمرو بن العاص

= قلتُ: وهكذا رواه علي بن عاصم، وخالد بن يحيى الهلالي وغيرهما عن غالب عن مسروق
به . . . وقد خرجنا روايتهم في «غرس الأشجار».

ومدار الحديث على (مسروق بن أوس)، وهو غائب الحال كما مضى .

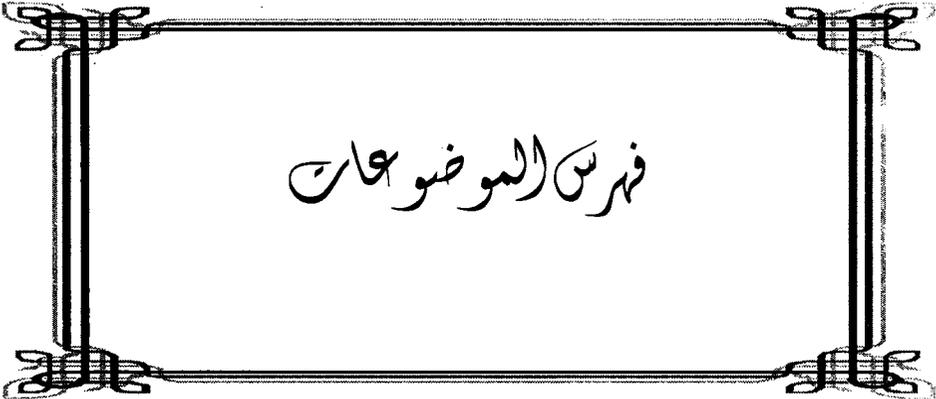
لكن: للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه .

١- منها: حديث ابن عباس عند الترمذي [١٣٩١]، وأبي داود والدارقطني والبيهقي
وجماعة، وسنده صحيح، وهو مخرج في «غرس الأشجار» .

٢- ومنها: حديث عبد الله بن عمرو: عند ابن ماجه [٢٦٥٣]، وأبي داود [٤٥٦٢، ٤٥٦٤]،
والنسائي [٤٨٥٠]، وأحمد وجماعة كثيرة .

وسنده صالح؛ وجوِّده الحافظ في «الفتح» [٢٢٥/١٢]، وتام تخريجه في «غرس الأشجار»،
والله المستعان لا رب سواه .

٧٣٣٥- صحيح: انظر قبله .



فہر سکا الموضوع خارج

فهرس الموضوعات

الموضوع

رقم
الصفحة

- | | |
|------------------------------------|-----|
| تابع مسند أبى هريرة رضى الله عنه . | ٥ |
| مسند العباس بن عبد المطلب . | ٨٣ |
| ؛ | |
| مسند الفضل بن العباس . | ١١١ |
| مسند فاطمة بنت رسول الله ﷺ . | ١٣٣ |
| مسند الحسن بن على بن أبى طالب . | ١٤٩ |
| مسند الحسين بن على بن أبى طالب . | ١٦٥ |
| مسند عبد الله بن جعفر الهاشمى . | ١٨٧ |
| مسند عبد الله بن الزبير . | ٢٠١ |
| حديث فيروز، عن النبى ﷺ . | ٢١٨ |
| حديث الحكم بن حزن الكفلى . | ٢١٩ |

- ٢٢١ حديث عياض بن غنم .
- ٢٢٢ حديث عروة بن أبي الجعد البارقي .
- ٢٢٣ حديث عقبة بن مالك الليثي
- ٢٢٥ حديث رجل غير مسمى عن جده .
- ٢٢٧ حديث مالك بن هبيرة
- ٢٢٨ حديث رجل غير مسمى ، عن النبي ﷺ .
- ٢٣٠ حديث صحار .
- ٢٣١ حديث والد حجاج .
- ٢٣٢ حديث عاصم بن عدى .
- ٢٣٣ حديث أبي سعيد بن المعلى .
- ٢٣٤ حديث عم جارية بن قدامة .
- ٢٣٦ حديث رجل من خثعم .
- ٢٣٨ حديث مسلم جد بن أبزى .
- ٢٣٩ حديث قطبة .

- ٢٤٠ حديث مالك أو ابن مالك .
- ٢٤٢ حديث عمرو بن مالك الرؤاسي .
- ٢٤٥ حديث عبد الرحمن بن حبشى .
- ٢٤٨ حديث أبى زيد عمرو بن أخطب .
- ٢٥٠ حديث أشج عبد القيس .
- ٢٥٣ حديث جدّ هود .
- ٢٥٥ حديث عمير العبدى .
- ٢٥٧ حديث فروة بن مسيك .
- ٢٥٨ حديث الضحاك بن أبى جبيرة .
- ٢٦١ حديث خرشة .
- ٢٦٢ حديث نعيم بن همار الغطفانى .
- ٢٦٤ حديث عطية بن بسر .
- ٢٦٦ حديث المستورد بن شداد .
- ٢٧٢ حديث رجل من جذام يقال له عدى .

- ٢٧٤ حديث معقل بن أبي معقل الأسدي .
- ٢٧٥ حديث سلمة بن نفيل .
- ٢٧٧ حديث أوس .
- ٢٨٠ حديث عروة الفقيمي .
- ٢٨١ حديث عامر بن شهر .
- ٢٨٤ حديث عقبة بن رافع .
- ٢٨٦ حديث رجل .
- ٢٨٧ حديث عبد الله بن حوالة .
- ٢٨٩ حديث خالد بن عرفطة .
- ٢٩٠ حديث رجل .
- ٢٩١ حديث أبي الحجاج الثمالي .
- ٢٩٤ حديث الأعشى المازني .
- ٢٩٦ حديث قيس بن الحارث .
- ٢٩٩ حديث المطلب بن أبي وداعة .

- ٣٠٠ حديث أبي رهم الغفارى وآخر .
- ٣٠١ حديث عمرو بن أمية الضمري .
- ٣٠٧ مسند أم سلمة زوج النبي ﷺ .
- ٤٤٤ حديث حفصة أم المؤمنين .
- ٤٦٣ حديث جويرية بنت الحارث
- ٤٦٦ حديث صفية أم المؤمنين .
- ٤٦٧ حديث سلمى بنت قيس .
- ٤٦٩ حديث أم الفضل بنت الحارث .
- ٤٧٥ حديث خديجة بنت خويلد .
- ٤٧٦ حديث ميمونة زوج النبي ﷺ .
- ٥٠٤ حديث صفية بنت حيي بن أخطب زوج النبي ﷺ .
- ٥١٥ حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان أم المؤمنين .
- ٥٣٤ حديث أم عمارة بنت كعب عن النبي ﷺ .
- ٥٣٥ حديث أم هشام بنت حارثة بن النعمان .

- ٥٣٧ حديث ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب .
- ٥٣٨ حديث أخت عبد الله بن رواحة .
- ٥٣٩ حديث امرأة عن النبي ﷺ .
- ٥٤١ حديث زينب بنت جحش .
- ٥٤٦ حديث رزينة .
- ٥٤٨ حديث حليلة بنت الحارث أم رسول الله ﷺ .
- ٥٥٢ مسند تميم الدارى .
- ٥٥٧ حديث أبي وهب الجشمى .
- ٥٦٠ حديث أسيد بن ظهير .
- ٥٦١ حديث المطلب بن أبي وداعة السهمى .
- ٥٦٢ حديث عمرو بن حزم .
- ٥٦٥ حديث بهيسة عن أبيها .
- ٥٦٧ حديث رزين بن أنس السلمى .
- ٥٦٨ حديث رجل من بلقين .

- ٥٧٠ حديث المسور بن مخزومة .
- ٥٧٢ حديث خالد بن الوليد .
- ٥٨٢ حديث عامر بن ربيعة .
- ٥٩١ حديث أبي بصرة الغفاري .
- ٥٩٥ حديث زيد بن حارثة .
- ٦٠٠ حديث خباب بن الأرت .
- ٦٠٣ بقية حديث زيد بن أرقم .
- ٦٠٧ مسند أبي موسى الأشعري .
- ٦٨٥ فهرس الموضوعات .